

الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تراث
النهضة

حوليات مصر السياسية

الحولية السادسة
١٩٢٩

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشِّلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثًا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الاخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وانسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الأخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. واذا كان حب الوطن من الايمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة واعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جدير بكل تقدم ورقى...




ISBN# 9789779103921
6 221149 040557



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

الحولية السادسة

سنة ١٩٢٩

وزارة الثقافــة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

رئيس التحرير
د. أحـمد زكريا الشـلق

مدير التحرير
مصطفى غنايم

تصميم الغلاف
أنس الديـب

الإشراف الفنى
صبرى عبد الواحد

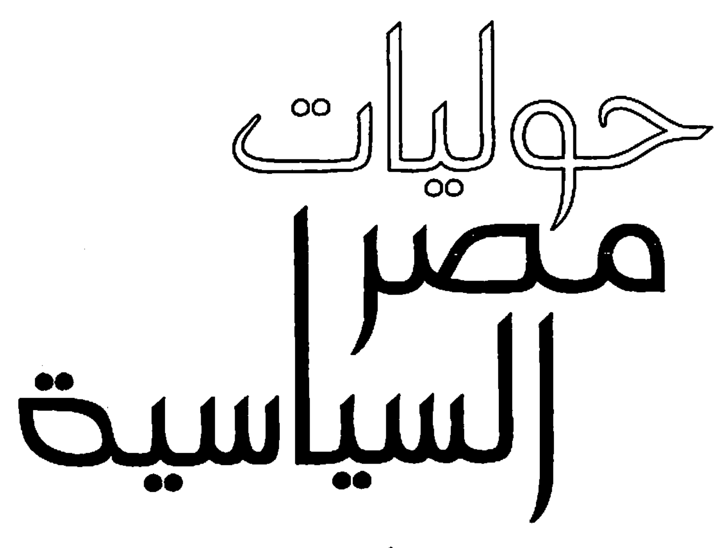


الطبعة الثانية
٢٠١٥

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص.ب: ٢٣٥ - الرقم البريدى ١١٧٤٩ رمسيس
ت: ٢٥٧٧٥٢٢٨ - ٢٥٧٧٥٠٠٠ فاكس: ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.gebo.gov.eg
E-mail: info@gebo.gov.eg



تأليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم

د. أحمد زكريا الشلق

●●

الحولية السادسة

سنة ١٩٢٩

■■



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٥

أحمد شفيق باشا، أحمد شفيق بن حسن
موسى، ١٨٦٠ ـ ١٩٤٠.
حوليات مصر السياسية/ تأليف: أحمد شفيق
باشا؛ تقديم: أحمد زكريا الشلق. ـ القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.
مج ٦، ١٠٩٦ص؛ ٢٤ سم. ـ (تراث النهضة)
تدمك ١ ٠٣٩٢ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.
٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث.
أ ـ الشلق، أحمد زكريا. (مقدم)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٧١٧/ ٢٠١٥
I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0392 - 1
ديوى ٩٦٢,٠٢٠



إلى أبنائى وأحفادى

إلى شباب مصر الناهض، طلبة اليوم
رجال المستقبل، أهدى مؤلَّفى هذا. آملاً
أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر.
وفى حياتهم المستقبلة أجَلُّ الفائدة.

أحمد شفيق

القاهرة

ذو القعدة سنة ١٣٤٩هـ - مارس سنة ١٩٣١م

■ ■



تقديم

رأينا فى حولية عام ١٩٢٨ شطرًا من تاريخ وزارة محمد محمود باشا ذات القبضة الحديدية، التى حكمت مصر بدون برلمان، بعد أن بررت ذلك بما ستقوم به من إصلاحات، لكنها وُجهت بمعارضة وفدية شرسة، اضطرتها إلى إصدار مزيد من قوانين التطبيق على الحريات وحظر الاجتماعات ومنع المظاهرات وتعطيل الصحف وتحريم الاشتغال بالسياسة على الموظفين، وقد أصدرت الوزارة فى شهر مارس ١٩٢٩ قانونين أحدهما للحفاظ على الأمن بعقاب من يحض على كراهية الحكومة وازدرائها، وثانيهما بإدخال تعديل على قانون الاجتماعات والمظاهرات، وذكرت أن الباعث على ذلك «أعمال النحاسيين وحركاتهم»، وقد وصف أحمد شفيق هذه القوانين بأنها «لحماية النظام الدكتاتورى» بعد أن نشر نصوص هذين القانونين، وقد حدد أحدهما شروط الاجتماعات العامة والمظاهرات، وأبرزها ضرورة الإخطار عنها مسبقًا، وفرض غرامة المخالفة بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى العقوبتين (نص القانون فى ٢٠ مارس).

والحاصل أن الوزارة المحمودية أنجزت بالفعل عددًا من المشروعات الإصلاحية المهمة، منها: ردم البرك والمستنقعات المنتشرة فى أنحاء القاهرة وسائر البلاد، وتعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى، وتحسين أحوال العمال بإنشاء مساكن صحية لهم، وتوزيع الأراضى على صغار الفلاحين، وإقامة كثير من المستشفيات فى المراكز والقرى، فضلاً عن إنجاز عدد من مشروعات الرى والصرف الكبرى، كما ألزمت نفسها بالسير نحو تطبيق سياسة اللا مركزية فى الحكم بتوسيع اختصاصات الهيئات المحلية. وقد سجل التاريخ لهذه الوزارة أنها أنجزت اتفاقية مياه النيل فى مايو ١٩٢٩ التى ضمنت بها مصر ألا تقام مشروعات رى أو توليد قوى على النيل وفروعه فى السودان أو غيرها، دون اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية.. وسيرى القراء فى هذه الحولية نصوص هذه الاتفاقية وما أثير حولها من جدل، خاصة من جانب حزب الوفد وزعيمه مصطفى النحاس.

وفى عهد هذه الوزارة أيضًا انضمت مصر إلى الدول الموقعة على ميثاق السلام «ميثاق كيلوج» لتأخذ مكانة بين الدول المعترف لها بالاستقلال والسيادة. كما وقعت مصر معاهدة صداقة مع إيران تقضى بالمساواة التامة بين رعايا الدولتين، أزالت ما تمتع به الإيرانيون فى مصر من امتيازات. كذلك اتفقت الوزارة على تسوية ما تبقى من القرض العثمانى وتقسيطه.. وعمومًا اعتبرت هذه الإجراءات خطوات مهمة من جانب الوزارة للتخلص من بعض قيود الامتيازات الأجنبية، وإبراز مصر فى حلبة السياسة الدولية.

أما ما يتعلق بشأن القضية الوطنية المصرية والمفاوضات بشأنها، فقد أجرى محمد محمود جولة مفاوضات مهمة مع وزير الخارجية البريطانى «هندرسن» فى يوليو وأغسطس، انتهت إلى مشروع سُمِّى «مقترحات محمد محمود - هندرسن» والتى اعتبرت دفعًا لحل القضية، حيث بذل رئيس الوزراء جهدًا لضبط صياغات المواد التى كانت مرنة فى المشروعات السابقة، والتى كانت ستجعل بريطانيا تفسرها وفقًا لمصالحها، فنصت بشكل صريح وقاطع على انتهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر، وتجميع القوات البريطانية من أنحاء البلاد، وتركيزها فى منطقة القناة، وبذلك تتركز مسألة حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى الدفاع عن القناة وحدها، لا عن مصر كلها، كما اعترفت بريطانيا بأن مصر وحدها هى صاحبة الحق فى حماية الأجانب والأقليات، ولم تأت المقترحات بجديد يتعلق بالسودان سوى استعادة الوضع الذى كان لمصر فيه منذ اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩، بعد أن كانت بريطانيا قد انفردت بإدارة السودان وحدها.

وقد نشر شفيق باشا نصوص وثائق هذه المفاوضات جميعًا، ونصوص المقترحات كاملة عن الكتاب الأخضر فى أغسطس ١٩٢٩ بهذه الحولية، فضلاً عن موقف الوفد وزعيم ونداءاته ومقالات صحف المعارضة للمفاوضات برمتها، حتى قبل معرفة المقترحات، التى لقيت معارضة شديدة من الوفد. المهم أن شفيق صرح بتأييده لهذا المشروع، ووصفه بأنه «ليس فيه كل الحق الذى نريد الحصول عليه، ولكن فيه من المزايا ما لايستهان به، ومايدعونا إلى الحرص على إبرامه، لأنه يمتاز عن المشروعات السابقة بإعطائنا حقوقًا لم تكن ومميزات جليلة..» وقد فسر شفيق موقف الوفد الرافض للمشروع بأنه «ربما كانت نصوصه أكثر لينًا مما تقدمه من مشروعات فيغرى الشعب بإطرائه فينجح محمد محمود باشا ويكون فى نجاحه القضاء على الوفد.. أحس الوفد ذلك فاندفعت جريدة البلاغ تحثو التراب فى وجه المشروع. ولم تكن حربها على الذات والجوهر، وإنما كانت موجهة إلى الشكل والعرض».

لقد عانت وزارة محمد محمود طوال عام ١٩٢٩ من تدخلات القصر، ومحاولات الملك ممارسة سلطات رئيس الوزراء، خاصة ما يتعلق بترشيح وزراء جدد، لكن محمد

محمود رفض ذلك، وعندما أراد الملك تعديل بعض نصوص الدستور رفض رئيس الوزراء ذلك مؤكدًا أن دستور الأمة سيعود إليها كاملاً، وقد رد الملك على ذلك برفضه منح رئيس وزرائه لقب «قائمقام الملك» عندما يكون بالخارج. ثم جاءت محاولة الشيخ المراغى إصلاح الأزهر وتقديم مشروع لذلك ينتقص من سلطة الملك وتدخله فى شئون الأزهر والمعاهد الدينية، لم يوقع عليه الملك، مما أدى إلى استقالة الشيخ المراغى فى أكتوبر ١٩٢٩ (والتى سجل شفيق باشا ملابساتها) جاء ذلك ليضيف إلى رصيد العداء بين الملك ورئيس الوزراء، الذى كان يعامل الملك بصلابة وجفاء.

وأخيرًا جاءت نتائج المفاوضات السياسية لتدخل الوزراة فى طور الاحتضار، خاصة وأن المندوب السامى البريطانى اللورد لويد استقال، وكان يعضد رئيس الوزراة، فى أواخر يوليو، ليخلفه السير برسى لورين، ولما كان من المفروض أن يعرض مشروع المعاهدة على برلمان غير موجود، مما كان يعنى ضرورة إجراء انتخابات جديدة، بدا لرئيس الوزراء أن خصومه من الوفديين سوف يفوزون فى الانتخابات، لذلك قدم استقالته إلى الملك الذى قبلها على الفور، ليفسح الطريق لوزارة محايدة تجرى الانتخابات، كلف بها عدلى يكن، حيث أجرت الانتخابات - التى قاطعها الأحرار الدستوريون - فى حيدة مكنت الوفد من الفوز، ثم استقالت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٩ بعد أن أعادت الحياة النيابية لمصر، بعد نحو عام ونصف من التعطيل.

لقد قدم شفيق باشا تقييمًا لشخصية محمد محمود وصفه بصلابة الرأى والحرص على الكرامة، وأن تعطيله للحياة النيابية كان علاجًا لايخلو من قسوة، وأنه تميز بصلابة الرأى واستقلال الفكر الذى عرف عنه منذ نشأته. ويحسب له أنه أصر على أن تبقى نصوص الدستور سليمة حتى يعود للأمة كاملاً، وأنه أنجز بالفعل إصلاحات داخلية سجلها التاريخ له.. وأخيرًا يلفت المؤلف نظرنا إلى أن حولياته هذه تعد «سجلاً للنهضة القومية منذ بدايتها، يرجع إليه أبناؤنا وأحفادنا، فيحكمون غير متأثرين ويقولون لا متحيزين».. وهى كذلك بالفعل، جزاه الله عما قدمه لوطنه خير الجزاء، وهو أرحم الراحمين.

والله المستعان

أ.د. أحمد زكريا الشلق

رئيس تحرير «تراث النهضة»

أول نوفمبر ٢٠١٤



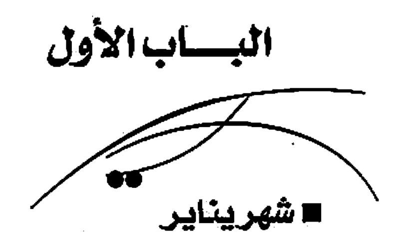
كان من آثار تتبعنا للحوادث واستقرائنا لعِلَلها وأسبابها، وتقصِّينا للأخبار فى منابتهـا وأصـولهـا، وحـرصنا على اسـتـيـعـاب الوثائق والأقـوال، من خطب وتصـريحات، ومـحـاولتنا الأخذ بأسباب الكمال واستدراكنا ما رأيناه وجيهًا من ملاحظات أصدقائنا القراء، أن تضخمت هذه الحولية حتى أربت صفحاتها على الألف والخمسمائة عدًا.

ولقد تمتاز هذه الحولية إلى جانب ذلك بجودة طبعها حتى يكون من حسن الطبع وجمال رونقه ما ينمى شوق القارئ للمزيد من الاطلاع والاستيعاب.

ولسنا نسمح لأنفسنا فى تقدمة هذا السِّفْر أن نتحدث عما لاقته «حوليات مصر السياسية» من الإقبال أو الإهمال، فإنَّا لنعلم أن للحصاد أوانًا غير أوان الغرس. ولكنَّا نقوم بعملنا فى صبر على ما يكبدنا من جهود مادية وعقلية ومتاعب جسمانية، وفى اطمئنان لحسن النتيجة وخير العقبى والله المستعان.

أحمد شفيق

الباب الأول

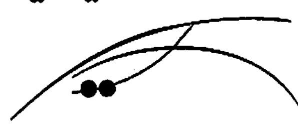


■ شهر يناير

■■

الفصل الأول

الحالة السياسية



أهَلَّ عام ١٩٢٩ والوزارة المحمدية قائمة على حكومة البلاد بالأسلوب الذى رسمته لنفسها وبسطناه فى الحولية الماضية، فهى تضيق الخناق على خصومها السياسيين محتجة بأنها - فى سبيل ما تضطلع به من أعباء حكم البلاد التى ظلت فى زعمها تلعب بها فوضى الأخلاق، وانصرف تلاميذ المدارس فيها عن العلم وتحصيله إلى التحزب والاندفاع فى التيار السياسى الذى لم يُهيئوا له. وكان حظ الفلاح والعامل من العناية بشأنهما ضئيلاً - محتجة بأنها إزاء ما تقوم به من إصلاح هذه الحال لا بد من تسكين الشعب والاضطرابات وإعادة النظام وإقرار السكينة؛ حتى تستطيع الأيدى العاملة أن تبنى مطمئنة آمنة.

ولم تهمل الوزارة الدعوة لنفسها فى الداخل والخارج فلم يفتأ رئيسها (محمد محمود باشا) يخطب ويتحدث ويملى البيانات؛ وكذلك اتفقت الحكومة المصرية مع جريدة (مورننج پوست) الإنكليزية التى تصدر بإنكلترا على أن تنشر ملحقًا خاصًا بمصر، وقد فعلت وصدر الملحق مشتملاً على بيان من محمد محمود باشا نقلته إلينا التلغرافات الخاصة، وهذا نصه نقلاً عن برقيات جريدة السياسة فى ٦ يناير.

بيان محمد محمود باشا

«طُلب إلىَّ أن أكتب مقدمة للملحق الخاص بمصر أضمِّنها بعض البيان عن سياستى العامة: عندما أقال الملك فؤاد وزارة النحاس باشا لتصدع الائتلاف شرفنى بأن دعانى إلى تشكيل الوزارة الجديدة وقد شعرت أنا وزملائى أننا فى حاجة ماسة أن نتخذ قرارًا حاسمًا لا يقصر عن أن يصل إلى نتائج بعيدة المدى. لقد اشتركنا حسيًا فى الجهاد من أجل الاستقلال وأخذنا نصيبنا فى الحصول

مع صـديقنا المغـفـور له ثروت باشـا على تصـريح ٢٨ فـبـراير سنة ١٩٢٢ وعلى الحـصـول على الدسـتـور تبـعًـا، وشُكلت الحكومـة الائتـلافـيـة فى سنة ١٩٢٦ كى تتغلب على الصعـاب القائمة وتثبت مركـز الحكومة. ومما يؤسف له كل الأسف أن كل المصـريين الوطنيين الخـالين من الأغراض ولو أنهم فى الحقيقة متفقون فى المقاصد فإن الشقاق قد اتخذ سبيله إلى الائتلاف مما كان له بطبيعة الحال أثر عميق ليس فقط على الحكومة والدوائر الرسمية بل على الحياة العائلية نفسها. وأصبح البرلمان الذى يجب أن يكون أكبر ضمانة للحرية آلة للاضطهاد والفوضى وتكرر الشـجـار كل يوم بينمـا أهملت مصـالح الشـعب والبحث عن تقدمـه، وأخفى الحق أو ألقى عليه ستار الغموض بواسطة خطباء الشعب اعتمدوا على العواطف أكـثـر من العـقل وسـاد تحكم الأقليـة فى السـيـاسـة الداخليـة وسـيـاسـة البـلاد الخـارجيـة، هكذا كانت الأحوال حـين دُعيت كى أقـر النظام فى بيت المصـريين وبالعزم والثبات وحدهما يمكن أن نصل إلى هذا الغرض.

إننى أعـرف تمامًـا أن الدسـتـور هو الكفـيل بتـأمين الشـعب وأنا ديمُقـراطى بطبيعتى، وكان من واجبى أن أعرف أيضًا أن إرادة شئون البلاد يجب أن توكل إلى أيدٍ قـوية مـوثوق بهـا كى تقـضى على الشـقـاق والخـلاف وعلى مـصـالح الأشخـاص، وكى تتأكد أن الأعمال التى أهملت للأسف طويلاً يجب أن تنفذ وأن تقوى السلطة التنفيذية ويجعل القضاء بالتساوى والعدل بين الجميع، وكى أعمل إلى هذه الأغراض اضطررت مكرها أن أنصح إلى صاحب الجلالة الملك أن يعلق النظام البرلمانى ثلاث سنوات حتى يترك الوقت الكافى لتستعيد البلاد قوتها بعد الكابوس الذى جثم على صدرها السنوات الأخيرة وحتى تستطيع الحكومة بحث الوسائل التى يستطاع بها جعل البرلمان هيئة مكونة من رجال وطنيين محترمين، وخلال فترة هذا الانتقال وجدنا من الضرورى أن نضع يدنا لتنفيذ هذه المشاريع الكثيـرة التى تحـتـاجـهـا البـلاد والتى حرمت من منافـعـهـا عـدة سنوات نتـيـجـة الخـلاف والشقـاق والبـحث عن المصـالح الشـخصـية، وقـد كان هناك فى السنوات الأخيرة سقوط كبير فى درجة التعليم إذ أخذ التلاميذ والشبان يفسدون وقتهم بالاشتغال بأعمال السياسة الباطلة، هذا الوقت الثمين الذى يجب أن يستخدم للاسـتـزادة من العلم وتكوين الأخـلاق ومن الآن فصـاعـدًا سـيـحـفظ النظام فى المدارس بشـدة وحـزم ويجب أن تكون العناية الأولى مـوجـهـة إلى التـعليم وفى الأزهر، جامعة مصر الإسلامية الشهيرة، ستدخل أساليب من الإصلاح واسعة

حتى يستطيع المتخرجون فيه أن يشغلوا فى الدولة مراكز مناسبة، كما سيُجهزون بوسائل تهذيب نافعة سيكون لها أثر فعال على حياة الشعب».

العناية بالعمال

«وسيكون العمال ثانى ما يتوجه إليه اهتمامنا وقد درست أحوال المصانع دراسة عميقة ومشكلات العمال تحت النظر الآن وسيصدر لهم قريبًا تشريع لتنظيم ساعات العمل وأجوره وتعويض الذى يلحقه ضرر واستخدام الأطفال وعلى العموم لتحسين حالة الرجل العامل».

أعمال الرى

«أما عن الرى والسيطرة على النيل فسنترك جانبًا ذلك الإهمال الذى يشبه المداعبات الذى قضينا فيه عشر سنوات وقد جُهزت مشاريعنا ودرست وأصبحت تحت التنفيذ، وبتعلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء وخزان بحيرة البرت سنصبح قادرين على تجهيز مليون ونصف مليون من الأفدنة وجعلها صالحة للزراعة وهى الآن متروكة بورًا، وسنأخذ فى تنفيذ مشاريع الصرف الضرورية كى تمنع الضرر من الأرض الزراعية».

توزيع الأرض على صغار المزارعين

«وقد اعتادت الحكومة فى الماضى أن تزرع بنفسها مساحات واسعة من الأراضى ولكن ليس عمل الحكومة على أن تزرع، إنما عليها أن تساعد الفلاحين على الزراعة، وفى سبيل هذا الغرض وسعنا نظام الملكية الصغيرة وسنوزع أطيان الحكومة على صغار الملاك وقد بدئ بهذا العمل فى مديرية الفيوم».

العناية بالصحة

«أما فى سبيل العناية بصحة الشعب فنحن آخذون فى ردم برَك القرى التى هى منبع دائم للأمراض بين الفلاحين، وفى إمداد القرى بمياه الشرب ويؤمل إنه فى عشر سنوات تصبح جميع هذه المرافق فى متناول سكان القطر المصرى. وبإقامة مستشفيات المراكز يصبح استحضار الأطباء سهلاً ومستطاعًا حتى لسكان الأجزاء النائية، كما ستقام المساكن للعمال فى المدن الكبيرة».

الخاتمة

«هذا هو برنامجنا الإدارى ومع أن التقدم فى المبدأ لا بد أن يكون بطيئًا والإصلاحات على هذه السعة والترامى لا يمكن الاضطلاع بها من قبل دراسة

أولية وافية، فإننا نأمل إنه فى خلال مدة ثلاث السنوات قد نستطيع أن نقيم البلاد فى الطريق المستقيم، وأن نسبغ عليها النظام فى الداخل والخارج بتحسين علاقتنا مع الدول الأجنبية وبالتفاهم مع بريطانيا العظمى مع تأمين المصالح البريطانية التى لا تتنافى مع استقلالنا وأن نبنى أساسًا مكينًا للحرية التى يعتبر الدستور أكبر ضمان لها. هذا الدستور الذى أعده أمانة مقدسة أرجو أن ردهًا إلى مصر الأكثر تعقلاً والأسعد حالاً ببرلمانها ذى الرجال الأقوياء الذين يعملون فقط من أجل خير بلادهم».

وقد أثار هذا البيان كلامًا فى الصحف وعلق عليه الكاتب المعروف (الأستاذ محمود عزمى) بمقال نؤثر ذكره نقلاً عن جريدة وادى النيل فى الثامن من يناير.

يذكر القراء أن وزارة الخارجية قد قررت أن تتفاهم مع جريدة «مورنن بوست» الإنكليزية - وهى أشد جرائد المحافظين إغراقًا فى مبادئ الفتح والاستعمار - على أن تصدر ملحقًا خاصًا بمصر تضمّنه معلومات عن مختلف نواحى النشاط فيها دعاية لها وتعريفًا لحالاتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد صدر هذا الملحق فعلاً فى اليوم الخامس من شهر يناير الحالى ووردت على الصحف المصرية أنباؤها البرقية الخاصة ملخصة لما نشر فيه، فإذا به لا يقتصر على ما قدمنا من مواضيع بل تعداها إلى الموقف السياسى، لا الخارجى منه فحسب بل الداخلى أيضًا، إذ هو مفتتح برسالة من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا عرض فيها كاتبها إلى خطة الوزارة المصرية الحالية إزاء الحياة النيابية وإزاء الدستور.

ولعلنا نكون موفقين إذا نحن قلنا إن تلك الرسالة تلخص فى أربع نقط، أولاها: إن دولة محمد محمود باشا «ديمقراطى بطبيعته»، وثانيتها: أنه اضطر بحكم كونه ديمقراطيًا لأن ينصح لحضرة صاحب الجلالة الملك بأن يعلق النظام البرلمانى ثلاث سنين، وثالثتها: إنه يأمل فيما يأمل فى إنهائه خلال هذه السنوات أن يصل إلى تفاهم مع بريطانيا العظمى يصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع الاستقلال المصرى، ورابعتها وأخيرتها: أن الدستور الذى يعتبره حياة الشعب وحصنه الحصين، إنما هو أمانة مقدسة فى عنقه يرجو أن يردها والشعب أكثر حكمة وأسعد حالاً والبرلمان يضم رجالاً أقوياء يعملون فقط من أجل خير بلادهم.

* * *

«وإنّا لنود أن نلاحظ، قبل أن نعلق على تلك النقط الأربع التى لخصنا فيها الجانب السياسى من رسالة دولة رئيس الوزارة الحالية، أننا نغتبط إذ نسجل أن تلك الرسالة هى الأولى من بيانات دولته وبيانات زملائه وخطب زعماء حزبه ومقالاته جريدته، التى يميز فيه صاحبها بوضوح بين «النظام البرلمانى» و«الدستور». وإنما نغتبط بهذا التسجيل لأننا نعتبر ورود التمييز على لسان رئيس الوزارة التى أقدمت على حركتها الانقلابية الواسعة النطاق فى التاسع عشر من شهر يوليو الماضى ووكيل حزب الأحرار الدستوريين الذين تورطوا فى تأييد تلك الحركة، نعتبره بادرة إقامة لصحة تدليلنا الذى كنا نتقدم به إليهم حين لمحنا فى الأفق أمارات ما كانوا قد اعتزموه من انقلاب والذى دعانا إلى الانسحاب من جماعتهم إذ كنا ومازلنا نعتقد أن الاعتداء على الدستور لا يبرره أى اعتبار فى الوجود حتى اعتبار فساد الحياة البرلمانية التى يعرف لإصلاحها ألف طريق وطريق دون المساس بأحكام الدستور ولاسيما تلك التى تقرر مبادئ خالدة، كمبدأ عدم إخضاع الصحف للاجراءت الإدارية وكتلك التى تقرر شروط تنقيحة حتى يؤمَن العبث به».

* * *

وبعد، فإننا نعرض للنقطة الأولى من سياسة محمد محمود باشا وهى التى يقرر فيها أنه «ديمقراطى بطبيعته». ولا نريد أن نعرض لها فى الواقع بأكثر من أن نلفت أنظار بعض أصدقاء رئيس الوزارة الحالية الذين رحبوا بحكومته على اعتبار أنها «حكومة الأعيان»، إلى هذا التصريح الجديد الذى يصادم نظريتهم التى يعتزون بها اعتزازًا، ويصادمها مصادمة صريحة لا تحتمل تأويلاً.

«على أنّا لا نريد أن نقسو عليهم فنتركهم من غير تسلية، بل نعيد إلى ذاكرتهم أن دولة محمد محمود باشا الذى يقول اليوم إنه «ديمقراطى بطبيعته» قد قال، وأعاد القول قبل اليوم، بأنه «دكتاتور» يريد أن يحكم البلاد بناصية من حديد. وكما أن الديمقراطية، تنفر من فكرة تقسيم البلاد إلى طوائف سياسية شعبية و«عينية» وأرستقراطية، كذلك هى تمقت فكرة الدكتاتور، وكلتاهما مستندة إلى التحكم والقهر. وإذا كان دولة زعيمهم يرجع اليوم فى تقريراته ويعود إلى حظيرة الديمقراطية فليس عليهم من حرج إذا هم تناسوا ما قالوه فى الأعيان وحكومتهم والبيوتات وسيادتها، وهذا بلا ريب مما يسليهم بعض التسلية».

* * *

لا نريد إذن أن نعرض لديمقراطية دولة محمد محمود باشا أكثر مما قدمنا. ونتنقل إلى النقطة الثانية من ملخص بيانه السياسى المرسل إلى الجريدة الإنكليزية المحافظة لنناقش القول بأن الطبيعة الديمقراطية هى التى اضطرت دولته «مكرهًا» لأن ينصح بتعليق النظام البرلمانى.

«والحق إنه كان يصح أن يسند الاضطرار للنصح بتعليق النظام البرلمانى إلى أى اعتبار آخر إلا اعتبار «الطبيعة الديمقراطية»؛ ذلك بأن الديمقراطية تفهم بلا شك على حد قول رئيس الوزارة الحالية وجوب «تنقية حياة الشعب من الأدران والأوساخ»، ووجوب التحقيق من أن زمام الأمور يلقى فى أيدى أناس ذوى مقدرة وكفاية يمكن الثقة بهم والاعتماد عليهم، ووجوب «إزالة عوامل الخلاف والشقاق»، ووجوب التحقق من تنفيذ الأعمال التى تعود على الشعب «بالخير والفائدة»: وأخيرًا وجوب «تعزيز السلطة التنفيذية وتدعيمها وإقرار العدالة والمساواة بين الجميع». تفهم الديمقراطية بلا ريب كل هذا لكنها تفهمه عن الطريق المشروع المتمشى مع روح الدستور وأحكامه فى بلاد لها دستور وفيها نظام برلمانى، تفهم الديمقراطية السهر على هذا كله لكن على شريطة أن يجىء تحقيقه عن طريق البرلمان وعن طريق إعزاز الدستور باحترام قواعده وأحكامه. تفهم الديمقراطية ذلك كله عن هذا الطريق الديمقراطى الدستورى حقًا الذى كان أحد أقطاب «الأحرار الدستوريين» قد فكر فيه مخلصًا؛ إذ رأى - حين بدأت المشادة يتسع نطاقها بين المؤتلفين فى مجلس النواب - أن ينسحب «الأحرار الدستوريون» من الوزارة وأن يقفوا داخل البرلمان موقف المعارضة الشريفة يؤيدون ما تعمله وزارة النحاس باشا من خير، ويعارضون - لكن فى أدب وهوادة وإخلاص - ما يعتقدونه فى أعمالها فى غير المصلحة القومية وأن يظلوا على هذا النحو طوال السنتين الباقيتين من سنوات «الفصل التشريعى» يتقدمون بعدهما للانتخابات، فإذا ما أصابوا فيها الكثرة تولوا عن طريقها الحكم الذى يجب أن يزهدوا فيه ماداموا قلة دستورية».

«ذلك هو الرأى الذى كان يقضى به النظام الدستورى والذى كانت تقتضيه «الطبيعة الديمقراطية» حقًا جرى به لسان أحد الأقطاب فى أخذ الحزبين المؤلفين للوزارة الحالية، أما الالتجاء إلى حركات انقلاب لا يعتدى فيها على النظام البرلمانى وحده بل على الدستور أيضًا، وعليه فى بعض أحكامه الخالدة، فيصعب جدًا على عقل يحترمه صاحبه أن يفهم أنه من «طبيعة الديمقراطية فى شىء».

«وإذن فقد كان من الجائز أن يستند دولة محمد باشا محمود وهو يحاول تبرير موقفه إلى أى اعتبار آخر غير الاعتبار الديمقراطى كما قدمنا».

* * *

«ونصل إلى النقطة الثالثة - وهى التى يذكر فيها البيان أمل القوم أن يستطيعوا، خلال السنوات الثلاث التى عطلوا فيها الحياة البرلمانية، التفاهم مع بريطانيا العظمى على تسوية المسألة المصرية. ونحن لا نريد أن نزعجهم فى ظنهم البقاء فى الوزارة ثلاث سنوات كاملة على الرغم مما هو معروف من فعل الحوادث ومفاجآتها فى مناصب الحكم، ولا نريد أن نذكر فى هذا الصدد قرب الانتخابات الإنكليزية التى يقول كثيرون من زعماء المحافظين أنفسهم إنها ستكون فى مصلحة العمال والتى أخذ بعض هؤلاء الزعماء يستقيلون من الوزارة ومن حزب المحافظين لقربها أيضًا، كما أخذ البعض الآخر يعلن عدم اعتزام ترشيح نفسه فيها.

بل نريد أن نتمشى فيها مع رسالة رئيس الوزارة ونقترض بقاء وزارته سنتين ونصف سنة بعد اليوم. فنكتفى بالتساؤل هل دولته معتزم الانفراد بتقرير قواعد التفاهم الإنكليزى على تسوية الخلاف بينهم وبين المصريين؟ وإذا كان الأمر كذلك كما هو مفهوم من سياق العبارات التى نقلتها الأنباء البرقية من الرسالة إلى جريدة «ذى مورنن پوست»، فهل يكون الانفراد متمشيًا فى شىء مع «طبيعة الديمقراطية» التى يعلن دولة محمد باشا محمود وجودها فيه؟ أليست أصول الديمقراطية تقضى بأن تقرر البلاد كلها مصيرها وبأن تتصرف الأمة كلها فى كيان الأمة كلها؟».

«ثم تعالوا إلى اعتبار واقعى قائم! تفكرون فى التفاهم مع إنكلترا خلال ثلاث سنواتكم، والمفروض من التفاهم هو أن يكون على قاعدة معاهدة أو محالفة كما هو مقرر فى أذهان الناس جميعًا، أفتستطيعون أن تدلونا إذن على مواضيع تلك المعاهدة أو المحالفة التى تحسبونكم واصلين إلى عقدها وإبرامها ما دمتم تسيرون على هذه الخطة التى سايرتم الإنكليز فيها إلى اليوم، خطة الرضى بما يطلبونه فى المسائل المهمة المعلقة بيننا وبينهم واحدة فواحدة؟ أى نوع من التفاهم سيكون ذلك الذى يكون قد سبقه تنفيذ مشروع جبل الأولياء وسبقه تعيين نائب عام بريطانى لدى المحاكم المختلطة ومفتش للنيابات بريطانى لدى هذه المحاكم

أيضًا وعدد غير قليل من القضاة البريطانيين كذلك فى هذه المحاكم نفسها؛ ذلك غير ما فى البوليس من أنظمة وأشخاص يجعل النفوذ البريطانى هو وحده المتفوق فيه فى العاصمة وثغور القطر جميعًا؟ نعم ستكون المحالفة العسكرية؛ لكن مصر التى تقبل هذه المحالفة قد رفضت ما جاء ينضم إليها من اعتبارات لا دخل لها فى العسكرية مطلقًا، وهو ذلك الذى تسير الوزارة الحالية فى طريق الرضا به موضوعًا بعد موضوع!».

«والنقطة الرابعة، نقطة الدستور. يقول البيان إن صاحبه يعتبر الدستور حياة الشعب وحصنه الحصين، ويضيف أنه أمانة مقدسة فى عنقه يرجو أن يوفق لرده.

هو أمانة مقدسة فى عنق دولة محمد محمود باشا. ليقل هذا ولنسمعه منه!!

لكن لنسأل دولته مَنْ ذلك الذى منحه حق انتزاع الدستور من الأمة، ومن ذلك الذى استودعه إياه أمانة مقدسة أو غير مقدسة؟ ومن ذلك الذى ترك له مطلق الحرية فى تعيين المدة التى يحبس فيها الدستور عن الأمة ويفكر فى إعادته إليها عند انقضائها أو يجددها مدة أخرى! ثم إنه لم يحتفظ فى الواقع بتلك الأمانة كما أخذها وطوق بها عنقه. فقد اعتدى عليها فى اثنين من أركانها الأصيلة: ركن إحدى الحريات الخالدة وهى حرية الصحافة، وركن الحيلولة دون العبث بالدستور وهو الخاص بإجراءات تعديله وتنقيحه.

ويرجو دولته أن يرد للشعب ما أخذه منه من دستور. وليكن له رجاؤه وما يريد. لكن هل له أن يدلنا على نوع ذلك الدستور الذى سيرده؟ هل هو الدستور الذى أخذه واعتبره «أمانة مقدسة فى عنقه» أو هو دستور أبتر ينقص من عدد الدوائر الانتخابية، ويفرض النصاب على المرشحين لمجلس النواب، ويجعل أعضاء مجلس الشيوخ كلهم معينين على حد ما تجرى به الألسنة هذه الأيام الأخيرة؟

وإذا كان شىء من هذا التعديل سيدخل على الدستور قبل أن يُرد إلى الشعب، فهل يكون هناك اتفاق مع «الطبيعة الديمقراطية» وهل يكون هناك تقديس الأمانة فى العنق؟

* * *

تلك هى تعليقاتنا على الناحية السياسية من رسالة دولة محمد محمود باشا نأسف الأسف كله إذ يجىء إدلاؤنا بها لمناسبة نشر الجريدة الإنكليزية المحافظة

ملحقًا خاصًا بمصر، فى وقت لا يزال فيه دولته معتكفًا فى مخدعه من أجل ما أصابه من مرض. لكن لنا فى هذا شفيعان، ضرورة تعليقنا على تصريحات رسمية منشورة خاصة بنظام الحكم فى مصر، وافتراض إن تلك التصريحات تعرب عن آراء الوزراء الحاليين جميعًا وإن كانت واردة على لسان رئيسهم وحده وفى صيغة ضمير المتكلم وحده ».

ولكن جريدة (السياسة) علقت على البيان بالتحبيذ وانتصفت له، قالت فى عددها المؤرخ ٧ يناير:

«أنا أعرف تمامًا أن الدستور هو الكفيل بأمن الشعب، وأنا ديمقراطى بطبيعتى ولكن من واجبى أن أعرف أيضًا أن إدارة شئون البلاد يجب أن توكل إلى أيدٍ قوية موثوق بها كى تقضى على الشقاق والخلاف والمآرب الذاتية، وكى يمكن الوثوق بأن الأعمال التى أُهملت مع الأسف زمنًا طويلاً لا بد أن تنفذ. ولكى يجعل القضاء بالتساوى والعدل بين الجميع، وكى أصل إلى هذه الأغراض اضطررت مكرهًا أن أنصح إلى صاحب الجلالة الملك أن يعلق النظام البرلمانى ثلاث سنوات حتى يترك الوقت الكافى لتستعيد البلاد قوتها بعد الكابوس الذى جثم على صدرها فى السنوات الأخيرة، وحتى تستطيع الحكومة بحث الوسائل التى يستطاع بها جعل البرلمان هيئة مكونة من رجال وطنيين محترمين».

ننقل هذه العبارة من مقدمة الملحق الذى نشرته جريدة المورننج پوست أمس الأول خاصًا بمصر، وهى المقدمة التى كتبها حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا يعرض بها للنظر العام سياسة حكومته الحاضرة. وقد اطلع القراء فى تلغرافاتنا الخاصة أمس على ما جاء فى المقدمة بعد ذلك عن برنامج الحكومة فى شئون التعليم وأعمال الرى وتوزيع الأراضى على صغار المزارعين والعناية بالتشريع للعمال وبالصحة العامة، واختتمها بقوله: «وإنًا لنأمل أنه فى خلال مدة ثلاث السنوات نستطيع أن نوجه البلاد فى الطريق المستقيم وأن نعيد لها النظام فى الداخل وفى الخارج بتحسين علاقاتنا مع الدول الأجنبية وبالتفاهم مع بريطانيا العظمى وتأمين المصالح البريطانية التى لا تتنافى مع استقلالنا؛ كى نبنى أساسًا مكينًا للحرية التى يعتبر الدستور أكبر ضمان لها».

وفى هذا الملحق الخاص بمصر رسائل شتى عن شئون مصر الاقتصادية والزراعية والمالية وعن تاريخ مصر وآثارها. ذلك أن الحكومة أرادت بهذا الملحق أن يطلّع القراء الأجانب على حالة مصر وأن يقدروا إن ما ينشر عنها من دعاية

ضارة غير صحيح. وأنها على العكس مما يقال عنها، أمة لها من أسباب الحضارة والثروة وفيها من مرغبات زيارتها ما يجذب السائح إليها من ناحية، وما يكفل لهم أن تقف فى مصافّ الأمم ذات الحضارة الراقية من الناحية الأخرى.

ولقد عرض حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء شيئًا عن خطة وزارته وسياستها أمام الرأى العام الإنكليزى؛ لأن لمصر مصلحة دائمة فى أن تكون العلاقات بينها وبين الشعب البريطانى كفيلة ببقاء الجو بينهما صفوًا تمهيدًا لما يمكن أن يتم بين الدولتين من اتفاق ترضيانه. وإذا كان الشعب الإنكليزى أقدم الشعوب فى التمتع بالحياة الدستورية وكان يقدر على وجه صحيح ما يمكن أن تفيده الأمم من هذا النظام إذا هى أحسنت تنفيذه فلم يكن بد، إبقاء لصفو الجو الذى أشرنا إليه، من أن يذكر دولة رئيس الوزارة الحاضرة الأسباب التى أدت به - برغم أنه وأصحابه السياسيين قد كان لهم نصيب فى الاجتهاد الذى أدى بالمغفور له ثروت باشا أن يحصل على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبإقامة النظام الدستورى تبعًا لإعلان استقلال البلاد - إلى أن ينصح على كره منه لجلالة الملك بتعليق النظام النيابى إلىٰ ثلاث سنوات. وهو فى هذا قد اكتفى بالإشارة إلى الحوادث الأخيرة التى حدثت فى البرلمان حين انتهى إلى أن صار ميدانًا للشجار والفوضى، وإن تعطلت فيه المسائل المتعلقة بمصالح الشعب لنظر تعديل فى اللائحة الداخلية يمكّن الأغلبية من اضطهاد الأقلية. وبرلمان هذا تصرفه لا يمكن أن يعتبر منفذًا تنفيذًا صحيحًا للأغراض الدستورية التى يقصد إليها فى حسن تنظيم الحكم وكفالة العدالة فى البلاد.

والحق الذى لا يمكن لإنسان أن ينكره إلا إذا رضى لنفسه أن يُرمى بالغرض الأعمى، إنما هو أن الأسابيع الأخيرة التى سبقت إقالة وزارة النحاس باشا قد دلت أن الحياة الدستورية على الصورة التى كانت موجودة فى ذلك العهد مهزلة سخيفة مثيرة للسخرية. ولقد تبين أن السبب فى هذا مرجعه إلى الائتلاف الذى كان قائمًا بين الأحزاب المصرية والذى دعا حزب الأغلبية البرلمانية إلى أن يحترم حرية الأحزاب الأخرى عن رضى أو على كره منه قد تسربت إليه عوامل الفساد؛ وإذن فكان طبيعيًا أن تعود الحياة النيابية إلى نظامها الطبيعى بأن تستقل الأغلبية بالحكم، إذا كانت هذه الأغلبية صالحة له. ومع أن تجارب الماضى التى دلت على عدم صلاحيتها لتولّيه كانت يجب أن تكون درسًا لهذه

الأغلبية كى لا تعود فتعبث بالنظام وتجعل من الحياة النيابية آلة اضطهاد وفوضى، فإن الواقع قد أثبت مع الأسف أن هذا الدرس لم ينفع وأن الرجل الوحيد الذى حفظ هذه الأغلبية فى حدود معقولة - وهو المغفور له سعد باشا - هو الذى كان يستطيع أن يكبح جماحها. فلما لم تجد هذا المربى إذا بها انطلقت تعبث بحرية أعضاء البرلمان أنفسهم. وطبيعى أنه لا يمكن أن يوكل لهيئة هذا شأنها المحافظة على حرية الأمة أو كفالة أمنها؛ خصوصًا بعد الذى جرب عليها فى الماضى من أنها لا تعتمد فى البلاد على غير الاضطهاد وإثارة القلق والفوضى فى أنحاء البلاد.

وقد دلت خبرة الأيام التى تلت هذا على أن الأغلبية المذكورة لا تتعلم من التجارب ولا تتلقى دروس الأيام قط. فلقد أراد دولة محمد باشا محمود أن يختار العناصر التى يرتجى منها أن تقدر فائدة النظام والحرية فإذا بها لا تقدر من ذلك شيئًا وإذا هى الأخرى لا تعرف من معنى الحكم إلا الاستبداد والعبث بالناس لمصالحها الخاصة؛ فالأغلبية المذكورة والنظام الذى أدى إلى تمثيلها الأمة قد أثبتا إذن عدم صلاحيتهما فوجب تغييرهما، وقد أثبتا أكثر من هذا أن ما يوكل إلى كل هيئة تشريعية وهيئة تنفيذية من العناية بأحوال البلاد وسكانها من عمال ومزارعين لا يلقَى من العناية إلا بمقدار ما يفيد تلك الأغلبية البرلمانية فائدة حزبية. وإذن فلابد فى الفترة التى يتم فيها تغيير نظام الانتخاب للتمثيل النيابى من القيام بهذه الأعمال التى عُطلت والتى كان كل كلام عنها لا يقصد إلى تنفيذه فى قليل ولا كثير.

بهذه الإشارة الموجزة التى أوردها رئيس الوزارة فى تقديمه عدد المورننج پوست الخاص بمصر أراد دولته أن يبين للشعب الإنكليزى إن إيقاف النظام الدستورى الذى يؤمن هو تمام الإيمان بأنه قوام أمن البلاد إنما اضطر إلى النصح به لجلالة الملك اضطرارًا، وأن ذلك لن يغير من السياسة التى سلكتها الطوائف الحكيمة فى مصر بإحلال سياسة السعى المستمر للتقريب بين وجهتَى النظر المصرية والإنكليزية لإتمام الاتفاق بين الدولتين، اتفاقًا يكفل ما لإنكلترا من مصالح لا تمس استقلال مصر. وإذن فلا محل لأن ينظر الشعب الإنكليزى للحالة فى مصر بقلق يدعوه إلى مطالبة حكوماته بتغيير سياسة التفاهم والاتفاق مع مصر إلى سياسة أخرى.

هذا هو ما قصد إليه دولة رئيس الوزراء من مقدمته لعدد المورننج پوست الخاص بمصر، وهو على ما يرى القارئ قصد سامٍ يعلو فوق هذه الدعايات

التافهة التى يقوم بها خصوم الوزارة فى إنكلترا لينحاز لهم ثلاثة أو أربعة من أعضاء مجلس العموم البريطانى فيتخذونهم وسيلة للتمويه على الشعب المصرى. هنا يعلو فوق هذه الدعايات ولا يُقارن بها لأنه إنما يقصد إليه تحقيق سياسة وطنية غايتها مصلحة البلاد التامة، لا غاية حزبية أبعد مرماها الحكم، أو غايات ذاتية تجرى وراء المآرب الشخصية التى ظهر الكثير منها وجر بعض أصحابها إلى مواضع التهم.

.... وعلى هذا النحو مضت الضجة حول بيان محمد محمود باشا.

«إنذار صحف وتعطيل أخرى وحجة الوزارة»

فى يوم ١٧ يناير، أصدر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية إنذارات ثلاثة أحدها لجريدة (لاباترى) والثانى للبلاغ والثالث لكوكب الشرق، وهذا نصها:

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١.

وبما أن جريدة «لاباترى» نشرت فى الصفحة الأولى من عددها رقم ١٢٨ الصادر يوم الجمعة ١١ يناير سنة ١٩٢٩ تحت عنوان (حول مجلس التأديب = صفعة للحكومة إشاعة من شأنها إثارة الخواطر واضطراب الأفكار فى مسألة يجب أن لا تخرج عن دائرة القضاء).

قرر ما يأتى:

أولاً - إنذار جريدة «لاباترى».

ثانيًا - نشر هذا القرار فى أول عدد يصدر من الجريدة المشار إليها.

ثالثًا - تكليف محافظ مصر تنفيذ هذا القرار.

القاهرة فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩

وزير الداخلية

إمضاء (محمد محمود)

صورة طبق الأصل.

* * *

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١.

وبما أن جريدة «البلاغ» نشرت فى الصفحة الخامسة من عددها رقم ١٧٠٢ الصادر فى يوم الخميس ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ تحت عنوان (قضيتنا تأديب أمام المحاكم المختلطة) نقلاً عن جريدة (لاباترى)، إشاعة من شأنها إثارة الخواطر واضطراب الأفكار فى مسألة يجب أن لا تخرج عن دائرة القضاء.

قرر ما يأتى:

أولاً- إنذار جريدة (البلاغ).

ثانيًا - نشر هذا القرار فى أول عدد يصدر من الجريدة المشار إليها.

ثالثًا - تكليف محافظ مصر تنفيذ هذا القرار.

القاهرة فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩.

وزير الداخلية

إمضاء (محمد محمود)

صورة طبق الأصل.

والإنذار الثالث لا يخرج فى مبناه ومعناه عن هذين.

(تعطيل صحيفتين)

وفى ٢٨ يناير أصدر مجلس الوزراء القرار الآتى:

«بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وبما أن جريدة الشرق الجديد ومجلة روزاليوسف قد دأبتا على التشهير بالوزارة بالباطل وتجاوزتا حدود الانتقاد المباح ولم تُفِدْ فيهما ولا فى محرريهما رسائل الردع المختلفة، قرر:

أولاً : تعطيل جريدة الشرق الجديد ومجلة روزاليوسف..

ثانيًا: على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار(١).

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وقد شفعت الوزارة تصرفها ببلاغ من رياسة مجلس الوزراء هذا نصه:

تطورت جرائد المعارضة فصارت تصبح وتمسى تشهِّر بالوزارة وتحقرها وتتهمها بخيانة البلاد وحقوقها - تلقاء ذلك نعلن أننا نقبل الانتقاد الذى لا يتجاوز حدوده المباحة بل الحكومة مستعدة لأن تقبل آراء المعارضين متى كانت

---

(١) عن الأهرام فى ٢٩ يناير.

فى المصلحة. أما التحقير والتشهير والرمى بالباطل بل القذف بحوادث يجهلها هؤلاء النقاد كل الجهل، أما ذلك والطعن فى وطنية الوزارة فإنها لا تقبلها بحال من الأحوال وتحظرها على كل جريدة من الجرائد ومن يفعل ذلك من الصحف فلا مناص من تعطيله تعطيلاً نهائيًا.

وقد كتبت جريدة (كوكب الشرق) ناقدة هذه التصرفات تقول تحت عنوان (الضغط على حرية الصحافة - كيف تكيل الوزارة بكيلين وكيف تجعل نفسها الخَصْم والحكم)[١].

فوجئنا والصحف المعارضة أمس بإنذارين أولهما بلاغ رسمى من رياسة مجلس الوزراء، يراه القارئ بنصه فى غير هذا المكان من عدد اليوم والثانى حديث لحضرة صاحب الدولة محمد باشا محمود رئيس مجلس الوزراء مع جريدة المقطم قال فيه ما يلى:

«ويعترف كل إنسان بأن الحكومة على العكس مما يجرى فى بلاد كثيرة، احترمت حتى الآن جميع الحريات التى ضمنها الدستور ونظمتها القوانين، ولم تستثن من ذلك إلا حرية الصحافة، ومع ذلك فقد راعت أشد القصد فيما وجهته إلى بعض الجرائد من قرارات الإنذار أو الإيقاف، ولم تنذر ولم توقف إلا مكرهة، ولو كان حساب هذه الجرائد عسيرًا، لما جاز أن تبقى واحدة منها بعد أن جعلت سلاحها فى معارضة الحكومة كثيرًا من الكذب وشيئًا غير قليل من الإقذاع وإثارة الخواطر».

إلى أن قال:

«ولذلك لا تحجم الحكومة بعد الآن عن تضييق الحريات التى ظلت توفرها للجميع».

وإذن، فإن حضرة صاحب الدولة محمد باشا محمود رئيس مجلس الوزراء يهدد الصحف المعارضة بالتشدد فى معاملتها، والتضييق على حريتها، لأن الوزارة على ما جاء فى بلاغ مجلس الوزراء، لا تقبل الانتقاد الذى يجاوز حدوده المباحة، ولا تقبل الطعن فى وطنيتها بحال من الأحوال.

وبدهىّ أننا أخذنا نرقب من الوزارة الحاضرة، منذ أعلن دولة رئيسها «الدكتاتورية» إجراءات استثنائية متعددة. فذلك شأن كل دكتاتورية تقوم على أنقاض الحكم النيابى!

---

(١) فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٩.

ولكننا لا نستطيع حيال هذا الوعيد الجديد إلا أن نقابله بكلمة هادئة صريحة، وإلا أن نقول بأن تحديد دائرة النقد المباح متروك أمره للقضاء، فهو الذى يحدده بأحكامه التى يصدرها فى قضايا النشر.

أما إذا تُرك تحديده للأفراد من ولاة الأمور فإنهم لا يأمنون الخطأ فى هذا التحديد، لأن للميول السياسية والعواطف الشخصية دخلاً فيه وتأثيرًا عليه.

وغنى عن البيان أن الصحف المعارضة، على الرغم من صفتها هذه، تقف فى غالب الأحيان موقف الدافع لا المهاجم، رادة على ما تكيله الصحف الوزارية فى إسراف شديد من الطعن على رجالات الأمه وزعمائها، ومحاولة النيل منهم بالحق وبالباطل، فكان جميلاً، بل كان من العدل، أن يشير مجلس الوزراء فى بلاغه ودولة رئيس الوزارة فى حديثه، إلى أن الوزارة لا تقبل أيضًا بحال من الأحوال، النقد الشديد الذى تكيله الصحف الوزارية للجرائد الوطنية وزعماء الأمة «ولا الطعن فى وطنيتهم».

أما أن يُترك الحبل على الغارب للصحف الوزارية تطعن وتقذع، وتسب وتلذع، ولا تترك فى قاموس البذاء كلمة لا تستخدمها فى التشهير برجال الأمة، وقد كان بينهم وزراء، ورؤساء وزارات، ورؤساء مجلس النواب، فذلك ما لا يقره عدل، ولا تجيزه شرِّعة فى الوجود.

وأى عدل هذا الذى يسمح لفريق من الصحف أن تطعن فى خصومها، وأن تسرف فى الإقذاع ما شاء لها الهوى، ثم إذا تصدى الفريق الثانى من الصحف للرد عليها، شُهر على أعناقه سيف «ديموقليس» وهُدد بالتعطيل النهائى بحجة أنه جاوز فى نقده أو رده الحد المباح، فى عرف ولاة الأمور.

إن القوانين العامة تتكيف - على صراحة نصوصها؛ وجلاء مدلول موادها - بالذين يقومون على تنفيذها، فما بالك بقانون عرفى مثل قانون المطبوعات! فعسى أن تفكر الوزارة كثيرًا فيما توعدت الصحف المعارضة به؛ إذ التفكير العميق قد يعيد إلى كل نفس هدوءها الطبيعى وما يعمل فى الجو الهادئ خير مما يعمل فى الجو الصاخب الغاضب.

فليس من العدل أن تكيل الوزارة بكيلين بإطلاقها العنان لصحفها وتضييقها على حريتنا. وأن تضع نفسها معنا، نحن الصحفيين المعارضين لسياستها، موقف الخَصْم والحكم.

نحن نشعر الآن إنه يصعب علينا فى هذا الموقف الدقيق وهذه الظروف العسيرة أن نؤدى مهمتنا أو نقوم بواجبنا كما نحب ونرضى.

والأمر للّه من قبل ومن بعد.

■■■

الفصل الثانى

مشروعات الرى الكبرى



تصريحات لرئيس الوزراء

ليس يهم مصر كبلد زراعى أهله فلاحون وثروته أكبرها ما تخرجه الأرض من زرع حياته الماء. ليس يهم مصر وهذا شأنها كالنيل وماثه شىء، وليس يعدل ماء النيل عند الفلاح شىء بعد نفسه وولده، لهذا هو يهتم بالسودان الذى منه ينحدر الماء، ولهذا هو يفتح آذانه لكل كلمة تُقال على النيل وماء النيل وما يُراد به من وضع نظام لتوزيع مائه.

لا غرو إذن أن تحظى مشروعات الرى الكبرى وما يتبعها من إقامة حواجز وإنشاء خزانات، بالقسط الأوفى من عناية الوزارة وحسن التفاتها ويقظتها نحو ما تُقّدم عليه من سياسة مائية.

وقد جرى حديث بين دولة محمد محمود باشا وبين مندوب جريدة المقطم فى هذا الشأن إليك نصه:

س – ما رأى دولتكم فى النداء الذى أصدره الوفد بخصوص جبل الأولياء؟ فأجاب دولته: لو كنا من الذين يُعنون برأى الوفد وعلى رأسه النحاس باشا خصوصًا إذا تعلق هذا الرأى بموضوع مهم كمشروعات الرى الكبرى أو من الذين يفكرون لحظة فى موافقته! لكان من السهل علينا أن لا نعنى بهذه الأمور وأن لا نحمل أنفسنا عناء البحث والتفكير فى الوسائل التى تزول معها شكاوى البلاد فى شهور الصيف من كل سنة والتى تحقق أغراضها فى التوسع الزراعى زيادة فى ثروتها وترفيهًا لسكانها.

«هذه وسيلة سلبية فى متناول كل ضعيف متردد لا يدعو إليها إلا كل مستهتر بحاجات البلاد ومصالحها أو خائف من الاضطلاع بأعبائها، ولما كان برنامج

وزارتنا هو العمل المنتج كان طبيعيًا أن لا أنزل على آراء هؤلاء الضعفاء المترددين».

«يعلم هؤلاء أن المرحوم سعد باشا رأى فى رده على إنذار اللورد اللنبى المشهور ضرورة القيام بمفاوضة يشترك فيها الطرفان لبحث مسألة التوسع الزراعى فى أراضى الجزيرة بالسودان، وقد حدث فعلاً أن أُلفت لجنة دولية لتقوم بهذا البحث وقدمت تقريرها فى مارس سنة ١٩٠٦ ومنذ ذلك الحين لم يصل الطرفان إلى اتفاق فى شأن تقرير اللجنة المشار إليها».

«ولما كان قبول هذا التقرير من جانبنا يدعو إلى إثارة مسائل عديدة من جهة وكان قيامنا بأى عمل من الأعمال فى السودان أو فى الحكومات الاستوائية المجاورة له يدعو أيضًا إلى إثارة بعض المسائل الأخرى، كان لا بد من السعى إلى تسوية عامة تُصان بها مصالح البلاد وتتحقق أغراضها فى التوسع الزراعى من غير أن يمس ذلك الحالة السياسية فى السودان وهى التى يجب أن تبقى كما هى لمفاوضات سياسية يكون فيها كل من الطرفين حرًا من كل قيد سابق».

«إنهم يقولون لا اتفاق فى غيبة البرلمان ولئن مكّنتهم الظروف الماضية من السخرية ببرلمانهم فلن أمكنهم بعد اليوم من السخرية بالبلاد. لقد حصلوا على اعتماد البرلمان فى أكثر من سنة للمبالغ اللازمة لمنطقة السدود ومع ذلك عجزت وزارة الأشغال منذ سنة ١٩٢٦ للآن عن القيام بأى عمل هناك، فهل عند البرلمان علم بذلك وبأسبابه؟ وهل همُّوا يومًا بأن يحيطوه علمًا بذلك؟ أو هو شأنهم يعبثون به موجودًا ويتخذونه منه أداة للهو والفساد ويندبونه معطلاً ولا يندبون إلا مصالحهم وشهواتهم!».

«يتحدثون عن خزان جبل الأولياء كأنه أخطر سلسلة المشروعات شأنًا وأبعدها فى حياة البلاد أثرًا، ويجهلون أو يتجاهلون أنه (سواء من ناحية تكاليفه أو من ناحية أثره فى زيادة المادة) يأتى بعد مشروعات السدود بمراحل كثيرة».

«ومن الأمثلة البارزة على تناقضهم واضطرابهم رضاؤهم بمشروعات السدود التى تُقدر تكاليفها بنحو عشرين مليونًا من الجنيهات وتقدر الزيادة فى المياه بسببها بنحو عشرة مليارات مترًا مكعبًا؛ فى حين أن تكاليف خزان جبل الأولياء تبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه وتقدر زيادة المياه بسببه بنحو مليارين وكسور. وأدخَل من ذلك فى باب التناقض أنهم يعارضون جبل الأولياء بزعم أنه قنطرة على النيل يمكن استعمالها للإضرار بمصر بقطع ورود مياه النيل الأبيض

لها. وفى الوقت نفسه يحبذون مشروع منطقة السدود بل يقرُّه البرلمان، وفيه بدل القنطرة قنطرتان يُستطاع بهما الإضرار بمصر إذا كان لهذه الحجة وزن عند العقل السليم».

«كذلك يدل على اضطرابهم طلبهم المفاوضة فى مسألة الرى فى سنة ١٩٢٤ وإقرارهم لها فى مايو سنة ١٩٢١ ثم إنكارهم لها بعد أن خلصت من وزارتهم. كان النيل مطالبًا بوقف جريانه والبلاد مطالبة بعدم الانتفاع به ما داموا هم مبعدين عن الحكم».

«لقد قبلت الحكومة السابقة مبدئيًا قبول التوسع فى رى الجزيرة بجزء مما يزيد على حاجة مصر. وما كان لها أن تحول دون رفاهية السودان وتقدمه ولكن الذى لا تقبله هذه الحكومة هو أن ترضى بانتفاع السودان بجزء من المياه الزائدة دون أن تحصل لمصر على جزء آخر من هذا الزائد، ولما كان خزان جبل الأولياء هو المشروع المحقق لهذا الغرض واشترطت لجنة سنة ١٩٠٦ مساواته بخزان سنار رأت الحكومة أن تقوم بانشائه إذا ما وصلت محادثاتنا فى شئون الرى لنتيجة ترضاها. أزيد لك على ذلك أن أمر هذه المفاوضات ليس جديدًا بل كما أشرت لك قامت بها الوزارة الماضية ففشلت فيها، ونحن الآن نستأنف تلك المفاوضات علّنا نوفق لإنجاحها لمصلحة البلاد».

«وإنى لازلت قوى الأمل فى الوصول إلى اتفاق يسجل أن النيل الأبيض وروافده لمصر وأنه لا يمكن للسودان أو غيره من البقاع الاستوائية التى تحت النفوذ البريطانى أن يُنشئ عليه منشآت إلا بالاتفاق مع مصر. كما أن حقوق مصر فى مياه النيل الأزرق تبقى محفوظة غير منقوصة.

ومهما يكن من شىء فإنى أؤكد لك أن الوزارة التى أتشرف برياستها، وهى أولى بأن لا يملى عليها فى أعمالها إلا المصالح الحيوية للبلاد، لا تُقْدم على إمضاء أمر إلا بمقدار ما يتفق مع هذه المصالح ولا تتردد لحظة فى إمضاء ما أخذته على عاتقها من المسئوليات الكبرى».

س – هل اطلعتم على حديث النحاس باشا لمراسل جريدة فوسيشى زيننغ؟ وما رأى دولتكم فيه؟

ج ـ اعتدنا من النحاس باشا أنه يتحدث إلى مُكاتبى الجرائد فإذا رأى حديثه بعد ذلك منشورًا بادر إلى تكذيبه، على أنه يظهر مما نشر فى الجرائد الوفدية أنه فى هذه المرة يؤيد الخلاصة التى نُقلت بالتلغراف عن حديثه مع مكاتب

جريدة فوسيشى زيتنغ المذكور، إلا أن ما استدركه على جوابه الخاص بتعطيل الدستور يلوح أنه حمل عليه من أنصاره. لذلك يمكن اعتبار تلك الخلاصة صورة صادقة لتصريحات النحاس باشا إلى المكاتب المذكور كما يمكن تحميله ما يترتب عليه من التبعات.

«وفى الحديث كلام معاد عن الحكومة وعن الوفد نمر به مرًا ولكنَّ فيه إلى ذلك شيئًا جديدًا يلفت النظر، فقد صدر الحديث وخُتم بإشارات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك، مهما تكن الاحتياطات الكلامية التى اقترنت به، ولا شك تنم عن نزعة جديدة لا تستطيع الحكومة أن تقف أمامها ساكتة».

«وقد يجوز أن يفكر فى محاسبة النحاس باشا جنائيًا عن ذلك الحديث ولكن هذا النوع الجديد من محاربة النظام لا ترى الحكومة من المناسب أو من المصلحة فَضُّه والقضاء عليه فى ساحات المحاكم، بل ترى أنه قد يقتضى من جانبها عملاً شديدًا يتكافأ مع الدعاية الخطرة لمَنْ يقدم عليها.

ويعترف كل إنسان بأن الحكومة على العكس مما يجرى فى بلاد كثيرة احترمت حتى الآن جميع الحريات التى ضمنها الدستور ونظمتها القوانين ولم تستثن من ذلك إلا حرية الصحافة، ومع ذلك فقد راعت أشد القصد فيما وجهتهَ إلى بعض الجرائد من قرارات الإنذار أو الإيقاف ولم تنذر ولم توقف إلا مكرهة، ولو كان حساب هذه الجرائد عسيرًا لما جاز أن تبقى واحدة منها بعد أن جعلت سلاحها فى معارضة الحكومة كثيرًا من الكذب وشيئًا غير قليل من الإقذاع وإثارة الخواطر.

مضت الحكومة إذًا فى عملها الإصلاحى لا تأبه لتلك المعارضة الطائشة ولكن النزعة التى يدل عليها حديث النحاس باشا غاية فى الخطورة؛ إذ هى ترمى من طرف خفى إلى الدعوة إلى الانتقاض لا على الحكومة وحدها بل على نظام الحكم.

«ولذلك لا تحجم الحكومة بعد الآن عن تضييق الحريات التى ظلت توفرها للجميع وعن أن تستنَّ فى الحكم منهاجًا جديدًا يعلم النحاس باشا أن لا يدفعه يأسه من الحكم إلى اللعب بالنار والتلويح بسلاح لا يدرى مدى خطره»(١).

رد زعيم الوفد على رئيس الحكومة

وقد اهتم رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا بما حواه حديث رئيس الحكومة، فتحدث إلى مندوب (البلاغ) يرد على ما جاء فى كلام محمد محمود

---

(١) المقطم فى ٢٩ يناير.

باشا بحديث نثبته نقلاً عن الجريدة المذكورة بتاريخ التاسع والعشرين من هذا الشهر:

س - هل اطلعتم دولتكم على حديث صاحب الدولة محمد محمود باشا المنشور فى جريدة المقطم؟

ج - نعم اطلعت عليه وقد وجدته فيه يقول إنه ليس ممن يعنون برأى الوفد وخاصة إذا تعلق هذا الرأى بموضوع مهم كمشروعات الرى الكبرى؛ فقد كنت أحب إذن لو أن دولته ترك هذا الرأى ينشر فى الصحف ولم يمنعه بسلطته الإدارية.

وأما خزان جبل الأولياء فالأمر فيه جلى وهو أنه أوقف فى عهد وزارة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فى سنة ١٩٢١ ثم أعيد وشرع فى تنفيذه فى عهد وزارة صاحب الدولة زيور باشا حينما كانت الحياة النيابية معطلة، ثم لما ألفت الوزارة العدلية الثانية وعادت الحياة النيابية من جديد أوقف للنظر فى تعلية خزان أسوان وفيما إذا كان من الممكن الاستغناء بها عنه. وكان أنصار خزان جبل الأولياء وفى مقدمتهم صاحب المعالى إسماعيل سرى باشا يقولون إنه لو كانت التعلية ممكنة لكان الاستغناء بها عن جبل الأولياء ممكنًا ولكنها غير ممكنة لأن هناك استحالات فنية تقوم فى وجهها. فالآن ثبت على يد اللجنة العالمية التى انتدبتها الحكومة للنظر فى هذا الموضوع أن التعلية ممكنة؛ فالنتيجة المنطقية لذلك هى أنه يجب الاستغناء بها عن جبل الأولياء.

وأحب أن تلاحظوا أن خزان جبل الأولياء أوقف كما قلت لكم فى وزارة صاحب الدولة عدلى باشا الأولى سنة ١٩٢١ وفى وزارته الثانية سنة ١٩٢٦، وبقى موقوفًا فى وزارة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا الأولى فى سنة ١٩٢٢ وفى وزارته الثانية فى سنة ١٩٢٧. كما بقى موقوفًا فى وزارتى فى سنة ١٩٢٧.

والفنيون يقولون إن مباحث خزان جبل الأولياء لم تتم بعد وأنه لا يبعد على من يريد السوء بمصر أن يستخدمه للإضرار بها، فالسياسة الحكيمة تقضى أولاً: بعدم البت فيه فى غيبة البرلمان. وثانيًا: بإرجائه ولو مؤقتًا إلى أن تكون حاجة مصر ملجئة إليه، وهى ليست كذلك بعد تعلية خزان أسوان أو إلى أن تحل القضية السياسية بين مصر وإنكلترا.

وأنا من الذين يقولون بضرورة برنامج كامل لمشروعات الرى من منبعه إلى مَصبِّه؛ ولكنى أعتقد أن تحديد هذا البرنامج يستلزم كما قال الفنيون إتمام

المباحث فى منطقة السدود وأعالى النيل الأبيض وفروعه أولاً، ثم وضع البرنامج الكامل على ضوء هذه المباحث بعد ذلك وعرضه على الأمة ممثلة فى برلمانها لأنه متعلق بأمسّ شىء بحياتها.

ويريد محمد محمود باشا أن يستند إلى ما جاء فى رد المغفور له سعد باشا على الإنذار البريطانى فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، ولكن هذا الاستناد لا يفيده شيئًا فى مشروع جبل الأولياء لأن الإنذار والرد عليه كانا خاصين بخزان سنار أى بمياه النيل الأزرق، ولا علاقة لهما بخزان جبل الأولياء المراد إنشاؤه على النيل الأبيض».

«أما منطقة السدود فالأعمال المعتزمة فيها لا تخرج عن توحيد مجرى النيل وتعميقه، وقد أجمع الفنيون على أن ذلك يزيد كمية الماء الوارد إلى مصر دون أن يجلب ضررًا».

حديث النحاس باشا

مع جريدة فوسيشى زيننغ

س: وما رأيكم فيما ذكره صاحب الدولة محمد محمود باشا عن حديثكم مع مندوب جريدة فوسيشى زيننغ؟

ج: لم تعرض لى قبل اليوم فرصة أتكلم فيها عن هذا الحديث، فالآن وقد عرضت أقول إن مندوب تلك الجريدة تحدث معى نحو ساعتين كما قال هو نفسه فى الخلاصة التى نشرتها عنه جريدة الأهرام يوم ٢١ يناير فتناول الحديث مسائل عديدة، ثم تركنى ولم يعرض علىَّ الصيغة التى وضع بها حديثى. وأنا للآن لم أتلقَّ الجريدة التى نشر الحديث بها لأعرف كيف هو؛ ولكن ما ورد على جريدة الأهرام يدل على أن الحديث لم ينشر على أنه نصوص بل نشر على أنه تلخيص لخص به المندوب ما استطاع أن يستبقيه فى ذهنه.

وعلى كل حال، إن الخلاصة التى وردت لا تبيح لصاحب الدولة محمد محمود باشا أن يدعى عليها التأويل المتعسف الذى ذهب إليه، فقد جاء فى هذه الخلاصة أن المندوب سألنى «هل لم يوجد المرسوم الملكى تيارًا جمهوريًا؟ فأجاب النحاس باشا قائلاً: قد يتمنى الإنكليز ذلك ولكن هذا الأمر لم يقع فالوزراء هم المسئولون وهم القائمون بأعباء الحكم. وليس فينا من يرضى الانقياد إلى مأزق جمهورى فنحن نريد مُلكًا (بضم الميم) دستوريًا» ويجب أن نعرف أن الحديث جرى باللغة الفرنسية فالكلمة التى قلتها هنا هى أننا نريد Monarch ie constitutionnelle.

فعلى مقتضى هذه الخلاصة يكون ما قررته هو أولاً: إننا لسنا جمهوريين وأن التيار الجمهورى لم يوجد بيننا وإن كان الإنكليز يتمنون وجوده. وثانيًا: أن الوزراء هم المسئولون عن المرسوم الملكى الصادر بحل البرلمان. وثالثًا: أننا متمسكون بالنظام الذى قرره دستورنا لحكومتنا وهو أنها ملكية دستورية، فمن العجيب كل عجيب أن يدعى محمد محمود باشا أن فى هذا الكلام نزعة ترمى إلى قلب نظام الحكم.

أليس عجيبًا أن يكون الذى يقول جهرًا وبلفظ صريح أن المرسوم الملكى لم يجد تيارًا جمهوريًا وأننا لسنا جمهوريين بل نحن ملكيون دستوريون، أليس عجيبًا أن يكون الذى يقول هذا داعيًا إلى الانتقاض على النظام الملكى الدستورى فى عرف محمد محمود باشا؟ بلى هذا شىء عجيب. اللهم إلا إذا اعتبر الشىء بنقيضه كقولهم عن وقف الدستور إنه إنقاذ للدستور وعن تعطيل الحياة النيابية إنه إحياء للحياة النيابية وليست هذه لغتنا.

هذا عن الخلاصة التى دارت على جريدة الأهرام. أما إذا أردت الواقع فإنى أقرر لك أنى قلت لمندوب الجريدة بلفظ صريح واضح إن صاحب الجلالة الملك فوق المسئوليات وأن الوزراء هم المسئولون. هذا يفهم من العبارة التى وردت فى نفس الخلاصة والتى نصها «فالوزراء هم المسئولون وهم القائمون بأعباء الحكم».

وأظنكم لاحظتم من تلقاء أنفسكم أن جريدة الأهرام التى تلقت الخلاصة ونشرتها وضعت العبارة التى مر ذكرها تحت عنوان «المصريون ملكيون دستوريون»؛ مما يدل على أنها لم تفهم منها ما يريد صاحب الدولة محمد محمود باشا أن يذهب إليه بل فهمت العكس تمامًا.

ولست أقول ذلك خوفًا من التهديدات التى وجهها إلىَّ محمد محمود باشا فى حديثه؛ إذ هو من يعرف إننى لا أعبأ بمثل هذه التهديدات وإنما أقوله تقريرًا للحقيقة التى تنطق بها أقوالنا وأعمالنا فى كل زمن وفى جميع المناسبات.

حديث آخر لرئيس الوزارة

نشرت جريدة (شيكاغو تريبون) حديثًا لمحمد محمود باشا رئيس الوزراء مع (المسيو لارى) مندوبها فى القاهرة، نثبته نقلاً عن برقيات جريدة الأهرام الخصوصية بتاريخ ٣١ يناير(١):

(١) ليلاحظ أن جريدة البلاغ تصدر بتاريخ اليوم الذى تظهر فى مسائه بخلاف جريدة المقطم فإنها تظهر بتاريخ اليوم التالى.

استقبلنى محمد باشا محمود رئيس وزراء مصر ودكتاتورها الحالى على الرغم من قرب وفاة والده الذى بلغ من العمر مائة؛ ليشرح لى الأسباب التى دعته إلى تعطيل الحكم البرلمانى ويُطْلعنى على برنامجه الذى وضعه لإدارة البلاد ريثما يأتى الوقت لإعادة الحكم الدستورى.

وقد حظيت بمقابلته فى منزله فطلب إلىَّ أن أبعث بتحياته القلبية «للتريبون» التى عرف موظفيها فى شيكاغو وباريس حق المعرفة عندما كان بعيدًا عن بلاده فى سبيل قضية مصر الوطنية. وهو من خريجى جامعة اكسفورد يتقن التكلم باللغة الإنكليزية كل الإتقان. وقد قال لى فى سياق حديثه: «إننى من الذين يؤمنون بالحكم الدستورى من صميم القلب وأعماق النفس، ولكنى لا أعتقد بأننى عندما عطلت البرلمان المصرى الأخير لمدة سنتين أو ثلاث سنوات قد عملت عملاً مخالفًا للحكم الدستورى»، ثم قال:

«إن البرلمان عندما يصير مشوبًا بالفساد فلا يعود دستوريًا بل يصبح من ألد أعداء الدستور وهذا هو البرلمان الذى عطلته. فقد كان زعماء البرلمان الأخير يتاجرون بمناصبهم العالية. ولكن الجرائم التى ظهرت لا تستحق الذكر بالنسبة إلى الجرائم التى ارتكبتها جماعات كانت تلوح بأعلام الوطنية لتملأ جيوبها بالمال. وكل من يلمح إلى أن للبريطانيين أى دخل فى عملى فإنه لا يقول الحقيقة. فأنا الذى عطلت البرلمان لأنقذ البلاد.

وأملى وطيد بأننى بعد ثلاث سنوات أستطيع أن أعهد بالحكم لبرلمان حقيقى نزيه ولكن ليس لبرلمان يتّجر أعضاؤه - كما جرى فى البرلمان الماضى - بمراكزهم، وعندما أعيد الحكم البرلمانى سأضع قوانين تقضى بأقصى العقوبات لمن يحنثون بيمين القيام بمهام نيابتهم ويعملون ضد مصلحة البلاد.

ويتضمن برنامجنا شيئًا كثيرًا من الإصلاحات الاجتماعية التى كانت البلاد تحتاج إليها منذ قرون، فستحصل كل قرية وكل بلد على ماء نقى للشرب وسيكلف هذا المشروع وحده خمسين مليون ريال. وشرعنا أيضًا فى إنشاء مستشفى فى كل مركز للأهالى، وهذا أمر لا وجود له الآن. وفى تجفيف جميع المستنقعات التى تفرخ فيها جراثيم الملاريا لأننا ننوى تطهير البلاد من هذه اللعنة كما طهر الأمريكيون بناما. كما شرعت فى تشييد منازل للعمال، وقد قام فينا ألوف من الساسة الذين ينشدون الاستقلال ومع هذا لم يفكر واحد منهم فى أمر العمال المساكين الذين قد يكونون أشد عمال العالم جَلَدًا وأكثرهم صبرًا

على احتمال مشاق العمل. وستكون هذه المنازل على الطراز الحديث، تتوافر فيها أسباب النظافة وستبنى أولاً فى القاهرة والإسكندرية».

«إن الجميع يعلمون أن الماء حيوى لمصر وبغيره تموت جوعًا. فكل ثروة البلاد تتوقف عليه. وقد تلقينا أخيرًا تقريرًا من ثلاثة خبراء من كبار المهندسين، أحدهم أمريكى، يقولون فيه إن خزان أسوان يمكن تعليته نحو ثلاثين قدمًا أخرى. وسيساعد هذا المشروع الحالة الزراعية فى مصر مساعدة عظيمة. ومع هذا فإننا لا نزال فى حاجة إلى تشييد خزان جديد على النيل الأبيض. ونحن نتفاوض الآن مع الحكومة البريطانية لنتفق معها على عدم تحويل مياه النيل الأبيض إلى موارد أخرى. وهذا أمر حيوى جدًا لازدحام بلادنا بالسكان.

فعلى الذين يبغون خدمة مصلحة مصر أن يفكروا فى هذه الحالة وأن ينصرفوا عن التهييج وبث الأوهام وأضغاث الأحلام. هذا هو برنامجى وهو كما ترى برنامج عملى إنشائى. وإنى أرجو متى تم هذا البرنامج أن تكون الحياة السياسية قد تهذبت وأصبحت نقية طاهرة، بحيث يستطيع الشعب أن يجد رجالاً أمناء يثق بهم ويجعلهم ممثلين له فى الحكم الدستورى.

متفرقات

الحكم فى قضية سيف الدين فى مجلس البلاط

كان يوم الأربعاء ٢ يناير ١٩٢٩ الموعد المحدد لنظر قضية الأمير سيف الدين المقامة من السيدة نوجوان هانم.

وموضوع الدعوى المطالبة بنفقة للأمير قُدرت فى عريضة الدعوى بمبلغ مائة وعشرين ألفًا من الجنيهات ومائتى ألف جنيه أخرى ادَّعت والدته أنها أنفقتها عليه منذ اختطافه فى أغسطس سنة ١٩٢٥ إلى تاريخ إقامة الدعوى؛ وكذلك المطالبة بمبلغ آخر لشراء منزلين وسيارات ولنش وغير ذلك.

ويذكر القراء الأدوار التى مرت بها هذه الدعوى وما تفرع من (قضية الوثائق) التى جرفت وزارة النحاس باشا وانتهت بإحالة المحامين الثلاثة (النحاس باشا وويصا واصف وجعفر بك فخرى) إلى مجلس التأديب.

وفى الميعاد المحدد عُقد المجلس فى سراى عابدين برياسة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وعضوية حضرات أصحاب الفضيلة والمعالى والأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر وفضيلة مفتى الديار المصرية وفضيلة رئيس

المحكمة الشرعية العليا ووزير الحقانية، وتنحى عن الحضور صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية لأنه كان قبل تعيينه فى منصبه محاميًا عن أحد الخصوم. وحضر عن سمو الأمير القيِّم حضرات الأساتذة توفيق دوس باشا وزكريا نامق بك وعلى منصور بك عن الأميرة شويكار والشيخ عبد الغنى بك محمود، وعن السيدة نوجوان حضرات الأساتذة ويصا واصف أفندى وجعفر فخرى بك.

ولما كانت القضية مؤجلة من المرة السابقة بعد إلحاح محامى المدعية إلى ستة أسابيع لتقديم المذكرات والمستندات منها ثلاثة أسابيع للمدعية لتقديم مذكرتها بعد تبادلها مع الخصوم والأسبوع الرابع للمُدَّعى عليهما للرد وتبادل المستندات والأسبوعين الأخيرين للمجلس.

ولما كانت المذكرات والمستندات قد تبودلت فى مواعيدها القانونية وكانت المادة ١٦ من لائحة المجلس تنص على أنه يحكم بعد تبادل الخصوم المذكرات الكتابية، كانت هذه الجلسة للنطق بالحكم كما أعلن ذلك دولة رئيسها عند افتتاح الجلسة..

وهذا ملخص الحكم بعد الحيثيات والأسباب:

١ - قبول الأميرة شويكار خصمًا ثالثًا منضمًا للقيِّم فى ما يختص بدعوى الحضانة.

٢ - أن الحضانة الشرعية على نفس الأمير سيف الدين هى لسمو الأمير محمد على إبراهيم القيم وعلى السيدة نوجوان هانم تسليمه إليه.

٣ - قرر المجلس اختصاصه بتقدير النفقة اللازمة للأمير فى الماضى والمستقبل.

٤ - رفض دعوى المدعية فيما يختص بطلباتها للنفقة فى الماضى.

٥ - رفض جميع طلبات المدعية الأخرى.

* * *

وقد علقت السياسة على هذا الحكم بمقال تحت عنوان «آخر صفحة من صفحات قضية الأمير سيف الدين» جاء به:

انطوت اليوم آخر صفحة من صفحات قضية البرنس سيف الدين ـ نريد القضية ذاتها لا حواشيها ولا ما تفرع منها - انطوت بالحكم الذى صدر اليوم

من مجلس البلاط بعد أن ظلت القضية تتداول فى الجلسات أكثر من سنتين وبعد أن مرت فى أدوار غريبة جدًا. وقد تبادل طرفا الخصوم مذكراتهم الختامية فيها، ونحن نورد هنا موضوع الدعوى كما ورد فى مذكرة حضرة صاحب السعادة الأستاذ توفيق دوس باشا:

«رفعت المدعية هذه الدعوى أمام مجلس البلاط بعريضة مؤرخة ٢٢ مارس سنة ١٩٠٧ قالت فيها إنه لظروف وأسباب خاصة توقع الحجر على الأمير سيف الدين ثم أرسل إلى قرية تايسهرست لاعتقاله بها وبقى بها معتقلاً مدة ست وعشرين سنة إلى أن تمكن من مغادرتها فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٥، وأنه من ذلك التاريخ لم يصرف له شىء من النفقة حتى اضطرت والدته وهى التى يعيش فى كنفها للاستدانة لأجل الإنفاق عليه. ولذلك فهى تطلب أن يدفع لها متجمد النفقة من أول أغسطس سنة ١٩٢٥ والاستمرار على صرفها لها لتنفقها فى شئون سمو نجلها، وبما أن إيراده يقدر مؤقتًا بمبلغ مائة وعشرين ألف جنيه مصرى فهى تطلب أن يدفع إليها سنويًا من أول أغسطس سنة ١٩٠٥ هذا المبلغ، كما أنها تطلب أن يصرح لها بأن تشترى له منزلين أحدهما بالآستانة لمشتاه والثانى على البوسفور لمصيفه وتجهزهما بالأثاث والرياش. وكذلك تطلب أن تشترى له أوتوموبيلاً ولنشًا بحريًا.

فالمبالغ التى تطلبها هى إذا ما يأتى:

أولاً – مبلغ مائتى ألف وعشرة آلاف جنيه متجمد النفقة من أول أغسطس سنة ١٩٢٥ لحين رفع الدعوى فى مارس سنة ١٩٢٧ وهو قيمة ما تدعى أنها أنفقته عليه فى هذه المدة.

ثانيًا – مبلغ مائة وعشرين ألف جنيه نفقة سنوية بعد ذلك التاريخ ما دام الأمير حيًا.

ثالثًا – قيمة غير مقدرة لمشترى المنازل والأثاث والأوتومبيلات واللنشات وغيرها.

* * *

«تقدمت هذه القضية فدافعنا فيه فى المذكرة التى قُدمت منا لمجلس البلاط على أساس أن هذه الدعوى هى دعوى السيدة نوجوان ضد صاحب السمو الأمير القيِّم؛ ولكن الدعوى بعد ذلك تطورت تطورًا غريبًا كشف عن أمور مدهشة؛ ذلك

أنه نشر فى الجرائد السيارة نص عقد الاتفاق بين السيدة نوجوان وحضرات محاميها فإذا به يتضمن ما يأتى:

«جاء فى البند الثانى منه ما نصه «فى حالة ربط النفقة المبينة فى البند الأول تكون الأتعاب ١٠٠٠ جنيه مصرى إذا كانت النفقة اثنين وعشرين ألف جنيه مصرى سنويًا، وإذا كانت النفقة التى تقرر أكثر وأقل من ذلك فترفع أو تخفض الأتعاب حسب أهمية النفقة التى ترتب»».

ثم جاء فى البند الثالث ما نصه «فى حالة الحصول على المبالغ التى يطلبها الأمير عن المدة السالفة من يوم سفره من إنكلترا إلى حين تقرير هذه النفقة وكذلك فى حالة الحصول على قرار، يصرف مبلغ آخر للأمير فى نظير شراء منزل فى الآستانة ومصيف على ضفاف البوسفور وشراء الأثاث اللازم لهما وسيارة ولانش بخارى أو غير بخارى وخلافه مما يليق بمقامه، فتدفع الأتعاب له بالطريقة الآتية عن ذلك إذا كان ما يقضى به لا يقل عن ستين ألف جنيه فتكون الأتعاب خمسة آلاف جنيه مصرى، وإذا ما زادت أو نقصت عن هذا المقدار فترفع أو تخفض الأتعاب حسب أهمية ما يقضى به».

وينتج بوضوح من هذين البندين أن السيدة نوجوان هانم تقدر النفقة اللازمة لابنها الأمير سيف الدين - على فرض أنه يجوز قانونًا أو شرعًا تسليمها لها - بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه فى العام، وأنها تقدر المبالغ التى تدعى أنها أنفقتها عليه فى الماضى والتى تريد أن تشترى له بها منزلاً بما يتبعه من أثاث ورياش وأوتومبيلات، إلخ بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه.

ينتج بوضوح أن هذا هو تقديرها وإلا لما ذكرت هذين المبلغين كأساس لتقدير الاتفاق على الأتعاب بينها وبين حضرات محاميها.

ولكننا نرى أن مبلغ الاثنين والعشرين ألف جنيه الذى طلبته السيدة نوجوان نفقة سنوية قد ارتفع فجأة فى عريضة الدعوى - ارتفع كثيرًا جدًا - ارتفع لا إلى ضعفه ولا إلى ثلاثة أضعافه بل إلى مائة وعشرين ألف جنيه، كما أننا نرى المبلغ الثانى ارتفع فجأة كذلك - وارتفع كثيرًا جدًا كذلك - ارتفع من ستين ألفًا إلى مائتين وعشرة آلاف، يضاف إليها المبلغ غير المقدر من ثمن المنازل والأثاث والرياش واللانش والأوتومبيلات!

لذلك يتظنّن البعض أن هذه الدعوى ليست دعوى السيدة نوجوان، بل يذهب بهم التظنّن إلى أنها دعوى شركاء السيدة نوجوان فى نتيجة ما يحكم به على

سمو الأمير القيم - تلك الشركة التى تجعل للشركاء نصيبًا يرتفع وينخفض بنسبة ما يحكم به.

ولعل السيدة نوجوان - لو سُئلت عن طلباتها التى نسبت لها فى عريضة الدعوى لذهلت أو دهشت أو ضحكت.

هذا، وقد كان مجلس البلاد قد قرر فى جلسته الأخيرة من ستة أسابيع أنه سيكتفى بالمذكرات الكتابية فى الدعوى، وحدد للست نوجوان هانم ثلاثة أسابيع ولسمو القيم على البرنس أسبوعًا واحدًا حتى يبقى بعد ذلك للمجلس أسبوعان للمداولة.

ويظهر أن وكلاء السيدة نوجوان شعروا بثقل وطأة الدفاع عن سمو القيم فأرادوا التوصل بأى طريق إلى الهروب من نتيجة الحكم المنتظر، فبدا لهم أن يتوسلوا برد أحد حضرات أعضاء مجلس البلاط عن الحكم حتى يشلوا يد المجلس عن نظر الدعوى؛ لأن المجلس المذكور لا يكون مشكلاً قانونًا إلا إذا حضره خمسة أعضاء ولا يوجد الآن سوى هؤلاء الخمسة لعدم وجود رئيس لمجلس الشيوخ ولتنحى صاحب السعادة رئيس محكمة الاستئناف.

بدا لوكلاء الست نوجوان هذا فقدموا طلب رد لحضرة صاحب المعالى أحمد خشبة باشا، بدعوى إنه وقع قرار إحالة النحاس باشا وشركائه على مجلس التأديب وأن فى هذا مساسًا بالدعوى. ولما كانت هذه الدعوى ظاهرة البطلان فضلاً عن أن تأديب المحامين لا علاقة له بالخصوم وكان من الواضح الجلى أن الغرض من هذا إنما هو عرقلة العدالة، رفض مجلس البلاد هذا الرد وفصل فى موضوع الدعوى بما يأتى:

قرر المجلس..

أولاً: قبول البرنسيس شويكار خصمًا ثالثًا فى الدعوى منضمة إلى سمو القيم.

ثانيًا: أن الحضانة للبرنس سيف الدين هى من حق سمو القيم عليه شرعًا، وأمر المجلس السيدة نوجوان هانم أن تسلم شخص البرنس سيف الدين إلى سمو القيم عليه.

ثالثًا: اختصاص المجلس بالنظر فميا تطلبه السيدة نوجوان من النفقة عن الماضى وعن المستقبل.

رابعًا: رفض جميع طلباتها فى تلك النفقة.

خامسًا: رفض جميع طلباتها الخاصة بمشترى منزل ولنش وأوتومبيل، إلخ.

بهذا صدر الحكم وهو كما قلنا يطوى آخر صفحة من صفحات هذه القضية ويبدأ صفحة من صفحات حواشيها سترى ما يكون فيها عندما نطلع على أسباب الحكم.

بين مصر وأفغانستان

فى يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٢٩، صدر المرسوم الملكى بإصدار (معاهدة الصداقة والمودة) الموقّع عليها بين مصر وأفغانستان فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧، وهذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آتٍ

المادة الأولى - يعمل بمعاهدة الصداقة والمودة المرافقة بهذا المرسوم الموقع عليها بالقاهرة بين مصر وأفغانستان فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٨ والتى تم تبادل وثائق التصديق عليها بكابُل فى ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٨ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨).

المادة الثانية - على وزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم.

صدر بسراى......... فى ....

ت. م.

معاهدة مودة وصداقة

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك أفغانستان

نظرًا لما بين مصر وأفغانستان من الصلات التاريخية والروابط الطبيعية ورغبة فى توثيق عُرَى المودة وإنماء علاقات الصداقة بين البلدين بعقد معاهدة مودة وصداقة بينهما، قد عين جلالتهما مندوبيهما المفوضين الآتيين:

من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر:

حضرة صاحب المعالى واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية.

ومن لدن حضرة صاحب الجلالة ملك أفغانستان:

والاشان جلالة مآرب سردار على أحمد خان تاج أفغان والى إيالة كابول، اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية اتفقا على ما يأتى:

مادة ١: يكون بين المملكتين المصرية والأفغانية وبين رعاياهما سلام لا ينقض وصداقة خالصة دائمة.

مادة ٢: يوافق الطرفان على تأسيس العلاقات السياسية بين الدولتين وفقًا لمبادئ القانون الدولى. ويوافقان على أن يلقّى ممثلو وموظفو كل منهما السياسيون فى بلد الآخر المعاملة المقررة بمقتضى المبادئ العامة للقانون الدولى العام وذلك على أساس التبادل.

مادة ٣: يوافق الطرفان على عقد معاهدات اقتصادية وتجارية بينهما فى الوقت المناسب.

مادة ٤: وضعت هذه المعاهدة باللغتين العربية والفارسية وكلاهما أصل معتمد ويصدق عليهما بالتبادل التصديقان فى كابُل بأسرع ما يمكن ويعمل بعد تبادل التصديقين.

وتأييدًا لما تقدم قد وقع المندوبان المفوضان هذه المعاهدة ووضعا عليها ختميهما.

القاهرة فى ١٠ ذى الحجة سنة ١٣٤٦ (٣٠ مايو سنة ١٩٢٨ ميلادية).

إمضاء	إمضاء
«واصف بطرس غالى»	«على أحمد»[1]

وفاة الشيخ عبد العزيز جاويش

غال الرَّدَى المغفور له (الشيخ عبد العزيز جاويش) فى فجر يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠. وكان جاويش يملأ الدنيا دويًا. وكان اسمه من الأسماء التى حلت فى الشهرة مكانًا عليًا. وإنَّا نكتفى بما كتبه أحد محررى الأهرام من سيرة الفقيد العزيز قال:

أبَى حظ مصر العاثر إلا أن يفجعها فى الصفوة المختارين من أبنائها، فما تكاد تكفكف دمعها على فرد منهم رجاة التعزى بصنوه حتى تعجل إليها النائبة

(١) السياسة فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩.

فيه، فقبل التعزى عن مفقود بباق فجعة أخرى فى مفقود، وعلى إثر المأتم الذى لم ينفضَّ مأتم آخر معقود، ومع الجُرح الذى لم يلتئم بعد جرح جديد يسيل، ومع الركن المتداعى من الصبر ركن منه مهيل، فيا لهذه الأم الثاكل ماذا يدع لها الدهر من فجائعه مثنى وموحدًا!

فقد ختم العام الأسبق بنعى أمين ومن قال أمين قال الحر النزيه الأمين الذى يمين أصدق الفجرين ولا يمين، ومر العام الذى قبله بأعواد نعش على شهيد الحق فى جلبته لحى على الأبد بموتته.

وكان الأمس أمس الفجيعة فى الرجل الذى مثل بسيرته فى الآخرين حياة السلف الصالح تقاة وكمالاً، ومسعاة وخلالاً، بل الرجل الذى دخل الدنيا كما دخلها أولو العزم ثم خرج منها كما خرجوا نقى الصحيفة لم تزن نفسه بريبة، ولا أخذت سيرته بظِنَّة، ولا علقت بمشهده أو مغيبه شبهة، إذ كان يصدر عن نفس سماوية يعمرها جلال الحق، ويسطع فيها نور الإيمان، وتجد بها الرغبة عن عَرَض الدنيا إلى متاع الآخرة، نعنى المغفور له الأستاذ الجليل الشيخ عبد العزيز جاويش بك مراقب التعليم الأوَّلى فى وزارة المعارف، ومؤلف جماعة المؤاساة الإسلامية، ومنشئ مجلة الهداية ومحرر العلم واللواء من قبل وصاحب التآليف البارعة.

غاله الموت ولم يفرغ بعد من تأمين القائمين بالتعليم الأولى على حياتهم، إذ كان يضع لذلك مشروعًا صالحًا لو أُنسئ فى أجله حتى يوفى به على التمام لسعدت به تلك الطائفة العاملة التى تشكو الشقاء، فيا لفجيعتهم فى ذلك الأمل الجسام!

غاله الموت وهو يجد فى أبناء تلك الجماعة الخيرية التى تعول مئين من الأسر المسكينة ويتخرج فى مدرستها المجانية العشرات من النُّجُب فى كل سنة، فيا لمصاب الإنسانية!

غاله الموت وهو يتأهب ليخرج من جديد مجلته الهداية التى كانت منبرًا إسلاميًا عالى الذُّرا، وكانت ينبوعًا يتفجر منه تفسيره للقرآن الكريم على نمط لم يسبق إليه، فيالرزيئة العلم!

غاله الموت وهو يستمد معونة الله وتجربته الحكيمه ليضع لذلك الجانب من التعليم من النظم ما يكفل توطيد قاعدته وتعميم فائدته، فيالنكبة التعليم فى ذلك العليم من رجالاته!

غـاله الموت وهو يضع لجـمـاعـة الشـبـان المسلمـين ولنقـابة مـوظفـى الحكومـة الخـارجين عن هيئـة العـمـال أمـثل مـا يجـرى عليـه الجـمـاعـات من خطة حكيـمـة، فيالمصاب الجماعتين فى معقد رجائها!

* * *

تخـرج الفـقـيد الكريم فى دار العلوم وكانت نبـاغـتـه فيها مـدعـاة لوزارة المعـارف إلى اختياره مـفتشـا، ثم انتدابه أسـتاذًا للبيان فى جـامـعة كـمـبـردج حيث كـان يمثل المصـرى على أكـمل حـال، وقـد قـدر له زعـيم الـوطنيـة المصـرية المرحـوم مـصطفى كامل ذلك فـدعـاه إلى رياسـة تحـرير اللواء وكـان فى هـذه الأثناء يحلّى جـيـد تلك الجـريدة بمقـالات بليغة، ولم يُتح له أن يسـتجـيب لتلك الدعـوة إلا بـعـد أن انتقل ذلك الزعـيم إلى الرفيق الأعلى فكان كـالحصن المنيع تـرتد عنه حمـلات خـصـومه قبل أن تبلغه لأن بينه وبينهـا سـدًا من نبالة مقصده! وظل يكافح بقلمه الملتهب ومـا كـان أجـمل تلك الابتسـامـة التى كـان يتلقى بهـا الصـدمـات ومنهـا السـجن، وقـد قدرت به الأمة تلك المواقف التى يورث فخارها، فتلقته وهـو خـارج من تلك الغيابة بوسـام ذهبى أسمته وسام الشعب، وأركبه جمهور مستقبليه مركبة نابت فيها أذرع الشبيبة مناب قوائم الجياد.

وكانت مقالاته فى اللواء وهـى حلية طرازه تدل بلاغتها على أنها مقالاته سواء أمهـرها بتوقيعه أم أرسلهـا غفلاً، ثم عـدت عـوادٍ فعطل اللواء وحل مـحله العلم ثم عطل العلم، وكان قلمـه بعـد ذلك وأقـلام الكاتبـين مـعـه تتهـاداهـا صـحف يـخـرج بعضها تلو بعض وعليه اسم الحزب الوطنى.

ثم أخـرج مـجلة الهـداية وقـد ذاعت فـى العـالم الإسـلامى وكـانت من بـعض جهـاتها مـثابة دينيـة ومـن بعض خـزانة علم ومجـمع أدب، وكـانت طـرفـة لقرائها لا يجدون مثل ما فيها فى مثلها.

وبدا له أن يخدم مصر فى أفق لا تُحدُّ حرية الكتابة والقول فيه بمثل ما كانت تحد فى مصـر عندئذ، ووقعت الحـرب فـحيل بينه وبين العـودة وجـعل يـتنقل فى الأقطار مـجـاهـدًا فى سـبـيل مـصـر بقلمـه ولسـانه كـاسـبًا لهـا عطف الكثـيـر من الأحـرار، وتمـكن فى هـذه الأثناء من ناصـيـتـى اللغـتـين التـركـيـة والألمانيـة عـدا الإنكليزية التى كـان يجيدهـا، وأنشـأ فى الآستانة جريدة إسـلامية أسمـاهـا الهلال الإسلامى وكان يصدرها بالعربية والتركية.

وكان وبخاصة فى أثناء هذه الغربة جميل الصبر على المحنة، حسن التجمُّل للبلاء، وكنت تحسبه من عزة نفسه وإبائها وسموها على الضرورات كأنما يبذل عن سعة، وما وقف أحد منه على مظنة حاجة، ولا كان لأحد عليه منة، ولقد عرض عليه منصب مشيخة الإسلام فأباها لِئلاَّ تقيد حريته، ثم رضى منصبًا دينيًا ساميًا يشرف منه على الحياة الإسلامية ولا يشرف فيه على حريته أحد.

* * *

وكان فى أثناء تجواله فى برلين والآستانة وغيرهما يؤلف الجماعات من الطلبة المسلمين للدعاية الإسلامية فى خلال الحرب ومازال يكافح وينافح، ويجالد، ويجاهد، مخلصًا لله ولوطنه حتى لا مستزاد من الإخلاص.

ثم كانت الهدنة وكانت النهضة المصرية فكانت معلوماته ومجهوداته فى خدمة تلك القضية المقدسة غير وَان ولا آيس.

وافتقده الحزب الوطنى أحوج ما كان لبلاغة قلمه، فإذا هو بينهم لا يعرفون أى هالة أطلعت هلاله وبقى ذلك سرًا مكنونًا فى صدره، ثم جعل يحلى صدر اللواء فى عهده الثانى حتى عطل.

وبدا للحكومة أن تنتفع بتجربته الحكيمة فاختارته لمنصب لم يكن يضطلع غيره بعبئه ولاسيما فى هذا الدور هو منصب المراقبة للتعليم الأولى؛ إذ صحت العزيمة على تعميم التعليم ووضع الخطة المُثلى لإنفاذ ذلك فى زمن مقدور.

* * *

فقام بالمهمة التى أُلقيت على كاهله ناشط الكاهل، وكان مثال الجد والدأب والعزيمة الماضية، وإليه يرجع الفضل فى توطيد هذا النظام وفى المشارفة بهذا المشروع على التمام. وكان له فوق ذلك رأيه السديد فى برنامج التعليم.

أما أخلاق الأستاذ فكانت نسيج وحدها طيبًا وكمالاً، ما رضى ولا غضب لنفسه وإنما كان غضبه ورضاه لوطنه وأمته، وكان كريم اليد حتى فى اشتداد المحنة عليه محتفظًا بكرامته لا يرى فوقها كرامة، وكان أميَل إلى حياة الزهد بقناعته عَطُوف القلب رقيقه، موطأ الكنف لأصدقائه ملبسًا فى الحقّ على خصمه، لا يضن بجاهه ولا علمه ولا مشورته على مستنصح أو مستفيد.

ولسنا بما نصف من ذلك نجامل أحدًا، وإنما هو ما عرفناه بالخبرة من فضل الراحل الكريم وفضيلته تقاضانا أن نصوره كما عرفناه.

وقد ألَّف أول عهد اشتغاله بالتعليم كتابين لا يزالان فى بابهما أحسن مرجعين، وهما كتابه فى إرشاد المعلمين وكتابه الذى أسماه الإسلام دين الفطرة، عدا كتابًا آخر نشره تباعًا فى الأخبار عن المسكرات وهو كتاب مادته من الطب والأرقام وغيرهما، وعدا الكتاب الذى أودعه محاضر دينية مسهبة ألقاها فى جمع عام.

* * *

وقد ضعفت صحته فى الفترة الأخيرة من أثر الكفاح الذى صارع بنيته القوية نحو عشرين حولاً؛ حتى إذا تنصفت الساعة الرابعة من صباح أمس أسلم روحه راضيًا مرضيًا.

وقد احتُفل بتشييع جنازته فى الساعة الرابعة بعد ظهر أمس فى موكب مهيب، بدأ مسيره من منزل الفقيد الكريم بشارع والدة باشا إلى شارع المبتديان فميدان السيدة زينب حيث صُلى عليه.

* * *

وقد سار فى مقدمة الموكب حضرة صاحب العزة إسماعيل تيمور بك موفدًا من قِبل صاحب الجلالة الملك وحضرة محمد صديق بك نائبًا عن حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء، ثم حضرات أصحاب المعالى أحمد لطفى السيد بك وزير المعارف وعلى ماهر باشا وزير المالية وعبد الحميد سليمان باشا وزير المواصلات وأحمد محمد خشبه باشا وزير الحقانية ونخله المطيعى باشا وزير الزراعة ومعالى على الشمسى باشا وزير المعارف السابق وسعادة محافظ العاصمة ووكيلها فحضرات أصحاب السعادة وكلاء الوزارات فأصحاب الفضيلة العلماء والأساتذة ورجال وزارة المعارف وجماهير متتالية من سائر الطبقات، وقد واصل الموكب مسيره إلى شارع المبتديان ثم الميدان الزينبى حيث صُلى على الفقيد الكريم، واستأنف سيره بعد ذلك إلى قرافة الإمام حيث أنزلت الجثة بين بكاء الباكين فوضعت إلى جانب جثة الفقيد الكريم المرحوم أمين الرافعى بك فى ضريح المغفور له مصطفى كامل باشا، وبعدئذ رجع المشيعون وهم محزونون يتحدثون بمناقب الفقيد العزيز ومآثره فى خدمة أمته وبلاده ويستمطرون على جدثه شآبيب الرحمة والرضوان.

* * *

تغمد الله الفقيد الكريم بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنته وألهم الأمة عامة وأبناءه وأصهاره خاصة جميل الصبر والعزاء[1].

■ ■ ■

(١) الأهرام فى ٢٦ يناير.

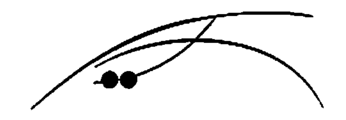
الباب الثاني



■ شهر فبراير

الفصل الأول

النحاس باشا وزميلاه فى مجلس التأديب



بسطنا للقارئ الأدوار التى مرت بها (قضية الوثائق) وما كان لها من أثر جسيم فى توجيه سياسة مصر وجهة أخرى غير ما كان منتظرًا، لو لم تظهر هذه الوثائق التى قدرت فيها الأتعاب للأساتذة النحاس باشا وويصا واصف وجعفر فخرى بك المحامين عن السيدة نوجوان هانم بمقدار من المال. قيس شطر منه بمبلغ ما تصيب القضية المنظورة أمام مجلس البلاط من نجاح، مما أثار الشكوك فى بعض النفوس واستخدمه خصوم الوفد السياسيون لمصلحتهم الحزبية.

كنت تسمع همسًا فى بعض الأندية السياسية، وبخاصة فى دوائر الأحرار الدستوريين - حين كانت تقوم وزارة النحاس باشا - أن غالبية الوزراء بَرِمة ببقائها فى الوزارة - ويعزون ذلك إلى أن أحد الوزراء وهو الأستاذ وليم مكرم عبيد - مستأثر بالرئيس النحاس باشا، الذى اتخذ منه مشيره الخاص حتى فى المسائل المتعلقة بسياسة الدولة فى الداخل أو الخارج، وحتى فيما هو من حق (مجلس الوزراء). وقيل إن الوزارء كانوا يُفاجَئُون بالرأى يفصل فيما هو معروض على هيئة مجلسهم، كأنما وجدوا للموافقة لا للمناقشة. وللتصديق لا للتحقيق.

كان لهذا أثره الفعال فى علاقة الوزارة بعضهم ببعض، ثم بعلاقة الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة.

والذى يراجع الحولية السابقة (سنة ١٩٢٨) يرى أن محمد محمود باشا - الذى كان فى حزبه نصير بقاء الائتلاف فى الوزارة كما هو فى خارج الوزارة رغم معارضة الدكتور محمد حسين هيكل - حاول أن يستقل وألح فى ذلك، رأى أن كرامته الشخصية بالأقل عرضة للامتهان بسبب هذا الاستئثار الذى بسطنا للقارئ أمره، والذى لم يصرح به محمد محمود باشا فى وقت عاجل.

وجهت إذن (قضية الأتعاب) كما يسميها البعض أو (قضية الوثائق) كما يدعوها الآخرون، التيار السياسي فى يَمّ آخر. ولما أصبح الأمر لمحمد محمود باشا وزملائه دفع بالنيابة - كما أُشيع - إلى أن تجرى تحقيقًا وتقدم المحامين الثلاثة إلى مجلس التأديب.

وكان الجو القضائى أيضًا كالجو السياسى مكهربًا بإشاعات مختلفة، فكان الناس يسمعون أن بعض رجال القضاء أسرَّ إلى وزير الحقانية بأن القانون لا يطول هؤلاء المتهمين ولا ينال منهم، وأشيع أيضًا أن وزير الحقانية أصر من جانبه على محاكمتهم وانتهى الأمر بعقد مجلس التأديب وتنحى عن رياسته الأستاذ عبد العزيز فهمى باشا الذى كان الوضع الطبيعى يجلسه فى رياسة الهيئة، وذلك لما للأستاذ الكبير من سابقة حزبية خشى معها أن تتهم ذمته، أو تمس كرامته، وهو قاض يمثل العدل على خير وجوهه.

وجلس فى رياسة الهيئة وكيل المحكمة حسين درويش باشا واستغرقت جلساتها الأسبوع الأول كله من شهر فبراير الحالى.

وطال (هجوم النيابة) كما طال (دفاع المحامين). وإنَّا نقدم للقارئ خلاصة من أقوال الطرفين فى مذكراتهما.

* * *

مذكرة النيابة

فى الرد على محامى الدفاع

لو أردنا أن نرد على كل شيء قاله المدافعون عن المتهمين لاستغرق ذلك أيامًا حيث قد أطالوا الكلام فى مسائل غير منتجة فى موضوع التهم المطروحة أمام حضراتكم.

قالوا كثيرًا عن السرقة التى حصلت بمنزل جعفر فخرى بك من مع إصراره إلى الآن على أنه لا يعرف الفاعل. وقد أفاض الأستاذ وليم مكرم فى ذلك وعزا إلى النيابة أنها لم تبحث فى مسألتَى الزنكوغراف والتصوير لتتوصل إلى الفاعل، وفاته أن مثل هذا البحث غير منتج لأنه يعلم أن الصور الزنكوغرافية عملت بمعرفة أصحاب الصحف التى نشرت الوثيقتين بعد حصولهم عليهما، وثابت أن الصورتين المذكورتين أُرسلتا بطريق البريد من بوستة العطارين من شخص مجهول إلى الجرائد وهما بالطبع صورتان فتوغرافيتان والنيابة بحثت

عن شخص المُرْسِل فلم تهتدِ إليه، وكان أولى أن يدلها عليه حضرة الأستاذ جعفر فخرى بك.

وأيضًا أطالوا الكلام فى أمر الحفظ ويظهر أن الكلام فيه كان الغرض منه الطعن فى أصحاب الجرائد إذ لا محل للتطويل فى هذا الموضوع؛ لأنه حتى لو قُدم أصحاب الجرائد للمحاكمة باعتبار أنهم تجاوزوا النقد المباح لما تغير مركز المتهمين؛ إذ يصبح قانونًا الجمع بين تقديم الطرفين للمحاكمة كلٌّ على ما وقع منه.

لما قدمنا نكتفى بالرد على حضرات المحامين على ما يحتمل أن يكون علق بذهن المجلس منه شىء تاركين كل ما ليس له علاقة بموضوع دعوى التأديب.

أولاً: دفاع معالى الأستاذ نجيب الغرابلى باشا

يقول الأستاذ الغرابلى باشا إن إيراد لائحة المحاماة فى المادة ١٢ لعبارة: «مع عدم الإخلال بما تقضى به المادة ١٤ مدنى» التى نصها:

«الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضى وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه».

يقصد المشرِّع المصرى إخراج جميع الاتفاقات التى حصلت بين الموكل والمحامى بخصوص قيمة الأتعاب من الخضوع لأى نظام تأديبى، وأن هذه المادة لا مقابل لها فى القانون الفرنسى وبذلك لا يصح الاستشهاد فى نظره بإرادتهم والاستناد على أحكامهم.

* * *

حقيقة لا يوجد فى القانون الفرنسى نص يقابل المادة ٥١٤ من القانون المدنى الأهلى؛ ولكن معاليه نسى أنه على الرغم من عدم وجود هذا النص فإن المحاكم هناك أجمعت على أن الاتفاق بين الوكيل والموكل على أتعاب معينة لا يمنع القاضى من النظر فيه وإنقاصه إذا رأى محلاً لذلك (راجع كولان وكابيتان، الجزء ٢، ص ٧٠٦ والأحكام العديدة الواردة فيه).

وإذن يكون النص الذى أورده القانون المصرى هو تقرير صريح لحكم قانونى متفق فى فرنسا.

* * *

ونسى معاليه أن المحاكم والفقهاء فى فرنسا مجمعون على أن للقاضى أن ينقص من الأتعاب المتفق عليها بين الموكل ومحاميه وهذا بدهىّ بعد أن تقررت حالة الوكيل العادى (راجع ابلنون، ص ٤٢٧ والأحكام الواردة فيه).

مما تقدم يظهر لحضراتكم أن القانون فى فرنسا لا يمنع القاضى أن ينظر فى الأتعاب المتفق عليها بين المحامى وموكله وتقديرها بحسب ما يستصوبه فلا فرق بين القانون المصرى والقانون الفرنسى فى هذا الصدد.

وهذه المسألة لم تكن فى احتياج إلى بحث فهى بدهية، ومتى تقرر ذلك من جهته وثبت كما سبق أن بينا أن القانون الفرنسى يعاقب المحامى إذا اتفق على أتعاب باهظة فيكون الحكم كذلك فى مصر.

على أنه فى هذه الدعوى طلبنا المحاكمة للإبهاظ وللمساومة للاشتراك فى حظ الدعوى ولاستعمال النفوذ وغير ذلك مما بيَّناه، فهل المادة ٥١٤ ترفع كل هذا وهى لا تتكلم إلا عن توفير الأرقام؟ وإن صحت نظرية الأستاذ المحامى وقد بينا خطأها، لا يكون هناك تأديب مطلقًا لأى محام اتفق على أضعاف أضعاف قيمة الدعوى أو على نصف ثروة موكله بصفة أتعاب!!

❊ ❊ ❊

قد تكون نظرية الغرابلى باشا صحيحة لو كنا بصدد نزاع بين الموكل والوكيل فى قدر الأتعاب أى بصدد القضية المدنية التى تنشأ عن عقد التوكيل؛ ولكننا بصدد قضية تأديبية لها معنى عام كالدعوى الجنائية كما سبق البيان وهى مستقلة عن الدعوى المدنية أصلاً وحكمًا ونتائج.

فهذه القضية التأديبية تؤدى وظيفة خاصة فلا يمكن أن تتبع القضية المدنية لا سيما فى الحالات التى يتواطأ فيها الموكل والوكيل كما فى حالتنا، على الإخلال بمكانة المحاماة وشرفها وواجباتها وعلى استخدامها فى غير ما حقت له.

❊ ❊ ❊

ثانيًا: دفاع الأستاذ محمود بسيونى بك

أهم ما يستلفت النظر فى دفاع الأستاذ بسيونى بك ما زعمه من أن التفريق الوارد فى التهمة الثانية بين المحامى الذى لا يطالب صاحب القضية بأتعابه حينما يخسر الدعوى وبين الذى يتفق على أن الأتعاب لا تستحق إلا إذا كسب

الدعوى، تلاعب بالألفاظ وأن ليس ثمت فرق بين الحالين. وإنما يكون زعمه صحيحًا إذا كان لا فرق بين التبرع والمقامرة فإن المحامى الذى لا يطالب لم يرتب استحقاق الأتعاب على الكسب؛ ولكن بعد أن قدر الأتعاب كما يستحقه العمل وتقتضيه أهمية الدعوى يرى أن الموكل ليس بحيث تمكن مطالبته فهو فى أثناء سير الدعوى لم يكن ذا مصلحة شخصية فيها؛ فى حين أن الذى يتفق مقدمًا على أن الأتعاب لا تستحق إلا عند الكسب يصبح بذلك شريكًا فى الدعوى وقد تستدرجه هذه المصلحة الشخصية إلى عدم الاعتداد بأصول المحاماة وتقاليدها، وقد تتقارب الصورتان عمليًا من حيث قبض المبلغ أو عدم قبضه ولكن مدلولهما وآثارهما فى غير ذلك مختلفان كل الاختلاف.

* * *

يدَّعى حضرة المحامى بأن صاحب الشأن فى قضية رفع الحَجْر عن الأمير هو أمه أو أى قريب له؛ مستندًا فى ذلك إلى المادة ١٣ فقرة ثانية من قانون المجالس الحسبية الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٢٥، فإن هذه المادة تكلمت عن أحوال مختلفة ومتعارضة فى مادة واحدة ويكفى فى بيان ذلك التعارض أنها تكلمت عن توقيع الحجر ورفعه وأصحاب الشأن فى ذلك بطبيعة الحال يختلفون فإن الأقارب أصحاب شأن فى توقيع الحجر دون المحجور عليه طبعًا فإنه لا يتصور فى تشريعنا أن يطلب ذلك المحجور ولكن المحجور عليه يصبح صاحب شأن فى استئناف القرار الصادر بتوقيع الحجر فليس لصاحب الشأن مدلول محتم تدخل فيه الأقارب أو يخرجون وإنما يختلف الأمر الوارد ذكره فى المادة بين مسألة ومسألة فالقريب قد يكون صاحب شأن مرة وقد لا يكون كذلك فى أمر آخر.

* * *

ولا شك فى أن طلب رفع الحجر الذى وقع بسبب العَتَه صاحب الشأن فيه هو المحجور عليه وحده، ومن مقتضيات الحرية الشخصية أن لا يكون لرفع الحجر صاحب شأن غير المحجور عليه.

فلا يحمل أحد كرهًا عنه أو لغير إدراكه الخاص على أن يخرج من حالة الحجر وإنما يكون القريب. ولو كان إما صاحب شأن فى رفع الحجر إذا كان يريد أن يضع يده على الثروة أو أن يغتالها.

ويزعم حضرته أن تصرف الأم بالنسبة للأمير نوع من (Gestion d'affaires) فى إدارة مال الغير؛ ولكن هذا خاص بالأموال وليس له انطباق على تصرفات الأحوال الشخصية.

ثالثًا - دفاع الأستاذ كامل صدقى

قال حضرة الأستاذ فى سياق مرافعته:

أين النص على أن يكون للمحامين جزء معين من قيمة النزاع أو نسبة مئوية ويحكم به؟ إن كان فى العقد أو بين سطوره شىء من هذه النسبة أو المشاركة بحصة معينة فى النزاع المطروح فلتدلنا عليه النيابة.

لا يوجد شىء كذلك فى العقد ولكن النيابة فى الحقيقة ونفس الأمر تحكمت وألصقت بالعقد هذه التهم ثم أطالت الشرح فى الرد عليها.

ثم قال: قد أجهدت النيابة نفسها فى خلق نسبة بين أتعاب محدودة وبين نفقة لأحد المتعاقدين قد حُرم منها سنين عديدة ولا يمكن تقدير مجموعها، وتوصلاً لتحقيق ما رمت إليه أو إيجاد هذه النسبة تحكمت فاعتبرت أن النفقة عن سنة واحدة فقط.

ثم قال عقب ذلك: إن هذه مشاركة بالنصف فيما ينكر حضرته أن هناك نسبة مئوية فى العقد.

* * *

ولكن الواقع أن النسبة المئوية ليست فى ذاتها هذ المحرمة وإنما المحرم دلالتها على اشتراك المحامى فى حظ النجاح فى القضية ومبالغتها ولا ينسى فى تقدير المبالغة إن طلبات النفقة لا تقاس بالدعاوى المتنازع على أساس الحق فيها، بل هى من الدعاوى التى لا تحتاج إلا لمجرد تقديم طلب كما سبق أن بينًا وكما شبهتها فى المرافعة أمام المجلس من أن النفقة هنا بالنسبة لدعوى رفع الحجر أشبه بالنفقة للمفلس؛ إذ المحامى عن المفلس لا يتقاضى أتعابًا خاصة عن طلب النفقة.

زعم الأستاذ أن هناك خلافًا فى وصف شرط (Q. L) وقال بأنه بيع حق متنازع فيه وأن لائحة المحاكم الأهلية تركت المسألة خلافية ولم تتعرض لوضع حل لها وأن لائحة المحاكم الشرعية فصلت فى الخلاف على وجه أن اتفاق الأتعاب يقاس على البيع، أين أثر هذا الخلاف وما مظهره؟ والمعروف من قديم

أن تقدير الأتعاب حكمه حكم بيع الحق المتنازع فيه وما الأسباب التى جعلت الشارع فى سنة ١٩١٢ يتعمد عدم حل هذا الخلاف وفى سنة ١٩١٦ يحله على الوجه المبين فى اللائحة الشرعية؟ إن هذه إلا أوهام وتخمينات حضرته.

بزعم أن عدم الجواز لا يقاس عليه ولكن الأمر فى الموضوع الحالى ليس تفسيرًا ونزاعًا فى حقوق مدنية، وإنما هو تحديد لواجبات شرف وتعريف تقاليد وأصول. فالقياس ليس ممنوعًا بل هو واجب بل هو حاصل فعلاً فإن قياس (paele) بصوره المختلفة التى تتغير بحسب الظروف والأزمنة على بيع الحقوق حاصل فعلاً ومحرم كما سبق أن فصلنا فى ذلك.

يرد حضرته بأن النفقة ليست عن سنة واحدة فنسبة النصف الواردة فى تقرير الاتهام غير صحيحة خصوصًا إذا قيست بالخمسة آلاف عن ستين ألفًا.

ولكنه ينسى أن طلب النفقة احتياطى وبطبيعته مؤقت ولو شاءوا أن يرفعوا الحجر وقُدر لهم أن يكسبوه لما طال أجل النفقة إلى أكثر من سنة، وقد طالت إجراءات دعاوى النفقة لاختلاطها بإجراءات تكون حاسمة فى دعوى الحجر نفسها كالكشف على الأمير، وقد أُجريت النفقة التى قضى بها حتى صدور الحكم الأخير فضم الأمير إلى القيِّم وهى التى يستحقون عنها أتعابًا، وليس هناك ما يثبت أنهم لم يقبضوا الأتعاب المتفق عليها من تلك المبالغ حتى ولا دعواهم وتأييد شوكت بك لهم فيه فإن هذا لا يزيد على أن يكون دفاعًا. كذلك لا ينسى أن الأتعاب لم تسقط بل المفهوم أنها تتقاضى من نفقة أول سنة.

* * *

جاء الدفاع بحكمين وهما صادران من المحكمة المختلطة بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩١٩ و٢٨ مارس سنة ١٩٢٠ واعتبرهما مستندًا له على إباحة النسبة المئوية، وعلى أن المحامى له أن لا يأخذ أتعابًا إذا خسر الدعوى ويتقاضاها إذا كسبها. وهذان الحكمان مخالفان فى ظاهرهما للمبادئ الأساسية التى سبق أن شرحناها لحضراتكم والتى تقول بأن المحامى يجب عليه أن لا يكون له أية مصلحة شخصية فى الدعوى التى يباشرها وإلا يفقد استقلاله ويصير خصمًا لا محاميًا؛ الأمر الذى لا يستطيع الدفاع إلا أن يسلم به. والواقع أن هذين الحكمين لم يمحصا مسألة قانونية والمطلع عليهما يقطع بأنه لا يمكن فصل كل منهما عن الوقائع التى صدر بشأنها.

فالحكم الأول يسير فى وقائعه إلى أن المورِّث كان فرنسيًا وتُوفِّى ولا ترث فيه أمه ولا أخته حسب الشريعة الفرنساوية، فاتفقتا مع المحامى على أن يسير فى إثبات رعوية المورث للحكومة كى تتوصلا إلى الإرث حسب الشريعة الإسلامية. وقد حررتا العقد تحت هذا التأثير وكلّفتا الأستاذ طويل المحامى بأن يحصل لهما على ما تستحقانه فى التركة على حسب الشريعة الإسلامية، وقد عمل المحامى مجهودًا كبيرًا وأثبت رعويتهما وتحصل لهما على الحكم لمصلحتهما.

* * *

ورغمًا من وجود عقد الاتفاق تحت يده فإنه لم يتمسك به أمام المحكمة وطلب تقدير أتعاب ٩٠٠ جنيه مع أن العقد يجيز له ألفين، فدفع المدعى عليهما بأن لديه عقدًا وطلبًا منه أن يبرزه للمحكمة فاضطر لتقديمه فحكمت محكمة أول درجة بأنه باطل.

ومحكمة الاستئناف حكمت بإلغاء الحكم الابتدائى ولم تعتبر العقد محظورًا، ويظهر أن الذى دفعها إلى ذلك هو المجهودات التى قام بها الأستاذ طويل وإلحاح هؤلاء فى إظهار عقد هو ضد مصلحتهم وكان المحامى لا يتمسك به.

* * *

وليس أدل على ذلك من أن الأستاذ طويل نفسه قرر كما جاء فى حيثية من حيثيات الحكم الاستئنافى بصريح العبارة إن الاتفاق على الأتعاب بينه وبين موكلتيه باطل لأنه كوباليتس، فالمحامى نفسه يعلم أنه عقد محظور وما كانت له مصلحة فى أن يقول ذلك؛ لأن أتعابه فيه ٢٠٠٠ جنيه مقابل ما يطلبه من المحكمة وقدره ٩٠٠ جنيه.

(المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة سنة ١٩١٨ / ١٩١٩، صفحة ٢١١).

بزعم أنه الارتباط بين عشرة آلاف واثنين وعشرين ألفًا إلا أن ممرهما واحد وهو الجنيه - على أنه لا يمكن إنكار أن المبلغين يمكن أن يُنسب أحدهما إلى الآخر بالنسبة المئوية - وتحريم النسبة المئوية لا يمكن أن يشترط فيه أن تكون النسبة المئوية مذكورة بالنص الصريح، بل يدخل فيه حتى كل الأحوال التى يمكن فيها تنسيب مبلغ الأتعاب إلى موضوع النزاع.

* * *

على أن الملحوظة فى تحريم النسبة المئوية هو فداحة الأتعاب واستغلال ضعف الموكل والوصول بطريق غير مباشر إلى شراء حق متنازع فيه أو مقاسمة الموكل حظ النجاح كما تكرر بيان ذلك. وقد تكلم الأستاذ عن قضية أمراء الهند مستشهدًا بها، ونحن نستشهد بها أيضًا كما سيأتى بعد ونترك للمجلس الفصل بيننا وبينهم.

❊ ❊ ❊

رابعًا - دفاع الاستاذ مكرم: أما الأستاذ وليم مكرم فقد سمعنا دفاعه فى الجلسة وحاولنا أن نجد له قولاً متعلقًا بموضوع الدعوى المطروحة أمام حضراتكم نرد به عليه فلم نوفق، إلا أنه ذكر بعض مسائل وإن كانت غير متعلقة بالدعوى فأنها لا يصح السكوت عليها.

فقد وجه إلى النيابة قوارص الكلم مدعيًا إنها لم ترفق بملف الدعوى تقريرًا قال إن حضرة مصطفى حنفى بك عمله وأبدى فيه رأيًا عن نتيجة التحقيق، وأن إحدى الصحف الأجنبية نشرت خبره عن مراسلها وإن رأى مقدم التقرير كان حفظ القضية بالنسبة للمتهمين وتعليمات النيابة تقضى باستبعاد كل مذكرة بها رأى المحقق متى تقرر تقديم القضية للجلسة.

أما الخطاب الذى قلت عنه يا أستاذ وسألت عنه النيابة والمحكمة، فقد تبين من سؤال حضرة وكيل النيابة سيد مصطفى بك عنه أنه عبارة عن مذكرة فى قصاصه من الورق قدمها الأستاذ محمد سليم المحامى لحضرته وليس بها سوى عنوان إبراهيم حسنى بالإسكندرية وتقدمت لحضرته فى مصر وكانت القضية وقتئذ بيد حضرة مصطفى حنفى بك بالإسكندرية فبعث بها سيد بك إلى هناك، ولم نتمكن حتى الآن من سؤال حضرة مصطفى بك حنفى عنها ويحتمل أن تكون دُشتت فى ورق إدارى. على أن المسألة الواردة فيها مُسلَّم بها وهى أنها مقدمة من الأستاذ محمد سليم وقد سميتها خطابًا ولتكن خطابًا، ولكن ماذا يريد أن يحمل ضياع هذا الخطاب من المعنى، فهل بلغك أن فيه أكثر من هذا العنوان؟ نظن لا فإنك لم تذكر شيئًا خاصًا بذلك[1].. إلخ.

❊ ❊ ❊

---

(١) (حوليات) ذلك هو الجانب الأهم من مذكرة النيابة.

مذكرة الأستاذ وليم مكرم عبيد

قدمت النيابة ردًا - أو ما شُبِّه لها إنه رد - على دفاعنا، فلم توفق إلى الرد على نقطة واحدة من نقط الموضوع التى بحثناها فى تفصيل مستفيض وأيدناها بالمستندات وأقوال الشهود، مردودة إلى مراجعها الصحيحة، بل تركت موضوع الدعوى ينعى من يلفقه فلم يحكم له تلفيقًا، ولم تَرَ من كل ما قلناه ما يستدعى ردًا وتدقيقًا، إلا ما وجهناه إليها من «قوارص الكلم» أو ما حسبته كذلك».

وحسبُنا أن نشير إلى الألفاظ التى صاغت بها ردها وما تخللها من عبارات مثل «على رِسْلك يا أستاذ» - وأصبح التدليل فى عرف الأستاذ - وأما الخطاب الذى قلت عنه يا أستاذ إلى آخر تلك العبارات التى إن دلت على شىء فعلى إن قوارص الكلم قد أوجعت، ولو أنها مع الأسف لم تترك أثرًا ناجعًا. وإنه ليؤسفنا حقا أن نبذل مجهودًا ضائعًا، فما كان يهمنا قوارص الكلم أن تؤلم وتوجع، بمقدار ما كان يهمنا أن تقنع وتردع.

* * *

المذكرة الشرعية

ولم يدهشنا أن النيابة لم تتذوق طعمًا لموضوع الدعوى فالمسألة الموضوعية الوحيدة التى تعرضت للرد عليها قد أساءت فهمها، إلى حد أن ساقت إلينا تأييدًا من حيث أرادت تفنيدًا، فقد علقت على دفاعنا بشأن المذكرة الشرعية بالعبارة الآتية:

«ولكن فى الواقع أن الاختلافات البسيطة التى عثر عليها الأستاذ هى عبارة عن بعض كلماتٍ وجدت فى مذكرة دون الأخرى؟ أما فيما عدا ذلك فالمذكرتان متطابقتان والمُطَّلع على إحداهما يحكم بأنها منقولة عن الأخرى».

حقا أننا لا نكاد نصدق ما نرى. فهذا هو ما قلناه ونقوله. وهو أن مذكرة إبراهيم حسنى منقولة عن مذكرة النحاس باشا، وليست مُملاة عنه، والنيابة تقول - وهو ما نسجله عليها - إن المطلع على إحداهما يحكم بأنها منقولة عن الأخرى؟.. فلا خلاف إذن ولا نزاع، وكفى الله المؤمنين القتال.

لم تكلف النيابة نفسها مؤونة بحث الأدلة التى استندنا عليها، من محاضر مجلس البلاط، وكشوف رسمية؟ وشهادة الشهود، وتناقض إبراهيم حسنى فى

أقواله ومنافاتها للواقع والمعقول وأدلة مادية مستمدة من أخطاء ظاهرة فى النقل، بل اكتفت بأن أنكرت علينا تدليلنا إنكارًا عامًا، ولما حاولت أن تقول شيئًا إيجابيًا من عندها فإذا به يؤيدنا تأييدًا تامًا.

تقرير الأفوكاتو العمومى

طلبنا إلى النيابة فى مرافعتنا أن تجيبنا عن سؤال صريح وجهناه إليها بشأن تقرير وضعه حضرة صاحب العزة مصطفى بك حنفى وأبدى فيه رأيه بحفظ القضية؛ فاعتذرت النيابة عن الإجابة بجهلها أمر هذا التقرير. ولما جزمنا بأن تقريرًا كهذا قُدم فعلاً وأن الحكومة لم تكذب تقديمه وحتّمنا على النيابة الإجابة ووافقنا المجلس على تكليف النيابة بمجرى الأمر ووعدت النيابة صراحة بذلك.

غير أنها اليوم تعود إلينا وتجيب عن سؤالنا بأسئلة من عندها .... فبدلاً من أن تجيبنا جوابًا بسيطًا بنعم أو لا، تصيح بنا قائلة (على رِسْلك يا أستاذ فهل تثبَّتَّ من صحة هذا الخبر؟ وألَمْ يكفك التكذيب الرسمى فى هذا الصدد والنيابة لا تريد أن تجادلك؟.. إلخ) وانتهى بها الأمر أخيرًا إلى أن احتمت وراء تعليمات النائب العمومى!...

* * *

«أما نعم وأما لا» فهى عبارات صريحة لم ترد فى قاموس (النيابة) ويكفى أن نقول إن امتناعها عن الرد معناه (نعم) وإن التقرير قُدِّم فعلاً وكان تقديمه لمصلحة المتهمين، ولذلك استُبعد من الدوسيه لا لأن تعليمات النائب العمومى تقضى بذلك، بل لأن الاتهام لا تقوم له قائمة إلا باستبعاده.

قُصَاصة ورق

طلبنا إلى النيابة فيما طلبنا أن نقدم للمجلس خطاب الأستاذ محمد سليم المحامى الذى استبعد من الدوسيه، ولم يرد له ذكر فى التحقيق مع أن أحد حضرات المحامين الذين حضروا التحقيق عن دولة النحاس باشا وزميليه وهو الأستاذ حليم يوسف اطلع عليه بنفسه أثناء التحقيق. وقد بينَّا أن لهذا الخطاب قيمته فى إثبات الصلة بين إبراهيم حسنى وخصومنا وحتّمنا على النيابة أن تبرزه، فلَشدَّ ما دهشنا عندما أخبرتنا النيابة أن هذا الخطاب ليس إلا قصاصة من ورق ويحتمل أن تكون دُشتت فى ورق إدارى وأنها لم تتمكن حتى الآن من سؤال حضرة مصطفى بك حنفى عنه. وإننا لندهش حقًا من هذا التخبط فى

أقوال النيابة وتصرفاتها، فسواء أكان الخطاب قصاصة من ورق أم لم يكن فكان على النيابة أن تبرزه لأن للدفاع مصلحة تتعلق به، هذا وقد شهد الأستاذ محمد بك يوسف اليوم أنه سمع من الأستاذ محمد سليم نفسه أنه أرسل خطابًا كاملاً إلى المحقق لا قصاصة من ورق، وفى ذلك تأييد ما شهد به الأستاذ حليم يوسف.

وعلى أى حال، فقد ترتب على هذا التصرف المَعِيب من قِبل النيابة أن ورقة لها شأنها فى التحقيق قد استبعدت من الدوسية؛ ولكن الإبهام لا يكسب من هذا شيئًا سوى أن يزيد الريبة فى تصرفاته ويؤكد ما أثبتناه فى مرافعتنا من أن إبراهيم حسنى قد جاء على يد الخصوم وحقق معه بحضور محاميهم وفى غيبة محامينا، فلا عجب إذا جاءت شهادة إبراهيم حسنى آية فى التلفيق والتضليل.

ولنا أن نتساءل هنا إذا ما كانت تعليمات النائب العمومى تقضى بدشت ورقة من أوراق الدعوى إذا كانت هذه الورقة قصاصة من ورق؟ وهل تريد النيابة فى تفريقها بين الورق وقصاصاته أن تعيد إلى الذكر ما جرته على العالم قصاصات الورق الدولية من ويلات؟

مسألة الصلح

تدعى النيابة أن شروط الصلح التى عرضها الأستاذ زكريا بك نامق على شوكت بك وجعفر بك تتضمن صلحًا على الحَجْر نفسه؛ وهذا غير صحيح لأن دعوى الحجر لم تكن قائمة من جهة ولأن الحجر من المسائل التى لا يجوز الصلح عليها قانونًا من جهة أخرى. وثابت من شهادة واصف فى صفحة ١٤٥ أن شوكت بك وجعفر بك حضرا إلى منزله وقالا له فقط إن هناك مشروع صلح وأن زكريا بك ذهب إلى لوكاندة النسيونال وكتب ورقة يقول فيها لجعفر بك إنى أريد مقابلتك لمسألة خاصة، وأضاف الأستاذ ويصا بأنه قال لهم إنه لا مانع من السير فى الصلح.

* * *

غير أننا نفرض جدلاً أنهم أرادوا أن يصطلحوا حتى على بقاء الحجر، ففى ذلك الدليل كل الدليل على أن الأستاذ ويصا وجعفر بك لم يسعيا فى ذلك إلى مصلحة خاصة؛ لأنه فى هذه الحالة ما كان يستحق لهما سوى أتعاب دعوى النفقة وكأنما يخسران أتعاب دعوى الحجر وهى التى تقدر بمائة وسبعة عشر

الف جنيه، فإذا صح ما تنسبه النيابة إليهما من أنهما نصحا بقبول هذا الصلح ففى ذلك خسارة كبيرة عليهما من جهة، وليس فيها من جهة أخرى أى خسارة على الأمير سيف الدين لأن كل صلح على دعوى الحجر لا يقيده فقبول المحامين لهذا الصلح - إذا صح - إنما هو دليل على قناعة ونزاهة إذ به يخسر مؤخر أتعاب دعوى الحجر ولا يخسر موكلهم شيئًا، ويؤيد ذلك ما ورد فى البند السادس من عقد الاتفاق من أنه فى حالة الصلح تستحق الأتعاب المبينة بالبند الثالث حسب الأحوال؛ مما يدل على إنهم إذا اصطلحوا على النفقة وبقاء الحجر ما كان لهم أن يطالبوا إلا بمؤخر أتعاب النفقة دون الحجر.

تدليل غريب

ومن غريب ما دللت به النيابة على استخدام النفوذ السياسى ما جاء فى الصفحة العاشرة من مذكرة النيابة الثانية من تفسير بعض بنود عقد الاتفاق تفسيرًا يتعارض مع البداهة والعرف، فمثلاً:

قالت: (إن عبارة «الطرق الودية» التى جاءت فى البند الثانى تشير من طريق جلى واضح إلى عمل ليس من شأن المحامى ومفهومها الواضح أن استعمال النفوذ هو محل التعاقد) وهو من أغرب ما سمعنا فإن الصلح ليس من عمل المحامى فقط بل من عمل القاضى أيضًا؛ بل هو الواجب الأوجب الذى يحتمه القانون على القاضى والمحامى معًا. ولذلك فجميع عقود المحامين من غير استثناء تنص على استحقاق الأتعاب فى حالة الصلح.

وأعجب مما تقدم أن حضرة رئيس النيابة يرى أن ما جاء فى البند الرابع من العقد من أن الأتعاب تدفع لإذن الطرف الأول أو لمن يحول إليه يدل عليه أن هذا اتفاق غير خاضع لتقدير القاضى! ...

وإننا نعترف أن إدراكنا يقصُر عن فهم هذا المنطق إذا لم نسمع قبل الآن أن تحويل الدين يغير من صفة سند الدين وسند الدين هنا هو عقد الاتفاق بين المحامى وموكله ومهما حول الدين فالعقد باق وخاضع لتقدير القاضى، يضاف إلى ما تقدم أن جميع عقود الاتفاق بين المحامين وموكليهم تنص على جواز إحالة الدين.

ومن هذا القبيل أيضًا ما تعيبه النيابة على البند الخامس من هذا الاتفاق من أن استحضار المستندات والأوراق اللازمة للدعوى تكون بمصاريف من طرف الموكل، وأنها ترى فى ذلك نوعًا من المقاولة يكون بها المحامى مديرًا لأموال الغير

أو Agent ol'affaires وفى هذا قلب للأوضاع؛ إذ إن المحامى لا يصبح مديرًا لأموال الغير أو مقاولاً كما تقول النيابة إلا إذا تكفل بدفع المصاريف من جيبه، أما هنا فالأمر على عكس ذلك إذ نص على أن الموكل يستحضر المستندات اللازمة بمصاريف من عنده، وهذا ليس جائزًا فقط بل هو واجب أيضًا وهو ما جرى عليه العمل بين المحامين.

وكذلك تعيب النيابة على العقد ما جاء فى البند الثالث منه من أن التنازل عن توكيل الطرف الأول بغير مسوغ شرعى وقانونى يجعل الأتعاب مستحقة، وتقول إنهم يريدون بذلك أن يلزموا صاحب القضية باحتمالها والاستمرار معهم حتى تغير مركزهم والنفوذ الذى كان أساس التعاقد معهم.

حقًا إنه لتخريج عجيب للألفاظ وجهل فاضح بما جرى عليه العمل فى مصر، فما من توكيل محام إلا نص فيه على أن الأتعاب لا تستحق إلا إذا كان التنازل عن التوكيل بغير مسوِّغ شرعى وقانونى.

غير أن هذه الاستنتاجات العجيبة قد جمحت بالنيابة إلى حد أن طعنت فى نزاهة القضاء المصرى من حيث لا ندرى، فقد قالت فى نفس الصفحة ما يأتى:

(وجاء فى البند السادس عبارة الصلح وهى تتناول طبعًا دعوى الحجر فمع من يكون هذا الصلح والحجر من المسائل التى لا يجوز الصلح عنها قانونًا، أليس ذلك دليلاً على أنهم بنفوذهم السياسى يستطيعون الحصول عليه ولا يستطيع الدفاع أن ينكر أن عبارة الصلح تتناول رفع الحجر) ما الذى يقصده حضرة رئيس النيابة؟ ألا يرى أنه بذلك التعريض يطعن طعنًا صريحًا فى نزاهة مجلس البلاط إذ إنه يقول إننا بنفوذنا السياسى نستطيع الحصول على رفع الحجر، والمفهوم أن رفع الحجر فى هذه الحالة لا يأمر به إلا مجلس البلاط، وحضرة رئيس النيابة يقول إننا نستطيع رفع الحجر بما لنا من نفوذ سياسى!!.

وإذا قال حضرة رئيس النيابة إننا بما لنا من نفوذ سياسى قد نتمكن من سحب القضية من مجلس البلاط وعرضها على محكمة أخرى، ففى ذلك طعن فى تلك المحكمة الأخرى... ولا مهرب للنيابة من الظن فى القضاء المصرى على أى حال، وهى نتيجة غريبة وصلت إليها بفرط اجتهادهم فى تخريج المعانى والألفاظ.

غير أننا لا نفهم كيف يقول حضرة رئيس النيابة إن النص على الصلح يسرى فى رفع الحجر، فى الوقت الذى يقول فيه إن الحجر من المسائل التى لا يجوز

الصلح عليه قانونًا!.. ولو أنه رجع إلى نصوص العقد لتبين أن الصلح قد يتم فى مسائل عديدة كالنفقة والمبالغ المتجمدة المطلوبة وتسليم الأموال والعقارات المحكوم بها.. إلخ، فلو أن حضرته فطن إلى كل ذلك لَمَا احتاج إلى الطعن فى القضاء المصرى.

قضية فولك

ضربنا للنيابة مثلاً من قضية فولك التى تعاقد عليها صاحب الدولة محمد باشا محمود مع المستر فولك على مبالغ كبيرة فى مقابل ما يقوم به المستر فولك المحامى من استخدام نفوذه الشخصى والسياسى لمصلحة القضية المصرية فى الدوائر البرلمانية والصحافية بأمريكا. وقد أقرت محكمة الاستئناف المختلطة هذا العقد واعتبرت أن للمحامى أن يطالب بأجر استخدام نفوذه السياسى، وقد سقنا هذه القضية للنيابة دليلاً على تعسفها فى رفع الدعوى التأديبية على محامين لم يستخدموا نفوذهم السياسى، بينما تحكم المحكمة المختلطة بأتعاب كبيرة لمحام اتفق على استخدام نفوذه السياسى مع صاحب الدولة محمد باشا محمود الذى لم يَرَ فى ذلك الوقت ضيرًا ولا عيبًا فى الأمر.

ولكن النيابة أغفلت هذا المعنى وذكرت لنا قضية أمراء الهند التى نقلتها ولا ريب عن جريدة السياسة، وكل ما فى هذه القضية أن أتعاب المحامى فيها بلغت سبعين ألف جنيه. فما علاقة ذلك بالأدلة القوية التى استخلصناها من قضية فولك؟ أما إذا كان القصد مجرد الإشارة إلى ضخامة الأتعاب فإنما نذكر لحضرة رئيس النيابة مثلاً يعرفه وهو أن الحكومة المصرية دفعت عشرة آلاف جنيه إلى المحامى الإنكليزى الذى كتب عقد شراء بيوت هاوس، فإذا كانت كتابة عقد تستحق عشرة آلاف فى نظر الحكومة فإننا لا ندرى كيف صح لها أن ترفع الدعوى علينا مدعية أن أتعابنا فادحة فى قضية كبيرة متشعبة الأطراف قد تستمر سنوات عديدة!

* * *

مشروع قانون مجلس البلاط

تقول النيابة فى مذكرتها إننا تكلمنا كثيرًا عن مشروع إلغاء مجلس البلاط وقلنا بأنه سار سيرًا طبيعيًا! وترد على ذلك ردًا تقول فى صراحة إنه غير جدى أو غير جدير بالاعتبار. فهى تقول بالحرف الواحد: (إن هذا الاقتراح عندما أحيل إلى لجنة الحقانية فى مجلس النواب تقرر استدعاء مندوب من الحكومة

لمعرفة وجهة نظرها وفى يوم ٦ يونيه سنة ١٩٢٨ حضر مندوب الحكومة وطلب التأجيل أسبوعين حتى تكوّن الحكومة رأيها فى الموضوع، وقد اقترح رئيس اللجنة وكان وقتئذ حضرة حسين هلال بك أن يكون التأجيل أسبوعًا واحدًا فإذا لم يكفِ الحكومة ذلك فلتطلب أسبوعًا آخر فتأجل لجلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٢٨ ولما نظر فى الجلسة المذكورة طلب مندوب الحكومة التأجيل لأن وزارة الحقانية لم تنته من بحثها بشأنه بعد فقال الرئيس إن التأجيل يكون أسبوعًا وإذا لم يكفِ أخبرونا تليفونيًا نمد لكم الأجَل ثم حُل المجلس بعد ذلك بقليل) وفى هذه العبارة التى نقلناها بحروفها مغالطة من جهة ودليل لنا من جهة أخرى، أما المغالطة فلأن النيابة تقول: (إن الاقتراح عندما أحيل إلى لجنة الحقانية تقرر استدعاء مندوب الحكومة وحضر فى ٦ يونيه سنة ١٩٢٨) والذى يفهم من ذلك أن إحالة المشروع إلى لجنة الحقانية كانت قبل حضور المندوب بزمن قليل؛ إذ إن النيابة تقول إن استدعاء المندوب تقرر عند إحالة المشروع إلى اللجنة وهذا غير صحيح بالمرة؛ لأن المشروع أُحيل إلى اللجنة فى ١٣ يونيه سنة ١٩٢٨ وتقرر استدعاء المندوب بعد ذلك بسنة تقريبًا!... فهل من واجب الجد فى التدليل،.. أما أن حسين بك هلال طلب إلى مندوب الحكومة أن يكون التأجيل أسبوعًا واحدًا بدلاً من أسبوعين وهى المدة التى طلبها مندوب الحكومة فلا ندرى لهذا الأمر التافه أهمية ما. فإن النيابة تقول إن حسين بك هلال قال له إذا لم يكفِ أسبوع فأخبرونا تليفونيًا نمد لكم الأجل... وقد كانت لجنة الحقانية فرغت من جميع أعمالها ولم يبقَ لديها إلا هذا المشروع الذى ظل نائمًا فى اللجنة مدة سنة كاملة، فهل من غريب إذا شرعت اللجنة فى درسه بعد طول هذه المدة، ثم إذا جارينا حضرة رئيس النيابة فى طريقة تدليله فهل نسى حضرته أن رئيس الحكومة وقتئذ كان حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وأن الحكومة هى التى كانت تطلب التأجيل؟

غير أننا نذكِّر حضرة رئيس النيابة بأنه اعترف فى الجلسة بأن المشروع سار سيرًا طبيعيًا فلا نفهم إذن معنى لما جاء فى مذكرته من اعتراض... وكنا نود أن نرد على ما قلناه فى صميم الموضوع وهو أن المشروع بقى من غير تحريك فى لجنة الحقانية بينما كان رئيسها مصطفى النحاس باشا عندما كان وكيلاً لمجلس النواب ثم انتُخب بعد ذلك رئيسًا لمجلس النواب وعُين فى رياسة الوزارة وبقى المشروع نائمًا، ولو أنه شاء أن يحركه لكان ذلك فى مقدوره ومتناول يده من غير أن يكون له عمل ظاهر فى الأمر.

تلغراف الشيكاغو تريبون

أشرنا فى مرافعتنا إلى حديث دولة رئيس الوزارة الحالى إلى مراسل الشيكاغو تريبون الذى طعن فيه على زعماء البرلمان واتجارهم بمراكزهم واستغلالهم نفوذهم فى الوقت الذى تحاكم فيه أمام مجلس التأديب على مثل هذه التهم، وقلنا إن ذلك تدخل معيب فى شأن أصبح من شئون القضاء وكلمته فيه هى العليا وأن ذلك يتنافى مع أبسط قواعد العدالة التى تنزه القضاء عن كل تأثير خارجى، ثم تبين لنا بعدئذ من تلغراف قدمناه إلى المجلس أن جريدة الشيكاغو تريبون نشرت ضمن ما جاء فى حديث محمد باشا محمود «أن ثلاثة عشر من الزعماء الوفديين ستوقع عليهم أشد العقوبات».. وقد أنكر رئيس الوزارة صدور هذه العبارة منه ولكن هذا لا يمنع من أن هذه العبارة وردت فى حديثه كما نشرته الشيكاغو تريبون؛ ولذلك لا نفهم معنى لعودة حضرة رئيس النيابة إلى هذا الموضوع؛ إذ إن الدليل على صحة ما جاء فى التلغراف هو جريدة الشيكاغو تريبون نفسها.

هذا ما عنَّ لنا أن نرد به على مذكرة النيابة الأخيرة.

بناء عليه

نصمم على الطلبات.

مذكرة الغرابلى باشا

عرضت النيابة فى ردها علينا إلى أربعة أمور:

١ ـ استشهادنا بنص المادة الـ ٢٢ من قانون المحاماة الأهلية.

٢ ـ كلامنا عن وجوب مراعاة ثروة الموكل.

٣ ـ مجهود المحامين.

٤ ـ حالة الأمير.

عن الأمر الأول

أن رد النيابة فى ذلك يؤيد ما قررناه من أن المشرِّع المصرى راعى عند وضع المادة الـ ٢٢ من قانون المحاماة ترك الحرية للمحامى فى تقدير أتعابه عند الاتفاق، مكتفيًا بوضع العلاج لما قد يقع من المبالغة فى التقدير يجعله خاضعًا لنص المادة الـ ٥١٤ من القانون المدنى؛ إذ إن النيابة تسلم فى ردها بأن المادة الـ ٥١٤ ليس لها مقابل فى التشريع الفرنسى، وتقول بأنه عند وضع المادة الـ ٢٢ من قانون المحاماة الأهلية فى سنة ١٩١٢ كان الأمر فى فرنسا ما يأتى:

١ - إن المحاكم الفرنسية والفقهاء الفرنسيين بالرغم من عدم وجود النص كانوا متفقين على جواز تعديل أتعاب المحامى حسبما يراه القاضى.

٢ - إن القانون الفرنسى يعاقب المحامى على بهاظة الأتعاب.

هذا ما قررته النيابة.

إذن فالمشرع المصرى وهو عالم بهذه الحال فى فرنسا رأى عند وضع قانون المحاماة أن يأخذ برأى المحاكم الفرنسية والفقهاء الفرنسيين، فيما يختص بتخويل القاضى حق تعديل الأتعاب المتفق عليها ووضع لذلك نصًا تشريعيًا صريحًا فى المادة ٢٢ من القانون المذكور.

أما فيما يختص بمؤاخذة المحامين على بهاظة الأتعاب فقد ثبت أن قانونه لم يجارِ فى ذلك الرأى الفرنسى ولم يضع لذلك نصًا تشريعيًا مع وجود النص فى القانون الفرنسى.

معنى ذلك أنه لا يوافق على النظرية الفرنسية؛ لأن تقدير الأتعاب هو أمر تختلف فيه وجوه النظر كجميع المسائل التقديرية.

والقاعدة هى أنه لا عقاب عند عدم النص وتقول النيابة إنه ما دام أن المشرع المصرى أخذ بالنظرية الفرنسية فيما يتعلق بتخفيض الأتعاب، فمتى ثبت أن القانون الفرنسى يعاقب المحامى إذا اتفق على أتعاب باهظة فيجب أن يكون الحكم كذلك فى مصر.

وهذه فيما نظن أول مرة يسمع فيها رجال القانون بلهجة شبه جدية أن وسائل العقوبات يؤخذ فيها بالقياس.

وأى قياس تطلب النيابة؟ القياس على تشريع بلد آخر من غير أن يكون له نظير فى تشريعنا وهذا أبلغ فى الغرابة.

تقول النيابة وكأنها شعرت فى الواقع بضعف حجتها فى ذلك إنها لم تطلب المحاكمة للإبهاظ وحده بل طلبتها لأمور أخرى، مع أن الكلام مع النيابة هنا محصور فى التهمتين التى جعلت الإبهاظ فيهما حسب زعمها محلاً للمؤاخذة فى ذاته وهذا ما خالفناها فيه، أما تهمة مراعاة استعمال النفوذ وغيرها فقد تناولها حضرات الزملاء المحترمين بما فيه الكفاية.

وأما قول النيابة بأن المحامى قد يتواطأ مع الموكل على الإخلال بمكانة المحاماة وشرفها وواجباتها، فهو تدليل بالمستحيل لأنه لا يتصور أن الموكل سيتواطأ مع المحامى على أن يطمع المحامى فى ماله بدون مبرر.

عن الأمر الثانى

تسلم النيابة بما قلناه من وجود عدم الاقتصار على النظر إلى أهمية الدعوى وقيمة العمل عند تقدير الأتعاب وضرورة مراعاة عوامل أخرى؛ غير أنها لم تذكر فى ردها من تلك العوامل التى أغفلتها فى مذكرتها الأولى سوى ثروة الموكل، فهى لم تذكر شيئًا عن مركز المحامى ولا عن مركز الموكل ولا عن نتيجة العمل.

وكل ما قالته فى هذا الباب هو أنه يجب أن لا ينظر إلى الثروة وحدها ونحن لم ندَّع فى وقت من الأوقات أن الثروة هى العامل الوحيد فى التقدير حتى تجشمَ النيابة نفسها الرد علينا بهذا، بلى قلنا بوجود مراعاة جميع العوامل عند النظر فى أتعاب المحامى المعرفة إن كانت باهظة أم غير باهظة حتى قلنا إن بعض هذه العوامل لا يعلم إلا بعد الحكم فى النزاع، وقد فصلنا هذه العوامل وبدأناها بالكلام عن أهمية الدعوى ثم أردفناها بالكلام عن قيمة العمل لأنهما فى نظرنا أولى بالتقديم على عامل الثروة وغيره واستخلصنا من بياننا أن مقابل الأتعاب المتفق عليها هو أقل من أن يجازى الأعمال التى تضمنَّها التوكيل متى روعيت هذه العوامل؛ لأن كل عامل منها على حدة كافٍ فى ذاته لتبرير تقدير ذلك المقابل بالمبلغ الوافى عقد الاتفاق.

عن الأمر الثالث

تقول النيابة إنه سبق لها أن بحثت المجهود الذى بذله المحامون الثلاثة وبيان أن هذا المجهود كان مجرد أساليب للحصول على أموال الغير.

ومعنى هذا أن النيابة مصممة على أن تغمض عينيها عن قيمة العمل الذى بذله المحامون فى قضية النفقة؛ مما كان يساعدها أيضًا لو نظرت إليه على تكوين فكرة تقريبية عن قيمة العمل فى قضية الحجر التى لم ترفع بعد شأن كل من يستخرج من الحاضر عبرة المستقبل.

ولو أن لنا بالنيابة قوة لأخذنا يدها ووضعناها على تلك الأعمال حتى تحس ماديًا بأن قضية النفقة وحدها صادفها فى سيرها: (١) دفع بإنكار صفة الآلام و(٢) دعوى فرعية من القيم ضد الأم و(٣) دفع بعدم اختصاص مجلس البلاط فى نظر النفقة المتجمدة و(٤) طلب وتقرير نفقة مؤقتة للأمير و(٥) رد وزير الحقانية لإبداء رأيه فى طلب النفقة ذلك الرد الذى صدر الحكم فى القضية قبل الفصل فيه، هذا مع ما تخلل ذلك كله من المرافعات وما اقتضاه من تبادل المذكرات والمستندات.

هذه الأعمال على ما يظهر لا تهم النيابة وإنما يهمها أن تقول وتكرر بأن مجهود المحامين كان مجرد أساليب للحصول على أموال الغير.

فلتمضِ النيابة إذن فى أنشودتها والعدالة تسير.

عن حالة الأمير

قالت النيابة إننا استشهدنا على حالة الأمير بشهادة الحارسين وتقرير طبيب أسنان، ولا ندرى ما إذا كانت النيابة أغفلت عمدًا الكلام عن تقرير عيسى باشا روحى المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ وتقرير القومسيون الطبى المكون منه ومن خمسة من كبار أطباء الأمراض العقلية والعصبية فى الآستانة، وقد تكلمنا عنهما فى مذكرتنا الأولى، أم أن واجب الجد فى العمل أنسى النيابة ذكر هذين التقريرين المهمين.

وعلى كل حال، لقد ردت النيابة علينا بتقريرين من تلك التقارير التى كانت تُنمق عندما كان الأمير يعانى ما يعانى فى المصح ونحن نعلم أن من كانت فى يده ثروة الأمير يستطيع أن يحصل على كثير من أمثال هذه التقارير وفى هذا القدر كفاية.

مذكرة سلامة ميخائيل بك

قبل أن نرد على النيابة العمومية نلفت نظر المجلس إلى السلوك الذى اتخذه حضرة رئيس النيابة فى رده فبينما يحشو حضرته رده الكتابى بعبارات جارحة نراه فى رده الشفوى يحذف هذه العبارات ويقصر رده على الوجهة القانونية، ثم يختم هذا الرد الشفوى بعبارات رقيقة وبعد هذا الرد الشفوى يوزع علينا رده الكتابى وإذا به كما سنذكر فيما يلى:

ليس للنيابة أن تقول شيئًا جديدًا بعد الذى تقدم سود الرد على ما أثاره حضرة الأستاذ (سلامة ميخائيل) من أن الخطاب المسروق لا يصح أن يستشهد به ضد كاتبه إذا طلبت محاكمته وقد طلب من المحكمة استبعاده.

وما كنا ننتظر من حضرة المدافع عن حضرة المحامى أن يطلب مثل هذا الطلب بل كان الناس ينتظرون أن يتقدم للمرافعة عن نفسه محافظة على شرف حرفته، أما وقد خيب ظننا وظن الناس فيه فلنرد عليه من الوجهة القانونية.. إلخ. فهذه العبارة مع ما فيها من خلط بيننا وبين حضرة فخرى بك يصح تأويلها ولا شك فى الدفاع المقدم منى عن حضرته.

أما أننا خيبنا ظن حضرة رئيس النيابة فهذا مما يشرف دفاعنا لأن هذا الدفاع لم يوضع ليرضى حضرته، وأما أنه خيب ظن الناس فهذا تداخل من حضرة رئيس النيابة فيما لا يعنيه لأن تقدير الناس الدفاعَ يرجع أمره للناس لا له.

وأما عن عدم تقدمنا للمرافعة عن نفسنا محافظة على شرف حرفتنا، فهذا معناه أننا قصرنا دفاعنا عن الجواب المسروق على طلب استبعاد هذا الجواب ومن وجهة المبادئ القانونية التى تقضى بذلك دون المرافعة فى موضوع الجواب نفسه ودفع أوجه الاتهام التى تمسكت به النيابة بشأن هذا الجواب.

ونحن يدهشنا حقًا أن تذهب النيابة فى ردها الكتابى إلى امتهان الواقع بأكثر مما فعلته فى مذكرتها الأولى؛ إذ إن دفاعنا عن موضوع الجواب مسطور فى محضر الجلسة كما أنه نشر فى الجرائد تفصيلاً. وقد قررنا صراحة فى دفاعنا فى هذه النقطة، وقد استغرق ما لا يقل عن نصف ساعة على ما نذكر. إن تمسكنا بالمبادئ الصحيحة التى تقضى باستبعاد كل ورقة تقدم فى تهمة أو فى نزاع أيًا كان بطريقة غير شريفة ليس معناه أن فى الجواب الذى يطلب استبعاده ما يوجب المسئولية وفصلنا كل عبارات الجواب عبارة عبارة؛ مبينين أنه ليس من عبارة واحدة فيه يصح أن تكون أساسًا لأية مسئولية تأديبية.

فأين كان حضرة رئيس النيابة وقت إدلائنا بهذا الدفاع أمام المجلس؟ لعله كان مشغولاً بوضع ردوده التى قال إنها كانت تستغرق منه إلى ما بعد الساعة الثالثة بعد منتصف الليل فكانت نتيجة هذا المجهود الكبير أن جاء هذا الرد مؤيدًا للدفاع غير مفند لشىء منه.

أما الدفاع عن المحافظة على شرف الحرفة فأظن أن دفاعنا ودفاع حضرات زملائنا أثبت فى جلاء كيف يكون الدفاع عن هذا الشرف وكيف كان سلوكنا جميعًا متهمين ومدافعين متفقًا مع مبادئ شرف الحرفة، كما كشفنا للمجلس عن تلك الأساليب التى اتخذتها النيابة فى بعض تصرفاتها وبينًاها تفصيلاً فى دفاعنا.

أما عن الوجهة القانونية، فإن كل ما أتت به النيابة العمومية فى ردها لا يتعارض فى شىء مع مبدأ قدسية سرية المراسلات الخاصة الذى قررته جميع الشرائع وأثبته الحكم الذى استشهدنا به فى دفاعنا، وقد صدر بصدد محاكمة تأديبية.

وأما ما استشهدت به النيابة فى ردها الخاص بالأوضاع والإجراءات القانونية التى يصح أن لا يتقيد بها مجلس التأديب بصفته مجلسًا عائليًا، كسماعه شهودًا عن واقع لا يجوز طبقًا لأوضاع القانون المدنى الاستشهاد بها مثلاً. أما أن مجلس التأديب يجوز له أن يخرق المبادئ العامة المحترمة كمبدأ احترام سرية المراسلات الخاصة فهذا لا يمكن أن يقول به أحد فى الوجود؛ لأن مجلس التأديب كجميع المجالس القضائية هيئة لها كرامة تتبو وتتزه عن أن تبنى حكمًا تصدره وأساس المسئولية فيه نمرة جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات العام.

ولقد بين داللوز براتيك فى العبارة الأولى من البند ١١٣ ض ٤١ جزء ثان عند كلامه عن تأديب المحامين أن مجالس التأديب وإن كان لها حق رقابة حياة أعضائها الخصوصية؛ غير أنها ممنوعة عن استعمال هذا الحق بشكل تدخل مرهق وأن هذه الرقابة لا يكون لها محل إلا عند ارتكاب المحامى فضيحة علنية.

كما أنه بين بالنبذة نمرة ٢٧٨ ص ٤٨ من الكتاب نفسه سلطة المجلس فى الطرق التى يكون بها اعتقاده مما جاء بعضه فى رده النيابة، ولم يمنعه ذلك من النص فى النبذة نمرة ١٥٢ التى استشهدنا بها فى دفاعنا على عدم جواز التمسك أمام المجلس بورقة يكون مصدر الحصول عليها خيانة الأمانة.

وإذا أرادت النيابة فنحن نورد لها فوق الحكم الذى تقول عنه إنه قديم حكمًا جديدًا صادرًا من محكمة الاستئناف الأهلية بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ ومنشورًا بالعدد الرابع نمرة ١، السنة الثانية لمجلة المحاماة بالصفحة نمرة ٢٢٢ تحت نمرة ٦٩، وهذا ما قضى به ذلك الحكم:

«إن الخطابات المتبادلة بين إحدى مصالح الحكومة ووزارة المالية تعتبر من الأوراق الخاصة التى لا يجوز للمحكمة أن تأمر بتقديمها أو أن تنتقل للاطلاع عليها بناء على طلب أحد الخصوم إذا قدم خصم فى دعوى على الحكومة ورقة قال إنها صورة غير رسمية من أحد الخطابات المشار إليها جاز للحكومة أن تطلب من المحكمة أن تأمر باستبعادها من دوسيه الدعوى لأنه إذا كان لا يجوز إلزام الحكومة بتقديم الأصل فلا يجوز قبول تقديم ورقة يزعم مقدمها أنها صورة طبق الأصل المخالف للصورة».

حكم آخر صادر من محكمة استئناف إسكندرية المختلطة فى ٢١ مارس سنة ١٨٨٨ ومنشور بالمجموعة الرسمية يقرر ما يأتى:

«ومن حيث إن قضاة محكمة أول درجة محقون فى اعتبارهم أن المراسلات التى تتبادل بين مصلحة السكة الحديد وفروع أخرى من مصالح الحكومة ملك خاص للمصلحة وليست مباحة للأخصام كما أنهم محقون فيما أمروا به من الحجز على هذه الأوراق تحت يد قلم الكُتّاب لإعادتها لدفترخانة المصلحة بناء على أن هذه الأوراق تقدمت من المستأنف عليهم بطريقة غير مشروعة.

وقد جاء أيضًا فى موضوعات داللوز تحت كلمة مراسلة «lettre missive» ص ٦٠٧ نبذة نمرة ٥ ما يأتى:

إن المرسل لخطاب سرى أو المرسَل إليه هذا الخطاب لهما الحق حتى ولو لم يكونا خصومًا فى الدعوى بأن يدخلا فيهما خصمًا ثالثًا ليطلبا استبعاد هذا الخطاب من بين أوراق الدعوى.

وجاء أيضًا فى داللوز براتيك ص ٦٥، نبذة نمرة ٧٣ ما يأتى:

إن الأجنبى الحائز لرسالة خاصة لا يجوز له فى أى حال من الأحوال أن يقدمها للمحكمة إلا إذا كان طريق حصوله عليها طريقًا مشروعًا.

وجاء فى موضوعات داللوز لقضاء المحاكم جزء ٣٠، ص ١٠ ما يأتى:

إن الخطابات التى تكتب لشخص لا يمكن أيضًا التمسك بها إذا كان طريق الحصول عليها من الشخص الذى تخصه هذه الخطابات طريقًا غير شريف.

فماذا تقول النيابة بعد ذلك؟ هل جاءت كل هذه الأحكام وشرح هؤلاء الشراح لمبدأ قدسية سرية المراسلات الخاصة فريدة فى بابها كما تقول فى ردها الكتابى؟

* * *

مذكرة محمد يوسف بك

وقدم الأستاذ محمد يوسف بك أحد محامى الأستاذ جعفر فخرى مذكرة يرد بها على النيابة فى نقطة متاجرته بنفوذه البرلمانى بالسعى لدى وزير الأوقاف فى نقل موظف. وأن الذى قام به جعفر بك هو مجرد عمل إنسانى محض باعتراف الموظف نفسه.

مذكرة كامل بك صدقى

رد الأستاذ كامل صدقى بك من المحامين المترافعين عن دولة النحاس باشا وويصا بك فى مذكرته على تمسك النيابة بالمبالغة فى الأتعاب، بأنه يكفى فى

بيان أهمية الدعوى أن دعوى النفقة وحدها مكثت فى مجلس البلاط عامين وقُدم فيها مذكرات ومستندات ودفوع عديدة. واهتمت دائرة سيف الدين بتوكيل أربعة من كبار المحامين منهم عبد العزيز فهمى باشا وتوفيق دوس باشا، وأن تقرير الكشف على الأمير فى دعوى النفقة لم يكن القصد منه تمهيدًا لدعوى رفع الحجر، وإنما معرفة ما إذا كان للأمير درجة من التمييز تساعده على الاقتناع بالنفقة المطلوب تقريرها له.

ورد على نقطة النيابة فى الرد على الدفاع فى مسألة عدم رضاء المحامين بأخذ أتعاب بعد صدور حكم النفقة المؤقتة بأن النيابة تتشكك، فى حين أن زعم الأستاذ زكريا نامق وهو من خصومنا بأن الأميرة نوجوان قالت إن المحامين يأخذون نصف النفقة. ولا محل لقولها.

❊ ❊ ❊

الرد على النقط القانونية

بينًّا فى مذكرتنا السابقة أقوال الشراح وأحكام المحاكم فى عقد المشاركة وعلاقته بالمحامى وأتينا على مختلف الآراء فى شأن هذه العلاقة، مستندين فى كل كلمة قلناها إلى رأى الفقهاء مبينين المراجع التى أخذنا عنها وملخص البحث.

❊ ❊ ❊

١ ـ إن القوانين المصرية والقوانين الفرنسية اتفقت على تحريم بيع جزء من شىء متنازع فيه للمحامين والقضاة وبعض الموظفين الآخرين إذا كان نظر النزاع من اختصاص المحاكم التى يشتغلون أمامها.

المادة ٢٥٧ مدنى أهلى المقابلة ٦٩٧٠ مدنى فرنسى.

٢ ـ إن الشراح اختلفوا فيما إذا كان عقد المشاركة وهو عقد تنازل يدخل تحت نص المادة المذكورة مع أنه مقصور على البيع فقط، فبعضهم قال بالإيجاب وآخرون قالوا بالسلب.

٣ ـ إن من قالوا بفرنسا بعدم انطباق المادة ١٥٩٤ مدنى فرنسى على عقد المشاركة يحرمون هذا العقد على المحامين بمقتضى تقاليد المهنة.

٤ ـ بينًّا اختلاف هذه التقاليد بفرنسا عما هو جار بمصر.

٥ ـ قلنا بأن قانون المحاماة الأهلية فى سنة ١٩١٢ بعد أن كان الخلاف قائمًا منذ زمن طويل حول تفسير المادة الـ ٢٥٧ مدنى أهلى وعلى انطباقها أو عدم

انطباقها على عقود المشاركة بالنسبة للمحامين، ومع ذلك لم يُعن الشارع بإزالة هذا الخلاف عند وضعه القانون المذكور.

٦ - قلنا إن الشارع عند وضعه قانون المحاماة الشرعية سنة ١٩١٦ عُنى بإزالة الخلاف ونص صراحة على تحريم أخذ المحامى جزءًا من الحقوق المتنازع فيها مقابل أتعابه.

٧ - انتهينا بأن قلنا بأن بحثنا هذا الموضوع وما كان إلا لإقرار الأموال فى نصابها بالنسبة لمسألة قانونية؛ ولكننا أمام مجلس التأديب نأخذ بأشد الآراء تطرفًا ونترافع على أساس تحريم عقد المشاركة على المحامين.

٨ - ثم بحثنا عقد الاتفاق المؤرخ فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٧، وبينًّا أنه لا يشمل شيئًا يختلط أمره بعقد المشاركة أو يشبهه أو له أى اتصال بهذا النوع من العقود ولا نريد الرجوع إلى هذا التفصيل.

ولا نعلم ما الذى تريده النيابة بعد ذلك.

عن الأحكام المستند إليها

تقول النيابة إن هذه الأحكام لم تمحص مسألة قانونية. وإنها فصلت فى وقائع خاصة بموضوع الدعوى على أن مجرد الاطلاع على هذه الأحكام وحيثياتها يثبت بجلاء أنها قررت مبادئ عامة.

ولو كانت هناك أحكام أخرى ضد هذه المبادئ لكانت النيابة العمومية أول من يبادر إلى الاستشهاد بها، وقد نشرت هذه الأحكام فى مجموعة التشريع والقضاء المختلطة وفى غازيت المحاكم المختلطة بنصوصها كاملة مع تلخيص المبادئ التى أشرنا إليها فنرجو مراجعتها.

ومما يجدر لفت النظر إليه أن النيابة العمومية تلجأ لتأييد نظريتها إلى بعض حيثيات فى الحكم الابتدائى بعد أن ألغاها الحكم الاستئنافى الذى ألحقناه بمذكرتنا الأولى، وهى أدرى بأن الحكم بعد إلغائه لا قيمة له ولا يصلح الاستشهاد به ولا بحيثياته التى ألغيت.

* * *

بل أبلغ من ذلك أن الحكم الاستئنافى المذكور قرر أن اشتراط المحامى حدًا أعلى وحدًا أدنى لأتعابه تبعًا لنتيجة ما يحكم به مقدر بحد أدنى وحد أعلى ليس فيه شىء يقال عنه عقد مشاركة.

وكان تقريرها لهذا المبدأ رغمًا من عدم تمسك من له مصلحة فى التمسك به، الا يدل ذلك على أن المسألة كانت أمام المحكمة مسألة مبدأ لا واقعة؛ حتى إنها ضربت صفحًا عن تفسير الخصوم وحكمت بأن مثل هذا التعاقد بعيد عن عقود المشاركة.

انتهت النيابة بقولها إن مثل هذه الأحكام المدنية لا تأثير لها على الأحكام التأديبية.

* * *

عرَّفت محكمة الاستئناف المختلطة عقود المشاركة وفسرتها التفسير السليم فهل تريد النيابة أن تترك ذلك وتأخذ بتفسيرها وهو لا أساس له وقد اضطرت للالتجاء إليه تأييدًا للاتهام.

إن تفسير القضاء كان بريئًا صدر منه فى حكم أصدره وهو بعيد عن كل ما يتأثر به الخصوم فى مناضلاتهم واجتهادهم فى تأييد وجهة نظرهم؛ فلذلك نصمم على تأييد طلباتنا السابقة.

الحكم فى القضية

وباتت المحكمة ليلة واحدة بعد هذه المذكرات وفى اليوم التالى أصدرت حكمها، وإذا هو يقضى ببراءة هؤلاء الرجال الثلاثة مما ينسب إليهم.

وهذا هو نص المحضر الرسمى للحكم:

«بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الخميس ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ الموافق ٢٢ شعبان سنة ١٣٤٧ هجرية تحت رياسة وبحضور الهيئة المتقدمه (معالى حسين درويش باشا رئيس وعضوية عسكر بك وسامى بك وبركات بك والأستاذ عطية عضو مجلس النقابة) تقدمت القضية. وبندائها صدر الحكم الموعود به كالآتى:

حكم المجلس حضوريًا بضم القضيتين إلى بعضهما وببراءة المتهمين مما أُسند إليهم فى القضية.

رئيس المجلس

وقد علقت (جريدة السياسة) على هذا الحكم بمقال فى اليوم الثامن من فبراير تحت عنوان: «حكم مجلس التأديب يسوى بين النحاس باشا وويصا واصف - وجعفر بك فخرى»[1].

---

(١) السياسة فى ٨ فبراير سنة ١٩٢٩.

«قضى مجلس تأديب المحامين أمس ببراءة الثلاثة المحامين مصطفى النحاس باشا وجعفر فخرى بك وويصا واصف بك. ولم تُنشر بعد أسباب هذا الحكم ليقف الناس على ما يريدون الوقوف عليه منها. لكن الأمر الذى اغتبط له قوم وحزن له آخرون فذلك تسوية الحكم بين جعفر بك فخرى وصاحبيه. ولسنا نريد أن نقول شيئًا عن هذه التسوية قبل أن يذيع المجلس حيثياته أكثر من أن نُذَكِّر القراء بأن النحاس باشا وويصا بك قد تبرءا من جعفر بك فخرى من يوم ظهور وثائق سيف الدين وأعلنا فى صراحة ووضوح أنهما لا يحتملان تبعة الخطاب الذى بعث به إلى فريدون باشا ولا أى تصرف آخر من تصرفاته لأنهما لم يشاركاه فى هذه التصرفات. وظل ذلك شأنهما بإزائه فى كل أدوار القضية من يوم أن تقدم منهما بلاغ ضد الصحف إلى يوم أمس حين صدر الحكم يسويهما فى البراءة. ففى هذه الشهور السبعة التى يقول النحاس باشا إن خصومه السياسيين ظلوا يدسون له فيها باسم الوثائق كان اسم جعفر فخرى منظورًا إليه من دولته ومن الوفد كله نظرة ريبة وتخوُّف، وكان تصرف جعفر فخرى وإيهامه فريدون باشا بأن الوفد يملك توجيه البرلمان فى مسألة قانون البلاط معتبرًا فى نظرهم عملاً لا يليق صدوره من نائب عام ولا من محام، وبقى ذلك شأنهم أثناء نظر الدعوى حين انفرد هو بمحامين يدافعون عنه غير المحامين الذين دافعوا عن صاحبيه! وبقى شأنهم حتى أمس وبعد صدور حكم البراءة إذ كتبت البلاغ تقول: إن هذا الحكم يدل على أن التهم لا ترقى إلى رجال (كالنحاس وويصا) من غير أن تذكر اسم جعفر فخرى. مع هذا فقد سوَّاه الحكم بهما، بل قرر المجلس ضمَّ قضيته وقضيتهما بعضهما إلى بعض وحكم بالبراءة على اعتبار ثلاثتهم شركاء فى قضية واحدة، وفى كل ما تحتوى عليه القضية.

وطبيعى أن تؤدى الأسباب التى يراها مجلس التأديب مؤديه لبراءة جعفر بك فخرى إلى براءة النحاس باشا وويصا بك. فإذا هم كانوا فى الماضى ومنذ أول يوم ظهرت فيه الوثائق قد نظروا إلى تصرفات زميلهم بالعين التى يعرفها القراء والتى دعتهم ودعت جرائدهم للتحدث عن جعفر بك على أنه فى تصرفاته لا يلقى أية مسئولية على صاحبيه فليس لهم بعد ذلك وقبل أن تظهر أسباب الحكم أن يتحدثوا عن نزاهتهم وكرامتهم و«جسارتهم المدنية» بمثل اللهجة المضحكة التى يتحدث بها النحاس باشا، إلا إن كانوا يريدون أن يقولوا إنهم حين اعتزلوا وجعفر بك فخرى كل هذه الشهور السبعة لم يعتزلوه للوثائق ولا لتصرفاته، وإنما

«خاصموه» كما يخاصم الصبية بعضهم بعضًا، وأحسبهم لا يزالون يربؤون بأنفسهم عن النزول إلى هذه المكانة من «الصَّغْرنة» والطفولة.

على أنه مهما تكن الأسباب التى بُنى عليها هذا الحكم الذى سوَّى فى البراءة بين المحامين الثلاثة ومهما يكن من عظيم احترامنا للقضاء ونزاهته واستقلاله واعتبارنا حكمه المعبر عن الحقيقة الاجتماعية، فإن هذا الحكم لا يتناول غيرتهم منسوبة لمحامين فى عملهم كمحامين. فأما الجانب الخلقى والجانب السياسى للمسألة فلا يزالان كما كانا يوم ظهور الوثائق، ولا تزال هذه الوثائق معترفًا بها من جانب النحاس باشا وويصا بك وجعفر بك فخرى، ولا يزال ثابتًا إنهم اتفقوا مع وكيل والدة الأمير سيف الدين على أتعاب لم يسمع بها تاريخ المحاماة، وأنهم اتفقوا على هذه الأتعاب قبل أن يطلعوا على مستندات الدعوى، وأنهم فى دعوى، ثبت قضاء أنها مرفوعة من غير ذات صفة، وغير ذات الصفة هذه هى موكلتهم، ولا يزال ثابتًا كذلك إنهم طالبوا أمام مجلس البلاط بنفقة تكاد تبلغ عشرة أمثال المبلغ الذى اتفق فى العقد بينهم وبين شوكت بك، على قبوله نيابة عن موكلته كنفقة معقولة للبرنس سيف الدين. فسواء بعد ذلك تناول الحكم الذى صدر ببراءتهم هذه الأمور وفصل فيها أو هو أقام حكم البراءة على سبب قانونى آخر فإن هذه الوقائع لم تتغير، كما لم يتغير كذلك الخطاب المرسل من جعفر بك فخرى إلى فريدون باشا. وما دامت هذه الوقائع ثابتة فصدور الحكم بالبراءة لا يغير من قيمتها الأخلاقية ومن أثرها السياسى على الذين يرتكبونها، فالمقياس الأخلاقى والمقياس السياسى غير المقياس القضائى. وليس أدل على ذلك من أن هذا المقياس القضائى سوى بين المحامين الثلاثة تسوية تامة أدت إلى ضم القضيتين وإصدار حكم واحد فيهما. بينا المقياس الأخلاقى السياسى قد جعل النحاس باشا وويصا بك يعتزلان جعفر بك فخرى كل هذه الشهور السبعة ويتنحيان عنه تنحيًا تامًا. ذلك بأنهما رأيا منذ أول يوم فى خطاب جعفر بك ما يلقى على الحياة النيابية فى مصر وصمة شر وصمة. رأيا نائبًا معهم ومن حزبهم ومتفقًا وإياهم فى قضية واحدة بعقد واحد يلقى فى روع شخص له مصلحة فى الدعوى أنه وجماعته السياسية سيوجهون تيار المجلس فى مسألة تشريعية لمصلحة قضية خاصة. ولسنا نتعرض لعلمهما أو عدم علمهما بهذا الخطاب حين إرساله ولا نتعرض لماذا كان جعفر بك يوم أرسله قد أرسله مستأنسًا بأحاديث دارت بينه وبين زميليه فى هذا الموضوع ولا لاتصال أحد من

المحامين الثلاثة بالأبحاث التى كانت تجرى خاصة بإلغاء مجلس البلاط، ولكننا نقول إن هذا الاعتبار من جانب النحاس باشا وويصا بك أساسه أنهما بالفطرة ومن غير مباحث قانونية رأيا فى هذا الخطاب ما لا يتفق والحكم النيابى السليم ولا مع قواعد الخلق والأمانة السياسية، فأعلنا ما أعلنا من عدم علمهما بأمر الخطاب فرارًا من تهمة التلاعب بالحكم النيابى لمصالح خاصة؛ وإن كانت هذه التهمة لا تزال مع الأسف غير معاقَب عليها جنائيًا فى مصر.

* * *

فالمسألة إذن لا تزال من الجهة الأخلاقية ومن الجهة السياسية كما كانت يوم نشرت الوثائق لم يغير منها صدور الحكم شيئًا. وإذا كان المصريين جميعًا أن يغتبطوا أو أن يفخروا باستقلال القضاء المصرى وبحرية تطبيق القانون على الوجه الذى يعتقده من غير نظر إلى أى اعتبار آخر، فإن أحدًا لا يستطيع مع هذا أن ينسى أن الاعتبارات السياسية إنما تقوم على النزاهة وعلى الأخلاق القويمة. وكثيرون هم الرجال الذين لم يصدر فى حقهم حُكم من الأحكام، وكثيرون غيرهم هم الذين حُكِم ببراءَتهم، وهم مع ذلك مبعدون عن المناصب السياسية وعن العمل العام لأن شهرتهم تقتضى هذا البعد، ولأنهم إذا أمسكوا بيدهم مقاليد عمل من الأعمال كان أول هم من همومهم أن يفيدوا من ذلك لأنفسهم قبل أن يفيد الوطن منهم خيرًا.

* * *

هذه ملاحظات مبدئية نقدمها فى انتظار أسباب حكم مجلس التأديب، وأكبر رجائنا أن تتناول هذه الأسباب كل ما يتعلق بالمحاماة مما خرج أثناء المرافعة فى الدعوى سواء من جانب النيابة أو من جانب الدفاع؛ مما يجعله دستورًا للمحاماة بنظامها الحاضر ومما يضىء السبيل أمام من يريدون إدخال الإصلاح على هذه المهنة الشريفة لتكون أبدًا بعيدة عن كل ما يمس شرفها.

حيثيات الحكم

وهذه هى الأسباب التى رآها مجلس التأديب كافية لأن تصدر المحكمة حكمها ببراءة المحامين نثبتها كوثيقة قضائية:

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضيتين والمداولة قانونًا.

من حيث أن وقائع الدعوى على ما جاء فى التحقيقات تتلخص فى أن سمو الأمير أحمد سيف الدين وهو محجور عليه كان مقيمًا من زمن بعيد فى إحدى

المصحات ببلاد الإنكليز - فاحتالت والدته الست نوجوان هانم مساعدة آخرين واختطفوه من ذلك المصح وأوصلوه إلى الآستانة ثم أخذت الوالدة تفكر فى رفع الحجر عن ولدها أو فى تقرير نفقة له وكلفت بذلك محمد بك شوكت فحضر إلى مصر فى نوفمبر ١٩٢٥ وأخذ يسعى فى إنهاء هذا الموضوع وديًا فلم يوفق - فاستصدر من الوالدة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ توكيلاً رسميًا فوضت إليه فيه الرأى فى اختيار من يلزم من المحامين لأجل المطالبة بحقوق الأمير والاتفاق معهم على الأتعاب التى يستحقونها بالمقدار القانونى المعقول.

ومن حيث إنه نفاذًا لهذا التوكيل قد وكل شوكت بك كلاً من الأستاذ مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف أفندى والأستاذ جعفر فخرى بك وتحرر بين الجمع اتفاق تاريخه (٢) فبراير سنة ١٩٢٧ مقتضاه قبولهم القيام بالمرافعة والمدافعة عن حقوق الأمير توصلاً إلى رفع الحجر عنه وتسلم أمواله واحتياطيًا تقدير نفقة له تتناسب مع مركزه وثروته عن المستقبل وكذا عن الماضى من يوم فراره من لوندره إلى يوم تقرير النفقة مع تقرير مبلغ لأجل شراء منزل وأشياء أخرى لازمة له بالآستانة - وقد حددت الأتعاب للثلاثة المحامين فى هذا العقد بمبلغ (١١٧٠٠٠) جنيه تدفع بعد رفع الحجز وتسلمه أمواله، كما حددت الأتعاب فيما يختص بالنفقة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه إذا قضى المجلس بنفقة سنوية قدرها (٢٢٠٠٠ جنيه)، وأن يكون للمحامين مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إذا قدر المجلس للمحجور عليه مبلغ (٦٠٠٠٠ جنيه) نظير المشتريات والنفقة عن المدة الماضية، واتفقوا على أن مقدار هذه الأتعاب يزيد وينقص بحسب أهمية المبلغ الذى يقضى به، وقد دفع الوكيل إلى المحامين المذكورين مبلغ (١٥٠٠ جنيه) بصفة مقدم أتعاب.

ومن حيث إنه على إثر إذاعة خبر هذا الاتفاق بواسطة الجرائد فى يونيه سنة ١٩٢٨ ونشر صورة زنكوغرافية منه مع صورة خطاب تركى العبارة كان حرره جعفر فخرى بك إلى فريدون باشا زوج الوالدة - طلب النحاس باشا من النيابة عمل تحقيق توصلاً لمعاقبة من قصدوا التشهير به بواسطة التعليق على هذه الأوراق بما يحط من كرامته وكرامة زملائه.

وحيث إنه بناء على هذا البلاغ فتح التحقيق وسئل من نشروا الأوراق كما سئل المحامون وقد أقام كل من الفريقين نفسه مدعيًا بحق مدنى قبل الآخر، كما طلب جعفر فخرى بك أيضًا إعادة التحقيق لمعرفة المسئول عن سرقة تلك الأوراق من مكتبه.

ومن حيث إن التحقيق قد انتهى بصدور قرار من النائب العام تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضى بحفظ الأوراق إداريًا بالنسبة لتهمة القذف التى كانت موجهة ضد ناشرى الأوراق، ثم بإحالة المحامين الثلاثة على هذا المجلس باعتبار أن ما وقع منهم من التصرفات سواء كان عند تحرير عقد الاتفاق أو أثناء السير فى الدعوى أمام مجلس البلاد، كلها تصرفات معيبة جاءت مخلة بواجب المحاماة وشرف المهنة كما أحال المتهم الثالث وحده عن تهم خاصة ستذكر فيما بعد.

ومن حيث إن التهم المسندة إلى جعفر فخرى بك فى الدعوى الثانية وإن كانت لا علاقة لها بموضوع التهم المبينة فى الدعوى الأولى ولا شأن فيها لدولة النحاس باشا وللأستاذ ويصا واصف؛ إلا أن المجلس رأى بعد بحث موضوع الدعويين أن ضمن أسباب الدعوى الأولى ما يجب أن يكون من أسباب الحكم فى الدعوى الثانية؛ ولهذا يرى ضم القضيتين بعضهما إلى البعض حتى لا تتكرر الأسباب المشتركة.

وحيث إن المجلس يرى من جهة أخرى فحص كل تهمة من التهم الموجهة إلى المحامين على حدة بحسب ترتيبها الوارد فى تقريرَى الاتهام.

* * *

عن الدعوى الأولى

من حيث إن النيابة العمومية أسندت فى هذه الدعوى إلى الثلاثة المحامين عشرتهم - بينتها فى تقرير الاتهام، كما أسندت إلى جعفر فخرى بك تهمتين خاصتين ذكرتا فى آخر التقرير المذكور.

* * *

عن التهم العشر المشتركة بين الجميع

التهمة الأولى

(أنهم طلبوا من وكيل الست نوجوان هانم والدة الأمير أحمد سيف الدين المحجور عليه حين عرض عليهم المرافعة فى قضية رفع الحجر عن الأمير، أتعابًا باهظة لا تتناسب مطلقًا مع قيمة العمل أو مع أهمية الدعوى واتفقوا معه على تلك الأتعاب.

من حيث إن المادة ٢٢ من لائحة المحاماة نصت على أن للمحامى أن يشترط فى أى وقت شاء أجرًا على أتعابه.

ومنه حيث إنه ما دام مُسلَّمًا بحق المحامى فى تقدير أتعابه، فمن المفروض إذن أن ما قدره كان بعد اعتقاد منه بأنه هو المقابل الصحيح للخدمة التى سيؤديها لموكله، وأنه راعى فى هذا التقدير ما تستلزمه القضية من العمل والعناية وأهميتها ومركز الموكل فيها ومقدرته المالية «راجع حكم محكمة بروكسل فى ١٥ يناير سنة ١٨٦٧».

ومن حيث إنه من أجل هذا ولأن تحديد الأتعاب من المسائل الدقيقة التى تختلف فيها الآراء، فإن المشرع قد فرض جواز الخطأ فى التقدير زيادة أو نقصًا فنص فى المادة ٢٣ من لائحة المحامين على أن الأتعاب التى حصل الاتفاق عليها تكون دائمًا خاضعة لنص المادة ٥١٤ من القانون المدنى أى تكون قابلة لإعادة النظر فى تقديرها بمعرفة القاضى عند الخلاف. وقد وجد هذا النص ضمانًا لمصالح الوكيل والموكل، ولأن التقدير الذى يحصل قبل رفع الدعوى أو قبل انتهاء موضوعها يكون دائمًا احتماليًا.

ومن حيث إن هذا التقدير «والدعوى لم ترفع حتى الآن» لا يمكن أداؤه على الوجه الصحيح إلا بعد انتهائها، فيتبين عند ذلك ما استلزمه من المجهود والدفاع وما ترتب عليها من الفائدة للموكل.

ومن حيث إنه فضلاً عن ذلك لا يمكن أن يكلف المحامى مقدمًا ببيان الطريق الذى سيسلكه فى الدعوى وما يتوقعه من الدفوع، أو ما ستلاقيه فيها من الصعاب من غير أن يفشى سر المهنة ويعرض أسرار موكله لاطلاع خصومه والجمهور على جميع الاعتبارات التى يجب أن تبقى سرًا بينه وبين موكله الذى يملك وحده إعفاءه من هذا السر.

ومن حيث إنه يتبين من ذلك أن اشتراط الأتعاب فى ذاته غير محظور على المحامين، وأن الادعاء بفداحة الأتعاب المشترطة من عدمه قول سابق لأوانه ولا يمكن معرفته إلا بعد رفع الدعوى والعمل بها والوقوف على نتائجها وهذه العناصر كلها غير متوافرة فى القضية الآن، هذا فضلاً عن أن الموكل نفسه لا يزال يقرر أن الأتعاب المتفق عليها لا شىء فيها من المبالغة.

ومن حيث إنه بناء على ذلك تكون التهمة الأولى على غير أساس).

❊ ❊ ❊

التهمة الثانية

(إن الاتفاق الذى عقدوه هو من الاتفاقات غير الجائزة لأنهم اشترطوا أن مؤخر الأتعاب لا يستحق إلا عند كسب الدعوى).

من حيث أن هذا الاتفاق جائز لأنه ليس مخالفًا للقانون ولا للنظام العام ولا لحسن الآداب، ومن حيث إنه لا نزاع فى أن الجارى أمام المحاكمة المصرية أهلية ومختلطة هو أن تقدير الأتعاب يكون تابعًا لأهمية الدعوى ومركز الخصوم فيها والفائدة التى عادت على الموكل منها، أى أن كسب الدعوى وخسارتها عنصر من عناصر تقدير الأتعاب التى يستحقها المحامى قِبل موكله؛ فلا يعقل أن يكون وضع مثل هذا الشرط فى عقد الاتفاق مخالفًا لواجبات المحامى وبهذا يسقط الاستدلال بما كان جاريًا عليه العمل فى بعض البلاد الأجنبية التى تختلف الأحكام بها بخصوص المحاماة عن الأحكام الجارية فى مصر، لاسيما وأن المحامى يقتصر عمله على مجرد المرافعة بخلاف المحامى فى مصر فإنه يباشر الدعوى من أولها إلى آخرها من تحضير وخلافه.

ومن حيث إنه مع ذلك يتضح من شهادة محمد بك شوكت وكيل الست نوجوان هانم أن المحامين الثلاثة طلبوا منه عند الاتفاق معهم أن يدفع إليهم مقدم أتعاب قدره عشرة أو خمسة عشر ألفًا من الجنيهات، فلما بين لهم عدم تيسر دفع هذا القدر بسبب ما وصلت إليه حالة موكلته من العسر الشديد لما أنفقته من المصاريف الكبيرة فى سبيل استحضار الأمير من إنكلترا وفى سبيل العناية الصحية به، أخذتهم عاطفة شفقة فتنازلوا عما طلبوا وفوضوا له الأمر فى دفع ما يتيسَّر له دفعه فعرض عليهم دفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه لهم الثلاثة فقبلوا من غير اعتراض، وهذا دليل على رفقهم فى المعاملة.

ومن حيث إن الشفقة التى دفعت المحامين فى تنازلهم عما طلبوا من المقدم هى التى دفعتهم أيضًا لأن يشترطوا تعليق استحقاق المؤخر على كسب الدعوى رغبة منهم فى عدم تسوية حالة الموكلة عند خسارتها، وهو عمل محمود لا يفهم كيف يكون محل مؤاخذة).

* * *

التهمة الثالثة

(إنهم اتفقوا على المرافعة فى الدعوى بدون التثبت من ظروفها وبدون اتصالهم بصاحب الشأن نفسه).

ومن حيث أن وصف التهمة كما جاء فى تقرير الاتهام يستدعى ملاحظة التفرقة بين المرافعة فى الدعوى وبين قبول المحامى لرفع الدعوى.

ومن حيث أن قبول المحامى لرفع الدعوى لا يكون إلا بعد إبداء رأيه فيها بنجاحها وهو ما يسمى بالفتوى (Consultion on avis).

ومن حيث أنه ليس من الضرورى فى الفتوى سواء كانت شفوية وبالكتابة أن تقدم إلى المفتى «وهو المحامى» المستندات والأوراق «لأن المفروض أن يعتقد المحامى صحة ما يقول له موكله لأن الموكل هو من يحتمل نتيجة عدم صدقه فى الرواية»، وإنما المطلوب منه أن يتعرف وقائع الدعوى التى يُطلب إليه الفتوى فيها ممن يعرضها عليه وأن يستعرض تفصيلاتها وظروفها وموضوع المستندات التى يريد الاستناد عليها، وبعد مناقشته فى كل ذلك يبدى رأيه من الوجهة القانونية ثم يقبلها أو يرفضها «راجع مؤلف أبلتون Appleton، صحيفة ٥٦٨ لغاية ٥٧٢، طبعة سنة ١٩٢٨».

ومن حيث إن من واجبات المحامى بعد قبول الدعوى أن يستجمع المستندات اللازمة لها وأن لا يرفعها ولا يترافع فيها إلا بعد استجماع مستنداتها واقتناعه بأنها تحضرت التحضير الكافى لذلك وعليه أن يتنحى إذا رأى بعد اطلاعه على المستندات إن لا أمل فى كسبها أو إذا لم يقدم إليه موكله ما يطلب من المستندات، ومن أجل هذا نص فى المادة ١٢ من لائحة المحاماة على أن للمحامى دائمًا الحق فى أن يتنحى عن وكالته.

ومن حيث إن الذى ثبت للمجلس من أقوال المحامين ومن موكلهم محمد بك شوكت الوكيل عن الست نوجوان هانم أنهم أصدروا فتواهم بنجاح الدعوى طبقًا لما توضح بيانه أنهم قبلوا أن يتولوها بعد ذلك، وقد ثبت من عقد الاتفاق فى البند الخاص تعهد الوكيل باستحضار جميع المستندات والأوراق اللازمة للدعوى.

ومن حيث الأسباب المتقدمة ما كان هناك من داع قبل قبولهم للدعوى أن يتصلوا بالأمير أحمد سيف الدين بالآستانة لمشاهدته مادام أن موكلهم شرح لهم حالته وأبان لهم ظروف القضية تفصيلاً.

ومن حيث أنه يتضح من الأوراق ومن التحقيق أن المحامين الثلاثة قاموا برفع الدعوى بالنفقة وبالمبالغ الأخرى التى اتُفق على المطالبة بها بعد تحضير مستنداتها - أما دعوى رفع الحجر فلم ترفع بعد لعدم استكمال مستنداتها.

ومن حيث أنه ثبت مما تقدم أن المحامين الثلاثة قاموا بالواجب المفروض وتكون هذه التهمة على غير أساس.

ومن حيث إنه فيما يختص بما جاء بالفقرة الأخيرة من هذه التهمة «من أن الاتفاق حصل على أتعاب باهظة مع أن صاحب الشأن لا يستطيع دفعها» فإن حصل مع الست نوجوان هانم شخصيًا فهى الملزمة بنفاذه، أما عدم استطاعتها الدفع فبفرض صحته على الرغم من الأوراق المقدمة فإنه لا يفهم كيف يكون هذا محلاً لتهمة؛ إذ الواقع أن الضرر فى ذلك إنما يعود على المحامين وحدهم دون غيرهم).

* * *

التهمة الرابعة

(إنهم اتفقوا مع موكلهم فى عقد الاتفاق المحرر بينهم على أتعاب خاصة بترتيب النفقة وعلى أتعاب أخرى لرفع الحجر).

ومن حيث أنه ليس هناك أى مانع قانونى يمنع حصول مثل هذا الاتفاق، فسواء تقدرت أتعاب خاصة بكل موضوع من المواضيع التى لحصل الاتفاق على مباشرتها أو تقدرت لها كلها تلك الأتعاب جملة فإن النتيجة واحدة فى الحالين.

* * *

التهمة الخامسة

(إن الأتعاب المتفق عليها خاصة بالنفقة باهظة لا تتناسب مطلقًا مع قيمة العمل أو أهميته)، ومن حيث إن هذه التهمة هى تكرار للتهمة الأولى وقد سبق الكلام بما يفيد بطلانها.

* * *

التهمة السادسة

(إن الاتفاق على الأتعاب عن النفقة نوع من أنواع الاتفاقات المحرمة على المحامين؛ لأنها مشاركة بالنصف فى موضوع النفقة وبنسبة العُشْر تقريبًا فى موضوع المبالغ المطلوبة عن المدة السابقة لترتيبها).

من حيث أنه يجب قبل كل شىء أن تصح مسألة قانونية جاءت فى وصف هذه التهمة. ذلك أن النيابة قد قدرت قيمة دعوى النفقة فى الشق الأول من التهمة

باعتبار أن هذه القيمة هى مقدار ما طلب تقديره سنويًا، والحال أنه من المقرر قانونًا أن قيمة دعوى النفقة المؤقتة تكون باعتبار قيمة النفقة المطلوبة سنويًا مضروبة فى تسعة ونصف.

ومن حيث إن الثابت من البند الثالث من عقد الاتفاق أنه اتُّفق على أن تكون الأتعاب (١٠٠٠٠ جنيه) إذا قُضى بنفقة سنوية مقدارها (٢١٠٠٠ جنيه)، وإن كان ما يُقضى به أقل أو أكثر من هذا المبلغ فتُخفض أو تُرفع الأتعاب حسب أهمية ما يقضى به.

ومن حيث أن هذا الاتفاق صريح فى تعيين أتعاب محددة فليس فى هذا اتفاق مطلقًا على أن تكون الأتعاب بنسبة مئوية لقيمة الدعوى أو لما يحكم به، وغاية ما فى هذا الاتفاق أن الأتعاب المتفق عليها على هذا النحو تزيد وتنقص عن المقدار الذى اتُّخذ أساسًا لتقدير الأتعاب. وهذا الشرط الذى هو فى مصالح المتعاقدين على السواء نتيجة أن تكون الأتعاب فى الحالين بقدر معين وهو مطابق كل المطابقة للقواعد المتبعة فى تقدير الأتعاب من مراعاة ما يقضى به، وسواء وجد هذا الشرط الأخير فى العقد أم لم يوجد فإن من المحتَّم عند وجود الخلاف ورفعه للقضاء أن يراعى القاضى فى التقدير مقدار ما يحكم به.

ومن حيث أن ما تقدم بيانه يسرى أيضًا على ما حصل الاتفاق عليه من الأتعاب الخاصة بالنفقة المطلوبة عن المدة السابقة لترتيب النفقة أو بالمبالغ الأخرى المطلوبة.

ومن حيث أن نص البند الثالث المذكور لا يدل صراحة أو ضمنًا على أن هناك اتفاقًا على مشاركة المحامين لموكلتهم فيما يقضى به، فلا يفيد بأى حال من الأحوال تنازلاً إليهم عن كل أو بعض ما يقضى به ولا ابتياعهم لجزء من الحقوق المتنازع فيها أو كلها؛ إذ كل ما لهذا الاتفاق من الأثر القانونى هو التزام الموكلة من مالها لا من مال المحجور عليه بقيمة ما اتُّفق عليه من الأتعاب أو بما يقضى به عند رفع أمر التقدير للقضاء.

* * *

التهمة السابعة

(إنهم طلبوا من مجلس البلاط تقدير ١٢٠٠٠٠ جنيه أو على الأقل ٦٠٠٠٠ جنيه نفقة سنوية، مع أنهم رأوا من قبل رفع الدعوى أن مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه كافٍ

لجميع مطالب النفقة، وإنه فى ذلك إما استخفاف بالقضاء وإخلال بواجب الجد فى العمل وإما عمل على تحقيق مصلحة شخصية).

ومن حيث أن النص البيِّن فى المادة الثالثة من عقد الاتفاق السابق بيانها فى التهمة السابقة يدل دلالة قطعية على أن الذى اتفق عليه هو المطالبة بأكثر من ٢٢٠٠٠ جنيه بدلالة ما ذكر فى هذه المادة من النهو إذا كانت النفقة التى تقدر أكثر أو أقل من ٢٢٠٠٠ جنيه... إلخ؛ إذ لا يجوز الحكم بتقدير نفقة أكثر من هذا المبلغ الأخير إذا طلب الحكم به.

* * *

التهمة الثامنة

(إنهم لم يتفقوا فى هذه القضايا كمحامين فقط؛ بل روعى على الخصوص فى الاتفاق ما لهم من المراكز السياسية وما يمكن أن يكون بسبب تلك المراكز من نفوذ قد يكون له أثر فى إجراءات الدعوى).

ومن حيث إن إن النيابة تستند فى إثبات هذه التهمة على الأمور الآتية:

أولاً - اختيار المحامين الثلاثة بالذات.

ثانيًا - طريقة تحرير صور الاتفاق على الأتعاب.

ثالثا - التكتم الشديد بشأنه.

رابعًا - الاتفاق على أتعاب باهظة.

خامسًا - ظروف القضية.

ومن حيث إنه عن الأمر الأول فإنه مع بداهة عدم اعتباره دليلاً أو شبهة، فإن صاحب الشأن فى ذلك وهو الموكل محمد بك شوكت قد قرر فى شهادته فى التحقيق وأمام المجلس أنه لم يختر هؤلاء المحامين بالذات للغرض الذى ذهب إليه الاتهام، وأن اختياره إياهم كان بعد ما تحققه فيهم من الكفاءة التامة والنزاهة والعلم الغزير والشجاعة المدنية «الصلابة فى الحق» والمجلس لا يرى أن محل للطعن على شهادته.

ومن حيث إنه عن الأمر الثانى فإنه ينحصر فى أن المحامين كتبوا بخطهم صور الاتفاق على الأتعاب ولم يكلفوا بذلك أحد كُتَّاب مكاتبهم.

ومن حيث أن هذا لا يمكن أن يكون محل طعن لأن عقد الاتفاق على الأتعاب من الأمور التى لا تتعلق إلا بالمحامى وموكله وفيه نوع من السرية. هذا وقد ثبت

من العقود التى قدمها دولة النحاس باشا ما يدل على أن من عادته كتابة مثل هذا الاتفاق بخطه شخصيًا دون إشراك الكَتَبة.

ومن حيث إنه عن الأمر الثالث فالذى ثبت من التحقيقات إنه قد حصلت سرقة من منزل الأستاذ جعفر بك فخرى فى ٨ مارس سنة ١٩٠٨، وأن السارق لم يدخل المنزل إلا لسرقة أوراق تتعلق بقضية الأمير سيف الدين الموكل فيها الأستاذ جعفر بك، ولما تحقق من حصول السرقة بلغ البوليس بأنه سرقت أوراق لا يمكنه أن يصفها بالضبط لأنه يحتاج إلى بحث، وقدم للدلالة على السرقة دفتر كوبيه لم ينزع منه السارق إلا صورة خطاب مطبوع فيه باللغة التركية كان قد كتبه لفريدون باشا زوج والدة الأمير أحمد سيف الدين بالآستانة.

ومن حيث إنه ثبت أنه سرق مع صورة الخطاب المذكور نسخة من الاتفاق على الأتعاب الخاصة بدعوى رفع الحجر عن الأمير سيف الدين، وقد نشرت الجرائد بتاريخ ٢٢ و٢٣ يونيه سنة ١٩٢٨ صورًا زنكوغرافية لهاتين الورقتين، كما نشرت ترجمة عربية للخطاب المذكور فيها تحريف يخالف الأصل التركى قد غير معنى العبارة الأصلية التركية بدلها بمعنى لم يرد فيها.

ومن حيث إنه مع هذا فلا يعقل أن يكون جعفر فخرى بك قد أراد التكتم الشديد بشأن عقد الاتفاق المسروق بعد ذكر بيانه تفصيليًا صريحًا فى تحقيق هذه السرقة للغرض الذى تدعيه النيابة؛ لأنه فضلاً عمًّا قرره عند سؤاله من أنه لا يعرف باقى الأوراق المسروقة إلا بعد البحث فإن هذا التكتم لم يكن مجديًا ولا مفيدًا له، فعقد الاتفاق بعد سرقته أصبح فى يد السارق واطلع عليه فلم يبقَ سرًا لدى جعفر بك يستطيع عدم إفشائه.

ومن حيث إنه فضلاً عن ذلك فقد ثبت من الاتفاق المذكور أنه اتفاق على مباشرة دعوى وبيان لأتعابها؛ فليس فيه أى فضيحة أو عيب يُخشى إذاعته.

ومن حيث إنه عن الأمر الرابع وهو الاستدلال بظروف الدعوى، فإن هذه العبارة مبهمة لا تكفى ولا يمكن التدليل بمقتضاها.

ومن حيث إنه يتضح جليًا مما تقدم أن هذه الأمور الأربعة وقد تبينت حقيقتها لا يمكن ولا يصح أن تكون دليلاً أو شبهة مجتمعة كانت أو منفردة للدلالة على إنه قد روعى فى الاتفاق على الأتعاب مراكز المحامين السياسية.

ومن حيث إنه مع هذا فالذى يلاحظ المجلس أن الفقرة الأخيرة ومن وصف التهمة جاءت صريحة فى أن الاتهام لا يعرض لبيان كيفية استخدام هذا النفوذ

السياسى الذى تسنده لحضرات المحامين، مع أنه هو الأولى فى الذكر فى مثل هذه التهمة؛ ومن هذا تكون التهمة مبنية على مجرد تصور لأمر لم يكن للاتهام بيان وجوده والتدليل عليه.

* * *

التهمة التاسعة

(إنهم مع علمهم قبل الاتفاق على الأتعاب بالبحث الذى كان دائرًا على تقديم اقتراح بإلغاء مجلس البلاط وسواء كان لهم شأن فى تقديم ذلك الاقتراح إلى البرلمان أم لم يكن، وسواء اتخذوا فى سبيل إنجاحه تدابير خاصة أم لم يتخذوا أرادوا على لسان ثالثهم أن يلقوا فى روع أصحاب الشأن فى القضية أن لهذا الاقتراح شأنا فى سير دعوى الحجر، وأن نجاح هذا الاقتراح منا طبق النجاح فيها «إذا كان تقديمه قد هز خصومهم» فهم أكدوا أنه سيدق على لائحة القانون – وأشاروا إلى أن وجه ذلك التأكيد إنهم أمناء على حالة مجلس النواب والشيوخ الروحية؛ فدلوا بذلك على أن استعمال نفوذهم كان ملحوظًا فى تقدير الأتعاب بينهم وبين موكلهم).

من حيث إن الدفاع عن الأستاذ جعفر فخرى بك طلب من المجلس استبعاد الخطاب المسروق الوارد ذكره بهذه التهمة من أوراق الدعوى.

ومن حيث إنه لا نزاع فى أن الخطاب المذكور مع عقد الاتفاق قد صار الحصول عليهما من طريق غير مشروع «السرقة» وكان يجب على من حصل عليهما إذا كان يريد المصلحة العامة حقًا ويعتقد أن ما جاء بهما يكون جريمة – أن يلتجئ إلى الجهة المختصة لأجل ضبطهما والسير فى تحقيقهما، وذلك بدلاً من إبقائهما عنده فى طى من تاريخ السرقة الواقع فى ٨ مارس سنة ١٩٢٨ إلى أواخر شهر يونيه من تلك السنة؛ حيث عَنَّ له لغرض ما أنه يذيع تلك الأوراق على لسان الجرائد السيارة.

وحيث إن هذا الطرف كان من شأنه إجابة طلب جعفر فخرى فى استبعاد الخطاب، ولكن يلاحظ أن جعفر بك نفسه وكذا زملاؤه قد طلبوا رسميًا تحقيق ما جاء بتلك الأوراق. وهذا الطلب يعد إجازة منه تجعل الورقة فى حكم المقدمة منه، فلا يجوز له الرجوع فى هذه الإجازة بعد ذلك الخطاب مع الاتفاق اللذين أصبحا بعد التحقيق الذى صار بشأنهما، جزءًا لا يتجزأ من الدعوى وعلى هذا يتعين رفض طلب الاستبعاد.

وحيث إنه فيما يختص بموضوع التهمة فإنه لم يثبت أن المحامين كانوا يعلمون قبل الاتفاق بالبحث الذى كان دائرًا بشأن إلغاء مجلس البلاط؛ إذ إنه ثابت من شهادة حافظ بك رمضان مقدم الاقتراح إنه لم يخبر به أحد من المحامين المتهمين، كما أنه ثابت أيضًا من خطاب سمو الأمير محمد على المقدم بالأوراق أنه هو الذى أخبر الأستاذ ويصا واصف بهذا البحث فى أواخر شهر مارس أو أوائل أبريل، أى بعد تاريخ الاتفاق بنحو شهرين. أما ما جاء فى أقوال إبراهيم حسنى فى هذا الخصوص فالمجلس لا يعيره أدنى التفات؛ نظرًا لما ظهر من أن هذا الشاهد مأجور وقد لعب أدوارًا عدة فى القضية بقصد تصيُّد أدلة فيها ضد المحامين كما سيأتى بعد.

* * *

وحيث إنه فى الواقع لو كان الاتفاق ملحوظًا فيه السعى فى إلغاء مجلس البلاط وأن هذا الإلغاء هو الأساس الذى بنى عليه الاتفاق، لما رفع المحامون الدعوى إلى مجلس البلاط ولا انتظروا حتى يلغى ذلك المجلس فعلاً، على أنه لا دليل فى الأوراق يثبت حصول سعى منهم فى ترويج الاقتراح بإلغاء هذا المجلس؛ بل الثابت أن هذا الاقتراح سار كغيره من الاقتراحات وبقى فى لجنة الحقانية حتى آخر جلسة عقدها مجلس النواب.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالخطاب الصادر من جعفر بك فخرى إلى فريدون باشا فإنه يجب ملاحظة أن ويصا واصف لم يكن بالقطر المصرى عند تحريره، فالقول باشتراكه فيه قول مردود لا يمكن قبوله؛ كذلك فإنه ظاهر من نفس أسلوب الخطاب أن أخذ رأى الأستاذ مصطفى النحاس باشا إنما كان مقصورًا على وجود الاستعلام من فريدون باشا عن صحة ما روته التلغرافات من حصول تغيير فى جنسية الأمير أحمد سيف الدين.

وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن جعفر بك نفسه يصرح بأنه لم يكن لأى منهما دخل فى تحرير الخطاب؛ ولذلك لا يصح القول بوجود مسئولية عليهما فى شأنه.

وحيث إنه يجب بعد ذلك البحث فى قيمة هذا الخطاب لمعرفة إن كان يتضمن مسئولية على كاتبه.

وحيث إنه ثبت بصورة قاطعة أن الترجمة التى نشرتها الجرائد على أنها صورة لما جاء فى خطاب جعفر بك قد دُست فيها الجملة الآتية «ولا يخفى

عليكم وقوفنا على حقيقة نفسية المجلسين وكيفية توجيه ميول أعضائهما؛ مما يجعلنا على تمام الثقة بقرار المجلسين فى هذا الموضوع ولولا ذلك ما أقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الصعبة»، وقد نُشرت تلك الترجمة ووضعت خطوط تحت الجملتين المتقدمتين. وقد ثبت تزييف تلك الترجمة.

وحيث إنه بالرجوع إلى الترجمة الصحيحة يتبين أن كل ما جاء فى هذا الخطاب إخبار من جعفر بك بأنه واثق من مصادقة المجلسين على إلغاء مجلس البلاط بما يقرب من الإجماع، وهى جملة قصد بها التعبير عن تقديره لمصير مشروع يتصل عن قرب بحالة القضية الموكل فيها. وقد أبان جعفر بك أثناء المرافعة الظروف التى جعلته يقدر هذا التقدير، وهى ما رآه من إجماع الآراء على قبول المشروع سواء كان من لجنة الحقانية والاقتراحات من أعضاء المجلس عندما قرروا إحالة المشروع إلى لجنة الحقانية، وبناء أيضًا على ما يعتقده فى نفسية أعضاء مجلس النواب إزاء مثل هذه الاقتراحات.

وحيث إنه لذلك يكون الخطاب خاليًا مما يوجب المؤاخذة ولا يمكن أن يتخذ منه أى دليل على الاستغلال السياسى، أو أن إلغاء مجلس البلاط كان ملحوظًا عند الاتفاق كما ذهب إليه الاتهام.

* * *

التهمة العاشرة

«أنه مع خطورة المراكز التى تولاها الاثنان الأوَّلان «رياسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب» وازدياد نفوذهما ودقة الجمع بين مسئولية الحكم والاشتغال بقضية قد يستتبع من بعض وجوهها تصرفات حكومية أو دولية، لم يقطع الأول صلاته بالقضية على وجه ينفى كل شبهة ويدرأ كل مظنة، وظل الثانى يباشر فعلاً مَهمَّة المرافعة فى تلك القضية بالرغم من تركه الاشتغال بالمحاماة عمومًا ومع منافاة تلك المهمة للياقات مسئولياته الجديدة وواجباتها؛ مما يدل بصورة قاطعة على أن استعمال النفوذ والاستزادة من أسبابه كان جزءًا من اتفاق الأتعاب».

من حيث إنه فيما يختص بالأستاذ ويصا واصف فإن توليته لرياسة مجلس النواب لا تتنافى قانونًا مع اشتغاله بالمحاماة، ونفس رئيس مجلس البلاط قد رأى هذا الرأى عند النظر فى دعوى الأمير سيف الدين ووافقه عليه محامو الأقسام.

ومن حيث إنه ليس صحيحًا أن الأستاذ ويصا واصف بعد توليته لرياسة مجلس النواب ترك الاشتغال بالمحاماة عمومًا وظل مع ذلك يباشر فعلاً مهمة المرافعة فى قضية البرنس أحمد سيف الدين.

ومن حيث إن الصحيح الثابت أن الأستاذ ويصا واصف رأى من باب الاحتياط أن من المستحسن أن يتفرغ بنوع ما إلى أعمال مجلس النواب، وأن يعهد إلى بعض زملائه أمام المحاكم المختلطة أو الأهلية المرافعة والدفاع بالنيابة عنه فى الدعاوى التى كانت لديه وهو ما حصل أيضًا أمام مجلس البلاط؛ فإيراد الحقيقة على هذا الوجه لا يمكن أن يُستنتج منه أن الأستاذ ويصا واصف ظل يباشر المرافعة فى قضية الأمير أحمد سيف الدين فقط دون غيرها من القضايا التى تركها.

ومن حيث إنه ثابت أن دولة النحاس باشا تنحى عن مباشرة القضية عقب توليته رياسة مجلس الوزراء بخطاب أرسله للموكل محمد لك شوكت، وقد تأيد وصول هذا الخطاب بالرد الذى أرسله شوكت بك لدولة النحاس باشا فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٨، وهو مقدم فى الأوراق ومثبتة صورته فى دفتر الكوبيا فى التاريخ الوارد به كما ثبت من التجربة التى حصلت أمام النيابة.

ومن حيث إن دولة النحاس باشا بعد أن جاءه الرد المذكور ما كان فى حاجة أبدًا لإخطار اى جهة أخرى بهذا التنحى.

ومن حيث إنه ثابت من محضر مجلس جلسة البلاط بعد التصحيح الذى أجراه دولة رئيسه أن دولة النحاس باشا لم يحضر بالذات كما لم يحضر عنه أحد هذه الجلسة التى عُقدت بعد تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء.

ومن حيث إنه من ذلك يكون القول بأن دولته لم يقطع صِلاته بالقضية المذكورة قولاً غير صحيح، وأما ما قيل من تحريره مذكرة شرعية فى القضية بعد أن أصبح رئيسًا لمجلس الوزراء وأنه حرر هذه المذكرة وأملاها بنفسه على المدعو إبراهيم حسنى فى غرفة الوزراء بمجلس النواب، كل ذلك قد ثبت كذبه وذلك:

أولاً - بمقارنة الصورة المقدمة من هذا الشاهد التى يزعم أنها صورة من المذكرة التى يدعى بأنها أُمليت عليه إملاء على الصورة الأصلية المقدمة من دولة النحاس باشا، اتضح وجود خلاف شديد بين الصورتين فى جملة مواضع بكيفية تدل بطريقة قاطعة على أن الصورة المقدمة من الشاهد المذكور إنما نُقلت نقلاً

عن الصورة الأصلية التى حررها الأستاذ النحاس باشا أثناء وجودها بمكتب جعفر بك فخرى، ويكفى الاطلاع على المذكرتين ومقابلتهما ببعضهما للاقتناع التام بصحة ذلك.

ثانيًا - قد ثبت من التحقيقات إن إبراهيم حسن هذا هو رجل مأجور تصيدته يد خفية بقصد تلفيق الأدلة فى القضية؛ توصلاً لإثبات اشتغال النحاس باشا بالقضية بعد توليه رياسة مجلس الوزراء وأيضًا لإثبات أن عقد الاتفاق إنما حُرر على أساس السعى لإلغاء مجلس البلاط، ويكفى للاقتناع بذلك الإطلاع فى أوراق القضية على الطريقة المريبة التى ظهر بها هذا الشاهد فى التحقيق وما ثبت من جهة أخرى من أن محامى الدائرة كان يهدد ويتواعد المحامين قبل ظهور هذا الشاهد فى الميدان بأيام قلائل بقوله لهم «إنه سيظهر عما قريب ما هو أدهى وأمَرّ».

حيث إنه بناء على ذلك تكون هذه التهمة ساقطة ولا أساس لها.

عن التهمتين المنسوبتين إلى جعفر بك فخرى

عن التهمة الأولى

من حيث إنه ظاهر من التحقيقات الخاصة بالسرقة التى حصلت بمنزل جعفر باشا فخرى فى يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٨ أن الجريمة إنما قصد بها سرقة أوراق بالذات، وهى التى لها علاقة بقضية رفع الحجر عن الأمير أحمد سيف الدين؛ فكان من الطبيعى وجعفر بك محام تودع عنده فى كل وقت مستندات موكليه وخصوصًا فى قضية مهمة كهذه أن يهتم كل الاهتمام بأمر هذه السرقة توصلاً لاكتشاف الفاعل فيها فأسرع فى إبلاغ البوليس عنها واتهم طباخه بالاشتراك فى سرقتها ثم أراد أن يتعقب سير التحقيقات فيها، فتوجه إلى النيابة عقب إرسال محضر السرقة إليها وتكلم مع حضرة وكيلها ومساعده فى أمر هذه السرقة، وأدلى بما لديه من الأدلة التى يراها كافية لإثبات اشتراك الطباخ، كما أدلى بمعلومات طلب تحقيقها.

* * *

ومن حيث إنه لا حرج على أى مجنى عليه ولو كان محاميًا أن يقابل وكيل النيابة بكلمة فى شأن ما وقع عليه من الجرائم؛ خصوصًا فى مثل هذه السرقة الماسة بأعمال فى مهنته وأن يهتم بما سيكون من أمر تصرف النيابة فيها، فلا مؤاخذة عليه إذًا فى هذا التصرف المتقدم.

ومن حيث إنه ثابت أن حضرة وكيل النيابة أشَّر على أوراق قضية السرقة بعد استجواب المتهم بعرضها على حضرة القاضى ليأذن فى حبسه احتياطيًا.

ومن حيث إنه ثابت أيضًا أن الأوراق تقدمت لحضرة القاضى فى غرفته حيث كان عاقدًا جلسة للنظر فى قضايا أخرى، فدخل عند ذلك جعفر بك فخرى فى غرفة الجلسة، وسمح له القاضى فى أن يتكلم فى وقائع السرقة وأخذ يناقشه فى الأدلة التى يدلى بها قِبل المتهم المطلوب حبسه.

ومن حيث إنه ما دام حضرة القاضى قد قبل مناقشة جعفر بك فخرى عند نظره فى أمر الحبس المطلوب لتظهر له الحقيقة، فكان من الطبيعى والأستاذ جعفر فخرى يعتقد اشتراك المتهم فى السرقة أن لا تكون أجوبته وأقواله إلا منصرفة إلى ما يدلل به على ما يراه كافيًا لإقناع حضرة القاضى بوجهة نظره.

ومن حيث إن الواقعة بهذه الصورة لا توجب المؤاخذة على جعفر بك.

ومن حيث إن المجلس يرى من التحقيقات أن حضرة القاضى رأى عند مناقشته مع جعفر بك فخرى ما قد يُشْعِر بشىء من الاعتراض على ما كان يراه القاضى أثناء المناقشة من عدم كفاية الأدلة، فنبهه القاضى إلى ذلك. ويقول حضرته إن جعفر بك فخرى اعتذر إليه وقد قال له بأنه ما كان يقصد إلا التدليل على ارتكاب المتهم للسرقة، فاكتفى حضرته بهذا الاعتذار ورآه مُرْضيًا ومقبولاً وانتهى الأمر على ذلك.

ومن حيث إنه مع ما تقدم من البيان يكون القول بأن جعفر فخرى بك قد استعان بنفوذه وقتذاك كنائب ونفوذ دولة مصطفى النحاس باشا، قولاً فى غير محله - وتكون هذه التهمة على غير أساس.

* * *

عن التهمة الثانية

ومن حيث أن هذه التهمة تنحصر فى أن جعفر فخرى بك حاول تضليل التحقيق وقرر أقوالاً فى مسائل عدة بيَّن كذبه فيها، منها إنكاره معرفة إبراهيم حسنى ومحاولته منعه من الظهور أى تحقيق.

ومن حيث إن الثابت من التحقيق أن سياق السؤال الذى وجِّه إليه كان القصد منه معرفة ما إذا كان عنده فى مكتبه كاتب اسمه إبراهيم أفندى حسن فأجاب بالنفى، والحقيقة أنه ما كان عنده فى ذلك الوقت كاتب بهذا الاسم، أما إبراهيم

إبراهيم مصطفى حسنى - فقد كان كاتبًا عنده من زمن وخرج من خدمته قبل التحقيق.

ومن حيث إن توجيه هذا السؤال كان لمناسبة ما ذكرته الجرائد، من أن الأستاذ الشيخ عز العرب كتب مذكرة شرعية فى قضية سيف الدين وبمساعدة كاتب لجعفر بك اسمه إبراهيم حسن.

ومن حيث أنه لما كانت هذه الواقعة المسندة إلى الشيخ عز العرب بك غير صحيحة بالمرة وقد ثبت كذبها، فسؤال جعفر بك فخرى عن إبراهيم حسن بمثابة هذه المذكرة وإجابته عليها إنما كانت إجابة صحيحة.

ومن حيث أن جعفر بك فخرى لم يفكر بعد ذلك أن إبراهيم أفندى حسنى كان كاتبًا عنده؛ غير أنه قال بأنه رُفت من زمن ولم يُعِدْه لخدمته وأنه استرد منه توكيله عند رفته، وقد قدمه فى التحقيق دلالة على ذلك.

ومن حيث إن تردد إبراهيم حسنى على مكتب جعفر فخرى بك بعد رفته لا يفيد أنه عاد لخدمته.

وحيث إنه فيما يختص بواقعة طلب الاختفاء فظاهر أنها مبنية على مجرد أقوال إبراهيم حسنى - وقد تبين مما سلف ذكره أن هذا الشاهد كاذب وأنه مأجور؛ ولذا لا يمكن التعويل على أقواله.

ومن حيث إنه لما تقدم تكون هذه التهمة أيضًا غير صحيحة.

عن الدعوى الثانية المضمومة المرفوعة على الأستاذ جعفر فخرى بك

من حيث إن التهمتين المسندتين إلى جعفر بك فى هذه الدعوى مبناهما أقوال إبراهيم حسنى المذكور مع أقوال من تصيَّدهم من الشهود.

وحيث إن حالة التلفيق ظاهرة فى هذه الواقعة أيضًا نظرًا للاضطراب والتفاوض الذى ظهر فى أقوال هذا الشاهد مع أقوال شهوده.

وحيث إن التناقض كان جوهريًا ويدل على أن هذه الواقعة غير حقيقية بالنسبة لجعفر بك، ولا يبعد أن إبراهيم حسنى الذى لعب أدوارًا مهمة فى القضية قد تغفَّل الشهود وأخذ منهم النقود على زعم توصيلها إلى جعفر بك ولكنه لم يفعل واغتالها لنفسه، وليس أدل على صحة هذا من انزعاج هذا الشاهد عندما أتى ذكر هذه المسألة عرضًا على غير انتظار منه أثناء التحقيق

فى قضية الوثائق؛ إذ ظهر هذا الشخص التردد والامتناع عن الخوض فى هذه المسألة ولم يقوَ على الخوض فيها إلا بعد الإلحاح الشديد عليه من المحقق. فهذا التردد دليل أن إبراهيم حسنى كان يخشى ظهور الحقيقة من التحقيق فيُفتضح أمره وتدور عليه الدائرة.

وحيث ظهر أيضًا أن عبارة كاتب مأمورية الأوقاف لم تخلق فى الوجود إلا بعد أن سار التحقيق شوطًا طويلاً فى قضية الوثائق وكان المتقدم للبلاغ فيها إبراهيم حسنى نفسه، على أن أقوال الكاتب المحكى عنه تدل على أنه أعطى نقودًا لجعفر بك بصفة رشْوة، كما أنه من الغريب جدًا أن هذه الواقعة وقد حصلت فى سنة ١٩٢٦ كماٍ يزعم إبراهيم حسنى لم يتقدم عنها ببلاغ منه إلا فى يوليو ١٩٢٨ أثناء التحقيق فى قضية الوثائق.

وحيث إنه وإن ثبت أن جعفر فخرى بك قد سعى حقيقة فى هاتين المسألتين وقد نجح سعيه فى نقل الكاتب؛ ولكن لم ينجح فى مسألة عُمُدية أم حكيم. إلا أنه لم يثبت أن سعيه فيهما كان لغرض مالى كما يزعم إبراهيم حسنى، وإنما يقصد أداء خدمة لمن يقصدونه من ذوى الحاجات بصفته نائبًا فى مجلس النواب.

وحيث إنه ما دام ثبت أن جعفر فخرى بك لم يأخذ نقودًا فى هاتين الواقعتين؛ فهذا كافٍ لتبرئته منهما بصفته محاميًا..

فلهذه الأسباب

حكم المجلس حضوريًا بضم القضيتين إلى بعضهما وبراءة المتهمين مما أُسند إليهم فى القضيتين.

هذا ما حكم به المجلس بالجلسة العلنية المنعقدة فى يوم الخميس ٧ من شهر فبراير سنة ١٩٢٩ – الموافق ٢٧ من شهر شعبان سنة ١٣٤٧.

سكرتير المجلس رئيس المجلس

* * *

ولئن كان لنا أن نعلق على هذا الحادث التاريخى الجليل بكلمة، فتلك هى إعلان سرورنا أن جاء هذا الحكم مطهرًا لسمعة رجال مصريين هم فى صفوف الزعامة على أية حال وقد تولوا أخطر مناصب الدولة، فما كان يغبطنا مطلقًا أن يُمس شرفهم السياسى بأية هَنَة، فإن فى ذلك عن قرب أو بعد مساسًا بسمعة نهضتنا وهم من قادتها وكبرائها.

■ ■ ■

الفصل الثانى

تكريم النحاس باشا وزميليه - تشريع جديد الحظر على الموظفين أن يشتغلوا بالسياسة



اتخذ الوفديون من الحكم بالبراءة سلاحًا يلوحون به فى وجه وزارة محمد محمود باشا، وذهبوا إلى حد مطالبته بالاستقالة، إذ إن وزارته فى نظرهم قامت على إثر هذه الضجة الباطلة – ضجة الوثائق السياسية، وما استتبعته من تجريح سمعة النحاس باشا.

ولم تتخذ صحافة الوزارة موقف الدفاع ولكنها هاجمت، وكان هجومها أكثره موجهًا إلى قصر التشريع أن يطول هذه المسائل التى تعتبر فى نظرها جرائم يجب أن ينال مقترفوها عقوبات تتناسب معها.

واجتمعت كلمة أنصار الوفد على تكريم النحاس باشا وزميليه، واستمرت صحف الوزارة تطالبها بتدارك التشريع وسد ما به من نقص وإصلاح ما فيه من عيوب.

وكثرت الوفود فى مركز الوفد (بيت الأمة) وتتابع الخطباء وتبارى المتكلمون، وقد ألقى النحاس باشا فيهم الخطبة الآتية:

خطبة النحاس باشا

إنى مفعم سرورًا بتشريفكم هذه الليلة، مفعم مسرورًا برؤيتكم تمثلون أحياءكم أحسن تمثيل، تمثلون فيها الحماسة متدفقة على ألسنة خطبائكم وشعرائكم تمثلون فيها الوطنية متأججة نيرانها فى صدوركم، ظاهرة أنوارها على وجوهكم فنِعْمَ حضوركم، ونعم ما تدخلونه على قلوبنا من سرور.

نُسر لجموعكم، وقد جمعت أعلامكم، ففيكم ذوو فضل وعلم وخلق وكل ذى مصلحة فى هذا الوطن، فيكم من يذكّرنى بمفخرة لا أنساها أبدًا وكيف ينسى

تلميذ مفخرة أستاذه، نعم، كان سعادة الفاضل أستاذًا لى فى المدرسة، وها هو اليوم معنا قلبًا وقالبًا يؤيدنا ويؤيد ثمرة غرسه فى جهاده من أجل مصلحة الوطن (تصفيق وأصوات من خلف الواقفين تقول: نريد أن نرى الرئيس)، تريدون أن ترونى وأنا فى قلوبكم (تصفيق حاد) نعم أننى أشعر فى قرارة نفسى أننى مُتبوِّء أحسن مكان وأرفعه، مكان لا يطمع فى مثله طامع إلا إذا كان قد أنعم الله عليه بهذه النعمة الكبرى وهى ثقة الأمة (تصفيق).

أعتز بهذا المكان الرفيع، وأفتخر به وأفاخر، وهذا هو الذى يجعل فىَّ قوة أناضل بها عن حق بلادى أمام أقوى قوة فى العالم (تصفيق وهتاف) إننى ضعيف بنفسى، قوى بهذه القلوب التى أحلتنى فيها، وما كان ذلك رغبة أو محبة فى شخصى، ولكنها أحلتنى فيها لغاية أسمى، هى أنى أعبر عن شعورها فى سبيل الجهاد لاستقلالها «تصفيق» ذلك الاستقلال الذى هو حقها الطبيعى والذى رمزه كما قال سعادة العلامة الأثرى أحمد زكى باشا رابض فى مديرية الجيزة: أبو الهول، الذى يُدّخل الهول فى قلوب الأعداء ويسوس أمور مصر بحكمة الإنسان.

تلك هى مصر، وهذا رمزها، الاستقلال حقها، ولها، ولقد اعتدى عليه المعتدون، ولكنها لم تَهنْ، ولم تستلم، بل نهضت نهضتها، تطالب بحقها، وقد هزت أبا الهول من مرقده، وهبت تبعد عنها ذلك الكابوس الذى منع عنها التمتع بحقها المقدس.

من أجل ذلك كان جهادنا، وكانت نهضتنا، وكانت تلك الحركة المباركة التى بعثها فيها زعيمنا الخالد المبرور المغفور له سعد زغلول باشا الذى ضحى ما ضحى وضرب لنا أحسن الأمثال فى خدمتها، وتحمل كل ألم عاش ومات لأجل الوطن (هتاف: لتحى ذكرى سعد)، لهذا نحن خلفاء سعد مترسمون خطاه موطّنون النفس على أن نقابل كل شدة تعترضنا فى سبيلنا بصدور رحبة، ونفوس مبتهجة، علمًا منا بأن كل شىء يعترض الحرية يخدمها، ويقترب يوم الخلاص.

نعم إننا لا نتأخر ولا نُحْجم عن الجهاد فى سبيل هذه الغاية السامية، ومن أجل ذلك ترونا نُقابل بكل أنواع العسف، لأننا لا نلين فى حق البلاد.

ليست الأمة بغافلة، بل يقظة متنبهة عالمة بحقها سائرة فى طريقها، وهى كفيلة بأن تبين للمستعمرين أن أملهم ضائع، ومطمعهم سراب، ما داموا لا ينشدون صداقة حقيقية ولا تفاهمًا صحيحًا، أساسه احترام حقوقنا وعدم العبث بمصالح غيرنا (تصفيق) تعلمهم الأمة بوقوفها موقف الثابت المؤمن بالحق المعتقد فى الله سبحانه وتعالى، بأنه سينيله فى النهاية حقه، وأنا بحمد الله

فخور بأمتنا الكريمة النبيلة المجيدة، فقد أظهرت فى كل التجاريب الماضية وأخصها التجربة الحاضرة، أنها أمة جد لا لعب، وأن هذه المثابرة ستقرب حتمًا يوم خلاصها ولقد مَنَّ الله عليها بآياته البينات فأفسد عليهم كل تدبير حاكوه للتشهير بها، وتلويث سمعة زعمائها، وقد أتاح لنا قضاءً نزيهًا شريفًا عادلاً، أظهر الفضل لذوى الفضل ودمغ بميسم الخزى والعار ذوى المكايد والدسائس (هتاف: ليحى القضاء العادل).

لم يثبت القضاء براءتنا، بل براءة الأمة، وطهرها وشرفها وأثبت أنها أمة جادة فى سبيل المطالبة بحقوقها بشرف، وكرم، وإباء، وأثبت على خصوم الدستور أنهم ملفقون، مزورون، مضللون، عابثون بالعدل والحريات والحياة النيابية، التى هى ثمرة من ثمار جهاد الأمة، وصلت إليها بجهدها وكدها، وصلت إليها لكى تكون هى سيدة أمرها، وتلك هى الخطوة الأولى للخلاص من يد الأجنبى وقد تقدست بدستورنا الذى نص على أنه لا يصح العبث بها، ولا يمكن السلطات جميعًا منفرده ولا مجتمعة أن تمسها حتى ولا باقتراح تعديل أو تنقيح (هتاف: لتحى الأمة مصدر السلطات) نعم لتحى الأمة مصدر السلطات وهى بإذن الله حية وحقوقها خالدة لن تزول.

لقد زعموا أن الحياة النيابية كانت حياة إفساد وشرور وغايات شخصية، كذبوا وكذبهم القضاء، إذ أظهر نزاهة الحياة النيابية وبراءتها فلم يبقَ إلا أن تعود فعلاً وفورًا، لتتمتع بهذا الحق المقدس ويكون الأمر بيدها.

وجب أن تقوم الأمة تطالب بهذا الحق، وجب أن تنهض مطالبة، وتلحَّ فى الطلب، بأن تعود إليها أمورها بيدها، فتتصرف فى شئونها من أموالها، وحرياتها وحياتها، وكل ما له مساس بها، تتصرف فيه بمعرفتها، وبمعرفة نوابها وممثليها.

وجبت المطالبة بالحياة النيابية، التمسوا ذلك من حضرة صاحب الجلالة الملك، صاحب السلطة الشرعية فى البلاد، قولوا إننا نلنا حقنا فى الحكم النيابى بمقتضى دستورنا، ولقد اعتدى المعتدون على هذا الحق المقدس، ولقد أرادوا أن يلوثوا سمعة الحكم النيابى فردهم القضاء، وبين أن الحياة النيابية كانت أسمى حياة نيابية ظهر بها برلمان خصوصًا مثل برلماننا الحديث العهد، وبناء على ذلك لا محل ولا موجب أن تبقى الحياة النيابية معطلة، بل وجب أن تعود لنتصرف فى أمورنا بأنفسنا، بواسطة ممثلى الأمة، الذين وثقت فيهم، لأنهم يعبرون عن إرادتها تعبيرًا صادقًا (هتاف: ليحى ممثلو الأمة).

اطلبوا هذا، وقولوا إن هذا حق الأمة كلها، لا فرق بين صغير وكبير، وغنى وفقير، زارع أو صانع، أجير وعامل، فإن العمال - كما قال أحد خطبائكم ـ لهم المصلحة الكبرى فى البلاد فعلى أكتافهم، وبسواعدهم تقوم ثروة البلاد التى يتمتع بها الأغنياء، وإنى أفتخر بأن نحضر إلى العمال، ولا أبالى بتلك التى تتهجم عليهم، وتقول عنهم إنهم عمال فاوريقة سكر، إنهم مصريون، عاملون، مجدون، أطهار، أشراف، يدركون معنى الوطنية، ويفهمونها أحسن من أولئك الذين يدَّعون أنهم فلاسفة آخر الزمان (تصفيق حاد).

أما سمعتم من أحدهم الآن، ذلك الذى أثَّر فى نفسى كثيرًا، وجعلنى أعجب بهم وأُجلّهم، أما سمعتموه يقول إن مأمور مركز الجيزة استعان عليهم بمن بيده رزقهم، لا، لا، فالرزق بيد اللَّه، استعان بمدير الشركة ينهاهم عن القدوم إلى هنا، ليُظهروا ما فى نفوسهم الأبيَّة من التمسك بحقوق البلاد، فماذا كانت النتيجة؟

جاءوا إلينا الليلة رغم التهديد والوعيد، موقنين أن الرزق بيد اللَّه، فهذه هى النفوس الأبية، والقلوب القوية، العامرة بحب اللَّه، المؤمنة بدين الوطنية، لا يثنيها عن التمسك بحب الوطن وخدمته وعد ولا وعيد، ولا إنذار ولا تهديد، فلله دَرُّهم (هتاف: لتحى العمال) هذه أمثلة بليغة كبيرة، وفيها عبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد.

ليست الأمة هؤلاء المتفلسفين، ولكنها تلك العناصر الكبيرة القوية، ومثلها فى ذلك مثل فقيه الكُتَّاب، الذى جاء اليوم ليعلن حقيقة أمره، ولو كنت مكانه لقلت: أهلاً بهذا اللقب وسهلاً، ولكنه أراد إظهارًا للحق أن يبين ما أنعم اللَّه به عليه من أنه نشر العلم! وخدم العرفان، وبث فى الأبناء الأخلاق القويمة.

إن أمتنا بخير بجميع طبقاتها، وكل أفرادها ذوو مصلحة فيها، والأمة متنبهة لحقها بجميع تلك العناصر مجمعة على شىء واحد، مجمعة على أن الحق حقها، والبلاد بلادها، والدستور دستورها والحكم النيابى لها.

أشكركم كثيرًا، وبقى على أن أنفذ تلك الأمنية الغالية لأننى أنا شريككم فى أمنيتكم، وإذا قلت أنا، فلا أقصد نفسى وحدى، بل زملائى، وأعتقد أن لزملائى فضلهم، ولولاهم لما استعظمت القيام بهذا العبء الكبير، لهم فضل كبير علىَّ (هتاف: ليحى الوفد المصرى ـ ليحى التواضع) وللأمة الكريمة النبيلة فضل عظيم علينا، فهى تمدنا بالحب الخالص والثقة الغالية..

أقول لم يبقَ عليَّ ألا أن أنفذ الأمنية الغالية التى حمَّلنيها العالم الفاضل سعادة زكى باشا، وهى أن أقدم تحياتكم إلى صاحبة العصمة أم المصريين، فلندَعُ لها بطول البقاء، ولنستحضر دائمًا ذكرى سعد إنه ينظر إلينا وإلى عملنا، فإن أهنأ شىء عنده فى العالم العلوى أن نسير فى الطريق التى رسمها وأن نحقق غايته التى سعى إليها غاية الاستقلال صحيحًا كاملاً، والتمتع بالحرية لتكون البلاد فى الداخل والخارج سيدة لنفسها لا عبدة لغيرها (هتاف).

تكريم النحاس باشا وزميليه

واختار الوفد لتكريم رئيسه وزميليه مكانًا دار حفنى الطرزى باشا، بشارع الملكه نازلى (شارع عباس سابقًا) فى مساء ١٦ فبراير حيث اجتمع أعضاء الوفد المصرى وأعضاء الهيئة الوفدية وطائفة من وجهاء القاهرة، واقتُصر فى الحفلة على سماع المغنى (صالح عبد الحى) وقضاء الليلة فى سمر - وبما أن الوقت رمضان - فقد مُدت موائد السحور للمدعوين وانصرفوا مسرورين.

تعديل الأحكام والإجراءات التأديبية

وقد صرحت الوزارة بما رأى الأحرار الدستوريون - ورئيسها وغالب أعضائها منهم - فاصدرت تعديلاً للتشريع الخاص بتأديب المحامين الأهليين قدمته وزارة الحقانية بمذكرة ايضاحية إلى مجلس الوزراء، وهذا هو نص المذكرة فالقانون:

* * *

منذ نُظمت المحاماة الأهلية لم يعرض الشارع فيما عدا إشارة قصيرة (مادة ٢٢ من لائحة ١٩١٢ البيان الأحكام التى يجب اتباعها فى اتفاقات الأتعاب، معتمدًا بلا شك على أن المحامين سيحتذون فى هذا الشأن ما جرت به تقاليد المهنة وما يتفق مع كرامتها، وأن مجالس التأديب ستكون قوَّامة عليهم بعد ذلك تأخذهم بالتزام الحدود وتحملهم على تجنب مواطن الشُّبَه.

وكذلك الحال فيما يتعلق بالمحاماة الشرعية؛ وإن كانت المادة ٢٣ من لائحة ١٩١٦ تزيد بعض البيان على المادة المقابلة لها فى لائحة المحاماة الأهلية. وقد اصطلح المحامون على نوع من الاتفاقات لا شبهة فيه وهو تقاضى نصف الأتعاب مقدمًا وتعليق النصف الآخر على كسب الدعوى، والتزموا على العموم حدود الاعتداء فى تقدير الأتعاب فلم تشتغل مجالس التأديب كثيرًا بهذه الشئون.

على أن هذه التقاليد تعرضت فى العهد الأخير لمحنتين: الأولى الاكتظاظ وقد يدفع هذا الاكتظاظ كثيرًا من المشتغلين بالمحاماة إلى عمل غير لائق بالكرامة فى سبيل السعى وراء الرزق، والثانية انتظام عدد غير قليل من المشتغلين بالمحاماة فى سلك الحياة النيابية.

وقد كان لهذا الجمع بين العملين آثار غير محمودة أخصها فيما يتعلق بالمحاماة؛ إذ إن كثيرًا منهم لم يعرفوا أن يفصلوا تمامًا بين عملهم كمحامين وعملهم كنواب، أو لم يستطيعوا أن يحملوا أنفسهم على تجنب مواطن الشبه.

ولقد استفاضت الشكوى مما ألحقته هاتان المحنتان بالمحاماة من المفاسد. ولم يكن يجوز أن تبطئ الحكومة طويلاً فى البحث عن وجوه الإصلاح لها مهما يكن فى تحقيق ذلك من الصعوبات، وربما خامر بعض الوزارات التى وليت الحكم منذ قام النظام الدستورى بعض الخواطر فى هذا الشأن وربما كانت تتحين الفرص الملائمة لإبرازها ووضعها فى حيز التنفيذ. ولم تزل هذه الخواطر حَيْرَى بين الكتمان والإعلان حتى طولعت البلاد فى يوم من الأيام بنبأ بعض وقائع منسوبة إلى طائفة من المحامين النواب؛ فاهتزت لها واضطربت ولم يعد لدى الحكومة مجال للتأخير أو عذر فى الإحجام.

عمدت النيابة العمومية إلى تلك الوقائع تحققها وبعد أن أيقنت أنها فى جملتها وتفصيلها مُخلَّة وأى إخلال بكرامة المحاماة وشرفها، رفعت الأمر إلى مجلس تأديب المحامين واثقة أن التقاليد المأثورة تكفى لدمغ التصرفات التى انطوت عليها تلك الوقائع الثابتة، وأن القضاء بعقوبة تأديبية على من ارتكبوها خطوة كبيرة فى سبيل صلاح حال المحاماة. غير أن مجلس التأديب قضى ببراءة المحامين المتهمين بتلك التصرفات من تهمة الإخلال بكرامة المحاماة وشرفها.

ولما كانت ضوابط الكرامة والشرف بالنسبة للمحاماة هى على الخصوص مسألة تقليد واصطلاح تقضى به طبيعة المهنة وما أحيطت به من المزايا والتبعات، وكان مثل الوقائع التى رُفعت إلى مجلس التأديب مما لا يشك فى أن تقاليد المحاماة فى أى بلد يعرف لتلك المهنة الكريمة قدرها تنكره قطعًا، - فإن النتيجة التى انتهى إليها المجلس لا تستقيم قانونًا إلا على وجه أنه رأى أن ليس بمصر تقاليد واصطلاحات من نوع ما يوجد فى أى بلد آخر ولم يَرَ بعد ذلك أن يكون، كما تفعل مجالس التأديب عند الاقتضاء، عاملاً فى خلق هذه التقاليد وتوطيدها.

ولا شك فى أن هذه النتيجة خطيرة الأثر فى حياة المحاماة، فهى ليست مقصورة على تصوير المحاماة فى حالتها الحاضرة فى صورة لا تتفق مع المألوف عنها فى البلاد الأخرى، بل لقد يترتب عليها فى المستقبل أن المحاماة لا تستطيع بسبب الحكم نفسه أن تجرى على التقاليد التى تحفظ عليها كرامتها وتوفر لها أسباب الشرف. ذلك أن من لا يريد من المحامين أن يتقيد فى مهنته بالضوابط الخاصة بها قد لا يعدم وجهًا لأن يتناول ذلك الحكم خطأ. وبدلاً من أن يرى فيه مجرد إثبات حالة هى أن المجلس لم يستطع أن يتبين تقاليد تنكر التصرفات التى رُفع أمرها إليه، يعتبر حكم المجلس تبريرًا لتلك التصرفات وإعلانًا بأنها لا تنافى بذاتها مقتضيات الكرامة والشرف وأنها لذلك من المباحات.

على أن الشارع لا يستطيع أن يترك المحاماة عرضة لذلك الزيغ فى التأويل أو أن يسكت عن رد الأمر إلى نصابه. والواقع أنه لا يمكن تصور المحاماة مهنة كريمة إلا إذا انتفت منها مثل التصرفات التى رفع أمرها إلى مجلس التأديب. فإذا كانت تقاليدها قد خفيت على المجلس وجب على الشارع إبداؤها أو التبست وجب الإيضاح وإزالة أسباب اللَّبس.

لهذا وضعت وزارة الحقانية مشروع القانون المرفق بهذا تحدد به بعض أنواع الاتفاقات التى يجب أن تظل محرمة على المحامين لا على أنها أرادت أن تضع نواهى جديدة، بل على سبيل التفصيل لبعض الأحوال الداخلة فى حكم المادة ٢٥ من لائحة سنة ١٩٢٦ التى تنص على العقوبات التأديبية لمن أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها. نعم ليست مجالس التأديب عادة بحاجة إلى نصوص تفصل الأعمال التى تستوجب المؤاخذة التأديبية بل ولا ذلك بمسيور. وحقيقة يكفى أن يكون العمل مخالفًا لواجبات الكرامة والشرف كما اصطلح عليها فى وقت معين ليستحق العقاب. ولكن لا بأس من تخصيص أعمال بالذكر خصوصًا إذا جهل أو أنكر وجود اصطلاح معين، فإن إثبات الاصطلاح بنص يكون قاطعًا للشك مانعًا من التأويل. وهذا ما عنته المادة ٢٢ المعدلة فإنها نهت عن طائفة من اتفاقات الأتعاب لا يشك فى أنها تنطوى على إخلال خطير بواجب المحامى.

وإذا لم يكن ثمت اعتراض على الاتفاق الذى جرى به العرف من قبض نص الأتعاب مقدمًا وتعليق النصف الثانى على كسب الدعوى، فإن الاتفاق الذى يحدد للأتعاب أقدارًا مختلفة بحسب المبالغ المحكوم بها بعضها بالتعيين وبعضها

بالنسبة، اتفاق يرمى إلى جعل المحامى شريكًا فى القضية ويدفعه إلى عدم التزام اصول المحاماة وضوابطها الدقيقة إذا اعتقد أن ذلك أدنى إلى تحقيق مصلحته فى تلك الشركة.

كذلك لا شك فى أن طلب أتعاب ظاهرة المبالغة نوع من الاستغلال للمركز الممتاز الذى خص القانون به المحامين. والحق أن أساس تقدير الأتعاب هو العمل وأن أهمية الدعوى ومركز الخصوم من حيث الثروة، قد يكون من شأنهما أن يرفعا الأتعاب أو أن يخفضاها دون أن يترتب على ذلك الرفع والخفض أن يختل ما بين العمل والأجر من توازن. ولا وجه مطلقًا لاشتراط أن يكون العمل قد تم، فليست أعمال المحامين أعمالاً خارقة أو سرية بل هى مما يقع عليه حس القاضى ويلم بها إدراكه ويستطيع لذلك تقديرها ولو لم يتم العمل وقبل أن يتم فمن الممكن جدًا بالنسبة له أن يحكم على صحة أو فساد التوازن بين الأجر والعمل؛ خصوصًا إذا كان شرط فساد التوازن هو أن تكون الحالة من الأحوال الظاهرة التى لا يجوز بصددها اختلاف فى التقدير.

ومن المنكَر بلا شك أن يكون الاتفاق بحيث يفرض خدمة المحامى على موكله أو بحيث يفصل حرية الموكل فى التصرف فى شئون النزاع والاتفاق، على أن الأتعاب تُستحق كاملة إذا تناول الموكل عن التوكيل المحامى بنوع من الشرط الجزائى لا يتفق مع كرامة المحاماة ووجوب بُعدها عن الغرض وتعطيل لحرمة الوكالة لا يسوغه نص أو عقل، كما أن اشتراط استحقاق الأتعاب كاملة إذا تم الصلح بين الخصوم مباشرة نوع من الدلالة الظاهرة على أن مصلحة المحامى مقدمة على مصلحة صاحب القضية.

وأخيرًا، فإنه كلما كان مرمى الاتفاق أن يجعل للمحامى مصلحة شخصية فى القضية مما يتجاوز مصلحته كمحامٍ كان اتفاقًا موجبًا للمؤاخذة التأديبية.

وقد خلا نص المادة ٢٣ المعدلة من الإشارة إلى المادة ٥١٤ من القانون المدنى، على أنه ليس الغرض من هذا الحذف أن هذه المادة لا تُطبق على أتعاب المحامى فهى لا تزال منطبقة فى ما بين المحامين وموكليهم من العلاقات؛ وإنما أريد بحذف الإشارة إليها إبعاد كل شبهة فى أن شكوى الموكل شرط فى صحة رفع الدعوى التأديبية عندما يكون فى اتفاق الأتعاب إخلال بكرامة المحاماة؛ بل نص على هذا المعنى بصورة صريحة فى آخر فقرة من المادة.

* * *

على أن مشروع القانون يتضمن، عدا ما تقدم، إصلاحًا مهمًا آخر هو تعديل المادة ٢٦ من لائحة المحامين لنقل السلطة التأديبية إلى محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام قياسًا على ما أخذت به اللائحة للفصل فى الأوجه الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو بتأليف مجلس النقابة، ويترتب على تغيير هيئة التأديب أن يصبح أعضاؤها جميعًا من القضاة كما هو الحال فى المحاكم المختلطة.

والحق أن الوزارة لا ترى وجهًا للمغايرة فى هذا الصدد بين المحاماة المختلطة والمحاماة الأهلية، وأنها لا ترى أن النظام المختلط أولى بالأتعاب: ومما يجعل هذا النظام أكثر ملاءمة للحال أن يكون بعيدًا عن مظانّ العلل التى تهدد المحاماة، وأن يكون له من وحدة النظر واطّراد القضاء مثل ما لمحكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام.

***

وقد ترتب على هذا التعديل تعديل تشكيل مجالس التأديب للمحامين المقبولين فى المرافعة أمام المحاكم الابتدائية والمحامين الذين فى دور التمرين (مادة ٢٨)، وتعديل فى صيغة بعض المواد بسبب تعديل المادتين ٢٦ و ٢٨.

كذلك رُئى من المصلحة وحفظًا لكرامة المحاماة ألا تكون الجلسات التأديبية علنية قياسًا أيضًا على ما هو جارٍ فى المحاكم المختلطة، كما رُئى أن نظام الحكم فى القضية والمعارضة فيه بعد ذلك لا يتفق مع طبيعة مركز المحامى فترك للمحامى أن يحضر بنفسه أو أن ينيب عنه، من يدافع عنه، كما ترك للمحكمة أن تحكم بعد سماع الدفاع المقدم من وكيل المحامى عند غيابه أو أن تأمر بحضور المحامى بشخصه، فإذا لم يحضر حكمت فى غيبته ولكن الحكم فى هذه الحالة لا يكون قابلاً للمعارضة.

وقد وضع كذلك مشروع قانون لتحقيق الأغراض المتقدمة بالنسبة للمحاماة الشرعية.

وبناء على ما تقدم من الأسباب، تتشرف وزارة الحقانية بعرض مشروع القانون المرفق لهذا على مجلس الوزراء حتى إذا وافق تفضل برفعه للسُدَّة الملكية للتصديق عليه.

وزير الحقانية

وهذا هو نص القانون

قانون بتعديل أحكام لائحة المحاماة

أمام المحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأول ملك مصر.

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨.

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٣ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية.

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آتٍ

المادة الأولى – تعدل المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ المشار إليه على الوجه الآتى:

للمحامى أن يشترط فى أى وقت شاء أجرًا على أتعابه.

١ ـ أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه.

٢ ـ أن يتفق على أجر يناسب قدر أو قيمة الطلبات التى يحكم بها.

٣ ـ أن يتفق على أجر ظاهر العلو بالقياس إلى قيمة العمل وزمنه وما قد يستلزمه من عناية خاصة. ويجوز مع ذلك أن يدخل فى التقدير أهمية الدعوى وثروة الخصوم.

٤ ـ أن يقيد حرية الخصوم فى التصرف وأن يشترط استحقاق الأجر كاملاً عند التنازل عن التوكيل أو عند تصالح الخصوم بغير وساطة المحامى.

٥ ـ وعلى وجه العموم أن يعقد اتفاقًا على أجر أتعابه يكون من شأنه أن يجعل لنفسه مصلحة فى القضية على وجه لا يتفق مع كرامة المحامى.

ولا يمنع عدم شكوى الخصوم من رفع الدعوى التأديبية على المحامى الذى يخالف حكمًا من الأحكام المتقدمة.

المادة الثانية ـ تعدل المواد ٢٦ و٢٨ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢١ المتقدم ذكره على الوجه الآتى:

المادة ٢٦ ـ يكون تأديب المحامين من اختصاص محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام.

المادة ٢٨ ـ إذا ارتكب المحامون المقاولون فى المرافعة أمام المحاكم الابتدائية دون سواها والمحامون الذين فى دور التمرين هفوات أقل مما تقدم، جاز الحكم بتوبيخهم أو بإيقافهم لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر بمعرفة المحكمة الابتدائية (دائرة رئيس المحكمة، فإذا غاب الرئيس أو منعه مانع رأس الدائرة وكيل المحكمة).

وفى هذه الحالة يباشر التحقيقات رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أو وكيل نيابه يندبه لذلك.

المادة ٣٠ ـ يعلن المحامى الذى يُقدم إلى محكمة الاستئناف أو إلى محكمة ابتدائية للتأديب بالتاريخ الذى يحدده الرئيس لسماع دفاعه أمام المحكمة؛ وذلك بإخطار يُرسل إليه قبل هذا التاريخ بثمانية أيام على الأقل.

المادة ٣١ ـ يجوز للمحامى أن يوكل محاميًا آخر للدفاع عنه، كما يجوز له أن يحضر مستعينًا بمحام آخر. على أنه يجوز للمحكمة دائمًا أن تأمر بأن يحضر بشخصه، فإذا لم يحضُر المحامى جاز الحكم فى غيبته ولا يكون الحكم قابلاً للمعارضة.

المادة ٣٢ ـ تنعقد محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية فى جلسة غير علنية، وتصدر حكمها لذلك بعد سماع أقوال وطلبات النيابة ودفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه.

المادة ٣٣ ـ يجب أن تبين أسباب الحكم وأن تقرأ الأسباب كاملة عند النطق بالحكم.

المادة ٣٤ ـ يجوز فى المواد التأديبية ولمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية وللمحامى المتهم أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم، ومن تخلف من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جازت معاقبته بالعقوبات المقررة فى قانون تحقيق الجنايات فى مواد الجنح، ومن شهد زورًا أمام هيئة التأديب يُعاقب بالعقوبات المقررة بقانون العقوبات لشهادة الزور فى مواد الجنح.

المادة ٣٥ ـ يسرى مفعول الأحكام الصادرة من محكمة ابتدائية فى مواد التأديب أمام جميع المحاكم الابتدائية.

المادة الثالثة ـ تسرى أحكام المادة الثانية من هذا القانون بمجرد صدوره على جميع الدعاوى المنظورة، وعلى ذلك تحيل مجالس التأديب من تلقاء نفسها

الدعاوى التى سبق رفعها إليها ولا تزال منظورة، إلى الهيئات التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون..

المادة الرابعة ـ على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويُعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بسراى...

* * *

أما المواد الأصلية التى عُدلت فتجرى بما يأتى:

المادة ٢٣ ـ للمحامى أن يشترط أى وقت شاء أجرًا على أتعابه وذلك بغير إخلال بما تقضى به المادة ٥١٤ من القانون المدنى، ولا يجوز على أى حال أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع فيها.

المادة ٢٦ ـ يكون تأديب المحامين من خصائص مجلس مؤلف من رئيس محكمة الاستئناف أو من ينوب عنه، ومن ثلاثة من مستشاريها تعينهم الجمعية العمومية فى كل سنة ومن نقيب المحامين أو عضو من أعضاء مجلس النقابة يندبه المجلس بدلاً منه.

المادة ٢٩ ـ تقضى بأن يكون تأديب المحامين المقيدين أمام المحاكم الابتدائية أو تحت التمرين حسب النص أيضًا، بمعرفة مجلس تأديب يؤلف من رئيس المحكمة أو مَنْ يقوم مقامه، ومن قاض تندبه كل سنة الجمعية العمومية ومن محام من المقيدين أمام محكمة الاستئناف يندبه مجلس النقابة.

المادة ٣٠ ـ لا تعديل فيها إلا فيما يتعلق باستبدال محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بمجلس التأديب.

المادة ٣١ ـ تكون جلسات مجلس التأديب علنية ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بناء على طلب الخصوم أو محافظة على النظام العام ومراعاة للآداب.

المادة ٣٢ ـ يصدر المجلس حكمه بعد سماع أقوال وطلبات النيابة ودفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه.

يجوز للمجلس أن يحكم فى غيبة المحامى، وله فى هذه الحالة أن يعارض فى الحكم فى أسبوع من تاريخ إعلانه له بتقرير يُحرر فى قلم الكُتّاب.

المادة ٣٤ ـ النص متفق إلا فيما يتعلق باستبدال محكمة الاستئناف أو المحكمة بمجلس التأديب.

المادة ٣٥ ـ النص متفق إلا فى العبارة الأخيرة، فإن السريان يكون أمام جميع المحاكم الابتدائية فقط.

تعليق الصحف على القانون

فى نظر الوفد أن الوزارة الحاضرة لا تملك حق التشريع وليس لها أن تهيمن على مصالح الأمة، فقيامها بالأمر مخالف للدستور الذى أقسم الجميع على احترامه.

من أجل ذلك يثور الوفد وتثور صحفه فى وجه الوزارة المحمدية كلما وضعت تشريعًا، أو همَّت بوضع قانون، ثم إن الوفد وصحفه ودعاته ما فتئوا يطالبون الوزارة بإخلاء المناصب التى اقتعدوها على رغم الدستور والبرلمان مخالفين بذلك أبسط قواعد الديمقراطية التى تحكم بها مصر فى الوقت الحاضر.

فما كاد يُذاع التعديل الذى أدخلته الوزارة على قانون المحاماة وعلى قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجريمة الرِّشْوة، حتى هبت من هذه النواحى عواصف المعارضة فى وجه الوزارة.

فكتبت البلاغ بقلم رئيس تحريرها (عبد القادر حمزة) تستشهد بالدستور فى المادة الرابعة والعشرين التى نصها: «السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسَى الشيوخ والنواب»، والمادة الخامسة والعشرين التى نصها: «لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك» على أن الوزارة قد خالفت الدستور - من جديد - مخالفة صريحة فعملها غير قانونى؛ ومضى الكاتب يبين أن هذا العمل أوحت به المصلحة الحزبية والشهوة الشخصية.

وكتبت «كوكب الشرق» تقول بعد كلام:

ولكن معالى وزير الحقانية يتهم فى مذكرته الإيضاحية، الذين لم يجد مجلس تأديب المحامين موضعًا لاتهامهم، ولا موطن ضعف فى أعمالهم، فقال فى مذكرته تلك:

«ولما كانت ضوابط الكرامة والشرف بالنسبة للمحاماة هى على الخصوص مسألة تقليد وإصلاح تقضى به طبيعة المهنة، وما أُحيطت به من المزايا والتبعات، وكان مثل الوقائع التى رُفعت إلى مجلس التأديب، مما لا يشك فى أن تقاليد المحاماة فى أى بلد يعرف لتلك المهنة الكريمة قدرها تنكره قطعًا، فإن النتيجة

التى انتهى إليها المجلس لا تستقيم قانونًا إلا على وجه أنه رأى أن ليس بمصر تقاليد واصطلاحات من نوع ما يوجد فى أى بلد آخر، ولم يَرَ بعد ذلك أن يكون، - كما تفعل مجالس التأديب عند الاقتضاء - عاملاً فى خلق هذه التقاليد وتوطيدها».

وإذن، فإن النحاس باشا وزميليه لم يقضِ مجلس التأديب ببراءتهم، لأن ما نُسب إليهم ليس «نُكرًا» ولا مخالفًا لكرامة المحاماة، بل لأنه - فى عرف معالى وزير الحقانية - لم يَرَ فى مصر تقاليد واصطلاحات للمحاماة من نوع ما يوجد فى أى بلد آخر.

وكنا نريد أن نأخذ هذا القول الذى أدلى به معالى وزير العدل حجة لا تنقض، وحكمًا لا يُعارض، لولا أن معاليه قال فى مستهل مذكرته:

«وقد اصطلح المحامون على نوع من الاتفاقات لا شُبْهة فيه، وهو تقاضى نصف الأتعاب مقدمًا، وتعليق النصف الآخر على كسب الدعوى، والتزموا على العموم حدود الاعتدال فى تقدير الأتعاب فلم تشتغل مجالس التأديب كثيرًا فى هذه الشئون، على أن هذه التقاليد تعرضت فى العهد الأخير لمحنتين».

وإذن فإن هناك تقاليد للمحاماة فى مصر، سواء تعرضت لمحنتين أو ثلاث، ولكن هذه التقاليد، كما يقول وزير الحقانية، «خفيت على المجلس فوجب على الشارع إبداؤها إذا التبست ووجب الإيضاح وإزالة أسباب اللبس».

فلنَعُد الآن إلى نص حكم مجلس التأديب لنرى ما إذا كانت البراءة بُنيت على أن المجلس رأى «أنْ ليس بمصر تقاليد واصطلاحات من نوع ما يوجد فى أى بلد آخر» أو غير ذلك من الأسباب.

لقد كانت أُولى التهم بل أهم هذه التهم التى وجهت إلى النحاس باشا وزميليه إنهم طلبوا أتعابًا باهظة لا تتناسب مطلقًا مع قيمة العمل أو مع أهمية الدعوى، ثم اتفقوا مع وكيل والدة الأمير سيف الدين على تلك الأتعاب فقرر حكم المجلس «إن هذه التهمة على غير أساس».

ثم أثبت الحكم أن قوام الاتفاق على أتعاب المحاماة الذى وصفته النيابة بأنه غير جائز - إنما هو الشفقة والرفق فى المعاملة، وأنه ليس هناك مانع قانونى من الاتفاق على أتعاب خاصة بترتيب النفقة وعلى أتعاب أخرى لرفع الحجر.

ثم نص الحكم صراحة على أن كل ما جاء فى أقوال النيابة «لا يصح أن يكون دليلاً أو شبهة مجتمعة كانت منفردة للدلالة على أنه روعى فى الاتفاق على الأتعاب مراكز المحامين السياسية».

وختم مجلس التأديب حكمه «بأن التهم التى أُسندت إلى المحامين الثلاثة خالية من كل أساس ويتعين فى هذه الحالة براءتهم منها».

وإذن فالبراءة كانت نتيجة لذلك، نتيجة لتبين مجلس التأديب أن جميع التهم خالية من كل أساس، لا كما قال معالى وزير الحقانية فى مذكرته من أن البراءة كانت نتيجة « إن المجلس رأى أن ليس بمصر تقاليد واصطلاحات من نوع ما يوجد فى أى بلد آخر».

فليقارن القراء بين أقوال معالى وزير الحقانية فى مذكرته، وبين أقوال مجلس تأديب المحامين فى حيثياته، تاركين الحكم لهم، والحكم بيِّن جَلىّ.

وكتبت جريدة الاتحاد:

إننا لا نرتاب فى أن الذى ألجأ الحكومة إلى تتميم هذا النقص فى نظام تأديب المحامين الأهليين والشرعيين هو ما حدث أخيرًا. وقد تبينت على ضوء هذه الحوادث أن المحامى الذى يوقف أمام مجلس التأديب لم يذهب إلى هناك إلا أنه متهم، فهل من حق النقابة التى يكون هذا المتهم أحد أعضائها أن تشترك فى تأليف هيئة المحكمة التى ستقضى بالإدانة أو بالبراءة؟

إننا لا نرمى بهذا السؤال إلى أن هذا الاشتراك يباين العدل، أو إلى أن النقابة تجتاز فى الاختيار إلى ما يباين الإنصاف، وإنما هذا الاشتراك يؤدى إلى معنى يكون أدخَل فى باب العدل لو أن النقابة لم تشترك فى تأليف هيأة المحكمة. وفى عدم اشتراكها نفى لكل شبهة ونُبوٌّ بها عن كل مظنة.

وكذلك إذا كان مشروع القانون نص على محاكمة المحامين أمام محكمة النقض والإبرام فإنه يكون أوفى بالعدل وأضمن للإنصاف، لأن الهيأة التى تتألف منها محكمة النقض والإبرام هى أكبر الهيئات القضائية التى يرجع إليها العدل لتقيم أركانه وتقوِّى بنيانه. ونظن أن لا غضاضة على الأساتذة المحامين إذا كانت هذه الهيأة القضائية هى التى تنظر فى تهمهم وتقضى بينهم؛ لأنها أدرى من غيرها بمواضع الحق فيما يُتهم به المحامون وأكثر تقديرًا لشرف المحاماة وصناعتها. لأن القضاء والمحاماة صنوان، وجناحان لطائر الإنصاف يرفرفان على رءُوس المظلومين.

وإذا كان المشروع قد نص على أن تكون محاكمة المحامين فى جلسات سرية، فلا شك فى أن حسن النية هو الذى هدى واضع هذا المشروع إلى هذه الحسنة؛ إذ ماذا يسوء المحامين من سرية الجلسات، وماذا يرضيهم عن علانيتها؟ إن شرف المحاماة يقتضى هذه السرية؛ لأن شرفها شرف للعدل الذى يجب أن يكون بعيدًا عن لفظ الجماهير وقول السوء..

أما تعديل قانون العقوبات وهو الخاص بتهمة الرشوة بحيث يتناول أعضاء الهيئات التشريعية والتمثيلية مساواة لهم بالموظفين الذين تثبت عليهم تهمة الرشوة، فنظن أن من العدل عدم التفريق بين أفراد الأمة فى ذلك. ونظن أن أعضاء هذه الهيئات لا يرون فى أنفسهم من الميزات ما يجعلهم أمة على حدة وجميع أفراد الشعب أمة أخرى.

نعم أن هنالك حصانة لأعضاء البرلمان تقيهم بطش القانون إلا إذا صدق المجلس الذى ينتمى إليه العضو البرلمانى على محاكمته. ولكن يظهر أن الحكومة رأت أن هذه الحصانة تقف حجر عثرة فى سبيل العدل من جهة، وتدخل فى نفس المحصن شيئًا من الطغيان من جهة أخرى فأرادت أن تستدرك ذلك وتجعل هؤلاء الأعضاء سواسية مع الموظفين أمام القانون، فإذا ارتشوا أو توسلوا بنفوذهم لقضاء أغراض معينه خارجة عن مهامهم السياسية كان للقانون سبيل إليهم. والقانون حكم عدل بين الناس لا يحيد عند العدل.

قد يقال إن الدستور أعطى الحصانة للأعضاء لأن شرف العضو متعلق بشرف الأمة؛ ولأنه أحد أفراد الهيئة التشريعية غير المفروض فيهم وهم واضعو التشريع الخروج على هذا التشريع.

صحيح أن المفروض فيهم هو هذا. ولكن ما العمل إذا خرج بعضهم على هذا التشريع وهم أناس خاضعون لما يخضع له كل الناس من ميول وشهوات؟ على أنه إذا كان مما لا ينبغى أن يخرج الناس على القانون، فممًا لا ينبغى أكثر أن يخرج عليه واضع هذا القانون!!

* * *

وكتبت السياسة تبرر تصرف الوزارة - تحت عنوان: «تعديل تأديب المحامين - خطوة أولى للإصلاح، ولكنها خطوة ضيقة» بتاريخ ٢٥ منه:

«يرى القراء النصوص الجديدة المعدلة لبعض نصوص قانون المحاماة الصادر فى سنة ١٩١٢ رقم ٢٦، ويرون هذه النصوص خاصة بتأديب المحاماة غير

متعرضة لشىء فى أمر تنظيم المهنة لذاتها؛ لذلك يصح لنا أن نعتبر هذه التعديلات خطوة ضيفة جدًا فى سبيل إصلاح حال المحاماة مما شكا منه المحامون أنفسهم وأن نعتبرها تعديلات تفسيرية لا أكثر ولا أقل، أو هى، كما جاء فى المذكرة التفسيرية المنشورة مع القانون فى غير هذا المكان من السياسة، لم ترد بها «أن تضع نواحى جديدة، بل وردت على سبيل التفصيل لبعض الأحوال الداخلة فى حكم المادة ٢٥ من لائحة سنة ١٩١٢، التى تنص على العقوبات التأديبية لمن أخلَّ من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها».

وما كان المشرِّع ليلجأ إلى هذه التعديلات لولا الحكم التأديبى الأخير، فإن الوقائع التى تناولها هذا الحكم والتى انتهى إلى تبرئة من نُسبت إليهم، هى فى جملتها وتفصيلها مخلة بكرامة المحاماة وشرفها على نحو ما اتفقت أحكام الهيئات التأديبية فى البلاد المختلفة على اعتبارها. لكن مجلس التأديب رأى «أن ليس فى مصر تقاليد واصطلاحات من نوع ما يوجد فى أى بلد آخر، ولم ير بعد ذلك أن يكون، كما تفعل مجالس التأديب عدن الاقتضاء، عاملاً على خلق هذه التقاليد وتوطيدها»، لذلك حكم بالبراءة. ولذلك اضطر المشرع إلى وضع التعديل الذى ننشر اليوم، لا على إنه جديد يدخله على المادة ٥ من لائحة المحاماة ولكن على أنه تفسير وتفصيل لا يورده على سبيل الحصر، وإنما يورده على سبيل المثل.

ولمجلس التأديب عذره من عدم خلق تقاليد المحاماة وتوطيد ما يتفق وما لا يتفق مع كرامتها وشرفها، وله هذا العذر بنوع خاص فى الحكم الذى أصدره، فلقد جرى القضاء، لا فى مجالس التأديب وحدها ولكن فى شئون أحكامه جميعًا على الأخذ بإحدى نظريتين لا تستقيم إحداهما والأخرى فمن القضاة مَنْ يُصَدرون نوعًا من التشريع ما خلا القانون من حكم صريح فى مادة من المواد. وهؤلاء لا يعتمدون على النص الوارد فى قوانين العالم كلها وفى قوانين مصر أيضًا بأن القاضى يحكم عند غياب النص على موجب قواعد العدل. وهؤلاء يرون العقوبات التأديبية ليست داخلة فى النطاق الضيق الذى فرضه القانون للعقوبات الجنائية والذى قرر معه أن لا عقوبة بغير نص. وحجتهم البالغة فى هذا أن المسائل التأديبية سواء منها ما يتعلق بالمحامين وما تعلق بالموظفين إنما تقع عند الإخلال بكرامة الوظيفه أو المهنة أو بشرفها أو بالواجبات المترتبة

عليها. والواجبات والكرامة والشرف ليست من الشئون التى يمكن حصرها والنص عليها؛ بل هى أدخَل فى باب الذوق وحسن التقدير منها فى باب النص والحصر، وهى تتطور بالزمن مع الأخلاق العامة والاعتبارات الخاصة. وما دام غير مستطاع بحال حصرها فإنما هى أحكام القضاء التأديبى هى التى تعينها وتدل عليها والتى توجهها فى سبيل تطورها وترشد إليها الموظفين والمحامين ممن يعنيهم أمرهم. ومن القضاة من يذهب غير هذا المذهب ويرى أن كل ما ليس محظورًا فهو مباح، وأن العقوبة التأديبية عقوبة على كل حال فيجب أن لا توقع إلا إذا وجد نص يقضى بتوقيعها، وإن مسائل الكرامة والشرف إنما تتقرر لا بموجب الذوق وحسن التقدير وحدهما ولكن بتواتر أحكام البلاد فى شأنهما.

ونحن وإن كنا ممن يأخذون بالرأى الأول، وممن يرون أن القضاء بأحكامه كثيرًا ما ساعد على تطور روح التشريع لتتفق مع العصر الذى يعيش الناس فيه وما يوجبه ويقتضيه، فإننا مضطرون لاحترام الرأى الثانى وإن اعتقدنا من ناحية عدم اتفاقه مع الرأى الراجح. ومن الجهة الأخرى أنه يضطر المشرع إلى مداومة التداخل لتعديل التشريع بدل أن يكون هو معوانًا للمشرع على أن ينظر للأمام كى يتلافى الحالات التى تكشف عنها الأحكام الجديدة. وهذا التشريع الخاص بالمحاماة، مما نشرنا اليوم، وذلك التشريع الآخر الخاص باستقلال مناصب النيابة عن الأمة مما تنظر الحكومة اليوم فيه، هو فى الواقع أثر من آثار نظرية النقد بالنص: ولئن كان فيه لزامًا تقرير عقوبة فيما يتعلق باستغلال النيابة عن الأمة وإجراؤها مجرى الرشوة لأن هذه عقوبة لا يمكن توقيعها إلا بنص، فإن المسائل التأديبية هى فى رأينا غير هذا، وهى مما يدخل فيما يستطيع القاضى الحكم فيه على موجب قواعد العدل وحسن السلوك ولو لم يوجد أى نص خاص به.

وأنت إذا ألقيت نظرة على التعديل الجديد الذى أُدخل على المادة ٢٢ من قانون المحاماة والذى حظر على المحامى: (١) أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه، (٢) أن يتفق على أجر يُنسب إلى قدر أو قيمة الطلبات التى يحكم بها، (٣) أن يتفق على أجر ظاهر الغلو بالنسبة إلى قيمة العمل وزمنه وما قد يستلزمه من عناية خاصة. ويجوز مع ذلك أن يدخل فى التقدير أهمية الدعوى وثروة الخصوم، (٤) أن يقيد الخصوم فى التصرف بأن يشترط استحقاق الأجر كاملاً عند التنازل عن التوكيل أو عند

تصالح الخصوم بغير وساطة المحامى، (٥) وعلى العموم أن يعقد اتفاقًا على أجر أتعابه يكون من شأنه أن يجعل لنفسه مصلحة فى القضية على وجه لا يتفق وكرامة المحامى - نقول لو أنك ألقيت نظرة على هذه المحظورات على المحامى لما وجدت فيها شيئًا جديدًا، ولرأيتها جميعًا تخالف ما يعتبره كل من يقدر للمحاماة شرفها وكرامتها من شرف هذه المهنة ومن كرامتها.

* * *

أما التعديل الخاص بالإجراءات، وأقصد التعديل الذى جعل من هيئة النقض مجلسًا للتأديب على أن تكون جلسته سرية، والذى جعل حق تأديب المحامين المقبولين أمام المحاكم الأهلية والمحامين الذين لا يزالون تحت التمرين من خصائص الحكمة الابتدائية على أن تكون جلستها سرية هى الأخرى، أقول إن هذا التعديل قد أدت إليه ضرورات الظروف السياسية الأخيرة؛ فضلاً عن أنه تعديل متفق مع ما يجرى أمام المحاكم المختلطة. فأما أن الظروف السياسية الأخيرة أدت إليها فظاهر من الانتخابات التى تحدث فى شهر ديسمبر من كل عام للنقابة. هذه الانتخابات لم تحدث على أنها انتخابات طائفية يراعى فيها أهل مهنة من المهن مصلحة طائفتهم! وإنما كان يروج لها على أنها انتخابات سياسية تقصد بها دلالة خاصة هى تغلب حزب سياسى على حزب سياسى آخر، ولطالما نادينا فى هذه الجريدة مبينين للمحامين سوء مغبة هذه الخطة؛ ناصحين لهم لكى يعدلوا عنها ويستبدلوا بها النظر للمحاماة من جانب المحاماة وكفى؛ فكنا نُجاب دائمًا بأننا إنما ننادى بذلك متأثرين بفكرة حزبية. وهذه هى الظروف قد دلت المحامين دلالة واضحة على أننا كنا مخلصين للمحاماة قبل كل شىء وأننا كنا نريد بها أن تكون أبدًا بعيدة عن أن تتأثر بعواطف السياسة - فالحق أن وجود محام فى مجلس التأديب امتيازًا للمحاماة كان واجبًا عليها أن تفكر فى الاحتفاظ بهٍ قبل التفكير فى أية سياسية حزبية. لكن الأهواء غلبت الحكمة سنوات متوالية ومن يدرى إذا كانت ما تظل غالبة إياها فى الأيام المقبلة. وكانت النتيجة المحتومة لا شك أن يعهد بالتأديب لهيئة النقض على أنها الهيئة القضائية العليا البعيدة عن أن تتأثر بأى فوز سياسى، وأن تجعل هذه الهيئة بعيدة عن المظاهرات التى تهيئ الجو الفاسد فى الأحكام بأن تكون جلساتها سرية على مثال جلسات الهيئات التأديبية جميعًا، وعلى مثال الهيئة التأديبية للمحامين أمام المحاكم المختلطة.

ولعل الذين ينظرونه إلى التعديلات بإنصاف يرون أنها كانت ضرورة لا مفر منها، وأن التعرض لها بالنقد هو كالتعرض للقانون الذى يُراد سَنّه خاصًا باستقلال المناصب النيابية، إنما تدفع إليه شهوة حزبية. بينا هذه القوانين بالذات إنما أدت إليها واقتضتها المصلحة العامة. وأول واجب على أية حكومة قائمة أن تنفذ ما تقضى به المصلحة العامة غير آبهة بالنقد الذى يوجه إليها، مادام نقدًا مبنيًا على الغرض الحزبى الضيق أفق النظر.

* * *

واستفتحت جريدة الأهرام عددها الصادر فى ٢٦ فبراير بمقال طويل حللت به الموقف وناقشت المسألة من وجوهها، نرى إثباته لما هو معروف عن الأهرام من عدم التحيز الكثير لحزب دون حزب قالت:

المحاماة والقضاة

النوّاب والنيابة

ليس عجيبًا أن يشتغل الرأى العام بالقوانين الجديدة أو بالأحرى بما أُدخل على القانون من التعديل، هذا التعديل يتناول أرقى الهيئات فى الأمة أى المحاماة والنيابة والنواب ويتناول التشريع للقضاء. وما دامت الحكومة التى سنت هذا التعديل إنما هى سنته بعد حكم مجلس التأديب فى القضايا التى أقامتها الحكومة على ثلاثة من كبار الأمة من أجل حرفتهم - أى المحاماة - وهم أفراد محامون ومن أجل الحكم الذى أصدره القضاء ببراءتهم.

فلم يَرَ الرأى العام ولم ير أحد من الناس فى هذه التعديلات القانونية إلا ردًا على حكم مجلس التأديب القاضى بالبراءة الذى لم يتفق مع رأى الحكومة، فكأن الحكومة تقول فى هذا التعديل الذى أدخلته على النظام الموجود والقانون النافذ: إن هذا التعديل الذى أدخلناه اليوم على القانون لو أنه كان موجودًا قبل الحكم لما حكم المجلس بالبراءة، ولاتفق رأيه مع رأيى فى أن شروط وكالة النحاس باشا وويصا بك وجعفر فخرى بك عن الأمير سيف الدين تقضى بمؤاخذتهم. لذلك نص بهذا التعديل الجديد «بأن تقضى أحكام المادة الثانية من هذا القانون بمجرد صدوره على جميع الدعاوى المنظورة وعلى ذلك تحيل مجالس التأديب من تلقاء نفسها الدعوى التى سبق رفعها إليها ولا تزال منظورة إلى الهيئات التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون».

ومعنى ذلك أن قضايا تأديب المحامين تنظر بعد صدور هذا القانون أمام محكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة محكمة «نقض وإبرام»، ومعنى ذلك أنه ضم إلى قضايا التأديب أنه محظور على المحامين أن يبتدعوا كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير الأتعاب، ومحظور عليهم أن يتفقوا على أجر ظاهر الغلو بالقياس إلى قيمة العمل وزمنه، وما قد يستلزمه من عناية خاصة ويجوز أن يدخل فى التقدير أهمية الدعوى وثروة الخصوم. ومحظور على المحامى أن يقيد حرية الخصوم بالتصرف بأن يشترط استحقاق الأجر كاملاً عند التنازل عن التوكيل أو عند تصالح الخصوم بغير وساطة المحامى. ومحظور على المحامى أن يعقد اتفاقًا على أجر أتعابه يكون من شأنه أن يجعل لنفسه مصلحة فى القضية على وجه لا يتفق مع كرامة المحامى.

أضف إلى ما تقدم من حكم القانون الجديد، أن عدم شكوى الخصوم لا يمنع من رفع الدعوى التأديبية على المحامى الذى ألف حكمًا من الأحكام المتقدمة.

فأنت ترى فى هذا التعديل كله ردًا على كثير من الحيثيات والأسباب التى وردت فى حكم البراءة الذى أصدره مجلس التأديب.

فهل إذا حُوِّلت القضايا المعلقة الآن أمام مجلس التأديب إلى محكمة الاستئناف وأخذت هذه المحكمة بالقانون الجديد وحكمت بمؤاخذة المتهمين، يجوز من الوجهة السياسية دون الوجهة القانونية أن يقال: هذا حكم المؤاخذة فى القضايا الجديدة ينسحب على القضايا القديمة التى حُكم فيها بالبراءة؟؟ ثم يقال بعد ذلك أن حكم البراءة الذى صدر بات بعد حكم الإدانة وكأنه كلا حكم؟؟

إن هذه المسألة هى الآن بين يدى رجال القضاء ورجال المحاماة ولا ندرى ما يكون رأيهما فيها. ولكننا نود من صميم الفؤاد لهذا البلد ولأهله أمرًا واحدًا لا ثانى له، وهو العدل.

العدل للجميع لا لفئة دون أخرى والعدل الأكيد الذى قالوا إنه «أساس الملك». بل نحن نريد العدالة ونتمناها تلك الإلهة المتلألئة الوجه الوضّاحة الجبين الحازمة الصلبة كما صورها الإغريق تحمل بيمينها الميزان وفى يسارها السيف البتار وتعصب عينيها لا ترى صديقًا ولا ترى عدوًا، بل ترى أمرًا واحدًا وهو العدل الذى وصفه برودهوه فقال إنه فى تأليف الهيئة الاجتماعية «كل شىء وبدونه لا يستقيم لهذه الهيئة شىء» وهو لا يستند إلى المذاهب ونصوص القوانين؛ ولكنه يستند إلى الضمير ولا يمكن أن يقوم إذا حلت أسباب الحكم

والسياسة محله أو قامت مقامه؛ لذلك قالوا: إنه لا سند فى الأمة للعدالة إلا المساواة فإذا لم تكن المساواة لا تكون العدالة.

وهذا التعديل الذى أدخلته الحكومة اليوم على القانون يقول المحامون فيه، إنه يقلب كثيرًا من الشئون فى مكاتبهم رأسًا على عقب. ولكن القضاة ليسوا فى ذلك من حيث مَهمَّتهم على رأى واحد مع المحامين ما دام الأمر راجعًا إلى ضمائرهم وما ترشدهم إليهم من طرق العدل والإنصاف، وما دام أمر المحامين راجعًا إلى نظام مكاتبهم ونظام معاملتهم للناس.

ولا نستغرب إجفال الناس من كل جديد لجدته وحداثته؛ ولكنَّا نستغرب أن يحكم البعض قبل الاستقراء والتمحيص حتى تقوم الأسباب المفضية إما إلى الرضا وإما إلى النفور، وليس فى عمل من الأعمال - كما قال باستيا - مهما كان ذلك العمل، الخير المحض أو الشر البحت. وليس الإهمال فى الأعمال والشئون ما ظهر منها بل الأهم ما بطن وخفى.

وهؤلاء المحامون جميعًا يعترفون معنا بأن طائفتهم بحاجة إلى الإصلاح، ولو لم يكن هذا التعديل قد جاء لظرف خاص وفى نظرهم لغرض خاص لاتخذوه بلا شك قاعدة ولاتجهوا من هذه القاعدة إلى إصلاحات أخرى عديدة يتحرون وجوهها من الواقع ومن المشاهد ومن المعروف ومن الخفى المستور. ولكن هذه الدائرة الضيقة أمامهم الآن تجعل بحثهم وتجعل الاستقصاء والاستقراء فى دائرة ضيقة أيضًا وفى شئون ضيقة.

وها هم يجتمعون غدًا وبعد غد لمراجعة القانون الجديد أو التعديل، فهل تُتاح لهم الفرصة أن يوسعوا دائرة البحث فى جميع وجوه الإصلاح حتى تبقى طائفتهم النبيلة مما يشكون هم ذاتهم منه؟؟

أجل، إن أمامهم موضوعًا مهمًا يجب تقديمه على سواه، ولكن باستطاعتهم إذا فرغوا منه أن يمدوا نظرهم إلى ما هو أبعد وأكثر جدوى.

* * *

أما استغلال «النفوذ» وما أرادوه بهذه الكلمة ومن أرادوهم بها فلم يسبق «الأهرام» إليه سابق والبرلمان منعقد والنواب يعملون، لاعتقادنا بأن للرأى العام قوة فى الإصلاح فوق قوة نص القانون. ولا شك بأنَّا شهدنا يومئذ النتيجة التى كنا نودها لأن الموظفين الذين كانوا يجاملون ويراعون أو يتهيبون صحت عزائمهم

وكبرت شجاعتهم وتعلموا بمدرسة الخبرة والاختبار ما لم يكن بالإمكان أن يتعلموه بغير تلك المدرسة، وكلهم يشهد لنا بذلك وكلهم يؤيد هذا القول الآن.

ولكن المسألة فى استخدام النفوذ ليست هى أيضًا محصورة فى دائرة ضيقة - دائرة المحامى والنائب - بل هى أوسع من ذلك كثيرًا جدًا كما يحدثك الأهالى ذاتهم وكما تنطق الحوادث، لذلك لم نعرف كلمة وقعت من نفس الأمة الموقع الحسن كتلك الكلمة التى قالها ذات يوم سعد باشا - رحمه اللّه - أنه ليس فى الحكم من أجل حزب دون آخر.

ولا شك بأن حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا يتذكر الوقع الجميل الذى كان لكلمته فى الدقهلية يوم زارها وقال إنه وهو فى منصة الحكم ليس من حزب من الأحزاب بل هو ابن الأمة يخدمها على حد المساواة والعدالة. وقد صفقنا لدولته يومئذ بكلتا يدينا، لأن هذه الكلمة إذا نفذت وسهر الحكام جميعًا على تنفيذها محت كل تلك التسمية التى يسمون بها «قانون استغلال النفوذ».

ولكن استخدام النفوذ داء مزمن وعلة متأصلة فى هذا البلد لا يداويه ولا يشفى منه قانون أو نظام؛ ولكن الذى يداويه ويشفى منه عدل الحكام من القنَّة إلى الرأس. عدلاً يقنع الناس ويقنع قبل الناس جميعًا هذا الفلاح البسيط الساذَج أن قضاء حقه مقدم على قضاء كل حق، وأن باب البوليس وباب النائب وباب المهندس وباب الوزير وباب المدير وكل باب مفتوح أمامه لسماع ظُلامته ورفع الغُرْم عنه والآماد. وكل من تربع فى كرسى الحكم يخيل إليه بأن اللَّه حكَّمهُ برقاب العباد ورقاب هؤلاء الفلاحين السذَّج البسطاء على وجه التخصيص، فإن «استخدام النفوذ» أمر لا مندوحة عنه للناس الذين يريدون قضاء أغراضهم، إذن مضطرون أن يلجئُوا إلى الذين يقضون حاجتهم، فإذا لم يجدوهم لجئُوا إلى الذين يتلقفونهم و«يستغلون النفوذ».

هذه الحال قديمة متوارثة حتى تكاد تكون عامة وسببها الأول تألُّه الحكام، وسببها الثانى روح «المحسوبية» والمفاضلة حتى يضيع العدل الذى قلنا لك إنه لا يمكن أن يكون إذا لم يستند إلى المساواة.

الحظر على الموظفين أن يتعاطوا العمل السياسى

وافق مجلس الوزراء على مذكرة صاحب الدولة رئيس الوزراء الخاصة بتعديل المادة ١٤٤ من القانون الحالى.

«لذلك أرى أن يضاف إلى المادة ١٤٤ من القانون الحالى حكم يحظر على الموظفين أن يحضروا الاجتماعات السياسية أو أن يعلنوا نزعات أو آراء سياسية ويجعل عقاب المخالف الرفت.

فإذا شاطرنى مجلس الوزراء الرأى تفضل بالموافقة على إضافة فقرة ثانية لتلك المادة تكون كما يأتى:

«ويُحظر على الموظفين والمستخدمين أيضًا أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يُبّدوا علانية آراء أو نزعات سياسية»».

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

* * *

فصار نص المادة ١٤٤ من القانون المالى الآن:

«لا يجوز لمستخدمى الحكومة أن يعطوا أى أخبار إلى الجرائد التى تنشر فى القطر المصرى أو فى الخارج سواء كانت باللغة العربية أو بأى لغة أخرى ولا أن يبدوا ملحوظات شخصية بواسطة الجرائد ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لها».

«ويُحظر على الموظفين والمستخدمين أيضًا أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية وكل مستخدم يخالف حكمًا من هذه الأحكام يكون قابلاً للعزل».

* * *

علقت السياسة على هذا التصرف بالاستحسان «فليس يجوز لمن يقوم بعمل عام فى الحكومة أن يختط خطة سياسية صريحة تخالف خطة مجلس الوزراء، وهو المهيمن على مصالح الدولة:..

....

ذلك بأن الحركة الوطنية حين تناولت مختلف طوائف الأمة فى سنة ١٩١٩ تناولت الموظفين من بينهم............ لكن هذا الظرف الاستثنائى، الذى اعتبر ثورة صريحة وخروجًا على كل قانون ونظام، لم يكن يجيز للموظفين أن يعلنوا حزبيتهم السياسية وأن ينضموا لفريق من أهل البلاد دون فريق آخر.. إلخ[1].

وعلقت كوكب الشرق على الموضوع بقولها بعد كلام[2]:

---

(١) السياسة فى أول فبراير.

(٢) كوكب الشرق فى ٢ فبراير.

«ونحن الذين نريد دائمًا أن يكون الموظفون فى معزل عن السياسة، وفى نجوة من نزعاتها وشرورها، نرى أن «العلانية» التى أشار إليها مجلس الوزراء فيما أضافه إلى المادة ١٤٤ من القانون المالى، تركها على إطلاقها ولم يحددها، وفى عدم تحديدها مجال لذوى النفوس الشريرة الآثمة، والراغبين فى الملق طلبًا للرقى على حساب غيرهم، فيلحقوا الأذى بموظفين قد يكونون أبرياء مما ينسب إليهم ويتهمون به».

«نحن نفهم من العلانية، أن يعلن الموظف رأيه السياسى فى اجتماع عام أو فى صحيفة سيارة أو فى مكان من الأماكن العامة التى يجتمع فيها الناس فهل هذا هو الذى تفهمه الوزارة من العلانية أيضًا؟ أم أنه يكفى لإدانة الموظف «وجعله قابلاً للعزل» أن يتهمه آخر بأنه أعلن آراءه السياسية فى مكان خاص أو غير خاص، مستشهدًا على ذلك باثنين أو ثلاثة من أصدقائه، وقد يكونون جميعًا كاذبين مدفوعين على هذا الاتهام بعامل الحفيظة والانتقام، أو غير ذلك من العوامل غير الشريفة.

من أجل ذلك، نريد أن يُلحق قرار مجلس الوزراء بمذكرة إيضاحية تسد سبيل الوقيعة والانتقام على ذوى النفوس الحقيرة المريضة، فتحدد «العلانية» تحديدًا بعيدًا عن كل لبس، حتى لا يقدم موتور على اتهام موظف بأنه أبدى له رأيه السياسى علانية، وأن هذه «العلانية» كانت مقصورة على إبداء الموظف رأيه لذلك الشاكى الموتور.

* * *

عرائض بطلب إعادة الحياة النيابية

أحدث الشيوخ والنواب حركة فى دوائرهم كان من أثرها تأليف وفود، وكتابة عرائض تحملها هذه الوفود إلى قصر عابدين مقر جلالة الملك.

ولما توالت هذه الوفود وكثر تواردها أغرت الحكومة بها البوليس فكان يحول بينها وبين الوصول إلى القصر؟ وقد حدث أن اشتبكت بعض هذه الوفود مع الجند اشتباكًا يشبه المعركة وحررت محاضر فى قسم بوليس عابدين بذلك.

وإلى القارئ مثلاً من هذه العرائض:

فقد توجه فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر الخميس ٢١ فبراير وفد من مديرية الشرقية إلى قصر عابدين، فرفع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك

عريضة موقعة من أعيان الشرقية بطلب إعادة الحياة النيابية إعادة فعلية. وقد حصلنا على صورة هذه العريضة وها هى بنصها:

«يا صاحب الجلالة

«يتشرف الموقعون على هذا من أفراد شعبكم المتعلق بعرشكم الكريم بأن يفزعوا إلى سُدتكم العلية مما نزل بالبلاد بسبب تعطيل الحياة النيابية تعطيلاً فعليًا أدى إلى حرمانها من حرياتها المقدسة وإلى تصرف الوزارة فى شئون الأمة الحيوية من غير رقابة ممثليها وكان من ذلك أن مضت هذه الوزارة فى تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء الذى يعرض البلاد لخطر الحرمان من كفايتها فى مياه النيل يلازمه لرى أراضيها وهذا رغمًا من المخاوف التى أبداها كبار المهندسين من المصريين والإنكليز من تنفيذ هذا المشروع قبل دراسته الدراسة الفنية الواجبة.

ولقد قدَّرت الحكومات الدستورية السابقة مبلغ الخطر الذى يلحق بالبلاد من التعجيل فى تنفيذ هذا المشروع، فوقفته على أن تستوفى بحثه وتعرض نتيجة بحثها على البرلمان.

وبما أن هذا المشروع يمس حياة البلاد فى صميمها ولا يقتصر خطره على هذا الجيل وحده بل يتعداه إلى الأجيال المقبلة، فلا يصح أن يُبتّ فيه فى غيبة البرلمان ومن غير رأى ممثلى الأمة.

وبما أن هذا المشروع وغيره مما تُقْدِم عليه الوزارة من اتفاقيات مالية وسواها يكلف خزانة الدولة الملايين من الجنيهات التى تقضى المبادئ الأولية لأى حكم صالح ألا تصرف من غير موافقة ممثلى البلاد.

فلذلك

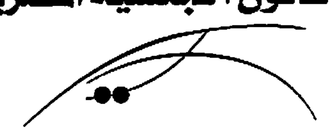
نلتمس من جلالتكم أن تصدروا أمركم الكريم بعودة الحياة النيابية فعلاً إلى البلاد؛ حتى يتمكن ممثلو الأمة من إبداء رأيهم فى هذا المشروع الخطير وفى غيره من مرافق البلاد الحيوية».

ويلى ذلك الإمضاءات.

■ ■ ■

الفصل الثالث

اتفاق مصر وإنكلترا على القرض العثمانى لسنة ١٨٥٥
قانون الجنسية المصرية



استباحت الوزارة المحمدية لنفسها بمقتضى النظام الذى أقامته فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ - والذى تُحكم البلاد بمقتضاه دون رقابة البرلمان - أن تسن قوانين داخلية ذات آثار خطيرة فى حياة الشعب، وأن تتوسع فى الأمر فتعقد اتفاقات دولية بين مصر وبين غيرها.

من ذلك هذا الاتفاق الذى عقده أخيرًا وزير المالية المصرية فى الوزارة المحمدية على ماهر باشا مع جناب المستر (لِيسْ روس) النائب عن الحكومة البريطانية، فيما يتعلق بتسوية قرض الحكومة العثمانية فى سنة ١٨٥٥ والذى كانت مصر تدفع حصة منه تُخصم من الجزية التى كانت تقدمها للحكومة العثمانية بصفتها تابعة لها قبل بسط الحماية الإنكليزية على مصر سنة ١٩١٤ إبان الحرب.

ولقد ضجت الصحف المصرية إزاء هذا الإقدام الجرىء من حكومة محمد باشا محمود، ينقد بعضها هذا العمل ويفنده ويحبذه البعض الآخر ويؤيده.

وإننا لنقدم للقارئ مقال (السياسة) لسان حال هذه الوزارة وفيه بسط للمسألة ودفاع عنها، قالت بتاريخ الثالث عشر من فبراير:

بين مصر وإنكلترا

الاتفاق المبدئى بين مُفوَّضى الحكومتين

على مسائل دين سنة ١٨٥٥ وتعويضات مصر وتعويضات إنكلترا

تم الاتفاق بين حضرة صاحب المعالى وزير المالية وجناب المستر لِيسْ روس النائب عن الحكومة البريطانية على مسائل ثلاث كانت معلقة بين مصر وإنكلترا، هى: ما تلتزم به مصر من دَيْن سنة ١٨٥٥ الذى عقدته تركيا وكانت مصر تدفع

من أرباحه ٧٢ ألف جنيه إنكليزي سنويًا تخصم من الجزية التي كانت مترتبة عليها لتركيا، وما يستحق لمصر من تعويضات الحرب قبل ألمانيا ودول الوسط وما تلتزم به مصر تعويضًا لإنكلترا عن البواخر الإنكليزية التي غرقت أثناء الحرب وكانت تحمل الفحم. على أن هذا الاتفاق الذي تم ووقعه وزير المالية لمصر والنائب عن وزارة المالية الإنكليزي لا يزال موقوفًا على تصديق مجلس الوزراء، بعد حضور حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا من رحلته بالأقصر وأسوان. وهو سيعود غدًا كما علم القراء.

وقد تناولت بعض الصحف الحديث في الاتفاق الخاص بدين سنة ١٨٥٥ واعتبرت الحكومة على غير حق فيما أتمته بشأنه؛ معتمدة في ذلك على القرار الذي أصدره البرلمان المصري سنة ١٩٢٤ بعدم التزام مصر بأي نوع من الديون العثمانية المترتبة على جزية ما دامت الجزية قد أصبحت لا وجود لها بعد زوال السيادة العثمانية. على أننا نود قبل مناقشة هذا البحث أن نوجز للقراء شيئًا من أمر التزام مصر عن تعويض إنكلترا عن البواخر التي غرقت وهي مشحونة فحمًا لحساب مصر، وعما تستحق مصر من تعويضات الحرب التي التزمت بها ألمانيا ودول الوسط تعويضًا للحلفاء وللدول التي شاركتهم في الحرب ومن بينها مصر.

أما مسألة البواخر الإنكليزية، فتتلخص في أن مصر احتاجت أثناء الحرب إلى مشترى الفحم اللازم لوابورات السكة الحديد ولأعمال وزارة الأشغال. ولم يكن أمامها يومئذ عميل غير إنكلترا تستطيع أن تشتري الفحم منه، فعرضت على إنكلترا طلبها. وكانت إنكلترا يومئذ قد وضعت يدها على جميع البواخر الإنكليزية التي للشركات لاستعمالها في أغراض الحرب، فبإزاء طلب مصر للحرب خيَّرتها إنكلترا بين مشتراه بسعر الطن عشرة جنيهات على أن يحتسب من بينها المبلغ اللازم للتأمين على بواخر النقل بحيث إذا غرقت لا تلتزم من ثمنها، وبين مشتراه بثلاثة جنيهات بحيث تكون الحكومة المصرية مسئولة عن البواخر التي تنقل الفحم لها فإذا غرقت عوضت الحكومة الإنكليزية عنها. وقد رأت الحكومة المصرية اختيار هذا العرض الثاني واشترت الفحم بسعر ثلاثة جنيهات مع تحمل مسئولية التعويض عن البواخر التي تغرق. وقامت فعلاً بدفع مبلغ مليون وستمائة ألف جنيه وبقي عليها مبلغ ستمائة ألف جنيه أجِّلت دفعه؛ لأنها رأت لها في التعويضات الألمانية حقًا تقبضه إنكلترا بالنيابة عنها فكان طبيعيًا أن تنتظر المقاصة فيما عليها لإنكلترا وفيما على إنكلترا لها؛ ولذلك

استطاعت أن تتخلص من طلب إنكلترا الفوائد على هذا المبلغ الباقى الذى لم يكن موضع نزاع بين الطرفين والذى أقرت مصر لذلك بدفعه. على أن الطريقة التى جرت عليها فى مشترى الفحم كانت خيرًا لها بكثير؛ لأنها اشترت مليون طن من الفحم دفعت فيه ستة وملايين من الجنيهات بينما كانت تدفع لو أنها قبلت دفع عشرة جنيهات عن الطن تبلغ عشرين مليونًا من الجنيهات. فإذا نحن أضفنا المليون والثمانمائة ألف جنيه إلى ستة الملايين التى دفعت ثمنًا للفحم، لتبين أن مصر قد استفادت من اختيارها عدم التأمين ما يزيد على اثنى عشر مليونًا من الجنيهات.

أما حق مصر فى تعويضات الحرب التى تدفعها ألمانيا ودول الوسط، فقد تقرر منذ وضعت قاعدة التعويضات وطرق الدفع من جانب ألمانيا، غير أن إنكلترا كانت ولا تزال تستولى على هذه الحصة من أيام كانت حمايتها مضروبة على مصر؛ وإذ كانت حصة مصر تتراوح ما بين تسعين ومائة وعشرين ألف جنيه فى السنة مما تدفعه ألمانيا باعتبار نصيبها واحدًا على مائة من مقدار تعويضات الحرب، فقد اتُّفق على أن يدخل هذا المبلغ فى المقاصة فيما بين مصر وإنكلترا عن الحسابات التى بينهما.

بقيت مسألة دَيْن سنة ١٨٥٥ من بين الديون الثلاثة التى كانت تدفع من الجزية. ذلك أن الدَّيْنين الآخرين وهما دين سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٩٤ واللذين سوَّى البرلمان فى سنة ١٩٢٤ بينهما وبين دين سنة ١٨٥٥ فى قرار عدم التزام مصر بها، فقد حكمت المحكمة المختلطة بالتزام مصر بأقساطهما لأن الخديو توفيق باشا والخديو عباس باشا كانا قد تعهدا بدفعهما. لكن الحكومة الإنكليزيةَ ذهبت فى مطالبة الحَكومة بدين سنة ١٨٥٥ مذهبًا آخر؛ ذلك أن ديون تركيا قد وزعت بموجب معاهدة لوزان على أجزاء الإمبراطورية العثمانية القديمة وألزمت مصر بدفع الديون التى كانت تدفعها من الجزية. واعتراف تركيا باستقلال مصر قد قرر فى معاهدة لوزان بهذا التخصص فى الديون. ثم إن كل مملكة من الممالك تُقسَّم مقررٌ فى القانون الدولى أن يلتزم كل جزء ينفصل عنها بقسم من دينها؛ وما دام ذلك هو الشأن فمصر بموجب قواعد القانون الدولى ملتزمة بالديون التى كانت تدفعها من الجزية العثمانية. وإذا كانت تركيا قد انقطعت عن دفع أقساط استهلاك ذلك الدين منذ سنة ١٨٧٥ فذلك كان بسبب عجزها واضطراب ماليتها، وعلى أية حال فإن هذا الدين بقى فى ذمتها إلى أن انفصلت

مصر عنها فيجب أن تحمل فيه نصيبها، ويجب أن تظل تدفع مبلغ الاثنين والسبعين ألفًا من الجنيهات حتى تستهلك الدين جميعه.

وكانت حجة مصر أنه على فرض التزامها فى الدين المذكور بشىء فهى ملزمة بأقل من نصف الباقى منه وبعبارة أدق بنسبة ٧١ إلى ٩٢ منه؛ لأن قبرص كانت تدفع ٩٢ ألفًا من الجنيهات لحساب هذا الدين كما كانت مصر تدفع ٢١ ألفًا. وقد أقرت إنكلترا هذه النسبة كما أقرت أن يخصم مما يستحق على مصر مقاصة مع ما تستحقه مصر من التعويضات الألمانية على أن يكون ذلك بمقدار مائة ألف من الجنيهات، فإذا نقص نصيبها فى التعويضات دفعت لإنكلترا الفرق وإن زاد دفعت إنكلترا لها الزيادة، وعلى ذلك تستهلك حصة مصر من باقى دين سنة ١٨٥٥ فى ست عشرة سنة.

* * *

وهذا هو ما يعترض المعترضون عليه احتجاجًا بقرار البرلمان فى سنة ١٩٢٤ على أن هذا الاحتجاج لا محل فى الواقع له؛ فقد جاء فى نص القرار ما يأتى: (ثالثًا: أن الدولة المصرية لكى لا تتهم بالتسويف فى دفع الحقوق تودع كل المبالغ التى تطالب فيها بدفعها فى أى بنك تريده بشرط حفظ هذه المبالغ مع فوائدها حتى يفصل فى هذا الموضوع أمام الجهات المختصة) ومعنى هذا أن الحكومة المصرية مع إعلانها رأيها فى أنها غير ملزمة بشىء من ديون تركيا مادامت سيادة تركيا قد سقطت عنها لا ترى مانعًا من أن تدفع المبالغ أو الديون التى تلتزم بدفعها من جهة تملك هذا الإلزام. وكان ذلك هو شأنها فى دينَىْ سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ حين قضت المحكمة المختلطة بإلزامها بهما: بقى دين سنة ١٨٥٥ فإما أن يفصل فى أمره بمفاوضات أو بتحكيم أو بتقاض، والنتيجة التى يمكن الوصول إليها عن أى واحد من هذه الطرق الثلاثة ملزِمة لمصر غير مخالفة فى شىء لقرار سنة ١٩٠٤.

ليست المسألة إذن المخالفة أو عدم المخالفة للقرار المذكور؛ إنما المسألة ما إذا كان الاتفاق الذى حصل وتناول المسائل الثلاث التى أشرنا إليها فى هذا المقال تحقق مصلحة مصر أو لا تحقق هذه المصلحة. وبكلمة أخرى أتُرانا لو وضعت المسألة موضع التحكيم أو التقاضى هل كنا نصل إلى نتيجة خير من النتيجة التى وصلنا إليها من طريق المفاوضة؟ هذا هو الوضع الذى يجب أن توضحه المسألة؛ فإن كان أحد يعتقد بعد التفاصيل التى أشرنا إليها أننا كنا نكسب من طريق

التحكيم أو التقاضى أكثر مما كسبنا أو نكسب من طريق المفاوضة فواجبه أن يدلى برأيه؛ فلا تزال المسألة ولم يُبتّ فيها نهائيًا بعد فهى لا يبت فيها إلا بقرار من مجلس الوزراء بعد عودة رئيسه.

هذا هو الوضع الذى يجب الكلام عليه عند تناول المسألة بالبحث، وهو ما ننتظر أن نسمع فيه رأى معارضى الحكومة الحاضرة. ولعله يكون رأيًا يرمى إلى تحقيق المصلحة العامة لا إلى المعارضة حبًا فى المعارضة.

وكتبت الصحف المعارضة طويلاً فى المسألة؛ ولكن الأهرام نشرت افتتاحيتها فى يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ بقلم الأستاذ الصحفى (محمود عزمى) يفند به رأيه فى السياسة ويرد عليها. وكان ذلك خير ما كتب فى الموضوع ولهذا ننشره بنصه:

القرض العثمانى لسنة ١٨٥٥

ومدى ارتباط مصر بأحكامه

أذاعت «الأهرام» الغرَّاء منذ يومين ما اتصل بها من أنباء الاتفاق الذى أسفرت عنه أخيرًا مفاوضات دارت بين حضرة صاحب المعالى وزير المالية المصرية وجناب المندوب المالى للحكومة الإنكليزية، الذى كان قد جاء إلى مصر قصد الوصول إلى تسوية بعض المسائل المالية المعلقة بين الحكومتين:

وتناولت «السياسة» الغراء بعددها الصادر أمس مسألة ذلك الاتفاق ذاته وعلقت عليها داعية «معارضى الحكومة الحاضرة» إلى أن يُبْدوا رأيهم فى صدد ما وصل إليه الطرفان المتفاوضان بشأن القرض العثمانى المعقود فى سنة ١٨٥٥، والذى كانت مصر تدفع جزءًا من قسطه السنوى خصمًا من الجزية التى كانت مفروضة عليها للدولة العلية.

* * *

ويُلخص رأى «السياسة» الذى أعربت عنه أمس فى أن الحكومة الإنكليزية «ذهبت فى مطالبة الحكومة المصرية بدين سنة ١٨٥٥ مذهبًا غير الذى ذهبه حملة قراطيس القرضين الآخرين اللذين كانت مصر تدفع أقساطهما من أموال الجزية أيضًا، فلم تقل بالتزام مصر به من طريق تعهد أحد ولاتها كما هو الحال فى قرضَىْ سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤، بل قالت بالتزام مصر به عن طريق معاهدة «لوزان» التى وزعت الدين العثمانى العام على الأجزاء التى انفصلت من الإمبراطورية العثمانية القديمة من جرَّاء الحرب العالمية الكبرى».

وأضافت «السياسة» إلى هذا التقرير لوجهة النظر الإنكليزية قولها هى بأن «اعتراف تركيا باستقلال مصر قد قرن فى معاهدة لوزان بهذا التخصيص فى الديون»، ومضت بعد ذلك تبرر هذا التصرف بإرجاعه إلى قاعدة عامة من قواعد القانون الدولى تقضى بأن «يلزم كل جزء ينفصل عن مملكة تُقسم بقسم من دينها». ثم عرجت «السياسة» على قرار البرلمان المصرى فى ديون الجزية كلها، وقالت إن الفصل فى أمر القرض سنة ١٨٥٥ عن طريق المفاوضة التى جرت «غير مخالف فى شىء لقرار سنة ١٩٢٤». وأخيرًا تساءلت وساءلت «المعارضين» بخاصة «هل إذا عُرضت المسألة على التحكيم أو القضاء تكسب مصر أكثر مما تكسب عن طريق المفاوضة» وشاءت أن تجعل باب الأمل مفتوحًا عند أصحاب الرأى المخالف فقالت إن المسألة «لم يُبت فيها نهائيًا بعد، ولا يبت فيها إلا بقرار من مجلس الوزراء بعد عودة رئيسه».

* * *

وها نحن أولاء - وقد عالجنا هذا الموضوع فى كثير من المقالات التى نشرناها، ونحن فى صف المعارضة الحالية فحسب، بل ونحن نعمل فى تحرير «السياسة» نفسها من قبل - ها نحن أولاء نحاول أن نتقدم بشىء من الإيضاح نعلق به على ما نشرته «السياسة» أمس ودعتنا إلى الإدلاء برأينا فيه.

* * *

أما عن التزام مصر بديون الجزية عن طريق معاهدة «لوزان» مقابل اعتراف تركيا باستقلال مصر، فلتسمح لنا «السياسة» الغراء أن نخالفها فى تقريرها كل المخالفة. «ذلك أن الاستقلال المصرى» لم يكن أبدًا محل مناقشة فى مؤتمر لوزان لا فى جلساته العامة ولا فى جلسات لجانه الفرعية. وها نحن نكتب هذه الكلمة وأمامنا مجموعة وزارة الخارجية الفرنسية المتضمنة «الوثائق الدبلوماسية الخاصة بمؤتمر لوزان» المطبوعة بالمطبعة الأهلية بباريس فى سنة ١٩٢٣، فلا نجد فيها أية إشارة إلى استقلال مصر ولا نجد فيها أى اشتراط من تركيا مقابل أترافها باستقلال مصر. بل إن أمامنا فى هذه المجموعة الرسمية نص المشروع الأول لمعاهدة الصلح الذى انفرط عقد المؤتمر فى مدته الأولى قبل إقراره، وليس فيه مادة تنص على ما نصت عليه المادة الثامنة عشرة من المعاهدة النهائية من تحرير تركيا من ديون ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤، ومع ذلك فقد كانت المادة السادسة عشرة من مشروع المعاهدة الأولى تنص على تنازل تركيا عن

جميع حقوقها فى البلاد التى انفصلت عنها، كما كانت المادة السابعة عشرة تنص على أن هذا التنازل فيما يختص بمصر والسودان أن يعتبر من اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤. بل كان هناك نص صريح هو نص المادة ٤٥ من مشروع المعاهدة ـ يقضى بأن الأجزاء التى تتحمل نصيبها من الدين العثمانى هى دول «شبه جزيرة البلقان» والجزر المنصوص عليها فى المادة الخامسة عشرة، والدول الناشئة حديثًا فى آسيا» وليس فى شىء من هذا النص الواضح أى معنى لربط مصر بالدول التى يوزع عليها ذلك الدين. وقد انتهت تركيا بإقرار هذه المبادئ فى مدة المؤتمر الأولى دون ذكر لمصر، ودون تعليق لاعترافها باستقلال مصر على تحملها ديون الجزية أو غيرها من الديون العثمانية العامة.

إنما حقيقة الواقع هى أن المادة الثامنة عشرة من معاهدة لوزان قد أدخلت على المشروع الأول فى دور انعقاد المؤتمر الثانى لا لأن تركيا اشترطت إدماجها فى صلب المعاهدة مقابل اعترافها باستقلال مصر أو تنازلها عن حقوقها فيها؛ لكن لأن إنكلترا - وقد أرادت أن تسوِّى مسألة «الموصل» التى كانت سببًا فى انقطاع المفاوضات الأولى، وأن تسويها لمصلحتها عن طريق العراق - رأت أن تجامل تركيا على حساب مصر بما وضعت فى المادة الثامنة عشرة من نص لا تحمل فى الحقيقة مصر أعباء ديون الجزية، على حد تعبير «السياسة» ولكن يقرر حين يحرر تركيا من هذه الأعباء أن (أقساط هذه الديون تعتبرها إدارة الدين العام المصرى جزءًا منه). وهذا إلى ما هو معروف من أن مصر لم تكن ممثلة فى مؤتمر «لوزان»، فلم تكن بحيث تستطيع أن تقول قولها الرسمى فيما يراد إلصاقه بها فى حين كانت صحافتها كلها ـ و«السياسة» فى مقدمتها - تعلن أن مصر غير ملزمة بشىء من تلك الديون العثمانية، وفى حين أن أحزابها كانت مجمعة على المطالبة بتمثيل مصر فى مؤتمر «لوزان» لتدافع عن حقوقها.

* * *

وأما تبرير «السياسة» الآن لتصرف مؤتمر لوزان بإرجاعه إلى قاعدة عامة من قواعد القانون الدولى تقضى بأن «يلتزم كل جزء ينفصل عن مملكة تُقسم بقسم من دينها»، فلا نريد أن نعرض له بأكثر من أن نقول إن هذه القاعدة إنما تطبق على الأجزاء التى كانت تشترك فى الإفادة من ميزانية الدولة العامة، وأن مصر كانت دائمًا منفصلة عن الدولة العلية فيما يختص بإدارتها المالية وكانت مستقلة عنها فيما يختص بديونها العامة. بل نقول إن هذا التدليل نفسه قد

جرى على لسان عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان حين أراد الحلفاء أن يقصروا بتحميل الأجزاء المنفصلة عن الدولة العثمانية على القروض السابقة للحرب. وقد قال عصمت باشا، وذكر قوله هذا فى الصفحة ٥١٢ من مجموعة الوثائق الرسمية التى سبقت الإشارة إليها، قال تأييدًا لوجهة نظره:

«إن الديون قد عقدت بواسطة مجموع أجزاء الإمبراطورية العثمانية المختلفة التى كانت تعيش عيشة مشتركة لسد حاجاتها المالية. وإذا اعترض بأن جزءًا من هذه الديون عقد أثناء الحرب فلا يمكن أن يؤدى هذا الاعتراض إلى إعفاء تلك الأجزاء المنفصلة من نصيبها فيه؛ لأنها لم تفتر إلى يوم عقد الهدنة فى سنة ١٩١٨ عن الاشتراك فى إدارة الحكم فى الإمبراطورية. وإذا قيل باعتبار ما يسمونه «مسئولية الحرب» فليس من العدل فى شىء أن تحتمل تركيا وحدها المسئولية كلها عن حرب لم تكن فيها إلا جزءًا من أجزاء الإمبراطورية العثمانية».

وشىء من هذا التدليل الثلاثى الذى قبله الحلفاء وأقرته معاهدة لوزان النهائية فأصبح قاعدة من قواعد القانون الدولى، شىء من هذا لا ينطبق على مصر، إذ هى لم تعش عيشة مشتركة مع بقية الأجزاء العثمانية المنفصلة من حيث حاجاتها المالية، وإذ هى لم تشترك فى إدارة حكم السلطة العثمانية، وإذ هى لم تكن فى صف الدولة العثمانية يوم أعلنت الحرب على الحلفاء. أليس كذلك؟».

* * *

وأما عن عدم مخالفة الفصل فى أمر قرض سنة ١٨٥٥ عن طريق المفاوضة التى جرت بين ماهر باشا والمندوب المالى الإنكليزى بقرار البرلمان المصرى فى سنة ١٩٢٤؛ فلتسمح لنا «السياسة» الغرَّاء بألا نتفق وإياها فى الرأى بشأنه أيضًا؛ ذلك أن قرار البرلمان قد نص فيما نص عليه على «أن الدولة المصرية لكى لا تتهم بالتسويف فى دفع الحقوق تودع كل المبالغ التى تطالب بدفعها فى أى بنك تريده بشرط حفظ هذه المبالغ مع فوائدها حتى يفصل فى هذا الموضوع أمام الجهات المختصة» و«السياسة» تذكر فى «حديثها» أمس نص هذا القرار وتعقب عليه بأن معناه أن الحكومة المصرية لا ترى مانعًا من أن تدفع المبالغ أو الديون التى «تلتزم بدفعها من جهة تملك هذا الإلزام». ونحن، مع تقريرنا بعض الفرق فى التعبير بين عبارة القرار وعبارة تفسير «السياسة» نفهم أن تكون الطرق «الدبلوماسية» وسيلة من وسائل تفاهم «الجهات المختصة»؛ لكنَّا لا نستطيع البتة

أن نفــهم أن تكون المفــاوضــة بين الحـكومــة المصــرية القــائمــة الآن والحكومــة الإنكليزية وسيلة من وسائل التفاهم بين تلك الجهات «المختصة». وأؤكد على أى حـال أن هذه المفـاوضـة لم تَدُر بخَلَد البـرلمان، وهـى مـفـاوضـة تقـوم بهـا حكومـة خـارجـة على البـرلمان تتصـرف فى أموال الدولة على غيـر القواعـد التى فـرضـهـا نظام الحكم المقرر للبلاد وهو النظام الدستورى.

* * *

بقى تسـاؤل «السـيـاسـة» «هـل إذا عُـرضت المسـألة على التـحـكيم أو القـضـاة تكسب مصر أكثر مما تكسب عن طريق هذه المفاوضة».

وإنه لتساؤل عـجيب، فالمسـألة مسـألة خـلاف على التـزام بدين أو عدم التـزام به. فهى قضية بين طرفين أعلن كلاهمـا رأيه فـيهـا فكان الرأيان مـختلفين. وبلغ من استمساك الجانب المصرى برأيه أن أصدر البرلمان ذلك القرار المعروف المؤيد لكل مـا كـانت الصـحف المصـرية قد كتبته نتيجة لأبحاثها، ولكل مـا كـان «الوفـد الرسمى» قد أدلـى به أثناء مفاوضاته مع وزارة الخـارجية البريطانية فى مذكرات اشترك فى وضعها رجال أكْفَاء يتقدمهم صاحب المعالى إسماعيل صـدقى باشا، وأن أصـدر البرلمان قـراره بالإجمـاع أى بموافـقة نواب الأحـرار الدسـتوريين ونواب الحـزب الوطنى كـذلك، وأن أقـدمـت الحكومـة المصـرية على الدفـاع عـن وجـهـة نظرها أمـام المحاكم المختلطة ابتدائيًا واستئنافيًا، وقـد كان لهـا أن ترضخ للحكم الابتـدائى مع وجـود تعـهـد الخـديو توفيق والخـديو عـبـاس فى وثائق القـرضـين اللذين رفع أمرها للقـضـاء. فما معنى التسـاؤل اليوم عن كسب مصـر أو خسـارتها عن طريق التـحكيم أو القـضـاء أكـثـر أو أقل مـن كسبـهـا أو خـسـارتهـا عن طريق المفـاوضـة، ولا سـيـمـا أن الموقف المصـرى من قـرض سنة ١٨٥٥ ممتـاز عنه من القرضين الآخرين لعدم وجود تعهد ما من وزراء مصر أو ولاتها؟

ثم لماذا هذا التعنت فى الموقف بفرض أن «السـيـاسـة» قـد فُتح عليهـا هذين اليومين الأخيـرين بمعلومـات لم تكن قـد وقـفـت إليهـا يوم كـانت تكتب بغيـر هذا المعنى عن هذه القـروض نفسـهـا منذ الحـادى عشـر من ديسـمبـر لسنة ١٩٢١ إلى أن صـدر قرار مـحكمـة الاستئناف المختلطة فى سنة ١٩٢٧، ولم يكن قـد فتح بهـا على صـدقى باشـا وأعـوانه فـى الوفـد الرسـمى، ولم يكن قـد فـتح بهـا علـى كل أعضاء البرلمان المصرى سنة ١٩٢٤ وما بعدها من سنوات الحياة النيابية. إذا كان قد فتح على «السـيـاسـة» وحـدها، هـذين اليومين الأخـيرين فقـط، بتلك المعلومـات

الفذة المقنعة، فماذا يضيرها وماذا يضير الوزارة القائمة إذا هما تركيا القضاء أو التحكيم يقول أحدهما فى الأمر كلمته التى أثبت الماضى أن مصر تحترمها الاحترام كله، وأن القوم مقضى عليهم بأن يتعنتوا هذه الأيام والسلام؟

* * *

ذلك رأينا الذى أدلينا به إجابة لدعوة «السياسة» الغراء إلى المعارضين أن يقولوا كلمتهم قبل أن يُبت فى مسألة قرض سنة ١٨٥٥ نهائيًا، نرجو أن يكون له نصيب من الأثر فى تعديل الاتفاق الذى رضيه معالى ماهر باشا إذا كانت المسألة لم يبت فيها نهائيًا حقًا وكانت معلقة إلى أن يعود دولة رئيس الوزراء غدًا حقًا. وإنّا لمنتظرون.

محمود عزمى

* * *

قانون الجنسية المصرية

كذلك كانت الوزارة المحمدية جريئة أيضًا فى استصدارها يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قانون الجنسية المصرية. نعم أن هذا القانون له من الأهمية والخطر ما يجعله فى المحل الأول من وجوب التعجيل بإصداره، وكان يجب أن يصدر متاخمًا لصدور الدستور إن لم يسبقه والتفكير فى شأن إصداره قديم يرجع إلى سنة ١٩٢٢(١) فكرت فيه حكومة ذلك الوقت (وزارة ثروت باشا) وخطر لبعض أعضاء لجنة الدستور، وكان من رأى هذا البعض أن يصدر قانون الجنسية مع قانونَى الدستور والانتخابات باعتباره القانون الأساسى الذى تجرى الانتخابات موجب أحكامه، ويتمتع المصريون بألوان الحرية التى قررها الدستور فى حدود جنسيتهم المقررة بنصوصه.

ولقد قدمنا فى محل آخر، تفصيل المناقشة التى جرت فى مجلس النواب فى شأن هذا القانون. ثم أنه أحاله على اللجنة المختصة لدرسه ثم عرضه ثانية على المجلس ريثما يتهيأ - الأعضاء لمناقشته على نور ومعرفة.

وجرف نظام الحكم الذى وضعه محمد محمود باشا فى ٩ يوليو سنة ١٩٢٨ البرلمان، وكان لا بد من النظر فى هذا التشريع المعلق - خصوصًا وأن المفروض

---

(١) السياسة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨.

ولو تقديرًا أن الحياة النيابية ستظل معطلة ثلاث سنين - فاستصدرت الوزارة مرسومًا بقانون الجنسية وهذا نصه:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ وعلى المرسوم بقانون الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ خاصًا بالجنسية المصرية، وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس وزرائنا وموافقة رأى المجلس المذكور رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

يُعتبر داخلاً فى الجنسية المصرية بحكم القانون:

أولاً - أعضاء الأسرة المالكة.

ثانيًا - كل من يعتبر فى تاريخ نشر هذا القانون مصريًا بحسب المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠.

ثالثًا - من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة فى القطر المصرى فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون.

المادة الثانية

لا تنطبق أحكام المادة السابقة على كل شخص ممن أُشير إليهم فى «ثانيًا» و«ثالثًا» ولد أو كان أبوه مولودًا فى تركيا أو فى أحد البلاد التى فصلت عن تركيا بمقتضى معاهدة لوزان وكان قد قدم قبل تاريخ نشر هذا القانون، انتفاعًا بأحكام المادة الرابعة من المرسوم بقانون الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦، طلب اختيار إلى الحكومة التركية أو إلى الحكومات التى لها الولاية فى البلاد المفصولة؛ وذلك بشرط أن يقع الاختيار نافذًا بحسب تشريع البلد الذى اختار جنسيته.

ويجوز فى هذه الحالة ـ ما لم يُنص على خلاف ذلك ـ أن يوجب على المختار مغادرة الأراضى المصرية فى ستة الأشهر التى تبتدئ من تاريخ الأمر الذى يصدره وزير الداخلية بذلك.

فإن لم يغادر الأراضى المصرية فى الأجل المضروب أو عاد إليها بعد مغادرته إياها للإقامة فيها، وذلك قبل مضى خمس سنوات من تاريخ الأمر المذكور، أُخرج منها.

المادة الثالثة

يسوغ للرعايا العثمانيين الذين جعلوا إقامتهم العادية فى القطر المصرى بعد تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون، أن يطلبوا فى خلال سنة من تاريخ هذا النشر اعتبارهم داخلين فى الجنسية المصرية فإذا لم يطلبوا ذلك جاز أن يوجب عليهم مغادرة الأراضى المصرية بحسب أحكام المادة السابقة.

المادة الرابعة

يسوغ للرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة بالقطر المصرى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ولم يحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون، أن يطلبوا فى خلال سنة من تاريخ هذا النشر اعتبارهم داخلين فى الجنسية المصرية.

ويجوز لوزير الداخلية تكليف الطالب بالعودة إلى القطر المصرى فى الميعاد الذى يحدده لتحقيق طلبه.

ولذلك الوزير فى أحوال استثنائية أن يرفض الاعتراف للطالب بالجنسية المصرية وذلك بقرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء..

ويجب أن يعلن اعتراف وزير الداخلية للطالب بالجنسية المصرية وقرار الرفض إلى صاحب الشأن فى خلال سنة على الأكثر بعد وصول الطلب.

المادة الخامسة

دخول الجنسية المصرية بمقتضى الأحكام السابقة يشمل الزوجة والأولاد القُصَّر بحكم القانون.

المادة السادسة

يُعتبر مصريًا:

١ – من ولد فى القطر المصرى أو فى الخارج لأب مصرى.

٢ – من ولد فى القطر المصرى أو فى الخارج من أم مصرية مادامت نسبته لأبيه لم تثبت قانونًا.

٣ – من ولد فى القطر المصرى من أبوين مجهولين.

ويعتبر اللقيط فى القطر المصرى مولودًا فيه ما لم يثبت العكس.

٤ – من ولد فى القطر المصرى لأب أجنبى ولد هو أيضًا فيه، إذا كان هذا الأجنبى ينتمى بجنسه لغالبية السكان فى بلد لغته العربية أو دينه الإسلام.

المادة السابعة

كل من ولد لأجنبى فى القطر المصرى وكانت إقامته العادية فيه عند بلوغه سن الرشد، يُعد مصريًا إذا تنازل عن جنسيته الأصلية وقرر اختياره الجنسية المصرية فى خلال سنة من بلوغه هذه السن.

ولمن توافرت فيه الشروط المقررة فى الفقرة السابقة إذا حال دون قيامه بالتقرير، فى الوقت المناسب مانع أن يستأذن وزير الداخلية فى إجراء ذلك التقرير، ويجوز أن يأذن له الوزير بذلك إذا أثبت قيام المانع ولم تزد مدة تأخيره على السنة. كذلك يجوز للوزير أن يأذن لمن توافرت فيه الشروط المتقدمة قبل نشر هذا القانون، بأن ينتفع بالحكم المتقدم فى خلال السنة التالية لهذا النشر.

المادة الثامنة

التجنُّس يخوِّل صاحبه صفة المصرية، ويجوز منحه بمرسوم لكل أجنبى بالغ جعل إقامته العادية فى القطر المصرى منذ عشر سنوات على الأقل وتوافرت فيه الشروط الآتية:

١ - حُسْن السير والسلوك.

٢ - أن يكون له سبب من أسباب الرزق.

٣ - معرفة اللغة العربية.

المادة التاسعة

يجوز منح التجنس بمرسوم للأجنبى البالغ الذى توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة، إذا كان مَنْ يقصد التجنس قد حصل على إذن بالإقامة فى القطر المصرى وأقام به فعلاً منذ خمس سنوات على الأقل من تاريخ الإذن.

غير أنه يبطل أثر الإذن إذا انقضت خمس السنوات ولم يطلب المأذون له التجنس أو طلبه ولم يقبل طلبه.

المادة العاشرة

يجوز بمرسوم تذكر فيه الأسباب إسقاط الجنسية المصرية عمن دخل فيها طبقًا لأحكام المواد الثلاث السابقة، وذلك فى إحدى الحالات الآتية:

١ - إذا كان قد دخل الجنسية المصرية بناء على أقوال كاذبة أو بطريق الغش.

٢ - إذا حُكم عليه فى القطر المصرى بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنتين على الأقل.

٣ - إذا أتى عملاً من شأنه المساس بسلامة الدولة فى الداخل أو فى الخارج أو بنظام الحكومة أو بالنظام الاجتماعى فى القطر المصرى.

٤ - إذا نشر بطريق الخطابة أو الكتابة أو إحدى طرق النشر الأخرى أفكارًا ثورية مغايرة لمبادئ الدستور الأساسية.

على أنه لا يسوغ تقرير هذا الإسقاط إذا كان التجنس قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات.

المادة الحادية عشرة

يجوز منح التجنس بمقتضى قانون خاص للأجنبى الذى يكون قد أدى خِدَمًا جليلة لمصر وبدون أى شرط آخر.

كما يجوز بدون أى شرط آخر أيضًا منحه بمرسوم لرؤساء الطوائف الدينية المصرية.

المادة الثانية عشرة

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون، لا يسوغ لمصرى أن يتجنس بجنسية أجنبية إلا بعد أن يحصل مقدمًا على ترخيص لا يكون إلا بمقتضى مرسوم.

والمصرى الذى يتجنس بجنسية أجنبية دون أن يُرخص له بذلك مقدمًا من الحكومة المصرية، يظل معتبرًا مصريًا من جميع الوجوه وفى كل الأحوال.

المادة الثالثة عشرة

يجوز إسقاط الجنسية المصرية بمرسوم عمن يقبل دخول الخدمة العسكرية لدى إحدى الدول الأجنبية بدون ترخيص من الحكومة المصرية؛ وكذلك عمن يقبل خارجًا عن القطر المصرى وظيفة لدى حكومة أجنبية ويبقى فيها بالرغم من الأمر الذى يصدر له من الحكومة المصرية بتركها.

ويجوز لمن سقطت جنسيته على الوجه المتقدم أن يستردها طبقًا لأحكام المادة الثامنة من هذا القانون.

المادة الرابعة عشرة

المرأة الأجنبية التى تتزوج من مصرى تصير مصرية ولا تفقد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية، إلا إذا جعلت إقامتها العادية فى الخارج واستردت جنسيتها الأصلية عملاً بالقانون الخاص بهذه الجنسية.

والمرأة المصرية التى تتزوج من أجنبى تفقد الجنسية المصرية إذا كانت بمقتضى هذا الزواج تدخل فى جنسية زوجها عملاً بالقانون الخاص بهذه الجنسية، فإذا انتهت الزوجية جاز لها أن تسترد الجنسية المصرية إذا قررت رغبتها فى ذلك وكانت إقامتها العادية فى القطر المصرى أو عادت للإقامة فيه.

المادة الخامسة عشرة

يترتب على تجنس الأجنبى بالجنسية المصرية أن تصبح زوجته مصرية كذلك، ما لم تقرر فى خلال سنة من تاريخ دخول زوجها الجنسية المصرية أنها ترغب فى الاحتفاظ بجنسيتها الأجنبية.

ويترتب على تجنس المصرى بجنسية أجنبية أن تفقد زوجته الجنسية المصرية إذا كانت تدخل فى جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة، وما لم تقرر فى خلال سنة من تاريخ الدخول فى هذه الجنسية أنها ترغب فى الاحتفاظ بجنسيتها المصرية.

وفيما عدا الأحوال المتقدمة لا يسوغ للزوجة أن تتجنس بجنسية غير جنسية زوجها.

وعند انتهاء الزوجية يجوز للمرأة أن تسترد جنسيتها الأصلية بالشروط المبينة فى المادة السابقة.

المادة السادسة عشرة

الأولاد القُصَّر للأجنبى الذى تجنس بالجنسية المصرية يصيرون مصريين، إلا إذا كانت إقامتهم العادية فى الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد الذى هم تابعون له جنسيتهم الأجنبية.

والأولاد القصر للمصرى الذى تجنس بجنسية أجنبية يفقدون الجنسية المصرية، إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون فى جنسية بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية.

ويسوغ للأولاد الذين تغيرت جنسيتهم بحسب الأحكام السابقة أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية فى خلال السنة التالية لبلوغ سن الرشد.

المادة السابعة عشرة

إذا مات المأذون له بالإقامة طبقًا للمادة التاسعة قبل التجنس، جاز لزوجته ولأولاده القصر وقت صدور الإذن أن ينتفعوا بهذا الإذن وبالمدة التى يكون المُتوفَّى قد أقامها.

المادة الثامنة عشرة

ليس لدخول الجنسية المصرية وفقدها واستردادها أى تأثير فى الماضى ما لم يُنص على غير ذلك.

وكذلك الحال فيما يتعلق بإسقاط الجنسية.

المادة التاسعة عشرة

يكون تحديد سن الرشد الواردة فى هذا القانون طبقًا لتشريع البلد التابع له الشخص وقت الاختيار أو الطلب الذى يقدم منه.

المادة العشرون

التقريرات وإعلانات الاختيار وعلى العموم جميع العرائض والطلبات المنصوص عليها فى هذا القانون يجب أن توجه إلى وزير الداخلية، وهى تُسلم فى القطر المصرى إلى المحافظة أو المديرية التى يكون فيها محل إقامة صاحب الشأن، وفى الخارج إلى الممثلين السياسيين للدولة المصرية أو إلى قناصلها.

ويجوز أن يُرخص بقرار من وزير الداخلية لأى موظف من موظفى الحكومة غير من تقدم ذكرهم بتسلم هذه التقريرات والإعلانات والطلبات.

المادة الحادية والعشرون

يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بمقتضى قرار منه وبعد تقديم جميع الأدلة التى يرى لزومها. وهذه الشهادات يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها.

المادة الثانية والعشرون

كل شخص يسكن الأراضى المصرية يعتبر مصريًا ويُعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح.

على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية فى مصر إلا إذا ثبتت جنسيته المصرية.

المادة الثالثة والعشرون

الرعايا العثمانيون فى تأويل أحكام هذا القانون هم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣.

المادة الرابعة والعشرون

لا يُعتبر من الرعايا العثمانيين فى تأويل أحكام هذا القانون أولاد من كان قديمًا من الرعايا العثمانيين ودخل فى جنسية أجنبية دخولاً صحيحًا بمقتضى ترخيص من الحكومة العثمانية أو الحكومة المصرية، إذا كان القانون الخاص بهذه الجنسية الأجنبية يُلحقهم بهذه الجنسية.

غير أنهم يسوغ لهم فى خلال السنة التالية لنشر هذا القانون، إن كانوا قد تم لهم بلوغ هذه السن، أن يدخلوا الجنسية المصرية إذا قرروا رغبتهم فى ذلك وجعلوا إقامتهم العادية فى القطر المصرى.

المادة الخامسة والعشرون

يُلغى المرسوم بقانون الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بالجنسية المصرية.

المادة السادسة والعشرون

استثناء من أحكام المادة العشرين من هذا القانون، تعتبر صحيحة طلبات الاختيار الموجهة للحكومات الأجنبية المشار إليها فى المادة الثانية.

المادة السابعة والعشرون

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويُعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية، وله أن يصدر جميع القرارات اللازمة لذلك.

نأمر بأن يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة».

صدر بسراى القبة فى ١٧ رمضان سنة ١٣٤٧ (٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩).

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

(محمد محمود)

وزير الداخلية

(محمد محمود)

متفرقات

إصلاح الأزهر وزىّ الأزهريين - تاريخ جريدة البلاغ

ليس فى مصر معهد علمى واحد أهله تتباين أزياؤهم هذا التباين البعيد الذى تجده فى الأزهريين؛ لهذا عُنى الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر الحالى بالعمل على تلافى هذا الخطأ وتسديد هذا النقص، فبعث إلى مشايخ المعاهد ورؤساء الأقسام منشورًا فى هذا الصدد هذا نصه بعد المقدمة:

«زى الطلبة فى الأزهر والمعاهد الدينية تباين تباينًا كبيرًا وبعضه لا يتلاءم مع مكانتهم الدينية والعلمية والأدبية.

فنرى حفظًا لكرامتهم وإظهارًا لشخصيتهم أن يكون لهم زى خاص بهم أو يقتصر منه الآن على العمامة والجُبَّة ذات الطوق (الكاكولة)، ونرجو أن تنفذوا ذلك قريبًا والسلام عليكم ورحمة الله»[1].

وفى الحق، أنه يطالعنا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر كل يوم بلون جديد من ألوان الإصلاح التى يقوم بها فى المعاهد الدينية. فهو قد رأى إلقاء دروس فى البيداجوجيا على أساتذة الأزهر كى يقوِّم نظام التعليم فيه، وهو قد قرر أن يتلقى الأساتذة، الذين يدرسون العلوم الحديثة درسًا إضافيًا فى هذه العلوم نفسها على طريقة علمية صحيحة يرتفع بها مستوى علمهم وتجعلهم إذ يدرسون لتلاميذهم أقدر على إفادتهم، وهو قد فكر فى أن تخضع لها المدارس بحيث يزور كل معهد طبيب خاص يتعهد تلاميذه ويقوم لهم بما يكفل عزل المرضى عن الأصحاء وعلاج المرضى أنفسهم، وهو قد أرسل إلى مشايخ المعاهد كى يوحدوا الزىَّ الذى يلبسه تلاميذهم جميعًا. وإنَّا لنحمد لفضيلة الأستاذ همته الكبيرة فى هذه الإصلاحات الكثيرة التى يقوم بها؛ متمنين له السداد والتوفيق.

تاريخ ظهور جريدة البلاغ

قالت البلاغ فى عددها الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٩ ما يأتى، وقد أثبتناه لضرورته حين مراجعة التواريخ:

يعرف القراء أن البلاغ يصدر دائمًا بتاريخ اليوم التالى جريًا فى ذلك على ما يفعله بعض صحف أوروبا الكبرى ومنها صحيفة «الطان» الباريسية، ولكن كثيرًا من القراء شكوا إلينا أنهم يجدون صعوبة فى فهم حقيقة الحوادث بسبب

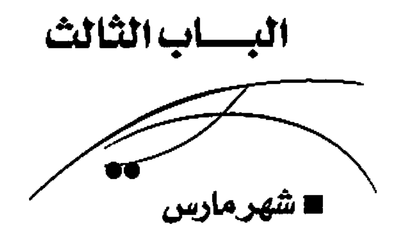
---

(١) السياسة فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٩.

التـاريـخ؛ لأنهم يأخـذونه فى أغلب الأحـيـان على أنه تاريخ اليـوم الـذى يصـدر «البـلاغ» فيـه لا على أنه تاريخ اليوم التالى، ولهـذا رأينا أن نحـقق رغـبـتـهم وأن نجعل تاريخ «البلاغ» مساء اليوم الذى يصدر فيه. وسنبدأ بذلك من يوم السبت القادم.

■ ■ ■

البـــاب الثالث



■ شهر مارس

■ ■

الفصل الأول

قوانين جديدة

وضعت الوزارة المحمدية نظام ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ أمام نظرها، وجعلته أساس جميع تصرفاتها، وحل عندها احترامه محل العقيدة تصونها بكل ما يكفل وجودها، وينمى حياتها، واطمأنت من جانب الممثلين فلا معارضة، واستوثقت من ناحية السراى فلا مشاكسة. وكذلك كلما لاح شبح الخوف على نظام حكمها تقدمت فعالجته بالحيلة، فإن استعصى فبقانون.

تعديل لائحة المحاماة أمام المحاكم الشرعية

على هذا أخرجت الوزارة للناس طائفة من القوانين - غير ما قدمنا من الأبواب السابقة - كان فى مطلعها مرسوم بقانون يعدل بعض أحكام لائحة المحاماة الشرعية، بعد الذى كان من تعديل أختها فى المحاكم الأهلية نشرته الصحف فى ١٠ مارس، وهذا نصه بعد الديباجة:

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الشرعية، وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى - تُعدل المادة ٢٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ المشار إليه على الوجه الآتى:

المادة ٢٢ - للمحامى أن يشترط فى أى وقت شاء أجرًا على أتعابه. ومع ذلك فإنه يحظر عليه:

١ - أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه.

٢ - أن يتفق على أجر يُنسب إلى قدر أو قيمة الطلبات التى يحكم بها.

٣ - أن يتفق على أجر ظاهر الغلو بالقياس إلى قيمة العمل وزمنه وما قد يستلزمه من عناية خاصة. ويجوز مع ذلك أن يدخل فى التقدير أهمية الدعوى وثروة الخصوم.

٤ - أن يقيد حرية الخصوم فى التصرف بأن يشترط استحقاق الأجر كاملاً عند التنازل عن التوكيل أو عند تصالح الخصوم بغير وساطة المحامى.

٥ - وعلى وجه العموم أن يعقد اتفاقًا على أجر أتعابه يكون من شأنه أن يجعل لنفسه مصلحة فى القضية على وجه لا يتفق مع كرامة المحامى.

ولا يمنع عدم شكوى الخصوم من رفع الدعوى التأديبية على المحامى الذى يخالف حكمًا من الأحكام المتقدمة.

المادة الثانية ـ تعدل المواد ٢٦ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥، من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ المتقدم ذكره على الوجه الآتى:

المادة ٢٦ - يكون تأديب المحامين من اختصاص المحكمة العليا الشرعية مؤلفة فى هذه الحالة من الرئيس ومن نائب المحكمة ومن ثلاثة أعضاء آخرين تختارهم الجمعية العمومية لذلك فى كل سنة.

فإن غاب الرئيس أو منعه مانع يقوم مقامه النائب ويُعين محل النائب عضو آخر من أعضاء المحكمة.

المادة ٣٠ - يُعلن المحامى الذى يقدم إلى المحكمة العليا أو إلى المحكمة الابتدائية للتأديب بالتاريخ الذى يحدده الرئيس لسماع دفاعه، وذلك بإخطار يرسل إليه قبل هذا التاريخ بثمانية أيام على الأقل.

المادة ٣١ - يجوز للمحامى أن يوكل محاميًا آخر للدفاع عنه كما يجوز له أن يحضر مستعينًا بمحام آخر. على أنه يجوز للمحكمة دائمًا أن تأمر بأن يحضر بشخصه، فإذا لم يحضر المحامى جاز الحكم فى غيبته ولا يكون الحكم قابلاً للمعارضة.

المادة ٣٢ - تنعقد المحكمة العليا أو المحكمة الابتدائية فى جلسة غير علنية وتصدر حكمها كذلك بعد سماع دفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه.

المادة ٣٣ - يجب أن تبين أسباب الحكم وأن تقرر الأسباب كاملة عند النطق بالحكم.

المادة ٣٤ - يجوز فى المواد التأديبية للمحكمة وللمحامى المتهم أن يكلفا بالحضور الشهود الذين يريان فائدة من سماع شهادتهم.

ومن شهد زورًا أمام هيئة التأديب يُعاقب بالعقوبات المقررة بقانون العقوبات لشهادة الزور فى مواد الجُنَح.

المادة ٣٥ - يسرى مفعول الأحكام الصادرة من محكمة ابتدائية فى مواد التأديب أمام جميع المحاكم الابتدائية.

المادة الثالثة - تجرى أحكام المادة التأديبية من هذا القانون بمجرد صدوره على جميع الدعاوى المنظورة، وعلى ذلك تحيل مجالس التأديب من تلقاء نفسها الدعاوى التى سبق رفعها إليها ولا تزال منظورة إلى الهيئات التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون.

المادة الرابعة - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يُصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

قانون الأحوال الشخصية ومذكرته الإيضاحية

وفى يوم ١٠ مارس سنة ١٩٢٩، استصدرت الوزارة مرسومًا بقانون الأحوال الشخصية هذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ سنة ١٩٢٧ وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة الصادر بها الأمران العاليان الرقيمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٩٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٨ ويوم ٣ يونيه سنة ١٩١٠)، وبعد الاطلاع على القانون نمرة (١٢) الصادر فى هذا اليوم المعدل للمادة ٢٨ من اللائحة المذكورة، وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آت:

١ - الطلاق

المادة الأولى - لا يقع طلاق السكران والمُكْرَه.

المادة الثانية - لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شىء أو تركه لا غير.

المادة الثالثة – الطلاق المقترن بعدد لفظًا أو إشارة لا يقع إلا واحدة.

المادة الرابعة – كنايات الطلاق وهى ما تحتمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية.

المادة الخامسة – كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل لثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال وما نص على كونه بائنًا فى هذا القانون والقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠.

٢ – الشِّقَاق بين الزوجين والتطليق للضرر

المادة السادسة – إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يُستطاع معه دوام العِشْرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق، وحينئذ يطلقها القاضى طلقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما، فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضى حَكَمَيْن وقضى على الوجه المبين بالمواد (٧ و٨ و٩ و١٠ و١١).

المادة السابعة – يشترط فى الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن، وإلا فمن غيرهم ممن له خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما.

المادة الثامنة – على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلا جهدهما فى الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرراها.

المادة التاسعة – إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منهما أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة.

المادة العاشرة – إذا اختلف الحكمان أمرهما القاضى بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما.

المادة الحادية عشرة – على الحكمين أن يرفعا إلى القاضى ما يقررانه وعلى القاضى أن يحكم بمقتضاه.

٣ – التطليق لغيبة الغير ولحبسه

المادة الثانية عشرة – إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضى تطليقها بائنًا إذا تضررت من بُعْده ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه.

المادة الثالثة عشرة – إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضى أجلاً وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة أو ينقلها إليه أو يطلقها.

فإذا انقضى الأجَل ولم يفعل ولم يُبْد عذرًا مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطليقة بائنة، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضى عليه بلا أعذار وضرب أجل.

المادة الرابعة عشرة ـ لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيًا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب إلى القاضى بعد مُضىّ سنة من حبسه التطليق عليه بائنًا للضرر ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه.

٤ ـ دعوى النَّسَب

المادة الخامسة عشرة ـ لا تُسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد، ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمُتوفَّى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة.

٥ ـ النفقة والعِدَّة

المادة السادسة عشرة ـ تُقدر نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسرًا وعسرًا مهما كانت حالة الزوجة.

المادة السابعة عشرة ـ لا تُسمع الدعوى بنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق، كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة تُوفِّى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق.

المادة الثامنة عشرة ـ لا يجوز تنفيذ حكم نفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره إلا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق.

المادة التاسعة عشرة ـ إذا اختلف الزوجان فى مقدار المهر فالبيِّنة على الزوجة، فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى ما لا يصح أن يكون مهرًا لمثلها عرفًا فيحكم بمثل بمهر المثل. وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما.

٧ ـ سن الحضانة

المادة العشرون ـ للقاضى أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع سنين وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحتهما تقتضى ذلك.

٨ ـ المفقود

المادة الحادية والعشرون ـ يُحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فَقْده. وأما فى جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى؛ وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيًا أو ميتًا.

المادة الثانية والعشرون ـ بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة فى المادة السابقة، تعتدُّ زوجته عدة الوفاة وتُقسَّم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم.

٩ ـ أحكام عامة

المادة الثالثة والعشرون ـ المراد بالسنة فى المواد من (١٢) إلى (١٨) هى السنة التى عدد أيامها ٣٦٥ يومًا.

المادة الرابعة والعشرون ـ تلغى المواد (٣ و ٧ و ١٢) من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ التى تتضمن أحكامًا بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية.

المادة الخامسة والعشرون ـ على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

❋ ❋ ❋

نص المذكرة الإيضاحية

١ ـ الطلاق

شُرع الطلاق فى الإسلام ليستطيع الزوجان التخلص من رابطة الزوجية إذا تحقق أن المعاشرة بالمعروف والقيام بحقوق الزوجية أصبح غير ميسور، فللرجل أن يوقع الطلاق مستقلاً بإيقاعه إذا علم ذلك. وللمرأة أن تطلب إلى القاضى التطليق إذا علمت بذلك بعد أن يلحقها الضرر لأى سبب من الأسباب الموجبة.

وقد أجمع جمهور الفقهاء على أن إيقاع الطلاق بغير سبب شرعى حرام أو مكروه، يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن النبى ﷺ «ما أحل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق»، وفى رواية عنه «أبغض الحلال إلى الله الطلاق».

وقد شرع الطلاق على أن يوقع دفعات متعددة ﴿ الطَّلاقُ مَرَّتَان فَإمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلاَّ أَنْ يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۝ فَإِن طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة، الآيات: ٢٢٩-٢٣٠].

فالآية الكريمة تكاد تكون صريحة فى أن الطلاق لا يكون إلا مرة بعد مرة وجعلت دفعات الطلاق ثلاثًا؛ ليجرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها على الصبر والاحتمال ولتجرب المرأة نفسها أيضًا، حتى إذا لم تفسد التجارب وقعت الطلقة الثالثة علم أنه ليس فى البقاء خير وأن الانفصال البات بينهما أحق وأَوْلَى.

فالواقع أن الدين الإسلامى مع إباحته الطلاق ضيَّق دائرته وجعل هذه الإباحة مقصورة على الحالات التى لا يمكن فيها للزوجين أو أحدهما إقامة حدود الله، ولو أن الناس لزموا حدود الله واتبعوا شريعته لما وقعت شكوى من قواعد الطلاق ولبقيت العائلة الإسلامية متينة العُرَى يرفرف عليها الهناء؛ ولكن ضعف الأخلاق وتراخى عرى المروءات أوجد فى العائلة الإسلامية وهنًا، وجعل هناءها يزول بنزقة من طيش ويمين يحلفها الأحمق فى ساعة غضبه أو للتخلص من موقفه أمام دائن أو ظالم.

والمرأة المسلمة مهددة على الدوام بالطلاق لا تدرى متى يحصل ولا يدرى الرجل نفسه متى يحصل، فإن الحالف بالطلاق والمعلق على شىء من الأشياء التى يفعلها أجنبى لا يدرى متى تطلق امرأته. فسعادة الزوجين والأولاد والأسرة قد ترتبط بعمل من الأعمال الخارجة عن إرادة سيدة الأسرة.

وكثير من هذا سببه آراء جمهور الفقهاء الذين يوقعون الطلاق المعلق واليمين بالطلاق والطلاق الثلاث بكلمة واحدة، ويوقعون المعلق قبل الزواج إذا علق على الزواج نفسه كما هو رأى الحنفية.

وهذه الآراء كانت منبع شقاء العائلة وكنت سببًا فى تلمُّس الحيل وافتتان الفقهاء فى ابتداع أنواعها.

ومن الواجب حماية الشريعة المطهرة وحماية الناس من الخروج عليها وقد تكفلت بسعادة الناس دنيا وأخرى، وإنها بأصولها تَسَع الأمم فى جميع الأزمنة والأمكنة متى فُهمت على حقيقتها وطُبقت على بصيرة وهدى.

ومن السياسة الشرعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها وأن يرجع إلى آراء العلماء لتعالج الأمراض الاجتماعية كلما استعصى مرض منها؛ حتى يشعر الناس بأن فى الشريعة مخرَجًا من الضيق وفرجًا من الشدة.

لهذا فكرت الوزارة فى تضييق دائرة الطلاق بما يتفق مع أصول الدين وقواعده ويوافق أقوال الأئمة وأهل الفقه فيه ولو من غير أهل المذاهب الأربعة، فوضعت مشروع القانون بما يتفق مع ذلك.

وليس هناك مانع شرعى من الأخذ بأقوال الفقهاء من غير المذاهب الأربعة؛ خصوصًا إذا كان الأخذ بأقوالهم يؤدى إلى جلب صالح عام أو رفع ضرر عام بناء على ما هو الحق من آراء علماء الفقه.

وقد بُنى مشروع القانون فى هذا الموضوع على المبادئ الآتية:

١ ـ طلاق السكران والمُكرَه:

طلاق السكران لا يقع بناء على قول راجح لأحمد وقول فى المذاهب الثلاثة ورأى كثير من التابعين، وأنه لا يعرف عن الصحابة قول فيه بالوقوع.

وطلاق المكره لا يقع بناءً على مذهب الشافعية والمالكية وأحمد وداود وكثير من الصحابة.

٢ ـ ينقسم الطلاق إلى منجز وهو ما قصد به إيقاع الطلاق فورًا، وإلى مضاف كأنت طالق غدًا، وإلى يمين نحو علىَّ الطلاق لا أفعل كذا، وإلى معلق كإنْ فعلت كذا فأنت طالق.

والمعلَّق إن كان غرض المتكلم به التخويف أو الحمل على فعل الشىء أو تركه وهو يكره حصول الطلاق ولا وطر له فيه كان فى معنى اليمين بالطلاق، وإن كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط لأنه لا يريد المُقَام مع زوجته عند حصوله لم يكن فى معنى اليمين واليمين فى الطلاق وما فى معناه مُلغًى، أما باقى الأقسام فيقع فيها الطلاق.

وقد أخذ فى إلغاء اليمين بالطلاق برأى متقدمى الحنفية وبعض متأخريهم، وهذا موافق لرأى الإمام علىّ وشُرَيح وداود وأصحابه وطائفة من الشافعية

والمالكية. وأَخذ فى إلغاء المعلق الذى فى معنى اليمين برأى الإمام على وشريح وعطاء والحكم بن عتيبة وداود وأصحابه وابن حزم، وقد وضعت المادة (٢) من مشروع القانون متضمنة أحكام هذه الأقسام.

٣ ـ الطلاق المتعدد لفظًا أو إشارة لا يقع إلا واحدة، وهو رأى محمد بن إسحق ونقل عن على وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير، ونقل عن مشايخ قرطبة ومنهم محمد بن تقى بن مخلد ومحمد بن عبد السلام ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاووس وعمر بن دينار. وقد أفتىَ به عكرمة وداود، وقال ابن القيِّم إنه رأىُ أكثر الصحابة ورأى بعض أصحاب أحمد (مادة ٣ من المشروع).

٤ ـ كنايات الطلاق وهى ما تحتمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية دون دلالة الحالة، كما هو مذهب الشافعى ومالك.

والمراد بالكناية هنا ما كان كتابة فى مذهب أبى حنيفة (مادة ٤ من المشروع).

٥ ـ أُخذ بمذهب الإمام مالك الشافعى فى أن كل طلاق يقع رجعيًا إلا ما استُثنى فى المادة (٥) من المشروع.

ومما تحسن الإشارة إليه هنا أن التفريق بالطلاق بسبب اللِّعان أو اللعنة أو إباء الزوج عن الإسلام عند إسلام زوجته، يبقى الحكم فيه على مذهب أبى حنيفة.

٢ ـ الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

الشِّقَاق بين الزوجين مجلبة لأضرار كبيرة لا يقتصر أثره على الزوجين؛ بل يتعداهما إلى ما خلق الله بينهما من ذرية وإلى كل من له بهما علاقة قرابة أو مصاهرة. وليس فى أحكام مذهب أبى حنيفة ما يمكِّن الزوجة من التخليص ولا ما يرجع الزوج عن غيِّه فيحتال كلٌّ إلى إيذاء الآخر قصد الانتقام: تطالب الزوج بالنفقة ولا غرض له إلا أن يتمكن من إسقاط نفقتها وأن تنالها يده فيوقع بها ما شاء من ضروب العسف والجور. هذا فضلاً عما يتولد عن ذلك من إشكال فى تنفيذ حكم الطاعة وتنفيذ بالحبس لحكم النفقة وما قد يؤدى إليه استمرار الشقاق من الجرائم والآثار. تبينت الوزارة هذه الآثار واضحة جلية مما تقدم إليها من الشكايات فرأت أن المصلحة داعية إلى الأخذ بمذهب الإمام مالك فى أحكام الشقاق بين الزوجين، عدا الحالة التى يتبين للحَكَمين أن الإساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون ذلك داعيًا لإغراء الزوجة المشاكسة على فصم عُرَى الزوجية بلا مبرر (المواد من ٦ إلى ١١).

٣ ـ التطليق لغيبة الزوج أو لحبسه

كذلك قد يغيب الزوج عن زوجته مدة طويلة بلا عذر مقبول كطلب العلم أو التجارة أو لانقطاع المواصلات، ثم لا هو يحمل زوجته إليه ولا هو يطلقها لتتخذ لها زوجًا غيره. ومقام الزوجة على هذا الحال زمنًا طويلاً مع محافظتها على العفة والشرف أمر لا تحتمله فى الأعم الأغلب، وإن ترك لها الزوج مالاً تستطيع الإنفاق منه.

وقد يقترف الزوج من الجرائم ما يستحق عقوبة السَّجْن الطويل فى مثل ما وقعت فيه زوجة الغائب. وليس فى أحكام مذهب أبى حنيفة ما تعالج به هذه الحالة ومعالجتها واجب اجتماعى محتم، ومذهب الإمام مالك يجيز التطليق على الغائب الذى يترك لزوجته ما تنفق منه على نفسها إذا طالت غيبته سنة فأكثر وتضررت الزوجة من بُعْده عنها بعد أن يضرب له أجل ويعذر إليه بأنه إما أن يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها، وإلا طلقها عليه القاضى. هذا إذا أمكن وصول الرسائل إليه، وإلا فيطلق القاضى عليه بلا ضرب أجل ولا أعذار.

وواضح أن المراد بغيبة الزوج هنا غيبته عنها بالإقامة فى بلد آخر غير بلد الزوجة، أما الغيبة عن بيت الزوجة مع الإقامة فى بلد واحد فهى من الأحوال التى يتناولها التطليق للضرر.

والزوج الذى حُكم عليه نهائيًا بالسَّجْن ثلاث سنين فأكثر يساوى الغائب الذى طالت غيبته سنة فأكثر فى تضرر زوجته من بُعده عنها كما يساوى الأسير فى ذلك؛ فيجوز لزوجته طلب التطليق عليه بعد سنة من سجنه إذا تضررت من بعده عنها كزوجة الغائب والأسير؛ لأن المناط فى ذلك تضرر الزوجة من بعد الزوج عنها ولا دخل لكون البعد باختياره أو قهرًا عنه. بدليل النص على أن لزوجة الأسير حق طلب التطليق إذا تضررت من بعد زوجها عنها (المواد من ١٢ إلى ١٤).

٤ ـ دعوى النَّسَب

بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن يثبت نسب ولد الزوجة فى أى وقت أتت به مهما تباعد الزوجان، فيثبت نسب ولد زوجة مشرقية من زوج مغربى عقد الزواج بينهما مع إقامة كلٌ فى جهته دون أن يجتمعا من وقت العقد إلا وقت الولادة اجتماعًا تصح معه الخلوة؛ وذلك بناء على مجرد جواز الاجتماع بينهما عقلاً.

كـذلك يثـبت نسب ولـد المطلقـة بائنًا إذا أتت به لأقل من سنتـين من وقت الطلاق، ونسب ولد المتوفَّى عنهـا زوجهـا إذا أتت به لأقل من سنتـين من وقت الوفاة.

ويثبت نسب ولد المطلقة رجعيًا فى أى وقت أتت به من وقت الطلاق مـا لم تقـر بانقضاء العدة. والعمل بهذه الأحكام مع شيوع فساد الذمم وسوء الأخلاق أدى إلى الجـرأة على ادعـاء نسب أولاد غـيـر شـرعـيـين وتقـدمت بذلك شكاوى عديدة.

ولما كان رأى الفقهاء فى ثبوت النسب مبنيًا على رأيهم فى أقصى مدة الحمل ولم يَبْن أغلبهم رأيه فى ذلك إلا على إخبـار بعض النسـاء بأن الحمل مكث كذا سنين، والبعض الآخـر كـأبى حنيـفة بنى رأيه فى ذلك على أثر ورد عن السيـدة عائشة يتضمن أقصى مدة الحمل سنتان وليس فى أقصى مدة الحمل كتاب ولا سُنَّة ـ فلم تَرَ الوزارة مـانعًا من أخذ رأى الأطبـاء فى المدة التى يمكثـها الحـمل، فأفاد الطبيب الشرعى بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يومًا حتى يشمل جميع الأحوال النادرة.

وبما أنه يجـوز شـرعًـا لولى الأمـر أن يمنع قضـاته من سـمـاع بعض الدعـاوى التى يشـاع فيها التزوير والاحتيال، ودعوى نسب ولد بعض مضى سنة من تاريخ الطلاق بين الزوجين أو وفـاة الزوج؛ وكذا دعـوى نسب ولد من زوج لم يتـلاقَ مع زوجته فى وقت ما ظهـر فيها الاحتيـال والتزوير؛ لذلك وضعت المادة (١٥) من مشروع القانون.

٥ ـ النفقة والعِدَّة

كـان المتبع إلى الآن فى تقـدير نفقـة الزوجة على زوجـها أن يـراعى فى ذلك حـال الزوجين معًـا يسـارًا وإعسـارًا وتوسطًا؛ فإن اختلف حـال الزوجين بأن كـان أحـدهما موسرًا الآخـر معسـرًا قدر للزوجة نفقة المتوسطين؛ فإذا كـان الزوج هو الموسر أُمـر بأداء ما فـرض وإذا كان هو المعسـر أمـر بأداء نفقة المعسرين والبـاقى يكون دينًا عليه يؤديه إذا أيسر.

وبما أن هذا الحكم ليس مـتـفـقًـا عليـه بين مذاهب الأئمة الأربعة فـمـذهب الشافعى ورأى صحيح فى مذهب أبى حنيفة لا يقدِّران نفقة الزوجة باعتبار حال الزوج مهمـا كـانت حـالة الزوجـة، استـنادًا إلى صـريح الكتـاب الكريم ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ مَا

آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً ﴾ [الطلاق، الآية: ٧]، ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ [الطلاق، الآية: ٦].

وبما أنه لا يجب أن تأخذ الزوجة من زوجها أكثر مما يقدر عليه لأنها تعاقدت معه على أن ينفق عليها مما يستطيع حسب اختلاف الأزمان والأحوال، فكان من المصلحة الأخذ بمذهب الشافعى والرأى الآخر مذهب أبى حنيفة فى تقدير نفقة الزوجة على زوجها. ولهذا وضعت المادة ١٦ من المشروع.

كذلك بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن بمقتضى القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ تستطيع المطلقة أن تأخذ نفقة عدة مدة طويلة بدون حق؛ فإنها إذا كانت مرضعة قد تدعى أن الحيض لم يأتها طول مدة الرضاعة وهى سنتان، ثم تدعى بعد ذلك أنه لا يأتيها إلا مرة واحدة كل سنة. وقولها مقبول فى ذلك وتتوصل إلى أن تأخذ نفقة مدة خمس سنين، وإذا كانت غير مرضع قد تدعى أن الحيض يأتيها مرة واحدة فى كل سنة فتتوصل إلى أن تأخذ نفقة عدة مدة ثلاث سنين.

ولما كان هذا الادعاء خلاف العادة الشائعة فى النساء كثرت شكوى الأزواج من تلاعب المطلقات واحتيالهن لأخذ نفقة بدون حق.

فرأت الوزارة المصلحة داعية إلى تعديل هذا الحكم بناء على ما ثبت من تقرير الطبيب الشرعى، وهو أن أقصى مدة الحمل سنة وعلى أن تولى الأمر حق منع القضاة من سماع بعض الدعاوى التى شاع فيها التزوير والاحتيال، فوضعت الفقرة الأولى من المادة (١٧) من مشروع القانون.

لاحظت الوزارة أن وضع المادة (٥) من المشروع قد يغرى بعض النساء المطلقات على الدعاوى الباطلة بعد وفاة أزواجهن؛ فيدعين كذلك أن عدتهن لم تنقص من حين الطلاق إلى وقت الوفاة وأنهن وارثات. وليس هناك من الأحكام الجارى عليها العمل الآن ما يمنعهن من هذه الدعاوى ما دام كل طلاق يقع رجعيًا؛ لأن الطلاق الرجعى لا يمنع الزوجة من الميراث إذا مات زوجها فى العدة ومن السهل على فاسدات الذمم أن يدَّعين كذبًا أنهن من ذوات الحيض وأنهن لم يَحِضْن ثلاث مرات ولو كانت المدة فى الطلاق والوفاة عدة سنين، وعسير على الورثة أن يثبتوا انقضاء عدتها لأن الحيض لا يعلم إلا من جهتها. ودعوى إقرارها بانقضاء العدة لا تسمع إلا طبق القيود المدونة بالمادة (١٢٩) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠) وهيهات أن تحقق هذه القيود. لهذا رُئِى منع سماع دعوى الوراثة بسبب عدم انقضاء العدة إذا كانت بين الطلاق

والوفاة أكثر من سنة سواء أكانت الدعوى من الزوجة أم من ورثتها من بعدها، وذلك بناء على ما لولى الأمر من منع قضاته من بعض الدعاوى الظاهر فيها التزوير. وبناء على ما سبق بيانه من رأى الطبيب الشرعى قد وضعت الفقرة الثانية من المادة (١٧) من المشروع، وإنما قيد عدم سماع الدعوى هنا بحالة الإنكار لأنه مانع شرعًا من إقرار الورثة بمن يشاركهم فى الميراث.

ولما كانت أحكام النفقة تُقدر من غير تحديد مدة، رُئِى من اللازم وضع الفقرة الأولى من المادة (١٨) مكملة لحكم المادة (١٧) لمنع تنفيذ أحكام النفقات بعد مضى سنة من تاريخ الطلاق.

غير أن هنالك من هذه الأحكام ما صدر طبقًا للتشريع الحالى، فهل تنفذ هذه الأحكام لمدة ثلاث سنين أو خمس سنين طبقًا للتشريع الذى صدرت الأحكام بمقتضاه مع سقوط ذلك التشريع من يوم العمل بالقانون الجديد، أو يسرى حكم القانون الجديد على تلك الأحكام بناء على أنه هو القانون الوحيد الذى يجب العمل به لأنه حل محل القانون القديم؟ رأت الوزارة فى هذا الموضوع أن تجعل مدى السنة تبتدئ من تاريخ الطلاق فوضعت الفقرة الثانية من المادة (١٨) من المشروع؛ لكن إذا كان وقت العمل بهذا القانون قد مضى على تاريخ الطلاق أكثر من سنة فلا تنفذ المطلقة إلا بما يكون مستحقًا لها من النفقة إلى حين العمل بهذا القانون؛ لأنه أصبح حقًا مكتسبًا لها والحقوق المكتسبة لا تُمس.

٦ ـ المهر

كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٠) نصها هكذا «يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وبما دُوِّن بهذه اللائحة وبمذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين فى مقدار المهر».

ولما صدر القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ وكان مشتملاً على أحكام غير ما استثنى فى المادة المذكورة، زيد عليها الفقرة الآتية «ومع ذلك فإن المسائل المنصوص عليها فى القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٠ يكون الحكم فيها طبقًا لأحكام ذلك القانون».

والآن وقد وضع مشروع هذا القانون وهو يشتمل على أحكام غير ما استثنى بالمادة المشار إليها لم يكن بد من وضع استثناء آخر، وهذا ما دعا الوزارة إلى أن تفكر فى وضع نص أعمَّ لهذه المادة يغنيها عن التعديل كلما عَنَّ لها أن تضع أحكامًا لم ينص على استثنائها.

وفى الوقت نفسه، لوحظ أن استثناء مذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين فى مقدار المهر بالصيغة التى هو بها لا محل له مع إدخال أحكام عديدة ليست من أرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة بل ليس من مذهب أبى حنيفة نفسه. فلهذا رُئِى أن يوضع مذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين فى مقدار المهر بنصه الفقهى اكتفاء بذلك عن استثنائه بالصورة التى هو عليها فى المادة (٢٨٠). أما وجه اختيار مذهب أبى يوسف فى هذا الباب فوارد بالمذكرة التفسيرية التى وضعت لمشروع القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٠ (المادة ١٩ من مشروع القانون).

٧ - سِنُّ الحضانة

جرى العمل إلى الآن على أن حق الحضانة ينتهى عند بلوغ الصغير سبع سنوات وبلوغ الصغيرة تسعًا، وهى سن دلت التجارب على أنها قد لا يستغنى فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة فيكونان فى خطر من ضمهما إلى غير النساء؛ خصوصًا إذا كان والدهما متزوجًا بغير أمهما؛ ولذلك كثرت شكوى النساء من انتزاع أولادهن منهن فى ذلك الوقت.

ولما كان المعوَّل عليه فى مذهب الحنفية أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الاستغناء عن خدمة النساء والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة، وقد اختلف الفقهاء فى تقدير السن التى يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير فقدرها بعضهم بسبع سنين وبعضهم قدرها بتسع، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين وبعضهم قدره بإحدى عشرة.

رأت الوزارة أن المصلحة داعية إلى أن يكون للقاضى حرية النظر فى تقدير مصلحة الصغير بعد سبع والصغيرة بعد تسع، فإن رأى مصلحتهما فى بقائهما تحت حضانة النساء قضى بذلك إلى تسع فى الصغير وإحدى عشرة فى الصغيرة، وإن رأى مصلحتهما فى غير ذلك قضى بضمهما إلى غير النساء.

٨ - المفقود

الحكم بموت المفقود إذا مات أقرانه أو بلغ من العمر تسعين سنة حسب أحكام مذهب أبى حنيفة الجارى عليها العمل بالمحاكم الشرعية، أصبح لا يتفق الآن مع حالة الرقى التى وصلت إليها طرق المواصلات فى العصر الحاضر. فإن التخاطب بالبريد والتلغراف والتليفون وانتشار مُفوَّضيات وقنصليات المملكة المصرية فى أنحاء العالم، جعل من السهل البحث عن الغائبين غيبة منقطعة (المفقودين) ومعرفة إن كانوا لا يزالون على قيد الحياة أو لا فى وقت قصير.

وقد عُنيت الوزارة قبل الآن بأمر زوجة المفقود فوضعت لها أحكامًا فى القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ من مذهب الإمام مالك (المادتين ٧ و ٨).

أما أمر ماله فقد ترك على الحالة الجارى عليه العمل من قبل بالمحاكم ولكن تبين من البحث وجود قضايا كثيرة بالمجالس الحسبية تختص بأموال المفقودين تستدعى الاهتمام والعناية بتصريف أمور هذه الأموال على وجه أصلح، فقد بلغت هذه القضايا لغاية فبراير سنة ١٩٢٧، ١١٦٦ قضية منها ٧٦٧ قضية تزيد قيمتها على ألف جنيه والباقى قيمته بين هذين المقدارين؛ لهذا رأت الوزارة أن تضع أحكامًا لأموال المفقود تصلح من الحالة الموجودة الآن وتتناسب مع حالة العصر الحاضر بقدر المستطاع. ولما كان بعض المفقودين يُفقد فى حالة يظن معها موته كمن يخرج لقضاء حاجة قريبة ثم لا يعود أو يُفقد فى ميدان القتال، والبعض الآخر يفقد فى حالة يُظن معها بقاؤه سالمًا كمن يغيب للتجارة أو طلب العلم أو سياحة ثم لا يعود. رأت الوزارة الأخذ بمذهب الإمام أحمد بن حنبل فى الحالة الأولى بقول صحيح فى مذهبه ومذهب الإمام أبى حنيفة فى الحالة الثانية - ففى الحالة الأولى ينتظر إلى تمام أربع سنين من حين فقده، فإذا لم يعد وبحث عنه فلم يوجد اعتدَّت زوجته عدة الوفاة وحلت للأزواج بعدها وقسم ماله بين ورثته. وفى الحالة الثانية يفوض أمر تقدير المدة التى يعيش بعدها المفقود إلى القاضى، فإذا بُحث فى مظانٍّ وجوده بكل الطرق الممكنة وتحرى عنه بما يوصل إلى معرفة حاله فلم يجده وتبين له أن مثله لا يعيش إلى هذا الوقت - حكم بموته.

ولما كان الراجح من مذهب الإمام أبى حنيفة أنه لا بد من حكم القاضى بموت المفقود وأنه من تاريخ الحكم بموته تعتد زوجته عدة الوفاة ويستحق تركته ورثته الموجودون وقته، رُئى الأخذ بمذهبه فى الحالتين لأنه أضبط وأصلح لنظام العمل فى القضاء. لهذا وضعت المادتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون من هذا المشروع.

٩ - أحكام عامة

سبق أن أوردنا فى الباب الخاص بدعوى النسب رأى الطبيب الشرعى فى مدة الحمل وأنه يرى عند التشريع اعتبار أقصاها ٣٦٥ يومًا حتى يشمل جميع الأحوال النادرة؛ فلهذا رُئى تحديد السنة التى تذكر فى معرض أحكام النسب والعدة والتطبيق لغيبة الزوج أو لحبسه بما يتفق مع هذا الرأى، أما فيما عدا ذلك فالمراد بالسنة هى السنة الهجرية ولهذا وضعت المادة الثالثة والعشرون.

وإذ قد أصبحت المواد ٣ و ٧ و ١٢ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ لا ضرورة إليها بعد الأخذ بأحكام المشروع الحالى، فقد تعين إلغاؤها ولزم النص على ذلك فى المادة الرابعة والعشرين.

وقد رُئى من اللازم بمناسبة وضع هذا المشروع تعديل نص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب وإجراءات المحاكم الشرعية بما يُلْزِم القضاة بالعمل بكل ما صدر أو يصدر من القوانين فى مسائل الأحوال الشخصية، تفاديًا من الاضطرار إلى تعديلها كلما أُريد إصدار قانون فى بعض المسائل؛ ولذلك وضعت المادة ٢٧٠ بصيغتها الجديدة.

وبناء على ما تقدم، نتشرف بأن نرفع إلى مجلس الوزراء مشروعَى القانونين المرافقين لهذه المذكرة، ونرجو إذا وافق المجلس أن يتكرم برفعهما لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لإصدار المرسوم اللازم.

القاهرة فى فبراير سنة ١٩٢٩.

وزير الحقانية

إمضاء

(أحمد محمد خشبة)

* * *

ولعل القارئ يذكر ما قام حول هذا القانون وهو مشروع يحاول البرلمان ويباحثه بعض العلماء، من ضجة ذكرناها فيما سبق لدى مناسبتها.

ولكنه اليـــــوم يمر بسلام، وذلك بأنه ليس له أثر سياسى يتعلق بحياة حزب أو مصيره، حتى تقابله الأحزاب السياسية بما تقابل به غيره من القوانين الأخرى، وإن كان ذا أثر اجتماعى خطير فى حياة الأسرة التى هى أساس حياة الأمة.

تعديل المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وفى يوم ١٧ مارس، صدر مرسوم بقانون بتعديل المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وأُتبع هذا القانون بمذكرة تفسيرية. وتلك حسنة للوزارة المحمدية نسجلها لها؛ ذلك أن نص المادة أولاً كان يقضى بأن المحاكم الأهلية « تحكم فيما يقع بين الأهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية وتحكم أيضًا فى المواد المستوجبة للتقرير بأنواعه من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التى تقع من

رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات أو الجنح أو الجنايات التى تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها.. إلخ».

فقد يقع فى النفس من هذه العبارة أن اختصاص هذه المحاكم مقصور على الأهالى وأن الأجانب أيًا كانوا غير خاضعين لقضائها، فجاء نص التعديل موضحًا لهذا الإبهام كاشفًا لهذا الغرض كما ترى.

هذا هو نص المرسوم والمذكرة التفسيرية الملحقة به:

مرسوم بقانون

بتعديل المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٥٤ من الدستور وعلى الأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ وعلى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية.

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آتٍ

المادة الأولى ـ تُعدل الفقرتان الأولى والثانية من المادة ١٥ من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٤ يونيو ١٨٨٣ على الوجه الآتى:

تحكم المحاكم المذكورة فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية وتحكم أيضًا فى المواد الجنائية فى المخالفات والجنح والجنايات عدا ما كان منها من اختصاص المحاكم بمقتضى لائحة ترتيب تلك المحاكم.

ويشمل الاختصاص المدنى والجنائى للمحاكم الأهلية المصريين والأجانب الذين لا يكونون غير خاضعين لقضائها فى كل المواد الداخلة فى اختصاصها أو فى بعضها بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أو عادات.

المادة الثانية ـ على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مذكرة

لمجلس الوزراء

وننشر فيما يلى نص المذكرة الإيضاحية التى قدمت بها وزارة الحقانية مشروع هذا المرسوم القانون:

تنص المادة ١٥ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أن المحاكم المذكورة «تحكم فيها بين الأهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية وتحكم أيضًا فى المواد المستوجبة للتغرير بأنواعه من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التى تقع من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات أو الجُنَح أو الجنايات التى تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها إنما المواد الجنائية المستلزمة القتل قصاصًا فيُستفتى فيها كما هو مصرح فى قانون تحقيق الجنايات.. إلخ.

وقد يقع فى النفس من عبارة هذا النص أن اختصاص هذه المحاكم مقصور على الأهالى، وأن الأجانب أيًا كانوا غير خاضعين لقضائها. والحق أنه يجب لنفهم هذا النص على وجهه الصحيح أن يقرن إلى المادة التاسعة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة، وأن يرجع إلى تاريخ المفاوضات التى أدت إلى إنشاء تلك المحاكم. ولقد يتضح جليًا من وثائق ذلك العصر أن المقصود بإنشائها هو أن يستبدل بسلطات القضاء المحلية والقنصلية سلطة قضاء واحدة، يبنى اختصاصها على اختلاط جنسيات الخصوم لا على جنسية المدَّعَى عليه وحده كما كان الحال قبل ذلك. وما كان لأجنبى أن ينتفع بالنظام الجديد إلا أن يكون من ذوى الامتيازات. ذلك بأن هذه المحاكم لم تكن إلا توفيقًا بين مقتضيات العصر وبين النظام الذى كان أولئك الأجانب يتمتعون به بحكم الامتيازات.

ولم يَرَ من الضرورى الإشارة إلى هذا القيد فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة كلما استعملت كلمة «أجنبى» وعلى وجه الخصوص فى المادة التاسعة. ولكن القصد لم يكن ليتناوله الشك أو يدركه اللبس. والواقع أن الأجانب الذين كانت المفاوضات تُعنى بأمرهم كانوا جميعًا من ذوى الامتيازات. وليس ثمت ما يفسر أو يبرر أن تنزل الحكومة عن حقوق سيادتها أو أن تقبل النقص بها فيما يتعلق بالأجانب الذين لا يتمتعون بالامتيازات، كما أنه ليس ما يفسر أو يبرر أن تكون الدولة صاحبة الامتيازات أرادت أن تمكِّن لهذا الصنف من الأجانب من الانتفاع بالنظام الاستثنائى الذى نتج من إنشاء المحاكم المختلطة وأن تبسط لهم رواقه.

فلما أنشئت المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ كان من الطبيعى أن يتأثر تحرير الأحكام الخاصة باختصاصها بوجود المحاكم المختلطة قبلها. لذلك وضع فى اللائحة الجديدة فى مقابل لفظ «الأجانب» لفظ «الأهالى»، وإذا كانت طوائف الأجانب حتى من كان منهم من غير ذوى الامتيازات لا يشملها لفظ «الأهالى» بحسب معناه اللغوى فإن مركز هذا الصنف من الأجانب لا يمكن مع ذلك أن يكون مثار شك. إذ الواقع أن الأجانب، بحسب المبادئ المسلم بها قاطبة فى القانون العام، يُعاملون معاملة الأهالى فيما يتعلق بالقضاء اللهم إلا أن يُخصوا بمزايا كما هو الشأن فى نظام الامتيازات أو أن يلحقهم قيد خاص كما يكون الشأن فى البلاد التى تشترط على الأجنبى كفالة للقاضى. فسواء إذن أكان اللفظ الذى استُعمل لبيان اختصاص المحاكم الأهلية شاملاً صراحة لهذا الصنف فى الأجانب أم لم يكن شاملاً لهم، فالحكم فى الحالين لا يختلف ما دام الأجانب الذين عنتهم لائحة ترتيب الحاكم المختلطة لا يمكن أن يكونوا بحكم أصل تلك المحاكم وتاريخها غير الأجانب ذوى الامتيازات.

ولقد تبين قصد الحكومة المصرية فى هذا الشأن جليًا مما فعلته عند تعديل قانون العقوبات فى سنة ١٩٢٤، فقد عدلت المادة الأولى من هذا القانون لتدل صراحة على أن أحكامة تسرى على المصريين والأجانب إلا إذا كانوا غير خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية. ولم تَرَ مع ذلك حاجة لأن تعدل فى الوقت نفسه المادة ١٥ من لائحة سنة ١٨٨٣ التى رتبت اختصاص تلك المحاكم. ولا شك فى أن تعديل المادة الأخيرة كان يكون واجبًا لا بد منه لو أن الشارع منح هذه المحاكم اختصاصًا جنائيًا جديدًا لم يكن لها بالنسبة للأجانب، وإلا وجد تعارض بين الحكم الأساسى لاختصاص المحاكم وبين أحد القوانين الخاصة.

على أنه لم يعد محل مع الأحوال السياسية الجديدة للبلاد أن يحتفظ بتحرير المادة ١٥ بل يجب على العكس أن يطابق بين النص والواقع. لذلك رأت وزارة الحقانية من الواجب أن تعد مشروع القانون المرفق بهذا تعديلاً لتلك المادة بحيث يتبين من النص الجديد بصورة جلية وبلا أدنى لبس أن المحاكم الأهلية هى المحاكم الأصلية فى البلاد، وأن اختصاصها يمتد على الأجانب ما لم يكونوا غير خاضعين لقضائها بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أو عادات.

وأن هذا الإيضاح ليوجبه بوجه خاص أن الحكومة حتى الآن لم تظهر بأى أداة تشريعية حقيقية مدلول الأحكام المتعلقة باختصاص المحاكم المختلطة مذهبًا

مخالفًا حين بسطت اختصاصها إلى الأجانب غير ذوى الامتيازات، استنادًا إلى حكم المادة التاسعة من لائحة ترتيبها. على أن الحكومة لم تكن طرفًا فى الدعاوى التى اطَّرد فيها هذا القضاء عدا دعوى تخص أحد رعايا إيران. ولم يَفُت الحكومة أن تقرر فى دفاعها فى هذه الدعوى «إن المحاكم المختلطة حلت محل جهات الاختصاص القنصلية التى اشتقت من الامتيازات لمصلحة الأجانب الذين كانوا يتمتعون بهذا النظام الاستثنائى» واقتصر البحث فى تلك الدعاوى على تحديد مرامى المعاهدة التركية الفارسية المبرمة فى ٣٠ سنة ١٨٧٥، ولم تعرض للحكومة بعد ذلك فرصة البحث فى مرامى المادة التاسعة نفسها.

ولا شك فى أن سكوت الحكومة فى تلك الظروف التى لم يكن فيها لهذه المسألة كبير شأن لا يجوز أن يستمر مع الحالة الجديدة التى نشأت بعد الحرب والدعاوى العديدة، التى قد يكون طرفًا فيها أحد الأجانب الذين كانوا قديمًا من رعايا الحكومة العثمانية، أو أحد الأجانب من رعايا الدول غير ذات الامتيازات ممن كثرت علاقتهم بمصر ولا تزال آخذة فى الازدياد.

لذلك يرمى مشروع القانون الجديد لأن يبين بوضوح أن الأجانب غير ذوى الامتيازات، خاضعون - فى المنازعات التى تقوم فيما بينهم وفيما بينهم وبين المصريين - لقضاء المحاكم الأهلية وحدها».

وزير الحقانية

* * *

حماية نظام الحكم الحاضر - قانون الاجتماعات

يحار المؤرخ أحيانًا فى وصف تصرفات الوزارة المحمدية، فبينما يسجل لها حسنة إذا بها تأتى عملاً ضد خصومها الحزبيين تأخذ عليهم سبل معارضتها حتى تروق الجو كى تتنفس فيه وحدها، وتأتى أعمالها. وتكون لها الهيمنة على مصالح الدولة دون معارضة ولا مدافعة.

إن وزارة يرأسها رجل كان ولا يزال له فى النهضة القومية شأن خطير، ويشاركه فيها رجال ذوو تاريخ مجيد كأحمد لطفى السيد صاحب الماضى الديمقراطى النبيل وغيره، يعز على المرء أن ينعت أعمالها بغير نعوت المجد والثناء وإن وقفته تصرفات جريئة كإقدامها على تعطيل الحياة النيابية، وشل الدستور فى بعض مواده. ثم تأتى فى يوم ٢٠ مارس فتستصدر قانونًا يحمى هذا النظام الدكتاتورى. ويعاقب الحاضر على كراهته بصراحة هذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس، رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا مصريًا ولا تتجاوز مائتى جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من حرض بإحدى الطرق المبينة بالمادتين ١٤٨ و ١٥٠ من قانون العقوبات الأهلى على كراهة نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى رقم ٦ لسنة ١٩٢٨ أو على الازدراء به.

المادة الثانية

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

٢٠ مارس سنة ١٩٢٩   فى ٩ شوال سنة ١٢٧٤

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ـ محمد محمود

وزير الحقانية ـ أحمد محمد خشبة

* * *

وشفعت هذا القانون فى نفس تاريخ صدوره بمرسوم بقانون يضيف أحكامًا تكميلية إلى قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات، هذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات فى الطرق العمومية،

وبناء على ما عرض علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آتٍ

المادة الأولى

تعدل المادتان ٨ و ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المتقدم ذكره على الوجه الآتى:

المادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدها دعوة شخصية فردية.

على أن الاجتماع يعتبر عامًا إذا رأى المحافظ أو المدير أو سلطة البوليس فى المركز أن الاجتماع بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها، أو بسبب أى ظرف آخر ليس له الصفة الحقيقية الصحيحة لاجتماع خاص. وفى هذه الحالة يجب عليه أن يخطر الداعى إلى الاجتماع أو المنظم له بأن يقوم بالواجبات التى فرضها هذا القانون.

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية:

١ - أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم.

٢ - أن يكون مقصورًا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم.

٣ - أن يقام الاجتماع فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب.

المادة ١١ - الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التى تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يُعاقب الداعون إليها والمنظمون لها؛ وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويُحكم بهذه العقوبات أيضًا إذا كان الداعون أو المنظمون لاجتماع أو لموكب أو لمظاهرة - سواء أخطر عنها أو لم يخطر - قد استمروا فى الدعوة لها أو فى تنظيمها بالرغم من منعها.

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس فى اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق،

يُعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيهًا مصريًا أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفى الحالة المشار إليها فى الفقرة التالية من هذه المادة، يُحكم بالعقوبات المذكورة فى الفقرة السابقة على الأشخاص الذين يشرعون فى اشتراك فى تلك الاجتماعات أو المواكب والمظاهرات.

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ولا يحول تطبيق أحكام هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصًا عليه فى قانون العقوبات، أو فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو فى قانون آخر من القوانين المعمول بها.

المادة الثانية

على وزير الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

فى شوال سنة ١٢٧٤ (مارس سنة ١٩٢٩)

وزير الحقانية	(فؤاد)
(أحمد محمد خشبة)	بأمر حضرة صاحب الجلالة
	رئيس مجلس الوزراء
	(محمد محمود)

* * *

أثار هذا التصرف حنق المعارضة فراحت جريدة البلاغ، لسان حال الوفد، تنعى على الوزارة تصرفها فى مقال بإمضاء رئيس تحريرها (عبد القادر حمزة)، تحت عنوان: «ومع ذلك لن تنجح الوزارة فيما تحاوله» جاء به:

....

«رأت الوزارة أنها لم تنجح بعد ثمانية أشهر فى صرف الناس عن طلب الحياة النيابية وفى التفاهم حول الوفد فأصدرت، كما يرى القراء فى غير هذا المكان،

قانونين أحدهما بتعديل قانون الاجتماعات والثانى باعتبار الحض على كراهة النظام الحالى جريمة تستحق العقوبة. وتظن الوزارة أنها بتعديل قانون الاجتماعات تحول دون الحفلات التى تقام للوفد فتحول دون الحب الذى يظهره الناس فى هذه الحفلات، كما تظن أنها بتحريمها التنفير من النظام تحبب الناس فيه وفيها وتتسيهم الدستور والحياة النيابية، فلتسمح لنا أن نقول إنها فى هذا مخطئة وأن ذهابها إلى هذا الحد من الحجر على الحرية لن يُقابل من الأمة إلا بالاشمئزاز من أعمالها ولن يكون من ورائه إلا أن يزداد الناس اجتماعًا تحت راية الوفد تشبثًا بأهداب الدستور.

ولم تضع الوزارة لقانونيها هذين الجديدين مذكرتين إيضاحيتين فخالفت بذلك التقاليد التى جرى عليها التشريع فى مصر من أربعين عامًا، وتركت الجمهور يذهب فى تفسير مسلكها مذاهب. ولعل هذه هى أول مرة وضع فيها فى تشريعنا الحديث قانون بغير مذكرة تبين مراميه والحاجة التى دعت إليه وتساعد القضاء والجمهور على فهم حدوده فى التطبيق، وأقرب ما يفهمه الإنسان من ذلك هو أن الوزارة اجتنبت تبرير ما يتعذر عليها تبريره إلا بأن تعترف أنها تشرع للدفاع عن نفسها أى لأغراضها الشخصية الحزبية.

وليس أسوأ لبلد ولا أضر بأخلاقها ونظمها الاجتماعية والسياسية معًا من أن تتأثر القوانين فيها بالأغراض الشخصية أو الحزبية، فكيف إذا كانت هذه الأغراض هى التى تمليها وكانت القوانين تنهال كالمطر تبعًا للأغراض اليومية فتغير المألوف وتقلب القائم وتترك الناس حيارى بين قديم معروف وحديث مستنكر! وما نظن أن بنا حاجة لأن نقول إن من المفروض فى القوانين أنها تنظيم عام وترجمان لحاجة تشعر بها الأمة فإذا لم تكن كذلك وكان الغرض منها أن تترجم عن شهوة حزب من الأحزاب يعد أفراده على أصابع اليدين وأن تخضع الأمة كلها لهذه الشهوة، فقد فقدت أساسها الذى يبررها وصارت ضررًا يصيب الأمة فى أخلاقها وفى حياتها الاجتماعية وحياتها السياسية.

وقد يكون هذا الضرر قليلاً إذا كتب الله للأمة أن تتخلص منه فى وقت قصير، كما قد يكون جسيمًا إذا كتب الله عليها أن تعانيه زمنًا طويلاً. ونظن أن الضرر، الذى ينجم من القوانين التى أصدرتها الوزارة فى الأيام الأخيرة ليس بعده ضرر فقد بلغت الوزارة بنا القمة فذهبت فى تعديلها قانون الاجتماعات إلى ما لم يطلبه الإنكليز أنفسهم فى الثورة التى ثاروها على مصر حينما كان هذا

القانون منظورًا أمام البرلمان. وفعلت فى تحريمها الحض على كراهة الحكم المطلق ما لم تفعله السلطة العسكرية البريطانية من سنة ١٩١٩ إلى أن رفعت الأحكام العرفية فى سنة ١٩٢٣. وسنت فيما سمته حماية الموظفين وحماية التعليم ما لم يفكر الإنكليز فى مثله حتى فى الأوقات التى كانوا مسئولين فيها مسئولية غير مستترة عن الحكم والحكومة».

«فإن كانت الوزارة قد حسبت إنها بهذه القوانين تحل الخلاف القائم بينها وبين الأمة فقد أخطأت، ولن تفعل هذه القوانين غير أن تزيد الخلاف وأن تعطى الأمة برهانًا جديدًا على أنها مصيبة فيه. فالوزارة بهذا لا تتقدم بل تتقهقر، وهذا إن كان مفروضًا أن رضا البلاد من قصدها أما إن كان هذا الرضا أمرًا محتقرًا وكان للوزارة قصد آخر فذلك ما لا كلام لنا فيه[1]».

وقد كتبت جريدة السياسة تبرر تصرفات الوزارة قالت:

أعمال النحاسيين وحركاتهم

هى الباعث على إصدار القوانين الجديدة

لصَوْن السلم والنظام

أسلت الوزارة فى العهد الأخير طائفة من القوانين رمت بها إلى صون السلْم وتوطيد الأمن وتقرير النظام وحماية بعض الطبقات من مثل الطلبة والتلاميذ، من الذين يغرونهم بالانصراف عن دروسهم ويدفعون بهم فى مأزق السياسة قبل أن ينضجوا أو يستوفوا ما ينبغى عليهم تحصيله من العلوم والمعارف. وآخر ما ظهر من ذلك مرسومان بقانونين يراهما القراء فى غير هذا المكان من السياسة، أحدهما لصون الأمن بعقاب من يحض على كراهة الحكومة أو ازدرائها، وثانيهما بإدخال تعديل على قانون الاجتماعات والمظاهرات.

والنحاسيون يشكون من هذا التشريع ويتذمرون، وينسون أنه إذا كان هناك محل للتبرم أو داع للتسخط، فإنهم هم الذين أكرهوا الوزارة على اللجوء إلى ما يُسْخطهم وأن الوزارة لولا سلوكهم الأخرق الذى يسيئون به إلى الأمة وسمعتها ومساعى حكومتها والغاية التى اعتمدتها - بل إلى أنفسهم أيضًا وإلى الدستور الذى يزعمون الغيرة عليه - نقول إن الوزارة لولا هذا السلوك من جانبهم ما كانت لتشعر بالحاجة إلى هذه القوانين الجديدة تحقق بها الأمن والنظام وتصون سمعة البلاد وتحافظ على مصالحها ومراشدها.

---

(١) البلاغ فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩.

والوزارة قائمة منذ شهر يونيه، وقد مضت شهور عديدة منذ تولت الحكم إلى ما قبل الأيام الأخيرة وحركات النحاسيين فيها، وكان يسعها ولا شك لو كانت مغرمة بالتشريع للتشريع لا للحاجة إليه أن تسن ما شاءت من القوانين؛ ولكنها لم تفعل لأن الضرورة لم تكن تقضى بشىء من ذلك ولأن النحاسيين كانوا يقتصرون على الإرهاب والإرجاف والكلام الفارغ، ولم يكونوا قد تجاوزوا ذلك إلى محاولة الإخلال بالأمن وإحداث الاضطراب، ولكنهم لم يقنعهم إلا الحركات المنكرة والألاعيب المستهجنة فماذا تصنع الحكومة؟! ماذا تصنع أية حكومة فى أية دولة ترى فريقًا - ولو ضئيلاً - من الشعب يعرض النظام للاضطراب والأمن للزعزعة! أتسكت وتغمض عينيها وتدع الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ أو الفوضى تعود أدراجها والفساد يطمُّ بعد أن أُقيمت فى وجهه السدود!! أم تعالج الأمر بما يستلزمه وتنهض لدرء الخطر ورد عوادى الفساد؟ قد يكون رأى النحاسيين فى واجب الحكومات غير ذلك، فما نسى أحد أنهم هم الذين أصدر وكيل داخليتهم فى وزارتهم الأولى أوامره للبوليس بأن يدع مواكب المتظاهرين تصنع ما تشاء بخصومهم وجرائدهم، بل أمر ألا يعترض البوليس - حامى النظام - للمتظاهرين إذا اقتحموا دُور الحكومة ودواوينها وطردوا الموظفين وأكرهوهم على الإضراب إكراهًا وألزموهم بذلك أن يخرجوا فى صورة المحتجين على استقالة الوزارة الوفدية!!

تلك أساليب النحاسيين فى الحكم وطريقتهم فى ولاية شئون البلاد وفهمهم لواجبات الحكومة وإدراكهم لمعنى الأمن والنظام، ولكنهم لن يجدوا فى هذه الدنيا رجلاً غيرهم يقرهم على هذا الفهم المقلوب، فإذا كانت الحكومة القائمة - التى لن يرضوا عنها على كل حال - قد رأت نفسها مكرهة على سَنِّ التشريع اللازم لاجتثاث الفساد وقطع دابر الفوضى ولأخذ الطريق على كل من يفكرون فى الإخلال بالنظام والأمن وتَسْوئة سمعة الأمة وإشاعة عجزها عن حكم نفسها بنفسها، فإن كل مصرى يؤيدها فى ذلك، بل كل إنسان مصريًا أو غير مصرى، ويقدر لها هذه الخدمة الوطنية الصادقة.

والدستور والحياة النيابية هما - فيما يزعم النحاسيون - طلبتهم وباعثهم على هذه القلاقل السخيفة، فلنسلم جدلاً بأنهم يريدون الدستور اقتناعًا منهم بأنه النظام الصالح بل أصلح أنظمة الحكم، ولنغضَّ مؤقتًا عن أنهم إنما يتعلقون به لظنهم أنه سلّم الحكم وأنهم يستطيعون أن ينالوا الأغلبية البرلمانية التى تقعدهم

على كراسى الوزارة ليتمتعوا بجاهها ونفوذها ويخدموا أشياعهم وأنصارهم ويقضوا أوطارهم ومآربهم - لندع هذا الآن ولنسلم بدعواهم الإخلاص فى الرغبة فى الدستور فقد علموا أن هذه الوزارة إنما تقوم لتطهير البلاد من أرجاس النحاسيين تمهيدًا لإعادة الحياة الدستورية على قاعدة صالحة تكفل للأمة الانتفاع به والفوز بأنعمه الجزيلة - والدستور لا بد عائد لا لأن النحاسيين يريدون أو يطلبونه فما لما يبغون أو لا يبغون قيمة، ولا كانت لهم هم من بُغْية سوى خدمة أشخاصهم على حساب الأمة؛ ولو أنهم استطاعوا أن ينالوا ما يشتهون وأن يملئُوا أيديهم مما يبتغون من طريق آخر غير الدستور أو أقصر منه. لرموا بالدستور إلى شياطين الجحيم كلهم ولصار فيما تصف ألسنتهم وتجرى به أقلامهم أسوأ نظم الحكم وأتعسها وأحفلها بالشرور وأجلبها للمصائب. ولقد مرت أيام كان الوفديون يرون فيها أن لا حاجة بهم إلى دستور أو برلمان فكان زعماؤهم يتحدثون إلى الصحف ويتساءلون عن ضرورة البرلمان ما هى؟ ويقولون بلهجة التأكيد إن فى الوفد الكفاية وأنه وكيل عن الأمة فما حاجة هذه الأمة إلى وكيل سواه؟ قالوا ذلك ونادوا به وأعلنوه إلى الخلق لما كانوا يخشون أن لا تجىء الحياة النيابية مساعدة لهم على أغراضهم، فكان الدستور يومئذ رجعيًا ومن وضع الأشقياء وكان البرلمان فضولاً ولا لزوم له؛ لأن الأمة غنية عنه بوكالة وفدها المحترم. فلما رأوا أن الحياة النيابية جاءت عونًا لهم على ما يشتهون انقلب الدستور الرجعى حديثًا بل على أحدث المبادئ العصرية، وصارت الحياة النيابية نعمة من نعم الله التى لا تجحد ولا يستطاع الصبر عليها أو الرضى بما دونها.

نعم سيعود الدستور وستقوم الحياة النيابية مرة أخرى لا لأن حضرات النحاسيين يرومونها؛ بل لأن الوزارة معتزمة ذلك وقائمة لهذه الغاية، ولأنها هى تؤمن بالدستور وبالحكم النيابى ولكن على أن يكون نزيهًا وللأمة لا على حساب الأمة، وإذا كان شىء يؤخره فليست هى الوزارة التى تريد ذلك بل هم النحاسيون الذين يُحْدثون الاضطراب ويخلون بالأمن، ولا بد من القضاء على هذه النزعات ووقاية الأمة منها وتطهير البلاد من عناصر الفوضى والفساد قبل كل تفكير فى عودة الدستور.

وقد كان من الجناية على الأمة ولا شك أن يتعمد النحاسيون القيام بهذه الحركات الحمقاء فى الوقت الذى تعالج فيه حكومة مصر بعض مشكلات

الامتيازات وعُقَدها، وتحاول تذليل طائفة من العوائق التى تقيمها الامتيازات فى طريق الإصلاح وفى سبيل إنماء الموارد للدولة؛ بل فى الوقت الذى يسافر فيه وزير الخارجية بنفسه ويقابل رؤساء الحكومات الأجنبية - وهو لا يقابلهم ليسلم عليهم ويحادثهم فى الجو وشذوذه فى هذا العام بل ليخاطبهم فى شئون متعلقة بوطنه ومصالح هذا الوطن وحقوقه، فمن الإجرام ولا شك أن يتعمد النحاسيون فى هذه اللحظة الدقيقة التى تباشر فيها رئيسَ الحكومة المصرية مهمةً قومية شاقة أن يحدثوا الاضطراب فى الأمن والنظام ليزعجوا الدول بذلك، أو ليعطوها سلاحًا تُشْهره فى وجه الحكومة المصرية.

ولا شك أن الحكومة معذورة ومضطرة إلى الضرب على أيدى المفسدين فى غير هوادة ولا رحمة؛ فإن اللحظة دقيقة والمسعى جليل والخدمة القومية المرومة نبيلة، ومقصر ولا شك من يَدَع أحدًا يفسد عليه هذه الغاية ويحبط له هذا المسعى(١).

■■■

(١) السياسة فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩.

الفصل الثانى

شئون سياسية

عيد الاستقلال المصرى

فى يوم ١٥ مارس من سنة ١٩٢٢، أعلن جلالة الملك استقلال البلاد وأخذت الحكومة تقيم الزينات، وترفع الرايات فرحًا بهذا الإعلان الذى تحقق به شطر آمال البلاد وأمانيها، وذلك بناء على تصريح ٢٨ فبراير من ذلك العام كما هو معلوم.

حل اليوم المذكور من العام الحاضر، والقوم شيع والأحزاب فى نضال، فكان لا بد أن يختلف النظر إلى هذا اليوم من حيث ذكراه، بل لا بد أن تتخذ من هذا اليوم مناسبة للتشهير ببعض الأحزاب، والتنديد ببعض الأعمال والتصرفات.

من ذلك ما كتبته جريدة الاتحاد بعددها الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٩ بعد مقدمة:

« ولكن ذلك الأمل لم يتحقق مع الأسف الشديد لا من الناحية الداخلية ولا من الوجهة الخارجية، فلقد اختير للبرلمان أقل الناس كفاية فبدءُوا يفكرون فى مصالحهم الذاتية أكثر من تفكيرهم فى المصالح العامة وجرهم ذلك إلى التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية؛ مما كان مؤثرًا إلى حد عظيم على أعمال الحكومة وعلى الخصوص فى الناحية الإدارية. ولولا احترام الموظفين لواجبهم لكان للتدخل المستمر من ناحية الشيوخ والنواب أثر سيئ على الأعمال الحكومية الداخلية؛ مما عرض بعض الوزارات التى عاشت فى ظل تأييد الأكثرية لها إلى الاستقالة احتفاظًا باستقلال السلطة التنفيذية.

ومن الناحية الخارجية، كان موقف البرلمان مزريًا فقد كان ينهزم لأول اصطدام ولم يكن هذا إلا من نتائج سياسة من يُوليهم ثقته ويسندهم بتأييده، فكانوا يخلقون بطيشهم وسوء تبصرهم الأزمات ثم ينهزمون فيها؛ فيستر البرلمان

هزيمتهم ويغطى عارهم بما كان يتجاهل فيه من حقه ويتنازل عنه من حقوقه، وكانت صرخات المعارضة تُقابل من الأكثرية بأشد أنواع القسوة والاضطهاد. وهكذا مضى البرلمان فى أدواره المختلفة متدخلاً فى الأعمال الحكومية الداخلية مفرطًا فى المصالح الخارجية، فقد عرضت مشكلات الجيش وقانون الاجتماعات وغيرها وكان الشعب يطالب بضرورة وقوف البلاد على ما يجرى فيها فكان النواب يفرطون فى حقهم ويقرون الوزارات المتعاقبة على ما تطلبه من التستر فى بعض هذه المشكلات، وما تقترحه من الحلول المزرية فى البعض استبقاء للكرسى الذى يجلب النفع ويدر الجاه ويأتى بالمكافأة.

فالاستقلال الذى يعنونه والذى لم يقُل واحد من أنصاره إنه تام لا يحتاج إلى كمال. كان أساسًا لحياة صالحة لهذا البلد لو أن البلاد تعاونت على الانتفاع به، واستفاد من الظروف والمناسبات التى عرضت بعد إعلانه، فأخلصت فى تطبيق النظام الدستورى، واختارت البلاد الكفاءات التى كان على مجهودها وحسن اختيارها يتوقف حسن تطبيق الدستور لأول مرة فى العهد الجديد من تاريخ مصر.

وهنا يجب على المؤرخ المنصف أن يقرر حقيقة يعترف بها جميع الذين كان لهم يد فى العمل لهذا البلد بعد إعلان استقلاله، فلولا عناية جلالة مولانا الملك المعظم بمصالح شعبه واهتمامه بمرافق بلاده ووضعه فى كثير من الأحوال حدًا للطغيان الحزبى والزيغ النفعى، لساءت الحال وانقلبت إلى ما هو شر من ذلك...إلخ»

وقالت البلاغ الصادرة فى نفس التاريخ ما يأتى تحت عنوان:

ساعة تفكير

بعد يوم ١٥ مارس

لم يكن يوم ١٥ مارس عيدًا وطنيًا وإنما كان يومًا مؤلمًا تذكَّر فيه المصريون افتتاح البرلمان فى سنة ١٩٢٤، ثم تذكروا الحظ السيئ الذى عاناه هذا البرلمان إذ حُل مجلس النواب مفتتح سنة ١٩٢٥ لغير سبب سوى أن أغلبيته وفدية، ثم إذ جرت الانتخابات بعد ذلك وجاءت الأغلبية وفدية أيضًا فلم يطُل عمر المجلس أكثر من صباح نهار وحل لنفس السبب الذى حُل من أجله المجلس الأول، على الرغم من أن الدستور يحرِّم أن يُحل مجلسان متواليان لسبب واحد. ثم عُطلت الحياة النيابية إلى أن أُعيدت فى منتصف سنة ١٩٢٦، ثم عُطلت فى ١٩ يوليو

سنة ١٩٢٨ ولا تزال معطلة حتى اليوم! ففى خمس سنوات حُل مجلس النواب أربع مرات وعُطلت الحياة النيابية مرتين، مرة دامت ثمانية أشهر ولا يعلم إلا الله متى تنتهى! فأى حظ أسوأ من هذا؟ ولماذا لا ينظر المصريون إليه فيأخذهم الحزن وتغضب نفوسهم غضب المتألمين الأحرار؟!

إنه لأمر طبيعى أن يحزنوا ويتألموا. بل لو أنهم لم يفعلوا لحق لكل إنسان أن يرميهم بموت الضمير وأن يقول إنهم لا يستحقون الدستور ولا الحياة الحرة ولا شيئًا مما ذهب فى سبيله شهداء خمسة أعوام انقضت من عام ١٩١٩ إلى أن نفذ الدستور فى عام ١٩٢٤: وما نقول هذا افتراضًا بل نقوله من واقع تثبته تصريحات عدة فاه بها وزير خارجية إنكلترا وكتابات عدة أيضًا كتبتها صحف إنكلترا، فقد رُمى المصريون فى هذه التصريحات والكتابات بأنهم قابلوا تعطيل الحياة النيابية بالسكوت والرضا مع أنهم لم يسكتوا ولم يرضوا بل تذمروا وضجوا؛ غير أنهم جروا فى تذمرهم على المعروف من وقارهم ورزانتهم وتقديرهم للموقف الدقيق الذى هم فيه؛ فكانوا فى عملهم رجال عقل وحكمة لا رجال طيش ورعونة. فالألم الذى يظهره المصريون اليوم من تعطيل الحياة النيابية شرف لهم وشهادة بأنهم يستحقون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأن يصلوا فى ذلك تاريخهم بتاريخ كل الذين جاهدوا فى سبيل الدستور والاستقلال من أيام الخديو إسماعيل باشا إلى اليوم. وهم لا يزالون رجال الحكمة وضبط النفس فلا شغب هناك ولا اضطراب؛ بل طلب وإظهار للشعور فى هدوء وسلام.

ولقد رأت الوزارة كل هذا وعرفت معناه وهى تسمع الآن ضجة الطلب كل يوم فلم يبقَ إلا أن نسألها ماذا هى معتزمة أن تفعل، أتنكر أن الأمة متذمرة وأن هذا التذمر يزداد ما بقى التعطيل، أم تسمع أخيرًا لصوت الضمير فتعترف بما أخطأت فيه وتخلى الطريق بين الأمة ودستورها تعمل لاسترداده من المتآمرين عليه؟

نسألها ماذا هى معتزمة أن تفعل فى هذا التذمر الذى يزداد ولا يخفت؟ أتظن أنها مُستطيعة أن تخفيه بالقوة وأن تبقى حاكمة بالقوة؟ إذن ما أشد خطأها وما أجهل الذى يزينون لها هذا العناد بفوران العواطف ونفسيات الشعوب، هى ذى ثمانية أشهر قد مضت فى خنق لطلب الحياة النيابية وحكم بالقوة، فلتسأل نفسها ماذا خنقت وإلى أى شىء وصلت؟ فإن رأت أنها أنست البرلمان فعلاً فلتمضِ وعليها تبعة إمعانها فى الخطأ، أما إذا رأت ما يراه كل إنسان وهو أنها

لم تبلغ غاية ولم تفعل غير أن أثارت العواطف الساكنة؛ فلعلها حينئذ تعلم أنه خير لها أن تختصر الطريق وأن تقف عند الحد الذى وصلت إليه وأن تفكر فى إصلاح خطئها بدل المضى فيه.

إنها لكلمة نصح صادق هذه التى نوجهها إليها فى ساعة إذا لم ترَ الوزارة شواهدها ولم نعطها حقها من التفكير فستضيف خطأ إلى خطأ وستنزلق بها القدم من مهواة إلى مهواة، ويومئذ لا يكون اختصار الطريق سهلاً بل لا يكون ممكنًا وقد تندم الوزارة فلا ينفعها الندم.

لن تصل الوزارة إلى صرف الأمة عن طلب الحياة النيابية، ولن يكون بعد اليوم إلا أن يزداد هذا الطلب مهما حاولت القوت أن تخنقه وأن تمنع الآذان من سماعه، فإن فهمت الوزارة هذا من الآن وأخذت الطريق بين الأمة والدستور فهى توبة تخفف عنها، أما إن صدفت بنظرها عن الواقع ومضت فى عنادها إلى غايته فلن تكسب بهذا العناد غير أن تضيف خطأ إلى خطأ.

عبد القادر حمزة

ونشرت كوكب الشرق لعباس العقاد أفندى المحرر بها فى ١٥ مارس بعد كلام تقول:

«إن استقلال هذا العيد يتكفل للإنكليز بكل هذا ولا يتكفل للمصريين بشىء من الأشياء. يتكفل للإنكليز حتى بإرضاء الغرور الذى يحيك بصدر هذا الموقف أو ذاك ولا يتكفل للأمة المصرية بأسرها أن تحمى نفسها فى وجه ذلك الغرور. وليس قُصَارى ما يُقال فى هذا الاستقلال أنه لم يكسبنا جديدًا من المكاسب التى تعتد بها الأمم وتتوجه إليها الجهود ولكنه خليق أن يُقال فيه إنه جلب علينا الخسارة ولم يجلب للإنكليز غير فائدة خالصة من كل خسارة، فقد أتاح لهم أن ينفضوا أيديهم عن تبعة الأعمال التى كانت لاصقة بهم وحدهم وهم مطلقو الأيدى فى السياسية المصرية يعرفون من شئوننا كل شأن يهمهم أن يعرفوه، فاستفادوا به الحكم النافذ واستراحوا من التبعات والتكاليف، وليس بعد ذلك غاية يطمح إليها الاستعمار».

«ولقد قال المنافقون، وهم يعلنون موضع النفاق مما يقولون، قالوا لنواب الأمة إن التصريح الذى جاء بذلك الاستقلال نعمة كبرى تخدع بها الإنكليز عن أنفسهم وتأخذ منهم ولا تتقيد بغطاء، وأن ذلك الاستقلال لو لم يكن نعمة لما اشتركتم فيه ولا تعرضتم للانتخاب معنا، بل تركتم لنا الانتخاب وحدنا نحتل

مقاعد النيابة ونضنُّ بها بعد ذلك ما نشاء. فإما أننا خُدعنا بهذه التمويهات التى أخذناها فقد كنا نقول للمنافقين الذين يلغون بهذا الهراء ولا نزال نقول لهم اليوم وغداً ومن الذى خدع الإنكليز فى العراق فجعلوه سكة وجعلوه مستقلاً وأجلسوه فى مؤتمرات الدول حيث لم يكن لنا مكان؟ وإما أن الأمة اشتركت فى الانتخابات فذلك هو الواجب الذى لا محيد عنه ولا سبيل إلى غيره؛ لأنها ما كانت لتدفع النكبة وتحول دون تمامها بغير إقصاء المنافقين عن النيابة والوقوف بينهم وبين تنفيذ ما دبروه واستعدوا له بجميع وسائل الاستعداد، وماذا كنتم أيها المنافقون قائلين للوفد لو أنه تنحى عن الانتخاب وتُركت لكم وحدكم مقاعد مجلس النواب؟ كنتم تقولون إنكم أنتم الأمة وأن الوفد لم يتنحَّ عن الاشتراك فى الحياة النيابية إلا لأنه توقع الخذلان فيها ويئس كل اليأس من تأييد الناخبين. وإذا كنتم اليوم لا تعدمون كلامًا تهذرون به لتسويغ ما فعلتم، فهل كنتم تريدون الوفد على أن يتنحى عن مقاعد النيابة لا لشىء إلا لاتقاء ما عسى أن تقولوه من اتهامه باستغلال التصريح المشؤوم الذى ينحى عليه ويعيذ البلاد من عقباه؟ ألا فأهون بكلامكم إن كان هو كل ضرر جناه الوفد من إنكار التصريح والاشتراك فى الَحياة النيابية، وهى حق لمصر قبل أن يكون فى مصر احتلال.

عباس محمود العقاد

* * *

سفر وزير الخارجية إلى أوروبا

فى اليوم الرابع عشر من هذا الشهر، سافر الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية المصرية إلى الديار الأوروبية، والدكتور عفيفى من أولئك الرجال الذين لهم فى الحياة العامة أثر، وفى محيطهم السياسى والاجتماعى شأن يؤبَه له. ثم هو رجل فوق ذلك ذو تاريخ قبل أن يتولى منصب الوزارة، ولعل هذه الاعتبارات رُوعيت حين اختياره لمنصب وزير الخارجية. خصوصًا فى هذه الظروف المضطربة.

من أجل ذلك كان لا بد أن يحاط بكثير من الإشاعات والتقوُّلات؛ حتى لجت بعض الصحف فى الكتابة عن نشاط الوزير وسفره إلى الخارج.

قالت الأهرام فى ذلك بتاريخ ١٨ مارس:

«فإذا نظرنا إلى سفر الوزير من الوجهة الحزبية فقط ضاق نطاق الكلام والحديث فى مَهمَّته حتى صار حزبيًا محضًا وكان للحزبيين أن يقولوا فى ذلك

ما شاءوا؛ ولكن القول من هذه الوجهة لا يتعدى ما سمعه كل يوم هنا من دفاع وهجوم ومن هجوم ودفاع.

ولكنَّا ووزير خارجيتنا فى بلاد أجنبية ومتى كان هناك فهو ممثل مصر فى شئونها السياسية مع الدول التى يزور عواصمها ويفاوض وزراءها ورجالها، نرى معالجة مهمته من الوجهة القومية البحتة، تاركين للحزبية شأنها آملين إلى حد الوثوق بأنها لا تتجاوز حدها إلى المساس بالمصلحة القومية.

وهذه الوجهة القومية تملى علينا أن وزير خارجيتنا مهما كانت نزعاته ومشاغله الحزبية موكول إليه كثير من الأمور المهمة الجليلة الشأن، فإذا كنا مضطرين أن نأخذ للبيان عنها من مُكاتب التيمس والأفريكان وورلد فإنَّا نعرف من أمرها شيئًا كثيرًا، لأنَّا نعرف أن حكومتنا تفاوض الدول وتباحثها بأمور عديدة:

الأول ـ تعديل قانون المحاكم المختلطة لمحاكمة تجار المخدرات والرقيق الأبيض.. إلخ.. إلخ جنائيًا أمام تلك المحاكم؛ وبالتالى تعديل بعض الشىء فى نظام الامتيازات.

الثانى ـ مساواة الأجانب بالوطنيين فى الضرائب المحلية التى تريد الحكومة فرضها لتعزز خزانتها وتقوم بالمشروعات الكبيرة التى لا مندوحة عنها لإصلاح شئون البلاد.

الثالث ـ تجديد المعاهدات التجارية مع الدول.

الرابع ـ الاتفاق مع إنكلترا وفرنسا على القرض التركى الذى لم يُسوَّ حتى الآن.

الخامس ـ الاتفاق مع وزارة المستعمرات الإنكليزية على مياه النيل النابعة من بحيرات فيكتوريا نيانزا وتانجانيكا وألبرت نيانزا.

فهذه المسائل وحدها تكفى لأن تستنفد أكبر مجهود من أبرع وزير مع دولة واحدة فقط، فكيف مع دول عديدة كثيرة متعددة المشارب مختلفة الأهواء لاختلاف المصالح واختلاف المنازع! والذى يزيد فى صعوبة هذه المسائل أن إنكلترا التى تحل نفسها محل الأجانب فى هذه البلاد من حيث السيطرة هى الدولة التى ترأس المعارضة فى هذه المسائل كلها من أولها إلى آخرها، بينما كانت مصر تأمل لحسن نيتها وقصدها ولصلتها بإنكلترا ولصلة إنكلترا بها أن تكون أقوى عضد وأكبر مساعد لمصر فى هذه المسائل وأمثالها.

فهل هناك حكمة سياسية فى أن ترأس إنكلترا المعارضة!! وما هى هذه الحكمة؟

سؤال لا جواب له عندنا إلا أنَّا لا ندرى!

ومهما بحثنا واستقصينا لا نجد تأويلاً واحدًا نؤوِّل به معارضة إنكلترا لمصر فى المسائل الحيوية التى تفاوض فيها، إلا أنها تريد أن تكون مصر فقيرة جاهلة عاجزة مكبلة، فهل نحن مصيبون أم مخطئون فى هذا التقدير الذى تمليه علينا السياسة الإنكليزية فى معارضة مصر وتأبى علينا مداركنا إلا أن تتردد بالتسليم به؟

إلى أن قالت:

إن خزانة إنكلترا لا تنفق مليمًا واحدًا وإن حكومة السودان مدينة حتى الآن بنحو ٨ ملايين، فالاعتماد على مصر بدفع الأموال إلى اللانهاية باسم ماء الرى وماء النيل لا نظنه سياسة وطيدة ثابتة إذا كانت سياسة موقوتة «كتبريد الحُمَّى بقشر البطيخ»، وقد نظر إلى ذلك السير آرشر فلم يتحمل حكم السودان دون معاونة مصر.

ومع ذلك ماذا تطلب مصر من السودان أو فى السوادن مما يضر بإنكلترا؟ إنها تطلب أمنه وتطلب تعميره وتطلب أن يكون ماء النيل منظمًا فيه على سنن مصلحتها ومصلحة السودان معًا، وهذه حكومة السودان تستخدم الآن آلافًا من العمال المصريين فى تعمير تلك البلاد.

أما سياسته فى مسألة الامتيازات فمعروفة مشهورة، فهو كان يميل إلى إلغاء هذه الامتيازات وهو كان يشكو فى كل تقرير من تقاريره عرقلة الامتيازات للإصلاح. وهو كان فى حيرة من تخفيف عبئها حتى توصل إلى إبداء رأيه فى طريقة التخفيف دون البت فيها، وذلك بإشراك الأجانب مع الوطنيين فى التشريع حتى تكون القوانين نافذة على الجميع على حد المساواة؛ فأبى الوطنيون موافقته على هذا الرأى الذى طرحه للبحث فقط. ولم تكن تركيا فى ذاك الحين قد ألغت الامتيازات من أرضها، ولم تكن مصر قد خلصت من سيادة تركيا، ولم تكن فرنسا قد أبرمت اتفاق ١٩٠٤ الذى تعهدت فيه بألا تطالب إنكلترا بالجلاء مقابل اعتراف إنكلترا لها بميزة مصالحها على مصالح سائر الدول فى المغرب الأقصى؛ بل لم تكن الامتيازات قد أُلغيت من العالم كله إلا مصر.

أما رسوم الجمارك فرأيه فيها أيضًا معروف فهو كان يَجِدّ ويجتهد لرفع رسوم بعض الواردات ليزيد دخل الخزانة، وهو كان يتأفف من عدم مساواة الأجانب والوطنيين بالرسوم والضرائب.

فإذا قيل إن اللورد كرومر كان يطلب ذلك لأنه كان المسيطر الوحيد على شئون هذه البلاد وأن هذه الشئون قد خرجت اليوم من يد إنكلترا لأيدى المصريين، قلنا إن ذلك صحيح بعض الصحة لا كل الصحة لأن مصر لم تخرج من سيطرة إنكلترا كل الخروج ولها القسم الأوروبى لإدارة الأمن العام، ولها المستشار المالى ولها المستشار القضائى ولها فى الأعمال الرئيسة فى جميع المصالح ٤٥٠ موظفًا كبيرًا. ولكن فى ما كان يشكو منه اللورد كرومر ويتذمر حجة فى يد وزير خارجية مصر وفى يد مصر كلها تقيمها على هؤلاء السياسيين الإنكليز الذين يعارضون الحكومة المصرية فى ما تطلبه من المطالب الآن لإصلاح شئونها؛ حتى إن اللورد كرومر عندما قرر بالاتفاق مع مستشار المالية ضرب الضرائب على معامل الغزل والنسيج فى مصر حتى لا تزاحم معامل لانكشير ـ كما قال السير غورست مستشار المالية يومئذ ـ قال إنه خدع برأى الخبراء الذى أشاروا بذلك وطلبوه من حكومة لندن ذاتها لا منه. وهذه الخديعة ظهرت الآن فضيحة للسياسة الاقتصادية الإنكليزية بمصر كما قرر جميع الاقتصاديين؛ لأنه يستحيل فى علمهم ونظرهم أن تزاحم مصر إنكلترا فى الصناعات الكبيرة».

* * *

وكتبت السياسة مقالاً فى يوم ١٩ مارس تقول:

تتحدث الصحف فى هذه الأيام عن رحلة معالى وزير الخارجية المصرية فى أوروبا وفى إنكلترا وما يمكن أن يتناوله أثناء رحلته هذه من شئون مصر المعلقة بينها وبين الدول المختلفة. وتذهب بعض الصحف فى الحديث بهذا الصدد مذاهب حزبية تدعوها لإلقاء الريب والشكوك حول ما سيكون فى هذه الشئون وما يمكن أن يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول المختلفة. وتذهب صحف أخرى إلى الادعاء بأنها لا تنطق عن هوى حزبى ثم هى مع ذلك تريد أن تظهر أمام الجمهور بمظهر المتطرف فى الحرص على المصالح المصرية، فتندفع لذلك اندفاعًا قد يكون من شأنه أن يلقى فى جو الصفاء الدولى سُحُبًا ليس من مصلحة أحد أن تكون فى ظرف يقوم فيه رجل يتكلم باسم مصر فى مسائل دقيقة معقدة يريد أن يصل فيها إلى حل يكفل مصلحة مصر وسيادتها تمام الكفالة.

والواقع أنّا لا نفهم فى الصِّلات الخارجية بين دولة وأخرى أن يكون هناك تحزّب أو أن يعمل كاتب أو غير كاتب لإلقاء العراقيل فى سبيل تسوية يراد الوصول إليها؛ كذلك نقول اليوم وكذلك قلنا قبل. فالعلاقات الخارجية ليست فى الواقع شأن حزب من الأحزاب، وإنما هى شئون قومية عامة يجب أن تتحد فيها كلمة الأحزاب دائمًا لأن اتحاد كلمة الأحزاب هى القوة الوحيدة التى يمكن لأية دولة من الدول أن تصل بها لكسب ما تطمع فى كسبه من حقوقها. ولسنا نريد أن نضرب الأمثال لذلك من التاريخ أو أن نذكر أن الاشتراكيين فى ألمانيا كانوا خصومًا ألدّاء لفكرة الحرب على الإطلاق، فلما أُعلنت الحرب فى سنة ١٩٢٤ كانوا أسبق من غيرهم إلى حمل السلاح لتأييد بلادهم. كلا، ولا نذكر شيئًا عن الخطاب الفخم الذى ألقاه سير إدوارد جراى يومذاك فى إنكلترا لهذه المناسبة وبهذا المعنى، بل نحن نضرب لذلك أمثالاً مما وقع فى مصر هنا بين أظهرنا. ففى مواقف دولية كثيرة أبدى المصريون، على الرغم من انقسامهم ومن إمعانهم فى الحزبية إلى حد التحزب، من التضامن ومن الوحدة ما تقوى به موقفهم وما مكّن لهم من أن تبقى المسألة التى حصل الخلاف بين مصر ودولة أخرى بشأنها لا يتأثر فيها مركز مصر بسوء ولا يضطر الانقسام مصر فيها إلى الظهور بمظهر الضعف الذى لا يليق بأمة مثلها.

على أن المسائل التى يمكن أن يتناولها وزير الخارجية أثناء مقامه بأوروبا ليست وليدة اليوم، ولا هى من المسائل التى لم يعرف رأى الأحزاب المصرية جميعًا فيها. فالتاريخ السياسى الحديث لمصر وما حدث من انقسام فائتلاف فانقسام فائتلاف جديد بين الأحزاب، قد جعل المسائل كلها تُمحص ويعرف فيها على وجه من الدقة والضبط رأى كل هيئة من الهيئات وحزب من الأحزاب. بل إن كل مسألة من هذه المسائل التى يمكن أن يعرض لها وزير الخارجية أثناء رحلته فى أوروبا قد وضعت عنها فى الوزارات المختلفة وأثناء قيام الوزارات المتعاقبة، مذكراتٌ بدا فيها رأى كل وزارة على صورة واضحة إلى حد كبير. فوزير الخارجية اليوم إذ يتناول هذه المسائل فإنما يتناولها على ضوء هذه المذكرات والأبحاث التى تمت أثناء قيام الوزارات من مختلف الأحزاب؛ ليصل بها إلى حل يتفق وما ترمى إليه هذه المذكرات والأبحاث التى تعاقب عليها رجال الأحزاب المختلفة.

ولنضرب لك مثلاً التشريع الذى يُراد الاتفاق مع الدول عليه خاصًا بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى ليشمل مسائل الاتجار بالرقيق الأبيض

والمخدرات وغش الألبان، وما إلى ذلك من مسائل تتعلق بالصحة العامة. فهذا التشريع ليس وليد اليوم ولا هو من عمل هذه الوزارة وحدها! والمحادثات التى يمكن أن يقوم بها وزير الخارجية بشأنه أثناء مروره فى بلاد أوروبا المختلفة ليست هى المفاوضات الأولى من نوعها. فقد سبق المغفور له ثروت باشا إلى التحدث عنه فى صيف سنة ١٩٢٧ حين مرافقته جلالة الملك فى رحلته بفرنسا وإنكلترا وبلچيكا وإيطاليا. وما حدث بعد ذلك فى شأنه لا يعدو تفاصيل لا تعتبر سياسية فى الموضوع لذاته وإن كانت من ممهدات الاتفاق فيه. فهل يمكن أن يعترض حزب من الأحزاب على وزير الخارجية اليوم إذا هو أراد إتمام اتفاق أبدت الأحزاب كلها رأيها فيه واعتبرته صالحًا يوم كان الائتلاف بين المغفور له سعد باشا والأحرار الدستوريين قائمًا؟ وهل يمكن أن يُقال عن شىء اليوم إنه غير صالح لغير سبب إلا أن حزبًا من الأحزاب كان فى الحكم ثم لم يصبح فيه؟

ومَثَل آخر مسألة حق الحكومة المصرية فى فرض الضرائب بالمساواة بين المصريين والأجانب المقيمين فى مصر. فهذه المسألة مما قد يتناوله كذلك بحث وزير الخارجية أثناء رحلته الحالية. والرأى فى هذه المسألة ليس ابن اليوم ولا هو ابن الأمس. بل لقد تحدث فيه الإنكليز قبل أن تعلن مصر استقلالها ومنذ كان تناوله الوفد المصرى سنة ١٩٢٠ حين محادثاته مع لجنة ملنر. ثم دار الحديث حوله سنة ١٩٢١ أثناء مفاوضات الوفد الرسمى، كما كان موضع بحث فى مشروع تشمبرلن الأخير. وليس حزب من الأحزاب المصرية إلا له رأى معروف فى هذا الموضوع. ورأى الأحزاب كلها متفق فيه. ووزير الخارجية الذى نرجو له النجاح فيما يتناوله من هذا الموضوع ومن غيره من الموضوعات كان طرفًا فى محادثات سنة ١٩٢٠، كما كان متصلاً اتصالاً وثيقًا بما تم بعد ذلك من مفاوضات ومحادثات. هذا فضلاً عن التفاصيل التى وقف ويقف عليها الآن فليس ممكنًا وهذا هو موقفه، وهو فى الوقت نفسه موقف الأحزاب المصرية جميعًا، أن يكون له غرض من مسعاه غير تحقيق ما تصبو إليه الأحزاب المصرية كلها لفائدة مصر ولإنقاذها مما تخشاه من ضيق موارد الدولة ضيقًا يقف بها دون القيام بحركة الإصلاح الضخمة الواسعة النطاق التى تقصد مصر إلى القيام بها فى السنوات القريبة المقبلة؛ لتمكِّن من زيادة الرخاء فى مصر ولتجعل منها دولة قديرة على احتمال الأعباء الواجب عليها احتمالها فى تأييد السلام والتقدم والنظام فى العالم.

وأنت إذا عدت إلى أية مسألة غير هاتين المسألتين مما يمكن أن يتناوله بحث وزير الخارجية فى رحلته فى أوروبا وجدتهما مثلهما، من حيث إن لها تاريخًا مدونًا معروفًا وأن رأى الأحزاب المصرية فيها واضح ظاهر. ولا يمكن أن يطلب إلى وزير الخارجية فى أية أمة من الأمم أن يعتمد حين مباحثاته على غير الآراء الثابتة للأحزاب حين احتمالها أعباءِ الحكم ومسئولية الآراء التى تبديها حين قيامها فيه. أما ما يمكن أن يبدى أثناء معارضتها حكومة قائمة فهو لا يدخل فى حساب السياسة العلمية التى تستطيع وحدها حل المسائل وإقامة العلاقات الصالحة بين الأمم. بل إن حزبًا من الأحزاب يحترم نفسه من يستطيع أن يطعن على عمل يعتقد هو أنه ما كان ليعمل سواه لو أنه كان فى الحكم وعهد إليه بأدائه.

وهذا واضح وصريح ولا يحتاج إلى كثير من الذكاء لفهمه وإدراكه. لذلك كان عجيبًا عندنا أن نرى بعض الصحف، وبخاصة التى تزعم أنها ليست صحفًا حزبية، تتعجل الظروف وتتقدم بما يمكن أن يثير فى الجو من إلقاء ما لا يتفق والصفاء الواجب لجو المفاوضات. ولئن كنا على ثقة من أن هذه الأقوال لن تغير من الموقف كثيرًا؛ فإنّا مع ذلك نود لو أن حضرات الكُتّاب المحترمين تحروا أن يعاونوا الوزير فى مَهمَّته والوزارة كلها بتأييدها إياه وإمداده بالرأى، بدل أن يتحروا خلق جو لا يجعل التفكير الهادئ الرزين يمكِّن من الوصول إلى حل قضية تتوق مصر كلها منذ زمان بعيد إلى حلها.

ولهذه المناسبة نود أن نلفت نظر حضرات الزملاء المحترمين إلى أن الحكومة تلجأ فى بعض الأحايين إلى التكتم فى بعض المسائل تكتمًا محرجًا للصحافة، دالاً على شىء من عدم الاطمئنان لها، ومن حق الصحافة أن تغضب لهذا وأن تعتبر فيه عدم تمكين لها من أداء مهمتها، مهمة إرشاد الرأى العام والحكومة فى وقت معًا إلى خير ما يراه النزيهون البعيدون عن التأثر بالأهواء من رجال الشعب وبالظروف المحافظة بهم من رجال الحكومة. لكنّا مع هذا الذى يقع من عدم تحرى خلق الجو الصالح نخشى أن تجد الحكومات لنفسها العذر القائم عن التكتم المحرج للصداقة وأن يجد الجمهور هذا العذر قويًا مبينًا. ولو أننا وقفنا فى الشئون الخارجية بنوع خاص موقفًا قوميًا بحتًا نزيهًا عن أن تنال منه الأغراض الحزبية أو النزعات الخاصة التى يدفع إليها الهوى، لكان على كل حكومة الحجة التى تضطرها إلى الخروج من دائرة التكتم المحرج الذى يحول فى كثير من الأحيان بين الصحافة والقيام بواجبها على وجه صالح».

* * *

تعيين إنكليزى نائبًا عموميًا لدى المحاكم المختلطة

نترك جريدة الوفد (البلاغ) وجريدة الأحرار الدستوريين (السياسة) ومنهم أغلب رجال الوزارة، تتناقشان أمام القارئ ونترك له هو الحكم بعد ذلك. ولئن كان لا بد لنا من كلمة فتلك أمنيتنا أنْ لو عالجت الوزارة هذا الموضوع بكياسة، فنجت من النقد فى ظروف أحوج ما تكون فيها إلى المدح والتقريظ.

قالت (البلاغ) بتاريخ ٣٠ مارس ما يأتى:

الموظفون البريطانيون

تعيين إنكليزى نائبًا عموميًا لدى المحاكم المختلطة

كان مفهومًا أن دار المندوب السامى البريطانى لا تترك فرصة تعطيل الحياة النيابية ليكون من بين ما نطلبه استبقاء البريطانيين الذين تستغنى عنهم الحكومة المصرية بعد أن انتهت عقود استخدامهم، ثم لملء الوظائف من جديد بموظفين بريطانيين بحيث تعود الحالة إلى مثل ما كانت عليه قبل قانون التعويضات، وتكون مصر قد دفعت من وراء هذا القانون ثمانية ملايين من الجنيهات دون أن تستفيد شيئًا. وفى الواقع أن الحياة النيابية لم تكد تُعطل حتى رأينا الوزارة تجدد العقود لكل الذين تنتهى عقودهم مع أن كثيرًا منهم ليسوا فنيين وفى الإمكان أن يحل المصريون محلهم وأن يؤدوا العمل مثلهم أو خيرًا منهم، وقد رأى القراء فيما نشرناه أمس نقلاً عن جريدة «المقطم» الغرَّاء أن مجلس الوزراء قرر أخيرًا تجديد العقود للاثنى عشر موظفًا بريطانيًا دفعة واحدة، وهذا غير القرارات التى بصددها المجلس من هذا القَبيل فى كل جلسة تقريبًا حتى لم نعد نسمع عن موظفين بريطانيين يتركون الخدمة ليحل محلهم مصريون. ولم يقتصر الأمر على استبقاء الموظفين الحاليين بل تجاوزه إلى جلب موظفين جديدين، ثم إلى رد موظفين كانوا قد خرجوا ورحلوا إلى بلادهم بعد أن أخذوا التعويض. فمن الجديدين هؤلاء الذين صارت وزارة المعارف ومصلحة السكة الحديدية تغص بهم، أما المردودون فيكفى أن نذكر منهم مستر براون مدير البساتين الذى عرفه المصريون جميعًا بحادثته فى الجيزة، فعرفوا أنه أخذ التعويض وخرج من الخدمة ثم أطلق أشخاص مجهولون الرصاص عليه وعلى أولاده فى الليل ثم غادر مصر إلى إنكلترا فأقام فيها سنين. والآن ها هو قد رجع لأنه على ما يظهر لم يجد فى بلاده عملاً يستطيع أن يكسب منه رزقه، فأعطته الوزارة هذا الرزق وردته إلى وظيفته الأولى.

ولا تظن أيها القارئ أن وظيفة مستر براون هذا فنية وأنه لا يوجد بين الفنيين المصريين من يمكن أن يشغلها، كلا لا تظن هذا ولا تحتقر كفاءة بلدك إلى حد أن تعتقد أنه لا يوجد فيها من يصلح لأن يكون مديرًا للبساتين؛ فلعلك علمت أنه لما أراد مستر براون أن يعتزل الخدمة لم تطلب الحكومة المصرية منه أن يبقى بل أجابت على طلبه بالقبول لأنها تعرف أن فى المصريين كثيرين يمكنهم أن يؤدوا عمله. ثم لعلك علمت أيضًا أنها عينت فى الواقع مصريًا مكانه هو المرحوم محمود بك أباظة فشغل - رحمه الله - الوظيفة سنين وأدى عملها على أحسن وجوهه إلى أن اختاره الله لجواره. وما نظن أن الله الذى رزق مصر المغفور له محمود أباظة بك لم يرزقها مثله فى هذا النوع من العمل، فإعادة مستر براون إلى وظيفة مدير البساتين ليس المقصود منها توظيف فنى لا يوجد بين المصريين من يؤدى العمل مثله، وإنما المقصود منها رد موظف بريطانى إلى وظيفة كان فيها.

وتعتزم الوزارة الآن تعيين مستر هولمز القاضى الإنكليزى نائبًا عموميًا لدى المحاكم المختلطة خلفًا لمسيو فاندنيوش الذى سيعتزل الخدمة فى شهر سبتمبر المقبل، فيكسب الإنكليز بذلك منصبًا كبيرًا لم يكن لهم فى وقت من الأوقات؛ وسيتعذر على مصر فى المستقبل أن تنزعه منهم وأن تعين نائبًا عموميًا أمام المحاكم المختلطة إلا أن يكون إنكليزيًا. ولهذا التعيين أهمية لا تخفَى على الذين يعرفون أن الإنكليز كانوا يَصبُّون إليه من سنين؛ حتى إنهم طلبوا فى مفاوضاتهم مع المغفور له ثروت باشا فى سنة ١٩١٧ أن يكون النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة إنكليزيًا وجعلوا ذلك شرطًا من شروط معاونتهم لمصر فى تعديل الامتيازات الأجنبية، وحتى إن من يقرأ الوثائق الخاصة بهذه المفاوضات يرى أنهم يجعلون لمنصب النائب العمومى هذا نفس الأهمية التى يجعلونها لمنصب المستشار القضائى. فهم بذلك يحصلون على أمنية تمنوها من سنين وهى أن يكون لهم النفوذ الأكبر فى المحاكم المختلطة، ثم أن ينتهوا بوضع يدهم عليها.

نعم، إن منصب النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة يشغله دائمًا أجنبى، فلقائل أن يقول إن الحالة من هذا الوجه لا تتغير وأنه سواء أكان شاغله إنكليزيًا أم بلچيكيًا فهو أجنبى فى الحالتين، ولكن لا يخفى مع ذلك أن المنصب الكبير فى يد الموظف الإنكليزى يتحول بسرعة إلى منصب سياسى تؤيده دار المندوب السامى البريطانى. فهو فى هذه الحالة يكون احتلالاً صغيرًا يستند إلى

الاحتلال الكبير، أما غير الإنكليزى فالمنصب فى يده لا يزيد على أنه منصب قضائى أو إدارى تنتفى منه كل صبغة سياسية وتبقى للحكومة بإزائه فى كل وقت سلطتها فى التعيين. فالنائب العمومى الإنكليزى غير النائب العمومى البلچيكى، ونحن نعرف ذلك فى مئات المناصب التى يشغلها الموظفون البريطانيون وخاصة فى منصبَى المستشار المالى والمستشار القضائى.

لكأنما الوزارة تنفذ بهذا التعيين المادة الثامنة من معاهدة تشمبرلن وثروت باشا، وهذا نصها: «نظرًا لما بين البلادين من رابطة الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف تخول الجامعة الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين، ولا يُعين من رعايا الدول الأخرى إلا إذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين للمؤهلات «الشروط المطلوبة». فإن كانت الوزارة تريد بتعيين هولمز نائبًا عموميًا اتباع هذه القاعدة التى نصت عليها هذه المادة، فلا تنسَ أن المعاهدة رُفضت وأن صاحب الدولة محمد محمود باشا وأغلبية أعضاء فى الوزارة الحالية كانوا أعضاء فى الوزارة التى رفضت المعاهدة. أما إن كانت الوزارة تفعل ما تفعله مجاملة منها للحكومة البريطانية وإحكامًا لروابط الصداقة معها، فلا تنسَ أن هذه الحكومة ادعت من أيام قليلة أن وجود اقتراح منها فى المعاهدة خاص بالطيران ينقلب إلى حق لها تنفذه بغير استشارة مصر، فكيف باقتراح فى المعاهدة نفسها تجاملها الحكومة المصرية بما يعتبر تنفيذًا له وتحقيقًا لمعناه.

عبد القادر حمزة

* * *

وأجابت السياسة بما يأتى(١):

النائب العام للمحاكم المختلطة

على أى قاعدة يريدون أن يُعين؟!

«المادة الخامسة - فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقوم به منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعة الإنكليزية فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة».

---

(١) السياسة فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٩.

«المادة السادسة ـ تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضى خمس عشرة سنة فى مسألة إزالة المساس الحاصل لسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتيازات فى التشريع وفى القضاء».

«وتحفظ مصر لنفسها الحق فى رفع هذه المسألة إن اقتضى الحال إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور».

(مشروع الوفد المصرى بإمضاء المغفور له سعد زغلول باشا فى سنة ١٩٢٠).

ليس غرضنا من وضع هاتين المادتين من مواد المشروع الذى أسفرت عنه المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر فى سنة ١٩٢٠، والذى تقدم به الوفد على أنه مُرضٍ لأطماع الأمة، أن نوجه إليهما أو إلى شىء مما فى المشروع المذكور أى اعتراض أوْ نقد. فلسنا الآن بصدد مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية. ولا فى مقام مشروع جديد نقارن بينه وبين ما سبقه من المشروعات، وإنما نضع المادتين المذكورتين تحت نظر القارئ ليرى معهما أن من التجنى على الحكومة الحاضرة أو أية حكومة سواها أن يتقدم الوفد أو كُتَّابه يعارضون هذه الحكومة، بأنها تريد اليوم أن تفعل ما كان الوفد يريد بمشروعه إتمامه من تعيين نائب عام إنكليزى للمحاكم المختلطة، مع بقاء الوفد وكُتابه يؤيدون هذا المشروع أو يتظاهرون على الأقل بتأييده.

فقد كتبت البلاغ أمس تنعى على الحكومة الحاضرة أنها فى أكتوبر المقبل، وأرجو ألا ينسى القارئ هذا التاريخ ـ أكتوبر المقبل ـ تريد أن تعين نائبًا عموميًا إنكليزيًا بديلاً من المسيو فاندنبوش الذى طلب أن يُحال إلى المعاش اعتبارًا من آخر سبتمبر غاية إجازته. وهذا النائب العمومى الإنكليزى هو القاضى هولمز الذى تصفه البلاغ بأنه حاز الجائزة الأولى فى القانون من دبلن (إرلندا) واشتغل بالمحاماة فيها سنة ١٩١٠ ثم عُين فى سنة ١٩٢٠ قاضيًا فى المحاكم الأهلية، وفى سنة ١٩٢٤ ـ أى فى عهد وزارة المغفور له سعد باشا قاضيًا فى المحاكم المختلطة.

فالبلاغ إذن لا تنعى على الحكومة عزمها على أن تقوم فى أكتوبر المقبل بتعيين القاضى هولمز نائبًا عموميًا لدى المحاكم المختلطة ليطعن عليه أو على كفايته بالذات. كلا، بل هى تعترف له بأنه من رجال الدرجة الأولى فى القانون ومن الذين أمضوا فى القضاء المصرى، الأهلى والمختلط عشر سنوات كاملة، وإنما تنعى البلاغ على الحكومة فى هذا التعيين أن القاضى هولمز سيكون أول

نائب عمومى إنكليزى للمحاكم المختلطة. فقد ظلت هذه الوظيفة وقفًا على الأجانب من غير الإنكليز إلى هذا الوقت الذى عُنى فيه أن يشغلها المسيو فاندنبوش البلچيكى. وليس يصح فى نظر البلاغ أن يُقال أن لا فرق بين أن يكون موظف من الموظفين إنكليزيًا أو غير إنكليزى ما دام هذا الموظف أجنبيًا.

«لأن المنصب الكبير فى يد الموظف الإنكليزى يتحول بسرعة إلى منصب سياسى تؤيده دار المندوب السامى. أما غير الإنكليزى فالمنصب فى يده لا يزيد على أنه منصب قضائى أو إدارى تنتفى عنه كل صبغة سياسية وتبقى للحكومة بإزائه فى كل وقت سلطتها فى التعيين وغير التعيين». ثم ذمَّت صحيفة الوفد بعد ذلك تقول إن هذا التعيين كأنما تنفذ به الوزارة المادة الثامنة من معاهدة تشمبرلن، وهى المادة التى تقضى بتفضيل الرعايا البريطانيين على غيرهم عند اقتضاء توظيف أجنبى فى الحكومة المصرية، ما لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين للمؤهلات والشروط المطلوبة.

ولسنا ندرى محل حملة البلاغ هذا إذا كانت هى بنفسها تنشر أن تعيين النائب العمومى الجديد لدى المحاكم المختلطة لا يكون إلا فى أكتوبر، وفيما بين الوقت الحاضر وأكتوبر ستة أشهر لا تزال. وفى هذا الوقت، وأثناء هذه الأشهر الستة، سيتولى وزير الخارجية المصرية الحديث فى شأن الامتيازات الأجنبية مع الحكومة البريطانية للوصول إلى حل لمصلحة الوطن. ولسنا كذلك ندرى سببًا لذهاب البلاغ إلى أن تعيين نائب عمومى إنكليزى أمام المحاكم المختلطة - إن صح - يكون تنفيذًا لمشروع تشمبرلن ولا يكون تنفيذًا لمشروع معاهدة الوفد والمغفور له سعد باشا على نحو ما نشرنا من النصوص فى صدر هذا المقال. ذلك لا يجوز لأن الوفد بتكوينه الحاضر معارض للوزارة وإذن فلا يصح لها أن تنفذ شيئًا من مشروع سنة ١٩٢٠ لأنه ملك الوفد، فإن هى نفذت شيئًا يتفق معه وجب أن ترده إلى مشروع معاهدة تشمبرلن وإن لم يكن فى مشروع معاهدة تشمبرلن أى نص خاص بالنائب العمومى المختلط كالنص الوارد فى مشروع معاهدة سنة ١٩٢٠. ولكن محمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى بك وعلى ماهر باشا ولطفى السيد بك وأصحابه كانوا أعضاء فى الوفد سنة ١٩٢٠ وكانوا متولِّين محادثة ملنر ولجنته سنة ١٩٢٠، مما لم يتسنَّ لأكثر من واحد أو اثنين من أعضاء الوفد الحالى الذين كانوا فى ذلك الوفد الأول أعضاء احتياطيين لا يكاد يُسمع لهم رأى أو يُؤخذ لهم بقول. أفليس من حق محمد محمود باشا ولطفى السيد بك

وأصحابهما أن يقولوا إن مشروع سنة ١٩٢٠ كان مشروعهم كما كان مشروع المغفور له سعد باشا، وأنهم إذا نفذوا شيئًا يتفق ونصوصه فإنما ينفذون ما اتفقوا مع سعد باشا على الرأى فيه فى ذلك التاريخ؟

على أن البلاغ فى تعبيرها عن رأى الوفد ستذهب فيما نعتقد إلى تأويل الألفاظ وتخريج معان لها لا تدور بحسبان أحد. ذلك بأن الوفد لا يرى السياسة عملاً جديًا يجب أن يقصد منه صاحبه غايات تتحقق بالفعل، وإنما يراها مهنة ألفاظ تُقال لإرضاء الجماهير أو لإظهار المهارة فى الجدل والمحاورة. وهذا هو السبب فى أنه من يوم قيامه بهذه السياسة اللفظية لم يحقق عملاً من الأعمال. وكل ما مهر فيه أنه يعرف كيف يستر تناقضه الفعلى بستار لفظى. ولكن السياسة عمل لا قول. والسياسى الذى يفهم أن واجبه أن يقف عند الكلام للوصول إلى ثقة ذوى الرأى به حتى إذا أُلقيت المسئولية عليه لم يحقق من أقواله شيئًا، أحرى بأن يُسمى ممثلاً بل مهرجًا منه بأن يسمى سياسيًا، والسياسى الصحيح هو الذى يرسم لنفسه غايات معينة يجعل حياته كلها وقفًا على تحقيقها وتذليل كل ما يمكن أن يقوم فى سبيل هذا التحقيق من عقبات. فإذا كان الوفد الأول الذى وضع مشروعه فقدمه المغفور له سعد باشا إلى اللورد ملنر مقتنعًا بما فيه، فواجب كل عضو من أعضاء هذا الوفد يحترم نفسه أن يقف كل جهوده لتحقيق ما فى هذا المشروع ما دام مقتنعًا به. فإن هو لم يكن لديه هذا الاقتناع وكان يحترم كذلك نفسه فأول واجب عليه أن يصارح الناس بموقفه منه، سواء أكان هذا الموقف منذ سنة ١٩٢٠ أم كان قد اقتنع به بعد ذلك، حتى لا يظل مناقضًا بنفسه نفسه قائمًا أمام الناس بعمل المهرج لا بعمل السياسى.

أوليس من التهريج أن تذهب البلاغ إلى أن الموظف الأجنبى الذى يقوم بعمل النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة يكون موظفًا قضائيًا وكفى إذا لم يكن إنكليزيًا، بينا يكون موظفًا سياسيًا إلى جانب وظيفته القضائية إذا كان إنكليزيًا! أفتحسب البلاغ حقًا إن الإنكليزى يرعى فى وظيفته القضائية مصالح الأجانب على غير الصورة التى يرعاها بها الأجنبى غير الإنكليزى، وهل تحسب أن النائب العمومى غير الإنكليزى يقف من دار المندوب السامى غير موقف النائب العمومى الإنكليزى؟ إن تكن تحسب هذا فلقد نسيت ما كتبته الصحف المصرية أيام كانت قضايا ديون الجزية منظورة أمام المحاكم المختلطة، ونسيت مرافعة النائب العام فيها.

إلا أنَّا لنفهم المعارضة للحكومة، ولكنَّا نفهمها على غير الصورة التى تقوم صحيفة الوفد ويقوم الوفد بها. نفهمها نزيهة قائمة على دراسة دقيقة للشئون التى يريد المعارض التعرض لها. فأما إرسال القول جزافًا فى كل أمر من الأمور وفى كل مسألة من المسائل من غير بحث الماضى، فذلك ما لا نسميه معارضة سياسية ولا معارضة صحفية؛ ولعل له اسمًا آخر لا يجهله المهوشون للتهويش وكفى.

* * *

سيادة مصر على أراضيها بمناسبة الطائر الألمانى

الواقع لا يُنكر، والواقع أننا فى هذا العصر وفى محنتنا بالاحتلال نشاطر الإنكليز أو يشاطرنا الإنكليز السلطان والتصرف فى كثير من شئوننا، خصوصًا ما تعلق من هذه الشئون بعلاقتنا مع دولة أخرى.

وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلنَّا بمقتضاه استقلالنا حمل فى ثناياه قيود هذا الاستقلال وعلق البت فى مسائل أربع لمفاوضات مقبلة بين مصر وإنكلترا، وكل تصرف بحرية من جانبنا يمكن بسهولة إرجاعه إلى قيد من هذه القيود.

نقول هذا بمناسبة مسألة أُثيرت فى هذه الأيام وكانت موضوع جلبة وضوضاء بين الصحف الحزبية فى مصر، تلك أن هناك منطادًا ألمانيًا يُدعى «جراف تسبلن» اعتزم القيام برحلة فى الأقطار الشرقية وفى جملتها مصر، فأذاعت صحف الوفد أن الوزارة المحمدية عارضت فى تحليق المنطاد فوق الأراضى المصرية، وكذَّبت صحف الوزارة هذه الإشاعة التى تبنيها صحف الوفد على أن ذلك صدر بإيحاء من المصادر الإنكليزية وبإرادتها.

* * *

تصريح وزير الخارجية

ولكن الأمر تجاوز هذه الدائرة إلى مجلسِ العموم البريطانى فجرت فيه مناقشة فى يوم ٤ مارس الجارى تناولت ما أُشيع من أن الحكومة البريطانية منعت نزول المنطاد جراف تسبلن إلى مصر، فسأل المستر كنورثى عن حقيقة هذه الإشاعة فأجابه المتسر لامبسون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى فى مجلس

العموم جوابًا اتخذت منه الصحف المعارضة وسيلة للحملة على الوزارة الحاضرة.

ذلك أنها فسرت الجواب بأنه تقييد لحرية مصر فى جوها واعتداء من إنكلترا على سيادتها، وراحت تطلب من الحكومة التدخل لحماية حق مصر فى جوها وأكثرت من الكلام فى هذه المسألة التى اتخذت منها وسيلة للتهويش والتضليل.

قال مندوب جريدة الاتحاد التى نلخص عنها هذه المسألة:

«ولقد قابلنا حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية وطلبنا إلى معاليه أن يدلى إليها ببيان عن هذه المسألة التى أصبحت شغل صحف المعارضة الشاغل وكان أمرًا مهمًا يهدد البلاد بالخطر. فتفضل معاليه وأدلى إلينا بالبيان التالى ومنه يرى القراء أن الضجة التى أثارتها المعارضة لا أساس لها من الحق والمنطق وأنها مجرد تهويش باسم المصالح العامة يُقصد بها التأثير فى عقول السذّج والبسطاء. قال معالى الوزير:

«لم يصل إلى وزارة الخارجية كما صرحت مرارًا أى طلب خاص بنزول المنطاد جراف تسبلن فى مصر أو المرور فى جوها، ولم تفاوضنا أية جهة من الجهات فى هذا الشأن فلا وزير ألمانيا المفوَّض فى مصر عرض علينا أمرًا من هذا القَبيل ولا وزير مصر المفوض فى ألمانيا تلقى شيئًا عن هذه الرحلة لا من حكومتها ولا من شركة زبلن».

«ويظهر أن النزول إلى مصر لم يكن أمرًا مقررًا فى برنامج رحلة المنطاد لأسباب فنية، لأن مصر لا يوجد فيها محطات صالحة لنزوله وكذلك الحال فى فلسطين».

«ولهذه المناسبة أذكر أن الأنباء التى وصلت إلى بعض الذين يزمعون السفر على هذا المنطاد أن النزول إلى مصر ليس أمرًا مقررًا للأسباب السالفة، وأن المكان الوحيد الذى يمكن النزول إليه والوقوف عنده هو فى العراق وفى الهند، ولعل التوجه بالسؤال إلى الحكومة الإنكليزية دون سؤالنا لما كان لهذا السبب».

«أما ما أشار إليه مستر لامبسون فى مجلس العموم من أن «السماح بالطيران فى جو مصر إنما يكون باتفاق الحكومتين المصرية والإنكليزية» فلا محل للجزع منه».

«فإن هذا الاتفاق لم يجئ ذكره إلا أثناء المفاوضة بين المرحوم ثروت باشا وبين السِّير تشمبرلن فى المحادثات الأخيرة، ومعلوم أن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة يصح معها القول بوجود اتفاق كهذا الذى يشير إليه».

«إن استقبال الطائرات بمصر خاضع لنظام مقرر منذ سنة ١٩٢٢، ذلك أنه عندما يريد طيار النزول إلى الأراضى المصرية يطلب ذلك إلى وزارة الخارجية بواسطة الجهات المختصة فتحيل الخارجية الطلب إلى وزارة المواصلات وهذه تفحصه فى قسم الطيران فإن رأت إجابته أو رفضه، ولا يكون ذلك غالبًا إلا لأسباب فنية، تبلغ ذلك للخارجية فترد هذه على الطلب تبعًا لما تشير به وزارة المواصلات».

«وهذا النظام متبع مع جميع الذين يريدون النزول إلى مصر ومن بينهم الطيارون الإنكليز، كما أنه المعمول به فى جميع الوزارات التى تولت الحكم منذ سنة ١٩٢٢ إلى الآن لا فرق بين وزارة المرحوم سعد باشا ووزارة زيور باشا والنحاس باشا والوزارة الحاضرة، فحرية مصر فى جوها الآن هى بعينها حريتها فى جميع هذه القرارات لم يقيدها أى اتفاق جديد».

«أما إذا كانوا يرون فى وجود رئيس إنكليزى لقسم الطيران فى وزارة المواصلات حدًا لهذه الحرية بينما هم يعلمون أن هذا التعيين إنما هو لميزات فنية، فإن هذا الموظف هو بعينه القائم بأعمال هذا القسم خلال مدة الوزارات السالفة. بقى ما تقوله صحف المعارضة من أنه يجب علينا أن نتدخل فيما طرأ على برنامج رحلة هذا المنطاد من التعديل!! وأن نحتج على إنكلترا لما أجابت به طلب ألمانيا!!».

«لقد كنت أفهم أن يكون لهذا الاقتراح محل لو أن ألمانيا تقدمت لنا بهذا الطلب فقبلنا لما لنا من حق السيادة فى جو بلادنا زيارة المنطاد لمصر فاعترضت إنكلترا على هذا القبول. أو تدخلت فيما نعده من حقنا، إذا كان الواجب أن نناقشها فيما تعرضت له من تقييد حقنا المطلق الصريح».

«ولكن الأمر على خلاف ذلك فألمانيا لم تطلب إلينا شيئًا، ولم تحاول إنكلترا تعطيل تصرف من تصرفاتنا، وكل ما هناك أن مناقشة تدور بين ألمانيا صاحبة المنطاد، وإنكلترا بسبب ما هو مقرر من نزوله فى بلاد خاضعة لسلطانها. فبأى منطق وبأى حجة نتدخل نحن فيما لا شأن لنا فيه؟».

«أؤكد أن وزارة الخارجية مستعدة للنظر فى كل طلب يقدم إليها من ألمانيا أو من غيرها بخصوص الطيران فى مصر، وأنها لا تعلق قبوله أو رفضه إلا على الأسباب الفنية التى يراها قسم الطيران فى وزارة المواصلات الذى هو صاحب الحق المطلق فى البَتِّ فى هذه الطلبات من الوجهة الفنية دون غيرها»».

علقت البلاغ فى اليوم التالى على هذا الحديث بقولها:

«تكلم معالى وزير الخارجية مع جريدة «الاتحاد» أمس فقال ما يعرفه القراء من أن الحكومة المصرية لم تتلقَّ طلبًا من ألمانيا بشأن المنطاد، ثم أراد أن يعلل اتجاه ألمانيا بالطلب إلى الحكومة البريطانية فقال إن نزول المنطاد فى مصر لم يكن أمرًا مقررًا فى برنامجه بل كان المقرر أن ينزل فى العراق والهند؛ فلعل هذا هو الذى حمل ألمانيا على أن تتوجه بطلب الإذن إلى الحكومة البريطانية دون سواها. أما ما أشار إليه مستر لامبسون من أن السماح بالطيران فى جو مصر لا يكون إلا باتفاق الحكومتين: المصرية والإنكليزية فيرى معالى وزير الخارجية ألا محل للجزع منه؛ لأن هذا الاتفاق لم يجئ ذكره إلا أثناء المفاوضة بين ثروت باشا والسير تشمبرلن ومعروف أن هذه المحادثات لم تسفر عن نتيجة يصح معها القول بوجود اتفاق كهذا الذى يشير إليه مستر لامبسون. وأخيرًا قال معالى الوزير: «لقد كنت أفهم أن يكون لهذا الاقتراح - أى للاحتجاج الذى طلبناه من الوزارة - محل لو أن ألمانيا تقدمت لنا بالطلب فقبلنا بما لنا من حق السيادة فى جو بلادنا زيارة المنطاد لمصر فاعترضت إنكلترا على هذا القبول أو تدخلت فيما تعده من حقنا......... ولكن الأمر على خلاف ذلك فألمانيا لم تطلب إلينا شيئًا ولم تحاول إنكلترا تعطيل تصرف من تصرفاتنا؛ وكل ما هناك أن مناقشة تدور بين ألمانيا صاحبة المنطاد وإنكلترا بسبب ما هو مقرر من نزوله فى بلاد خاضعة لسلطانها، فبأى منطق وبأى حجة نتدخل نحن فيما لا شأن لنا فيه».

هذا هو حديث وزير الخارجية أو قل هذا هو دفاعه، وهو يتلخص فى أمرين: الأول أن ألمانيا لم تترك مصر وتتجه إلى إنكلترا إهمالاً منها لشأنها أو لأنها تفهم ما هو تصريح ٢٨ فبراير؛ بل لأن المنطاد لم يجعل فى برنامجه أن ينزل فى مصر. والثانى أن الموضوع لا يعنينا بل يعنى إنكلترا وألمانيا وحدهما فليس لنا أن نتدخل فيه. فلننظر فى كل هذين الأمرين على حدة.

فأما أن ألمانيا اتجهت إلى إنكلترا لأن المنطاد لم يجعل فى برنامجه أن ينزل فى مصر، فالواقع ينافيه ويدل على أنه بعيد عن الحقيقة، وذلك أن الإذن

لا يكون فى حالة النزول فقط بل يكون فى حالة الزيارة أيضًا، وقد اتجهت ألمانيا إلـى إنكلترا تسألها الإذن بزيارة مصر لا الإذن بالنزول فى الهند والعراق. وها نحن نقيد هنا ما أذاعته فى ذلك شركة روتر يوم ٢٧ فبراير الماضى وهو بنصه: «سأل القومندان كنورثى عن سبب الاعتراضات التى وجهت على ما كان ينويه المنطاد جراف تسبلن من الحليق فوق مصر. وكانت وزارة الخارجية الألمانية قد بادرت فأخبرت الحكومة البريطانية بالرحلة المنوية فأجاب مستر لوكر لامبسون بقوله إنه بعد تشاور بين وزير الطيران والمندوب السامى فى القاهرة كلف سفير بريطانيا فى برلين إبلاغ وزارة الخارجية الألمانية أن حكومة صاحب الجلالة تعارض فى التحليق فوق مصر». وهذا المعنى أو قل هذا النص هو نفسه الذى ورد فى التلغرافات الخصوصية التى نشرتها الجرائد المصرية. فموضوع الإذن لم يكن نزول المنطاد فى العراق أو الهند وإنما كان التحليق فى جو مصر، وقد أكد ذلك مستر لوكر لامبسون مرة أخرى فى مناقشة دارت بينه وبين بعض النواب البريطانيين بعد ذلك ونقلتها إلينا تلغرافات الأهرام يومَى ٥ و ٦ مارس، ومنها أن مستر كنورثى سأل هل جاءت المعارضة فى طيران المنطاد من جانب الحكومة البريطانية أم من جانب الحكومة المصرية، فأجاب مستر لامبسون «سبق أن قلت إن الحكومة البريطانية أبلغت ألمانيا أنها تعارض فى هذا الطيران، أما الخطة التى تتبعها الحكومة البريطانية إزاء الرحلات الجوية التى تقوم بها الطيارات الأجنبية إلى مصر فتمليها عليها الصيغة الحيوية للمواصلات الإمبراطورية التى تجتاز الأراضى المصرية» ثم استمرت المناقشة فقال مستر لامبسون: «إن هذه المسألة بالذات تتعلق بالطيران فوق منطقة قناة السويس وقد أُدرجت صراحة فى الاتفاق الذى عقدناه مع ثروت باشا؛ فتم الاتفاق على أن مثل هذه الرحلات الجوية الحيوية لا يحدث».

تلك تصريحات جلية لا تدع محلاً لأن يقول وزير خارجيتنا إن محل الإذن أن يكون المنطاد جراف تسبلن عازمًا على النزول، وبما أنه كان من المقرر أن ينزل فى العراق أو الهند فقد اتجهت ألمانيا إلى الحكومة البريطانية لهذا السبب لا لغيره كلا، لا محل لأن يقول وزير خارجيتنا هذا لأن التحليق فى الجو محل للإذن أيضًا. وقد اتجهت ألمانيا إلى الحكومة البريطانية لتطلب منها إذنًا بشىء معين هو التحليق فى مصر واجتياز منطقة قناة السويس إلى فلسطين، فرفضت الحكومة البريطانية أن تعطيها هذا الإذن.

وأما أنه ليس لمصر أن تتدخل فى ما بين ألمانيا وإنكلترا لأن الأمر لا يعنيها ولا شأن لها فيه، فالحق أنه قول ما كنا نحب أن يجرى على لسان وزير هو المسئول الأول عن المحافظة على حقوق مصر ومصالحها عند الدول، وذلك أن مؤدَّى هذا القول أن دولتين قد تتفاوضان غدًا فى ما هو حق مصر فتبرمان فيه وتنقضان، ثم تعلنان ما اتفقتا عليه فى مجالسهما النيابية وعلى يد الشركات التلغرافية؛ فلا يكون لمصر أن تتدخل ولا أن تعتبر أن أحدًا مس كرامتها أو اعتدى على حقوقها. وتلك نظرية نستميح علم الوزير الحصيف فى أن نقول له إنها إحدى الغرائب وأنه لن يجد بين وزراء خارجيات الدول كلها وزيرًا واحدًا يقول بها. بل الذى يجده إذا هو بحث واستقصى هو أن من أعظم المهمات التى تقوم بها وزارات الخارجية أن تقف على كل مفاوضة سرية بين دولتين أجنبيتين أو أكثر يمكن أن تمس حقًا أو مصلحة لبلادها فتسارع إلى إبلاغ حكومتها، فلا يكون من هذه الحكومة بعد ذلك إلا أن تعمل بكل الوسائل المختلفة لمقاومة تلك المفاوضة وصيانة مصالح بلادها. كذلك كان حينما علمت ألمانيا بخبر الاتفاق السرى بين فرنسا وإنكلترا بشأن مراكش فاعترضت ألمانيا وأسقطت وزارة دلكاسيه، وكذلك كان من أشهر قليلة حنيما علمت الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق البحرى الذى عُقد سرًا بين فرنسا وإنكلترا، بل كذلك كان حينما علمت الحبشة منذ نحو عامين بمفاوضات تدور بين إنكلترا وإيطاليا وفرنسا على تقسيم بلادها إلى مناطق لنفوذ كل واحدة منهن. وما لنا مع هذا نذهب بعيدًا ونحن نعرف أن مصر علمت ذات يوم فى عام ١٩٦٧ وعلمت من طريق التلغرافات العمومية لا من تصريح رسمى أعلنته إحدى الحكومات، أن مفاوضات تدور بين إنكلترا وإيطاليا بشأن نهر فى السودان يسمى الجاش فكانت جريدة السياسة جريدة صاحب المعالى حافظ عفيفى بك، أشد الجرائد المصرية تعنيفًا للحكومة النيابية على أنها لم تقف على تلك المفاوضات ولم تدخل فيها ثم كانت الجرائد كلها معها فى هذا التعنيف، وأخيرًا كانت للبرلمان ضجة لم تنتهِ إلا بأن كلف الحكومة مخاطبةَ إنكلترا وإيطاليا والعمل لصيانة حقوق مصر. نعرف هذا ونعرف أيضًا أن مصر علمت ذات يوم فى عام ١٩٢٨، من طريق التلغرافات العمومية أيضًا لا من تصريح رسمى أعلنته إحدى الحكومات، أن بين إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية مفاوضة فى عهد سُمِّى ميثاق كيلوج، وأن فى جواب إنكلترا على هذا الميثاق تحفظًا قد يمس حقوق مصر فنادى بعض الجرائد

المصرية بأن على مصر أن تتدخل فى الحال وأن ترد على هذا التحفظ. وقد تدخلت الوزارة المصرية فعلاً فكتبت إلى المفوضية فى واشنطن تطلب منها بيانًا، ولولا أنها أقيلت على إثر ذلك لقدمت احتجاجها على ذلك التحفظ.

هذه الأمثلة وغيرها مما يحدث بين الدول كل يوم برهان على أن وزير خارجيتنا لن يجد بين وزراء الخارجيات جميعًا زميلاً له يقول بمثل نظريته. وإذن تكون ألمانيا قد اتجهت إلى إنكلترا لتطلب منها إذنًا بالتحليق فى جو مصر وتكون إنكلترا قد اعتدت على حق مصر إذ اعتبرت أن الإذن والمنع من حقها، ثم تكون الحكومة البريطانية قد ادعت دعوى جريئة هى أن لها حق السيطرة المطلقة على الجو المصرى حتى إنها لتأذن أو تمنع بدون استشارة مصر، وقد أعلنت كل ذلك على لسان وكيل خارجيتها فى مجلس النواب البريطانى. فإن كانت مصر ترى أن الأمر لا يعنيها لأن أحدًا لم يتجه إليها بطلب، فهى التى تقبل الغفلة لنفسها فيما لا يقبل غيرها الغفلة فيه.

* * *

وما كان أغنانا بعد هذا عن أن نعرض لما كتبته «السياسة» اليوم لأنها لم تفعل غير أن رددت ما قاله وزير الخارجية؛ لولا أنها طلبت منا فى ألفاظ وقحة أن نعتبر مسألة المنطاد مسألة قومية لا مسألة حزبية! ونحن فى الواقع لم نكتب فى هذه المسألة إلا على اعتبار أنها قومية وأن الواجب يقضى بالمحافظة على حقوق مصر فيها، وإلا فهل القومية تقضى علينا بالإغضاء عن حقوقنا حينما تعتدى عليها دولة من الدول! إذن لماذا لم يغضِ البرلمان المصرى عن حق مصر فى نهر الجاش، ولماذا لم تغض «السياسة» نفسها عن مطالبة الحكومة بالتدخل لصيانة هذا الحق؟».

«إن الذين يدعون إلى الإغضاء بدعوى القومية هم المضللون المفرطون فى الحقوق الداعون إلى الهزيمة، أما الذين يدعون إلى اليقظة والذود عن القومية فهم المنبهون إلى الحقوق المدافعون عن كرامة الوطن الهادون إلى سواء السبيل».

* * *

فكتبت السياسة ترد على هذا الاتهام بقولها:

يحلو البلاغ أن تبتدئ وتعيد فيما نسميه «مسألة المنطاد جراف زبلن»؛ لأن الكلام فيه على نحو ما تفعل لا يخرج عن كونه ثرثرة فارغة لا تكلف جهدًا

ولا تتعب رأسًا ولا تحفى قلمًا، ولو كنا نعرف ماذا تريد البلاغ أن تقول، أو إلى أى شىء تدعو لاستطعنا أن نريحها ونطيّب لها خاطرها، ولكنّا مع الأسف لا نملك لها إرضاء لأنها متعنتة.

لا تعرف مصر - كما قلنا مرات من قبل، وكما صرح معالى وزير الخارجية - مسألة كهذه، لأنه لا وزير ألمانيا المفوض فى مصر طلب من حكومتنا شيئًا، ولا وزير مصر فى برلين تلقى من حكومتها أو من شركة زبلن شيئًا، وإذا كانت إجابة المستر لامبسون فى مجلس العموم البريطانى قد دعت البلاغ إلى التساؤل عن موقف الحكومة المصرية واستوجبت منها الإشفاق على حق مصر فى جوها وانفرادها التصرف فيه، فإن وزير الخارجية المصرية قد صرح من جانبه بعبارة لا تقبل اللبس ولا تحمل الإبهام والتأويل بأن المحادثات التى دارت بين المرحوم ثروت باشا وبين السير أوستن تشمبرلن «لم تسفر عن نتيجة يصح معها القول بوجود اتفاق كهذا الذى يشير إليه المستر لامبسون» ولم يكتفِ بهذا بل أعلن أن الحكومة المصرية لا تعلق قبول أى طلب من ألمانيا أو غيرها إلا على الأسباب الفنية التى يراها قسم الطيران الذى هو «صاحب الحق المطلق» فى البَتِّ فى هذه الطلبات من الوجهة الفنية «دون غيرها»، وأضاف أيضًا إلى ذلك أن «حرية مصر فى جوها الآن هى بعينها حريتها فى جميع الوزارات (الماضية) لم يقيدها أى اتفاق جديد».

فما من شك فى أن كل منصف يرى أن هذه التصريحات كافية بل هى فوق الكفاية، وماذا تريد أكثر من أن تعلن الحكومة بلسان وزير خارجيتها أنها غير مقيدة بأى اتفاق يقيد حرياتها، وأن حريتها فى جو بلادها تامة، وأنها صاحبة الحق المطلق فى البَتِّ بالقبول أو الرفض لأى طلب يقدم إليها، وأن الطيارين الإنكليز كغيرهم فى ذلك سواء بسواء؟ بودنا أن نعرف إذا كان هذا لا يكفى فما الذى يكفى؟

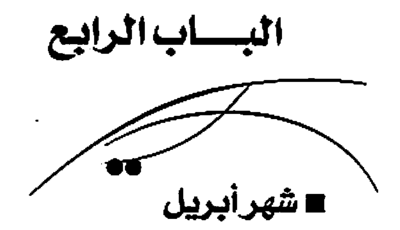
تشير البلاغ إلى ما حدث فى وزارة صاحبها النحاس باشا. وكأنًّا بها يعز عليها أن تكون وزارة صاحبها منفردة بالزلات الخطيرة التى تجرُّ على مصر السوء وتؤدى إلى إضاعة حق من حقوقها وتقيد بعض حرياتها - يعز عليها ذلك فهى من أجل هذا تغرى الوزارة الحاضرة لعلها تسقط سقطته. فهى تريد أن تكتب الوزارة بالاعتراض أو الاحتجاج ليجر ذلك إلى تبادل المذكرات فقيام المشكلات فالأزمات. ثم ينتهى ذلك كله على نحو ما فعل النحاس باشا - إذا كان

ما فعل مما يقبل غيره أن يحاكيه فيه - بالتراجع وقبول ما أنذر به ثم التقدم بعبارات الشكر الجزيل على «الحل السعيد» الذى ضاعت به الكرامة وقبلت الهزيمة!!

ومع ذلك أين وجه الشبه حتى إذا سلمنا جدلاً بأن النحاس باشا كان له عذر أو أن سلوكه فيه احتفاظ بالكرامة وصون للحقوق؟ لم يطلب أحد من الحكومة المصرية شيئًا ولم تحاول إنكلترا أن تنزلها على رأى لها أو يحصل منها على موافقة وإقرار لوجهة نظرها فى شىء ما! ولا فكرت فى أن تمنعها من التصرف كما تشاء فى دائرة حقوقها، فلماذا يكون الاحتجاج وعلى أى شىء يطلب الاعتراض؟ أليس هذا وضعًا يقلب المسألة رأسًا على عقب؟ لا شك أن البلاغ تعكس القضية؛ لأن مصر تصرح بلسان وزيرها المختص بأن حقها مطلق فى جوها لا يقيدها أى اتفاق وأنها لا تراعى سوى الاعتبارات الفنية البحت فى إجابة الطلبات أو رفضها، فإذا كان هناك أحد لا يجب أن يعترف لمصر بهذا الحق المطلق فليست مصر هى التى تطالب بالاعتراض، بل هذا الغير هو الذى عليه أن يعترض إذا وجد وجهًا أو مسوغًا. أما مصر فموقفها صريح قائم على حقها وما دام لم يصل إليها الاعتراض ولم تحاول دولة أن تقف فى سبيل تصرف من جانبها طبقًا لحقوقها، فلسنا نفهم أن يطالبها أحد بأى عمل.

والآن وقد أقمنا المسألة على حدها وبينًا وضعها الصحيح، فلتقُل البلاغ ما شاءت ولتتعسف فى التأويل كما تحب فلن يُعنى أحد بمكابرتها.

■■■



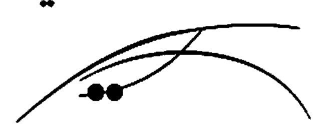
البـــاب الرابع

■ شهر أبريل

■■

الفصل الأول

الحالة الداخلية



أعمال التجديد وتنازع فضلها

خطب الوزراء وكلام المعارضة

عدم التصريح باجتماع عام للوفد -

الوزارة والصحف المعطلة - وكلاء الوزارات

مضت الوزارة المحمدية تنفذ برنامجها فى الإصلاح الداخلى، فهى تتعجل تمام الأعمال القائمة لتفتتحها، وتبدأ المشاريع لإنجازها، وكان يوم ٧ أبريل هو الموعد الذى تَحدَّد لافتتاح خط سكة حديد (بنها - منوف - كفر الزيات) وهو خطوة عمرانية جليلة. احتفل الأهالى بها أى احتفال فازدحموا على طول الطريق المؤدية إلى منوف من بنها، التى وصل إليها رئيس الوزراء محمد محمود باشا ومعه من زملائه جعفر والى باشا وعبد الحميد سليمان باشا وعلى ماهر باشا وإبراهيم بك فهمى كريم ونخله باشا المطيعى، ومن الوزراء السابقين محمد توفيق نسيم باشا ويحيى إبراهيم باشا وإسماعيل صدقى باشا وتوفيق دوس باشا ومحمد على باشا وغيرهم وكان من بينهم محمود شوقى باشا سكرتير خاص جلالة الملك، فلما وقف بهم القطار فى مدينة بنها لقوا ترحيبًا عظيمًا وخطب غير واحد من أعيان القليوبية، نذكر من بينهم على باشا فهمى. ورحبت مدرسة البنات بهذا الركب؛ إذ تلت تلميذاتها نشيدًا شائقًا بين يدَىْ دولة رئيس الوزراء جاء به:

يا أملَ الدولةِ والوطن   يا رجلَ الساعةِ والزمن

بجهادك بالفعل الحَسَن   قُم للإصلاح على قدم

ثم استأنف القطار مسيره - بعد أن ركب فيه جماعة من أعيان مديرية القليوبية - حتى وصل إلى مدينة منوف. حيث أُقيم السرادق الكبير وخطب رئيس

الوزراء بعد أن سمع كلمات الترحيب والإجلال، وهذه خطبته المتضمنة بيان الحكومة السياسى فى ذلك الوقت:

أيها السادة

أحييكم أطيب التحيات وأشكر لكم هذه الحفاوة التى تستقبلوننا بها والتى تكررت كلما تكررت الفرص المناسبة لها. وأحسبنى سعيدًا إذ أعبر عن ارتياح الحكومة لقيامها ببعض الواجب عليها لمديرية المنوفية؛ إذ أتمت هذا الخط الحديدى الذى تشاطركم الاغتباط بافتتاحه اليوم.

تحسين المواصلات فى المنوفية

شرعت مصلحة السكك الحديدية فى إنشاء الخط الذى يصل بين بنها ومنوف ثم كفر الزيات، وتم جزء منه بين منوف والشهداء وفُتح للجمهور فى يونيه سنة ١٩١٤. فلما قامت الحرب اضطرت إلى تعطيله وأخذت بعد الحرب فى إعادة إنشائه. وافتُتح ما تم منه بين منوف وكفر الزيات فى نوفمبر سنة ١٩٢٤. ثم أنشأت بقية الخط وهو القسم الواقع بين بنها ومنوف وهو الذى تحتفل اليوم بافتتاحه ويبلغ طول الخط كله ٧٣ كيلومترًا ونفقات إنشائه ٤١٠ آلاف جنيه. وسيترتب على إنشائه تسهيل المواصلات فى هذه المنطقة المخصبة الآهلة بالسكان. وإن مصلحة السكك الحديدية لا تقف عند ذلك الخط فى مديرية المنوفية، بل هى ستقوم بإنشاء عدد من الخطوط الضيقة يتم بها تسهيل المواصلات إلى الحد الذى يتكافأ مع احتياجات هذه المديرية وأهميتها وعدد سكانها. وهذا المشروع يُدرس الآن دراسة جدية وأرجو أن توفق الحكومة إلى تحقيقه فى زمن قريب. وفى ظنى أن الجيل الحاضر سيتمتع بنِعَم هذه الشبكة من خطوط المواصلات التى سيضعها هذا المشروع.

وقد سبق أن وعدتكم ببذل الجهد فى تحقيق أغراضكم من حيث إدخال نظام الصرف فى ذلك الإقليم، الذى يجب على كل حكومة أن تحول دون انحطاط تربته ونقص غلته بكافة الوسائل.

ويسرنى أن أبشركم بأنه منذ وعدتكم فى نوفمبر الماضى بذلك أخذت وزارة الأشغال فى إعداد المشروع الذى سيُبدأ فى تنفيذه فعلاً فى نوفمبر القادم.

المعارضة مهنة

أنبئكم بكل هذا وأعلم أنه سيكون فرصة جيدة لطعن المعارضة. فإن المعارضة أصبحت عندنا من أنواع المهن يزاولها محترفوها للمعارضة ذاتها لا لغرض آخر

من الأغراض التى خُلقت لها المعارضة. سيقولون عن هذه المشروعات كما قالوا عن مشروعات الإصلاح الأخرى إنها لا تتحقق عندنا إلا بيد الغاصب أو أداة لغاصب؛ كأنه كتب علينا أن ننكر على أنفسنا استقلالاً يعترف لنا به الإنكليز وغير الإنكليز. إلى قدر معين من تنكر المعارضة استقلالنا حتى فى ردم البرك أو بناء المستشفيات ومد خطوط المواصلات داخل بلادنا. تنكر المعارضة الملموس ثم تدعى ما يفضى إلى أن ردم البرك وإقامة المستشفيات وبناء بيوت العمال.. إلخ كل ذلك أداة للإنكليز، تقول ثم تقول إن هذه المشروعات ليست إلا أمانى تُمنّى بها الحكومة الأمة ولن تحقق منها شيئًا. فلما رأت المعارضة العمل قائمًا فعلاً فى هذه المشروعات قالت إنما أريد بهذه المشروعات وسيلة لشغل الأمة عن طلب الاستقلال. وفى هذا المقام أرجوكم أن تعاونونا على أن لا يشغلنا شىء من هذه المشروعات عن طلب الاستقلال أو بعبارة أصح عن طلب استكمال الاستقلال. إن كان أهل المعارضة يريدون حقيقة استكمال الاستقلال ويعلمون أن استكمال الاستقلال لن يكون إلا فى جو غير الجو الذى خلقوه وهم فى الحكم وما زالوا يحاولون تكديره وهم فى المعارضة، فليثبتوا أنهم يبغون حقيقة استكمال الاستقلال وليضحوا بشهواتهم فى الشغب على مذبح الاستقلال وأنا كفيل إذًا بأن ردم البرك وبناء مستشفيات وبيوت للعمال لا يعيق شيئًا فى أمر استكمال الاستقلال. إلى متى لا يزال التضليل يجد فى بيئاتنا آذانًا صاغية تسمع الهذر وعقولاً تسيغ الخرافات!

أيها السادة

إن الحكومة جادة فيما قصدت إلى تحقيقه من مشروع الإصلاح كبر ذلك على عشرة أو خمسة عشر يصطادون فى الماء العكر، أم لم يكبر. ويسرنى أن أبشركم بأن المقاولة لتعلية خزان أسوان سيعلن عنها فى أول يونية المقبل، وأما الاتفاق على ضمانة مياه النيل فى السودان وفيما وراء السودان، وهى التى يتوقف عليها إقامة خزان جبل الأولياء، فإن الحكومة تتقدم فيه كثيرًا ورجائى أن لا يطول زمان المفاوضات فى هذا الموضوع. وبذلك نأمن على التوسع الزراعى الضرورى للذرارى المقبلة على الزمان، ولا شك فى أن أى مصرى يهمه أمر بلاده لا يتقبل مثل هذه المشروعات الكبرى إلا بالارتياح.

ولا شك أن أهل المعارضة المذهبية يغتبطون فى سرهم لتحقيق مشروعات تسعى مصر الزراعية إلى تحقيقها منذ زمان بعيد، ولو أنى أنكرت عليهم مصريتهم وليس إلى ذلك من سبيل.

خصب المنوفية بالمال والرجال

أيها السادة

لقد اشتهرت مديرية المنوفية منذ زمان بعيد بخصب تربتها ونشاط عمالها، كما اشتهرت منذ زمان غير قريب بأنها منبت كثير من الرجال الذين خدموا مصر بعلمهم والذين خدموها بأصالة رأيهم وحسن تقديرهم للأشخاص وللأشياء. وما زال رجالها تأبى عليهم وطنيتهم أن يجاملوا فى منافع البلاد من أثبتوا أنهم غير أهل للاضطلاع بها، كما تأبى عليهم مروءتهم أن ينقادوا إلى من أثبتوا أنهم لا يحسنون القيادة.

حق إن ذلك لم يكن أمرًا خاصًا بمديرية المنوفية بل الرجال المسئولون فى كل مديرية من مديريات مصر فى ذلك سواء، وإن كان رجال المنوفية قد كانوا من المسابقين إلى التبرم بالحكومة النيابية الأخيرة بعد أن ظهر ترددها فى العمل وعجزها عن القيام بأعباء الحكم على الوجه المُرضِى فى شئون البلاد الداخلية وعلاقاتها الخارجية، فكان من الطبيعى أن يكونوا من أسبق الناس إلى معاونة النظام الحاضر ليتم مهمته فتعود الحياة النيابية قائمة على أسس أمتن من السابقة، وتسلم البلاد من أن تجوز المحنة الماضية بل تمضى قُدُمًا إلى الارتقاء فى ظل حكومة دستورية صالحة.

الحكومة والحياة النيابية

نشأت الحكومة الحاضرة فى ظروف سيئة اضطرتها إلى وقف الحياة النيابية لتعد العدة إلى حياة نيابية خير منها. وما زلت أكرر إن الحكومة ليست متاعًا وإنما هى مسئولية خطيرة وأمانة عسيرة الاحتمال. وأثقل أنواعها احتمالاً حكومة لا تستند إلى البرلمان. لذلك أعلن عاليًا فى صراحة وفى توكيد أن هذه الحكومة ليست حكومة حزبية أصلاً. بل هى حكومة قومية خلقها ظرف غير عادى وكل سعيها إنما هو مُنصبٌّ إلى تمهيد الطريق لحياة نيابية راضية. وليس التمهيد شيئًا آخر إلا القضاء على عوامل التضليل والإرهاب وتثبيت الحريات فى نصابها. ليس التمهيد إلا الضمانات التى تكفل للبلاد أن الانتخابات تقع حرة لا مضارة فيها ولا إرهاب وأن تجد حرية الآراء فى البرلمان ميدانها اللائق بالحكومات الديمقراطية ويمتنع بتاتًا استبدال الجماعة، أو بعبارة أخرى فوضى الديماجوجية.

أقول ليست الحكومة حزبية وما حزبها إلا كل من يعمل لتقريب إعادة الحياة النيابية.

نحن لا نعتمد فى ذلك على القائمين بالمعارضة، إنهم يحاولون العبث سرًا بالنظام. وإن كل محاولة من هذا النوع هى علة جديدة لإطالة زمن النظام الحاضر، الذى لا نبتغيه نحن أنفسنا إلا علاجًا لحالة سيئة عرضية يذهب بذهابها.

أجَل أراد المعارضون الحياة النيابية الصالحة لما أقاموا العراقيل فى سبيلها بمحاولاتهم التى لم تُجْدِهم إلى الآن نفعًا ولن تجديهم فى المستقبل إلا الخسار. من المحال أن تكون محاولة العبث بالنظام وعصيان القوانين فى السر، ضمانة يقدمونها للبلاد على أنهم أقلعوا عن خططهم الأولى التى سببت وقف الحياة النيابية وجعلت النظام الحاضر ضرورة لا مناص منها.

القوانين الأخيرة

لم تقف المعارضة عند حدود الطعن فى مشروعات الحكومة على ما تعلمون؛ ولكنها قصدت إلى الشكوى من القوانين الأخيرة بطرائق ربما تدخل تحت متهمات القانون العام للبلاد، ونشطت المعارضة فى هذا السبيل نشاطًا متصلاً كأنما أعاد حكم مجلس التأديب إلى زعمائها نزاهة رجل السياسة فلم يبقَ عليهم إلا أن يتشبثوا بالشغب طريقة لعودتهم إلى مراكز الحكم. وبهذه المناسبة يجب علىَّ أن أصرح أن الحكومة هى أول من يحترم أحكامنا مجالسنا. ولكن الحكومة التى جاءت تدعى أنها تعالج أمر التهاون فى الأمور الأخلاقية كان واجبًا عليها أن تخرج القضاء من الحيرة بين الأخذ بتساهل العرف الجارى وبين الأخذ بنصوص القانون وهى غاية فى العموم: كان واجبًا عليها أن تستبدل بالنص العام نصوصًا تبين بوضوح وبالتفصيل حدود النزاهة المشروطة للمحامى. فمن ذا الذى يستطيع أن يشكو من قانون كهذا من شأنه أن يزيد فى رفعة المحاماة وينزهها عن شبهة أنها مهنة تجارية لا أقل ولا أكثر!

تشكو المعارضة من القوانين الأخيرة بأنها قوانين تحدُّ من حرية الناس هذا هو طبع القوانين، أما القوانين التى وضعت على أن تكون دائمة كتعديل لائحة المحاماة وتعديل قانون الرشوة لمنع الاتجار بالنفوذ السياسى وصون مكانة نواب الأمة عن دواعى المتهم وتأييد المبدأ الدستورى من حيث الفصل بين السلطات وجعل السلطة التنفيذية حرة التصرف فيما هى مسئولة عنه أمام البرلمان، - فتلك كلها قوانين أُريد بها تثبيت الفضائل الاجتماعية وتشجيع صفات النزاهة المشروطة لرجال السياسة. ولا شك فى أن التجارب الماضية هى التى خلقت الشعور بضرورة وضع هذه القوانين.

وأما قانون حماية التلاميذ والطلبة من التأثيرات الضارة بمستقبلهم، فقد هدت إليه ضرورة الاهتمام بتربية جيل جديد على نصيب من الكفاءة العلمية والأخلاقية يستطيع أن يقوم بالواجبات التى تنتظرهم عندما يتمون دراستهم ويحتملون المسئوليات العملية المتنوعة.

وأما قانون الأحوال الشخصية الذى لم يحرم حلالاً ولم يحلل حرامًا، فقد قصد به تطبيق المذاهب الشرعية التى تأتلف وحالة التطور الحاضر فى العائلة المصرية.

وأما قانون المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، فإنه وقد كان من أمانى كل حكومة من الحكومات الماضية ولكن لم تساعد الظروف واحدة منها على العقبات التى تقف فى وضع قانون كهذا يثبت سيادة القانون المصرى على الذين يستثنون بحكم الامتيازات من الرضوخ لسيادة التشريع المصرى. ولا شك فى أن هذا التعديل تقدم فى السيادة القومية التى سعت الحكومة إلى تأييدها ونجحت فى عقد بعض المعاهدات من هذا القَبيل.

وأما تعديل بعض مواد قانون الاجتماعات وقانون حماية النظام الحاضر، فإن القائمين بالمعارضة هم الذين حملوا الحكومة على وضعها، بما كانوا يفعلون من الاحتيال على مخالفة القوانين ومحاولة العبث بالنظام.

إن الحكومة فى وضع هذين القانونين لم تصدر إلا عن الضرورة ولم تكن الضرورة لتنشأ إلا عن المحاولات التى تقوم بها المعارضة فى غير احترام للقانون؛ وذلك ليس من النزاهة المشروطة لرجال السياسة. ولم يكن ليحل لهم أن يسخروا بقوانين البلاد ويحملوا غيرهم على مخالفتها بطرائق مختلفة. يعقدون الاجتماع العام ثواب اجتماع خاص كأن القانون إنما ضرب فقط على الذين يقدسونه والذين يقرِنون احترام باحترامه الوطن، كأن القانون ضرب على الذين لا يستطيعون تحريف معانيه والاحتيال على مخالفته.

الحكومة والنظام الحاضر

إن الحكومة تعلم حق العلم مقدار المسئولية التى تحتملها فى هذا النظام الحاضر. هى شرعته ومن حقها أن تحميه من عبث الذين يحاولون العبث به.

لقد لاحظتم أن الحكومة فى هذه الأشهر التسعة التى قضتها فى هذا النظام متمسكة بأنها حكومة قومية لا حكومة حزبية، أيًا كان مقدار تشددها فى تطبيق القوانين فإن تصرفها لا يخلو من التسامح لا تخص أولياءها دون خصومها بل

الكل فى المعاملة سواء، غير أن المعارضة فيما يظهر تتخيل أن الشغب طريقة توصل إلى القضاء على الحكم الحاضر. أكرر أن الأمر على نقيض ذلك وأن هذا النظام الحاضر لا ينهض أجله ألا بعد أن يقوم بالمهمة التى وكِّلت إليه. فكم يحسن أهل المعارضة إلى أنفسهم وإلى وطنهم بل إلى الحياة النيابية التى يدعون أنهم يبغونها إذا هم التزموا فى طعنهم حدود الصدق وفى معارضتهم حدود القوانين، وإلا فإن الحكومة لم تكن فى أى يوم من الأيام أكثر استعدادًا منها الآن لأن تضرب على كل يد تمتد للعبث بالنظام الحاضر حتى يتم تمهيده للحياة النيابية المنشودة فى ظل جلالة الملك وبتأييده.

* * *

وقد علقت «السياسة» على خطاب رئيس الوزراء بكلمة جاء بها وصفًا لخطة الحكومة ومدحًا لها:

«وقوام هذه الخطة أن تنتهج الوزارة فى الحكم منهجًا حزبيًا. والواقع أن كل وزارة تقدر ما عليها من تبعات يجب أيًا كان الحزب الذى تنتمى إليه، أن تكون وزارة قومية بالمعنى الذى قصد إليه رئيس الوزراء. والوزارة القومية بهذا المعنى هى التى تجرى العدل بين الناس جميعًا على سواء لا تفرق بينهم بسبب الأحزاب التى ينتمون إليها ولا بسبب نزعاتهم الخاصة أو ميولهم الشخصية. لكن جماعة الوفد رأوا أن ينكروا فى جريدتهم على رئيس الوزارة وصفة وزارته بأنها قومية وأن يؤيدوا إنكارهم هذا بأن الوزارة القومية أو الوزارة الشعبية هى التى تكون وليدة انتخابات أى تكون وزارة دستورية. ولهذا سُميت وزارة المغفور له سعد باشا زغلول بالوزارة الشعبية، ووزارة دولة عدلى باشا الائتلافية بالوزارة القومية.

«لكنهم فى تدليلهم هذا يصدرون عن معنى يخالف تمام المخالفة المعنى الذى صدر عنه رئيس الوزراء. فهم يريدون أن يزعموا أن كل وزارة نيابية هى وزارة شعبية أو قومية. وأن كل وزارة لا تستند إلى برلمان يؤيدها لا تكون كذلك. هذا مع أن وزارة الشعب التى كان يرأسها المغفور له سعد زغلول باشا هى بعينها الوزارة التى قال رئيسها ردًا على اعتراض المعترضين على حزبيتها: «إننى أريد وزارة زغلولية اسمًا ومعنى ودمًا» ولا يمكن لتعبير أن يكون أبلغ من هذا فى الدلالة على تعمق تلك الوزارة الحزبية إلى أعمق قراراتها. وهى بعينها الوزارة التى أصدر وكيل الداخلية فيها أوامره لبوليس القاهرة بألا يحولوا دون المظاهرات والاعتداء على صحف المعارضة؛ حتى نتج عن ذلك أن أحرقت

صحيفة الكشكول وأن اعتُدى على اللواء وأن هددت صحف المعارضة الأخرى. فإذا كانت وزارة الشعب وزارة قومية بمعنى أنها تستند إلى الإرادة القومية فى الانتخابات، فإنها من جهة أخرى كانت وزارة حزبية بأقصى معانى الحزبية بتصريحات رئيسها وبتصريحات القائمين بالأمر فيها، وكانت سياستها سياسة حزبية لأنها كانت تقيل من الموظفين من لم يكونوا من رأيها وكانت تعين العشرات بل المئات ممن لا حاجة لوظائف الدولة بهم؛ ولكنها إنما تعينهم أو ترقيهم لتحزيهم لها ومناضلتهم فى صفوفها واعتدائهم المادى على خصومها.

«وهذا المعنى وهذه السياسة لم يقصد ولا يمكن أن يقصد إليها محمد محمود باشا حين وصفه وزارته بأنها وزارة قومية. لكنه إنما يقصد بهذا الوصف إلى أنها وزارة لا تتحرى فى تصرفاتها ولا فى أعمالها ولا فى تصريحاتها إلا المصلحة القومية وحدها دون سواها.

فهى إذ تنشئ المستشفيات لا تنشئها للأحرار الدستوريين ولا للاتحاديين وحدهم ولكنها تنشئها للمصريين جميعًا، وهى إذ تعمل لتعديل نظام الامتيازات إنما تقصد إلى مصلحة المصريين جميعًا من غير تفريق بين أحزابهم، وهى إذ تقوم بما تقوم به من مشروعات الرى الكبرى ومن المنشآت الصحية المختلفة ومن فصل التعليم عن السياسة إنما تقوم به لمصلحة قومية لا أثر للحزبية فيها. بل هى إذ تلجأ إلى سياسة الحزم والشدة وإذ تلغى من الصحف ما لا يظهر ومن المجلات الإسبوعية ما يخل بالآداب، وإذ تقاوم عوامل الاضطراب وأسباب الفوضى إنما تنفذ سياسة قومية كذلك. فلم يقُل قائل فى أمة من الأمم ولا فى عصر من العصور إن العمل للفوضى وبثها فى النفوس أداة من أدوات النضال بين الأحزاب السياسية. ولم يقل قائل كذلك إن تضليل الناس والتغرير بهم مما تقره النزاهة السياسية. وكل سعى يقوم به رجل لتخليص أمته من العوامل المصطنعة وأسباب الفساد والاضطراب إنما هو سعى فى المصلحة القومية، والحكومة التى تقوم بهذا السعى هى حكومة قومية بأدق معانى الكلمة».

«لقد كنا نفهم أن يعترض القوم على ما شاءوا الاعتراض عليه مما ورد فى خطبة رئيس الوزراء إلا ما ذكره من أن وزارته قومية غير حزبية؛ بل لقد كنا نفهم أن يعترضوا على هذا أيضًا دون أن يذكروا وزارة غيرها يسمونها بهذا الاسم لمجرد أنها وليدة انتخابات برلمانية. فلقد طلبنا إليهم منذ سنوات عديدة ماضية أن يدلوا إلى الأمة ببرنامج عَمَلى فى الشئون الداخلية فأبوا ذلك إباء

تامًا واعتصموا فى إبائهم بقولهم إنا طلاب استقلال ولا شأن لنا بما فى البلاد من زراعة أو صناعة أو صحة أو رى أو غيرها؛ ولولا أنهم اضطروا فى ظرف خاص إلى تبيان شىء عن سياسة البلاد الداخلية فى افتتاح الدورة البرلمانية الثانية لظلوا عند ما كانوا معتصمين به فى هذا الموضوع من صمت بليغ. وما نحسبهم يفاخرون بهذا الذى بينوا من شئون البلاد الداخلية فى نوفمبر سنة ١٩٢٤. ولولا أن حدث الائتلاف بعد ذلك وكان فى رياسة الوزارة الائتلافية عدلى باشا والمغفور له ثروت باشا لما صورت الشئون الداخلية تصويرًا فيه شىء من الدقة ويقصد فيه إلى المصلحة القومية قبل كل شىء. فإذا جاء محمد محمود باشا ينادى فى الأمة اليوم أن وزارته إنما تنفذ برنامجًا قوميًا لا برنامجًا حزبيًا، وأنها تقيم العدل بين الناس باعتبارهم أنهم أبناء أمة واحدة من غير نظر إلى آرائهم أو نزعاتهم السياسية، وأنها لا تسمح لفئة قليلة أن تثبت فى البلاد بوسائل مصطنعة فى السر أو فى العلن ما يدعو إلى تعكير صفو الأمن أو الإخلال بالنظام حرصًا على سمعة البلاد ومصلحتها القومية، ثم قال بعد ذلك إن وزارته قومية لا حزبية - فهو إنما يعبر عن الحقيقة ويصور واقعة ملموسة يشعر بها الناس جميعًا من كل الأحزاب إلا من أضلت المصلحة الذاتية هداه ومن كان يلتمس فى الحزبية الهوجاء تحقيق منافعه المادية».

وكتبت «البلاغ» تقول:

«امتازت خطبة صاحب الدولة محمد محمود باشا فى منوف بلقية عجيبة أبرزها أمام الأنظار هى قوله إن وزارته قومية غير حزبية، فيُخيل لنا أنه اغتبط بنفسه إذ وفّق إلى هذا الكشف وأن زهوًا غير قليل ملكه إذ أفضى به إلى سامعيه، بل ليخيل إلينا أنه اعتقد أن هؤلاء السامعين وقعوا منه على عصا السحر فأخذوا بها وسرت فيهم النشوة. ولِمَ لا وقد علم الناس الآن أن الوزارة قومية غير حزبية وأن صاحب الدولة محمد محمود باشا يمثل الأمة فى رياسة الوزارة ويحكم باسمها فى كل ما يصدره من الأحكام.... نعم لم لا... ولكن لنتفاهم قليلاً فلعل هناك ما لا ندركه؛ ولعلنا إذا أدركنا عرفنا نحن أيضًا أن الوزارة قومية غير حزبية».

«القومية نسبة إلى القوم والقوم هم الأمة، فالذى يريد صاحب الدولة محمد محمود باشا أن يقوله هو أن وزارته تمثل الأمة كما كانت وزارة المغفور له سعد باشا تمثلها فسُميت «الوزارة الشعبية»، ثم كما كانت وزارة صاحب الدولة عدلى

يكن باشا تمثلها فسُميت «الوزارة القومية» هذا هو الذى يريده ولكننا عرفنا أن هاتين الوزارتين لم تُسميا بهذين الاسمين إلا لأن الأولى منهما كانت وليدة إرادة الشعب فعلاً فكان الشعب هو الذى انتخبها وانتخب أعضاء البرلمان كله على مبادئ رئيسها، ثم كانت مع ذلك تحكم تحت مراقبة نواب الأمة تبقى ما بقيت ثقتهم فيها وتخرج ما انحلت هذه الثقة عنها. ولهذا كانت شعبية فى الواقع فجاءتها التسمية بذلك من الشعب نفسه لا من دعوى ادعاها لها رئيسها أو عضو من أعضائها أو قائل متزلف. أما صاحب الدولة عدلى يكن باشا فإنا نعرف أنه لم يطلب لوزارته تسمية أيًا كانت وإنما المغفور له سعد باشا هو الذى خطب فى مجلس النواب وذكرها، فقال إن وجود رئيسها فى كرسى رياستها ليس معناه أنها وزارة حزبية؛ إذ الصحيح أنها تمثل اتحاد الأمة واندماج أحزابها فهى بهذا قومية، وقد كان هذا الوصف صحيحًا لأنها كانت تمثل الائتلاف وتتمتع بثقة النواب فأقره الكل ولم يعترض عليه أحد. وما نسوق دليلاً على صحته غير أن عدلى باشا استقال ولم يُردْ أن يبقى فى رياسة الوزارة يومًا واحدًا حينما لمح أن انتقادات النواب لأعمال وزارته قد تشعر بأنهم غير راضين عنها، فدل بذلك على أنه كان فى الواقع يحكم باسم الأمة.

هذا هو المعروف من وزارتَىْ سعد باشا وعدلى باشا، أما الوزارة الحالية فالمعروف من أمرها أنها ليست وليدة انتخابات. وأنها حلت البرلمان وحكمت وما زالت تحكم غير مستندة إلا إلى القوة. وأنها مؤلفة من الدستوريين والاتحاديين وهم جميعًا لم يكن لهم فى البرلمان أكثر من ثلاثين أو خمسة وثلاثين نائبًا وشيخًا أو يزيدون. وأنها إلى هذه الساعة، وبعد عشرة أشهر منَّت فيها الشعب بكل ما منَّته من الإصلاحات وأسباب النعيم، لا ترى فى نفسها قدرة على أن تتقدم للانتخابات. وأنها فى حكمها تتعصب للحزبية فتحارب الوفد فى صحفه واجتماعاته وبياناته وتحارب الوفديين فى كل عمل سياسى وتسمى المبدأ الوفدى تضليلاً ينبغى أن تزيح غشاوته عن العيون، وتسمى رئيس الوفد وأعضاءه فئة مضللة يجب أن تحصرها فى نطاق لا تستطيع الحركة فيه. هذا هو المعروف والذى يراه الناس رأى العين ويشاهدون آثاره كل يوم، فما ندرى كيف تكون الوزارة معه قومية ولا كيف يسمع السامعون هذا الوصف على لسان صاحب الدولة محمد محمود باشا فلا يدهشون ولا يعجبون!

سمَّت الأمة وزارة المغفور له سعد باشا «شعبية» فبقيت التسمية وسوف تبقى. وسمى البرلمان وزارة عدلى باشا «قومية» فبقيت التسمية وسوف تبقى. والآن

يسمى رئيس الوزارة الحالية وزارته «قومية» فهل تبقى هذه التسمية؟ إنّا نشك فى ذلك كل الشك إذ المعوَّل عليه فى الأسماء والأوصاف أن تكون منطبقة على واقع لا أن تكون صادرة من ذى سلطة. والناس لم يفقدوا بعد أبصارهم وعقولهم بل هم ما زالوا يبصرون ويفهمون.

كل ما يستطيع زاعم أن يزعمه فى ذلك هو أن صاحب الدولة محمد محمود باشا أراد فى وصفه وزارته بالقومية أنها تعمل لغرض قومى، وأنه من هذه الناحية وحدها لا من نواح غيرها يطلق عليها ذلك الوصف. ولكن هذا الزعم لا يمكن أن يقبل لأن الغرض ألقومى لا يكون كذلك إلا إذا عرض على الأمة فأقرته وأجازت لصاحبه أن يمضى فيه، وإلا فلو أننا أجزنا لكل واحد أن يستولى على أزمَّة الحكم بدعوى أنه يعمل لغرض قومى لصار الأمر فوضى ولحلت القوة لها محل سلطة الأمة. وهذه الوزارة جعلت غرضًا لها فى الوثيقة التى طلبت بها حل البرلمان أن تحارب «فئة قليلة هيأت لها المصادفة مكان الزعامة من حزب الأكثرية»، وأن تعمل بذلك على «تخليص البلاد من المؤثرات المصطنعة». فمن هو الذى قال لها إن البلاد ترضى عن هذا الغرض وتعتبره قوميًا؟ ومن الذى قال لها إن وجودها هى فى كراسى الحكم بدول وجود زيد أو عمرو يعتبر غرضًا قوميًا لا غرضًا حزبيًا؟

إنها هى التى تقوله وحدها فإن كانت ترى أنه يكفى فإنّا نحن نرى أنها لا تتقدم به خطوة ولا تتأخر.

عبد القادر حمزة».

افتتاح شارع جديد بالقاهرة

فى يوم ٩ أبريل احتُفل رسميًا بافتتاح أحد الشوارع التى اختُطت فى القاهرة حديثًا، والتى وافق البرلمان على مشاريعها على أن يؤخذ المال اللازم لها من (المليم) الزائد على نصف القرش تتقاضاه شركة ترام القاهرة من الركاب. وكان ذلك إبان الحرب فى محنة غلاء العيش. فلما استتب الأمر عقب الهدنة والصلح ومضت سنوات على ذلك، اتفقت «مصلحة التنظيم» مع إدارة الشركة على أن تظل تتقاضاه من الجمهور وتؤدى حسابه للمصلحة بعد خصم ما يتناسب وأتعاب ذلك.

كان فى مقدمة هذه المشاريع مشروعا شارعين كبيرين كلاهما يخرج من ميدان العتبة الخضراء، وأحدهما يشق المبانى متجهًا نحو الشمال بانحراف إلى الشرق حتى يتصل بشارع العباسية العام ويسمى شارع الأمير فاروق تخليدًا لاسم ولى العهد. والثانى يسير من الغرب إلى الشرق ويسمى (شارع الأزهر) اشتهارًا باسم أقدم جامعة شرقية.

وكان اليوم التاسع من شهر أبريل موعد افتتاح الشارع الأول. فأُقيمت زينة باهرة فاخرة وازدحم كثير من سكان العاصمة وكان وقت الاحتفال فى صدر المساء. فتلألأت الثريات الكهربائية بأضوائها البديعة؛ إذ قد جد كثير من التجار فى إنشاء مخازن البيع والمقاهى وغيرها فى هذا الشارع فاشتركوا بتزيين واجهات محالهم مما جعل الطريق كلها كأنها دار عرس. وفى منتصف الساعة السابعة مساء وصل رئيس الوزراء، فاستقبله المدعوون فى السرادق الذى أقيم على رأس الشارع من جهة العباسية ـ وقوفًا هاتفين مُصفِّقين، وعزفت الموسيقى بالنشيد الملكى وأديرت الحلوى والمرطبات على الحضور.

وعند الساعة السابعة إلا ثلثًا نهض حضرة صاحب المعالى إبراهيم بك فهمى وزير الأشغال وألقى بين يدَىْ دولة رئيس الوزراء الخطاب التالى:

* * *

خطاب معالى وزير الأشغال

فى حفلة افتتاح شارع الأمير فاروق

حضرة صاحب الدولة. حضرات أصحاب المعالى الوزراء. سيداتى. سادتى:

من دواعى السرور أن يأذن جلالة مولانا الملك بفتح هذا الشارع تحت رعاية جلالته السامية وأن يعهد بفخر النيابة عن جلالته فى هذا الاحتفال إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

ترجع الفكرة الأولى فى هذا المشروع الجليل إلى ساكن الجنان الخديو إسماعيل مُصلح مصر العظيم، وقد أرادت العناية الإلهية أن ينفذ فى عهد ولدهَ حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول أيد الله ملكه، فأصدر مرسومًا فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ بفتح شارع يصل ما بين العتبة الخضراء والعباسية، فكان هذا الشارع الذى يعرف الآن باسم «الأمير فاروق» تيمنًا بسمو ولى العهد السعيد.

يبلغ طول هذا الشارع ٣٣٠٠ متر وعرضه ٣٠ مترًا ونفقات إنشائه ونزع ملكية العقارات التى استلزمها نحو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه، وسيبلغ ما تدفعه شركة الترام

لغاية ١٩٣٣ نحو ١٧٠,٠٠٠ جنيه طبقًا للاتفاق الذى تم معها عندما شرعت الوزارة فى إنشاء شارعَى الأمير فاروق والأزهر. وكان الفضل فى تحقيق هذين المشروعين وفى الاتفاق مع شركة الترام لحضرة صاحب المعالى زميلى عبد الحميد سليمان باشا وزير الأشغال يومئذ ووزير المواصلات اليوم.

وسيُدْخل هذا الشارع على الأحياء الوطنية القديمة التى اخترقها تغييرًا يذكر إذ أصبح لها كالرئة تتنفس بها الهواء. لذلك ترون حضراتكم أن فوائده لم تقف عند حد تقصير المسافات وربط حى العباسية الكبير بقلب المدينة بشارع مستقيم وقصير، الشىء الذى يجب مراعاته فى هذا العصر الذى أصبح فيه للوقت قيمته؛ بل إنه سيكون من العوامل المهمة فى تحسين الصحة واستتباب الأمن فى هذه الأحياء الآهلة بالسكان التى كثيرًا ما غابت عنها الشمس المشرقة وأغرقتها الأمطار الغزيرة، وعانى فى مسالكها المسدودة رجال الحفظ والأمن فى العاصمة الشىء الكثير.

إلا أن حصر فوائد هذا الشارع يكاد يكون غير مستطاع فى هذا المقام، ويكفى أن أذكر لحضراتكم أن الطبقات الفقيرة التى تقطن حى العباسية والحسينية أصبح ميسورًا لها الوصول لقلب المدينة مشيًا على الأقدام فى دقائق معدودة، كما يتيسر لراكب الترام أن يقطع المسافة من العتبة الخضراء لملتقى الشارع الجديد بشارع العباسية فى نحو سبع دقائق فى حين أن الطريق القديم للعباسية يستغرق نحو ٢٥ دقيقة.

هذا إلى تخفيف الضغط عن شارع نوبار وميدان المحطة بنحو ٤٠ فى المائة؛ مما يساعد على تسهيل حركة المرور فى النواحى المذكورة كثيرًا.

هذا ويسرنى أن أبشركم أن عناية وزارة الأشغال لن تقف عند حدود هذا الشارع؛ بل إنكم سترون عما قريب بفضل مصلحة التنظيم ومديرها وعُمالها الغيورين ما يتمشى مع برنامج الحكومة الحاضرة ويحقق رغبات مولانا الملك.

وأخيرًا أتقدم لحضرة صاحب الدولة بالرجاء ليتفضل ويفتح بالنيابة عن جلالة مولانا الملك وباسمه الشريف لشارع الأمير فاروق».

افتتاح الشارع الجديد

وعلى إثر انتهاء معالى وزير الأشغال من إلقاء خطابه قام دولة رئيس الوزراء وصافح ممثلى الدول الأجنبية وسار إلى أن خرج من السرادق، وسلمه معالى وزير الأشغال مقصًا من الذهب فقص به شريطًا من الحرير الأخضر تتدلى منه

شرائط من الحرير الأبيض وافتتح الشارع بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الملك، ثم ركب دولته السيارة وسار فى الشارع يتبعه رهط من سيارات المدعوين والأهالى. وإذ ذاك دوى الجمع الحاشد الذى كان واقفًا خارج السرادق وعلى جانبَى الطريق بالتصفيق والهتاف، وظل الهتاف والتصفيق متواصلين حتى وصل دولة رئيس الوزراء إلى أول شارع من جهة العتبة الخضراء، ونزل فَقَصَّ الشريط الآخر بمقص آخر من الذهب ثم سار فى موكبه الحافل إلى داره.

مظاهرة كبار العرب

ومما يجدر بنا ذكره أن حضرة عبد الكريم بك شديد عمدة قبيلة الحويطات أقام سرادقًا وزينة فخمة بجوار منزله المطل على الشارع الجديد؛ حيث اجتمعت أمامه مئات من كبار وأعيان قبيلته بملابسهم العربية التى استلفتت الأنظار.

وعند مرور حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزراء من أمامهم، أخذوا يهتفون هتافًا عاليًا متواصلاً بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك وحضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء المصلح فحيَّاه دولته برفع يده.

بحر زاخر

وبعد أن افتتح دولة رئيس الوزراء شارع الأمير فاروق وسار بموكبه الحافل فيه انطلق الأهالى يعدون فيه وسارت السيارات والمركبات وكان الشارع أشبه بالبحر الزاخر؛ حتى إن شركة الترام كانت قد أعدت ست قاطرات وزينتها لتسييرها فى الشارع على إثر افتتاحه فلم تستطع إلى ذلك سبيلاً وبقيت فى مكانها.

❊ ❊ ❊

عدم التصريح باجتماع للوفد

عزمت لجنة الوفد العامة بمديرية المنوفية على عقد اجتماع عام بمنزل صاحب العزة محمد علوى الجزار بك فى شبين الكوم يوم الخميس القادم ١٨ أبريل فى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وقد كتبت اللجنة إلى مديرية المنوفية بذلك وبأن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا سيلقى خطابًا فى هذا الاجتماع يرد فيه على خطاب صاحب الدولة محمد محمود باشا فى منوف.

وانتخبت اللجنة لتنظيم الاجتماع لجنة فرعية مؤلفة من حضرات حسنين بك عبد الغفار رئيسًا، والدكتور عبد الحميد فهمى بك والأستاذ محمد صبرى أبو علم ورشدى أفندى الجزار أعضاء[1].

ولكن المديرية رأت منع هذا الاجتماع؛ تفاديًا من وقوع شغب بين أنصار الوزارة والوفديين، وبعثت بذلك كتابًا إلى محمد أفندى صبرى أبو علم هذا نصه:

«حضرة المحترم محمد صبرى المحامى بشبين الكوم

بناء على إخطار حضرتكم بعزمكم على إقامة اجتماع عام بمنزل صاحب العزة محمد علوى بك الجزار ببندر شبين الكوم فى الساعة الثالثة إفرنكى بعد ظهر يوم الخميس ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩، نخطر حضرتكم أن هذا الاجتماع بظروفه والغرض منه هو من الاجتماعات العامة التى تنطبق على المادة الثامنة معدلة من قانون الاجتماعات.

وبما أننا نرى أنه قد يكون من شأن هذا الاجتماع أن يترتب عليه اضطراب فى الأمن وإخلال بالنظام؛

لذلك

نبلغ حضراتكم بأننا قد قررنا عدم الترخيص بالاجتماع المذكور مع لفت نظركم إلى ما يترتب على مخالفة القرار من المسئوليات التى نصت عليها المادة ١١ معدلة من القانون المشار إليه.

وتفضلوا بقبول فائق تحياتنا

مدير المنوفية

فاجتمع الوفد على إثر ذلك من الساعة السابعة من مساء ١٧ أبريل فى بيت الأمة تحت رياسة مصطفى النحاس باشا للبحث فى الحوادث السياسية ولم يعلن قراره[2].

الوزارة والصحف التى عطلتها

ذكرنا آنفًا ما كان من شأن تحوط الوزارة المحمدية إذ ألغت رخص الصحف التى لا تظهر بانتظام والتى هى فى نظرها بمثابة آفات خلقية، ورمزنا إلى أن

---

(١) البلاغ فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٩.

(٢) الصحف فى ٨ أبريل.

هذا العمل وإن كان فى ذاته صوابًا إلا أنه لم يخْلُ من مغزى سياسى؛ ذلك أن الوزارة خشيت إذا ما هى عطلت إحدى الصحف المعارضة أن يلجأ أصحابها إلى جريدة أخرى من تلك الجرائد الخامدة فيقيمونها مقام المعدلة.

اتخذت المعارضة من قرار الوزارة إلغاءَ رخص هذه الصحف وسيلة للتشنيع على سياستها ووصفها بالقسوة وعداء الحرية وغل الأقلام وأكثر من ذلك؛ حتى لم تجد الوزارة بُدًا من تبرير تصرفها أمام الرأى العام، فبعثت ببلاغ رسمى نشرته لها الصحف فى يوم ١٩ أبريل هذا نصه:

* * *

«تزعم صحف المعارضة من وقت لآخر أن الحكومة قد عطلت مائة صحيفة فحرمت الأمة من نفعها قوة واقتدارًا وسدت باب الرزق فى وجه العدد الكثير من محرريها ومستخدميها وعمالها فباتوا يتضورون جوعًا. ولا يسع الحكومة بإزاء ما قد يترتب على هذا الزعم الفاسد من التأثير السيئ على أذهان جمهور الأمة بالأكاذيب إلا أن تدفعه بكل قوة وتنشر الحقيقة على الملأ تبيينًا للأمور وتبريرًا لإجراء لم يكن لها محيص من اتخاذه وقاية للنظام العام وللأخلاق.

وأول ما تجب الإشارة إليه هو أن هذا الإجراء لم يتناول صحف فريق سياسى معين دون فريق آخر بل سوَّى بين الجميع وعطل صحفًا كان من المنتظر أن تناصر الحكومة. ذلك لأن الحكومة لم تَرُمْ به إلا إلى المصلحة العامة التى يجب أن تضحى أمامها كل مصلحة أخرى.

على أن هذا الإجراء وإن كان قد تناول بالفعل ٩٢ جريدة يومية وغير يومية و٢١ مجلة بين سياسية وأدبية، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن من بين الاثنتين والتسعين جريدة ٢٦ لم تكن صدرت على الإطلاق و٢٠ كانت منقطعة الصدور منذ أكثر من سنة و٣٠ كانت تصدر بغير انتظام فى فترات متباعدة من الوقت، ومجموع ذلك ٩٠ جريدة لم يكن وجود معظمها إلا موهومًا ولم يكن له إدارات ولا محررون ولا مستخدمون ولا عمال.

«أما الجريدتان الباقيتان من الجرائد المعطلة وهما وادى النيل وكوكب الشرق فالكافة تعلم أن سيكون تعطيلهما هو دأبهما على الكذب والتحريض على كراهة الحكومة والإخلال بالنظام العام ولم يكن للحكومة بد من هذا الإجراء بعد أن تكرر تحذير هاتين الجريدتين بغير جدوى.

«هذا فيما يتعلق بالجرائد. وأما فيما يتعلق بالمجلات فإن العدد الذى قررت الحكومة تعطيله منها قد بلغ ٢١، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن عشرة منها كان تعطيلها متسببًا عن نشرها لمواد تنطوى على انتهاك شديد لحرمة الآداب العامة؛ ذلك فى حين أن ثمانية من هذه المجلات العشر تصدر برخص أدبية. وأن الحكومة فى حرصها على الآداب لتمسك عن إطلاع الجمهور على ما تعودت هذه المجلات نشره مما لا يرتفع عن مستوى أحط البيئات الاجتماعية ولم يكن لينتظر من وراء إقبال الجمهور على قراءته وخصوصًا الشديدة إلا تدهور الأخلاق العامة تدهورًا شديدًا. ومن هذه المجلات المعطلة ثلاث كانت تصدر برخص أدبية ولكنها تعرضت للموضوعات السياسية مخالفة بذلك نصوص القانون. والثمانية الباقية هى التى كان تعطيلها مترتبًا على إسفافها فى الحملة على الحكومة بسلاح الكذب والتغرير وسماح أصحابها باتخاذها ألعوبة فى أيدى فريق المعارضين يعملون بها على الإخلال بالنظام.

«يستفاد مما تقدم أن معظم الصحف التى عطلتها الحكومة لم يكن له وجود إلا بالاسم. والواقع أن أرباب هذه الصحف كانوا يتخذون هذه الأسماء الموهومة لاستغلال المنافع الشخصية بالتأثير على بسطاء الناس مما لم يكن من المصلحة احتماله؛ خصوصًا وأن نص الرخصة التى تُعطى للصحف يقضى باعتبارها ملغاة ولا عمل لها إذا لم يُعمل فيها فى خلال الشهور الثلاثة التالية لإعطائها، أو إذا صدرت الجريدة بمقتضاها ثم انقطعت عن الظهور مدة سنة.

«ويستفاد أيضًا من المعلومات المتقدمة أن نصف المجلات التى تناولها التعطيل كانت قد جعلت دَيْدِنها هدم كيان الأخلاق بنشر المواد المخلة بالآداب. وأن عدد الجرائد والمجلات التى عُطلت بسبب حملاتها الطائشة على الحكومة تلك الحملات الضارة بسمعة البلاد وبمصالحها العامة لم يتجاوز ١٠، منها جريدتان وثمانى مجلات.

«وفى النهاية، يجب أن يلاحظ أن الحكومة قد منحت منذ تعطيل الصحف والمجلات المشار إليها آنفًا رخصًا عديدة لصحف ومجلات أخرى. فقد بلغ عدد الجرائد السياسية التى رخص بها ٣ وبلغ عدد الجرائد الأدبية ٢٢ وعدد المجلات السياسية ٤ وعدد المجلات الأدبية ٣٧ ومجموع ذلك ٦٦ جريدة ومجلة».

* * *

كذلك كان فى جملة ما استعانت به الوزارة على السير فى نهجها أن أحدثت تعديلاً وتنقلاً بين وكلاء الوزارات، أقصت بمقتضاه عن وزارة الداخلية بعض من لا تطمئن إليهم وأدنت من يعينها على تنفيذ سياستها الحزبية.

قال المقطم الصادر فى يوم السبت الثالث من شهر أبريل:

«صدرت مساء الخميس المراسيم الملكية الخاصة بتعيين حضرات صاحب السعادة خليل محمود الفلكى بك الوكيل المساعد لوزارة المالية وكيلاً لها وصاحب السعادة حسنى سرى بك المدير العام لمصلحة المساحة المصرية وكيلاً لوزارة الأشغال وصاحب السعادة محمود فهمى بك وكيل وزارة الأشغال مديرًا عامًا لمصلحة المساحة المصرية».

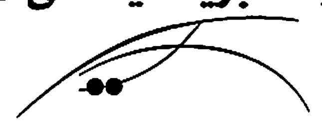
قال:

«وقد نشرنا أمس فى المقطم موافقة مجلس الوزراء على تعيين حضرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا مدير عموم إدارة الأمن العام وكيلاً لوزارة الداخلية وتعيين حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وكيل الداخلية وكيلاً لوزارة الزراعة وصاحب السعادة رشوان محفوظ باشا وكيل وزارة الزراعة وكيلاً لوزارة الداخلية، وأشرنا إلى إرسال مشروع هذه المراسيم إلى السراى الملكية وقلنا إنه ينظر أن تذاع رسميًا من وقت لآخر».

■ ■ ■

الفصل الثانى

رحلة وزير الخارجية إلى أوروبا ـ احتجاج النحاس باشا على الحكومة البريطانية ـ فى مسألة الطيران



ليس الدكتور حافظ عفيفى بالرجل العادى، فقد عرف فيه النشاط السياسى، والدأب على العمل، وقد تجلى ذلك فى أزمة الجيش الأخيرة أيام وزارة ثروت باشا، فقد قيل إن كثرة مقابلاته مع المندوب البريطانى فى مصر كان لها أثر فى حل الأزمة.

لهذا كان سفره إلى أوروبا محمل اهتمام الرأى العام والصحف ـ كما ذكرنا آنفًا ـ ولكن المختلف فيه هو موضوع عناية هذا الوزير أكانت الامتيازات الأجنبية التى تبرم بها مصر وتنوء بحملها أم الكلام فى «القضية المصرية» جملة؟

والذى يؤخذ من أقوال الصحف وتصريحات الوزير أن غايته كانت تخفيف عبء الامتيازات فى الوقت الحاضر؛ إن لم يكن محوها وإلغاؤها.

تصريحات وزير الخارجية ونشاطه

فقد تحدث إلى وكالة روتر بلندن فقال: «إنه مغتبط بتقدم محادثاته التى تجرى يوميًا مع وزارة الخارجية (الإنكليزية) التى كانت ذات صيغة ودية للغاية وهو يرجو أن تنتهى بالنجاح».

قال روتر: «وقد كانت تلك المحادثات إلى الآن متعلقة بالصعوبات الخاصة بالضرائب تحت نظام الامتيازات فى جملة المواعيد التى ارتبط بها الدكتور عفيفى أخيرًا زيارته مستشفى (أكستد) لرؤية المستر چون مرى رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية الذى يعالج الآن من أثر الجرح الذى أصيب به فى فخذه[1]».

وقد كانت (التلغرافات) الخاصة تنقل يوميًا أنباء نشاط هذا الوزير الماهر ومقابلاته لكبار رجال الحكومة الإنكليزية وحضوره مآدب تقام له وإقامته مآدب

---

(١) السياسة فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩.

له، فقد أدب له المستر صموئيل النائب عن العمال فى مجلس النواب مأدبة عشاء تكريمية[1].

وقد أقام هو مأدبة عشاء للسير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية حضرها طائفة من رجال السياسة.

* * *

تعليقات الصحف الإنكليزية على مهمّة وزير الخارجية

عُنى المكاتبون السياسيون فى تحرير الصحف الإنكليزية بمهمة الدكتور عفيفى فكتب غير واحد منهم فى هذا الشأن، من ذلك رسالة نشرت فى جريدة «أفريكان هرولد» نفى فيها صاحبها ما أشيع عن عزم حافظ بك على المفاوضة بشأن التسوية النهائية، فقال إنه مما لا يحتاج إلى بيان أنه يستحيل فى أثناء تعطيل الحكم البرلمانى فى مصر على الحصول على موافقة الأمة المصرية على أى إقرار يتم فى مسألة العلاقات بين بريطانيا ومصر وهذا مما يجعل قرارات كهذه لا قيمة لها. فقد آلت الوزارة الحالية على نفسها أن تسعى إلى تمهيد السبيل لإعادة الحكم الدستورى التام وخير ما يسعها عمله ريثما يتسنى لها تحقيق غايتها هو أن تحافظ جهد المستطاع على علاقاتها الحسنة مع الحكومة البريطانية، وفى الوقت ذاته تسعى إلى تحسين موقفها.

«أما المسائل التى لها مغزى سياسى أقل شأنًا فبها من مواد البحث ما يستغرق وقتًا أكثر مما يتاح للدكتور حافظ عفيفى بك فى أثناء إقامته هنا[2]».

* * *

ونشرت جريدة دايلى تلغراف فى ١٧ منه مقالاً لمكاتبها السياسى قال فيه: «إن الدكتور حافظ عفيفى بك يتباحث الآن مع وزارة الخارجية البريطانية بشأن نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر ويشمل هذا التغيير بضعة اقتراحات لتعديل نظام المحاكم المختلطة والقوانين المتعلقة بها وسيعين فيها بعد موعد عقد المؤتمر الذى ترغب الحكومة المصرية فى عقده من مندوبين عن الدول صاحبات الامتياز لبحث هذه المسألة والذى أعربت بريطانيا فيما مضى عن استعدادها للاشتراك

---

(١) الأهرام فى ٢٢ أبريل.

(٢) عن السياسة فى ١٨ أبريل.

فيه، ومن المحتمل أن يحدد هذا الموعد حالاً ولكن من الجلى أن المؤتمر لا يمكن أن يعقد قبل مرور بضعة أسابيع بعد الانتخابات البريطانية».

ونشرت جريدة المورننج پوست اليوم مقالة لمكاتبها السياسى قال فيها: «إن بريطانيا قد سبقت فأعربت عن استعدادها للاشتراك فى مؤتمر الدول صاحبة الامتيازات ولما كانت الدعوة لعقد هذا المؤتمر من الشئون المصرية الصميمة كان الأمر دقيقًا جدًا. ولخص المُكاتب بإيجاز بعض براهين مصر على أن الامتيازات الأجنبية هى عقبة فى سبيل التقدم، ثم قال إنه يعتقد أن المسائل القضائية يمكن تعديلها بلا صعوبة ولكن الأهم فى هذا الأمر هو مسألة الضرائب. فهناك عدد كبير من الأجانب الذين رسموا أعمالهم التجارية - فى مصر، والذين لهم مصالح كبيرة سيدافعون جهد استطاعتهم عما كانوا يتمتعون به من الامتيازات التى تريد مصر إلغاءها أو تدعى المحال الأجنبية التجارية وفى جانبها كثير من الحق - أن الفوائد التى جنتها مصر من التجار الأجانب تربى كثيرًا على ما تلتمسه مصر من باب الضرائب التى تريد جبايتها منهم. ويدخل فى هذه المسألة أيضًا خوف تبرره شواهد الأحوال، هو أن التجار الأجانب إذا حرموا من الامتيازات يكونون عرضة لأن يرهقوا بالضرائب إلى حد يرغمون عنده على المهاجرة فيخلو الجو للتجار المصريين ويستأثرون بالفوائد.

أقوال الصحف المصرية

وكتبت الصحف المصرية، الوزارية منها والمحايدة، مادحة عمل وزير الخارجية، شاكرة جهاده وصدق بلائه.

أما صحيفة البلاغ، لسان رجال الوفد، فقد سخرت من الوزير ومهمته معرضة بمسألة الطائر الألمانى جراف تسبلن والتى مركزها فى غير هذا المكان.

فقالت ضمن افتتاحية عددها المؤرخ ٢٥ أبريل:

«ماذا يفعل وزير خارجيتنا فى لندن»

«عودة إلى مسألة الطيران»

«وتصريحات الحكومة البريطانية فيها»

«حضر أكثر من خمسة وعشرين عضوًا من أعضاء مجلس النواب البريطانى مأدبة العشاء التى أدبها السير صموئيل صموئيلس فى مجلس النواب للدكتور حافظ عفيفى، الذى يريد أعضاء جميع الأحزاب الاطلاع على آرائه من جهة مركز الوزارة المصرية الحالية».

«عندما سافر صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك لم نرد أن نعرض للأغراض التى هو مسافر من أجلها حتى تكون الوقائع هى التى تتكلم، ثم تكلم مراسل التيمس فى القاهرة فقال إن الدكتور عفيفى سيتفقد المفوضيات المصرية فى أوروبا ولكن هذا التفقد غرض من أغراضه الثانوية، أما الغرض الحقيقى فهو أن يكون فى لندن فى الوقت الذى تجرى فيه الانتخابات الإنكليزية وأن يتصل بالزعماء الذين يخوضون غمار هذه الانتخابات، فلما قرأنا ذلك قلنا إنه إن صح فمعناه الواضح أن الدكتور عفيفى بك يذهب إلى لندن أو قل على الأقل إنه ينتهز فرصة وجوده فى لندن ليثبت لزعماء الأحزاب تيهًا أن نظام الحكم الحاضر فى مصر خير ما يحكم به المصريون وأن بقاء الوزارة الحالية خير ما تربح به علاقات البلدين. ثم مضت أيام وقالت السياسية إن للدكتور عفيفى بك فى لندن مهمة معينة هى أن يتحادث مع وزير خارجيتها فى ثلاثة أمور، تعديل اختصاص المحاكم المختلطة، ومساواة الأجانب بالمصريين فى الضرائب وخزان جبل الأولياء، فأخذنا قولها هذا على علاَّته وناقشناه ونبهنا إلى أن العهد الدستورى الذى يجردونه من كل حسنة وكل ميزة كان صاحب الفضل الذى لا يُنكر فى اثنين من هذه المشروعات، أما المشروع الثالث وهو خزان جبل الأولياء فهو برىء منه والوزارة الحالية هى التى تحمل كل مسئوليته. ثم لم تُخْفِ على القراء أن موقف الدكتور عفيفى بك فى محادثاته مع وزارة الخارجية البريطانية لا يزيد على موقف المستعطى؛ لأن هذه الأخيرة تعرف ألا برلمان الآن فى مصر يمكن أن يستند إليه كما تعرف أن الوزارة الحالية كممت كل قوى المعارضة.

وبقينا بعد هذا نتبع خطوات الدكتور عفيفى بك فقرأنا أخبار زياراته لوزارة الخارجية البريطانية ومأدبته للسير تشمبرلن ومأدبة السير تشمبرلن له فقلنا فى أنفسنا هذه هى المحادثات وما يجب أن يتخللها من مجاملات. ولكننا قرأنا بعد ذلك أخبار مآدب عديدة منها ما أقامته المفوضية المصرية لتكريمه فى الظاهر وللجمع بينه وبين أشخاص معينين من النواب البريطانيين فى الباطن، ومنها ما أقامه الدكتور عفيفى نفسه لفريق من هؤلاء النواب ومنها أخيرًا هذه المأدبة التى نشرنا فى صدر هذه الكلمة ما جاء فى تلغرافات المقطم عنها. قرأنا أخبار هذه المآدب فلم يسعنا إلا أن نرد إلى ذاكرتنا قول مُكاتب التيمس إن مما يريده الدكتور عفيفى بك من وجوده فى لندن أن يتصل بزعماء الأحزاب فيها مدة الانتخابات، ثم أردنا أن نفسر هذا القول فوجدنا تفسيره ظاهرًا فى قول

مُكاتب المقطم إن جميع الأحزاب تريد «الاطلاع على آرائه من جهة متانة مركز الوزارة المصرية الحالية».

ولعل مُكاتب المقطم طوى فى كلمته هذه شيئًا آخر ترك للقارئ اللبيب أن يدركه من تلقاء نفسه، وذلك أن الأحزاب الإنكليزية لا يعنيها كثيرًا أن تكون الوزارة المصرية الحالية متينة أو غير متينة وإنما الذى يعنيه هذا ويهتم به ويسعى إليه هو الدكتور عفيفى بك. فلو أننا نقحنا عبارة مُكاتب المقطم تنقيحًا خفيفًا بحيث صارت تعطى هذا المعنى لكانت على ما نظن أقرب إلى الحقيقة.

وقد يزداد هذا المعنى وضوحًا إذا نحن أضفنا إلى هذه المأدبة مأدبة أخرى روى مُكاتب الأهرام خبرها يوم ٢٢ أبريل كما يأتى:

«أقام سيداروس بك اليوم مأدبة غداء بفندق كارلتون إكرامًا للدكتور حافظ عفيفى بك وكان بين المدعوين إلى هذه المأدبة اللورد بننتك العضو بالبرلمان البريطانى ورئيس اللجنة البرلمانية المصرية واللادى بننتك قرينته والسير برود وقرينته والسير إدوار جوشن والمستر بونول وقرينته والمستر بننتك ومسز بننتك قرينته والمستر فرانس والمستر توتنهام»: فهؤلاء هم أحد عشر مدعوًا بينهم أربعة من أسرة اللورد بننتك رئيس اللجنة البرلمانية المصرية. وأنت تعرف أن هذه اللجنة أُلفت فى شهر نوفمبر الماضى على إثر ما سمعه النواب البريطانيون من خطب الأستاذ مكرم عبيد. فهل كان الدكتور حافظ عفيفى بك يحادث اللورد بننتك وأسرته فى هذه المأدبة فى تعديل اختصاص المحاكم المختلطة أو فى مساواة الأجانب بالمصريين فى الضرائب أو خزان جبل الأولياء...؟؟!! أم لا شىء من ذلك وإنما كان يحادثه فيما يسميه مُكاتب المقطم «متانة مركز الوزارة المصرية الحالية»...؟!!

إنه لا يوجد عاقل يسلم بأن يكون الدكتور عميفى بك على صلة الحديث مع وزارة الخارجية البريطانية فى تلك المسائل الثلاث ثم يتحدث بشأنها فى الوقت نفسه مع بعض النواب، فلم يبقَ إلا أن حديثه مع اللورد بننتك وأسرته والمدعوين معه كان فى متانة مركز الوزارة. وهكذا يقوم البرهان قويًا على أن من مهمته فى لندن أن يعمل، كما قال مُكاتب التيمس، لمتانة مركز الوزارة».

* * *

حينما كانت «السياسة» لا تتوقع أن تعود الحكومة البريطانية إلى موقفها من مصر فى مسألة الطيران البريطانى لتقول فيه جديدًا، كانت ترى أن الدعوى

التى زعم فيها مستر لامبسون أن هناك اتفاقًا بأن لإنكلترا حق المنع والمنح فى الجو المصرى دعوى لا تمس مصر ولا تضر بها ولا تستحق منها احتجاجًا ولا تنبيهًا إلى ما فيها من الاعتداء على السيادة المصرية والخطأ فى تقرير الواقع. ولكن لما جاءتنا بعد ذلك الأنباء بأن السير تشمبرلن تلقى احتجاجًا على تلك الدعوى من صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وأن نائبًا من النواب البريطانيين هو الكومندور كنورثى علم به فقدم سؤالاً وأن السير تشمبرلن اضطر أن يجيب فيعترف بالاتفاق وبأن الحكومة البريطانية اعتمدت فى ما فعلته مع المنطاد جراف تسبلن على وجهة نظرها فى موضوع الطيران، لما جاءتنا الأنباء بهذا كله ونشرناه هبت السياسة تقول إن الوزارة قدرت من مبدأ الأمر أن تصريح مستر لامبسون يمس السياسة المصرية ويخالف الواقع فكلفت الدكتور عفيفى بك أن ينبه إليه السير تشمبرلن فى محادثاته معه ففعل، وكتب إلى الوزارة فى ١٨ أبريل يقول لها إن وزير الخارجية البريطانية وعده بالتصحيح بتصريح جديد يلقيه فى مجلس النواب جوابًا عن سؤال يوجهه إليه أحد النواب. وإذن ترى السياسة أنه لم يكن يحق لنا أن نرجع إلى احتجاج صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فضل التصريح الجديد الذى صرح به السير تشمبرلن؛ لأن هذا الفضل من حق الوزارة ونتيجة لسعى الوزارة.....!!

ونحن نبادر قبل كل شىء فنضحك من هذا النزاع الذى تجرنا إليه السياسة ونقول لها، إن ما تنازعنا فيه تافه فى ذاته لا يستحق منها هذه الإغارة على الفضل فيه. إذ كل ما فى الأمر أن السير تشمبرلن قرر ألا يكون اتفاق بعد أن يكون وكيله يقول إن هناك اتفاقًا، ولكن الحكومة البريطانية مازالت مُصرَّة على أن لها وحدها أن تمنع وتمنح عملاً بوجهة نظرها، فجوهر المسألة لم يتغير وأما الذى تغير فهو السبب الذى يُبنى الجوهر عليه. وما دامت السياسة ترى أن المسألة صارت تستحق الاهتمام ولفت النظر فدونها فلتُشِرْ على الوزارة بأن تنكر على الحكومة البريطانية هذا الاغتصاب. ثم دونها، وهو الأهم، فلتشر على الوزارة بأن تسجل حق مصر فى المنع والمنح بأن ترفض ولو طلبًا واحدًا من طلبات شركات الطيران البريطانية.

هذا هو الجوهر وهذا هو الذى كان يستحق أن تغير السياسة على الفضل فيه لو أنه يحصل، أما ما تنازعنا فيه فتافه لا يستحق الإغارة ولا هذه الغيرة. ولكن من الحق مع ذلك أن نضع الأمور فى نصابها وألا ننسى أن الدكتور حافظ

عفيفى كان يحادث جريدة الاتحاد فى ٩ مارس الماضى فيسفّه طلبنا منه أن يحتج على تصريح مستر لامبسون ويقول:

«لقد كنت أفهم أن يكون للاقتراح محل لو أن ألمانيا تقدمت لنا بهذا الطلب (أى بطلب الإذن للمنطاد جراف تسبلن بالطيران فى جو مصر) فقبلنا بما لنا من حق السيادة فى جو بلادنا زيارة المنطاد لمصر فاعترضت إنكلترا على هذا القبول أو تدخلت فيما بعده من حقنا.... ولكن الأمر على خلاف ذلك... وكل ما هنالك أن مناقشة تدور بين ألمانيا صاحبة المنطاد وإنكلترا بسبب ما هو مقرر من نزوله فى بلاد خاضعة لسلطانها. فبأى منطق وبأى حجة نتدخل نحن فيما لا شأن لنا فيه».

تلك كانت نظرية وزير خارجيتنا الدكتور عفيفى بك كما كانت النظرية التى دافعت عنها السياسة بكل ما أوتيت من قوة على التمويه والمغالطة، فيحق لنا أن نعجب من أن وزير خارجيتنا غيَّر نظريته بتلك السرعة ورأى أن عليه أن يتدخل فى المناقشة بين إنكلترا وألمانيا بعد أن كان يرى ألا شأن لمصر فيها. ونعجب أكثر من أن هذا التغيير لم يظهر ولم يقُلْ به قائل إلا بعد أن ألقى السير تشمبرلن تصريحه الأخير وعرف الناس أن النحاس باشا كان قد أرسل احتجاجًا.

ونعجب بعد ذلك أكثر وأكثر من أن يقبل السير تشمبرلن تدخل الدكتور عفيفى بك، وأن يعده بإلقاء تصريح جديد فى شكل جواب عن سؤال يوجهه إليه أحد النواب، ثم لا يكون النائب الذى يتفق معه السير تشمبرلن على ذلك من المحافظين بل يكون الكومندور كنورثى من صميم نواب العمال.

إن كل متأمل يوافقنا فيما نظن على أن هذا الفضل الذى تدعيه السياسة للوزارة يأتى متأخرًا جدًا، وأن الغيرة ظاهرة فيه من أن يقول الناس إن النحاس باشا احتج حيث لم تحتج الوزارة وأنه كان لاحتجاجه أثر حيث لم تظن الوزارة أن أثرًا يمكن أن يكون. والمصريون كلهم يعرفون أن الدكتور حامد محمود موجود الآن فى لندن، وكثير منهم يعرفون أن بينه وبين الكومندور كنورثى صداقة قديمة العهد، كما أن قراء البلاغ يعرفون إنه لما عزم الكومندور كنورثى على تقديم سؤاله جاءنا خبر هذا العزم فى تلغرافاتنا الخصوصية فنشرناه قبل أن يصبح أمرًا واقعًا. ففى استطاعة كل إنسان بعد ذلك أن يفهم من أية ناحية جاء السؤال، ثم كيف وضعت صيغته بحيث لم يكن بد من أن يجىء الجواب عليها نافيًا لوجود الاتفاق.

عبد القادر حمزة».

* * *

فردت (السياسة) على انتقاد (البلاغ) بقولها:

«نقلت التلغرافات الخاصة أن حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ بك عفيفى جرت له حتى الآن عشر محادثات مع سير أوستن تشمبرلن ومع الخبراء أو وزارة الخارجية البريطانية، انتقل خلالها من النظر فى موضوع الامتيازات القضائية إلى موضوع الامتيازات المالية. وإذن فلوزير الخارجية المصرية بلندرة مهمة خاصة بالامتيازات الأجنبية، وهو إذ تحدث أثناء مُقامه بالعاصمة الإنكليزية إلى أعضاء البرلمان الإنكليزى وإلى رجال المال والأعمال من الإنكليز عن الحالة فى مصر وعن استقرارها وثباتها فليس ذلك لأن هذه المحادثات بعض مهمته؛ ولكن لأن هؤلاء النواب ورجال الأعمال يطلبون إليه أن يحدثهم كوزير للخارجية المصرية عن أحوال مصر. وطبيعى أن يجيبهم إلى ما يطلبون إليه. وإن تكن مهمته الأولى هى مسألة الامتيازات القضائية والمالية مما يتمتع به الأجانب فى مصر والنظر كذلك فى علاقات الحكومتين البريطانية والمصرية بصدد بعض المسائل كما حدث فى شأن المنطاد جراف تسبلن مما أشرنا إليه، وما بعث به تلغرافًا رسميًا إلى دولة رئيس الحكومة فى ١٨ أبريل الجارى.

وليس فى نيتنا أن نعود اليوم إلى حديث هذا التغلراف وإلى ما تذكره البلاغ بشأنه، وليس فى نيتنا كذلك أن نناقشها فى أن وزارة الشعب أباحت للورد اللنبى فى سنة ١٩٢٤ أن يركب قطارًا يغير على حساب الدولة المصرية على أن لا يتجدد هذا لغيره، ثم جاء البرلمان فى سنة ١٩٢٨ فلم يَرَ مانعًا فى أن يظل هذا القطار الخاص تحت تصرف لورد لويد. فهذه المسائل إن ذكرناها فإنما نذكّر بها القوم بمواقفهم فى الماضى، ولكنهم يكابرون كذبًا. وأكبر دليل على كذبهم ما ننشره فى غير هذا المكان من مضبطة مجلس نواب سنة ١٩٢٤.

ليس فى نيتنا اليوم أن نعود إلى الحديث فى شىء من هذا وحديث الامتيازات الأجنبية أكثر أهمية وأجَلُّ خطرًا. وإذا كانت محادثات الدكتور عفيفى بك بشأنها لا تزال سرًا مطويًا على الجمهور، فإن تكرر زيارته لوزارة الخارجية وتناوله بحث المسائل المتعلقة بالامتيازات القضائية والامتيازات المالية مع خبراء وزارة الخارجية ومع سير أوستن تشمبرلن يدل على أن الأحاديث تناولت التفاصيل. وإنما نتناول الأحاديث بالتفصيل إذا كان المبدأ العام مقبولاً عند الطرفين وقد كان عهدنا بالحكومة البريطانية أن تكون أول مؤيد لمصر فى مطالبها بشأن الامتيازات بعد الذى عرف عن آراء معتمديها بمصر فى هذا الموضوع منذ عهد اللورد كرومر،

وبعد الذى أيده ساستها فى المحادثات والمفاوضات التى جرت بين ساسة مصر وساسة إنكلترا منذ سنة ١٩٢٩ إلى الوقت الحاضر. وقبول المبدأ العام، مبدأ تعديد الامتيازات تعديلاً يتفق مع روح العصر الحاضر، يدفع إلى نفوسنا الرجال فى أن تكلل مساعى وزير خارجيتنا بالنجاح فى المأمورية الكبيرة التى اضطلع بها.

على أن بعض الصحف البريطانية لا تزال تتناول الموضوع الذى يتحدث وزير الخارجية المصرية بشأنه وتُبدى حوله بعض المخاوف. من ذلك ما جاء فى جريدة المورننج بوست ونشرناه فى تلغرافاتنا الخاصة أمس الأول من خوف أصحاب الأعمال والتجار الأجانب أن يتعرضوا، إذا هم جُردوا من امتيازاتهم فى الإعفاء من الضرائب، لخطر الضرائب الفادحة فى سبيل منفعة أصحاب الأعمال والتجار المصريين.

ومن حقنا أن نعتبر أن ما تُشير المورننج بوست إليه من المخاوف أن يتخذ بشير الرجاء فى نجاح مصر فى طلب إزالة التمييز المجحف بين الأجانب والمصريين فى مسألة الضرائب. ذلك بأن هذه المخاوف لا وجود لها البتة، وليس لتوهُّم وجودها أى مبرر. فقد قبلت مصر فى محادثاتها الماضية كلها ألا تفرض من الضرائب إلا ما كان عادلاً يتساوى فيه المصريون والأجانب على السواء. وكفالة عدالة الضرائب إنما يقاس بأن يكون لها مثيل فى الدول صاحبات الامتيازات نفسها. فإذا كان ذلك هو ما تقره مصر منذ اليوم فإن فيه كل الضمان للأجانب. فإن التجار المصريين سيخضعون للضرائب التى يخضع لها التجار الأجانب سواء بسواء، كما أن أرباب الأموال المصريين سيخضعون كذلك لما يخضع له أصحاب الأموال الأجانب من هذه الضرائب. وما دام الأمر كذلك وأن ليس فى الإمكان إقامة تمييز لمصلحة أصحاب الأعمال والتجار من المصريين، فلا محل لإبداء المخاوف التى تشير إليها المورننج بوست بحال من الأحوال.

والواقع أن هذه النظرية التى تطلب مصر اليوم تحقيقها هى ما تقرره الامتيازات الأجنبية نفسها فى الاتفاقات الأساسية الخاصة بها. فلم تحرم اتفاقات الامتيازات على مصر المساواة بين الأجانب والمصريين فى فرض الضرائب وإنما حرمت أن تُجبى الضرائب من الأجانب بطريقة غير عادلة. وربما كان النص على هذا له ما يسوغه فى الأزمان القديمة حين كانت حماية الدول لمصالح رعاياها فى أى بلد من البلاد يوجدون ليست بالدقة المعروفة اليوم،

وحين كانت الحكومات فى مصر وفى غير مصر تندفع متأثرة فتقتص من الأفراد عن عمل من أعمال حكوماتهم. أما اليوم وقد أصبحت الحكومات فى مصر وفى غير مصر تفرق بين مصالح الأفراد المقيمين بها وتعمل بكل وسائلها للمساواة بين رعاياها والأجانب عنها ما داموا قائمين فى حدود النظام والقانون، وقد أصبحت حماية كل دولة من الدول لرعاياها المقيمين فى دولة أخرى حماية دقيقة غاية فى الدقة قائمة على أساس من تبادل رعاية العدالة والحرية وتوفيرها للناس جميعًا - فإن التخوُّف من سوء المعاملة فى جباية الضرائب من الأجانب أصبح تخوفًا لا مبرر له على الإطلاق.

مع هذا، فقد أظهرت مصر استعدادها لقبول ما لا يتنافى مع سيادتها من الضمانات الخاصة بمعاملة الأجانب عنها أصحاب الامتيازات، سواء فيما يتعلق بجباية الضرائب وفيما يتصل بإجراءات التحقيق والمحاكمة عند تحويل الاختصاص الجنائى فى شأنهم إلى المحاكم المختلطة. وليس ثمة دلالة على حسن الاستعداد من جانب مصر أكبر من هذه. ولا نحسب أمة ولا حكومة تقابل عمل الحكومة المصرية هذا بغير التقدير وإقرار مطالب الحكومة المصرية العادلة، سواء فى شأن الامتيازات القضائية والامتيازات المالية.

وأكبر رجائنا أن تسفر مباحثات وزير الخارجية المصرية مع وزارة خارجية لندرة عن اتفاق على التفاصيل وعلى المبادئ على السواء، وأن تكون هذه الخطوة التى تخطوها مصر مقدمة النجاح مع سائر الدول فى شأن الامتيازات. وأن يتم العمل الجليل عما قريب».

احتجاج النحاس باشا فى مسألة الطيران

ذكرنا فى الباب السابق مسألة الطائر (جراف تسبلن) وعدم السماح له بالطيران فوق الأراضى المصرية.

وقد ذكرت البلاغ فى يوم ٢٣ أبريل أن رئيس الوفد بعث إلى السير أوستن تشمبرلن باحتجاجه على هذا التصرف، وفى يوم ٢٥ أبريل نشرت البلاغ نص الاحتجاج قائلة:

«قلنا من يومين إننا كنا قد علمنا أن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أرسل إلى السير تشمبرلن فى أواخر مارس الماضى يحتج على قول مستر لامبسون فى مجلس النواب البريطانى إن هناك اتفاقًا بين مصر وإنكلترا يجعل لهذه الأخيرة حق المنح والمنع فى جو مصر.

«فالآن نقول إن هذا التلغراف أُرسل فى ٢٨ مارس وهذا نصه:

«يا صاحب السعادة

«لما كان مما لا ريب فيه أن من مصلحة بريطانيا العظمى أن يبدد بمجرد ظهوره كل سوء تفاهم يطرأ على العلاقات بين البلدين، وذلك حتى يصبح الاتفاق المنشود متى حان وقته أقرب منالاً، وأوضح قصداً وأمتن بياناً، رأيت من واجبى أن أوجه لسعادتكم فى غيبة البرلمان الاحتجاج التالى:

«إن الشعب المصرى ليعلن أشد اعتراضه وأصرح احتفاظه بكامل حقوقه بإزاء تصريح جناب الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم يوم ٤ مارس من أن لبريطانيا العظمى الحق فى أن تأذن للطيارات الأجنبية بالتحليق فوق الأراضى المصرية أو أن تمنعها».

«وفى الحق إن الجو الذى يحيط بالأراضى المصرية هو ملك لمصر كالأراضى الواقعة بين حدودها على السواء، ولما كانت مصر دولة مستقلة ذات سيادة فلها دون سواها الحق فى أن تحظر الدخول فى حدودها أو أن تأذن به سواء أكان ذلك من طريق البر أم البحر أم الهواء، على أن يكون ذلك بطبيعة الحال وفقاً للقواعد المقررة فى القانون الدولى.

«لذلك فكل ادعاء لبريطانيا العظمى الحقَّ فى أن تحلَّ محل مصر فى مباشرة حقوق سيادتها قانوناً، إنما هو فى الواقع اعتداء مقصود على سيادة الدولة المصرية وعلى المبادئ الأساسية للقانون الدولى.

«وإننا بإزاء هذا الاعتداء المزدوج لنحتج أشد الاحتجاج لأن مصر لا يسعها - إلا إذا أنكرت وجودها - تتزل عن شىء من سيادتها، بل هى على العكس تحتفظ بسيادتها كاملة غير منقوصة، وتنوى مباشرتها وفقاً للحقوق الشرعية التى يجب أن تدين لها بالإطاعة والاحترام كل الدول على السواء.

«ولما كان الأمر كما قدمنا فلا حاجة بنا إلى إدحاض الحجة التى استخرجها جناب الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية من الملحق نمرة ١ حرف (هـ) من مشروع معاهدة تشمبرلن - ثروت، فإن هذا المشروع لم يُصادَق عليه، ومن ثَم فنصوصه لا يمكن أن ترتبط بها بريطانيا العظمى ولا مصر.

وأرجو أن تتفضلوا ....إلخ».

رئيس الوفد المصرى

مصطفى النحاس

وقد علقت «السياسة» على هذا الحادث شارحة موقف الحكومة مبررة تصرفها ناقدة احتجاج النحاس باشا، قالت:

بين عشية وضحاها

المسألة تغيرت ـ والمسألة لم تتغير

أتدرى إلى أين وصلنا من الجدل حول شئون مصر، إلى حالة أشبه بأن تكون مهزلة تمثل فتثير من النظارة ضحكًا، ولكنه ضحك كالبكاء؟ فالمعارضة تقول عن شىء من الأشياء إنه أبيض لأن للنحاس باشا فضلاً فيه. فإذا أوضحنا لها أن الحكومة الحاضرة هى صاحبة الفضل قالت: إذن فهذا الشىء أسود. وهى تقول عن عمل تقوم الحكومة الحاضرة به إنه إنما اقترحه البرلمان. فإذا أثبتنا لها إن البرلمان لم يقترحه وإنما كل أمره أنه ورد على لسان عضو من الأعضاء فلم يقرر البرلمان فى شأنه قرارًا، عادت تقول: إما أن تسلموا بأن هذا العمل من اقتراح البرلمان وإلا فهو عمل ضار وسيئ ولا يمكن أن نسلم بأية فائدة له. وكذلك تجرى المناقشة وكذلك يقرأ الناس. ولعل الكثيرين منهم يضحكون، ولكنه كما قدمنا ضحك كالبكاء.

هذا حادث المنطاد جراف تسبلن آخر ما يشهد بهذه العقلية العجيبة المضحكة: طلبت ألمانيا إلى الحكومة البريطانية أن يمر هذا المنطاد فى جو مصر فلم تقبل الحكومة البريطانية. ولما سُئلت عن ذلك فى مجلس العموم صرح وكيل وزير الخارجية البرلمانى بأن: «من المفهوم تمامًا بين الحكومتين البريطانية والمصرية والذى أُشير إليه أيضًا فى المحادثات التى جرت مع ثروت لوضع معاهدة بيننا وبين مصر، هو أن لا يُسمح بالطيران الأجنبى فوق الأراضى المصرية بدون اتفاق الطرفين». وقد عاد مستر كنورثى منذ أيام فسأل فى هذا الموضوع، فأجابه وزير الخارجية البريطانية بأنه «لا يوجد اتفاق مطبقًا بيننا وبين الحكومة المصرية، أما ما عناه وكيل الخارجية فى رده على السؤال الأول فيقصد به أن وجهة نظر الحكومة البريطانية معروفة تمامًا من الفقرة التى تتضمن هذه المسألة فى المشروع الذى قدمه ثروت باشا».

وجلىٌّ أن التصريح الأخير يتفق مع الحقائق التاريخية. فليس بين مصر وإنكلترا اتفاق. ولإنكلترا وجهة نظر أبدتها واطلع المصريون ـ حكومة وشعبًا ـ عليها حين اطلعوا على مشروع المعاهدة الذى عرض عليهم ولم يقبل. وهذا هو ما أرادت الحكومة الحاضرة من وزير الخارجية أن يفاتح فيه السير تشمبرلن

أثناء محادثته إياه حال وجوده بلندرة. وهذا هو ما قلناه نحن من قبل ولأول ما أثيرت هذه المسألة، فإنكلترا لم تَعْدُ فى هذا الموضوع أن أوضحت وجهة نظرها من غير أن يربط ذلك الحكومة المصرية بشىء. لكن «البلاغ» أرادت أن تنسب التصحيح التاريخى لتلغراف بعث به النحاس باشا إلى سير تشمبرلن فترتب عليه هذا الرد الذى رأت البلاغ معه أن «المسألة تغيرت إذن وأصبحت اغتصابًا بالقوة بعد أن كانت حقًا بناء على اتفاق»، فلما أوضحنا لها أمس أن عود وزير الخارجية البريطانية إلى تقرير الواقع التاريخى إنما هو نتيجة محادثات وزير الخارجية المصرية معه أن كانت مسألة المنطاد تسبلن إحدى المسائل التى جرى الحديث عليها ـ لما أوضحنا لها هذا عادت أمس تقول: « ونحن نضحك من هذا النزاع الذى تجرنا السياسة إليه ونقول لها إن ما تنازعنا فيه تافه لا يستحق منها هذه الإغارة على الفضل فيه؛ إذ كل ما فى الأمر أن السير أوستن تشمبرلن قرر أن لا اتفاق بعد أن كان وكيله يقول إن هناك اتفاقًا، ولكن الحكومة البريطانية ما زالت مُصرَّة على أن لها وحدها أن تمنع وتمنح عملاً بوجهة نظرها، فجوهر المسألة لم يتغير وإنما الذى تغير هو السبب الذى يبنى الجوهر عليه» أرأيت! لقد اعتقدت «البلاغ» أن تلغراف النحاس باشا هذا الذى ترتب عليه تصريح سير تشمبرلن «فالمسألة تغيرت إذن وأصبحت اغتصابًا بالقوة بعد أن كانت حقًا بناء على اتفاق»! ثم رأت «البلاغ» أن لا فضل للنحاس باشا ولا لتلغرافه وإذن «فجوهر المسألة لم يتغير وإنما الذى تغير هو السبب الذى يبنى الجوهر عليه»، فأى هاتين العبارتين تصدق! أولسنا فى حل من أن نعتقد أنها لو اقتنعت من جديد بأن تلغراف النحاس باشا هو الذى أدى لتصريح تشمبرلن لرأت من جديد أن المسألة تغيرت وأنها أصبحت اغتصابًا وأن إنكلترا لا تريد أن تعرض نفسها كل يوم للظهور بمظهر المغتصب أمام العالم المتمدن، ولذلك هى لا تعود إلى مثل ما كان، وإذن فللنحاس باشا فضل أى فضل على مصر بهذا التصريح الذى قيل عنه حين عرف أن الحكومة الحاضرة صاحبة الفضل فيه، إنه لم يغير جوهر المسألة وأنه غير السبب الذى يبنى الجوهر عليه.

هل هذا التصريح أبيض أو أسود؟ هو أبيض إذا كان للنحاس باشا فضل فيه، وهو أسود إذا كانت الحكومة الحاضرة صاحبة الفضل فيه. أليس هذا مضحكًا ضحكًا كالبكاء؟

وتستطرد البلاغ بعد ذلك فتقول: «وما دامت السياسة ترى أن المسألة صارت تستحق الاهتمام ولفت النظر فدونها فلتُشِرْ على الوزارة بأن تشكر الحكومة

البـريطانيـة على هـذا الاغـتـصـاب ثم دونهـا وهو الأهـم فلتـشـر علـى الوزارة بأن تسجل حق مصـر فى المنع والمنح بأن ترفض ولو طلبًا واحـدًا من طلبـات شـركات الطيران البريطانية».

ولسنا ندرى مَن الذى رأى المسألة تسـتحق الاهـتمـام ولفت النظر! لقد وصلنا رد سـير تشـمبرلن على سـؤال مسـتر كنورثى مسـاء الإثنين الماضـى فلم نعلق عليه بكلمـة واكتـفينا بنشـره صبـاح الثـلاثاء، فمـا كـاد يظهـر حتـى إذا مقـال البـلاغ عصـر الثلاثاء يتناوله وينسب الفضل فيه للنحاس باشا وتلغرافه؛ مع ذلك لم نَرَ الأمـر يستحق الاهتمـام ولفت النظر لأن النحـاس هو بعـد مصـرى ومن حقـه ـ إن اسـتطاع ـ أن يؤدى خـدمـة لمصـر: ثم وقـفنا أمس علـى التلغـراف الذى بعث بـه معـالـى وزيـر الخـارجيـة ٨ أبـريل الجـارى، أى قـبـل الإجـابة عـن السـؤال بأيام يذكـر فـيـه لدولـة رئيس الـوزارة مـا دار من الحـديث حول مـسألة المنطاد تسـبلين وما أبداه سـير تشـمبـرلن من اسـتعداد لتـصـحـيح الموقـف، فاكتـفينا بـالتـصحـيـح فـى حـديث أمس. فمَنْ إذن الذى رأى الأمـر يسـتحق ولفت النـظر؟ ومن الذى أراد أن يحـيـط الأمـر بـالطبل والـزمـر فـإذا طبله وزمـره وقـف فـجـأة وانقلب إلى عـويل ومهاترة؟!

أمـا مـا تطلبـه البـلاغ إلينا من الإشـارة على الحـكومـة بأن ترفض طلبـًا من طلبات شـركات الطيران البريطانية فتذكرنا بحادث طريف. ذلك أن وزارة الشعب اجـتـمـعت فـى سنة ١٩٢٤ ورأت فـى أن يسـتقل المندوب الـسامـى البـريطانـى قطرًا خاصًا اعـترافًا بمركـز ممتاز لبـريطانيا فـى مصـر لا يتفق وإنكار الوفد لتصـريح سنة ١٩٢٢ ولمبدأ الـوفـد: الاسـتقـلال التـام أو الموت الزؤام. اجـتـمـعت الوزارة إذن ونظرت فى هـذا جلسـة ثم جلسـة وهـى تؤجل البت فيه من جلسـة إلى ما بعـدها. واتصل بفخـامـة اللورد أللنبى حـديث مـا يصنعون، فـأراد أن يعـاونهم على الخـروج من المأزق بأن كلف دار المندوب كى تبـعث لهم تطلب حـسـابًا بنفـقـات القطار الخاص الذى يستقله فخامته حتى تدفعه إلى الحكومة المصـرية. وما كاد هذا الخـبـر يتـصل بوزارة الشـعب حـتـى طار كل وزير من ناحـيـة مناديًا بالـويل والثـبـور وعظائم الأمـور. وكـان رد الوزارة الشـعـبيـة العـظيمـة «كل قطـارات مصـر خاضعة لك تحت أمـرك يا فخـامـة اللورد، من غيـر مقابل، وفـوقهـا ......» وضحك اللورد لهذا الـرد فضحكت وزارة الشعب مجاراة له ومبالغة فى إظهار ما عاودها من الطمأنينة بعد الاضطراب وضياع الرشاد.

ونكتفى بهذه الحكاية عن أن نشير إلى شكر النحاس باشا على الحل السعيد الذى انتهت إليه أزمة قانون الاجتماعات.

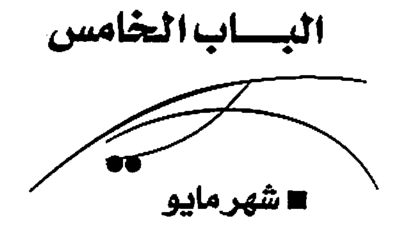
* * *

أما ما يقوم به وزير الخارجية المصرية فى لندرة فحديثنا فيه قريب. وسترى البلاغ وترى غير البلاغ أنه كان يقوم نيابة عن الوزارة الحاضرة بأجلّ الأمور خطرًا وأعظمها جدوى، وأن محادثته النواب البريطانيين عن الحالة الحاضرة فى مصر إنما قصد بها إلى إيقافهم على حقيقة الحال وهنا، لا أكثر ولا أقل[١].

■ ■ ■

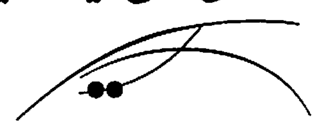
---

(١) السياسة فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٩.


الباب الخامس
■ شهر مايو

الفصل الأول

الاتفاق على مياه النيل



شغل الصحفَ والرأىَ العام طوال هذا الشهر وأيامًا بعده، ذلك الاتفاقُ الذى عقدته الحكومة المصرية مع الحكومة الإنكليزية خاصًا بمياه النيل. ولا يزال النيل حياة مصر وهو يربط السودان بها ربط الجسم أجزاءه ببعض فكل اتفاق يمسه يمس حياة مصر نفسها، ولا غرو أن يتتبع الرأى العام كل كلام أو همس عن هذه المسألة الخطيرة بيقظة والتفات.

ويظهر أن الوزارة المحمدية قدرت من جانبها دوامها فى الحكم طويلاً ثم تصرفت على موجب هذا التقدير؛ فمسألة مياه النيل ومشروعات الخزان وما إليها مسألة قومية تستدعى مجهودًا كبيرًا وعلاجًا شاقًا من جانب المفاوض المصرى، وتتطلب رضاء الشعب عن الاتفاق فى النهاية، خصوصًا والمعروف أن حكومة مصر حكومة نيابية وإن أوقف برلمانها حينًا والبرلمان صورة رغبة الشعب ومظهر إرادته فهو مرجع هذه الاتفاقات، فالحكومة التى تُقْدم على إبرام مثل هذا الاتفاق حكومة إما أن تكون واثقة من رضاء النواب عن ذلك، أو معتزمة عدم إعادة الحياة النيابية.

ولكن وزارة محمد محمود باشا وقّعت اتفاقية النيل - وهى وزارة شاذة فى العرف الدستورى بالأقل - وقعتها مقتنعة فيما يظهر أنها تقدم خدمة وطنية جليلة وتسجل صحيفة بيضاء فى تاريخها.

يبدو هذا من جوهر العمل نفسه، ومن دفاع صحافتها، ومن أقوال رئيسها ووزير أشغالها.

ولنقدم للقارئ نصوص الاتفاقية ثم نتلوها بصورة صادقة من الضجة والصخب اللذين قاما حولها.

وقد أذيعت نصوصها بمذكرتين تبودلتا بين رئيس الحكومة المصرية والمندوب البريطانى بمصر، وهذا نصها:

مذكرة رئيس الوزراء

- ١ -

يا صاحب الفخامة

١ - تأييدًا لمحادثاتنا الأخيرة أتشرف بأن أبلغ فخامتكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الرى التى كانت موضع مباحثاتنا.

إن الحكومة المصرية توافق على أن البت فى هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان، غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة، تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التى تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق.

٢ - من البيِّن أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله السودان الآن.

ولقد كانت الحكومة المصرية دائمًا - كما تعلم فخامتكم - شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة، وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ولا بما تحتاج إليه مصر فى توسعها الزراعى، وبشرط الاستيثاق بكيفية مُرْضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد فى هذه المذكرة.

٣ - وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة، والذى يُعتبر جزءًا لا ينفصل من هذا الاتفاق. على أنه نظرًا للتأخير فى بناء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر بناء على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلاً لمشروعات رى، ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجيًا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترًا مكعبًا فى الثانية قبل سنة ١٩٢٦. وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور فى المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ مترًا مكعبًا فى الثانية وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل، فهى إذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك فى التقرير.

٤ ـ ومن المفهوم أيضًا أن الترتيبات الآتية ستُراعى فيما يختص بأعمال الرى على النيل:

(١) إن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعيِّنه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد؛ كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقًا لما تم الاتفاق عليه.

وتسرى الإجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشارى حكومة السودان، من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة.

(٢) ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها، سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يُلحق أى ضرر بمصالح مصر.

(٣) تلقَى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوچيًا) لنهر النيل فى السودان، دراسة ورصدًا وافييْن.

(٤) إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، تتفق مقدمًا مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية. ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسًا.

(٥) تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا وشمال إيرلندا وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها؛ لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قَبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين.

(٦) لا يخلو الحال من أنه فى سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الإدارية، فستُعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل. فإذا نشأ خلاف فى الرى فيما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما، رُفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة.

٥ ـ لا يُعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسًا بمراقبة وضبط النهر، فإن ذلك يُحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان.

وإنى أنتهز الفرصة لأجدد لفخامتكم فائق احترامى.

رئيس مجلس الوزراء

(محمد محمود)

القاهرة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩.

رد

فخامة المندوب السامى

- ٢ -

يا صاحب الدولة

أتشرف بأن أخبر دولتكم بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم دولتكم بإرسالها إلىَّ اليوم.

٢ ـ ومع تأييدى للقواعد التى تم الاتفاق عليها كما هى واردة فى مذكرة دولتكم، فإنى أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لا بد أنه سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما.

٣ ـ وإن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأى فى أن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل، وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان.

٤ ـ وفى الختام أذكِّر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل، وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيًا من مبادئ السياسة البريطانية، كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستُنفذ فى كل وقت أيًا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد.

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى

(لويد)

المندوب السامى

القاهرة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩

اقوال الصحف

لجَّت الصحف على اختلاف نزعاتها وتباين مذاهبها فى الموضوع، فكتبت (البلاغ) لسان حال الوفد تحت عنوان «اتفاق مياه النيل ـ ماذا بقى فيه من النظرية المصرية؟» بتاريخ ٩ مايو قالت:

نشرنا أمس نص المذكرتين اللتين تبودلتا بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى البريطانى واللتين تشتملان على ما تم الاتفاق عليه بينهما فى مسألة مياه النيل. وقبل أن نخوض فى هذا الاتفاق وشروطه يجب أن نبين النظرية المصرية التى تمسكت بها الوزارات السابقة ليمكن أن نعرف ماذا أضاع الاتفاق منها وماذا استبقى، ومتى عرفنا هذا أمكننا أن نعرف هل يصون الاتفاق حقوق مصر أو هو يفرط فيها.

بعد أن أُلِّفت لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ من مستر كانتر كريمرز ومستر ماكجريجور ومعالى عبد الحميد سليمان باشا وقدمت تقريرها، درست وزارة الأشغال هذا التقرير فرأت أن النتائج التى انتهى إليها ليست كافية لصيانة حقوق مصر ومصالحها فى النيل، ووضعت «تعديلات» لهذه النتائج رفعتها إلى مجلس الوزراء كى يجعلها نُصْب عينيه ويبنى عليها نظرية مصر فى البحث مع الحكومة البريطانية فى مسألة النيل. ولا محل لأن نسرد هنا هذه التعديلات لأنها فنية قد لا يتيسر فهمها إلا للمهندسين، وقد لا يكون هذا الفهم نفسه متيسرًا إلا بعد الاطلاع على تقرير اللجنة ودرسه. وإنما المهم هو أن وزارة الأشغال لم تقر النتائج التى وصلت إليها اللجنة، بل وضعت تحفظات طلبت أن تعدل بها حتى يمكن أن تصان حقوق مصر.

وعلى أساس هذه التحفظات أو التعديلات بنت وزارة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فى سنة ١٩٢٦، النظرية المصرية فى أحاديث عدة دارت بينها وبين دار المندوب السامى البريطانى. ثم جاءت وزارة المغفور له ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ودارت المحادثات المعروفة مع السير تشمبرلن فكانت النظرية المصرية هى لم تتغير، وعبر عنها ثروت باشا فى المادة الحادية عشرة من مشروعه فقال:

«مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والأزرق

النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقًا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى على مجرى النيل التى أشار إليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر».

تلك كانت النظرية المصرية التى لم يَرَ المغفور له ثروت باشا أن يفرط فى شىء منها مع أنه قَبِل مبدأ الاحتلال العسكرى. وتدل وثائق تلك المحادثات على أنه استمر يدافع عنها إلى آخر لحظة. ولا حاجة لأن نقول إنها بقيت على ما هى عليه فى وزارة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا؛ لأننا أبنَّا غير مرة كُنّه المشادة التى قامت بشأنها بين دولته وصاحب المعالى إبراهيم بك فهمى بك وزير الأشغال.

إذن كانت النظرية المصرية تتخلص فيما يأتى:

أولاً - تحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض تبعًا للنتائج التى وصلت إليها لجنة سنة ١٩٢٥ معدلة بالتعديلات التى أدخلتها عليها وزارة الأشغال.

ثانيًا - الاعتراف بحق مصر فى «ضبط النيل وإدارته» لتكفل مصر بذلك توزيع مياهه طبقًا للقواعد المقدمة.

ثالثًا - تقديم كل التسهيلات لمصر للقيام - على نفقتها - بجميع أعمال الرى التى تريدها على مجرى النيل.

وقد قلنا هنا «ضبط النيل وإدارته» وغرضنا من ذلك أن تكون وزارة الأشغال المصرية هى التى تتولى تصريف المياه من الخزانات المُنشَأة على النيل بموظفين تابعين لها رأسًا؛ كى تكون على يقين من أن هذا التصرف مطابق للقواعد والحصص المعينة فى تقرير اللجنة وتعديلات وزارة الأشغال. وتلك كانت النظرية المصرية فى الواقع وهى التى أرادها المغفور له ثروت باشا فى النص الذى نقلناه عنه؛ لأنه فسره فى مذكرة قدمها للسير تشمبرلن فى أغسطس سنة ١٩٢٧ قال فيها:

«أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لى أن المشروع البريطانى يوافق فى الواقع على ما أبديته من الاقتراحات فى المادة الحادية عشرة من مشروعى؛ غير

أنه أفرغها فى صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون خطأ فى نظرى أن السياسة الإنكليزية ترمى إلى إلغاء رقابة وزارة الأشغال المصرية على مياه النيل»، إلى أن قال: إن عبارة المشروع البريطانى «قد تحمل على الظن أن مراقبة مصر لن تكون إلا مراقبة حسابية للأرقام وعمليات الجمع فى حين أن الطريقة الصحيحة لمراقبة الأرصاد هى مراقبة العملية ذاتها، وفى حين أن حرية الوصول إلى البيانات تستلزم الوصول إلى معرفة نظام حركة الخزان ذاتها». إلى أن قال أيضًا إن التقاليد المأثورة عن نفس الموظفين البريطانيين الذين اشتغلوا فى وزارة الأشغال «تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة».

فضبط النيل وإدارته كانا إذن عنصرًا حيويًا من عناصر النظرية، وقد كان الإنكليز يطلبون من مصر أن توافق على أن يتوسع السودان فى أخذ مياه النيل الأزرق لتتمكن الشركات الإنكليزية من أن تتوسع فى زرع القطن فى الجزيرة، فكانت مصر تقول لهم إنها لا تكره عمار السودان ولكن يجب لذلك أولاً: ألا يكون هذا التوسع ماسًا بحقوق مصر، وثانيًا: أن يكون موظفون مصريون هم الذين يديرون خزان سنار كى تضمن مصر ألا يأخذ السودان أكثر من الكَمِّ الذى يُتفق عليه.

* * *

والآن وقد عرفنا النظرية المصرية صار من السهل علينا أن ننظر فى الاتفاق: يقول صاحب الدولة محمد محمود باشا فى الفقرة الثانية من وثيقته: «من البيِّن أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله السودان الآن». فهنا اعترف دولته للسودان بحقه فى أن يزيد ما يأخذه من ماء النيل.

ثم يقول فى الفقرة الثالثة: «وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذى يعتبر جزءًا لا ينفصل من هذا الاتفاق»؛ فهنا قَبِل دولته أن تُعامل مصر بمقتضى النتائج التى وصلت إليها لجنة مياه النيل وترك جانبًا «التعديلات» التى طلبت وزارة الأشغال إدخالها عليها.

ثم يقول دولته فى الفقرة الرابعة. «إن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد؛

كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان الجارية طبقًا لما تم الاتفاق عليه». فهنا نزلت مصر عن طلبها إدارة خزان سنار واكتفت بأن ترسل موظفًا يتعاون مع مهندس الخزان فى العملية الحسابية التى هى قياس التصرفات والأرصاد، والتى كان المغفور له ثروت باشا يقول ويكرر إنها غير كافية وأن مصر لن ترضى بها وأن نفس الموظفين البريطانيين الذين اشتغلوا فى وزارة الأشغال جروا على خلافها.

وكيف مع ذلك يكون هذا التعاون؟ لا ندرى لأن وثيقة صاحب الدولة محمد محمود باشا تقول: «وتسرى هذه الإجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ (أى تنفيذ المعاونة) والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشارى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة». فهناك إذن إجراءات تفصيلية للمعاونة متفق عليها وقد صارت نافذة ولكننا لا نعرفها لأنها لم تنشر.

أضف إلى ذلك أن الموظف المصرى الذى سيتعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار سيكون إنكليزيًا على ما أنبأتنا به أخبار لندن. وقد اتفق عليه من الآن وهو مستر بوتشر.

وأخيرًا تقول وثيقة صاحب الدولة محمد محمود باشا فى فقرتها الخامسة: «لا يُعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسًا بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك متحفظ به لمناقشات بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان». فهنا تعين أن مراقبة النيل وضبطه غير المعاونة فى قياس التصرفات والأرصاد، وقد رضيت الحكومة المصرية بترك هذه المسألة بلا حل بعد أن أعطت السودان حق الاستزادة من ماء النيل، مع أننا بينّا فيما تقدم أن النظرية المصرية كانت تأبى أن تعترف للسودان بهذا الحق فى مقابل أن يعترف هو بحقها فى ضبط النيل ومراقبته.

* * *

وبعد هذا نجمل فنقول إن الاتفاق أعطى السودان ما كان الإنكليز يطلبونه له وهو التوسع فى الرى، دون أن يعطى مصر التعديلات التى كانت تطلب إدخالها على تقرير لجنة النيل، ولا أن يعطيها إدارة خزان سنار، ولا أن يعطيها ضبط النيل ومراقبته. فالنظرية المصرية قد تمزقت إذن حتى لم يبقَ شىء منها، أما النظرية الإنكليزية فقد نجحت وفازت».

* * *

وكتبت السياسة بتاريخ ١٢ مايو ردًا عليها تقول بعد كلام:

والآن فلننظر فيما تقدمت به البلاغ من مطاعن على الاتفاق. وما نشك فى أن القارئ سينتهى وإيانا ليرى أنها كلها مغالطات مضحكة لستر الوفد حتى يتخذ لنفسه أمام الأمة موقفًا بإزاء الاتفاق.

ينص الاتفاق فى الفقرات الثلاث الأولى منه على قبول تقرير لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المعروف بتقرير عبد الحميد - ماك جريجور، مع تعديل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجيًا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان. وتعترض البلاغ على هذا بأن اللجنة تألفت فى وزارة الأشغال لدراسة التقرير، وأن هذه اللجنة أبدت عليه تحفظات أشار إليها المغفور له ثروت باشا فى ملاحظاته على المشروع الإنكليزى الأول الذى قدم له أثناء محادثاته مع سير أوستن تشمبرلن صيف سنة ١٩٢٧، وتقول البلاغ إن الاتفاق الأخير لم يراع هذه التحفظات. وأعجب العجب أن تكون البلاغ صاحبة هذا الاعتراض فى الوقت الذى يجتمع فيه عثمان باشا محرم مع الوفد لدراسة الاتفاق. ذلك بأنه إذا كان ثمة مسئولية عن التنازل عن التحفظات التى يشيرون إليها فالمسئول عنها هو عثمان باشا محرم حين كان وزيرًا للأشغال فى وزارة عدلى باشا. فقد رفع إلى مجلس الوزراء تقريرًا بإمضائه استعرض فيه أوجه الخلاف بين لجنة مياه النيل ولجنة وزارة الأشغال التى درست نتائج أعمال اللجنة الأولى. وفى ختام هذا التقرير أبدى رأيه بأنه يشاطر لجنة مياه النيل الرأى، أى أنه لا يرى لاعتراضات لجنة وزارة الأشغال محلاً. وعلى إثر ذلك تبودلت مذكرات بين دولة عدلى باشا وفخامة المندوب السامى ذكر فيها دولته موافقة الحكومة المصرية، ووزير أشغالها عثمان محرم على التقرير كله عدا مسألة مراقبة النيل وضبطه فالحكومة المصرية تحتفظ بها لنفسها. ومسألة ضبط النهر ستعرض لها بعد. وقد أجابت دار المندوب السامى على خطاب عدلى باشا بأنها تسجل إقرار الحكومة المصرية تقرير لجنة مياه النيل؛ ولكنها لا توافق على مخالفة التقرير فى مسألة مراقبة النهر وضبطه.

لسنا بهذا نريد أن نقول إن عثمان محرم كان مخطئًا فى رأيه؛ ولكنَّا نقول إن الاعتراض على الاتفاق بأنه سجل رأى عثمان باشا محرم لا يطعن عليه من يستتيرون برأيه ومن يسمونه فى نظرهم أكبر مهندس فى مصر.

فأما مسألة مراقبة النهر وضبطه فتتناولها المادة الخامسة حين تنص على أن الاتفاق لا يعتبر بأى حال ماسًا بمراقبة وضبط النهر، فإن ذلك محتفظ به

لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان والمفهوم من المراقبة والضبط فى هذه المادة كل ما يتعلق بشئون النهر. فقد كانت النظرية المصرية ولا تزال تجرى بأن مصر هى صاحبة الحق المطلق فى المراقبة والضبط، وأنها لذلك صاحبة الحق فى إدارة كل المنشآت التى تقوم على النيل سواء فى مصر أو فى غير مصر.

وعلى أساس هذا الحق قرر مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢١ إيقاف الأعمال فى خزانَىْ مكوار وجبل الأولياء. وكانت النظرية ترتكز حين مناقشة إنكلترا فيها على أن مستشارى الأشغال من الإنكليز الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية كانوا هم أنفسهم يعترفون بهذا الحق لمصر. على أن إنكلترا نقضت هذه النظرية منذ سنة ١٩٢١ حين أيدت حكومة السودان فى مخالفتها قرار مجلس الوزراء المصرى وفى متابعة أعمال خزان سنار لحسابها وتحت مسئوليتها. وهى فى نقضها إياها تذكر أن المستشارين الإنكليز لوزارة الأشغال كانوا يقولون بها حين كان مستشار الأشغال الإنكليزى هو المهيمن المطلق على النيل كله، أما اليوم فقد أصبحت هناك مصالح مختلفة على شواطئ النيل فإنكلترا تناقش مصر فى الذى تقرره؛ وإذ لم يصل الطرفان إلى اتفاق بشأنه فقد أُرجئ بحثه والاتفاق عليه إلى حين الاتفاق بين الدولتين بشأن السودان.

على أن هذا المعنى المطلق للضبط والمراقبة والاحتفاظ به إلى مفاوضات مقبلة لا يمكن أن يترتب عليه إرجاء ضبط مياه النهر فى دائرة توزيعها. والضبط فى دائرة التوزيع هو ما جرت به المادة الرابعة فى فقراتها الست. فالفقرتان الثالثة والخامسة تنصان على حق الحكومة المصرية فى التسهيلات اللازمة للوقوف على كل شئون النهر فى السودان وفى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية؛ كى تتمكن مصر عن طريق هذه الدراسات من تمام العلم بما يجب أن تقوم به من المشروعات لزيادة مياه النيل أو خزنها لمصلحة مصر، والفقرة الأولى تجرى بأن «المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد؛ كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقًا لما تم الاتفاق عليه». وقد أرادت البلاغ فى عددها الصادر مساء الخميس أن ترى فى هذا التعاون مجرد القيام بعملية حسابية لا تفيد مصر منها شيئًا. فلما بيّنا لها خطأها فى هذا وأن قياس التصرفات والأرصاد للتحقق من أنها مطابقة للاتفاق معناه

مراقبة الحكومة المصرية مراقبة فعلية لتنفيذ هذا الاتفاق، جاءت أمس تتحدث عن المراقبة والضبط بمعنى إدارة الخزان كله وأحسبنا بعد الذى بينّا من معنى المراقبة والضبط فى غنى عن أن نعود فنبين أن البلاغ لم تدرك فى اليوم الأول مدى هذه المادة. ولعل السبب فى خطأ البلاغ هذا أن العرف جرى فى السنوات الأخيرة، أى منذ سنة ١٩٢٢ فيما يتعلق بمياه النهر التى يأخذها السودان بالطلمبات ومنذ سنة ١٩٢٦ فيما يتعلق بمياه خزان سنار. بأن ترسل حكومة السودان لتفتيش مصلحة الرى المصرية بالسودان أرقام التصرفات والأرصاد على سنار وأن تعتبر هذه الأرقام حجة لذاتها، مع أن السودان هو الذى انفرد بقياس التصرفات والأرصاد التى تعبر عنها. فهى قد حسبت أن الأمر سيجرى كذلك فى المستقبل. لكن الواقع الذى ينص الاتفاق عليه أن موظفى مصلحة الرى المصرية فى السودان، وهم الموظفون الذى تعينهم وزارة الأشغال المصرية، سيشتركون اشتراكًا فعليًا فى مراقبة التصرفات والأرصاد، وسيكون عملهم لذلك فنيًا هندسيًا، لا مجرد عملية حسابية كما كانت البلاغ تتصور.

* * *

بقيت الأعمال التى تجرى بأحكامها الفقرتان الثانية والرابعة من المادة الرابعة. فللحكومة المصرية أن تقيم ما ترى إقامته من الأعمال على النيل كله لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، على أن تتفق مقدمًا على تعويض ما يصيب المصالح المحلية من ضرر بسبب هذه الأعمال. كذلك تقول الفقرة الرابعة. فتقول البلاغ: لكن هذه الفقرة لم تنص على أن لمصر «الحق» وما دامت كلمة الحق لم تُذكر فقد تنازعنا إنكلترا فى وجود هذا الحق وعدم وجوده. وليس لدينا ما نقوله ردًا على هذا إلا أنه «فَقْهَنة» لا معنى لها. وهو كذلك بنوع خاص بعد إذ نصت الفقرة الثانية من تلك المادة على أن غير مصر من الدول التى يمكن أن تنتفع بمياه النيل لا تقيم عليه أعمالاً قد تضر مصالح مصر إلا بعد اتفاق سابق مع الحكومة المصرية. ومعنى ذلك أن الأعمال التى تقوم بها مصر لمصلحتها ولو أدى ذلك إلى أية نتيجة من النتائج لا يحتاج إلى موافقة سابقة من غير مصر من البلاد التى يمكن أن تنتفع بمياه النيل، خلا ما يتعلق بتعويض المصالح المحلية التى يصيبها من جراء هذه الأعمال ضرر.

وأخيرًا «لا يخلو الحال من أنه فى سياق الأمور المبينة بالاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو

الإدارية، فستُعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل. فإذا نشأ خلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفة ولم يتيسر للحكومتين فيما بينهما، رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة» بهذا تجرى الفقرة السادسة والأخيرة من المادة الرابعة. وهى فى نظرنا المتوِّجة للاتفاق والتى تجعل كل طعن عليه ظاهر التعنت فما دامت أحكامه لمصلحة مصر بالقدر الذى بيناً. وكان الخلاف فى النصوص يُحل بالتحكيم كان لنا أن نثق تمام الثقة بالمستقبل أن نثير خلافًا لمجرد الخلاف، ولا أن نجعل المشاغبة وسيلة لإفساد التفاهم بين مصر وإنكلترا. وإذن فلنا أن نطمئن إلى أن التحكيم فى الحالات القصوى التى لا يبقى معها محل للاتفاق سيكون فى مصلحتنا.

لا يمكن أن يقول أحد من الذين يريدون أن يحققوا فائدة عملية لمصر فى اتفاق مياه النيل غير هذا الذى قدمناه، فأما الذين يريدون أن ينظروا إليه من طرائق الفروض والاحتمالات وتأويل الألفاظ والعبارات وتقديم الخبر على المبتدأ والمبتدأ على الخبر وما إلى ذلك من هذه التماحيك، فأولئك يريدون أن يتكلموا وألا يعملوا شيئًا وحكومة مصر الحاضرة حكومة عمل وتحقيق، لا حكومة قول وجدل، وهى كلما حلت عقدة انفسح أمامها السبيل لحل عقدة أخرى. وفقها الله لحل مسائل مصر المعلقة جميعًا».

* * *

وقد تحاشت الصحف المحايدة أن تتدخل تدخلاً فعليًا فى الموضوع وراحت بعضها تستعرض الآراء استعراضًا دون أن تنحاز لجانب.

ولقد علقت الصحف الإنكليزية على الاتفاقية فقالت مجلة نير إيست:

«إذا كنا فى حاجة إلى برهان محسوس على العلاقات المرضية التى تسود الآن بين مصر وإنكلترا فإن اتفاقية مياه النيل تعطينا هذا البرهان، ولقد وضعت لجنة مياه النيل منذ ثلاث سنوات تقريرًا كان أشبه بتدبير بين مصر وبريطانيا لتنظيم مشروعات الرى الكبيرة التى تفيد مصر والسودان، ولكن لم تكن لدى أى حكومة مصرية الشجاعة الكافية فى السنتين اللتين أعقبتا ذلك لتوقيع التقرير، فقد اعتُرض فيه أنه يتعارض مع حقوق مصر فى السودان ولاحت فرصة طيبة لمعارضة الوفد فقال إن بريطانيا تريد خنق مصر بسيطرتها على مياه النيل، وعلى الرغم من أن هذا التقرير لم توقعه الحكومة المصرية فإن مواده ومحتوياته كانت متبعة كل يوم دون الموافقة على التقرير رسميًا، وبينما كانت مصر قانعة

بأنها محكومة بأغلبية برلمانية تصر على أن تُخْضع كل المشروعات التى ترمى إلى تقدم البلاد المادى للنزاع السياسى ضد بريطانيا لم يكن فى الاستطاعة اتخاذ أى تدبير حقيقى لإبقاء أشد الحاجات الضرورية المستعجلة لسكان زراعيين، هؤلاء الذين كان من حسن حظهم أن وضع محمد محمود باشا أساس سياسة جديدة باتباعه مبدأ أن الاختلاف فى الرأى يمكن أن يوجد جنبًا إلى جنب مع النية الحسنة والقصد النبيل. وقد استطاع أن يطبق ذلك على شئون ذات أهمية عظيمة لمصر، ومما لا شك فيه أنه من صالح بريطانيا أن تستطيع العمل مع حكومة على قواعد التفاهم الودى وحسن النية المتبادل. وليس لدينا أية رغبة فى التعرض للشئون الداخلية فى مصر إلا إذا كان المبدأ الذى يفرق بين الأحزاب السياسية إنما هو ما إذا كانت العلاقات المصرية البريطانية يجب أن تقوم على الصداقة والتفاهم أو على العداوة والبغضاء وعدم الرغبة فى الاتفاق، فطبيعى أن عطف بريطانيا وميلها إنما يكون مع هؤلاء الذين يؤيدون الرأى الأول، ولا شك أن مما يرغب فيه بعد تجربة سنوات عديدة قضيت فى مساواة المصالح البريطانية، أن يمسك بزمام السلطة الحزب الذى يؤيد حسن النية والتفاهم الودى.

وما دامت أقدار أية حكومة تتوقف إن كان عاجلاً أو آجلاً على مسلك الشعب فى مجموعه وتقديره وليس على مسلك المعارضة، فإن أى وزارة تعمل دون أن تتأثر بمجرد الدوافع الحزبية أو الذاتية يجب أن تهتم بالوصول إلى كل ما يفيد الشعب ويكون لديه موضع التقدير. وإن مصر اليوم تأمل أن تكون سيدة بيتها، وعلى الرغم من أننا نتعشم أن يحين الوقت قريبًا الذى نستطيع فيه أن نؤكد له أن المركز الخاص الذى تتمتع به بريطانيا لن يكون له أى أثر عملى على استقلالها التام، فإن مما لا نزاع فيه أن النظام العتيق الذى يقوم على الامتيازات يجب أن ينقضى وأن مصلحة الحكومة البريطانية وغيرها من الحكومات أن تمكِّن الوزارة المصرية الحاضرة من أن تضيف إلى خدماتها التى سبق أن أدتها إلى بلادها هذا العمل الذى تبغى به إعفاء غير عادل يتمتع به الأجانب من تحمل عبء ضرائب معينة..».

وأنشأت جريدة (أوبزرفر) مقالاً افتتاحيًا جاء به:

«تغلبت الشئون الاقتصادية على الأمور السياسية وهذا هو الواجب. نعم إن المسائل السياسية بين القاهرة ولندن لم تتم تسويتها ولكن مسألة مياه النيل

مسألة موت وحياة فى مصر والسودان وتنظيم شئونها لا يمكن أن ينتظر فيه انتهاء المعاهدات السياسية. والاتفاقية التى عقدت على مياه النيل لا تؤثر فى مسألة الحالة السياسية فى السودان أى تأثير».

رأى جريدة صنداى تيمس

ونشرت جريدة صنداى تيمس مقالاً لُكاتبها السياسى قال فيه:

«من دواعى الاغتباط أن نقول إن الاتفاقية التى عقدت بين مصر وإنكلترا على مياه النيل هى خطوة ممتازة فى سبيل التفاهم فيما يتعلق بالعلاقات الإنكليزية المصرية».

رأى جريدة رفرى

وقالت جريدة رفرى فى مقال رئيس ما يلى:

«ظهرت فى بيداء السياسة المصرية أخيرًا واحدة خضراء يانعة، نعنى بها اتفاقية مياه النيل التى ستأتى فى القريب بالفوائد المتبادلة، وهذا هو بيت القصد لدى المصريين الذين مهما حافظوا على المبادئ فإن زعماء السياسيين قد برهنوا على أنهم لم يكونوا بطيئى الإدراك فى المنافع المادية. والفضل فى تنفيذ هذه الاتفاقية بالرغم من المعارضة الشديدة يعود إلى محمد باشا محمود الذى خدم أمته خدمة خالدة بهذه الاتفاقية وكسب احترام الحكومة البريطانية. وهناك مصاعب ومشكلات مصرية كثيرة يمكن تذليلها وتسويتها إذا عولجت بالعزيمة الصادقة والثقة المتبادلة اللتين كللتا المفاوضة فى مسألة مياه النيل بذلك النجاح الباهر(١)».

مذكرة الوفد المصرى

درس الوفد الاتفاقية واستعان بآراء الإخصائيين من المصريين فى المسألة، ثم انتهى بأن وضع هذه المذكرة وبعث إلى جلالة الملك بها وأذاعها فى الصحف وإليك نصها:

(١)

السيطرة على مياه النيل

«إن هذا الاتفاق رغم ما تضمنه من احتفاظ ظاهرى بحق مصر فى مراقبة ضبط مياه النيل قد أخل فعلاً بحقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل وإدارته

---

(١) الأهرام فى ١٢ أبريل سنة ١٩٢٩.

وضيع على البلاد حقًا تمتعت به من غير منازع حتى سنة ١٩٢٥، وما فتئت كل وزارة دستورية تطالب به منذ ذلك التاريخ باعتباره حقًا حيويًا للبلاد.

فقد كانت السيطرة على مياه النيل قبل الإنذار الإنكليزى سنة ١٩٢٤ فى يد وزارة الأشغال المصرية وكانت جميع أعمال الرى فى السودان من اختصاص وزارة الأشغال المصرية وحدها أسوة بأعمال الرى فى القطر المصرى، فكانت وزارة الأشغال تشمل ثلاثة تفاتيش عامة للرى. أحدها للوجه البحرى والثانى للوجه القبلى والثالث لرى السودان، وكانت اختصاصات هؤلاء المفتشين العامِّين وسلطة وزارة الأشغال عليهم واحدة سواء بسواء وكان يتبع مفتش رى السودان أربعة تفاتيش، منها تفتيش لمزروعات رى الجزيرة وآخر لخزان مكوار.

وفى أوائل سنة ١٩٢٥، استقال كل من مفتشَىْ رى الجزيرة وخزان مكوار وأبلغ مفتش عام رى السودان (المستر روبرتس) استقالتهما إلى وزارة الأشغال، وطلب عدم تعيين بدلهما لأنه سيقوم هو بعملهما؛ غير أن المفتشين المذكورين عُيِّنا فى الوقت نفسه فى الحكومة السودانية فى نفس الوظيفتين، وبذلك انقطع فى الواقع اتصال وزارة الأشغال بالتفتيشين المذكورين.

ولكن بالرغم من ذلك فإن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تتنازل مطلقًا عن وجهة نظرها من أن النيل وحدة لا يتجزأ فى طبيعته ويجب أن يكون كذلك فى إدارته، وأن هذه الإدارة يجب أن تبقى منحصرة فى وزارة الأشغال لضمان حقوق مصر فى مياه النيل وهى حقوق معترف بها، وتتناول ما يأتى:

(أ) استيلاء مصر على جميع تصرف النهر الطبيعى مدة التحاريق.

(ب) أولويتها فى الحصول على ما يلزمها من مياه الفيضان لرى أراضيها المزروعة أو التى تُستصلح.

(جـ) أولويتها فى تخزين مياه الفيضان لاستعمالها فى مدة التحاويل لاستكمال رى الأراضى المصرية المزروعة منها أو التى تستصلح، وهى حقوق طبيعية وتاريخية لم تكن موضع نزاع فى وقت ما.

وقد أبان صاحب الدولة عدلى باشا فى المفاوضات الرسمية عن وجهة النظر المصرية سنة ١٩٢١، فقال فى صدد الكلام عن مياه النيل: «إنما نريد أن يكون لنا وحدنا حق المراقبة عليها» (انظر صفحة ٩٦ من محاضر جلسات المفاوضات الرسمية لسنة ١٩٢٩)، كما أنه جاء فى رد الوفد الرسمى على مشروع الاتفاق بين بريطانيا ومصر بخصوص مسألة المياه ما نصه:

«هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة التى لا نزاع فيها وحق السيطرة على مياه النيل» (انظر صفحة ١١٣ من المحاضر المذكورة).

وأيد هذه النظرية جميع الوزارات المصرية دستورية أو غير دستورية؛ حتى إن المغفور له ثروت باشا فى مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن عاد فأكدها فى صفحة ١٣ من الكتاب الأخضر؛ إذ قال: «إن التقاليد التى أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الأشغال كمستشارين أو وكلاء وزارة، تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة وقد روعيت دوامًا وبخاصة فى إنشاء خزان سنار».

لا مراء إذن فى أن لمصر حقًا تاريخيًا وطبيعيًا فى مراقبة ضبط مياه النيل وإدارتها إدارة فعلية، ولقد أخلت أحكام الاتفاق بهذا الحق إخلالاً فادحًا فحرمت مصر هذه الإدارة فعلاً بل جعلتها فى ذلك تابعة لحكومة السودان لا متبوعة، ويتبين ذلك جليًا مما يأتى:

أولاً - جعل إدارة خزان مكوار الفعلية بيد حكومة السودان

يؤخذ من نصوص الاتفاق أن الإدارة الفعلية لخزان مكوار تكون فى يد حكومة السودان على أن تكون لمصر مجرد مراقبة اسمية؛ وبهذا أصبح توزيع مياه النيل الأزرق لمصر والسودان بيد موظفين بريطانيين غير خاضعين لوزارة الأشغال المصرية.

وكل ما أبقاه الاتفاق لمصر من حق بعد أن كانت الإدارة الفعلية بيدها حتى سنة ١٩٢٥ هو حق الشكوى من تصرف المهندس المقيم الإنكليزى التابع لحكومة السودان وهو حق تافه وعقيم معًا؛ إذ إن الشكوى من تصرف وقع فعلاً لا تمكّن الشاكى من دفع الضرر عند وقوعه، والمعروف لدى المزارعين فضلاً عن المهندسين أن الشكوى من الضرر بعد وقوعه كثيرًا ما يتعذر إثباتها فكيف بعلاجها.

والواقع أن وزارة صاحب الدولة محمد باشا محمود تخلت فى هذا الصدد عن وجهة النظر التى تمسكت بها جميع الحكومات الدستورية لمصلحة مصر، فأقرت بمحض إرادتها ما أُرغمت وزارة زيور باشا على التسليم به قسرًا من انفصال إدارة خزان مكوار وتفتيش رى الجزيرة انفصالاً فعليًا من وزارة الأشغال.

أما إعطاء مندوب وزارة الأشغال المصرية الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم بخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقًا لما تم الاتفاق عليه (الفقرة ١، المادة ٤ من مذكرة محمد باشا محمود)، فهذا النص لا يتعدى نفس الاقتراح الذى قدمه السير أوستن تشمبرلن ورفضه المغفور له ثروت باشا، فقد جاء فى المادة ١٣ من مشروع المعاهدة الذى عرضه السير أوستن تشمبرلن على ثروت باشا ما يأتى:

(ويُمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار، كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جارٍ طبقًا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور - أى تقرير لجنة مياه النيل -).

وواضح من مقارنة النصين أنهما متحدان معنًى وإن اختلفا لفظًا. وقد أدرك ثروت باشا ما ينطوى عليه هذا النص من الخطر على مصالح مصر فرد عليه بما يأتى فى الصحيفة ١٠ من الكتاب الأخضر -، (والحق أنى لا أجد تفسيرًا واضحًا للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التى استعملتها بعبارة منح ممثلى مصر التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعمليات سد سنار) وعبارة (إعطاء الحرية للوصول إلى البيانات المتعلقة بها)، فإن هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد تحملان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون إلا مراقبة حسابية للأرقام وعمليات الجمع؛ فى حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصاد هى مراقبة العملية ذاتها وفى حين أن حرية الوصول إلى البيانات تستلزم حتمًا الوصول إلى معرفة نظام الخزان ذاته. ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التى أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الأشغال كمستشارين ووكلاء وزارة وأُثر عنهم ما شئت من علم وإخلاص، تلك التقاليد تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة وقد روعيت دوامًا وبخاصة فى إنشاء خزان سنار.

ثانيًا - فصل أعمال الرى فى السودان عن وزارة الأشغال المصرية

نصت الفقرة الثانية من المادة ٤ من مذكرة محمد باشا محمود على تخويل حكومة السودان الحق فى إقامة أعمال الرى فى السودان مستقلة عن وزارة

الأشغال المصرية، وهذا ليس فيه مجرد إقرار لحالة الانفصال بالنسبة لخزان مكوار ومشروعات رى الجزيرة بل إنه زاد الحالة سوءًا بأن جعل هذا الانفصال شاملاً جميع أعمال الرى التى ترغب حكومة السودان فى إقامتها على النيل وفروعه والبحيرات. وهذه هى المرة الأولى التى تقر فيها وزارة مصرية هذا الانفصال؛ فضلاً عن التوسع الخطر الذى تضمنته المادة المذكورة.

ثالثًا - عدم التبادل

ومما يزيد هذا الانفصال خطورة أن الاتفاق يفرق تفريقًا ظالمًا بين حق إنكلترا وحق مصر فى إقامة أعمال الرى وتوليد القوى على النيل وفروعه وعلى البحيرات فهو يجعل البطء فى أعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان مرهونًا بموافقة حكومة السودان ولا يجعل البدء بالأعمال التى تقوم بها حكومة السودان مرهونًا بموافقة مصر.

فالمادة الرابعة فقرة رابعة من مذكرة محمد باشا محمود جعلت إمكان الحكومة المصرية البدء بإقامة أعمال على النيل مرهونًا بموافقة الحكومة المحلية فى جميع الأحوال للمحافظة على المصالح المحلية ليست مقصورة كما قد يتبادر إلى الذهن على تعريض الأهلين عن الأضرار المباشرة التى يلقهم بسبب هذه الأعمال كما يقع عادة عند قيام الحكومة بأعمال عامة بل إن هذه المصالح المحلية قد تتشعب فى وجهة النظر البريطانية حتى تتناول المطالبة فى بعض الأحيان بأعمال تخوّل الحكومة المحلية حقوقًا جديدة على مياه النيل.

مثال ذلك أنه عندما عرضت فكرة إنشاء خزان جبل الأولياء فى عهد إسماعيل سرى باشا سنة ١٩٢٥، تقدمت الحكومة الإنكليزية باسم المصالح المحلية التى يمسها هذا المشروع وطلبت:

أولاً - ٥٠٠,٠٠٠ جنيه لتعويض مزارعى الأراضى التى ستغمرها المياه وتعويض حكومة السودان عن أملاكها.

ثانيًا - مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ لإنشاء ترعة رئيسة طولها كيلومترًا تأخذ مياهها من خزان مكوار، وفتح ترع فى مساحة ١٧٠,٠٠٠ فدان لزراعتها قطنًا وخلافه، وبناء منازل ومد سكة حديد وإنشاء وابورات حلج وخلافه فى هذه المساحة.

وهى طلبات فادحة غير معقولة لا يمكن الموافقة عليها.

وينبنى على ما تقدم أن جميع أعمال الرى التى ترى الحكومة المصرية إقامتها فى السودان لمصلحة البلاد تكون عرضة للتعطيل بسبب المساومات فى مثل هذه

الطلبات الفادحة التى تطلب باسم المصالح المحلية، وكان ينبغى أن لا يجعل بدء مصر بمشروعاتها معلقًا على الاتفاق على تعويض المصالح المحلية مقدمًا بل كان من الواجب أن تمضى الحكومة المصرية فى مشروعاتها ثم يحصل بعد ذلك الفصل فى مسألة التعويضات إما بالاتفاق أو بالتحكيم؛ وبذلك تحقق مصر غايتها من الانتفاع فى الوقت المناسب بحقها الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وتحقق المصالح المحلية غايتها من التعويض.

أما مشروعات الرى والتوليد على النيل أو فروعه أو البحيرات التى يقيمها الإنكليز (فقرة ٢، مادة ٤ من مذكرة محمد باشا محمود) فلا يشترط للبدء فيها موافقة الحكومة المصرية مقدمًا؛ بل إن هذه الموافقة تكون لازمة فقط فى الأحوال التى ترى الحكومة البريطانية أنها تضر بمصالح مصر. وهذا معناه عمليًا أن إنكلترا بمقتضى هذا الاتفاق تستطيع أن تبدأ فعلاً بكل ما تراه من المشروعات دون الحصول على موافقة مصر مقدمًا بحجة أن تلك المشروعات لا تمس مصالح مصر، وبدهىّ أن الحكومة البريطانية لن تبدأ بعمل ما ثم تسلم بعدئذ بأنه ضار بمصالح مصر حتى ولو كان فى الواقع ضارًا بهذه المصالح.

يخلص مما تقدم أن إدارة مياه النيل أصبحت فعلاً فى يد الإنكليز يتحكمون فيها ما شاؤوا ولا يغنى عن ذلك ما احتفظت به مذكرة محمد محمود باشا من أن مسألة مراقبة وضبط النهر تركت لمناقشات حرة بين الحكومتين، فإن نصوص هذا الاتفاق قد فصلت فى أمر مشروعات الجزيرة وخزان مكوار ومشروعات الرى الأخرى التى ترى الحكومة البريطانية إنشاءها على النيل وفروعه والبحيرات بحجة أنها غير ضارة بمصر فجعلت إدارتها فى يد الإنكليز.

وفى الحق، أن هذا الاتفاق إذا نفذ يضع البلاد أمام أمر واقع ويجعل المفاوض المصرى فى مركز أدنى من مركز المفاوض الإنكليزى، وليس هناك ما يضطر إنكلترا فى مفاوضات مقبلة إلى التنازل عما كسبته فعلاً برضاء الحكومة المصرية من إدارة وضبط النهر فى جميع الأحوال المنصوص عليها فى الاتفاق.

إن الأمر لأشد خطورة من التحفظات التى احتفظت بها إنكلترا لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعلقت البَتّ فيها على مفاوضات حرة بين الطرفين؛ لأن تلك التحفظات لم تكن إلا من جانب واحد ولم تسلم بها الحكومة المصرية فى وقت من الأوقات، ومع ذلك فإننا نرى ما تعانيه البلاد من جراء هذا الاحتفاظ الذى لم يُفِدْ حياله النص الصريح على أن أمر البت فيه يترك لمفاوضات حرة بين الطرفين.

إغفال تعديلات لجنة وزارة الأشغال

إن الاتفاق أخذ بتقرير لجنة مياه النيل التى أُلِّفت فى سنة ١٩٢٥ وأهمل التعديلات الجوهرية التى اقترحت إدخالها عليه لجنة وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٩، كما أغفل الاشتراطات التى اشترطها عثمان محرم باشا وهو وزير للأشغال ضمانًا لحقوق البلاد بصدد اقتراحات لجنة وزارة الأشغال، فعارضت وزارة محمد محمود باشا بذلك وجهة نظر الحكومة المصرية فى عهد وزارات عدلى باشا ومصطفى النحاس باشا.

وترتب على إغفال تلك التعديلات النتائج الخطيرة التالية:

(أ) أن مصر أصبحت بمقتضى هذا الاتفاق معرضة لحرمانها فى بدء الفيضان من كفايتها من مياه النيل الأزرق وهى المياه الحمراء التى تحمل الخصب (الطمى) لمصر، وفى هذا من الضرر البليغ برى الأراضى المصرية ما لا مرية فيه.

(ب) أن مساحة الأراضى التى تُروى من ترعة الجزيرة بمقتضى هذا الاتفاق غير محدودة اكتفاء منه بتحديد المياه، وهو تحديد لا يتوافر معه الضمان الكافى لمصلحة مصر طالما أن إدارة النيل الفعلية ليست فى يد وزارة الأشغال المصرية.

وتفصيل ذلك أن الحكومة البريطانية كانت قد أطلقت بعد الإنذار البريطانى الحرية لحكومة السودان فى زيادة المساحة التى تروى من النيل الأزرق بالجزيرة إلى مقدار غير محدود خلافًا لما كان مصرحًا به من الحكومة المصرية وهو رى ٣٠٠,٠٠٠ فدان بالجزيرة فقط. ثم عادت الحكومة البريطانية ووافقت على تأليف لجنة لدراسة مسألة التوسع فى رى الجزيرة من النيل الأزرق بواسطة خزان مكوار، وتأليف هذه اللجنة من عبد الحميد سليمان باشا مندوبًا مصريًا ومن مندوب بريطانى ورئيس محايد، وقد تُوفِّى رئيسها أثناء عمل اللجنة ولم يعين بدله.

وبعد أن قدمت لجنة مياه النيل تقريرها ألَّف وزير الأشغال إسماعيل سرى باشا فى أوائل سنة ١٩٠٦ لجنة ضمت جميع رجال الرى فى وزارة الأشغال مصريين وإنكليز، وكان من بينهم إبراهيم فهمى بك وحسين سرى بك وزير ووكيل الأشغال الحاليين، وعُهد إلى هذه اللجنة فحص تقرير لجنة مياه النيل وإبداء رأيها فيه. وقد قدمت لجنة وزارة الأشغال تقريرها الذى اقترحت فيه إدخال عدة تعديلات على تقرير لجنة مياه النيل، وأهمها التعديلان الآتيان:

التعديل الأول – أن لا يُبدأ بأخذ المياه للسودان فى أوائل الفيضان إلا عندما يبلغ تصرف النيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم، بدلاً من ١٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم لمجموع تصرف النيلين الأبيض والأزرق كما جاء فى تقرير لجنة النيل فى سنة ١٩٢٥.

ووجه المصلحة فى هذا التعديل الذى يقضى بعدم إدماج التصرفين وفصل تصرف النيل الأزرق عن تصرف النيل الأبيض هو تمكين مصر من استبقاء كمية المياه اللازمة للقطر المصرى من النيل الأزرق (وهى المياه الحمراء) عند بدء الفيضان؛ لأن مياه النيل الأزرق هى التى تحمل الخصب (الطمى) لمصر وكل إنقاص لكميتها فى أول الفيضان يؤثر حتمًا فى ذلك الخصب. ولذلك اقترحت لجنة وزارة الأشغال الا يبدأ بسحب المياه لرى الجزيرة إلا عندما يبلغ تصرف النيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم؛ قاطعة النظر عن تصرف النيل الأبيض الذى سيكون فى المستقبل عرضة لتغييرات لا يمكن من الآن معرفة مداها بسبب تعديل مجرى النيل فى منطقة السدود.

وبعبارة أخرى، أن تحديد التصرف بمجموع تصرف النيلين كما قررت ذلك لجنة مياه النيل ينجم عنه أنه عندما تزيد فى أوائل الفيضان مياه النيل الأبيض عن تصرفه الحالى (الذى يبلغ ٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم) تنقص مقابل هذه الزيادة كمية مياه النيل الأزرق الحمراء التى ترد لمصر فى أول الفيضان طالما أن المجموع ثابت محدد وهو ١٦٠ مليون متر مكعب للاثنين معًا، وفى ذلك من الضرر بمصلحة مصر وخصبها ما فيه.

التعديل الثانى – رأت لجنة وزارة الأشغال أنه مع تحديد كمية المياه التى تأخذها ترعة رى الجزيرة يجب أيضًا تحديد المساحة التى تروى بهذه المياه، ولا شك أن هذه الطريقة أكثر ضمانًا لمصلحة مصر وأنفَى لخطر الاستيلاء فعلاً على كمية من المياه تزيد على الكمية المقررة.

ولما تشكلت وزارة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦ طلبت الحكومة الإنكليزية البَتَّ فى مسألة التوسع فى زراعة الجزيرة على قاعدة تقرير لجنة مياه النيل، فدرس وزير الأشغال عثمان محرم باشا تقريرَى اللجنتين وقدم رأيه بمذكرة لمجلس الوزراء. وهى تتضمن التمسك برأى لجنة وزارة الأشغال فيما يختص بالتعديل الأول، أما فيما يختص بالتعديل الثانى فقد رأى أن تحديد كمية المياه يُنْبئ عن تحديد المساحة بشرط أن تعود الإدارة الفعلية فى خزان مكوار إلى يد وزارة

الأشغال المصرية. وبقيت هذه وجهة نظر الحكومة المصرية فى عهد وزارات عدلى باشا والمغفور له ثروت باشا ومصطفى النحاس باشا التى رأت جميعها أن التحول عنها مضيع لحقوق البلاد، إلى أن جاءت وزارة محمد محمود باشا وخالفتها مخالفة صريحة فى الاتفاق الذى عقدته.

(٣)

إجراءات التنفيذ

تشير مذكرة محمد محمود باشا إلى أن هناك إجراءات تفصيلية خاصة بالتنفيذ اتفق عليها فيما بين وزير الأشغال ومستشارى حكومة السودان على أن تسرى من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة.

وبما أن هذه التفصيلات هى فى الدرجة الأولى من الأهمية وقد تؤثر تأثيرًا جوهريًا فى مصالح مصر، فقد كان من اللازم نشرها للوقوف على مشتملاتها وتمكين البلاد من الحكم عليها.

(٤)

التحكيم

تضمنت المادة السادسة الرجوع إلى التحكيم عند الخلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الإدارية من حيث تفسيرها أو تنفيذها أو مخالفتها، ولم تعين هذه المادة هيئة التحكيم وهذا يولد متاعب جدية عند الاتفاق على تشكيل هذه الهيئة وكان من اللازم، تفاديًا من هذه المتاعب، تعيين جهة التحكيم من الآن.

على أن هذا التحكيم لا يغنى بتاتًا عن وجود الإدارة الفعلية فى يد وزارة الأشغال المصرية؛ إذ لا يمكن الالتجاء إليه فى الأمور الوقتية التى لها صفة الاستعجال وجُلها أمور وقتية مستعجلة.

(٥)

خزان جبل الأولياء

صرح محمد باشا محمود بأن هذا الاتفاق يمهد لإنشاء خزان جبل الأولياء الذى اعتزمت الوزارة إنشاءه فى وقت قريب من غير أن تحسب حسابًا لما ينجم عنه من ضرر يلحق بالبلاد وخطر يهددها، مع أن المادة ١٣٧ من الدستور تقضى بصفة قاطعة أنه لا يمكن إنشاء أى عمل من أعمال الرى يهم أكثر من مديرية (وهنا يهم المشروع القطر كله) إلا بعد موافقة البرلمان عليه.

وتتلخص أهم الاعتراضات على إنشاء هذا الخزان فيما يأتى:

١ - اعترف كبار المهندسين من الإنكليز والمصريين أن هناك اعتراضات فنية جدية على إنشاء خزان جبل الأولياء، منها أن موقع الخزان نفسه غير صالح للتخزين لأن معظم المياه التى تخزن فيه تضيع بالتشرب والتبخر.

ولقد اعترض محمد باشا شفيق وزير الأشغال على إنشاء هذا الخزان وأعقب ذلك إيقاف هذا المشروع فى سنة ١٩٢١، ثم ندب المستر ديبوى المستشار السابق لوزارة الأشغال المصرية لفحص المشروع فقال فى تقريره: «إن قرار الإيقاف مبرر كل التبرير ولا أظن أن استئناف العمل يكون من الأمور الممكنة أو المستحسنة اللهم إلا بعد أن يعاد النظر فى الحالة بدقة وعناية».

وإلى الآن لم يدرس المشروع دراسة وافية ولم يعرض على لجنة فنية من الخبراء العالميين، كما هو الواجب فى مثل هذه المشروعات الكبرى وكما حصل فعلاً فى مشروع تعلية خزان أسوان.

٢ - أن تعلية خزان أسوان (التى ثبت إمكانها فنيًا) تُغْنى لمدة سنوات عديدة عن إنشاء خزان جبل الأولياء، فكل ما ينفق على هذا الخزان من الأموال الطائلة من الآن إنما هو إسراف يبهظ الخزينة من غير أن تنتفع البلاد بالمياه المخزونة فى جبل الأولياء؛ لأنها فى غنى عنها الآن وستبقى فى غنى عنها سنوات عديدة.

هذا إلى غير ذلك من الأخطار الجسيمة التى تتعرض لها زراعة البلاد من إجراء التعجيل بإنشاء هذا الخزان من غير بحث فنى ودراسة مستوفاة.

- ٦ -

الخلاصة

أن هذا الاتفاق:

١ - قد أخل فعلاً بحق مصر الثابت فى السيطرة على مياه النيل وإدارته:

(أ) فأقر فصل خزان مكوار (سنار) وتفتيش رى الجزيرة من وزارة الأشغال المصرية وجعل إدارة هذا الخزان الفعلية بيد حكومة السودان، وبذلك جعل توزيع مياه النيل الأزرق لمصر والسودان فى يد موظفين غير خاضعين لوزارة الأشغال المصرية. وقصر حق مصر على الشكوى من تصرف المهندس القيِّم لخزان سنار التابع لحكومة السودان بعد حصوله ولكنه لا يمكنها من دفع الضرر عند وقوعه.

(ب) وزاد الحالة سوءًا بأن جعل هذا الانفصال شاملاً جميع أعمال الرى التى ترغب حكومة السودان فى إقامتها على النيل وفروعه والبحيرات.

٢ - يجعل البدء فى أعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان مرهونًا بموافقة حكومة السودان ولا يجعل البدء بالأعمال التى تقوم بها حكومة السودان مرهونًا بموافقة مصر.

٣ - يعرض مصر لحرمانها فى بدء الفيضان من كفاياتها من مياه النيل الأزرق وهى المياه الحمراء التى تحمل الخصب (الطمى) لمصر.

٤ - يجعل مساحة الأراضى التى تروى من ترعة الجزيرة غير محدودة اكتفاء بتحديد كمية المياه خلافًا لما رأته لجنة وزارة الأشغال، وهو تحديد لا يتوافر معه الضمان الكافى لمصلحة مصر طالما أن إدارة النيل الفعلية لم تعد بيد وزارة الأشغال.

٥ - لم تعلن معه إجراءات التنفيذ التى أشار إليها وقد تؤثر تأثيرًا جوهريًا فى مصالح مصر.

٦ - يعين هيئة التحكيم فضلاً عن أن التحكيم نفسه لا يُغْنى عن وجود الإدارة الفعلية فى يد وزارة الأشغال المصرية؛ إذ لا يمكن الالتجاء إليه فى الأمور الوقتية المستعجلة وجلها كذلك.

٧ - يمهد لإنشاء جبل الأولياء الذى اعتزمت الوزارة من غير بحث فنى ودراسة مستوفاة ومن غير أن تحسب حسابًا لما ينجم عنه من ضرر يلحق بالبلاد وخطر يهددها.

٨ - هذا جميعه فضلاً عما يترتب على هذا الاتفاق من نقص فى حقوق سيادة مصر وفصل بين القطرين الشقيقين - مصر والسودان - اللذين تجمعهما وحدة النيل وتربطهما روابط طبيعية وتاريخية لا انفصام لها.

مصطفى النحاس

رئيس الوفد المصرى

بيت الأمة فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٧ و١٦ مايو سنة ١٩٢٩.

* * *

تبليغ المذكرة إلى إنكلترا

أرسل صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى وزير خارجية بريطانيا العظمى صورة من تلك المذكرة ومعها خطاب، هذا نصه:

مصر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٩

يا صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم القرار الذى اتخذه الوفد المصرى بشأن الاتفاق الذى تم بين الحكومتين البريطانية والمصرية بخصوص المطالبات المالية لكل منهما لإحاطة حكومتكم علمًا به، وهو:

أن الوفد المصرى يعتبر أن هذا الاتفاق غير ملزم لمصر طبقًا للفقرة الثانية من المادة الـ ٤٦ والفقرة الأولى من المادة الـ ١٣٧ من الدستور المصرى وهذا نصهما:

المادة ٤٦ - ... كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئًا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة والخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان.

المادة ١٣٧ - لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان.

وأجيز لنفسى كذلك أن أذكِّر سعادتكم أن مجلسَى الشيوخ والنواب قررًا فى اجتماعيهما المنعقدين فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ و١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨:

«إن كل ما تبرمه الوزارة من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصًا ما نص عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة».

وتجدون سعادتكم مع هذا مذكرة موضحة بها وجهة نظر الوفد المصرى والأسباب المالية التى تبرر من جهة أخرى رفض هذه الاتفاقات.

وأرجو أن تتفضلوا سعادتكم بقبول الاحترام.

رئيس الوفد المصرى

مصطفى النحاس

* * *

بيان وزير الأشغال
عن اتفاق النيل
ردًا على مذكرة الوفد

وقد أتبع حضرة صاحب المعالى إبراهيم بك فهمى وزير الأشغال مذكرة الوفد ببيان تفصيلى نقض به أقوال الوفد فى مذكرته، هذا نصه:

«تاريخ مسألة مياه النيل - الموظفون فى السودان - اقتراحات عثمان محرم باشا فى وزارة الوفد - قبوله اشتراك إنكلترا اشتراكًا مقدمًا على مصر فى السيطرة على مياه النيل - حق مصر المطلق فى إقامة أعمال الرى لمصلحتها على مجرى النيل كله من غير قيد إلا تعويض المصالح المحلية - تعديلات وزارة الأشغال ورأى عثمان محرم باشا - التحكيم - ما كفلته الاتفاقية لمصر من الحقوق».

تريد المعارضة أن تجعل أوائل سنة ١٩٢٥ تاريخ البدء فى انتقاض حقوقنا فى مياه النيل، وأن تلقى فى روع الناس أنها ظلت حريصة على تلك الحقوق شديدة المراس فى المحافظة عليها والذود عنها وأن الاتفاق الذى عقدته هذه الوزارة ضيع ما حافظت عليه المعارضة حين كان الأمر إليها. وقد يكون غريبًا فى صدد اتفاق خطير الأثر فى المصالح المصرية كهذا الاتفاق الأخير أن يكون جملة قول المعارضة منه مكاثرة فى الفضل ومساجلة فى الفخر، وأن تنسى واجبها فى نسيان الفوارق الحزبية والحكم على العمل مجردًا من شهوة الخصومة.

ولست بأى حال أريد مجاراتها فى الخطة التى رسمتها لنفسها والتحدث بما أوتيته هذه الوزارة من الفوز العظيم؛ ولكنى أريد بيان مزايا الاتفاق وأن أدفع أباطيل المعارضة، حتى يعرف كل مصرى أنه لم يكن فى وقت من الأوقات آمنَ على الحيطة فى مياه النيل مما هو الآن. على أن ما أريده من البيان لا يتسق لى إلا إذا رسمت صورة من الصعوبات التى كنا نعانيها فى أمر مياه النيل ومن الحلول التى اقترحتها المعارضة ومن الحالة التى صرنا إليها بفضلها، فإن المقارنة بين هذه الصورة وبين النصوص الجلية للاتفاق تكشف حقيقة ما أصابته مصر من هذا الاتفاق إن مكسبًا وإن خسارة.

ولست أريد من ناحية أخرى أن ألقى مسئوليات على عاتق المعارضة أو أن أوجهه إليها اليوم، وإن كانت المعارضة بإشارتها إلى أوائل سنة ١٩٢٥ تشير إلى التاريخ الذى يظل أبد الدهر مقترنًا بما جرته على البلاد فى مصالحها ومواقفها السياسية المختلفة من الضرر البالغ والخسائر الفادحة.

لم تكن الحكومات المصرية حتى ولا الحكومات التى كانت ترتكز على الحياة النيابية عدلت نهائيًا فى وقت من الأوقات عن تنفيذ مشروع جبل الأولياء؛ ولكن هذا التنفيذ أصبح بفضل مواقف المعارضة فى حكم المستحيل إذ بلغ مقدار التعويضات والتأمينات المطلوبة ٤ ملايين جنيه.

وكذلك أجاز البرلمان مشروع منطقة السدود ولم تستطع الحكومة المصرية تنفيذه، ولم يتصل بعلمى أن الحكومة والبرلمان احتجا على الحيلولة بين مصر وأعمالها. وجرى هذا فى عهد الذين يقولون فى احتجاجهم بضياع السيطرة على مياه النيل.

على أن الشلل لم يقف عند حد أعمال الرى بالسودان وما جاوره من الأقطار القبلية، بل وصل إلى المشروعات الداخلة فى حدود مصر. وما جرى فى تعلية خزان أسوان شاهد حى على ذلك.

تعلية خزان أسوان

ما تسلَّم سعادة عثمان محرم باشا مقاليد وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٦ حتى فاه بتصريحات وأتى بتصرفات أوجدت الريبة فى مقاصدنا، وبالرغم من أن دولة عدلى باشا صرح علنًا فى مجلس النواب بما يتنافى وسياسة وزير الأشغال إلا أن هذا لم يكن كافيًا لرد الأمر إلى نصابه ولا لبقاء الثقة متبادلة بين الطرفين.

وفى هذا الجو المعكر بدأت دار المندوب السامى تطلب بيانات وافية عن مشروع تعلية خزان أسوان وعن اللجنة التى يراد تأليفها للنظر فيه مع خزان جبل الأولياء واختصاصاتها، وذهبت فى ذلك إلى حد أن طلبت من الحكومة ألا تقطع فى هذه المسائل بقرار قبل أخذ رأيها.

كل هذا ووزارة الأشغال لم تَرَ فى هذه الطلبات تداخلاً يمس سيطرتنا على النيل حتى فى داخل حدودنا ولم تر فيها ما يوجب الاحتجاج أو السكوت على الأقل، بل عملت عملاً إيجابيًا ووعدت بتقديم هذه البيانات بعد استكمال بحثها.

وَلِيتُ أمر وزارة الأشغال وهذا المشروع فى الاحتضار، وإنى أقرر مطمئنًا أنه لولا جهد الحكومة الحاضرة فى بداية حكمها لقضى على مشروع تعلية خزان أسوان نهائيًا. وقد كان جواب دار المندوب السامى فى آخر يوليو سنة ١٩٢٨ للحكومة الحاضرة فى هذا الشأن فألاً حَسنًا وبداية موافقة لعهدها؛ إذ صار المشروع على يديها عملاً مصريًا بحتًا استردت حريتها فى التصرف فيه بلا قيد ولا شرط.

الموظفون

إلا أن نتائج هذه الريبة التى أحاطت بمقاصد وزارة الأشغال يومئذ لم تقف عند حد تعطيل الأعمال الفنية فى مصر أو السودان ولا المساس بسيطرتنا على

نهـر النيل هنا وهناك، بل تناولت سلطتنا الإدارية فى أمـر الموظفـين بصـورة لم يسبق لها مثيل.

انتهى عقد استخدام المفتش العام للرى المصرى فى الخرطوم، وشرع سعادة عثمان باشا فى انتخاب بديل له من بين موظفى الوزارة البريطانيين فحيل بينه وبين ذلك، ولما أصـدر قـرارًا وزاريًا بانتـداب هذا الموظف للقـيـام بالعـمل فى السودان بصفة وقتية لم يتمكن من أداء عمله بسبب منعه عن المرور فيما وراء الحدود الجنوبية للسودان. وليت الأمـر وقف عند هذا الحد بل طلبت حكومة السـودان أن يعـمل ترتيب مـوظفى فـرع الرى المصـرى بالسـودان (الكادر) باستشارتها وأن لا يعين أى موظف فى الوظائف الكبرى فى الفرع المذكور ولا يرفض تجديد عقد استخدام أى موظف إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة المذكورة، كما طلبت كشوفًا بأسماء كبار موظفى الرى بالسودان الذين سيبقون بالخدمة وشروط استخدامهم وأسمـاء كبار الموظفين المنوى الاستغناء عن خدماتهم وأسباب ذلك.

وأسمـاء الموظفين المزمع تعيينهم بدلاً من المذكورين سابقًا. وبيانات ترتيب الموظفين والاشتراطات العمومية للاستخدام فى المستقبل.

كل هذا طلبته حكومة السودان بتأييد الحكومة البريطانية من الحكومة المصـرية، وإنى أترك للبـلاد أن تتـصـور مـا فى هذا الموقف من دقة وأن تحكم حكمها الصحيح على السياسة التى جرتنا إليها.

لقد كان يهون الأمر لو أن حكومة مستقلة طالبت حكومة مستقلة بمثل ذلك خصمان متساويان يتنازعان. أما هنا فحكومة السودان وتبعيتها لمصر أمر مقرر هى التى تطالب بما قدمنا. وسعادة عثمان باشا الذى كان للسياسة التى سلكها على طريقته الخاصة به، وفضل الوصول بنا إلى هذه النتائج هو الذى يقول اليوم مع القائلين إن الاتفاق ضيع على البلاد سيطرتها وحقوقها.

ويظهر أن سعادة عثمان باشا أراد أن يغير من سياسته فبدلاً من أن يحتج ويرفض البحث جملة وتفصيلاً فى مثل هذه الطلبات، ماشاهم محاولاً أن يبدد الغيوم التى تلبدت فى سماء العلاقات بين الطرفين. فرفض شيئًا وأجاز آخر، أما ما تعهد به فهو تعيين أى مهندس يسميه فخامة المندوب السامى من كبار موظفى الرى بالهند مفتشًا عامًا للرى بالسودان بمرتب ٢٨٠٠ جنيه. وكذلك أكد لهم أنه ليس من مصلحة مصر نفسها أن تعين مفتشًا عامًا بالخرطوم ما لم يكن

حائزًا لرضاء حكومة السودان، وأجاب بأن أسماء كبار رجال الرى معلومة لحكومة السودان وأن ليس فى النية الاستغناء عن خدمات أحدهم.

إلى هذا الحد وصل بنا الأمر فى موضوع الموظفين، ولست أدرى ما كان يبقى لوزارة الأشغال أن تعمله هناك لو ظلت الحال على هذا المنوال ولم يأتِ الاتفاق الجديد يسترد للوزارة حريتها فى أمر موظفيها ويبعث سيطرتها عليهم بعثًا جديدًا.

هذه هى السيطرة التى ورثتها الحكومة الحاضرة عنهم جثة هامدة فنفخت فيها روحها وأعادتها للحياة بفضل اتفاقيتها الجديدة. والآن نتناول الموضوعات الآتية:

١ - السيطرة على مياه النيل

جعل إدارة خزان سنار الفعلية

بيد حكومة السودان

عولجت هذه المسألة لأول مرة بصفة رسمية فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ بمناسبة إبداء الحكومة المصرية رأيها فى تقرير لجنة النيل.

وبيان ذلك أن لجنة النيل لما تناولت أمر التوسع الزراعى بالجزيرة رأت أن تستغنى عن مقياس المساحة بمقياس التصرف؛ ذاهبة إلى أن تحديد كميات المياه عمل فنى من شئون المهندسين مشترطة وضع رقابة على التصرفات تاركة للحكومتين الاتفاق على طريقة تلك الرقابة.

ولما طلب من وزارة الأشغال رأيها فى تقرير لجنة النيل المذكورة وافق سعادة عثمان باشا محرم عليه مشيرًا على مجلس الوزراء بحل المسائل التى أثارها التقرير على أساس التوصيات الواردة به وبدون التعديلات التى اقترحتها لجنة الوزارة، وذكر فى كتابه الذى وافق به على التوصيات المذكورة «وإنى من الوجهة الفنية البحتة لا أرى ضرورة لتحديد المساحة، لأن فى القيد الخاص بتحديد التصرفات ضمانًا كافيًا بشرط أن يؤخذ باقتراح لجنة النيل لوضع اتفاق بين الحكومتين لرسم حدود الرقابة الكافية لتنفيذ هذا الشرط».

ولا يستطيع أحد أن يفهم من عبارة هذا الكتاب إلا أن الاتفاق الذى يوضع بين الحكومتين سينطوى حتمًا على تقريب ما بين الواقع من استقلال السودان بإدارة الخزان منذ استمرت حكومته فى بنائه بوسائلها الخاصة وعلى مسئوليتها وحدها، وبين ما قد ترجوه الحكومة المصرية من استرداد تلك الإدارة إلى نفسها.

وأن اقتراحات عثمان باشا سيكون فيها بعض التنازل عن السياسة التقليدية لوزارة الأشغال.

على أن الحكومة المصرية حين بلغت دارَ المندوب السامى موافقتُها على توصيات لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ اشترطت أن تكون إدارة خزان سنار بيد وزارة الأشغال.

لم يكن يُقدر لهذا الشرط قبول وكان عثمان باشا يعلم هذا؛ لذلك لم يلبث أن أعاد النظر فيه وتقدم باقتراح ثان يرمى إلى الإدارة المشتركة على أساس أن تسمى وزارة الأشغال المهندس المقيم وبعض مساعديه المصريين وتسمى الحكومة السودانية المهندس المقيم المساعد والباشمهندس الميكانيكى لإدارة الخزان، على أن تقوم خزانة مصر بدفع المرتبات حتى للذين لا تملك الرأى فى تعيينهم ولا نقلهم أو فصلهم أو مجازاتهم إلا بعد الرجوع للحاكم العام.

وبعبارة أخرى، أجاز عثمان باشا الإدارة المشتركة على أساس منا مهندس ومنكم مهندس وعند الخلاف يرجع للمفتش العام والمندوب الفنى لحكومة السودان فإن عجز عن الفصل فيه رفع الأمر لوزير الأشغال. وسواء كان هذا الاقتراح عمليًا أو غير عملى أو كان مثبتًا أو نافيًا للسياسة التقليدية لوزارة الأشغال، فإنه لم يَحُزْ قبولاً على أنه بعد أن انتهت أمور الرى المختلف عليها إلى ما انتهت إليه بفضل سياسة عثمان باشا وطريقة معالجته لها من الوقوف والتعطيل لم يكن يسعه أن يسكت إذا رفض له اقتراح. لذلك ظل يحاول المرة بعد المرة وكانت آخر محاولاته اقتراحًا يقول فيه إنه يرى لأجل اطمئنان الحكومة البريطانية على مصالحها سواء فى السودان أو فى البلاد الأخرى المشمولة بنفوذها أن تؤلف لجنة دائمة. تختص بفحص ودرس جميع المسائل المتعلقة برقابة النيل وفروعه قبلى حلفا وإدارة جميع الأعمال الموجودة أو التى ستقام فى هذه المنطقة من النيل وفروعه سواء لمصلحة مصر أو السودان، وأن تعرض فى دائرة وحدة الرقابة والإدارة المشار إليها توصياتها على معالى الوزير لاتخاذ ما يراه لازمًا من القرارات ويجوز للجنة أن تعرض من تلقاء نفسها كل اقتراح تراه ضروريًا.

وتؤلف من عدد من المهندسين المصريين بينهم وكيل الوزارة كرئيس للجنة وعدد يماثله من المهندسين يختارون من كبار الموظفين البريطانيين بموافقة فخامة المندوب السامى، وليس من الميسور التنبؤ بما كان يصير إليه هذا الاقتراح

إذا طالت المفاوضة بشأنه وتحققت من الجانبين الرغبة فى إنجاحه. ولكن الذى يسهل إدراكه هو أنه بالرغم من أنه وسع دائرة المناقشة، فنقلها من دائرة خزان سنار إلى الرقابة على النيل عمومًا جنوبى حلفا شديد الشبه بالاقتراح البريطانى الذى تقدم به ملنر فى مشروع معاهدته فى سنة ١٩٢٠، وأنه يمتّ للأنظمة البريطانية بسبب قوى - تلك الأنظمة التى تتكئ على حق الدخول الذى يطلب للموظف البريطانى لتكون له بذلك الكلمة المسموعة.

على أن هذا الاقتراح الذى قدمه عثمان باشا ليكون فى نظر البريطانيين أخف وأهون عليهم وأدنى لمرضاتهم من اقتراح الاشتراك فى إدارة خزان سنار لم يتم اتفاق عليه أيضًا ولخير مصر فيما أعتقد.

توليت الأمر فى وزارة الأشغال وحال الرقابة عمومًا وإدارة خزان سنار خصوصًا على ما وصفت من الوقوف والتعطيل. وكان أول ما بذلت فيه جهدى هو زحزحة الجانب البريطانى عن موقفه فيما يتعلق بأمر اللجنة اقتناعًا منى بأن هذا الاقتراح يرمى فى مجموعه إلى خروج رقابة النهر وإدارته من يد الوزارة بتاتًا؛ ذلك لأن اللجنة دائمة والوزراء متغيرون لا يستقر الواحد منهم فى الوزارة مدة تمكنه من الإلمام بكل شىء يمس سياسة النهر وفروعه، فتكون النتيجة الحتمية سيطرة اللجنة على النهر فى الوقت الذى لا يلتفت فيه لرأى الوزير خصوصًا إذا كان غير فنى. ولا يخفف مساس هذا المبدأ بنظرية سيطرة وزارة الأشغال على رقابة النهر وإدارته كونها مؤلفة من موظفين بريطانيين ومصريين أو محايدين تدفع لهم مصر مرتباتهم ونفقاتهم أو تشاركها حكومة السودان فيها، كل ذلك تفصيل لم أرَ الدخول فيه بل عملت على أن أسترد حريتى فى هذه المسألة وأن أحل بنفسى مما ارتبط زميلى، ولم يكن الأمر هينًا لأن الجانب البريطانى وإن لم يقبل هذا الاقتراح فى تفاصيله إلا أنه لا يرى معنى للعدول عنه باعتباره خطوة قربتنا نحن من نظريته.

وقد قبل رأيى وتم العدول عن اللجنة وجاء الاتفاق الجديد مقررًا لمصر حق الأولوية والرقابة الفعلية على مجرى النهر وفروعه وبحيراته فى المناطق الواقعة تحت الإدارة البريطانية، كما قرر حق الإدارة الفعلى لكل ما تريد أن تقيمة مصر من الأعمال وتتخذه من الإجراءات.

أما فى خزان سنار فقد وصلت الحكومة إلى حق الرقابة الفعلى فى إدارة حركة المياه سواء الواردة لمصر أو المسحوبة لرى الجزيرة، وأصبح الموظف المصرى

حرًا فى قياس تصرفاته وأخذ الأرصاد حيث شاء ومتى شاء منفردًا أو مشتركًا فى إجراء العملية مع زميله التابع لحكومة السودان للتأكد من أن ما يسحب للجزيرة لا يزيد على المقدار المقرر لها. أما بناء السد نفسه فلم أرَ من مصلحة مصر تحمل مسئوليته ولا استهداف الخزانة المصرية لصرف الملايين من الجنيهات فيما لو وقع لهذا البناء أى حادث.

هذه أعمالهم وتصرفاتهم التى ورثناها عنهم وهذه نتائج الاتفاق.

٢ - فصل أعمال الرى فى السودان عن وزارة الأشغال

تنقسم أعمال الرى فى السودان لقسمين - الأول ما يقام على مجرى النهر وفروعه من أعمال تؤثر على جريان المياه الطبيعى. والقسم الثانى أعمال داخلية فى الأراضى نفسها كشق الترع وإقامة القناطر والجسور والبرابخ والسخاوات وما إلى ذلك من أعمال جزئية لتنظيم حركة توزيع المياه على الأطيان.

وليس فى الاتفاق شىء مطلقًا عن التسليم بفصل هذا القسم أو ذاك عن وزارة الأشغال، وإذا كان بالسودان إدارة للرى فهى عمل داخلى محض لا شأن له ولا سلطان على أعمال ضبط النهر التى احتفظ عمليًا للحكومة المصرية بكامل الحقوق فيها؛ إذ قرر لها الاتفاق حق إنشاء ما تريد فى حين لا ينشأ من أى جانب آخر أى عمل إلا بالاتفاق معها. وإذا كان ثمت إدارة لأعمال الرى التفصيلية كشق الترع وإقامة الكبارى عليها فإن هذه الأعمال لا تتحقق بسيطرة مصر عليها أية مصلحة خاصة لمصر، وهى فى الواقع من نوع الأعمال الإدارية التى تقوم بها حكومة السودان فى النواحى المختلفة للحياة الإدارية هناك.

٣ - عدم التبادل

تدَّعى المعارضة «أن الاتفاق يفرق تفريقًا ظالمًا بين حق إنكلترا وحق مصر فى إقامة أعمال الرى وتوليد القوى على النيل وفروعه وعلى البحيرات فهو يجعل البدء فى أعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان مرهونًا بموافقة حكومة السودان ولا يجعل البدء بالأعمال حتى التى تقوم بها حكومة السودان مرهونًا بموافقة مصر».

وللرد على هذه الدعوى أنقل الفقرة ٣ من المادة الرابعة من الاتفاق.

«لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى

السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر».

بقى على الفئة المعارضة أن تأتى بالنص الذى يبرر نظريتها المدهشة. ثم ألا يرى كل من يخفق قلبه بحب مصر أن مثل هذه المحاولات فضلاً عما فيها من سوء النية الظاهرة وتعمد قلب الحقائق لا تخلو من الضرر؛ إذ هى تعمل على إضعاف وتقليل الحقوق الظاهرة لمصر والمؤيدة بنصوص صريحة. والحق أن مثل هذه المحاولات لا يصدر إلا عن نزعة خبيثة يهون لديها تضييع حقوق البلاد إذا كان فى ذلك سبيل لإرضاء شهوة الخصومة.

- ٢ -

إغفال تعديلات لجنة

وزارة الأشغال

يظهر أن المعارضة خلقت من ملاحظات وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٦ على تقرير لجنة النيل مادة للمناقشة. وقد أفهم هذا من كُتَّاب بعض الصحف وغير الفنيين من المعارضين؛ ولكنى لا أفهمه من مهندسين سواء كانوا مثل سعادة عثمان محرم باشا الذى اشتغل بأمر النيل منذ سنة ١٩٢٦ أو ممن لم يسبق له الاشتغال بهذا الموضوع الحيوى فى حياته الحكومية كلها مثل سعادة زغلول باشا.

ولقد يعلم عثمان باشا تمام العلم أن لجنة النيل وكذلك لجنة وزارة الأشغال لم تعرضا لمسألة الرقابة على النيل مطلقًا، ويعلم أيضًا أن ملاحظات اللجنة الثانية على الأولى لا تمس مبدأ فنيًا جوهريًا ولا تستدرك عليها أى تضييع لحقوق البلاد. هذا ولست فى صدد تناول هذه التعديلات وشرحها وبيان أثرها جميعًا، وإنما أكتفى بمناقشة التعديلين اللذين تناولتهما فئة المعارضين.

التعديل الأول - أن لا يبدأ بأخذ المياه للسودان فى أوائل الفيضان إلا عندما يبلغ تصرف النيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم بدلاً من ١٦٠ مليونًا لمجموع تصرف النيلين الأزرق والأبيض ووجه المصلحة فى هذا التعديل منذ المعارضة هو عدم إنقاص كمية المياه التى تحمل الطمى لمصر.

ولست أدرى ما إذا كانت المعارضة فهمت فى هذا الموضوع شيئًا إذ ليس بينه وبين طمى النيل أى علاقة كما يزعمون. والواقع أن الصيغتين متكافئتان باعتراف سعادة عثمان محرم باشا نفسه فى كتابه الذى رفعه لرياسة مجلس

الوزراء فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ وكان صاحب الاقتراح عضوًا بريطانيًا فى لجنة الوزارة، والسبب فى تقديمه لا يرجع مطلقًا إلى الخوف من حرمان مصر من ماء الطمى على أن الجانب البريطانى لا يعلق عليه أهمية ما.

وعثمان باشا الذى يعتدُّ اليوم كثيرًا بهذا التعديل هو الذى قال ما نصه: «والواقع أنه من حيث الكميات لا يوجد خلاف جوهرى بين اللجنتين إذ إن كمية الـ ١٦٠ مليونًا التى أخذت بها لجنة النيل فى فرعَى النهر تعادل المائة مليون التى أشارت بها لجنة الوزارة فى النيل الأزرق وحده».

واليوم فقط يقول عثمان باشا بغير ما قاله بالأمس ويذهب إلى خلق علاقة لا وجود لها عند صاحب الاقتراح ولا عند الذين قالوا به.

التعديل الثانى - رأت لجنة النيل أن تكون العلاقة بين مصر والسودان فى التوسع برىّ الجزيرة قائمة على تحديد كميات المياه، وقالت إننا كفنيين لا نستطيع القول بغير هذا المقياس. وقالت أغلبية لجنة وزارة الأشغال إننا نرجو ضم عامل المساحة لا لأنه أكثر ضمانًا ولا أنّفَى لخطر الاستيلاء فعلاً على كميات من المياه تزيد على المقرر؛ بل لأن الجمهور المصرى لا يعرف إلا مقياس المساحات وإننا كمصريين نرجو أن نطمئن باله من هذه الناحية. وذهبت الأقلية إلى أن هذا لا يجمُل بلجنة فنية وتفهيم الجمهور من عمل الحكومات لا من عمل المهندسين الفنيين.

وقال عثمان باشا فى كتابه المرفوع لعدلى باشا يقارن فيه بين آراء اللجنتين ما يأتى خاصًا بهذه النقطة:

«وإنى من الوجهة الفنية البحتة لا أرى ضرورة لتحديد المساحة لأن فى القيد الخاص بتحديد التصرفات ضمانًا كافيًا بشرط أن يؤخذ باقتراح لجنة النيل القاضى بوضع اتفاق بين الحكومتين لرسم حدود الرقابة الكافية لتنفيذ هذا الشرط (الفقرة ٣٩ من تقرير لجنة عبد الحميد - ماك جريجور) وتحقيقًا لهذا الشرط سأضع الأساس الذى أراه كفيلاً بتحقيق هذه الغاية وأتشرف بإرساله لدولتكم فى كتاب آخر سرى».

وفى هذه العبارات من كتاب عثمان باشا تمهيد واضح لما اقترحه بعد ذلك فى سبيل الاشتراك فى إدارة خزان سنار مما سبق لنا الكلام عليه، وهو قاطع بأنه يقول اليوم غير ما كان يقوله بالأمس ويحاول أن يعطى لملاحظات لجنة وزارة الأشغال خطرًا وقدرًا يريد بهما الغض من الاتفاق الحالى.

ولقد وجهت إليه يوم كنت وكيلاً للوزارة عشرة أسئلة بشأن السياسة العامة لوزارة الأشغال لتمكين الأقلام الفنية من بحث مشروع تعلية أسوان وخزان جبل الأولياء على مبادئ محددة. وكان نص سؤالى السابع ما يأتى:

«هل تعتبر الوزارة تقرير عبد الحميد - ماك جريجور أمرًا مقررًا لها أو أن لها الحق وحدها فى الخروج على مبادئه؟».

فكان نص جواب سعادته عن هذا السؤال فى ٤ مارس سنة ١٩٢٨ «يعتبر تقرير عبد الحميد ماك جريجور مرعيًا فى جميع مبادئه».

- ٣ -

إجراءات التنفيذ

لم تنشر وزارة الأشغال إجراءات التنفيذ لا لأنها تخفيها عن الجمهور، وإنما لأنها وثيقة فنية بحتة على أن الوزارة تعلم أنها ليست خافية على المعارضة أو مجهولة لديها فقد سبق لسعادة عثمان باشا محرم العلم بها وتنفيذها بالفعل؛ إذ العمل يجرى عليها منذ بُدئت الموازنات على خزان سنار فى موسم سنة ١٩٢٦ عندما كان سعادته وزيرًا للأشغال.

- ٤ -

التحكيم

أخذت المعارضة على الاتفاق عدم تعيين هيئة التحكيم ولا يفهم وجه هذه الملاحظة تمامًا. أيقصدون بها أن الاتفاق على هيئة التحكيم الذى قد يقع عليها الاتفاق لن تكون فيها الضمانات الكافية لإنصاف مصر، أو يقصدون أنهم كانوا يودون أن تكون المحكمة هيئة خاصة يُعين أعضاؤها من الآن أو أن تكون المحكمة عصبة الأمم أو هيئة تابعة لها؟ لا يمكن أن تحدد حقيقة غرضهم من هذه الملاحظة. وقد يكون هذا الإبهام مقصودًا فإنه لا شك فى أنهم لا يرمون بها إلا إلى التشويش، فلو ساجلناهم فى أى معنى من المعانى التى قد تنطوى عليها تلك الملاحظة لما بقى منه شىء. فإن كان استحالة الاتفاق على هذا التحكيم فالواقع يكذبه فقد شكلت لجنة سنة ١٩٢٥ وليس ما يمنع من تشكيل غيرها إذا ما دعت الظروف، ولا يمكن من جانب آخر تقدير هذه الاستحالة وإلا لما كان هناك محل للاتفاق أصلاً. وهب الاستحالة تحققت بالرغم من أن مَنْ يجوز تحكيمهم لا يدركهم الحصر ولا يتصور أن لا يقع الاتفاق على بعضهم، وهب أن التعنت كان من الجانب البريطانى، ألا يكون ذلك نقضًا للاتفاق يشهده الخافقان وتكون فيه

كلمة مصر هى العليا وتتحلل بذلك من الاتفاق الذى تراه المعارضة شؤمًا ويراه المصريون قاطبة خيرًا وبركة؟

أما أن هيئة التحكيم لن تنصف مصر فرجم بالغيب واتهام للذمم وتشكيك فى مصلحة اختيار الحكومات التى تقوم على أمر مصر لا يسوغه رأى ولا يرضاه عقل.

وأما أن تُعين هيئة للتحكيم خاصة منذ الآن فتزيُّد لا محل له ونفقة لا وجه لها وتسلف للخلاف لا يشفع له الواقع، إذ كانت الحكومتان وفِّقتا بنصهما إلى حل ما هو أعصى مما يمكن أن يعرض على هيئة التحكيم.

وأخيرًا فليس ما يمنع مع الصيغة الحاضرة أن يكون أمر التحكيم فى المستقبل موكولاً لعصبة الأمم أو لإحدى الهيئات التابعة لها. وهل إذا تهيأ للحكومة أن تحقق ذلك تكون المعارضة راضية عن هذه النتيجة. إنها لتقول كما قالت بالأمس إن النفوذ الإنكليزى راجح الكفة فى العصبة.

ليس إذن شىء من شئون التحكيم هو الذى لا يرضى المعارضة. وإنما هو الاتفاق نفسه قذًى فى عينها وشَجًى فى حلقها.

– ٥ –

خزان جبل الأولياء

تتمسح المعارضة فى بعض أسماء المهندسين فتذكر فى معرض الكلام عن هذا الخزان ديبوى ومعالى شفيق باشا، وتقول فى إجمال وإبهام «اعترف كبار المهندسين من الإنكليز والمصريين أن هناك اعتراضات فنية جديدة على هذا المشروع».

وإنى أقرر أن ديبوى قال بالتعجيل بإنشاء جبل الأولياء المعدل ومعالى شفيق باشا والحمدلله حى يُرزق فهل يستطيعون أن يأتوا من معاليه أو من أصحاب المعالى وزراء الأشغال السابقين برأى يخالف ما أقول؟ ولكنهم لن يستطيعوا.

والواقع أن الاعتراضات التى قال بها القائلون فى سنة ١٩٣٠ إنما كانت تقع على جبل الأولياء العالى، وإننا الآن أمام مشروع قال به كل رجال الرى المصريين، سواء فى ذلك جميع أعضاء لجنة وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٦ أو أعضاء مجلس الرى الأعلى أو حضرات مفتشى الرى الحاليين بلا استثناء ولم ينكره من المهندسين البريطانيين إلا مستر بكلى، وهو من لا يُقرن اسمه بأسماء من قالوا بالمشروع من المهندسين البريطانيين الذين خدموا الحكومة المصرية.

وكل هؤلاء نظروا إليه على أساس احتياجات البلاد فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب ووازنوا بين هذه الحاجة والوارد من النيل. وكل هذا يستدعى استنادًا إلى الأرقام. وكنت أرجو من المعارضة أن تسلك هذا المسلك العلمى الخالص فتترك التحكك بأسماء كبار رجال الرى وتأتينى بأرقامها، هذا هو المسلك الشريف والوحيد لمن أراد من وراء معارضته خدمة يؤديها لبلاده.

ومن أغرب ما قرأته فى هذا الصدد قول المعارضة «اعتزمت وزارة الأشغال إنشاء جبل الأولياء من غير بحث فنى ودراسة مستوفاة».

ولست أدرى مقدار ما يتحمله زميلى عثمان باشا من مسئولية إيراد هذه الدعوى فى مذكرة المعارضة. ولعله نسى أنه طلب منى كوكيل الوزارة فى سنة ١٩٢٨ وبعد تقديم مشروع تعلية خزان أسوان من مستر بكلى ومشروع البناء من سير مردوخ ماكدونالد، أن أتخذ الإجراءات اللازمة لعرض مشروعَىْ جبل الأولياء وخزان أسوان على لجنة دولية كان فى آلية تأليفها. ونسى أنى سألته أى المشروعين لجبل الأولياء تريد عرضه هل القديم أو المعدل، فأجاب كتابة «المعدل المنسوب ٣٠, ٢٧٧ على الأسس التى وردت فى مذكرة مستر روبرتس فى سنة ١٩٢٥».

ونسى أيضًا أنى طلبت من الأقلام الفنية كتابة إعداد هذا المشروع المعدل مع الانتفاع بما جد من البيانات فى سنة ١٩٢٠ و١٩٢٦ و١٩٢٧.

هل كان سعادة زميلى يقول بعرض المشروع على لجنة دولية فى أوائل سنة ١٩٢٨ وهو يعتقد حقًا أنه غير مبحوث؟ وهل كان ينوى أن يعرض الوزارة للسخرية أمام لجنة دولية بتقديمها مشروعًا غير مستكمل لشرائط البحث الفنى؟

* * *

الخلاصة

إن الاتفاق قد ضمن لمصر الحقوق الآتية:

١ - حقوق مصر المطلقة فى جميع تصرف النهر الطبيعى من أول يناير لغاية منتصف يوليو من كل عام.

٢ - حدد الاتفاق بوضوح ما يسحبه السودان من المياه مدة الفيضان.

٣ - عدم إمكان السودان أو أى بلاد أخرى واقعة تحت الإدارة البريطانية إقامة أعمال أو اتخاذ إجراءات تؤثر على حقوق مصر الحالية والمستقبلة ما لم يكن هناك اتفاق سابق مع مصر.

٤ - مصر حرة فى إقامة ما تشاؤه من الأعمال بشرط مراعاة المصالح المحلية، والاتفاق مع السلطات المحلية إنما يقع على صيانة هذه المصالح المحلية لا على أن مصر تقيم أو لا تقيم ما تشاؤه من الأعمال.

٥ - كل الأعمال التى تقرر الحكومة المصرية إنشاءها لمصلحة مصر وحدها تقام وتصان وتدار بمعرفة وزارة الأشغال رأسًا.

٦ - خزان سنار يرضخ لإدارة مشتركة تمكّن المهندس المصرى أن يحدد ويقيس كميات المياه المأخوذة يوميًا للجزيرة.

٧ - مهما يكن من الخلافات السياسية فلن يكون لها أى تأثير فى تنفيذ هذا الاتفاق، وهذا معنى قول فخامة لورد لويد فى ذيل كتابه: «كما نؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ (يقصد الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى) وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيًا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد».

٨ - وأخيرًا يمكننى أن أقول إن الاتفاق لا يفوّت أى غرض عملى بل يحقق كل غرض عملى من الأغراض التى كانت مصر ترمى إليها دائمًا بتقرير حق الرقابة على مجرى النيل وفروعه، أما المرامى السياسية لتلك الرقابة فقد ظلت هى وحقوق مصر السياسية كافة فى السودان محتفظًا بها إلى أن يجىء الوقت المناسب للقيام بالمفاوضات فى هذا الشأن.

■ ■ ■

الفصل الثانى

الرحلة الملكية



كان يوم ٣٠ مايو موعد إبحار صاحب الجلالة الملك إلى الديار الأوروبية. وقبيل ذلك بأيام أصدر أمرًا ملكيًا لدولة رئيس الوزراء، هذا نصه:

* * *

عزيزى محمد محمود باشا

قد عزمنا بمشيئة الله وبعونه تعالى على السفر لزيارة بعض البلاد الأوروبية إجابة لدعوة وصلت إلينا من لدن حكوماتها وطلبًا للراحة والاستشفاء، ويقيننا أنكم فى مدة غيبتنا تنظرون فى شئون الدولة وتصريف أمورها مع زملائكم بما نعهده فى دولتكم وفى حضراتهم من سماحة الرأى وحسن الدراية. وأن يرفع إلينا ما تفكرون فيه من المشروعات وتبحثونه من الموضوعات وما ترون تقريره من المسائل لإحاطتنا علمًا بها فنوافيكم بما نراه بشأنها. وأن يتبع ذلك أيضًا حضرات الوزراء زملائكم فى حالة سفركم وغيبتكم.

ونسأل الله أن يتولى كل عمل فى سبيل خير البلاد بعين عنايته.

(صدر بسراى عابدين فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٨ - ٢٥ مايو سنة ١٩٢٩).

فؤاد

* * *

وقد احتفلت البلاد اليوم بتوديع حضرة صاحب الجلالة مليك البلاد احتفالاً دل على أجمل الولاء والإخلاص، فقد اجتمع على الرصيف الذى كانت راسية أمامه الباخرة «أوزنيا» الأعيان والموظفون وعدد كبير من الأهالى. وقامت الكشافات وتلامذة المدارس والأهالى بمظاهرة بحرية فاستقلوا المنشآت والزوارق

وكانت مزينة بالأعلام. وساروا على مقربة من الباخرة يهتفون بحياة جلالة المليك ويبتهلون إلى الله بالدعاء لجلالته، وكانت الموسيقات الأهلية تصدح بنغماتها الشجية.

رئيس الوزراء يتفقد الترتيبات

فى الساعة الخامسة من بعد ظهر ٢٩ منه قصد حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ومعه معالى وزير المواصلات الباخرة أوزونيا حيث تفقد دولته الترتيبات التى عملت استعدادًا لسفر جلالة الملك. وقد دعا قومندان الباخرة دولة الرئيس ومعالى وزير المواصلات لتناول الشاى.

بواخر خفر السواحل

وقد أعدت مصلحة خفر السواحل الباخرة الأمير فاروق وباخرتين من بواخر المصلحة تسير الأولى أمام الباخرة أوزونيا وتسير الباخرتان الأخريان خلفهما. وقد أبحرت الباخرة الأمير فاروق فى منتصف الساعة الثالثة وعليها سعادة اللواء على توفيق باشا مدير عموم مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك.

وقد طلب من قومندان الباخرة أوزونيا أن يخفض السرعة إلى ١٦ ميلاً فى الساعة حتى تتساوى مع سرعة بواخر السواحل.

فى السرادق

وقد أقامت محافظة الإسكندرية سرادقًا فخمًا بلغ طوله ٦٠ مترًا وعرضه ستة أمتار على الرصيف الذى ترسو أمامه الباخرة أوزونيا.

واجتمعت فى هذا السرادق الوفود الكثيرة التى قدمت من القاهرة ومديريات الوجهين البحرى والقبلى، وأعيان الإسكندرية ووجهاؤها ورؤساء المصالح والموظفون من الدرجة الرابعة فما فوق.

جلالة الملك فى رأس التين

وقرابة الساعة الثانية والربع غادر حضرة صاحب الجلالة الملك سراى المنتزه العامرة قاصدًا قصر رأس التين فوصلها بعد نصف ساعة، وكان فى استقبال جلالته على رصيف السراى صاحب السمو الأمير عمر طوسون ونجلاه وصاحب الدولة رئيس الوزراء وأصحاب المعالى الوزراء وسعادة حسين صبرى باشا محافظ الثغر وجناب القائمقام رمندا بك حكمدار المدينة بالنيابة.

وفى الساعة الثالثة وبضع دقائق استقل جلالة الملك ومن كان فى استقبال اللنشات إلى الباخرة أوزونيا فصعد إليها من سلم خاص، وكانت الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة عندما رفعت الباخرة العلم الملكى على صاريها.

على ظهر الباخرة

وكان فى استقبال جلالته على ظهر الباخرة سعادة المركيز باترنو دى مانكى وزير إيطاليا المفوض والكونت دى لا كرونش قنصل إيطاليا فى الإسكندرية وقومندان الباخرة ووكيل الشركة، وبعد أن حياهم أطل على المودعين الذين اجتمعوا فى السرادق المقام على الرصيف ولما وقع نظر الجمهور على جلالته هتفوا طويلاً «ليحى جلالة الملك» وكان جلالته يحييهم برفع اليد. وبعد خمس دقائق دخل جلالته إلى الجناح الذى أعد لجلالته، وبعد بضع دقائق نزل حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزراء المالية والحربية والمعارف والمواصلات والزراعة ومدير الأمن العام وسعادة المحافظ وحكمدار البوليس إلى الرصيف ووقفوا حتى أقلعت الباخرة فى منتصف الساعة الرابعة.

وأطل جلالة الملك ثانيًا من فوق ظهر الباخرة فهتف الجمهور الحاشد بحياته طويلاً وصفق تصفيقًا حادًا وأطلق ٢١ مدفعًا.

الحاشية الملكية

أما الذين سافروا فى معية جلالة الملك، فهم:

حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى باشا وزير الخارجية وسعادة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للصحة. وحضرة صاحب العزة أحمد محمد حسنين بك الأمين الأولى وسمير بك ذو الفقار وإبراهيم خيرى بك ويوسف جلال بك وعبد الواحد طلعت بك ودانيل عفيف أفندى.

الجمهور ودولة رئيس الوزراء

ولما هَمَّ دولة رئيس الوزراء وزملاؤه الوزراء بمغادرة الرصيف وقف الجمهور وصفق وهتف طويلاً بحياة دولة الرئيس والوزارة.

* * *

وسنفى القارئ بما عسى أن يكون من شأن هذه الرحلة.

■ ■ ■

الفصل الثالث

شئون سياسية - الحكم على محام وفدى
عودة وزير الخارجية من أوروبا



أُحيل النائب الوفدى السابق «حسين بك هلال» ووكيل مجلس النواب المُنْحلّ بصفته محاميًا على محكمة النقض والإبرام منعقدة كمجلس تأديب حسب النظام الجديد، فحكمت عليه فى يوم ٩ مايو سنة ١٩٢٩ بإيقافه عن مزاولة مهنته سنة، فاتخذت جريدة السياسة من هذا الحكم وسيلة التشنيع على المحامى الوفدى المذكور وكتبت تقول(١):

منذ أسبوع مضى، أى فى يوم الخميس ٩ مايو الجارى، أصدرت محكمة النقض والإبرام منعقدة بجلسة تأديب المحامين حكمها بإيقاف حضرة صاحب العزة حسين بك هلال مدة سنة عن مزاولة أعمال المحاماة بعد أن رفضت الدفع الفرعى الذى رفعه إليها محامو حسين بك بعدم اختصاص الهيئة لعدم مشروعية قانون ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ لأنه لم يعرض على البرلمان، وبرغم تلاوة أسباب الحكم بالجلسة التى صدر فيها فإن محكمة الاستئناف لم تُذِع بعد أسبابه حتى تنشرها الصحف، وذلك على الرغم من أن الصحف تنشر أسباب أحكام الهيئات التأديبية للموظفين التى تنعقد بصفة غير علنية وتصدر حكمها كذلك، وبرغم أن الوقائع المصرية نفسها تنشر أحكام هذه الهيئات التأديبية للموظفين وأسبابها. ولسنا ندرى لعدم الإذاعة من علة ونحن نعلم أن إذاعة الأحكام وأسبابها إنما أراد بها الشارع أن يطمئن الجمهور، وأن يطمئن المحكوم عليه ومن يعنيهم أمره، إلى الأسباب التى بُنى الحكم عليها.

وأيًا كانت الأسباب التى بنى الحكم عليها بإيقاف حسين هلال بك سنة، فإن الجمهور لا يزال يذكر التهم التى وجِّهت له والتى صدر الحكم عليه بسببها. فأما

---

(١) السياسة فى ١٦ مايو سنة ١٩٢٩.

عن رفض الدفع الفرعى بعدم اختصاص المحكمة لعدم مشروعية قانون فبراير الماضى فيمكن معرفة الأسباب التى بنى هذا الرفض عليها؛ لأن محكمة النقض نفسها أصدرت فى هذا الموضوع أحكامًا سابقة نشرنا بعضها فى السياسة. وهذه الأسباب ترجع لا شك إلى الأمر الملكى الذى وجهه جلالة الملك لوزرائه فى ١٩ يوليو الماضى، قاضيًا بحل مجلسى النواب والشيوخ ووقف تطبيق المادتين ٨٩ و١٥٥ من الدستور وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين لمجلس الشيوخ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وقد نص هذا الأمر على أن السلطة التشريعية فى فترة التأجيل يتولاها جلالة الملك طبقًا للمادة ٤٨ من الدستور بمراسيم تكون لها قوة القانون. وبما أن قانون فبراير الماضى صدر وفاقًا لهذا الأمر النافذ بالعمل فكل اعتراض بعدم المشروعية لا محل له ويتعين على القضاء رفضه إذا قُدم إليه.

لا يزال الجمهور يذكر التهم التى وجهت إلى الأستاذ حسين هلال والوقائع التى بُنيَت عليها والتى صدر عليه حكم الإيقاف بسببها، فلقد اتهمته النيابة بأنه قبل الاتفاق مع الشيخ عبد النعيم عبد الباقى للسعى فى الحصول له على عفو عن العقوبات وتبعية لعقوبة جنائية مقابل أتعاب لا تستحق إلا إذا نجح السعى. وهذا من الاتفاقات غير الجائزة لأن الأتعاب جزء عن العمل لا مقابل للكسب، ثم إن اختيار المتهم بالذات وطريقة الاتفاق بينه وبين الشيخ عبد النعيم بواسطة شخص آخر - هذا وغيره يُشعر بأن المتهم لم يتفق فى هذه القضية كمحام فقط؛ بل روعى على الخصوص ما له من المركز السياسى وما يمكن أن يكون له بسبب ذلك المركز من نفوذ ذى أثر فى إجراءات طلب العفو.

لا يزال الجمهور يذكر هذه التهم ويذكر ما نشرته الصحف عن التحقيقات التى دارت حولها. فقد حدث هذا الاتفاق فى فبراير سنة ١٩٢٨ مقابل أتعاب قدرها ستمائة جنيه أودعت فى بنك عزيز بحرى تدفع إلى حسين بك هلال متى صدر العفو، ولم يحدث هذا الاتفاق مباشرة بين الشيخ عبد النعيم وحسين بك هلال بل حدث بمقتضى كتاب حرره الشيخ عبد النعيم لمن يُدعى إبراهيم قالوش لم يرد فيه ذكر لحسين بك. هذا مع أن الشيخ عبد النعيم قال منذ قدم شكواه إلى النيابة إن الاتفاق كان بينه وبين حسين بك هلال مباشرة وأن قالوش إنما اتخذ دريئة لحسين بك، ومع أن الخواجة عزيز بحرى شهد بأن عبد النعيم كان يكلفه، كعميل له، بأن يساعده فى أمر العفو كى يعين عمدة لبلده. فسعى له أثناء

وزارة زيور باشا ولم ينجح. وفى أواخر سنة ١٩٢٧، أى بعد انتخاب حسين بك هلال، وهو الآخر عميل لعزيز بحرى، وكيلاً لمجلس النواب، أرسل عزيز إلى عبد النعيم كى يحضر إلى مكتبه. فلما لقيه بادره بقوله. أبشرك. وكيل مجلس النواب يمكنه أن يساعدك ويجيب لك العفو حالاً، كما شهد بأن المساومة على الأتعاب كانت بين حسين بك والشيخ عبد النعيم مباشرة، حتى إذا تم الاتفاق حُرِّر على الصورة السالفة الذكر والتى جعل فيها المدعو قالوش دريئة لحسين بك هلال لشعور الأخير بأن عمله لا يتفق وكرامة المحاماة.

ويذكر الجمهور كذلك ما روته الصحف عن تغيير خطاب الأتعاب استُبدلت فيه بعبارة العفو الشامل عبارةُ العفو الذى يرجع لى صفتى السياسية، وكان هذا الاستبدال بعد تحرير الخطاب بزمن، لأن حسين بك هلال كان يطمع فى أن يكون وزيرًا للحقانية، وهو لم يُخْفِ مطمعه هذا على الشيخ عبد النعيم ولذلك استطاع إقناعه بأن يستصدر العفو بمرسوم بدل استصداره بقانون يقرره البرلمان.

روت الصحف أيضًا أن حسين بك هلال استدعى محمد خليل الذى كان قد اتهم الشيخ عبد النعيم فى الجناية التى حكم عليه بسببها، والتى وكَّل حسين بك فى طلب العفو عنها واستكتبه خطابًا يقرر فيه ما يفيد فى طلب العفو. وفى أثناء استكتابه إياه وفى غير فرصة وجد فيها الشيخ عبد النعيم عنده كان يظهر لهم مقدرته وقوته كوكيل لمجلس النواب وكرئيس للجنة الحقانية فيه. وأنه بهذه الصفة قدير على أن يحل أعوص المشكلات مما لا يقدر عليه محامٍ ليست له صفة النيابة، وليست له بخاصة صفة وكالة مجلس النواب.

هذه بعض الوقائع التى تناولها التحقيق فى قضية حسين بك هلال والتى قامت عليها التهم التى وجهتها النيابة له وحكم من أجلها بإيقافه عن عمله فى المحاماة سنة، ولئن كانت أسباب الحكم لم تُذَع بعد فأكبر ظننا أن ثبوت الوقائع السابقة أمام محكمة النقض والإبرام - ولعل وقائع غيرها لم ترد على ذاكرتنا الآن قد ثبتت أمامها هى الأخرى - نقول إن أكبر ظننا أن ثبوت هذه الوقائع هو الذى انتهى إلى صدور الحكم بالإيقاف. ولعل هذا الحكم قد روعيت فيه الرأفة إن كانت هذه القضية هى الأولى من نوعها.

وكم كنا نود لو أن أسباب الحكم أُذيعت ليكون ثَمَّ موضع للمقارنة بينها وبين أسباب الحكم الذى صدر فى قضية جعفر بك فخرى وزميليه. فإننا نعتقد أن

هذا الحكم الأخير لابد قد قرر أن المحامى الذى له صفة النائب يجب حين اتفاقه فى قضية من القضايا أن يتفق كمحام فقط، وأن يفهم موكله ذلك وعلى الأقل أن لا يتركه يفهم أنه يعتمد على صفة ألنيابة التى له فى عمله القضائى كمحام. وهذا المبدأ السليم هو الذى كنا نود أن يقرره كذلك حكم جعفر بك وزميليه، وهو الذى تناولناه بالبحث إثر صدور الحكم المذكور.

وإذا كنا لا نستطيع المقارنة بين المبادئ التى احتوى عليها الحكمان فإننا تُرَانا مع الأسف مضطرين لأن نذكر أن وكيل مجلس النواب المنحل وأحد أعضاء الوفد البارزين قد ثبت قضاء أنه اتخذ من صفة النيابة وسيلة لرزق غير مشروع، وأنه فى نفس الوقت خلط بين عمله القضائى كمحام وعمله التشريعى كنائب. وهذا ما علت منه ضجة البلاد وما أشار إليه المغفور له سعد زغلول باشا غير مرة على أنه ضار بالحياة النيابية معرض بها إلى أن يصيبها مكروه.

وإذا كان وكيل مجلس النواب قد قام بهذا وثبت عليه قضاء فماذا تُرى فعل غيره من النواب، وماذا ترى كانت الحياة النيابية تتمخض عنه لو أنها لم توقف لتطهر من مثل هذه الأدران؟!

* * *

ولم تُثِر الصحف الوفدية حول الموضوع كبير ضجة؛ إذ كان الأمر يتعلق بالقضاء واحترام أحكامه.

وصول وزير الخارجية

فى الساعة الثالثة بعد ظهر ٢١ مايو لاحت فى عرض البحر الباخرة «حلوان» المُقِلَّة لحضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية، ولما اقتربت من مياه الإسكندرية قصد إليها حضرات أصحاب السعادة والعزة حسين صبرى باشا محافظ المدينة والقائمقام ريمندا بك حكمدار البوليس بالنيابة وأمين بك فؤاد مدير مكتب معالى الوزير، كما قصد إليها كثيرون من الأطباء وحضرة صاحب العزة الدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير «السياسة». فلما أدركوا الباخرة صعدوا وهى خارج الميناء لاستقبال معالى الوزير وتهنئته بسلامة الوصول ومعهم الدكتور صالح حمدى بك مدير صحة البلدية والدكتور سيد بك شكرى والدكتور أحمد حمدى بك موفدين من المؤتمر الطبى لدعوة معاليه لتناول العشاء؛ فاعتذر عن ذلك وقبل دعوتهم إلى الشاى.

ثم استقل السيارة ومعه المحافظ إلى فندق كلاردج حيث استراح قليلاً، ومن ثم قصد تلبية لدعوة الأطباء فى الساعة السادسة مساء إلى حفلة الشاى التى

أقامها مجلس الصحة والكورنتينات تكريمًا لأعضاء المؤتمر الطبى، فاستُقبل استقبالاً حارًا وصفق الحاضرون لمعاليه طويلاً وتقدموا إليه مهنئين بسلامة العودة.

وبعد تناول الشاى وقف جناب الجنرال ديجيه كبير مفتشى مجلس الصحة والكورنتينات؛ نظرًا لغياب رئيس المجلس بمأمورية الطور ورحب بأرق العبارات بمعالى الوزير وهنأه بسلامة العودة وشكر لمعاليه تشريفه حفلة الشاى، فرد معاليه شاكرًا جميل الحفاوة والترحيب.

ثم وقف الدكتور عبد الواحد الوكيل بك سكرتير الجمعية الطبية بالإسكندرية وألقى كلمة رقيقة شكر فيها لمجلس الصحة والكورنتينات دعوته أعضاء المؤتمر الطبى لحفلة الشاى، وقال إن سرور الأطباء عظيم بتشريف الطبيب الكبير معالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية هذه الحفلة.

ثم وقف حضرة صاحب العزة الدكتور محجوب ثابت بك وقال، إنه يتكلم بالنيابة عن أطباء القاهرة وبصفة أنه كان منذ ١٦ سنة ممثلاً لمجلس الصحة والكورنتينات فى موسم الحج، ورحب بمعالى وزير الخارجية ترحيبًا مستفيضًا وقال إنه ينتهز هذه الفرصة للإشارة إلى مشروع بناء مساكن العمال بالإسكندرية وإلى أهميته للصحة العامة، وطلب إلى معالى وزير الخارجية مساعدة البلدية لدى الحكومة فى تشجيع المشروع بأكمله.

* * *

وفى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين غادر معالى الوزير الحفلة قاصدًا إلى محطة السكة الحديدية حيث استقل قطار الساعة السابعة مساء إلى القاهرة، وكان فى توديع معاليه سعادة محافظ المدينة ونائب حكمدارها وكبار الموظفين والأطباء وعبد المنعم بك رسلان وكثيرون غيره من الوجهاء والأعيان.

* * *

وصوله إلى القاهرة
واستقباله فيها

وقد وصل معاليه إلى القاهرة الساعة العاشرة والربع، وكان يستقبله على رصيف المحطة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

وحضـرة صـاحب المعـالى الأستاذ أحمد لطفى السيد بك وزير المعارف وحضـرات أصحاب السعادة والعزة محمود عبد الرزاق باشا وإبراهيم وجيه باشا وكيل وزارة الخارجية ومحمد صدقى باشا محافظ العاصمة وأمين سامى باشا وعبد الجليل أبو سمرة بك وشريف صبرى بك وحسن فهمى رفعت بك مدير إدارة الأمن العام وعبد الله الملوم بك ومحمد وجيه بك وطراف على بك والدكتور حسن حسنى بك وأحمد سـامى بك ومصطفى الصادق بك وأحمد راسم بك وكامل عبد الرحيم بك سكرتير دولة الرئيس وأحمد نجيب بك والدكتور أمين نور بك وعبد الرحمن فكرى بك والشيخ إبراهيم المغربى والمسيو إيمان بك مدير مكتب معاليه وموظفى هذا المكتب وكبـار موظفى وزارة الخارجية ولفيف كبير من الأعيان وكبـار الموظفين. وما وصل القطار حتى تقدم حضرات المستقبلين وصافحوا معاليه مهنئين بعودته سالمًا.

وكان البوليس مُصطفًا على رصيف المحطة وفى باحتيها الداخلية والخارجية، وعندما وصل معاليه إلى الباحة الداخلية استقبله الحاضرون بالتصفيق الحاد ثم استقل معاليه سيارته إلى منزله.

* * *

هذا وأما من حيث مَهمَّة معاليه الخاصة بالامتيازات الأجنبية سواء فيما يتعلق بنقل الاختصاص الجنائى إلى المحاكم المختلطة أو فيما يتعلق بالمساواة بين المصريين والأجانب، فإن معاليه متفائل وفى مَرْجوِّه أن تظهر فى وقت قريب آثار المساعى التى بذلها بتأييد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

هذا، وقد أبحر الدكتور عفيفى بك وزير الخارجية فى معية جلالة الملك كما قدمنا فى الفصل السابق.

متفرقات

قانون المعاشات الجديد - ميزانية الدولة

وقَّع حضرة صاحب الجلالة الملك مرسوم قانون المعاشات الملكية فى يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ وقد نشرته الصحف ونشرت بجانبه المذكرة الخاصة به، وإليك نص هذا القانون:

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ الصادر بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨، وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آتٍ

الباب الأول

الأحكام الأوّلية والاستقطاع بالمعاش

مادة ١ - معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الملكيين الذين يدخلون فى خدمة الحكومة من تاريخ صدور هذا القانون ومعاشات ومكافآت أراملهم وأولادهم وكذلك معاشات ومكافآت والديهم أو إخوتهم وأخواتهم تكون تسويتها على مقتضى الأحكام الآتية بصرف النظر عن كل ما خالفها من أحكام القوانين والأوامر العالية واللوائح الجارى العمل بها الآن.

مادة ٢ - يُستقطع سبعة ونصف فى المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين الملكيين المقيدين بصفة دائمة ولا يجوز رد قيمة هذا الاستقطاع فى أية حال من الأحوال.

الموظفون والمستخدمون الذين يجرى على ماهيتهم حكم الاستقطاع لهم دون سواهم الحق فى معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون.

مادة ٣ - المرتبات التى تُعطى علاوة على الماهية الثابتة بأية صفة كانت مثل المكافآت وبدل السفر وبدل التمثيل والإعانات بجميع أنواعها وكذا علاوة السودان وما شابه ذلك لا يستقطع عنها احتياطى ولا تحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة.

مادة ٤ - لا يستقطع الاحتياطى من ماهيات الآتى ذكرهم؛ ولذلك لا يكون لهم أى حق فى المعاش:

(أولاً) العمال الذين من الأنواع المبينة فى الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون.

(ثانيًا) الموظفون والمستخدمون المعينون بعقود أو بصفة مؤقتة.

غير أن الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين ينقلون من وظائفهم لتأدية أعمال وظائف مؤقتة والذين ينقلون من وظائف مديرى التعليم لمجلس المديريات أو لوظائف نظار للمدارس الحرة الخاضعة لتفتيش ومراقبة وزارة المعارف وكذلك من تعيره الحكومة للخدمة فى إحدى المصالح غير الحكومية أو فى إحدى الحكومات الأجنبية لمدة معينة، تُحسب لهم فى تسوية المعاش مدة الخدمة التى يقضونها بهذه الصفة على أساس الماهية التى كانت تعطى لهم فى وظائفهم

الدائمة مع إدخال العلاوات والترقيات التى قد تمنح لهم فى الوظائف لو أنهم بقوا فيها طبقًا للقواعد المعمول بها.

مادة ٥ - لا يستقطع شىء ما من المعاشات ولا يجوز التنازل عن المعاشات والمكافآت ولا توقيع الحجز عليها إلا فى الأحوال وفى الحدود المنصوص عليها فى القانون.

مادة ٦ - لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة فى أى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش إلى صاحب الشأن. ويبتدئ هذا الميعاد فيما يختص بالمعاشات التى يجب استبدالها حتمًا بمقتضى المادة ٤٧ الآتية من تاريخ دفع رأس المال المستبدل بالمعاش.

ولا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة فى مقدار المكافأة بالمعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى دُفعت إلا إذا قدمت المعارضة لوزارة المالية فى الأشهر الستة التالية لتاريخ صرف المكافأة.

وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت على الحكومة ولا على مصالحها لأى سبب كان تحت أية حجة كانت ولا يجوز أيضًا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها.

مادة ٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون على الآتى ذكرهم:

(أولاً) ضباط العسكرية البرية والبحرية وضباط الطيران الحربى.

(ثانيًا) أطباء العسكرية البرية والبحرية وأطباء المستشفيات العسكرية.

الباب الثانى

مدة الخدمة التى تعطى الحق فى المعاش او فى المكافاة

مادة ٨ - تُحسب مدة الخدمة الملكية فى تسوية المعاشات أو المكافآت ابتداء من سن الثمانى عشرة سنة كاملة.

ولا تستقطع السبعة والنصف فى المائة إلا من ماهيات الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين يكون عمرهم أكثر من ثمانى عشرة سنة وكل ما يكون استقطع للمعاش من ماهية الموظف أو المستخدم قبل بلوغه سن الثمانى عشرة سنة كاملة يجب رده إليه.

يعتمد فى تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد أو على مستخرج رسمى من دفتر قيد المواليد، وفى حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يكون تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبى بالقاهرة أو بالإسكندرية، أو بمعرفة طبيبين مستخدمين فى الحكومة مندوبين لهذا الغرض فى المديريات والمحافظات.

ولا يجوز الطعن فى التقدير لهذه الطريقة بحال من الأحوال.

مادة ٩ - الخدمات التى لا يجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لا تحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة فى حال من الأحوال.

ويكون الاستقطاع للمعاش شهريًا ولا يجوز توريد أى مبلغ كان عن مدة خدمة سابقة لم يَجْرِ عليها حكم الاستقطاع بقصد حسبانها فى تسوية المعاش أو المكافأة، ويستثنى من ذلك:

(أولاً) مدة الاختبار المقررة فى اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين الملكيين فإن هذه المدة تحسب فى المعاش مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها إذا قضاها المستخدم بصفة مرضية وعُين بعد انتهائها بصفة دائمة.

(ثانيًا) المدة التى تقضى فى البعثات التى ترسلها الحكومة إلى الخارج فإنها تحسب فى تسوية المعاش طبقًا للشروط المنصوص عليها فى اللائحة الخاصة بها.

تدخل مُدَد الإجازات المرضية التى يُمنحها الموظف أو المستخدم فى حساب معاشه فإذا منح إجازة مرضية بماهية مخفضة يخصم الاحتياطى على واقع هذه الماهية المخفضة، أما إذا كانت الإجازة المرضية بدون ماهية فلا يستقطع من الموظف أو المستخدم عنها شىء.

مادة ١٠ - مدة الخدمة التى تُؤدَّى فى العسكرية البرية والبحرية أو فى قوة الطيران الحربى تضم إلى مدة الخدمة الملكية فى تسوية المعاش أو المكافأة وتحسب من تاريخ الترقية إلى رتبة ضابط أو إلى وظيفة مماثلة لهذه الرتبة.

مادة ١١ - مدة الخدمة العسكرية التى تؤدى فى الحرب قبل بلوغ سن الثمانى عشرة سنة كاملة تحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة فى مقابل توريد قيمة استقطاع الاحتياطى عنها.

المدة التى تقضى فى الحرب سواء كانت فى العسكرية البرية أو البحرية أو قوة الطيران الحربى تحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة بالكيفية المقررة فى قانون المعاشات العسكرية.

ويُعطى حكم المدة التى تقضى فى الحرب كل مدة يقضيها الموظفون الملكيون الذين يلحقون بالعمل فى منطقة حربية أثناء الحرب.

الباب الثالث

المعاشات والمكافآت

مادة ١٢ - تنقسم المعاشات والمكافآت المنصوص عنها فى هذا القانون إلى ستة أنواع، وهى:

أولاً - معاشات التقاعد.

ثانيًا - معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الدائمين المرفوتين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء.

ثالثًا - المعاشات والمكافآت الممنوحة بسبب عاهات أو أمراض.

رابعًا - المعاشات والمكافآت الممنوحة إلى عائلات من يُتوفَّى من أصحاب المعاشات أو الموظفين أو المستخدمين.

خامسًا - المعاشات الخاصة التى تُمنح فى حالة حوادث تقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها.

سادسًا - المعاشات والمكافآت الاستثنائية التى تمنح بقرار من مجلس الوزراء.

النوع الأول

معاشات التقاعد

مادة ١٣ - يستحق الموظف أو المستخدم معاش التقاعد بعد مضى خمس وعشرين سنة كاملة فى الخدمة أو عند بلوغه الخمسين من عمره مع قضائه خمس عشرة سنة كاملة فى الخدمة.

مادة ١٤ - متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت إحالته إلى المعاش حتمًا ما لم يصدر قرار خاص من مجلس الوزراء بإبقائه فى الخدمة لمدة معينة ولا يجوز مطلقًا إبقاء أى موظف أو مستخدم فى الخدمة بعد سن السبعين.

لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الوزراء ولا تخلُّ بتطبيق أحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٠ الخاص بشروط خدمة قضاة المحاكم المختلطة.

مادة ١٥ - تكون تسوية المعاشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التى استولى عليها الموظف أو المستخدم فى السنتين الأخيرتين من خدمته على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يُسوَّى معاشه باعتبار متوسط الماهية فى السنة الأخيرة ويجب أن تكون مدة السنة أو السنتين مدة خدمة حقيقية، ولا تدخل فى هذه المدة:

(أ) مدة الاستيداع لموظفى السلك السياسى والقنصلى وضباط البوليس ولو أنها تحسب فى المعاش بمقتضى القوانين الصادرة فى شأنها.

(ب) المدد التى لا تحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة على مقتضى أحكام هذا القانون كمُدَد الخلوّ والغياب والإجازات الاعتيادية الممنوحة بماهية مخفضة أو بدون ماهية ومدة الإيقاف.

الإجازات المرضية الممنوحة بماهية مخفضة أو بدون ماهية تدخل فى حساب المتوسط على أساس الماهية الكاملة.

أما معاشات الموظفين المرفوتين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر فتكون تسويتها على أساس الماهية الأخيرة؛ وكذلك الحال فى المعاشات التى تمنح بسبب العاهة أو المرض والمعاشات الخاصة أيضًا.

وكذلك المعاشات التى تُمنح لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين تكون تسويتها على أساس الماهية الأخيرة التى كان يستولى عليها الموظف أو المستخدم يوم وفاته.

مادة ١٦ - يُسوَّى معاش أو مكافأة الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين تشمل مدة خدمتهم مددًا خفضت فيها أوقات العمل إلى النصف وهم المعروفون بالموظفين «نصف الوقت» حسب القواعد الآتية:

١ - يحسب المعاش الذى ستحقه الموظف فى كل مدة على حدة على أساس الماهية الكاملة أو المخفضة طبقًا للقواعد المنصوص عليها فى هذا القانون وتضم قيم معاشات هذه المدد بعضها إلى بعض ويكون مجموعها المعاش الذى يعطى للموظف أو المستخدم.

٢ - إذا قلت إحدى المدد عن خمس عشرة سنة وعلى ذلك لا يستحق عنها الموظف والمستخدم أصلاً إلا مكافأة وبلغ مجموع المدد خمس عشرة سنة على الأقل يعطى الموظف أو المستخدم معاشًا عن كل مدة من المدد على حدة كما لو بلغت خمس عشرة منه على القاعدة المبينة فى الفقرة (١).

وأما إذا نقص مجموع المدد عن خمس عشرة سنة يعطى الموظف أو المستخدم مكافأة تحسب على أساس الماهية الكاملة أو المخفضة على الطريقة المنصوص عليها فى الفقرة (١) وطبقًا للقواعد المنصوص عليها فى هذا القانون مع انتفاعه بزيادة نسبة المكافأة بعد السنة الخامسة والسنة العاشرة.

٣ - تكون تسوية أجزاء المعاش المستحق للموظف أو المستخدم عن كل مدة على واقع الماهية الأخيرة كاملة كانت أو مخفضة ما عدا المدة الأخيرة فيتبع بشأنها القواعد المنصوص عليها فى هذا القانون.

٤ - كسور الشهر فى كل مدة تضم بعضها إلى بعض وتضاف الشهور الصحيحة الناتجة من هذا الضم إلى المدة الأخيرة.

مادة ١٧ - يسوى المعاش باعتبار جزء واحد من خمسين جزءًا من المتوسط ومن الماهية الأخيرة حسبما يكون الحال عن كل سنة من سنى الخدمة.

لا يجوز أن يتجاوز المعاش فى أى حال من الأحوال ثلاثة أرباع المتوسط أو ثلاثة أرباع الماهية الأخيرة ولا أن يتجاوز ١٠٨٠ جنيهًا فى السنة.

ومع ذلك، فقد تحددت النهاية العظمى للمعاش بمبلغ ١٥٠٠ جنيه فى السنة للموظفين الذين تقلدوا فى أثناء خدمتهم منصب وزير.

مادة ١٨ - يسوى معاش الضباط الموجودين فى الخدمة العاملة وينقلون إلى الخدمة الملكية بعد أن يكونوا قد اكتسبوا حقًا فى المعاش طبقًا لقوانين المعاشات العسكرية بإحدى الطريقتين المبينتين بعد حسب رغبتهم.

(أ) يعمل حساب المعاش الذى يستحقه الضابط عند دخوله الخدمة الملكية ويضاف إلى هذا المعاش عن كل سنة من مدة الخدمة الملكية جزء واحد من خمسين جزءًا من ماهيته الأخيرة أو من متوسط الماهية فى السنة أو السنتين الأخيرتين حسب الحالة، فإذا قلت مدة الخدمة الملكية عن سنة أو سنتين يكون حساب هذا المتوسط على أساس الماهية التى استولى عليها الضابط فعلاً فى خلال مدة خدمته الملكية.

(ب) يسوى المعاش طبقًا لأحكام هذا القانون عن مجموع مدد خدمتهم الملكية والعسكرية.

وتطبق أحكام قوانين المعاشات العسكرية عند حسبان مدد الخدمة العسكرية.

أما إذا كان الضابط لم يكن قد اكتسب حقًا فى المعاش عند قبوله فى الخدمة الملكية فيسوى معاشه أو مكافأته طبقًا لأحكام الفقرة (ب) السابقة.

مادة ١٩ - إذا دخل أحد أصحاب المعاشات العسكرية فى خدمة مصلحة ملكية قطع معاشه مادام موجودًا فى الخدمة الملكية.

وعدن انفصاله من الخدمة نهائيًا يعاد إليه معاشه الأصلى ما لم يكن له بالنظر إلى خدمته الجديدة فائدة فى إعادة تسوية معاشه الأول. ففى هذه الحالة يسوى معاشه الجديد بالكيفية المنصوص عليها فى المادة الثامنة عشرة.

النوع الثانى

معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين المرفوتين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء.

مادة ٢٠ - من يرفت من خدمة الحكومة من الموظفين أو المستخدمين الدائمين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء يكون له الحق فى المعاش أو المكافأة.

ويكون حساب المعاش أو المكافأة بمقتضى القواعد الآتية:

١ - إذا كانت مدة الموظف أو المستخدم المرفوت لا تزيد على خمس سنوات يعطى مكافأة تعادل ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة من كل سنة من سنى خدمته.

٢ - إذا كانت مدة خدمته أكثر من خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات تحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنين التالية.

٣ - إذا كانت مدة خدمته أكثر من عشر سنوات أو أقل من خمس عشرة سنة تحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من خمس السنوات الأولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وباعتبار ماهية ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد السنة العاشرة.

٤ - إذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو أكثر من خمس عشرة سنة يُعطى معاشًا يعادل جزءًا من خمسين جزءًا من ماهيته الأخيرة أو من متوسط الماهية حسب الحالة عن كل سنة من سنى خدمته مع عدم تجاوز النهايات العظمى المقررة فى المادة ١٧.

مادة ٢١ - كل موظف أو مستخدم دائم عزل بدون سقوط حقوقه فى المعاش أو مكافأة يعطى معاشًا أو مكافأة تحسب طبقًا لأحكام المادة ٢٠ السابقة ويسوى

المعاش على أساس متوسط الماهيات التى استولى عليها الموظف أو المستخدم فى السنتين الأخيرتين من خدمته.

النوع الثالث

المعاشات والمكافآت

الممنوحة بسبب عاهات أو امراض

مادة ٢٢ - كل موظف أو مستخدم دائم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب عاهات أو أمراض أصابته فى أثناء خدمته له الحق فى ذات المعاش والمكافأة التى كان ينالها لو رُفت بسبب إلغاء الوظيفة.

مادة ٢٣ - عدم القدرة على الخدمة المنصوص عليه فى المادة السابقة يجب إثباته بواسطة قومسيون طبى القاهرة بناء على طلب الموظف أو المستخدم نفسه أو بناء على طلب المصلحة.

ولا يجوز فصل الموظف أو المستخدم بسبب عاهة أو مرض قبل نفاد إجازاته المرضية ما لم يكن مرضه مما لا يرجى الشفاء منه؛ الأمر الذى يجب ذكره صراحة فى تقرير القومسيون الطبى أو إذا طلب الموظف أو المستخدم نفسه الإحالة إلى المعاش حالاً دون انتظار انتهاء إجازته المرضية.

مادة ٢٤ - إذا لم يَرَ القومسيون الطبى أن العاهة أو المرض قد بلغا من الشدة درجة تجعل الموظف أو المستخدم غير قادر على الخدمة جاز لهذا الموظف أو المستخدم؛ بناء على تقديمه شهادة محررة من طبيبين متضمنة لرأى مخالف لرأى القومسيون المذكور، أن يطلب تشكيل لجنة مؤلفة من طبيب تعينه المصلحة وطبيب آخر يعينه هو ومن طبيب ثالث يعينه الطبيبان الأولان. وهذه اللجنة تقرر بصفة نهائية ما إذا كانت العاهة أو المرض قد بلغا درجة من الشدة تجعل الموظف أو المستخدم غير قادر على الخدمة.

أما الموظف أو المستخدم الذى يكون فى جهة خارجة عن القطر المصرى ويكون مصابًا بعاهة أو مرض فيجب عليه أن يقدم، تأييدًا لطلب المعاش أو المكافأة، شهادة محررة من طبيبين مستخدمين بهذه الصفة فى مصلحة عمومية بشرط التصديق على صحة إمضائهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص، وللحكومة الحق دائمًا فى تعيين هذين الطبيبين إذا رأت ضرورة لذلك وفى هذه الحالة يجوز للموظف أو المستخدم أن ينتفع بأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة ٢٥ - الموظف أو المستخدم الذى يتقرر عدم قدرته على خدمة الحكومة بالطريقة الموضحة فى المادة السابقة لا يجوز إبقاؤه فى وظيفته ويكون حساب المعاش أو المكافأة له باعتبار أن تاريخ التقرير الطبى هو نهاية مدة خدمته.

النوع الرابع

المعاشات والمكافآت الممنوحة إلى عائلات

الموظفين والمستخدمين وأرباب المعاشات

مادة ٢٦ - إذا تُوفِّى صاحب المعاش يكون للأشخاص الآتى بيانهم الحق فى معاش بالنسب الآتية:

١ - إذا ترك أرملة أو أرامل وأولادًا منهن تُمنح الأرملة أو الأرامل ثلاثة أثمان معاشه وكل من أولاده الذكور والإناث ثُمْن المعاش إذا بلغ عددهم ثلاثة، وإذا ترك أكثر من ثلاثة أولاد مستحقين للمعاش تقسم ثلاثة أثمان المعاش بينهم بالتساوى، أما إذا ترك أرملة أو أرامل وولدًا أو ولدين منحوا خمسة أثمان المعاش بواقع ثلاثة أثمان المعاش للأرملة أو الأرامل والثُّمْنين للولد أو الولدين.

٢ - إذا ترك أرملة أو أرامل وأولادًا ليسوا منهن تمنح الأرملة أو الأرامل ربع معاش المتوفَّى حصصًا متساوية بينهن، وأما الأولاد فيمنحون المعاش المنصوص عليه فى الفقرة (١) مضافًا إليه الثُّمْن.

٣ - إذا ترك أرملة أو أرامل وأولادًا منهن وأولادًا من زوجة طلقها قبل وفاته أو تُوفِّيت قبله تمنح الأرملة أو الأرامل بالتساوى ثلاثة أثمان المعاش، ويستنزل منها حصة والدة الأولاد التى طلقت أو توفيت قبل وفاة زوجها باعتبار أنها باقية على قيد الحياة أو كانت غير مطلقة وتضاف هذه الحصة إلى نصيب أولادها.

٤ - إذا لم يترك أرملة وترك ولدًا واحدًا منح ثلاثة أثمان المعاش، وإذا ترك ولدين منحا بالتساوى خمسة أثمان المعاش وإذا ترك ثلاثة أولاد فأكثر منحوا بالتساوى ثلاثة أرباع المعاش.

٥ - إذا لم يترك ولدًا وترك أرملة أو أكثر تمنح الأرملة أو الأرامل بالتساوى ثلاثة أثمان المعاش، وفى هذه الحالة إذا ترك صاحب المعاش والدًا أو والدة أو كليهما معًا منح هذا الوالد أو كليهما معًا ثُمْن المعاش.

٦ - إذا لم يترك صاحب المعاش أرملة ولا ولدًا وترك والدًا أو والدة أو كليهما معًا يعطى الوالد أو الوالدة أو كلاهما معًا ربع المعاش.

٧ - وإذا لم يترك أرملة ولا والدًا ولا والدًا ولا والدة وترك أخًا واحدًا أو أختًا واحدة رُتب له أو لها ثمن المعاش، وفى هذه الحالة أيضًا إذا ترك أكثر من أخ أو أخت رتب لهم بالتساوى ربع المعاش.

وشرط استحقاق الإخوة أو الأخوات للمعاش أن يثبت أن صاحب المعاش كان يعولهم أثناء حياته.

مادة ٢٧ - إذا توفى موظف أو مستخدم وهو فى الخدمة وكانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو أكثر، يستحق الأشخاص المذكورون فى المادة السابقة الأنصبة المنوَّه عنها فى تلك المادة من المعاش الذى كان يستحقه الموظف أو المستخدم فيما لو رُفت من الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة فى يوم وفاته.

وإذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم عند وفاته أقل من خمس عشرة سنة ولم يترك إلا أرملة أو ولدًا منح هذا المستحق نصف المكافأة، وإذا ترك أرملة وولدًا أو ولدين أو أرملة وولدين أو ثلاثة أولاد منحوا بالتساوى كامل المكافأة.

وإذا لم يترك الموظف أو المستخدم ولدًا وترك أرملة ومعها والد أو والدة أو والدان منح جميعهم نصف المكافأة، على أن يقسم بينهم بواقع ثلاثة الأثمان للأرملة والثمن الباقى للوالد أو الوالدة أو للاثنين معًا.

وفى الأحوال المذكورة قبل إذا تعددت الأرامل يقسم نصيب الأرملة بينهن بالتساوى.

وإذا لم يترك الموظف أو المستخدم أرملة ولا ولدًا وترك والدًا أو والدة أو كليهما معًا منح الوالد أو الوالدة أو كلاهما ربع المكافأة.

وإذا لم يترك أرملة ولا ولدًا ولا والدًا أو والدة وترك أخًا واحدًا أو أختًا واحدة منح لأخ أو لأخت ثُمن المكافأة. فإذا ترك أكثر من أخ أو أخت منحوا بالتساوى ربع المكافأة. وشرط استحقاق الإخوة والأخوات للمكافأة أن يثبت أن الموظف أو المستخدم كان يعولهم أثناء حياته.

مادة ٢٨ - لا حق للأشخاص الآتى بيانهم فى المعاش أو المكافأة:

١ - أرامل أصحاب المعاشات إذا كان الزواج عُقد بعد الإحالة إلى المعاش وبعد أن يكون قد بلغ صاحب المعاش خمسًا وخمسين سنة وكذلك الأولاد المرزوقون من هذا الزواج.

٢ - الأبناء والإخوة الذين بلغوا إحدى وعشرين سنة كاملة فى يوم وفاة عائلهم إلا إذا كانوا مصابين بعاهات تمنعهم قطعيًا من كسب عيشهم ففى هذه

الحالة يمنحون المعاش إلى يوم وفاتهم، وإذا كان للمستحق إيراد يرتب له معاش يعادل الفرق بين المعاش الذى يستحقه وبين الإيراد السنوى مقدرًا بصفة نهائية وقت الاستحقاق فإذا تساوى الإيراد بالمعاش أو زاد عنه فلا يرتب للمستحق أى معاش.

ويجب إثبات هذه العاهات بقرار من قومسيون طبى القاهرة، وفى حالة ما إذا ثبت أن صاحب المعاش يكسب عيشه أو وجدت له وسائل جديدة للارتزاق تجعل إيراده مساويًا لقيمة المعاش أو أكثر منه يقطع المعاش نهائيًا.

يُكشف طبيًا فى كل سنة على من تقرر له معاش مدى الحياة بسبب عاهة جعلته عاجزًا عن كسب عيشه، ما لم يثبت فى تقرير القومسيون الطبى الأول أن العاهة مستديمة ولا يمكن البُرْء منها.

٣ - البنات والأخوات اللاتى تزوجن قبل وفاة عائلهن وإن لم يكن الزواج قائمًا يوم وفاته.

٤ - الوالدة التى تكون متزوجة من غير والد الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ويكون الزواج قائمًا يوم وفاته.

٥ - زوجات الموظفين والمستخدمين وأصحاب المعاشات اللاتى يكُنَّ مطلقات عند وفاة أزواجهن.

مادة ٢٩ - يُقطع معاش الأشخاص الآتى بيانهم، وهم:

١ - الأرامل والأمهات إذا تزوجن.

٢ - الأبناء والإخوة الذين بلغوا إحدى وعشرين سنة كاملة إلا إذا كانوا مصابين بعاهات تمنعهم قطعيًا من كسب عيشهم؛ ففى هذه الحالة يستمر صرف المعاش لهم إلى يوم وفاتهم طبقًا لأحكام المادة السابقة.

٣ - البنات والأخوات متى عُقد عليهن للزواج على أن يعطى لهن مبلغ يساوى المعاش المقرر لهن فى مدة سنة، ومع ذلك فحق البنات فى المعاش يعود إليهن إلى سن الحادية والعشرين إذا انتهت هذه الزوجية قبل بلوغهن هذه السن.

٤ - الأبناء والبنات والإخوة والأخوات المستخدمون بماهية فى مصالح الحكومة، على أنه إذا رُفتوا من خدمة الحكومة يعود حقهم فى المعاش وذلك فى الحدود وطبقًا للشروط المنصوص عليها فى الفقرتين (٢) و(٣) من هذه المادة.

مادة ٣٠ - لا يعاد المعاش إلى الأرامل والأخوات والوالدات اللواتى فقدن حقهن فى المعاش بسبب عقد الزواج عليهن ثم طلقن أو ترمَّلن.

مادة ٣١ - حصص المستحقين للمعاش التى تقطع لأى سبب من الأسباب لا تئُول إلى باقى المستحقين إلا حصة الأرملة، فإنها تئُول إلى أولاد الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المرزوقين له منها بشرط أن هذه الإضافة لا تجعل حصة الولد أو الأولاد تزيد على الحصة المنصوص عنها فى المادة ٢٦.

النوع الخامس

المعاشات الخاصة التى تُمنح فى حالة حوادث تقع اثناء تأدية الوظيفة او بسببها

مادة ٣٢ - تُمنح المعاشات الخاصة للأشخاص الآتى بيانهم:

١ - الموظفون والمستخدمون الدائمون الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث وقعت أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها.

٢ - المستحقون عن الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين فقدوا حياتهم أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها.

مادة ٣٣ - الحوادث سواء نشأت عنها وفاة أو إصابات لم يترتب عليها الوفاة يجب إثباتها فورًا بواسطة طبيبين من مستخدمى الحكومة.

ويشرع فى إجراء التحقيق لإثبات أن الموظف أو المستخدم كان وقت الحادث قائمًا حقيقة بتأدية أعمال وظيفته أو أن الحادث قد حصل له بسبب قيامه بأداء تلك الأعمال.

والتقرير الخاص بالتحقيق يرسل مع شهادات الأطباء إلى وزارة المالية فى أقرب وقت لأجل تسوية المعاش إذا اقتضى الحال طبقًا لأحكام هذا القانون.

وإذا كان الكشف الطبى لم يحصل إلا من طبيب واحد وجب أن يبين فى التقرير الأسباب التى اقتضت ذلك. وفى هذه الحالة يجوز لرئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم الذى أصابه الحادث ولوزارة المالية أيضًا، إجراء كشف طبى آخر بواسطة طبيبين آخرين من مستخدمى الحكومة.

مادة ٣٤ - المعاش الخاص الممنوح بموجب الفقرة (١) من المادة الثانية والثلاثين يقيد بصفة نهائية متى تجاوز صاحبه الستين من عمره أو ثبت أن ما تخلف، عن الإصابة من عاهة أو مرض غير قابل للشفاء.

ويكون إثبات عدم إمكان الشفاء بعد وقوع الحادث بسنتين بواسطة قومسيون طبى القاهرة أو طبيبين ينتدبهما القومسيون لهذا الغرض، أما أصحاب المعاشات الموجودون خارج القطر المصرى فيكون إثبات عدم إمكان شفائهم بعد وقوع

الحادث بسنتين أيضًا وبواسطة طبيبين مستخدمين فى مصلحة عمومية بشرط التصديق على صحة إمضائيهما ووظيفتيهما من جهة الاختصاص، وللحكومة الحق دائمًا فى تعيين هذين الطبيبين إذا رأت ضرورة لذلك.

وفى حالة ما إذا ثبت من الكشف الطبى أن صاحب المعاش قد شُفى من أثر الحادث يشطب المعاش الخاص المرتب له ويمنح ما يستحقه من المعاش أو المكافأة على واقع مدة خدمته مضافًا إليها ثلاث سنوات ما لم يكن أعيد إلى خدمة الحكومة ففى هذه الحالة الأخيرة يشطب المعاش الخاص، وعند إحالته إلى المعاش ثانيًا تحسب له مدة خدمته السابقة واللاحقة لعودته إلى الخدمة مضافًا إليها ثلاث سنوات لتسوية معاشه أو مكافأته بصفة نهائية.

مادة ٣٥ - الموظفون والمستخدمون الجارى عليهم حكم الاستقطاع إذا أصبحوا غير قادرين على الخدمة فى الظروف المنصوص عليها فى المادة ٣٢، يرتب لهم معاش على أساس مدة الخدمة الفعلية مضافًا إليها نصف الفرق بين هذه المدة والمدة التى تخوّل للموظف الحق فى ثلاثة أرباع المعاش وذلك على أساس آخر ماهيته على أن لا تقل المدة المضافة عن خمس سنوات.

ولوزارة المالية فى الأحوال الاستثنائية أن تمنح المعاش الذى تراه مناسبًا لشدة الإصابة ويكون قرارها فى ذلك نهائيًا.

ولا يجوز فى أى حال من الأحوال أن يتجاوز المعاش النهايات العظمى المحددة فى المادة ١٧.

مادة ٣٦ - المستحقون عن الموظفين أو المستخدمين الذين فقدوا الحياة فى الظروف المنصوص عليها فى المادة ٣٢، يُعطون ثلاثة أرباع النهاية العظمى للمعاش الذى كان يمكن منحه لمورثهم بمقتضى المادة ١٧.

مادة ٣٧ - الأحكام المتعلقة بتقسيم المعاشات بين الأرامل والأولاد والإناث والأمهات والإخوة والأخوات وبمقدار النهايات العظمى لها بسقوط الحق فى المعاش وغير ذلك تسرى على المعاشات الخاصة طبقًا لأحكام المواد ٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١.

النوع السادس

المعاشات والمكافآت الاستثنائية التى تمنح

بقرار من مجلس الوزراء

مادة ٣٨ - يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر، بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولاً إلى المجلس، منح معاشات استثنائية وزيادات فى

المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين إلى المعاش والذين يفصلون من خدمة الحكومة، أو لعائلات من يُتوفَّى من الموظفين أو المستخدمين وهم فى الخدمة أو بعد إحالتهم إلى المعاش.

وتجرى أحكام هذا القانون على هذه المعاشات والمكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذه المادة مع عدم الإخلال بما قد يقرره مجلس الوزراء من الأحكام الخاصة.

الباب الرابع

طلب المعاش والمكافأة

مادة ٣٩ – يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات فى ميعاد ستة أشهر يبتدئ من اليوم الذى يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه فى ماهية وظيفته.

أما المستحقون عن الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش فيبتدئ ميعاد ستة الأشهر المذكورة بالنسبة إليهم من اليوم التالى لوفاته.

والمستخدمون المحالون إلى مجالس التأديب يبتدئ ميعاد ستة الأشهر بالنسبة إليهم من تاريخ الحكم الذى يصدر بشأن حقوقهم فى المعاش أو المكافأة.

كل طلب يتعلق بالمعاش يقدم إلى وزارة المالية مباشرة أو بواسطة رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم أو بواسطة المديرية أو المحافظة التى يقيم المستحقون فى دائرتها.

يجب إثبات تقديم الطلب بمقتضى أيصال من المراقب العام لمستخدمى الحكومة والمعاشات أو رئيس المصلحة أو المدير أو المحافظ أو بمقتضى إعلان عن يد أحد المُحضَرين.

مادة ٤٠ – كل طلب يتعلق بالمعاش أو بالمكافأة يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة فى المادة السابقة يكون مرفوضًا ويسقط كل حق للطالب فى المعاش أو المكافأة.

ومع ذلك فلوزير المالية الحق فى التجاوز عن هذا التأخير إذا رأى أن الأسباب التى يبديها الطالب من شأنها أن تبرر ذلك.

طلب المعاش أو المكافأة المقدم بالكيفية المبينة فى المادة السابقة من أحد المستحقين عن الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المتوفى يمنع سقوط حق المستحقين الآخرين.

مادة ٤١ - طلبات المعاش التى تقدم من المستحقين يجب أن تكون مصحوبة بشهادة وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش وشهادة من جهة الاختصاص، أو - عند عدم تيسُّر ذلك - إقرار مبين به أسماء المستحقين وسنهم وتاريخ عقود الزواج.

فإن كان المستحق للمعاش أخًا أو أختًا أو إخوة أو أخوات يجب تقديم شهادة أو إقرار بأن المتوفى كان يعولهم.

وكل شهادة مزورة تستوجب رفع الدعوى العمومية لمحاكمة من يؤديها.

الباب الخامس

تسوية المعاشات والمكافآت

مادة ٤٢ - المعاشات والمكافآت المستحقة، للموظفين أو المستخدمين الملكيين بمقتضى هذا القانون تكون تسويتها بمعرفة وزارة المالية.

مادة ٤٣ - تحسب سن الموظفين والمستخدمين ومدد خدمتهم وكذلك سن المستحقين عنهم بالسنين الإفرنجية.

مادة ٤٤ - تسوية المعاشات أو المكافآت تكون على حسب مدة خدمة الموظف أو المستخدم بعد إسقاط المدد الآتية:

١ - مدد الخلو.

٢ - مدد الغياب والإجازات الاعتيادية التى لا يكون صاحب الشأن استولى فيها على ماهيته بالكامل.

٣ - مدة الإيقاف الذى ترتب عليه الحرمان من كامل الماهية أو من جزء منها.

مادة ٤٥ - مدد الخدمة فى السودان يضاف إليها نصف مقدارها.

ويُضاف مقدار النصف أيضًا إلى مدد الخدمة فى فنار أبى الكيزان وفنار الأخوين وفنار الأشرفى وفنار سنجانيب.

تحسب مدة الخدمة التى جنوبى الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى مركز الدلنج وبجهتَى الأضية وأبى زيد باعتبار ضعف مدتها الحقيقية، بشرط أن يكون النقل أو الذهاب بمأمورية إلى جنوبى هذا العرض أو تلك الجهات قد حصل بمقتضى أمر مكتوب من رئيس المصلحة وبشرط أن كل مدة خدمة فيها لا تقل عن ثلاثة أشهر بلا انقطاع.

إذا كان الموظف أو المستخدم من أصل سودانى لا يستحق مدة إضافية إلا عن مدة الخدمة التى يقضيها جنوبى الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى فيضاف إليها ثلثها.

يجوز لمجلس الوزراء أن يعين عدا الجهات السالف ذكرها الجهة النائية الأخرى التى تعتبر إقامة الموظف أو المستخدم فيها موجبة لتقرير مدة إضافية وأن يحدد كذلك مقدار هذه المدة الإضافية.

مادة ٤٦ - عند عمل حساب مدة الخدمة لتسوية المعاش أو المكافأة يصرف النظر فى المجموع الختامى لهذه المدة عن كسور الشهر وبجهة كسور السنة بواقع جزء من اثنى عشر من السنة عن كل شهر.

مادة ٤٧ - المعاشات التى تسوى بمقتضى هذا القانون ويكون مقدارها أقل من ٥٠٠ مليم فى الشهر لا يجوز قيدها ويجب استبدالها برأس مال من النقود طبقًا للجداول المرفقة بهذا القانون.

الباب السادس

لصرف المعاشات

مادة ٤٨ - يُرتب المعاش للموظف أو المستخدم من تاريخ قطع ماهيته ويرتب لمستحقى المعاش عن الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المتوفى من اليوم التالى لوفاته.

يعطى ميعاد شهر واحد بالأكثر لأجل تسليم الموظف أو المستخدم ما بعهدته ويصرف إليه عن مدة التسليم مكافأة معادلة لماهيته لا يُستقطع منها شىء؛ إذ إن هذه المدة لا تحسب فى المعاش ويرتب له المعاش من وقت قطع المكافأة المذكورة.

ولا يجوز مد ميعاد الشهر المذكور إلا فى ظروف استثنائية وبإذن من وزير المالية.

مادة ٤٩ - صرف المعاشات يكون شهريًا باعتبار جزء واحد من اثنى عشر جزءًا من المعاش السنوى بعد حلول ميعاد كل جزء ويكون الصرف من خزائن وزارة المالية والمصالح المندوبة لذلك.

مادة ٥٠ - يجوز لوزارة المالية أن تصرف مؤقتًا من أصل المعاش أو المكافأة الجزء الذى لا يكون محلاً لأية منازعة كانت؛ وذلك إلى أن تتم تسوية المعاش أو المكافأة بصفة نهائية.

الباب السابع

أصحاب المعاشات والموظفون والمستخدمون السابقون الذين يعودون إلى الخدمة.

مادة ٥١ - إذا أُعيد صاحب المعاش إلى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال يوقف صرف معاشه.

أصحاب المعاشات والموظفون والمستخدمون السابقون الذين يعودون إلى الخدمة بعد صدور هذا القانون، لهم الخيار فى خلال شهر من عودتهم بين قبول هذا القانون وبين المعاملة طبقًا لقانون المعاشات الذى سُوِّى معاشهم بمقتضاه وقت خروجهم من الخدمة، وفى حالة عدم الاختيار فى الميعاد المذكور يعتبرون أنهم قبلوا المعاملة بهذا القانون.

معاش المستحقين عن أصحاب المعاشات الذين يعودون إلى الخدمة بصفة نهائية ويتوفون فى أثنائها تكون تسويته بحسب القانون الذى اختاره عائلهم بعد عودته للخدمة.

إذا كان أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة فيكون مخيرًا عند عودته إليها بصفة نهائية بين عدم رد هذه المكافأة، وفى هذه الحالة لا تحسب له مدة خدمته السابقة فى تسوية ما يستحقه من المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وبين رد المكافأة بأكملها فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر أو على أقساط شهرية، بشرط أن يقدم طلبًا كتابيًا بذلك فى خلال شهر من تاريخ عودته وبشرط أن لا يقل كل قسط فى هذه الحالة عن ربع ماهيته وعندئذ تحسب عليه فوائد التأخير بواقع أربعة فى المائة سنويًا.

فإذا أراد الموظف أو المستخدم المكافأة بأكملها تحسب له مدة خدمته السابقة فى تسوية المعاش أو المكافأة طبقًا للقانون الذى اختار المعاملة بمقتضاه.

أما إذا تُوفى الموظف أو المستخدم أو فصل من الخدمة قبل رد المبلغ المطلوب بتمامه، فعند تسوية المعاش أو المكافأة المستحقة له أو للمستحقين عنه لا تحسب له مدة الخدمة التى لم يرد المكافأة المطلوبة عنها ما لم يدفعها هو أو المستحقون عنه فى ميعاد ستة أشهر من تاريخ تقاعده أو وفاته.

مادة ٥٢ - كل موظف أو مستخدم نال معاشه أو مكافأة بسبب عاهة أو مرض يجوز إعادته إلى الخدمة إذا ثبتت لياقته بقرار من القومسيون الطبى وذلك بموافقة وزارة المالية، إلا إذا أعيد فى درجة أعلى من الدرجة التى كان بها وقت خروجه فإنه لا يمكن عودته فى هذه الحالة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.

الباب الثامن

أصحاب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم

مادة ٥٣ - صاحب المعاش الذى يعود إلى خدمة الحكومة بصفة دائمة أو مؤقتة له أن يختار فى مدة شهر من تاريخ إعادته إلى الخدمة المعاملة بأحد الوجهين الآتيين:

١ - أن يستقطع من ماهيته مبلغ يعادل قيمة المعاش المستبدل، أو

٢ - أن يرد رأس مال المعاش المستبدل إما دفعة واحدة بدون فوائد فى ظرف شهر من تاريخ عودته، وإما أن يرده على أقساط شهرية فى ظرف ثلاث سنوات مضافًا إليه فوائد مركبة بواقع أربعة فى المائة.

ففى الحالة الأولى:

(أ) إذا كانت مدة خدمته الجديدة بصفة دائمة فيسوى معاشه عند رفته طبقًا لأحكام القانون الذى اختار المعاملة به عند عودته إلى الخدمة على مجموع مدة خدمته كأنه لم يستبدل معاشه، ويرتب له معاش يعادل الفرق بين مقدار المعاش الناتج من هذه التسوية وبين مقدار المعاش الذى كان مرتبًا له بعد الاستبدال بصرف النظر عن المدة الجديدة.

(ب) أما إذا كانت خدمته الجديدة بصفة مستخدم مؤقت أو خارج عن هيئة العمال، فعند رفته يعاد ترتيب المعاش الذى كان مرتبًا له بعد الاستبدال بصرف النظر عن مدة خدمته الجديدة.

صاحب المعاش الذى استبدل معاشه كله أو بعضه إذا عاد إلى الخدمة بماهية أقل من الماهية التى اتُّخذت أساسًا فى تسوية معاشه واختار المعاملة على الوجه الأول، يستقطع من ماهيته الجديدة الفرق بينها وبين الماهية القديمة مطروحًا منها قيمة المعاش المستبدل، وإذا كانت ماهيته الجديدة معادلة أو أقل من ماهيته القديمة مطروحًا منها مقدار المعاش المستبدل فلا يستقطع منه شىء فى نظير المعاش المستبدل.

وفى الحالة الثانية:

(أ) إذا كانت مدة خدمته الجديدة بصفة دائمة تطبق عليه أحكام:

المادة ٥١ - كأنه لم يستبدل معاشه.

(ب) إذا كانت مدة خدمته الجديدة بصفة مستخدم مؤقت أو خارج عن هيئة العمال، فعند رفته يعاد ترتيب المعاش الذى كان مرتبًا له قبل الاستبدال.

وإذا رُفت صاحب المعاش الذى أعيد إلى الخدمة بصفة دائمة أو مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال قبل أن يسدد جميع الأقساط المذكورة، يخفض معاشه الجديد أو المعاش الذى أعيد ترتيبه حسب الحالة بنسبة جزء رأس مال المعاش الذى لم يرده إلا إذا رد باقى الأقساط دفعة واحدة.

لا يجوز لأصحاب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم كلها أو بعضها قبل أول يوليو سنة ١٩٠٩ أن يطلبوا المعاملة على الوجه الثانى.

مادة ٥٤ - المستحقون عن صاحب المعاش الذى استبدل معاشه كله أو بعضه قبل أول يوليو سنة ١٩٠٩ ثم أعيد إلى الخدمة وعومل بأحكام هذا القانون، لهم الحق فى ثلاثة أرباع المعاش الذى كان يستحقه عائلهم يوم وفاته بمقتضى المادة ٥٣ مع مراعاة الشروط والقيود المنصوص عنها فى المواد ٢٥ و٢٧ و٢٨.

المستحقون عن صاحب المعاش الذى استبدل جزءًا من معاشه اعتبارًا من أول يوليو سنة ١٩٠٩ وأعيد للخدمة وعومل بهذا القانون، لهم الحق فى المعاش الذى كان يرتب لهم لو أن عائلهم لم يستبدل شيئًا من معاشه.

الباب التاسع

سقوط الحق فى المعاش أو فى المكافأة

مادة ٥٥ - إذا حُكم على موظف أو مستخدم أو صاحب معاش بعقوبة جناية يوقف حقه فى الحصول أو الانتفاع بمعاشه مدة تنفيذ العقوبة وعند إخلاء سبيله ينتهى هذا الإيقاف بدون صرف أى متجمد لها. على أية حال، فى فترة الإيقاف إذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشًا فى حالة وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون المعاش الذى كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم.

إذا كان الموظف أو المستخدم المحكوم عليه بعقوبة جناية لا يستحق إلا مكافأة يوقف صرف هذه المكافأة مدة تنفيذ العقوبة وعند إخلاء سبيله تصرف له المكافأة.

على أنه إذا كان يوجد أشخاص يستحقون مكافأة فى حالة وفاة الموظف أو المستخدم فيمنحون جزء المكافأة الذى كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم وفى هذه الحالة تصرف المكافأة؛ فإذا وجد الموظف أو المستخدم عند إخلاء سبيله تصرف له المكافأة.

مادة ٥٦ - كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم فى جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير فى أوراق أو خلافه، تسقط حقوقه فى المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة، وفى هذه الحالة إذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشًا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذى كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم.

فإذا كان الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المحكوم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة مَدينًا للحكومة من جرَّاء ارتكابه الأفعال المكونة للجريمة يخصم من المعاش أو المكافأة الممنوحة للمستحقين عنه جزء حتى وفاء الدَّين، ولا يجوز فى حال من الأحوال أن يتجاوز هذا الاستقطاع ربع المعاش أو المكافأة.

مادة ٥٧ - لا يجوز الحكم بسقوط الحق فى كل أو بعض المعاش أو المكافأة فى حالة العزل التأديبى إلا من مجلس التأديب المخصوص أو الهيئة التأديبية المختصة بذلك.

إذا حكم على موظف أو مستخدم تأديبيًا بسقوط الحق فى كامل معاشه أو مكافأته وكان له أشخاص يستحقون معاشًا أو مكافأة عند وفاته، يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذى كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم.

إذا توفى موظف أو مستخدم محكوم عليه بسقوط الحق فى جزء من معاشه ينال المستحقون عنه ثلثى ما كانوا يستحقونه من المعاش فيما إذا كان لم يحكم على عائلهم بسقوط جزء من حقوقه.

وإذا كان الموظف أو المستخدم المحكوم عليه تأديبيًا بسبب ارتكابه إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة بالحرمان من كامل معاشه أو مكافأته أو من جزء منهما مدينًا للحكومة من جراء ارتكابه الأفعال المكونة للجريمة، يُخصم منه أو من المستحقين عنه فى المعاش أو المكافأة الممنوحة لهم بمقتضى الفقرتين السابقتين جزء حتى وفاء الدَّين، ولا يجوز فى حال من الأحوال أن يتجاوز هذا الاستقطاع ربع المعاش أو المكافأة.

إذا أُعيد إلى الخدمة موظف أو مستخدم معزول مع سقوط حقوقه فى جزء من المعاش أو المكافأة فتسوية معاشه أو مكافأته النهائية تكون عن مجموع مدد خدمته السابقة للعزل واللاحقة له، ويخصم من مدد خدمته السابقة للعزل جزء مساو للنسبة المستنزلة من معاشه الأصلى أو المكافأة.

إذا عُزل الموظف أو المستخدم بدون سقوط حقوقه فى المعاش أو المكافأة تحسب مدة خدمته السابقة فى تسوية معاشه أو المكافأة.

مادة ٥٨ - الموظف أو المستخدم الذى يُستعفى تسقط حقوقه فى المعاش أو المكافأة وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة فى المادة ١٣.

وإذا أعيد للخدمة الموظف أو المستخدم المستعفى يحسب له مدة خدمته السابقة على استعفائه فى المعاش أو المكافأة.

على أن الوزراء ورئيس الديوان الملكى وكبير الأمناء ووكلاء الوزارات والوزراء المفوضين والنائبين العموميين إذا تركوا وظائفهم بسبب الاستعفاء لا يفقدون حقهم فى المعاش أو المكافأة، وتبقى لهم هذه الميزة إذا ما أسندت إليهم مناصب أخرى أو إذا أُعيدوا بعد استعفائهم إلى الخدمة فى وظائف أخرى.

مادة ٥٩ - يُستثنى من أحكام المادة السابقة المستخدمات اللواتى يستعفين بقصد الزواج فيمنحن المعاش أو المكافأة التى لهن الحق فيها طبقًا لأحكام هذا القانون، على أن يسوى المعاش على أساس متوسط الماهية فى السنتين الأخيرتين.

مادة ٦٠ - إذا استمر صاحب المعاش بعد عودته إلى الخدمة بصفة نهائية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال على الاستيلاء على معاشه مع ماهية وظيفته، يُعزل من الخدمة وتسقط حقوقه فى المعاش نهائيًا.

وكذلك الحكم فيما يختص بمستحقى المعاش عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون فى إحدى وظائف الحكومة ويستمرون على الاستيلاء على معاشهم مع ماهية وظيفتهم.

ومع ذلك فمستحقو المعاش عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون فى إحدى وظائف الحكومة يكون لهم الخيار فى الاستيلاء على ماهية وظيفتهم أو الاستمرار على أخذ المعاش الذى آل إليهم وفى حالة رفتهم يكون لهم الخيار فى طلب ما يستحقونه من المعاش أو المكافأة على حسب مدة خدمتهم أو المعاش الآيل إليهم.

لا يجوز بحال من الأحوال الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة، فإذا كان لشخص حق فى أكثر من معاش فله أن يختار المعاش الأكثر فائدة له.

مادة ٦١ - كل صاحب معاش لا يطالب به فى ميعاد ثلاث سنوات تمضى من تاريخ آخر صرف يسقط حقه فى ذلك المعاش، وفى هذه الحالة يشطب من السجلات إلا إذا ثبت أن عدم المطالبة كان ناشئًا عن حادث قهرى.

مادة ٦٢ - كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب صاحبه به فى ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقًا للحكومة، إلا إذا ثبت أن عدم المطالبة كان ناشئًا عن حادث قهرى.

الباب العاشر

أحكام وقتية وخصوصية

مادة ٦٣ - معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الموجودين الآن فى الخدمة تستمر تسويتها بمقتضى أحكام القوانين الجارى العمل بها الآن، وهى:

القانون الصادر فى ٥ ربيع الثانى سنة ١٢٧١ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤) المعروف بقانون سعيد باشا.

الأمر العالى الصادر فى ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ (١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٠) القاضى باستقطاع اليوم الاحتياطى.

القانون الصادر فى ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ (١١ يناير سنة ١٨٧١) المعروف بقانون إسماعيل باشا.

الأمر العالى الصادر فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣.

القانون الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ المعروف بقانون توفيق باشا.

القانون رقم ٥ الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ والقوانين المعدلة.

القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٠.

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٢٣ الذى يستمر العمل بأحكامه بالنسبة للموظفين الذين ينقلون من إحدى مصالح الحكومة إلى الأوقاف وبالعكس بعد صدور هذا القانون.

مادة ٦٤ - الموظفون والمستخدمون الذين يكونون فى الخدمة وقت صدور هذا القانون، ما عدا المبينين فى المادة ٤ منه، لهم أن يطلبوا الانتفاع بأحكامه بشرط أن يقدموا طلبًا بذلك فى ظرف ستة أشهر من تاريخ نشره إذا كانوا بالقطر المصرى وقت صدوره، أو فى ظرف سنة إذا كانوا فى الخارج أو فى السودان.

وعلى الموظفين والمستخدمين الذين يقبلون المعاملة بهذا القانون أن يدفعوا الفرق بين السبعة والنصف فى المائة وبين اليوم الاحتياطى أو الخمسة فى المائة عن كل مدد خدمتهم السابقة، ويكون الدفع بإحدى الطريقتين الآتيتين:

١ - دفعة واحدة فى خلال سنة من تاريخ انقضاء ميعاد الستة أشهر أو السنة المحدد لقبول المعاملة بهذا القانون.

٢ - فى ميعاد عشر سنوات تبتدئ من تاريخ نهاية الميعاد المحدد فى الفقرة الأولى من هذه المادة، وذلك باستقطاعات متساوية من الماهية الشهرية أو من المعاش إذا اقتضى الحال.

إذا غادر الموظف أو المستخدم خدمة الحكومة قبل أن يكون له حق فى المعاش يخصم ما يكون مستحقاً عليه من متأخر الاحتياطى من أصل مكافأته.

يجوز على سبيل الاستثناء من أحكام القوانين التى نصت على عدم جواز التنازل أو الحجز على الماهيات والمعاشات والمكافآت إلا بشروط محدودة، أن يتجاوز هذا الاستقطاع ربع قيمة الماهية أو المعاش أو المكافأة.

يوقف دفع الأقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين.

الطلبات التى تقدم إلى وزارة المالية يجب إثباتها بإيصال يُعطى من المراقب العام لمستخدمى الحكومة والمعاشات، أو من رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم.

مدة الخدمة السابقة الآتى بيانها لا تحسب فى المعاش بأى حال من الأحوال حتى ولو دفع أصحابها قيمة الاستقطاع الخاص بها الذى لم يسبق خصمه من ماهياتهم، وهى التى قُضيت:

١ - بصفة خَدَمة خارجين عن هيئة العمال.

٢ - بمقتضى عقود تضمن مزايا خاصة فى صورة مكافأة.

٣ - بصفة مؤقتة أو إلى أجل مسمى.

الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن فى الخدمة الذين كان عمرهم يزيد على ٣٥ سنة وقت دخولهم فى الخدمة الدائمة تحت أحكام قانون المعاشات الملكية الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧، يكون لهم الحق فى المعاش بمقتضى أحكام هذا القانون إذا ما طلبوا المعاملة به فى الميعاد القانونى ويستقطع السبعة والنصف فى المائة من ماهياتهم من تاريخ دخولهم فى الخدمة الدائمة.

الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن فى الخدمة ممن تنطبق عليهم الفقرة الرابعة من المادة ٥١، لهم فى ميعاد شهر من تاريخ الاختبار أن يطلبوا الانتفاع بأحكام هذه الفقرة.

مادة ٦٥ - الموظفون والمستخدمون المحالون إلى المعاش أو المرفوتون والمستحقون عن الموظفين والمستخدمين المتوفين قبل أول مايو سنة ١٩٢٨؛ وكذلك المستحقون عن أصحاب المعاشات الذين أحيلوا إلى المعاش قبل أول مايو سنة ١٩٢٨ وتوفوا بعد هذا التاريخ - لا يجوز لهم فى أى حال من الأحوال أن ينتفعوا من الأحكام السابقة؛ بل يُعاملون بمقتضى قوانين المعاشات التى كانت سارية عليهم أو على عائلهم.

ويجوز بصفة استثنائية للموظفين أو المستخدمين المحالين إلى المعاش ابتداء من أول مايو سنة ١٩٢٨ إلى تاريخ صدوره ولمستحقى المعاش عن الموظفين والمستخدمين المتوفين فى خلال المدة المذكورة أن يطلبوا الانتفاع بأحكام هذا القانون، ويجب أن يقدم الطلب الخاص بذلك فى الميعاد المحدد بالفقرة الأولى من المادة السابقة وإلا سقط حق أصحاب الشأن فى المعاملة بأحكامه.

مادة ٦٦ - لا تسرى أحكام هذا القانون إلاً على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم فى ميزانية الحكومة العمومية، وتسرى أيضًا بصفة استثنائية على موظفى المصالح الآتية:

١ - الخاصة الملكية.

٢ - مجلس الصحة البحرية والكورنتينات.

٣ - الجامعة المصرية.

٤ - دار الكتب الملكية.

٥ - وزير ووكيل وباشمهندس وزارة الأوقاف.

٦ - مصلحة الرى بالسودان.

مادة ٦٧ - يعرض وزير المالية على مجلس الوزراء الأحوال التى يظهر له أنها تستدعى تفسيرًا لأحد أحكام هذا القانون. وتفسير مجلس الوزراء يُنشَر فى الجريدة الرسمية ويعتبر تفسيرًا تشريعيًا ويكون العمل به واجبًا.

مادة ٦٨ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كلٌّ منهم فيما يخصه».

مرسوم بقانون بربط ميزانية الدولة

صدر المرسوم بقانون بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٩/١٩٣٠، وهذا نصه بعد الديباجة:

(المادة الأولى)

تقررت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٢٩/١٩٣٠ بمبلغ سبعة وأربعين مليونًا وأربعمائة وعشرة آلاف جنيه مصرى (٤٧,٤١٠,٠٠٠ج.م.) على حسب الجدول حرف « أ » المرفق بهذا القانون.

(المادة الثانية)

تقررت إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٢٩/١٩٣٠ بمبلغ ثمانية وثلاثين مليونًا وتسعمائة وخمسين ألف جنيه مصرى (٣٨,٩٥٠,٠٠٠ج.م.) على حسب الجدول حرف «ب» المرفق بهذا القانون.

(المادة الثالثة)

يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات وقدره ثمانية ملايين وأربعمائة وستون ألف جنيه مصرى (٨,٤٦٠,٠٠٠ج.م.) من المال الاحتياطى.

(المادة الرابعة)

تقررت ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٢٩/١٩٣٠ بمبلغ ثلاثة وثلاثين ألفًا وخمسمائة وتسعة جنيهات مصرية «٣٣,٥٠٩ج.م.».

وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ تسعة وعشرين ألفًا ومائة وخمسة جنيهات مصرية (٢٩,١٠٥ج.م.).

وذلك حسب الجدول حرف «ج» المرفق بهذا القانون.

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره أربعة آلاف وأربعمائة جنيهات مصرية (٤,٤٠٤ج.م.) من احتياطى الحكومة.

(المادة الخامسة)

تقررت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٢٩/١٩٣٠ بمبلغ مائتين وتسعة وسبعين ألفًا ومائتين وستة وعشرين جنيهًا مصريًا (٢٧٩,٢٢٦ج.م.).

وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ مائتين وثلاثة وستين ألفًا وستة وعشرين جنيهًا مصريًا (٢٦٣,٠٢٩ج.م.).

وذلك حسب الجدول حرف «د» المرفق بهذا القانون.

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ستة عشر ألفًا ومائتا جنيه مصرى (١٦,٢٠٠ج.م.) من احتياطى الجامعة.

(المادة السادسة)

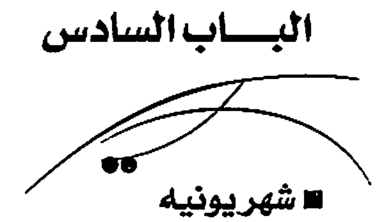
إن وجود اعتماد لغرض معين فى جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعفى المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد.

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كلٌّ منهم فيما يخصه.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر فى سراى عابدين فى ١٢ ذى الحجة سنة ١٣٤٨ (٢١ مايو سنة ١٩٢٩).

■■■



الباب السادس

■ شهر يونيه

■■

الفصل الأول

الرحلة الملكية إلى أوروبا

ذكرنا فى الباب السابق نبأ انتقال جلالة الملك إلى الإسكندرية وإبحاره منها إلى أوروبا. وقد دخلت به الباخرة (أوزنيا) ميناء نابولى فى منتصف الساعة السابعة من صباح يوم ٢ يونيه: وقد استقبله قنصل مصر فى نابولى ومعه المدير العام والمدير المحلى لشركة بواخر ستمار لأداء التحية.

وفى الساعة التاسعة والنصف صباحًا قصد إلى الباخرة السنيور كاسيلى حاكم ولاية نابولى مع كبار الموظفين المدنيين والعسكريين بملابسهم الرسمية لتأدية التحية لجلالته باسم حكومة المدينة، فتولى قنصل مصر تقديمهم لجلالة الملك الذى تفضل فحادثهم محادثة وجيزة معربًا عن سروره بوجوده مرة أخرى فى إيطاليا.

وفى الساعة الحادية عشرة تحركت الباخرة أوزنيا من مكانها لمتابعة سفرها إلى جنوة فوصلتها صباح اليوم التالى، وبعد الإجراءات المعتادة صعد إليها أصحاب المعالى والسعادة والعزة محمود فخرى باشا وصادق حنين باشا وحسن نشأت باشا وصادق وهبه باشا والميرالاى أبلت بك ومحمد حسين بك وقدرى بك قنصل مصر فى جنيف والجزايرى بك سكرتير المفوضية المصرية فى روما وزكى سعد أفندى قنصل مصر فى جنوة. وبعد هنيهة صعد إلى الباخرة كذلك ممثلو السلطة الإيطالية، وفى مقدمتهم محافظ جنوة ورئيس الميناء ورئيس محكمة الاستئناف والنائب العام ورئيس إدارة ولاية جنوة وقائد الفرقة العسكرية وقومندان المنطقة الثالثة لجيش الميليشيا المتطوع وسكرتير حزب الفاشيستى فى الولاية ورئيس الجامعة الملكية ومدير معهد الأحياء المائية وقائد فرقة الجندرمة الملكية[١].

❊ ❊ ❊

(١) الأهرام فى ٣ يونيه.

وفى الساعة الحادية عشرة نزل جلالته من الباخرة مصحوبًا بمحمود فخرى باشا واستقل السيارة إلى فندق «ميرامار» الذى سيقيم فيه إلى يوم سفره إلى برلين. وكان الجمهور قد بكّر إلى الاحتشاد فى الأماكن المجاورة للميناء لاستقبال جلالته عند نزوله من الباخرة. وكان رجال الچندرمة والميليشيا الفاشيستى واقفين صفين يؤدون التحية لجلالته فى طريق الموكب الملكى إلى الفندق(١).

برقيات جلالة الملك

أرسل جلالة الملك إلى ملك إيطاليا البرقية الآتية:

«يسرنى جدًا فى أثناء مرورى بالمياه الإيطالية أن أعرب لجلالتكم عن عواطف صداقتى الأكيدة. وعما أتمناه لجلالتكم ولأسرتكم الملكية المعظمة من الأمانى الطيبة. وأنتهز بسرور فرصة الاحتفال بعيد الوحدة الإيطالية. فأعرب عما أتمناه لإيطاليا من اليسر والرخاء فى ظل جلالتكم وعهد حكومتكم».

وأرسل جلالته إلى السنيور موسولينى رئيس حكومة إيطاليا البرقية الآتية:

«أريد أن أعرب لسعادتكم عن تقديرى العظيم لما أبدته الحكومة الإيطالية نحوى من المجاملة واللطف اللذين كان لهم أعظم أثر فى نفسى فاقبلوا مزيد شكرى».

* * *

وقد عاد وزراء مصر المُفوَّضون فى برلين وباريس وبروكسل وقنصل مصر فى چنيف إلى مقار أعمالهم بعد أن تلقوا أوامر جلالة الملك فيما يتعلق بالرحلة.

مأدبة وزير مصر المفوض فى إيطاليا

وأقام حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض فى إيطاليا صادق حنين باشا، وليمة شائقة فى فندق كولومبيا احتفاء بمقدم جلالة الملك دعا إليها أفراد الحاشية الملكية وقنصل مصر وموظفى القنصلية المصرية فى چنوه.

وقد تمتع جلالة الملك بالنزهة فى الضواحى أثناء اجتيازه إيطاليا.

الملك فى ألمانيا

غادر جلالة الملك فؤاد فندق «ميرامار» قُرابة الساعة السابعة والربع من صباح ٩ يونيه، فاستقل الأتوموبيلات مع رجال الحاشية الملكية إلى محطة السكة الحديدية حيث كان القطار الخاص فى انتظار جلالته.

---

(١) الصحف فى ٤ يونيه.

وكانت قاعة الانتظار الملكية فى المحطة قد فرشت بأفخر الأثاث وازدانت بالرايات المصرية والإيطالية.

وقد وقف لاستقبال جلالته فيها ممثلو السلطة المدنية والسلطة العسكرية فى جنوه وهم بالملابس الرسمية، ومنهم محافظ جنوه والكومندان العسكرى وقائد جيش الميليشيا الفاشيستى ومدير الأمن العام ومأمور المحطة.

وقبل الساعة السابعة والنصف ببضع دقائق وصل جلالة الملك مع رجال حاشيته، فاستقبله عند نزوله مأمور المحطة وسار بجلالته إلى القاعة الملكية حيث كان كبار المستقبلين فحيوا جلالته وقد كانت تلوح عليه ملامح الصحة والانشراح. ولما حان وقت السفر حيا جلالته المستقبلين بلطف وبشاشة وسار إلى الصالون يتبعه رجال الحاشية الملكية.

وقد صحب القطار بعض رجال الأمن بأمر السلطة الإيطالية، واتخذت مصلحة السكة الحديدية جميع التدابير ليكون سفر الحاشية الملكية على أتم نظام[١].

وقد وصل القطار الخاص به إلى سنجان فى الساعة الخامسة بعد الظهر، فنزل منه واستقبله فى قاعة الانتظار فون روزن ممثل الحكومة الألمانية وقدم لجلالته الضباط والسياسيين. وقد أعرب الملك عن شكره للحفاوة التى قوبل بها، كما أعلن سروره بزيارة ألمانيا وبعد الاستراحة بساعة ونصف الساعة عاد جلالة الملك إلى القطار الذى استأنف سفره إلى برلين بطريق استودجار[٢]، حيث قابله الرئيس هندبرج وغيره من كبار رجال الدولة الرسميين، وقد تفقد جلالته (قُرَه قُوْل) الشرف ثم ركب إلى جانب الرئيس هندبرج.

برنامج الزيارة الرسمية: اليوم الأول ١٠ يونيه

يجرى الاستقبال الرسمى لجلالة الملك فى برلين، وفى الساعة الأولى بعد الظهر يتغدى جلالته وحاشيته فى القصر الذى خُصص لإقامة جلالته.

منتصف الساعة الرابعة - زيارة جلالته الرسمية مصحوبًا بحاشيته لرئيس الدولة (الرِّيخ).

الساعة الرابعة والربع - رئيس الريخ يرد الزيارة لجلالة الملك.

الساعة الخامسة - جلالة الملك يستقبل الهيئة الدبلوماسية بالملابس المعتادة والقبعة.

---

(١) و(٢) الأهرام فى ١٠ يونيه.

الساعة الثامنة - مأدبة عشاء يقيمها رئيس الريخ.

الساعة العاشرة والربع مساء - حفلة بالمشاعل والوقدات والملابس الثوب الرسمى والقبعة والقفاز الأبيض والنياشين أو الثوب الرسمى والصديرية البيضاء والقفاز الأبيض والنياشين، والعسكريون نفس الملابس مع السيف والوسام والسيدات بثياب السهرة(١).

اليوم الثانى

وصل جلالة الملك إلى مطار تمبنهوف فى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحًا بعد أن اخترق الموكب الملكى منتزه (تيرجارتن) فى جو صحو بديع وبين تحية الجماهير التى لم تنقطع: واستعرض أمام جلالته «أوديت» أمهر الطيارين الألمانيين كثيرًا من أعمال الطيران المختلفة، وتفضل جلالته فتفقد مختلف النماذج وطاف بأنحاء المطار وخارج نطاقه فأتيحت للجماهير الحاشدة فرصة تحيته والهتاف له.

ثم تحرك الموكب الملكى إلى مطبعة أولشتين المجاورة حيث زارها جلالته وقوبل هناك بأكبر مظاهر الحفاوة والإجلال.

ولبَّى جلالته عقب ذلك دعوة الهر لوبر رئيس الرِّيخستاغ فتناول طعام الغداء على مائدته.

وبعد الظهر ارتدى جلالته البذلة الرسمية وزار المتحف العسكرى حيث استقبل جلالته الماريشال فون هندبرج وهو بملابس الميدان، وتفضل جلالته فوضع إكليلاً من الزهر على قبر الجندى المجهول.

ثم زار جلالته معامل الخزف والصينى التابعة للحكومة وتفقّد جميع أجزائها وكان جلالته دقيق السؤال عن كثير من التفاصيل، وعقب ذلك تناول جلالته الشاى مع كثير من عظماء الألمانيين والمصريين فى الحديقة التى نُسقت أبدع تنسيق وكان كل شىء فيها دقيق الترتيب جميلاً.

انتهاء موعد الزيارة الرسمية لألمانيا

ولو أن أيام زيارة جلالة الملك فؤاد الرسمية لبرلين قد انتهت يوم ١٢ منه بتمثيل رواية «الفارس ذى الوردة» فى دار الأوبرا، فلا يزال الفون روزين والچنرال فون بوك المنتدبان لمرافقة جلالته رسميًا يصحبانه، وقد رافقاه صباح يوم ١٣ مع الحاشية الملكية إلى مونيخبرج.

---

(١) السياسة فى ١٠ يونيه.

وعقب مبارحة جلالته إلى مونيخبرج حزم كل شىء ونقل من قصر ألبرخت إلى «جرنوالد» حيث يبيت جلالة الملك، وتعد رحلة جلالته إلى مونيخبرج الأولى من نوعها خارج برلين.

وقد ذهب جلالته عقب ذلك إلى كونيجو سترهوش حيث زار محطة الراديو، وكان جلالته دقيق الملاحظة جَمَّ السؤال عن كثير من التفاصيل.

وفى المساء أقام جلالة الملك مأدبة عشاء فى دار المفوضية المصرية حضرها الماريشال فون هندنبرج وكبار الموظفين وأعضاء الهيئات السياسية، وكانت حفلة بالغة منتهى الرونق والجلال تجلت فيها الأبهة الشرقية وعزفت الموسيقى طوال الوقت قِطَعًا من وضع الموسيقىّ «مولر».

عند الساعة الثانية عشرةٍ من ظهر يوم ١٢ زار جلالة الملك دار بلدية برلين، فاستقبله محافظ المدينة ووقّعت أوركسترا مؤلفة من كبار الموسيقيين قطعًا غنائية، ثم خطب المحافظ مرحِّبًا بجلالة الملك منوهًا بمدنية مصر القديمة. وحضر جلالته بعد ذلك عرض شريط سينمائى ناطق وتفضل فأبدى ارتياحه وسروره بما رأى، وبعد أن وقع بإمضائه الكريم فى دفتر ذهبى انتقل ومعه أفراد الحاشية وجميع الزائرين إلى قاعة الطعام حيث أولمت لجلالته مأدبة غداء فاخرة، وقد وقف جلالة الملك أثناء المأدبة فألقى بالألمانية كلمة شكر بها الشعب الألمانى على الاستقبال الحار والحفاوة البالغة التى استقبل جلالته بها، وصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى والنشيد الألمانى. وبعد الظهر زار جلالته دار الجامعة، وفى المساء دُعى جلالته إلى حفلة فى دار الأوبرا حيث مثلت رواية «الفارس ذى الوردة» قام بتمثيلها أشهر الممثلين الألمانيين، وقد حضر الحفلة جميع أعضاء الهيئات السياسية وجلس إلى يمين جلالته المرشال فون هندنبرج وشغل جلالته بالحديث معه أثناء الاستراحة.

وقد كانت السيدة هدى هانم شعراوى وعقيلة القنصل المصرى هما السيدتان المصريتان فقط فى الحفلة.

وقد رأى جلالة الملك فى ختام زيارته الرسمية لألمانيا أن يزور الماريشال هندنبرج رئيس الجمهورية ليعرب له عن امتنانه من الحفاوة التى قوبل بها والحفلات الفخمة التى أقيمت له، فزاره بعد ظهر أمس (الجمعة) وشكره على ذلك وقد استُقبل جلالته وودِّع بالإجلال.

وفى الحال قصد الماريشال هندنبرج إلى دار المفوضية المصرية فرد الزيارة لجلالة الملك ولبث عنده هنيهة كان فيها موضع الإكرام.

وعندما خرج الماريشال هندنبرج من دار المفوضية كان عدد كبير من الطلبة المصريين قد جاؤوا لتحية جلالة الملك فصفقوا تصفيقًا شديدًا للماريشال.

وفى الساعة السابعة تشرف الطلبة المصريون بمقابلة جلالة الملك فى الصالون الأحمر وقد تفضل جلالته فاستقبلهم واقفًا وصافحهم واحدًا واحدًا وظل واقفًا، وعندئذ خطب حضرة فؤاد بك شيرين مدير البعثة خطبة وجيزة نوه فيها بولاء الطلبة وإخلاصهم لجلالة الملك الذى يرعى مصالح الطلبة ويلحظهم بعين عنايته، لا فى مصر فقط بل فى الخارج أيضًا.

ثم استأذن فؤاد بك جلالة الملك فى تقديم هدية من الطلبة لصاحب السمو الأمير فاروق.

وهنا تقدم طالب وقدم الهدية فتقبلها جلالته قائلاً: «أشكركم على هذه الفكرة اللطيفة التى جعلتكم تذكرون الأمير فاروق».

وحينئذ هتف الطلبة: ليَحْىَ الملك. وليحى الأمير فاروق. لتحى مصر.

والهدية هى أدوات مكتب ثمينة مصنوعة كلها من الكهرباء (الكهرمان).

ثم تفضل جلالة الملك ووجَّه إلى الطلبة هذا النطق السامى وهو:

«إنى أروم أن تجدُّوا فى عملكم وتواصلوا اجتهادكم لكى تتشرف مصر بكم وتكسب سمعة طيبة بعملكم وليجتهد كل منكم أن يغنم أعظم ما يستطيع جَنْيه من الفائدة من إقامته هنا لكى يغنم الوطن بعد ذلك هذه الفائدة».

«اعملوا بنشاط وحمية من أجل مصر المحبوبة واعلموا أنه يسرنى دائمًا أن أسمع أخبارًا حسنة عن كل واحد منكم».

فتقبل الطلبة هذه النصائح الملكية الغالية بالإصغاء والاحترام وقدموا علامات الولاء والإجلال وانصرفوا.

وعند انصرافهم استوقف جلالة الملك اثنين منهم وقال لهما يُخيل إلىَّ أنى لم أصافحكما عند دخولكما، ثم صافحهما مصافحة تفيض عطفًا أبويًا.

وبقى فؤاد بك شيرين وحده مع جلالة الملك فقال له: «أريد منك أن تسهر على أبنائى الطلبة هنا وتكون خير مرشد لهم لكى يعودوا إلى مصر رجالاً نافعين».

وبعد ذلك تشرف بمقابلة جلالة الملك أحمد بك المصرى المقيم فى برلين وهو الذى قدم النشيد المعنون باسم «تانجو فاروق»، ومصرى آخر اسمه فهمى أفندى

قدم إلى جلالته نشيدًا ملكيًا (مارش) ألّفه وستتولى شركة بيضافون طبعه على أسطوانات فونوغرافات. وتشرف بالمقابلة أيضًا الخواجة عزيز ضومط وهو سورى مقيم فى ألمانيا وينّظِم الشعر بالألمانية وقدم إلى جلالته قصيدة ألمانية؛ فلقوا من عطف جلالته عليهم ما أطلق ألسنتهم بالدعاء.

ثم قدم صاحب السعادة نشأت باشا وزير مصر المفوض فى برلين مندوب المقطم إلى جلالة الملك فصافحه وشمله بتعطفاته، ولما أعرب له المندوب عن إخلاص المقطم للعرش والجالس عليه ونقابته فى خدمتهما تفضل فأظهر رضاءه وامتنانه.

وزير الأشغال فى برلين

وبعد ذلك تشرف صاحب المعالى إبراهيم فهمى بك وزير الأشغال بالمقابلة السنَية على أثر قدومه من لندن، وبسط لجلالة الملك نتيجة عمله هناك فى شأن مشروع تعلية خزان أسوان.

انتهاء الرسوم التفصيلية للمشروع

وقد صرح معالى الوزير لمندوب المقطم بأن جميع الرسوم التفصيلية للمشروع قد انتهت فى لندن وأنه سيعود إليها فيمكث فيها أسبوعًا ثم يعود ليبحر منها إلى مصر فى ١٧ يوليو القادم.

وكذلك أمضى جلالته أيام رحلته فى ألمانيا متنقلاً فى مدنها بين معاملها ومصانعها ومعاهدها، محل رعاية الشعب الألمانى وتمجيد الحكومة وتكريم الشركات وأصحاب المصانع حتى كان يوم ٢٥ يونيه وهو آخر أيام زيارته للجمهورية الألمانية.

«زيارته لتشيكوسلوفاكيا»

البرنامج الرسمى

اليوم الأول: هو يوم الأربعاء ٢٦ يونيه

١ - وصول جلالته إلى محطة «ويلسون» ببراج واستقبال رئيس الجمهورية ورجال الحكومة التشيكوسلوفاكية لجلالته ونزول جلالته فى سراى براج ضيفًا على الحكومة.

٢ - استقبال جلالته للهيئات الدبلوماسية الأجنبية فى سراى براج.

٣ - يتناول جلالته العشاء فى مأدبة رسمية يقيمها فخامة رئيس الجمهورية فى سراى براج.

* * *

اليوم الثانى: وهو يوم الخميس ٢٧ يونيه

١ - يُدعى جلالته إلى استعراض عام تقيمه القيادة العليا لبعض فرق جيش الجمهورية ويرافق جلالته فخامة رئيس الجمهورية.

٢ - زيارة جلالته لجامعة براج ويكون فى استقبال جلالته عميدو الكليات ومدير الجامعة بالثياب الرسمية.

٣ - تناول طعام الغداء فى مأدبة رسمية فى قصر براج.

٤ - استقبال جلالته رسميًا فى دار بلدية براج.

٥ - تناول طعام العشاء فى وليمة رسمية بوزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية يحضرها فخامة رئيس الجمهورية ورجال الحكومة الرسميون ووزراء الدول المفوضون.

* * *

اليوم الثالث: وهو يوم الجمعة ٢٨ يونيه

١ - زيارة جلالته لمدينة براج وأنحائها.

٢ - زيارة جلالته لمصانع رتجهوفر.

٣ - تناول طعام الغداء فى قصر براج.

٤ - رحلة إلى ضاحية كاربوف تيان.

٥ - وليمة عشاء يقيمه جلالته ويدعو إليه فخامة رئيس الجمهورية، وكبار رجال الحكومة والهيئات الدبلوماسية.

* * *

اليوم الرابع وهو يوم السبت ٢٩ يونيه

١ - سفر جلالته إلى مدينة بيلزم.

٢ - زيارة جلالته لمصانع أسكودا التى تضارع مصانع كروب فى ألمانيا.

٣ - السفر إلى كارلو فيفارى (كرلسباد).

* * *

وتنتهى بذلك زيارة جلالته الرسمية للجمهورية التشيكوسلوفاكية.

وقد تمت هذه السياحة على أحسن ما يرام. وقضى بعدها جلالته أيامًا فى هذه البلاد متنقلاً بين ربوعها من متاحف ومعاهد، وانتهى شهر يونيه وجلالته هناك فى قضاء أوقات سعيدة.

ترحيب الصحف بملك مصر

كلما حل جلالة الملك فؤاد بمملكة من ممالك أوروبا تزيَّن وجوه الصحف بصورته ويتبارى الكاتبون فى وصف مآثره وما عليه من دماثة وثقافة ورقى، وتعزو له الجرائد قسطًا كبيرًا من هذه النهضة العلمية الفكرية والصناعية التى نهضتها مصر فى عهد حكمه الخصب بالعلوم والمعارف. تدعوها إلى هذا القول أساليب المجاملة وكرم الضيافة، وما يمتاز به جلالته من بشاشة ولطف. وكان مراسلو الصحف المصرية ينقلون خلاصات هذه الأقوال مع أنباء تنقلاته فتحدث فى نفس الشعب المصرى هزات الاستحسان والإعجاب.

■ ■ ■

الفصل الثانى

الحالة السياسية

الدعاية الحزبية فى لندن: سفر رئيس الوزارة إلى إنكلترا

نريد أن نبدأ هذا الفصل بكلمة نشرتها جريدة (الفوروارتس) لسان حال الحزب الاشتراكى الألمانى لكاتب ألمانى اشتراكى بعث بها من القاهرة. وهى كلمة حللت الموقف كما يراه رجل لا مأرب له ولا غاية قال:

فى وسط الغموض والتذبذب فى حالة مصر السياسية والاقتصادية فى الوقت الحاضر يلاحظ شىء بارز، وهو أن كلاً من الحكومة والمعارضة لم تنتصر إحداهما على الأخرى. فمنذ عام يحاول صاحب فكرة حل البرلمان رئيس الوزراء محمد محمود باشا أن يتوّج العمل المنافى للديمقراطية الذى قام به فى مصر - بإدخال دكتاتورية غير مبرقعة. ولكن بالرغم من كل الجهود التى بذلها فإنه لم ينجح كذلك لم ينجح النحاس باشا والوفديون فى قلب النظام الحالى، والسبب فى ذلك عدم وجود فكرة عظيمة تكون من القوة بحيث تمكّن من النضال اللازم.

فى أيام الجهاد العظيمة من أجل استقلال مصر كان للوفد هذه القدرة وهو الآن يعيش على هذه الذكرى الماضية. وتلك التقاليد تحفظ له ثقة الشباب المتعلم ومفكرى المدن وموظفى الحكومة وحتى فريق من ضباط الجيش. ومحمد محمود يعرف هذا ويخشاه. لذا يتجنب مقاومة الديمقراطية المصرية باستخدام الأساليب الإيطالية. ويستعمل سياسة وخز الإبر وبالضغط على الفلاحين المناصرين للوفد وبتهديدات البوليس، ووضع عقوبات للموظفين والطلبة وبتعطيل الصحف. ولهذا السبب لم يُقْدِم رئيس الوزراء على اتخاذ طرق استبدادية ضد النحاس باشا بالقبض عليه ونفيه، وهو يعمل بحكمة اللورد لويد واعتداله.

ومن جهة أخرى، فإن النحاس باشا لم يعطِ جنوده الأمر بالهجوم والنضال الحقيقى. ويكتفى خليفة زغلول باشا بالتهديد مع المظاهرات. ولما كان الفريقان المتخاصمان لا يدركان النتائج الأخيرة للحالة أهى الدكتاتورية أم الثورة - فإن كلاً من الحكومة والمعارضة مضطر لأن يتبع وسائل أقل خطرًا للتأثير فى الرأى العام، وقد ترتب على هذه الطريقة أن الخصومة بينهما اتخذت: كشكل لهما، خطب الزعماء والمظاهرات واستقبال الوفود: ولكن الوسيلة الأساسية هى البحث عن رد إنكلترا.

وفى هذا الميدان أحرزت الحكومة تقدمًا محسوسًا. فبينما لم يحصل رسول الوفد وليم مكرم عبيد بك فى سفره إلى إنكلترا إلا على تصريحات أفلاطونية، فإن وزير الخارجية حافظ بك عفيفى، رجل الثقة فى الوزارة، وصل إلى وضع قاعدة للاتفاق بين مصر وإنكلترا. ذلك الاتفاق الذى يسوى الخلاف الذى قام حول تعلية خزان أسوان. وفى وضع هذا الاتفاق مظهر لعطف إدارة المستعمرات البريطانية على نظام الحكم القائم فى مصر، ومع أن الرجال القائمين فى مصر ليسوا بسالمين من مآخذ فى نظر الإنكليز إلا أن محمد محمود كرجل إدارى موثوق به يبدو للمستعمرين الإنكليز أقل شكوكًا من حيث التطرف من أى زغلولى آخر كائنًا من كان.

فمن هذه الوجهة يتطلب الاتفاق مع إنكلترا رعاية مصلحتين فى وقت واحد؛ فمن جانب الوجهة التى تريد مصر أن تسير فيها، ومن جانب آخر إدراك القاعدة التى تريد السياسة الاستعمارية البريطانية أن تؤسس علاقاتها مع الدول المستقلة رسميًا فى الشرق الأدنى على أن يكون استقلالها فى حدود النفوذ البريطانى.

حديث لرئيس الوفد

أصبحت لندن ميدان التنافس والتطاحن بين الأحزاب المصرية، حتى صارت تعلق أهمية كبيرة على نتائج الانتخابات الإنكليزية وفوز حزب إنكليزى على حزب آخر.

وكان يوم ٣٠ مايو موعد الانتخابات العامة هناك، وفاز حزب العمال بأغلبية نسبية اقتضت أن يسند إليه الملك جورج بمناصب الحكم.

وقد تحدث النحاس باشا رئيس الوفد المصرى بهذه المناسبة إلى جريدة البلاغ قال:

دلت نتيجة الانتخابات الإنكليزية على أن المبادئ الديمقراطية لن تقهر، وفيها درس بليغ للحكومات فى وجوب احترام إرادة شعوبها، كما أنها تدل على اتجاه الشعب الإنكليزى نحو السياسة الوحيدة التى تضمن له صداقة الأمم ومعاونتها.

لقد أظهر الشعب الإنكليزى فى الانتخابات الأخيرة أنه يرغب فى السلام رغبة صادقة لأن فيه تخفيفًا للأعباء التى تنوء تحتها الشعوب. وتوجيهًا للعمل المنتج لخير البلاد ورفاهتها. ولذلك أعطى صوته لمن يدينون بمبادئ العمل والحرية والسلام.

فقلنا: وهل ترون أنه سيكون لهذه النتيجة أثر فى العلاقات بين مصر وإنكلترا؟

فأجاب: لا يمكن الآن التكهن بما سيكون لهذه الانتخابات من الأثر فى العلاقات بين مصر وبريطانيا؛ ولكنى أعتقد أنه لا يغيب عن حزب العمال أن التدخل فى شئوننا لا يطابق المبادئ التى كتب لها النصر فى الانتخابات الأخيرة، وأنه لذلك لن يسترسل فى أخذ الأمم بالقوة وسند الظلم فيها جهرًا أو من وراء ستار. كما أعتقد أنه لا يغيب عن هذا الحزب أن الأساس الوطيد الذى يمكن أن تقوم عليه العلاقات بين البلدين هو الصداقة لا القهر(١).

علقت السياسة على هذا الحديث بما يأتى(٢):

النحاس باشا يتحدث

لمناسبة تأليف مستر ماكدونالد الوزارة البريطانية

كان الوفديون يُظهرون قبل الانتخابات الإنكليزية اهتمامًا خاصًا بها ويهمس بعضهم فى أذن بعض أن نجاح العمال سيردهم إلى الحكم ويعيدهم فيه سيرتهم الأولى. وكانت بعض صحفهم الأسبوعية تصور الدكتور حامد محمود سفير الوفد فى لندره وكأنه قائم بالدعاية إلى العمال فى الانتخابات الإنكليزية لما كانوا يوهمون به الناس من نتائج نجاح العمال فى السياسة المصرية. فلما تم النجاح للعمال بالفعل ودُعى مستر ماكدونالد لتأليف الوزارة رأينا هؤلاء الوفديين أنفسهم ينظرون إلى هذه النتيجة بشىء غير قليل من الحيطة والحذر، ويذكرون ما كان بين مستر ماكدونالد والمغفور له سعد زغلول باشا فى سنة ١٩٢٤. ويُبْدون

---

(١) البلاغ فى ٥ يونيه.

(٢) السياسة فى ٦ يونيه.

مع ذلك شيئًا من الرجاء وإن يكُ ضعيفًا جدًا إلى جانب ما كانوا يبدونه قبل الانتخابات، ولعلهم إنما يبدونه اليوم مع ذلك التحفظ والحذر لغير شىء إلا تمهيدًا للتراجع حين تتجلى الحقيقة الواضحة للأمة كلها، وحين يعلم الناس أن سياسة مصر الداخلية لا تتأثر بقيام حزب دون آخر بالحكم فى إنكلترا.

والغريب أن هذا التحفظ والحذر قد بدأ من جانب النحاس باشا نفسه فى حديث نشرته له البلاغ أمس. ولم يَعْتَد الناس الحذر ولا التحفظ فى تصريحات النحاس باشا ولا فى تصرفاته؛ فقوله أن «التكهن بما سيكون لهذه الانتخابات من أثر فى العلاقات بين مصر وبريطانيا غير ممكن» لا تفسير له إلا أن الأخبار التى جاءته من سفيره فى لندره الدكتور حامد محمود لا تؤيد عنده ذلك الرجاء الفسيح الذى كان موضع حديث شيعته جميعًا قبل الانتخابات الإنكليزية، ويزيد الاعتقاد بصحة هذا التفسير ما فى حديث النحاس باشا من تمليق للعمال غير سائغ عند الرجال الذين يقدرون معانى السياسة والتصريحات السياسية ومن اضطراب لا يتصوره الإنسان من رجل مطمئن لشىء من الأشياء، فالمعروف عند الناس جميعًا أن السياسة الداخلية للأمم لا يصح لإنسان من الناس، وبخاصة ممن يسبغون على أنفسهم الصبغة السياسية، أن يتداخل فيها ما لم يكن هو من أبناء تلك الأمة. لكن النحاس باشا تخطى هذا المتعارف وكأنما اعتبر نفسه إنكليزيًا واختار لنفسه حزبًا من الأحزاب هو حزب العمال وذهب يؤيده ويؤيد سياسته. فهو يرى أن نتيجة الانتخابات تدل على أن الشعب الإنكليزى اتجه نحو السياسة الوحيدة التى تضمن له صداقة الأمم ومعاونتها.. ولذلك أعطى صوته لمن يدينون بمبادئ العمل والحرية والسلام، كما أن هذه النتيجة دلت على أن المبادئ الديمقراطية لن تقهر.

وما نحسب حزبًا من الأحزاب فى أية أمة من الأمم يبيح لنفسه التحدث بهذه اللهجة عن حزب فى أمة أخرى، اللهم إلا أن يكون الحزب الشيوعى وأنصار البلشفية الذين يدعون إلى دولية العمل وإلى الاشتراكية المطلقة. ذلك بأن هؤلاء ينكرون القومية ويريدون القضاء على ما بين الأمم من حدود وتخوم. فأما الذين يدينون بمبادئ القومية فلا يحل لهم أن يؤيدوا فى غير أمتهم حزبًا على حزب؛ لأن للأحزاب فى كل أمة صبغة قومية تتعلق بالمرافق والمصالح القومية والإمبراطورية. ولأنه لا يسوغ لأجنبى عن أمة من الأمم أن يتداخل فى الشئون السياسية الداخلية لغير أمته. فالاندفاع إلى مثل ما صنع النحاس باشا فيه قلة

ذوق من الجهة السياسية لا يبرره إلا الحرص على تمليق العمال؛ وإن كان هو لا يعنى فتيلاً بالنسبة لسياستهم داخل إنكلترا.

ثم أى معنى لهذه العبارات التى فاه بها النحاس باشا؟ أى معنًى لقوله إن لجنة الانتخابات الإنكليزية دلت على أن المبادئ الديمقراطية لن تقهر؟ أو لو كان حزب المحافظين أو حزب الأحرار قد فاز بالأغلبية المطلقة تكون المبادئ الديمقراطية قد قُهرت؟ وهل قهرت هذه المبادئ الديمقراطية حين فاز المحافظون بأغلبيتهم الضخمة سنة ١٩٢٠؟ وهل تقهر هذه المبادئ الديمقراطية إذا جرت انتخابات إنكليزية بعد سنة أو سنتين وأسفرت عن فوز الأحرار أو المحافظين؟ وهل معنى الديمقراطية حكم العمال؟ إن العمال الإنكليز أنفسهم لا يقولون هذا لأنهم يقدرون أن نتيجة الانتخابات أثر طبيعى للحياة الدستورية، وأن المحافظين ليسوا أقل دستورية من العمال بل هم أقدم فى الأحزاب الدستورية الإنكليزية منهم.

ثم ما معنى قوله إن نتيجة الانتخابات الإنكليزية دلت على اتجاه الشعب الإنكليزى نحو السياسة الوحيدة التى تضمن له صداقة الأمم ومعاونتها؟ لقد أعلن مستر ماكدونالد حرصه التام للمحافظة على سلامة الإمبراطورية البريطانية، وأعلن ذلك بصراحة وقوة فى خطبته الانتخابية وأعلن المحافظون فى خطبتهم الانتخابية أنهم حريصون على توطيد السلام الذى سعوا لتوطيده بميثاق لوكارنو وميثاق كيلوج؟ فبأى حق وبأى ذوق سياسى يرى النحاس باشا أن ينخرط فى غمار حزب سياسى ضد حزب سياسى آخر فى إنكلترا؟ أو لو فرض المستحيل وعاد هو وشيعته إلى الحكم وحدث إذ ذاك أن عاد المحافظون الإنكليز للحكم فى لندره، فهل يكون معنى ذلك فى نظره القضاء على علاقات الصداقة والمودَّة بين مصر وإنكلترا؟

الحق أن ليس لهذه العبارات معنى وأن النحاس باشا لا يقصد منها إلى شىء ولا يعتقد منها حرفًا. إنما هو يريد أن يملق العمال معتقدًا أن ذلك ينفعه عندهم وإن كان ما لديه من الأخبار لا يبعث على كثير من الرجاء فى ذلك. على أن ما يطلبه إلى العمال لا ينفعه ولا ينفع حزبه فى شىء، فهو يقول: إنى أعتقد أنه لا يغيب عن حزب العمال أن التدخل فى شئوننا لا يطابق المبادئ التى كتب لها النصر فى الانتخابات الأخيرة. وهذا الذى يقوله النحاس باشا هو ما صرحت به حكومة المحافظين وما ستصرح لا شك به حكومة العمال. فالحكومة البريطانية لا تتداخل فى شئون مصر الداخلية التى لا تمس تحفظًا من التحفظات الأربعة

المعروفة. وليس تعيين الوزراء وإقالتهم من هذه التحفظات. بل هى بنص الدستور من حق جلالة الملك. فما حصل من تعيين وإقالة، وما كان من إقالة وزارة النحاس باشا فى يونيه الماضى، إنما كان بما لجلالة الملك من حق مقرر بالدستور. كذلك تعينت الوزارة الحاضرة بأمر جلالة الملك ورأت بعد ذلك إيقاف النظام الدستورى وأقر جلالة الملك رأيها. فما لإنكلترا وهذا كله هو الذى يشكو منه النحاس باشا. وإذن فهو لن يجد فى إنكلترا سميعًا لشكواه أيًا كانت الحكومة التى تقوم فيها وأيًا كان الحزب الذى تنتمى هذه الحكومة له.

ويشير النحاس باشا فى آخر حديثه إلى أن الأساس الوطيد الذى يمكن أن تقوم عليه العلاقات بين مصر وإنكلترا هو الصداقة لا القهر. وهذا حسن وصحيح. وإنكلترا قد أذاعت هذا منذ سنة ١٩٢١ حين أعلنت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وعلقت مسائل أربعًا للمفاوضات الودية الحرة بين الطرفين. فهل من موجبات الصداقة التى يطلبها النحاس باشا رفض كل مشروع معاهدة يعرض عليه من أساسه ونصوصه؟ وهل من موجبات الصداقة أن تقدم إنكلترا مشروعات الاتفاق ولا يقدم النحاس باشا ووفده مشروعًا بمطالبهم نيابة عن مصر؟ وهل من موجبات الصداقة الجرى على سياسة غايتها تعكير جو الصداقة بين الدولتين على نحو ما صنعت الوزارات الوفدية كل مرة تولت الحكم فيها، ومن بينها المرة التى كان مستر ماكدونالد رئيسًا للوزارة البريطانية فيها؟

إننا نسأل النحاس باشا عن هذا ونعتقد أنه لن يجد جوابًا عليه. وإذا شاء دولته أن نقول له نحن عن أساس الصداقة فأساس الصداقة النزاهة وعدم الظهور أمام الجمهور بغير المظهر الذى يبدو به السياسى فى الخفاء وفى غرفة بين جدران أربع. فإذا استطاع النحاس باشا هذا فقد يصل إلى تأييد روابط الصداقة بين مصر وإنكلترا لكن سياسة الوفد الماضية تدل على أن هذه ليست غايته؛ لأنه لا يريد اتفاقًا مع إنكلترا ويريد على العكس من ذلك أن تظل المسائل المعلقة محلاً للاتجار كلما كان للمساومة والاتجار محل.

خطبة محمد محمود باشا فى الجيزة

كان يوم ١٠ يونيه موعد افتتاح «جمعية الإسعاف بالجيزة» فأعدت المديرية سرادقًا فسيح الأرجاء دعت إليه طائفة كبيرة من علية القوم، كما دعت الوزراء ورئيس مجلسهم. وبعد أن خطب من خطب من الحاضرين نهض محمد محمود باشا وألقى الكلمة الآتية:

أيها السادة

سرنى أن دعانى لافتتاح هذا العمل الخيرى رئيس لجنة الإسعاف بالجيزة وزملاؤه أعضاء هذه اللجنة؛ إذ هيئُوا لى فرصة أن أشكرهم علنًا على هذا العمل الطيب الذى يعتبر من خير الأعمال برًا بالإنسانية. أشكركم على حسن صنعكم إذ تقومون بخدمة الضعفاء والمصابين لوجه الله، وأشكركم على أنكم قد خطوتم فى العناية بالمرافق الإنسانية خطوة متى تأثرها غيركم فى هذا السبيل سبيل البر خف عن الحكومة بعض أعبائها؛ لتتفرغ إلى ما لا تستطيع الأفراد والمجاميع أن يقوموا به من المرافق العامة.

إذا كانت التجارب قد دلت على أن خير الجمعية وبقاء نعمة المدنية رهن بأن تكون الجماعات الحرة هى القوَّامة على المرافق العامة إلى حد أوسع ما يكون وأن يكون ميدان نشاط الحكومة محدودًا باختصاصات الحكم، إذا كانت التجاريب قد دلت على ذلك فى بعض البلاد المتمدنة الأخرى فإنى أرى هذا المذهب يجب أن يُشجع فى مصر كل التشجيع. لقد أسرفنا فى التوسع فى اختصاص الحكومة فيما مضى من تاريخنا القريب والبعيد إلى حد أن كانت الحكومة نوعًا من المحتسب يتغلغل سلطانها حتى فى داخل بيوت الأفراد وفى أعمالهم البريئة الأشد التصاقًا بشخصيتهم. بهذه المثابة نحن أحوج ما نكون إلى توسيع ميدان عمل الأفراد والجماعات الحرة لخيرهم وخير المجتمع سواء أكان ذلك فى حياتنا الاقتصادية أم أعمالنا الاجتماعية على وجه العموم. ويسرنا أن نقرب ذلك اليوم الذى فيه نرى النقابات ساهرة على منافعنا الاقتصادية ومجالس المديرية قائمة بمعظم شئون التربية والتعليم. وجمعيات الخير قائمة على كل المستشفيات وما يتبع ذلك من إدارة الأعمال الصحية إلى غير ذلك مما هو أدنى إلى أن يشعر الناس شعورًا تامًا بأنهم هم دون سواهم أصحاب البلد لهم غُنْمها وعليهم غُرْمها، وأنهم لا حاجة لهم فى تنظيم مرافقهم الاجتماعية والاقتصادية إلى تدخل السلطات إلا بالقدر الضرورى.

من الآن إلى ذلك اليوم يجب على الحكومة - وهى تشجع هذه النهضة المباركة - أن تقوم هى بالتعليم وحفظ الصحة ومواساة الضعفاء والمعوزين من أهل البلاد؛ وكذلك فعلت حكومة جلالة الملك الحاضرة على النحو الذى ذكره حضرة صاحب العزة أحمد بك المليجى فى خطبته. وبهذه المناسبة لا أخفى عليكم أن الذى كان يشغل بالى أنا وزملائى أكثر مما عداه من المرافق العامة،

إنما هى اتفاقية مياه النيل. أنه كان يجب علينا لأنفسنا وللجيل الذى يأتى من بعدنا أن نؤمِّن على إمكان التوسع الزراعى بتنفيذ مشروعات الرى الكبرى والصرف، وكل ذلك رهن باتفاقية النيل وقد تمت والحمد لله. فبقى علينا أن نخطو خطوة فى سبيل تخفيف ثقل الامتيازات الأجنبية. وأن ما أنسته من حسن استعداد الدول صاحبات الامتياز على العموم وبريطانيا العظمى على الخصوص، يجعلنى عظيم الرجاء فى أن يتم ما نحاوله فى هذا السبيل.

أيها السادة

يهدى العقل وتشهد تقاليدنا السياسية فى عشر السنين الأخيرة أن الأمة مجمعة على أن وجودنا كوحدة سياسية مستقلة لها ما لكل دولة من الحقوق وعليها ما على كل دولة من الواجبات، كل ذلك رهن بأن تقر حياتنا السياسية قرارًا ثابتًا أو بعبارة أفصح أن نستكمل مقومات استقلالنا. أجمعت الأمة على ذلك وأجمعت أيضًا بما كان فى عشر السنين الأخيرة أنه لا طريق لتحقيق ذلك إلا بالاتفاق مع بريطانيا العظمى على النحو الذى عالجه ساستنا فى الوزارات الماضية المتعاقبة.

ولا شك فى أن وزارتنا مُطالَبة بدورها أن لا تنى فى معالجة هذا الغرض الأسمى تحقيقًا لبرنامجها السياسى، ولقد كانت خطة الحكومة البريطانية سواء أكانت حكومة ائتلافية أم حكومة عمال أم حكومة محافظين سائرة على وتيرة واحدة لم تتغير. ولكن الظروف الحالية التى نحن فيها من الهدوء والسكينة وانصراف كل امرئ إلى عمله وامتناع الأغراض التى كانت تفسر بأنها عدائية لبريطانيا العظمى؛ كل ذلك يحملنا على الاعتقاد بأن نقط الخلاف بين مصر وبين بريطانيا العظمى يمكن حلها متى توافرت أسباب الثقة بين الفريقين، ولست أبالغ إذا قلت إن استتباب النظام هو ملزوم للثقة خدمة وطنية لا حزبية يقوم بها كل فرد وكل مجموع مصرى إذا هو كان مساعدًا على استتباب النظام. وإلا فإن حكومة جلالة الملك مستعدة اليوم كما كانت بالأمس لأن تقمع بغاية الصرامة كل حركة يراد بها العبث بالنظام. إن الحكومة لم تكن فى يوم من أيامها أقوى منها اليوم. إنها قوية بشخصيتها قوية بما صادفت من النجاح قوية بما كسبت بأعمالها من ثقة الأمة مؤيدة كل التأييد من جلالة الملك المحبوب حفظه الله».

* * *

وقد علقت جريدة البلاغ على هذا الكلام بما يأتى:

القضية المصرية ورئيس الوزارة

لاحظنا أمس أن صاحب الدولة محمد محمود باشا يرى فى خطبته التى ألقاها فى الجيزة أنه مطلوب من وزارته أن تعالج حل القضية المصرية مع الحكومة البريطانية وأن ظروف الهدوء والسكينة الحالية أصلح الظروف لهذا الغرض. ثم لاحظنا أمس أيضًا أن مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين اجتمع فى الوقت نفسه وقرر فيما قرره بمناسبة سفر صاحب الدولة محمد محمود باشا إلى لندن «تأييده فى مساعيه القومية». ورجحنا أن تكون هناك صلة بين هذا التأييد وما دلت عليه خطبة الجيزة من العزم على حل المسألة المصرية. واليوم صدرت جريدة الوزارة تقول إن رئيس الوزراء يسافر لمواصلة البحث الذى كان صاحب المعالى حافظ عفيفى بك قد ابتدأه مع الحكومة البريطانية فى مسألة الامتيازات الأجنبية، ثم تقول: «فإذا هو صادف إلى جانب الوصول إلى حل مُرضٍ لها (أى لمسألة الامتيازات) استعدادًا من جانب الحكومة البريطانية للتحدث فى المسائل المعلقة جميعًا وفى حلها حلاً يحقق مطالب المصريين، فواجبه الوطنى وواجبه كرئيس للحكومة المصرية يقضيان عليه ألا يترك الفرصة تمر وأن يعالج الوصول إلى حل واتفاق». ثم تشير السياسة فى موضع آخر على رئيس الوزراء بأن يعقد الاتفاق الذى يريده ثم يعود فيطرحه على الأمة ويجعله أساسًا لانتخابات جديدة، ولكن بعد أن يعدل قانون الانتخاب فيجعله من درجتين لا من درجة واحدة كما هو الآن.

فأما أن رئيس الوزارة يسافر لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات الأجنبية، فذلك إن صح كان اعترافًا من القوم بأن وزير الخارجية لم ينجح فى مهمته التى كان قد سافر من أجلها إلى لندن، وهذا الاعتراف جديد ينافى ما أعلنه وزير الخارجية فى أحاديثه وأعلنته جريدته فى أخبارها فقد تركانا نتوهم أن المهمة كُللت بالنجاح التام وأن الحكومة البريطانية قابلت فيها مساعى الدكتور حافظ عفيفى بك بترحاب لا يستطيع سياسى غيره أن يحظى بمثله. أما الآن فإن السياسة تترك الإبهام جانبًا أو قل إنها تنسى ما كتبته من أيام وتعترف بأن المهمة لم تنجح بعد وأن صاحب الدولة محمد محمود باشا يسافر لمواصلة البحث فيها. وهنا لا يفوتنا أن نلاحظ أنه لما سافر الدكتور حافظ عفيفى بك للبحث فى مسألة الامتيازات لم يجتمع مجلس الأحرار الدستوريين ولم يصدر

قرارًا بتأييده أو بتأييد الوزارة التى هو رسولها فى «مساعيه القومية». فاجتماع الحزب الآن وإصداره هذا القرار الذى أصدره بمناسبة سفر محمد محمود باشا، يدلان على أن الغرض منهما ليس البحث فى الامتيازات بل شىء آخر.

وأما السعى لحل المسألة المصرية فقد صرح به رئيس الوزارة فى خطبته تصريحًا لا يدع محلاً للبس أو التأويل، ولئن كانت السياسة تظهر فيه متحفظة حتى لتجعله غرضًا ثانويًا لا يعنى رئيس الوزارة بأن يفتح بابه بل ينتهز له الفرصة إن عرضت، فليس ذلك لأنه فى نظر القوم غرض ثانوى فى الواقع وإنما هو لأنهم يجهلون نيات الحكومة البريطانية بشأنه. فهم من أجل ذلك يحتاطون من الآن لأسوأ الفروض فيعلنون أن الغرض الأول هو الامتيازات، أما المسألة المصرية فقد يكون فيها بحث أو لا يكون تبعًا لما يعرض من الفرص والظروف.

فلا شك إذن أن رئيس الوزارة له هدف خاص من برنامجه فى سفره، بل من رأس برنامجه أن يفتح مع الحكومة البريطانية باب الحديث فى المسألة المصرية. ولا شك فى أنه سيحاول عقد اتفاق إذا وجد عند الحكومة البريطانية استعدادًا لأن تتفق معه. فقد بقى بعد ذلك أن نعرف هل هذا الاستعداد موجود أم غير موجود! وبعبارة أخرى هل الحكومة البريطانية مستعدة لأن تضيع وقتها فى معالجة الاتفاق مع حكومة غير دستورية وهى التى قالت دائمًا إنها تريد أن تتفق مع الأمة لا مع الحكومة؟ وهل تجعل وزنًا لقرار التأييد الذى أصدره حزب الأحرار الدستوريين قبل سفر محمد باشا محمود إلى بريطانيا لتأييده، وقد عرفتها كل التجاريب الماضية أن هذا الحزب لا يمثل إلا نفسه ولا يشمل غير عشرات قليلة من ذوى المطامع هم فى جانب والأمة كلها فى جانب؟ وهل هى من الجهل بشئون مصر إلى أن لا تعرف كم كان حظ الدستوريين من نتيجة الانتخابات الأولى فى سنة ١٩٢٣، ثم من نتيجة الانتخابات الثانية التى حملت فيها الحكومة على الأمة بكل قوى الإرهاب والترغيب وخدع الضمائر فى سنة ١٩٢٥، ثم من نتيجة الانتخابات الثالثة التى لم ينالوا فيها ثلاثين كرسيًا إلا بفضل الائتلاف فى سنة ١٩٢٦؟ هل الحكومة البريطانية تجهل كل هذا وتنسى تجربتها من عام واحد مع المغفور له ثروت باشا فتضيع وقتها من جديد فى تجربة أخرى من نوعها أو أشد عقمًا منها؟

ما نقول هذا - علم الله - لأننا نكره الاتفاق فى ذاته، ولا لأننا نكره أن تُعْرض الحكومة البريطانية عن سياستها وتجاريبها فى الماضى فتجلس إلى صاحب

الدولة محمد محمود باشا وتعطيه كل ما تريده مصر لنفسها من مظاهر الاستقلال التام، كلا فما نحن بالذين يكرهون الاستقلال آتيًا على يد ويحبونه آتيًا على يد أخرى، فليس لهذا إذن نقول ما نقوله وقد علم قراء البلاغ أننا كنا دائمًا من أنصار الاتفاق والتفاهم وأننا ننظر إلى الشىء فى ذاته لا إلى اليد التى يأتى عليها. وقد كنا نقول ما نقول لأننا نعتقد أولاً أن الحكومة البريطانية أذكى وأحصف من أن يغيب عنها أن الدستوريين يرغبون فى صداقتها لتكون معوانًا لهم فى الحكم، فهم إذا تقدمو إليها يطلبون الاتفاق لا يريدون الاتفاق لذاته بل يريدونه لتلك الصداقة، ومتى كان هذا اعتقادنا فهى لا تتناسى تجاريب الماضى ولا تعطيهم صداقتها إلا بثمن، وهذا الثمن لا يكون إلا غبنًا يلحق بحقوق مصر. ونعتقد ثانيًا أن الحكومة البريطانية أذكى وأحصف أيضًا من أن يغيب عنها أن الوزارة الحالية لا تستند إلى برلمان قائم ولا إلى حزب قوى فى الأمة فهى بطبيعتها ضعيفة، فإن قبلت أن تتحدث معها فى القضية المصرية فسيكون هذا الضعف أساس الحديث وستكون نتيجته غبنًا آخر يلحق بحقوق مصر. ولهذا وذاك نقول ما نقوله، ولهذا وذاك أيضًا نعتقد أن اتفاقًا فى القضية المصرية يعالجه رئيس الوزارة فى الوقت الحاضر ليس مجديًا ولا يمكن أن ينتج خيرًا ومن يَعِشْ يَرَهُ.

عبد القادر حمزة

* * *

سفر رئيس الوزراء إلى إنكلترا

كان يوم ١٥ يونيه موعد سفر محمد محمود باشا رئيس الوزارة إلى إنكلترا ليكون فى معية الملك أثناء زيارته الرسمية للدولة التى ربطتنا بها ظروفنا القهرية روابط غير عادية، والبلاد التى لنا معها شأن عظيم يتعلق بحريتنا ووجودنا القومى وحياتنا جملة.

انتقل محمد محمود باشا من القاهرة إلى الإسكندرية فى احتفال عظيم من أصدقائه وأنصاره والمدعوين لذلك واحتفل به كذلك فى الإسكندرية احتفالاً باهرًا، وقد أراد الوزير بذلك أن ينتقل صدى هذه الاحتفالات إلى إنكلترا ويبلغ حكومة العمال فتؤمن بأن لرئيس الأحرار الدستوريين بطانة من الشعب نفسه وأنصارًا. فيكون لذلك أثره فى معاملته معها ومباحثتها - إن دعته الأحوال لذلك - فى قضية البلاد كلها أو ناحية من نواحيها.

تصريحات محمد محمود باشا

وقد أفضى محمد باشا إلى الصحف بتصريحات عن الحالتين الداخلية والخارجية فى البلاد وإليك نصها:

استقرار الأمن العام

«إنى أغادر مصر بعد أن أدرت دفة الحكم فى البلاد نحو العام - أغادرها بعد أن رفعت مستوى الأمن العام والنظام فيها إلى درجة مُرْضية جدًا، وإنى لمغتبط بأن التقارير التى تردُنى من الأقاليم عن حالة الأمن العام - بفضل الجهود التى يبذلها المديرون الذين عُينوا أخيرًا - تدل على أن حوادث الجنايات قد هبط عددها كثيرًا عما كان فى مثل هذه المدة من العام الماضى والأسبق.

العلاقات بين مصر وانكلترا

إنى ذاهب إلى إنكلترا لأتلقى ذلك التشريف العظيم الذى أولتنى إياه جامعتى التى تعلمت فيها.

على أنى أشعر مع ذلك بأن زيارتى لإنكلترا ستفضى لا محالة إلى توثيق العلاقات الودية التى ظلت قائمة بين البلدين منذ تولت الوزارة الحاضرة مقاليد الحكم.

المفاوضات

وليس فى نيتى أن أدخل فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية. إن أوان ذلك لم يَحِنْ بعد ولكنه سيحين قريبًا فيما أرجو، فتوضع تسوية بين الأمتين يتبين منها أن مصالح بريطانيا العظمى لا تتعارض مع استقلال مصر التام.

تنمية العلاقات التجارية

ولا تقتصر رغبتى على توثيق العلاقات السياسية وحدها بل هى تتناول إنماء العلاقات التجارية أيضًا مع بريطانيا العظمى.

إن خصومنا الذين اقترحوا منذ أيام أن يقاطِع المصريون التجارة البريطانية لا يفهمون مصالح بلادهم الحقيقية ولا يدركون كُنهها.

وإنى أعتقد - على نقيض ذلك - أن التفاهم التجارى الوثيق مع بريطانيا العظمى ليس أقل أهمية من التفاهم السياسى.

مشروعات الإصلاح

وفى مَرجُوِّى أن يكون من دواعى سرورى عند عودتى أن أفتتح الخمسين مستشفى الجديدة التى تنشأ الآن والتى شرعنا فى إقامتها وبدأنا العمل فيها منذ تولينا الحكم. ولن يمضى بعد ذلك وقت طويل حتى يكون من بواعث اغتباطى الشديد أن أفتتح مساكن العمال الجديدة التى ستكون نماذج لمساكن العمال فى القطر المصرى، وهناك أيضًا قانون العمل والعمال الجديد والغرض من هذا القانون بأن نكفل للعمال الصحة والراحة والرفاهية وأن نضمن لهم شيئًا يعتمدون عليه فى هرمهم. وبذلك نكون قد وضعنا القواعد لحياة أرفع مستوًى، لطبقات العمال فى هذه البلاد.

وهذا يدعونى إلى التنويه بمسألة مهمة أخرى، أعنى بها مسألة الفلاحين. فإن من الواجبات التى تنتظرنى والمهام التى أتطلع إليها عند عودتى أن أوزع خمسة آلاف فدان من الأرض على صغار الزراع. وسنواصل العمل على ذلك، وسيكون مما يترتب على المضى فى هذه السياسة زيادة عدد الملاك الصغار زيادة عظيمة. تقابلها وتتمشى معها زيادة مثلها فى الرخاء لعدد كبير من المزارعين.

لا بِطالة فى مصر

وفى اعتقادى أن مسألة البطالة التى لا تكاد تكون موجودة فى مصر بالقياس إلى ما فى أوروبا وغيرها من أرجاء العالم ستُمحى تمامًا حين يبدأ العمل فى المشروعات الجديدة المتعلقة بالخزانات الجديدة وبغيرها من مشروعات الرى والصرف الكبرى، وهذه المشروعات ستؤدى أيضًا إلى الزيادة فى مساحة الأراضى الزراعية وتساعد كذلك على توفير حاجات الشعب الذى يزداد تعداده باطِّراد.

الروح الدستورية الحقة

وختم دولته تصريحاته بأنه ليس أقل «دستورية» مما كان من قبل، قال:

«إن الدستورى يعرف بأعماله. ومن الممكن أن يقوم حكم فردى (أوتُقراطى حقيقى وراء مظاهر الدستور. وإذا قد كنا تشددنا فيما يتعلق بالصحافة فما كان ذلك منا إلا لأننا أردنا أن تسود الفضيلة، فما من جريدة محترمة أصابها أى سوء. وهناك قانون يوضع الآن سينفذ بعد عودتى وإنى لأرجو أن يكون من شأنه أن يبث احترام النفس الصحفى وأن يوقظ الشعور بالتناسب فى الصحافة كلها».

النظام سيظل مستتبًا

ثم قال دولته:

«وأخيرًا أؤكد أن الأمن العام والنظام سيظل مُحتفَظًا بهما فى غيبتى بنفس الحزم والصرامة كما لو كنت موجودًا هنا. وسأكون على اتصال دائم مع زملائى. إنى أترقب أن أقضى وقتًا سعيدًا فى إنكلترا».

❊ ❊ ❊

وفى الاحتفال به فى الإسكندرية - ردًا على خطب الثقة والوداع - ألقى هذه الكلمة:

أصحاب المعالى والسعادة

حضرات السادة

أقدم لحضراتكم أجَلّ عبارات الشكر على أنكم قد أتعبتم أنفسكم فاجتمعتم لوداعى وأعتبر ذلك منكم فضلاً كبيرًا، ولقد علمتم الظروف الصعبة التى فيها قبلت وزارتنا احتمال مسئوليات الحكم وعلمتم كذلك ما عانيناه طول هذا العام فى سبيل رد النظام إلى نصابه وفى وجوه الإصلاح الذى عُنينا به، وقد خطونا فى هذا الطريق خطوات اعترف أهل الرأى فى البلاد بأنها حققت بعض آمال الأمة وقربت يوم إعادة الحياة النيابية النزيهة. ومهما كنت مضطرًا فى مواصلة الجهد فى تحقيق برنامج الوزارة، فإننى مضطر أيضًا إلى السفر للاستشفاء وللراحة بعض الشىء من العمل اليومى المتواصل.

إن اجتماع الشعب الكريم لوداعى فى كل مكان مررت به وتفضلكم للاجتماع اليوم لهذا الغرض عينه، إنما هو تجديد لثقة الأمة بالحكومة الحاضرة وعربون على مساعدتها لها على المضى فى سبيل خطتها حتى تأتى بثمراتها الموجودة.

ليست سياستنا خافية على أحد بعد أن نفذت فعلاً بدايات الأغراض التى وضعناها فى برنامجنا، والتى تتلخص كما تعلمون فى أغراض ثلاثة أساسية:

١ - تحسين حال الفقراء الفلاحين الذى لا يملكون أرضًا ومن هم فى حكمهم بأن توزع عليهم أراضى الحكومة ترقية لمعيشتهم وإكثارًا من الملكيات الصغيرة وتحسين حال العمال، سواء أكان ذلك برعاية صحتهم من جميع الوجوه أم بوضع تشريع خاص بالعمل.

٢ - إعداد الأسباب لنمو الثروة الزراعية والقضاء على العطلة بأعمال الرى الكبرى والصرف التى تزيد فى غلة الأطيان المعمورة وتعمر الأطيان الفسيحة الخراب، والتى تقتضى أعمالها عمالاً من الكثرة بحيث لا يوجد فى البلاد ظلٌّ ما من العمال أو من المتعلمين القادرين على العمل ولا يجدون له سبيلاً.

٣ - تمهيد الوسائل إلى حياة نيابية خلوًا من كثير من العيوب التى جربناها فى حياتنا النيابية الماضية، وعلى الخصوص ذلك العبث الأكبر الأوتقراطية ملابسة ثوب الديمقراطية.

تلك هى سياستنا الداخلية أما سياستنا الخارجية فأنتم فى غنى عن تفصيلها، فإننا مجمعون على خطتها إجمالاً وتفصيلاً منذ وكّلتمونا فى طلب الاستقلال منذ عشر سنين. هذا عهد الوزارة لكم تجدده فى كل فرصة وهى قائمة به تحت أعينكم وبين ظهرانيكم فأستودعكم لله وأرجو أن يكلأ الله مصرنا العزيزة دائمًا بعنايته فى ظل جلالة الملك حفظه الله».

وكذلك أفضى الوزير الأكبر إلى مراسل جريدة (چورنال ده با) من الصحف الباريزية ليلة سفره بحديث، هذه خلاصته نقلاً عن جريدة السياسة بتاريخ ٢٦ يونيه:

نشرت جريدة «چورنال ده با» وهى من كبريات الصحف الباريزية رسالة اضافية تتضمن حديثًا جرى لمُكاتبها بالقاهرة مع حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا ليلة مغادرة القطر المصرى استهلة المكاتب بوصف دقيق لشخص الرئيس ونفسيته وحسن لقائه، ثم بترجمة حياته فأشار إلى نشأته وتربيته ودراسته ثم قال بأن ما أبداه دولته فى حداثته من ذكاء، وما فى دراسته من نجاح لفتا نظر الحكومة المصرية إليه فاختير مفتشًا بوزارة المالية ثم انتقل منها إلى الداخلية، ثم اختير سكرتيرًا للمستشارة بهذه الوزارة ثم مديرًا للفيوم ثم محافظًا لبورسعيد وأخيرًا مديرًا للبحيرة، وقد ترك فى كل عمل باشره دليلاً ناهضًا على كفاية نادرة.

وتكلم الكاتب بعد ذلك عن حياته الوطنية، فذكر أنه كان واحد أربعة قاموا غداة انتهاء الحرب العالمية يطلبون الاستقلال لبلادهم، وأنه كان ممن نُفوا إلى مالطة وأنه حين عاد من الولايات المتحدة حيث كان ينشر الدعوة لاستقلال بلاده أنشأ حزب الأحرار الدستوريين وأنه ولى الوزارة مرتين.

الحركة الوطنية

وقد تحدث دولته إلى المراسل عن حركة مصر القومية بما يأتى:

لست معك فيما تقول من أن الشعوب تحفزها العواطف إلى الوطنية وهذا ينطبق على الشعوب الشرقية على الأقل، فإن أمتنا منذ بدأت نهضتها القومية فى سبيل استقلالها لم تَحِدْ يومًا عن القاعدة العامة. لقد قاد الزعماء الأمة منذ فجر النهضة حتى اليوم بالعواطف لا بالفكرة، وإننى أسارع إلى القول بأن هذا كان ضروريًا ومفيدًا فى إثارة الرأى العام. على أن من الخطر الاستمرار فى هذا الطريق لأننى أعتقد أنه مادامت الأمة قد وطنت النفس على السير فى سبيل استقلالها سياسيًا واجتماعيًا؛ فإن التغنى بالألفاظ الجوفاء يصبح أكثر من خطأ بالنسبة لها. لقد مضى الزمن الذى تملق فيه العواطف ويمجد أجدادنا ما قالوا وما فعلوا وما خلفوا لنا. لقد أصبح كل هذا غير ضرورى بل خطرًا. لقد أفاقت الأمة اليوم وكل ما يلزم هو تمكينها من فهم واجباتها والحقائق التى تحتاطها.

سياسة العمل

ثم قال دولته:

إننى أقدر أن سياستى هى السياسة التى تناسب الأمم المتمدينة التى تود مسايرة الزمن، وأننى أفاخر بأننى استطعت أن أقنع القوم إلى حد معين أنه خير لهم أن يفيقوا إلى حقيقة الأمور؛ فقد كفتنا كل تلك المناقشات العقيمة والآمال الكاذبة.

لقد نفذت ما وعدت به من إصلاح وإنشاء المستشفيات وتوزيع الأراضى على المزارعين وردم البرك وتحسين مياه الشرب وإنشاء مساكن للعمال، إلى غير ذلك من المشروعات الصحية المقصود بها رفع مستوى الأمة الأدبى والاجتماعى.

الحياة الدستورية

إننى جدّ فخور ومسرور من أن الشعب المصرى قَبل أن يأخذ بسياسة العقل والعمل التى أسير عليها. وإننى أشعر بالتأييد من كل جانب وأنى أرجو أن يأتى وقت قريب نعيد فيه الحياة النيابية، وسيكون هذا اليوم أسعد أيامى لأننى كما تعرف دستورى.

مسألة الامتيازات الأجنبية

إننى أستطيع أن أعلن أن الحكومة ترجو نجاح مفاوضاتها لإقناع الدول صاحبة الامتيازات بقبول محاكمة رعاياها فى المسائل الجنائية أمام المحاكم المختلطة وأن يتساووا مع الوطنيين فى دفع الضرائب، وليس الباعث للحكومة فى سعيها هذا هو زيادة دخل الدولة بل كل الذى تعمل له هو تأكيد سلطانها وتعديل الامتيازات بشكل يتناسب مع مقدار تقدم البلاد الفعلى، ويتفق مع مبادئ القرن العشرين الذى نعيش فيه وهو تعديل لا يمكن أن يعارض فيه رجل عادل نزيه».

* * *

بعد ذلك انتقل مركز الثقل إلى لندن، واتجهت الأنظار إلينا، وأصبح الناس يُعنون بما تنقله التلغرافات من أنباء الحركة المصرية من قلب العاصمة أكثر مما يقرءُون المقالات التحليلية للموقف يكتبها الصحفيون فى القاهرة.

كتاب اليد القوية

من أساليب الدعاية التى أعدها لنفسه رئيس الوزراء ليريح الرأى السياسى فى لندن أن طبع سِفْرًا ضخمًا باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ضمَّنه خطبه وتصريحاته وأعماله التى أنشأها ونفذها والتى شرع فيها أو ينويها.

نقل هذا السِّفْر معه سكرتيره الخاص الأستاذ كامل عبد الرحيم بك، وقام بتوزيعه على رجال الحكم والسياسة والأندية الحزبية والصحف.

وكان أول ما ذاع خبره فى مصر بواسطة الأستاذ وليم مكرم عبيد، فقد بعث لجريدة البلاغ ببرقية ثم رسالة مطوية على فصول من الكتاب نشرتها الجريدة المذكورة تحت عنوان «دعايتهم فى إنكلترا لأنفسهم على حساب مصر ونظامها النيابى - أو كتاب اليد القوية فى مصر» محاولة التشنيع على الوزارة. ولكن جريدة السياسة لسان حالها لم تنكر ذلك ولم تقف جامدة؛ بل أيدت الخبر وزادت على الفصول المنقولة من الكتاب فصولاً أخرى.

احتجاج النواب المصريين للبرلمان الإنكليزى

قالت جريدة البلاغ الصادرة فى مساء يوم الخميس ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٩ ما يأتى:

اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية فى النادى السعدى يوم الأحد الماضى وكان من القرارات التى اتخذتها فى هذه الجلسة قرار بتحية مجلس العموم البريطانى الجديد، وقرار آخر عن مسعى صاحب الدولة محمد محمود باشا فى فتح باب المفاوضة مع الحكومة البريطانية، وقد أرسل بذلك تلغرافان وقعهما ٥٨٠ شيخًا

ونائبًا. الأول إلى رئيس مجلس النواب البريطانى والثانى إلى المستر رمزى مكدونالد، وهذا نصهما:

- ١ -

جناب رئيس مجلس النواب البريطانى

فى مستهل انعقاد مجلس العموم البريطانى الجديد يسرنا نحن الشيوخ والنواب المنتخبين من الشعب المصرى المجتمعين بالقاهرة أن نرسل تحياتنا وتمنياتنا لأكبر برلمانات العالم، معربين بذلك عن تحية أقدم الأمم مدنيةً وأعرقها فى النظم البرلمانية. وكنا نود لو استطعنا أن نوجه اليوم إلى مجلسكم الموقر هذه التحية من مقر البرلمان نفسه لولا الانقلاب الظالم فى نظام الحكم عندنا، ذلك الانقلاب الذى اجتاح الدستور وأوصد أبواب البرلمان وطغى على جميع حرياتنا المقدسة بفضل تآزر السياسة الاستعمارية مع السياسة الرجعية؛ مما أدى إلى إغضاب الشعب المصرى وحفر هوة فى علاقات البلدين فأبعد توطيد أواصر حسن الصداقة وأنفعها التى ينشدها الشعبان.

مصر فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٩.

- ٢ -

يا صاحب السعادة

فى هذا الوقت الذى تدعوكم فيه ثقة البلاد إلى تولى أعباء الحكم نرى من واجبنا أن نخطر سعادتكم بأن وزارة محمد محمود باشا لا تمثل مصر بحال؛ لأنها وزارة ثائرة على الدستور ولا ترتكز سلطتها على إرادة الأمة.

ورغبة فى تجنب كل سوء تفاهم وحرصًا على توطيد أحسن علاقات الصداقة وأنفعها بين البلدين، رأينا نحن شيوخ ونواب الأمة المصرية التى منحتنا ثقتها بالانتخاب العام المباشر أن نلفت نظر الحكومة البريطانية - فى الوقت الذى يرمى فيه محمد محمود باشا إلى فتح باب المفاوضة معها فى شأن المسألة المصرية - إلى تجرده من أى صفة تخوّله حق المفاوضة عن مصر، وإننا ننتهز هذه الفرصة لنحيى فى شخص رجل الدولة العظيم انتصار المبادئ التى تضمن السلام للعالم وحسن التعاون بين الأمم.

ونرجو يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مصر فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٩.

* * *

وقد أرسل تلغراف مثل هذا إلى جناب المستر آرثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية.

وقد وردت برقية على جريدة البلاغ تفيد أن جريدة الديلى هرالد نشرت نص التلغراف بالكامل وجعلت عنوانه: «احتجاج الوفد على تعطيل البرلمان».

* * *

وكذلك كثرت الحركة وعلت الضجة فى هذه الأيام. وكان لتولى العمال الحكومة فى إنكلترا أثر غير هين فيما استشعر به الوفد من نشاط؛ وإن أنكر ذلك بلسانه فقد نمَّ عليه عمله وكثرة صخبه.

ومن ذلك كثرة الطلبات بالتصريح بعقد اجتماعات وفدية فى عواصم المديريات. وكانت الإدارة ترد عليها جميعها بالرفض (خشية حدوث اضطرابات)، فنتعت جريدة البلاغ ذلك بنعوت القهر والضغط على الحرية وقتلها فى النفوس. وتدافع صحف الوزارة زاعمة أن هذه مناورات صبيانية وألاعيب مكشوفة.

■ ■ ■

الفصل الثالث

لقب علمي لمحمد محمود باشا

رددت الألسن منذ حين، ولهجت الصحف كذلك بأن جامعة أكسفورد بإنكلترا منحت صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر لقبًا علميًا هو دكتوراه الشرف فى القانون المدنى (Honores Causa)، وأنها ستسلمه إياه فى حفلة تُقام لذلك حين حضوره إلى إنكلترا.

وفى يوم ١٧ يونيه كتبت السياسة نبأ هذا المهرجان الذى أُقيم بجامعة أكسفورد واصفة الاحتفال العظيم مزينة صدرها بصورة زعيم حزبها، قالت:

الاحتفال المشهود فى أكسفورد

احتفلت أمس جامعة أكسفورد بمنح حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية دكتوراه الشرف (Honores Causa) فى القانون المدنى.

وجامعة أكسفورد هى أقدم الجامعات البريطانية وأعظمها. نشأت فى القرن الثانى عشر، بعد نشأة الجامع الأزهر بنحو قرنين، واشتهرت بين جامعات الجزائر البريطانية بل بين جامعات العالم كله بحرصها البالغ على تقاليدها القديمة والتشدد فى المحافظة على تراث الأجيال الذاهبة؛ حتى لقد انتهى بها الأمر فى ذلك إلى الظهور بمظاهر الرجعية الجامدة التى ينكرها كثير من الجامعات. وجامعة أكسفورد من أجل ذلك شديدة فى قبول انتساب الطالبين إليها، وهى بعد ذلك شديدة فى مراقبتهم وشديدة أيضًا فى تقدير ما يستحقونه من الدرجات. وهى مع منح ألقاب الشرف أبلغ فى التشديد وأسرف فى الضنّ فلا يظفر بها من غير البريطانيين خاصة إلا مَنْ ترتفع به كفاءته الممتازة إلى

ذلك المستوى السامى الذى يشهد بفضله العالم كله، ثم يشهد به بعد تردد وطول اختبار أولئك الحراس المحافظون على جامعة أكسفورد وتقاليدها.

وحَسْب القارئ أن يرجع إلى أسماء الذين نالوا بالأمس تلك الدرجة مع صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية ليرى كيف تضن جامعة أكسفورد بألقابها، وكيف تحسن الاختيار إذا هى وضعتها فى مواضعها. وهل أسماء الچنرال داوز والمارشال ليوتى ومستر كيلوج بالأسماء التى يتردد القارئ فى أنها قد قطعت فى مراحل الشرف حدود بلادها إلى دائرة الشرف الدولى العام، فأصبحت بحق جديرة بأن تكلل رءوس أصحابها بتاج الشرف الدولى العام وبأن تضاف إليها ألقاب المجد التى تمنحها جامعة أكسفورد لمن يستحق أن يُميز بتلك الألقاب!

لقد سجلت حفلة الأمس لصاحب الدولة محمد محمود باشا خطوة جديرة واسعة تقدمها فى ساحة الشرف، ودرجة كريمة رقاها فى معارج المجد. وإذا كان فى ذلك ما يسره هو ويرضى نفسه المتوثبة إلى العُلاَ ونزعاته الطامحة إلى الكمال، فإن الأمة المصرية كلها لتشعر مثله بالسرور والرضى وترى فى ذلك الشرف يناله شرفًا لها، وفى تلك المكانة الرفيعة سما إليها عزًا لها وتكريمًا. فما صاحب الدولة محمد محمود باشا من مصر إلا ابنها الكريم وما هو من المصريين إلا أخ لهم وزعيم نبيل. لقد شهدت مصر من قبل خطوات صاحب الدولة محمد محمود باشا الثابتة المتتابعة فى سبيل المجد، وهى اليوم تشهد خطوته الجديدة. وما كان للمجد حدود تنتهى وما كان لمحمد محمود باشا إلا أن يمضى فى مدارج الكمال، رافعًا معه كل يوم من شأن تلك الأمة المتعلقة به الملتفة حوله؛ حتى يصل بها إن شاء الله إلى كل ما تهيأت له نفسه ومواهبه من كرامة وشرف.

* * *

محمد باشا محمود فى كلية بالبول

كان يومًا مشهودًا فى أكسفورد. وقد غادر بالأمس صاحب الدولة محمد محمود باشا عقب تناوله طعام الغداء مع المستر توماس، لندن بالسيارة إلى أكسفورد. وتناول الشاى وقضى ليلة فى كلية بالبول (الكلية التى تخرج فيها دولته).

الوفد إلى أكسفورد

وفى الصباح استقل القطارَ إلى أكسفورد جميعُ أعضاء السفارة المصرية والقنصلية المصرية، واستقل إليها وزير الأشغال إبراهيم فهمى بك سيارة مع الدكتور هيكل بك وقرينته. وفى الساعة الحادية عشرة هُرعت الجموع إلى جامعة أكسفورد من كل فج. وبعد ربع ساعة فتحت أبواب مسرح الجامعة فاندفع إليه الطلاب والأساتذة والمدعوون.

مسرح الجامعة

وهذا المسرح صرح، مستدير شاهق، يقع بين مختلف كليات جامعة أكسفورد، وقد صُفت حوله المقاعد. ولرجال الصحافة مكان فى منصة مرتفعة، تحيط بها نوافذ من الزجاج الناصع فتملؤها نورًا. وقد غُص المسرح بعشرات وعشرات من خريجى الجامعة نساء ورجالاً فى كل سن، يرتدون أزياء الجامعة. وعزف «الأرغن» حتى حان الظهر، وعندئذ فتح باب المسرح ودخلت منه سرية من الرجال يرتدون أثواب الجامعة، وفى أيديهم صولجانات ضخمة، ودخل فى إثرهم اللورد جراى أوف فالودون مدير الجامعة، والدكاترة، وعميدو الكليات. فاخترقوا البهو، وجلسوا حول كرسى اللورد جراى.

خطاب اللورد جراى

ثم نهض اللورد لويد جراى، وخطب الحضور باللاتينية شارحًا أسباب إقامة الاحتفال لمنح درجات الشرف فى القانون، والعلوم والآداب والموسيقى. ثم ذكر أسماء أكابر الرجال الذين مُنحوا هذا الشرف وأن منهم خمسة فقط ليسوا من البريطانيين، هم سفير إسبانيا السنيور دلفال، وسفير أمريكا الجنرال دلوز، ومحمد محمود باشا، والماريشال ليوتى والمستر كارج. وبعد أن فرغ مدير الجامعة من إلقاء خطبته وافق المجلس على منح الألقاب.

منح الدرجات

ثم عاد سرية الرجال التى تحمل الصولجانات فى موكب ثان ومن ورائهم أولئك الذين منحوا الألقاب. وجلسوا على مقربة من كرسى الرئيس وأخذ كاهن يقدمهم باللاتينية واحدًا بعد الآخر. وكان الجمهور يهتف لكل منهم. وكان اللورد جراى يخاطب كلاً منهم باللاتينية ويقدم إليه إجازة اللقب. ثم ذهب الدكاترة الجدد بعد ذلك إلى المدير وصافحوه وجلسوا إلى جانب عظماء خريجى الجامعة.

الهتاف لمحمد محمود باشا

وكان محمد باشا محمود ثالث المتقدمين، وقد تصاعد الهتاف العالى عقب تقديمه، وعقب تناوله الإجازة من المدير، وانهالت التهانى الحارة على المصريين، وكانوا يلبسون طرابيشهم. ولوحظ أن محمد محمود باشا كان أصغر زملائه الذين منحوا درجة الشرف سنًا، وأصغرهم قامة.

اختتام الاحتفال

ثم انتهى الاحتفال، وأخذ الطلبة ينشدون أناشيد الجوائز باللاتينية والإنكليزية، ومنه يستطيع كلٌّ أن يقدر تضامن الشيوخ والفتية فى سبيل تقدم العلم ورفاهية الإنسانية. ثم اختتم مدير الجامعة الاحتفال، وذهب محمد محمود باشا إلى تناول طعام الغداء فى كلية «أول سولز» (إحدى كليات الجامعة) وفى العصر أقيمت مأدبة شاى حضرها عدد جَمّ من المدعوين، ولكن دولة الرئيس لم يحضر لأنه اضطر إلى العود إلى لندن».

إقالة عضوين فى قومسيون بلدية الإسكندرية

أقال مجلس قومسيون البلدية عضوين من أعضائه بقرار ممضى من رئيسه، هما حضرتا الأستاذين عبد الفتاح الطويل وحسن سرور. وقد ذكر علة ذلك فى قرار الإقالة فاحتج الأستاذان على ذلك؛ مُضمِّنين احتجاجهما الرد على التهم ناعتين القرار بأنه صادر عن نزعة حزبية. وهذا نص القرار والاحتجاج نقلاً عن جريدة البلاغ بتاريخ ١٢ يونيه.

قرار الإقالة

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٩ من الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ لتشكيل قومسيون بلدى بمدينة الإسكندرية.

وعلى المادة الرابعة من اللائحة الداخلية للبلدية الصادرة فى ١٢ يونيه سنة ١٩٢٥.

وبناء على ما عرضه المدير العام للبلدية، ونظرًا لأن حسن أفندى سرور المحامى المعين عضوًا بالقومسيون المذكور بموجب قرار صادر من وزير الداخلية فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قد رفع الدعوى على البلدية بتوكيله عن ورثة مخلوف على الرملى يطلب فيها تثبيت ملكيتهم لمائة فدان من تلال الحضراء، وهى القضية الواردة بجدول محكمة الإسكندرية تحت رقم ١٠١ سنة ١٩٢٧، ولا تزال هذه الدعوى قائمة إلى الآن على البلدية بتوكيل المحامى المشار إليه.

قــرر

المادة الأولى - أُقيل حسن سرور أفندى من عضوية قومسيون بلدى الإسكندرية.

المادة الثانية - على المدير العام للبلدية تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

الاحتجاج

حضرة الأستاذ المحترم ألفرد ليان رئيس المأمورية ببلدية إسكندرية.

تبلغ لنا اليوم قرار من حضرة صاحب السعادة محافظ الإسكندرية بصفته رئيس القومسيون بإقالتنا من عضوية القومسيون.

بالنسبة لأحدنا الأستاذ عبد الفتاح الطويل، بُنى هذا القرار على أنه اشترك فى مداولات المأمورية عند نظرها فى القضية الخاصة بورثة جعبة مع أنه وكيل فى القضية المذكورة.

وبالنسبة للأستاذ حسن سرور، بُنيت الإقالة على أنه رفع دعوى باسم ورثة مخلوف الرملى ضد البلدية مع أنه عضو فى القومسيون البلدى.

ومع الاحتفاظ بمناقشة صحة القرار المذكور، نود أن نلفت نظركم وهيئة المأمورية إلى أن مقدمات هذا القرار حصلت فى الخفاء ولم يعلم بها أحدنا ولم تعلن إليه؛ حتى كان ينير أصحاب الشأن فيما يختص بصحة الوقائع التى تضمَّنها قرار الإقالة.

كما نود أن نلفت النظر إلى أن قضية ورثة جعبة كانت فى مكتب المرحوم مصطفى بك الخادم وقت أن كنت شريكه فى العمل وقبل دخولى هيئة القومسيون وقد انفصلت عن مكتبه واتخذت لنفسى مكتبًا خاصًا قبل مناقشة هذه المسألة ولم تكن القضية المذكورة ضمن قضايا مكتبى بل بقيت فى مكتب المرحوم الخادم بك ولما أثرت هذه القضية فى جلسة المأمورية كتبت صراحة فى مذكرتى التى تقدمت فى زوراق البلدية أننى أعرف هؤلاء الأشخاص وإزاء هذه الصراحة صدر قرار المأمورية الإجماعى بشكرى وذلك من نحو عامين تقريبًا. ومن المهم أن ألفت النظر إلى أن المبلغ الذى تقرر إعطاؤه لورثة جعبة وزاد على القدر المحكوم به كان سبب تقريره وجود خطأ مادى من موظفى البلدية فى عملية المقاس والعملية الحسابية وأن المدير وعد بإجراء التحقيق فى ذلك الوقت مع الموظفين المذكورين كما أنه على أثر تركى لمكتب المرحوم الخادم بك أعلنت رسميًا مدير البلدية بعنوانى بالمكتب الجديد.

أما قضية ورثة مخلوف الرملى فالخَصْم الحقيقى فيها هو الحكومة المصرية (مصلحة الأملاك الأميرية ووزارة المواصلات) ولم يعلن فيها المجلس البلدى إلا لأنه خط شارعًا فى الأرض المتنازع عليها، وقد أعلنت هذه القضية لصاحب السعادة المحافظ من نحو أربع سنوات وحضر فيها مندوب مصلحة الأملاك وقرر أن الأرض جميعها ملك للحكومة وليس للبلدية فيها شىء وقدم المستندات الدالة على ذلك.

وإنه لمما يؤسف له حقًا أن يكون للاختلافات الحزبية السياسية هذا الأثر من التعدى على سمعة عضوين كل فخارهما أنهما خدما مدينة الإسكندرية بما استطاعا من تضحية لمصالحهما بأمانة واستقامة لا يتردد رئيس القومسيون ولا أى عضو من أعضاء البلدية ولا الإدارة العامة فى أن يشهد بها بضمير مطمئن، كما أنه مما يؤسف له أن يجرى هذا التعدى فى الخفاء. وإننا ننتهز هذه الفرصة لنعلنكم أننا سنتخذ الإجراءات القانونية لمحو أثر هذا الاعتداء ونرجوكم أن تبلغوا حضرات زملائنا جميعًا نص خطابنا هذا كما تبلغونهم أننا نحفظ لهم فى قلوبنا كل ود واحترام وستظهر الحقيقة جلية ناصعة وتعلم الأمة مصدر السلطات جميعًا ما عهدتموه وزملاءنا فينا من الإخلاص فى العمل».

وهذان النائبان فى بلدية الإسكندرية معروفان بنزعتهما السياسية الوفدية؛ لهذا ضجت للقرار بفصلهما صحيفة الوفد (البلاغ) واعتبرت أن فى هذا الفصل تشفيًا من العضوين، وراحت ثائرة فى وجه القرار رامية إياه بعدم حيازته الصفة القانونية إذ الرئيس لا يملك حق فصل الأعضاء مستقلاً. وتغالى الوفد نفسه فى العطف على موقف الأستاذين إذ أقيمت حفلة فى الإسكندرية لتكريمهما حضرها صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وألقى فيها الكلمة الآتية[1]:

زملائى الأعزاء

إن من دواعى اغتباطى وسرورى أن أكون هنا اتفاقًا فى الوقت الذى تكرمون فيه زميلين فاضلين بمناسبة ما نالهما من شرف الاضطهاد بسبب تمسكهما بمبادئهما، وقيامهما بواجباتهما نحو هذه المدينة التى تشرفا بالنيابة عنها فى عضوية بلديتها ونحو مصر أمِّ الجميع وأن يكون لى الحظ فى حضور هذا التكريم والاشتراك فيه لأنى أشعر أن اتصالهما بى وبالوفد المصرى الذى

---

(١) البلاغ فى ٢٢ يونيه.

يعتقان مبادئه والذى أتشرف برياسته كان العامل الأكبر فى اتخاذ هذا الإجراء التعسفى نحوهما وإلا فلماذا لم يُحاسبا على ما نسب إليهما منذ السنتين وأكثر مع علم القومسيون بحقيقته فى حينه ولماذا لم يرفع أمرهما إلى القومسيون للنظر فيه كما هو مقتضى قانون البلدية! ولماذا لم يُمكّنا من سماع أقوالهما عما نُسب إليهما بعيدًا عن حقيقته! فيأتى الآن رئيس القومسيون وهو محافظ الإسكندرية ويتخذ لنفسه بغير حق سلطة إقالتهما بدون أى إجراء ولا سؤال قُبيل سفر صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الحكومة إلى إنكلترا.

إن لذلك معناه ولسنا نحتاج إلى كبير عناء لاستخراجه. أنهما وفديان ومحاميان قديران وعضوان فى لجنة الوفد بالإسكندرية وصاحب الدولة محمد محمود باشا منذ تبوأ منصبه شهر الحرب على الوفد والوفديين وخص منهم بالذكر رجال الوفد فى المدن والقرى ورجال المحاماة فى القاهرة وفى المدن الكبرى لأنهم كانوا يؤلفون فيها فرقًا سياسية فقرر كما جاء فى كتابه الذى سبقه إلى إنكلترا «اليد القوية فى مصر» أنه لن يسمح للوفد بالتدخل فى الشئون العامة. وبناء على ذلك أصدر الأوامر إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة (اسمعوا اسمعوا) وأرسل التعليمات إلى مديرى الأقاليم (ومنهم محافظ الإسكندرية طبعًا) ورؤساء البوليس يذكرهم فيها بأنهم غير مسئولين إلا أمام الحكومة. ثم زاد لهم فى السلطة! ثم أبعد الطلبة عن السياسة (اسمعوا أيضًا!) وأصدر قانونًا جديدًا لتأديب المحامين.

إذن وجب أن يبتعد الوفديون عن التدخل فى الشئون العامة، وإذن وجبت مؤاخذة المحامين على طريقة تشريع محمد محمود باشا الاستثنائى، لا على طريقة الحق والعدل والتقاليد المرعية فى مصر وإذن وجب أيضًا إبعاد المحامين الوفديين عضوَىْ لجنة الوفد بالإسكندرية عن الاشتغال بالعمل العام وهو الاشتراك فى صيانة مصالح المدينة. فيستخدم فى ذلك محافظ الإسكندرية السلطة المطلقة التى أمده بها رئيس الوزارة فينفذ فيهما أمر الإقالة على النحو الذى سمعتموه.

كفاكما فخرًا يا عزيزىَّ المحترمين أن يلحقكما أذى عهد الحكم المطلق! فإن ذلك لا يمس سمعتكما النزيهة الشريفة ولكنه يزيد فى أكوام مظالم هذا الحكم المطلق التى يتكدس بعضها فوق بعض فتحمل فى طيها أساس انهيارها.

ولماذا كل ذلك؟

كل ذلك لكى يبقى صاحب الدولة محمد محمود باشا لأنه لا يمكنه أن يعيش فيه فى غير عهد الحكم المطلق بما أن الأمة أقصته عن ثقتها وهو يجدُّ السعى لدى وزارة العمال فى إنكلترا لكسب رضاها بما يقدمه لها من الأدلة على فساد الحكم النيابى البرلمانى فى مصر وعدم أهلية المصريين له ونجاحه هو فى سياسته التى قالت التيمس بشأنها فى ١٩ يونيه كما جاء فى تلغراف المقطم من لندن «أن محمد محمود باشا يدرك بصدق نظره أن مصر لم تستعد للاستقلال الفعلى استعدادًا تتوافر فيه السلامة وأن من يتتبع سياسته يستنتج أنه يريد أن يعد مصر لدورة المفاوضات المقبلة بين إنكلترا ومصر.

وهنا نتساءل: ما وسائله لهذا الإعداد.

إن وسائله هى التى عرفناها وخبرناها هى القهر والقمع وكتم الشعور وكَمُّ الأفواه والتضييق على الصحف الحرة، ومنع اتصال الوفد بالوفديين والحيلولة بينهم بمنع اجتماعاتهم بقوة الإدارة حتى الخاصة منها، والعهد حديث بمنع كل اجتماع رُئى عقده لسماع كلمة الوفد فى الأحوال الحاضرة وفى اتفاق مياه النيل بحجة المحافظة على الأمن العام. ومراقبتنا فى غدواتنا وروحاتنا حتى فى إقامتنا وفى فسحنا وفى قضاء حوائجنا كما شاهده كل من زارنا أو حاول المجىء لزيارتنا وكل من ذهبنا لزيارته وكل من رافقنا خلافًا لما تبجح به واضع كتاب اليد القوية فى مصر من أن حرياتنا كاملة واجتماعاتنا مباحة ولذلك يسعى محمد محمود باشا إلى وزارة العمال ويلوح لها هو وأنصاره أنه على استعداد للمفاوضة فى حل المسألة المصرية والمعنى طبعًا أنه على استعداد للتسليم فى حقوق البلاد على نحو ما جرى فى الاتفاقات المالية التى عقدها وفى اتفاق مياه النيل وغير ذلك ويمهد لسعيه بالمظاهرات المصطنعة التى حُشر فيها الموظفون والطلبة على خلاف ما أذاعه من منعهم الاشتغال بالسياسة، والعُمُد والمشايخ الذين هم تحت سلطة الإدارة تسوقهم لكل وزارة تلى الحكم.

ولكن نفسية الأمة غير خافية على أحد ولا على الذين يسعى إليهم. الأمة لا تقبل منه تحدثًا فى قضيتها ولم تُنِبْهُ ولن تنيبه فى شىء منها. فليفهم ذلك من يريد اتفاقًا مبنيًا على احترام إرادة الشعوب لا على أخذها بالقوة والقهر.

لسنا نحن الذين نسعى لدى الإنكليز لطلب التدخل فى شئوننا كما روجه أنصار الوزارة هنا وهناك وأننا نطلب صراحة وفى كل مناسبة عدم التدخل فى شئوننا وألا يسند الإنكليز الظلم والحكم المطلق فى البلاد فإن ذلك أدعى إلى التفاهم وأبقى لحسن الصلات.

ونحن باقون على عهدنا، والأمة من حولنا تشد أزرنا للدفاع عن حقوقها وعن استقلالها ودستورها ولا نعبأ بما يصيبنا فى جهادنا، ولن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا والعاقبة للمتقين.

وإنى أقدم خالص شكرى لحضرة الأستاذ نقيب الإسكندرية ولحضراتكم جميعًا على أن متعتمونى بوجودى بينكم والاشتراك فى حفلتكم واستماع خطبائكم وسماع كلمتى إليكم وأرجو لكم التوفيق والنجاح ولمصر كل خير وفلاح».

ولم تقف صحف الحكومة صامتة بل ذهبت تؤيد القرار بقوة ذاكرة تفاصيل التهم مبينة ما فيها من مسئولية. وقد نظر القومسيون فى جلسته المنعقدة يوم ٢٦ يونيه فى المسألة وانتهى إلى التصديق على القرار، وقد جرى انتخاب عضوين بدل العضوين المفصولين فى المأمورية فوافقت الهيئة على اقتراح للمسيو فانوتشى مؤداه انتخاب ثلاثة أعضاء للمأمورية البلدية بدل الأعضاء الغائبين، على أن تترك مسألة العضوين المُقالَين إلى أن تفصل فيها وزارة الداخلية.

وقد جرت عملية الانتخاب فأسفرت عن اختيار الأستاذ طليمات ومستر جلمور وبهجت بدوى[1].

الاحتفال بإقامة مطران الحبشة

قالت السياسة فى عددها الصادر يوم ٣ يونيه ما يأتى:

أُلِّفت منذ أيام لجنة من أعضاء المجلس المحلى العام للأقباط الأرثوذكس لتنظيم الحفلة الكبرى التى أقيمت أمس ٢ يونيه فى القصر البطريركى لإقامة مطران الحبشة الجديد الذى اختير من بين القمامصة لهذا المنصب باتفاق الوفد الحبشى الذى قدم إلى مصر خصيصًا لهذا الغرض، فاجتمعت هذه اللجنة فى الدار البطريركية يوم السبت لتنفيذ البرنامج المتفق عليه وظلت تعمل إلى ساعة متأخرة من الليل حتى أتمت معدات هذه العطلة.

فى صباح الأحد

وفى صباح الأحد (أمس) برزت الكنيسة الكبرى بالدرب الواسع فى نظام منسجم وتنسيق بديع يخفق عليها العلمان المصرى والحبشى، وتسطع فى أنحائها ثريات الكهرباء الوضاءة، وتغطى أرضها البُسُط الفاخرة تقوم عليها المقاعد

---

(١) البلاغ فى ٢١ يونيه.

البيضاء المذهبة ومنها قسم للصحافة ويصطف على عطفى مدخلها جنود البوليس، ويحشد فى ساحتها الكثيرون من أبناء الطائفة وغير أبناء الطائفة.

وفى الطريق خارج الكنيسة أخذ البوليس منذ الساعة السابعة صباحًا يدير حركة المرور ويشرف على النظام، ومنذ هذه الساعة أخذ المدعوون يفدون على الدار البطريركية فُرادى وجماعات ليشهدوا هذا الاحتفال الكبير.

وكان فى مقدمة الوافدين المدعوين أصحاب المعالى والسعادة والعزة نخلة المطيعى باشا وزير الزراعة ورشوان محفوظ باشا وكيل الداخلية والأستاذ أحمد زكى باشا وتوفيق دوس باشا ويوسف سليمان باشا ويوسف أصلان قطاوى باشا وإبراهيم الدسوقى أباظة بك مدير مكتب دولة رئيس الوزارة وإيمان بك رئيس إدارة البروتوكول بوزارة الخارجية وسعيد بك أنور القاضى وصعدت المدعوات من السيدات إلى الشرفات الخاصة بهن، وحضر الوزيران الحبشيان فى ملابسهما الرسمية السوداء (ردنجوت) وجلسا إلى جانب الكرسى البطريركى، ووقف الشمامسة فى حُلَلهم البيضاء بباب المذبح يرتلون الأسفار ويرددون الآيات.

شىء فى الأفق

وقد لوحظ أن ثمة شيئًا فى الأفق يستدعى حلاً سريعًا فالحفلة قادمة على بدايتها، والمدعوون حاشدون بساحة الكنيسة ينتظرون ساعة الاحتفال فكان لابد من الحل السريع لذلك الشىء الطارئ فى آخر لحظة، ذلك أن نص الاتفاقية التى عرضت على الوفد الحبشى لتوقيعها خلت من نقطة قيل إنها سقطت سهوًا، فلما قرئت مترجمة إلى الأحباش لاحظوا غياب النص فرأوا أن لا يوقعوا - كما قيل - إلا أن يوضع هذا النص، فكان الحل إرجاء ذلك إلى ما بعد الاحتفال.

الموكب البطريركى

وعند منتصف الساعة التاسعة سمع الناس ترتيلاً ينبعث من جوف القصر البطريركى يُنظِمه رنين صفحات نحاسية، ولم تمض دقائق حتى كان موكب مؤلف من الشمامسة فى حللهم البيضاء يحفون بغبطة الأنبا يؤنس البطريرك فى ثيابه المزركشة وتاجه المرصع، ومن وراء غبطته أربعة من المطارنة بينهم القُمُّص سيداروس الأنطونى الذى اختير ليكون مطرانًا للحبشة باسم الأنبا كيرلس، ثم القساوسة الأحباش يرافقهم شمامستهم.

وسار الموكب على النظام السابق شاقًا طريقه إلى الكنيسة، ثم إلى كرسى البطريركية حيث تقدم غبطة البطريرك فوقف عنده، وعندئذ تقدم القساوسة

الأربعة الأحباش بين يديه، فباركهم ثم أخذ يلقى عليهم النصائح الغالية وكان يوسف أفندى لما مترجم القصر البطريركى يترجمها لهم كلمة كلمة. وقد ذكّرهم غبطة البطريرك بما بين الكنيسة المصرية والحبشية من العلاقات والروابط وحضهم على التقوى والعمل على ما يرفع شأن كنيستهم، وأن لا يبرموا أمرًا ويتخذوا قرارًا إلا بطريق مطرانهم وأن يحترموا قانون الكنيسة وإلا كان بريئًا منهم.

ثم سار غبطة البطريرك حتى وقف أمام المذبح يحف به المطارنة والشمامسة، فبارك الأنبا كيرلس مطران الحبشة الجديد وتلا أسماء القساوسة الأحباش الذين أصبحوا أساقفة والذين أصبحت أسماؤهم الجديدة إبراهيم وإسحق وميخائيل وبطرس.

ثم دخل الجميع إلى مقصورة المذبح فخلع المطران الجديد ملابس القمص، وخلع القساوسة الأربعة الأحباش ملابس القسيسين، وارتدى الأول حُلّة المطرانية وتاجها وارتدى الآخرون حلل القمامصة السوداء، وباركهم غبطة البطريرك وحدد المقاطعات التى تقع فى اختصاص كل منهم.

خطبة ضافية

ووقف بباب المذبح حضرة حبيب أفندى جرجس مدير المدرسة الإكليريكية وألقى خطبة ضافية أنابه غبطة البطريرك عنه فى إلقائها، فأخذ يلقيها تلاوة من كراسة بيده وهى مستهلة بتاريخ دقيق للعلاقات الدينية القائمة بين الكنيسة المصرية وبين الكنيسة الحبشية وتاريخ المفاوضات والمكاتبات التى دارت بين البطريرك السابق والحالى وبين جلالة الرأس تغرى على تعيين مطران جديد خلفًا للأنبا متاؤوس، وملخص المفاوضات الحديثة التى جرت أخيرًا عند حلول الوفد الحبشى فى مصر والشروط التى رضيها الطرفان أساسًا لتعيين المطران المصرى للكنيسة الحبشية.

وخُتمت هذه الخطبة بابتهالات إلى الله أن يوطد العلاقات بين البلدين وأن يحفظ الإمبراطورة زوديتو والرأس تغرى ثم بالدعاء لجلالة ملك مصر ولسمو ولى عهده الأمير فاروق، فردد الشمامسة عند ذكر جلالة الملك (آمين) ثلاثًا وعند ذكر سمو ولى العهد مثلها.

ثم أخذ الأنبا كيرلس مطران الحبشة الجديد وحوله الشمامسة يرتلون، وبعدئذ صُليت صلاة يوم الأحد حيث كانت الساعة قد بلغت منتصف الحادية عشرة.

فى القصر البطريركى

وخرج غبطة البطريرك والمطارنة والأساقفة بملابسهم الرسمية من الكنيسة بين التصفيق الحاد يتقدمهم الشمامسة مرنمين مرتلين. وأخذ بعض الرسامين صورتهم الفتوغرافية فى فناء الدار البطريركية. وصعد غبطة البطريرك إلى الدور الأعلى من قصره. أما مطران الحبشة وأساقفتها الجدد فدخلوا إلى إحدى غرف الدور الأول وخلعوا ملابسهم الرسمية. وظهر الأساقفة الأحباش لأول مرة بالملابس الكهنوتية القبطية التى يلبسونها عادة خارج الكنيسة. ودخلوا إلى القاعة الكبرى حيث اجتمع جمهور كبير من الأعيان والوجهاء فهنئوهم وأديرت عليهم المرطبات والقهوة.

ثم صعد مطران الحبشة الجديد وأساقفتها والوزيران الحبشيان لمقابلة غبطة البطريرك فأعاد تهنئتهم وكرر عليهم التوصية بأن يقوموا بالواجب عليهم لخدمة الكنيسة والشعب وتوثيق عُرَى الاتحاد بين مصر والحبشة، فأكد له الأساقفة الأحباش بأنهم سيكونون عند حسن ظنه بهم وتنفيذ كل ما يأمرهم ويوصيهم به.

وعلى الأثر انصرفوا شاكرين وقصد الوزيران فندق فيكتوريا والأساقفة الأحباش مدرسة مهمشة.

فى هذا الأسبوع

ويقيم الأساقفة الأحباش قداسًا صباح اليوم فى الكنيسة القبطية الكبرى. وقد يشاركهم فيه نيافة مطران الحبشة الأنبا كيرلس.

ويتناولون الغداء على مائدة وكيل دير أنبا أنطونيوس فى العاصمة.

وقد أجلوا سفرهم إلى الإسكندرية إلى يوم الخميس القادم حيث ينتظر أن يقضوا يومين لزيارة قبر القديس مرقس وبعض مشاهد الثغر.

ويُنتظر أن يبرحوا الإسكندرية يوم الأحد إلى القدس عن طريق القنطرة».

■ ■ ■

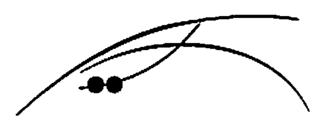
الباب السابع

■ شهر يوليو

■ ■

الفصل الأول

الرحلة الملكية فى أوروبا



فى صباح يوم الثلاثاء ٢ يوليو خرج جلالة الملك ومعه الدكتور حافظ بك عفيفى (وزير الخارجية) وحسن نشأت باشا وابن الرئيس مازاريك إلى مدينة (كارلسباد)؛ فأتيحت الفرصة للجماهير أن يشاهدوا طلعة ملك مصر. وقد أدب جلالته ظهر اليوم نفسه مأدبة غذاء للموظفين التشيكيين الذين صحبوه أثناء زيارته(١).

مِنَح ملكية

وقد أرسل جلالته مبلغ ٢٥ ألف كورون إلى محافظ المدينة لتوزيعها على الفقراء ومبلغ أربعة آلاف كورون لجنود الحرس.

الملك فى سويسرا

وفى الساعة الثامنة من مساء ٢ يوليو بارح الملك (كارلسباد) إلى (برن) على قطار ملكى أعدته خصيصًا لجلالته الحكومة التشيكوسلوفاكية، فوصل إلى محطة برن فى تمام الساعة العاشرة والنصف صباحًا، وكان فى انتظار جلالته فى المحطة جناب المسيو راب رئيس الاتحاد السويسرى والمسيو شولتسه والمسيو موتا من مستشارى الاتحاد، وممثلو الهيئات البلدية والمحلية وسريات من الجيش والجالية المصرية.

وعند الظهر تناول جلالته طعام الغداء فى مأدبة أقامتها الحكومة السويسرية تكريمًا لجلالته فى فندق بيلفى.

---

(١) السياسة فى ٣ يوليو.

ثم خرج جلالته فزار متحف (برن) وبحيرة (دتون) وغيرها من مدن سويسرا الطبيعية المشهورة.

وفى الساعة التاسعة مساء شهد جلالته مأدبة العشاء الرسمية التى أقامها مجلس الاتحاد السويسرى تكريمًا لجلالته، وقد ألقى رئيس الاتحاد خطبة ترحيب رد عليها جلالة الملك شاكرًا(١).

وفى يوم ٥ يوليو، أقام جلالة الملك مأدبة عشاء لولاة الأمور فى جنيف وكبار موظفى جمعية الأمم. وكذلك تبرع بمبلغ خمسة آلاف فرنك سويسرى للجمعيات الخيرية وفقراء مدينة جنيف. وبعد ظهر يوم ٦ يوليو استقبل وفدًا من طلبة العلم المصريين فى لوزان وجنيف بسويسرا، وقد قدم لجلالته طلبة لوزان ساعة باسم سمو الأمير فاروق عنوان إخلاص للعرش ووارثه(٢).

الملك فى فرنسا

وفى مساء يوم ٧ يوليو ركب جلالته وحاشيته القطار من جنيف إلى فرنسا.

ولما غادر جلالته البلاد السويسرية أرسل البرقية الآتية إلى جناب رئيس الاتحاد السويسرى:

«يهمنى عند مغادرتى بلادكم الجميلة أن أوجه شكرى مرة أخرى إلى فخامتكم وإلى الحكومة السويسرية والشعب السويسرى المحبوب لما لقيته فى كل مكان زرته من الحفاوة العظيمة ودلائل الصداقة الخالصة. وإن من بواعث سرورى أن أضيف ذكريات جديدة طيبة إلى الذكريات السابقة التى أحفظها لهذه البلاد، وإنى مع رجائى أن تزداد العلاقات بين بلدينا توثقًا كل يوم أتمنى من صميم قلبى السعادة لفخامتكم واليسر والرخاء لسويسرا».

وانتدبت الحكومة الفرنسية المسيو سيستيرون من موظفى وزارة الداخلية وأحد ضباط البوليس لاصطحاب جلالته مدة إقامته فى فرنسا، وقضى جلالته الليلة الأولى فى ديجون حيث استقبله محافظ مقاطعة (كت دور) وتشرف بمقابلته وفد طلبة جامعة ديجون معربين عن إخلاصهم وولائهم لجلالته، ثم غادرها جلالته ومعه من ذكرنا من أفراد مَعِيَّته ومنهم المسيو سيستيرون مندوب الحكومة الفرنسية.

---

(١) السياسة فى ٤ يوليو.

(٢) الأهرام فى ٧ يوليو سنة ١٩٢٩.

ولما وصل القطار الملكى إلى أوكسير حيَّاه فيها محافظ مقاطعة (ليون) وتناول جلالته طعام الغداء فيها.

ووصل جلالة الملك إلى باريس فى الساعة الثامنة مساء وسار بموكبه توًا إلى قصر المفوضية المصرية الجديد وضيف فيه خمسة عشر يومًا قبل سفره إلى إنكلترا[1].

تبادل الزيارة بينه وبين رئيس الجمهورية الفرنسية

زار جلالة الملك فؤاد فى الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم ١١ المسيو دومرج رئيس الجمهورية الفرنسية وكان بمعية جلالته محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس. وقد اصطفت فى ساحة قصر الإليزيه أورطة من المشاة برايتها فأدت التحية العسكرية عند وصول جلالته وصدحت الموسيقى بالسلام الملكى، وكان رئيس الجمهورية محاطًا بموظفى ديوانه المدنى وديوانه العسكرى فاستقبل جلالة الملك بالترحيب، وقد جرت بينهما محادثة طويلة بروح الصداقة العظيمة وقدم الرئيس لجلالته موظفى ديوانه. ثم عرض جلالته الجنود مصحوبًا برئيس الجمهورية، ولما عاد ودِّع كما قوبل بمظاهر الإجلال والتعظيم.

وفى الساعة السادسة مساء ذهب رئيس الجمهورية مصحوبًا بالچنرال لاسون رئيس ديوانه العسكرى فرد الزيارة لجلالته فى قصر المفوضية المصرية[2].

مأدبة رئيس الجمهورية الفرنسية

أقام جناب المسيو دومرج رئيس الجمهورية الفرنسية فى قصر الإليزيه، مأدبة غداء فى ١٥ يوليو إكرامًا لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك حضرها كل من وزراء الحقانية والخارجية والتجارة والمعارف الفرنسية والمسيو هانوتو عضو الأكاديمية الفرنسية وأحد الوزراء السابقين ومدير الفنون الجميلة ورئيس أكاديمية الآثار والآداب وسكرتيرها والوزير المفوض ومدير قسم الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية ورئيس مجلس إدارة شركة المساچيرى وارتيم ورئيس شركة الغاز بالقاهرة ومدير شركة قناة السويس ومدير مصلحة الآثار المصرية

---

(١) الاتحاد فى ٧ يوليو سنة ١٩٢٩.

(٢) الأهرام فى ١٢ يوليو.

ومدير العهد الأفرنسى للآثار الشرقية ومدير البنك العقارى المصرى ووكيل الجمعية الجغرافية وموظفو الديوان العسكرى والديوان المدنى لرئيس الجمهورية وأصحاب المعالى والسعادة وزير الأشغال المصرية ووزير مصر المفوض فى فرنسا وكبير الأمناء والدكتور شاهين باشا ومراد كامل بك.

ووقفت أمام القصر ثُلَّة من رجال البوليس ومعها موسيقاها ورايتها وحيَّت جلالة الملك عند وصوله ولم تُلقَ فى هذه المأدبة خطب ما، بل تبودلت الأحاديث الودية(١).

الملك فى إنكلترا

فى يوم ١٩ يوليو تغدى المسيو دومان ووزير سويسرا المفوض ومحمود فخرى باشا، وفى ظهر يوم ٢٠ ركب جلالته قطار «السهم الذهبى» من باريس قاصدًا إلى إنكلترا ومعه محمد محمود باشا رئيس الوزراء وحافظ عفيفى بك وزير الخارجية، وقد سبقهما إلى هناك بيوم واحد إبراهيم فهمى بك وزير الأشغال.

وصل جلالة الملك فؤاد إلى محطة ڤيكتوريا فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من يوم ٢٠ يرافقه من ذكرنا والحاشية الملكية، ووصل مع جلالته أيضًا إبراهيم فهمى بك وسيداروس بك وعبد الملك حمزة بك وقد استقبلوا جلالته فى دوڤر.

وعندما وصل الصالون الملكى إلى الرصيف الخاص كان فى استقبال جلالته دوق جلوستر الابن الثالث لجلالة الملك جورج ممثلاً لجلالة والده والبرنس عباس حليم ولورد لويد وسرى باشا وتوفيق دوس باشا وبدوى باشا والدكتور على بك إبراهيم وثابت بك وعبود بك والدكتور بيومى وقطاوى بك وراضى بك وعسل بك وإلياس بك وجلال بك ونور بك وجمال بك ومواردى بك وكثيرون غيرهم من كبار الإنكليز وأفراد الجالية المصرية والطلبة المصريين فى جميع الجامعات البريطانية وجماعة الكشافة المصرية برياسة سلامة أفندى الموجودة فى لندن لتمثيل مصر فى مؤتمر الكشافة العام فى بركهند.

ممثل جلالة الملك جورج

وعندما وقف القطار نزل جلالة الملك فحيَّاه دوق جلوستر مُسلِّمًا وأبلغه تحيات جلالة والده وأطيب تمنياته.

---

(١) الاتحاد فى ١٦ يوليو.

ثم هتف جماعة الكشَّافة «ليحى الملك فؤاد ملك مصر» ثلاثًا فردد الحاضرون هتافهم.

ورجا المصورون أن يأذن جلالته لهم بالتقاط صورته، فابتسم متلطفًا وأجاب سؤالهم ووقف دقيقة وكان إلى جانبه دوق جلوستر ريثما قام المصورون بمهمتهم.

ركوب جلالته إلى فندق رتز

ثم سار جلالته مخترقًا صالون الانتظار الخاص إلى أن وصل إلى المركبة الملكية فركب وإلى جانبه دولة محمد محمود باشا، قاصدًا إلى فندق رتز بين تحيات الجماهير التى لم تنقطع وتحيات الطلبة المصريين الذين اصطفوا خارج المحطة يحيون مليكهم المحبوب بما دل على حبهم وولائهم الشديد لجلالته.

وقد تجمعت جماهير كثيرة من الشعب البريطانى نساء ورجالاً خارج المحطة ليشاهدوا الموكب الملكى، وكانو يحيون جلالة الملك برفع قبعاتهم والتلويح بمناديلهم فيرد جلالته تحيتهم شاكرًا لهم عواطفهم برفع يده.

وتبعت مركبة جلالة الملك مركبات أخرى تقِلُّ كبار المرافقين لجلالته وأفراد الحاشية إلى فندق رتز.

وفى يوم ٢٢ يوليو زار الملك يصحبه أحمد محمد حسنين بك قصر بكنجهام فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، فاستقبلته الملكة مارى لأن الملك جورج لا يزال مريضًا. وقد استمرت الزيارة نحو عشرين دقيقة وكانت ودية. ثم زار قصور أعضاء الأسرة المالكة تاركًا بطاقته.

وفى يوم ٢٣ استقل جلالته وبمعيته دولة محمد باشا محمود السيارة من الفندق لتناول طعام الغداء مع محافظ لندن فى قصره، وقد وصل جلالته فى منتصف الساعة الواحدة حيث كان المحافظ فى انتظار جلالته عند الباب ومعه عدد من كبار الموظفين.

وبعد أن صافحه جلالته انتقل إلى قاعة الغذاء.

وقد شرب المحافظ نخب الملك فؤاد وشرب جلالته نخب صحة جلالة الملك جورج والمحافظ.

وقد حضر هذه الحفلة ثمانون ضيفًا، من بينهم دولة محمد باشا محمود واللورد أللنبى وحافظ بك عفيفى واثنان من محافظى لندن السابقين والمندوب

السامى فى أستراليا وشاهين باشا وإبراهيم بك فهمى وأحمد بك حسنين وسيداروس بك وغيرهم.

وبعد تناول الغداء انتقل جلالة الملك فؤاد إلى قاعة الاستقبال حيث قُدم إليه كل الضيوف.

وقد غادر جلالة الملك قصر المحافظ فى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وفى يوم ٢٤ زار جلالته مدرسة اللغات الشرقية وتعرف إلى أساتذتها. وفى المساء حضر رواية (الابن الضال) فى الأوبرا الملكية حيث مثلتها فرقة روسية شهيرة.

وفى يوم ٢٩ حضر جلالته ومعه محمد محمود باشا رئيس وزرائه وحافظ بك عفيفى حفلة عشاء أقامها لهم وزير سويسرا المفوض فى لندن.

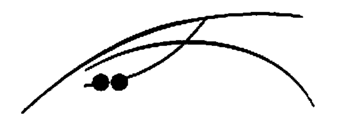
ﻰ ﻰ ﻰ

وكذلك انتهت الأيام الأخيرة من هذا الشهر وجلالة الملك فى إنكلترا متنقلاً بين ربوعها، فى متاحفها، ومعاهدها، ومصانعها. وكان فى حِلّه وترحاله واجتماعاته محل إعجاب الناس وبخاصة الصحفيون الذين خلعوا على جلالته حُلَل الثناء. وكتبوا عنه الفصول المسهبة فى صحفهم.

■ ■ ■

الفصل الثانى

عزل المندوب السامى البريطانى بمصر



للعمال الإنكليز إزاء مصر سياسة تخالف سياسة المحافظين والأحرار. والقضية المصرية تعتبر من نظر الإنكليز - مشكلة خطيرة الشأن من مشكلات إمبراطوريتهم يضعها كل حزب فى رأس برنامجه الانتخابى أو الحكومة، ويعرض على الشعب والبرلمان فى سبيل حلها الوسائل التى يراها مؤدية إلى تحقيق مصلحة بلاده وإرضاء نفوس المصريين.

ووظيفة (المندوب السامى البريطانى) فى مصر إحدى الوظائف العالية فى السلك السياسى. لهذا تتوخى الحكومة الإنكليزية ذات اللون السياسى الخاص أن يملأها من يصلح لتنفيذ القسم الخاص بمصر من برنامجها السياسى.

لهذا كان طبيعيًا أن تنظر حكومة العمال الإنكليزية نظرة خاصة إلى اللورد جورج لويد المندوب السامى بمصر وقد عينته فى وظيفته حكومة المحافظين. خصوصًا وقد بدأت حكومة العمال تعالج حل القضية المصرية بمفاوضات مع محمد محمود باشا رئيس الوزارة كما سيجىء.

وقد كان يُنتظر أن تتخلص منه وزارة العمال بنقله إلى جهة أخرى ولكنها لم تفعل بل جعلته يقدم استقالته. فاستقال كأنه عُزل أو عزل وكأنه استقال. وكانت تلك سابقة غريبة فى تصرفات الوزارات الإنكليزية إزاء من يشغلون وظائف المندوبين السامين، وظاهرة عجيبة من أشخاص إنكليز معروف عنهم البطء والأناة فى الإقدام على الحوادث الجسام. ولكن يظهر أن وزارة العمال رغبت فى أن تتقدم الخطوة النهائية فى حل القضية المصرية، فكان لابد لها من الشجاعة والتضحية والحزم ففعلت.

ولم يكد أحد فى مصر يشعر بما حدث حتى أُثيرت المسألة فى البرلمان الإنكليزى فى يوم ٢٤ يوليو بإعلان المستر هندرسن وزير الخارجية أن اللورد لويد استقال. فسأله المستر تشرشل: «هل استقال أم فُصل؟»، أجاب: «لقد أرسلت إليه تلغرافًا يصل معناه إلى حد عودته إلى الاستقالة من منصبه».

وبهذا أُعلن فى أنحاء الإمبراطورية بل فى أنحاء العالم أن اللورد لويد عزل فقامت ضجة فى إنكلترا وضجة فى مصر.

انهالت الأسئلة فى البرلمان البريطانى على الوزارة وتناولتها الصحف الإنكليزية على اختلافها. وأبرق مراسل الأهرام الخاص فى لندن إلى جريدته بنصوص وخلاصات وافية نشرتها له فى عدد يوم ٢٦ يوليو ونرى أن نثبتها لأهميتها، قال:

«لفت المركيز سالسبورى الأنظار فى مجلس الأعيان اليوم إلى استقالة اللورد لويد فسأل هل تستطيع الحكومة البريطانية أن تدلى بالأسباب التى حملتها على عملها المتعلق بهذه المسألة الخطيرة. فإن البلاد والبرلمان طبعًا فى دهشة عظيمة مزعجة من جراء هذا النبأ الذى انقضَّ عليهم أمس. وقد كان هناك ريب كثير فيما إذا كان استمرار السياسة - ذلك الأمر الجوهرى - سيحافظ عليه فى هذه المسألة. واستطرد المركيز سالسبورى يذكِّر أعضاء المجلس بما قاله رئيس الوزراء فى اليوم الثانى من شهر يوليو؛ إذ صرح أن البرلمان سيكون بمثابة مجلس حكومة.

«اللورد بارمور: فى أية سنة كان ذلك؟».

«المركيز سالسبورى (بدهشة): - هذا العام... هذا الشهر». (ضحك)

«ثم استطرد المركيز سالسبورى كلامه فاقتبس ما أجاب به المستر هندرسن عن الأسئلة التى وجِّهت إليه أمس فى مجلس العموم، ثم قال: يلوح لى أن هناك سوء تفاهم غريبًا فقد قال إن الخطوة الأولى فى هذا التغيير جاءت من اللورد لويد مع أنه تبين جليًا أنها جاءت من الحكومة فقد كانت استقالة سيق إليها اللورد لويد مكرهًا، ولا ريب فى أن كل تغيير مبتسر فى السياسة الخاصة بأمور من هذا القَبيل يكون له أسوأ تأثير. واقتبس المركيز سالسبورى ما قاله اللورد

لويد فى كتاب استقالته إلى المستر هندرسن وهو قوله: «إن آرائى لا يُحتمل أن تكون متفقة مع آرائكم إلى حد يمكّننى من القيام بواجباتى قيامًا يرضى به ضميرى»، وأضاف المركيز سالسبورى إلى ذلك قوله: إن هذا القول يفهم منه أن هناك بعض التغيير فنحن نريد أن نعرف ما هو ذلك التغيير ولماذا رأى وزير الخارجية ضرورة إرسال التلغراف الذى ذكره فى بيانه، ولماذا رأى اللورد لويد بعد المحادثات التى دارت بينه وبين المستر هندرس أنه قانع بأنه لا يستطيع العمل بوئام مع الحكومة الجديدة؟ إن اللورد لويد من أكبر الموظفين الممتازين الذين خدموا بلادهم بإخلاص.

«وكان مركزنا حرجًا بنوع خاص لأننا عندما منحنا مصر الاستقلال احتفظنا بأربعة أمور مهمة التى بدونها لم يمكن منح مصر أى استقلال، ولخص المركيز سالسبورى هذه التحفظات ثم قال: وبعبارة أخرى أقول إننا تورطنا فى تحمل مسئوليات عظيمة ولا ريب أن الحكومة تدرك عظم خطورة الأمر وتلمُّ بخطورة الصدمة التى صدمت بها سياستنا فى مصر وراعوا مواصلاتنا مع الهند وأستراليًا ونيوزيلندا وجنوبى أفريقية وهى المواصلات التى تجتاز الأراضى المصرية: وعندى أن هذا الأمر لا يهمنا من الوجهة القومية فحسب وليس هو من الأمور التى يمكن تقريرها بما يلائم مقتضيات سياسة الحزب الاشتراكى، بل هو أمر من الأمور التى تتغلغل فى صميم سلامة الإمبراطورية. أما الإدارة الخاصة بمصر فهى الوحيدة من نوعها فى وزارة الخارجية البريطانية ولست واثقًا من أن هذه الإدارة مجهزة خير تجهيز للقيام بالمهمة التى أُنشئت من أجلها، فاعتمدت والحالة هذه على المستر هندرسن أن ينفض يده من كل مشورة لا تراعى هذه الاعتبارات العظيمة الشأن.

«وسأل المركيز سالسبورى عن ماهية التغيير فى سياسة الحكومة البريطانية، ذلك التغيير الذى استفز اللورد لويد إلى الاستقالة. ومعرفة هذا الحق من الحقوق التى لا نزاع فيها ولاسيما عندما تأتى الحكومة بمثل هذه الضربة الشديدة الوقع التى تردد صداها فى كل قطر من أقطار العالم وكانت موضوع حديث الناس فى كل سوق من أسواق الشرق. ولا ريب أن لنا ونحن أمة تحكم نفسها بنفسها الحق فى معرفة الأسباب التى حدت بالحكومة إلى اتخاذ هذا القرار. وهل سألت الوزارة حكومات المستعمرات المستقلة كأستراليا ونيوزيلندا هل هى مستعدة لقبول إجراء تغيير فى سياستنا الخارجية الخاصة بمصر؟

«ثم سكت المركيز سالسبورى هُنَيهة واستطرد كلامه فقال: أرى اللورد ممثل الحكومة جالسًا صامتًا وأقول إننى لا أشك فى أنه لم يحدث شىء من هذا القَبيل. وإنى أقول للوزارة إنها لا تستطيع بعد الآن أن تبتَّ فى المسائل المتعلقة بسياستنا الخارجية من دون استشارة المستعمرات المستقلة. وكان يجدر بها أن تكون على بيِّنة من هذا الأمر قبل أن تحمل اللورد لويد على الاستقالة. وإنى أعد هذه المسألة بمثابة محك لكفاءة الحكومة الاشتراكية فى حل هذه المشكلات الإمبراطورية الكبرى وتسيير دفة الإمبراطورية، وإنى أتمنى من صميم القلب أن لا تنقاد الحكومة بروح الجهل والأقوال التى قالها فى أثناء الانتخابات مرشحو العمال الذين يجهلون بواطن الأمور ولا معرفة لهم بمثل هذه الشئون الخطيرة».

رد اللورد بارمور

«اللورد بارمور بالنيابة عن الحكومة: علىَّ أن أراعى أن البيان فى هذا الموضوع الذى سيلقيه وزير الخارجية غدًا فى مجلس العموم لا يمكننى أن ألقيه قبله هنا.

«الڤيكونت برنت هورد وزير الداخلية السابق (مقاطعًا): ولِمَ لا؟.

«اللورد بارمور: لكم أن تنتظروا ما سيقوله وزير الخارجية ثم لكم أن تتناقشوا فى الأمر. وربما كان الملك هو الذى يزعج اللورد برنتفورد.

«وسأل اللورد بارمور المركيز سالسبورى قائلاً: هل يتذكر المركيز وهو يشن حملته هذه على الوزارة التلغراف الذى أرسله السير أوستن تشمبرلن إلى اللورد لويد بتاريخ ٨ مايو من هذه السنة؟

«المركيز سالسبورى: إننى أذكره جيدًا وألفت نظر الأعضاء النبلاء إلى أنه ليس من الأمور المتبعة فى البرلمان أن يشار بصفة خاصة إلى تلغراف دون أن يُقرأ.

«اللورد بارمور: لا أرى تلاوة ذلك التلغراف لأنه يجدر بالمرء أن يكون على حذر فى المسائل التى تتعلق بسياستنا الخارجية.

الإرل بركنهد: إننى أعلم علم اليقين أن اللائحة الداخلية للمجلسين تقضى بأنه إذا أشار وزير من الوزراء إلى وثيقة فهذه الوثيقة يجب أن تُتلى فى المجلس.

«اللورد بارمور: ستقرر الحكومة هل تقدم الوثيقة أو لا تقدمها وسأقف فى أقوالى عند هذا الحد.

«المركيز سالسبورى معترضًا: أنكر أن ذلك التلغراف يخول الحكومة أى حق فى اتخاذ التدبير الذى اتخذته.

«واستطرد اللورد بارمور كلامه فأنكر أن هناك أى تغيير فى استمرار سياسة الحكومة البريطانية نحو مصر واقتبس نبذًا من خطبته التى ألقاها سنة ١٩٢٤، ثم قال: كان رأينا دائمًا أبدًا المحافظة على المسائل الدولية المحتفظ بها والشروط الأربعة التى عيَّنها المركيز سالسبورى والشروط المحتفظ بها فيما يتعلق بالسودان. ونحن نريد أن توضع اتفاقات تمكِّن مصر من أن تكون بلادًا مستقلة ذات سيادة فيما يتعلق بشئونها الداخلية.

«أما فى الشئون الدولية الخارجية فليس هناك تغيير فيما يتعلق باستمرار السياسة الخارجية فى مصر. أما فيما يتعلق بالشئون الداخلية فهذا أمر آخر فإن سياسة الحكومة البريطانية ترمى إلى جعل مصر مستقلة استقلالاً تامًا مطلقًا فى شئونها الداخلية.

«أما إذا كنا نريد اتباع السياسة التى جرينا عليها سنة ١٩٢٤ فليس هناك أى تغيير وإنما الحكومة أرادت أن تنفذ بنجاح المفاوضات التى بدأها المستر مكدونالد سنة ١٩٢٤. أما ما أشير إليه من سوء معاملة اللورد لويد فإنه خطأ محض، وإنى أجاهر بلهجة قاطعة بأنه لا يوجد أحد له علاقة بوزارة الخارجية إلا يود أن يعامل اللورد لويد خير معاملة تنطوى على المجاملة، وليس بين أعضاء الوزارة من لم يأسف لأن اللورد لويد رأى أن يريح ضميره بالاستقالة.

«وتناول اللورد بارمور مسألة استمرار السياسة الخارجية فقال: إذا كانت الحكومة ترى أن السياسة الخارجية لا تتفق مع المصالح القومية فإنها تضطر إلى عدم الاستمرار فيها وإلى تعديلها بحيث تلائم خير مصالح هذه البلاد ومصالح العالم بالإجمال. أما التهمة الخاصة بإكراه اللورد لويد على الاستقالة فإنها ليست كلها صحيحة.

اللورد كارصن: هل لدى اللورد بارمور التلغراف الذى أُرسل من وزارة الخارجية وقال عنه المستر هندرسن إنه أدى إلى استقالة اللورد لويد؟

«اللورد بارمور: أظن أَنّ ليس لدينا صورة منه.

«المركيز لك ريدنج: ما خلاصة ذلك التلغراف، وكيف يتسنى لنا أن نتناقش فى المسألة إذا كنا لا ندرى ما حدث؟

«اللورد بارمور: ربما لم أقدر أهمية ذلك وسأسعى فى طلب التلغراف وأرى هل أستطيع الحصول عليه. وأقول إنه ليس هناك تغيير فى سياسة الحكومة فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة أو السودان والفارق الوحيد الذى يحتمل أن يقع لا يكون إلا خاصًا بشئون مصر الداخلية.

اللورد بريدنج (مقاطعًا): إن المكاتبات التى نشرت تركت فى النفوس اعتقادًا صريحًا بأن الاستقالة جاءت نتيجة تغيير فى السياسة ولم ينكر المستر هندرسن هذه الحقيقة فى ردّه على اللورد لويد. وأقول مسترشدًا باعتباراتى الشخصية إنه لا يمكن أن يوجد حاكم أنشط من اللورد لويد وأكبر منه همة عندما كان حاكمًا لبُمْباى، وليس هناك من هو أشد منه اضطلاعًا بأعباء المتاعب والقيام بالواجبات خير قيام. ولا أزال فى حيرة لا أدرى ما هى تلك المتاعب: ولا أرى مما يدعو إلى الارتياح أن يقال لنا ما قاله اللورد بارمور من أنه يجدر بنا أن ننتظر حتى يلقى المستر هندرسن بيانه غدًا وألحف اللورد ريدنج فى الطلب بوجوب بسط الأمر وشرحه، فألجأ اللورد بارمور أن يقول إنه فيما يتعلق بالشئون الداخلية كانت الحكومة المصرية والحكومة البريطانية السابقة ترغبان فى الوصول إلى النتيجة ذاتها وإن كان الأسلوب مختلفًا.

«اللورد ريدنج: أعترف أننى قد ازددت حيرة - وهنا لحظ اللورد ريدنج أن اللورد بارمور يتحدث إلى شخص بجواره فقال: أرجو من جناب اللورد النبيل أن يعيرنى سمعه، فأجاب اللورد بارمور: سأصغى لكم ولكنى أظن أننى أجبت عن سؤالكم مرتين.

فقال اللورد ريدنج: إن هذا من أشد المواقف إزعاجًا.

اللورد باسفيلد سكرتير الدومنيون: من البدهىّ أنه ليس هناك وقت لمشاورة حكومات المستعمرات المستقلة فى مسألة استقالة اللورد لويد، وليس فى استطاعته أن يشير إلى المكاتبات التى دارت قبل الخطوة التى اتخذتها الحكومة. ومما لا يحتاج إلى بيان أنه فى مفاوضات من هذا القَبيل لم يكن من الممكن نشر أمور تقدمتها.

اللورد سالسبورى: إلى أية مفاوضات يشير جناب اللورد؟

اللورد باسفيلد: أود أن أذكركُم أنه فى الحقيقة وواقع الأمر كان هناك مفاوضات معلقة مع الحكومة المصرية تتعلق بأمور مختلفة كانت منظورة من مدة

طويلة، وليس من اختصاصى أن أدلى بأى بيان عنها. أما إذا شاء جناب المركيز أن يطّلع على أسباب هذه الحادثة وعللها فلا بد له أن يرجع إلى ما قبل ذلك التلغراف، الذى أرسل فى الثالث من شهر يوليو، أو مكاتبات الاستقالة التى نشرت وليس من اختصاصى أن أخوض فى هذا الموضوع إلى أكثر من هذا. إن تلك المكاتبات لا تنم عن أية ذميمة فى اللورد لويد ولا فى الوزارة البريطانية السابقة إذا جاز لى أن أقول ذلك؛ ولكن هذه المسألة لم تبدأ فى أثناء الانتخابات العامة أو عندما تولى وزير الخارجية الحالى منصبه فقد كانت هناك تصريحات متكررة قامت بها الوزارات البريطانية المتعاقبة على قاعدة موقفنا فى مصر، والوزارة الحالية تنوى تنفيذ تلك السياسة التى كرر التصريح بها بلا انقطاع وتأمل أنها بعملها هذا يتسنى لها أن توجد علاقات حكومة ذاتية لمصر؛ الأمر الذى صرح به مرارًا وتكرارًا أنه غاية مختلف الوزارات البريطانية السابقة.

«اللورد كارصن: هل لا يستطيع اللورد باسفيلد تلاوة التلغراف؟

اللورد باسفيلد: أظن أن صورته فى وزارة الخارجية وهى ليست قريبة من هنا.

«اللورد كارصن: هذا أقنع جواب.

«اللورد باسفيلد: لا أريد أن أنافس جناب اللورد النبيل فى المجاملة ولكنى أذكِّره بأننى لست خبيرًا فى أساليب هذا المجلس ولكنى سأبذل ما فى طاقتى لمراعاة المجاملة مع جناب اللورد، وكل ما يمكننى أن أقوله هو أنه من الجلى الواضح أن الحوادث التى تناقش فيها لا يمكن تقديرها حق قدرها بغير الرجوع إلى ما سبق تقلّد وزير الخارجية الحالى لمنصبه.

اللورد بنتفورد (بالنيابة عن الوزارة البريطانية السابقة): يمكننى أن أقول إن اللورد لويد لم يخالف قط التعليمات التى كانت تصدر إليه حتى آخر اجتماع عقدته الوزارة السابقة وكان حائزًا ثقتها التامة وكانت الوزارة تشكر له بين حين وحين الأسلوب الذى كان يتبعه فى القيام بواجباته.

«اللورد باسفيلد (معترضًا): أقول إنه فى المفاوضات التى دارت بشأن مصر كانت الثقة متبادلة تمامًا بين الحكومة البريطانية وحكومات الدومنيون.

«اللورد بنتفورد: هل عزل اللورد لويد كان ضروريًا للنجاح فى سير المفاوضات؟

«اللورد باسفيلد: لم يكن لاستقالة اللورد لويد أى شأن فى أمر المفاوضات.

«فاستطرد اللورد بنتفورد كلامه قائلاً: إن اللورد باسفيلد يداور المسألة بالشىء الكثير من الكلام من دون أن يجيب عما يطلب منه. فإن الردود على جميع الأسئلة عن الأسباب التى أدت إلى عزل اللورد لويد وعما يدور من المفاوضات كانت ردودًا لا تدعو إلى الارتياح أو هى غير الردود التى يحق للمجلس الحصول عليها، فقد حاول هو والمركيز سالسبورى الحصول على بعض المعلومات ولكنهما بالأسف الشديد لم يستطيعا ذلك.

«الإرل بركنهد: كان يجب على اللورد بارمور بصفته النائب المعين فى هذا المجلس أن يكون مفهومية تختلف كل الاختلاف عما كان يفهمه عن الحقوق والامتيازات المعمول بها فى هذا المجلس ولو كان له ذلك لما عامل المجلس هذه المعاملة. أما الطريقة المُثْلى التى كان يجب على اللورد بارمور اتباعها فهى أنه كان عليه عندما تلقى الإخطار بموضوع المناقشة فى هذا المجلس أن يقول لزميله وزير الخارجية إن مجلس الأعيان يرغب فى الحصول على معلومات وافية عن هذه المسألة والأحوال التى تكتنفها، ولا يصح أن يكون هناك شىء مكتوم بين اللورد بارمور ووزير الخارجية فيما يتعلق بهذا الأمر. وسأل اللورد بركنهد هل التلغراف الذى أشير إليه موجود؟

اللورد بارمور: لا يمكننا تقديم هذا التلغراف فى الوقت الحاضر ولا أريد أن أدخل فى جدال مع جناب الإرل النبيل وله أن يبدى أية ملاحظات يريدها.

الإرل بركنهد: كل شرح يزيدنا دهشة فإن اللورد بارمور يظن أن له الحق أن يشير إلى ذلك التلغراف ليدعم به حجة ما ثم يقول إنه لا يمكن تقديمه.

اللورد بارمور (معترضًا): لم نُشِرْ قط إلى التلغراف.

الإرل بركنهد (متغيظًا): هل لا يتسنى لنا أبدًا أن نعلم القصة وهلا يمكن الإفضاء بها قط؟ فليسمح لى جناب اللورد النبيل فى سبيل العلم البرلمانى أن أسديه نصيحة أخرى، وهى أن لا يجعل قاعدة حجة برلمانية وثيقة لا يمكنه أن يضعها على منضدة المجلس.

«واستطرد الإرل بركنهد كلامه قائلاً: إن المسألة من الوجهة الشخصية شديدة الأهمية. لأن رجلاً بمركز اللورد فى خدمة الحكومة يعهد إليه فى

معالجة حالات خطيرة يقع ضحية سابقة من هذا القبيل. إن من واجبات البرلمان أن يفحص الأحوال التى قضت على رجل كاللورد ذى الشخصية البارزة الفذة الذى كان يرغب فى البقاء فى خدمة الحكومة أن يتلقى رسالة من وزير الخارجية تحتم على رجل يحترم نفسه أن يستقيل. وقد قال اللورد بارمور إن هناك تغييرات فى السياسة، وفى أحوال الإجراءات الرسمية. لو كان هذا الخبر نقل إلى اللورد لويد لكان اللورد لويد على ما أظن يعلم أنه أرسل إليه؛ ولكن المفهوم أن اللورد لويد طلب خصيصًا من وزير الخارجية أن يخبره ما التغيرات المزمعة فى السياسة وأن وزير الخارجية قال إنه لا يستطيع أن يتباحث فى هذه الأمور مع اللورد لويد. فإذا صح هذا فما شأن القصة كلها التى قيلت لنا اليوم والظاهر أنه لم يكن لها أية علاقة فى الحقائق التى نحن بصددها. أما إذا كان اللورد لويد قد أخبر بسياسة الحكومة لكان من المنتظر أن تكون هناك بعض الأدلة على أن اللورد لويد قد اختلف مع الحكومة على النتائج التى وصلت إليها. وصرح الإرل بركنهد قائلاً، إن لدىَّ من الأسباب ما يحملنى على القول أن هناك مفاوضات دائرة فعلاً بين الحكومة البريطانية وبعض ذوى المقامات العالية الذين يمثلون مصر بغير أن يخطر المندوب السامى لحكومة جلالة الملك بأى شىء منها. فإذا كان هذا صحيحًا فليس هناك ما هو أكثر افتراء وفضيحة من هذا السلوك فهو والحق يقال سلوك شائن مما لحسن الحظ لم يسبق له مثيل فى تاريخ سياستنا. وإنى أضيف إلى ملاحظاتى هذه ملاحظة أخرى وهى أن المفاوضات كما نعلم يقينًا دائرة على أمور ذات أهمية خطيرة الشأن. وأن اللغة الغامضة التى يستعملها اللورد بارمور دائمًا تتركنى دائمًا مرتبكًا فى فهم حقيقة ما يقصدون. والذى أريد أن أعرفه هو هل هذه المفاوضات تتم بغير أن يعلم البرلمان شيئًا عنها؟ وهل نفترق غدًا ثم نجد أن هناك اتفاقًا عقد من وراء ظهر البرلمان، ولست أسأل ماذا دار من البحث ولكن هل نحن ندنو من أية نتيجة نهائية. فقد بلغتنى إشاعة بأن مشروع المعاهدة قد وضع فعلاً ولكنى أرجو ألا يكون ذلك غير صحيح لأنه بالحقيقة ما لا يمكن تصديقه فهل تسنح للبرلمان فرصة لانتقاد هذه المعاهدة قبل توقيعها، وهل لدى اللورد بارمور أية معلومات بهذا الصدد؟ إن الحكومة كما لا يخفَى حكومة أقلية ولا يحق لها أن تقوم باختبارات جريئة جديدة فى جسم الإمبراطورية.

«فإذا كان فى نية الحكومة أن تقوم بذلك فى غياب البرلمان فإنى لا أتردد فى استخدام كل ما لى من النفوذ لإحباط مساعيها للمضى فى المفاوضات. قال مراسل الأهرام: وانتهت المناقشة عند هذا الحد.

«وكان اللورد لويد والليدى عقيلته حاضرين فى مجلس الأعيان فى أثناء هذه المناقشة ولكن اللورد لويد لم يشترك فيها».

آراء الصحف فى استقالة اللورد لويد

أقوال التيمس

«يلوح لنا أنه لا مندوحة من وقوع حوادث روائية فى شكل يقع عاجلاً أو آجلاً بين وزارة الخارجية البريطانية وكل مندوب بريطانى يعين لمصر ولا يكون رأيه كرأيها أو من الرجال الذين يعملون فى خدمتها. ولم تعين حكومة ما بالذات لأن المفهوم فيما يتعلق بهذه الحادثة أن علاقة اللورد لويد بوزارة الخارجية البريطانية كانت متوترة قبل أن يغادرها السير أوستن تشمبرلن بزمن طويل. فالمستر هندرسون لم يفعل شيئًا أكثر من أنه تسلم الإرث الذى تركه له سلفه.

ومن المحتمل أن الخطابين القصيرين اللذين تبودلا بين اللورد لويد والمستر هندرسون يوم الثلاثاء؟ يضللان الأفهام ويقلبان الحقيقة من هذه الوجهة، فليس من الأمور غير الطبيعية أن يشتمَّ المستر شرشل رائحة التغيير الفجائى الذى طرأ على سياستنا نحو مصر، على أنه يجب أن يأتى البيان الذى وعد به المستر هندرسون مبددًا لتلك الأوهام. وستبدأ متاعب وزير الخارجية وستزداد زيادة كبيرة بعد البيان الذى ألقاه أمس ولا سيما عندما يأتى الدور الذى يوفق فيه بين خطة بريطانيا ومطالب كبار المصريين الذين يزورون اليوم إنكلترا، فإن تلك المفاوضات ستغشاها فى الحال سُحُب من الشكوك لا لزوم لها: وقد كان تواتر الحوادث من الأسباب التى أدت إلى توتر العلاقات مع حكومة القاهرة. ولا يبعد أن يكون الوقت قد حان الآن لتغيير مجرى الحوادث العادية.

«وقد امتاز اللورد لويد بأنه حاكم إدارى نشيط ولكنه ليس بالسياسى فقد أظهر فى مصر ما أظهره فى بُمْباى من الحمية والشجاعة والنشاط العصبى إلى درجة عظيمة. على أن هذه الصفات تتطلب عملاً يلائمها وهى بلا مراء أقل صلاحية لمصر فى أحوالها الحاضرة من صفات العطف والصبر والقدرة على التوفيق وتسوية الأمور.

«والأمر الذى يبعث على الأسف حقًا فى استقالة اللورد لويد هو أنها اتخذت شكل خلاف على سياسة مستترة. إن الإمبراطورية هى الآن أحوج ما تكون إلى رجال بهمة اللورد لويد ونشاطه، وهناك مناصب حالية يصلح لتقليد منصب منها أكثر جدًا من صلاحيته للمنصب الذى كان يشغله فى القاهرة، فكان فى وسع السلطة المختصة أن تسوِّى الأمور بنقله إلى أحد المناصب لا بطريق النزاع. فالخطة التى اتبعت لا تنفع مصر ولا تفيد بريطانيا».

«ونشرت التيمس رسالة لمكاتبها البرلمانى قال فيها، إنه إذا نشر كتاب أبيض فسيتبين منه أن استقالة اللورد لويد لم تكن نتيجة خلاف بينه وبين الوزارة الجديدة على نقطة معينة. والواقع لم يَدْر بما يجب مع اللورد لويد فى السياسة التى تتبع فى مصر، بل إن الاستقالة جاءت بعد أن درست الوزارة الجديدة المكاتبات التى دارت بين اللورد لويد ووزارة المحافظين».

أقوال الديلى تلغراف

«وقالت جريدة الديلى تلغراف فى مقالها الافتتاحى، إنه لا شك فى أن استقالة اللورد جورج لويد المندوب السامى لبريطانيا العظمى فى مصر تدل على وجود تحول جديد فى السياسة المتبعة فى مصر. على أنه من الواجب عدم الخوض فى إبداء حكم على ما حدث قبل أن يقضى مستر هندرسن وزير الخارجية ببيانه الموعود غدًا، وأن فى إذاعة خبر الاستقالة أثناء زيارة جلالة الملك فؤاد وكبير وزرائه ما يعد أن الحادث جاء فى وقت غير ملائم للظروف المذكورة وإن كانت الاستقالة فى ذاتها محتمة. وليس عندنا مثل نحو محاولة إيجاد صلة بين الحادثين - حادث الزيارة الملكية وحادث الاستقالة. أما فى مصر فالحال مختلف؛ إذ يروج سوق الإشاعات وإذ ينشط متطرفو الوفد فى مهمتهم ويستغلون الاستقالة فى هذه الآونة بمهارتهم فيفسرونها تفسيرًا يؤسف له، متخذين تفسيرهم فى ربط الحادث بما عساه يحدث من الحوادث الطارئة».

رأى المُكاتب البرلمانى للديلى تلغراف

«ونشرت جريدة الديلى تلغراف مقالاً بقلم مُكاتبها البرلمانى قال: إن الحكومة تبحث مع اللورد لويد فى أى وجهة من وجوه سياستها المستقلة التى تنوى اتباعها فى مصر. ولكن مخاوف الوزراء قد نشأت من موقف اللورد لويد فى أوائل يوليو عندما كان فى مصر ولم يكن قد بارحها».

مقال للمكاتب السياسى للديلى إكسبريس

«قال مكاتب سياسى فى جريدة الديلى إكسبريس كلامًا يشبه كلام زميله مكاتب الديلى تلغراف وأضاف بأن دوائركم الحكومية قد شعرت بأن مزاج اللورد لويد لا يتلاءم مع ما ينتظر من المنصب السامى الذى كان يتولاه فى مصر. ونحن نحذر الرأى العام من تصديق الأعذار التى انتُحلت لإقالة اللورد لويد والزعم بأن استقالته نشأت من موقفه السابق حيال الحكومة البريطانية السابقة. فإن لدينا من الأخبار الموثوق بها جد الوثوق أن هذا الزعم مخالف للحقيقة كل المخالفة فإن اللورد لويد كان يتمتع بثقة الحكومة السابقة كاملة وبتمام تأييدها وتعضيدها، وكان ينفذ بإخلاص سياستها المرسومة نحو مصر. نعم قد حصلت حوادث أختلف فيها رأى اللورد لويد مع وزير الخارجية بخصوص فهم مدى التحفظات؛ ولكن اللورد لويد عندما كان يؤخذ رأيه كان يبدى رأيًا يكون فيه أكثر حذرًا من السير أوستن تشمبرلن. ولكن بعد أن ينجلى الخلاف بينهما عن سياسة تريد الحكومة اتباعها فإن اللورد لويد كان ينفذ تلك السياسة بإخلاص».

«وبعد أن امتدحت الجريدة عمل اللورد لويد فى مصر قالت: إننا نعتقد بأن أسباب استقالة اللورد لويد ترجع إلى أنه فهم منصب المندوب السامى فى مصر على وجه يخالف من سبقوه فى هذا المنصب. فقد أراد أن يعيد النظام ويحفظه من عبث المهيجين المصريين وآخرين مثل ساكلاتفالا فقد رفض أن يسمح له بدخول الأراضى المصرية، كما أنه وقف موقف الثبات والحزم أمام المسائل الخطيرة التى كان يعالجها البرلمان المصرى وأمام دسائس الحزب الذى أدرك اللورد لويد أنه عدو النفوذ البريطانى فى مصر وهو الوفد؛ وفضلاً عن هذا فقد كانت هناك علاقات خاصة بين زغلول باشا وأصدقائه من جهة وحزب الاشتراكيين من جهة أخرى. ومن المعروف أن زغلول باشا كان يعضِّد جريدة الديلى هرالد بالمال. كذلك من المعروف أيضًا أن وفد المتطرفين الموجود الآن هنا يفتخر فى مصر بأنه بما أن الحزب الاشتراكى هو الآن قابض على زمام الحكم فى بريطانيا العظمى فإنهم قادرون على إسقاط المندوب السامى.

«ونحن لا نتردد فى أن نقول بأن السبب المباشر لاستقالة اللورد لويد هو المعاملة المخجلة التى عومل بها كموظف عمومى عظيم والتى أثارها عداء متطرفى مصر ودسائسهم عاملين مع الجناح الأيسر لحزب العمال، وتعنى هذه

الاستقالة أيضًا أن الحكومة البريطانية تنوى أن تعمل لإعادة ما يسمونه الحكم النيابى الذى أثار اضطرابًا وهوسًا فى الشئون المصرية».

اقوال الديلى هرالد

وعقدت جريدة الديلى هرالد مقالاً رئيسًا قالت فيه ما يلى:

«إن سياسة محمد محمود باشا هى فى الغالب سياسة اللورد لويد نفسه ومع ذلك لم يقنع اللورد وتاقت نفسه إلى أن تتبع الحكومة البريطانية خطة أقوى من الخطة التى يريدها السير أوستن تشمبرلن، فتوترت بذلك العلاقات بين وزارة الخارجية البريطانية ودار المندوب السامى وتولد بينهما الجفاء لأن اللورد لويد كان محافظًا أشد من المحافظين، وأراد أن يفسر النقط الأربع المحتفظ بها تفسيرًا جامدًا طبعًا بحيث يترك للحكومة المصرية أقل ما يمكن من الحرية ويوضع فى يد المندوب السامى أوسع سلطة مستطاعة.

«على أن السير أوستن تشمبرلن كان يرى من جهة أخرى أن يفسر النقط المحتفظ بها تفسيرًا أكثر سخاء ولينًا بحيث يعطى الحكومة المصرية مدًى أوسع. فكانت آراء اللورد لويد وأساليبه غير مستحبة لدى السير أوستن تشمبرلن؛ حتى إنه كان يرتاح إلى التخلص منه ولكن حال دون غايته هذا بعض أعضاء الوزارة وعلى رأسهم المستر شرشل؛ فقد كانوا يستصوبون جدًا تطبيق الأساليب الموسولونية على الشئون المصرية. ولو كان السير أوستن تشمبرلن موجودًا أمس فى المجلس لما اشترك مطلقًا مع المستر شرشل فى طلبه الشديد الطائش الخاص بتقديم الأوراق التى لو نشرت لأدهشت المحافظين أنفسهم.

«ولما تولى المستر هندرسون منصبه ودرس الوثائق الخاصة بالمسألة المصرية أدرك فى الحال أن المندوب السامى الذى يعد سياسة السير أوستن تشمبرلن كثير السخاء والتساهل لا يستطيع بلا مراء أن يتعاون تعاونًا صادقًا مع الحكومة الجديدة التى تنتهج سياسة أكثر حرية.

«ولم يدُر البحث حول شىء يتعلق بهذه السياسة الجديدة لأن اللورد لويد لا يدرى شيئًا عن نيات المستر هندرسون، فالقرار الذى اتخذته الحكومة وإيعازها الذى أرسلته إلى اللورد لويد وانتهى باستقالته التى يمكن أن تسير فى سياسة الحكومة نحو مصر - كان بناء على الخطة التى اتبعها اللورد لويد نحو الوزارة السابقة».

أقوال المكاتب السياسى للديلى ميل

«ونشرت جريدة «الديلى ميل» رسالة لمكاتبها السياسى قال فيها: إن اللورد لويد رفض أمس بتاتًا أن يقول شيئًا عن أسباب استقالته. وقد كان منذ سفره إلى مصر يعتقد اعتقادًا راسخًا لا يتزعزع بأنه يجب أن تكون بريطانيا ذات قوة لا تفوقها قوة أخرى، فالمقترحات التى وضعتها الحكومة الحالية تناقض آراءه ومعتقداته على خط مستقيم. وقد تبودلت فى الأسابيع الأخيرة الآراء بين بعض كبار المصريين ووزارة الخارجية البريطانية دون أن يؤخذ رأيه فيها.

«ويؤخذ مما لدىَّ من المعلومات أن الحكومة الحالية تريد أن تقوم بعمل يكون له وقع فى النفوس فأخذت تلهو بفكرة إخراج الجنود البريطانية من مصر وجعل قناة السويس دولية واستنكار الامتيازات الأجنبية، فهذه النيات كلها يعارضها اللورد لويد. وليس من الأسرار المكتومة أن اللورد لويد كان على خلاف مع وزارة المحافظين فقد كانت الدوائر السياسة تعلم هذا الأمر قبل الانتخابات، فلما تقلد الاشتراكيون زمام الحكم درسوا جميع المكاتبات التى تبودلت بين القاهرة ولندن فرأوا أن اللورد لويد لا يستطيع أن يعطف على سياستهم فى مصر وانتهزوا الفرصة وحملوه على الاستقالة».

أقوال الديلى نيوز

ونشرت جريدة الديلى نيوز مقالاً افتتاحيًا قالت فيه ما يلى:

«يجب أن يُماط اللثام عن الظروف التامة التى أحاطت بهذا الحادث الخطير. ولنا أن نثق أن اللورد لويد الذى لم يعرف بالضعف لم يكن ليقبل البقاء صامتًا يتفرج على انهزامه وفشله، ومهما تكن الأسباب التى حملت الحكومة على أن تتخذ مثل هذا القرار الجرىء الحاسم فإن نتيجة هذا العمل ستكون بلا مراء درس المسألة المصرية كلها من جديد. أما التهم التى تُعزى إلى الحكم الدكتاتورى فى مصر فيجب أن تغربل بإنصاف ونزاهة؛ ولكن سواء كانت التهم مبالغًا فيها أو قام البرهان القاطع على صحتها فإن الأمر الجلى الصريح هو أن الموقف الحالى غير الدستورى لا يمكن أن يحتمل إلى ما شاء الله، وأنه لا يمكن استتباب النظام فى الداخل ولا الوصول إلى تسوية مع بريطانية حتى تقوم وزارة تمثل الشعب المصرى تمثيلاً ديمقراطيًا صحيحًا».

ونشرت الجريدة رسالة لمكاتبها السياسى قال فيها:

«من الخطأ أن تُعد الاستقالة نتيجة عودة الوزارة الجديدة إلى الحكم. نعم إن حزب العمال أشد عطفًا على الأمانى المصرية من المحافظين؛ ولكن مما لا ريب فيه أن وزارة المستر بلدوين كانت مستعدة للذهاب فى طريق التوفيق إلى أبعد مما ذهبت إليه لو أن آراءها وجدت قبولاً واستحسانًا من اللورد لويد. فكان من المحتمل والحالة هذه أن يقدم اللورد لويد استقالته إلى وزارة المحافظين».

أقوال الديلى كرونيكل

وقالت الديلى كرونيكل فى مقال افتتاحى، إن المسألة المهمة الآن هى معرفة من سيخلف اللورد لويد فى منصبه بمصر وسيكون الاختيار على أعظم جانب من الأهمية، وكلما بادرت الحكومة إلى هذا الاختيار كان ذلك أصوب لأن العلاقات التى تربط مصر بإنكلترا عرضة لصعوبات شديدة فى عهد حكومة العمال. فلكى لا يفلت زمام الأمور من أيدينا يجدر بالمستر هندرسون والمستر مكدونالد اللذين قررا سياستهما نحو مصر، أن يعجلا بتعيين المندوب السامى الجديد بحيث يكون اختياره دليلاً على سياستهما فى مصر ولا يدعا وقتًا لاستفحال الأراجيف وانتشارها.

أقوال المانشستر جارديان

ونشرت جريدة مانشستر جارديان مقالاً افتتاحيًا قالت فيه ما يلى:

«تدل الأسئلة التى ألقاها المستر شرشل أمس فى مجلس العموم على أنه لا يدرى شيئًا عن الأسباب التى أدت إلى إقالة اللورد لويد، والظاهر أن المستر شرشل يعتقد أن الحكومة أقدمت على عملها دون أن تقدر تبعته. وقد كان مما يدعو إلى الدهشة لو أن السير أوستن تشمبرلن الذى يعرف حقائق الأمر كان حاضرًا واشترك معه فى رأيه. أما المستر هندرسون فلم يفعل إلا ما كان السير أوستن تشمبرلن يريده، فإن المعروف أن وزارة الخارجية قد عانت شيئًا من المتاعب مع اللورد لويد ولا سيما خلال العام الذى مضى على إرسال الإنذار النهائى إلى مصر.

«ومهما تكن سياسة الوزارة الماضية فى غير مصر، فقد كانت تميل إلى معالجة المشكلة المصرية بروح الحرية والتسامح. أما أن هذه الروح لم تظهر

للعيان فقد كان السبب فى ذلك يرجع أولاً إلى الظروف الصعبة التى كانت فى مصر، وثانيًا إلى وجود مندوب سام فى مصر كان الأفضل أن يكون حاكمًا لإحدى مستعمرات التاج على أن يكون مندوبًا فى بلاد منحناها استقلالها مع بعض التحفظ، فإذا كانت علاقات اللورد لويد مع الوزارة السابقة متوترة فمن الطبيعى أن تتقطع مع الوزارة الحالية. نعم ربما رأى السير أوستن شمبرلن من واجبه أن يستخدم اللورد لويد فى منصب آخر لأنه هو الذى عينّه فى هذا المنصب؛ ولكن المستر هندرسن ليس عليه مثل هذه التبعة، وفوق ذلك فإنه يشتغل الآن فى مفاوضات دقيقة يتوقف جزء من نجاحها على وجود مندوب سامٍ يعطف على مصر كل العطف».

«ونشرت الجريدة رسالة لمكاتبها فى لندن قال فيها: لا ريب أن عزل اللورد لويد كان لابد من وقوعه مهما كانت نتائج الانتخابات العامة الأخيرة. فاستقالة اللورد لويد كانت منتظرة كل الانتظار. فاللورد لويد لم يكن يختلف على مسألة السياسة الحاضرة مع الحكومة الحالية فقط بل كان يختلف عليها أيضًا مع حكومة المحافظين السابقة، فاللورد لويد لم يكن لتُطيقه هذه الحكومة ولا حكومة المحافظين».

«ونشرت هذه الجريدة مقالة لمكاتبها البرلمانى قال فيها، إن هذه المشكلات يرجع تاريخها إلى عهد حكومة المحافظين. ورأى الوزارة هو أن استقالة اللورد لويد تُعد إرثًا من الحكومة السابقة لأن الحكومة الحالية لم يكن لديها من الوقت ما يمكنها من بحث سياستها المقبلة إزاء سياسة اللورد لويد».

«ونشرت جريدة نيو ليدر مقالاً رئيسًا قالت فيه: إننا نهنئ الحكومة على عزل اللورد لويد فإن هذا العزل سيكون موضوع سرور وابتهاج عام فى مصر. فإن سلطة اللورد لويد كانت تؤيد بنشاط الحكم الدكتاتورى المقلقل وتدعمه. فاستمراره فى ذلك المنصب السامى كان خطرًا أكيدًا على علاقاتنا مع مصر. ولو بقى فى مصر كان من المستحيل الوصول إلى تسوية شريفة فى علاقاتنا مع الأمة المصرية».

«ونشرت جريدة منشستر جارديان حديثًا للأستاذ لويس فانوس قالت فيه: لا ريب أن الخطوة التى خطتها وزارة العمال قد عجلت حدوث الأزمة ولكن هذه الأزمة كان لابد من حدوثها عاجلاً أو آجلاً نظرًا لاتساع المدى الذى توغل فيه

اللورد لويد باستعمال نفوذه لتعضيد محمد محمود باشا فى حكم المشاكسة ومقاومة الحريات الاجتماعية والشخصية، ومع هذا فإن كثيرين من المصريين سيأسفون لفَقْد شخصيته الكريمة وحسن المجاملة فى معاملاته مع الأصدقاء والخصوم سواسية»(١).

ذلك ما قالته صحف إنكلترا، أما فى مصر فدوائر الوفد وصحفه اعتبرته فشلاً لسياسة المحافظين جملة فى مصر، وهى تربط قيام وزارة محمد محمود إلى حد ما بل إلى أقصى حد بالسياسة التى يختَطُّها ويتبعها المحافظون فى بلادنا. واستبشرت بذلك وراحت تكتب الفصول الطوال مطالبة بسقوط الوزارة المحمدية. وصحف الحكومة وأهمها جريدة السياسة لم تتشاءم من عزل اللورد لويد وإقصائه عن الجو السياسى فى مصر واعتبرت المسألة شخصية لا شأن لها ولا علاقة بقيام نظام الحكم الذى وضعته وزارة محمد محمود فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨؛ بل ذهبت أكثر من ذلك إلى التفاؤل بالفوز يناله رئيس حزبها محمد محمود باشا فى مفاوضاته الجارية مع الساسة الإنكليز. وإليك مثلاً مما كتبت الصحف، قالت البلاغ فى عددها الصادر يوم ٢٩ يوليو:

«بعد أن اختفى اللورد لويد

صار واجبًا أن يختفى الذين كانو أعوانه»

«لا شك فى أن منطق الحوادث يقضى الآن كما قلنا أمس بأن تستقيل الوزارة التى لم توجد إلا لتنفذ سياسة اللورد لويد أو لم تفعل غير أن نفذت هذه السياسة فاستحقت من الأمة الكُرْه والغضب بقدر ما استحقت من اللورد لويد أن يهتف باسمها فى كلية ڤكتوريا وأن يهدى إلى رئيسها درجة شرف من جامعة أكسفورد. ولسنا نحن الذين نرى ذلك وحدنا بل المنصفون كلهم يرونه معنا ويقولون فيه قولنا ويجاهرون بأنه النتيجة التى لا معدى عنها. حتى الإنكليز أنفسهم يرونه ويكتبونه فى جرائدهم صريحًا لا لبس فيه ولا إبهام، فالديلى نيوز تقول: «إن مصر منذ تعطيل برلمانها فى السنة الماضية تُحكم حكمًا دكتاتوريًا، وثمة شكاوى مُرَّة من أن الدكتاتورية تنفذ بقسوة ومن أن الاجتماعات العامة تمنع والصحف تعطل والأفراد يقضى عليهم دون بيِّنة وجميع أنواع المظالم ترتكب فى

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٩.

جو الإرهاب»، ثم تقول بعد ذلك: «ولكن سواء أكانت هذه التهم مبالغًا فيها أم ثبتت صحتها المطلقة، فمن الواضح أن الموقف غير الدستورى الحاضر لا يمكن أن يحتمل إلى غير حد وأنه لا النظام الداخلى فى مصر ولا التسوية للمسائل المعلقة مع بريطانيا يمكن أن يُضمنا إلا إذا جاءت وزارة تمثل الأمة المصرية فى شكل من أشكال الديمقراطية». ثم لا تكتفى الديلى نيوز بهذا فتعود إليه فى اليوم التالى وتريد أن تكون فيه صريحة إلى أبعد حد ممكن فتشرح فى مقالها الرئيس العلاقة المتينة التى كانت قائمة بين اللورد لويد والدكتاتورية المصرية، ثم تتساءل تساؤل العارف، «هل النتيجة المنطقية لاستقالة اللورد لويد هى استقالة محمد محمود باشا والقضاء بذلك قضاء نهائيًا على الدكتاتورية التى كانت النتيجة المباشرة لسياسة اللورد لويد وإعادة الحكم البرلمانى الذى هو ضرورى لتسوية العلاقات بين مصر وإنكلترا؟».

«وجريدة الديلى ميل، وهى من جرائد المحافظين، ترى أن تذكّر قراءها فى وقت المناقشة فى عزل اللورد لويد بأن هذا الأخير هو الذى اختار محمد محمود باشا لتنفيذ سياسته وأن المصريين يكرهونه فتقول: «ومن الشائق أن نذكر أن محمد محمود باشا رشحه اللورد لويد لتولى الوزارة على أثر حل البرلمان، والوطنيون يكرهونه. ولم يَنْ للأذهان أن تنسى إنه فى يوم الإثنين الماضى توجه الطلبة المصريون فى موكب إلى المفوضية المصرية وقدموا عريضة إلى الملك فؤاد ذكروا فيها مظالم الوزارة غير الدستورية الحاضرة ودكتاتورية محمد محمود باشا الخالية من الرفق»».

ومستر تولفورد نايت العضو بالبرلمان البريطانى والمحامى الممتاز يكتب فى جريدة المانشستر جارديان فيقول: «أعتقد أن الحكومة البريطانية قررت اتخاذ سياسة ترمى إلى تقويم الحكومة المصرية على أساس ديمقراطى».

والكومندور كنورثى العضو بالبرلمان البريطانى أيضًا يعلن مثل هذا الرأى ويقول إنه لن تحدث تسوية مع الدكتاتورية.

«حتى المورننج بوست، جريدة الاستعماريين الغُلاة والجريدة التى كانت تعتبر إلى حد ما لسان اللورد لويد وحتى كانت ومازالت نصيرة صاحب الدولة محمد محمود باشا، حتى هذه الجريدة تريد أن تحرض على الوفديين فتقول إن

استقالة اللورد لويد «معناها أن الحكومة البريطانية اعتزمت أن تعمل لإعادة الحكم البرلمانى الذى أتى بالاضطراب وعدم النظام فى الشئون المصرية».

«فالصحف البريطانية على اختلاف ألوانها مجمعة كما ترى على أن ذهاب اللورد لويد معناه ذهاب الدكتاتورية المصرية، وذهاب الدكتاتورية المصرية معناه ذهاب وزارة محمد محمود باشا وتلك هى الحقيقة التى يفهمها الآن بسهولة كل ذى عقل سليم؛ لأن الأسرار التى أفشاها وزير خارجية الحكومة البريطانية لم تكن حكمًا على اللورد لويد وحده بل كانت حكمًا عليه وعلى أعوانه الذين نفذوا سياسته؛ ولهذا صار واجبًا أن يجرى على هؤلاء الأعوان نفس القضاء الذى جرى عليه وإلا لكان غريبًا وغير منطقى أن يختفى من المسرح السياسى وأن يبقوا هم مع ذلك ممثلين فيه.

«وما نظن أن حقيقة بديهية كهذه تخفَى على ذكاء رجل كصاحب الدولة محمد محمود باشا، أو يخفى عليه أنه هو الرجل المطلوب منه الآن أن يخطو الخطوة التى ترفع هذا الشذوذ بين المقدمات ونتائجها، كما لا نظن أنه يمارى فى أن منطق الحوادث هنا قوى إلى حد أن التهرب منه لا يفيد وأن نتيجته الطبيعية آتية لا ريب فيها رضى صاحب الدولة محمد محمود باشا أم لم يرضَ وخضع أم لم يخضع؛ لأنها أقوى من أن تصدها إرادة كإرادته وأكبر من أن ينجح فيها طب الأطباء وعلاج المعالجين.

«هذا هو ظننا فى ذكاء صاحب الدولة محمد محمود باشا فإن أصبنا فهو مستقيل فى وقت قريب، وإن لم نُصِبْ فسننتظر أيامًا وسيرى بعد ذلك أن منطق الحوادث قاض عليه بالاستقالة وأنه كان أحجَى له لو فهم هذا فى وقته وعمل به من غير ما تلكؤٍ ولا تردد».

* * *

وقالت السياسة فى يوم ٢٦ يونيه:

الفوز الأكبر

«إذن لقد استقال اللورد لويد أو أُقيل، وإذن لقد انتصر صاحب الدولة محمد محمود باشا فى قضية مصر انتصارًا لم يكن ليقدره إنسان، وهكذا يشاء حارس الكنانة ألا ينتهى هذا الرجل من فوز إلا إلى فوز وألا يخرج من انتصار إلا إلى انتصار.

لقد طالعنا نبأ إقالة اللورد لويد المندوب السامى فى مصر فى نفس الوقت الذى طالعتنا فيه الأنباء بانتهاء مشروع المعاهدة بين إنكلترا ومصر وموافقة اللجنة الوزارية عليه (على ما روت زميلتنا الأهرام)، وما دامت إنكلترا قد سوت نشاطها مع مصر فلم يكن بد للورد لويد من أن يستقيل أو يُقال.

يعلم الجمع - ولو كره تهويش البلاغ وشيعة البلاغ - أن دولة رئيس الوزارة أعلن يوم شخوصه إلى لندن أنه ليس فى نيته أن يدعو الحكومة الإنكليزية إلى مفاوضته فى المسائل المعلقة بحكم تصريح ٢٨ فبراير، وإنما يعارض فى الامتيازات الأجنبية وما إليها من إطلاق يد الحكومة المصرية فى فرض الضرائب على الأجانب أسوة بالوطنيين وتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بما يدخل فى سلطتها محاكمة الأجانب فى جرائم المخدرات. يعلم الكافة هذا ويعلم الخاصة ومَن دون الخاصة أيضًا أن حكومة العمال هى التى استشرفت لمفاوضة ممثل مصر فى المسائل المعلقة بين البلادين، وأنها قد خطت إليه الخطوة الأولى. على أن محمد باشا محمود الذى اشترك فعلاً فى مفاوضات مصر مع اللورد ملنر، واتصل اتصالاً وثيقًا بمفاوضات عدلى - كيرزن، وثروت تشمبرلن، وراقب من بعد مفاوضات سعد - مكدونالد، وشهد ما انتهت إليه جميع تلك المفاوضات من الفشل لأن نتائجها لم تحقق آمال مصر فى التمتع باستقلالها كاملاً، إلى ما جرته من قيام العواثير فى طريق مصر وخصبها بما لا طاقة لها به من ألوان المتاعب؛ هذا الرجل العظيم الذى أدرك هذا كله وعانى مثل هذه المحنة كان أيقظ وأحذَر من أن يورط بلاده فى هذه المحنة مرة أخرى، فأبَى أن يفاوض قبل أن يستوثق من الأسس التى تقوم عليها المفاوضة فإذا كانت نتائجها محققة لآمال البلاد فى استقلالها التام وإلا أعرض عنها وتركها لتحقيق الأيام، وقد تم له ما أراد فأقبل على اسم الله مفاوضًا يتحدث باسم مصر القديمة بعظمتها، الفتية فى آمالها ومطامعها، تقدم يتحدث على حق مصر وآمال مصر، ما يعنيه أن عصبة من المرتزقة فى بلاده تحصب ظهره بالحصى وتتجه أنَّى حل أو ارتحل، وتهيب بالإنكليز فى كل مكان بآياتهم المشهورة، وأدعيتهم المأثورة من نحو: جربونا فى الحكم فإن لم ننفعكم فاطردونا. وخادمكم المذعور، وردونا إلى الوزارة ونحن متعهدون بأن نعقد معكم فى مدى عامين اتفاقًا بنَيْلكم كل مآربكم فى وادى النيل، إلخ.. إلخ.

«إذن لقد فاوض محمد محمود، على ما روت زميلتنا الأهرام، وإذن لقد انتهى من مفاوضته إلى مشروع الاتفاق وإن شئت سَمِّه المعاهدة بين مصر وإنكلترا، وإذن لا بد من أن يكون مشروع هذه المعاهدة محققًا لكل ما ترجو البلاد فى استقلالها التام. وإلا فمن أعرَف بآمال مصر من محمد محمود، ومن أغيَر على استقلالها وكرامتها بعد البيت المالك فيها من فتاها محمد محمود؟

«ونعود إلى حديث لورد لويد، فالجميع كذلك يعرفون، وبخاصة إخواننا النحاسيون إن اللورد من يوم تولى منصبه فى مصر لم يكن ملتزمًا تلك الحدود التى يلزمها إياه تصريح ٢٨ فبراير، بل لقد تبسط فى سلطانه حتى تطلع إلى أن يكون كرومر الثانى، وكثيرًا ما تصدى لشئون حكومية داخلية لا تتصل اتصالاً واضحًا بما تحفظت به إنكلترا فى ذلك التصريح. وأخطر أيام سل فيها سيف هذا السلطان هى أيام وزارة صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس. فإنه لم يغب بعد عن الأذهان ذلك الإنذار البشع الذى وجهه إلى حكومة دولته، والذى رضيت فيه تلك الحكومة بشل يد البرلمان المصرى عن أخص خصائصه وهو حق التشريع!!!.

نعم أن لمحمد باشا محمود شيئًا لا يعرفه النحاسيون ألا وهو الكرامة.

«وهذه الكرامة وحدها هى التى غلت يد اللورد عن النفوذ فى شئون البلاد.

«أما وقد انتهت المفاوضات، ووضع فعلاً مشروع الاتفاق النهائى بين البلادين على ما روت زميلتنا الأهرام وهو حيثما يحقق آمال مصر فى استقلالها التام، فلم يبقَ محل لبقاء اللورد لويد مندوبًا ساميًا لإنكلترا فى هذه البلاد. على أنه مما لا يخفى على أبسط الناس خبرة بأحوال السياسة وتقاليدها أن الحكومات جميعًا جرت على أنه كلما غيرت إحداهن سياستها إزاء بلاد أخرى، اختارت سفراءها إليها من بين الرجال الذين يدينون بهذه السياسة ويعملون على توثيقها والترويج لها فلم يبقَ هناك محل لبقاء لورد لويد فى مصر؛ فإنه رجل يدين بسياسة الأَثَرة والاستعمار فلا بد من أن يستقيل أو يقال. وكذلك فعلت حكومة العمال فى أعقاب المفاوضات بينها وبين دولة وزير مصر الأكبر محمد باشا محمود، والتى لا بد أن تكون قد انتهت إلى ما يحقق مطامع هذه البلاد فى استقلالها التام.

* * *

«بقيت لنا كلمة عطف وإشفاق على إخواننا النحاسيين نصدرها إليهم صادقين مخلصين. فالنحاسيون قوم لم يُمتحنوا فى أخلاقهم فحسب؛ بل لقد امتحنوا كذلك فى عقولهم ومن أحق من أمثال هؤلاء بالرحمة والإشفاق؟

«فى الحق أنهم مساكين، والمسكين حقيق بعطف العاطفين ورحمة الرحماء. وإن الرجل الفاضل إذ يعطف على من يستعطى الكوكايين، ويعطف على من بدَّد المَيْسِر ماله، وشرد عياله، ويعطف على كل من زمَّه ضيق العيش فلم يبتغ إليه الوسيلة إلا بارتكاب الجرائم - لجدير به أن يعطف أيضًا على مصاب هؤلاء النحاسيين!

لم يكد يعترى هؤلاء النبأ بإقالة لورد لويد من منصب المندوب السامى فى مصر حتى أذنوا فى الناس جميعًا بخير هذا الفتح (النحاسى) وبثوا رسلهم يعلنون هذا الانتصار فى كل مكان، وأزجوا أطفالهم فى الشوارع فكلما طلع عليهم رجل أو طفل أو امرأة زفوا إليه البشرى بأن الأستاذ وليم مكرم قد عزل المندوب السامى البريطانى فى مصر لأنه لا يظاهر حكومة العمال التى ستعيد غدًا إلى مقاعد الحكم النحاس وشيعة النحاس! كما اجتمعوا زُمَرًا زمرًا، وتحلقوا فِرَقًا فرقًا، وأقبل بعضهم على بعض بالهناء والتبريك بأن الحكم فى مصر صائر إليهم غدًا أو بعد غد (على الأكثر) وراحوا يتقسمون مغانم الدولة. فوزارة كذا لفلان، ومديرية كذا لفلان، وإدارة كذا لفلان، ودائرة كذا لفلان. وثُورى يا شهوات، وتفتحى يا لهوات، وأين أنت يا عصر الخَضْم والقَضْم، وأين أنت يا عهد الجمع واللَّمِّ، وعجِّل يا يومِ الشفاعات، وقضاء الحاجات، فالأجور معلومة، والرِّشَا مقدرة مقسومة. وتُفغر الشفاه، وتسيل باللعاب الأفواه. ثم إذا كل ما ترقرق لهم من الأمواه سراب، وإذا كل ما ارتفع لهم من القصور قَفْر يَبَاب، فعظم الله أجركم، ثم عظم الله أجركم، فإنما خرج لورد لويد أو أخرج عن منصبه لتصبح حكومة مصر مستقلة لا سلطان عليها لأحد، لا ليعود إليكم الحكم فتنطلقوا فى البلاد عابثين نصابين، وسترون هذا غدًا إذا أنتم جهلتموه اليوم، وإلى الملتقى».

تصريح لرئيس الوفد المصرى

وقد أفضى مصطفى النحاس باشا لجريدة (لاباترى) بما يأتى(١):

(١) البلاغ فى ٢٨ يوليو.

«إن التصريحات التى أفضى بها وزير الخارجية البريطانية ألقت النور أمام العالم على الأسباب الحقيقية التى أدت إلى إقالة الوزارة الدستورية الأخيرة وتعطيل البرلمان، وأيدت كل ما صارحنا به الأمة منذ الساعة الأولى التى دق فيها ناقوس الخطر.

«وهى فى الوقت نفسه فضيحة كبرى لوزارة محمد محمود باشا التى سمحت لنفسها بأن تكون آلة فى يد السياسة الاستعمارية لتمزيق الدستور وهو ما أحجم عنه نفس السير أوستن تشمبرلن. كما أنها سمحت لنفسها بافتراء الأكاذيب على الأغلبية البرلمانية لتبرير الانقلاب الذى ثبت من تصريحات وزير الخارجية البريطانية أن اللورد لويد كان يعمل له ويلحُّ فى تنفيذه منذ أزمة قانون الاجتماعات. وأن من أعجب العجب أن تبقى وزارة محمد محمود باشا فى الحكم بعد ظهور هذه الفضيحة دقيقة واحدة».

«ولقد كانت سياسة التدخل المستمر فى شئون مصر مثارًا لتجديد النزاع من وقت لآخر بين مصر وإنكلترا، كما أن تمزيق الدستور كان له أسوأ الأثر فى نفوس المصريين وملأهم ريبة فى نيات الحكومة الإنكليزية نحو مصر».

«مصر ترحب ولا شك بالخطوة التى خطتها الحكومة البريطانية الحاضرة لتجديد علاقات حسن التفاهم بين البلدين».

وإن منطق الحوادث يقضى - وقد كفت اليد الاستعمارية عن سند الحكم المطلق - بإعادة سلطة الأمة كاملة إليها».

أقوال الصحف الأجنبية المحلية

نضع أمام القارئ فِقَرًا من أقوال الصحف الأجنبية المحلية على اختلاف لغاتها، إذ هى، إلى درجة ما، تعبر عن نزعات الجاليات الأوروبية فى مصر، تلك الجاليات التى كانت ودائمًا لها شطر من العناية كبير وهى عامل مؤثر فى سير قضيتنا القومية الكبرى، ولا أدل على ذلك من وجود نص خاص بهم فى صلب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومن ذكر حمايتهم على لسان كل مفاوض إنكليزى كحجة لبقاء الاحتلال البريطانى للأراضى المصرية.

وهذه ترجمة بعض أقوال الصحف(١).

---

(١) عن الاتحاد فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٩.

البورص إجبسيين

قالت «البورص إجبسيين»: لقد أثار إعلان استقالة اللورد لويد والمناقشة التى دارت حولها فى مجلس العموم شيئًا من الاهتمام، ويرجع هذا الاهتمام إلى إذاعة النبأ فجأة أكثر مما يرجع إلى الحادث نفسه. إذ لم يكن هناك شك فى أن قيام وزارة العمال لابد أن ينتهى بإقالة المندوب السامى الحالى.

«ذلك أن شخصية هذا المندوب قد ظُنت فيها الظنون إلى حد أنه لم يكن فى استطاعته مواصلة العمل مع وزارة العمال الحاضرة. بل كانت هناك علائم كثيرة ليس بالعسير معها القول بأن المندوب السامى السابق لم يكن على وفاق تام مع وزارة المحافظين. أما الوزارة المصرية فإن رحيل اللورد لويد ليس بالحادث الذى يدهشها أو يحزنها.

«وفى الواقع أنه حين سافر اللورد لويد كان معروفًا بين المحيطين به ورجال بطانته أن سفره لا يدل على نية العودة. ولم يأتِ المستر هندرسن حين جاهر بذلك فى مجلس، أكثر من إعلانه أمرًا كان المطلعون يعلمونه منذ زمن بعيد.

«على أنه إذا كان اعتزال اللورد منصبه قد كشف عن تطور العلاقات بين مصر وإنكلترا فإننا اليوم أبعد اعتقادًا منا فيما مضى، بأن وزارة ماكدونالد ترمى إلى التدخل فى سياسة مصر الداخلية ومن المحتمل عندنا أنها ستلزم إزاء مصر خطة الحياد وترقب الحوادث.

وبعد أن ذهبت «البورص» إلى أن المفاوضات التى تجرى بين الوزارة الإنكليزية؟ وبين رئيس الوزارة المصرية لا تتناول أساس المسائل المحتفظ بها وأنها لا تتعدى الاتفاق على مياه النيل ومسألتَى الامتيازات الأجنبية والسودان، قالت: والخلاصة أنه يبدو لنا أن الموقف الذى سيواجهنا به الغد هو أن الحكومة البريطانية مع احتفاظها بحقوق الإمبراطورية وحاجاتها الأساسية ترفض ما تطلبه إليها المعارضة من التدخل لتأييدها».

الريفورم

وقالت «الريفورم»: «جاء اللورد لويد وهو يحمل فى صدره فكرة السير على منهج اللورد كرومر واقتفاء أثره. وتلك بتوجيه النهضة المصرية فى طريق معارض تمام المعارضة للاتجاه الذى رسمته حركة سنة ١٩١٩. وعلى أن القيام بهذه المهمة لم يكن بالأمر اليسير فإن ممثل بريطانيا قد مضى فيها بعزم وشجاعة. إذ

كان غرضه أن يحول بين مصر وبين التفرغ للسياسة تفرغًا يضر بمصالحها المادية والمعنوية وأن يصل إلى هذه الغاية مهما كلفه الثمن.

«وحسبُك أن ترجع إلى تصريحاته التى جاهر بها عن أعمال اللورد كرومر فى مصر وجهود المارشال ليوتى فى مراكش لتعلم أنه تجنب طريق من سبقوه؟ فلم يُعْنَ إلا بالتقدم الاقتصادى والإدارى تاركًا حل المشكلة السياسية إلى المستقبل؛ فى حين أن هذه المشكلة تأخذ أعظم جانب من عناية المصريين وتهتم اهتمامًا خاصًا. ولا ريب أن احتكاك هذه الميول المتعارضة قد أدى إلى خلق المشكلات السياسية التى امتاز بها عهد اللورد لويد فى مصر.

«فأنت ترى أن اللورد رغم تحلِّيه بذكاء عظيم وجرأة تسترعى الأنظار وفكر ثاقب، فقد كان يغلو أحيانًا فى نظر الأمور دون أن يقدر العواقب التى تنتهى إليها».

الجورنال دى كير

وقالت «الجورنال دى كير»: «لم يكن مجهولاً منذ زمن بعيد أن اللورد لويد لن يعود إلى مصر بعد عطلة الصيف. وسواء أكانت خطته فى الأزمات المختلفة التى مرت خلال السنتين الماضيتين قد أثارت بعض المشاكلات، أم كان وجوده فى مصر ليس من شأنه أن يسهل عقد الاتفاق بين البلدين. سواء أكان هذا أو ذاك فإن من الواضح أن المندوب السامى البريطانى لم يكن مستمتعًا بثقة وزارة الخارجية. إذ كانوا يأخذون عليه أنه لا يبلغ حكومته الأمور غلى حقيقتها وأنه يتبع سياسة شخصية دون أن يعبأ بآراء وزارة الخارجية ووجهة نظرها.

وذلك هو الشعور الذى استحوذ على النفوس فترة من الزمن قبل سفر اللورد لويد. وهو الشعور الذى أيدت صدقه المناقشات التى دارت فى مجلس العموم. حين صرح المستر هندرسن. بأن استقالة اللورد لويد وقبولها من الحكومة، كانا إجابة لدعوته».

الليبرتيه

وقالت جريدة (الليبرتيه): إن استقالة اللورد تخرج عن دائرة الأشخاص. فهى تعدو أن تكون خلافًا بين وزير خارجية وبين مندوب سام، وتنافيًا بين أمزجة مختلفة. بل هى تعدو أن تكون خلافًا فى التنفيذ وفى طريقة فهم المبدأ ولكنها تمس مشكلة حيوية. أو بعبارة أوضح، مسألة العلاقات بين مصر وإنكلترا، وتفسير تصريح ٢٨ فبراير.

«ذلك أن الساسة البريطانيين ينقسمون فى فهم هذا التصريح إلى فريقين: فريق يرى أنه تصريح صورى لا يتجاوز تعديل الحماية من حيث الكياسة السياسية. وهؤلاء يمثلهم اللورد لويد ويقوم على رأسهم.

«وفريق آخر: ظهر أن المستر هندرسن هو الناطق بلسانه يرى فى تصريح ٢٨ فبراير إعلانًا لاستقلال مصر استقلالاً حقيقيًا وأنه يعطى المصريين حرية التصرف فى شئونهم على الوجه الذى يختارونه.

«وقد انتصرت أولى هاتين النظريتين على ثانيتهما خلال السنوات الخمس التى قضاها اللورد لويد فى منصب المندوب السامى؛ ولكن هذا العهد قد انقضى باستقالة اللورد فنحن نستقبل اليوم عهد سياسة جديدة لمصر، يقوم على دعائم من المودة والحرية».

أقوال الصحف الإنكليزية

وكان طبيعيًا أن تثير استقالة اللورد لويد أشد عوامل الاهتمام فى الصحف الإنكليزية فكتبت جميعها تعلق على الحادث وتحلله وتبنى عليه التنبؤات، فقالت جريدة التيمس(١):

«إنه سيقع ثمة حتمًا نوع من «الدرامة» اليونانية تتناول الخلاف عاجلاً أو آجلاً بين وزارة الخارجية وكل ممثل بريطانى فى مصر لم يكن من رأيها، ونخص وزارة الخارجية بالذكر وليست الحكومة، إذ إنه فى حالة اللورد لويد الذى أُذيعت استقالته فى مساء الأمس كان واضحًا أن علاقاته مع وزارة الخارجية كانت متوترة قبل أن يغادرها السير أوستن تشمبرلن مدة طويلة، وأن المستر هندرسن لم يفعل إلا قليلاً فوق أنه تلقى وصية سلفه. يبين أن الخطابين الموجزين المفرغين فى لهجة المجاملة، اللذين تبودلا يوم الثلاثاء بين اللورد لويد والمستر هندرسن قد يُعتبران فكرة خاطئة عن هذه النقطة، ولم يكن من غير الطبيعى إطلاقًا أن يستشفَّ المستر تشرشل وغيره تغييرًا فجائيًا فى سياسة حكومتنا نحو مصر من الكلمات التى أشار فيها اللورد لويد إلى قيام الحكومة الجديدة. وقد عد المستر هندرسن بأن البيانات التى يلقيها سوف تبدد حتمًا هذا الوهم إذا كان لايزال مُصرًا على إلقائها يوم الجمعة هذا مع إنه كان محقًا كل الحق فى تحوطه

---

(١) السياسة فى ٢٠ يوليو.

نحو مسألة إذاعة المستندات الخاصة بذلك، إذ إنه يصعب أن نتصور أى فائدة تُجتنى من وراء الدخول فى مناقشات أسبل عليها ذيل الزمن. ثم إن صعابه ستبدأ ويزيدها شدة ما أذاعه بالأمس إلى أن يعرف كما كان يجب على أى وزير للخارجية أن يعرف اتجاه السياسة البريطانية نحو مطالب أكابر المصريين الذين يزورون إنكلترا اليوم، إذ إنه سرعان ما يفضى ذلك إلى أن تُلقى على المفاوضات الجارية سحب لا ضرورة لها من الريب؛ هذا إلى أن هذا التوتر فى علائق الحكومة (البريطانية) مع دار المندوب السامى فى مصر يغدو ماثلاً شيئًا فشيئًا ويبدو أن المندوبين السامين تباعًا مختلفون فى الرأى مع دوننج ستريت (وزارة الخارجية) ثم يختلفون فى تاريخ مصر المغلق. ولا ريب أنه فى حالة اللورد لويد الذى ترك سبب خلافه الحقيقى مع وزارة الخارجية غامضًا فى خطاب استقالته، يبدو الاحتمال بأن الوقت قد حان لإجراء تغيير فى سير الحوادث العادى، لأن خلال اللورد لويد الطبيعية هى خلالُ رجل إدارى نشيط، وليست خلال سياسى. وقد بدأ فى مصر، كما بدأ فى بُمّباى، متصفًا بالهمة والشجاعة والنشاط العصبى إلى حد عظيم ولكن هذه الصفات تستلزم العمل الذى يلائمها، وهى بلا ريب أقل نفاسة فى مصر فى الظروف الحاضرة من العطف والصبر وقوة التفاهم، والذى يؤسف له حقًا فى استقالته أنها اتخذت شكل الخلاف على سياسة غير علنية فى الوقت الذى تنشد فيه الإمبراطورية البريطانية رجالاً لهم مثل الطبع المضطرم الذى يتصف به اللورد لويد، ولما كان يوجد ثمة مناصب يحتمل فراغها قريبًا وفيها يكون مركز أفضل مما هو فى مصر فإنه كان واجبًا أن لا يعزب عن سلطة الوزارة المختصة أن تنظم الأمور بشكل آخر وذلك بطريق النقل ليس بطريق الشجار. والطريقة التى اتُّبعت ليست فى الواقع مما يفيد مصر أو يفيد إنكلترا».

مقال المنشستر جاريان

وقالت جريدة المنشستر جارديان: إن المناقشات التى اقترنت أمس بأسئلة المستر تشرشل فى مجلس العموم أبدت أنه لم يكن حسن الاطلاع على الأسباب التى أدت إلى الاستقالة، أو بالحرىّ إلى إقالة اللورد لويد من منصبه كمندوب سام فى مصر؛ ذلك أنه يلوح أن المستر تشرشل ظن أن الحكومة قد تصرفت تصرفًا لا مسئولية فيه واتبعت فيه القسر والتعسف وإنه ليكون من المدهش أن

السير أوستن تشمبرلن الذى يعرف الحقائق يتخذ مثل هذا الرأى. على أن المستر هندرسون لم يفعل فى الواقع إلا ما عرف أن السير تشمبرلن يرغب فى عمله، ومتى ألقى المستر هندرسون بيانه غدًا، فسوف نقف بلا ريب على تفاصيل أوفى، بيد أنه من المفهوم عامة أن وزارة الخارجية قد لقيت من قبل صعابًا من جانب اللورد لويد خصوصًا فى مدى العام الذى انقضى منذ البلاغ النهائى الذى وجِّه إلى مصر والتهديد بارسال البوارج الإنكليزية. هذا فى حين أننا نستطيع أن نصف سياسة الحكومة الماضية بأنها فيما عدا ذلك كانت تميل إلى التصرف بسخاء نحو المسألة المصرية، وأنه إذا كانت سياستها السخية لم تظهر دائمًا فذلك يرجع من بعض الوجوه إلى الحوادث المعاكسة التى كانت تقع فى مصر، ومن البعض الآخر إلى وجود مندوب سامٍ فى مصر هو فى الواقع أكثر صلاحية لأن يكون حاكمًا لإحدى مستعمرات التاج مُنه ممثلاً فى بلد منحناه الاستقلال مع بعض التحفظات، وإذا كانت علاقة اللورد لويد متوترة مع الحكومة السابقة فإنه من الطبيعى جدًا أن تقطعها الحكومة الجديدة. وربما كان السير أوستن تشمبرلن يرى من الواجب الاستفادة على أحسن نحو من خدمات اللورد لويد الذى اختاره، ولكن المستر هندرسون لا يكلف مثل هذه المسئولية، هذا إلى أن المستر هندرسون يأخذ الآن على نفسه مفاوضات كثيرة الدقة، يرجع نجاحها حتمًا من بعض الوجوه إلى وجود مندوب سامٍ يعطف عليها كل العطف».

مقال المورننج پوست

وقالت «المورننج پوست»: إنه يتضح مما فاه به مستر هندرسن بمجلس العموم أمس أن المندوب السامى فى مصر والسودان الذى استقال من منصبه فى الظاهر قد عزل فى الحقيقة والواقع، فإن المستر هندرسون قال إن البرقية التى أرسلها اللورد لويد كانت على نحو يستطيع معظم الناس أن يفهم منه أنه بمثابة دعوة إلى اعتزال منصبه، فهذه الصراحة المتناهية تميط اللثام عن حقيقة الرسائل التى تبودلت والتى أبدى فيها لورد لويد عدم موافقته على السياسة المنوىّ اتباعها الآن فى مصر وأن حكومة جلالة الملك أعربت عن تقديرها لخدماته الممتازة.

«وقد وعد مستر هندرسون أن يلقى بيانًا عن هذا الموضوع فى مجلس العموم فى يوم الجمعة وستثار هذه المسألة فى الحال فى مجلس اللوردات.

«وفى انتظار هذه البيانات العامة نهيب بالجمهور أن لا يقنع بما ادعاه مستر هندرسون فى بيانه من أن معاملة المندوب السامى على هذا النحو كانت مبنية على مسلكه حيال سياسة الحكومة الماضية؛ فإن لدينا معلومات من المصادر الوثيقة أن هذا البيان لا نصيب له من صحته.

«إن اللورد لويد كان متمتعًا بكل ثقة وتأييد من الحكومة الماضية وقد قام بتنفيذ سياستها فى مصر بكل إخلاص كمندوب سام، مع العلم بأنه لم يكن مندوبًا عاديًا بل هو فى الحقيقة موظف من موظفى التاج السامين ذوى المسئوليات الخطيرة، من حقه ومن مقتضى واجبه أن يعرب عن آرائه بكل حرية وصراحة فى المسائل السياسية المتعلقة بمصر.

«وقد عرضت فى بعض الأحايين مسائل مهمة اختلف فى الرأى فيها مع وزير الخارجية، وهذا الخلاف فى الرأى كان بارزًا على ما نعتقد فى مسألة التحفظات.

«مثال ذلك أن المندوب السامى كان يلحُّ فى النصيحة بضرورة الاحتياط والحذر والتدقيق فى تنفيذ هذه التحفظات أكثر مما يريد المستر أوستن تشمبرلن؛ ولكن هذا الخلاف فى الرأى كان يوضع دائمًا على بساط البحث والدرس تارة فى وزارة الخارجية وطورًا فى مجلس الوزراء ثم يستوى بقرار أخير، فيقوم اللورد لويد بتنفيذ ذلك الذى تقرر واتُّفق على اتباعه بكل إخلاص وولاء حتى نال ثقة وتأييد الحكومة الماضية.

«ولا يعزب عن البال أنه عندما تقلد منصبه فى مصر كانت أحوالها مضطربة وحكومتها غارقة فى بحر من الفوضى وكان موقف هذه البلاد عدائيًا بالنسبة للإمبراطورية البريطانية حتى تحرج موقف الإمبراطورية البريطانية على فوهة البركان وباتت المصالح البريطانية وحياة الضباط البريطانيين فى خطر.

«وهذا على العكس من الحالة الحاضرة فقد عادت هيبة بريطانيا إلى نصابها وساد الهدوء ولم يقع أى اعتداء على حياة ضابط بريطانى.

«وبعد تقلُّد اللورد جورج لويد منصبه تحسنت الأحوال فى الوجهين القبلى والبحرى وساد الهدوء والسكينة المصريين جميعًا وعم الرخاء والرضى، فمثل هذا التحول دليل واضح على حزم وحسن سياسة المندوب السامى السابق ودليل

آخر على كذب الادعاء بأنه كان على خلاف مع حكومة المحافظين السابقة، وعلى أن لا أساس لما قيل من علاقة هذه الإقالة بتلك الخلافات.

«ونحن نعتقد أن أسباب سقوط اللورد لويد تحتم فى ناحية أخرى غير هذه الناحية فإن واجب المندوب السامى كما قدره هو ينحصر فى إعادة الأمور إلى نصابها فى مصر وهذا ما قام به بكل حزم سواء حيال العناصر المشاغبة أو حيال العناصر الأخرى التى تريد التسلل إليها من شواطئها، مثال ذلك رفضه التصريح لمستر ساكلاتفالا بالدخول إلى مصر وموقفه الحازم فى عهد الحكومة البرلمانية حيال الحزب الذى يعلم أن أعضاءه يضمرون كل عداء للنفوذ البريطانى فى مصر.

«وعلاوة على ذلك، فإن العلاقات بين المرحوم سعد زغلول باشا وحزبه من ناحية والحزب الاشتراكى البريطانى من الناحية الأخرى كانت وثيقة وواضحة كل الوضوح؛ لأن زغلول باشا كان يمد الديلى هرالد بإعانة مالية ولأن رسل المصريين المتطرفين الموجودين الآن فى هذه البلاد كانوا يفخرون قبل مغادرتهم مصر بأنهم يستطيعون إسقاط المندوب السامى لوجود حزب الاشتراكيين فى الحكم».

أقوال جريدة ديلى تلغراف

وقالت جريدة ديلى تلغراف: إن تصريح مستر هندرسون الذى ألقاه أمس فى مجلس العموم عن استقالة لورد لويد من منصب المندوب السامى فى مصر وسبق دعوته إلى تقديم هذه الاستقالة بواسطة وزير الخارجية نفسه، يعد من أغرب التصريحات فى مجلس العموم فى السنوات الأخيرة. ومما هو جدير بالذكر أيضًا أنه لم يسبق هذا التصريح إشاعات عن وقوع اختلاف معين فى الرأى بين وزارة الخارجية ولورد لويد، والبيان القليل جدًا الذى ألقاه مستر هندرسون عندما سُئل لتوضيح تصريحه لا يلقى ضوءًا ما على الموضوع أكثر من أنه كان أمرًا من الأمور التى أورثتها الحكومة الاشتراكية عن الحكومة السابقة، وقبل أن يغادر لورد لويد مصر أخيرًا أرسل إليه المستر هندرسون تبليغًا يدور حول موقفه نحو سياسة الحكومة السابقة، فأدى ذلك إلى تبادل كتابَى الاستقالة بينه وبين مستر هندرسون يوم الثلاثاء اللذين أُذيعا أمس بناءً على طلب لورد لويد فى ساعة متأخرة. إلا أن إذاعة كتب الاستقالة لا تضيف شيئًا جديدًا إلى

ما نعلم غير أن كتاب الاستقالة يتبين منه أن اللورد لويد يرى أنه يجب على بريطانيا أن تتجه بسياستها نحو مصر اتجاهًا جديدًا، ومع ذلك نرى أنه من الضرورى أن نؤجل الحكم على ما يحيط بهذه الاستقالة إلى أن يلقى مستر هندرسون تصريحه الوافى الذى وعد بإلقائه غدًا. والواقع أن إعلان هذه الاستقالة أثناء زيارة جلالة الملك فؤاد ورئيس وزرائه لإنكلترا عمل غير موفق والمفروض هنا أنه كان أمرًا لا يمكن اجتنابه وسوف لا يبدو فى إنكلترا إلا ميل قليل لمحاولة إيجاد الصلة بين هاتين الحالتين؛ ولكنه فى مصر بلد الإشاعات قد يثير اهتمامًا كبيرًا ويكون مجالاً لتكهنات وإشارات كثيرة كما هى العادة فى كل عمل يكون للحكومة البريطانية شأن فيه ويغتنم الفريق المتطرف من رجال الوفد هذه الفرصة فيستغلونها بنشاط وهمة ولكن الذى يهم البريطانيين هو مدى الاختلاف الذى دفع مستر هندرسون أن يتخذ خطوة خطيرة كهذه. وليس هنا على كل حال مكان التنبؤ بشىء من هذا النوع وقد يمكن أن نعيد إلى الذاكرة ما حصل فى المدة الأخيرة حين وصلت العلاقات المصرية البريطانية إلى حالة توتر شديد أدى إلى ما اتخذته الحكومة البريطانية فى أبريل من السنة الماضية إزاء الحكومة الوفدية التى كان يرأسها النحاس باشا التى أصرت على عرض قانون الاجتماعات الذى كان بروحه ونصوصه يضعف إلى حد كبير يد السلطة التنفيذية ويعرض مصالح الأجانب فى مصر إلى خطر كبير، فقد كان سير أوستن هو الذى أعطى تعليمات إلى اللورد لويد أن يقدم إنذارًا إلى الحكومة المصرية كان من أثره إرسال بوارج حربية إلى الإسكندرية وكان سير أوستن تشمبرلن هو الذى صرح فى البرلمان بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة وقد أدت هذه الإجراءات إلى العدول عن عرض القانون، وبعد أسبوعين من ذلك التاريخ صرح النحاس باشا فى مجلس النواب بأنه قد وجه شكرًا إلى اللورد لويد للروح الودية التى سادت حل الأزمة.

ثم تولى محمد محمود باشا الوزارة فى الشهر الذى تلا ذلك وبدأ تجربة تعليق النظام البرلمانى والحكم من غير برلمان ولا يزال ذلك مستمرًا. وقد أمكن الوصول إلى تسوية ودية بصدد جملة مسائل صغيرة كانت تشوب العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر وبدأ بحث مسائل أكثر صعوبة وتعقيدًا، وهى مسائل إصلاح المحاكم المختلطة وتعديل نظام الامتيازات، وقد نشأ فى نقطة معينة لم

تُعرف بعد من هذا الموضوع خلاف خطير بين الحكومة البريطانية والمندوب السامى اللورد لويد.

«وقد بنى اللورد لويد لنفسه شهرة واسعة باعتباره مُلمًا أكبر إلمام بشئون الشرق وكسياسى قادر وقد كانت خدماته فى الشرق مما لا يمكن تقديره؛ كذلك كان عمله حين تولى منصب حاكم بومباى خلال فترة كانت مفعمة بالقلاقل الخطرة التى أعقبت ادخال بضعة إصلاحات وقد كان لورد لويد هو الذى بذل كثيرًا لإقرار النظام بإصراره على الضغط على غاندى. وقد بدا دائمًا فى جميع أدوار حياته كإدارى حازم لا يرهب شيئًا وكعامل مخلص لمصلحة الشعب، وعند اعتزاله منصبه فى سنة ١٩٢٣ قال لورد ريدينج حاكم الهند العام إنه يذكر للورد لويد قيادته الحازمة وصدق نظره ومدح نفاذ بصيرته وشجاعته فى أوقات المحنة والمصاعب. وعلى كل حال فمهما كانت طبيعة الخلاف الذى أدى إلى استقالته لا يمكن أن ينتقض ذلك، وكما يتضح أيضًا من خطاب مستر هندرسون إليه بأى حال من الأحوال، شيئًا من بهاء الخِدَم الجليلة والماضى المفعم بالعمل العظيم من أجل الإمبراطورية».

نص استقالة اللورد لويد

ورد مستر هندرسون عليها

أُذيعت نصوص الكتابين اللذين تبودلا بشأن استقالة لورد لويد بينه وبين مستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية.

وفيما يلى كتاب الاستقالة الذى قدمه لورد لويد:

٢٣ يوليو سنة ١٩٢٩

«عزيزى مستر هندرسون

«منذ عودتى من مصر فكرت فى ضوء ما فهمته من حديثى الأخير معك فى الحال التى نشأت عن تولّى الوزارة الجديدة مقاليد الحكم فى إنكلترا؛ كذلك فكرت فى السياسة التى ينبغى فيما نظن أن تُتبع بصدد الشئون المصرية».

«ولقد كان لى كل أمل ورغبة فى أن أستمر فى الخدمة تحت إشراف الحكومة الجديدة؛ ولكنى انتهيت على أسف منى إلى أن آرائى لا يُحتمل أن تكون على اتفاق كافٍ مع آرائكم يمكّننى من تأدية واجباتى نحو حكومة جلالة الملك بضمير مرتاحٍ».

«وأكون شاكرًا، من أجل ذلك، لو تكرمتم برفع استقالتى إلى حضرة صاحب الجلالة الملك».

المخلص

«لويد»

وقد رد مستر هندرسون بالكتاب التالى:

«وزارة الخارجية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٩

«عزيزى لورد لويد

«لقد أبلغت حكومة جلالة الملك بقرار جنابكم الذى انتهيتم إليه بتقديم استقالتكم من منصب المندوب السامى فى مصر والسودان الذى شغلتموه خلال أربع السنوات الماضية، وإن حكومة جلالة الملك لتعترف كل الاعتراف بصدق البواعث التى دفعتكم إلى تقديم استقالتكم وتقبلها مبدية أسفها ومعربة فى الوقت نفسه عن تقديرها للخدم الجليلة التى أديتموها فى المناصب العالية ذات المسئولية التى شغلتموها سواء فى مصر أو غيرها».

المخلص

«آرثر هندرسون»

سبب الاستقالة

تؤكد المصادر الموثوق بها أن ما قيل من حصول خلاف فى وجهة النظر فجائى على موضوع سياسى معين بين الحكومة البريطانية واللورد لويد غير صحيح، والحقيقة أن الخلافات التى استتبعت استقالة اللورد لويد كانت فى غالبها موجودة منذ قيام الحكومة السابقة وزادت وضوحًا بولاية وزارة العمال الحكمَ فى البلاد.

والحكومة الحاضرة بعد دراسة كل الظروف دراسة عميقة طويلة رأت أنه من المستحيل اتباع سياستها فى مصر مادام اللورد لويد باقيًا فى مركزه كمندوب سام. وتؤكد الأوساط الوزارية أن الاستقالة إلى حد كبير من تراث الحكومة السابقة[1].

---

(١) برقية لجريدة السياسة فى ٢٦ منه.

أثر الاستقالة

لم تدهش استقالة اللورد لويد كثيرًا من المهتمين بشئون مصر، وهم يقولون إن اللورد لويد لم يكن يحاول إخفاء كراهيته للسياسة الناشئة عن تصريح سنة ١٩٢٢ الخاص باستقلال مصر والخلافات الحادة التى كانت كثيرًا ما تقع بينه وبين حكومة المحافظين، سرعان ما اصطدمت مع وزارة العمال التى لا يمكن أن تكون سياستها فى مصر أقل سخاء من سياسة الوزارة السابقة.

ومما يجب الإشارة إليه أن المحادثات الدائرة بين حكومة العمال ودولة محمد باشا محمود، رئيس الوزارة المصرية وصلت إلى درجة تبعث على التقصير(*) بشئون مصر، وهم يقولون إن اللورد لويد لم يكن يحاول إخفاء كراهته من الرجاء والأمل فى الوصول إلى تسوية ودية للعلاقات بين مصر وبريطانيا(١).

* * *

اللورد لويد فى مجلس الأعيان

يؤكدون فى الدوائر البرلمانية أن اللورد لويد قد يدلى اليوم ببيان فى مجلس اللوردات(٢).

ما تقوله التيمس

ذكرت التيمس أن حمية اللورد لويد وشجاعته وحماسته وهمته أقل صلاحية فى مصر فى ظروفها الحاضرة من صفات العطف والصبر والقدرة على تسوية الأمور والتوفيق. وقالت التيمس بأنه كان يمكن أن يسوى الموقف بنقل اللورد لويد إلى وظيفة أخرى فى غير القاهرة وكان يكون خيرًا من طريقة الخصام التى اتبعت والتى لا خير فيها لا لمصر ولا لبريطانيا.

أقوال الديلى كرونيكل

وقالت الديلى كرونيكل: يجب على رئيس الوزارة والمستر هندرسون أن يبادرا إلى اختيار من يخلف اللورد لويد فقد دل التصرف الأخير على أنهما رسما خطة السياسة فى مصر؛ فإن اختياره يدل على طبيعة هذه السياسة ومن صالح

---

(١) برقية لروتر مؤرخة ٢٥ منه.

(٢) برقية لروتر مؤرخة ٢٥ منه.

(*) هكذا فى الأصل، ولعلها التأثير فى شئون مصر.

العلاقات بين مصر وبريطانيا أن يعجّلا بهذا التعيين حتى لا يكون مجال للأراجيف.

أقوال المورننج پوست

وقالت المورننج پوست: من الواضح أن اللورد لويد أُقيل من منصبه ويرجع السبب فى معاملة رجل عظيم خدم الأمة بمثل هذه المعاملة المخزية، إلى كراهة متطرفى المصريين ودسائسهم الذين على اتصال مع الجناح الأيسر من حزب العمال فى بريطانيا.

أقوال الديلى تلغراف

وقالت الديلى تلغراف: مهما كانت طبيعة الخلاف بين هذه الحكومة واللورد لويد فلن يؤثر ذلك فى شىء على ما له من خدمات جليلة للإمبراطورية.

وقالت الديلى نيوز: إن كل أثر لتصرف الحكومة هو إثارة المشكلة المصرية من أولها من جديد. وها قد ذهب اللورد لويد فيجب المبادرة إلى النظر من ناحية جديدة إلى إيجاد حل للمسألة المصرية.

وقالت الديلى تلغراف: لقد كان إعلان استقالة اللورد لويد فى الوقت الذى يزور فيه الملك فؤاد ودولة محمد باشا محمود إنكلترا عملاً غير موفق وإن لم يكن، على ما يظهر، هناك من سبيل إلى مفاداته. وليس من سبيل إلى القول بوجود أى علاقة بين الحادثتين؛ على أن متطرفى الوفديين قد لا يحجمون عن إيجاد ارتباط بين الحادثتين ويذهبون فى تأويلها مذاهب شتى رغم كونه توافقًا غير مقصود.

أقوال الجارديان

قالت جريدة المانشستر جارديان فى مقال افتتاحى: إن سخاء الحكومة السابقة فى معاملة مصر لم يكن يشعر به أحد من أثر الظروف القائمة فى مصر من جهة، ومن جهة أخرى بسبب وجود المندوب السامى الذى كان أصلح ما يكون ليشغل مركز حاكم إحدى مستعمرات التاج من أن يكون سفيرًا فى بلد منحناه الاستقلال.

وأضافت الصحيفة أن المستر هندرسون يتفاوض فى مسائل غاية فى الدقة وسيتوقف نجاح هذه المفاوضات على معونة وإخلاص المندوب السامى.

تصريح رئيس الوفد المصرى

وقد أفضى مصطفى النحاس باشا لجريدة (لاباترى) بما يأتى[1]:

«إن التصريحات التى أفضى بها وزير الخارجية البريطانية ألقت النور أمام العالم على الأسباب الحقيقية التى أدت إلى إقالة الوزارة الدستورية الأخيرة وتعطيل البرلمان وأيدت كل ما صارحنا به الأمة منذ الساعة الأولى التى دق فيها ناقوس الخطر.

«وهى فى الوقت نفسه فضيحة كبرى لوزارة محمد محمود باشا التى سمحت لنفسها بأن تكون آله فى يد السياسة الاستعمارية لتمزيق الدستور، وهو ما أحجم عنه نفس السير أوستن تشمبرلن. كما أنها سمحت لنفسها بافتراء الأكاذيب على الأغلبية البرلمانية لتبرير الانقلاب الذى ثبت من تصريحات وزير الخارجية البريطانية أن اللورد لويد كان يعمل له ويلحُّ فى تنفيذه منذ أزمة قانون الاجتماعات. وأن من أعجب العجب أن تبقى وزارة محمد محمود باشا فى الحكم بعد ظهور هذه الفضيحة دقيقة واحدة.

«ولقد كانت سياسة التدخل المستمر فى شئون مصر مثارًا لتجديد النزاع من وقت لآخر بين مصر وإنكلترا، كما أن تمزيق الدستور كان له أسوأ الأثر فى نفوس المصريين وملأهم ريبة فى نيات الحكومة الإنكليزية نحو مصر.

«ومصر ترحب ولا شك بالخطوة التى خطتها الحكومة البريطانية الحاضرة لتجديد علاقات حسن التفاهم بين البلدين.

«وإن منطق الحوادث يقضى - وقد كفت اليد الاستعمارية عن سند الحكم المطلق - بإعادة سلطة الأمة الكاملة إليها».

اقوال صحيفة العمال

قالت الديلى هيرالد صحيفة العمال: ليس لاستقالة اللورد لويد أى أثر على سياسة الحكومة فى مصر، وقالت بأن المستر أوستن تشمبرلن منع من التخلص من اللورد لويد إذا عارض فى ذلك قسم من الوزارة، على رأسه السير أوستن تشرشل؟ فلو أن سير أوستن تشمبرلن وجد بمجلس العموم يوم أمس لما أيد

---

(١) عن البلاغ فى ٢٨ يوليو.

زميله فى طلبه الطائش بإطلاع المجلس على الوثائق والمستندات التى سيدهش شرها المحافظين.

وتضيف الصحيفة أنه لم يقع خلاف سياسى؛ ذلك لأن اللورد لويد لم يكن يعرف شيئًا من نيات مستر هندرسون.

■■■

الفصل الثالث

المفاوضات بين مصر وإنكلترا

دعاية الوفد فى إنكلترا

كان بإنكلترا - غير الرجال الرسميين - الأستاذ وليم مكرم عبيد والدكتور حامد محمود، ويراسلان جريدة البلاغ. ومعهما فى فترة طويلة عبد الرحمن أفندى عزام النائب الوفدى المعروف. وكان الدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير جريدة السياسة ويتولى مراسلها الخاص الدائم هناك محمد أفندى شوقى، إذن فرسائل البلاغ من لندن إنما يبعث بها أحد رسولَى الوفد وليم أو حامد محمود ورسائل السياسة قد يتولاها الدكتور هيكل.

وإنما نقدم هذا للقراء لأن جو البلاد المصرية لم تنفق فيه سوق الإشاعات نفاقها فى هذا الوقت. وكان العامل الأول فى ذلك هذه الرسائل الثائرة حينًا، والمبالغ فيها حينًا، والمتناقضة أحيانًا.

يتحدث رئيس الوزارة المصرية إلى مكاتب شركة روتر التلغرافية فيقول:

«إنه عائد قريبًا إلى لندن وأشار دولته إلى الترحيب العظيم به والكرم والعطف الذى لاقاه فى إنكلترا».

وقال دولته: «إنه سعيد إذ أُتيحت له فرصة استئناف العلاقات مع أصدقاء قدماء والاتصال بأصدقاء جدد. وقال بأن رجال الحكومة بمَنْ فيهم المستر ماكدونالد غمروه بعطفهم».

وقال دولته: «إن موضوع العلاقات بين الدولتين فى مجموعها كانت محل مفاوضة، وهو يعتقد أن حكومة العمال ليس فى نيتها التدخل فى شئون نظام الحكم الحالى فى مصر».

إذن فهناك مفاوضات جارية، تشمل قضية البلاد جملة. ولكن من يراسل البلاغ ينكر ذلك، وإذا اعترف ففى شىء من السخرية وقلة المبالاة. وتفسير هذه

الظاهرة يسير، ذلك أن الوفد يعارض محمد محمود باشا وحزبه الأحرار الدستوريين، ولا يسرُّ المعارضة أن يعود رئيس الأحرار الدستوريين إلى وطنه وفي يده صحيفة إن لم تكن تكفل حرية الشعب فهي تدنيه من هذه الحرية أو تنيله إياها من بعض نواحيها، ورسل الوفد لا تصارح الناس بذلك ولكنهم - على الأسلوب السياسي - يعمدون إلى تشكيك الناس في وطنية هذا الذي سلبهم البرلمان وعلق بعض مواد الدستور وحرمهم التمتع بالحرية على أوسع صورها وأبعد معانيها.

وإننا لنبسط للمراجعة هذه البرقيات التي توالت على جريدة البلاغ من مراسليها بلندن أخبارًا أو تعليقًا على ماجريات المفاوضات هناك.

نبسط هذه البرقيات بتواريخها ونصوصها إذ هي ليست واردة من مجرد مراسل لجريدة، ولكنها من سكرتير الوفد، ووزير سابق في وزارة مصطفى النحاس باشا، وها هي:

«نشرت الديلي تلغراف اليوم مقالاً هامًا لمُكاتبها السياسي قال فيه إنه لا ينتظر حصول مفاوضات ذات أهمية بين مصر وإنكلترا في المستقبل القريب لأسباب كثيرة، أهمها اشتغال وزارة العمال في مسائل دولية عظيمة الشأن لا تترك لها فراغًا للبحث في التحفظات الأربعة المعقّدة. وزيادة على ذلك لم يمض سوى عام واحد منذ تولى محمد محمود باشا الوزارة ولا يزال عليه أن ينفذ مشرعه الهام، وهو الخاص بإصلاح نظام الانتخاب قبل إعادة الحكم النيابي الذي يأمل أن يعيده قبل انقضاء السنوات الثلاث المقدرة بكثير من الوقت». ثم قالت الجريدة: إن محمد محمود باشا عدل عن فكرة عقد مؤتمر دولي للبحث في تعديل الامتيازات وفضل الدخول مع الدول في مفاوضات مباشرة لهذا الغرض.

«ومقال الديلي تلغراف هذا يؤيد ما قلته في تلغراف سابق إلى «البلاغ» من أنه لن تحدث مفاوضة بين محمد محمود باشا والحكومة البريطانية. وهو يدل أيضًا على فشل الغاية التي توخاها حافظ عفيفي بك من زيارته للندن.

«ومما يدعو إلى العجب أن محمد محمود باشا يصرح الآن بأن الحياة النيابية ستعاد قبل مضي السنوات الثلاث بزمن طويل!!».

«تنشر جميع الصحف نبأ موعزًا به بأن محمد محمود باشا يفاوض وزارة الخارجية البريطانية وأنه بعد بضعة أسابيع سيُعقد اتفاق بينهما».

وقـد علم المراسـل السـيـاسـى للديلى إكسـبـريس، أن الوزارة المصـرية تـركت المطالبة بالسودان.

«وعلمت أن المفاوضات مبنية على أساس مشروع ملنر».

«وقد أرسل الأستاذ مكرم عبيد مقالاً طويلاً إلى المانشستر جارديان وصحف أخرى يحتج فيه باسم الأمة المصرية على إجراء المفاوضات ويصرح بأنها عبث ولن تقبلها مصر لأنها لا تجرى مع حكومة برلمانية وسيرسل المصريون الذين هنا احتجاجات مماثلة على إجراء المفاوضات».

«علمت أن محمد محمود باشا لخوفه من عودة الدستور بعد محادثته الأولى مع وزارة الخارجية البريطانية عرض قبول مشروع ملنر والتخلى عن السودان».

«وبطبيعة الحال تابعت وزارة الخارجية البريطانية المفاوضات منتهزة فرصة هذا الغرض الذى فيه ربح لبلادها».

«وترتقب الدوائر السياسية هنا مسلك الرأى العام فى مصر إزاء ذلك».

وقـد اجـتـمع المصـريون الذين فى لندن اليـوم للبـحث فـى الموقف الحـالى الخطير.

ونشـرت جريدة المانشسـتـر جارديان اليوم بيـانًا للأسـتاذ مكرم عـبـيـد تحت عنوان «تصـريح لسكرتيـر الوفـد العـام بخصـوص المسـألة المصـرية»، وقد احـتج الأستاذ مكرم فى هذا التصريح بشدة باسم الأمة المصرية على إجراء المفاوضات مع حكومة لا تمثل الأمة وأدلى بالعبارات الآتية: «إن حكومة العمال تباشر ما لم تحسب أية حكومة بريطانية سابقة أن عمله صواب أو ملائم، وذلك مفاوضتها فى وضع تسوية نهائية للمسألة المصرية مع وزارة لا تمثل الأمة بل تحكم فى جو الدكتاتورية والإرهاب. ومعنى ذلك هو تجاهل وجود الأمة المصرية فى أمر يتعلق به مصيرها. والمؤكد أن المصريين سيعتبرون هذه الخطوة بمثابة عدول من جانب الحكومة البريطانية عن سياسة حسن التفاهم التى وجدت فى عشر السنوات الأخيرة.

قد يقال إن المعاهدة ستعرض على البرلمان المصرى ولكن كل تسوية يحصل عليها محمد محمود باشا فى جو الدكتاتورية والاضطهاد السائد سينظر إليها فى مصر بالارتياب الشديد وعدم الثقة، والمؤكد بلا نزاع أن مثل هذه التسوية يرفضها أى برلمان مصرى. وفوق ذلك فإن هذا الرفض سيثير فى الحال أزمة

جدية فى العلاقات بين مصر وإنكلترا كما حصل فى كل مرة فشلت فيها المفاوضات.

ولذلك؛ فإن المسلك الواضح هو الانتظار حتى تعود الحياة النيابية عندنا وبعدئذ تحصل المفاوضات مع وزارة تتمتع بثقة البرلمان بصرف النظر عن الحزب الذى تنتمى إليه مثل هذه الوزارة.

والفشل مقدر للمفاوضات الحالية لأن المصريين يدركون أنه لو كانت المعاهدة ترضى المطالب المصرية لفضلت الحكومة البريطانية أن تتفاوض مع حكومة برلمانية.

إن مجرد الإشاعة التى أُذيعت بأن ثمة مفاوضات مع محمد محمود باشا قد أثارت الرأى العام المصرى لدرجة كبيرة. وقد اضطر محمد محمود باشا نفسه قبل مغادرة مصر أن يهدئ المخاوف العامة؛ فصرح بأنه لا يقصد المفاوضة فى تسوية نهائية مع الحكومة البريطانية فى الوقت الحاضر. أنكرت جريدة السياسة لسان حال الوزارة بقوة إشاعة المفاوضات؛ قائلة إن الوفد يحاول تحريك الثورة بإسناد نية المفاوضة فى الوقت الحاضر إلى محمد محمود باشا.

وهذه الإنكارات المتكررة تعطى فكرة عن الشعور المصرى حيال هذه المسألة الحيوية.

تدَّعى وزارة محمد محمود باشا أن مصر هادئة راضية؛ ولكن أكبر الأجانب عنها لا يعرفون أنه لا ينقضى يوم دون القبض على أفراد أو تعطيل صحف أو تفتيش بيوت خصوصية أو منع اجتماعات عامة وخاصة أو مهاجمة متظاهرين أو تشتيت محاكم أو فصل قضاة وموظفين وطلبة وإصدار قوانين صارمة. وأن الرشوة والفساد وبعثرة الأموال السرية إنما تعيد إلى الذاكرة أيام الحكم المطلق فى روسيا وتركيا، وليس فى مصر الآن سوى ثمانى صحف يومية بعد أن عُطلت نحو ١٥٠ جريدة برخصها، ومصر الآن كلها معادية لنظام الحكم الحاضر الذى هو ليس غير دستورى فقط بل هو كذلك غير قانونى لأنه لا يحترم حتى قوانينه الاستبدادية. إن كل تسوية تتم فى هذا الحكم الاستبدادى لن تسوِّى شيئًا بل تزيد الأمور سوءًا».

تحدثت اليوم مع الأستاذ مكرم عبيد فى الموقف الحاضر فصرح لى بما يأتى:

إن محمد محمود باشا يريد الآن أن يسلم البضاعة ولكن يد الله أعلى من يده وإرادة مصر فوق إرادته. ومهمة الوفد أن يواصل الجهاد ولا يسلم البضاعة. وإنى سعيد إذ أجد الآن فرصة للجهاد فى سبيل استقلال الوطن وسأجاهد حتى النهاية.

نشرت جريدة الديلى هرالد اليوم حديثًا طويلاً جرى بينها وبين الأستاذ مكرم تحت عنوان «مصر وبريطانيا»، وقد كتبته بأحرف كبيرة وجعلت تحته عنوانًا هو «تصريح لزعيم وطنى واحتجاج الوفد بأن بريطانيا يجب أن تتعامل مع حكومة دستورية».

وقد نشر الأستاذ مكرم أيضًا بيانًا طويلاً فى الدوائر السياسية والصحفية وعنى مُكاتب شركة روتر وهافاس وعنوان هذا البيان «وجهة نظر الوفد فيما يخص المفاوضات مع وزارة غير دستورية» وقد وقّع بكلمة «سكرتير الوفد».

وسيصدر فى هذا الأسبوع عدد من جريدة «إيچيت» خاص بالمفاوضات، يحتوى على حديث للنحاس باشا مع جريدة «البلاغ» وعلى بيان الأستاذ مكرم عبيد.

وهذا نص البيان الذى وزعه الأستاذ مكرم: إن إذاعة النبأ الذى يقول بحصول مفاوضات بين الحكومة البريطانية وبين الوزارة المصرية غير دستورية تخلق موقفًا جديدًا، من الإنصاف لكلا البلدين أن لا يُستهان بخطورته.

ولا يَسَع الإنسان إلا أن يشك فى دقة ذلك النبأ أو على الأقل فى كونه نهائيًا. لأنه بصرف النظر عن اعتبارات كثيرة، يظهر من غير المرجح أن تتخذ حكومة العمال فى مهلة قصيرة من الوقت قرارًا نهائيًا بشأن المسألة المصرية التى هى بالغة الدقة والتعقيد.

وليس من المدهش أن وزارة محمد محمود باشا تسارع إلى أن تنشد بقاء العضد البريطانى للدكتاتورية المتداعية وذلك بقبول أية معاهدة بأى شروط.

ولكن لم يكن أحد يتوقع أن حكومة بريطانيا الديمقراطية ترضى أن تتفاوض فى تسوية تتعلق بمصير مصر مع وزارة بعيدة عن أن تمثل مصر؛ بل قضت على هيئاتها النيابية الديمقراطية.

وماذا تستطيع هذه المفاوضات أن تسوّيه! لا يستطيع أحد أن ينكر أن وزارة محمد محمود باشا هى «قصبة بوصة مكسورة».

لأن نظام الحكم الذى أقامه لا يمكنه أن يعيش إلا بتعطيل الصحف ومنع الاجتماعات والقبض على الأفراد وتفتيش الدُّور الخاصة وفصل القضاة والموظفين والطلبة ونشر الجواسيس وبث الفساد فى الإدارة الذى يذكِّرنا بالحكم المطلق الذى كان فى روسيا وتركيا وهو فوق كل ذلك يأبى أن يواجه الناخبين. ومثل هذا الحكم لا يمكنه أن يدعى بشكل جدى أن له سندًا من الأمة. وفوق ذلك فالسر المفضوح فى مصر أن الوزارة منقسم بعضها على بعض وكانت لا بد أن تسقط منذ زمن طويل لولا تأييد دار المندوب السامى لها.

وبناء على ذلك، أن كل معاهدة يُتفق عليها مع محمد محمود باشا تحت ظل الدكتاتورية والإرهاب الحالية مقدر لها الفشل التام. والبريطانيون الآن يرتكبون نفس الخطأ الذى أتوه حين أُعلن استقلال مصر المزعوم فى سنة ١٩٢٢ تحت الأحكام العرفية وفى أثناء نفى سعد زغلول باشا. فلم يعتقد أى مصرى فى أن هذا الاستقلال حقيقى كما أنه لن يعتقد أحد أن التسوية التى تعقد تحت جناح دكتاتورية تسندها الحراب البريطانية هى تسوية صحيحة مُرْضية. وسيحتج المصريون - والمنطق البسيط يؤيدهم - بأن الحكومة البريطانية ما كانت لتتردد فى المفاوضة مع وزارة برلمانية ولو أن المعاهدة فى مصر. ويزيد انزعاجهم من جرَّاء المعاهدة لأنها تعقد بين طرفين بينما تصريح ٢٨ فبراير كان من طرف واحد.

وهكذا سيكون على الحكومة البريطانية أن تنفذ معاهدة الصداقة والسلم المزعومين بواسطة الإرهاب.

وفوق ذلك؛ فإنه منذ تأسيس الدستور المصرى اتخذت الحكومة البريطانية سياسة حكيمة تقضى بأن لا تتفاوض إلا مع ممثلى البرلمان المصرى. ولما عُطل الدستور تأكدت البلاد أن نظام الحكم الجديد مؤقت وأنه لن يحاول إتمام شىء نهائى فى أثنائه. وبناء على ذلك؛ فإن المفاوضات التى جرت مع الوزير الدستورى المرحوم ثروت باشا لم تُستأنف مع الحكومة غير الدستورية الحاضرة. ولهذا لا يمكن أن يفهم كيف أن حكومة حزب العمال الذى كان مسلكه إزاء الدستور المصرى موفقًا والذى اعتبر المصريون فوزه مبشرًا بعهد جديد للصداقة بين الديمقراطيين. كيف ستفعل ما لم تجد أية حكومة بريطانية سابقة من الملائم أو من الصواب أن تفعله وهو المفاوضة فى تسوية نهائية مع وزارة لا تمكن الأمة

تحت ظل حكم الإرهاب. ومعنى هذا هو تجاهل وجود الأمة المصرية فى أمر يتوقف عليه مصيرها؛ فيحق للمصريين فى هذه الحالة أن يعتقدوا أن الحكومة البريطانية عدلت عن سياسة حسن التفاهم..

ومثل هذه السياسة من حكومة العمال من شأنها أن تقنع المصريين بأن جميع البريطانيين سواسية؛ فتضطر الوطنية المصرية أن تتخذ مسلكًا لا يضاد المعاهدة فقط بل يكون مضادًا للبريطانيين أيضًا.

وإذا اعترض على ذلك بأن التسوية ستعرض على البرلمان المصرى لأجل إبرامها؛ فإن الواضح هو أن أى اتفاق يحصل عليه فى الظروف غير الدستورية الحاضرة سيثير ريبة حاضرة وسوء ظن شديدًا.

وفوق ذلك سيؤدى رفض المعاهدة إلى إثارة أزمة جديدة بين مصر وإنكلترا كما حدث دائمًا كلما فشلت المفاوضات بينهما.

فهل من الحكمة أن يراوض الشقاق العلنى سلفًا وأن يرجع إلى تصرف دل على عبثه تكرارًا ولم ينتج غير إضافة مصاعب جديدة إلى سوابقها؟

إن الطريق الواضح هو الارتقاب حتى يعاد برلماننا وبعد ذلك تحصل المفاوضة مع وزارة تتمتع بثقة البرلمان مهما كانت هذه الوزارة.

وعلى العكس، إذا حصلت الوزارة الحاضرة بواسطة الإرهاب أو غيره من الوسائل الدكتاتورية الأخرى على برلمان مزيف، فإن إبرام المعاهدة بواسطة مثل هذا البرلمان سيحدث موقفًا أشد خطورة بمراحل من الموقف الحاضر.

والواقع أن إشاعة نبأ المفاوضات مع محمد محمود باشا أثارت الرأى العام المصرى، وقد اضطر محمد محمود باشا نفسه لكى يهدئ المخاوف العامة أن ينكر نية المفاوضة واتهمت جريدة السياسة الوفديين بأنهم يحركون الثورة بنسبتهم نية المفاوضة إلى الوزارة فى الوقت الحاضر. وهذه الإنكارات تعطى فكرة عن شعور المصريين حيال هذه المسألة الحيوية.

إن روح الاتفاق هو أهم من الاتفاق نفسه وليس شىء أجدر بأن يقضى على هذا الروح من المفاوضات الحاضرة؛ فإن حكومة العمال بتفاوضها مع الوزارة الحاضرة إنما تسند بل تكرس كل الفظائع التى ارتكبت باسم الدكتاتورية ضد الأمة المصرية.

ستكون فوزًا عظيمًا لوزارة مكدونالد إذا هى وصلت إلى حل عادل للمسألة المصرية فى حياة البرلمان البريطانى الحاضر وإذا أبدل من مصر الساخطة التى يحفظها الطغيان، مصر أخرى مستقلة بينها وبين بريطانيا محالفة حرة قائمة على الصداقة وتُعامل أمتها كأمة شقيقة حرة. ولكلا البلدين كل مصلحة فى التسوية العادلة.

ولكن لا يمكن الوصول إلى هذه التسوية بهذا الطريق المختصر؛ لأن المفاوضات مع ممثلى الديمقراطية المصرية الذين ينتخبهم الشعب المصرى باختياره هى وحدها التى يمكن قبولها. وكل حل آخر لا ينتج غير تعقيد الحالة وهى معقدة من قبل.

لندن فى ١٨ يوليو - تسلم الأستاذ مكرم عبيد دعوة من حزب العمال المستقل ليلقى خطبة فى المسألة المصرية يوم الأربعاء القادم فى مجلس العموم البريطانى، وسيعقد الاجتماع فى قاعة اللجان بالمجلس ولا يحضره سوى نواب العمال.

وسيعقد المؤتمر المصرى السنوى المكون من الجمعيات المصرية كافة فى أنحاء أوروبا يوم الإثنين القادم فى لندن وسيحضره مندوبون عن المصريين فى بريطانيا وفرنسا وسويسرا والنمسا للبحث فى الأحوال الحاضرة.

وستقام حفلة شاى كبيرة فى فندن متروبول يحضرها نحو مائة مصرى من البلاد الأوروبية المختلفة وكثير من النواب البريطانيين ورجال الصحافة. وسيخطب الأستاذ مكرم عبيد وبعض أعضاء البرلمان البريطانى ورئيس المؤتمر. والجمعية المصرية هنا مشغولة بإعداد العدة لعقد هذا المؤتمر المهم.

لندن فى ١٨ يوليو - سأل اليوم كل من كنورثى وترثل وبروكواى - وهم من النواب العمال - وزير الخارجية فى البرلمان عن المفاوضات الحاضرة مع رئيس الوزارة المصرية، وذكروا فى أسئلتهم ضرورة حصر المفاوضة مع وزارة برلمانية تمثل الأمة المصرية.

فقال وزير الخارجية فى جوابه، إنه لا توجد ثمة مفاوضات ولكن محادثات فقط.

ستنشر غدًا مجلة «نيو ليدر» وهى صحيفة العمال الأسبوعية، مقالة مهمة عن الحالة فى مصر مع صورة للأستاذ مكرم عبيد.

لندن فى ١٨ يوليو - إن النبأ الذى وصل إلينا عن تفتيش بيت الأمة قد أثار اشمئزاز المصريين هنا ولكنهم أعجبوا أشد إعجاب ببسالة أم المصريين.

وقد نشرت الديلى هرالد نبأ هذا التفتيش ووصفت مسلك الثبات الذى كان فيه لأم المصريين. وكتب الأستاذ مكرم احتجاجًا قويًا على هذه الحادثة ستنشره جريدة «إيچپت» بعد غد.

قرأنا فى بعض أعداد «السياسة» التى وصلت إلى هنا تلغرافًا عجيبًا موقَّعًا بإمضاء «هيكل»، وفيه يدعى أن رسل الوفد عرضوا عقد معاهدة فى مدى سنتين. فهذا النبأ كاذب وليس له أساس من الصحة البتة ولا هو معقول؛ لأنه لا يوجد ما يضمن أن تبقى حكومة العمال فى الحكم سنتين.

والغرض الحقيقى من هذا الكذب هو تغطية المفاوضات التى يجريها محمد محمود باشا وتمهيد الطريق لها. ولكن المصريين يرون الآن فى وضوح كيف أن الوزارة عرضت المفاوضة وقبلت فيها كل شىء لحفظ مناصبها. وسيهزم الله أغراضهم ويحفظ قضية مصر العادلة.

لندن فى ٢٠ يوليو - ظهرت جريدة الديلى هرالد صباح اليوم «السبت» وفيها مقال افتتاحى ذو مغزى كبير عنوانه «مصر»، ومعروف أن الديلى هرالد هى لسان الحال الرئيس لحزب العمال. وهذا نص المقال بالحرف:

نحن واثقون من أن وزير الخارجية البريطانية سيمنح تقديره الجدى للتصريحات التى أدلى بها حديثًا زعماء الوفد وهو الحزب الوطنى المصرى، وقد أزعجهم بشكل باتّ أن فتح باب المحادثات بين المستر هندرسون ومحمد محمود باشا؛ فهم يحذرون بريطانيا وحكومتها بعبارات حاسمة ويقولون إن حل الصعاب الخاصة للمسألة المصرية لا يمكن الوصول إليه إلا بواسطة برلمان ووزارة مصريين ومكونين تكوينًا صحيحًا. ويصرحون بأن محمد محمود باشا لا يمثل الشعور المصرى الحقيقى وأنه ليس رئيسًا لحكومة اختيرت اختيارًا شعبيًا، بل هو على رأس نظام للحكم أُسِّس بواسطة انقلاب وأن البرلمان المصرى الذى حُلَّ كان معارضًا فى السياسة والغاية له ولأصدقائه. ويؤكدون أن كل اتفاق يصل إليه سينظر إليه حتمًا بأكبر قسط من الارتياب، وهم يرغبون جدية فى مصادقة بريطانيا وقد بدا قلقهم من المستقبل بشكل ظاهر.

أما نحن فيتضح لنا أن الشرط الضرورى لأى حل صحيح دائم للعلاقات المصرية مع بريطانيا هو إعادة الحكومة الدستورية فى مصر نفسها.

وليس لدينا أدنى شك فى أن مستر هندرسن، الذى نعرف أن تأييده للديمقراطية الدستورية أمر أساسى فى طبيعته، سيكشف هذه المسألة فى محادثاته بكل صراحة.

إن تولى حزب العمال الحكم يأتى بفرصة نفيسة لتأسيس علاقات للتعاون المتبادل قائمة على أساس التفاهم الصحيح والتحالف بين بريطانيا والأمة المصرية.

فإذا قامت حكومة العمال بذلك فإنها تفوز فوزًا عظيمًا خالدًا. (انتهى).

إن هذا المقال الافتتاحى المهم الذى نشرته الديلى هرالد، وهى صحيفة العمال الشبيهة بالرسمية، عقب تصريح الأستاذ مكرم عبيد يوم الثلاثاء الماضى - وهو التصريح الذى قبلت أن تنشره - هذا المقال يدل دلالة واضحة على أن الصوت الصحيح للأمة المصرية قد وصل إلى دوائر العمال فرددوا صداه بمودة.

وتعتقد الدوائر الوفدية هنا أنه لن يُعقد اتفاق مع محمد محمود باشا. وقد سعى مراسل البلاغ هنا لأن يحصل على تصريح من الأستاذ مكرم عبيد ولكن الأخير فضل أن لا يدلى بتصريح فى الآونة الحاضرة.

لندن فى ٢٠ يوليو - نشرت اليوم (نيوليدر) لسان حال حزب العمال المستقل الحديث الجديد الذى جرى بينها وبين الأستاذ مكرم عبيد ونشرت معه صورته، ويشغل الحديث صفحتين من صفحات الجريدة تحت عنوان بالأحرف الكبيرة هو: «العمال ودكتاتور مصر»، وتحته عنوان فرعى هو «خطوة خطرة للمفاوضة فى عقد اتفاق وحديث مع سكرتير حزب شعبى».

ولطول هذا الحديث أرسله إليكم بالبريد وأكتفى هنا بخلاصته فأقول: إن الأستاذ مكرم وصف فى حديثه أصل الأزمة الدستورية الحاضرة وذكر حل البرلمان ثلاث مرات وإرسال البوارج البريطانية إلى مياه مصر وبيَّن بالتفصيل أعمال الوزارة الحاضرة وتكلم طويلاً فى أهلية مصر للدستور والاستقلال وعدَّد خمسة عشر إصلاحًا حيويًا أداها البرلمان وأورد إحصاءات عن أعمال البرلمان فى سنة ١٩٢٧ وهو إصداره ستين قانونًا عامًا وتسعة وثلاثين قانونًا خاصًا. وبرهن الأستاذ مكرم أن الإصلاحات التى تتحدث بها الوزارة الحاضرة هى كلام أكثر منها حقيقة.

وأفاض الأستاذ مكرم أيضًا فى مسألة المفاوضات مبينًا عبثها. ثم أجاب أخيرًا عن سؤال من الجريدة عما إذا كان الوفد يمثل الفلاحين أو

الأرستقراطيين وأصحاب المهن فقط كما يزعم خصوم الوفد؛ فقال: إن قوة الوفد معتمدة على تأييد الفلاحين له وكل دائرة انتخابية وكل إقليم بل كل قرية لها لجنتها الوفدية المحلية المؤلفة غالبيتها من الفلاحين.

وليس الوفد حزبًا تخدع الطبقات العليا به الأمة بل إنه يمثل سواد الشعب.

أما حزب محمد محمود باشا، فإنه يدعى أنه يمثل الأرستقراطية وتسمى حكومته نفسها باسم «حكومة الأعيان».

ومن قبل تأليف حكومة العمال البريطانية كان خصومنا يسخرون من الوفد قائلين؛ إنه ليس له صديق سوى حزب العمال الذى هو حزب مؤلف من أناس لا مكانة لهم لأنهم عمال مناجم وغير ذلك.

ثم قال الأستاذ مكرم إن الوفد يمثل جميع طبقات الأمة وخصوصًا الفلاحين الذين أعطاهم حق الانتخاب المباشر.

وقد علقت جريدة «نيوليدر» على هذا الحديث الطويل بمقال افتتاحى قالت فيه ما يأتى:

صدر بيان شبيه بالرسمى فى ارتقاب عقد معاهدة مع الحكومة المصرية وقد أخذت هذا البيان دهشة؛ لأنه بعد أن عبرت النيوليدر عن خوفها من أن تتفاوض وزارة الخارجية مع محمد محمود باشا ظهر فى الصحف الإنكليزية نبأ باتٍّ بشكل واضح، وفيه أن محمد محمود باشا يزور إنكلترا لغرض واحد هو تسلم درجة أكسفورد الفخرية وأنه لن يتباحث فى المسائل السياسية.

فمن هو المسئول عن تغيير هذه السياسة تغييرًا أحدث موقفًا صعبًا فى العلاقات بين حكومتنا المؤلفة من حزب العمال وبين الأمة المصرية!

ويمكننا أن نحكم على خطورة هذا التطور الأخير من حديث السكرتير العام للوفد أو الحزب الشعبى وهذا الحديث منشور فى غير هذا المكان. والأستاذ مكرم كان وزيرًا للمواصلات فى الوزارة الدستورية الأخيرة وكلامه ثقة فى الموضوع.

لندن فى ٢٦ يوليو - أفشى وزير الخارجية فى البرلمان اليوم أشياء عظيمة الخطر ومثيرة لأعظم الاهتمام.

وكشف مستر هندرسن عن أن اللورد لويد شخصيًا هو الذى نصح بإقالة النحاس باشا وحل البرلمان لمناسبة أزمة قانون الاجتماعات.

وقد شاءت العناية الإلهية أن يُفصل اللورد لويد بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ الخدمة الملكية البريطانية؛ جزاءً له على أنه دمر دستور مصر وسبَّب إقالة النحاس باشا.

وقد أفشى وزير الخارجية اموراً هادمة لمحمد محمود باشا؛ إذ قال صراحة: «إن محمد محمود باشا الذى هو على أى حال رئيس الوزارة المصرية طلب أن يرانى ويفتح المحادثات معى. وطبيعى أنى لم أستطع أن أرفض سماع أقواله».

وأنكر وزير الخارجية وجود اتفاق وصرح بأنه ليس ثمة مفاوضات حاصلة.

ولكن محمد محمود باشا عرض بعض اقتراحات تفحصها الآن لجنة وزارية.

وأضاف المستر هندرسن إلى ذلك قوله أن اللورد لويد منذ تعيينه اختلف مراراً مع سير تشمبرلين.

«فالمرة الأولى كانت فى صيف سنة ١٩٢٦ إذ أراد لويد منع سعد زغلول باشا من تولى رياسة الوزارة على الرغم من أن رأى تشمبرلين كان عدم التدخل؛ ولكن رأى لويد تغلب وأُرسلت البوارج الحربية إلى مياه مصر.

«والمرة الثانية فى سنة ١٩٢٧ حين أراد اللورد لويد قلب السياسة التى كانت متبعة فى السنوات السابقة بشأن الموظفين البريطانيين فى مصر، وخصوصًا فى مصلحة السكة الحديدية التى كان يرغب زيادة عددهم فيها بينما تشمبرلن اعتبر هذا القلب فى السياسة المتبعة أمرًا لا مبرر له وقد يخلق استياءً عامًا.

والمرة الثالثة كانت فى صيف سنة ١٩٢٧ ونشأت منها أزمة الجيش فإن لويد رأى أن تقوية الجيش المصرى فيها خطر على بريطانيا، بينما تشمبرلن رأى غير ذلك ولكن مجلس الوزراء أيد لويد وأرسلت البوارج الحربية إلى مصر.

والمرة الرابعة كانت فى ربيع سنة ١٩٢٨، فقد نشأت أزمة جديدة بسبب مشروع قانون الاجتماعات، وأخبر تشمبرلن لويد أنه لا يريد أن يمزق الدستور المصرى.

ولكن حتى بعد أن أرجأت وزارة النحاس باشا ذلك المشروع بقانون مكث لويد يطلب إقالة النحاس باشا وحل البرلمان المصرى.

وقال مستر هندرسن: هذه الأزمات المتوالية تبين أن وزير الخارجية السابق لم يقدر أن يعمل على وئام مع لويد. وقد ساءت الحالة بينهما فى بداءة السنة

الحالية حتى صار سير الأعمال عسيرًا، وأيقنت أنه على الرغم من أن سياسة تشمبرلن كانت ترمى إلى أقل درجة من التدخل فى شئون مصر الداخلية وإلى التسامح فى تفسير تصريح سنة ١٩٢٢ كان لويد يعوزه كل عطف من هاتين الناحيتين.

ولما كنت لا أستطيع أن أكون أقل تسامحًا وسخاء فى حسن النية من سلفى أرسلت إلى لويد تلغرافًا قلت له فيه، إننا غير راضين عن الحالة التى استمرت فى الثلاث أو الأربع السنوات الأخيرة وأنه من غير المحتمل كثيرًا أن تتفق آراؤه مع آرائنا.

وقد أدى هذا التلغراف إلى استقالته.

هذه التصريحات التى أدلى بها وزير الخارجية البريطانية تدل دلالة بعيدة عن كل شك على ما يأتى:

«أولاً» أن مسلك لويد أدى إلى إقالة النحاس باشا وحل البرلمان ثم تعيين محمد محمود باشا رئيسًا للوزارة بعد ذلك.

«ثانيًا» أن محمد محمود باشا كان ينفذ سياسة لويد فيما يختص بزيادة عدد الموظفين البريطانيين، وهى السياسة التى اعتبرها تشمبرلن نفسه غير عادلة.

«ثالثًا» أن محمد محمود باشا نفسه هو الذى عرض المفاوضة مع الحكومة البريطانية لعقد اتفاق توصلاً لحفظ وزارته، وأن مستر هندرسن لم يسعه إلا فحص الاقتراحات التى قدمها الأول - وهذا مصداق لما أنبأتكم به من قبل.

لندن فى ٢٦ - علمت أن خلاصة الاقتراحات التى قدمها محمد محمود باشا إلى الحكومة البريطانية والتى أشار إليها مستر هندرسن فى تصريحاته بمجلس العموم هى:

«أولاً» وضع القوات البريطانية فى مكانين على قناة السويس أحدهما بورتوفيق التى لا تبعد سوى ساعتين بالسيارة من القاهرة.

«ثانيًا» الاعتراف باتفاقية السودان التى عقدت فى سنة ١٨٩٩.

«ثالثًا» إبقاء منصب المستشار القضائى البريطانى لمراقبة القوانين التى تمس الأجانب.

«رابعًا» إبقاء منصب المستشار المالى البريطانى لأجل الديون.

«خامسًا» بنود أخرى مبنية على الشروط الواردة فى مشروع ثروت - تشمبرلن.

يُضاف إلى ذلك شرط ينص على أن الجيوش البريطانية لا تنقل إلى قناة السويس إلا بعد أن تُبنى معسكرات لها هناك على حساب مصر.

ولكن محمد محمود باشا يقترح والله يقدر.

لندن فى ٢٦ - كانت المناقشات التى حصلت اليوم فى البرلمان شائقة للغاية؛ فإن مستر رمزى مكدونالد ومستر هندرسن أظهرا كفاءة حقيقية ومقدرة خطابية فائقة وقد هزما تشرشل شر هزيمة.

وأبدى نواب العمال حماسة كبيرة كلما ذُكر فى المجلس استقلال مصر التام ومعاملتها على قدم المساواة.

وقد حضر الجلسة عدد من المصريين وجلس بعضهم فى مقاعد الضيوف الممتازين والبعض الآخر فى الأروقة. نذكر منهم الأستاذ مكرم عبيد والدكتور حامد محمود وتوفيق دوس باشا وحفنى محمود بك وعبد الملك حمزة بك والأستاذ محمد صلاح الدين.

ولوحظ على حفنى محمود بك عدم الارتياح أثناء إدلاء مستر هندرسن بتصريحاته، وغادر دار البرلمان فى الحال عقب انتهاء تلك التصريحات ولم يرتقب حتى يخطب مستر مكدونالد والخطباء الآخرون.

وقد دهش المصريون فى لندن أكبر دهشة للتصريحات التى صرح بها مستر هندرسن، وأدركوا كيف دُبرت المكيدة ضد النحاس باشا والبرلمان بين اللورد لويد ومحمد محمود باشا.

لندن فى ٢٦ - من ضمن التصريحات التى صرح بها مستر هندرسن اليوم فى البرلمان قوله، إنه مهما كانت سياسة حكومة العمال حيال مصر فإنها لن تدخل فى دائرة التنفيذ إلا إذا وافقت عليها الأمة المصرية، وأن المستعمرات البريطانية الحرة (دومنيون) ستُستشار استشارة كاملة قبل أية خطوة فى سبيل عقد اتفاق مع مصر.

«لندن فى ٢٦ - نشرت اليوم جريدة الديلى ميل - وهى من الصحف المعبرة عن رأى المحافظين - مقالاً ذا مغزى كبير بقلم مُكاتبها السياسى جاء فيه ما يأتى:

«إن الإسرار المختفية خلف استقالة لورد لويد بُحثت بحثًا قاطعًا فى الدوائر السياسية أمس.

«وقد بدأ التاريخ الداخلى لهذه المسألة منذ ثلاثة أسابيع بعاصفة من التلغرافات هبت من مصر.

«وفى الوقت نفسه؛ شرع الزائرون المصريون يتدفقون على لندن لأجل نشر الدعاية السياسية وزادت الحملة عنفًا فى الأسبوع الأخير.

«وجرت أحاديث بين المصريين البارزين من ضمن الذين يحيطون بالملك فؤاد ومن غيرهم لا يقلون عنهم ظهورًا فى السياسة المصرية من جهة، وبين وزير الخارجية البريطانية وموظفى هذه الوزارة من جهة أخرى.

«وقد لحظ الذين تستطيع أعينهم أن تبصر أن محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية قد تخطته الأنظار كثيرًا أو قليلاً فى هذه المحادثات؛ على الرغم من أنه أقام حفلة استقبال شائقه فى المفوضية المصرية.

«ومن الشائق أن نذكر أن محمد محمود باشا رشحه اللورد لويد لتولى الوزارة على أثر حل البرلمان. والوطنيون يكرهونه ولم يَئِن للأذهان أن تنسى أنه فى يوم الإثنين الماضى توجه الطلبة المصريون فى موكب إلى المفوضية المصرية وقدموا عريضة إلى الملك فؤاد، ذكروا فيها مظالم الوزارة غير الدستورية الحاضرة ودكتاتورية محمد محمود باشا الخالية من الرفق». «انتهى مقال الديلى ميل».

ولقد يرمى الأستاذ وليم بهذه البرقيات إلى تذكية روح العداء وتغذية المعارضة فى مصر بما يشحذ من همتها ويقوى من عزيمتها. وهو من الناحية الأخرى يحاول إقناع الشعب الإنكليزى وحكومته أن ينصرفوا عن التفاهم مع محمد محمود باشا ملقيًا فى روعهم أنه - فوق كونه لا يمثل الشعب المصرى، ولا هو مفوض من الأمة - ذو سياسة يمقتها جميع المصريين لهذا كان يكثر من الاجتماعات والخطب والأحاديث؛ ولهذا أيضًا أخرج كتابًا سماه «جهاد مصر للاستقلال والدستور». وقد أنهى إلينا على لسان جريدة البلاغ محتويات كتابه قال:

لندن فى ٢ يوليو - انتهز الأستاذ مكرم عبيد فرصة زيارته القصيرة للندن وعزم على إصدار كتاب عنوانه «جهاد مصر لأجل الاستقلال التام والدستور»؛

ردًا على كتاب الحكومة الذى عنوانه: «اليد القوية فى مصر» وسينشر هذا الكتاب قريبًا بواسطة جريدة مصر (هى الجريدة التى كان الأستاذ مكرم قد أسَّسها وأصدر أول عدد منها فى العام الماضى فى لندن) والغاية منه البرهنة على كفاية مصر للاستقلال التام والحياة النيابية، وإدحاض الدعاية الوزارية التى زعمت أن مصر غير كفء للحياة النيابية والتى شجعت الصحف الاستعمارية على القول بأن المصريين لا يستحبون التمتع بالنظم الغربية، ولا يفهمون الآراء الخاصة بالديمقراطية والاستقلال التام.

وسيحتوى هذا الكتاب على مقدمة بقلم كاتب بريطانى صغير.

والباب الأول من الكتاب يوضح أصل الأزمة الدستورية منذ مشروع معاهدة تشمبرلن إلى استقالات الوزراء المتوالية فى وزارة النحاس باشا ودسيسة وثائق سيف الدين.

والباب الثانى يفصل مساوئ الدكتاتورية فى طول السنة المنصرمة، ويصف تعطيل البرلمان المنافى للدستور والإجراءات التى اتُّخذت ضد الصحافة والحرية ومنع الاجتماعات والزيارات واختطاف حرم زغلول باشا من الباخرة حين وصلت من أوروبا والقبض على الأشخاص ضد القانون وتفتيش المنازل ومهاجمات البوليس للأهالى والمحسوبية فى وظائف الحكومة وفصل القضاة والعُمُد والموظفين الآخرين والاكتتابات الإرغامية لإنشاء نادٍ حكومى وجميع القوانين الشاذة التى أصدرتها الوزارة.

والباب الثالث يصف الحوادث الرئيسة مع ذكر احتجاج الأمة على قيام الدكتاتورية، مثل انعقاد البرلمان يوم ٢٧ يوليو ومجىء الوفود إلى قصر عابدين يوم ١٥ مارس وانتخاب مجلس الإدارة فى نقابة المحامين الأهليين والشرعيين وإضراب المحامين وزيارات النحاس باشا للمديريات.

«والباب الرابع يشرح تاريخ النظام البرلمانى فى مصر منذ ١٨٧٩ والأعمال النافعة التى أداها البرلمان الحالى ويناقش إصلاحات الوزارة المزعومة. وهذا الباب يبرهن على كفاءة المصريين للحياة النيابية بالإحصاءات وبشهادة التاريخ والأجانب.

«والباب الخامس يوضح جهاد مصر فى سبيل الاستقلال التام، وتاريخ العلاقات بين مصر وإنكلترا؛ مبينًا أن الصداقة الحقيقية بين البلدين يجب أن تؤسَّس على احترام دستور مصر واستقلالها.

«ويحتوى الكتاب أيضًا على صورة المغفور له سعد باشا وصورة النحاس باشا وصورة أم المصريين مع نُبَذ من تاريخ حياتهم. وفيه صور تبين استقبال الشعب للنحاس باشا وصور أخرى للخفراء الذين كانوا يلبسون ثياب الأعيان ليستقبلوا محمد محمود باشا».

المفاوضات

عوّل محمد محمود باشا على الحكومة البريطانية منذ أول يوم وهذه لم تجد مناصًا من الاعتراف برجل رسمى أمامها هو رئيس الحكومة المصرية، فقصرت تفاوضها معه وتوجهت إليه بالمبادئ التى ترغب فى أن تجعلها أساس الاتفاق بين مصر وإنكلترا.

إشعار الملك بفحوى المفاوضات

وقد أنبأنا مراسل الأهرام الخاص أن محمد محمود باشا سافر إلى باريس وقابل جلالة الملك فؤاد فى قصر المفوضية المصرية صباح يوم ٩ يوليو «وبسط لجلالته ما قام به من المباحثات فى لندن وسيعود دولته إلى لندن بعد ذلك»[١].

إذن فالمباحثات جدية، وليست هى كما يذاع من جهة المعارضة، مقدمات للمفاوضات. ولكنها مقدمات للاتفاق النهائى. فليس من شأن الملوك أن يبسط لديهم الكلام ويؤخذ رأيهم فى مقدمات حديث لمفاوضة قد لا تنجح بل قد تفشل لدى الخطوة الأولى؛ ولكنما يبسط للملوك القول إذا أشرف الأمر على تمامه أو رجح الأمل فى إتمامه ليؤخذ الرأى فى إمضائه أو إيقافه.

احتجاج النواب الوفديين

قالت جريدة البلاغ بعددها الصادر فى ٢٢ يوليو ما يأتى:

اجتمع الشيوخ والنواب من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية وعددهم ١٦٥ شخصًا ونائبًا يوم الجمعة الماضى وأرسلوا تلغرافين أحدهما إلى صاحب المعالى كبير الأمناء ليرفعه إلى صاحب الجلالة الملك، والثانى إلى مستر مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية ومستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية، وهذا نصهما:

---

(١) الأهرام فى ١٠ يوليو سنة ١٩٢٩.

حضرة صاحب المعالى كبير أمناء جلالة ملك مصر بباريس

نرجو أن ترفعوا الخطاب الآتى إلى السُّدَّة الملكية.

إن الشيوخ والنواب المجتمعين فى مصر يقدمون لجلالتكم فروض الولاء ويعربون عن شعور السرور والغبطة بالحفاوة البالغة التى قوبلت بها جلالتكم فى استعراض موجز لحوادث العام.

إن وزارة لا تمثل إلا أقلية ضئيلة ولا سند لها فى البلاد عدت على الحريات العامة والخاصة فعطلت الصحافة التى اجترأت على نقد سياستها ومدت يدها إلى قدس العدالة فأقالت قضاة غير قابلين للعزل، كما أنها أقالت موظفين إداريين لتحل محلهم آخرين مشبعين بالسياسة الحزبية التى تتبعها وحاطتهم بسياج من التشريعات الاستثنائية ليمكن لحكم القوة الذى ينشره هؤلاء الموظفون بين المحكومين، ولم تقف فى استبدادها عند حد فهى تأمر يوميًا بالقبض على أفراد الشعب الوادعين وتفتيش منازلهم لمزاعم تبتدعها حزبيتها. ولم تتورع عن الاعتداء بالقوة على ممثلى الشعب لتمنعهم من الوصول إلى ساحة مليك البلاد لرفع مطالب الأمة. وقد ذهب بها الاستخفاف بإرادة البلاد إلى إمضاء اتفاقات فى موضوعات حيوية لا بالنسبة للجيل الحاضر فقط بل للأجيال المقبلة معتدية بذلك على أحكام الدستور حتى التى لم يتناولها التعطيل، إلى غير ذلك من المساوئ مما لا يتسع المقام لتعداده. وأخيرًا وصلت بها الجرأة إلى الشروع فى مفاوضات خاصة بالعلاقات بين مصر وإنكلترا، فى الوقت الذى تشهِّر فيه بكفاءة الأمة وسمعتها وتضغط بالقوة على الرأى العام لمنعه من الظهور.

ذلك يا صاحب الجلالة صدى السخط العام والقلق العميق اللذين تثيرهما هذه السياسة، فنلتمس من جلالتكم أن تضعوا بسامى حكمتكم حدًا لآلام شعبكم بإعادة الدستور كاملاً غير منقوص.

إن تجربة العام الماضى المؤلمة لم تُزد الأمة إلا يقينًا على يقينها بأن الحكم الدستورى هو وحده الكفيل بأن يعيد للنفوس الطمأنينة والثقة بالمستقبل وبأن يسير بالبلاد فى سبيل العمل لمجد الوطن.

وإننا فى الوقت الذى نتشرف فيه برفع ظُلامة رعيتكم المخلصة نعرب لجلالتكم عن ولائنا لذاتكم العلية.

مصر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٩.

صورة ما أرسل إلى مستر مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ومستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية:

عندما أعد محمد محمود باشا العدة للمفاوضة فى المسألة المصرية فى ظل حكم القوة الذى يسود مصر منذ عام رأينا من واجبنا نحن الشيوخ والنواب أن نلفت نظر وزارة العمال إلى أنه غير حائز ثقة الأمة وليس له صفة تخوله حق الكلام عنها.

والآن قد وردت أنباء لندن بأن هناك مفاوضات تجرى بينه وبين الوزارة الإنكليزية فعلاً فإننا نحتج على هذه الخطة المقضى عليها بالفشل ونعلن أن الأمة المصرية لا تنظر إلى مفاوضات يجلس فيها المتفاوضون على أنفاسها لا بعين الريبة والقلق.

لقد عملت مصر للسلام وتوطيد أحسن العلاقات وأنفعها بينها وبين إنكلترا ولكنها لا يمكن بحال أن تفرط فى حقوقها ولا أن تعرضها للخطر.

إن المسألة ليست مسألة تأييد محمد محمود باشا وأعوانه على الحكم المطلق بل هى قضية الأمة المصرية التى تعرف أن من أول حقوقها اختيار المفاوض عنها والتى لا يمكن أن تقبل بحال أن تتولى المفاوضة عنها وزارة عطلت حياتها النيابية وحاربت حرياتها فإذا راق الحكومة العمال أن تتفاوض مع أنصار السياسة الاستعمارية فإننا باسم الأمة المصرية نعلن سخطها على هذه المفاوضة العقيمة أما الذين يعملون على تسوىء العلاقات بين البلدين فعليهم تبعة ما يعملون.

مصر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٩.

جهود الأحرار الدستوريين

أبدى الأحرار الدستوريون فى مصر ضروب المهارة فى استمالة الشعب إلى سياستهم ومغالبة المعارضة الجارفة بفضح نواياها، والكشف عن خطاياها، وتمهلت الحكومة فى أخذ الناس بالحزم، وانصرف دعاة الحزب إلى تبيان محامد السياسة التى يمضى عليها زعماؤهم واستشعروا أن اتفاقًا يوشك أن يحمل مشروعه وشروطه محمد محمود باشا الرئيس وحافظ عفيفى بك وكيل الحزب ووزير الخارجية، فراحوا يمهدون لقبوله، ويبعثون النشاط فى لجانهم المركزية فى مختلف نواحى البلاد، وكان لجريدة السياسة - لسان الأحرار

الدستوريين - القدح المُعلّى، فى هذا الجهاد. وكان رئيس تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل بك فى لندن ويحل محله والأستاذ الشيخ على عبد الرازق القاضى الشرعى سابقًا وصاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) الذى ترتبت عليه الثورة الفكرية وآثارها الخطيرة فى سنة ١٩٢٥. والأستاذ ذو ثقافة عالية يجيد اللغتين الإنكليزية والأفرنسية؛ مما مكّن له أن يكون على اتصال مباشر بالنهضات الفكرية والعلمية والسياسية فى العالم، تلك النهضات التى يحمل فيها قسطه فهو فى مصر محسوب من زعماء المدرسة الحديثة وفى العالم العربى معدود فى أئمة البيان وأرباب العلم والفكر، والذى يقرأ السياسة فى هذا العهد فى مقالاتها الرئيسة على الخصوص يرى أن أسلوب الإقناع المنطقى كان يسود أفكارها ويميز آراءها وأن الكاتب القدير يتحاشى، بالقدر المستطاع، جرح خَصْمه، وهجو مُناظِره مثله فى ذلك مثل هيكل نفسه فى كثير من الأحيان إلا إن اضطر غير باغٍ ولا عاد.

بعث هيكل ببرقية طويلة من لندن علق بها على دعاية رسل الوفد هناك وما أُصيبت به ـ فى نظره ـ من فشل، فكتبت السياسة فى مصر تقول(١):

«لندن فى ٢ يوليو - أُصيب رسل الوفد فى لندن بغمرة يأس قاتل إذ يشاهدون أن حركاتهم ونشاطهم لم تقابل أبدًا خلال ثمانى السنوات السابقة فى الدوائر السياسية بمثل ما قوبلت به الآن من الاستهانة وعدم الاكتراث، وإذا يراهم حزب العمال كما يراهم غيره من الأحزاب الأخرى غير جديرين بالثقة والاحترام، وعلى الرغم من أنهم قد بذلوا الوعود بأن يوقعوا اتفاقًا لتسوية العلاقات بين مصر وإنكلترا خلال سنتين فإن السياسيين البريطانيين لا ينسون أنهم سبق أن جربوا سياسة الوفد ولا ينسون له خطة العداء التى كان يلتزمها إزاء أى اتفاق خلال السنوات الماضية، ويذكر له المستر ماكدونالد والمستر هندرسون ما كان من مساوئ حكومته فى سنة ١٩٢٤ وأعماله فى السودان؛ مما اضطر المستر ماكدونالد أن يوجه إلى اللورد أللنبى الكتاب الأبيض فى أكتوبر سنة ١٩٢٤.

«وفيما عدا الحزب الشيوعى الذى لا يمثله أحد فى البرلمان وأفرادًا قلائل من متطرفى حزب العمال فإن جميع السياسيين المسئولين يعرفون جمود الوفد

---

(١) السياسة فى ٣ يوليو.

عن الوصول إلى أى اتفاق يرضى البلدين، ومن الجانب الآخر فإن أعمال الحكومة المصرية الحاضرة وإصلاحاتها الاجتماعية تبدو واضحة جلية حتى لتوحى إلى الأفكار الديمقراطية الحقيقية، أن رجال حزب العمال البرلمانيين لا يقبلون أن يتحملوا مسئولية مناوأة حكومة العمل بُغْية تحقيق هذه الديمقراطية الحقيقية.

«ولقد دفعت روح الإخلاص والصدق التى تسود أعمال محمد محمود باشا كلها مستر هندرسون ومستر توماس ومستر سنودون وغيرهم من الوزراء أن يولوه احترامًا جمًا وثقة موطدة وأن يبدوا أسفهم أن لم يتعرفوا إليه شخصيًا وإلى زملائه فى الحزب الذى ينتمى إليه قبل الآن وهذا هو السبب فى تلك الحفاوة البالغة والاحترام والثقة التى يحظى بها رئيس الوزارة المصرية أينما ذهب؛ مما طغى على نشاط الوفد وأعماله فى لندن وانتهى بها إلى خيبة نهائية بالنسبة إلى جميع الأحزاب.

«إن قانون الانتخاب لا يعاد النظر فيه الآن. وسيقرر رئيس الوزراء ما يراه فى ذلك بالاشتراك مع الوزارة عندما يتضح له أن إجراء كهذا أصبح مرغوبًا فيه بعد أن يقف وقوفًا دقيقًا على البلاد، أما عن المسائل التى كانت تحت البحث وموضوع محادثة سابقة مع وزير الخارجية البريطانية فسوف يستأنف بحثها مع الحكومة البريطانية والحكومات الأخرى صاحبات الامتياز ويؤمل أن تنتهى بما يكفل حقوق مصر ومصالحها، أما فيما يختص بالمفاوضات بشأن النقط الأربع المحتفظ بها فإن التصريحات الرسمية فى صددها واضحة وقاطعة».

هيكل

* * *

«لندن فى ٢ يوليو ـ لمراسل السياسة الخاص ـ سألت اليوم دولة محمد محمود باشا عن إعادة الحياة البرلمانية فى مصر فأجاب إنى أنا وحدى الذى أقرر متى تكون هذه الإعادة».

قال الأستاذ:

«والآن أيها القارئ ـ وقد فرغت من تلاوة هذين التلغرافين ـ فلا بأس من وقفة قصيرة نتذاكر فيها حديثهما ونبلغ بالكلام مداه.

«وأول ما نريد أن نقوله هو أن لا جديد علينا فيما حَوَت هاتان البرقيتان، فقد كنا نعرف كما يعرف النحاسيون على الرغم من تجاهلهم، أن شئون مصر ونظام الحكم فيها ومسألة الدستور والحياة النيابية ومتى ينتهى أجل تعطيلها - كل أولئك من شأن مصر المستقلة وحدها وأن الوزارة القائمة أضنُّ بحقوق البلاد وأشد تحفظًا باستقلالها من أن يخطر لها أن من الممكن أن يتدخل أحد معها فى مثل هذه الأمور، أو أن تقبل أو تحتمل أى تدخل، وأن الحكومة البريطانية - كائنًا ما كان الحكم فيها - لا تفكر فى شىء من هذا ولا تحلم به لأنه لا يعنيها، ولم يكن إيقافنا بموقف الحكومة البريطانية راجعًا إلى قدرة على التنبؤ أو استشفاف الغيب، ولكنما كان قائمًا على حق مصر الصريح أولاً، وعلى حق الوزارة الحاضرة فى إكساب هذا الحق الاحترام الواجب، وأخيرًا على تصريحات رسمية صدرت عن الوزارة البريطانية السابقة مؤيدة لهذا الحق، وإذا كانت وزارة من حزب العمال قد خلفت تلك على الحكم، وكان حزب العمال أشد عطفًا على الأمم الصغيرة وأكثر استعدادًا للاعتراف لها بحقوقها، فإن المنطق السليم وحده يهدى إلى اليقين بأن وزارة العمال أخلق بأن تتجنب الاعتداء على استقلال هذه البلاد الصغيرة وأن تكون أحرص على احترام حقوقها فى التصرف فى شئونها الخاصة التى لا تعنى سواها - وعلى أننا لم نكن نحتاج حتى إلى الاستنتاج، فإن دولة محمد محمود باشا كان لا يفتأ يعلن ذلك ويؤكد أن نظام الحكم فى مصر من شئونها وأنه لا يقبل فى ذلك كلامًا، ولم يكد يضع قدمه فى لندن حتى رفع صوته فى قلب العاصمة البريطانية مجاهرًا بأن وزارته لم تقم بتأييد الإنكليز وأنه ما كان ليقبل أن يتولى الحكم مستندًا فيه إلى تأييد أجنبى ما.

«ولكن النحاسيين أبوا أن يروا أو يسمعوا أو يفهموا، فلا الواقع الملموس رضوا أن يفتحوا عيونهم عليه، ولا التصريحات الرسمية جعلوا آذانهم إليها، ولا الموقف من جانب مصر أو جانب إنكلترا استطاعو أن يدركوه ويحيطوا به وأعمتهم الغاية التى استولت على ألبابهم وأفئدتهم وأصروا أن يعيشوا فى دنيا من الأحلام الخائنة والأوهام المجرمة وركبوا رءوسهم إلى لندن يستجدون ويتوسلون ويساومون ويبذلون من حقوق وطنهم الذى يدهورون فى أشداقهم دعاوى الغيرة عليها والاحتفاظ إلى النهاية بها ونسوا أن الحقير لا يُحترم؟ وأن الخائن لا يوقر وأن ذا الوجهين لا كرامة له، ونسوا أيضًا أنَّ لهم تاريخًا فى

المساومات فضلاً عن تاريخهم فى الإفساد. إذا كان بعض المصريين لا يذكرونه أو لا يحبون أن يصدقوه لفرط حقارته فإن الإنكليز لا يجهلونه. بل نسوا فوق ذلك وقبله، أن إنكلترا تعرف ما أدركه سواد الأمة المصرية الآن من أن النحاسيين أعداء كل اتفاق مُرض ينيل مصر حقوقها الذى له السيادة والغلبة فيما يسمى الوفد يرى أن مصلحتهُ الخاصة فى بقاء إنكلترا محتلة لمصر فهو لا يكف عن مناوأة كل سعى يرجى أن يؤدى إلى الاتفاق وإلى إراحة الأمتين ولو أن إنكلترا كانت تعلم أن جمهور الأمة على هذا الرأى، لكانت لها مصلحة فى ممالأة هذا العنصر النحاسى المعادى لكل اتفاق، ولكن إنكلترا قد انتهت إلى الاعتراف باستقلال مصر بعد أن رأت أنَّ لا سبيل إلا إلى ذلك، فمصلحتها بعد هذا فى ضبط الحدود وإقامة المعالم اتقاء للمتاعب ورغبة فى الانصراف إلى ما هو أجدى من محاولة إرغام أمة على النزول عن حقوقها فى الاستقلال.

وعلى الرغم من ذلك يذهب رسل النحاسيين إلى لندن ويتقدمون بتعهد ينطوى على الخيانة لعلهم يشترون به مناصب الحكم - ويحسبون أن هذه المساومة المجرمة ستظل مطوية وسرًا مغلقًا لا تعلم به الأمة التى يخدعونها ليقدموها قربانًا على مذبح مآربهم الحقيرة وشهواتهم الدنيئة وينسون أنه مهما يبطن المرء تظهره الأيام، وقد أبى حسن الحظ إلا أن يعجل بفضيحتهم ويكشف عن جنايتيهم - ونقول جنايتيهم لأن التعهد «بتوقيع» اتفاق بين مصر وإنكلترا فى مدى عامين، جريمة صريحة لا تحتاج إلى بيان، وهو ثمن يتقدمون واعدين بأدائه فلا يُعقل أن يكون الثمن الذى يتقدم به المتوسل المستجدى فى مصلحته هو وضد مصلحة الذى يعرض عليه، والجناية الثانية أنهم بهذا الثمن الذى يؤدونه من حقوق الوطن يريدون أن يشتروا إغراء الحكومة البريطانية بالتدخل فى أخص شئون مصر لإقامتهم فى الحكم أى بالاعتداء على استقلال مصر. فهما جنايتان اثنتان لا واحدة، وما تدرى بعد ذلك أى اتفاق هذا الذى يتعهدون بتوقيعه وكيف تمكن أن يكون غير مضيع لحقوق البلاد ماداموا هم يجعلون أنفسهم مدينين بمراكزهم المأمولة المستجدة لمن يتعهدون بالاتفاق معه.

«والآن وقد انفضحت خيانتهم وانكشف سترهم وضُبطوا متلبسين بهذه الجريمة التى توصد من دونها أبواب الغفران، فماذا هم فاعلون؟. نكاد نشفق عليهم من اليأس القاتل الذى يغمرهم ولكن لا رفق فى الوطن ولا رحمة بخائنيه،

ولسنا نكتب لهم ولكن للأمة التى أشبعوها تضليلاً وأوسعوها خداعًا سنوات ضاعت عليها وارتدت فيها إلى الوراء راجعة متقهقرة، فلولا أن أنجاها الله منهم وأنقذها من عصبتهم لذهب كل ما كسبته. ولهذه الأمة الكريمة التى كانت مخدوعة فيهم نقول إن النحاسيين هؤلاء. قد أتم الله فضيحتهم وأسبغها عليهم من فروعهم إلى أقدامهم وأكبر الظن أنهم أصفق وجوهًا وأبلد ضمائر من أن يخجلوا ويكفوا عن المساخر فإن كان ذاك فقد علمت الأمة أن دسيستهم حبطت. وأن مكرهم السيئ بالبلاد قد حاق بهم وأن الوزارة ستظل راصدة لهم مستعدة لقمعهم متحفزة للقضاء على شرورهم واقتلاعها من أصولها، حتى تطهر البلاد من أرجاسهم وحينئذ فقط وبعد أن تصبح الوزارة على يقين حازم من محو آثار مفاسدهم تنظر الوزارة فى قانون الانتخاب تمهيدًا لإعادة الحياة النيابية النزيهة الصالحة كما يصرح بذلك دولة الوزير الأكبر أما قبل ذلك فلا».

نتيجة المفاوضات

فى صباح يوم ٢٧ يوليو نشرت الأهرام ما سمته «مشروع الاتفاق بين مصر وإنكلترا» بعث به إليها مراسلها اللندنى، فقرأه الناس فى مصر بلهفة شديدة، واطمأن كثيرون منهم إذ رأوا فى ظاهر هذه النصوص تغييرًا جوهريًا إلى حد ما عما تقدمه من مشاريع. ولكن أين النص الرسمى، ألا وأن الألفاظ لآلات قابلة للتأويل خصوصًا إذا انسبكت فى جمل غير الجمل، وأن المعنى ليتغير بعكس الترتيب بين لفظين فيتقدم المتأخر ويتأخر المتقدم. لهذا خشى الحريصون أن يساء فهم مقاصد المشروع، فعجَّل محمد محمود باشا بالتصريح على لسان مراسل السياسة بلندن فى يوم ٢٧ يوليو بقوله:

«وإنى أكرر ما سبق لى أن قلته وهو أننا لم نصل حتى الآن إلى حل معين ولا تزال المحادثات مستمرة بينى وبين وزارة الخارجية بغية الوصول إلى تسوية نهائية. وأنى أعد نفسى أسعد الناس يوم أبلغ وطنى هذه النتيجة المنتظرة. فلا تعوِّلوا على أى نصوص تقرءُونها عن مشروع المعاهدة فى مصر أو فى إنكلترا؛ لأنها أقوال غير رسمية وقد تقود إلى الشطط. وإنى أدعو بلادى للصبر والأناة حتى نعلم حقيقة الأمر من مصدر رسمى يُعوَّل عليه ولتعلم البلاد أننا نخدم مصالحها بغاية الإخلاص والولاء».

* * *

ومهما يكن فإن المفاوضات قد انتهت، ورجال الدولتين قد وصلوا مبدئيًا ومتفاهمين إلى أسس الاتفاق إن لم يكن إلى نصوصه، وأن الوصول إلى مبادئ الاتفاق فى زمن قصير كهذا يتم عن مشقة وتعب وجهد تكبدها كلا الطرفين المتفاوضين.

أما إثبات ما أذاعته الأهرام وكذلك المقطم عن مشروع الاتفاق، فليس يعنينا الآن مادمنا ننتظر من وقت لآخر أن يذاع الفصل الرسمى للمشروع فنسجله حينئذ.

حديث خطير لمحمد محمود باشا

تطلع الناس - وحق لهم ذلك - إلى ما عسى أن يتخذه زعيم الأحرار الدستوريين ورئيس الوزارة المصرية والمفاوض الذى انتهى إلى مشروع قد يكون مُرضيًا لبعض الأمانى القومية من سياسة تلائم هذا العهد الذى نحن مقبلون عليه، عهد استفتاء الأمة فى مصيرها وإنهاء الاتفاق على قضية وجودها.

«وإنما يتولى محمد محمود باشا وزملاؤه الحكم وقد رسموا لهم سياسة حددوها بالأمر الملكى الصادر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وشرحها هو فى خطبه متوالية فى تجواله فى القرى والأمصار، ولدى البدء فى تنفيذ منشآت جديدة، أو افتتاح عمل تم فإذا بالظروف تغير هذا النهج وتدفع محمد محمود نفسه إلى أن يبدأ بالمفاوضات فى القضية العامة وإلى أن يقدم من لدنه مشروعًا رجاء المناقشة فيه للوصول إلى حل نهائى فى كافة الشئون المعلقة بين مصر وإنكلترا كما أثبتت ذلك تصريحات السياسة الإنكليزية.

لم ينظر الناس طويلاً فقد دفع محمد محمود باشا بحديث إلى شركة «الصحافة العامة» لتذيعه على الناس، وهذا نصه:

لقد فشلت حقًا فى أن أكون دكتاتورًا. ذلك أنى الآن لست فعلاً أحكم كدكتاتور بعد أن أصبحت البلاد كلها ورائى تشد أزر سياستى وتؤيد حكومتى ولست أحكم ضد إرادة الشعب فقد تحققت البلاد أن دسائس البلاد الوفديين وعبثهم لا فائدة فيها.

وإننى قائم بتوطيد النظام وقد اجتهدت فى الخروج بمصر من الفوضى التى كانت سائدة فيها وقد نجحت فى مهمتى إذ عندما قمت بالمسئولية العظمى كانت السياسة المصرية فى حالة اضطراب مخيفة فلم يكن هناك مصلحة أو قلم أو

عمل ليس فيه تداخل من أشخاص ليس لهم أى وجه للتدخل. وترك الطلبة دروسهم ليتظاهروا فى الشوارع وكان أصحاب الحوانيت وموظفو الحكومة على هذا النحو فى إهمال أعمالهم وواجباتهم والتدخل فى الشئون السياسية. وكان المحامون والنواب يستخدمون نفوذهم بالباطل. وأصبح البرلمان مهزلة واستفزت عواطف الجمهور نحو استياء لا معنى له. وكان كل ذلك لا يؤدى بنا إلى غاية فقد كانت هناك حجة وكلام كثير ولكن لم يعمل أى نوع من الإصلاح المهم. وإنما كانت الهمم متجهة نحو كسب الأرباح وتحقيق المآرب الذاتية.

وكانت جمعيات الوفد السرية تلقى الرعب فى قلوب العنصر الغَيُور السليم من المصريين وكانت لجان الوفد تلقى الاضطراب فى كل مجتمع وإدارة فشهدت مصر أفظع ألوان والاستبداد. ولم يكن لهذه الفئة غاية معينة ولا برنامج فى الداخل أو فى الخارج وكانت الإدارة الرئيسية محصورة فى وخز العلاقات الإنكليزية المصرية. فتحملت مصر بسبب ذلك خسارة عظمى فى كرامتها وأموالها ولم توجه أية عناية إلى المسائل المهمة فى الإصلاح الداخلى مثل تحسين حال الرى والصحة العمومية والمساكن. وقد رأيت أنه لا يمكن إصلاح الحال بغير اتخاذ خطوة جريئة.

إننى دستورى وديمقراطى بطبعى ولكننى فى الوقت نفسه أعلم أن أساس الديمقراطية هو تقسيم الأعمال تقسيمًا صحيحًا بحيث يكون لكل فئة عملها الخاص لا تتعداه إلى عمل فئة أخرى. وأعلم أنه بزوال القوة الإرهابية فإن ذلك القسم المنشئ من الأمة المصرية تتاح له الفرصة لخدمة بلاده. وكان رأيى هو المطابق للصواب. وأنه بمجرد أن تألفت الوزارة برياستى وأخذت تعمل فى حزم وصلابة سرعان ما انتشرت روح العمل الجدى؛ حتى إننا الآن نعود بسرعة إلى الأحوال العادية ونخرج من الظروف الاستثنائية إذا لم أقل إننا قد وصلنا الآن إلى ذلك.

ولست أنوى تجديد الانتخابات البرلمانية حتى أتأكد أن الجو قد طهر وأن ممثلى الشعب يكونون هم الجديرون بهذا التمثيل بالفعل لا بالاسم فقط. على أننى فى هذه الفترة سائر فى تحقيق برنامجى فى الإصلاحات الداخلية غير مدخر مالاً مهما كثر فى سبيل توفير العوامل المهمة التى تؤثر فى رفاهية الشعب المصرى، وهى: الرى والصحة والمساكن والتعليم. أما المعارضة الموجودة فى مصر

ضدى فهى مرتفعة من أولئك الذين حُرموا تحقيق مطامعهم الشخصية. وأما الموظفون فهم الآن شأنهم فى كل مملكة أخرى، الإدارة التى تنفذ سياسة الحكومة. وتسير الحكومة فى أعمالها برفق وانتظام لا تعرف محسوبية أو هوًى.

وإننى واثق أن مصر أمامها مستقبل عظيم. وأن غايتنا الأخيرة هى أن نصل مستقبل مصر بماضيها العظيم وقد أنمينا روح القومية وغايتنا هو تحقيق استقلال بلادنا. ولكننا نعرف من جهة أخرى أن لمصر مركزًا جغرافيًا خاصًا، وقد يكون هذا المركز أحيانًا فى مصلحتها وأحيانًا أخرى ضدها. وقد كنا منذ أبعد العصور على اتصال وثيق بالمدنيات التى قامت وسقطت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ونحن حراس أحد الطرق البحرية المهمة فى العالم؛ إذ إننا حلقة الاتصال بين قارتين عظيمتين. ولكن سياسة حكومتى سياسة سلام وقد أظهرنا ذلك فى مبادرتنا بالانضمام إلى ميثاق كيلوج من غير قيد أو شرط، وإننى أعتقد أن مصر لسياستها وتقدمها ستقوم بدور كبير فى حفظ السلام والوفاق فى العالم مع رعايتها لمصالحها فى الوقت نفسه. وإننى أرغب على الخصوص فى أن أعمل بوفاق مع بريطانيا العظمى لأن ذلك فى مصلحة الجانبين ما دام من الممكن أن تُحل المسائل المعلقة على قواعد عادلة.

إن مصر تتقدم بسرعة فى ميدان الصناعة وعندما تعالج مسألة الأراضى وحاجة البلاد إلى الماء سيكون هذا التقدم أسرع خُطًا. فإن هاتين العقبتين هما اللتان فى طريقنا. ولذلك ندرس مشروعًا لتوفير ماء الشرب للقرى وحكومتى مهتمة اهتمامًا قويًا بزيادة الماء اللازم للرى وقد عقدنا حديثًا اتفاقية بشأنه مع بريطانيا العظمى تتعلق بماء النيل. وتعلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء هما مشروعان لتحقيق هذه الغاية.

إذن أستطيع القول بأن مستقبل مصر الصناعى باهر جدًا وآمل أن يكون مستقبلها السياسى كذلك.

إن السودان هو إحدى المسائل الباقية لمفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى، ولقد جرت المفاوضات التى كانت بين زغلول باشا ومستر مكدونالد فى وقت غير مناسب ولكننى معتقد أن المسألة ممكنة الحل بطريقة ترضى الطرفين. كذلك لمسألة الامتيازات أهمية كبرى. ويمكن البدء فى بحثها إذ إن نظامها عتيق والظاهر أن الدول لا تتمسك كثيرًا ببقائها؛ على أننى لست أريد أن أخوض اليوم فى تفاصيلها إذ قد يجرى بحث رسمى فيها.

وسوف يتكون جيل جديد سليم من المصريين بفضل المستشفيات وبناء منازل صحية للطبقات الفقيرة وتحسين النظام الصحى. ولذلك سينشأ الجيل الجديد أقوى وأنشط وأقدر على الكفاح من الجيل الحاضر.

* * *

أوضح زعيم الأحرار الدستوريين لهم سياسته الجديدة ترشيحًا لقبولها، وبسط أعذاره عما أتاه فى الماضى مما قد يسىء المعارضون تأويله، وجود أغراضه ومراميه كشف آماله فى المستقبل فى حديثه هذا الذى تسوده روح جديدة هى أدنى إلى اللين منها إلى الشدة.

جهود المعارضين فى مصر وإنكلترا

ذكرنا الجانب الخاص بالمفاوضات من معارضة رسل الوفد فى إنكلترا وزعمائه وأشياعه فى مصر وهناك حلقة أخرى من هذه الجهود لابد من ذكرها لتتم السلسلة. وهذه أنباء المناورات الوفدية التى كان يقوم بها دعاته فى إنكلترا نقلاً عن البلاغ بالنص والتاريخ:

عريضة المصريين فى أوروبا إلى جلالة الملك

لندن فى ٢٣ - كان أمس يوم مصر ارتفع فيه صوتها وفازت قضيتها فوزًا صحيحًا. فقد اجتمع فى صباحه بفندق رويال المؤتمر المصرى مكونًا من عشرين جمعية مصرية فى بريطانيا والبلاد الأوروبية، وقرر رفع عريضة إلى صاحب الجلالة الملك فؤاد يطلب فيها إعادة الحياة النيابية ويعدّد مساوئ الوزارة الحاضرة وخصوصًا محاولتها المفاوضة ومنعها المصريين من رفع العرائض إلى جلالة الملك، وقد وقّعت هذه العريضة بالكلمة الآتية «رعايا جلالتكم الأصدق ولاء - مندوبو عشرين جمعية مصرية فى أنحاء أوروبا» وبلغ عدد الموقعين واحدًا وخمسين.

وبعد أن وقعت هذه العريضة خرج جميع المصريين الحاضرين وكان عددهم سبعة وثمانين ومنهم الواحد والخمسون مندوبًا، فركبوا اثنتين وثلاثين سيارة سارت بهم فى شوارع لندن الرئيسة على شكل يلفت الأنظار حتى وصلوا إلى دار المفوضية المصرية. وكانوا يحملون سبعة وخمسين علمًا مصريًا وست عشرة لوحة كتب على كل منها: «مصر تحتج على تعطيل البرلمان. الصداقة بين مصر

وإنكلترا لا تكون إلا بالاتفاق مع برلمان مصر، ووزارة محمد محمود باشا لا تمثل مصر» وقد مشى موكب السيارات هذا مخترقًا الشوارع، بينما كان آلاف من أهالى لندن مجتمعين يسألون المصريين السائرين فى الموكب عن الحالة فى مصر.

ولما وصل الموكب إلى المفوضية المصرية أحاط بدارها كثير من رجال البوليس؛ ولكن المصريين انتدبوا عنهم رئيس جمعية لندن المصرية ورئيس جمعية باريس ليقابلا عبد الملك حمزة بك، فقابلاه وقدما له العريضة لكى يرفعها إلى جلالة الملك.

وبعد ذلك توجهوا بموكبهم إلى مكاتب الصحف الكبرى فى لندن وسلموها صورًا من العريضة.

حفلة شاى مصرية يحضرها نواب إنكليز

وبعد الظهر أقام المؤتمر حفلة شاى فى فندق متروبول حضرها خمسة وستون من المصريين واثنان وثلاثون من الإنكليز، ومن بين هؤلاء الأخيرين خمسة عشر عضوًا فى البرلمان البريطانى وبعض الصحفيين.

ورأس الحفلة الدكتور زاده وجلس النائب الكابتن بنيت عن يمينه والأستاذ مكرم عبيد عن يساره. وكان من بين المصريين الذين حضروا الحفلة الدكتور حامد محمود وأحمد حافظ عوض بك والأستاذ عزيز ميرهم والأستاذ محمد صلاح الدين وبعض السيدات، ومنهن حرم الأستاذ مكرم التى قدم لها المؤتمر باقة كبيرة من الأزهار.

وألقى الدكتور زاده خطبة الافتتاح بصفته رئيسًا للجمعية المصرية فى لندن، فبين عظمة النحاس باشا بعد سعد باشا وأوضح أغراض المؤتمر وتعلقه بالوفد، وحينئذ وقف جميع المصريين الحاضرين فهتفوا للنحاس باشا وللوفد، وقوبلت خطبة الدكتور زاده بتصفيق حاد.

ثم قدم الدكتور زاده الأستاذ مكرمًا بصفته الخطيب الرئيس بالنيابة عن المصريين الحاضرين وأشاد بجهاده فى سبيل الوطن.

خطبة الأستاذ وليم مكرم عبيد

ولما وقف الأستاذ مكرم قوبل بعاصفة من الهتاف والتصفيق استمرت عدة دقائق ومكث الأستاذ يخطب مدة أربعين دقيقة بين الحماسة والهتاف، ومما قاله فى خطبته ما يأتى:

«إنكم تدركون من تلقاء أنفسكم تأثرى وسرورى حينما سُئلت أن أخطبكم فى هذا الاجتماع السياسى، فإن الاجتماعات السياسية محرمة علينا فى مصر تحت نظام الحكم الحاضر، كما حرمت شجرة التفاح على أبينا آدم. «ضحك عالٍ». ومثل هذا الاجتماع تحت ظل الدكتاتورية الحاضرة يعد جريمة.

والدكتاتورية عندنا تفسر السياسة تفسيرًا واسعًا جدًا، فإن مجرد إرسال الطلبة تلغراف تعزية إلى النحاس باشا فى وفاة والدته اعتُبر عملاً سياسيًا فُصل الطلبة من أجله، بينما سمحت الدكتاتورية لبعض الطلبة - وهم قليلون لحسن الحظ - بأن يشتغلوا بالسياسة مادامت هذه السياسة تأييدًا للوزارة.

ثم قال بين الضحك المرتفع: والآن آسف لضيوفنا البريطانيين لأنهم قد لا يدركون أنهم بقبولهم تناول فنجان شاى برىء مع المصريين الحاضرين هنا يعتبرون فى المنطق الدكتاتورى مشجعين على الإجرام فهم لذلك مجرمون بالاشتراك.

ثم قال فى لهجة جدية: إذا كان من الإجرام عمل المرء لإنقاذ وطنه والسعى لإعادة الدستور والحرية والإخاء الإنسانى فيجب أن نذكر أنه لمثل هذه الجريمة مات جميع الرجال العظماء وعاشوا، وأن رجلنا العظيم سعد زغلول باشا نُفى إلى جزيرة سيشل لجريمته وهى الوطنية.

إن الحرية وهى خبز الحياة يجب أن تحصلوا عليها بجهدكم واجتهادكم وعرق جبينكم كما تحصلون على خبزكم اليومى سواء بسواء. فإذا أنتم لم تكسبوها بعرق جبينكم فإنكم تضطرون إلى استجدائها وحينئذ لا تحصلون إلا على ما يحصل عليه الشحاذون أى الفُتّات.

وقد صفق جميع الحاضرين من مصريين وبريطانيين تصفيقًا حادًا لهذه الكلمة.

ثم أفاض الأستاذ مكرم فى أعمال الوزارة وقال، إن الرأى العام البريطانى لا تصل إليه منها إلا معلومات قليلة من جراء مؤامرة الكتمان.

ثم قال: وتقول الحكومة إن البلاد هادئة قانعة تحت ظل الدكتاتورية ولكن تاريخ الأشهر الأخيرة يدل على نقيض ذلك. والعادة أنه بعد مضى الأشهر الأولى من عهد الدكتاتورية وإجراءاتها العنيفة تخضع الأمة بتأثير الخوف أو التعود فلا تحتاج الحكومة إلى إجراءات صارمة بل تلطف إجراءاتها الأولى. ولكن التطور

الذى حصل فى مصر كان على العكس من ذلك. فكلما استمرت الدكتاتورية زاد قلق المصريين واستياؤهم فزاد معهما اضطرار الحكومة لأن تتخذ إجراءات تعسفية جديدة. وهذا يدل دلالة واضحة على أن مصر لم تكن قط هادئة ولا راضية ولكنها تصبح كل يوم أكثر قلقًا واستياءً.

وذكر الأستاذ مكرم مثالاً على ذلك جميع القوانين الحديثة لحماية الموظفين وحماية نظام الحكم الحاضر وحماية الطلبة ومنح البوليس السلطة لفض الاجتماعات، وكل الإجراءات الأخرى التى بانت ضرورتها لأن القوانين القديمة وجدت غير كافية لصد شعور الاستياء المتصاعد من الأمة.

وذكر الأستاذ مكرم مثالاً آخر من حرية الصحافة فقال، إن الحكومة بدأت بمصادرة ما طُبع من إحدى الصحف: ثم ثنّت بتعطيل الصحف ثم كانت الخطوة الثالثة إلغاء التصريحات والخطوة الأخيرة الرابعة تعطيل أكثر الصحف الوفدية والخطوة الأخيرة تعطيل ما كانت لها ثم صارت عليها مثل مجلة المستقبل.

وكذلك كانت الحال فيما يختص بالقبض على الأفراد، فقد بدأت الحكومة بالقبض على المتظاهرين ثم صارت تقبض على الأشخاص الذين يرجح أو ينتظر أن يتظاهروا، كما حدث حين قبض على أكثر من مائة شخص بقصد منعهم من التظاهر قبل زيارة محمد محمود باشا لطنطا. وأخيرًا صارت الحكومة تقبض على مجرد الزائرين، كما فعلت حين قبضت على أشخاص من أهالى الإسكندرية فى كل مرة زار فيها النحاس سان استفانو.

وتفتيش المنازل بدأ للبحث عن منشورات ثورية وانتهى البحث عن العرائض التى ترفع إلى جلالة الملك بطلب إعادة الحياة النيابية.

وهنا ذكر الأستاذ تفتيش بيت الأمة فى بكرة الصباح ومسلك البسالة الذى سلكته أم المصريين: واحتج على ذلك فى خطبته أشد احتجاج وطلب من الوزارة أن تحترم سيدة يبجلها جميع المصريين ويعتبرونها أُما لهم (هتاف حماسى لأم المصريين من جميع المصريين واقفين ومن البريطانيين الحاضرين).

ثم تلا الأستاذ مكرم تلغرافًا ورد من مصر وفيه نبأ عن تعطيل جريدتَى الشرق الأدنى والمستقبل.

وقال: إن نظام الحكم الحاضر قد أتى به تدخل بريطانيا غير المشروع فى أمورنا الداخلية: ويحفظه الآن سند دار المندوب السامى على الرغم من أن المصريين بجميع طبقاتهم يكرهونه.

وقد نشد محمد محمود باشا تأييد الحكومة البريطانية الحاضرة له بواسطة عرض المفاوضة لعقد معاهدة بأية شروط ممكنة، على الرغم من تصريحاته قبل سفره إلى إنكلترا ومن تصريحات جريدة السياسة التى أنكرا فيها نية المفاوضات إنكارًا شديدًا.

ولحسن الحظ، يبدو أن حزب العمال وحكومته يعارضان فى عقد معاهدة مع وزارة غير نيابية بعد أن أيقنا أن الوزارة الحاضرة لا يمكنها أن تعطيهما سوى قطعة من الورق، وأنها لن تستطيع أن تعطيهما صداقة الأمة المصرية التى هى الجوهر اللازم للمعاهدة. وقد قالت الديلى هرالد فى ذلك وأصابت إن الشرط الأساسى اللازم قبل أية تسوية هو إعادة الحياة النيابية.

ثم قال: نحن لا نطلب التدخل البريطانى فى شئون داخلية بل نحن على العكس نطلب أن لا تتدخل بريطانيا لتسند نظام الحكم الحاضر؛ لأن مثل هذا السند ليس فقط منافيًا للمبادئ الديمقراطية التى تعتنقها حكومة العمال بل هو مضاد لحقوق السيادة التى لمصر.

وليست المسألة المصرية مسألة حزبية لا فى مصر ولا فى إنكلترا وجميع الأحزاب البريطانية لها مصلحة فى أن تفى بريطانيا العظمى بالتعهدات التى تعهدت بها لمصر خاصة بالاستقلال والسلم؛ لأنه منذ عُقدت الهدنة التى أتت بالسلم لأوروبا لم يكن فى مصر سلم.

والمحالفة بين مصر وإنكلترا أمر مرغوب فيه جد الرغبة ولكن على شرط أن تكون على قدم المساواة، وأن تضمن المصالح البريطانية إذا كانت هذه المصالح لا تتعارض مع استقلالنا التام؛ وذلك لأن الاستقلال الصحيح هو الغاية التى نجاهد لأجلها تحت علم زعيمنا العظيم مصطفى النحاس باشا.

ولما انتهى الأستاذ مكرم من خطبته صفق له الحاضرون وهتفوا طويلاً وهنأه المصريون وكثير من البريطانيين.

خطبة الكومندور كنورثى

ثم خطب النائب الكومندور كنورثى فأكد للمصريين الحاضرين أن حزب العمال سيفى بتعهداته نحو مصر، سواء ما يختص من هذه التعهدات بالاستقلال التام أو ما يختص بالدستور. ثم قال: لا شك فى أن نظام الحكم الذى يقوم فى

مصر الآن يعتمد على القوات البريطانية، ثم لا شك فى أنه يجب علينا أن نسحب هذا العماد وأن نعقد محالفة مع حكومة مصرية برلمانية.

وقد قوبلت خطبة كنورثى بالتصفيق الحاد.

خطبة الكابتن بنيت

ثم خطب الكابتن بنيت، وهو عضو ممتاز آخر من نواب العمال فى البرلمان وقد زار مصر فى فصل الشتاء الأخير، فوصف فى خطبته ما رآه فى مصر بعينَىْ رأسه وذكر كيف تستنكر الأمة المصرية نظام الحكم الحاضر.

ثم قال: إن الوزارات تأتى وتروح ولكن الأمة المصرية تبقى إلى الأبد فيجب أن نتفق مع الأمة المصرية وحدها.

ثم قال: لست عضوًا فى الحكومة ولكنى أؤكد لكم أن المعاهدة مع محمد محمود باشا قد قضى عليها قضاء مطلقًا؛ لأنه لا حكومة العمال ولا حزب العمال يقبلان فرض معاهدة على الأمة المصرية بواسطة نظام حكم كهذا النظام.

وقال: وأنا وطيد الأمل فى أن تسترد مصر برلمانها بعد وقت قصير.

وقد قوبلت خطبته بحماسة فائضة وهتاف عالٍ.

وبعد ذلك أُخذت صورة المجتمعين وانفض عقد الاجتماع بين الهتاف للنحاس باشا ولذكرى سعد باشا ولأم المصريين وللوفد وللأستاذ مكرم عبيد.

وكانت القاعة مزينة بالأعلام المصرية وبصورتَىْ سعد باشا والنحاس باشا.

❊ ❊ ❊

لندن فى ٢٤ يوليو - نشرت صحف لندن تحت عناوين كبيرة وصفًا ضافيًا لاجتماع المصريين ومظاهرتهم أمس ولم تختلف فى الاهتمام بهما صحيفة عن صحيفة، بل اهتمت بهما الصحف على اختلاف ألوانها مثل الديلى تلغراف والتيمس والديلى هرالد والديلى نيوز والمانشستر جارديان والمورننج پوست، اهتمامًا غير عادى.

فقالت الديلى تلغراف تحت عنوان «عريضة إلى الملك فؤاد - الطلبة المصريون يتظاهرون ويغيرون على المفوضية المصرية فى سيارات التاكس»، ما ملخصه:

ذهب سبعة وثمانون من المصريين فى أسطول من سيارات التاكس مزينة بالأعلام المصرية وباللوحات، من المؤتمر الذى عقدوه إلى المفوضية المصرية، لكى يقدموا إلى الملك فؤاد عريضة وقّعها ممثلو عشر جمعيات مصرية فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وسويسرا والنمسا.

ونص هذه العريضة هو: «نحن الرعايا المخلصين ممثلى الجمعيات المصرية فى بريطانيا وبلاد أوروبا قد اجتمعنا اليوم فى مؤتمر ونتشرف بأن نوجه إلى جلالتكم هذه العريضة نرجو بها أن تنقذوا أمتنا المتألمة من مظالم الوزارة غير الدستورية الحاضرة التى سحقت حريات الأمة تحت دكتاتورية عديمة الرحمة وأقامت حكم الإرهاب مدة عام كامل. ولا حاجة لأن نعدد مساوئها ولكن لابد أن تكونوا جلالتكم قد لاحظتم تعدياتها على الدستور، وحلها البرلمان، وإلغاءها حريات الصحافة والاجتماع وبعثرتها الأموال العامة، وتفتيشها البيوت وقبضها على الأشخاص وسجنها إياهم، ومحاولتها المفاوضة باسم الأمة المصرية دون وكالة منها، وأخيرًا - وهو ليس أقل مساوئها - إقامتها بالقوة حاجزًا بين الأمة والعرش إذ أحاطته بقوات مسلحة هاجمت بعنف الوفود حينما أرادت أن تستغيث بالعرش الذى هو ملجأ الأمة الأعلى. هذه هى بعض الأعمال التى جلبت على الوزارة الكُرْه من الأمة جميعًا. فنحن نرجو من جلالة مليكنا الرحيم أن ينقذ البلاد عاجلاً من الحكم الاستبدادى بإعادة الحياة النيابية ورد الدستور المقدس؛ وبذلك يُحال بين الوزارة وبين تعريضها حقوق الوطن المحبوب للخطر».

وقالت الديلى تلغراف بعد ذلك: وقد وقِّعت العريضة بكلمة «رعاياكم الأخلص ولاء» وتحتها إمضاءات واحد وخمسين مندوبًا.

أقوال المانشستر جارديان

وأفردت المانشستر جارديان عمودين من أعمدتها لوصف مظاهرة الصباح ووصف الاجتماع الذى عقد بعد الظهر فى فندق متروبول وحضره النواب البريطانيون كنورثى وبنيت وهولفورد وغيرهم من نواب حزب العمال.

ثم قالت المانشستر جارديان: «كان الأستاذ مكرم الزعيم الوطنى المعروف الخطيب وقال إن الاجتماعات السياسية محرمة فى مصر وأن الطلبة ممنوعون من الاشتغال بالسياسة، وقد فصل واحد منهم لأنه أرسل تلغراف تعزية إلى النحاس باشا. ثم وصف الأستاذ مكرم حكم الإرهاب القائم فى مصر وذكر

تعطيل الصحف أخيرًا لأنها انتقدت إجراء المفاوضات، وأشار إلى القانون الذى خوَّل البوليس سلطة فض الاجتماعات والقبض على الأشخاص قبضًا استبداديًا. وأثار الأستاذ مكرم الاشمئزاز العظيم فى نفوس الحاضرين؛ إذ قال إن البوليس أغار أخيرًا على دار حرم زغلول باشا وأنذر الدكتاتورية بأن نهايتها تكون إذا لمس البوليس شعرة واحدة من رأس هذه السيدة العظيمة. ثم وصف القانون الجديد الذى يمنع المصريين من رفع دعاوى مباشرة على الموظفين والقانون الآخر الذى يعاقب على انتقاد نظام الحكم الحاضر كما يعاقب على طلب إعادة الدستور، ثم قال إن الوفد أصدر منشورًا بعدم اعتبار هذا القانون الجديد.

وبعد هذا قال إنه يعتقد أن حزب العمال البريطانى لا يرضى بالمفاوضة فى عقد اتفاق مع مصر قبل عودة الحياة النيابية. ثم ختم خطبته وسط الهتاف قائلاً: إن محمد محمود باشا لا يمكنه أن يعطيكم سوى قصاصة من الورق، أما الأمة المصرية فهى وحدها التى تستطيع أن تعطيكم الصداقة الدائمة.

ما قاله الكومندور كنورثى

«ثم استمرت المانشستر جارديان فقالت:

«وخطب الكومندور كنورثى فقال إنه يوجد فرق بين الدكتاتورية فى إيطاليا وروسيا وإسبانيا وبين الدكتاتورية فى مصر وهذا الفرق هو أننا مسئولون عن الدكتاتورية التى فى مصر لأنها لا تعتمد إلا على قواتنا. وأنا أرجوكم أن تثقوا بحكومة العمال وأن تعرفوا أنها لم تنسَ مبادئها ولست أخطئ التعبير عن وجهة نظر حزب العمال إذ أقول إن التسوية السخية الدائمة مع مصر ضرورية ولكنها لا يمكن أن تعقد إلا مع حكومة تنتخبها الديمقراطية المصرية».

واستمرت المانشستر جارديان أيضًا فقال:

وخطب الكابتن بنيت فأشار إلى المفاوضة التى تجرى بين محمد محمود باشا والمستر هندرسن وقال: أؤمِّل وأعتقد أن الخطر قد اجتيز لأن الحكومة لابد أن تكون قد أدركت الآن أن مثل هذه المعاهدة نصيبها الفشل.

اقوال التيمس

ونشرت التيمس بيانًا طويلاً عن المظاهرة والعريضة والاجتماع الذى عقد بعد الظهر. وأوردت الفقرة الآتية من خطبة الأستاذ مكرم: «إن محمد محمود باشا

ينشد الآن فى إنكلترا تأييد الحكومة البريطانية له؛ ولكننا نرجو البريطانيين أن يمتنعوا عن تأييد نظام الحكم الحاضر لأننا لا نريد أى تدخل بريطانى فى شئوننا الداخلية».

وأوردت التيمس أيضًا الفقرة الآتية من خطبة الكومندور كنورثى.

«لا يستطيع أى بريطانى أن ينظر بهدوء إلى ما حدث فى مصر فى الشهور الاثنى عشر الأخيرة: وأنا أعبر عن وجهة نظر ٢٨٠ نائبًا من النواب العمال وملايين من أنصار العمال حين أبدى الرغبة فى أن تُعقد التسوية مع حكومة مصرية دستورية».

أقوال الديلى نيوز

ونشرت الديلى نيوز بيانًا ضافيًا تحت عنوان «المصريون يحتجون: رئيس الوزارة دكتاتور»، ثم قالت:

«إن وجود الملك فؤاد ومحمد محمود باشا فى لندن يعطى أهمية خاصة لانعقاد المؤتمر المصرى فى لندن فى فندق متروبول. وقد كان ذكر اسم محمد محمود باشا فى هذا المؤتمر كافيًا لإثارة عاصفة من المظاهرة ضده».

ثم أوردت الديلى نيوز فقرات عديدة من خطبة الأستاذ مكرم ولاسيما الفقرة التى تختص بحرم زغلول باشا، وأوردت فقرات من خطبتى النائبين كنورثى وبنيت.

ووصفت الديلى نيوز أيضًا وصفًا ضافيًا مظاهرة المصريين والعريضة التى رفعوها إلى جلالة الملك.

الديلى هرالد والمورننج بوست

ونشرت الديلى هرالد والمورننج بوست بيانات مشابهة للبيانات التى تقدمت.

أنباء مصر فى الديلى هرالد

وزادت الديلى هرالد كل ذلك أن نشرت الأنباء الأخيرة الواردة من القاهرة، وأهمها تعطيل جريدتين وحوادث يوم ١٩ يوليو ومنع البوليس الأهالى من إرسال تلغرافات الاحتجاج أو من إغلاق محالهم التجارية والقبض على أناس عديدين.

موقف الصحف الإنكليزية من المسألة المصرية

وهذه أول مرة خصت فيها الصحف البريطانية على اختلاف ألوانها المسألة المصرية بهذا الاهتمام الكبير.

حديث الأستاذ مكرم فى المانشستر جارديان

لندن فى ٢٦ يوليو

نشرت المانشستر جارديان اليوم حديث الأستاذ مكرم عبيد الذى أنبأتكم به أمس تحت عنوان: «رأى الوطنيين فى الحالة الحاضرة».

وقد صرح الأستاذ مكرم لمندوب المانشستر جارديان بما يأتى:

«لم أُدهش لاستقالة لورد لويد بل كان مجيئها قريبًا أو بعيدًا مقدرًا، فإن الدكتاتورية التى ابتكرها وأيدها لم تكن لتبقى أية مهلة من الوقت إلا بتعكير علاقات الصفاء بين مصر وإنكلترا.

«والنتيجة المنطقية لاستقالة لورد لويد هى زوال حكم الدكتاتورية من مصر.

«لقد ذكرت إحدى الصحف البريطانية أن المتطرفين هم الذين سببوا استقالة لورد لويد، وأنهم قبل مغادرتهم مصر إلى إنكلترا فخروا بأنهم يستطيعون أن يسقطوا اللورد لويد لأن حزب العمال تولى الحكم.

«وهذا الزعم الخاص بالفخر الموهوم يتعلق بى لأنى أنا عضو الوفد الوحيد الذى غادر مصر أخيرًا والذى يوجد الآن فى لندن.

«فهل أنا فى حاجة لأن أقول إن هذه الحكاية مصطنعة بشكل واضح لأسباب تختص بسياسة الأحزاب البريطانية؟ لا أنا ولا أحد من زملائى أعضاء الوفد صرح بمثل ذلك التفاخر غير اللائق، تصريحًا علنيًا ولا تصريحًا خاصًا.

«ولما كنت وزيرًا فى الوزارة الدستورية الأخيرة لم يحدث احتكاك شخصى بينى وبين اللورد لويد، وإن كانت وجهات نظرنا السياسية متعارضة على خط مستقيم.

«والناس هنا لا يعلمون أن جميع الأزمات التى مرت بها العلاقات بين مصر وإنكلترا أثناء تولِّى اللورد لويد منصبه، كان منشؤها مزاج اللورد لويد بعد أن يتخذ شكلا سياسيًا.

«ولم يستطع أى رئيس وزارة مصرية، سواء أكان متطرفًا أم معتدلاً - أن يؤدى مهام منصبه دون نزاع عنيف مع اللورد لويد، وإنما شذ عن ذلك رئيس وزارة واحدة وهو محمد محمود باشا الذى عرف بأنه ربط مصيره بنجم اللورد لويد.

«ولم يقتصر إرسال البواخر الحربية لتنفيذ وجهة نظر لورد لويد على عهد وزارة النحاس باشا فقط، بل أرسلت تلك البوارج أيضًا ونتجت بين مصر

وبريطانيا الخلافات الخطيرة التى كان يمكن تجنبها إذا أبدى اللورد لويد قدرًا أكبر من الحنكة السياسية، كذلك فى وزارتَىْ عدلى باشا وثروت باشا.

«وأؤمِّل أن تكون استقالة اللورد لويد الخطوة الأولى فى سبيل إلغاء حكم الإرهاب الحالى وتأسيس علاقات الصداقة المتبادلة بين الأمتين».

ثم قال الأستاذ مكرم: إذا عقد اتفاق مع محمد محمود باشا فمن المؤكد أن يرفضه المصريون؛ لأن الناخبين المصريين يعرفون أن الوزارة البرلمانية تستطيع أن تحصل لمصر على شروط أحسن مما يحصل عليه محمد محمود باشا الذى يقبل أى شرط لكى يحفظ الوزارة.

ولما سُئل الأستاذ مكرم أن يبدى رأيه عن اختيار خلف اللورد لويد أجاب قائلاً: هذه مسألة تختص بالحكومة البريطانية وحدها. ولكن إذا كان لى أن أبدى رأيًا فإنى أقول إن من المسائل الأساسية اختيار ممثل بريطانى يمثل العواطف الدستورية الديمقراطية التى للأمة البريطانية. ومثل هذا الاختيار يسهل كثيرًا حل مصاعب قائمة عديدة.

والمسألة المصرية تحتاج إلى روح الحكمة السياسية مع المودة، وأعتقد أنه يُستطاع بقدر معين من حسن النية أن تجعل المحالفة بين مصر وبريطانيا حقيقة فى دائرة السياسة العملية.

هل يستقيل محمد محمود باشا؟

لندن فى ٢٦ يوليو

نشرت الديلى نيوز، وهى من صحف الأحرار المهمة، مقالاً رئيسًا ذا مغزى كبير سألت فيه عما إذا كانت النتيجة المنطقية لاستقالة لويد هى استقالة محمد محمود باشا وإنهاء الدكتاتورية التى كانت النتيجة المباشرة لسياسة لويد، وإعادة نظام الحكم البرلمانى الذى هو ضرورى لتسوية العلاقات بين مصر وإنكلترا.

مستشار بريطانى جديد
لمصلحة التجارة والصناعة

لندن فى ٢٦ يوليو

علِمت الآن فقط أن محمد محمود باشا كان قد قبل ما عرضه اللورد لويد من تعيين مستشار بريطانى لمصلحة التجارة والصناعة، وأن الحكومة البريطانية

رشـحت بالفـعل مـوظفًـا بـريطانيًـا يتناول مـرتبًـا سنويًا وقـدره ثلاثة آلاف من الجنيهات.

* * *

تصريح النحاس باشا فى الصحف الإنكليزية

لندن فى ٢٩ يوليو

نشـرت جـرائد التيمس والمانشستـر جارديـان والديلى تلغـراف والمورننج پوست وصحف أخرى، تلغرافات وردت إليها من مكاتبها فى القاهرة أو من شركة روتر بخلاصة منشور الوفد الأخير وحديث النحاس باشا مع «البلاغ».

ونشرت المانشستر جارديان هذا التلغراف الآتى من روتر:

أدلى النحـاس باشـا رئيس الوفـد بتـصـريـح إلى جـريدة البـلاغ قـال فـيـه، إن التصريحات التى ذكرها وزير الخارجية البريطانية تكشف عن العوامل الحقيقية التى دفعت إلى إقالة وزارة النحاس باشا وتعطيل البرلمان. وأضاف النحاس باشا إلى ذلك أنه من العار لمحمد محمود باشا أن يكون آلة فى أيدى الاستعماريين البـريطانيين وأن يسمح بتمزيق الدستور، ثم قال: وإنه من العجيب أن تستطيع وزارة محمد محمود باشا البقاء فى مناصبها بعد التصريحات التى أعلنها مستر هندرسن. وقال إن مصـر ترحب بمسلك الحكومة البـريطانيـة الجـديدة وتؤمل تجديد علاقات الصداقة مع بريطانيا العظمى.

الدور الذى لعبه محمد محمود باشا

لندن فى ٢٩ يوليو

يستنكر المصريون هنا الدور الذى لعبه محمد محمود باشا فى هدم الدستور إطاعة للورد لويد. فإن تصـريح مسـتـر هندرسن بأن لورد لـويد رغب فى إقـالة النحاس باشا وحل البرلمان حتى بعد إرجاء مشروع قانون الاجتماعات، يوضح تمامًا استقالة محمد محمود باشا الأولى فجأة بعد أن حُلت الأزمة حلاً مُرْضيًا. ففى ذلك الوقت لم يفهم أحد لماذا استقال ولكن كل إنسان يفهم الآن أن محمد محمود باشا استقال وقتئذ بناء على تعليمات اللورد لويد ليخلق بذلك أسبابًا لحل البـرلمان. غيـر أن الحكومة البـريطانيـة فضلت أن لا يحل البـرلمان إلا بعد

مُضىّ مهلة من الوقت على أن يكون حله لأمور داخلية؛ ولذلك عاد محمد محمود باشا إلى الوزارة ثم استقال ثانية حين حان الوقت لتنفيذ رغبات اللورد لويد. والآن ها هو ينشد إطالة الأجل لنظام الحكم الحاضر بعرضه المفاوضات وقبوله أى شرط.

الأستاذ مكرم يرد على محمد محمود باشا

لندن فى ٢٩ يوليو

نشرت المانشستر جارديان اليوم خطابًا طويلاً بعث به إليها الأستاذ مكرم عبيد يرد فيه على تصريح محمد محمود باشا الذى ظهر فى الجريدة نفسها. وهذا نص خطاب الأستاذ مكرم وقد نشرته المانشستر جارديان تحت عنوان: «الوفد.. محمد محمود باشا».

«رجوعًا إلى تصريح محمد محمود باشا السابق، هل لى أن ألتمس ما عرف عن جريدتكم من عدم المحاباة لأصرِّح بالجانب الآخر من المسألة فى أمر له من الخطورة مثل ما للعلاقات بين مصر وإنكلترا!

«لقد رأى محمد محمود باشا أنه من المناسب أن يوجه إلى الوفد الممثل لأكثرية الأمة الساحقة بعض انتقادات يجهلها الوفد.

«إن المسألة الوحيدة التى تهم البلدين قبل غيرها فى الوقت الحاضر هى الأمل فى التسوية الودية للمسألة المصرية. وهذا الأمل ما كان يبعد تحقيقه لو أن الخطوة الأولى التى تمت باستقالة اللورد لويد أنتجت نتيجتها الطبيعية المنطقية.

يقول محمد محمود باشا إن الوفد ينقطع عن الوجود كحزب حالما تتم التسوية. فأنا أتفق معه فى هذا لأن غاية الوفد هى حل المسألة المصرية والوصول إلى تسوية نهائية للعلاقات التى بين مصر وإنكلترا. ولكن محمد محمود باشا يبنى على هذه المقدمة المنطقية هذه النتيجة المفزعة الآتية: إذ يقول إن الوفد لن يتفق أبدًا مع بريطانيا لكى يستبقى وجوده كحزب، فلو أننا ألبسنا هذا القول لغة صريحة لرأينا أن محمد محمود باشا يريد أن يقول إنه هو الوحيد الذى يستطيع أن يعقد اتفاقًا يرضى بريطانيا إذا أعطته الحكومة البريطانية التأييد الذى أبته على اللورد لويد. ولم يبذل محمد محمود باشا أى جهد لكى يغطى هذا المعنى.

وهو يقول إن المعاهدة ستنفذ سواء قبلها الوفد أم لم يقبلها. فهذا التهديد الذى لا يكاد يكون مخفيًا قد يفتح أعين الحكومة البريطانية، لترى ما يرتقب معاهدة الصداقة والسلام التى يعرض محمد محمود باشا المفاوضة فيها.

أما جوابى على ذلك فهو جواب مباشر موجز. وهو أنه لن تنفذ أية معاهدة إذا لم يقبلها الوفد لأن الوفد هو الأمة. فإذا تحدى محمد محمود باشا أو غيره هذا التصريح فإنه يوجد لحسن الحظ اختيار دستورى هو استشارة الأمة. وأنا على يقين من أنه إذا جرت انتخابات فلن ينال فيها حزب محمد محمود باشا غير أربعة أو خمسة مقاعد فى البرلمان على الأكثر من ٢١٤ مقعدًا. وفى إمكان الحكومة البريطانية قبل أن تتخذ أية خطوة نهائية أن تستشير من تعينه خلفًا للورد لويد فى حقيقة قوة الوفد.

وهذه المسألة ليست مسألة حزبية تحتمل نزاعًا بل هى مسألة حيوية للأمة المصرية ولأية معاهدة تعقد فى المستقبل.

وإذا كان البرلمان البريطانى لم يستطع أن ينزل عن أى امتياز إمبراطورى فى معاهدة تجرى المفاوضة فيها خلف ظهره، بل رفض حتى أن يقتصر دوره على مجرد إبرامهم المعاهدة بعد عقدها بواسطة وزارته البرلمانية خوفًا من أن يوضع أمام أمر واقع، إذا كان هذا موقف بريطانيا العظمى فهل من غير المعقول أن ينظر المصريون نظرة الخوف البالغ وعدم الثقة إلى محاولة المفاوضة لعقد معاهدة هى الحياة أو الموت لمصر، بينما البرلمان فى مصر معطل والصحف مُكمَّمة والحريات مخنوقة؟

وهل من غير المعقول أن يطلب المصريون أن لا تضعهم الحكومة البريطانية فى موقف قاس ينشأ من اضطرارهم إلى رفض المعاهدة وتحمل مسئوليات هذا الرفض كما جاءت دائمًا عقب رفض مشروعات المعاهدات الماضية، وكل ذلك لأن الحكومة البريطانية اختارت مرات متكررة أن تتفاوض مع وزراء لا يمثلون الأمة ولا يستطيعون أو لا يريدون أن يستشيروها ويستشيروا نوابها سلفًا فيما يصح لهم أن يقبلوه أو لا يقبلوه؟

وهل من غير المعقول أيضًا أن تقول مصر إنه إذا كان من المقرر أن تعرض المعاهدة على برلمان مصرى يُنتخب انتخابًا حرًا، فالطريق الواضح هو الانتظار حتى تعاد الحياة النيابية وبعد ذلك تبدأ المفاوضة لعقد المعاهدة مع وزارة لا تمثل الأمة مهما كان لونها؟؟

إنى أترك الجواب عن هذه الأسئلة لشعور الإنصاف لديكم؛ بل لحسن التقدير لدى الأمة، والحكومة البريطانية.

لورد لويد وتعطيل الحياة النيابية فى مصر

لندن فى ٢٩ يوليو

نشرت جريدة الديلى هرالد اليوم مقالاً لمكاتبها السياسى قال فيه ما يأتى:

وردت فى تصريحات مستر هندرسن الخاصة بالأعمال العجيبة التى أتاها لورد لويد فقرة ذات مغزى كبير، وهى التى تبين أنَّ لورد لويد نصح بحل البرلمان المصرى إذا لم يُسحب مشروع قانون الاجتماعات، وفى هذا تفنيد حاسم للدعوى القائلة بأن لورد لويد لم يتدخل فى السياسة المصرية الداخلية وأنه لذلك لم تكن له يد فى قلب نظام الحكم البرلمانى فى السنة الماضية.

وهذا التسليم الصريح من الديلى هرالد لا يحتاج إلى تعليق.

تفتيش بيت الأمة

أشارت البرقيات التى بسطناها إلى حادثة تفتيش بيت الأمة (منزل المرحوم سعد زغلول باشا) حيث تسكن حرم المرحوم الرئيس سعد زغلول باشا، وحيث يتخذ الوفد من جناح الدار الخاص بالأضياف مركزًا لاجتماعاته، ومكتبًا لأعماله المهمة.

وقد روت جريدة البلاغ الحادث على هذه الصورة قالت[1]:

تفتيش بيت الأمة

فى الساعة الثالثة بعد نصف الليل

حدث ليلة أمس فى بيت الأمة حادث يكفى فى وصفه أن نقصَّه لأنه غنى بنفسه عن كل ما يستطيع أن يصفه به الكاتب.

حدث أنه بينما الناس نيام والسكون مخيم على شارع سعد زغلول باشا إذا بقوة من رجال البوليس جاءت إلى حيث بيت الأمة فى الساعة الثالثة بعد نصف الليل وجعلت تدق بابه دقًا عنيفًا متواصلاً، فاستيقظ البواب واسمه آدم صالح

---

(١) البلاغ فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٩.

وسأل: ماذا تريدون؟ فقالوا: نريد أن نفتح الباب، فقال: من أنتم؟ رد عليه صوت يقول: أنا مأمور قسم السيدة زينب ونحن نريد تفتيش البيت. فقال: أفى هذه الساعة تريدون إزعاج السكان؟ إننى لا أفتح الباب إلا بإذن من السيدة صاحبة البيت؛ لأنها هى وحدها التى لها أن تأذن بفتحه وهى الآن نائمة وليس لى أن أوقظها.

وبعد جدال غير قليل فى مثل هذا المعنى انسحبت القوة العسكرية ثم لم يمضِ على انسحابها قليل حتى دق التليفون داخل البيت فى قسم الحرم فاستيقظت الخادم وسألت من المتكلم؟ فقال: أنا مأمور قسم السيدة زينب أريد أن أكلم السيدة حرم سعد زغلول باشا. فذهبت الخادمة وأيقظت السيدة من نومها. ومضت السيدة إلى التليفون فقالت: من المتكلم؟ فأجاب: من أنت؟ فقالت: ليس علىَّ أن أقول لك من أنا قبل أن تقول لى من أنت، فقال: أنا مأمور قسم السيدة زينب، فقالت: وأنا صفية زغلول. فقال: إننا مكلفون أن نفتش البيت فاسمحى لنا بفتح الباب. فقالت: محال أن أسمح بفتحه فى هذه الساعة وأنا مع ذلك لا أسمح لكم بالتفتيش إلا إذا سلمتمونى أمرًا صادرًا به كتابيًا من سلطة مختصة.

وفى نحو الساعة الخامسة بعد نصف الليل جاءت القوة مرة أخرى إلى الباب ودقته فامتنع البواب عن فتحه ونزلت السيدة إلى نافذة من نوافذ الدور الأرضى فأطلت منها وقالت: من أنتم؟ فرد عليها صوت يقول: أنا وكيل النيابة. فقالت: هل معك أمر بمهاجمة بيتى فى هذه الساعة؟ إن كان معك فسلمنى إياه لأننى بغيره لا أفتح بيتى ولا أسمح بتفتيشه.

ودارت محاورة غير قليلة بينها وبينهم فى هذا الموضوع دون أن يسلمها الأمر الذى تطلبه. ثم قال: إذا لم تفتحى الباب فستحملينا على استعمال وسائل أخرى للدخول. فقالت: افعلوا ما شئتم بالقوة، أما برضائى فلا.

وعلى أثر ذلك انسحبت القوة وعاد التليفون يدق فى قسم الحرم فسألت السيدة: من المتكلم؟ فرد عليها صوت يقول: أنا وكيل النيابة. فقالت: ماذا؟ فقال إن العمل الذى تعملينه غير قانونى فأنا أدعوك إلى أن تستشيرى أحد المحامين إن كنت تحبين. فقالت: لا أظن أن فى القوانين ما يسمح بإزعاج سيدة

مثلى هذا الإزعاج فى الساعة الثالثة بعد نصف الليل، ومع ذلك سأستشير أحد المحامين.

وفى نحو الساعة ونصف عادت القوة مرة أخرى فوقفت أمام الباب ودقته فنزلت السيدة وسألت فرد عليها صوت يقول: أنا وكيل النيابة عدت لكى تفتحى الباب. فقالت: إن باب بيتى لا يُفتح إلا فى الساعة التاسعة صباحًا حينما يأتى المستخدمون فيه فأنا لا أفتحه قبل هذه الساعة ولقد طلبت منك الأمر الذى يسمح لك بالتفتيش فيجب أن تعطينى إياه قبل أن أسمح لكم بتفتيش بيتى. إننى هنا وحدى وليس معى غير سيدتين إحداهما وصيفتى والأخرى خادم ثم البواب وخادمان معه وأنتم تهاجموننا وتزعجوننا كأننا مجرمون. فأثبتوا لى على الأقل أنكم تهاجموننا مهاجمة يسيغها القانون. إن كانت لكم قوتكم المسلحة فإن لى أنا الأخرى قوة أعلى من قوتكم وهى قوة الله.

فقال وكيل النيابة: نحن مصممون على الدخول والتفتيش فسندخل بالقوة إذا لم تفتحى الباب بالرضى. فقالت: افعلوا.

ولم تشعر السيدة بعد قليل إلا وقد امتلأ فناء البيت بالجنود وبينهم وكيل النيابة ومأمور قسم السيدة فدهشت! وحينئذ قال لها الخدم إنهم جاءوا بسلالم من بيت عبد الحميد بك سعيد وتسلقوا السور عليها ونزلوا. فخرجت إليهم فى فناء البيت وخاطبت وكيل النيابة قائلة: أهكذا تفعلون؟ كنت أظن أنكم تهاجمون الباب فتكسرونه ولكنكم لم تفعلوا بل تسلقتم السور كما يتسلق اللصوص جدران البيوت.

ومضى وكيل النيابة بعد ذلك إلى مكتب المغفور له سعد زغلول باشا، فقالت السيدة: يجب أن أمضى معكم وأن أراقب بنفسى كل ما تفعلونه؛ لأنى لا آمن أن يكون مع واحد منكم ما يدسه لى ثم يدَّعى أنه وجده.

ودخلوا المكتب يفتشونه، فقالت: فتشوا ما شئتم فلن تجدوا محظورًا. إن بيتى ليس مقرًا لجمعية سرية بل هو مقر للوفد، والوفد يعمل علنيًا وتنشر كل أعماله جهارًا والحكومة التى تمنع نشرها. ليس هنا مقر لمؤامرة ولا لثورة إذ الواقع أننا نعمل داخل القانون وأننا نسكِّن النفوس الثائرة بينما أنتم تثيرونها بمثل عملكم هذا.

ثم قالت: إننى أعمل لرفع رءُوسكم بينما غيرى يعمل لخفضها. وأنا وإن كنت امرأة إلا أننى فى عملى أكثر من رجل.

ثم قالت: لن تجدوا محظورًا. وقد يكون كل ما تجدونه نسختين أو ثلاثًا من القرار الأخير الذى أصدره الوفد لأننى قرأته وأنا موافقة على ما فيه.

فقال لها وكيل النيابة: أعطينا النسخ، فقالت: كلا لا أعطيكم بيدى شيئًا بل خذوا أنتم بالقوة ما تريدون أخذه. على أننى لم أُرِد بقولى هذا أننى متيقنة من وجود تلك النسخ إذ الواقع أننى غير متيقنة، وإنما أردتُ فقط أنها قد تكون موجودة.

وانتهى وكيل النيابة من تفتيش المكتب وبعض غرف السلاملك فلم يجد شيئًا. فدعته السيدة إلى تفتيش قسم الحرم أيضًا فقال إنه فى غنى عنه.

وأراد وكيل النيابة الخروج بعد ذلك فطلب منها فتح الباب فقالت: كلا بل تخرجون كما دخلتم.

وكان فى الحديقة سلم فوضعه الجنود بجانب السور كى يعدو الكل عليه واحدًا بعد واحد، فأبت السيدة ومضت إلى السلم فانتزعته بقوة وجلست عليه وقالت: لا أسمح لكم باستخدام أدوات بيتى بل اخرجوا بالأدوات التى جئتم عليها. فجاءوا بالسلالم التى دخلوا بها وتسلقوا السور عليها وانصرفوا.

هذا هو الحادث وهو كما قلنا يصف نفسه بنفسه.

بلاغ إلى النائب العام(١)

أرسل الأستاذ محمود بك فهمى النقراشى إلى صاحب السعادة النائب العام البلاغ الآتى:

«حضرة صاحب السعادة النائب العام لدى المحاكم الأهلية

«فى يوم الخميس ١١ يوليو سنة ١٩٢٩ هاجمت النيابة ومعها قوة البوليس النادى السعدى وفتشته وأخذت نداء الوفد المصرى الذى أصدره للأمة بمناسبة مُضىّ عام على تعطيل الدستور.

«وفى الساعة الثالثة من صباح الأربعاء ١٧ يوليو قصدت النيابة ومعها قوة البوليس بيت الأمة حيث تقيم صاحبة العصمة حرم المغفور له سعد زغلول باشا وحدها فأزعجتها وتسوَّر وكيل النيابة ورجال البوليس جدران المنزل عندما

---

(١) البلاغ فى ٢٠ يوليو.

امتنعت أن تفتح أبوابه قبل أن يعطيها كتابة تدل على صفته وتعلم منها المسئول عن هذا الهجوم الليلى الغريب أو ينتظر الساعة التى يحضر فيها الموظفون وبذلك اضطرت إلى خروجها إليهم ومرافقتهم شخصيًا أثناء التفتيش ولم يعثروا فيه على شىء.

«وقد ظهر أن الغرض كان ضبط نداء الوفد الذى سبق للنيابة أن أخذت نسخًا منه من النادى السعدى عند تفتيشه.

«ويبدو مقدار الشذوذ فى هذا المسلك الغريب من أن نداء الوفد لا يشتمل إلا على آراء سياسية أبداها الوفد فى دائرة حقوقه الدستورية.

وليس فيها ما يستوجب المؤاخذة بحال؛ حتى إن النيابة نفسها لم تعثر فى هذا النداء على ما يخالف القانون بعد ضبطه.

«ومن غير المفهوم أن يتخذ البوليس من النيابة وهى الحارسة على حريات الأفراد عونًا له على إزعاج الناس ومضايقتهم بدون مبرر تنفيذًا لسياسة الاضطهاد الموجهة إلى غالبية الشعب المصرى بسبب عدم رضائها عن الانقلاب الذى حصل بالقوة فى نظام الحكم فى مصر. فإذا كانت النيابة ترى نفسها غير قادرة على إيقاف طغيان رجال الإدارة على حريات الناس فلا أقل من أن تربأ بنفسها عن أن تكون عونًا لهؤلاء الرجال المسخرين لإرهاق الشعب والقضاء على عزته القومية بمسايرتهم فى غَشَيان منازل الناس ومتاجرهم كلما لاح لرجال البوليس ذلك ارتكانًا على دعاوى باطلة يخترعونها للتنكيل بخصوم الوزارة السياسيين.

لهذا نلفت نظر سعادتكم إلى ما فى ذلك من نشر عدم الطمأنينة فى النفوس وإلى زعزعة هيبة القانون التى تترتب على هذه الفوضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيت الأمة فى يوم الخميس ١١ صفر سنة ١٣٤٨/١٨ يوليو سنة ١٩٢٩.

سكرتير الوفد المصرى بالنيابة

محمود فهمى النقراشى».

خطبة حرم سعد باشا(١)

كانت الهيئة الوفدية البرلمانية قد عقدت جلسة خاصة فى يوم ١٨ يوليو، وبعد ارفضاضها توجهوا إلى بيت الأمة لتحية صاحبة العصمة السيدة الجليلة أمّ المصريين

---

(١) البلاغ فى ٢٠ يوليو.

ولإعلان أسفهم لحادث تفتيش بيت الأمة، وقد قابلتهم عصمتها فى الطابَق الأول وخطبت فيهم خطبة طويلة مؤثرة شكرتهم فيها على حضورهم إلى عصمتها، وبعد أن جاءت على وصف ما حدث وكيف تلقته بثبات وصبر قالت عصمتها:

«والذى يدهشنى ويؤلمنى أن تكون السيدة التى سمعت بأذنها تأكيد العهد من رئيس الوزارة الحاضرة لمبادئ سعد على قبره بعد وفاته هى السيدة التى تهاجمها الوزارة فى بيتها فى غلس الليل والناس نيام وسعد فى قبره يرقب عملهم ويشهد الله على اعتدائهم. إننى لست حزينة لما أصابنى ولن أحزن لما يصيبنى فقد وطدت العزم على احتمال مشقة الجهاد حتى النهاية. فثقوا يا شيوخ الأمة ونوابها أننى منكم بقلبى وبكل قوتى وأننى لا أتأخر عن صفوفكم واحتمال نصيبى فى عملكم وجهادكم. فإن زوجة سعد وهو ضحية الوطن الكبرى لن تكون أقل من أنصاره وفاء لخطته وحرصًا على مبادئه.

«إننى امرأة فاسمحوا لامرأة أن تكون معكم فإننى بسنى وحشمتى أستطيع أن أقوم بكل عمل فى سبيل قضية بلادى ولن تؤخرنى الاعتبارات التى تؤخر غيرى فاطمئنوا إلى وجودى معكم واقبلونى مجاهدة فى صفوفكم والله يتولى بالتوفيق عملنا ويهدى من ضل من قومنا».

وما انتهت عصمتها من كلمتها حتى دوت القاعة بالتصفيق وهتف لعصمتها حضرات الشيوخ والنواب، ثم شكرها بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن حضراتهم حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا.

رد جريدة السياسة

لم تترك جريدة السياسة، لسان الحكومة، الحاضرة المعارضة تستغل هذا الحادث استغلالاً قويًا هكذا. بل راحت ترد عليها قالت(١):

الوفد والقضاء

وجه سكرتير الوفد، باسم الوفد إلى سعادة النائب العام بيانًا وصفته صحيفة المعارضة بأنه «بلاغ» يحمل فيه بعبارات شديدة على النيابة العمومية لأنها فتشت مركز النادى السعدى، ومركز اجتماع الوفد، ويصف تصرفها بالشذوذ ويصِمُها بأنها غدت آلة يسخرها رجال البوليس لانتهاك حرمة المنازل والمتاجر تنفيذًا

---

(١) السياسة فى ٢٢ يوليو.

«لسياسة الاضطهاد» التى رسمت «لإرهاق الشعب والقضية على عزته القومية»، ويلفت فى ختامه نظر النائب العام إلى ما فى ذلك من نشر «عدم الطمأنينة فى النفوس، وزعزعة هيبة القانون» - وعادت صحيفة الوفد فى اليوم التالى توجه إلى النائب العام «كلمة هادئة» تتحدث فيها عن «المدى البعيد الذى ذهب إليه أعضاء النيابة فى مسايرة السياسة الحزبية»، وتنكر تصرفات النيابة وتزعم أنها «تحدث لأسباب غير جدية» وتدافع ما شاءت عن أعمال الوفد وتصرفاته ودعوته العلنية إلى مبدئه السياسى، وهى كلها لا تحمل على اتخاذ مثل هذه التصرفات.

ماذا يعنى الوفد وصحيفته بالحملة على أعضاء النيابة العمومية أو بالحرى على القضاء المحقق بهذه الجرأة؟ وماذا يريدان بمخاطبة النائب العام بهذا الأسلوب الذى يدنو إلى الوعيد؟ نفهم أن يحاول الوفد وصحيفته استغلال حادث عادى هو تفتيش النيابة للمكان الذى يجتمع فيه الوفد فى منزل المرحوم سعد باشا، ونفهم أن يتواروا فى استغلاله وراء ذكرى سعد، ووراء حرمة منزله ومقام حرمه، ونفهم أن يقصدوا بذلك إلى إثارة العواطف البريئة الساذَجة، ولكن الذى لا نفهمه هو أن يتقدم الوفد إلى النائب العام برسالة لا هى بلاغ عن أمر يعاقب عليه القانون أو عن إجراءات اتُّخذت خلافًا لنصوص القانون، ولا هى بتظلم أو شبهه، ولكنها فورة مطاعن دنيئة فى حق أعضاء النيابة العمومية الذين هم جميعًا وكلاء للنائب العام فى السهر على تنفيذ القانون ومطاردة الجريمة وحماية الأموال والأعراض والحريات، ثم تتقدم صحيفة الوفد من بعده إلى النائب العام أيضًا بفورة أخرى من المطاعن لا تقل عن الأولى شناعة وزراية، وأى مطعن أقسى من أن يتهم الوفد وصحيفته أعضاء النيابة فى ضمائرهم، فيزعمون بأنهم قد غدوا آلات مُسخَّرة فى أيدى رجال البوليس، وأنهم قد ذهبوا فى مسايرة السياسة الحزبية إلى مدًى بعيد وأنهم بدلاً من أن يبقوا حفظة للقانون قد أخذوا يعملون على انتهاكه والحط من هيبته وعلى بث الفوضى.

يتخذ الوفد وصحيفته من تفتيش النادى السعدى، وتفتيش مركز الوفد فى منزل سعد باشا مادة لتوجيه هذه الحملة القاسية إلى النيابة العمومية ويزعمون أنهم حزب سياسى يعمل فى دائرة حقوقه الدستورية، ويعبر عن رأيه بالوسائل العملية المشروعة، وأن كل ما ضبطته النيابة من هذه الغارات «الشاذة» هو «النداء» الذى أصدره الوفد بمناسبة مُضىّ عام على تعطيل الدستور، ولكن الوفد

تخونه ذاكرته أو هو يقصد إلى التضليل كعادته فإن النحاس باشا وشيعته يشهرون منذ عام على النظام حربًا شعواء وينزلقون إلى وسائل شديدة الخطر هى فى الواقع وسائل الجمعيات السرية وليست على الإطلاق وسائل الأحزاب السياسية النزيهة ومنذ عام يتسلل النحاس باشا وأنصاره إلى عقد الاجتماعات الخفية المريبة، ما استطاعوا سبيلاً إلى ذلك. ويحاولون بث الاضطراب وإثارة الخواطر وزعزعة الأمن بإذاعة المنشورات السرية المتنوعة، ولعل الوفد وصحيفته يذكرون أن النيابة العمومية قد ضبطت خلال العام المنصرم فى مصر وفى الأقاليم كثيرًا من وقائع المنشورات الثورية التى كان يحملها أذناب الوفد دائمًا لتوزيعها على الأبرياء من البسطاء والعامة، وحكم القضاء على عدة منهم. على أن الوفد لم يقف عند ذلك، فقد كان من الوسائل الخطرة التى لجأ إليها فى كفاحه محاولته أن ينظم مقاطعة البضائع الإنكليزية وقد شرع فى تنفيذ خطته بالفعل، وأنشأ من أعضائه لجنة سرية على رأسها النحاس باشا، ووزع فى الناس منشورات بهذا المعنى، وقد وقعت هذه المنشورات المتنوعة جميعًا بين يدَىْ سلطات الأمن التى استطاعت بيقظتها أن تحول دون ما يبغيه الوفد من بث الفتنة والفوضى، أضف إلى كل ذلك ما أُذيع أخيرًا فى إنكلترا من اتصال الوفد بالحزب الشيوعى البريطانى. فإذا كانت النيابة العمومية قد لجأت غير مرة إلى تفتيش هذه المراكز المشبوهة التى يعد فيها الوفد منشوراته السرية، وعلى الآلة الكاتبة أحيانًا كما تعترف «البلاغ»؛ فذلك لأن الوفد يعمل فى الظلام وليس فى الجهر والعلانية كما تزعم البلاغ ولأنه بخططه وأساليبه الخطرة يثير ريب السلطات التى تسهر على الأمن والنظام.

ولسنا ندرى ماذا يأخذ الوفد وصحيفته على النيابة العمومية فيما تقوم بها طبقًا لنصوص القانون، فالنيابة العمومية تحقق فى قضايا المنشورات التى فيها تحريض على الإخلال بالنظام، وآخرها المنشور الذى ضبط وفيه تحريض على إغلاق الحوانيت والإضراب يوم الجمعة الماضى ثم ترى أن سياق التحقيق يقتضى تفتيش الأماكن التى تحرر فيها هذه المنشورات وتطبع على الآلة الكاتبة فتفتش أماكن اجتماع الوفد؛ لأن الوفد هو مصدر النداء باعترافه واعتراف أذنابه المتهمين عليه. وهو إجراء عادى تجريه النيابة فى حدود القانون وطبقًا لنصوصه. ولكن الوفد وهو يأبى أن ينظر إلى الأمور على حقائقها يأبى إلا أن يرى فى تصرف النيابة شذوذًا، وقصدًا، وتحيزًا، وتورطًا فى الحزبية السياسية، ويأبى إلا أن يرى فى أعضاء النيابة آلات تسخِّرها الإدارة طبق أهوائها.

على أن هذه ليست أول حملة يوجهها الوفد وصحيفته إلى القضاء والنيابة وليس ببعيد عهد ذلك البيان الغريب الذى أذاعه النحاس باشا قُبيل محاكمته، وتعرض فيه إلى قضاء البلاد تعرضًا غريبًا مدهشًا. ولو كان للوفد وصحيفته بقية احترام لقضاء البلاد - والنيابة العمومية ليست إلا شطرًا من هذا القضاء - لما كان لهم فى كل فرصة توقع بهم سوء تصرفاتهم فى غمرات الريب أو تحت طائلة القانون فورة سخط على القضاء، وتهجم على ضمائر رجاله. ولكن أى هيئة أو طبقة فى البلاد - رسمية أو غير رسمية - سلمت من مطاعن الوفد وصحيفته؟ لقد طعن الوفد ورجاله فى ذمم أكابر البلاد جميعًا من وزراء وساسة، ولم يُحْجم النحاس باشا عن أن يرمى رئيس الحكومة غداة سفره إلى لندن بأنه مقدم على التفريط فى حقوق البلاد استبقاء للحكم، وما تورع الوفد وصحيفته عن أن يرموا كبار رجال الرى يوم أبدوا رأيهم فى الاتفاق على مياه النيل بأنهم آلات مسخرة لا تنطق إلا عن هوًى، وأن يرموا بمثل هذه التهمة المزرية كل من تصدى لإبداء رأيه حرًا فى شئون البلاد من كبراء وموظفين وأعيان وعمد، وغيرهم من الأفراد والهيئات، وأن يحملوا بالأخص فى كل ذلك على الذمم والضمائر التى هى أعز ما يحرص عليه ويعتز به كل ذى إرادة وذى كرامة. لم يَرَ الوفد ورئيسه وصحيفته فى هؤلاء جميعًا إلا جماعات أو أفرادًا جُردوا من كل إرادة وضمير؛ لأنهم أبدوا فى فرصة أو فى غيرها استحسانًا لما تقوم به حكومة الإصلاح من خدمات صادقة للبلاد، أو استهجانًا لما تقوم العصابة الوفدية من بث للفتنة وإثارة الخواطر ومحاربة كل عمل نافع وكل مجهود نزيه يبذل لتحقيق خير الأمة وأمانيها.

فليس غريبًا أن يثور الوفد اليوم على النيابة العمومية، كما ثار على القضاء مرارًا من قبل، وليس غريبًا أن يرمى أعضاء النيابة بالتجرد من الإرادة والذمم، وقد رمى بذلك كل طبقات الأمة، ولكن القضاء والنيابة العمومية سيقومان دائمًا، رغم ما يوجه الوفد وصحيفته إليهما من مطاعن دنيئة، بتنفيذ القانون والعدالة، وسيبقى استقلالهما ونزاهتهما دائمًا مفخرة لمصر وستبقى يد القانون دائمًا بالمرصاد لكل عابث بالأمن والنظام.

■■■



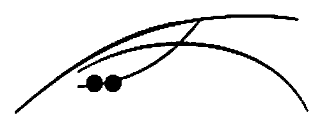
الباب الثامن

■ شهر أغسطس

■■

الفصل الأول

الرحلة الملكية فى أوروبا والعودة إلى مصر



ذكرنا فى أنباء الشهر الماضى ما كان من أمر مقابلة رئيس الوزراء محمد محمود باشا لجلالة الملك أحمد فؤاد الأول فى باريس؛ إذ بسط له الحديث عن مفاوضاته مع وزارة الخارجية الإنكليزية. ثم مضت الأيام الأخيرة من شهر يوليو سنة ١٩٢٩ وبضعة أيام من شهر أغسطس وجلالة الملك بإنكلترا، وقد زار المتحف البريطانى فى اليوم الثانى من أغسطس زيارة استغرقت ثمانين دقيقة وبعد ظهر اليوم نفسه زار جلالته كلية الجراحين الملكية فقدم الرئيس فويهان لجلالته كسوة دبلوم الرفيق الفخرية لكلية الجراحين الملكية فى حضرة الدكاترة الممتازين اعترافًا بما له من الفضل على العلم وعلى علم الطب وتقدمه فى مصر. وفى اليوم الثالث زار جلالته متحف فكتوريا ألبرت للفنون الجميلة ولما عاد تغدى مع محمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى بك فى فندق روتز. وفى اليوم الرابع زار البارونة ونتورث وهى كريمة محب مصر الشهير ألفرد بلانت فى كريتبارك لكى يشاهد إسطبلاتها الشهيرة بالجياد العربية. حتى إذا كان اليوم السادس غادر الملك فؤاد وحاشيته لندن مُيممًا باريس(١)، وقُبيل ارتحاله اعتذر رسميًا عن الدعوات الكثيرة التى سبق أن قبلها بمناسبة رحلته إلى أسكتلندا بعد أن تقرر إلغاء تلك الرحلة كما تقرر إلغاء الزيارة الملكية لإسبانيا؛ إذ فضل الملك أن يكون بمصر فى ظروف يبسط فيها مشروع حل القضية المصرية.

أمضى جلالته أيامًا فى باريس هادئة سعيدة. تمكن فيها بعض الساسة من لقائه، وقد استبقى جلالته للغداء على مائدته فى يوم ٩ أغسطس المستر

---

(١) البرقيات الخصوصية للصحف فى ٦ أغسطس.

هندرسن القائم بأعمال السفارة البريطانية فى باريس والمستر شارل مندل من موظفى هذه السفارة ومحمود فخرى باشا.

ثم سافر جلالته ومعه رئيس الوزارة المصرية الذى كان معه مدة إقامته الأخيرة بباريس ووزير خارجيتها فى الساعة الخامسة والدقيقة العشرين من بعد ظهر اليوم السابع عشر من أغسطس إلى نابولى؛ حيث انتوى أن يركب منها السفينة قاصدًا إلى الديار المصرية[1].

الملك فى إيطاليا

قالت جريدة الاتحاد بتاريخ يوم ٢٠ أغسطس ما يأتى:

«وصل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤاد الأول حفظه الله وأعز ملكه فى الساعة الثامنة مساء إلى روما وفى مَعِيَّة جلالته حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية، وأصحاب السعادة والعزة الدكتور شاهين باشا وخيرى بك وأحمد حسنين بك وجلال بك وغيرهم من رجال الحاشية الملكية. وكان فى استقبال جلالته على المحطة موظفو المفوضية المصرية فى روما وممثلو البلاط الملكى الإيطالى ومحافظ مدينة روما ومدير البوليس ورئيس ديوان السنيور موسولينى ورئيس التشريفات فى وزارة الخارجية الإيطالية ومدير الشئون السياسية وبعض عظماء الإيطاليين.

ونزل جلالته من الصالون الخاص الذى أعدته لركوبه الحكومة الإيطالية من الحدود الإيطالية، فحيًّاه مستقبلوه كما حياه المندوبون الإيطاليون باسم البلاط الملكى والحكومة والشعب، وساروا مع جلالته إلى القاعة الملكية حيث استراح نصف ساعة.

وفى الساعة الثامنة والنصف كان قد تم إعداد الصالون الملكى الخاص، فحيا جلالته مستقبليه ومودعيه وركب القطار وفى معيته سعادة صادق حنين باشا وزير مصر المفوض فى إيطاليا إلى نابولى.

فى نابولى

ووصل جلالته إلى نابولى فى منتصف الليل، فاستقبله ممثل المندوب السامى فيها (مندوب ملك إيطاليا) والجنرال كومندان موقع نابولى والأمير كومندان القسم البحرى وممثلو السلطات المحلية فى المدينة.

---

(١) الصحف فى ١٦ أغسطس.

ونهض جلالته فى صباح اليوم التالى وزار المتحف الوطنى فى نابولى مصحوبًا برجال حاشيته، وكان يرافقه فى هذه الزيارة السنيور مورى وكيل المتحف، وفى اليوم الثالث زار جلالته بومبى وبركان فيزوف.

وقد أُعد فى الفندق سجل خاص لتقييد أسماء من يزور الفندق.

عودة الملك إلى مصر

قال مراسل الأهرام الخاص من نابولى بالتلغراف:

أبحر جلالة الملك فؤاد اليوم مع رجال حاشيته على الباخرة «أسبيريا» عائدًا إلى مصر. وكان محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وصل إلى نابولى فى الصباح وقد استقل الباخرة قبل جلالته بوقت قليل. وقد قابل جلالته قبل سفر الباخرة ممثلى السلطة الإيطالية فأعرب لهم عن شكره الخالص لما لقيه من الحفاوة العظيمة فى أثناء إقامته فى نابولى. وقد اصطفً على رصيف الميناء رجال الجندرمة وجنود الميليشيا بملابسهم الرسمية فحيوا جلالة الملك عند وصوله؛ وكذلك حياه الجمهور المحتشد على الرصيف وصفق كما صفق ركاب الباخرة. وقد خصص جناح كبير من الباخرة لجلالته وسافرت الباخرة عند الظهر.

تلغراف الملك للسنيور موسولينى

وقد وجه جلالة الملك إلى السنيور موسولينى التلغراف التالى:

«إن الحفاوة التى لقيتها من رجال الحكومة الإيطالية قد أثرت فى نفسى كثيرًا فلا يسعنى أن أغادر إيطاليا بدون أن أعرب لكم عن شكرى الخالص لهذه الحفاوة وقد تركت هذه الزيارة فى نفسى أحسن ذكرى».

ﮈ ﮈ ﮈ

الاستعداد لاستقبال الملك بمصر

أخذت الهيئات والجمعيات والأفراد تتبارى فى إعلان السرور بعودة صاحب الجلالة الملك المحبوب بمختلف الصور من إقامة زينات وعمل مظاهرات واشتراك فى حفلات. وقد تألفت للترحاب به بالإسكندرية لجنة أهلية تحت رياسة الأمير عمر طوسون، وبعثت برقية إلى جلالته تدعوه لحفلة شاى كبرى تقام فى مساء يوم وصوله بحديقة أنطونيادس بالثغر السكندرى، فرد جلالته على برقية الدعوة بأخرى قائلاً:

«تأثرنا للدعوة الرقيقة المقدمة لنا منكم باسم الأعيان الأوروبيين والوطنيين المجتمعين تحت رئاستكم ونحن نشكركم عليها جميعًا فائق الشكر وسنحضر بكل ارتياح حفلة الشاى المرغوب إقامتها فى اليوم التالى لعودتنا إلى مصر».

الإمضاء

فؤاد

وقد أرسل سمو الأمير التلغراف الآتى:

سيادة أحمد بك حسنين الأمين الأول لجلالة ملك مصر.

نرجو تقديم أخلص احتراماتنا وتشكراتنا إلى أعتاب السُّدَّة الملكية من قِبلنا جميعًا للشرف الذى تنازل جلالته وأولانا إياه بقبوله دعوتنا».

وصول جلالة الملك أرض الوطن

توافد الناس جماعات جماعات على مدينة الإسكندرية يتسابقون فى الترحاب بمليكهم، وإعلان خالص ولائهم، حتى لقد اكتظت المدينة بعشرات آلاف من النازلين من صعيد مصر وريفها، قراها ومدنها، وكان العنصر الغالب - بعد الأشخاص البارزين من الساسة والمفكرين - هو عنصر عُمُد وأعيان البلاد.

ولقد شهدنا الإسكندرية فى هذا اليوم فإذا بها مكتظة بالأضياف. وإذا بفنادقها تضيق بالنازلين حتى لا مكان لأحد. وكان من حسن التوفيق أن حجزنا قُبيل سفرنا غرفة فى نُزُل مشهور (فندق ماجستيك) وإلا ما كان يعلم إلا الله ماذا يكون مصيرنا فى يوم كيوم الحشر.

وكان قصر «رأس التين» هو المكان المعد للاستقبال الرسمى فبكَّر المستقبلون إليه. وفى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر أهلَّت الباخرة فتبادر الحاضرون إلى الشاطئ متسابقين فى اجتلاء طلعة المليك، حتى إذا قاربت السفين البر وتقدم نحوه زورق بخارى حيث ركب جلالته إلى البر وفيمن معه دولة رئيس الوزراء محمد محمود باشا فاستقبل بالتصفيق والهتاف، حتى إذا استقر به المقام فى وسط السرادق العظيم الذى نُصب فى ساحة القصر من جهة البحر اعتدل جلالته واقفًا ومر من بين يديه مصافحًا كل من حضر لهذا الاستقبال العظيم.

ثم ركب جلالته - بعد هذه الإجراءات - إلى قصر المنتزه وفى المساء حضر الحفلة التى أقامتها اللجنة الأهلية المنوه عنها آنفًا فى حديقة أنطونيادس. وكانت غاية فى الفخامة وقد حضرها ودُعى إليها جمهور كبير من حضرات أصحاب السمو الأمراء وحضرات أصحاب الدولة والمعالى رئيس مجلس الوزراء والوزراء

وحضرات أصحاب السعادة والعزة الوزراء السابقون ووكلاء الوزارات وكبار الموظفين ووزراء الدول المفوضون وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون وأعيان الإسكندرية والمحافظون ومديرو الأقاليم وأعيان الأمة وسُرَاتها وذوو الرأى والزعامة فيها.

وكانت لجنة الاستقبال قد أقامت سرادقًا فخمًا مُدت فيه موائد الشاى لكبار المدعوين من مصريين وأجانب، فحين أخذ جلالة الملك مجلسه من رأس المائدة جلس كل مدعو إلى المكان الذى خصص له. وقد كان جلالة الملك أثناء تناوله الشاى يحادث فخامة المندوب السامى بالنيابة وبعض الوزراء المفوضين.

وعلى إثر الفراغ من تناول الشاى وقف صاحب السعادة محمد فهمى الناضورى باشا وألقى الخطبة الآتية:

خطبة الناضورى باشا

يا صاحب الجلالة

إن ترحيب أهل الإسكندرية بمقدمكم السعيد وتأهيلهم بعودكم الحميد لتعبر عنه لجنة الاحتفال بالنيابة عنهم أجمعين تعبيرًا صادقًا، فاسمحوا لى أن أقدم لسعادتكم العلية تهانئ الإسكندريين، وأن أكون فى هذا المقام ناطقًا بلسانهم مبينًا ما شملهم من البهجة والغبطة والسرور.

يا صاحب الجلالة

قد علم الخاصة والعامة بعد الخبرة والتجربة أن رحلات جلالتكم أصبحت جزءًا هامًا من البرنامج العظيم الذى وضعتموه برأيكم السديد لرفعة شأن بلادكم فى الداخل والخارج. فنسأل الله أن يوفق جلالتكم وأن يحقق تلك الغاية النبيلة التى قصدتم إليها على أتم وجه وأفضله.

ولقد رأى فى جلالتكم ملوك أوروبا وعظماؤها وعلماؤها أثناء تلك الرحلات ملكًا كريمًا عظيمًا، وعالمًا جليلاً حكيمًا، فما وسعهم إلا الإعجاب بجلالتكم، والإشادة بمناقبكم، وتوجيه أعظم ما يوجه من الألقاب وشارات الشرف إلى أعاظم الملوك والعلماء إليكم. أدام الله عهد حكمكم السعيد على مصر حتى تتبوأ أسمى مكانة، وأقرَّ عينها بجلالتكم وبولىّ عهدكم.

عاش الملك وعاش ولى العهد.

* * *

ثم وقف الأستاذ تاتاراكى نقيب المحامين المختلطين وألقى الكلمة الآتية:

كلمة نقيب المحامين

أمام المحاكم المختلطة

المسيو تاتاراكى

مولاى:

بكل حبور تشترك الجاليات الأجنبية بمدينة الإسكندرية اليوم مع مواطنيهم المصريين فى الاحتفال بعودة جلالتكم السعيدة.

إن الجاليات الأجنبية المرتبطة مع مصر بالعواطف والمصالح - وهى قيود متينة متعددة - والمرتبطة بالمواطنين المصريين بروابط يفيض عليها الوفاق والوئام. إن هذه الجاليات التى عرفت كيف تحب هذه البلاد الجميلة كوطن ثان لها لا يمكنها إلا أن تفرح وتُسر بكل ما ينال البلاد من خير وسعادة تحت رعاية جلالتكم وعنايتها.

وبما لى من شرف النيابة عنها فى هذه اللحظة فإنى أعبر عن عواطفها الإجماعية بتقديم أخلص التمنيات بأن يتابع القدر فيض خيراته على مصرنا العزيزة، وبأن يحفظ لنا لمدى سنوات عديدة الجالس على عرشها المليك المحبوب الذى كان حكمه سيرًا متواليًا نحو زيادة رُقيها ونجاحها وسعادتها.

لتحى مصر!

ليحى الملك فؤاد الأول!

ثم أخذ المدعوون فى سمر لذيذ وحديث شهى حتى كانت الساعة السادسة مساء حيث برح حضرة صاحب الجلالة الملك مكان الاحتفال، فصدحت الموسيقى بالسلام الملكى ووقف الحاضرون إجلالاً وتعظيمًا.

ترحيب الصحف بالعودة الملكية

تسابقت الصحف فى نشر الفصول الضافيات ترحيبًا بالعودة السعيدة، معددة فوائد الرحلة، واصفة الاستقبالات العظيمة التى قام بها الشعب مخلصًا نحو مليكه طالبة لذاته البقاء ولملكه التأييد.

وكان من خير ما نشر فى الصحف فصل لقاض شرعى هو الشيخ محمد سليمان آثرنا إثباته لجزالة أسلوبه وطرافة معلوماته قال:

اليوم

واليوم يوم الملك

(مصر كنانة الله فى أرضه، يشاء لها الحق أن تكون شغل عباده فى أرضه. فمن أقدم أزمنة التاريخ، ومصر موضوع ألسنة التاريخ. ومن قلم الطير الهيروغليفى) إلى قلم الرُّقعة، ومصر تملى والدهر يكتب فدون أحداثها بجميع أقلامه ورقم لها على الصخر والخزف، وعلى الدرج والبردى، وعلى الرَّق والكاغد وأبقى كتابها منشورًا لا يطوى أو تطوى السماء وتميد الأرض وكان وعده مفعولاً.

فيها بُعث ـ المثلث ـ إدريس حفيد آدم وهو أخنوخ هرمس الهرامسة النبى والملك والحكيم، وأنزل الله عليه الهندسة، وعلمه الفن والصنعة، فسبقت مصر به وبتلاميذه أمم الأرض إلى أبواب المدنية ومعالم العمران. فأزمان كان الورى يسكنون الثَّرَى نحت المصريون من الجبال بيوتًا فارهين. واستخدموا الكيمياء والروحانيات وأسرار الطبيعة وعرفوا المقادير والبنكامات والدواليب والأرحية والمنجنيقات والمرايا المحرقة وخواص الحيوان والنبات وانتفعوا بزينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق، واتخذوا المادة والروح عضادتَىْ عز ورياضة فوقفوا على سر السعادتين وفازوا بمطلب الحياتين وأوتوا ما لم يؤتَ أحد من العالمين.

دخلها بضعة وثلاثون نبيًا. وجاور بها عشرات الألوف من الصديقين والشهداء والصحابة والتابعين. ونبغ فيها من الحكماء والفلاسفة والمكتشفين والمخترعين من لو سُئل ترابها عنهم لنادت من ذراته الأرواح.

وضعها الله فى منطقة الاعتدال وسواها خلقًا سويًا فلست ترى فى مصر من الأمصار نجمًا ولا شجرًا ومعدنا أو حجرًا إلا وهو بها أو فيها شبيهه وما يغنى عنه حتى لقب سلطانها من قديم الأزل ـ بالعزيز ـ إذ كان الغنى بمُلْكه فلا يذل بالحاجة إلى غيره فى حين تتهادى الممالك من مصر وتصدر الخيرات لها عن مصر وترد وفودها إلى مصر، وهى من الدنيا فى منزلة الميزان.

تقاسم شقيها الأفريقى والآسيوى وادى النيل المبارك ووادى طُوًى المقدس فما شئت من بركة وما رغبت فى خير فمصر داره ومداره وأهلها هم الذين جابوا الصخر بالواد وفرعونها ذا الأوتاد وملكها الباسق الذروة الراسخ العماد.

شغلت مصر هذه بلاد الله بقديمها وتشغلها بحديثها وستظل بإذنه ملء السمع وملء الفؤاد. ولا يزال الباحثون يكتشفون عن أخبائها اللاتى أودعتها مصر سر التسميع - فتقوم الدنيا فى كل عام مرة أو مرتين تتسمع أخبار خبئها وتتشوف أنباءه وتستقصى أسراره حتى إذا بان عن زخرف وكشف عبقر أسمعت مكتشفاته عن مصر من به صمم، ولفت الحضارة الحديثة لفتة العظم وقال الذين أوتوا الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتى صاحب الكنز. فأخذوا يقلدون قِنَاه ويتظاهرون بمثل حِلاَه، فلا يلبثون إلا قليلاً حتى يفجأهم جديد من قديمنا المجدد - هذا وما حفروا من مصر إلا قليلاً ولا شبروها إلا فتيرا فإذا ظنوا الظنون فهناك فى الصحراء قد طمرت مصر فى رمال - لوبياء - أربعمائة مدينة تكفل كل مدينة منها حديث الناس عنها أربعين قرنًا كاملاً لا تنفد أو ينفد الزمان. تلك أمة لم تخلُ لا يزال دمها ينحدر فى ذراريها وميزتها تحتاز فى بنيها. أمة كاملة شأنها فى الأمم شأن شجرة الهند التى يحدثنا علماء النبات عنها. قالوا إن الذباب إذا سقط على أوراقها تضامت عليه وضمته الورقة حتى تعصره فتمتص خيره وتلفظ تَفَله وتبقى الورقة ورقة بطبيعتها لا أثر للساقط عليها إلا أن تذيبه وتهضمه. فمصر التى ورد عليها القدس والرومان واليونان والعرب وجلى إليها الحوالى من أمم الشرق والغرب هى مصر التى خلقها الله وسواها - شجرة الهند - وضع يدك على من شئت من بنيها فى أى ناحية من نواحيها وقفه بجانب تمثال قديم أو صورة عتيقة ثم تفرَّس فيهما تجد الخلقة واحدة والسحنة واحدة وروعة الروح واحدة، وهى بهذا الواقع تكذب أطفال المؤرخين الذين زعموا أنها فقدت استقلالها من آلاف السنين. كذبوا فمصر كنانة الله فى أرضه لم ينثل لها سهمًا ولا عفى لها رسمًا بل رأسها بقدرته لكل معتدٍ على كنانته عنصر مدملج: قائم بنفسه. مستقل بذاته هازئ بكل طارئ.. وإن شئت قلت لى أو قلت لك متى دانت مصر لغيرها وألقت إليه بالمقاليد؟، حتى فى أطوار الرضاء التى تبين فيها كأنها اتفقت فى الحكم مع عنصر آخر لا تراها اندمجت فيه. فما هى إلا فترة حتى يندمج فيها أو تفضٌ يدها منه. وحسبُك رقعة الكرة من شبه جزيرة العرب إلى أسوار القسطنطينية وحواشى البر الطويل - أوروبا - إلى أواسط أفريقيا ففيها كلها آثار مصر وبقايا مصر وليس لأمة من أمم الإغارة على الوادى أثر ولا طَلَل إلا أن يكون مصريًا وبأيدى المصريين.

وفى تاريخ العالم لا تقرأ فصلاً لشعب أبهى مطلعًا ولا أحسن مقطعًا مما نطالعه عن شعب مصر، فهو «شعب الثقة» يعطى قائده من الولاء والتمكين ما استطاع قائده به أن يلى هذا البلد الأمين. ألا تراهم بتلك الثقة قد بنوا الأهرام جبالاً ونقوا الجبال قصورًا ونقشوا القصور زهورًا ورقشوها صورًا وتهاويل وطيرًا أبابيل! والمصريون فى الإسلام هم الذين أحدثوا حدث عثمان فغيروا بحدثهم تاريخ الإسلام، ولما اندفق التيار على الإسلام وقتلوا الخليفة ببغداد وحرقوا (بايزيد) الصاعقة ببلاد الترك صمد لهم المصريون فى عين جالوت فقاتلوهم وقتلوهم واستنقذوا الإسلام منهم وأراحوا البلاد من جورهم وظلمهم وجلبوا الخلافة إلى ديارهم ومصر هى التى ردت عمادية الصليبيين ولما بغى عليها الترك قالت لهم زولوا فزالوا وأقامت «محمد على» واليًا عليها فأقام دليلها واستنطق «مجمع القارات» من جديد فنطق لها حتى إذا هَمَّ الإنكليز أخيرًا أن يلقوا سلاحهم ويريحوا من «الحرب الكبرى» بالهم همت مصر لهم فأهمتهم ولا تزال قضيتها فى ميزان القدر إلى اليوم وقضيتهم واليوم يجىء الملك فقل إذا جاء نصر الله والفتح فقد عاد «فؤاد».

لم تشأ مصر فى عزتها أن تأخذ المحتلين فى ذاتهم فصبرت عليهم فى حربهم بعد أن أعانتهم حتى إذا وضعت الحرب أوزارها قامت لهم فقاضتهم فيالله لم تَرَ أشرف من تلك القومة ولا أشجع من القائمين بها وهم يرون بأرضهم جيوشها وبحرهم أسطولها وبجوهم طيورها ولكنها مصر. مصر القوية. مصر العزيزة. مصر لا تعطى عن يد، ولا تستخفأ إلا بيد، مصر القرون الأولى ومصر المستقبل السعيد وهذا حديث لها حديث قالت عنه إحدى شركات التلغراف، إن مصر من عشرة أعوام هى وحدها سيدة الأخبار فمن ضحو الهدنة إلى صبح اليوم لم يسبق قُطْر فى الدنيا مصرًا فى التحديث عنه والإعلان له ورواية الأنباء.

* * *

اليوم تستقبل مصر العظيمة ملكها العظيم ويفترُّ ثغر الإسكندرية عن وجوه البلاد وقد زهاها جلال مولاها فنفرت خفافًا وثقالاً لاجتلاء نوره واستطلاع طلعته. وكل من فى مصر يسأله عن أنبائها. وكل من فى مصر يقول ماذا أعد لها. وكل من فى مصر يتناجى بماذا يأمر الملك؟؟

* * *

مصر العظيمة التى اختارت عائلة الملك وولت رأسها من قديم رياستها، إنها لتثق اليوم بملكها ثقتها بأبيه وثقتها بجده، تلك الثقة التى انتفعت بآثارها على يده كما نفعها آباؤه من قبل:

ومصر الواثقة قد رأت إلى اليوم من آثار هذا الملك وسعد طلعته ما يجعلها تترقب بحق فى رجعته هذه العاجلة مجىء الإمام فوق السحاب وتنشد له نشيد أشجع للرشيد:

إن يُمَنَ الإمامِ لما أتانا
حَلَبَ الغَيْثَ من مُتُون السحاب

ثلاثة من سلسلة هذه العائلة هم - أقانيم - مصر الذين نفخوا الحياة فيها وجلوا الصدأ عنها: محمد على الكبير وإسماعيل العظيم وفؤاد الأول: قادها الأول بسيفه والثانى بذهبه والثالث بيمينه وأعطت مصر للثلاثة ما طلبوا فأعطوها ما طلبت.

لم تكن مصر يوم - محمد على - إلا كنصف السدس من عددها الحالى ولكن قال لها قائدها الأكبر - أريد جندًا - فأتته بجنود لا قِبل لخصمه بهم ومد - رحمه الله - سيفه بحدوده كلها فامتدت جنود مصر إلى ما وراء الحدود وزاد هذا العظيم فى ملكها عن سلفه صلاح الدين نفسه فنشر راياته على بلاد العرب وأقاصى السودان وركز رمحه على أبواب القسطنطينية وأدار سيفه فى هذا المدار يطيحه بنجاده ومصر مركز الدائرة وقد أرت من جديد قوتها إذ أحسن قائدها قيادها فخاف الذين يخشون هذه القوة أن تبطش بهم من جديد وأجمعوا أمرهم بينهم أن يلموا مصر فغلب لؤم السياسة كرم قائدنا العظيم.

وحينما تولى إسماعيل مُلْك مصر وجرت أنهارها من تحته صمم أن يبلغ بها ما قصر عنه سيف أبيه - ففتح الخزائن ونثر البدرات ورصف طريق الاستقلال بحجارة من ذهب فلم تبخل مصر عليه ولا بخل إسماعيل على طلبتها واستلان بالذهب أيادى لم يقطعها الحديد: ثم جاءها «أحمد فؤاد» على قَدَر فنالت مصر على يده فوق ما نولها سيف جده وذهب أبيه فقادها بيمينه وبحسن طالعه وبمحكم تدبيره وصائب نظره حتى نالت ما نالت ولا تزال تقول فى ظلاله (هل من مزيد).

لقد تركت السياسة (أبا كوكب الصباح) وتركها. وأقلعت عنه أو أقلع عنها وهذه كلمة يكتبها من عزة مصر لعز مصر إنما يبغى بها أن يذكر مصر ما عودها الله من خير على يد هذا القادم. وأن تظل تستزيد الخير من هذا القادم وأن تعلم عنه أن بقلبه أملاً لها لو اطلعت عليه لما اكتفت بحالها ولتغالت فى أملها. وكفاها به ذكرًا فى الآفاق ورفعة فى الممالك أنه يسيح فى الأرض يرفع ذكرها وينشر عرفها ويُرى ملوكها من ملكها دليل حقها فى طلبها أن تحتل بنت (رع) المكان اللائق لها تحت أمها الشمس: حتى إذا آذنت ساعة عن ساعات القدر أن تدق لها أذن سفره بعَوْد ورحلته بقفول ليكون لولب الساعة فى يد (ملك الساعة) ولتكون صنجة مصر التى تضعها فى ميزان القضاء بيد «ملك مصر» يضعها أين يشاء.

فياسليل الملوك... ويا زين القادة

إن مصر بطارفها وتليدها وريفها وصعيدها لتقول لك اليوم ما قاله إخوة يوسف من قبل (إنَّا نراك من المحسنين، فأوفِ لنا الكيل وتصدَّق علينا إن الله يجزى المتصدِّقين).

ويا صاحب الجلالة

إنى لأقول لك وقد أحسست عزة مصر ـ دونكها سمطًا من الدُّرّ نظمته لله مقدمة بين يدى نجواى إذ كنت فيما خدمت به مصر رجل ضمير فحسب. محتسبًا جزاءه على عمله عند الذى يعلم السر وأخفى.

فيا صاحب الجلالة إن اليوم يومك. وإنه ليوم له ما بعده. وإنك لأنت القائد وقد أسلمك البلد الزمام يرقب مطمئنًا ما عوده الله على يدك.

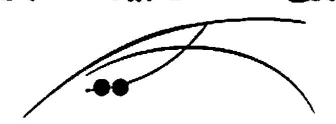
يا هاديًا ما ضلَّ فى مسيره
عند الصباح يحمد القوم السُّرَى

محمد سليمان

■■■

الفصل الثانى

مشروع الاتفاق بين مصر وإنكلترا



ترقب الناس مشوقين مشروع الاتفاق الذى يحمله رئيس الأحرار الدستوريين وجاهد معه فى سبيله زميله الدكتور حافظ عفيفى؛ لينظروا أهو يحقق الأمانى القومية أم هو كسابقيه يشتمل على نصوص تغل حرية الأمة، وتقيد تصرفات الدولة المصرية، وتجعلها فى ضمن دائرة ضيقة لا تستطيع أن تتجاوزها إلا أن تريد السياسة الإنكليزية وإلا أن يكون للإنكليز من وراء كل تصرف منفعة.

محاولة الوفد إخفاقَ الحركة

وقد أحس الوفد أن المشروع سينشر على الناس وشيكًا، وربما كانت نصوصه أكثر لينًا مما تقدمه من مشروعات، فيغرى ذلك الشعب بإطرائه فينجح محمد محمود باشا ويكون فى نجاحه القضاء على الوفد ـ أحس الوفد ذلك فاندفعت جريدة البلاغ تحثو التراب فى وجه المشروع ولم تكن حربها على الذات والجوهر، وإنما كانت موجهة إلى الشكل والعَرَض. فليس هو «مشروع اتفاق» وإنما هى (مقترحات)[1] وإذن لا معنى لأن ينظر الناس فيها نظرة، بل يجب أن ينصرفوا عنها إلى المطالبة بالحياة النيابية، وإسقاط هذه الوزارة التى حاربت الدستور، وألغت البرلمان وأرادت الناس على نوع من الحكم يتنافى والديمقراطية التى أصبحت ألزم اللوازم فى حياة الأمم[2].

ولم يقف الأمر عند ذلك، بل توجه الوفد بنداء إلى الأمة المصرية يقول[3]:

---

(١) راجع البلاغ فى ٥ و٦ أغسطس.
(٢) البلاغ فى ٦ أغسطس.
(٣) البلاغ فى ٦ أغسطس.

نداء الوفد المصرى

إلى الأمة المصرية الكريمة

«أيها المصريون:

«غدًا تنشر الاقتراحات التى تريد الوزارة الإنكليزية أن تجعلها أساسًا لإبرام معاهدة تسوى العلاقات بين مصر وبريطانيا متى قبلها الشعب المصرى.

«والأمة المصرية من غير شك تود أن تتاح لها الفرصة لدراسة هذه الاقتراحات دراسة جدية تتفق مع خطورة الموقف وأثره فى مستقبل البلاد، وأن تكوّن لها رأيًا ناضجًا على ضوء الأبحاث المشبعة بروح المصلحة القومية دون غيرها، ثم تقول بعد ذلك كلمتها الإجماعية غير متعجلة ولا مترددة.

«ويأمل الوفد المصرى أن يكون توافر صدق العزيمة وحسن النية من الجانبين أكبر معين لهما على تذليل كل ما يمكن أن يعترضهما من الصعوبات حتى تأتى المعاهدة محققة للغرض الذى تنشده البلاد، وهو توطيد العلاقات بين مصر وبريطانيا على أساس الاستقلال التام مع رعاية المصالح الإنكليزية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال.

«لقد وجهت بريطانيا كلمتها إلى الشعب المصرى، والجواب عليها يجب أن يصدر من الشعب المصرى. فلا حزبية اليوم، ولكن أمة مصرية متضامنة قوية تريد أن تُسمع صوتها حرًا خالصًا فى أكبر مسألة تعنيها وتعنى أجيالها المستقبلة.

«فيجب أن يختفى النظام الحاضر بما حمل من أوزار فى أقرب وقت لتعود إلى الأمة سلطتها وحرياتها فى ظل حكومة ترعى أحكام الدستور، وليمكن أن يقال إن مصر فكرت ورأت وأجابت.

«فإذا اجتمع ممثلو الأمة وظللتهم حكومة دستورية أمكنها حينئذ أن تسلك بالمفاوضات سبيلاً رَشَدًا تتقى معه البلاد الزلل وتأمن العثار وتتجنب سوء العاقبة. ويكون الأمر بعد ذلك للأمة ممثلة فى برلمانها، وعندئذ يكون قولها الفصل وما هو بالهزل.

أيها المصريون:

«إن الأمر لأجَلُّ من أن يقابل بالزمر والطبل، وأخطر من أن يقابل بالاستهتار والاستهجان، فلا تكونوا كالذين استخفت الدعاية الطائشة أحلامهم وعبث

الحكام بكرامتهم وسخروا من عقولهم فدفعوهم لتحبيذ اقتراحات لا يعرفونها وحركوا أقلامهم بعبارات لا يفقهونها. كما أنه يجب ألا تحملكم اختبارات الماضى على التجهم للمستقبل واليأس من الخلاص وقابلوا هذا الأمر برباطة جأشكم وقوة يقينكم واستعينوا عليه بإجماعكم. وإياكم وتشعب الآراء قبل أن تجتمع الأمة فى ساحة الدستور وتتجلى وحدتها القومية تحت قبة البرلمان. واعلموا أن مناقشة هذه الاقتراحات فى ظل الدكتاتورية تضليل ونقمة وفتنة، وفى ظل الدستور نور ورحمة وعصمة.

أيها المصريون

إن الوزارة التى مزقت الدستور لن تؤمَن على إعادة الدستور، والوزارة التى نفذت سياسة المستعمرين لن تصلح لتطهير الطريق من سياسة المستعمرين، والوزارة التى حاربت حريات الأمة ليست هى الوزارة التى تقر عينها باستفتاء الأمة، والوزارة التى سخرت من الشعب ليست هى الوزارة التى يمكن أن تحترم إرادة الشعب.

أيها المصريون

إن كلمتكم بحاجة إلى جو دستورى تطلع فيه كفلق الصبح فتضىء جوانب المستقبل، وإن مجهودات خمسين عامًا تشخص اليوم ببصرها إليكم فى انتظار الكلمة التى ستنفرج عنها شفتا مصر. فلا تقولوها إلا من فوق منبر البرلمان، ولا تقولوها إلا لوجه الوطن.

هنالك تكون كلمة مصر قوية، وتكون كلمة مصر مجتمعة، وتكون كلمة مصر محترمة. ولتكن أنشودتكم الوحيدة فى هذا الموقف الدقيق (مصر فوق الجميع).

رئيس الوفد المصرى

مصطفى النحاس

بيت الأمة فى يوم الثلاثاء أول ربيع الأول سنة ١٣٤٨/٦ أغسطس سنة ١٩٢٩.

نص المشروع

وقد تلقى ديوان رياسة مجلس الوزراء نص المشروع فقام بترجمته وإذاعته رسميًا. فنشرته صحف صباح يوم ٧ أغسطس، وهذا نصه:

مشروع اتفاق

بين الدولتين المصرية والبريطانية

لتسوية المسائل المعلقة بينهما

كتاب

من سعادة وزير الخارجية البريطانية

إلى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

وزارة الخارجية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

حضرة صاحب الدولة

إن الاقتراحات المرفقة بهذا والمذكرات الإيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة جلالته ببريطانيا العظمى المتحدة وشمالى إيرلندا أن تذهب إليه فى رغبتها فى إنجاز تسوية دائمة وشريفه للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر. وأن من أقصى أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم - بغير تمييز بين أحزابهم - هذه الاقتراحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة فيجدوا فيها أساسًا مُرْضيًا للعلاقات المستقبلة بين دولتينا. فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته ستقوم من جانبها فى الحال بعرض الاقتراحات على البرلمان بقصد إبرام معاهدة شاملة لها والتصديق عليها.

ولى الشرف أن أكون مع أسمى الاحترام

خادم دولتكم المطيع

الإمضاء آرثر هندرسون

- ٢ -

المذكرة المصرية

المفوضية المصرية بلندن

فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

يا صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم إلىَّ اليوم والتى تتضمن الاقتراحات والمذكرات الإيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التى كانت

موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى.

إننى أدرك أن هذه الاقتراحات تمثل أقصى حد يمكنكم أن تشيروا على حكومة جلالته البريطانية بأن تصل إليه. وإننى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقًا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى. وإننى أشاطر حكومة جلالته البريطانية الرجاء بأن هذه الاقتراحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى سادت بحثنا فيجدون فيها أساسًا مُرْضيًا للعلاقات المستقبلة بين شعبينا.

فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك الاقتراحات إلى الشعب المصرى.

محمد محمود

اقتراحات

لتسوية العلاقات الإنكليزية المصرية

١ - ينتهى احتلال مصر عسكريًا بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى.

٢ - تُعقد محالفة بين الدولتين المتعاقدتين توطيدًا لصداقتهما والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما.

٣ - إن مصر رغبة منها فى أن تصبح عضوًا بجمعية الأمم ستقدم طلبًا للانضمام إلى تلك الجمعية طبقًا للشروط التى تنص عليها المادة الأولى من عهد الجمعية وتتعهد حكومة جلالته البريطانية بتأييد هذا الطلب.

٤ - إذا قام أى نزاع مع دولة ثانية نشأت عنه حالة تنذر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة فإن الفريقين المتعاقدين يعملان معًا بقصد تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية؛ طبقًا لنصوص عهد جمعية الأمم ونصوص أى تعهد دولى يمكن تطبيقه على تلك الحالة.

٥ - يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين أن لا يقف فى البلاد الأجنبية موقفًا لا يتفق مع هذه المحالفة أو ينشئ صعابًا للفريق الآخر. وعملاً بهذا التعهد لا يقاوم أحدهما سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية ولا يعقد مع دولة ثالثة أى اتفاق سياسى قد يكون مجحفًا بمصالح الآخر.

٦ ـ تعترف حكومة جلالته البريطانية بأن تبعة المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وأملاكهم تقع من الآن فصاعدًا على عاتق الحكومة المصرية. ويتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهداته بهذا الشأن.

٧ ـ إذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين فى حرب رغم نص الفقرة ٤ الواردة آنفًا فإن الفريق الآخر يبادر لمعونته مع مراعاة نص الفقرة ١٤ التى ستذكر فيما بعد وذلك بصفته حليفًا، وبوجه خاص فإنه فى حالة وقوع حرب أو خطر وقوع حرب يقدم جلالة ملك مصر إلى جلالته البريطانية فى الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ومن ذلك استخدام موانئه ومطاراته ووسائل مواصلاته.

٨ ـ نظرًا إلى الرغبة فى توحيد نظام التعليم والأساليب فى الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد جلالة ملك مصر بأنه إذا رأى من الضرورى الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فإنهم يُختارون من الرعايا البريطانيين.

٩ ـ تسهيلاً وضمانًا لمحافظة جلالته البريطانية على قناة السويس بصفة كونها طريقًا ضروريًا للمواصلات بين أجزاء الإمبراطورية المختلفة، يجيز جلالة ملك مصر لجلالته البريطانية أن يبقى على الأراضى المصرية وفى مواقع يتفق عليها فيما بعد شرقى الدرجة ٣٢ من خطوط الطول، القوات التى يراها جلالته البريطانية لازمة لهذا الغرض. ووجود هذه القوات لا يُعتبر احتلالاً بأية حال من الأحوال ولا يمس حقوق سيادة مصر.

١٠ ـ نظرًا إلى الصداقة بين الدولتين وإلى المحالفة المرجوّ عقدها بهذه الاقتراحات، فإن الحكومة المصرية عند احتياجها لخدمات موظفين أجانب تستخدم رعايا بريطانيين كقاعدة عامة.

١١ ـ يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم فى مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة. وعليه؛ فإن جلالته البريطانية يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالى إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة.

١٢ ـ نظرًا إلى الصداقة بين الفريقين المتعاقدين وإلى المحالفة المراد عقدها بموجب الاقتراحات الحاضرة، يمثل جلالة ملك مصر سفير يُعتمد بالطرق

المرعية ويحفظ جلالة ملك مصر أسمى مركز سياسى فى بلاطه لممثل جلالته البريطانية.

ويمثل جلالة ملك مصر سفير لدى بلاط سانت چيمس.

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل تعديلاً لاتفاق سنة ١٨٩٩، يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان هى الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور. وعلى ذلك يواصل الحاكم العام استعمال السلطة المخولة له بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين.

١٤ - لا يُقصد بهذه الاقتراحات ولا يمكن أن ينبنى عليها الإخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه، بمقتضى عهد جمعية الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

١٥ - يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه الاقتراحات أو تفسيرها مما لا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جمعية الأمم.

١٦ - فى أى وقت بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من نفاذ معاهدة تبنى على الاقتراحات المارِّ ذكرها، يجوز إجراء أى تعديل فى شروطها يُرى من الملائم عمله وفقًا للظروف القائمة وقتئذ وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين.

الجيش

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

فى خلال محادثاتنا الأخيرة نشأت بعض مسائل عسكرية وتم النظر فيها بأتم العناية، وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين:

أولهما - ما يتعلق بقوات الجيش المصرى التى قد يمكن أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية المحالفة معاونة فعلية فيما لو نشأت لسوء الحظ أحوال من التى أشير إليها فى الجملة الأولى من الفقرة السابعة من الاقتراحات.

وثانيهما - المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سيكون مقامها بجوار قنال السويس سابقًا للفقرة (٩) لضمان الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى من طرق المواصلات البريطانية الإمبراطورية.

فأما فيما يتعلق بالقسم الأول فقد اتفقنا على ما يأتى:

١ - ينتهى النظام الحالى الذى يقوم بموجبه المفتش العام وأركان حربه بتأدية بعض الوظائف.

ويسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى.

٢ - على أن الحكومة المصرية ترغب، وفقًا للفقرة الثامنة من الاقتراحات، فى الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية. وحكومة جلالة ملك المملكة المتحدة وشمالى إيرلندا تتعهد بتقديم بعثة كهذه.

وترسل الحكومة المصرية موظفى الجيش المصرى لتدريبهم فى بريطانيا العظمى فقط. وتتعهد حكومة جلالته من جانبها بقبول جميع الموظفين الذين تريد الحكومة المصرية إرسالهم إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض.

٣ - لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفًا يجب أن لا يختلف نوع الأسلحة والمهمات فى الجيش المصرى.

وتتعهد حكومة جلالته بالتوسط لتسهيل الحصول على تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما أرادت الحكومة المصرية ذلك.

أما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار إليها فى الفقرة (٩) من الاقتراحات:

١ - فإن الحكومة المصرية تقدم مجانًا لحكومة جلالته الأراضى والثكنات إلخ.. فى الأماكن التى يتفق عليها وتكون معادلة لما تشغله القوات البريطانية فى مصر فى الوقت الحاضر.

وعند إكمال المحالّ الجديدة تنقل تلك القوات إليها وتسلم الأراضى والثكنات إلخ.. بعد إخلائها إلى الحكومة المصرية.

ونظرًا إلى العقبات الفنية التى تعترض إجراء النقل تدريجًا؛ فإنه ينتظر إكمال المحال الجديدة ثم يؤخذ فى النقل.

ونظرًا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢ من خطوط الطول، فتُتخذ التدابير لتقديم وسائل الراحة المعقولة بزراعة أشجار وحدائق وهلم جرًا للجنود، ومدهم أيضًا بمورد للماء العذب يكون كافيًا فى الأحوال الطارئة.

٢ - تستمر الامتيازات التى تتمتع بها الجيوش البريطانية فى مصر فى المسائل القضائية والمالية ويجوز تعديل ذلك فى المستقبل بالاتفاق بين الحكومتين.

٣ – تمنع الحكومة المصرية مرور الطيارات فوق الأراضى الواقعة على كلتا ضفّتَى قناة السويس إلى مدى عشرين كيلومترًا منها، إلا فى حالة الاتفاق بين الحكومتين على عكس ذلك.

على أن هذا المنع لا يتناول قوات الحكومتين أو الخطوط التى تقوم بتسييرها هيئات بريطانية أو مصرية حقيقية تعمل تحت سلطة الحكومة.

وقد اتفقنا أيضًا على أن تقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطيارات الحربية البريطانية وموظفيها ومهماتها المتجهة إلى المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية طبقًا للفقرة (٩) من الاقتراحات أو القادمة من تلك المطارات.

وتقدم حكومة جلالته التسهيلات الملائمة للطيارات الحربية المصرية وموظفيها ومهماتها فى الأراضى الواقعة تحت مراقبتها.

المذكرة المصرية

يا صاحب الفخامة:

أتشرف بابلاغكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة ببعض مسائل حربية وبأن أقرر لكم أنها تمثل بالدقة الاتفاق الذى انتهينا إليه.

المستشاران

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة:

تعلمون سعادتكم أن الحكومة المصرية قد أخذت على عاتقها القيام ببرنامج واسع النطاق للإصلاحات الداخلية. وإننى أدرك أن هذا العمل سيكون أبعد غورًا وأكثر صعوبة بسبب التعديلات المهمة التى ستدخل على نظام الامتيازات كما ترمى إليه الاقتراحات. وأرى ضمانًا لإنجاز هذا البرنامج الإصلاحى على وجه يدعو إلى الارتياح، أن الحاجة ستدعو إلى الحصول على أفضل مشورة ممكنة فأنتهز هذه الفرصة لأبلغ سعادتكم أن فى نية الحكومة المصرية أن تحتفظ بخدمة بريطانيين فى منصبَى مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية وذلك مدى المدة اللازمة لإكمال الإصلاحات المشار إليها. أما اللذان سيشغلان هذين المنصبين فى المستقبل فستختارهما الحكومة المصرية

بالاتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة ويعينان كموظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية.

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة:

أتشرف بإبلاغ دولتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بمنصبى المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية، وقد علمت مع الارتياح ما ذكرتموه دولتكم عن مقاصد الحكومة المصرية.

البوليس

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة:

أنتهز هذه الفرصة لأبلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية بإدارة الأمن العام. ولكن عملاً بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة (٦) من الاقتراحات ستحتفظ الحكومة المصرية - لمدة خمس سنوات على الأقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات، بعنصر أوروبى ببوليس المدن يبقى طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين.

فإذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى إعادة تنظيم قوة البوليس، فيسرنى أن أعلم هل تستطيع أن تعتمد على مساعدة حكومة جلالته البريطانية فى هذه المهمة؟

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة:

إن حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة قد علمت مع الارتياح أنه عملاً بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة (٦) من الاقتراحات ستحتفظ الحكومة المصرية، بعد إلغاء الإدارة الأوروبية بإدارة الأمن العام لمدة خمس سنوات على الأقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات، بعنصر أوروبى ببوليس المدن يبقى طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين.

فإذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى إعادة تنظيم قوة البوليس فيها فإن حكومة جلالته البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها أفرادًا خبيرين أو بعثة من البوليس، كما فعلت مع بلاد أخرى رغبت فى إعادة تنظيم قوات بوليسها.

الامتيازات

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة:

جاء فى الفقرة (١١) من الاقتراحات ما يأتى:

يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم فى مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة؛ وعليه فإن جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالى إلى المحاكم المختلطة، وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة.

ومن المفيد أن أبين لدولتكم الخطة التى أرى من الممكن أن يجرى عليها إصلاح نظام الامتيازات؛ إذ سأكون مستعدًا لتأييد مساعى الحكومة المصرية لعقد اتفاقات مع الدول على أساس هذه الخطة متى بُدئ بتنفيذ المعاهدة المبنية على هذه الاقتراحات.

فى سنة ١٩٢٠ بينما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية، كان يُرجى وضع التدابير لتلغى الدول الأجنبية محاكمها القنصلية فى مصر. وعليه تم إعداد مشروعات قوانين فى تلك السنة لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بحيث يشمل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية.

وسأكون مستعدًا للاتفاق على اعتبار مشروعات تلك القوانين أساسًا لإصلاح نظام الامتيازات إذا رضيت الدول الأجنبية بنقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة.

أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلا شك أن الحاجة ستدعو إلى تغييرات كثيرة.

وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء.

على أن هنالك بعض تعديلات أعتقد أنها ستكون ضرورية على أى حال. وأنا أرغب أن أنتهز هذه الفرصة لأذكرها لدولتكم.

قد يصعب على بعض الدول أن ترضى بنقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة. فنقلها فى هذه الحالة يجب أن يكون اختياريًا. والاختصاص فى هذه الأمور يجب أن يظل للسلطات القنصلية، إلا إذا

تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية ذات الشأن على نقل ذلك الاختصاص إلى المحاكم المختلطة.

وإننى أتوقع الاتفاق على أن تُخوَّل المحاكم المختلطة الاختصاص فى هذه الشئون فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين.

أما فى حالة العفو أو التخفيف من عقوبة صادرة على الأجانب وفى حالة تنفيذ حكم الإعدام فيهم، فإن وزير الحقانية يستشير المستشار القضائى مادام هذا الموظف باقيًا وذلك قبل تقديم مشورته إلى الملك.

إننى أعترف بأن الأحوال التى تُطبق فيها الامتيازات فى الوقت الحاضر، فيما يتعلق بسلطة الحكومة المصرية فى سَنِّ قوانين تسرى على الأجانب أو فرض ضرائب عليهم، لا تتفق مع الأحوال الحاضرة.

وسأكون مستعدًا للاتفاق على أن تقوم الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فى المستقبل بإبداء كل موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصرى ومن ضمنه التشريع المالى، على الأجانب إلا فى حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها فإنه لا ينفذ إلا بموافقة الدول عليه.

ويكون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة أن تتثبت من أن التشريع المشار إليه لا يناقض المبادئ التى يجرى العمل بموجبها عادة فى التشريع الحديث الذى يسرى على الأجانب، وأنه فيما يتعلق بوجه خاص بأى تشريع ذى صفة مالية، لا يوجد تمييز غير عادل ضد الأجانب بما فيهم الشركات الأجنبية.

وإن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى يستلزم إعداد وتنفيذ قانون جديد لتحقيق الجنايات وفى مشروعات القوانين التى أعدت فى سنة ١٩٢٠ بعض نصوص مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنايات (انظر المواد ١٠-٢٧ من القانون رقم... الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا شك أن دولتكم توافقوننى على أن قانون العقوبات الجديد يجب أن لا يحيد عن المبادئ المقررة بتلك المواد.

وهنالك بضع مسائل لا بد فيها من الوصول إلى اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة، على أننى لا أعتقد أن من اللازم عمل أى شىء فى الوقت الحاضر أكثر من مجرد ذكر هذه المسائل.

فأما الأولى فهى تعريف كلمة «أجنبى» فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة.

إننى أفهم من كلام دولتكم أن القوانين التى تنفذها المحاكم الأهلية بمصر فى الوقت الحاضر تجعل جميع الأشخاص المقيمين بمصر خاضعين للمحاكم الأهلية، ما عدا أولئك الذين يخرجون من اختصاصاتها إما بحكم قانون أو عرف أو معاهدة.

فأنا أقبل هذا المبدأ بشرط أن يكون مفهومًا أن جميع الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات فيما مضى يصبحون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة، بقطع النظر عن تغييرات السيادة القومية التى طرأت بعد حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨.

وأما الثانية فهى زيادة موظفى المحاكم المختلطة زيادة يستلزمها توسيع اختصاصها واختصاص وظيفة النائب العمومى الجديد للمحاكم المختلطة والموظفين الذين ستدعو الحاجة إليهم؛ لتمكينه من القيام بتلك الواجبات على وجه يدعو إلى الارتياح.

ويؤخذ رأى المستشار القضائى - مادام باقيًا - بشأن تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وتعيين رجال النيابة الأجانب إذا لزم.

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

لى الشرف أن أبلغكم أننى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم وفيها تخبروننى بالخطة التى تعتقد حكومة جلالته بالمملكة المتحدة أنه يمكن بموجبها إصلاح نظام الامتيازات، وتلفتون نظرى إلى بعض الاعتبارات الخاصة التى تعلقون عليها أهمية.

ويسرنى أن أقول إن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون إليها تتفق مع رغبات الحكومة المصرية التى هى أيضًا على اتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بوجه عام فيما يتعلق بالخطة التى يجب أن يسير عليها إصلاح نظام الامتيازات.

أما فيما يتعلق بتعريف كلمة «أجنبى» فإننى ألاحظ أنه وإن تكن الحكومة المصرية لا تمانع فى أن يسرى قضاء المحاكم المختلطة المدنى والجنائى على الأجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الأجنبية قبل الحرب سنة ١٩١٤-١٩١٨، فإن الأجانب الذين ليست لهم هذه الامتيازات - وما كانت لهم قط - يجب بالطبع أن يكونوا خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية.

الموظفون الأجانب

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة:

فى خلال محادثاتنا بشأن الفقرة (١) من الاقتراحات فُهم أن حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة وشمالى إيرلندا لن تتشدد فى تفسير ضيق غير معقول لهذه الفقرة، وأنه ليس ثمة ما يمس حرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى المناصب التى لا يتوافر لها موظفون بريطانيون ملائمون.

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة:

أتشرف بإبلاغ دولتكم أننى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين أجانب، وأننى أثبت هنا الكلام الوارد هنالك عن التفاهم الذى وصلنا إليه.

الأقليات

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة:

أود أن أسجل أنه لم نَرَ من الضرورى أن تُذكر فى الاقتراحات مسألة حماية الأقليات المشار إليها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وأن من المُسلَّم به أن هذه المسألة ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها.

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة:

لى الشرف أن أحيطكم علمًا بتسلُّم مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات.

السودان

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة:

لما تباحثنا فى الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفقنا على أن نفحص مسألة الديون التى على السودان فى الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل

والإنصاف، واتفقنا أيضًا على أن يبحث ممثل الخزينة البريطانية مع ممثل لوزارة المالية المصرية فى هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة التى تعقد على أساس الاقتراحات.

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة:

ردًا على مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم أتشرف بإثبات اتفاقنا على أن مسألة الديون التى على السودان سيفحصها ممثلان عن الخزينة البريطانية ووزارة المالية المصرية بقصد تسويتها على أساس العدل والإنصاف.

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة:

من الملائم أن نسجل الاتفاق الذى قد انتهينا إليه بشأن الطرق التى بمقتضاها تُجعل الاتفاقات الدولية منطبقة على السودان.

والاتفاقات التى سيكون من المرغوب تطبيقها على السودان ستكون بالطبع ذات صبغة فنية أو إنسانية. ففى الحالة التى يتم فيها إمضاء أى اتفاق من هذا النوع بين مصر وبريطانيا العظمى، فإن المندوبين البريطانى والمصرى يبديان معًا فى الوقت الملائم تصريحًا كتابيًا فحواه أن توقيعهما المشترك بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة يقصد به أن يشمل السودان.

وأنه (فى الحالة التى يجب فيها التصديق على الاتفاق) متى تم إيداع الوثيقة التى تتضمن هذا التصديق من جانب جلالة ملك مصر ومن جلالته البريطانية، يصبح هذا الاتفاق ساريًا على السودان طبقًا لشروطه.

فإذا لم يعمل مثل هذا التصريح فالاتفاق لا يصبح ساريًا على السودان إلا بطريقة الانضمام التى سيشار إليها فيما بعد.

وفى الحالة التى يعمل فيها مثل هذا الصريح لا يُذكر السودان ذكرًا خاصًا فى مستندات التصديق.

وفى بعض الحالات التى ينص فيها الاتفاق على الانضمام اللاحق ويكون من الملائم أن يسرى الاتفاق على السودان بهذه الطريقة، يتم الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى مندوبان يُعينان لهذا الغرض.

أما طريقة إيداع وثيقة الانضمام فيتفق عليها فى كل حال بين الحكومتين وفى هذه الأحوال لا يكون ثمة محل للتصديق.

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها مفاوضات بشأن أمثال هذه الاتفاقات، يظل المندوبان المصرى والبريطانى على اتصال من أجل أى عمل يتفقان على أنه من المرغوب فيه لمصلحة السودان.

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة:

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أننى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن طريق تطبيق الاتفاقات الدولية على السودان مما قد يرغب فى تطبيقه على تلك البلاد. وإنى أؤيد ما جاء فيها بشأن التفاهم الذى انتهينا إليه.

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

فى أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية إلى السودان. فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى الاقتراحات كما ترجو بإخلاص حكومة جلالته البريطانية ببريطانيا العظمى وشمالى إيرلندا، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة.

المذكرة البريطانية

يا صاحب الفخامة

أتشرف بإبلاغ فخامتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان، وقد أخذت علمًا بموقف حكومة جلالته البريطانية فى هذا الشأن.

(محمد محمود)

* * *

نداء محمد محمود باشا

وقد وجه محمد محمود باشا نداء إلى الأمة المصرية نشرته بعض الصحف إلى جانب المشروع يوم إذاعته، قال:

إلى الأمة المصرية الكريمة

إننى سعيد جدًا أن أعلن لأبناء وطنى أننى بعد مفاوضات طويلة شاقة قد وفِّقت إلى تسوية العلاقات بين مصر وإنكلترا على أساس الصداقة والتفاهم المتبادلين، وأننى خلال هذه المفاوضات لم أقصر لحظة عن بذل كل مجهود فى بسط آمال مصر وأمانيها. وقد وجدت الحكومة البريطانية تعطف بإخلاص على تلك الأمانى والآمال التى تأتلف فى نظرها مع المحافظة على قناة السويس ومصالحها الثانوية الأخرى، وسننشر تفاصيل الاتفاقية التى انتهت إليها المفاوضات فى الميعاد المضروب لها.

إن أكبر رجائى هو أن يطرح المصريون الذين يحبون وطنهم فى هذه الآونة الدقيقة نزعاتهم وميولهم الحزبية ويفحصوا هذه الاتفاقية على هَدْى وطنيتهم المستنيرة، واعتقادى أنهم إذا فحصوها بهذه الروح سيجدونها تفضل جميع مشاريع المعاهدات التى تقدمتها فى سبيل قرار الروابط بين البلدين على قرار ترضاه كرامتنا القومية.

إنى لواثق والحكومة البريطانية تشاطرنى هذه الثقة أن معاهدة مبنية على هذه القواعد ستقوى روابط الصداقة بين مصر وإنكلترا، وستمكن الأمتين من التعاون فى سبيل القيام بواجباتهما الدولية لحفظ السلام العام.

إنى ما دخلت المفاوضات إلا معتمدًا على ذلك الرجاء وهذا الاعتقاد واعتمادًا على ذلك الرجاء وهذا الاعتقاد أيضًا نقدم إليكم نتيجة تلك المفاوضات. وفى هذا الطور الخطير فى تاريخ مصر أناشد المصريين بنى وطنى أفرادًا وجماعات أن لا يجعلوا العصبية الحزبية تقف فى سبيل استقلال مصر وسيادتها لتتبوأ فى العالم المقام اللائق بكرامة المصريين.

* * *

تعطُّف ملكى على وزيرَى المفاوضة

ذاع من (بولكلى)، ديوان الوزارة فى الإسكندرية، إن حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد أنعم على صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء بالوشاح الأكبر من نشان محمد على وبرتبة الباشوية على الدكتور حافظ عفيفى باشا وزير الخارجية؛ فذهب الناس إلى أن فى هذا معنى التشجيع الكريم لخادمين مخلصين فى خدمة البلاد ومجاهدين أمينين فى سبيل حريتها وإعلاء شأنها، وفهم الجمهور من هذا التعطف أن صاحب الجلالة راضٍ فى الجملة عن نتائج المفاوضات.

تعليقات الصحف على المشروع

اختلف موقف الصحف المصرية إزاء مشروع الاتفاق المصرى الإنكليزى اختلافًا بيِّنًا، فالسياسة ـ لسان حال الأحرار الدستوريين ـ والاتحاد ـ لسان حال الاتحاديين ـ والأهرام، هذه الصحف الثلاث تروج للمشروع، الأولى بما فى وسعها من حول والأخريان بشىء من الكياسة واللياقة، وصحيفة الأخبار وهذه قد أفسحت صدرها للباحثين على اختلاف آرائهم، والمقطم وكان موقفه أقرب إلى أن يكون سلبيًا بل كان همه أن يردد الإشاعات حول موقف الوزارة المحمدية وقرب استقالتها، ثم جريدة البلاغ المعروفة بأنها لسان الوفد وقد انصرفت عن البحث فى جوهر المشروع بل صورته إلى النيل من الوزارة، والمطالبة أولاً وقبل كل شىء بعودة الدستور والحياة النيابية وإسقاط الحكومة الدكتاتورية.

وهذه نماذج من أقوال الصحف. قالت السياسة فى عددها الصادر فى اليوم السابع من شهر أغسطس يوم إذاعة نص المشروع رسميًا:

اليوم يستطيع الناس جميعًا أن يقرءُوا نصوص المعاهدة فى صورتها الرسمية واليوم يستطيع الناس جميعًا أن يعلموا أن رئيس الوزراء لم يكن مازحًا ولا بعيدًا عن الصدق ولا مُؤثرًا للخفة حين أعلن إلى زملائه وإلى الأمة أنه قد وقع مع الحكومة البريطانية معاهدة هو سعيد بتوقيعها وعرضها على الشعب المصرى ليرى فيها رأيه ويقضى فيها بأمره مستنيرًا بصدق وطنيته لا بالعصبيات الحزبية على اختلافها. واليوم يستطيع الناس جميعًا أن يقرءُوا فى نصوص المعاهدة أن صاحب الجلالة البريطانية مستعد لأن يعلن، إذا أراد الشعب المصرى، انتهاء

الاحتلال وأن يجلى جنوده إذا أراد الشعب المصرى عن المدن المصرية. فيخفق العلم المصرى وحده على أرض مصر عزيزًا كريمًا ممثلاً للعزة القومية والكرامة الوطنية. واليوم يستطيع الناس جميعًا أن يقرءُوا فى نصوص المعاهدة أن الجيش المصرى يستطيع إذا أراد الشعب المصرى، أن يعود إلى السودان وأن يخفق العلم المصرى على أرض السودان ممثلاً لحقها الخالد فيه لسيادتها الخالدة عليه. واليوم يستطيع الناس جميعًا أن يروا وهم يقرءُون نصوص المعاهدة أن بريطانيا العظمى مستعدة إذا أراد الشعب المصرى أن تعامل مصر معاملة الند للند لا معاملة القوى للضعيف وأن تقوم العلاقات بينهما على ما تقوم عليه العلاقات الدولية بين الأمم الحرة المستمتعة باستقلالها كاملاً لا يشوبه نقص ولا تحيط به شبهة. اليوم يستطيع الناس أن يقرءُوا هذا كله فى النصوص الرسمية للمعاهدة وأن يقرءُوا معه أشياء كثيرة ليست أقل منه خطرًا ولا أضعف منه مساسًا بحياة الأمة ومنافعها ومستقبلها وعزتها وكرامتها. واليوم بعد أن يقرأ المصريون هذا كله يستطيع كل واحد منهم أن يقدر الأمانة التى يحتملها والتبعة التى ينهض بها لنفسه ولهذا الجيل الحاضر وللأجيال المقبلة من أمته، ثم للحضارة والرقى الإنسانى بوجه عام. نعم ويستطيع أن يجيب فى وضوح وجلاء وإخلاص عن هذا السؤال، هل يقضى الواجب الوطنى على كل مصرى صادق المصرية أن يدرس هذه المعاهدة فى رَوِيَّة وأناة وبراءة من الهوى، أم هل يجوز لمصرى يحترم نفسه وأمته ويقدر ما لوطنه عليه من الحق أن ينصرف عن النظر فيها والعناية بها إلى أجل قريب أو بعيد.

لا إكراه فى الرأى ولا سلطان على أحد، وإنما هو مصير مصر قد ترك البت فيه إلى مصر وحياة الشعب قد ترك القضاء فيها للشعب، حر الرأى، مطلق الإرادة مبسوط السلطان. ألم يعلن رئيس الوزراء والحكومة البريطانية نفسها أن قبول هذه المعاهدة أو رفضها رهين برضى الشعب المصرى عنها أو سخطه عليها، وأن هذا الشعب المصرى لن يبرم هذه المعاهدة أو يرفضها فى الشوارع والحوانيت ولا فى الدُّور والأندية وإنما يدرسها حرًا ويمحصها حرًا. ويقضى فيها حرًا بعد الدرس والتمحيص، وبعد التفكير والتقدير، حتى إذا تم له ذلك انتخب نوابه على بصيرة وأرسلهم إلى دار البرلمان ليعلنوا كلمته وينطقوا بلسانه ويكلفوا الحكومة المصرية أن تبلغ الحكومة البريطانية أن الشعب المصرى يبرم المعاهدة أو ينقضها.

هذا كله سيكون وسيكون من غير شك ولا ريب، أعلنه رئيس الوزراء ألف مرة ومرة وأعلنته الحكومة البريطانية ألف مرة ومرة. وأعلنه كل من فاوض الحكومة البريطانية فى هذه المسألة منذ نشأت المفاوضات. ولا يمكن أن يكون شىء غير هذا فلم يفكر أحد فى إكراه الأمة المصرية على معاهدة لا ترضاها.

إذن فالذين يتخذون من المطالبة بعودة الحياة النيابية وسيلة يصرفون الناس بها عن درس المعاهدة والعناية بها وتكوين آرائهم فيها يعبثون بعقولهم ويعبثون بعقول الناس ويضيعون وقتهم ويضيعون وقت الناس. فالحياة النيابية عائدة ولن تبرم المعاهدة فى الشوارع بل فى البرلمان كما قلنا.

إننا لنخشى أشد الخشية أن يكون هؤلاء الذين يثبّطون الهمَم ويصرفون الناس عن النظر فى حياتهم والتفكير فى مصيرهم، إنما يفعلون ذلك متورطين ملتمسين للهرب من هذا الموقف الحرج الذى اضطرتهم إليه المكابرة والعصبية الحزبية وإيثار المنافع الخاصة على المنافع العامة.

يجب أن يفهم الشعب موقفه فى جلاء ووضوح. فهذه الحكومة البريطانية قد قبلت معاهدة تضمن كما يقول رئيس الوزراء كرامة مصر واستقلالها، وهى تريد أن تعرف رأى مصر فى هذه المعاهدة فقوم يشيرون على مصر بأن تدرس وتفكر وتتخذ النواب ألسنة يعربون عن إرادتها، وقوم آخرون يأمرون مصر بأن لا تفكر ولا تقدر ولا تدرس بل تنتظر أن يأتى النواب فيقضوا فى أمرها مما تعلم ومما لا تعلم ويبتّوا فى مصيرها بما ترضى وما تكره يتأثرون فى هذا كله بالوحى الحزبى والمنفعة الحزبية، لا بإرادة الشعب ولا بمنفعة الشعب. أولئك يريدون أن تخلص مصر من الإنكليز بحريتها ليستمتع هم بهذه الحرية، وهؤلاء يريدون أن تخلص مصر من الإنكليز لتقع فى أيديهم لا أكثر ولا أقل.

أيها المصريون، إن أمركم منذ اليوم إليكم وحدكم وإن مصيركم منذ اليوم فى أيديكم وحدكم. فتخيروا لأنفسكم ما تحبون أحرارًا لا مكرهين، واحذروا هذه الحبائل التى يبثها فى طريقكم قوم تورطوا فى الحرج فهم يلتمسون منه لأنفسهم مخرجًا على حسابكم.

إن طريقكم واضحة، وخطتكم بيِّنة فادرسوا هذه المعاهدة متبصرين متدبرين، وكونوا لأنفسكم فيها رأيًا ثم انتخبوا نوابكم وأوحوا إليهم برأيكم، أرسلوهم ليعلنوا عنكم هذا الرأى من فوق منبر البرلمان.

وقالت الأهرام فى اليوم نفسه بعد مقدمة:

«وخلاصة القول أن هذه المعاهدة أحسن معاهدة عرضت على الأمة المصرية، وفيها كما قال المغفور له سعد باشا «مزايا لا يستهان بها» وإذا قيل إنها لم تحقق استقلال مصر تحقيقًا تامًا فأى معاهدة تكون نتيجة المفاوضة وتحقق استقلال الأمة فى مرحلة واحدة.

فعلى جميع الأحزاب أن يجعلوا اليوم خدمة وطنهم فوق نزعات نفوسهم، فإن الأحزاب كما قلنا مرارًا إنما وجدت لخدمة الوطن، ولم يوجد الوطن فى خدمة الأحزاب.

من هذه الوجهة يجب أن يُنظر إلى المعاهدة، وعلى هذه القاعدة يجب أن تدرس. أما الضعف الظاهر ظهورًا بينًا فهو فى مسألة السودان وإن تكن هذه المسألة قد تقدمت خطوة عما كانت عليه فى الماضى والله الموفق للصواب».

وأما جريدة الاتحاد فراحت تلوك كلامًا تنصح به للمصريين أن ينظروا إلى المشروع من الناحية الوطنية لا الحزبية وأن يوحدوا الجهود إزاءه، ويظهر أنه قد دفعها إلى ذلك عدم وضوح رأى الحزب الذى تتكلم باسمه؛ فإلى هذا اليوم لم يكن قد رسم حزب الاتحاد النهج الذى سيسلكه إزاء المشروع وسيأتى اليوم الذى يقول فيه كلمته قريبًا أو بعيدًا.

وأما جريدة البلاغ فقالت ـ بإمضاء صاحبها ورئيس تحريرها عبد القادر أفندى حمزة ـ ما يأتى تحت عنوان(١):

مقترحات الحكومة البريطانية

لا مقترحات دولة محمد محمود باشا

عودة الحياة النيابية سليمة هى البرهان الذى لا بد منه على حسن النية

«لندن فى ٦ أغسطس ـ نوهت الدوائر البريطانية فى سياق حديثها عن مقترحات مشروع المعاهدة بأن الحكومة البريطانية لم تفاوض محمد محمود باشا فى هذه المقترحات كدكتاتور مصر بل كموظف عرضى يمثل مصر كلف بأن يعرض هذه المقترحات على الشعب المصرى الذى عليه أن يقرر هل يقبل هذه المقترحات أو لا يقبلها.

(تلغرافات الأهرام صباح اليوم)

---

(١) البلاغ فى ٧ أغسطس.

نشرت اليوم النصوص الرسمية المقترحات التى تعرضها الحكومة البريطانية على الشعب المصرى لتكون أساسًا لمفاوضات تتولاها حكومة مصرية دستورية ثم لمعاهدة تعقد بعد ذلك ويصادق عليها البرلمان. ونقول «مقترحات» والنصوص الرسمية تؤيدنا وتهزم الذين قالوا «معاهدة أبرمت» أو «معاهدة وقّعت» ونقول «مقترحات للحكومة البريطانية» والنصوص تؤيدنا أيضًا، وهذا التلغراف الذى نشرناه فى رأس كلمتنا هذه نقلاً عن تلغرافات الأهرام الخصوصية ينطق بأن صاحب الدولة محمد محمود باشا لم يكن فى نظر الحكومة البريطانية أكثر من «موظف عرضى» كلف بأن يتسلم المقترحات ليعرضها على الشعب المصرى. وما نريد أن نناقش الآن شيئًا من النصوص لأننا لن نناقشها قبل أن تعود الحياة النيابية سليمة وقبل أن تُلغى القوانين الاستثنائية، ولكنَّا نقول فقط إن هذه النصوص دالة على أن صاحب الدولة محمد محمود باشا وإن كان قد تحادث مع مستر هندرسن، إلا أنه ما كان فى موقف المقترح بل فى موقف المتسلم من مستر هندرسن ما يبعث به إليه هذا الأخير من المقترحات.

وندع هذا مع ذلك إلى الوقت الذى نعرض فيه للمقترحات، أما الآن فإننا نجيب على قول الدوائر البريطانية إنها تنتظر ما يقرره الشعب المصرى فنقول إن الشعب المصرى يحب هو الآخر أن يُبْدى رأيه ولكنه يعتقد أن مما لا يتفق مع كرامته أن يبدى هذا الرأى وهو مقيد الحرية، ويعتقد أيضًا أن الأمم الدستورية لا تقرر مصائرها بتلغرافات يكتبها العمد والمشايخ مأمورين ولا بوفود يؤلفها الموظفون والأعيان مكرهين، وإنما تقرر مصائرها بالطريقة النظامية أى داخل البرلمان وعلى يد من تنتخبهم لذلك فيه. فالشعب المصرى يرحب، وقد رحب دائمًا بفكرة الاتفاق ولكنه وهو محروم الآن من برلمانه ومن حريته يقف فى مكانه إلى أن يرى بعينه ماذا يكون، فإن رُدت إليه حريته سليمة كان ذلك عنده دليلاً على النية الحسنة فى عرض المقترحات وكان للبرلمان بعد ذلك أن ينظر فيها مع الحكومة الدستورية فى جو هذه النية الحسنة، أما إن مُست حياته النيابية وبقيت حريته فيها وفى غيرها مقيدة فذلك دليل لا نزاع فيه على نية سيئة لا نحب أن نفترضها من الآن ولكن لا جدال فى أنها إن صحت فستجنى شر جناية على كل رغبة فى الاتفاق.

وكيف يريد إنسان من هذا الشعب أن يبدى رأيه فى المقترحات وأن يعتقد أنها تعرض فى جو من حسن النية وهو يسمع أن صاحب الدولة محمد محمود

باشا يفكر فى تعديل قانون الانتخاب، ثم يرى بعينه أن اليوم الذى تنشر فيه المقترحات فى مصر هو اليوم الذى يطلب فيه الوفديون من أهل المنيا وأهل أسوان عقد اجتماعين للنظر فى الحالة السياسية فيقابل الطلبات بالرفض فى آن واحد. كيف يريد إنسان من هذا الشعب أن يعتقد حسن النية وهو يرى أن فى القوانين قانونًا يحظر عليه القدح فى النظام الدكتاتورى، وقانونًا يبيح لرجال الإدارة الاعتداء على من شاءوا دون أن يكون للمُعتدَى عليه أن يرفع أمره معهم إلى القضاء، وقانونًا يحظر على الموظفين أن يبدوا رأيًا سياسيًا، وقانونًا يجعل للإدارة الحرية المطلقة فى منع الاجتماعات، وقانونًا يسمح لوزارة الداخلية بأن تعطل الصحف، وقوانين أخرى ليس الغرض منها أن تقيم عدلاً أو تحقق مصلحة وإنما كل الغرض أن تتمكن بها الوزارة من محاربة خصومها السياسيين.

يقولون إن الحياة النيابية ستعود لأن الحكومة البريطانية تريد رأى البرلمان فى المقترحات؛ فنقول نحن إن عودتها لا تكفى وإنما يجب كما قلنا غير مرة أن تعود «سليمة»؛ أو بعبارة أخرى يجب أن تجرى الانتخاب على القانون القائم الذى سنّه البرلمان وقبلت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٦ أن تجرى الانتخابات عليه؛ ثم يجب أن تكون الانتخابات حرة لا إكراه فيها ولا لعب ولا غش ولا تزوير ولا تدخل لرجال الإدارة أكثر من المحافظة على النظام ورعاية القانون. هذا هو الذى يجب لكى تعود الحياة النيابية سليمة فإن تحقق فهو يحمل فى ثناياه البرهان على حسن النية، أما إذا جرى الأمر على خلافه فالنية سيئة لا شك فيها وتأثير هذه النية على مصير المقترحات شىء لا شك فيه.

وقد نعتت جريدة السياسة هذا المقال بأنه «إنذار» قالت[١]:

إنـذار

نعم إنذار يوجهه البلاغ بأمر الذين يسيّرونه ويوحون إليه طبعًا إلى الحكومة الإنكليزية وإلى حزب العمال الإنكليزى من وراء هذه الحكومة. وهذا الإنذار خطير بعيد الأثر لا فى حياة الحكومة الإنكليزية وحزب العمال الإنكليزى وحدهما؛ بل فى حياة الأمة المصرية أيضًا وفى السلام بين الأمتين وما يترتب على هذا السلام من أثر فى الحياة الدولية العامة.

(١) السياسة فى ٨ أغسطس سنة ١٩٢٩.

نعم إنذار خطير بعيد الأثر فى هذا كله يوجهه إلى الأمة الإنكليزية وحزب العمال هؤلاء النفر الذين يسيرون البلاغ ويوحون إليه، وأقل ما يوصف به هذا الإنذار أنه يصور عقلية غريبة لا تفهم ما تفعل، ولا تفقه ما تقول. فالحكومة الإنكليزية من حزب العمال قد اتفقت مع رئيس الحكومة المصرية على قواعد لمعاهدة يمكن أن تنظم العلاقة بين البلدين إذا قبلها الشعبان الإنكليزى والمصرى يمثل كلاً منهما برلمانه الخاص، واتفقت مع رئيس الحكومة المصرية على أن تنشر هذه القواعد فى مصر وإنكلترا فى وقت واحد ليدرسها الشعبان جميعًا حتى إذا فرغا من درسها أوحى كل منهما إلى نوابه برأيه فيها فأعلن النواب هذا الرأى وأذعنت الحكومة لهذا الإعلان فأبرمت المعاهدة أو رفضتها.

على هذا كله تم الاتفاق بين رئيس الحكومة المصرية ووزير الخارجية البريطانية، وأعلن كل منهما إلى صاحبه أنه سيوصى حكومته وأمته بقبول هذه القواعد أساسًا للعلاقات بين الشعبين المصرى والإنكليزى. ثم عرض كل من الطرفين المتفقين نتيجة الاتفاق على حكومته وأمته. فأما الحكومة الإنكليزية فأقرت رأى وزير الخارجية فيها. وأما الحكومة المصرية فأقرت رأى رئيسها وهنأته بما وفِّق إليه من فوز فى هذا الاتفاق. وأما الأمة الإنكليزية فقد أخذت تدرس الاتفاق درسًا دقيقًا متأثرة بمنافع الإمبراطورية البريطانية وحدها وآية ذلك هذه الفصول الطوال التى تنشرها الصحف الإنكليزية، منها ما يقبل الاتفاق فى غير تحفظ ومنها ما يرفضه فى غير تحفظ ومنها ما يتوسط فيقبل بعضه ويرفض بعضه الآخر. وسيظل الشعب الإنكليزى يدرس الاتفاق على هذا النحو حتى إذا اجتمع برلمانه وعرض عليه الأمر كان قد عرف ميول الشعب وآراءه واستطاع أن يقضى فى الاتفاق عن بصيرة وملاءمة لإرادة الأمة الإنكليزية.

وأما الشعب المصرى فقد عُرض عليه الاتفاق ليدرسه ويكون لنفسه رأيًا فيه توطئة للانتخابات، فإذا الجماعة الذين يسمون أنفسهم وفدًا وينتحلون لأنفسهم تمثيل الأمة والنطق بلسانها يقفون من هذا الاتفاق موقفًا لا يمكن أن يوصف إلا بأنه لا يليق بالرجل الذى يحترم نفسه ويستطيع أن يحتمل تبعة ما يفعل أو يقول.

ذلك أنهم يأبون أن يعلنوا رأيهم فى هذا الاتفاق وقد وهبهم الله حظًا من العقل مهما يكن قليلاً فهو يمكِّنهم من أن يفهموا غرابة هذا الموقف وسخافته.

فهم يلتمسون لأنفسهم العذر من هذا الصمت المريب. ولهم فى الاعتذار عن هذا الصمت سبيلان إحداهما سخيفة كهذا الصمت نفسه، وهى مناقشتهم التى لا تُجْدى فيما تم من الاتفاق بين رئيس الحكومة المصرية ووزير الخارجية الإنكليزية أهو معاهدة أم مشروع معاهدة!!! أهو اتفاق أم مشروع اتفاق!!! أكان صاحب الاقتراح فيه وزير مصر أم وزير إنكلترا!!!! وواضح أن هذه المناقشة لا تجدى شيئًا ولا تغنى قليلاً ولا كثيرًا. فليكن ما تم بين رئيس الحكومة المصرية معاهدة أو مشروع معاهدة، وليكن اتفاقًا أو مشروع اتفاق وليكن صاحب الاقتراح فيه وزير مصر أو وزير إنكلترا، فمما لا شك فيه أن قواعد هذا الاتفاق قد تم الرضى بها من الطرفين المتناقشين وقبلها كل منهما ورضى أن يوصى أمته وحكومته وطلب إليهما بالفعل درسها وإظهار الرأى فيها. فما رأى أصحابنا فى هذه القواعد أيقبلونها أم يرفضونها؟ أيرون فيها خيرًا ينصحون للأمة بقبوله أم يرون فيها شرًا ينصحون للأمة برفضه؟ ليكن صاحب الاقتراحات هندرسن أو محمد محمود. فماذا يرون فيها. ليكن محمد محمود قد اشترك فى إيجاد هذه الاقتراحات أو قد تسلمها من الإنكليز ليعرضها على الأمة ليس غير فماذا رأيهم؟ وإن كنا نحب أن نسألهم سؤالاً خفيفًا. إذا لم يكن لمحمد محمود أثر فى هذه الاقتراحات فلِمَ عرضت عليه ولم نوقش فيها ولِمَ لَمْ تعرض على الأستاذ وليم مكرم ولم يناقش فيها الأستاذ وليم مكرم وهو سفيرهم وممثلهم؟ ومهما يكن من شىء فنحب أن نعرف رأى القوم فى هذه القواعد، ولنفترض أن الحكومة الإنكليزية قد ألقتها إلى مصر من السماء لا من طريق محمد باشا محمود.

هنا تظهر سبيلهم السامية إلى الهرب والفرار من احتمال التبعة، فهم يهربون ويفرون لأنهم لو قالوا إن هذه القواعد صالحة أفلت الحكم من أيديهم وقال لهم الإنكليز إذًا فأيدوها فى الانتخابات وحين تعرض على البرلمان: وأبغض شىء إلى أصحابنا أن يؤيدوا شيئًا لم يجئ عن طريقهم فالذل على أيديهم خير من العز على أيدى غيرهم.

وهم إن قالوا إن هذه القواعد رديئة أفلت الحكم وخسروا عطف العمال، فهم يعلمون أن العمال لا يستطيعون أن يبذلوا أكثر مما بذلوا، وهم مستعدون لقبول هذا البذل بشرط أن يكون الحكم إليهم وأن يكونوا هم الذين يمضون المعاهدة لا

محمد باشا محمود. وإذًا فلابد لهم من معذرة يتقدمون بها إلى أصدقائهم العمال من هذا الموقف المريب. وهذه المعذرة هى أنهم لا يريدون أن يتكلموا قبل أن تزول الدكتاتورية وتعود الحياة النيابية سليمة.

تبارك الله؟؟؟ فإن الدكتاتورية لا تمنعكم من شتم رئيس الوزراء واتهامه بالخفة والبعد عن الصدق، فما بالها تمنعكم من أن تقولوا لأصدقائكم العمال إن هذه القواعد حسنة أو رديئة.

كونوا صادقين واصطنعوا شيئًا من الصراحة والإخلاص وقولوا لأصدقائكم العمال إن هذه القواعد حسنة وأنكم تريدون أن تقبلوها ولكن بشرط أن يكون إليكم الحكم، ولكنكم لن تفعلوا لأن العمال ترفَّعوا عن الأهواء الحزبية، فلو قلتم لهم هذا لهزءُوا بكم وسخروا منكم وأعرضوا عنكم وعرفوا أنكم عبيد الشهوة والهوى وأعداء المنفعة العامة.

كونوا صادقين وقولوا لأصدقائكم العمال إنكم تريدون الحكم وتحرصون عليه وتضحون بأمتكم فى سبيله، ولو قلتم ذلك لأرحتم منكم المصريين والإنكليز معًا ولكنكم ضعاف وَجلون تَفْرقون من الحق وتفزعون من الصدق وتلجئُون إلى هذه الطرق المريبة من الهرب والبراءة من التبعة.

ولن تنفعكم هذه الطرق فالحياة النيابية عائدة من غير شك وستكون هذه القواعد أساسًا للانتخابات وستضطرون اليوم أو غدًا إلى أن تعلنوا آراءكم فيها، فإن قلتم إنها حسنة فذاك وإن قلتم إنها رديئة خسرتم صداقة العمال.

وما بالكم لم تنشروا نداء الديلى هرالد وهى فيما تقولون لسان أصدقائكم وما بالكم لم تردوا عليه!

إنها تدعوكم إلى ما تدعوكم إليه من وضع أمتكم فوق أهوائكم ومنافعكم، فكونوا صادقين وقولوا إنكم تؤثرون أمتكم على أنفسكم أو تؤثرون أنفسكم على أمتكم.

ها أنتم أولاء تنذرون أصدقاءكم العمال بأنكم لن تُبْدوا آراءكم فى هذه القواعد حتى تعود الحياة النيابية ولا تستحون أن تلجئُوا إلى الإنكليز فى أمر مصرى صرف، وها نحن أولاء نعلن إليكم أن الحياة النيابية عائدة من غير شك وأنها إذا عادت فسيقوم الدستور مقام النظام الدكتاتورى، فما رأيكم بعد ذلك فى قواعد المعاهدة حسنة هى أم رديئة!!!

لن تجيبوا ولن تخرجوا من هذا الصمت الذى تعتصمون به لأنكم محرجون؛ ولكننا نحب أن تعلموا أن منافع الأمة فوق منفعتكم وأن الوزارة التى أبعدتكم عن الحكم لم تبعدكم منه عبثًا، وإنما أرادت أن تعصم الأمة من استبدادكم بها وستعصمها من هذا الاستبداد غدًا كما عصمتها منه أمس وكما تعصمها منه اليوم. ونحب أن تعلموا أنكم ستبدون آراءكم فى هذه القواعد طائعين أو كارهين يوم تعود الحياة النيابية، إذا كنتم لا تستطيعون أن تنطقوا اليوم ففكروا فيما ستنطقون به غدًا حين تتقدمون للانتخابات فتسألكم الأمة عن موقفكم من المعاهدة أموقف رفض هو أم موقف قبول.

أقوال الصحف الإفرنجية المحلية

الإجبشيان غازيت

تحت عنوان: «كبير تسرع وقليل صدق»

«من بين آفات الصحافة الحديثة التسرع، فإن الوقائع تُحقق، والآراء تُجمع، ووجهات النظر تكون بسرعة خطيرة غير مأمونة ـ والمخبر الناجح يعمل بعجلة كإنما كانت مقدرة الصحيفة التى يعمل بها فى السرعة ولسنا نشك فى كفاءة المستر ث.ج. كتشوم كمراسل خاص، وها هو فى رسالته إلى الديلى إكسبريس ـ والتى نشرناها أمس ـ يقول إنه قضى فى الإسكندرية أربعًا وعشرين ساعة استطاع فى نهايتها أن يعرف رأى، ليس فقط، الشطر الأهم من الجالية البريطانية من التجار والماليين؛ بل أيضًا رأى الأوروبيين والأجانب جميعًا وهو يتلخص فى أن نفوذ بريطانيا وهيبتها فى الشرق الأدنى لم يتعرضا يومًا لمثل ما يهددهما من اقتراحات الحكومة البريطانية الخاصة بالمعاهدة المصرية البريطانية.

لقد عاش كثير منا فى مصر أكثر من أربع وعشرين ساعة، على أن هذه الإقامة الطويلة قد تكون سبب ما أصاب تقديرنا من خمول وقصور عن قراءة داخلية أفكار الجاليات الأوروبية التى عمدت إلى التحفظ الشديد، سواء منهم الجماعات أو الصحف، فيما يتعلق بالاقتراحات. على أننا نستطيع أن نكون رأيًا عن النتيجة المحتملة لمثل المعاهدة المنتظرة. ونحن ندفع رأى مستر كتشوم، ونؤكد بأن تسوية العلاقات المصرية البريطانية على الأسس السخية المقترحة، تزيد فى هيبة بريطانيا، ليس فقط فى مصر وفى الشرق الأدنى بل أيضًا فى العالم جميعه.

ولسنا ندرى من أين جمع المستر كتشوم معلوماته عن نيات مجلس الجالية البريطانية. على أننا ندهش إذا حاول المجلس فى المستقبل القريب سلوك السبيل التى قيل عنها. وفى الواقع فإن المستشار الوحيد الموجود هنا الآن هو القائم بأعمال الرياسة، وهو رجل مشهور برقته، وبواسع علمه فى سباق الخيل، أكثر من التصرف فى الآراء للبعد الذى يغريه بالمخاطرة بعقد اجتماع فى الوقت الذى لا يوجد بمصر من زعماء الجالية البريطانية أحد. وعلى كل حال، فلسنا نظن جماعة بريطانية يبلغ بها السخف إلى الحد الذى يغريها بإصدار قرار من نوع ما أرسله مراسل الديلى إكسبريس ونصه:

«٤ - ورأى زعماء تجار الجالية البريطانية أن المصرى لم يبلغ بعد الكفاءة اللازمة لإدارة دفة البلاد».

ومن الجلى أن مثل هذا القرار من وجهة النظر البريطانية بقطع النظر عن لياقة نسبته إلى هيئة بريطانية هنا، بالغ النزق وسوء التدبير ولسنا نأبه فتيلاً لهذا المالى الذى يقول إنه سيحتقب حاجاته ويبرح البلاد يوم يتم التوقيع على المعاهدة، فقد سبقه إلى مثل هذا فى سنة ١٩٢٢ ألفان وثلاثمائة موظف بريطانى ومع ذلك فقد بقيت غالبيتهم، فضلاً عن أن غالبية من ذهب قد عاد ثانية، وفضلاً عن أن كثيرين يودون العودة ويرغبون فيها.

ونحن نرجو أن لا يكون هذا المالى الجبان مصدر خبر نزول الأثمان فى البورصة منذ استقالة لورد لويد وقد كان خيرًا لهذا المصدر سواء كان هذا أو غيره أن يكفينا شره. وفى الحق، قد تمسكت البورصات المحلية فى اليومين التاليين لإذاعة خبر استقالة لورد لويد، على أن هذا التمسك لم يكن مصدره استبدال المندوب السامى أو تقدير تغير السياسة البريطانية ومن الجلى أن لا علاقة، ولا أثر ظاهر لها فى الأسواق المحلية للأوراق، وفى الأسابيع الثلاثة الأخيرة كان النزول بسيطًا ومستمرًا فى كل الأوراق المالية، وعلى العكس من ذلك فإن أسهم أراضى البحيرة وهليوبوليس مثلاً لم تؤثر فيها المضاربات شيئًا، ويرجع النزول إلى أسباب عديدة، أهمها حالة سوق القطن والتخوُّف من ارتفاع سعر القطن فى بنك إنكلترا وليس العامل السياسى واحدًا منها بغير شك وبكل تأكيد.

وهذه شركة جنرال موتورز، التى أُذيع عنها إعلان فى غير صالحها ولم تطلبه، تنفى ما قيل من أن محصليها يواجهون عقبات فى الأقاليم.

لقد ابتدأ بعض الضيق فى تحصيل الديون من الربيع الماضى، وقد أشرنا إليه على صفحات الإچبشيان غازيت وقتئذ ولما يتغير الموقف من وقتئذ، ولا تغيرت سياسة البنوك المحلية فيما يختص بالعروض.

من الجلى أن الديلى إكسبريس قد توفَّق فى إثارة التخوف فى فليت ستريت، بل ربما فى وستمنستر على أنها لن تجد سبيلاً إلينا نحن الذين يشاهدون الحالة عن قرب».

الافنير

من مقال بعنوان: «أوهام وحقائق»

سيكون من الوهم أن نعتقد أن هناك مصاعب ستقوم فى وجه مشروع المعاهدة، سواء من الناحية المصرية أو من الناحية الإنكليزية.

ويمكننا أن نعتقد أن صمت الوفد الذى بدا لنا منذ خمسة عشر يومًا أنه كالسكون الذى يسبق هبوب العاصفة قد أصبح اليوم صمتًا نهائيًا لا كلام بعده.

* * *

إن الوفد ليصمت لا لأنه يريد دراسة المشروع فى هدوء وسكون ويصمت لا لأنه غير مستطيع مناقشة المشروع فى حرية كاملة؛ بل إنه يصمت انتظارًا لأن تتقدم له الحكومة خطوة فى سبيل الاتفاق معه. وإنه لمن صالح الحكومة أن تضع حدًا للمشكلات التى يثيرها الوفد، إذن يمكننا أن نعتقد أن اتفاقًا سيتم بين الحزبين بمجرد عودة رئيس الوزارة.

وإذا اتفق الوفد مع الحكومة فستتم الانتخابات على ألف صورة كانت ويفتح البرلمان أبوابه. وسيدرس مشروع المعاهدة؛ منتهيًا به الأمر إلى قبولها كما هى لأننا نعرف من تصريحات وزارة العمال أنها لا تستطيع الحصول على أكثر من هذا القدر من البرلمان الإنكليزى.

وسيتم الأمر فى لوندرة على هذه الصورة وستقوم هناك أبحاث ومجادلات سيوافق البرلمان على إثرها على مشروع المعاهدة بدوره.

فلا جدوى إذن من الوهم بأن هناك مصاعب فى سبيل المشروع من الناحية المصرية أو الإنكليزية ما لم تجدَّ أمور ليست فى الحسبان.

الليبرتيه

من مقال بعنوان: «إيطاليا تبدى صداقتها لمصر».

«تلقينا من إيطاليا أنباء شائقة بمناسبة وصول جلالة الملك إلى روما فقد نشرت الصحف الإيطالية مقالات عن مستقبل مصر مبدية فيها صداقة كريمة للشعب المصرى وإعجابًا بأعمال جلالة الملك فؤاد الساهر على مصلحة بلاده. وأضافت إلى ذلك قولها إن إيطاليا لن تعترض على تحقيق الأمانى المشروعة المصرية وأنها ستعمل على تسهيل التعديلات المراد إدخالها على الامتيازات الأجنبية مع المحافظة على مصالح رعاياها.

وإن هذه الأنباء لتُعد فألاً حسنًا بالنسبة للمركز المضطرب الذى أثارته احتجاجات بعض الأجانب وسيكون موقف إيطاليا هذا مثالاً تحتذيه الدول الأخرى.

فإيطاليا الفاشستية العارفة بحقوقها وواجباتها إذا أبدت بهذا المظهر صداقتها وتضامنها مع مصر كان دلالة على إمكان اتمام هذه الخطوة - خطوة تعديل الامتيازات - بدون أن يكون هناك أى خطر يُخشى منه على الأجانب، وأن صحافة روما ما كانت لتبدى هذه الصداقة لو أنها رأت فى تعديل الامتيازات أى ضرر يمس الإيطاليين المقيمين فى مصر.

إن حكومة إيطاليا لهى إحدى الحكومات التى لا تنام لها عين عن رعاية رعاياها فى الخارج. وليس هو النظام الفاشستى الذى يسمح بأن يُهان أحد رعاياها أو يُهضم له حق فى أى بلد من البلدان الأجنبية.

* * *

فإيطاليا - وهذا شأنها - تبدى رغبة فى حل مشكلة الامتيازات حلاً عادلاً. وما ذلك إلا لأنها تشعر بأن فى استطاعتها إتمام ذلك دون أن تمس أى واجب من واجباتها نحو رعاياها. وهى تعلم أن رعاياها هؤلاء سيجدون دائمًا فى مصر نفس ما كانوا يجدونه فى الماضى. وأن ممثلى الحكومة الإيطالية فى مصر لعلى اتصال دائم منذ عهد بعيد برجال الحكومة المصرية، وقد عرفوا فيهم نضوج الروح وقوة الخبرة وعرفانهم بالمسئوليات الملقاة على عواتقهم وثقافتهم العالية؛ وبذلك يستطيعون أن يَكِلُوا إليهم المحافظة على أرواح ومصالح الأجانب فى مصر.

فضلاً عن أنه يوجد على رأس الأمة المصرية ملك يبعث الثقة المطلقة فى النفوس: ولقد أظهرت زياراته للعواصم الأوروبية مصر بمظهر الدولة البالغة مبلغًا عاليًا من الرقى.

فملك كهذا وبلاد كهذه لن يكون فيها الأمن والعدالة إلا قسطًا موزعًا بروح القسطاس المستقيم بين الأجانب والمصريين.

لنتقبل إذن هذه الأنباء الإيطالية، قبولاً حسنًا فهى أول البشائر وسوف لا تكون أخراها.

اقوال الصحف الأجنبية

قالت جريدة المورننج بوست الإنكليزية(١):

«لا يزال هناك وجه من وجوه تأثير انسحابنا من مصر لم نبحث فيه حتى الآن وهو التأثير فى الشعوب والبلدان الخارجية. وأكثر البلدان تأثرًا من جراء ذلك هى السودان. فالمصريون من تلقاء أنفسهم لم يكن فى وسعهم قط أن يفتحوا تلك البلاد الهمجية المحاربة وبالعكس كانوا دائمًا مهددين من غزواته البربرية ولم تستطع مصر التغلب على السودان والتخلص من مخاوفها حتى أخذ الضباط البريطانيون يدربون جنود مصر الفلاحين على أساليب القتال وأرسلت معهم الجنود البريطانية لتثبيت عزائمهم. والحقيقة أن تلك العملية العظيمة لم تتم إلا بقيادتنا فنحن الذين انتصرنا ونحن الذين سُدّنا البلاد وحكمناها وكان من أسباب المجاملة أن ذلك الاحتلال المشترك ظل أثره بأن العَلَميْن الإنكليزى والمصرى لا يزالان حتى اليوم يخفقان فى السودان جنبًا إلى جنب. ولكن القوة الحقيقية كانت القوة البريطانية. وكان مقتل السردار إخلالاً بالاتفاق فدعت الحال إلى إظهار الحقيقة بإغلاق أبواب السودان فى وجه الجيش المصرى وجعله إنكليزيًا. وقد خطا المستر هندرسن الآن خطوة لعكس تلك السياسة ومن المؤكد أن هذه الخطوة ستعتبر تنزلاً عن المطالب البريطانية ولكنها لا تقنع المصريين بل تعيد فتح مسألة كانت أحرى لخير مصر وخير السودان أن تظل مقفلة. فما السبب لهذا التنزل أو التسليم؟ طبعًا لكى تمكّن المصريين من المفاخرة بأنهم بدءُوا يسترجعون السودان من الإنكليز ولكنهم سيحاولون مواصلة ما بدءُوا به

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٤ أغسطس.

وسيدسون الدسائس ويُحْدثون القلاقل. وستكون النتيجة أن فتح الباب لإدخال إبهام قدم دخيل معتدٍ بأمل إرضائه سيكون كما يلوح لنا سياسة جنونية غير معقولة، ونقول عرضًا إنه إخلال بالعهد الذى قطعه المستر رامزى مكدونالد؛ إذ قال: سوف لا يطرأ أى تغير على سياستنا المصرية.

والسير أوستن تشمبرلن بالرغم من كل شغفه بالتسليم لم يقترح قط أى تسليم فيما يتعلق بالسودان. فهذه الأمور لا يحكم عليها فى الشرق إلا بمقياس واحد أى من حيث القوة أو الضعف ويقال الآن فى جميع أنحاء آسيا إن قوة بريطانيا آخذة فى الانحطاط من جراء هذا التسليم لمصر. ولا بد أن يؤثر هذا الاعتقاد فى موقف بريطانيا فى فلسطين والعراق وخصوصًا فى الهند التى أخذ ساستها يبدون علامات الرضا والارتياح إلى ما يعدونه عَرَضًا آخر من أعراض ضعف بريطانيا العظمى. ولا ترجو الأقلية السياسية فى الهند أكثر من القضاء على النفوذ البريطانى وقد أخذت تستغل هذا التسليم فى مصر للوصول غايتها.

ولا بد لنا من استعمال قليل من الشجاعة فى مؤتمر لاهاى على الأقل لرد فعل ما أحدثه ذلك التسليم الضار من التأثير السيئ».

ونشرت جريدة ستندارد رسالة لمكاتب علق فيها للمرة الثانية تعليقًا مسهبًا على مصر «فيما يتعلق بسائقى الحمير فى القاهرة والغوغاء القتلة وما إلى ذلك وقال إن فكرة إبقاء الجنود البريطانيين فى منطقة الرين كما كانت الحال فى السنوات العشر الأخيرة واقتراح سجنها أو تخبئتها فى بلاد مثل مصر من الأمور التى تبعث على الضحك»[1].

وأنشأت جريدة التيمس اليوم فصلاً رئيسًا قالت فيه ما يلى:

«يغادر السير برسى لورين اليوم إنكلترا قاصدًا إلى مصر وبالتأكيد أنه لم يُضِع وقتًا بين اليوم الذى عُين فيه مندوبًا ساميًا لبريطانيا فى القاهرة وشروعه فعلاً فى تسلم مهام منصبه الشاق. وتدل مبادرة الحكومة البريطانية إلى السير الحثيث فى هذا الأمر على رغبتها الشديدة فى الوصول إلى تسوية ودية مع الأمة المصرية على أساس مشروع المعاهدة الجديدة، وجاء سفر المندوب السامى فى الوقت نفسه الذى تبدأ فيه الحملة فى مصر على مسألة قبول مقترحات مشروع المعاهدة الجديدة.

---

(١) برقيات الأهرام فى ٤ اغسطس.

ويلوح أن خطاب محمد محمود باشا كان مثالاً للوضوح وضبط النفس والظاهر أنه أذكى فى سامعيه الكثيرين وطيسَ الحماسة وربما خُيل إليهم أنهم مشرفون على عهد جديد فى التاريخ المصرى؛ ولا غرو فإن مشروع المعاهدة من عدة وجوه يحوى أقصى مما عرضته أية حكومة بريطانية على مصر فيما مضى.

وعلقت الجريدة على تصريح محمد محمود باشا فقالت: ومما يُذكر بالارتياح أن رئيس وزراء مصر يدرك كل الإدراك أن أمر إعادة العلاقة مع إنكلترا على أساس جديد لا يمكن تسويتها إلا إذا حسب الحساب التام لرأى البلاد برمتها.

وقد خيب محمد محمود باشا أمل بعض سامعيه لعدم إشارته إلى الطريقة التى يستفتى بها الشعب؛ على أنه يكفى فى الوقت الحاضر أن يُقال إن رئيس الوزراء يقدر رأى الحكومة البريطانية حق قدره بأن المقترحات لم توضع لنفسه شخصيًا ولا للوزارة المصرية الحالية بل للأمة المصرية بأسرها، وأن موافقتها عليها بالطرق الدستورية هى شرط لما تناله من القبول فى إنكلترا.

أما الأساليب الدستورية التى تعرض فيها المعاهدة على الأمة المصرية، فليست من اختصاص الحكومة البريطانية ما دامت ترى أنها من الأساليب الوافية بالغرض.

وسنسمع الشىء الكثير عن هذه المسألة فى المستقبل القريب؛ لأنه من البدهىّ أن المعارضين لمحمد محمود باشا يعزمون الإصرار على أن تكون استشارة الأمة بالطريقة التى يفضلونها على سواها.

أما نداء محمد محمود باشا بوجوب نسيان الفوارق وتعاون الأحزاب جميعًا؛ فإنه لم يحرك زعماء الوفد حتى الآن.

وستسأل فى هذه البلاد أسئلة فى هذا الشأن أيضًا غير أن الكلمة التالية هى لمصر، فإذا لم يوافق المصريون على مشروع المعاهدة فلا يبقى ثمَّت داع حتى لمجرد البحث فى شروطها فى البرلمان البريطانى؛ وإذ ذاك يمكن أن يقال بلهجة أشد من لهجة السير أوستن تشمبرلن حين قال عندما رُفضت معاهدة ثروت باشا، إن الرفض يكون مصيبة لمصر أكثر مما هو لبريطانيا»[1].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٨ أغسطس.

ونشرت جريدة وستمان مقالة للمستر سبندر قال فيها: «لا يمكننى أن أظن أن المستر تشرشل يضع سابقة مفيدة بطوافه فى كندا لإثارة حرب على المعاهدة الإنكليزية المصرية. كان المستر تشرشل دائمًا متعصبًا فى هذا الأمر وإن صح ما يشاع فقد كان من أكبر العوامل فى منع الحكومات البريطانية المتوالية عن وضع اتفاق لحل المسألة المصرية.

وللمستر تشرشل طبعًا الحق بأن يحتفظ بآرائه الخصوصية ولا ريب أن له الحق أيضًا فى أن يطلب وجوب استشارة المستعمرات المستقلة فى مثل هذه الأحوال. ولكن إذا كان الوزراء السابقون الذين لا يوافقون على أعمال الذين يخلفونهم فى مناصبهم يعدون أنفسهم أحرارًا فى أن يمدوا نطاق معاركهم حتى تشمل الولايات الحرة (الدومنيون) كانت نتيجة ذلك اتساع المنازعات السياسية فى دائرة الإمبراطورية اتساعًا خطيرًا. والسبيل الأمين هو أن تترك حكومة الدومنيون تتصرف وشأنها فى دوائرها الانتخابية بغير تدخل من الخارج وتبتُّ فى الأمر بحسب إلهامها الخاص»[1].

ونشرت جريدة «الچورنال دى چنيف» مقالة للمسيو جورج فوشه مراسلها من القاهرة عن مشروع المعاهدة بين مصر وإنكلترا، قال فيها: «إنه من الغريب أن نرى هذا المشروع يحدث فى بورصة الإسكندرية وبورصة القاهرة نزولاً طفيفًا فى الأسعار، وهذا يدل على أن بعض الماليين الذين تهمهم شئون مصر يخففون مراكزهم إزاء ما يرونه من أن مستقبل مصر ومصير مشروع المعاهدة يحيط بهما شىء من الغموض الآن ومن الغلو والمبالغة أن يقال إن الأجانب يخشون على سلامتهم كما قالت جريدة الديلى إكسبريس، فبالرغم من مزاعم بعض الصحف البريطانية يعلم الأجانب المقيمون فى مصر أن الحكومة المصرية قادرة على صون النظام والأمن فى البلاد وأن حياة خمسمائة ألف من رعايا الدول الأوروبية فى مصر لا تستهدف لأى خطر متى نقلت الجنود البريطانية إلى ضفاف قناة السويس، وللأجانب مصالح عظيمة فى مصر وهذه المصالح مَصُونة ومحمية بكيفية تبعث على الرضا والاطمئنان بواسطة عمل المحاكم المختلطة. وقد كانت إنكلترا احتفظت بحماية مصالح الرعايا الأجانب عامة لا مصالح الرعايا

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٨ أغسطس.

البريطانيين فقط؛ ولكن المندوب السامى البريطانى لم يكن يتدخل فى مسألة لحماية مصالح الرعايا غير البريطانيين إلا فى أحوال استثنائية نادرة ووزراء الدول المفوضون وقناصلها هم الذين يتولون حماية مصالح رعاياهم. فالأساليب السياسية المألوفة جارية إذن فى مصر وتصريح إنكلترا بالعدول عن حماية مصالح الأجانب ليس معناه إلا تثبيت حالة موجودة فى مصر فعلاً، ويتبين من إمعان النظر فى مشروع المعاهدة والمذكرات الايضاحية أن إنكلترا لم تذهب فى سبيل المنح والتساهل مدًى بعيدًا بقدر ما تقول الصحف الأجنبية ويؤخذ من نصوص المشروع أن الجنود البريطانية ستعسكر على بعد خمسين كيلومترًا من القاهرة. وأما مسألة السودان فإن المذكرات الإيضاحية لا تخلو من تناقض فى كثير من النقط. فالاتفاق المعقود فى سنة ١٨٩٩ نُصَّ فيه على أن ملك مصر هو وحده صاحب السيادة فى السودان وأن لإنكلترا حق الاشتراك فى إدارة البلاد، فالشركة إذن هى فى الإدارة فقط والسيادة المصرية مصونة بحسب اتفاق ١٨٩٩. ولكن الوثائق الملحقة بالمشروع الجديد تعترف بالسيادة لمصر وإنكلترا معًا وتشير إلى أن جميع الاتفاقات الخاصة بالسودان يجب أن يبرمها ملك مصر وملك إنكلترا، وبينما توجد قوات بريطانية كبيرة فى السودان ستبحث إنكلترا بعين العطف فى إعادة أورطة مصرية إلى السودان، ثم إن المذكرات الإيضاحية تثبت من بعض الوجوه سلطة الموظفين البريطانيين الذين فى خدمة الحكومة المصرية بل توسع سلطتهم».

ثم بحث الكاتب فى مركز المستشار القضائى والمستشار المالى اللذين سيكون لهما رأى فى التعديلات المتعلقة بالتشريع ونظام الضرائب ونظام الجمارك وهى تعديلات يتطلبها إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، وقال إنه ليس فى مشروع المعاهدة ولا فى المذكرات الإيضاحية إيضاح للمدى الذى تبلغه مشورتهما ومعاونتهما من الوجهة العملية فهل يكون فى وسع الحكومة المصرية فى حالة اختلاف الآراء أن تضرب صفحًا عن اعتراضات هذين المستشارين أم يكون لهما حق الرفض القطعى؟ إن هذه المسألة غير جلية بحسب النصوص التى نشرت ويمكن أن تصبح مصدرًا لمنازعات فى المستقبل.

وقد نُص فى المشروع على أن مصر تستخدم موظفين من الرعايا البريطانيين فى الوظائف التى تستلزم الحال استخدام موظفين أجانب فيها، وجاء فى

المذكرات الإيضاحية أن هذه المادة يجب أن لا تفسر تفسيرًا لا يطابق الصواب فالحكومة المصرية محتفظة بحريتها فى استخدام أجانب غير بريطانيين فى المناصب التى لا يكون البريطانيون حائزين للمؤهلات اللازمة لها ولكن هذا النص يبعث على القلق، وتذكر فى هذا المقام أن مديرى مصلحة الآثار والفنون الجميلة والمتحف العربى هم من الفرنسيين والنائب العام لدى المحاكم المختلطة كان حتى الصيف الماضى بلجيكيًا، ومدير مدرسة الهندسة سويسرى، وفى الوقت نفسه يوجد بين البريطانيين علماء خبيرون فى الآثار المصرية ويوجد بينهم فنيون ومشرفون ومشرعون ومهندسون. فهل يجب أن يشغلوا الوظائف الفنية فى الحكومة المصرية وأن تنزع من هذه الوظائف الصفة الدولية فى المعاونة الفنية الأجنبية التى أدت لمصر خدمات جليلة؟ إن ذلك لا يكون مما تقتضيه مصلحة مصر ولا مصلحة الأجانب ولا مصلحة البريطانيين أنفسهم.

ثم قال الكاتب: إن هذه الانتقادات والملاحظات لا تجعلنا ننسى أن المعاهدة نتيجة مجهود عظيم فى سبيل التوفيق بين المصالح البريطانية والأمانى الوطنية المصرية، والواقع أن المعاهدة التى فاوض محمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى باشا المستر هندرسن فى صددها هى أكثر ملاءمة لمصر من المعاهدة التى فاوض ثروت باشا فيها، ومن المرجح أن الوفد الممثل للأغلبية الكبرى فى البلاد يقبل هذه المعاهدة بجملتها ولكنه يطلب تعديلات فى المذكرات الإيضاحية. والمأمول أن وزارة العمال لا تصر على عرض المشروع كوثيقة لا تقبل تعديلاً، وأن يكون فى الإمكان الوصول إلى حل عادل أو تسوية مقبولة للمسألة المعقدة المصرية. ويجب أن يذكر الوطنيون المصريون أن المعاهدة هى لمدة خمس وعشرين سنة، فإذا واصلت مصر تقدمها العلمى والاقتصادى كان فى إمكانها أن توطد استقلالها وأن تعيد النظر مع إنكلترا فى نصوص المعاهدة. والخلاصة، أن مشروع المعاهدة الذى وضعه المستر هندرسن ومحمد محمود باشا يعد مرحلة كبيرة فى سبيل تحرير مصر وهو بجملته يوجب الفخر للذين فاوضوا فيه(١).

آراء الزعماء والساسة فى المشروع

أمسك حزب الوفد عن الكلام فى المشروع، وأبَى إلا أن يعود البرلمان وبالتالى يعود إليه الحكم قبل كل شىء وتابعه أنصاره وشيعته، أما رجال الأحزاب الأخرى

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢١ أغسطس.

وأما المستقلون آراءً الأحرار فكرًا الذين لا يعنيهم إلا صالح الوطن، فقد قالوا رأيهم طليقًا جريئًا وكانت غالبيتهم تميل إلى قبول المشروع.

ومن ثَمَّ تألفت جماعة أسمت نفسها «جماعة الشباب الحر ـ أنصار المعاهدة»، وأذاعت نداء تقول فيه:

إن ما للأمة ليس ينبغى أن تؤثر فيه المؤثرات والنزعات فى اختلافها.

تكاد تكون هذه الكلمة الترجمة الدقيقة للإحساس المغلق الذى يحسه اليوم كل مصرى مخلص للبلاد، هذا الإحساس أخذ يغمر الأمة كلها، والشباب الذى يعبر عن أصدق إحساسات الأمة وأكثرها حرارة لا يتمالك نفسيته اليوم إلا أن يتقدم فيضع فى صرح الاستقلال حجرًا، فصحَّت عزيمة هذا الشباب الذى خبرت الأمة طهارته ممثلاً فى طائفة من المخلصين على تشكيل جماعة تحت اسم (الشباب الحر ـ أنصار المعاهدة) لتحمل علمًا من أعلام الجهاد فى هذا الظرف الذى يتطلب جهود الجميع.

هذه الجماعة بعيدة عن الأحزاب جميعًا رائدها فى تأييد المعاهدة أنها الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد إلى الأمام.

هذه الجماعة بإخلاصها وسمو غايتها تدعو الشباب جميعًا من غير ما اعتبار للصفات الحزبية أن يكونوا لها أعضاء عاملين.

ولقد اجتمعت هيئة الشباب الحر وأسندت رياستها إلى الأستاذ حافظ أفندى محمود واتخذت مقرها فى (نمرة ٣ عمارة الأوقاف بميدان العتبة الخضراء تليفون ٢٧-٠١-مدينة).

فمن أراد أن يحمل معنا علم الجهاد فإن سكرتير الجماعة مستعد يوميًا لمقابلة الشباب الحر بالعنوان المذكور.

رئيس جماعة الشباب الحر

حافظ محمود

وهذه الجماعات مؤلفة كاسمها من طائفة من الشبان قالوا بالمعاهدة، فيهم الكاتب بين لداته والمحامى الناشئ، وقد زارنا فى ديوان عملنا وفد منهم طلب إلينا أولاً الوساطة بين الزعماء حتى ينقص ما بينهم من خلاف، وزعموا أنهم سيوفدون كذلك بعضهم لرجاء الأمير عمر طوسون أن يتوسط أيضًا فى الصلح.

ولما كنا نعلم من ناحية أن أمر الصلح عسير وتحقيقه عزيز النوال ولما كان فض النزاع وإنهاء الخصومة الحزبية فى المسعى الوطنى هو أمل الجميع ورغبتنا التى تملك علينا نفوسنا من ناحية أخرى؛ فقد حمَّلنا الوفد رسالة إلى الأمير عمر طوسون نستبينه ما كانت تردده الصحف هذه الأيام من سعيه بالصلح وبما وصل إليه شوطه فى هذا المضمار. ولكننا لبثنا أيامًا فلا الرد جاءنا ولا الوفد عاد إلينا. وإنما ذكرنا ذلك استطرادًا ولنرى أن هناك نفوسًا كانت عطْشَى إلى أن ترى الأحزاب المصرية تعود سيرتها من الائتلاف، سيما إزاء موقف كهذا الذى نحن فيه وحكومة إنكلترا تعرض مشروعها لحل النزاع بيننا وبينها.

ونعود إلى ما عنونَّا له فنذكر حديثين لمحمد محمود باشا وآخر للأستاذ محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى، جاءا ضمن برقيات الأهرام الخاصة فى يوم ١٠ أغسطس.

حديثان

لحضرة صاحب الدولة

محمد محمود باشا

وحديث لرئيس الحزب الوطنى

نشرت زميلتنا الأهرام فى عدد الأمس فى تلغرافاتها الخصوصية حديثين لحضرة صاحب الدولة الرئيس وحديثًا لصاحب العزة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى، وهذه نصوصها:

الحديث الأول مع جريدة الجورنال

١ - الانتخابات - الاحتلال - الجيش

سأل مندوب الجورنال دولته: هل يعرض هذا التغيير الجوهرى فى سياسة مصر على الأمة المصرية قبل توقيع المعاهدة؟

فقال دولته: هذا أمر لا شك فيه فستجرى الانتخابات النيابية فى مصر فى أقرب وقت ومشروع هذه المعاهدة هو المحور الذى تدور عليه استشارة الأمة، وهذا ما يستوجب عودتى إلى مصر سريعًا وسأكون فيها بعد ١٥ أغسطس الحالى.

فسأله الصحافى: ألا يوجد تناقض بين المادة التى تنص على انتهاء الاحتلال العسكرى البريطانى والمادة التى تقضى بإبقاء جنود بريطانية فى بعض المناطق؟

فقال دولته: لا تناقض بينهما فإن المنطقة المشار إليها بعيدة عن الوسط المصرى ووجود بعض الجنود فيها ليس له صفة الاحتلال.

فقال الصحافى: ألا ترون دولتكم أن الشرط الذى يقضى بأن يناط تدريب الجيش المصرى بضباط بريطانيين دون غيرهم هو شرط لا يخلو من التحكم؟

فأجاب دولته: إنى لا أرى ذلك على وجه من الوجوه فإننا نعقد معاهدة تحالف مع دولة، فمن الطبيعى أن نخاطب هذه الدولة فى كل ما يتعلق بجيشنا، ويجب أن تلاحظوا أن المعاهدة قائمة على مبدأ التبادل وليس فيها ما يعرض استقلال مصر لخطر.

فقال الصحافى: أتظنون دولتكم أن البرلمان المصرى سيبرم هذه المعاهدة؟

فأجاب دولته: إن الإنباء بالمستقبل غير مأمون ولكنى أنظر إلى الحالة بعين التفاؤل، ويجب أن تعد هذه المعاهدة كخطوة حسنة جدًا وسعيدة جدًا ولا شك أنها ليست كل ما كنا نريده ولكن هل ينال الإنسان كل ما يتمناه. وعلى كل حال، أرى أن هذا الصرح السياسى العظيم الذى يضمن للمواطنين الأجانب حماية تامة لدى محاكمنا يجب أن يعد مقدمه لعهد سلام وسكينة فى العلاقات الدولية.

الحديث الثانى

مع جريدة آمى دى بوبل

٢ - السودان - الأقليات - الامتيازات الأجنبية

وقال دولته فى حديث آخر مع محرر جريدة «آمى دى بوبل» إن مشروع المعاهدة بين مصر وإنكلترا يقضى بإعادة الاتفاق المعقود بينهما فى سنة ١٨٩٩، وهو الذى أقام الشركة المصرية والإنكليزية فى السودان بعد فتحه وألغى على أثر حوادث سنة ١٩٢٤، فمشروع المعاهدة الحالى يعيد مركز البلدين فى السودان إلى ما كان عليه من المساواة وهو مع إثباته اتفاق سنة ١٨٩٩ فى الوقت الحاضر يحتفظ بمسألة السودان لمفاوضات مستقبلة.

وقال دولته عن مسألة الأقليات إن الأقليات موجودة فى مصر ولكن ليس للأقليات مسألة، فليس للأقليات امتيازات بل هى تُعامل مع الأكثرية على حد

المساواة بمقتضى الدستور، ولقد احتفظت إنكلترا بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بحماية الأقليات؛ ولكن هذا التحفظ كان تحفظًا شكليًا لا بد أن يزول متى أبرمت معاهدة تثبت استقلال مصر.

بقيت مسألة رعايا الدول صاحبات الامتيازات الذين يرجعون حتى الآن إلى المحاكم القنصلية. فهذه المسألة ستكون موضوع مفاوضات توصلاً إلى قبول جميع الدول المشار إليها أن يُحاكم رعاياها لدى المحاكم المختلطة.

ثم أعرب دولته عن تفاؤله بحسن قبول الشعب المصرى للمعاهدة.

رأى رئيس الحزب الوطنى

ذكر الأستاذ حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى أنه مع حرصه على مبادئه يعترف بأن مشروع المعاهدة يفضُل المشروعات التى تقدمته، وفى حالة موافقة مصر على المعاهدة يرى إرسال جنود مصرية إلى قناة السويس لتخفيف الشرط العسكرى وليتفق ذلك مع معاهدة ١٩٨٨، ويرى وضع برنامج وطنى من الآن لإنشاء أسطول جوى وبحرى وينظم الجيش المصرى. وصرح أن الحزب الوطنى لا يعارض المعاهدة مؤمِّلاً أن يحقق جميع أمانية مستقبلاً.

حديث لحافظ عفيفى باشا

كان حافظ عفيفى عاملاً مهمًا فى المفاوضات؛ فلا غرو أن يكون رأيه قبول المشروع.

قالت جريدة الاتحاد الصادرة بتاريخ الثامن عشر من الشهر الحالى:

نشرت جريدة منشستر جارديان اليوم حديثًا للدكتور حافظ عفيفى باشا قسمت فيه انتقادات الصحف البريطانية على مشروع المعاهدة إلى بابين أولاً: ما يُعزى إلى المصريين من عدم الكفاءة فى حكم أنفسهم، ثانيًا: النواحى المختلفة التى قيل إنها ضارة بالمصالح البريطانية.

وقد قال الدكتور حافظ عفيفى باشا فى الباب الأول: يزعم المنتقدون أن المصريين لم يأتِ عليهم زمن كانوا فيه مستقلين وأن المصريين لا يؤلفون أمة وأن الإدارة المصرية مقضى عليها بالانحطاط. ولكن الرجل الإنكليزى الذى يلمُّ بعض الإلمام بتاريخ مصر لا يمكنه أن يقول إن مصر لم تكن قط مستقلة حتى عهد الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢، فقد ظلت مصر ٦٥٠ عامًا غير محكومة بدولة أجنبية بل كانت هى تحكم بلدانًا أخرى.

وقد كانت القاهرة قصبة أهم دولة إسلامية ومركز الثقافة الإسلامية؛ بل كانت رأس العالم الإسلامى وقلبه كما هى لندن الآن رأس الإمبراطور البريطانية وقلبها النابض. وكان هذا فى عهد الفاطميين والأيوبيين والمماليك وظلت مصر مستقلة إلى أن فتح العثمانيون مصر وحتى بعد الفتح العثمانى يمكن أن توصف مصر بأنها كانت فى حالة استعباد وخضوع لأنها كان لها الاستقلال الفعلى التام فى كل شىء عدا الاسم. والحق يقال أن مصر كانت حرة فى جميع شئونها ولم يكن عليها سوى دفع الجزية للسلطان. ومع أن مصر كانت خاضعة لدولة آل عثمان إسميًا كانت تبدو أحيانًا أقوى كثيرًا من الأتراك وأعظم صولة منهم وكثيرًا ما كان الأتراك يستنجدون بمصر لتنقذهم من السقوط والانحدار، ولولا تدخل الإنكليز والنمساويين والروس فى المدة الواقعة بين ١٨٣٢ و١٨٣٩ لكان محمد عبده باشا أسَّس الاستقلال الشرعى لمصر بفوزه التام على العثمانيين. ومعلوم أن جيش إبراهيم باشا كاد يستولى على الآستانة نفسها ولم يكن سوى ضغط الدول الأوروبية الذى جعل مصر تقبل سيادة آل عثمان الإسمية المحضة، وظلت مصر منذ ذلك الحين سيدة نفسها وحاكمة شئونها حتى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢.

أما القول بأن المصريين ليسوا أمة فقول مردود يمكن دحضه بحقيقة أن مصر من وجهات النظر الإثنولوچية (مبحث السلالة البشرية) والجغرافية والتاريخية هى أمة من أشد الأمم تجانسًا فى النوع، فقد كان المصريون أمة منذ خمسة آلاف سنة قبل الميلاد تجمع بينهم رابطة اللغة والدين والآراء والمشارب بكثرة ربما لا مثيل لها فى البلدان الأوروبية. ومعلوم عن مصر أن لها مقدرة على استغراق العناصر الأجنبية التى تقيم طويلاً بها وامتصاصها فلا يبقى لميزاتها الأصلية أدنى أثر ويصيرون مصريين تمامًا. أما إذا كان فى مصر عدد من الأتراك قضوا فيها عدة أجيال والقول أنه لا يمكن أن تدعى مصر أمة متشابهة النوع؛ فإنه يترتب على ذلك اضطرار المرء لأن ينكر تجانس إنكلترا وتشابه النوع فيها. لأن الذين يصفون الباشوات المصريين بأنهم أتراك يمكنهم أن يقولوا بحق عن الأسر الإنكليزية المشتقة من أصل أسوجى أو سكسونى أو نورمانى بأنها أسوجية وچرمانية وفرنسوية.

أما فيما يتعلق بقول القائلين إن الإدارة المصرية يُقضى عليها بالانحطاط فمردود عليه بأن تدخل الرقابة البريطانية قد أنقص إلى أدنى حد منذ عام

١٩٢٢ ووضعت مقاليد إدارة الشئون الداخلية بأسرها فى أيدى المصريين، وقد انخفض عدد الموظفين البريطانيين من الألوف إلى أكثر قليلاً من المائة ولم يُسمع فى هذه الأثناء عن قضية واحدة اتُهم فيها موظف مصرى كبير بالرشوة والارتكاب وليس فى الإدارة ما يدل على الضعف أو العجر بعد مضى سبع سنوات على هذه الحال، فأنا أجاهر على رءوس الأشهاد أن الموظف المصرى يمكن مضاهاته بتفوق مع أى موظف من موظفى البلدان الغربية.

أما الادعاء بأن سحب الجنود البريطانية إلى منطقة القناة يؤثر فى سلامة المواصلات الإمبراطورية فغير معقول لأن هذه المواصلات مأمونة ما دامت القناة محروسة. وليس هناك خبير عسكرى واحد يقول إن احتلال القاهرة ضرورى لصيانة القناة.

والذين يريدون أن يستمر احتلال القاهرة لا ينظرون إلى الأمر من وجهة النظر الفنية بل من ناحية أسباب الراحة، بدهىّ أن منطقة القناة لا تتوافر فيها أسباب الرَّغَد والسلوى كالقاهرة ولكن منطقة القناة صحية جدًا وكل ما قيل عن وجود الملاريا وسائر الحميات فيها لا أساس له من الصحة.

والواقع أن شركة القناة أنشأت فى تلك المنطقة مدينتين من أجمل مدن القطر المصرى.

ومع هذا كله، فإن سحب الجنود البريطانية من عاصمة البلاد التى وافق على استقلالها جميع رجال الحكومة هنا لا يصح بأن يذهب ضحية أمر بسيط تافه لا يخرج عن «أسباب الراحة».

فجميع اهتمام وعناية البلدين بشأن المعاهدة هو إنهاء أَجَل الاحتلال؛ بشرط ألا يتدخل ذلك فى حماية قناة السويس ومواصلات الإمبراطورية.

وقد حمل البعض على مشروع المعاهدة زاعمين بأنها ستجعل نفوذ البلدان الأخرى فى مصر من الوجهات السياسية والتجارية والاقتصادية أكثر من نفوذ إنكلترا. فهذا يلوح لى بأنه عكس الحقيقة على خط مستقيم والمعقول أنه ما دام هناك احتكاك بين البلدين لا بد أن يتضاءل النفوذ البريطانى ولكن معاهدة كهذه تزيل سوء التفاهم بأجمعه وتخلق تحالفًا بين مصر، رجاء الوصول إلى تسوية «شريفة دائمة». وقد أطالت الصحف فى بحث هذه الاقتراحات ومناقشتها، فذهب بعضها إلى القول بأنها تعادل استقلال مصر استقلالاً حقيقيًا، ورأى

البعض الآخر فيها حماية مموهة تمويهًا يدل على الحذق والمهارة. على أنها جميعًا قد عُنيت بشيء واحد هو رغبتها فى أن تعلم: هل يقبل الشعب المصرى مشرع معاهدة المستر هندرسن أو يرفضه؟

وفى الواقع أن ذلك من الأمور التى تستحق جانبًا عظيمًا من الأهمية، ولكن ثمت اعتبارات أخرى أعم وأكثر أهمية. ذلك أن مشروع الاتفاق إذا نُظر إليه فى ذاته ومهما يكن مصيره، فإنه «احترام للحق».

فأنت ترى فيه أن إمبراطورية عظيمة يدفعها شعورها والشعور العالمى إلى أن تفاوض مفاوضة الند للند، بلدًا ضعيفًا أعزل من السلاح لا عون له غير عدالة قضيته. وهذه الإمبراطورية تعمل على أن تجعل مركزها مشروعًا وأن تحصل من مصر على صفة قانونية تبرر فى نظرها وفى نظر العالم ما ترى اتخاذه من التدابير التى تراها ضرورية لحماية مصالحها الحيوية. ثم هى فى سبيل الحصول على هذه الوثيقة، توافق على أن ترد بعض الحقوق التى أخذتها بالقوة منذ نصف قرن.

وهذا التساهل الذى تبديه بريطانيا، لم ترغمها عليه القوة، بل شعورها وضعفها أمام الحق. وإذا كانت هذه الاقتراحات، تعد الحد الأقصى لما تريد إنكلترا الاعتراف به الآن لمصر، والحد الأدنى لما كان الوطنيون المصريون، يرجونه بحق، من جانب وزارة العمال، فإنها فى الوقت نفسه، تعد تقديرًا للمساعى الدائمة التى بذلتها مصر الحديثة فى سبيل استقلالها وشهادة على حسن نية الساسة البريطانيين ومهارتهم وبُعْد نظرهم. أضف إلى ذلك أن هذه الاقتراحات، سواء قُبلت أو رُفضت، تنطوى على اعتراف بريطانيا العظمى بأهلية مصر وجدارتها.

فقد اعتُرف لمصر، التى كانت حتى الأمس تحت الوصاية، بأحقيتها فى أن تأخذ مكانها بين الدول. ثم إن أبواب عصبة الأمم قد أصبحت مفتوحة فى وجه أُمِّ الحضارات.

ثانيًا: أن بريطانيا العظمى التى دخلت مصر وأقامت فيها ـ بحجة إعادة النظام أو تأييده، تسحب جيوشها، معترفة بأن النظام والأمن، موكول أمرهما منذ الآن إلى المصريين، دون خوف ولا خطر.

ثالثًا: إن الحكومة البريطانية التى كانت محتفظة «بحماية مصالح الأجانب فى مصر وحماية الأقليات» قد تخلت عن هذه الحماية المزدوجة. واعترفت بأن حماية أرواحهم وأموالهم ستصبح الآن ملقاة على عاتق مصر وحدها.

رابعًا: تعترف الحكومة البريطانية بأن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعُد ملائمًا لروح العصر، ولا متفقًا مع حالة مصر الحاضرة. وأنه من أجل ذلك يجب تعديله؛ بحيث تكون القوانين المصرية نافذة على الأجانب.

وختم واصف باشا كلامه قائلاً: هذه هى الدروس التى تُستفاد من قراءة الاقتراحات التى عرضتها الحكومة البريطانية على مصر».

علقت السياسة على ذلك بمقال تحت عنوان: «حظوظ» قالت فيه:

«حظوظ الناس مختلفة فى هذه الأيام حين يتحدثون إلى النحاسيين لأن حظوظ النحاسيين أنفسهم من الصواب والرشد. ومن التوفيق والمهارة مختلفة فيما يظهر أشد الاختلاف. وربما كان اختلاف حظوظهم من هذه الخصال ناشئًا عن اختلافهم فى الخطة وافتراقهم فى المذهب السياسى وازدياد الفشل فى صفوفهم بعد أن أصابهم ما أصابهم من الخذلان فى هذه الأسابيع الأخيرة، فالظاهر أن نشر مشروع الاتفاق قد أصابهم بشىء من الوجوم لم يكونوا يقدرونه أو يحسبون له حسابًا.

كان سفيرهم فى لندرة يُبرِق إليهم فى كل يوم أن ليست هناك محادثات ولا مفاوضات. وكانوا يصدقونه ويطمئنون إليه ويذيعون فى الناس أن ليست هناك محادثات ولا مفاوضات، أو لعل سفيرهم الشاب نفسه كان مخدوعًا يعتقد فيما بينه وبين نفسه أن ليست هناك محادثات ولا مفاوضات. يسمع فى ذلك لجماعة من الإنكليز عبثوا بعقله وأخذوا ما استطاعوا أخذه من الأموال التى كانت ترسل إليه ليلهو ويلهى ـ بها ما شاء الله له أن يلهو ولكنه لم يوفَّق من وراء هذا اللهو إلى شىء. وما هى إلا أن تشرق الشمس ذات يوم فإذا هناك اتفاق قد تم بين الحكومة الإنكليزية ورئيس الوزراء بينما كان سفير النحاسيين يلهو ويلهى جماعة من العمال المستغلين.

استخذى سفير النحاسيين فى إنكلترا واستخذى النحاسيون أنفسهم فى مصر؛ ولكنهم أقل الناس حظًا من هذه الشجاعة التى تمكن صاحبها من الاعتراف بالحق والإذعان لحكم القضاء فاعترفوا بأن قد كان هناك محادثات

ومفاوضات ولكنهم تلكئُوا وتعلّلوا وقالوا: لم ينشأ عن هذه المفاوضات والمحادثات اتفاق بل مشروع اتفاق لا بد من عرضه على الشعب المصرى وأخذ رأيه فيه. مع أنهم يعلمون حق العلم أن رئيس الوزراء لم يكن ليقضى فى أمر الأمة المصرية ومصيرها دون أن يأخذ رأيها حرًا صريحًا خالصًا من كل تأثير، ثم لم يكتفوا بهذا التلكؤ والتعلّل بل أسرفوا فى الكذب والمكابرة فأبرق إليهم سفيرهم من لندرة أن رئيس الوزراء كان يريد أن يبرم معاهدة مع الإنكليز دون استشارة الشعب المصرى فوفّق السفير النحاسى إلى إحباط هذا المسعى، وأن رئيس الوزراء كان يريد أن يغير قانون الانتخاب فوفق السفير النحاسى إلى إحباط هذا المسعى أيضًا ونشر النحاسيون برقية سفيرهم هذه أو خطبته على أنها «أسرار خطيرة» يفشيها المجاهد الكبير. وما هى إلا أن كُذِّبت هذه الخطبة أو البرقية تكذيبًا قاطعًا وأعلن رئيس الوزراء أن هذا النوع من المداورة لم يقصد به المجاهد الكبير إلا إلى أن يهون على أصحابه ما أضاع عليهم من وقت ومال أثناء إقامته فى لندرة، وسقط فى يد المجاهد الكبير وفى يد الذين كان يليهم ويلهو معهم من شطار الإنكليز، فاضطره هؤلاء إلى أن يصلح موقفهم السخيف فأرسل إلى التيمس يكذب ما نشرت البلاغ.

وليس من شك فى أن ما نشرته البلاغ كذب، ولكننا نرجح أن المجاهد الكبير هو الذى كذب على البلاغ واضطرها إلى أن تذيع الكذب بين الناس، والأمر الآن سيئ من غير شك بين البلاغ والنحاسيين والمجاهد الكبير وأولئك الطلبة الذين عبث بهم فى لندرة. وهو كذلك سيئ بين المجاهد الكبير وأولئك الشطار من الإنكليز الذين عبثوا به على ضفاف التاميز.

فهذه حظوظ الذين يتصلون بالمجاهد الكبير من المصريين والإنكليز: كذب وتضليل وعبث وتغرير ثم اعتراف بهذا كله على صفحات التيمس.

ولكن قومًا آخرين اتصلوا بزعيم آخر من زعماء النحاسيين، فكان حظهم خيرًا من الذين اتصلوا بوليم، هؤلاء هم محررو صحيفة الچورنال الباريسية. فقد اتصل هؤلاء بوزير الخارجية السابق الأستاذ واصف باشا غالى. فتحدث إليهم فى حرية وصراحة عن الاتفاق ورأيه فيه. والأستاذ واصف باشا غالى من زعماء الوفد تولى وزارة الخارجية فى الوزارة السعدية ثم تولاها فى الوزارة النحاسية، تحدث إذًا هذا الوزير الوفدى عن الاتفاق فإذا هو راضٍ عنه قابلٍ له شاهد بأنه يقدم مصر ويدل على حسن نية الإنكليز.

ونحب أن نعلم! هل كان الأستاذ واصف باشا غالى يعرف قرار الوفد بأن إبداء الرأى فى الاتفاق حرام قبل أن تعود الحياة النيابية سليمة وإذًا فقد خرج على الوفد وأصبح منشقًا حين أبدى رأيه فى الاتفاق. أم هل كان الأستاذ واصف باشا غالى يجهل قرار الوفد هذا حين تحدث إلى الجورنال برأيه فى الاتفاق. وإذًا فما رأى الوفد فى حديث زعيم من زعمائه. أيقر الوفد رأى واصف باشا غالى أم يأباه فإن كان يقره فقد عرف رأيه، وهو إذًا يقبل الاتفاق، وإن كان يأباه فقد عرف رأيه، وهو إذًا يرفض الاتفاق. ومهما يكن من شىء فإن بوادر الفُرْقة بين النحاسيين ظاهرة جلية، زعيم يكذب على أصحابه، وزعيم آخر يخرج على ما قرروا وويل للنحاسيين من كذب وليم وصدق واصف.

وبين هذين الزعيمين اللذين يمضى أحدهما فى الكذب إلى أقصى حد ويمضى أحدهما فى الصدق إلى أبعد مدًى، يقف الزعيم الأكبر والرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا مضطربًا حيران لا يدرى ماذا يصنع ولا يعرف كيف يقول.

فتتحدث إليه صحيفة يونانية تسأله عن رأيه فى مشروع الاتفاق فيرجئ الجواب إلى ما بعد الانتخابات، ويقول كما تقول البلاغ: لا نجيب حتى تعود الحياة النيابية سليمة.

فأنت ترى أن حظوظ الناس مختلفة حين يتحدثون إلى النحاسيين. فريق يظفرون بالكذب وآخرون يظفرون بالصدق، وآخرون يظفرون بالحيرة والاضطراب، وليس لهذا كله معنى إلا أن القوم قد أُخذت عليهم السبل وضاقت بهم الحيَل. فهم يضطربون اضطراب من يرى شبح الخذلان ماثلاً أمامه يروعه ويفسد عليه كل شىء.

ولو أن القوم نسوا أنفسهم وذكروا وطنهم وأجّلوا منافعهم الخاصة وقدموا عليها منفعة الأمة لما تورطوا فى هذا الموقف السخيف ولقالوا نقبل الاتفاق ونحارب خصومنا السياسيين على المسائل الداخلية، أو نرفض الاتفاق ونحارب خصومنا السياسيين عليه. ولكنهم لن يستطيعوا قبول الاتفاق أو رفضه لأنهم يريدون الوصول إلى الحكم ويريدون أن يكون قبول الاتفاق رشوة يقدمونها إلى الإنكليز ليبلغوا به المناصب الحرة.

والظاهر أن الإنكليز يزهدون فى هذه الرشوة لأنهم لا يريدون أن يعرفوا رأى الوفد فى الاتفاق، وإنما يريدون أن يعرفوا رأى مصر وهم يعلمون أن مصر شىء

والوفد شىء آخر. وقد أعلن الإنكليز أنهم لا يوجهون مشروعهم هذا إلى حزب دون حزب إنما يوجهونه إلى الشعب المصرى كله. وهم يعتقدون أن الشعب المصرى كالشعب الإنكليزى يستطيع أن ينسى أهواءه وشهواته حين تتعرض منفعته العامة للخطر. أليس أشد الناس عداءً لوزارة العمال من الإنكليز قد يؤيد موقف الوزارة فى لاهاى؟ الا يستحى النحاس باشا من موقفه بإزاء خَصْمه السياسى فى مسألة تمس حياة مصر حين يرى موقف تشرشل من تأييد خصمه السياسى فى مسألة تمس مليونين من الجنيهات.

ولكن أين نحن حين نطلب إلى النحاسيين أن ينسوا أنفسهم ويُؤْثِروا أمتهم ويقتدوا بالإنكليز فى خصوماتهم السياسية.

إنما يريد النحاسيون أن يحكموا، وأن يحكموا ليُرْضوا شهواتهم وأهواءهم لا ليحققوا غاية سياسية: ومن كانت غايته الحكم للحكم فهو خليق أن يقترف فى سبيله الآثام مهما تكن، وأى إثم أشنع من التضحية بالمنفعة العامة فى سبيل الأهواء الخاصة!

رويدكم أيها السادة، علّلوا أنفسكم بالانتخاب المباشر ما شئتم، وتمنوا سقوط الوزارة ما استطعتم، واحلموا بلذات الحكم ما وسعكم الخيال فستبدى لكم الأيام القريبة جدًا أن الأمد بينكم وبين الحكم مازال بعيدًا أبعد مما تظنون، وأن الشعب لا يريدكم على أن تحكموا وإنما يريدكم على أن تسلكوا سبيل الأستاذ واصف باشا غالى فتعلنوا رأيكم فى الاتفاق أحسَنٌ هو أم ردىء».

رأى الأمير عمر طوسون

قالت جريدة الأخبار الصادرة بتاريخ اليوم العشرين من أغسطس ما يأتى:

صاحب السمو الأمير عمر طوسون

رأيه فى المعاهدة

١ ـ شكره لدولة محمد محمود باشا، ٢ ـ ثناؤه على نتيجة جهوده، ٣ ـ تهنئته على حسن حظه، ٤ ـ مشروعه يفضل جميع ما تقدمه من المشاريع.

لا مُشاحة فى أن لحضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون منزلة فى نفس كل مصرى يعرف فى سموه الشهامة والصراحة، وهو فى كل موقف من المواقف القومية الدقيقة يلقى على الحالة الحاضرة شعاعًا ساطعًا من مصباح

رأيه فيضىء السبيل للسائرين. وهو لا يبالى فى صدد الجهر برأيه بالتقاليد المرعية، من أجل ذلك أحبه الشعب حبًا جمًا وحفظ له فى شغاف قلبه مكانة خاصة لا يزاحمه فيها غيره.

فهذا رأيه فى المفاوضات التى قام بها حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا مع الحكومة البريطانية لا يزال مذكورًا بأنه لم يوافق عليها.

ولكنه عند ما علم بنجاح دولة الرئيس أسرع فشكر له على رءُوس الأشهاد جهاده فى سبيل مصر وفى خيرها؛ بل أضاف إلى ذلك تهنئة لدولته على حسن حظه واصفًا مشروع المعاهدة بأنه أفضل من جميع المشاريع التى تقدمته. وقد اتفق مع دولته فى أن هذا المشروع مع هذه الأفضلية لم تَنَلْ مصر به كل أمانيها وهو قول حق سبق إلى قوله صاحب المشروع نفسه، مع أن المرحوم سعد باشا قال عن مشروع ملنر الذى هو دون ذلك المشروع بمراحل كثيرة: «إن به مزايا لا يُستهان بها»...

ونحن نسارع إلى الشكر لسمو الأمير صراحته فى هذا الحديث الذى أفضى به إلى زميلتنا الأهرام وها هو:

سألت سموه عن رأيه فى اقتراحات وزارة المستر مكدونالد التى رضى رئيس الوزارة المصرية أن تكون أساسًا لمعاهدة تعقد بين مصر وإنكلترا.

فأجاب سموه: إننى أبديت فى حديثى الأخير معكم أن الوقت لم يكن مناسبًا للمفاوضات والحياة النيابية معطلة. ولا زلت أقول هذا القول رغم ظهور مشروع الاتفاق الأخير ورغم اعتقادى فيه أنه أفضل مشروع قدمته إنكلترا لمصر إلى الآن؛ إذ لو حصلت المفاوضة والبلاد محكومة بحكومة نيابية لجعلت المفاوض المصرى أقوى منه وهى محكومة بغير هذه الحكومة.

ولم أقُل هذا القول فى حينه إلا لهذه الغاية التى نظرت فيها إلى مصلحة مصر دون أى اعتبار آخر. فالمفاوض الذى تزوده الأمة بثقته وتمده بقوتها أصلح لهذا الشأن الخطير ممن لا يستمد القوة إلا من نفسه، وهذا من البداهة بحيث لا تصح المجادلة فيه.

أما وقد حصل ما حصل وجاءنا دولة رئيس الوزارة بهذا المشروع الذى يفضُل جميع ما سبقه من المشاريع وأصبحنا به أمام أمر واقع، فالواجب يقضى بشكره على نتيجة جهوده.

ولذلك لا يسعنى إلا أن أشكره بل وأهنئه على حظه الحسن وهذا هو رأيى فى هذا المشروع إجمالاً.

فرجوت سموه التفصيل وسألته زيادة البيان.

فتفضل سموه وأجابنى بقوله: إن هذا المشروع حسن فى جملته وهو من حيث مصر مقبول بعد أن تُفسر بعض نقطه الغامضة وتُحدد تحديدًا دقيقًا؛ حتى تكون بمأمن من التأويل الذى هو عادة فى مصلحة القوى. وهذه وظيفة البرلمان الذى سيعرض هذا المشروع عليه فيضع له من التحفظات ما يجعله أقرب إلى مصلحة مصر، مثل قصر معونتنا لإنكلترا على أن تكون داخل حدود بلادنا وتقدير قيمة الثكنات التى تلزمهم للمحافظة على قناة السويس بمبلغ معين من المال، إلى غير ذلك مما يجعلنا بمنجاة من تحمل ما لا طاقة لنا بتحمله ويدنينا مسافة أخرى من الاستقلال الصحيح فى شئوننا الداخلية والخارجية.

وأما من حيث السودان، فإن هذا المشروع هو المشروع الفذ الذى تناول مسألته دون المشاريع السابقة التى أرجأت مسألة السودان إلى اتفاق آخر فيما عدا ضمان إنكلترا لنصيب مصر فيه من الماء؛ ولكنه مع ذلك لم يخْطُ بنا نحو حقوقنا إلا خطوة قصيرة جدًا فأرجعنا فيه إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وهى اتفاقية أبَنْتُ بطلانها فيما كتبته عن السودان من قبل؛ لأنها كاتفاقية الوصى مع القاصر مع ما فيه المصلحة له والضرر لمحجوره. ومع أننا لا نعترف بهذه الاتفاقية المجحفة بحقنا الشرعى فى السودان، فإن هذا المشروع لم يُنِلْنا ما ترمى وما يستفاد من نصوصها التى قالت إنكلترا ولا زالت تقول إنها تحترمها. وقالت وزارة العمال أخيرًا إنها متمسكة بها هى واتفاقية القنال.

وإن كل مُطَّلع على المادة (١٣) من مشروع الاتفاق الأخير ليدهش أعظم الدهش مما جاء بعد ذلك فى هذا المشروع تفسيرًا لرجوع الحالة فى السودان إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩، وجوابًا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش إلى السودان بناء على هذه الاتفاقية ألا وهو قول وزير الخارجية الإنكليزية «إذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى الاقتراحات كما ترجو بإخلاص حكومة جلالته البريطانية لبريطانيا العظمى وشمالى إيرلندا؛ فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة».

فإذا كان هذا هو تفسير المادة (١٣) المتعلقة بعودة السودان إلى ما كان عليه حسب اتفاقية سنة ١٨٩٩ ونحن بعد لم نبرم الاتفاقية الأخيرة فماذا إذًا يكون تفسيرها بعد إبرامها؟

إن إنكلترا إذا كانت صادقة النية فى احترام اتفاقية سنة ١٨٩٩ فعليها:

أولاً - أن ترجع السودان المصرى إلى ما كان عليه قبل الثورة المهدية وترجع إليه ما سلخته من مديرية خط الاستواء القديمة، أى المنطقة التى سيقام فيها خزان بحيرة ألبرت نيانزا وهى النصف الجنوبى من تلك المديرية وأعظم مركز لحياة مصر والسودان؛ لما يحتوى عليه من موضع هذا الخزان الخطير الذى يتحكم فى مجرى النيل.

فقد سلخت إنكلترا هذه المنطقة الحيوية لمصر والسودان معًا فى أثناء الثورة المهدية وضمتها إلى أوغندا وعدتها معها من الأملاك التابعة للتاج الإنكليزى رأسًا، وقد أبنْتُ ذلك تفصيلاً فيما كتبته عن السودان ونشر فى جريدة الأهرام الغراء سنة ١٩٢١. وقد قلت فى آخر ما كتبته هناك:

وإذا أدرك المصريون القيمة التى لهذه المنطقة وارتباطها بحياتهم علموا أنها أهم من الدلتا وفضلوها عليها ولم يسعهم بعد أن يغفلوا عن المطالبة بحقوقهم فيها واعتبارها جزءًا غير قابل للانفصال عن السودان المصرى الذى هو جزء من الديار المصرية لا يتجزأ.

وأثبتُّ أيضًا إنها من أملاك مصر فيما أرسلته إلى دولة رئيس الوزراء على إثر خطبته التى أُذيعت بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨.

ثانيًا - أن تجيز تعيين وكيل للحاكم العام وأن يكون تعيين الاثنين لمدة خمس سنوات وأن يكون أحدهما مصريًا والآخر إنكليزيًا، بمعنى أنه عند ما يكون الحاكم العام إنكليزيًا يكون الوكيل مصريًا وبالعكس.

ثالثًا - أن تكون وظائف السودان مناصفة بين المصريين والإنكليز أيًا كانت درجتها أو نوعها، ما عدا الوظائف المشغولة بالسودانيين.

رابعًا - أن يكون عدد الجنود المصرية والإنكليزية متساويًا.

هذا هو أقل ما يمكن أن يتحقق به معنى الشراكة بين مصر وإنكلترا فى السودان وهذا أدنى ما يجب الحصول عليه لمصر فى السودان بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩.

وإننى لا أرى أننا نخسر كثيرًا إذا ضحينا بشىء من حقوق مصر فى مقابل حصولنا على حقوقنا فى السودان. ولكن يظهر لى أن الإنكليز يريدون منا أن نضحى بالسودان فى سبيل مصر وهم يعرفون أننا إذا رضينا ذلك وجاز على عقولنا فقد ضحينا بالاثنين معًا من حيث لا ندرى؛ لأن السودان من مصر روحها وهى بدونه جثة هامدة.

أما ارتكاننا على روح العطف، وعد رجوع الجيش المصرى إلى السودان اقتراحًا يفحص بهذه الروح ثم مسخ هذا الجيش وتفسيره بأورطة مصرية وتقييد عودتها إلى السودان بالوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة، فتلك أمور تنذرنا من الآن بأن الإنكليز ليسوا خالصى النية حتى فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة فى نظرنا، والتى لا تزال إنكلترا إلى الآن تدعى أنها تحترمها وتقيم الدليل على التمسك بها بإيداعها فى سجلات جمعية عصبة الأمم».

رأى زكى باشا

صديقنا أحمد زكى باشا من المشهورين بمصر والذين ترن أسماؤهم فى آذان الناس، وقد بعث لبعض الصحف برأيه فى المشروع على عدة رسائل نقتطف منه الفقرات التى يبرز فيها الرأى ولا يستتر وراء ألفاظ مغلقة وعبارات ملتوية قال:

أما رئيس الحكومة الحالى، صاحب الدولة محمد محمود باشا، فإنه بعد أن أخذ على نفسه العهد أمام مديرية الجيزة المعبرة عن منية الأمة المصرية كلها. قد عاد فجدد للأمة مباشرة عهده الصريح فى النداء الذى نشره على الجمهور بمناسبة الاقتراحات التى نحن بصددها.

فهو يقول إن الله قد وفقه «إلى تسوية العلاقات بين مصر وإنكلترا على أساس الصداقة والتفاهم المتبادلين»، وأنه لم يقصر لحظة «عن بذل كل مجهود فى سبيل بسط آمال مصر وأمانيها»؛ ولذلك فهو يرجو أبناء الوطن باسم هذا الوطن «أن يفحصوا هذه الاتفاقية على هَدْى وطنيتهم المستنيرة» ثم يعود فيناشدهم أفرادًا وجماعات «أن لا يجعلوا العصبية الحزبية تقف فى سبيل استقلال مصر وسيادتها لتتبوأ فى العالم المقام اللائق بكرامة المصريين». انظر الجرائد فى ٤ و٧ أغسطس سنة ١٩٢٩.

* * *

إذن، فأنت ترى أن الأمة، وأن الوفد، وأن الحكومة قد أجمعوا كلهم على غاية واحدة، هى التفاهم مع الإنكليز على نحو الامتيازات الأجنبية، وعلى إلغاء التحفظات الأربعة الإنكليزية بما «يضمن لبريطانيا العظمى مرافقها الاقتصادية الحقة المشروعة، دون أقل مساس بما لمصر من سلطان قومى واستقلال فعلى صحيح».

إن الأمة تكلمت بلسان مديرية الجيزة فى صراحة تامة وفى وضوح ليس وراءه وضوح. وأما رجال السياسة الناطقون بلسان الوفد والحكومة، فقد لجئوا إلى التعبيرات اللينة المرنة التى تقضى بها الكياسة على كل من كان فى موقفهم ومركزهم. ولكن صميم الطلب ولُباب القصد، واحد متجانس.

* * *

أفى مصر رجل أو حزب يرتاح ضميره إذا ما جعل نفسه حجر عثرة فى سبيل التفاهم المنشود، وقد لاحت بشائره بما فيه من خير كبير ونفع عظيم؟

ومن جهة أخرى، هل يجب على مصر أن تتلقى تلك المقترحات البريطانية بالتسليم المطلق، أم ينبغى لها أن ترفع صوتها المعقول عن طريق برلمانها، معززًا بالبرهان المقبول، ليكون لها نصيب تكميلى بعد ذلك الذى أحرزه لها رئيس حكومتها؟».

وانتهى إلى القول بقبول المشروع مع تحفظات(١).

* * *

رأيُنا فى المشروع

كان جهادنا معشر المصريين فى سبيل حريتنا إلى ما قبل عام ١٩١٨ قائمًا على الدعاية واستعطاف الأمم التى تتغنى باسم الحرية والإخاء والمساواة كفرنسا، وكان رجالنا المجاهدون ينظمون الدعوة بأساليبها المعروفة فى أوروبا من إذاعة صحف ونشرات على الساسة وبين الجماهير.

ولما كان عام ١٩١٨ وصدع رئيس الولايات المتحدة الدكتور ولسن بمبدأ أحقية كل أمة فى تقرير مصيرها قامت قومة مصر وطالبت بأن يُسمع صوتها، فلما عورضت اعتمدت فى جهادها على سواعد أبنائها رجالاً ونساء بالقدر الذى

---

(١) الأهرام فى ٩ اغسطس سنة ١٩٢٩.

سمح به استعدادها، وقد مضى عليها إلى هذا الحين نحو نصف قرن تسيطر عليها إنكلترا وتحول بينها وبين التسلح بالعلم الصحيح أو القوة المادية النافعة.

ولكنها كانت قومة كفكفت من غلواء الإنكليز وجعلتهم يبعثون بلجنة ملنر للنظر فى مطالب المصريين. وأعلن المصريون أن مطالبهم يبسطها وفدهم الوكيل عنهم بأوروبا.

منذ هذا الوقت عاد الجهاد القومى المصرى سيرته وأصبح يعتمد من جديد على الدعاية والنشر أكثر مما يعتمد على الأيدى والسواعد.

ونحن مادمنا ارتضينا هذه الخطة فلا بأس بنا أن نضع أيدينا فى أيدى خصومنا الإنكليز إن بسطوها لنا وبها حقنا لا نقول كاملاً غير منقوص، ولكن يكون دانيًا من الكمال وشيكًا أن يتم فى بضعة أعوام.

* * *

على هذا أذعنا رأينا الذى نشرته جريدتا السياسة والأهرام فى صباح اليوم الرابع عشر من أغسطس تحت عنوان:

رأيى فى مشروع الاتفاق

بقلم أحمد شفيق باشا

«مضت فترة من الزمن استحكم فيها الخلاف بين زعماء الأمة والعاملين على حريتها وتحقيق آمالها كنت فيها بمعزل عن هذا العراك الحزبى الذى لم أجد فيه خيرًا للوطن ولا للأحزاب. وتحينت فرصًا عديدة سعيت فيها بالتوفيق بين رجالات مصر وعمد نهضتها؛.ولكن - مع شىء كثير من الأسف - كان نصيبى نصيب غيرى من الذين حمَّلوا أنفسهم ما حملت نفسى فى سبيل جمع الكلمة ورأب الصدع.

«اخترت إذن لنفسى أن أظل على الحياد أراقب عن كثب ما يتوجه به كل فريق نحو المطمح الأسمى من جهود وما يجنيه على الوطن من أخطاء؛ فأسجل الحسنات وأحصى الهفوات فى كتابى «حوليات مصر السياسية»، الذى جعلته سجل النهضة القومية منذ بدايتها يرجع إليها أبناؤنا وأحفادنا فيحكمون غير متأثرين ويقولون لا متحيزين».

«بمثل هذه الصراحة التى استعملتها فى «حوليات مصر السياسية» وفى مذكراتى أتناول القلم لأعلق على موضوع اليوم بكلمة».

* * *

«كنت فى (لوزان) عام ١٩٢٠ أنتظر السماح لى بالعودة إلى الوطن العزيز. وكانت المفاوضات جارية بين المغفور له سعد باشا واللورد ملنر واتحاد المصريين يكون جبهة واحدة منيعة ضد الاستعمار الطاغى مما كان يدعو إلى الإعجاب والفخار.

«فلما انتهت المفاوضات بمشروع ملنر وبعث به سعد باشا إلى المصريين على يد أربعة من رجال الوفد ينضم إليهم ثلاثة من زملائهم بمصر ليعرضوا المشروع على البلاد وليظهروها على ما فيه من (مزايا لا يُستهان بها)، قام بنفسى حينئذ أن أدعو إخوانى المصريين المقيمين فى أوروبا إلى عقد مؤتمر منهم يدرس المشروع ويبدى رأيه فى أخطر مسألة تتعلق بحياة البلاد ومصيرها. فكتبت إلى طائفة منهم بذلك، أذكر من بينهم على الشمسى باشا (بك يومئذ) فى جنيف وحسين بك شيرين فى مونترو وعبد العزيز عزب باشا فى زوريخ ومحمد بك راسم فى فريبورج وغيرهم.

ولم أخْفِ عن الذين كاتبتهم فى هذا الصدد رأيى ليكونوا على بيِّنة من الأمر وليعلموا أن الدعوة خالصة لوجه الله والوطن. وكان رأيى يومئذ أن يكون أساس الاتفاق:

(١) أن إنكلترا تعلن استقلال مصر.

(٢) أن مصر المستقلة تعقد مع إنكلترا معاهدة صداقة تضمن بها مصلحة الطرفين.

(٣) أن مصر بمساعدة إنكلترا حليفتها تتخابر مع الدول صاحبات الامتياز فى إلغاء الامتيازات الأجنبية.

فما لبثت فكرة عقد المؤتمر أن ذاعت حتى وافتنا رسائل عديدة متحمسة يطلب أصحابها الانضمام ويحبذون الفكرة بحرارة، وهبطت علينا هذه الرسائل من المصريين المقيمين فى إيطاليا وفرنسا والنمسا وألمانيا وغيرها من نواحى أوروبا. وكذلك جاءتنى الإجابات من الذين راسلتهم بالذات بالموافقة وحدث التشاور بيننا على تعيين المكان وتحديد الزمان لهذا الغرض.

ولكن دُعاة السوء راحوا يشيعون عن صاحب الدعوة أن له صلة بالخديو السابق وأنه ربما كان متأثرًا فى أعماله العامة بهذه الصلة. كأن مصلحة الوطن

تفضلها مصلحة الأشخاص وكأن حق الوطن يقبل اللين والمساومة. غفر الله لهم فبفضل سعايتهم لم يتم عقد المؤتمر.

لم أتعرض بعد ذلك للمشروعات التى عُرضت على البلاد بواسطة سعد وعدلى وثروت متأثرًا بالحياد الذى التزمته، ورأيْنا أن هذه المشروعات كان يعتريها قصور بليغ دون الغاية القومية كما علقت عليها فى صلب «حوليات مصر السياسية».

* * *

«أما الآن وقد قرأت بإمعان مشروع «محمد محمود - ماكدونالد» فمحصته ودرسته من نواحيه المختلفة، فإنى أرى واجبًا علىَّ أن أبدى رأيى فيه بصراحة وإخلاص غير ناظر إلا إلى مصلحة الوطن وخير الأجيال القادمة.

أجل! ليس فى مشروع «محمد محمود - ماكدونالد» كل الحق الذى نريد الحصول عليه ولا جماع الغرض الذى نرغب فى الوصول إليه؛ ولكن فيه من المزايا بحق ما لا يستهان بها وما يدعونا إلى الحرص على إبرامه. وهو يمتاز عن بقية المشروعات السابقة بإعطائنا حقوقًا لم تكن ومميزات أخرى جليلة عميقة الأثر. لهذا أعلن موافقتى عليه ورغبتى الأكيدة فى أن نعقد بيننا وبين إنكلترا معاهدة على أساس نصوصه الصريحة الواضحة.

* * *

«ليس من شك فى أن هذه ستكون أول معاهدة ودية صادقة بيننا وبين الإنكليز وهى التجربة الأولى بعد جهاد نصف قرن، فإذا وجدت منا إنكلترا - وذلك ما سيكون إن شاء الله - حليفًا صادق الود بعيدًا عن الشك، فلا شك أنه عند إعادة النظر فى المعاهدة - التى تمتاز بتوقيتها وقتًا يعتبر بالنسبة لحياة الأمم قصيرًا - لا تمانع إنكلترا الحليفة أن تعهد إلى حليفتها المخلصة (مصر) فى إدارة شئون السودان؛ بل فى حماية قناة السويس نفسها. ذلك أمل أرجو أن يتحقق بعون الله.

* * *

أبناء وطنى الكرام

إن مصر لا تطمئن فى حاضرها ولا تأمن على مستقبلها إلا فى اليوم السعيد الذى تصل فيه إلى وضع حد لهذه العلاقات المضطربة بينها وبين إنكلترا، يفصل

هذا الحد بين حياة الذل والشقوة والاضطراب التى نحياها الآن وبين الحياة الحرة المطمئنة التى نطمع فيها ونطمح إليها.

لذلك كان من الضرورى أن تنظم علاقاتنا بإنكلترا معاهدةٌ تضمن هى فيها مصالحها الحيوية المشروعة وتنزل لنا عما نغتصبه من حقوقنا الوطنية المقدسة. وإنكلترا، تريد أن تأمن الغَوْل من ناحية قناة السويس شريان إمبراطوريتها العظيمة المترامية الأطراف - وأنتم قد سلمتم لها بهذا المبدأ بلسان زعيمكم المغفور له سعد باشا فى مشروعه الذى قدمه إلى اللورد ملنر:

«لبريطانيا - إن رأت لزومًا - أن تنشئ على مصارفها بالشاطئ الآسيوى لقناة السويس، نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذه القناة» (المادة الثامنة من مشروع سعد الذى قدمه إلى اللورد ملنر).

وهب أيها المصرى أنك تسلمت الآن قناة السويس فورًا وقامت فى وقت قريب حرب بين إنكلترا وأية دولة أخرى، واقتضت الخطط الحربية أن تضرب الدولة الأخرى قناة السويس لتقطع لإنكلترا شريانها الحيوى وصلتها بمستعمراتها لتحول دون المدد والعون. فكم تحتاج أنت من وحدات الجيوش وقطع الأساطيل وأسراب الطيارات وما إلى ذلك من معدات الحرب والكفاح لتضمن حياد أرضك وسلامة وطنك؟

ألا وإن المعاهدة فوق ذلك حلف قوى متين مع الدولة العظمى التى تتملقها الدول جميعًا وتخشى سلطانها وجبروتها مما يؤدى إلى كثير من الطمأنينة، ومما يصرف بعض جهودنا المدخرة للنواحى الاقتصادية فنستكمل استقلالنا الاقتصادى وهو أساس الاستقلال السياسى الصحيح.

«لهذا أقول إن المزايا التى تنالها مصر من عقد المحالفة المعروض علينا الآن مشروعها كثيرة ومن الخطأ البالغ أن نرفضها.

«وإنها لفرصة سعيدة حقًا، تلك التى هيأت لدولة محمد محمود باشا مؤيدًا بإرشادات ونصائح حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك، الوصول إلى هذا الحل المرضى للمسألة المصرية.

«أيها الشباب: بفضلكم وبفضل زعمائكم ورجالكم وصلت البلاد إلى ما وصلت إليه فلا تتركوا الفرصة تمر دون انتهازها ولا يشغلكم التنازع الحزبى عن

مصلحة الوطن الجريح وكونوا يدًا واحدة (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهبَ ريحكم) واعلموا أن الله معكم. والأجيال القادمة ترقبكم فلا تترددوا فى قبول ما عرض عليكم. فليس محمد محمود إلا ابن بجدتها. وناسج بُرْدتها. وإلا أحد السباقين لنصرة الوطن فى ساعات الخطر. وإن التاريخ ليسجل بالفخر ما أحرزنا من النصر والله ولى التوفيق[1]».

«أحمد شفيق»

■■■

(١) الأهرام فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٩.

الفصل الثالث

عودة محمد محمود باشا

عاد رئيس الوزارة زعيم حزب الأحرار الدستوريين مع صاحب الجلالة الملك إلى أرض الوطن التى كان قد سبقه بالوصول إليها يوم ٨ أغسطس إبراهيم بك فهمى وزير الأشغال. وكانت الصحف قد نشرت نص برقيتين تبودلتا بين محمد على باشا وبين السنيور موسولينى رئيس الوزارة الإيطالية وزعيم الحزب الفاشستى، هذا نصهما:

من السنيور موسولينى

«أشعر بأسف شديد إذ لم يُتِح لى الحظ أن أقابل دولتكم فى روما لاضطرارى إلى التغيب عنها، فأرجو من دولتكم أن تتفضلوا بقبول تحياتى الودية الخالصة المقرونة بعواطف الصداقة العظيمة المطابقة للعواطف المتبادلة بين إيطاليا ومصر».

رد محمد محمود باشا

«أشكركم من صميم قلبى للبرقية الرقيقة التى أرسلتموها إلىَّ ولما لقيته من الحكومة الإيطالية من حسن الضيافة والحفاوة الودية فى أثناء إقامتى فى روما وتفضلوا بقبول فائق احترامى»[1].

* * *

الاحتفال بمحمد محمود باشا وخطبته الكبرى

لما علمت الحكومة بمصر وعلم معها حزب الأحرار الدستوريين بانتهاء المفاوضات ووضع مشروع للاتفاق يرضى فى جملته بعض الأمانى القومية، راحوا

(١) الأهرام فى ٢٣ أغسطس.

يدعون له ويهيئون لاستقبال زعيمهم استقبالاً فخمًا يكون عنوان رضا الأمة عن جهاد الوزير وصحبه وعن نتيجة مفاوضاته، فبذلت الإدارة الحكومية من ناحية وبذل معها رجال الحزب المشار إليه من ناحية أخرى الجهود الكثيرة بغية تفخيم الاستقبال.

وكان من حسن الحظ أن جاء محمد محمود باشا مع جلالة الملك.

وكانت الإسكندرية على ما وصفنا فى الفصل الأول. ففى جمع يتألف من هذه الجماهير الكبرى فى كلية سان مارك يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ وقف محمد محمود باشا وألقى خطابه التاريخى، قال:

حضرات السادة:

لا أستطيع أن أوفيكم حقكم من الشكر على ما كلفتم أنفسكم من مشقة لتحيتى، كذلك لا أستطيع أن أصف لكم حق الوصف ما يغمر نفسى من الغبطة والسرور لاجتماع كلمة أهل الرأى فى البلاد على الرضا بنتيجة مفاوضاتى مع الحكومة البريطانية.

أما الشكر لكم فما أحبه إلىَّ دَيْنًا أفتخر على وجه الزمان بالإقرار به، وأما السرور باتحاد الكلمة واتفاق الرأى فسأحاول أن أجعل نصيبكم ونصيبى فيه سواء، بأن أبسط لكم مجمل ما تحصل عليه البلاد بمشروع المعاهدة الذى سيعرض عليها ليكون لها فيه القول الفصل.

ولقد تعلمون أنى رجل لا يعدل عندى شىء مهما عز أو غلا مصلحة البلاد، ولا يشغله ما يلقى فى سبيل تلك المصلحة من عَنَت أو تضحية وما يقتتل عليه الناس من فخر أو مجد، عن العمل لتلك المصلحة فى هدوء وسكينة. لذلك لن يكون حديثى لكم حديثًا عن شخصى أو اعتدادًا بعملى وإنما هو حكاية حال عما كان ماضينا وما هو حاضرنا وما نرجوه للمستقبل، فإن صادف قولى رضاكم فذلكم عندى الجزاء خير الجزاء.

ظلت هذه البلاد مدى اثنين وثلاثين عامًا منذ بدأ الاحتلال البريطانى إلى حين أعلنت الحماية البريطانية ليس لها كَمٌّ يعرف ولا كيف يوصف من وجهة النظام الدولى، فهى ولاية عثمانية تحتلها قوة عسكرية بريطانية تشرف على حكومتها يوجه مرافق الأمة وحرياتها إلى ما يراد بها لا إلى ما تريده موظفون

بريطانيون يتلقون الوحى من المعتمد البريطانى الذى ظل طول الاحتلال مُقنّعًا، وإن كان القناع لا يخفى ما وراءه وجعل يتغلغل فى نواحى الحياة المختلفة ويرمى إلى إفناء الأمة المصرية بأن يجعل أنظمتها السياسية والإدارية والقضائية حقًا مشاعًا بينها وبين ممثلى النفوذ البريطانى والأجانب النازحين للبلاد، نصيب الأمة فيها هو النصيب الموكوس.

هبَّت البلاد هبتها المأثورة فأشهدت العالم على رشدها ويقظتها وعلى أنها لا تبغى بديلاً من استقلالها وحريتها، ولبثت بعد ذلك تجاهد وتصابر الحوادث وتعالج حل المشكلات، فطورًا تحس بالنتيجة دانية القطوف وطورًا يجافيها الحظ وتعنتها الظروف، وهى فى ذلك كله ترقب فجر الحرية بين أمل دافع وصبر حازم.

توسط ذلك الجهاد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ خلص به للأمة جانب كبير من حرياتها، وإن كان يظل ذلك الجانب قدر غير هين من الإبهام ويتهدده من وقت لآخر ما علق التصريح عليه من التحفظات. وقد سبق هذا التصريح مفاوضتان ولحقته مفاوضتان أبلى فى أربعتها جميعًا كبار رجال مصر أحسن البلاد ودافعوا عن حقوق البلاد خير دفاع، ولكن هذه المحاولات حتى أخراها لم تحقق للبلاد غايتها أو تغير من حالها على الوجه الذى ترجوه وتتمناه.

فماذا إذن حاليًا هو الذى نرجو له التغيير، هو جيش الاحتلال رابضًا فى عاصمة البلاد وثغورها يؤيد غير منازع ولا مدافع مركز الحكومة البريطانية فيما احتفظته لنفسها من مطلق التصرف فى الأمور الأربعة المعلومة. هو ذلك السلطان الخفى الظاهر الذى جعل الكثيرين يرون فى استقلال مصر الذى أُعلن منذ سنة ١٩٢٢ وفى أى محالفة لا تذهب به؛ اسمًا بغير مسمى وكلمة خلوًا من المعنى هو فوق ذلك سلطان على الجيش المصرى لم تقْوَ أزمة الجيش التى قامت فى سنة ١٩٢١ ولا مفاوضات تلك السنة على دفعه وزعزعة أساسه؛ هو تدخل فى الإدارة المصرية يتخذ صورة الإدارة الأوروبية للأمن العام والبوليس فى المدن والمستشارين المالى والقضائى وموظفين كلما انتهت عقودهم تدخل المعتمد لتجديد عقودهم. هذا إلى شىء يسمى المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم يسوّغ فوق غَلّ الامتيازات الثقيل مناقشة مصر الحساب عن كل دقيق وجليل فى أمور الحكم والإدارة، هو مركزنا فى السودان جعل يتضاءل حتى أصبحنا حكومة وشعبًا فى حكم الغرباء عنه.

على أنى لم أكن فى أى وقت من الأوقات التى حملت فيها مسئولية الحكم ولا حين قصدت لندرة هذا الصيف أنوى فتح باب المسألة المصرية، ليس ذلك تجافيًا عنها أو تقصيرًا فى شأنها أو تساهلاً فى اعتبار أن تسوية مسألتنا مع بريطانيا العظمى هو المطمح الأسمى والغاية الأوْلَى لكل من حمل قسطًا من المسئولية فى حكومة مصر، وإنما كان تقديرًا منى أن الوقت ربما لم يكن قد حان لفتح ذلك الباب وأن تنفيذ الإصلاحات التى أخذتها وزارتى على نفسها خير استجماع لقوى مصر وأفضل تمهيد لنجاحها فى أى مفاوضة عامة.

ولما كان تنفيذ هذه الإصلاحات يقتضى الفكاك بأكبر قدر ممكن من أغلال الامتيازات الأجنبية، كان همِّى فى زيارتى للوندرة مقصورًا على السعى فى هذا السبيل ولكن الحديث انتقل من هذا الخصوص إلى عموم المسألة المصرية، وتبينت من الظروف السياسية العامة ومن ميول الحكومة البريطانية، أنى بإزاء أفضل فرصة وأبرك مناسبة لمعالجة التسوية العامة.

ويقينى أنى أكون مقصرًا فى حقوق بلادى مفرطًا فى واجباتى كرئيس حكومة وكمصرى لو عرضت لى فرصة سانحة لتحقيق آمال البلاد فلم أنتهزها. لذلك لم أتردد لحظة فى توجيه أحاديثى إلى وضع أسس لتسوية الأمور الأربعة التى احتفظت بها الحكومة البريطانية. كان هذا الأساس عندى زوال الاحتلال وعقد محالفة بين البلدين تبنى على التكافؤ التام فى الحقوق والتكاليف. ذهبنا إذن نرتاد نواحى الخُلْف ونلتمس وجوه الحل حتى انتهينا إلى المشروع الذى تشرفت بإعلانه للبلاد بمجرد الفراغ من وضعه.

ولقد أكون فى غنى عن شرح ذلك المشروع أو التعليق عليه إذ كان حلاً بسيطًا واضحًا. ولكنى لا أستطيع أن أمسك نفسى عن التقدم إليكم ببيان أستمده من تطور الأحاديث وتفاصيل المناقشات واختيار الألفاظ والصيغ، أدلكم به على ما تصيبه الأمة من المزايا وتجنيه من الفوائد بهذا المشروع.

اقرءُوا المشروع سطرًا سطرًا وكلمة كلمة وحرفًا حرفًا واقرءُوا ناقدين غير متسامحين فلن تجدوا فيه مظهرًا أو معنًى أو أثرًا ظاهرًا أو خفيًا للحماية، ذلك أنه يرمى فى جملته وتفاصيله إلى تحقيق معنى الاستقلال كما تفهمه كل أمة فى شئونها الداخلية والخارجية، وكما تفهمه الأمم جميعًا فى الحياة الدولية وإذا كان قد أمَّن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها، فقد جاء ذلك التأمين بالقدر الذى لا يعطل الاستقلال أو يبطل له صورة أو معنى.

كان بين الأمتين المصرية والبريطانية حتى الآن نوع من سوء التفاهم استعصى على كل علاج، ولكن المشروع الذى بين يديكم يجتث جذوره ويستأصل أساسه.

كان كل من الاثنين يظن بالآخر الظنون ويشك فى حسن نيته وصدق طويَّته، فبريطانيا العظمى تبالغ لذلك فيما تطلبه لتأمينها على مصالحها، ومصر تَرى فى هذه المطالب وجوهًا مستترة لرغبة بريطانيا فى المحافظة على مركزها واستدامة نفوذها ولا تخشى أن تعلن حذرها واتهامها لنوايا بريطانيا والتعريض بأغراضها الاستعمارية على وجه من الخصومة واللَّدَد يترك فى نفس بريطانيا أن أول هَمّ لمصر إذا أُلقيت أمورها إليها أن تعمل على مناوأتها والكيد لها، فيبعثها ذلك إلى التشدد فى مطالبها كما يبعث ذلك التشدد مصر إلى زيادة التظنن فى نوايا بريطانيا، وهكذا دواليك حلقة مفرغة لا تعرف كيف تبدأ ولا أين تنتهى.

مثل هذه العقدة وجدانية لا عقلية لا تُعالج بالمنطق والدليل بعد الدليل، وإنما بالثقة والاطمئنان يحلان محل الشك وسوء الظن. ذلك ما وفِّقنا إليه وذلك ما ينطوى عليه المشروع. دعك من ألفاظ الصداقة وحسن التفاهم وصيغها التى تتخلل المشروع فمهما يكن لها من قيمة أو معنى وقد تُتهم بأنها ألفاظ وصيغ لا زيادة. انظر إلى صميم الحلول وحقيقة المعانى لا يفسرها ولا يوضحها إلا أن كلاً من الطرفين يعالج ما يعرض له على أساس الثقة بالطرف الآخر. قد يظهر ذلك سهلاً ولكن قد يكون أسهل الأمور أصعبها فى السياسة بعد ديباجة صيغت من معنى التبادل التام فى الحقوق والتكاليف وبنيت على تقدير الوجود الدولى الكامل لمصر، صدر المشروع بإعلان زوال الاحتلال. ولست بحاجة للتنويه بفضل هذه النتيجة فهى البرزخ الفاصل بين هذا المشروع وكل ما تقدمه، وهى الشارة القاطعة لأن كل ما تناله مصر بهذه التسوية يكون أمرًا واقعًا وحقيقة راهنة لا سبيل للتظنن فيه ولا وجه للخوف عليه من النقض أو الانتقاض. لن يُتهم استقلال مصر بعد اليوم بأنه ذَرٌّ للرماد فى العيون أو أنه اسم بلا مسمى، وإنما تعمل الحكومة المصرية وتصرف شئون البلاد بلا سبب أو رقيب فى ضوء النهار وعلى هَدْى صدق النية وحسن التفاهم.

هذه النتيجة مازالت تنشدها البلاد متحدة الكلمة أو مفترقة الهوى وما فتئت تراها الحد بين الحق والباطل ومعيار الثقة الذى لا نزول عنه ولا أمان دونه. هذه

النتيجة التى ارتطمت بصخرتها كل مفاوضة سابقة وخاب من أجلها كل جهد وسعى، هذه النتيجة جعلت ركن هذا المشروع الركين وأساسه المتين.

ولا يظننَّ أحد أن ثمت تعارضًا بين زوال الاحتلال والإذن للحكومة البريطانية بالمرابطة فى منطقة القنال بقوات عسكرية لحماية المواصلات بذلك الطريق، فقد أنكر المشروع صفة الاحتلال على تلك القوات. وقديمًا جمع المشروع المقدم من جانب الوفد المصرى بين زوال الاحتلال وبين الإذن بمرابطة قوات فى منطقة القنال دون أن يرى فى ذلك تنافرًا أو تعارضًا. على أن المشروع الذى عرض على البلاد يجعل لإنكار صفة الاحتلال على القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القنال ضمانًا جديدًا، بأن كل خلاف فى هذا الشأن ككل خلاف فى أحكام كل المعاهدات الأخرى يحل بطريق التحكيم طبقًا لميثاق جمعية الأمم. وقد يبدو غريبًا أن يرابط حليف فى أرض حليف بقوات عسكرية ولكن الغرابة ليست فى الحل الذى اتُّخذ بقدر ما هى فى الوضع الذى اتخذ الحل من أجله. فإن قناة السويس طريق مواصلات يتوقف على أمنه ميزان الحروب العالمية ولمثل هذه الحروب مفاجآت يجب لها مقدمًا الحيطة الشديدة والحذر البالغ؛ خصوصًا وأن كثيرًا من المسائل التى خلَّفتها الحرب العظمى لم تنتهِ بعد إلى قرار ولا تزال قوات مصر فتية لا يسهل أن يقتنع أحد بأنها تستطيع وحدها الاضطلاع بتلك المهمة الخطيرة مهمة الدفاع عن القنال، لذلك لم يكن بد من قبول الاشتراك فى القيام بها، وليس اشتراك جمعية الأمم على فرض إمكان تنظيمه بأفضل من اشتراك حليف أو أقل مساسًا بالسيادة المطلقة. وهو على أى حال دون اشتراك الحليف فى ضمان تحقيق النتيجة المطلوبة. ولنذكر أبدًا أن المشروع الحالى لا ينسخ اتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بحياد القنال ولا يخل بما فرضه ذلك الاتفاق على مصر من الواجبات، ولنذكر فوق ذلك أن مصر يعنيها الدفاع عن قنال السويس لا باعتباره جزءًا من أراضيها فحسب بل باعتباره طريقًا للمواصلات العالمية فهى ستقوم بعد نفاذ المعاهدة بكل ما تستطيعه فى هذا السبيل ويقينى أنه متى صح تنفيذ المعاهدة وتوثق ما بين مصر وبريطانيا من حسن التفاهم وصدق التعاون، لا يمضى نصف مدة المعاهدة دون أن تطمئن بريطانيا إلى قيام مصر وحدها وبقواتها الخاصة بواجب الدفاع عن القنال.

لا يزول الاحتلال وحده بالمشروع بل يزول معه ذيله وهو سلطة الضباط البريطانيين على الجيش المصرى. ولا تختلطنَّ هذه المسألة بما اتُّفق عليه فى

المشروع من إيفاد بعثة عسكرية بريطانية لجعل التدريب المتخذ فى الجيش البريطانى، فليست البعثة العسكرية صورة مستترة أو محددة لسلطة الضباط البريطانيين إذ ليس لها أى سلطة تنفيذية كما أنه ليس لها صفة البقاء والدوام. وإنما استقر الرأى على طلب بعثة بريطانية لسببين، الأول أن مصر حرصًا على صفاء العلاقات بين البلدين وتجنب إثارة الشُّبَه بلا جدوى ولا فائدة، تتعهد فى مشروع المعاهدة بأنه نظرًا لاستحسان الوحدة فى التدريب بين الجيشين المصرى والبريطانى بسبب احتمال اشتراكهما فى العمل تنفيذًا للمحالفة التى ينشئها المشروع، تتعهد مصر بأنها إذا استخدمت مدربين أجانب يكون هؤلاء المدربون من الرعايا البريطانيين. والثانى أن الجيش المصرى بحاجة حقيقية إلى بعثة لتعليمه وتدريبه فليس إيفاد بعثة بريطانية إلى مصر فى ذاته فرضًا على مصر.

ولو لم يكن الجيش المصرى بحاجة إلى بعثة لما كان هناك بعثة بريطانية ولن تكون هناك بعثة بريطانية حين تفرغ حاجة مصر إليها. وليس شأن مصر فى هذا الصدد بمختلف عن شأن كثير من البلاد التى استقدمت إليها بعثات عسكرية أجنبية لتنظيم جيشها. ولا يسع أى إنسان أن يعترض على الحل الذى اعتمده المشروع إلا أن يريد أن يستبدل بالبعثة البريطانية بعثة أجنبية أخرى. ولمثل هذا نستطيع أن نقول إنه مهما يكن من شهرة بعض البلاد الأجنبية الأخرى بأنظمتها العسكرية، فإن من دواعى الفخر لمصر أن تتلقى دروسها فى هذه الأنظمة من الجيش البريطانى الذى كان له أحسن البلاء فى الحرب الأخيرة. وعندى فوق ذلك أنه يجدر بمصر، إن لم يجب عليها، أن تقدم هذا العربون من الثقة لحليفتها المستقبلة.

لم يبقَ بعد هذين القيدين الظاهرين اللذين كانا يفيدان سيادة البلاد وحريتها فى تولى شئونها إلا قيود صغرى، ومع ذلك فإن المشروع لم يهملها فقد تضمن إلغاء الإدارة الأوروبية للأمن العام، كما أسقط وجوب أن يكون بالبوليس عنصر أجنبى وإن كان قد رتب للأمر الأخير فترة انتقال خمس سنين. ولست بحاجة لأن أطيل فى أهمية زوال هذين القيدين فإن الإدارة الأوروبية كانت ترمى بطبيعة الحال وبسبب استحالة الفصل بين الأمن العام للمصريين والأمن العام للأجانب إلى التدخل فى شئون الأمن العام قاطبة، كما أن فى دوام قيام الأجانب بأعمال البوليس وصمة للمصرى لا تتسق مع مجموع الحريات التى يتمتع بها أو تتفق مع كفاءة الحكم التى أظهرها فى مختلف الإدارات الحكومية.

كذلك لم يعد بقاء المستشارين المالى والقضائى فرضًا على مصر وإنما استُبقيا لأن مصر بحاجة حقًا إلى خبيرين فيما تنويه من الإصلاحات المالية والقضائية الواسعة النطاق، كما أنها بحاجة عند إعداد مشروعات هذه الإصلاحات إلى انتشار الثقة بأعمالها والاطمئنان إلى نواياها، وليس ثمت سبيل أفضل لهذه الغاية من الاستعانة بخبيرين أجنبيين. ومن العبث أن يعدل عن خبيرين موثوق بكفاءتهما إلى غيرهما خصوصًا وأنهما لم يعودا موظفين سياسيين كما كانا بل أصبحا موظفين مصريين، وأن فى اختيارهما من الرعايا البريطانيين لعربونًا آخر على الثقة التى نريد توطيدها بيننا وبين الأمة الحليفة. وليس وجود المستشارين كما كان شأنه قيدًا غير محدود لسيادة مصر فإنه أصبح مرهونًا بحاجة مصر إلى مشورتهما وهى هى وحدها التى تقدر مقدار هذه الحاجة ومداها، وقد أُشير فى غير موضع من المعاهدة إلى الصفة الوقتية لبقائهما كما رد إلى مصر حقها الطبيعى فى اختيار أشخاصهما إذا دعت الحال إلى تغيير المستشارين الحاليين، خلافًا لما كان جاريًا من فرض المنصب وصاحبه على مصر.

ثم الأجانب وحماية أرواحهم وأموالهم من جانب وامتيازاتهم من جانب آخر. أما حماية الأجانب التى كانت بريطانيا العظمى أخذتها على عاتقها، فإن المشروع يرد الأمر فيها إلى نصابها الطبيعى وينقلها إلى العاتق الوحيد الذى يصح أن يحتملها. عاتق الحكومة المصرية فلن تصبح هذه الحماية وسيلة أو تكأة للتدخل فى الشئون المصرية أو سبيلاً للهيمنة والاشراف عليها؛ بل تصبح كما هى فى البلاد الأخرى متعلقة بإدارة الشئون العامة وجزءًا مندمجًا فيها غير منفصل عنها.

أما الامتيازات الأجنبية فليس المشروع الحالى حلاً نهائيًا لها؛ إذ إن ذلك متوقف على موافقة الدول الأجنبية الأخرى.

على أنه لم يكن سبيل لتسوية كاملة بين بريطانيا العظمى ومصر دون أن تعرض هذه التسوية إلى البحث فيما ترضاه تلك الدولة بديلاً من الامتيازات الحالية التى أصبحت غلاً ثقيلاً وقيدًا شديدًا لسلطة الحكومة المصرية. ولم يكن ليمكن أن يعرض المشروع التعديلات التى ترغب مصر فى إدخالها على ذلك النظام نظرًا لوجوب اتفاق الدول صاحبات الامتيازات عليها.

لذلك أقتصر على المسائل الكلية. وقد يكفينى أن أشير إلى النقطة الأساسية من ذلك الاتفاق وهو أن الحكومة البريطانية تقبل انتقال اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وأنه فيما يتعلق بسريان التشريع على الأجانب، ويدخل فى ذلك الضرائب، تقبل أن يحل محل موافقة الدول موافقة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة. على أن هذه الموافقة لن تكون مشاركة فى توجيه الأمور العامة أو تدخلاً فى تكييف الأعمال التشريعية وتنظيم الضرائب؛ وإنما تنحصر مهمة تلك الجمعية العمومية فى الاستيثاق من أن الأجانب لا يصيبهم بذلك التشريع حَيْف أو يُعاملون بسببه على غير ما يعامل به الأجانب فى البلاد الأخرى، ومن حسن الحظ أن جمعية الأمم تشتغل بإعداد اتفاق دولى عام يرسم القواعد العامة لمعاملة الأجانب فى الشئون المختلفة. فستكون مهمة الجمعية العمومية بحسب المشروع الحالى النظر فيما يعرض عليها من التشريعات بمعيار تلك القواعد العامة.

لا أترك هذه النقطة من غير أن أعلن بلسان مصر إلى الأجانب النازلين فيها أن مصر التى أكرمت ضيافتهم وأحسنت معاملتهم واعتدت بنشاطهم المالى والأدبى اللذين كان لهما أثر يذكر فى تقدمها، أن مصر التى كان شأنها معهم كذلك فى الماضى ستكون لهم من اليوم أكرم وطن لنازليه: سيعلم الأجانب بالعمل لا بالقول أن مصر المستقلة ستضاعف جهدها فى حسن رعايتهم والقيام على مصالحهم، وسيجدون أن هذه الرعاية التى قام شىء منها على الامتياز ستكون أشد وأعظم حين تقوم على أساس الصداقة وتبادل المنافع الحيوية.

لا تقصد مصر من فرض الضريبة على الأجانب أن تزيد بنصيبهم منها ما فى خزانتها من الأموال، إنما هى تريد من فرض الضرائب أمرًا أجَلَّ وأعلى من الشأن المالى هو تثبيت سيادتها فى أرضها. وسيرى الأجانب أن المصريين على اختلاف نزعاتهم أهل لتنفيذ هذا العهد الذى تجدده لهم فى كل فرصة وأنهم يعلمون حق العلم أن منفعتهم ومنفعة النزلاء الأجانب فى بلادهم شىء واحد. هذا كررته كل الحكومات المختلفة التى تداولت السلطة فى مصر ولا شك أن تنفيذه فى المستقبل سيكون آكد أثرًا من تنفيذه فى الماضى.

على أن حديثى وإن طال عليكم لم يستقصِ كل مزايا المشروع فهو لم يُحْصِ إلا مزاياه السلبية، أى ما كان منها إسقاطًا لقَيد كما هو الحال فى الاحتلال

وسلطة الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى والإدارة الأوروبية والبوليس والمستشارين وحماية الأجانب، أو تخفيفًا لقيد كما هو الشأن فى الامتيازات الأجنبية ولكن له إيجابية أولها المحالفة بين مصر وبريطانيا وهى عهد سلام وميثاق صداقة أوقن أنه سيكون سابغ الخيرات موفور البركات فهى لمصر عزة جانب ونصر مبين، وهى للبلدين أمان من غوائل المنازعات والاعتداءات والمطامع. وقد انعقد الإجماع فى البلاد منذ نهضتها الأخيرة على أن المحالفة خير حل للمسألة المصرية، وإنما اختلفت الآراء بشأن بعض آثار المخالفة خشية أن تتجاوز معنى المحالفة إلى الحماية أو ما يشبهها، على أنها فى المشروع الحالى بمنجاة من كل اعتراض فهى محالفة الحر للحر بُنيت على تبادل الحقوق والتكاليف وحصرت آثارها فيما يلزم عن كل محالفة ويجرى معها عادة وعرفًا، فكلا الطرفين يتعهد بأن يعين الآخر فى حالة الحرب وألا يتخذ خطة تنافى المحالفة أو تثير للطرف الآخر صعوبات وألا يعقد اتفاقات سياسية تضر بمصالحه، وكلا الطرفين يتعهد بأن يبادل الرأى مع الطرف الآخر قبل قطع العلاقات مع دولة أخرى سعيًا فى تسوية النزاع بالطرق السلمية، وكلا الطرفين يُمثل فى بلاد الطرف الآخر بسفير ويضاف إلى هذه آثار الإذن للقوات البريطانية بأن ترابط فى منطقة القنال وأنه إذا تهددت إنكلترا حرب تمدها مصر بالتسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية من قَبيل استعمال الموانى وطرق المواصلات. ولا يرجع هذان الأثران إلى علو أحد الطرفين عن الآخر أو تسلطه عليه أو حمايته له وإنما يرجعان إلى اختلاف الأوضاع الجغرافية بين البلدين كما تقدم الكلام. كذلك يضاف إليهما تعهد مصر بأن يخص ممثل حليفتها بأعلى المراتب السياسية وهى مرتبة السفير، وأن تؤثر على وجه العموم الرعايا البريطانيين عند استخدام الأجانب. وليس بين الأثرين الأخيرين وبين السيادة أى تنافر عملى، وهما أدخل فى باب المجاملة والكرامة التى تستحق لحليف عظيم فى حلفة القوة وعزة الجانب.

ومن المزايا الإيجابية للمعاهدة أن تتعهد بريطانيا العظمى بتعضيد طلب مصر الانضمام إلى جمعية الأمم، وقد ظلت مصر تحدث نفسها بهذه الأمنية طول هذه السنين الأخيرة ويحول دون سهولة البحث فى طلبها ما احتفظت به إنكلترا من المسائل الأربع وما أعلنته للدول ولسكرتارية عصبة الأمم من وجوه

التحذير المختلفة، فالآن وقد حُلت هذه المسائل تستطيع مصر أن تسعى لتحقيق تلك الأمنية وأن تطلب الدخول مختارة لا مُسخَّرة كريمة عالية الرأس وأن تتبوأ مقعدها بين الأمم.

ومنها ما تم عليه الاتفاق بشأن السودان، ولقد تعلمون ما آل إليه مركز مصر فى السودان بعد الحوادث المعلومة وكيف أصبح أثرًا بعد عين فلا جيش ولا موظفون؛ بل إن المصريين يُعاملون فى السودان كالغرباء غير المرغوب فيهم ويُضيَّق عليهم فى غدوهم ورواحهم وفى استقرارهم وتملكهم إلى غير ذلك من وجوه التضييق، وحكومة السودان تسلك فى كثير من الأمور كما لو لم يكن للحكومة المصرية شأن بها. فالآن وحتى تعدل اتفاقات سنة ١٨٩٩ طبقًا لما احتفظت به مصر فى المشروع الحالى تؤيد تلك الاتفاقات وتنفذ على وجهها الصحيح فيقدر لجانب من الجيش أن يعود ويقدر للمصريين ألا يكونوا دون البريطانيين فى المعاملة وتستعيد الحكومة المصرية حقوقها فى غير ما فوضت فيه الحاكم العام من الشئون، وعلى هذا الوجه تستعيد مصر فعلاً مركزها قبل الحوادث المعلومة بل تحصل فعلاً على خير منه دون أن تفقد حقها فى المناقشة فى مسألة السودان عندما ترى الفرصة ملائمة لذلك.

وأخيرًا توِّجت كل هذه المزايا سلبية وإيجابية بأن وضعت أحكام المشروع كافة، سواء فى تنفيذها أو فى تأويلها، فى ذمة التحكيم وضمانته طبقًا لميثاق جمعية الأمم.

وعلى ذكر هذا المشروع ومزاياه أحب أن أنوه بفضل عالمنا القانونى صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا الذى كان له الفضل فى المعاونة الصادقة الوافية فى وضع المشروع بجملته؛ وعلى الخصوص فى مسائل الامتيازات المتشعبة الأطراف ومعالجتها على الوجه الأتم وإحكام الصيغ النهائية للمشروع على وجه حقيق بالثناء عليه والإعجاب بذكائه النادر وعلمه الجم.

هذه جملة القول فى المشروع المعروض على البلاد ولا يشك أحد فى أنه لم يبلغ مبلغه فى تحقيق الآمال المصرية أية وثيقة أخرى، على أنى لا أدعى لنفسى فضلاً فى ذلك فهو ثمرة جهاد النهضة المصرية دفعت ضحايانا وشهداؤنا بدمائهم ثمنه مُعجَّلاً، وتعاونت الأمة قاطبة فى إخراجه للوجود نبتًا قويًا وثمرًا سويًا للصغير قسطه وللكبير قسطه كلٌّ منهم بقدره.

أيها السادة:

تخللت سِنِى نهضتنا الأخيرة مشاقات ومشادات بين أجزاء الأمة لم تخْلُ من الحدة، بل بلغت التقاطع والتناكر كان مدارها أصلاً وفرعًا وجملة وتفصيلاً على طريقة وقواعد تسوية المسألة المصرية مع بريطانيا العظمى. وها هو يُعرض على البلاد اليوم مشروع لتلك التسوية يمثل أقصى الجهود والممكنات ويحقق ما اجتمعت عليه كلمة الأمة متحدة أو مفترقة؛ بل ليحقق بفضل تطور الزمن استقلال البلاد والعزة القومية من بعض الوجوه على صورة أكمل مما اتجهت إليه الآراء فى بدء النهضة.

فالمشروع إيذان بزوال الانقسامات الماضية التى لم يُعد لها أساس أو وجه أو محل، والمشروع لواء تتضامُّ حوله الصفوف وتتراص القلوب حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما تجلت أول مرة. ولقد أحسن الظن فى هذه الآونة الرهيبة من حياة أمتنا العزيزة فأزعم أن ما تخلل خلافاتنا وانقساماتنا من الأقوال والأفعال جزء من بناء نهضتنا لا فائدة الآن من البحث فيه أحقًا كان أم باطلاً وصوابًا كان أم خطأ؛ إذ كان البناء كله قد أنتج هذا المشروع الذى ينظم أمانى الأمة عقدًا فاخرًا ويصورها خلقًا سويًا.

ولقد أزيد على ذلك أن الأحزاب المختلفة لم تكن فى وقت انقسامها بريئة من العيب، وقد يأخذ كل حزب على الآخر بحق أنه تجاوز معه حدود النضال المشروعة وأن هَنَّاته نحوه قد خلفت كثيرًا من المرارة والحفيظة. ولقد أعترف بأن بعض من كانوا أصدقاءنا بالأمس يذكرون شيئًا من مثل هذه المحنات التى دفعت إليها حرارة النضال؛ ولكن المناسبة أجَلُّ أو أعظم من أن نقف على هذه الذكريات نثيرها ونتناسى بها ما يجب علينا فى الوقت الحاضر من التصافى والتصافح.

أقدم للبلاد هذا المشروع خاتمة جليلة لعقد كامل من الجهاد وهو فى الوقت نفسه مستهل حياة دولية مباركة تتبوأ بها الأمة مقعدها بين الأمم وبدء جهاد جديد يوجه إلى تنمية موارد البلاد وزيادة ثروتها ورفاهيتها وتوطيد مركزها وإعلاء كلمتها بين الدول.

أقدمه للبلاد وملئى ثقة أن ترى فيه ما أراه من أنه محالفة الحر للحر، ولقد كنت مع زملائى من مجاهدى الساعة الأولى وظللنا طول هذه المدة ليس شىء أشغل لنفوسنا أو أملك لعقولنا من الوصول إلى تسوية مُرْضية مع بريطانيا

العظمى نحتمل فى سبيل هذه الغاية كل تضحية فما ونينا ولا وكلنا ولا ترددنا؛ حتى جاءت الساعة التى نستطيع أن نقدم فيها إلى البلاد ثمرة جهادها دانية القطوف.

أيها السادة:

مهما يكن من يقينى أن هذا المشروع لا يصح التردد فى قبوله ومهما يكن من أن وقعه وأثره فى نفس كل من اطلع عليه داخل البلاد أو خارجًا عنها لا يترك شكًا فى أنه يرضى الأمة ويحقق آمالها، فإنه لم يكن لى ولا للوزارة أن تستقل برأى عن البلاد فى أمر مثل هذا المشروع الخطير. فللبلاد إذن الكلمة الأخيرة فى هذا المشروع، على أن الوقت لم يتسع لى بعد لتحديد الطريقة التى يتمثل بها رأى البلاد وسيكون أول ما أُعنى به فى الأيام التالية النظر فى هذه المسألة وإمضاء رأى فيها.

وإنى لأناشد كل مصرى أن يطيل النظر فى مشروع المعاهدة ويصدر حكمه فيه بقلب خلا من الغرض والهوى وعقل يرى الأشياء حقيقة لا خيالاً، أناشده أن ينسى الفوارق الحزبية الماضية فهذا المشروع خاتمة كتابها. ليس هذا المشروع عملاً يكاثر به حزب حزبًا وإنما هو عمل وطنى تلتقى عنده أمانى الأمة وتتلاشى حوله الفروق والانقسامات.

فليؤدِّ كل مصرى واجبه وليستشعر مسئوليته أمام أمته وأمام الأجيال المقبلة وأمام الله وليحاسب نفسه أيهما خير وأجدى، جهاد عقيم أم حياة مثمرة. وإننا لندعو الله أن يتولانا جميعًا بهداه وأن يسدد خطانا إلى ما فيه خير البلاد وسعادتها فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك، ونبتهل إليه تعالى أن يجزيه عن الأمة التى يسهر على رفاهيتها ويحوطها بعطفه وتأييده خير الجزاء.

* * *

تعليق الصحف على الخطبة

كان محمد محمود باشا لينًا ورفيقًا فى خطبته بخصومه فتناساهم وتناسى حزبيته ودعاهم للموافقة على المشروع، وكنا نتصور ومحمد محمود باشا يلقى خطابه يبسط يده بصفاء لمصافحة بقية الزعماء كما بسطها فى سنة ١٩٢٥ لمصافحة المغفور له سعد باشا فانتظر الناس ما سوف تقوله صحف الوفد. أما

صحف الوزارة وأخصها جريدة السياسة، فقد امتدحت الخطبة وقالت فى تعليقها على الخطاب يوم ٢٦ أغسطس:

«والواقع أن هذه الكلمة التى ألقى بها محمد محمود باشا إنما ألقى بها إلى الأمة مباشرة متخطيًا الأحزاب والهيئات السياسية وغير السياسية.

ألقى بها لتتلقاها الأفئدة والقلوب بروح الوطنية الخالصة لا بروح الأحقاد والأهواء التى تضل الحكم وتفسد البصيرة. ولقد يكون من بين رجال الحزب الذى يرأسه هو كثيرون لا يزالون متأثرين بالماضى البعيد والماضى القريب طامحين إلى الغلب الحزبى وحده. وقد يكون من بين رجال الأحزاب الأخرى كثيرون سيرتهم هذه السيرة ونظرتهم هذه النظرة. ولكن محمد باشا محمود لا يقف عند هؤلاء ولا أولئك ولا يريد أن يكون حديثه ذا صبغة حزبية بأى مقدار وإنما يريد أن يلقى برسالته هذه إلى القلوب السليمة قلوب الملايين من أهل هذه الأمة بعد إذ وفِّق بمعونة هؤلاء الملايين وسعيهم وجهادهم المتواصل عشر سنوات كاملة إلى الاتفاق مع الحكومة البريطانية على مشروع المعاهدة الذى يريد إلى الأمة أن تبدى رأيها فيه.

وهو إذ يلقى إليهم بهذه الكلمة إنما يقدر ما لا يزال يحيط بهذا المشروع من مصاعب وما يحتاج إليه من تضافر الكلمة وخلوص النية وتصافى القلوب لإقراره أولاً ثم لتنفيذه ثانيًا وللنظر خلال هذا التنفيذ لحل ما لا يزال معلقًا فى المشروع حلاً يتفق وآمال مصر ويزيد استقلالها وسيادتها تثبيتًا وقوة. فلقد يُخيل إلى البعض أن هذا المشروع المطروح اليوم لاستفتاء الأمة قد أصبح حقًا مكسوبًا لمصر وأن لهيئاتها وأحزابها أن يتخطوه إلى النظر فيما بعده من مطامع الحكم وما يريد البعض أن يقوم الحكم عليه من مبادئ وما يريد البعض الآخر أن يجعل الحكم وسيلة له من أطماع ومصالح. هؤلاء الذين يظنون هذا الظن مخطئون فلا تزال المعاهدة التى وصلت مفاوضات محمد محمود باشا إليها مشروعًا، ولا يزال لهذا المشروع فى إنكلترا أو فى غير إنكلترا معارضون أقوياء ولا يزال هؤلاء يتربصون بالمشروع الفرص يريدون القضاء عليه وإحباطه. ولو أنهم استطاعوا ذلك عن طريق المصريين أنفسهم لكان ذلك أكبر نصر لهم وأكبر حجة على مصر. وها نحن أولاء ترى أعيننا كثيرين من الأجانب إنكليز أو غير إنكليز يقولون علينا الأقاويل ويذهبون إلى أن مجرد إعلان المشروع يوشك أن

يجعل مصر مسرحًا للفوضى وأن يعرض المصالح الأجنبية فيها للخطر. ليس شىء من هذا الذى يقولون صحيحًا. وهو إن صح عرض المشروع كله للخطر أشد الخطر. ويسيرٌ أن يدرك الإنسان أن بقاء الحزبية الهوجاء واستعار شررها من العوامل التى تسبب القلق وتمهد للفوضى وتعطى لخصوم المشروع ومعارضيه فى إنكلترا وفى غير إنكلترا الحجة على مصر وعلى حكومة العمال الإنكليزية التى انتهت مع محمد محمود باشا إليه. فهل يرى مصرى من خدمة الوطن أو من الإخلاص له أن يمهد لهذه النتيجة التى تعتبر فى نظر كل عاقل من عقلاء الأمة خيانة لمصلحة الوطن لا تُغتفر؟

لقد ذكر مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية التى أقرت المشروع بعد أن انتهت وزارة الخارجية من المفاوضة فيه مع رئيس الحكومة المصرية فى الحديث الذى أفضى به إلى مراسل الأهرام فى إنكلترا أن: «سيكون الحكم النهائى فى المشروع للشعب المصرى بواسطة نوابه المنتخبين. ومن الآن إلى صدور ذلك الحكم لا يتسنى للزعماء المصريين بصرف النظر عن صبغتهم الحزبية أن يجعلوا أنفسهم بمنجاة من المسئولية الملقاة على عواتقهم. وخطورة الحكم المنتظر من الهيئات النيابية تفرض عليهم الآن أن يتناسوا منازعاتهم الحزبية فى سبيل هذه المسألة القومية العظمى، وأن يتضامنوا ويتحدوا معًا ليعملوا خير ما يمكن عمله لوطنهم. ولا يجوز أن ينسى المصريون ذلك بسهولة ولا أن يصفحوا عن أى عجز فى انتهاز هذه الفرصة لتحقيق أمانيهم وإجابة رغائبهم فى الاستقلال.» ومستر ماكدونالد إنما ذكر هذه العبارة لأنه يقدر من جانبه هو الآخر أن احتدام الشهوات الحزبية فى مصر تسهل لمعارضيه السبيل فى القضاء على مشروع الاتفاق وفى إسقاطه من أساسه. يقدر هذا تمام التقدير ويرى فى بوادر المعارضة التى ظهرت فى مجلسَى العمومى واللوردات متخذة استقالة لورد لويد تكأة لها، مقدمة عاصفة هوجاء يريد هؤلاء المعارضون إثارتها إذا جاء الوقت المناسب وعاد البرلمان الإنكليزى إلى الانعقاد. ولما كانت سياسة مستر ماكدونالد هى سياسة المشروع الحاضر وكان هو لذلك حريصًا على نجاحه، فقد ألقى على المصريين بهذه الكلمة عن طريق مراسل الأهرام ليقدروا ما يتعرض فى أفق العلاقات المصرية الإنكليزية من سحب توشك أن تنهمر رعودًا وصواعق فى المستقبل القريب إذا لم يفكر المصريون من جانبهم تفكيرًا جديًا أساسه

الإخلاص الصحيح فى السير بالمشروع إلى حين إقراره النهائى فى طريق سليم مأمون العثار.

هذه الدعوة من مستر ماكدونالد والدعوة المماثلة من محمد محمود باشا يلخصان فى الواقع الخطة الصحيحة التى يجب أن يتبعها أنصار المشروع والمعتقدون بإخلاص أنه يحقق مطالب مصر ومصالح إنكلترا جميعًا. فأما الذين يدعون إلى غير هذه الدعوة وأما الذين يريدون أن يصهروا نيران العداء الحزبى ليتطاير شررها فى أنحاء مصر وليؤيدوا الذين يتقولون الأقاويل ويتحدثون عن سلامة الأجانب وغير سلامة الأجانب، هؤلاء الدعاة إلى الانقسام وإلى التفرقة هم فى الحقيقة خصوم للمشروع لا يخفى استتارهم خصومتهم، ومهما أرادوا بسكوتهم أن يوهموا أنهم سيناصرون المشروع عند الفرصة المناسبة فإن خطتهم هذه هى بطبيعتها خطة قضاء على المشروع وسعى لفشله، ولقد يكون أشرف بكثير من انتهاج هذه الخطة أن يعارض هؤلاء المشروع صراحة وعلنًا لا أن يعملوا على إفساده مستترين، فللصراحة على أى حال فضلها وفيها دائمًا دلالة على الرجولة والشهامة والإيمان بالرأى مما يختلف فى تقديره كل الاختلاف عن التوارى والمداورة».

* * *

وأما البلاغ فعلقت على الخطاب تقول[1]:

«ختم صاحب الدولة محمد محمود باشا خطابه، الذى ألقاه أمس، فى مدرسة سان مارك بالإسكندرية، بالدعوة إلى الائتلاف وتناسى ما قام بين الأحزاب من نزاع تجاوز حدود النضال المشروع، يدعو إلى الائتلاف لأن المقترحات التى يحملها لمصر تتطلب من الأمة أن تقابلها متراصة متكاتفة.

ولقد كانت البلاد قبل قيام هذه الوزارة مؤتلفة، وكان المغفور له سعد زغلول باشا قد مد يده إلى خصومه السياسيين يصافحهم ويعاقدهم على الائتلاف، يوم أصبح الائتلاف هو الوسيلة الوحيدة لاسترداد الحياة النيابية وصون الدستور من أن تمتد إليه يد الرجعيين بسوء. وأثمر الائتلاف ثمرته وأُعيدت الحياة

(١) البلاغ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٩.

النيابية واستأنف البرلمان عمله، وكان من المنتظر أن تتوالى ثمرات الائتلاف وأن يزداد على الأيام خيره، ولكن أرادت السياسة الاستعمارية بل أرادت سيادة الأنانية والغطرسة التى اتبعها لورد لويد فى مصر أن تمزق الدستور المصرى وأن تعبث بالحياة النيابية، وأن تخضع البلاد لحكم الإرهاب يمثله فى الظاهر وزراء مصريون ويسنده المندوب السامى بما يملك من نفوذ وقوة.

ولم يكن من السهل الوصول إلى هذه الغاية والائتلاف بين الأحزاب قائم على قدميه، فلابد إذن من تقويض قوائم الائتلاف حتى تستطيع اليد العابثة أن تحقق ما تبيت لهذه البلاد من شر. فكان ذلك التدبير الذى لعبت فيه يد الدسائس والشرور فرتبت مسألة وثائق سيف الدين وما حدث فى مجلس النواب من مشادة دُبرت تدبيرًا سيئًا، ثم جاءت استقالة محمد محمود باشا وبعض أعضاء الوزارة النحاسية. ثم تلا ذلك إقالة الوزارة، وتشكيل وزارة محمد محمود باشا، وقد قيل فى تعليل الأسباب التى دعت إلى ذلك الانقلاب الخطير أن الائتلاف قد تصدعت أركانه، ومن هذا ندرك أن جماعة الأحرار الدستوريين قد ضاقوا بالائتلاف ذرعًا وقد رضوا أن ينفذوا السياسة الجديدة التى ترمى إلى تعطيل الحياة النيابية والعبث بالدستور، فعملوا أولاً على فض الائتلاف ليكون ذلك أساسًا لما يتلوه من الانقلاب فى نظام الحكم، فكان الذى أرادوه وهُدم الائتلاف وبات صرحه العظيم أطلالاً بالية وأنقاضًا منثورة.

واليوم يعود محمد محمود باشا فيدعو إلى الائتلاف، لأن المقترحات التى يحملها إلى مصر تقضى بالائتلاف، فهل تُرى كان محمد محمود باشا جاهلاً فوائد الائتلاف يوم رضى أن يضرب الضربة الأولى فى هدم بنائه، ولم يدرك هذه الفائدة إلا اليوم فهو يعتذر مما كان، ويطلب التسامح فيما قام بين الأحزاب من تطاحن والعود إلى الائتلاف حرصًا على مصالح البلاد، أم تُرى دولته يعتقد أن مصلحة البلاد تتحقق تارةً بهدم الائتلاف وتتحقق طورًا بقيامه، فهو يهدم الائتلاف ليحقق الخير لمصر، ثم هو يدعو إلى الائتلاف ليحقق الخير لمصر أيضًا؟ أم ترى هناك شىء آخر غير مصلحة مصر هو الذى يجعل الائتلاف، فى نظر محمد محمود باشا، شرًا يجب القضاء عليه ومحو أثره من بين الأحزاب وأن يعلق فى سبيل ذلك الدستور وتعطل الحياة النيابية ويُحل مجلسا البرلمان، وتجعله مرة خيرًا دونه كل خير يجب أن تضحى فى سبيل قيامه المصالح

الشخصية وتنسى الأحقاد ويعفو كل إنسان عما أصابه من أذى ولو تجاوز حد النضال المشروع؟ وإذا كان هناك شيء غير مصلحة مصر - هو الذى يجيز هذا التناقض فى نظر محمد محمود باشا، فهل يمكن أن يكون هذا الشىء غير الحرص على الحكم والتشبث بأهداب الوزارة؟ للجواب عن هذا التساؤل يجب أن تستقرئ الحوادث فماذا هى قائلة؟ لقد كان الائتلاف قائمًا وكان صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيسًا للوزارة وكان صاحب الدولة محمد محمود باشا عضوًا فى هذه الوزارة. ولم يكن من المعقول كما لم يكن هناك داع لأن ينزل النحاس باشا عن رياسة الوزارة ليخلى الكرسى لمحمد محمود باشا. ولكن هذا الداعى قد يوجد إذا تمزق شمل الائتلاف، وإذا استقال النحاس باشا أو أقيل كما حدث بالفعل. فالحوادث كما ترى تخبرنا بأن تمزيق شمل الائتلاف كان ضروريًا ليتمكن محمد محمود باشا من تولى رئاسة الوزارة، لذلك مزق الائتلاف شر ممزق وكانت يد محمد محمود باشا هى اليد الأولى التى امتدت إلى تمزيقه؛ ومن الطبيعى أن الوزارة التى قامت على أنقاض الائتلاف لا يمكن أن تستمر فى الحكم إلا إذا بقى شمل الائتلاف ممزقًا والحياة النيابية معطلة.

ولكن لم يكن من الممكن أن يعيش الحكم الدكتاتورى أبدًا، فما كادت تتولى حكومة العمال البريطانية الحكم حتى نفضت يدها من سند الحكم المطلق وقدمت مقترحاتها لتسوية القضية المصرية، واشترطت أن تعرض هذه المقترحات على الأمة المصرية ممثلة فى برلمانها المنتخب انتخابًا حرًا ونتيجة هذا معروفة لكل إنسان فى مصر ولمحمد محمود باشا وأصحابه قبل كل إنسان سواهم، نتيجته هى سقوط وزارة محمد محمود باشا وقيام حكومة دستورية تتولى شئون البلاد، ولكن هناك حل يقى الوزارة السقوط أو يحفظ لمحمد محمود باشا شخصيًا كرسى الرئاسة، ذلك الشىء هو الائتلاف، فإذا دعا محمد محمود باشا للائتلاف متغنيًا بذكر فضائله وبضرورة قيامه حرصًا على مصالح البلاد وإذا صدق الناس أن دعوته بريئة من كل غاية إلا مصلحة مصر الخالصة، فلبوا هذه الدعوة وعاد الائتلاف سيرته الأولى، كان من المحتمل أن يتفق المؤتلفون على تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود باشا مع احتفاظ رئيس الأغلبية برئاسة مجلس النواب، كما كان الشأن فى عهد المغفور له سعد زغلول باشا، إذن فيجب أن يدعو محمد محمود باشا إلى الائتلاف وإلى نسيان الأحقاد والضغائن وإلى تقديم مصلحة البلاد على كل ما عداها من المصالح والغايات.

أرأيت إذن أن هناك شيئًا يمكن الحرص عليه تارة بهدم الائتلاف وطورًا بقيام الائتلاف وأن هذا الشيء ليس هو مصلحة مصر الخالصة. ولكن هو: رئاسة الوزارة؟!

إذا علمت ذلك فإننا تاركون لك الحكم على موقف صاحب الدولة محمد محمود باشا اليوم من الدعوة إلى الائتلاف!».

* * *

وذهبت بقية الصحف تمتدح خطة الرئيس فى خطابه. وظلت جريدة البلاغ، وهى تتكلم بلسان حزب الوفد، تنتقص الخطاب وقائله وتتهكم بفكرة الائتلاف؛ مما جعل الأمل فى الاتحاد يضمحل. ثم يموت.

* * *

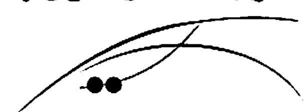
محمد محمود باشا فى القاهرة

لم يُقِمْ محمد محمود باشا يومًا فى الإسكندرية دون أن يلقَى وفود التهنئة من كل ناحية. وقد رغب أن يزور عاصمة البلاد ثم يعود إلى الإسكندرية. ولعل فى هذا نوعًا من المظاهرة والتهويش على الخصوم فلقد أُعدت لاستقباله المعدات فى كل محطة مر بها القطار الذى ركبه. فقام من الإسكندرية عند تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم الثلاثين من أغسطس. وكذلك ازدحمت محطة القاهرة بوفود الترحيب وقامت خلف ركبه مظاهرة بالسيارات. ولكن الدعاية الوفدية كانت مالكة على الشعب نفوسه فلم يخْلُ هذا الاحتفال من بعض زمجرة بين الذين كانوا مُصطفِّين على جوانب الطريق الذى مر به الرئيس من المحطة حتى قصر النيل حيث نزل فى باخرة نيلية من بواخر الحكومة المصرية.

■ ■ ■

الفصل الرابع

ذكرى سعد زغلول باشا



قضى الزعيم الخالد المغفور له سعد زغلول باشا نحبه فى اليوم الثالث والعشرين من شهر أغسطس فى عام سنة ١٩٢٧، فصادف يوم ذكراه من هذا العام يوم وصول الركب الملكى إلى الثغر الإسكندرى؛ فآثر الوفد أن يحتفل بذكرى الزعيم بتلاوة القرآن الحكيم فى سرادق فسيح أقامه فى الفضاء الواقع أمام بيت الفقيد والسرادقات الأخرى التى أُقيمت فى الجهات وكثير من القرى والبلدان.

* * *

خطبة النحاس باشا

وقد زار بعض أعضاء الوفد وأنصاره قبر الفقيد ونثروا عليه الأزهار والرياحين، وقرءُوا وقرأت معهم الجماهير التى كانت محتشدة هناك الفاتحة إلى روحه ثم فاه النحاس باشا بهذا الخطاب السياسى(١).

خطبة الرئيس الجليل

عند قبر المغفور له سعد زغلول باشا

«فى هذا اليوم المملوء بالعِبَر نحج إلى هذه البقعة الطاهرة التى تضم جثمان سعد العظيم نقدم خاشعين إلى روحه الطاهرة تحياتنا وتحيات الأمة الكريمة الثابتة على مبادئه الخالدة نقدمها إليها طالبين إلى الله سبحانه وتعالى أن يمدنا بمعونته ويقوينا ويشد أزرنا لنتم ما بدأ سعد لخير الوطن.

---

(١) البلاغ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩.

أقول مملوءًا بالعبر لأنه هو ختام العام الثانى لذلك الحادث الجَلَل الذى هز أرجاء مصر بل الشرق أجمع حيث ثوت تلك الشخصية العظيمة البارزة، وتلك القوة الهائلة، ثوت إلى ربها بعد جهاد شاق طويل قامت به لخير الوطن باذلة فيه كل نفيس، معلمة هذا الجيل والأجيال المقبلة المبادئ الحقة الصحيحة التى بها يفنى الشخص فى حب أمته، معلمة تلك الأمة ذلك المبدأ العظيم مبدأ التضحية فى خدمة الوطن.

نعم ضحى سعد بنفسه لأجل مصر العزيزة وهو الآن فى قبره شهد ما بنته روحه القوية فى نفوس الأمة، وهو الآن يرى أن الأمة كلها متمسكة بمبدئها الشريف مُؤْثرة حب المبدأ على حب النفس، تشهد الآن روح سعد ثمرة نضال عام قام به أبناء مصر البررة، وكشف الله فيه عن خفايا كثيرة أبانت للملأ الغث من الثمين وأوضحت بأجلى صورة مواقف الذين يخدمون الوطن ومواقف الذين يفنون فى رغبات المستعمرين (تصفيق حاد مستمر).

وفى هذا اليوم المملوء بالعبر يعود مليك البلاد فيضع بحكمته السامية حدًا للحكم الحاضر ولهذا العهد الذى احتلمت فيه الأمة ما احتملت موقنة أن للكنانة ربًا يحميها، وقد حماها الله فأزال عنها السند الذى كان يسند هذا الحكم، وكشف عن كيد أولئك الذين كانوا يتبجحون بأنهم يصدرون عن رأيهم ويعملون بإرادتهم، وأطلع الأمة على حقيقة أمرهم، وأنهم لم يكونوا فى ذلك إلا آلات استخدمها المستعمرون لتنفيذ سياستهم، وأنهم كانوا يتآمرون مع ممثل السياسة الاستعمارية على الحكومة الدستورية وعلى الحياة النيابية وأعانوه على تنفيذ مقاصده بهدم الحياة النيابية انتقامًا من المصريين الذين وقفوا فى وجهه ليدفعوا تدخله فى تشريع البلاد، والتعرض لشئونها الداخلية، وظهر أنهم كانوا على اتفاق مع ذلك الذى كان يطلب ويلح فى إقالة الوزارة الدستورية وحل البرلمان منتهزًا فرصة عرض قانون الاجتماعات على مجلس الشيوخ ومازال مُصرًا على طلبه حتى بعد تأجيل النظر فى ذلك القانون لدورة مقبلة، وهذا ما أبان عنه وزير خارجية إنكلترا فى الخطاب الذى ألقاه فى مجلس العموم عند المناقشة فى إقالة اللورد لويد، ذلك الخطاب الذى علم منه من لم يكن يعلم بأنه رغمًا عن إحجام المستر تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية السابق عن تمزيق الدستور، فإن اللورد لويد أصر على ذلك وعرف الكافة أن ما تورع عنه سير تشمبرلن لم يتورع محمد محمود باشا عن تنفيذه فمزق دستور البلاد.

❊ ❊ ❊

ولقد جاءنى محمد محمود باشا صبيحة اليوم التالى لانفراج أزمة قانون الاجتماعات وقدم إلىَّ استقالته، ولماذا قدم استقالته وقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن الأزمة انتهت؟ أتعرفون لماذا؟ إن الحوادث نفسها تجيب عن ذلك السؤال، قدم محمد محمود باشا استقالته لأنه كان يعلم بأن اللورد لويد لم يكن راضيًا عن ذلك الحل وأنه كان مصممًا على إقالة الوزارة الدستورية وحل البرلمان.

ولقد بذلت لمحمد محمود باشا نصحى وأهبت به ليسحب استقالته حرصًا على الوحدة وأنه إذا كانت صحته بحاجة إلى الراحة فله أن يقوم بإجازة للمدة التى يراها وله أن يستزيد فى هذه الإجازة ما يشاء مراعاة لصحته لأنه كان قد بنى الاستقالة على سبب الصحة، ولكن الصحة لم تكن هى الباعث على هذه الاستقالة بل الباعث الحقيقى هو الذى كشف عنه وزير خارجية إنكلترا ولقد فهمتم من الحوادث أن غرضه من تقديم استقالته كان التمهيد لتنفيذ سياسة اللورد لويد. ولم يكن محمد محمود باشا يدرى عند تقديمها أن جلالة الملك أرسل إلىَّ فى مساء اليوم الذى انفرجت فيه الأزمة يهنئنى على النتيجة التى انتهينا إليها، فلما علم بعد ذلك بهذه التهنئة استرد استقالته، استردها ولكنه بقى متربصًا إلى حين.

وقد علمتم ما مر بالبلاد بعد ذلك من المهازل التى توصل بها اللورد لويد إلى تنفيذ غرضه بواسطة نفر من المصريين هم يتمسحون الآن فى سعد، ويفاخرون بأنهم كانوا يعملون معه أعضاء فى الوفد وأولى لهم أن ينكسوا رؤوسهم لهذه الذكرى.

نعم كانوا أعضاء فى الوفد غير أن الحوادث أثبتت أنهم لم يشتركوا فى الوفد إلا وهم يطلبون العاجلة ويتطلعون إلى المناصب ويحسبون الجهاد للاستقلال هينًا وما هو بهين، فلما استمر الجهاد وطالت المعركة، وبعدت عليهم الشُّقة، وصدمتهم السلطة العسكرية أول صدمة خارت قواهم ولم يستطيعوا صبرًا على الجهاد إلى جانب سعد، لأن سعدًا كان فى جهاده صلبًا وكان فى جهاده حديديًا ولكن لم يكن الحديد الذى يكافح به سعد وهو مستمد من روح الأمة كحديد محمد محمود الذى أعارته إياه الحراب الإنكليزية.

لذلك خرجوا على سعد، وشعر سعد بضعفهم وقعودهم عن الكفاح فنبذهم وقد كشف الله سترهم فلم يعد مجال للشك بعدما أظهر الله الأمة عليه من أمرهم، وبعدما أزاح الستار عن حقيقة سياستهم وزير الخارجية البريطانية.

وهاهم اليوم يتقدمون إلى الأمة بعد أن شهَّروا بها عامًا كاملاً واتهموها أمام العالم بأنها لا إرادة لها، ولا رشد عندها، ولا صلاح فيها، ولا تستحق استقلالاً، وأنه لا ينفع لها غير حكم اليد الحديدية، ولا يصلحلها إلا حكم محمد محمود حتى تثوب إلى رشدها، وبعد أن قدروا لذلك ثلاث سنين على الأقل قابلة للتجديد إذا اقتضى الحال - أى إذا أصرت الأمة على التمسك بسياستها والاحتفاظ بمبادئها، قالوا ذلك فى كل مناسبة وأذاعوه بكل وسيلة واتخذوا من الحكم وسيلة لتجريح الأمة والطعن على كفاءتها للحياة النيابية، وما زالت تلك خطتهم حتى صدموا بإقالة عميدهم، فسقط فى أيديهم واهتزت كراسى الحكم من تحتهم وبدلاً من أن يرجعوا إلى الصواب وينزووا عن نظر الأمة التى لا تزال جراحها دامية مما حال بها على أيديهم، ترونهم لا يزالون يدعون أنهم يعملون لمصلحة البلاد وكأنما يريدون أن يشربوا كأس حكمهم المزرى حتى الثمالة، وها هم أولاء فى الوقت الذى تتقدم فيه إنكلترا إلى الشعب المصرى لا إليهم بمقترحات تكون أساسًا لمفاوضة مقبلة لإبرام معاهدة تسوى العلاقات بين البلدين لا يرضون أن يتركوا الأمر إلى الأمة لتبدى رأيها حرًا فى قضيتها الكبرى وفى هذه الساعة التى هى من أدق الأوقات فى حياتها السياسية، ويريدون أن يفضحوا أمتهم ويُظهِروا أهلها كالأنعام يُساقون إلى إبداء رأيهم فى تلك الاقتراحات حتى قبل نشرها ويموهون على الناس بالباطل ليوهموهم بأنهم أصبحوا أمام أمر واقع وأن هناك معاهدة أمضيت فعلاً، فيرسل محمد محمود الرسل إلى أعوانه هنا - إلى الوزراء الذين يطيرون إلى مرءوسيهم من مديرين ومأمورين وعمد وجنود وخفراء هذه الدعوة الكاذبة فيقولون للناس إن محمد محمود باشا حصل على الاستقلال التام وأعاد الجيش إلى السودان، ويستكتبونهم برقيات بالتهنئة على تلك المعاهدة التى أفهموهم بأنها أُمضيت فعلاً وأنتم تعلمون أنه لم يكن شىء من ذلك، وهو بذلك يعلن عن أمته أسوأ إعلان ويظهرها للناس فى صورة مزرية.

نُشرت بعد ذلك الاقتراحات الإنكليزية بين طبل الوزارة وزمرها، وجددت الإدارة التوقيعات الفاضحة على برقيات قالت فيها الإدارة على لسان موقعيها إنهم قرءُوا المعاهدة جيدًا وبحثوها بحثًا دقيقًا ووجدوا أنها تحقق آمال البلاد، تحمل برقيات رجال الإدارة ذلك السخف بينما يصرح السير أوستن تشمبرلن

الذى اشتغل بالقضية المصرية أعوامًا طويلة وحادث فيها المرحوم ثروت باشا ثمانية أشهر كاملة، بأنه لا يستطيع أن يبدى رأيًا فى هذه الاقتراحات لأنها تحتاج إلى دراسة وإنعام نظر ومقارنة بينها وبين ما سبقها من المشروعات.

أليس فى عمل هؤلاء الوزراء تشهيز بالأمة وإظهارها كأنها أمة تساق سوق الأنعام فتبدى رأيها فى الاقتراحات يوم نشرها بل قبل نشرها؟

فهل كان سعد الذى يتمسحون فيه يمبث هذا العبث بكرامة الأمة؟ كلا، لقد كان يقول دائمًا إن الإرادة إرادة الأمة. وإن الأمة المصرية عاقلة رشيدة كما أنه أظهر دائمًا احترامه لرأيها والاستعداد الكامل للنزول على إرادتها، أما محمد محمود فإنه بنى صرح حكمه على الطعن على كفاءة الأمة وعلى التشهير بأخلاقها وعلى ما زعمه من انعدام إرادتها».

وهنا أشار دولة الرئيس إلى مسعى الوزارة إلى شراء الصحف وذكر أنها أفلحت مع بعضها ولم تفلح مع بعض آخر، ثم قال:

يطلبون إلى الأمة رأيها فكيف تبدى الأمة رأيها؟ أتبديه فى ظل هذه الوزارة التى ما فتئت تشوه إرادة الأمة إلى آخر لحظة؟

أتبدى الأمة رأيها فى ظل الوزارة التى صرحت أمام العالم بأن الأمة لا تفقه للحياة النيابية معنًى؟

أتبدى رأيها فى ظله هذه الوزارة التى استهانت بإرادتها واستهانت بكرامتها واستهانت بعقليتها؟

الآن وقد فشلت تناشد الأمة التى طعنتها ومزقت دستورها وحقرت من شأنها وأقاموا تسعتهم أوصياء عليها.

أولى لهم أن ينزووا عن أعين الأمة فإن من كرامة الأمة ألا تبدى رأيها لمن وضع الأغلال فى أعناقها وأنها لتستهين بمن استهان بها، وتعرف كيف تنسى من نسيها.

يلوِّح محمد محمود للأمة بغصن الزيتون! إلا أنه نسى أن الواجب يقضى عليه أولاً بأن يغسل يديه من الأوحال التى لطخ بها الأمة وهو لا يزال يلقيها عليها، ولا يزال يحارب حرياتها ففى كل يوم تصادر اجتماعات الوفديين ولو كانوا محامين يدعون إلى الاجتماع فى حدود القانون وفى حدود مكاتبهم الضيقة.

قولوا للمأجورين الذين يحتقرون حقوق هذا الوطن ويدعونكم الآن إلى نسيان الجرائم التى ارتكبت فى حق الوطن - قولوا لهم إننى أنسى كل إساءة وكل جريمة ارتُكبت على شخصى وكذلك زملائى.

نعم ننسى كل إهانة ضد أشخاصنا وكل اعتداء وقع علينا؛ ولكننا لا يمكننا مطلقًا أن ننسى إهانة وقعت على الوطن وجرائم اعتُدى بها على حقوقه (هتاف: ليحى خليفة سعد. ليحى أعضاء الوفد).

وأى رأى يمكن أن يخرج للعالم سليمًا فى ظل هذه الوزارة؟

ألم تسمعوا ما حدث فى شبلنجة عن حكاية التزوير فى انتخاب المجلس القروى - لقد نشر البلاغ تفصيلات الواقعة وهى فى ذاتها أقطع دليل على أن هذه الوزارة لا تؤتمن بحال على الانتخابات.

لقد قدم ٣١٢ ناخبًا بلاغًا للنيابة العمومية عن التزوير الذى وقع فى ذلك الانتخاب وبيَّنوا أنهم رغمًا عن إعطاء أصواتهم جميعًا للمرشح الوفدى عبد الحليم بك هاشم، أُعلنت نتيجة عملية الانتخابات وقيل فيها إن الذين أعطوا أصواتهم للمرشح الوفدى هم ١٥٣ فقط، وهم جميعًا يشهدون بأنهم أعطوا أصواتهم للمرشح الوفدى، ولم تحرك النيابة للآن ساكنًا وهذا نذير بخطة التزوير التى يمكن أن يجرى عليها عمال الوزارة الحاضرة فى الانتخابات القادمة للبرلمان إذا ظلت هذه الوزارة متربعة فى كرسى الحكم.

يطلب من الأمة رأيها، نعم ستبدى الأمة رأيها ولكن تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابًا صحيحًا، ولا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة مادامت هذه الوزارة قائمة، فيجب إذن أن تزول وتفسح الطريق لإرادة الأمة الحقيقية.

واليوم يعود المليك إلى مصر فيضمِّد بحكمته السامية جراح هذه الأمة، وتعود للبلاد حياتها النيابية الصحيحة وعندئذ تبحث الاقتراحات الإنكليزية بروح قومية وتقول الأمة كلمتها جاعلة نُصْب عينيها مصلحة الوطن.

وأنت يا سعد فلتنعم روحك فى مقرها ولا شك أنك ناعم البال وأنت ترى ثبات أمتك على حقها، وجهاد أبنائك المخلصين فى سبيل إعلاء كلمة الوطن.

لا شك أنك ناعم البال وأنت ترى شريكتك فى حياتك تشارك الشعب ببسالتها فى جهاده، وتقف موقف البطولة والكرامة التى درجت عليها عندما أراد

خصوم البلاد أن يهينوا حرمة بيتها، وأرغمتهم على أن يتسلقوا جدران بيت الأمة عند خروجهم كما تسلقوه عند دخولهم، فضربت بذلك أحسن الأمثال على الشجاعة والاحتفاظ بالكرامة.

نم يا سعد قرير العين فإن أبناءك ثابتون على مبدئهم.

وإنهم ليجددون أمامك العهد الذى عاهدوك عليه على أن يكونوا لأمتهم قبل أن يكونوا لأشخاصهم».

* * *

جريدة السياسة تحيى ذكرى سعد

قالت جريدة السياسة فى عدد يوم ٢٣ أغسطس:

«عامان فقدت مصر فيهما ثلاثة من أقطابها وخيرة زعمائها ورجالاتها، هم سعد ورشدى وثروت. ذهبوا تباعًا لا يفصل أحدهم من الآخر سوى أشهر، وحملوا معهم جميعًا آمالاً كبيرة كانت تستودعهم إياها الأمة، فاليوم يُختتم العام الثانى على وفاة سعد، فنذكر بهذه الذكرى الدور العظيم الذى أداه سعد فى الحركة الوطنية من يوم أن بزغ فجرها حتى اختاره الله إلى جواره، ونذكر فيه هذه الخلال الرفيعة التى كانت تحتويها شخصيته الكبيرة، وتلك النواحى البارزة التى امتازت بها زعامته من شجاعة إلى صراحة إلى جرأة إلى إخلاص، إلى قوة جنَان إلى ذكاء يتوقد وبيان يسحر، ونذكر بالأخص تلك النفس الكبيرة التى كانت تحتقر الصغائر وتلك الشكيمة القوية التى كانت تروع من حولها الشخصيات الضئيلة التى يتكون منها «الوفد» اليوم والتى كانت تستغرقها شخصية سعد؛ فلم تكن بجانبها شيئًا يذكر ولم تكن تحلم يومًا بأن تراث سعد العظيم سيترك لها من بعد وفاته غنيمة وأسلابًا تعمل على استقلالها كلما تجهم الأفق وانكشفت ضآلتها وظهر صغارها للعيان بارزًا. فكم مرة حاولت أن تثير من ذكرى سعد عطفًا عليها فى نفوس وقفت على حقيقتها وأخذت تحتقر فيها الحماقة والأنانية والعمل لتحقيق المآرب والأهواء الخاصة، وكم مرة حاولت أن تستنجد بالأكفان والقبور، لتقتبس لنفسها شيئًا مما كان الناس يدينون به لسعد من الحب والولاء والاحترام!

وها إن أولئك الذين جعلوا من تراث سعد تركة وأسلابًا يقتسمونها ينظمون إحياء الذكرى الثانية لوفاته. ولكن علم الله أن الذكرى ليست هى الغاية، بل هى

الوسيلة. فهم يتلمسون وسيلة لإحياء ثقة ارتدت منذ وفاة سعد ريبًا، وحب ارتد إلى بغض، واحترام ارتد إلى زراية. وهم يرون وسيلة إلى ذلك فى التغنى بذكرى سعد فى وقت وظروف خاصة. ففى نفس اليوم الذى يعود فيه مليك البلاد إلى وطنه، بل فى نفس الساعة تخرج البلاغ مُجلّلة بالسواد ويُراد أن يهتف داعى الحداد فى كل ناحية فى البلاد. وصحيح إن اليوم، هو ختام العام الثانى على وفاة سعد ولكن ليس فى العالم عرف يحتم أن يكون الاحتفاء بالذكرى دقيقًا باليوم والساعة خصوصًا متى كانت هنالك ظروف خاصة ويجب أن تراعى. وأى ظروف تستحق هذا الاعتبار من تلك التى تحيط بعودة مليك البلاد، فهو يعود إلى وطنه فجأة لمسائل خطيرة تتعلق بمصير الوطن والأمة كلها تخف إلى استقباله من أقصاها إلى أقصاها تفاؤلاً بهذا العود واستبشارًا بأن سيكون من ورائه خير الوطن وسعادته. ففى هذه الآونة بالذات يحرض أولئك الذين لم يجدوا سوى الأكفان يتمسحون بها والموتى يستغلون تراثهم، الأمةَ على ارتداء السواد وعلى نسيان دقة الحاضر وخطورته بذكريات الماضى وأحزانه.

إن ذكريات سعد منقوشة فى جميع القلوب، وليست بحاجة إلى تهريج أولئك الذين يقتسمون اليوم أسلاب زعامته فهى حية خالدة، بل هى اليوم أقوى مما كانت عليه فى أى وقت مضى لأن الأمة تذكرها دائمًا بذكر الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد. فقد كان سعد رجلاً قبل أن يكون زعيمًا وكان حب الوطن يملأ فيه كل نفسه الكبيرة ويأخذ كل أعماله وغاياته. وقد كان سعد شهمًا وكان شجاعًا وكان أشد ما تسمو شهامته وتذكو شجاعته إذا ما تعلق الأمر بالوطن. هكذا كان يوم ائتلفت الأمة فى صعيد واحد، ويوم أخمدت الأحقاد القديمة التى لم يثرها سوى كيد الدساسين والصائدين فى الماء العكر واجتمع سعد وخصومه - أستغفر الله بل زملاؤه القدماء - معًا تحت علم الوطن، وهكذا كان يوم يفقد من حوله أنصاره فإذا هم فى نظره غير أهل لتولى الحكم وإذا موضع ثقته وتقديره عدلى ثم إذا به من بعده ثروت حتى فاجأته المنية والأمة فى أشد الحاجة إليه فكان ذهابه نذير شر وسوء وهكذا كان، فقد تواثب أدعياء الزعامة غداة موته ونشطوا لاقتسام تراثه وأطلقوا العنان للشهوات والأهواء الوضيعة التى كان يخمدها فى صدورهم بقوة شكيمته. وشاء القدر الأعمى أن يفوز بهذا التراث من يزعم اليوم أنه خليفة سعد ومن يتسمى من بعد بالرئيس الجليل!

ولقد أحست الأمة منذ الساعة الأولى أن ارتفاع هذه الزمرة ـ الفقيرة فى مواهبها وخلالها والغنية بتراث سعد فقط ـ إلى صف الرآسة والزعامة من نكد الأقدار على هذا البلد وصدقت الحوادث هذا الاعتقاد؛ إذ سرعان ما انقلبت زعامة سعد ورآسته فى أيدى خليفته أو خلفائه إلى أنواع من التهريج والاضطراب. واستحالت إلى ألوان من الصياح والهتاف لا أكثر وإذا بمصالح الأمة التى كانت هدفًا لجهاد سعد وكفاحه. قد غدت فى أيديهم ألعوبة يحركونها لتحقيق المغانم وانتزاع الكراسى والمناصب وملء الجيوب، وإذا بالانحلال يتسرب إلى نظم الدولة سراعًا، وإذا الفوضى تكاد تكتسح كل عنصر صالح للعمل وإذا بالأحداث بل الصبية من أولئك الظمئين إلى الجاه والرياسة والنعماء يتسللون إلى مراكز المسئوليات الخطيرة فيقلبونها لهوًا ولعبًا، كل ذلك باسم الزعيم الراحل وباسم الحب الذى تكنّه له الأمة وفى بسطة من ذكرياته. وكلما شعروا بأن الأمة تعرض عنهم هرعوا إلى أكفان سعد وإلى ذكرياته يستنجدون بها.

ولو أن سعدًا بقى إلى اليوم لما كان لأولئك الناس وجود فى أفق السياسة شأنهم طول حياته؛ ولكنهم اليوم والميدان خلو من سعد ينبثون فى هذا الأفق يحاولون فساده على كل زعامة حقيقية وكل شخصية نبيلة وكل نفس نزيهة تعمل لخدمة البلاد. وهم يحاولون أن يقوموا بهذا الدور الممقوت باسم سعد. ويصدرون ذكراه وسيلة من وسائلهم. وباسم سعد وباسم تراثه يحاولون اليوم أن يتلاعبوا بمستقبل الأمة ومصيرها، وأن يجعلوا من هذا المصير ميدانًا جديدًا يتواثبون فيه لاسترداد المغانم الذاهبة والنفوذ الضائع التى كانت تحقق فى ظله هذه المغانم. ولكن الأمة اليوم تعرف أن تفرق بين سعد وبين هؤلاء. وأن تضنّ عليهم بكل ما تسبغه على ذكرى الزعيم الراحل من آيات الوفاء والحب والإكبار».

■ ■ ■

الفصل الخامس

متفرقات



معاهدة بين مصر وفارس - مخصصات الجامع الأزهر

معاهدة بين مصر وفارس

وقَّع فى أواخر هذا الشهر جلالة الملك مرسوم الموافقة على معاهدة الصداقة وحقوق الإقامة بين مصر وفارس(1)، وهذا نص المعاهدة:

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

و

حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية شاه الفرس

نظرًا لما لدى جلالتهما من خالص الرغبة فى زيادة توثيق عُرَى الصداقة الكائنة بين دولتيهما، قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية وذلك إلى أن تعقد اتفاقات قنصلية وجمركية وتجارية.

وعيَّنا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين.

من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر.

حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا مندوبه فوق العادة ووزيره المفوض بطهران.

ومن لدن حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية شاه الفرس:

حضرة صاحب السعادة فتح الله خان بكرفان القائم بإدارة وزارة الخارجية.

---

(1) الاتحاد فى ٢٤ أغسطس.

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما وبيَّنا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية اتفقا على الأحكام الآتية:

(المادة الأولى)

يكون بين المملكة المصرية، والإمبراطورية الفارسية وبين رعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة.

(المادة الثانية)

يتمتع الممثلون لكل من الطرفين المتعاقدين وجميع أفراد بعثاتهم المعتبرين من هيئة التمثيل السياسى فى بلاد الطرف الآخر بنفس الامتيازات والتعظيمات. والحصانات التى يتمتع بها ممثلو الدول الأخرى ووكلاؤهم السياسيون وذلك على أساس التبادل.

(المادة الثالثة)

يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين أن يعين لدى الدولة الأخرى قناصل عامِّين وقناصل ووكلاء قناصل من طائفة الموظفين، يقيمون فى العاصمة أو فى المدن المهمة التى يُسمح عادة للوكلاء الأجانب بالإقامة فيها.

ويجوز كذلك لكل من الطرفين المتعاقدين أن يعين بعد الحصول مقدمًا على موافقة الدولة الأخرى قناصل ووكلاء قناصل ووكلاء قنصليين شرقيين من غير طائفة الموظفين يقيمون فى المدن السابق ذكرها؛ إنما لا يجوز بحال انتخابهم من بين رعايا الدول التى يقيمون فيها. ويتمتع أفراد الطائفتين بعد حصولهم على الإجازة اللازمة لقيامهم بأعمالهم، بالامتيازات الشرقية والحصانات المتفق عليها لكل منهما فى القانون الدولى العام وذلك على أساس التبادل.

(المادة الرابعة)

تكون لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين الحرية التامة فى دخول بلاد الطرف الآخر والإقامة فيها، فلهم فيها حرية الذهاب والإياب والطواف والإقامة والتوطن مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها فى البلاد.

ويتمتعون مثلهم مثل الوطنيين بالحماية المستمرة التامة وبالأمن بالنسبة لأشخاصهم وأملاكهم وحقوقهم ومصالحهم طبقًا لقواعد القانون الدولى العام.

ولا تمنع أحكام هذه المادة من حق الإبعاد المستعمل فى الحالات الفردية وفاقًا لما يجرى العمل عليه فى القانون الدونى العام ولقواعد القانون المذكور.

(المادة الخامسة)

يجوز لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين أن يباشر فى بلاد الطرف الآخر كافة أنواع الصناعة والتجارة وكل حرفة أو مهنة كانت، إلا ما خُصص منها للوطنيين دون الأجانب وما كان منها موضوع احتكار الدولة ـ أو احتكار منحته الدولة.

ويكون لهم حق امتلاك وحيازة المنقولات والعقارات والتصرف فيها مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها فى البلاد التى يقيمون فيها، وتكون حالهم فى ذلك كافة كحال رعايا أكثر الدول امتيازًا لديها. ولا يجوز أسوة بالوطنيين نزع أملاكهم ولا حرمانهم من الانتفاع بها ولو مؤقتًا إلا لسبب يُعتبر قانونًا من المنافع العامة فى مقابل تعويض.

(المادة السادسة)

يخضع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين فى بلاد الطرف الآخر أسوة بالوطنيين للتشريع المحلى من قوانين ومراسيم وقرارات ولوائح فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها، كما يخضعون لجهات الاختصاص المخصصة للوطنيين.

وتطبق الجهات المختصة قانونًا فى مسائل الأحوال الشخصية من جهات الاختصاص السابقة الذكر، التشريع الأهلى الخاص بالمتقاضين طبقًا لقواعد القانون الدولى وذلك فى حالة التجاء أحد الخصوم فى الدعوى إليها.

لا تخلُّ الأحكام السابقة بالاختصاصات المعترف بها عمومًا للقناصل بمقتضى العادات الدولية فى مسائل الأحوال المدنية ولا بحقهم فى الاختصاص العرفى.

(المادة السابعة)

يُعفى رعايا كل من الطرفين المتعاقدين فى بلاد الطرف الآخر من جميع الالتزامات الشخصية أو السخرة أو المعونة ذات الصبغة العسكرية؛ وكذلك يعفون من كل إعانة أهلية أو قرض جبرى أو ضريبة استثنائية فرضت لحاجات حربية.

(المادة الثامنة)

يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يعقدا بينهما فى أقرب فرصة اتفاقات قنصلية وجمركية وتجارية مبنية على المساواة التامة فى الحقوق بين الدولتين.

(المادة التاسعة)

يُعمل بهذه المعاهدة لمدة خمس سنوات، فإذا لم يبطلها أحد الطرفين المتعاقدين فى ظرف ستة شهور سابقة على انتهاء السنوات الخمس الأولى جاز إبطالها بعد مضى السنوات الخمس فى أى وقت بإخطار يسبق تاريخ الإبطال بستة شهور.

(المادة العاشرة)

يُصدق على هذه المعاهدة ويتبادل التصديقان فى طهران بأسرع ما يمكن.

(المادية الحادية عشرة)

يُعمل بهذه المعاهدة ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

(المادة الثانية عشرة)

وضعت هذه المعاهدة من صورتين باللغات العربية والفارسية والفرنسية وفى حالة حدوث خلاف يعتمد النص الفرنسى.

وتأييدًا لما تقدم قد وقَّع المندوبان المفوضان هذه المعاهدة ووضعا عليها ختميهما.

طهران فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٧ هجرية (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ميلادية).

إمضاء. حسن نشأت

خاتم. حسن نشأت

إمضاء. فتح الله خان بكرفان

خاتم. فتح الله خان بكرفان

بروتوكول إضافى

١ - لا تؤثر هذه المعاهدة فى شىء على أحكام الاتفاق المؤقت المعقود بين الطرفين المتعاقدين فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٣.

٢ ـ تبقى الدعاوى التى رُفعت إلى جهات اختصاص بمقتضى القواعد المعمول بها قبل العمل بهذه المعاهدة من اختصاص هذه الجهات دون غيرها لحين صدور حكم نهائى فيها.

طهران فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٧ هجرية ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ميلادية.

إمضاء. حسن نشأت

إمضاء. فتح الله خان بكران

مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية

كانت مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية فى وزارة المالية ترسل إلى وزارة الأوقاف لتتولى صرفها فى حاجات المعاهد من خزانتها، فلما استقلت إدارة المعاهد الدينية بحساباتها اتفقت مع وزارة المالية على أن ترسل هذه المخصصات إلى المعاهد بدون توسيط وزارة الأوقاف.

وقد بدأت فى آخر الشهر المنصرم بتنفيذ ذلك الاتفاق.

وما يُذكر أن مخصصات هذه المعاهد من وزارة المالية تبلغ ١٤١ ألف جنيه، وذلك عدا مخصصاتها فى وزارة الأوقاف التى تبلغ ١٠٥٥٠٠ جنيه ومخصصاتها الخاصة التى تقرب من ١٧٠ ألف جنيه[١].

■■■

(١) الأهرام فى ١٤ أغسطس.

الباب التاسع



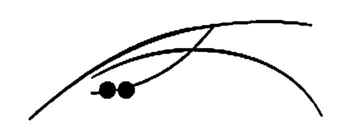
■ شهر سبتمبر

■ ■

الفصل الأول

الحالة السياسية

خطتا الحكومة والمعارضة



طلبت لجنة وفدية من الحكومة الإذن بإقامة اجتماع سياسى فصرحت الحكومة بذلك وعمل الأحرار الدستوريون من جانبهم على أن يعقدوا اجتماعًا كبيرًا خاصًا برجال حزبهم فى مصر كلها: مدنها وقراها.

أعد الوفد لاجتماعه سرادقًا أمام مركزه ببيت المرحوم سعد باشا وانعقد اجتماع الأحرار الدستوريين بدار آل عبد الرازق بعابدين خلف القصر الملكى وأذن فى الناس أن النحاس باشا رئيس الوفد والمعارضة سيقول كلمة الوفد والمعارضة وأن محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين والحكومة سيأخذ رأى الأحرار الدستوريين بعد أن يبسط رأى الحكومة فاحتشد الناس هنا وهناك. وجاء مساء اليوم الواحد والثلاثين من شهر أغسطس، وهو ميعاد كلا الاجتماعين، وسمع من حضر الخطب وأصبح يوم أول سبتمبر فقرأ من لم يحضر الخطب فى الصحف وهذه نصوصها:

خطبة النحاس باشا

بدأ الكلام بأن نبه الحاضرين إلى أنه لن يلقى خطبة إلا بعد أن يسكتوا جميعًا وانتظر نحو خمس دقائق إلى أن ساد الصمت.

وبعد أن سكن الجميع، ألقى دولته خطبته التالية فقال:

«سادتى:

نقف جميعًا احترامًا لحرية هذا الاجتماع العام بعد أن حرمنا نعمة الاجتماعات العامة حولاً كاملاً. ولنحمد الله جلت قدرته على بدء تقلص ظل

الدكتاتورية عن البلاد بفضل ثبات الأمة ولنبتهل إلى الله تعالى أن يعجل بعودة الحياة النيابية فى مصر إلى مجراها الطبيعى حتى تسترد الأمة كرامتها. وتسترد العدالة حرمتها وتنبث الطمأنينة فى النفوس. ويسود السلام القلوب والأفكار لتؤتى أبرك الثمرات لخير الوطن.

وإنى لأتقدم إليكم بعد ذلك بشكرى وشكر زملائى أعضاء الوفد على تلبيتكم دعوتنا لسماع كلمة الوفد فى الموقف الحاضر.

إنكم لتعلمون أن الحكومة الإنكليزية قدمت إلى الأمة المصرية اقتراحات ترغب فى أن تكون أساسًا لمعاهدة تعقد بين البلدين تسوى ما بينهما من العلاقات. وهى تبغى أن تسمع كلمة الأمة فى ذلك حرة صريحة. لذلك فإنها مهدت لها بإقالة المندوب السامى الذى وضع أساس سياسة الوزارة المصرية الحاضرة وسندها فى قلب النظام الدستورى وأيدها فى ثورتها على سلطة الأمة. فكانت هذه الإقالة خطوة حسنة من جانب الحكومة البريطانية لتنقية جو العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى قابلناها بما تستحقه من الرضا والارتياح.

وها هو محمد محمود باشا يعرض على الأمة الاقتراحات التى كُلف بصفته رئيسًا للوزارة المصرية أن يعرضها على الأمة لتبدى رأيها فيها بواسطة البرلمان.

ولا شك أنكم تحسون شذوذ موقف رئيس الوزارة المصرية.

لقد ثبت من التصريحات التى قام بها وزير خارجية إنكلترا أنه إنما كان ينفذ سياسة أصر عليها اللورد لويد إصرارًا شديدًا، وأبدى فيها صلابة وعنادًا بالرغم من إحجام السير أوستن تشمبرلن عن الموافقة على هذه السياسة الخطيرة.

وكان من أهم أركان هذه السياسة تعطيل الحياة النيابية ثلاث سنين قابلة للتجديد. ولم يفت رئيس الوزارة المصرية أن يعلن إصراره على ذلك وتوكيده فى الأذهان بجميع وسائل الإصرار والتوكيد.

كما أن تبين من جهة أخرى أن الحكومة الإنكليزية تريد رأى مصر لا رأى محمد محمود باشا. وأنها تريده على لسان البرلمان لا على لسان الدكتاتورية. وأنها تريده حرًا طليقًا من كل قيد، لا من تحت الكمائم ولا بين القيود والأغلال.

وقد رأى محمد محمود باشا فى نفسه رجلاً صالحًا دائمًا لتنفيذ السياسة الإنكليزية مهما كان لونها. فإن كانت استعمارية نفذها ولا يبالى وإن كانت ديمقراطية نفذها وهو يباهى. فهو فى نظره يصلح لأن يكون دكتاتورًا متى كان

الإنكليز يريدون الدكتاتورية ويسندونها. وأن يكون وزيرًا شعبيًا إذا كان الإنكليز يريدون الأمة ويخطبون ودها. وأظنكم لا تشكون لحظة بعد الآن فى أنه مستعد دائمًا لأن يلبس قفاز الدكتاتورية كلما لوحت له السياسة الإنكليزية بذلك.

يعترف محمد محمود باشا بأنه عند ما ذهب إلى لندن لم يكن يفكر فى المفاوضة مع الحكومة البريطانية فى تسوية العلاقات بين البلدين. يعنى أنه كان معتزمًا السير فى حكم البلاد حكمًا مطلقًا أقله ثلاث سنين، وهذا كتاب «اليد القوية» لا يترك مجالاً للشك فى هذه النية. ثم كانت إقالة اللورد لويد. وكانت أحاديث وكانت اقتراحات وكان لا بد من رأى الأمة المصرية فكان لا بد من الانتخاب ولا بد من برلمان.

وعلى هذا الاعتبار لم يَرَ محمد محمود باشا على نفسه غضاضة فى أن تتناول يده الحديدية غصن الزيتون وأن يلوح به للأمة ويدعوها إلى التصافى والتصافح. وأن تبدى رأيها فى المقترحات. وتنسى ما وقع على حقوقها من الجنايات. وما رمتها به الدكتاتورية من المنكرات. وأنواع الزرايات. مما هو فى نظر رئيس الوزارة هَنَّات هيِّنَات.

هذا هو الموقف الشاذ الذى يقفه محمد محمود باشا. ولكن لئن كان رئيس الوزارة لا يرى فى هذا الموقف غضاضة على كرامته كرجل مسئول عن فشل السياسة التى تحمل مسئوليتها عامًا وبعض عام، فإن الأمة المصرية الكريمة لم تفرط فى كرامتها.

لقد أعلن الوفد فى النداء الذى وجهه إلى الأمة المصرية قبل إذاعة المقترحات الإنكليزية خطته بإزاء هذه المقترحات. وهى خطة لن يتحول عنها مهما كانت النتائج. لأنها هى الخطة الوحيدة التى تمليها كرامة الشعب، وحقوق الشعب ومصلحة الشعب.

ولقد صادفت هذه الخطة هوى فى فؤاد الأمة التى تشعر كأن هذا النداء منبعث منها وليس موجهًا إليها.

وإنما نعيد القول هنا، وبلا تردد، أن الأمر فى هذه المقترحات أجَلُّ من أن يقابل بالزمر والطبل. وأخطر من أن يقابل بالاستخفاف. والأمة تعرف أن واجبها يقضى عليها بأن تستعرض الحوادث. وتمعن النظر فى الحقائق وأن تزن كل واحد من هذه المقترحات بميزان المصلحة الوطنية لا بميزان الشهوة الحزبية؛

سالكة فى ذلك سبيل الحكمة والحذر من غير عنت ولا خور. ومن غير خفة ولا بطر، وإذا كان توطد العلاقات بين البلدين على أسس عملية عادلة شريفة يهم الإنكليز والمصريين على السواء فليس من مصلحة حسن العلاقات بينهما الاحتفاظ بوزراء الانقلاب وإثارة الثورة على الدستور.

إن الدستور ثمرة غالية حصلت عليها الأمة بعد جهاد شاق طويل. والأمة تعرف قيمة هذا الدستور وتدافع عنه.

تريد الأمة أن تقول كلمتها خالصة من شبهة الخنوع خالصة من شبهة التصنع والتكلف، تريد أن تقول كلمتها وليس لأحد سلطان عليها إلا وحى ضميرها. تريد أن تقول كلمتها كما تقولها الأمم الشريفة، وأن تتحمل مسئولية البَتِّ فى مصيرها كما تتحمله كل أمة حية أبية.

فهل فى شرعة الإنصاف أن يجيئوا إلى الأمة فى حالتها الراهنة المحزنة ويطلبوا إليها الرأى ويريدوا حملها على الكلام والدستور معطل. والحياة النيابية موقوفة والحريات مخنوقة. والقوانين الاستثنائية التى وضعوها لحماية النظام الحاضر لا تزال قائمة؟

يريدها محمد محمود باشا على أن تقول كلمتها وهو آخذ بناصيتها، ومُصْلِت سيف التهديد على رأسها.

حاشا للكرامة القومية. وحاشا للعزة المصرية. حاشا للنفوس الأبية وحاشا للمصلحة الوطنية.

ستقول الأمة كلمتها ولكن على لسان نوابها المنتخبين انتخابًا حرًا بقانون الانتخاب المباشر الذى سنّه البرلمان، ستقول الأمة كلمتها ولكن فى جو مشبع بالاطمئنان والثقة. ستقول الأمة كلمتها ولكن فى ظل حكومة دستورية لم تعبث بحقوق البلاد. ولم تناصب الشعب العداء ولم تحفر بينها وبينه هوة عميقة ما لها من قرار.

هذا أيها السادة هو موقفنا بإزاء المقترحات الإنكليزية.

أما موقفنا بإزاء الوزارة فهو أقل ما يحق الأمة أن تقفه نحو وزراء ثاروا على سلطتها ومزقوا دستورها. وعطلوا برلمانها. وأطلقوا أيديهم فى حرياتها المقدسة بغير حساب هدمًا وسلبًا وأمعنوا فى التشهير بها سرًا وعلانية.

هو موقف لا غموض فيه ولا إبهام: احتقار للجريمة والمجرمين ودفع للجناية ونبذ للجانين.

فواجب الوزارة أن تتخلى عن مناصبها لتفسح الطريق لمليك البلاد كى يعيد بسامى حكمته إلى الأمة دستورها وحرياتها النيابية؛ حتى تتمكن من إبداء رأيها فى مقترحات الحكومة الإنكليزية. فلقد كانت هذه الوزارة الآلة لفرض الحكم المطلق على البلاد وتنفيذ سياسة الاستعمار فيها، وقد أمعنت فى تحقير الأمة والحط من شأنها، وصوبت إليها سهامًا لا تزال دامية طعنتها بها فى مواضع الشرف منها. فى نزاهتها، فى عزتها، فى كرامتها، فى كفاءتها، فى كل خلق كريم فيها، وبالجملة فى أهليتها للاستقلال والحكم النيابى. واعتبرتها أمة غبية جاهلة غير رشيدة لا تدرى مصلحتها. وأنها لذلك يجب أن تبقى تحت الوصاية المفروضة عليها وأن تحكم بالحديد والنار.

فلم تعد هذه الوزارة تصلح للانتقال من النقيض إلى النقيض فى طرفة عين والاستمرار على إدارة شئون الأمة على اعتبار كونها أمة طاهرة، نقية، رشيدة فيها عزة ولها كرامة، وفيها أهلية لحكم نفسها بنفسها، واستعداد للحكم على مستقبلها ومستقبل أبنائها ومستقبل الأجيال المقبلة.

لا: ليست الأمة طفلة تلهو. بل هى أمة فى قلبها شعور وفى رأسها حكمة، ولها إرادة يجب احترامها. ولا يصح أن يسوسها إلا من ينزلون على إرادتها لا من يحتقرون هذه الإرادة ويفرضون عليها إرادتهم.

واجب الوزارة إذن أن تستقيل. وكل تأخير فى ذلك ضار بمصلحة البلاد، معطل عن السير إلى الأمام.

لكن الوزارة تغافلت عن واجبها فى الظرف الذى تجتازه البلاد ووجَّه رئيسها فى خطابه فى الإسكندرية إلى الأمة وإلى الأحزاب الدعوة إلى التصافى والتصالح. فيالها من دعوة جريئة يوجهها إلى الأمة وأظفاره لا تزال ناشبة فى عنقها ويده لا تزال تقطر من دماء حرياتها!

إن الإساءات التى أنزلها بالأمة وبخصومه منها ما هو لاحق بأشخاصهم ومنها ما هو لاحق بحقوق الوطن. فأما ما كان لاحقًا بأشخاصنا فإننا على استعداد - كما كانت وكما هى شيمتنا - لأن نتسامح فيه متى توافرت ظروف

التسامح والصفح عنه. وأما ما كان لاحقًا بالوطن فلا صفح فيه بعد الآن ولا غفران وكفى بالماضى عبرة. وكفى بالماضى واعظًا.

ولأي غرض يطلب رئيس الوزارة التصافى والتصافح؟

يقول إن الدعوة فى مصلحة المقترحات الإنكليزية. أحقًا هى غيرة منه على هذه المقترحات؟ أم أنها وسيلة يتعلق بها للتعلق بأهداب الحكم؟

إن كان المراد أن الأمة عند ما تنظر فى هذه المقترحات تنظر إليها نظرة قومية مجردة عن كل عامل شخصى أو حزبى؛ فليطمئن نفسًا وليهدأ بالاً. فإننا منذ نهضتنا لم ندخل فى نظرنا القومى أى عامل شخصى أو حزبى ولن ندخل شيئًا من ذلك عند النظر فى هذه المقترحات.

فإننا وقد نهضنا بأعباء هذا الجهاد وهبنا أنفسنا وما نملكه لوطننا العزيز لا ننظر فى سبيله إلا إلى غاية واحدة هى إعزازه وتحقيق ما يصبو إليه من تمتع باستقلال تام وحرية كاملة. فأشخاصنا فانية، أما مصر فباقية وسننظر فى المقترحات كما قدمنا نظرًا مجردًا عن الهوى بريئًا من كل غاية شخصية أو حزبية.

أما إذا كان المراد أن يكون ائتلاف بين الهيئات والأحزاب فقد أخطأ محمد محمود باشا القصد وطلب المحال.

لقد أساء إلى الأمة إساءة كبرى يستحيل عليها أن تنساها وأن تغتفر له آثامه بعد أن أقام على نفسه الدليل على أنه ليس أهلاً للثقة ولا موضعًا للاطمئنان.

لقد أشركته الأمة فى وفدها الذى وكلته عنها منذ بدء نهضتها برياسة زعيمها الأكبر المغفور له سعد زغلول باشا للسعى فى تحقيق تمتعها باستقلالها التام حيثما وجد للسعى سبيلاً..

فلما وجد الجهاد طويلاً، والثقة بعيدة، خرج على الوفد ورئيسه طلبًا للعاجلة. فما حفظ للأمة عهدًا، ولا بَرَّ لها بوعد، فأقصته عن حظيرتها وبقيت ملتفة حول سعد وصحبه الأوفياء المخلصين.

وفى سبيل العاجلة أيضًا ألَّف محمد محمود باشا وصحبه حزب الأحرار الدستوريين بوحى من المستعمرين وبمساعدتهم ليكون لهم عونًا، ويكون على الحركة القومية حربًا وضدًا.

ولقد عرفتهم الأمة بسيماهم فأعرضت عنهم فى انتخاباتها العامة الأولى فلم يفوزوا بشرف النيابة عنها.

وما إن سنحت لهم الفرصة باستقالة وزارة الشعب الأولى حتى قفزوا إلى الحكم مع شركائهم الاتحاديين. وانتحلوا المعاذير لعدم تنفيذ قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان فى دور انعقاده الأول؛ لاعتقادهم أن فى تنفيذه إقصاءهم عن النيابة عن الأمة إقصاء شاملاً، ولفقوا قانون انتخاب من درجتين ظنًا منهم أنهم ملاقون بواسطته بغيتهم بما يتخذونه من وسائل التأثير والإكراه، والتضليل والإغراء، والتلفيق والتزوير، والضغط والإرهاق؛ مما لم يتورعوا عن شىء منه أثناء الانتخابات الثانية. ولا تزال حوادث المحلة الكبرى وحوادث إخطاب عالقة بالأذهان.

وبالرغم من ذلك لم ينالوا الأغلبية التى كانوا ينشدونها. وحلوا المجلس الثانى بعد ساعات من انعقاده عندما اتضح لهم أن الأغلبية للسعديين بانتخاب الرئيس والوكيلين والسكرتيرين وقبل أن يتم انتخاب باقى مكتب المجلس. وهكذا أثبتوا أنهم لا يقيمون للدستور وزنًا ولا يحفلون بالأيمان التى يقسمونها والعهود التى يقطعونها والأسماء الملفقة التى ينتحلونها. ثم أخذوا يحكمون الأمة من غير برلمان حكمًا استبداديًا لم يرعوا فيه للأمة إلاّ ولا ذمة. حتى قلب لهم شركاؤهم الاتحاديون ظهر المِجَنّ وأقصوهم عن الحكم وانفردوا به دونهم، عند ذلك فقط حيث فر الحكم من أيديهم فكروا فى الأمة من جديد وتوجهوا إلى سعد تائبين معاهدين أن ينضموا إلى الوفديين لتوحيد الجهود فى سبيل استرداد الدستور وإعادة الحياة النيابية وأقسموا أغلظ الأيمان أنهم صادقون.

ولقد عفا سعد عن خطيئاتهم وتلقى هذه التوبة منهم وأخلص للائتلاف كل الإخلاص، وود لو ينقلب اندماجًا لمصلحة الوطن ومصلحة القضية الكبرى حتى تعود الوحدة القومية سيرتها المباركة التى بدأت النهضة بها.

ولكن أنَّى لهم ذلك وما كان الائتلاف إلا وسيلة لهم لإدراك مناصب الحكم من جديد؛ لأنهم لم يكونوا يعودون إليه بغير الائتلاف مع السعديين أصحاب الأغلبية الساحقة فى الأمة.

استردت الأمة دستورها فى ظل الائتلاف وجرى الانتخاب المباشر ولم يكن الدستوريون ليفوزوا منه بطائل لولا الائتلاف الذى تحمل السعديون من أجله ضحايا كبيرة.

ثم عادت الحياة النيابية واشتركوا فى الحكم وكان الدستور حينئذ فى ألسنتهم آية الآيات وكانت الحياة النيابية فى أفواههم النعمة التى ليس بعدها نعمة على البلاد. كان ذلك حيث كانوا يتملقون الأمة مترقبين - واخجلتاه! - موت سعد لإشباع أطماعهم التى لم يكن ليكفيها قسطهم فى الائتلاف، وهمًا منهم أن فى موت سعد تفريقًا لصفوف الوفديين وانتقاصًا من شأنهم، وأن فى ذلك فرصة حسنة يغتنمها الدستوريون لإعلاء مكانتهم فى الأمة والوصول إلى المطامع التى يشتهونها والمناصب التى يرجونها.

ولكن الأمة خيبت ظنونهم ووحدت صفوفها وبقيت ملتفة متراصة حول الوفد ومن وقع الاختيار عليه ليكون خليفة سعد، فسُقط فى يد الدستوريين وأخذوا يكيلون المطاعن على الوفديين، فأعرضنا عن مكرهم وحرصنا كل الحرص على الائتلاف حتى جاء مشروع معاهدة - ثروت - تشمبرلن - فرفضناه بالإجماع واشتركوا معنا فى رفضه، ولقد حرصنا على الائتلاف عند تأليف وزارتنا وتحملنا فى سبيل ذلك ضحايا عزيزة علينا.

ولكن محمد محمود باشا الذى كان مؤتلفًا ومشتركًا معنا فى الحكم كان يعمل فى الخفاء ضدنا ويأتمر بالدستور وبالحياة النيابية فى سبيل الوصول إلى مآربه الذاتية وتحقيق غايات أصحابه وأنصاره.

ولقد أنصفنا الله - تعالى - بإظهار هذه الحقيقة على لسان وزير الخارجية البريطانية بعد إقالة اللورد لويد واضع خطة الانقلاب وسندها.

هذا ما فعله محمد محمود باشا عندما كان مؤتلفًا معنا، وهو يتناسى اليوم ذلك كله ويتغنى بعبارات التصافى والتصافح والتلويح بغصن الزيتون لإعادة الائتلاف.

لقد اعترف فى خطبته بالإسكندرية أنه تجاوز حدود النضال المشروعة وأن هنَّاته نحو خصومه قد خلفت كثيرًا من المرارة والحفيظة، اعتراف بالحق الواقع الملموس لا يخفف منه الادعاء بأن هذه كانت خطة الأحزاب المختلفة فى وقت انقسامها.

هذا ادعاء يكذبه الواقع: فالوفد لم يتبع نحو خصومه سياسة حزبية يومًا من الأيام. وعندما كان الحكم بيده لم يمنع لهم اجتماعًا. ولم يعطل لهم صحيفة. ولم يصادر لهم نداء. ولم يسنَّ لهم قانونًا استثنائيًا. ولم يتجسس عليهم. ولم يُلْق

القبض عليهم أفرادًا وجماعات فى وضح النهار أو فى جنح الظلام. ولم يسخّر الحكام لجلدهم وتعذيبهم. ولم يفصل أبناءهم من المدارس بدعوى الاشتغال بالسياسة، ولم تتسلق النيابة فى عهده أسوار البيوت لإزعاج حرائر الزعماء فيهم، ولم يؤخذ موظف منهم بغير جريمة يعاقب عليها القانون، ولم يحرم النظر فى شكاواهم ولم يمنع وصولها إلى القضاء مباشرة أو بطريق النيابة العمومية، ولم يضرب نوابهم ولم يطأهم بسنابك الخيل فى ساحة مليك البلاد.

يقول رئيس الوزارة لا حزبية اليوم، ولا تزال اجتماعات اللجان الوفدية فى الأقاليم تُصادر ويحبس أعضاؤها وتحرر لهم إنذارات التشرد جزاء لهم على وفديتهم ولا تزال الصحف الوفدية معطلة، ولا يزال الحكام يعلنون الحرب على كل وفدى ويؤذونه فى مصالحه، ولا تزال الجواسيس تتعقب الوفديين حيثما أقاموا وأينما رحلوا كأنهم قطاع طريق لا طلاب حرية. وها هو بيت الأمة والنادى السعدى وبيوت الزعماء لا تزال موضوعة تحت مراقبة الجواسيس العلنية بلا خجل ولا حياء. وهاهم الذين يسميهم محمد محمود باشا أصدقاء الأمس لا تزال تؤذى أعينهم شرذمة الجواسيس، سواء دخلوا بيت الأمة أو خرجوا منه.

على الوزراء أن يفتحوا أعينهم على هذه الحقيقة التى لا مراء فيها، وهى أن عداوة الشعب لهم عداوة مُرة لا تعالجها حلاوة الألفاظ وطراوة الكلام، وأن الأمة المصرية الرشيدة لا يمكن أن تصغى إلى سفاحى الحرية ودماؤها تقطر من أيديهم، وصدرها لا يزال مغطى بنصالهم وخناجرهم. عليهم أن يعرفوا أن شبح الائتلاف مع هؤلاء الوزراء أصبح يزعج الشعب ويثير قلقه. وأن الوفد لا يمكنه أن يزيل القلق الذى يساور النفوس بسبب ما يذاع عن إشاعات السعى للائتلاف إلا بهذه الخطة الصريحة التى ينزل فيها على إرادة الأمة.

وكيف تصح دعوة محمد محمود باشا إلى التصافى والتصافح وهو يعلن فى خطابه فى الإسكندرية: إن الوقت لم يتسع له بعد لتحديد الطريقة التى يتمثل بها رأى البلاد ويسجل على نفسه بذلك أنه لا يزال يبيِّت للدستور ويستخف بحقوق الأمة؛ لأن من الجائز فى نظره العدول عن قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان والذى جرت على مقتضاه الانتخابات الأخيرة، هذه الانتخابات التى أوصلتهم إلى الحكم فى عهد الائتلاف. والخروج على هذه الطريقة اعتداء جديد

صريح على الدستور. وقد تبين لهم ذلك بما قرره البرلمان وصدر به قانون فى ١٩٢٦ بمناسبة المراسيم بقوانين التى استصدروها فى سنة ١٩٢٥ ومنها ما كان خاصًا بتعديل قانون الانتخاب. فلا عذر لهم بعد ذلك فى محاولة تعديل قانون الانتخاب القائم ليتسع لهم المجال للعبث والتزوير، والعنف والطغيان كما حصل فى انتخابات ١٩٢٥ وكما حصل فى عهد الوزارة الحالية فى الانتخابات الإدارية وليس التزوير الذى حصل فى انتخاب شبلنجه ببعيد وأنتم تعلمون أن النيابة العمومية لم تتحرك لتحقيقه وبالرغم من تقديم الشكوى رسميًا إليها من ٣١٢ ناخبًا؛ فكيف تأمن الأمة جانبهم وهم على هذا الإصرار الذى يكشف عن تمكن روح الحزبية من نفوسهم حتى فى وقت الدعوة إلى التصافى والتصافح؟

لقد أخلصت الأمة للائتلاف فما حرصوا عليه ولا راعوه حق رعايته. بل اتخذوه مطية لأغراضهم. كما أنهم لم يتورعوا عن نقضه فى سبيل هذه المطامع. إنهم ثائرون على الدستور أولاً، ومصرون على ثورتهم عليه؛ فلا ائتلاف معهم وعليهم أن يذكروا أن الأحزاب المعارضة تقف دائمًا فى الأزمات الخارجية إلى جانب حكوماتها الدستورية لا حكوماتها الثائرة. وأن التاريخ لا يعرف أمة حقيقية بهذا الاسم وقفت يومًا ما إلى جانب الثائرين على سلتطها، وبدهىّ أن هذا ضد طبائع الأشياء. إنه مناف للشرف القومى ولحقوق الشعب ولمصلحة الوطن.

فإن كانوا يعتقدون فى أنفسهم أنهم مصريون حقًا فليقلعوا أولاً عن خطاياهم وليعودوا إلى صفوف الأمة تحت راية الدستور وليتمتعوا بما يكسبهم الدستور من حقوق وليؤدوا ما يلزمهم له من واجبات ولنخضع نحن وهم لحكم القانون ولننحن جميعًا أمام قدس العدالة ثم لينزل من شاء بعد ذلك إلى ميدان الانتخاب فى حدود الدستور والقانون، لا فى حكم حدود قوانينهم الباطلة التى لا تقوم إلا على أهوائهم وشهواتهم ولتجر معركة الانتخاب فى نزاهة وأمانة، وفى حرية وكرامة. فمن ولتهم الأمة ثقتها وحازوا شرف النيابة عنها، أولئك هم الذين يمثلونها حقًا وهم الذين يبحثون المقترحات فى جو هادئ، كيفما كان لونهم الحزبى، بحثًا مجردًا عن الأهواء والشخصيات.

أما التحكم بأن رئيس الوزارة الحالية هو الذى يعرض المقترحات بحجة أنه كان الواسطة فى الحصول عليها فلا يقوم على أى أساس دستورى؛ لأن هذه

المقترحات سلمت إليه بصفته رئيسًا للوزارة المصرية والوزارات ليست خالدة فالوزارة التى تكون قائمة وقت النظر فى المقترحات هى التى تعرضها بظروفها وملابساتها كما تجدها فى محفوظات رياسة مجلس الوزراء، هذه هى السُّنة الدستورية فى جميع المسائل المحلية والدولية. ولولاها لما أتم مؤتمر عمله ولا أنجزت دولة مسائلها.

فالأشخاص فانون والوزارات قُلَّب، أما الأعمال فتسير فى طريقها يتلقى الخَلَف من سَلَفِه ما بقى منها ويسعى فى إنجاز ما يستحق الإنجاز.

ومن ذا يريد أن يوهم محمد محمود باشا بنظريته؟ أيريد أن يوهم الإنكليز وهم أدرَى بسخف ما يقول؟

أم يريد أن يوهم الأمة وهى تعلم أن وجوده فى الحكم يلقى ظلاً كثيفًا من الريبة على أعمال الحكومة. ولا يخدم سياسة الدولة؟

أم يريد أن يوهم الأجانب وهم يعلمون أن الأمة المصرية الكريمة لم تتحرك إلا ضد ظلم سياسة الاستعمار العتيقة وصنائع الاستعمار، وأنها فتحت صدرها دائمًا للجاليات الأجنبية النشيطة وأظهرت نحوها من الرعاية وحسن المجاملة ما يزيد عُرَى المحبة بينها وبينهم ثقة وتوكيدًا؟

هم يعلمون أن مصنر الديمقراطية أرحب ساحةً وآمَنُ جانبًا وأكثر رعاية لحقوق الجوار وواجبات الضيافة.

وهم يعلمون أن حكومة دستورية وطيدة الأركان هى أكثر اقتدارًا على حفظ السلام وأدعى إلى انصراف الجميع إلى أعمالهم مطمئنين إلى حرص ممثليهم فى البرلمان على مصلحة البلاد العامة التى يوفر هؤلاء الممثلون أنفسهم على خدمتها بما تقتضيها مصلحة الوطن.

لقد نادى الوفد المصرى بلسان زعيمنا الأكبر المغفور له سعد زغلول باشا منذ فجر هذه النهضة المباركة بأن مصر الحرة تحرص كل الحرص على أن تكون علاقاتها بجميع الدول علاقات محبة وسلام وترحيب. ولا تزال هذه خطتنا التى لا نحيد عنها. ولا شك أن توثيق عرى الصداقة بيننا وبين بريطانيا بمحالفة عادلة شريفة مما يزيد فى طمأنينتهم وسعادتهم بالإقامة بيننا.

خطبة محمد محمود باشا

«حضرات السادة:

«بالأمس تحدثت إلى جمهور عظيم وجمع حاشد من أعيان البلاد وفضلائها فى مشروع المعاهدة وفصلت لهم ما فيها من مزايا وفوائد، وناشدت فى ذلك الخطاب كل مصرى أن يطيل النظر فيه بقلب تجرد عن الغرض وعقل يرى الأشياء حقيقة لا خيالاً، وها نحن الأحرار الدستوريين نجتمع اليوم لا كحزب ينظر فى شأن من الشئون الحزبية أو كجماعة يذكرون ما ألّف بينهم من جهاد بنى على الحق وانطوى على التضحية أو يكاثرون بما أُلقى إليهم من ولاية الحكم مهما تطلعت إليها بعض النفوس فإنهم لا يرونها إلا تكليفًا وقيامًا بواجب، وإنما نجتمع اليوم تحت لواء الحزب لأن ذلك اللواء يسهل أسباب الاجتماع. على أنه ليس أحب إلينا من أن نجتمع تحت لواء أعم وأشمل؛ فإننا نعالج أمرًا قوميًا عامًا لا يجوز أن يتقيد بقيد أو يتحدد بتخصيص.

نجتمع اليوم لنعلن رأينا فى مشروع المعاهدة ولست أشك فى أن كل مصرى كان له الوقت الكافى لأن يكون له رأيًا فيه، فقد أعلن المشروع من نحو شهر وعلى إنه ليس به غموض أو إبهام فقد زدته بحديثى منذ نحو أسبوع جلاء ووضوحًا. ثم إنه وهو تحقيق لآمال لم تزل منذ بدء النهضة أشغل ما يكون لبالنا وأحضر ما يكون لحواسنا لا يحتاج لتقديره من الوقت لأكثر مما يحتاجه المرء يطالع وجهه فى المرآة ليتمثله كما هو. ولست أشك كذلك فى أنه لا يستطيع أى امرئ أو أى مصرى على وجه الخصوص أن يحبس حكمه انتظارًا لوحى يهبط عليه من قيادة أو جريًا وراء مغالطة أو مناورة سياسية. وهل أنا بحاجة لأن أشير إلى ما فى محاولة تعطيل إبداء للرأى والتوقف عن الحكم من استرقاق للنفوس أو امتهان للعقول أو إلى أن المغالطات أو المناورات التى تحاول لإلهاء الأمة عن مشروع المعاهدة أو تحويل نظرها عنه لا تدل إلا على التهافت والعجز ولا تفسر إلا على أنها إقرار صريح وإن استتر، بفضل المشروع ورضى به وهل منعت هذه المغالطات والمناورات أحدًا من الإسرار برأيه أو منعت من كان له حظ من الشجاعة ومن كان له إدراك سليم بمصلحة البلاد من إعلانه.

ولقد يلوح بعضهم بأن مفاوضاتى لم تبلغ البلاد مدى ما تستطيع الحصول عليه وأنه لو تولاها غيرى لعاد إلى البلاد بما هو خير وأفضل. ولست - علم الله - أريد التحدث بعملى، ولكنى أُسائل كل من به مسكة من العقل أتنقص أى مصرى

الرغبة فى أن يحصل لبلاده على خير ما يستطيع؟ فإن لم تنقصنى الرغبة فهل نقصتنى القدرة على ذلك؟ وهل لغيرى من الوسائل ما لم يتهيأ لى أو من الأسانيد ما لم يتسق لى؟ ليس الجواب على ذلك عندى ولا عند من يدعى القدرة ويباهى بفضل وسائله وقوة عارضته. وإنما الجواب عند الطرف الآخر فى الحديث. وقد أعلن هذا الجواب على ملأ العالم. أفلا يكون الحديث إذن فى أن المفاوضات كانت تنتج خيرًا مما أنتجت لو تولاها غيرى تمويهًا وحديث خرافة؟ ولقد قلت وكررت إنى لا أعرف لنفسى فضلاً فى نتيجة المفاوضات وأنها ثمرة جهاد البلاد فى وقت معين وبفضل مناسبات سعيدة وأنها أقصى الجهود والممكنات فإن كان حسابى خطأ وتقديرى فاشلاً فإنى، أكون أول الفرحين بإثبات خطئى فى التقدير.

فإذا لم يكن ينقص مصريًا الوقت لتدبر المشروع وتقديره ولم يكن يجوز لأى سبب من الأسباب أو يستطاع بأى وجه من الوجوه الحجر على المصريين فى أن يكون لهم رأى فى تقرير مصيرهم ولم يكن من الطبيعى أن يوقف الإنسان خواطره عن أن تجيش أو عواطفه عن أن تفيض، ففِيمَ السكوت عن إبداء ذلك الرأى وفيم التمحل فى إعلانه على الخافقين؟

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأن أعلن للملأ أن كل ما كفله الدستور من صور الحريات المختلفة لا يمسه أى قيد ولا يدركه أى نقص إذا استُعملت هذه الحريات فى إبداء الرأى فى مشروع المعاهدة إن موافقة وإن مخالفة.

وها مصر تناديكم أن تؤدوا واجبكم وتدعوكم أن تخلصوا لله ولها وجهكم. ولا أشك فى أنكم مُلبُّو ندائها مجيبو دعائها وأنكم ستبدون حكمكم على المشروع مسددى الرأى موفقين».

رأى حزب الأحرار الدستوريين

وبعد أن انتهى الرئيس محمد باشا محمود من خطابه وقف الأستاذ محمد على باشا سكرتير الحزب وتكلم عارضًا مشروع المعاهدة. ثم أخذ الرأى فكان قرار الحزب:

أولاً - «يقبل الأحرار الدستوريون مشروع المعاهدة ويعتبرونه فاتحة خير للصداقة المتينة والثقة المتبادلة بين مصر وبريطانيا العظمى؛ واثقين من أن هذه الثقة وتلك الصداقة هما خير ضمان لاستكمال حقوق مصر الخالدة.

ويدعون كل مصرى يقدر مصلحة بلاده ويغار عليها إلى قبول هذا المشروع والعمل لتنفيذه على الوجه الأكمل.

ثانيًا - تسجيل الشكر العظيم لصاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الحكومة على ما بذل من جهود صادقة فى رفعة بلاده وكرامتها.

❊ ❊ ❊

حادث فى سرادق الوفد ومظاهرة

حدث بينما كان النحاس باشا يلقى خطابه، أن قام واحد من السامعين وسأله رأيه فى مشروع المعاهدة وهتف بحياة المعاهدة، فردد نداءه اثنان أو ثلاثة لاقاهم المجتمعون بالإهانة وتعدى عليهم محمود أفندى فهمى النقراشى من رجال الوفد بالضرب، وانتهى الحادث بأن سيق جميعهم إلى مخفر البوليس حيث حُررت محاضر ضد المعتدين من الطرفين.

وكذلك حدث أن قام الأستاذ عباس أفندى محمود العقاد يخطب فى اجتماع الوفد فتعرض بالنقد لمسلك بعض الصحف، فهتف بعض الحاضرين بسقوط جريدة الأهرام فأجاب الأستاذ: «نعم فلتسقط الأهرام».

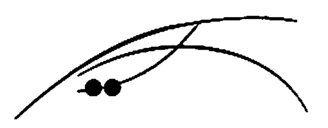
وبعد الانتهاء من الاحتفال انساقت جماعة من سامعى الخطب بهذا الشعور فراحوا يحصبون بناء جريدة الأهرام ببعض الحصى ويهتفون بسقوطها.

كذلك مرت جماعة أخرى بمنزل محمد محمود باشا وهتفت ضده كما اقتربت من دار آل عبد الرازق، وما كادت تدنو من هناك لعلمها بوجود اجتماع كبير خشيت منه فتفرقت، وقد حقق البوليس هذه الحوادث الصغيرة غير الخطيرة ولم تكن لها عقبى خطيرة.

■ ■ ■

الفصل الثانى

وصول المندوب البريطانى ـ عودة وزير الخارجية



الأيام ذات اتصال، وقد كانت الصلة بين أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر هذه الضجة الكبرى التى أثارتها خطبتا النحاس باشا ومحمد محمود باشا، هذا يدعو إلى الائتلاف ويلوح بغصن الزيتون، وذاك ينفر ويدعو بالويل للوزارة والثبور لسياستها، ويأبى إلا أن تسقط فيعود له ولعصبته الحكم.

فى هذه الضجة وصلت فى اليوم الثانى من سبتمبر الباخرة أسبيريا إلى ثغر الإسكندرية، وبين ركابها المندوب السامى البريطانى الجديد فى مصر الذى حل محل اللورد لويد والدكتور حافظ عفيفى باشا وزير الخارجية وعلى ماهر باشا وزير المالية وعبد الحميد سليمان باشا وزير المواصلات.

بعد وصول المندوب السامى أصبح الرأى العام المصرى يتطلع إلى ما عسى أن يكون مزودًا به من المعلومات، خصوصًا إزاء موقف الوزارة الذى كانت تحوم حوله إشاعات وأقوال متضاربة.

وقد كتبت جريدة الأهرام الصادرة فى صباح الرابع من هذا الشهر كلمة بمناسبة وصول هذا المندوب لم تخلُ من تذكرة تاريخية، قالت:

«اليوم يتبوأ السير برسى لورين كرسى المندوب السامى الإنكليزى لدى حكومة جلالة الملك فهو يتبوأ ذلك الكرسى الذى تربع فيه من قبل ثلاثة بعد نشوب الحروب. وأربعة بعد الاحتلال وقبل الحروب. وإن لم تكن لأولئك الأربعة الألقاب التى كانت للثلاثة الذين حملوا ألقاب الحماية.

أما السلطة فكانت للجميع واحدة بحكم ذلك التلغراف الشهير الذى وجهه اللورد غرنفل فى سنة ١٨٨٤ إلى السير بارنغ (اللورد كرومر)، بأن على كل

موظف مصرى كبر أو صغر أن يتبع إشارة كل موظف إنكليزى كبر أو صغر وإلا فليعتزل.

هذا التلغراف كان قاعدة السياسة الإنكليزية فى مصر ولم يخرج أحد من ممثلى إنكلترا عن هذه القاعدة؛ وإن كان البعض قد خالف البعض فى الطريقة والأسلوب. وإن كان الأسلوب قد اختلف باختلاف الأمزجة.

واليوم وصل إلى مصر سياسى تقدمته إلينا شهرة بالبراعة وحسن تصريف الأمور مع لين العريكة وطول الأناة. واتفق مجيئه إلينا ومشروع المعاهدة مع إنكلترا معروض على هذه الأمة. بل الأقرب إلى الحقيقة أن حكومته اختارته دون سواه لقضاء هذه المَهمَّة الكبرى لكبر ثقتها به ولاعتمادها على حكمته وبراعته. لأن جميع الذين تقدموه فى هذا المنصب كانت لهم قاعدة يصدرون عنها فى أعمالهم وسياستهم منذ سنة ١٨٨٢ . أما السير برسى لورين فمهمته ومشروع المعاهدة بين مصر وإنكلترا مطروح أمام الأمة المصرية، فمهمته ليست اليوم الصدور عن تلك القاعدة - قاعدة الأمر والنهى من جانب والخشوع والإطاعة من جانب آخر - بل إن مهمته التوفيق بين آراء المصريين وآراء الإنكليز فى الوصول إلى طور الانتقال بالعلاقات المصرية من حال الأمر والنهى والإطاعة والإذعان إلى حال التفاهم والتراضى والتعاون، ومن معاملة السيد للمَسُود إلى معاملة الند للند. فهو إذن قادم ليتعاون مع المصريين على إجراء هذا التطور والتحول وعلى وضع قاعدة جديدة للتعامل غير القاعدة التى وضعها اللورد غرنفل، والقاعدة الجديدة التى أشار إليها المستر مكدونالد رئيس وزارة إنكلترا والمستر هندرسون وزير الخارجية، قاعدة «التعاون والتفاهم».

نحن نعرف أن الكرسى الذى تربع فيه منذ يومين لم تُمحَ عن صدره حتى الآن قاعدة «اللورد غرنفل» ونحن نعرف أن العيون التى ألفت النظر إلى تلك القاعدة وقراءتها وبناء الأعمال السياسية عليها، لن تتحول عنها بسهولة والناس عبيد ما ألفوا. ونحن نعرف أيضًا أن لقب الحماية لا يزال موجودًا وأن الصبغة العالقة به لم تنزع عنه حتى الآن.

ولكن السير برسى لورين لم يتربع كرسى الحماية من قبل ولم تألفها نفسه من قبل؛ فكل قدرته وكل قوته وبراعته التى ننتظر ظهورها فى العمل ألا يَدَع لذلك الماضى وما ترك وراءه أثرًا على نفسه ولا قوة على خطته فلا تنظر عينه إلى آية «نحن نأمر وأنتم تطيعون»، بل ينظر إلى آية «نحن نود أن نضع علاقات

مصر وإنكلترا على قاعدة التعاون والولاء». والأمر الذى لا شك فيه أن مسلك الناس لاسيما الذين يتصلون بالسياسيين يؤثر بنفوس هؤلاء تأثيرًا كبيرًا جدًا، فلا مندوحة لهم عن قوة فى الإرادة غير مألوفة وقوة فى العزيمة غير معروفة لتنزه تلك النفوس عن التأثر والانفعال بأعمال الناس وأقوالهم ولتهيئ للحكم العادل الذى تحكمه الفكرة الحق والفكرة العادلة التى لا يأتيها الباطل من جهة من جهاتها.

وهذا ما نأمل أن يكون عليه السير برسى لورين، فهو قد وصل إلى مصر وفى مصر ضجة من اختلاف الأحزاب يعرف السير برسى لورين أنها إذا قيست بما يقع فى البلاد الأخرى كانت (لا شىء) أو كانت كالصوت الخافت تجاه الرعد القاصف، فهى اختلاف فى الرأى إن لم يكن موجودًا فى كل أمة حكم على تلك الأمة بأنها محرومة من جرثومة الحياة والأمة المصرية حية وقد يكون الدليل الأكبر على هذه الحياة «حرب الآراء».

وصل إلى مصر وفى مصر ضجة من فريق من الأجانب حول مشروع المعاهدة هم يذكرون له سببه. وذكر هذا السبب وحده يدله على وجه الحقيقة والصواب فهم يقولون إن هذا المشروع إذا نفذ لا يحرمهم من شىء حق ومن حق مشروع. بل هو يساويهم بالوطنيين أبناء هذه البلاد. فالذى يكره المساواة لا يكون هو الرجل العادل ولا الرجل الذى يدعو إلى السلام ولا الرجل الذى يسير مع روح هذا العصر. وقد نصت حكومة السير لورين ذاتها فى مشروع المعاهدة بأن بقاء الامتيازات فى مصر مناقض روح هذا العصر ومدنيته فالذين يشكون من الأجانب سواء كان فى صحفهم أو ألسنتهم من مشروع إبقاء الامتيازات هم الذين يشكون من سيادة روح العصر الحاضر ورقى الأمم والشعوب، وهم الذين يريدون تكبيل الإنسانية كما تكبل النعجة ليُصر ضرعها ويُجز صوفها وفى النهاية يسلخ جلدها لفائدة فئة قليلة هى كصاحب القطيع أو راعيه، وهذا ما لا تجيزه روح هذا العصر وما لا يجيزه السياسيون الحكماء الذين وكلت إليهم الظروف أو غير الظروف تسيير شئون الأمم وحسن تدبيرها.

وصل السير برسى لورين إلى مصر والرأى العام المصرى كثير الانشغال والانهماك وهذا الانشغال والانهماك سيكون بلا شك ولا ريب مُتَّجه أنظاره قبل كل شىء آخر، والذى ألفه المصريون مع ممثلى إنكلترا الذين تقدموا السير برسى لورين إلى هذه البلاد أنهم يكونون دائمًا أبدًا عرضة لأن يدخل على أذهانهم منذ

ساعة وصولهم وقبل أن يختبروا أية حالة من الحالات النفسية فى هذه البلاد. إن الرأى العام المصرى غير موجود أو أنه رأى يساق بالقوة إلى ما يريد وإلى ما لا يريد، أو أن المتملقين يصورونه على غير حقيقته فيبنى بعض الممثلين الإنكليز كثيرًا من أعمالهم السياسية على هذا الذى تلقنوه أو سمعوه من الجانبين: جانب الساخطين وجانب المتملقين، فتكون النتيجة دائمًا توسيع شُقة الخلاف. ثم تتسع تلك الشقة حتى تصير هوة وحتى ينتج عن تلك الهوة ما نتج دائمًا من التباعد والتذمر والشكوى والارتباك فى سياسة الأمتين وفى سياسة ممثل إنكلترا على وجه التخصيص.

فإذا نحن عوَّدنا المندوب السامى الجديد من أمر، فأول ما نعوذه منه هذا الأمر وهو تصوير الرأى العام المصرى فى نفسه بغير صورته الصحيحة، أو الادعاء بأنه غير موجود أو بالزعم بأنه يساق سوقًا أو بتصويره على شكل آراء المتملقين والمداهنين.

أجل إننا نعوِّذ المندوب السامى الجديد من هذا وأمثاله ونتمنى له لخير مصر وإنكلترا معًا أن تكون سياسته فى مراعاة الرأى العام المصرى كسياسته فى مراعاة الرأى العام الإنكليزى، وهذه هى القاعدة الأولى فى نظرنا لإيجاد الجو الصالح للتوفيق بين مصلحة البلدين ولإحكام روابط الصداقة والولاء بين الأمتين.

وتلك مهمة السير برسى لورين على ما مهد لها رئيس الوزارة الإنكليزية ووزير خارجيتهم فى ما سمعناه من أقوالهم ووعودهم؛ لأننا فى فاتحة عصر جديد لا يصدر فيه السير برسى لورين عن قاعدة اللورد غرنفيل كالذين تقدموه بل يحاول الآن العدول عنها إلى توطيد القاعدة التى وضعها وزير خارجية إنكلترا، وهى - كما قلنا - توطيد التعاون بين الأمتين والولاء بين الشعبين.

وإذا صح لنا أن نكون ترجمان الرأى العام المصرى فى هذا الموضوع الجليل الشأن؛ فإننا لا نتردد فى أن نؤكد للمندوب السامى الجديد أن مصر تقابل روح التعاون والولاء بكل مَسرَّة وغبطة وارتياح، فهى منذ أقدم العصور وأبعد الأيام تبحث لتجد صديقة وَليّة وتأبى أن ترضى لنفسها سيدة مستبدة أية كانت تلك السيدة».

أما جريدة الوفد «البلاغ» فقد علقت أملاً كبيرًا على ما عسى يبعث به السير برسى لورين إلى حكومته من التقارير والآراء؛ ولهذا كتبت تقول بعد مقدمة:

«إن الأمة لم تُبْدِ بعد رأيها فى الاقتراحات ومن البدهىّ الذى يسلم به رجل خبير بنفسيات الشعوب كالسير برسى لورين أن أية أمة توضع فى موضع الأمة المصرية فى هذه الساعة ثم ترى أن مندوب الدولة التى تقترح عليها التحالف معها يتضامن مع وزارة مزقت دستورها وطعنتها فى كرامتها وحاربتها فى حرياتها لا بد أن يسرى إليها سوء الظن فى التحالف نفسه وأن تنظر إليه بعين الحذر. أما إذا رأت بالعكس أن مندوب هذه الدولة يحترمها ويعاونها على استعادة دستورها وحرياتها فإن الشعور الحسن الذى يتركه مسلكه فى نفسها يحملها على أن تحسن الظن فى اقتراح التحالف وأن تنظر إليه بعين الرضا والرغبة.

فإن كان محمد محمود باشا وزملاؤه قد انتظروا قدوم السير برسى لورين ليروا أى خطة يسلكون، فإنًا نحن أيضًا قد انتظرنا قدومه لنرى ماذا وراء المقترحات من الإخلاص فى مصادقة هذه البلاد واحترامها وتمكينها من أن تتمتع بحكم نفسها. وما نقول فى ذلك شيئًا وإنما السير برسى لورين هو الذى عليه أن يقول ويعمل وسيظهر أول عمل له فى قانون الانتخاب وإعادة الحياة النيابية»(١).

* * *

وأما جريدة الأحرار الدستوريين وهى (السياسة) فقد اكتفت بأن ذكرت خبر وصول المندوب والمقابلات التى كانت تجرى بينه وبين الساسة المصريين، وذلك جريًا على دعواها أن الوزارة المصرية وجلالة الملك هما صاحبا الحق فى الكيفية التى يجرى بها استفتاء الشعب فى قبول أو رفض معاهدة على أساس مشروع (محمد محمود - هندرسن).

وكانت لحظة تطلعت فيها الأبصار إلى دار العميد البريطانى وتضاربت فيها الأقوال وتعارضت الإشاعات، وانتقل الهذر السياسى من مجالس العامة فغشى أندية الخاصة ورددته الصحف وأصبح العاقل فى حيرة من أمر الناس، فبينما يقولون وتذيع الصحف أن وزارة العمال تتمسك بأن ممثل الأمة المصرية فى

---

(١) البلاغ فى ٢ سبتمبر.

برلمان يُنتخب انتخابًا مباشرًا كى تتجلى إرادة الشعب فى قبول أو رفض المعاهدة، إذا بقول آخر أن حكومة العمال طرحت مقترحاتها والشعب المصرى وحكومته ومليكه أحرار فى الكيفية التى يجرى بها الاستفتاء: فريق يقول إن المندوب الإنكليزى الجديد يجنح إلى تأييد الوزارة القائمة ولو بعدم التدخل، وآخرون يقولون إنه مزود بمعلومات تقتضيه أن يهيئ لحكومة الوفد.

وكان مما أشيع أيضًا أن المندوب السامى يميل إلى تأليف وزارة تنتظم أفرادًا من الأحزاب كلها حتى ويكون فيها رئيس الحزب الوطنى محمد بك حافظ رمضان.

والقصر الملكى نفسه تأوّل الناس موقفه وراحوا يفسرون ميوله؛ ولكن أحدًا لم يقف على حقيقة الحال صريحة.

* * *

الدعوة إلى الائتلاف

فى هذا المضطرَب المائج بالأقوال والإشاعات، تأدت الحال بالذين ليس فى قلوبهم مرض ولا فى نفوسهم شهوة أن ينادوا برأب الصدع وجمع الكلمة، فارتفعت الأصوات تهيب بالزعماء وشيعاتهم أن يتصافوا ويتدانوا، وأيدت هذه الصحف، الصحف الوزارية والمحايدة.

وأظهر محمد محمود باشا ميلاً إليه رغم ما كانت تقوم به جريدة السياسة من مقابلة عدوان صحف الوفد بعدوان مثله. وكان لمحمد محمود باشا ولحزبه بل عليهما أن يفعلا ذلك، فإن موقفهما كان يربح من هذا الائتلاف بينما كان ظاهره انتحارًا للوفد، فالأحرار الدستوريون هم أصحاب مشروع المعاهدة وهم أصحاب الحكومة الحاضرة، فإذا أدّاهم الائتلاف إلى النزول عن الحكومة فإن فى إبرام المعاهدة تدشينًا لمجدهم وتخليدًا لجهادهم؛ ولهذا كانوا توّاقين إلى تحقيق الائتلاف.

كان يعرف هذا الذين ينادون بجمع الكلمة ولكنهم كانوا يعلمون أن ربح الوطن أعظم ونصيبه من النجاح يكون بالائتلاف أضخم، لذلك أرسلوا صيحاتهم عالية وحملنا فى هذا الواجب قسطنا فنادينا الأمة على صفحات أكثر الجرائد ذيوعًا وهى الأهرام فى يوم الخميس السادس عشر من شهر ربيع الثانى عام ١٣٤٨، التاسع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٢٩ وقلنا فى ندائنا:

لجَّت الأحزاب فى الخصومة، وكادت مصر تصبح من صرعاها. واستمرأت صحفها الشتائم، وما علمت أن مجموع الأمة هدفها ومرماها. واستعذب هؤلاء وهؤلاء المقاتلة حول الأسلاب والأعراض، وليذهب أمل البلاد وجماع غرضها فيما يذهب من ضحاياها، وليت شعرى - والموقف جِد - ما هذا الهزل ولست أدرى - والحال حرجة - فِيمَ اللهو وتصايح وتحزُّب ومستقبل البلاد جملة مبسوط أمره فى صحيفة (مشروع المعاهدة) يطلب الباحثين فيه، والدارسين له. وينادى الموقف بالويل للمتباطئين به والثبور للمُعْرضين عنه كأن الأمر لا يعنينا فى قليل ولا كثير، ولا يهمنا فى جليل ولا حقير.

وأشد ما يؤسف له وأنكى. وأعظم ما يتهدد الموقف وأستقى. ما تتهاداه صحف الأحزاب كل يوم من شتائم تشمئز لها النفوس وتنفر منها الطباع. كأننا قد فرغنا من قضية البلاد إلى قضية الأفراد وانتهينا من مشكلاتنا القومية إلى مشاغلنا الحزبية وتلك حال مؤذنة بالدمار، داعية إلى البوار.

إن الرءوس لم تقفر من العقول وحاشاها، والقلوب لم تجدب من الحب والتعاطف معاذ الأخلاق ورُحْماها. فإلى هذه الرءوس المستنيرة بالعقول، وإلى القلوب العامرة بالمحبة والتعاطف، إلى زعماء الأحزاب وأنصارها، إلى الراشدين من الأمة وهداتها، أتوجه بهذا النداء والرجاء - المستفيض من قلب يكْلِمُه ما يراه من فُرْقة وشتات، ونفس يوجعها ما عليه بنو الوطن من تنازع وخلاف - آملاً أن يقفوا سيل هذا العداء الذى يكاد يهدى إلى الوطن كارثة أى كارثة. ويحرك ألسن الأجانب والأضياف بالتقوُّل علينا والحكم غير العادل على أحقيتنا للاستقلال وأهليتنا للحرية.

ليُوحِ زعماء الأحزاب إلى صحفهم أن نتهادن. وليكن أسبقهم فى ذلك أكرمهم على نفْسه وعند أمته. وليَسَعَ الناس بين الأخوين المتخاصمين بالصلح. وليستخدم كل ذى جاه جاهه فى قومه ولدى عشيرته. ولتفرغ الصحف غير الحزبية بالأقل فى هذا جهدها؛ حتى تستقر العواطف المتحفزة. وترأب الصدوع المنثلمه. وحتى يذهب ما فى الصدور من غل. ولا يبقى فيها إلا حب الوطن الخالد.

حينئذ نستطيع أن نُقبل على الموقف نتفهمه. وعلى المعاهدة نتدارسها. لا متحيزين ولا متعنتين. وقد مال سواد الأمة إلى قبولها. وهى - كما قدمنا - خير

ما وصلنا إليه حتى اليوم وإنها لفرصة يجب أن لا تضيع دون أن ننتهزها. وإنها لظروف ينبغى أن نريح منها ونغتنمها. وجو السياسة كالبحر مملوء بالمفاجآت فمن يدرى ما عمر وزارة العمال - وهى وزارة لا تستند فى بلادها على غالبية مطلقة - ومن يعرف إن تخلت عن الحكم ماذا يكون نصيبنا مع المحافظين وغيرهم من المستعمرين أصحاب المشروعات السابقة؟

بنى وطنى:

لا تشتروا بالأمل الألم والندم. ولا تستعيضوا عن الحرية والحياة الشقاء والعدم. ودعوا التكالب على المناصب فما هذا وقتها والتناحر حول مجد الحكم والرياسات فما نحن فى إبَّانها. وارجعوا قليلاً إلى الماضى القريب يوم كانت تفاوض لجنة ملنر (الوفد المصرى) وتدارسه حالة مصر. وتنازعه حقها. وتطارحه المقترحات حول تقرير مصير البلاد ومستقبلها. أفلو كانت لجنة ملنر قد عرضت حلاً للقضية المصرية (دستورًا) تفتونه. و(برلمانًا) تنتخبونه أو تعينونه أكنتم قابلين لهذا حلاً لقضيتكم. وضمانًا لمستقبلكم. لاهين به عن عزيز استقلالكم وغالى حريتكم؟

إذن فما بال هؤلاء الناس ينصرفون عن الجوهر إلى العَرَض. وقد أثبتت تجارب خمس سنين (برلمانية) أن الدستور والبرلمان لا شىء؛ إن لم يقوما على أساس من تقرير مصير الأمة. وأصل ثابت من استقرار حياتها. وتحديد علاقاتها مع الدولة المحتلة.

هذا ندائى وجهته. وذلك أملى رجوته. وهو خليق أن يشاركنى فيه كل ذى رأى. ويعيننى على تحقيقه كل مصرى خلق من تربة مصر وبنيلها ارتوى.

فإنه لعزيز علينا أن نرى مصر صريعة خلاف بين أبنائها. ونرمق أملها فى حريتها تهصر غصنه ريح النزاع استحكم بين قادتها وزعمائها.

لتكن هدنة - إن استعصى الصلح - حتى نمر بالأزمة وتمر بنا. وقد كسبنا الموقف وربحنا تقرير المصير.

أيها المصريون: كونوا صفًا واحدًا وكلمة واحدة. فإن فعلتم تابعتكم الصحف وشايعكم الزعماء. ورهبكم الخصم. ثم غنمتم بغيتكم. إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت.

وكذلك بعث محمد أبو الفتوح باشا بخطاب مفتوح إلى مصطفى النحاس باشا يطالبه بالاتحاد مراعاة لصالح الوطن ويقول له فيه[1]:

«يا صاحب الدولة

سلام الله عليك ورحمته وبركاته وبعد فاسمح لى بصفتى من أهالى مديرية الغربية التى أنبتتك أن أصارحك القول لأنك محب للصراحة ولم يحملنى على ذلك إلا خطورة الموقف الذى تجتازه البلاد الآن وليست لى غاية إلا مصلحة وطننا المحبوب لأنى بعيد كل البعد عن المسائل الحزبية إذ لست أنتمى لأى حزب من الأحزاب فرائدى الحق وأمنيتى توحيد صفوف الأمة فى هذا الدور العصيب عملاً بقوله تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهبَ ريحُكم﴾ (الأنفال، الآية: ٤٦).

عندما دعا صاحب الدولة محمد محمود باشا الأمة إلى توحيد صفوفها وجمع كلمتها ونسيان الماضى وجاهر بأن لا حزبية اليوم تفاءلت خيرًا وانتظرت أن تمد يدك إلى يده لتتقدم الأمة كتلة واحدة كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا ولكن كم كان أسفى شديدًا عندما رأيتك ترفض مصافحة اليد التى مُدت إليك معللاً هذا الرفض بمسائل بعضها شخصى وبعضها داخلى يمكن تداركه فيما بعد ومحو أثره، وعلى كل حال ليس له المقام الأول أمام ما نحن فيه اليوم. لو بنيت هذا الرفض على نقص فى مشروع المعاهدة أو تساهل فى حقوق البلاد وقع من المفاوض المصرى لعضدّناك جميعًا ولكنك لم تذكر عن المشروع شيئًا وأجلت البحث فيه إلى انعقاد مجلس النواب فأسف لذلك كل مصرى مخلص لبلاده.

كنا نود أن نسمع منك كلمة عن مشروع الاتفاق إما له وإما عليه فإن كنت موافقًا ضممت صفوف الأمة بعضها لبعض. وإن كنت ترى تعديل بعض مواده إما لتفسيرها أو لتعديل جوهرى أما كان أجدر بك فى هذه الحالة الأخيرة أن تبدى رأيك جليًا وتتفاهم مع رئيس الحكومة فى التعديلات التى ترى إدخالها حتى يجس النبض الإنكليزى وعند افتتاح البرلمان تكونان قد وفقتما إلى ما يمكن قبوله وما لا يمكن لأن عرض تعديلات فى المشروع موجه من البرلمان المصرى ومفاجأة الأمة الإنكليزية به ربما ترتب عليه رفض المشروع بأكمله من البرلمان الإنكليزى خصوصًا وأن لهذا خصومًا أقوياء ينتهزون هذه الفرصة لرفض المشروع مع حفظ كرامة حكومتهم ناسبين الرفض للأمة المصرية. ولا أعرض

---

(١) الأهرام فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩.

عليك هذا الرأى إلا لاعتقادى أنك تربأ بنفسك أن تقول بصريح العبارة إن المشروع غير صالح للبحث بالمرة ولكنك إن طلبت تعديله دون سابقة تفاهم كان هذا منك بمثابة رفض مقنع لأنه ربما ترتب على عملك هذا أن أقره البرلمان المصرى وعرض على البرلمان الإنكليزى فرفض المشروع بأكمله وتكون بذلك قد أعطيت فرصة سانحة لخصوم المشروع من الإنكليز وخدمت سياستهم وتكون قد جنيت على أمتك أكبر جناية. أقول لو حصل ذلك لا قدَّر الله لا تكون قد جنيت على أمتك فقط بل على نفسك وعلى حزبك وهدمت فى يوم ما شيدته الأمة فى أعوام. ولا يغرنك ما تسمعه من أنصار حزبك الآن واخش انقلاب الأفكار وما أسرع وأخطر انقلاب الأمم على زعمائها إذا خانهم التوفيق فالأمم كالريح إذا عصفت تقلع من الأشجار الراسية ما كان نسيمها يداعبه بالأمس. ولله دَرُّ امرئ اتخذ من الماضى قياسًا للمستقبل وتأمل فى عِبَر التاريخ. انظر إلى عرابى باشا كيف أحاطت به الأمة وأخذت تهتف له وكم هللت له وكبَّرت فاغتر بهذه المظاهر الخلابة ولم يتبصر فى عواقب الأمور وقامر بمستقبل بلاده فرمانا بما نريد الخلاص منه اليوم. انظر إلى حاله بعد أن خانه الدهر وبعد عودته من جزيرة سيلان هل عرف أحد من المصريين باب داره؟ لا. بل نبذته الأمة وانزوى فى منزله حتى مات غير مَبكىّ عليه ودُفن كفرد عادى بعد أن سجل له التاريخ أسود الصفحات.

انظر إلى تروتسكى أين هو الآن بعد أن كان زعيم الروسيا؟ لقد أصبح طريدًا منبوذًا من بلاده هائمًا على وجهه خالى الوفاض يتطفل على كل بلد فينبذه؛ وإن قبله فمع التحفظ والنظر إليه بعين الازدراء ووضعه تحت المراقبة الشديدة.

كم كان ينظر إليك عقلاء الأمة بعين الإجلال والتقدير لو تركت الشخصيات ونبذت الأحقاد وتكاتفت مع خصومك السياسيين لخلاص الأمة وبعد ذلك ناقش خصومك الحساب فيما اعتقدت أنهم اعتدوا عليه من حقوق الأمة. إذًا لرأيت الأمة تنتصر لك إذا كان الحق بيدك وتعظمك لما أظهرته من عالى الهمة والترفع عن الشخصيات وما ضحيته فى اعتقادك درءًا للخطر المحيط بالوطن.

انظر إلى ما فعله بلدوين وغيره من زعماء الأحزاب الإنكليزية من تهنئة المستر سنودن وزير مالية العمال عند فوزه فى مؤتمر لاهاى رغم ما بينهم من الاختلافات الحزبية التى تلاشت كلها أمام مصلحة الوطن، وانظر إلى تعضيد جميع أحزاب بلاده له على اختلاف نزعاتها وهو يناضل عن مصالحها فى هذا

المؤتمر حتى فاز بما يبتغيه. هل تعتقد أن المستر سنودن كان يتمكن من هذا الفوز الباهر لو كانت أمته من ورائه منقسمة؟ أظن لا.

اقتدِ بحافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى فإنه رغم مخالفة المشروع لمبادئ حزبه وافق عليه بتعديل بسيط. وانظر إلى ما فعله واصف باشا غالى وهو من كبار رجال حزبك ومن أكثرهم علمًا وثروة وجاهًا فقد أبدى رأيه بالموافقة على المشروع ولم يخالف ضميره. واعلم أن من بين رجال حزبك كثيرين سيحذون حذوه ولا يمنعهم عن إبداء رأيهم الآن إلا الخوف من عدم ترشيح الوفد لهم فى الانتخابات المقبلة. فاحذر من أن ينفضوا من حولك. واعلم أن لهم ضمائر وعقولاً يحكمونها وأن الأمة اليوم غيرها بالأمس.

انظر إلى الآراء التى أبدتها الأمة أمراء وأفرادًا. هل ارتفع من بينها صوت يرفض المشروع؟ اقرأ ما تكتبه الجرائد الأجنبية من آراء الأجانب النازلين بمصر تجدها تهنئ مصر بتحقيق أمانيها رغم ما يتضمنه المشروع من التضييق فى امتيازاتهم. ولم يسخط على المشروع إلا غُلاة المحافظين بإنكلترا أمثال تشرشل وبركنهد وغيرهما؛ حتى إن البعض منهم رمى حزب العمال بالخيانة.

قل لى يارعاك الله أليس من التناقض أن تعترض على الحكومة الحاضرة مصادرتها بعض الحريات وفى الوقت ذاته بإحجامك عن إبداء رأى حزبك تحجر على حرية رأى أفراده، وكيف تريد أن تنتخب الأمة المصرية قومًا لا تعرف لهم رأيًا؟ هل تعتقد أن الناخبين ليست لهم عقول وضمائر يحكّمونها وأنهم سينقادون انقيادًا أعمى فينتخبون أناسًا لم يبدوا رأيهم قبل الانتخاب؟ إنك إن ظننت ذلك تكون قد سجلت على أمتك أنها ليست جديرة بالحياة النيابية وكان الأولى بها فى هذه الحالة توفير ما ستنفقه على نوابها وأن تستريح من عناء المعركة الانتخابية وتسلم أمرها لمن تثق به تلك الثقة العمياء وليس هذا مما يشرف الأمة ولا يتفق مع الروح النيابية فى شىء؛ بل تكون بعملك هذا قد برهنت على أن الحكومة كانت محقة فى وقف الحياة النيابية حتى يفهم الشعب كيانها ومبادئها وتكون قد أعطيت للسلطة التنفيذية سلاحًا يمكّنها من وقف الحياة النيابية مرة أخرى إذ يحق لها عدم احترام رأى هيئة نيابية انتُخبت بهذا الأسلوب المزرى. •

اسمح لى يا دولة الباشا أن أتطرف فى الصراحة إلى حد أسمعك بعض ما يقوله الناس عن هذه الخطة وإن كنت أجلك عما يقولون.

يقولون إنك مع موافقتك فى الباطن على مشروع الاتفاق لا تتظاهر صراحة برأيك لتساوم الإنكليز للعودة إلى الحكم قبل عرض المشروع على البرلمان لأن الأحرار الدستوريين أبدوا رأيهم فيه بالموافقة فإن أنت كنت رئيسًا للحكومة عند افتتاح البرلمان وعرضت المشروع ضمن له النجاح؟

يقولون إنه فى ظرف خطير كهذا تحكمت عندك العاطفة على ما سواها فوضعت مصلحة البلاد فى الصف الثانى.

يقولون إنك حقدت على محمد باشا محمود لأنه وفِّق للحصول على تحقيق أغلب أمانى الأمة، وأنك لو أتيت بأقل مما أتى به لرضيت به إذ كنت فيما سبق من المدافعين عن مشروع ملنر.

يقولون ويقولون أمورًا أخرى وما أكثر ما يقولون! ولكن لا يزال عند عقلاء الأمة بقية من الأمل فى وطنيتك وأنها ستتغلب فى النهاية فتقتدى بزعيم الأمة الأكبر المرحوم سعد باشا زغلول الذى لم يترفع عن مَدِّ يده لخصومه السياسيين وترك لهم أمر الحكم واتفق معهم حرصًا على الوحدة القومية وصونًا لصالح البلاد. لقد ناجيت روحه الطاهرة وأنت على قبره وقلت له إنك ومن معك ثابتون على مبادئه فهل كان من مبادئه التفرقة عند الخطر؟ أم تقديم مصلحة الأمة على كل ما سواها. لا شك إن مبدأه بُنى على التضحية الشخصية ونكران الذات وتقديس مصالح الوطن وبذلك أصبح اسمه منقوشًا على صفحات القلوب ومكتوبًا بحروف من ذهب فى سجل تاريخ الوطنية الخالد.

أناشدك الله ويناشدك الوطن لا تجعل مصر سخرية فى أفواه الأمم وأن يسجل عليها التاريخ ما يسجله على كهنوت القسطنطينية؛ إذ بينما كان السلطان محمد الفاتح يشدد الحصار على هذه المدينة العظيمة كان رؤساؤها الدينيون ينقسمون شيعًا ويتطاحنون لاختلاف بينهم على أمور دينية تافهة ولم يهتموا لما يحيط بهم من خطر؛ حتى فاجأهم السلطان محمد الفاتح وهم يتناقشون بحدة فى كنيسة أيا صوفيا فحسم الخلاف الذى بينهم بحد سيفه الفاتح وأصبحوا هم وأمتهم ضحية الاختلافات الحزبية وسخرية التاريخ.

أناشدك الله أن تحفظ لمديرية الغربية المكان الأعلى الذى رفعها إليه سعد وهو خيرة أبنائها فلا تهدم ما بناه وأن تتأمل فى قولى مليًا ولو كان فيه ما يخالف رأيك واعلم أن ما دفعنى إلى هذا إلا غيرتى على مصالح الوطن وكرامة المديرية التى أنبتتنا. ولولا اعتقادى بإخلاصك للوطن لما صارحتك القول وإنى

أدعو الله لك بالتوفيق حتى يأتى ذلك اليوم ولعله قريب فنشكر الله فيه على نعمة الاتحاد عملاً بقوله تعالى:

﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانًا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون﴾.

محمد أبو الفتوح

إلى جانب الدعوة إلى الاتحاد قامت عاصفة أخرى من الآراء حول كيفية تمثيل الأمة للنظر فى المقترحات. فهناك رأى الأحرار الدستوريين ومن لف لَفّهم وهم يرون أن يكون هناك برلمان ينتخب على درجتين. وهناك رأى الوفديين وهم يصممون على جعل الانتخابات من درجة واحدة، إلى هذين قامت فئة من الكُتّاب تطالب بعقد (جمعية وطنية) وأبرز هؤلاء الصحفى المعروف الأستاذ محمود عزمى وقد نشر بضع مقالات فى جريدة الأهرام يحبذ فيها هذا الرأى، منها ما يأتى:

«فى الخامس والعشرين من شهر يونيه الماضى غادرت القاهرة والإسكندرية فى طريقى إلى باريس حيث اعتزمت الإقامة طلبًا للراحة ومراسلة لبعض الصحف المصرية. أما حاجتى للراحة فكانت ناشئة من الحالة المضنية للسياسة المصرية التى لم يكن فى طاقة عقل استقل عن الأحزاب جميعها أن يستمر فى احتمالها، وأما مراسلتى لبعض الصحف فكانت حتمًا على من زاول الصحافة ومن لا يزال يعتز بانتسابه إليها. وكان من طبيعة تلك الحالة السياسية المضنية وهذا الحتم الصحفى أن تكون رسائلى بعيدة كل البعد عن الميدان السياسى المصرى الذى كنت أحس إزاء كثير من مختلف مظاهره ونواحيه بغير قليل من عدم الاستساغة أريد أن أسدل عليه اليوم ستارًا كثيفًا لما جد فى أفق القضية المصرية من اعتبارات قومية شاملة. وقد قمت بما فرضته على نفسى من عمل طوال شهر يوليو الماضى وبعثت برسائلى من باريس إلى تلك الصحف - التى رضيت دون غيرها أن أراسلها - حاصرًا أبحاثى خلالها فى موضوعات اجتماعية أو سياسية دولية لا علاقة لها بالميدان السياسى المصرى.

لكن حدث فى الأسبوع الأخير من شهر يوليو أن قامت فى البرلمان البريطانى ضجة حول ما سُمى «إقالة» لورد لويد، وإن تبين الناس خلال هذه الضجة أن

هناك مفاوضات فى القضية المصرية الكبرى. عند ذلك لم أستطع أن أقسر نفسى المصرية وطبيعتى الصحفية على أن تستمرا فى معزل عما يجب أن يُعنى به كل مصرى وكل صحفى مصرى، فهرولت إلى لندن أتبين فيها الموقف وظللت بها حتى أعلنت الاقتراحات البريطانية فى سبيل المعاهدة التى لا يرغب المصريون جميعًا رغبة صادقة فى عقدها مع الإنكليز تحقيقًا للسيادة المصرية القومية وضمانًا للمصالح البريطانية الإمبراطورية.

وأقسم أنى منذ اطلعت فى الصحف الفرنسية على أنباء تلك الضجة التى قامت فى البرلمان البريطانى حول مسألة لورد لويد ثم حول إعلان وجود مفاوضة فى سبيل القضية المصرية لم أستطع أن أتذوق التفكير فى غير هذه القضية ولم أفهم أن أكتب فى غير ما سيتصل بهذه القضية؛ وعندئذ أحسست أنه لا بد لى من العودة إلى مصر أجاهد وسط كل أبنائها المجاهدين - والذين يجب أن يكونوا جميعًا متجاهدين - لأجل الخلاص من تلك الحالة المضنية التى كنت قد غادرت مصر من أجلها والتى أعتقد أن الفرصة قد هُيئت لإنهائها.

لأجل هذا إذن عدت إلى مصر منذ أيام.

* * *

عدت إلى مصر فماذا وجدت؟ وجدت عجبًا! نعم عجبًا! وجدت سبابًا يتهاداه الطرفان المحتلان ميدان السياسة المصرية: طرف الحكوميين وطرف الوفديين، بينما المصلحة القومية الكبرى تقضى بأن يتهادنا فى هذه الساعة التى يعرض فيها مصير بلادهما جميعًا للفصل الذى أخشى أن يكون أخيرًا وحاسمًا، إن لم يكن فى مقدورهما أن يأتلفا ائتلافًا. ووجدت تهمًا اجتماعية خطيرة يتراشق بها الطرفان أيضًا بينما العالم كله ينتظر أن يعامل مصر الحديثة نقية مطهرة مما يريد أصحاب الغايات فى دول أوروبا أن يثبتوا أنه شر اجتماعى متأصل فى الجماعات الشرقية كلها. ووجدت قلبًا غريبًا لمنطق الحوادث وطبائع الأشياء إذ ألفيت موضوع الاقتراحات البريطانية فى سبيل المعاهدة مُلقًى ظهريًا، بينما العناية كل العناية موجهة إلى أمور لا يمكن إلا أن تكون عَرَضية بالنسبة للمسألة الجوهرية الأولى، بل وجدت الحوادث التاريخية فى موقفنا السياسى منسية والنتيجة الطبيعية لهذه الحوادث غير مذكورة.

ذلك أن الحكوميين يقفون من المقترحات البريطانية فى سبيل المعاهدة موقف المحبذين جملة وكفى، وأن الوفديين يقفون منها موقف المُضرِب عن إبداء الرأى فيها وكفى.

فى حين أن المعقول الذى تستلزمه المصلحة القومية هو أن يمضى المحبِّذون فى التدليل التفصيلى على فوائد المقترحات وضرورة قبولها من غير تحوير أو تبديل، وهو فى الوقت نفسه أن يدلى كل مصرى فاقه برأيه فى الوثيقة التى يعرض فيها مصير بلاده إن قبولاً وإن رفضًا وإن قولاً بتعديل. ذلك أنه يجب على أولئك الفاقهين جميعًا أن ينيروا الأمة أفراد الناخبين منها والمرشحين أنفسهم للنيابة عنها، وأن ينيروهم بكل ما فى وسعهم من جهد ومن وسائل إعراب، وأن ينيروهم قبل أن يحين وقت الانتخاب بمدة طويلة حتى يستطيع الناخب أن يقوم بواجبه الانتخابى عن علم ودراية، وحتى يعرف المرشح للنيابة نفسه مدى ما سيعرض عليه من أمر خطير، وحتى تتعرف الأمة كلها الاتجاه الذى يجب أن تتجه الهيئة التى تختص بتقرير مصير البلاد. وأما مجرد التحبيذ جملة وشيوعًا وأما مجرد الوقوف موقف الامتناع عن إبداء الرأى أصلاً، فكلاهما مَعيب فى نظرى الخالص من أية شائبة حزبية وكلاهما أدعو إلى نبذه أولاً عند الاعتبارات الوطنية الحقة.

* * *

كذلك أدعو إلى عدم التخلف عند المسائل التفصيلية الأخرى مهما كان نوعها؛ فإن كل تخلف عند واحدة منها يؤخر حتمًا الوقت الذى تقول مصر فيه كلمتها بشأن مصيرها. ولست أدرى ما إذا كانت الظروف تدعونا إلى الاطمئنان لأى تسويف فى نظر المقترحات البريطانية، بل أخشى أن يكون التسويف فى غير المصلحة المصرية قطعًا.

ذلك أن المتطرفين من حزب المحافظين بل كثرة المحافظين فى البرلمان الإنكليزى يرون أن المقترحات البريطانية فى سبيل المعاهدة قد جاوزت كل حدود السخاء، وقد أعلنو ذلك فى صحفهم المختلفة التى ذهبت فى مقالاتها إلى حد الوقاحة واصفة مصر بأنها «غير أمة» وبأنها «جمع من الهمج الذين يجب أن يحميهم الأجانب»، كما أعلنوه فى خطب فاه بها وزراؤهم السابقون بينهم سير أوستن تشمبرلن نفسه. وها هو زعيمهم مستر تشرشل يقصد إلى أستراليا وإلى كندا يولم فيهما الولائم ويقيم الاجتماعات يخطب فيها ضد مصر ويحض على

رفض المقترحات المعروضة عليها، بل ها هو لا يستحى أن يتنزل إلى السماح للسانه بأن يقول إن حوادث فلسطين ترجع إلى إقالة لورد لويد من مصر... فهو إذن لا يقف عند حد فى سبيل استثمار أى اعتبار وأى حادث وأى فريق من الناس ليثير القوم على المقترحات البريطانية وما تسعى فى سبيل عقده من معاهدة وها هى، أخيرًا حكومة أستراليا ترفض أن توافق على «ميثاق التحكيم» فى عصبة الأمم موافقة مطلقة من كل قيد كما أعلنت إنكلترا وكما أعلنت كندا؛ بل هى تستمسك فى موافقتها بتحفظ هو فى الواقع خاص بمصر وقناة السويس إذ لا تريد أن تفض الخلافات بينها وبينهما عن طريق التحكيم.

ثم إن هناك غير المحافظين فى إنكلترا الأحرار الذين لا يتولى العمال الحكم إلا بتأييدهم والذين لا يمكن القول بأنهم جميعًا مستعدون لتأييد تلك المقترحات تأييدًا كاملاً، ولاسيما إذا تطورت الأمور فى مصر تحت تأثير التسويف تطورًا لا يعرف أحد مداه. وهناك غير هؤلاء وهؤلاء بعض الدول التى لا يرضى سياستها الاستعمارية أن تتمع مصر بشىء من سيادتها القومية، وقد لا تتورع هى الأخرى فى الالتجاء إلى ما تستطيع من وسائل لإحباط التفاهم مستعينة بما قد يخلقه التسويف من مشكلات ومفاجآت.

على أن العمال الذين قد دعم فوزهم فى مؤتمر «لاهاى» موقفهم الداخلى كما دعمه موقفهم إلى الآن فى عصبة الأمم وكما سيدعمه نجاحهم فى المفاوضات مع أميركا، قد يتعرضون على الرغم من ذلك كله لشىء من المفاجآت التى تقصيهم عن الحكم قبل أن يجىء وقت تسوية المسألة المصرية.

وإذن فأى تسويف فى نظر المقترحات البريطانية المعروضة على مصر وكذلك أى تمسك بتفصيلات يعاون على هذا التسويف، فيهما خطر كبير يحدق بالقضية المصرية التى يجب أن ينظر إليها المصريون الآن نظرة قومية خالصة من شوائب الحزبية وعمايات الذاتية والأنانية.

وإذن فيجب على الذين يدفعون - عن علم أو غير علم - إلى ذلك التسويف الخطر أن يعدلوا عن خططهم وأن يلجئُوا جميعًا مخلصين إلى سبيل الحكمة، سبيل الضغط على كل العوامل الشخصية والحزبية التى سيكون أمامها فى المستقبل من الفرص العديدة ما يسمح لها بأن تظهر وأن تشفى دفائنها جميعًا.

* * *

وإذا تقرر هذا فقد وجب البحث عن الهيئة التمثيلية المصرية التى يجب أن تختص بالنظر فى المقترحات البريطانية تقول فيها قولها الفصل: هل هى هيئة البرلمان أو هى هيئة أخرى تحتّم المصلحة القومية وتحتم التعاليم التاريخية، القريب منها والبعيد، أن تكون هى صاحبة الكلمة العليا فى المعاهدة وفى غير المعاهدة أيضًا.

وعندى أن كل هذه الاعتبارات تصيح بأنها هى الجمعية الوطنية التى يجب أن تعقد فى هذه الظروف. أما التدليل على هذا الوجوب وأما الكلام فى اختصاص هذه الجمعية وطريقة انتخاب أعضائها فموعد بحثنا إياهما المقال التالى، كما أن موعد الإدلاء برأينا فى المقترحات البريطانية ما بعد المقال التالى من فصول».

محمود عزمى

■■■

الفصل الثالث

الآراء فى المعاهدة
رأى الخديو السابق - رأى حزب الاتحاد
آراء أخرى



رأى الخديو السابق

نشرت جريدة (المانشستر جارديان) حديثًا لسمو الخديو عباس حلمى الثانى خديو مصر السابق فى عددها الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس، وقد نقلته البرقيات إلى الصحف المصرية التى أذاعته فى صباح اليوم الأول من شهر سبتمبر، وهذا نصه:

«تتبعت باهتمام وعطف جهود المصريين فى سبيل الاستقلال وفى سبيل نظام حكم دستورى حقيقى تكون فيه السيادة للأمة وكنت من أجل خير مصر فى أثناء المحادثات التى دارت بين مختلف المفاوضين المصريين والحكومة البريطانية متأهبًا للتشاور معهم جميعًا ولإسداء النصح المنزَّه عن الغرض داعيًا لهم أن تُكلل مساعيهم بالنجاح والتوفيق وكنت دائمًا متشوقًا لأن تتخلص البلاد من الحالة الأليمة التى كانت تنتابها منذ سنة ١٨٨٢.

وقد أقنعتنى اختباراتى الطويلة فى أثناء مدة الاثنتين والعشرين سنة التى توليت فيها الحكم أنه مادامت العلاقات بين إنكلترا ومصر غير مستندة إلى تسوية عادلة ترضى الفريقين عن طيب خاطر بحيث تحقق أمانى مصر وتضمن مصالح بريطانيا العظمى الحقيقية؛ فإن أى نظام دستورى أو أى انتظام فى سير الأمور لا يمكن أن يستقر أو تتجلى فيه الروح الديمقراطية الصحيحة المعترف بها فى هذا العصر بأنها خير طرائق الحكم.

لذلك لم يدهشنى إذ سمعت بوقوع حوادث كثيرة مختلفة أدت إلى تعطيل الحياة النيابية فى مصر مرة تلو أخرى خلال خمس السنوات الماضية؛ ولذلك تتبعت ونفسى مفعمة بخير التمنيات القلبية المحادثات التى دارت فى الشهر

الماضى، راجيًا أن يقضى على تلك الحالة القلقة التى تضر فى الواقع بمصالح مصر وإنكلترا على السواء. وقد كان الجو ملائمًا للمفاوضات الأخيرة بقيام وزارة بريطانية تعمل لتوطيد دعائم السلام فى العالم وبوجود رجل على رأس الوزارة المصرية اشترك منذ الساعة الأولى فى الحركة التى ترمى إلى تحرير البلاد.

وقد وفِّق محمد محمود باشا إلى ما لم تساعد الظروف من تقدموه على إدراكه مع ما بذلوه جميعًا من جهود ومع ما اتصفوا به من صدق النية والإخلاص، وقد انتهى إلى مشروع اتفاق نعده خطوة كبيرة فى سبيل الحرية وإن يكن المشروع لا يحقق جميع أمانى مصر المشروعة، ونحن لا نشك فى أن روح الصداقة وحسن التفاهم اللذين سيسودان نفوس الشعبين بعد إبرام المعاهدة سيساعدان فيما بعد على تحقيق هذه الأمانى، ولا ريب فى أن انضمام مصر إلى عصبة الأمم وتحكيم العصبة فى كل نزاع يقع بين إنكلترا ومصر سيساعد مساعدة كبيرة على إيجاد روح الوفاق بين البلدين.

ونتمنى من صميم قلوبنا ألا تحول الاعتبارات الشخصية والنزعات الحزبية دون انتفاع البلاد من المعاهدة العتيدة التى توطد بلا جدل استقلال مصر الدائم، فإذا كان تنفيذ هذه الأداة السياسية المقبلة مفهمًا بروح السلام والحكمة والمساواة فإن الحالة الجديدة التى تنشأ حينئذ تسد ما فيها من فراغ لا أريد أن أدخل فى تفاصيله.

هذه نصيحتى أقدمها خالصة للبلاد التى أحبها والتى لا يستطيع شىء فى الوجود أن يحول بينى وبين الاهتمام بأمرها.

فلتَّتحِد الأمة إذًا فى هذه الساعة الرهيبة الحاسمة للاستفادة من هذه الظروف الملائمة السانحة لها ولتضع المصالح القومية فوق كل اعتبار آخر، وأخيرًا لتضع نُصّب عينيها دائمًا أنه لا يمكن لأمة من الأمم أن تنال شيئًا ما لم تكن صفوفها متراصة وعناصرها مؤتلفة».

رأى حزب الاتحاد

فى اليوم العاشر من سبتمبر اجتمعت الجمعية العمومية لحزب الاتحاد بناديه بشارع المغربى، ولما اكتمل عقدهم وقف على ماهر باشا وكيل الحزب ووزير المالية فألقى هذا الخطاب:

أيها السادة

أرحب بحضراتكم أحسن ترحيب بالنيابة عن مجلس إدارة هذا الحزب ولجنته التنفيذية، وأهديكم جميعًا أطيب التحيات.

أيها السادة

إن من دواعى الغبطة والسرور أن أُتيحت لنا هذه الفرصة السعيدة لاجتماع اليوم، لأداء واجب وطنى هو التشاور فى المقترحات البريطانية المعروضة على الشعب المصرى. وإننا لنريد اليوم أن نقوم بهذا الواجب الوطنى العظيم.

عهدت لجنة الحزب التنفيذية فى العاشر من شهر أغسطس الماضى إلى لجنة خاصة درس المقترحات البريطانية وفحصها فحصًا دقيقًا، فقامت بواجبها خير قيام، ودوَّنت بآرائها تقريرًا سيتلوه سعادة الأستاذ محمود أبو النصر بك السكرتير العام لحزب الاتحاد.

وبعد تلاوة هذا التقرير يصبح الباب مفتوحًا للمناقشة وإبداء الملاحظات التى تشاءون توجيهها لحضرة المقرر، راجيًا أن تدور هذه المناقشات بروح المودة والأُلفة الذى يسودنا على الدوام.

تقرير لجنة الحزب

وما كاد ينتهى من كلماته، حتى علا الهتاف بحياة جلالة مولانا الملك وعلى ماهر باشا وجلس معاليه فى مكانه إلى جوار منصة الخطابة.

ثم اعتلى المنبر الأستاذ الكبير حضرة صاحب العزة محمود أبو النصر بك سكرتير عام الحزب، وتلا تقرير اللجنة التى تألفت بتاريخ ١٠ أغسطس لبحث مقترحات المعاهدة، وهذا نصه:

تقرير اللجنة التنفيذية للحزب

بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٩ انعقدت اللجنة التنفيذية بنادى الحزب للنظر فى الاقتراحات البريطانية المعروضة على الأمة المصرية، وقررت تشكيل لجنة فرعية من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة محمود عزمى باشا وعلى أحمد باشا والأستاذ محمود أبو النصر بك وإدوار قصيرى بك ونجيب برادة بك وزكريا نامق بك لدراستها واستبانة ما اشتملت عليه من فوائد ومزايا وما تضمنته من شروط وأحكام، ثم وضع تقرير موجز بما ينتهى إليه بحثها تمهيدًا لعرضه على الجمعية العمومية للحزب لتقول كلمتها فيه.

واصلت اللجنة عملها وعقدت عدة جلسات برياسة معالى عزمى باشا بحثت فيها الاقتراحات بحثًا دقيقًا ووازنت بينها وبين ما سبق من المشروعات الأخرى ورجعت إلى ما أُشير إليها فيه من عهد جمعية الأمم وميثاق السلام فتبينت جليًا أن المشروع وإن لم يحقق جميع آمالنا الوطنية المشروعة، فإنه فى إجماله وتفاصيله خير وأجدى من تلك المشروعات بكثير وأنه خطوة مباركة فى سبيل الاتفاق الذى تنشده الأمة المصرية لاستكمال استقلالها واسترداد الناقص من حقوقها والخروج من الموقف الشاذ الذى تعانى فيه البلاد أكبر المتاعب وأشد المصاعب من جراء الاحتلال العسكرى والنفوذ الأجنبى على وجه العموم والبريطانى على وجه الخصوص، ذلك النفوذ الذى تغلغل فى نواحى الحياة المصرية وامتد إلى كثير من مرافقها الحيوية. وبعد المناقشة أصدرت القرارات الآتية:

أولاً - تؤمن الجمعية العمومية لحزب الاتحاد بأن توطيد علاقات المودة بين الشعبين: المصرى والبريطانى هو الأساس المكين للسياسة القومية الرشيدة.

ثانيًا - ترحب الجمعية بالمقترحات البريطانية الجديدة المعروضة على الشعب المصرى.

ثالثًا - تقرر الجمعية أن هذه المقترحات أساس صالح لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى.

وما كادت تصدر هذه القرارات، حتى دوى المكان بالتصفيق والهتاف الشديدين.

هذا هو اجتماع الاتحاديين أمس فما أَجَلَّ وأروع!

آراء بعض الوجهاء

عُنيت جريدة السياسة بتعرف آراء الوجهاء من المصريين فبعثت بأحد موظفيها وراءهم، وهذه آراء بعضهم وكلها تجنح إلى إقرار المعاهدة:

قال موظف السياسة فى عددها الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر:

حضرة صاحب السعادة محمود فهمى قطرى باشا مدير الدقهلية السابق رجل كبير المكانة بين رجال الدولة عرف بالصراحة وقوة التفكير وصدق الوطنية لم يندمج فى حزب من الأحزاب وبقى مع كبير اهتمامه بشئون البلاد السياسية

بعيدًا عن النضال الحزبى، وقد أردنا أن نتعرف رأيه فى المعاهدة فتوجهنا إليه فى منزله فاستأذنت عليه، وما إن عرف الغرض من زيارتى حتى أقبل علىَّ يحدثنى فى غير تردد قائلاً:

«لا شك أن البلاد تجتاز الآن دورًا خطيرًا من أدوار حياتها السياسية وأن مسئوليتنا جميعًا أمام ضمائرنا وأمتنا والتاريخ وأول ما يفرضه علينا هذا الموقف هو أن ينسى كل منًّا العوامل الشخصية والحزبية وأن نقبل على مواجهة الحالة كمصريين ليس غير؛ فإنه ليس أخطر على الأمم فى مثل هذه الظروف من أن تنساق فى تيار المشاحنات فتنسى نفسها وتضيع مصالحها فى سبيل منازعات لا غَنَاء فيها ولا فائدة.

ويجب علينا أن نذكر دائمًا أن الأشخاص فانون وأن الوطن باق، وليست المعاهدة مما يهم أهل هذا الجيل وحده بل هى ملك لأبنائنا والأجيال المقبلة؛ لهذا قلت لكم مسئوليتنا كبيرة. هذا ما أرجو أن يذكره كل مصرى.

فقلنا نحن نشكر لكم هذه النصيحة الغالية التى سنتوج بها رأى سعادتكم فى المشروع إذا سمحتم بالإدلاء به، فابتسم قائلاً: «رأيى فى المشروع أنه خير ما أنتجته جهود الساسة المصريين منذ الساعة الأولى وعندى أنه شمل جميع عناصر الاستقلال الذى تنشده البلاد فليس فيه ظل للحماية على خلاف المشروعات التى تقدمته، فإن المادة الأولى منه تنص على إنهاء الاحتلال البريطانى والاحتلال البريطانى كان ولا يزال عقدة العقد فى حياتنا السياسية وفى هذا بدء حياة جديدة لهذه البلاد، ويكفى أن ننعم النظر فى هذا وفى جلاء الجيش البريطانى والاكتفاء بقوة منه على شاطئ القنال وفى إلغاء الإدارة الأوروبية التى كانت تشل عملنا بلا مبرر فى داخلية البلاد وفى إلغاء تحفظ حماية الأقلية بأكمله وتعديل الامتيازات وفرض الضرائب على الأجانب. والعودة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ عن السودان مع الاتفاق على عودة جيشنا إليه وإرجاء المسألة السودانية لمفاوضات أخرى تقوم بها مصر المستقلة. كل ذلك وغيره مما فصَّله دولة محمد محمود باشا تفصيلاً وافيًا فى خطابه الجامع البليغ الذى عرض به المشروع على الأمة فى اجتماع الإسكندرية يدل على فضل هذا المشروع. لهذا أرجوك أن تعلن عنى أنى أرى المشروع جديرًا بأن تقبله الأمة، ولا يجوز لنا كوطنيين مصريين أن نسمح بأن نعرِّض مثل هذه التسوية السعيدة إلى خطر الرفض تحت تأثير المنازعات الوقتية. يجب أن نقبل المشروع فهو يفتح أمام

هذه البلاد عصرًا سعيدًا طال انتظاره ومن الإجرام فى حق مصر أن نهدم آمال مصر على مذبح الشهوات الحزبية. وإن أمام مصر مسئوليات عظيمة فى الداخل والخارج نريد أن نتفرغ لها وأن نوجه إليها كل نشاطنا وجهودنا، ومشروع المعاهدة الحالى يهيئ لنا هذه الفرصة السعيدة.

ولا أستطيع أن أتحدث إليكم عن المعاهدة دون أن أسدى التهنئة الخالصة لصاحب الفضل فيها، وإنه من الجحود أن ينكر مصرى منا ذلك الفضل لدولة محمد محمود باشا الذى خلّد اسمه فى التاريخ بين كبار رجال العالم باستكماله استقلال مصر».

واستأذنت سعادته، شاكرًا له صراحته وحفاوته، فتفضل بتشييعى إلى الباب.

رأى حضرة صاحب السعادة

محمد علام باشا

المستشار بمحكمة الاستئناف سابقًا

نشر حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا المستشار بمحكمة الاستئناف سابقًا مقالاً بعدد يوم السبت ٣١ أغسطس الماضى من جريدة الأهرام تحت عنوان (رجاء ورأى فى الأحوال الحاضرة)، خلاصته دعوة المصريين فى هذه الآونة الدقيقة التى تجتازها البلاد لترك الأحقاد والحزازات والنظر فى مصلحة البلاد بعين الإخلاص للوطن وحده، وذكر ما يرى فى مشروع الاتفاق المعروض على الأمة اليوم من المزايا فنلخصها فيما يأتى:

أولاً - قد وضع حدًا للاحتلال وفى هذا لم تسبقه عهود وإن تكررت بشأنه الوعود فى بدء الاحتلال ولا تخفى أهمية وضع حد للاحتلال والتسليم بتلاشى أسبابه.

ثانيًا - تنازل الإنكليز عما كانوا يتمسكون به من إحلال أنفسهم محل الأجانب فى مصر ومفهوم ما كان ينطوى عليه هذا من خطر.

ثالثًا - التنازل عما كانوا يتمسكون به من القول بحماية الأقليات ومفهوم ما كان تحت ستار هذه الحماية من دسائس ذاقت بسببها مصر الأمَرَّين.

رابعًا - الوعد بالمساعدة بإبطال الامتيازات والمحاكم القنصلية وبدء الإنكليز أنفسهم فى تنفيذ هذا فيما يتعلق بهم، وهو فى نظرى أهم ما يهم مصر لما له من النتائج الرابحة التى ستعود على مرافق الحياة الاقتصادية والمالية فى الدولة.

خامسًا - تمكن مصر كغيرها من الدول المستقلة من العضوية فى جمعية الأمم ومعلوم ما يتبع ذلك من النتائج إلى غير ذلك من المزايا.

وقد تقابلنا مع سعادته أمس ورأينا أن نعود إلى مشروع المعاهدة المذكور ليزيد الأمة أيضاحًا، باعتباره من كبار رجال القانون الذين تعتبر الأمة رأيهم والذين يرتفعون بمعارفهم وآرائهم فوق منازعِ الأحزاب فسألناه:

س - ما وجوه النقص التى ترونها سعادتكم فى المشروع؟

ج - وجود قوة عسكرية بريطانية على أرض مصرية سواء كانت غرب القنال أو شرقه أو فى أية بقعة من الأراضى المصرية؛ لأن هذا يدل على أن ثقة الإنكليز بالمصريين لم تصل إلى غايتها ولأن فيه على كل حال مساسًا باستقلال البلاد بمعنى الاستقلال الصحيح. كما أن مسألة السودان لم يُبتّ فيها بصورة قاطعة وإرجاؤها ليس من المصلحة. ولئن كان رجوع الإنكليز إلى معاهدة سنة ١٨٩٩ يدل على اعترافهم بما لمصر من حقوق فى السودان إلا أننى كنت أرجو أن تطبق المعاهدة المذكورة بكل نصوصها، وكل هذا لا يمنعنى من التصريح علنًا بأن المعاهدة هى خير المشروعات التى وضعت إلى الآن وأن من مصلحة البلاد قبولها. لأن الحزب الذى اتفق مع حكومتنا المصرية على هذه المعاهدة هو الذى كان موضع أمل المصريين جميعًا حتى الآن باعتباره أكثر الأحزاب استعدادًا وميلاً لحل المسائل المعلقة حلاً عادلاً، ولأن مركز حزب العمال فى الحكم ليس بالثابت المرتكن إلى أغلبية ذاتية. فمن الممكن أن يتزعزع هذا المركز، ولأن رفض المصريين المعاهدة يجعل حزب العمال هو الآخر ضدهم ويوقفه منهم موقفه فى أواخر سنة ١٩٢٤. هذا من الجهة الإنكليزية: ومن الجهة المصرية فإن البلاد بحاجة إلى السعى فى نواحى حياتها الأخرى مما سوى الناحية السياسية بعد أن استنفد العمل السياسى عشر سنوات من مجهودها وترك من الآثار، سواء من الجهة المادية أو الجهة الأخلاقية ما يلزم علاجه.

س - ألا تعتقدون سعادتكم أن وجود قوة بريطانية على القناة يرجع إلى عدم استطاعة مصر، سواء بسبب عدم كفاية ميزانيتها أو بسبب عدم تدريب جيش كافٍ لها، القيام بالدفاع عن القناة أكثر مما يرجع إلى عدم الثقة بين مصر وبريطانيا، وأن اليوم الذى تنفذ فيه المعاهدة تنفيذًا صادقًا وتتمكن فيه مصر من تقوية جيشها هو اليوم الذى يجعل الحكومة البريطانية نفسها تطلب سحب قواتها من مصر حتى لا تنفق عليها نفقات لا مبرر لها؟

ج - معتقدى أنى بغير نظر للميزانية ولغير ذلك من الأسباب أن الحكومة البريطانية متى وثقت بإخلاصنا فى مصادقتنا إياها سحبت قواتها من الأراضى المصرية. فاسم الحكومة البريطانية وحده كافٍ للدفاع عن القناة لأن وجود القوة القليلة التى تكون عند القناة لا يعنى الدفاع ضد الدول الأخرى؛ خصوصًا إذا لوحظ أن إنكلترا تملك الدفاع عن القناة بقواتها البحرية والهوائية. وإذن فوجود هذه النقطة يرجع إلى أن بريطانيا لا تزال غير واثقة الثقة الكافية بنا، وأنها تريد أن تحمى القناة مما عساه أن يقع من الأشخاص الذين لا ثقة لها اليوم بإخلاصهم فى مودتها وصداقتها. فإذا نفذت المعاهدة بما يجعلها تطمئن لهذا الإخلاص فى الصداقة لم يبقَ ما يخيفها على القناة سواء بقيت فى الأراضى المصرية قوة أو لم تبقَ. ولذلك فمع ملاحظتى بمساس وجود أية قوة فى أية نقطة من الأراضى فإن ذلك لا يمنعنى من أن أشير بقبول المعاهدة.

س - ألا ترون أن هذا الاعتبار نفسه، اعتبار عدم الثقة، هو الذى أدى إلى تأجيل حل مسألة السودان حلاً أخيرًا؛ خصوصًا بعد الحوادث التى وقعت فيه فى سنة ١٩٢٤؟

ج - كنت أرجو أن يتقدم الإنكليز خطوة أوسع وأن لا يجعلوا عدم الثقة يذهب إلى هذا الحد، على أنى مع ذلك أشير بقبول المعاهدة لأنهم عادوا إلى الاعتراف بحقوقنا فى السودان وتركوا الباب مفتوحًا للمناقشة فى مسألة السودان كلها فى زمن قريب. ومع ما أرجو أن نقوم به فى المستقبل القريب لتوكيد الثقة بيننا وبين إنكلترا، فإنى واثق من أن ما بقى معلقًا من أمر السودان سينتهى حتمًا لمصلحة مصر ما دامت الروح التى أملت المعاهدة واضحًا فيها الإخلاص والصداقة.

وقالت فى عددها بتاريخ ١٢ منه:

رأى مدكور باشا

حضرة صاحب السعادة محمد عبدالخالق مدكور باشا غير محتاج إلى التعريف فهو رأس أسرة من أكبر الأسر المصرية وهو من أكابر التجار المصريين وفضلائهم الذين أبلوا البلاء الحسن فى إنهاض الشئون الاقتصادية فى البلاد ولمصلحة البلاد، أيام كان سر تجار العاصمة ورئيس الغرفة التجارية المصرية كما أنه من أولئك الأفراد الأفذاذ الذين تتبعوا سير الحركة السياسية فى البلاد منذ بداءة عهدها وعملوا فيها بما أوتوا من قوة فكر ومال. وها هو الآن قد اختير

لرآسة جماعة أنصار المعاهدة، لذلك رأينا أن نقابله مستفسرين منه عن رأيه فى مشروع المعاهدة الذى جاهد فى سبيله حضرة صاحب الدولة الوزير الموفق محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء. فلما التقينا به حادثناه فيما نحن بصدده فقلنا له:

س - ما قول سعادتكم فى المشروع المعروض الآن؟

ج - أظنك علمت أنى اشتركت فى العمل على نصرة هذه المعاهدة ومن هذا لا بد أن تفهم أنى أرى هذا المشروع المعروض الآن على الأمة المصرية لإقامة عهد صداقة وثقة بيننا وبين بريطانيا العظمى على جملته صالح لأن يكون أساسًا قويًا لبناء هذه الصداقة؛ لأنه وإن كان لا يحقق كل الأمانى القومية ويدنو بها إلى مقصدها الأسمى إلا أنه يقربنا منها كثيرًا وذلك بإيجاد روح المودة بين الأمتين، ومتى تم ذلك فإنى موقن بأننا حاصلون إن شاء الله على كل أمانينا فى القريب العاجل.

س - ولماذا استعملتم سعادتكم كلمة على جملته؟

ج - لعلك تعرف أيضًا أنى أمضيت الشطر الأكبر من عمرى متتبعًا الحركة الوطنية منذ نشأتها وأفخر أننى كنت من أول العاملين مع المرحوم مصطفى كامل باشا، كما لا يخفى عليك أنى اشتغلت مع الوفد فى أول تكوينه ومازلت أعمل للآن كلما جد ما يدعو للعمل. وقد عُنيت من أول الأمر بمعرفة ما جاء فى جميع المشروعات التى تقدمت هذا المشروع فوجدت أنه أحسنها يقينًا، وأعتقد أن غالبية البلاد علمت ما فيه وقدرته التقدير الكافى؛ حتى إنك لا تجد إلى الآن من تكلم عنه بسوء بل على العكس قد حبذه الكثيرون ومن احتفظ برأيه ولم يُبْده فليس هذا دليلاً على رفضه له. وأما ما جاء فى قولى «على جملته» فإن المشروع كما قدمت ليس هو كل ما تصبو إليه الأمة المصرية وإنما هو خير هذه المشروعات وأقربها إلى تحقيق الآمال، ففيه تقرر بريطانيا العظمى «أن نظام الامتيازات القائم فى مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة» فضلاً عن كونه ينص على وجوب تحكيم عصبة الأمم فى فض كل خلاف يقع بيننا وبين الإنكليز؛ خصوصًا وأن هذا التحكيم سيكون مرجعه محكمة لاهاى كما قرر رئيس الوزارة الإنكليزية فى الاجتماع الأخير لعصبة الأمم وليس هذا بالأمر الذى يستهان به فى مثل موقفنا الحاضر.

س - هذا كلام طيب ولكن سعادتكم لم توضحوا شيئًا مما يؤخذ على المشروع؟

ج - ليس فى المشروع ما يوجب الحذر إلا مسألتان: الأولى مسألة نقل الجيش الإنكليزى إلى إحدى ضفتى القنال فإنى أرى أن تمسك الحكومة الإنكليزية به لا يفيد إنكلترا فائدة كبيرة تقوم مقام اشمئزاز المصريين من وجود هذا الجيش على الأرض المصرية مع كون الإنكليز لا يخشون أى عارض فى طريق مواصلاتها فى القنال فإنه فضلاً عن حيدته المضمونة بمعاهدة ١٨٨٨ فإنها إن لم تعتمد على المصريين فى المحافظة عليه بواسطة التحالف الخالى من الشوائب فليس أسطولها بمالطة ببعيد وليس سلاح الطيران لديها مما يستهان به، والثانية مسألة السودان فقد كنت أود أن تكون إنكلترا أصرح معنا فيه مما جاء فى المشروع، على أننى متفائل بتعهدها بحل مسألة السودان حلاً مبنيًا على العدل والإنصاف بموجب اتفاق يعقد بين الحكومتين. وعلى كل حال فإن المشروع الذى تحت يدنا الآن مما يجب على كل مصرى العناية بأمره والعمل على إنجاحه حتى يسود صفاء الجو بيننا وبين الإنكليز؛ إذ بهذا فقط يمكن أن تستقر الأمور فى نصابها.

وليعلم كل فرد من أفراد الأمة أن من يعمل على عرقلة مثل هذا المشروع مسئول عن عمله أمام الأمة وأمام الأجيال المقبلة وسيحكم عليه التاريخ حكمه.

ولا يفوتنى أن أنوه لكم أنى من المعجبين بهذه النتيجة التى يستحق عليها دولة محمد محمود باشا عظيم الشكران.

رأى حسين واصف باشا

سمعنا أن سعادة حسين واصف باشا قد قبل رئاسة لجنة شبرا لأنصار المعاهدة لذلك أسرعنا إلى دار سعادته لنشر رأى سعادته فيها.

س: هل ترون سعادتكم فى المعاهدة نجاحًا لمصر؟

ج - أظنك ترى النجاح باديًا بانتهاء الاحتلال المشئوم ورجوع الجنود المصريين إلى السودان الذى أعتبره شرفًا يُرد إلينا.

س - وهل اهتممتم سعادتكم بالتنازل عن حماية الإنكليز للأقليات وإبطال محاكم القنصليات؟

ج - وكيف لا يكون ذلك وقد كانا وصمة عار للمصريين ودليلاً على عدم مساواتهم حتى لأقل الأمم الأوروبية فى مقدرتهم الحكومية والقانونية.

س - وهلا تكون رفعة للوطن حين يُمثل فى جمعية الأمم؟

ج - لقد كنت أتوق أن يمثل وطننا العزيز فى جمعية الأمم أعنى فى جماعة الأمم الحية القوية نبدى آراءنا فى السياسة العالمية ويكون صوتنا مسموعًا لدى العالم إذا أردنا أن نتكلم.

س - وماذا ترون سعادتكم فى تأليف لجان أنصار المعاهدة؟

ج - الحق أقول لك إن فيه صراحة، إن فيه قوة إبداء الرأى وشجاعة الضمير الحى كما أن فيها طمأنينة للإنكليز أبناء حليفتنا المستقبلة على أن أبناء مصر هم الذين يرغبون فى محالفتها ومناصرتها، لا أن حزبًا أشار برأى لسبب خاص فأمضيت المعاهدة. إن الفرق بعيد بين الحالين.

س - هل لدى سعادتكم شىءٌ آخر تبدونه؟

ج - إن كان ثمة شىء فهو إعلان موافقتى التامة لمشروع المعاهدة وأنها خير معاهدة أخرجت لمصر حتى الآن، وبودّى أن أرى لجان أنصارها فى ازدياد كما أشكر لسكرتير تلك اللجنة وأعضائها ثقتهم فىَّ.

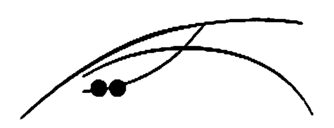
وبعد أن فرغنا من حديث سعادته السياسى حدثنا سعادته فى مختلف الشئون مدة بما عرف عن سعادته من سعة الاطلاع وكان حديثًا ممتعًا.

واستأذنَّا سعادته فى نشر الحديث فأذن فى بشاشته المعهودة.

■■■

الفصل الرابع

عودة سكرتير الوفد من إنكلترا



لعب الأستاذ وليم مكرم عبيد سكرتير الوفد المصرى دورًا مهمًا بإنكلترا أثناء زيارة محمد محمود باشا وطيلة المفاوضات، وكان لا يبرح يبعث ببرقياته لجريدة البلاغ بمصر بعبارات عمدتها إثارة الشعور المصرى ضد وزارة الأحرار الدستوريين وحلفائهم؛ غير مراعٍ أحيانًا ما قد يقع فى كلامه من تناقض.

ولقد نجح الأستاذ وليم فى بعضِ ما كان يرمى إليه فإنه وإن لم يصبه التوفيق فى إحباط مفاوضات محمد محمود - هندرسن، فلقد وفِّق إلى حد غير قريب فى إثارة شعور دهماء المصريين وسواهم ضد خصوم الوفد السياسيين.

وما إن عزم على العودة حتى أخذ الوفد بأساليبه يهيئ لاستقباله استقبال الغزاة الفاتحين والقواد المنصورين وراحت جرائده تطلق عليه لقب: (المجاهد الكبير)، وكان وصوله إلى الإسكندرية فى اليوم الرابع من هذا الشهر فرَسَت الباخرة (ماريت باشا) على الرصيف قبل الظهر بربع ساعة.

وقد روت جريدة البلاغ أن الاستقبال فى الإسكندرية كان بالغًا أقصى درجات الأبهة. والذى علمناه عن مشاهدة أن القاهرة فى طرقاتها التى مر بها موكبه كانت تعج بالناس، وأن رجال الشرطة كافحوا فى مدافعة الزحام كفاحًا ثم دعاهم إلى أن يغيروا بعض طريق الموكب.

خطب الوفديين بالإسكندرية

وكانت لجنة الاستقبال قد أعدت للاحتفال به فى الإسكندرية مكانًا فسيحًا فى فندق ماجستيك وصله الأستاذ وليم مكرم فى منتصف الساعة السادسة بعد أن سبقه إليه رجال الوفد والمدعوون، وكانت قد سبقته بنحو عشر دقائق زوجته عائدة ابنة مرقص حنا باشا.

وقد تعالى عند وصوله الهتاف وتتابع التصفيق، ثم وقف الأستاذ عبد الفتاح الطويل بعد تناول الشاى وألقى هذا الخطاب:

خطاب الأستاذ الطويل

«يستقبلك الثغر باسمًا مهللاً ويتلقاك الشعب فخورًا بك معجبًا بجهادك معتزًا بمضاء عزيمتك، وحسن بلائك، ممجدًا فيك حمية المجاهد المخلص الواثق بالله الذى لا يعرف اليأس إلى قلبه سبيلاً.

ولئن أرادت الحكومة أن تحدد عدد مستقبليك بدعوى المحافظة على النظام فقد كان استقبالك باهرًا والاحتفال بك عظيمًا ورأيت ما كان يراه سعد العظيم فى فجر الجهاد، ذلك لأن شعب مصر الكريم أبر الشعوب بعظمائه وأوفاهم وأكثرهم اعترافًا بالجميل وتقديرًا للمعروف. ولقد أثبتت الأمة بحفاوتها هذه أن كلمتها هى العالية ولو رأيت بعينك ما رأيناه بالأمس فقد أقبل الجمهور يختطف صورتك من أيدى الباعة ويدفع لهم أضعاف ثمنها لاشتد بك التأثر من ذلك الإكرام الجَمّ والعطف العظيم، ولازددت يقينًا على يقينك من أن الحياة عَرَض زائل وأن الخلود والذكرى الطيبة الدائمة لا يظفر بهما إلا من خدم بلاده بأمانة وشرف.

لقد كنت رسولنا إلى الشعب الإنكليزى فأقنعته بأن مصر لا تظهر كراهية له وأنها لا تتعدى المطالبة بحقها المشروع.

ولقد أباح لك الإنكليز ما حرمته الحكومة المصرية عليك إذ خطبت نوابهم فى منتدياتهم ومجالسهم وفى داخل مجلسهم النيابى، وتحدثت إلى زعمائهم شارحًا لهم وجهة نظرنا. وقد كلل الله مسعاك بالنجاح فحبطت دسائس المستعمرين وأعلن القوم مرارًا وفى صراحة حاسمة أنهم لا يتعاقدون إلا مع الشعب المصرى ممثلاً فى برلمانه المنتخب بتمام الحرية، وعندها فقط قدم لنا غصن الزيتون وسمعنا من رئيس الحكومة أنه يُسر أكبر السرور بعودة الحياة النيابية وأنه يرجو أن تغتفر له هنات اعترف بها وكانت فى نظره من مستلزمات التطاحن الحزبى.

هذا معقول لو وجد رئيس الحكومة فى القطر جمعيه شخصًا واحدًا يستطيع أن يقنعه بأن تمزيق الدستور وتعطيل الحياة النيابية والنيل من الحرية على هذا النحو الهمجى من الهنات.

وأنه ليسُرّ الإسكندرية أن تؤكد هنا ما أعلنه رئيسنا الجليل فى خطابه الأخير أن موقفنا إزاء الوزارة موقف لا غموض فيه ولا إبهام «احتقار للجريمة والمجرمين ودفع للجناية ونبذ للجانين».

تعطلت الحياة النيابية وكان طبيعيًا أن ننزع إلى مليك البلاد وسيدها بالضراعة لينظر إلى الحالة ويتداركها وأعلن كبير أمناء جلالته أن السراى العامرة مفتحة الأبواب للمصريين جميعًا وأن ساحة العدل لا تقفل فى وجه طلابه فأوفدت البلاد نوابها وشيوخها فقابلتهم جنود الحكومة بالتنكيل والإيذاء فى ساحة عابدين ذلك الحرم الذى يجب أن تقصر دونه الأيدى والذى لم تتورع الحكومة عن محاصرته والتحرش به بعد أن أعلن كبير الأمناء ما أعلن ورغم ذلك يسمى رئيسها هذه الفضيحة من الهنّات التى استلزمها التطاحن الحزبى.

إن الشعب لا يغتفر لدولته المساس بهذا الحرم ولا يسمع منه أن التطاحن الحزبى كان لازمًا وصوله إلى باب السراى العامرة.

إن التكالب على المناصب هو الذى دفع بالوزارة إلى هذه الهاوية التى لا فرار لها وأنه هو بعينه الذى يدفعهم أخيرًا إلى التلويح بغصن الزيتون؛ لأنهم يريدون لأنفسهم مقاعد فى مجلس النواب وهم موقنون أن هذه الغاية مستحيلة عليهم إلا فى ظل الائتلاف؛ ولكنهم لو تدبروا حقيقة الموقف لولّوا من هوله فرارًا ولمُلئوا منه رعبًا.

تصوروا أيها السادة مجلس النواب وقد امتلأت جلسته التاريخية الأولى بعد هذا التعطيل وتصوروا النواب وقد خفوا سراعًا إلى مقاعدهم وبدأ العمل بأن يقسم النواب يمين المحافظة على الدستور والخضوع لأحكامه واحترامه. يا لها من لحظات رهيبة تلك اللحظات التى يأتى فيها دور صاحب الدولة! إنى لأتخيل القطر بأسره وقد خشعت منه القلوب واشرأبت الأعناق وشخصت الأبصار، وإنى لأتخيل هذا الصمت الموحى فقد قطعته حشرجة لا ينفع فى تبيان مخارجها كل ما فى البلاد من آلات تكبير الأصوات ولكنها على خفوتها سيتخيلها الجميع وكلهم كرام لا يقابلونها إلا بالترحم عليه والاستغفار له ولكننا ونحن خصومه نسأل الله له من الآن البعد عنه.

أيها السادة

أشعر بأنى أطلت عليكم الكلام لأنى حضرت كما تحضرون لأسمع من المجاهد بيانه ونصائحه ولكن الحديث ذو شجون، ولعلكم قرأتم جميعًا خبر تلك المؤامرة التى دبرها أصدقاء الحكومة الجهلاء ليعبثوا باجتماع الوفد وأنكم قرأتم أن موظفًا فى مجلس الوزراء هو الذى رافق المتآمرين وهو الذى سلحهم بالعِصىّ والصفافير لإحداث الشغب: تدبروا حتى فى هذه اللحظات الحاسمة التى يلوح

فيها صاحب الدولة بغصن الزيتون يلذ لصنائعه استغلال الموقف بالإثم والعدوان فكونوا جميعًا رقباء عليهم، وتطلعوا جميعًا إلى النيابة العمومية أن لا تترك هذه المخازى بغير أن تكشف للأمة عن حقيقتها فقد آن الأوان أن يفهم الكل بأن القضاء منزّه عن الغرض وأنه وحده المسئول عن الناس إذا طلب منه التحقيق بأمر هذه الجرائم.

من محاسن الصدف أن المكان الذى نحن مجتمعون فيه يجاوره شارع سعد زغلول ويواجهه ميدانه الرحب فأنتم الآن محوطون باسمه فليكن هذا فالاً ولتكن تحياتنا إلى المحتفَل به أننا بدأنا معه الجهاد تحت راية سعد وأننا نحتفل به الآن فى ميدان سعد ونحن معه إلى النهاية حتى تفوز مبادئ سعد وقد أثبت للملأ أولاً وآخرًا أنه أجدر من يحمل اللقب الذى لقَّبه به الفقيد العظيم: ابن سعد».

وقد قابل الجمهور هذا الخطاب بالتصفيق والهتاف.

خطاب حافظ بك عوض

ثم تبعه حضرة صاحب العزة الأستاذ حافظ بك عوض وتلا الخطبة الآتية:

«لقد شعرت بأن علىَّ واجبًا يدعونى لإلقاء كلمة فى هذا الاحتفال أو الاحتفاء بمقدم المجاهد الكبير مكرم بك عبيد؛ ولهذا قدمت من القاهرة خصيصًا لهذه الغاية.

يجىء هذا الواجب من أننى أنا الوحيد بينكم الذى شهد بعينه مجهود الأستاذ فى هذا العام وأنا حينما أتكلم بشأن هذا الجهد أو الجهاد فإنما أتكلم عن علم وخبرة ومعرفة صحيحة، خصوصًا وقد سبق لى بمثل هذا الميدان عمل وسعى فى زمن مضى كابدت فيه ما كابدت وتحملت ما تحملت ولا يعرف الشوق إلا مَنْ يكابده، وهذا الذى يدعونى إلى تقدير العمل العظيم الذى قام به فى صيف هذا العام المحتفل به هذا اليوم.

قابلت الأستاذ مكرم عبيد بك يوم وصل إلى باريس ولم يكن فى نيته السفر إلى لندن وبعد الاستشفاء من مرضه، وقد اتصل بى إذ ذاك أن الطبيب الإخصائى الذى فحصه صرح له بأن يريح نفسه مدة من الزمن وأنذره بأنه يعرض حياته إلى الخطر إذا لم يعمل بتلك النصيحة. وما هى إلا عشية وضحاها حتى علمنا أن صاحب الدولة الدكتاتور اللويدى - نسبة إلى اللورد لويد - لأن صاحبنا محمد محمود باشا لم يكن لديه بالأمس وليس لديه اليوم من الحول

الشخصى أو التفويض القومى ما يجعله دكتاتورًا كبيرًا حتى ولا وزيرًا صغيرًا، وإنما كانت الدكتاتورية للورد لويد ولهذا أسميه الدكتاتور اللويدى؟!

قلت إننا علمنا أن الدكتاتور اللويدى وصل إلى لندن متأبطًا كتابه «اليد القوية» الذى أراد أن يبرهن به للإنكليز عمومًا ولوزارة العمال الجديدة خصوصًا على أن الحكم الصالح لمصر لمصلحة السياسة البريطانية إنما يكون من يد قوية بغير دستور ولا حكومة نيابية. وعلمنا أنه بدأ دعايته لتوزيع ذلك الكتاب ذات اليمين وذات الشمال ثم بنشر أحاديث فى الصحف البريطانية وبمقابلات وحفلات ومآدب ومشارب ليستحوذ بذلك على الرأى العام البريطانى لمصلحة بقائه فى الحكم. فأحسسنا بالخطر المحيط بقضية البلاد فلم يُطِق الأستاذ مكرم صبرًا على هذا فضرب بنصيحة الطبيب عُرْض الحائط وعرض بحياته للخطر وسافر إلى لندن على جناح السرعة دون أن يستشير طبيبًا أو صديقًا، وهناك فى لندن نزل إلى الميدان مصارعًا لقوى كبيرة ظاهرة وخفية تعضدها بكل قوة وحماسة صحافة المحافظين بأسرها وما أدراك ما صحافة المحافظين فهى أكبر الصحف فى العالم وأوسعها انتشارًا وأعظمها نفوذًا واقتدارًا ثم صحافة المستعمرين الغلاة منهم ورجال المال بل وصحافة الأحرار إلا قليلاً منها.

ومن تلك القوى الكبيرة التى وجد الأستاذ مكرم نفسه أمامها قوة المركز الحكومى الذى يشغله محمد محمود باشا بصفته رئيسًا للوزارة المصرية، ذلك المركز الذى يفتح له الأبواب ويفتح له صفحات الجرائد ويفسح له المجال فى كل حال. أمام هذه القوى المتجمعة والظروف المشجعة لخصوم الدستور والحرية لم يداخل الأستاذ مكرم يأس ولا وهنت منه عزيمة، بل تحصن بالحق الأسمى ونزل إلى الميدان مكافحًا مناضلاً طارقًا كل باب فلا ينشر محمد محمود حديثًا حتى يرد عليه ولا يفوّق سهمًا حتى يعيده إليه وضحى فى سبيل ذلك راحته وصحته، ولقد رأيته (علم الله) فى لندن يسهر إلى الساعة الثالثة والرابعة بعد منتصف الليل مشتغلاً بكتابة رد على مقال أو بوضع مذكرة عن الحالة فى مصر يبعث بها لبعض أعضاء الوزارة الإنكليزية أو بعض أعضاء مجلس النواب ثم لا يكاد يستيقظ صباحًا بعد ساعات قليلة من النوم حتى تتكاثر عليه الدعوات والزيارات وكنت والله أشفق عليه وكثيرًا ما نصحت له بالاحتياط والحرص على صحته فلم يكن يبالى بنصح ولا إرشاد حتى أنهك قواه وظهرت عليه بوادر الضعف والهزال.

لقد أتاح لى اختلاطى بالأستاذ مكرم عبيد فى لندن هذا العام فرصة التمكن من درس شخصيته ونفسيته عن قريب، وأؤكد لكم أن ما وجدته فيه من الإخلاص والصبر وصدق العزيمة واليقين وقوة الحجة والشدة فى الحق مع شيء جميل من المرونة السياسية، كل هذه الصفات حبَّبتنى فيه وحملتنى على الإعجاب به أكثر مما كنت أحبه وأعجب به من قبل حتى لقد أقنعنى هذا الاعتقاد فيه بضرورة الامتناع عن نشر مقالات أو أحاديث فى الصحف الإنكليزية كما كان فى نيتى أن أفعل حينما ذهبت إلى لندن.

إنكم تُظْهرون له وللعالم هذه الحفاوة تقديرًا لمجهوده الذى سمعتم عنه والذى حدثتكم ببعضه؛ ولكنى أؤكد لكم أن اليوم الذى يعرف فيه فضل هذا المجاهد فى خدمته لقضية مصر واستقلالها معرفة صحيحة لم يحن بعد. ولكن ذلك اليوم سيجيء ويجيء قريبًا.

أيها السادة

إن للأستاذ الذى تحتفلون به اليوم شريكًا جديرًا بالحفاوة والترحاب والثناء وأكون مقصرًا فى الواجب الذى دفعنى إلى هذا الموقف إذا لم أشِدّ بذكر هذا الشريك وأبين لكم فضله وحقه فى التكريم. ذلك الشريك أيها السادة هو السيدة الفاضلة المبجلة قرينته الحاضرة معه فى هذا الاحتفال.

لقد شاهدتها فى لندن فرأيت فيها - فضلاً عن المثل الأعلى للزوج الصالحة التى تسهر على صحة زوجها- الفتاة الوطنية المشتعلة غيرة. رأيت فيها صورة المرأة فى العصور السالفة للمرأة التى تقف مع زوجها أو أخيها أو أبيها فى حومة الوغَى وتقدم له النبال وتسعفه بالسلاح وتتحمل معه الجوع والعطش والحر والبرد؛ حتى إذا خيم الليل وأعياه التعب قدمت له الطعام وسهرت تحرسه حين ينام فهى وهو فى الجهاد سواء.

احتاج مؤتمر الطلبة فى لندن إلى أعلام مصرية يزين بها قاعة الاحتفال فلم يكن من المتيسر الحصول على تلك الأعلام فى بلاد الإنكليز وكنت كلما ذهبت لمقابلة الأستاذ مكرم رأيت هذه السيدة جالسة وأمامها قطع من القماش الأخضر والأبيض وآلة التطريز وهى بيدها تخيط الأهلَّة البيضاء فى تلك الأعلام الخضراء وتقضى فى ذلك ساعات بل أيامًا متوالية، وما تكاد تفرغ من هذا حتى تستدعى للحديث فى التليفون بدعوة بعض أعضاء مجلس النواب أو الصحفيين إلى الغداء أو العشاء وتستقبل زوجاتهم وتشترك فى الحديث والجدال والمناقشة كواحد منا.

هذه السيدة المجاهدة هى قرينة الأستاذ مكرم وهى التى تحرص على صحته والتى تغذيه وتسقيه وتسيطر حتى على جيبه؛ لأن الأستاذ مكرم - ولا يؤاخذنى فى هذا - رجل مهمل فى صحته وفى ماليته ذلك لأنه لا يعرف من الحياة إلا ما وقف نفسه عليه وما انصرفت روحه إليه من خدمة مصر وقضيتها، فإن كنتم ترون الأستاذ مكرم اليوم بينكم فى صحة وعافية فلا تنسوا فضل السيدة قرينته فى العناية به والاشتراك معه.

أيها السادة

لا أستطيع أن أختم هذه الكلمة عن الأستاذ مكرم ومجهوداته فى لندن هذا العام دون أن أشير إلى المناقشة التى دارت بينى وبين محمود أفندى أبو الفتح على صفحات جريدة الأهرام منذ بضعة أيام، وأنا أقصد من هذه الإشارة أن يصرح الأستاذ مكرم بكلمة ترد سهام هؤلاء الكاذبين إلى نحورهم. وحكاية هذه المسألة أنى بعد أن عدت من لندن فى ٢٩ يوليو إلى باريس، وبعد أن نشرت نصوص المقترحات البريطانية وردت على باريس معلومات شبيهة بالرسمية موضوعها أن الأستاذ مكرم عبيد قابل المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية أو أرسل إليه بصفته سكرتيرًا للوفد المصرى بأنه إذا أعطيت هذه المعاهدة للوفد فإنه يقبلها مع عدم التعرض لمسألة السودان، فدهشت من هذا الاختلاق ولم أصدقه مطلقًا بل كذبته من تلقاء نفسى لأنه لا يتفق مطلقًا مع الذى عرفته من خطة الأستاذ مكرم وسياسته وتصريحاته أمامى للنواب الإنكليز المتصلين بالوزارة الإنكليزية اتصالاً وثيقًا، وكان أول ما سألته عنه يوم قابلته فى باريس يوم عودته من لندن عن هذه الإشاعة التى أراد المتصلون بالوزارة أن يسيئوا بها إلى سمعة الأستاذ فنفاها لى بحرارة وشدة واستهزأ بمروجها، فلما جئت إلى مصر قرأت ما كتبه أبو الفتح أفندى فإنه بعد مقدمة أوهم بها أنه عالم بأسرار المفاوضات أشار إلى تلك الإشاعة بشكل غريب قائلاً على ما أذكر: (ويسوءنى كمصرى أن أشير إلى ما اقترنت به تلك المساعى عن السودان من دسائس.. إلخ) ففهمت المراد من هذه الإشارة وتقدمت له بكل لطف وذوق طالبًا منه الإفصاح عن مراده حتى إذا وضع النقطة على العين كما يقولون أمكننا أن نلقمه ومن معه حجرًا، ومع أنى ذكرت له ما نشرته بعض الصحف الوزارية المعروفة عن هذه الإشاعة وتحديته بكل وسائل التحدى والإغراء فلم ينطق بكلمة وفر من الميدان وضنت علينا جريدة الأهرام بالكلام. وأنا أترك للأستاذ مكرم أن يقضى على هذه الخزعبلات قضاء مبرمًا.

أيها السادة

كنت أود لو تسمح لى الظروف أن أقول كلمة عن مشروع المعاهدة المعروضة على الأمة دون أن أبدى رأيًا فيها؛ لأننا تعهدنا أن لا نبدى فيها رأيًا إلا بعد أن يرد للأمة دستورها وبرلمانها وتعاد للبلاد حريتها ومع هذا لا أجد مناصًا من أن أذكر لكم أن صاحب الدولة محمد محمود باشا لم يكن يريد مفاوضة ولا معاهدة، ولقد صرح بذلك قبل سفره ولكنه أراد الذهاب إلى إنكلترا على أن يتقرب إلى وزارة العمال على أمل أن يطيل مدة وزارته الكلام فى الامتيازات الأجنبية فقيل له إن هذا الموضع جزء من كل ولا بد من تناول موضوع القضية المصرية برمتها فكان ما كان.

ولو أدرك محمد محمود باشا فى أول الأمر ما تجره عليه المفاوضة أو وضع قواعد المعاهدة من ضرورة الالتجاء إلى رأى الأمة بالانتخاب الحر فكان أول من يفر من المفاوضة وهو فى الواقع ونفس الأمر وفى قرارة نفسه عدو المعاهدة وليس نصيرها والمنطق لا يؤدى إلى غير ذلك فقد قامت حكومته على أساس التدخل الإنكليزى بواسطة لورد لويد فى حل البرلمان وتعطيل الدستور وذلك بشهادة وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم ولا قيام لحكومة لا تناصرها ثقة الأمة فى هذه الديار إلا بتدخل السلطة الإنكليزية وتعضيدها، وجوهر كل معاهدة بيننا وبين الإنكليز رفع يد الاحتلال وامتناع التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية وليس هذا فى مصلحة محمد محمود باشا وحزبه.

أما نحن فأنصار كل اتفاق ومعاهدة مع الإنكليز تضمن لنا استقلالنا وتحفظ للإنكليز من المصالح ما لا يتعارض مع الاستقلال، وتلك كانت دائمًا سياسة زعيمنا الراحل سعد زغلول باشا.

فلو كان محمد محمود باشا رجلاً سياسيًا بعيد النظر لأدرك من أول وهلة ما تجره عليه المفاوضات من سقوط حكومته، ولكن محمد محمود باشا كما أعرفه أيها السادة ليس بعيد النظر ولا هو من دهاة السياسة العالية ولا من دهاقينها.

وإننى أعتقد أن محمد محمود باشا لا يهمه نجاح المفاوضة أو المعاهدة فقد شرحت لكم لماذا هو يبغضها والموقف الحاضر وتمسكه بالبقاء فى الحكم دليل قاطع على أن المعاهدة ليست عنده بأمر مهم وما المعاهدة فى يده إلا كالراية الحمراء فى يد التروبادور عند مصارعة الثيران لا يهمه أن تتمزق أو تذروها

الرياح مادامت بغيته الوحيدة هى أن يفتك بخصمه، فالراية ليست عدوة الثور ولكن حاملها هو الذى يضمر له الأذى والذى طالما أثخنه بالجراح.

· وختم الخطيب كلامه بالهتاف لمصر وخدامها المخلصين ورئيس الوفد المصرى والأستاذ مكرم.

ثم وقف المحتفل به فقال:

سادتى وإخوانى

أشكر فضلكم وأكرر شكرى وادعًا وفخورًا فمن كان مثلى صغيرًا كفاه فخرًا أن يكون شكورًا ...

ومن كان يطلب فضلاً فحسبه أن يكون للفضل ذَكُورًا، ومن رام رفعة لنفسه فليرتفع بأمته فإن له على أكتافها طريقًا إلى السِّمَاكين قصيرًا ...

ومن راح يسعى إلى سؤدد فما أقل من كان بغير أمته كثيرًا ..

ومن ظل يزهو بمجد شخصه فيالبؤس من شاد على أنقاض أمته قصورًا ...!

ومن لم يستمع صوت الضمير فياضًا فإن للحق صوتًا سيسمعه الغافلون زئيرًا.

ومن استمرأ الظلم والغلبة لأمته ليكتب الظفر لشهوته فليرتدع فالظلم يقسو على المظلوم دهرًا وعلى الظالمين دهورًا ... «تصفيق».

مصر الأزلية

أيها المواطنون الكرام

ليس لى بإزاء هذا الشعور الوطنى المحتشد والإخلاص البرىء الأكيد المتقد إلا أن أحنى الرأس إكبارًا وإجلالاً لتلك الوطنية المصرية العجيبة التى إذا ما تجلت فينا فلتحذر، أو خبت فلتستعر، وسواء علينا أنستعجل الهجوم أم ندفع وننتظر، فهى فى الحالين تريد فتقدر.

مرحى لهذه الأمة العريقة الجد، الفتية الولد، ربيبة المجد حليفة الأبد.

مرحى لأمة كلما أرادوا لها فَناء استقت من عناصره خلودًا، أو أنزلوا بها ظلمًا اتخذت من أعوانه جنودًا، واستلانوا لها قناة ثبت الله أقدامها فبرزت أقوى يقينًا وأصلب عودًا.

مرحى لأمة تعبت الحوادث فى مرادها، وفقدت الحيلة فى استعدادها، فلئن مزقوا دستورها فليس ذلك لمطعن فى جدارتها كما ادعوا علينا كذبًا؛ بل لأنهم شقوا فى الدستور سبيلاً قريبًا إلى بعيد أطماعهم، ولئن حظروا اجتماعها فذلك لأنهم خافوا اجتماعها، ولئن خافوا رأيها وشعورها فذلك حتى لا يتدفق للناس نورها، ولئن أرادوا لوفدها وأدًا، فذلك لأن المصريين قطعوا باسمه عهدًا؛ أن يتخذوا من المجد مهدًا، أو لحدًا، وأن يكونوا فى بطولتهم كما كان زعيمهم فى حياته سعدًا وفى موته سعدًا.

فليريدوا أو لتُرد الأمة فمشيئة الأمة فوق ما يشاءون.. تلك عقيدتى فى أمتى، بها أدين، ولها أحيا. وعليها أموت، تلك تحيتى إلى مصر، تحية ناءٍ وقد دعا إلى ربوعها، عاد وقد انتهل من ينبوعها «هتاف وتصفيق».

الرئيس مصطفى النحاس باشا

غير أنى أرى واجبًا فرضًا علىَّ هو فرض الرغبة لا الإلزام وواجب الإخلاص والإجلال أن أحيِّى هذه الأمة الكريمة فى شخص زعيمها وابن زعيمها الأمين صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى.

عند ما قُبض سعد إلى رحمة ربه كانت فجيعة الأمة مزدوجة لأنها لم تخسر فيه زعيمًا فقط بل رجلاً عظيمًا أيضًا.

أما الزعامة فميسورة وأما العظمة فنادرة إذ الزعامة منصب من عمل البشر أما العظمة فقوة كامنة من صنع الله، لا تبرزها إلا الحوادث والعبر، فهى قبس إلهى تلهبه يد القدر، كلما مست الحاجة أو وقع الخطر.

كان على الأمة إذًا أن تبحث عن زعيم لا عظيم، إذ العظيم يبحث عن نفسه أو تبحث الحوادث عنه، ولقد اجتمعت كلمة الأمة على مصطفى النحاس الذى توافرت فيه صفات الزعامة فجمع بين صلابة تدعو إلى الرهبة وبساطة تبعث على الحمية وبين إرادة تأمر وقلب يأتمر «هتاف: ليحى النحاس باشا».

وكان مصطفى معروفًا بين المصريين بما عرف عن المصطفى عليه السلام عند القرشيين فالكل أجمعوا على نعته بالنزيه الأمين. أمينًا لنفسه، أمينًا لغيره أمينًا لقوله، أمينًا لعقله، أمينًا ليقينه، أمينًا لعقيدته، أمينًا لربه، أمينًا لأمته.

والأمين كما يحب يهاب، فهو يُرجى ويخشى إذ الصديق يرجوه أمينًا لوعده، والخصم يخشاه أمينًا لوعيده.

أجمعت الأمة والوفد على أن يكون مصطفى النحاس رئيسًا زعيمًا، ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا مصرى واحد هو مصطفى النحاس نفسه، فقد لبث يؤكد فى الوفد وفى كل مجال أنه لا يقبل الزعامة، لا لأنه يحذرها بل لأنه يقدرها، ولأنه اعتقد أنه لا يستطيع أن يملأ الفراغ الذى تركه سعد، ولكن الوفد قرر بإجماع الرأى إسناد الرياسة إليه فأذعن مضطرًا وكان البعض منا يظن أن فى رفضه الرياسة تواضعًا منه والحق أنه لم يكن فى ذلك متواضعًا ولا دَعِيًا بل كان أمينًا فقط، أمينًا لتلك العقيدة التى أحبها ووهب لها نفسه لتكون هى كبيرة لا ليكون هو كبيرًا.

عندئذ بدأت أرى فى الزعيم الجديد عظمة كاملة إذا أُتيحت لها الظروف برزت رائعة، إذ العظيم من عظمت نفسه وتضاءل وهمه وكبر عمله وقل زعمه.

وقد كان لى وأنا الأخ الصغير أن أتتبع نمو العظمة فى نفس أخينا الكبير الذى أصبح لنا أبًا بعد أبينا، فرأيته رئيسًا لمجلس النواب ورئيسًا للوزارة ولكن المناصب من مستلزمات الزعامة للعظمة، بل قد يكون المنصب قبرًا للعظمة كما يكون مهدًا لها ومظهرًا لدعة النفس كما قد يكون مظهرًا لكبرها إذ الكبير من كبر المنصب به ولم يكبر بمنصبه.

ولقد كان المنصب كبيرًا بمصطفى النحاس الذى توافرت فيه صفتان بارزتان أحس بهما كل من احتكّ به فى عمله، فقد كان لا يأخذه فى الرخاء زهو ولا فى الشدة ضعف، فإذا جد الجد وادلهمّ الخطب رأيت القوة كأنها تتربع بين فكيه وتقدح شررًا من ناظريه.

ففى إبان أزمة قانون الاجتماعات كان الكثيرون يحاولون أن يوهنوا من عزمه، ولكن نظرة واحدة إلى شفتيه المطبقتين، وعارضيه القويين، كانت كفيلة باقتناع محالفه بأن القوة فيه طبيعية لاصقة، وأنه إذا اقتنع أراد، وإذا أراد أمر.

إذًا لم يكن لمصطفى النحاس من فخر إلا أنه لم يلبث فى الحكم أيامًا حتى اصطدمت قوته بقوة اللورد لويد فلم يُطِق هذا الأخير أن يواجه حديد إرادته إلا بحديد بوارجه لكفاه. فلقد أعاد أيام سعد وجدد ذكرى بطولته. ولعل من المفيد هنا أن نقول إن يد محمد محمود باشا الحديدية لم ولن تصطدم أبدًا بحديد البوارج الإنكليزية، ولعل ذلك راجع إلى أن الحديد من نوع إنكليزى واحد.

سر يكشف عن بطولة الرئيس

أيها السادة

لعل أبلغ وأروع مثل على بطولة النحاس باشا هو الذى أكشف لكم الآن عن سره.

فبعد أن وقف الناس على الأسرار الخطيرة التى أُذيعت فى البرلمان الإنكليزى لمناسبة إقالة اللورد لويد، أصبح من حق الجمهور المصرى أن نكشف له فى دورنا عن أسرار خطيرة تبيضُّ لها وجوه وتسودُّ وجوه.

ها كم أحدها، قُبيل إقالة وزارة النحاس باشا وفى الوقت الذى نشرت فيه وثائق سيف الدين التى جاءت تمهيدًا لهدم النحاس والدستور معًا - فى ذلك الوقت عندما كانت وزارة النحاس باشا تشرف على النهاية وكان الوزراء الكرام يستقيلون واحدًا بعد الآخر جاءنا تلغراف مرقوم من إنكلترا هذا نصه:

«تقابلت اليوم مع.... وهو رجل رسمى كبير من الإنكليز فأخبرنى أن أيام وزارة النحاس أصبحت معدودة وأنها ستُقال قريبًا، وأن الأولى للنحاس باشا أن يسحب نهائيًا قانون الاجتماعات ولا يصمم على إعادة النظر فيه فى نوفمبر الآتى:

أفيدونا».

إذن هذا الباب مفتوح على مصراعيه. فما على النحاس إلا أن يلجه لينجوَ بوزارته، وشرفه وسمعته!!! فإن أزمة قانون الاجتماعات كانت قد سُوِّيت منذ شهر بتأجيل القانون إلى نوفمبر، ولكن الإنكليز كانوا يعلمون من الوزارة والبرلمان تصميمًا على نظره فى الدور المقبل، فما كان على النحاس إلا أن يعدهم بأن يغير القانون لتعيش وزارته ويقضى على المؤامرة فى مهدها.

صوروا لأنفسكم ما كنا نعانيه وما كنا فى وسعنا أن نتقيه. صوروا لأنفسكم كم كانت التجربة قاسية وخلابة معًا، صوروا لأنفسكم كل هذا واسمعوا ما يلى:

أخذ النحاس باشا بيده التلغراف وقرأه جليًا ثم سكت وأشحت بوجهى عنه حتى لا أدخل عليه وهو فى حرم تفكيره ولا أتطفل على سر قد يكشفه لعب أساريره، وفيما نحن كذلك إذ إنى أسمع صوتًا ساكنًا هادئًا يقول: (مالك ساكت يا مكرم. إيه رأيك؟).

رأيى، ماذا أقول، هو ذا أخى وصديقى ورئيسى على سلم المشنقة. وهو ذا الجلاد واقف وبيده الحبل ليهوى به على عنقه، فهل أقولها كلمة ينجو بها هو

ويموت بلدى، كلاّ. يقطع لسانى ولا أقولها. ولكن... هل أقبل أن أكون القائل للجلاد هيا اشنق أخى وزعيم أمتى وحامل لوائها.... كلا أيضًا فما كان هذا فى مقدورى ولا فى طاقة بشر..

إذن لا هذا ولا ذاك. فلم يكن إلا أن أسكت فبقيت صامتًا ولم أَحِر جوابًا.

ولكن الرئيس لم يسكت. اسمعوه يتكلم وكأنه يخطب وهاكم ما قاله لى:

اسمع يا مكرم، أنا لا أقبل ذلك ولو كان فيه سقوط وزارتى وتلويث سمعتى بل وموتى. فرد على هذا التلغراف بما يفيد عدم سحب هذا القانون وليفعل الله ما يشاء.

فنظرت إليه والدمع بجيش فى صدرى قبل عينى وأخذت يده وضغطتها ساكتًا وكتبنا التلغراف كأمر الرئيس. وبعد يومين سقطت وزارة الرئيس وبعد ذلك عاش الرئيس.... «هتاف: ليحى النحاس باشا».

بطولة الرخاء

ذكرت لكم شيئًا عن بعض مواقف البطولة التى قام بها الرئيس الجليل فى أوقات الشدة، فأذكر لكم الآن نَزْرًا يسيرًا عن بطولة له من نوع آخر هى بطولة الرخاء. وللرخاء بطولة تدل على متانة فى الخلق أكثر منها فى بطولة الشدة. إذ النفس البشرية أقرب إلى الزهو وقت الرخاء منها إلى الجبن وقت الشدة. والواقع أن كلا النقيضين ضعف فى النفس غير أن مقاومة الزهو والغرور تحتاج إلى قدر من الشجاعة ومتانة الخلق أكثر مما تحتاجه مقاومة الجبن والخور، ولا أعرف مصريًا توافرت فيه إلى حد بعيد هاتان الشجاعتان أو امتنعت عنه النقيضتان - وهنا الزهو والجبن - مثل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وزعيم البلاد.

مصطفى النحاس هو البساطة والصراحة مجسمتان، هو الوداعة فى إنسان، يكفى أن نراه أو نحادثه لنعتقد أن تلك الطبيعة الصافية القوية لا تعرف المخادعة ولا تريدها، فما هو يخادع نفسه بالزهو والغرور ولا هو يخادع غيره بالمُداجاة والمماراة.

هو السيف حاد قاطع، ولكنه أبيض لا مع، هو كالنار قد تحرق أو قد تنير ولكنها لا تحمل ظلامًا، هو عدو يقاتل ولا يخاتل، هو صديق يحب ولا يجامل.

هذا هو مصطفى النحاس فى شخصه كما يعرفه أصدقاؤه وأعداؤه معًا، أما مصطفى النحاس فى وظيفته فهو كذلك من أبعد الناس عن الزهو والغرور. وإنى أضرب لكم مثلين صغيرين يحملان معنيين كبيرين:

لما انتُخب مصطفى النحاس باشا رئيسًا لمجلس النواب هتف له النواب والزائرون وحيوه تحية رائعة تحرك الغبطة والفخر فى قلب كل إنسان ولكنى رأيته واجمًا ساكنًا. وفى فترة الاستراحة قام ليدخل غرفة رئيس مجلس النواب وصحبته ومعى بعض إخوانى أعضاء الوفد؛ ولكنه ما كاد يدخل الغرفة ويجلس على الكرسى الذى خلاه سعد حتى طفق يبكى بكاء مُرًا...

وقفنا جميعًا والدمع ينهمر من عيوننا وأراد أحد الزملاء أن يهون عليه.

فقال له: كفكف الدمع فقد يدخل المهنئون ويرونك تبكى.

بل ليتهم دخلوا ورأوا فقد كان هذا المنظر جديرًا بملائكة السماء يرونه أما البشر فقد لا يستحقونه...

أما عندما عُين النحاس باشا رئيسًا للوزارة فقد علم مرءوسيه أن يحبوه ويحترموه معًا، فقد كان يكره من الوظيفة الفخفخة ويحب منها العمل وكان عندما ينتقل من بلد إلى آخر ينفر من مظاهر الأبهة الجوفاء، وقد سافرت مع دولته مرة إلى الإسكندرية فكان المديرون يستقبلونه على طريقتهم المعتادة ومعهم طابور من العساكر والبوليس.. إلخ. ولكنه أمرهم فى شىء من الحدة ألا يحولوا بينه وبين الشعب بمثل هذه الكردونات من البوليس. ونبه على المديرين أن لا يستقبلوه إلا فى عمل، ولم يكتفِ بذلك بل رفض أن يُبّقى فى منزله رجلاً من البوليس السرى (كما هو المألوف فى بيوت الوزراء) وأمر بسحبه ففعلوا.

العَرَض والجوهر

وإذا كان الشىء بالشىء يُذكر فهذا يذكّرنى بأنى منذ شهور قليلة كنت فى القطار فى محطة مصر ومعى فى نفس الديوان أحد كبار المحامين من خصوم السعديين، وبينما نحن فى انتظار قيام القطار إذا بهرج ومرج فى فناء المحطة وإذا بالرصيف الساكن يموج برجال البوليس وهم يصيحون بباعة الجرائد «والسميط» أن قفوا أو اختفوا، فأطللت من النافذة لأستطلع الخبر فرأيت صاحب الدولة الدكتاتور محمد محمود باشا يسير فى مقدمة رهط كبير من الموظفين من وكلاء وزارات وعدد من كبار موظفى الداخلية والوزارات الأخرى فضلاً عن كبار التجار وصغارهم من الجيش والبوليس والسكرتيرين والكَتَبة

والحُجَّاب والسعاة ورجال البوليس السرى. رأيته يمشى الهوينا والموظفون بين يديه يتحفون ويتهافتون وهو يختال بينهم مرحًا يقول أنا ربكم الأعلى لا أسأل عما أفعل وأنتم تُسألون!!. وكانت بيده عصًا يتوكأ عليها وهى تميل وتنثنى كأنها عصا موسى، وكاد يغريني الشيطان فأعتقد أن يكون له بها مآرب أخرى!.. وتساءلنا أنا وزميلى إلى أين يطغى صاحب الدولة، وفى أى مَهمَّة من مهام الدولة؟ فقيل لنا إنه مسافر إلى الإسكندرية لقضاء يومين فيها ترويحًا للنفس. «ضحك». فنظرت إلى الزميل ونظر إلىَّ وضحكنا وسكتنا.

قارنوا هذه الحادثة بتلك. ولكن حرام أن نقارن بين الرجلين فهذا جوهر وذاك مظهر. وهذا كبير وذاك يتكبر وهذا يعمل لغيره وذاك يطبل لزمره وهذا دعة وذاك دعوى وهذا شجاعة وذاك جرأة وهذا لمصر وذاك عليها.

فهل يجتمع الضدان ويأتلف النقيضان؟

سياسة محمد محمود باشا

لا تنتظروا منى أن أقسو فى الطعن على سياسة محمد محمود باشا للسبب البسيط الذى هو أنه ليس لمحمد محمود باشا سياسة خاصة فى شئون البلد. فهو منفذ لسياسة غيره أيًا كان هذا الغير ففى أيام اللورد لويد كان محمد محمود باشا قانعًا بأن يكون يد اللورد لويد الحديدية، وفيما يختص بالمقترحات الإنكليزية الأخيرة ليس هو إلا بوقًا لوزارة الخارجية البريطانية أو كما قال لى أحد النواب الإنكليز أسطوانة فونوغراف لإيصال صوت الحكومة البريطانية إلى الشعب المصرى. أما محمد محمود باشا الدكتاتور ومحمد محمود باشا المفاوض فهما شخصان وهميان لا وجود لهما إلا فى ذهن محمد محمود باشا.

لست أريد أن ألقى بيانًا من عندى، بل سأترك الكلام للوقائع نفسها مؤيدة بالمستندات والحجج التى لا يأتيها الباطل من أى ناحية من نواحيها. بيد أنى أؤكد لحضراتكم غير ممار ولا حفال أنى لو كنت فى محل محمد محمود باشا وسمعت المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية يكشف تلك الفضائح الهدامة بمناسبة إقالة اللورد لويد ورأيت الإنكليز يعزلون رجلاً من موظفيهم لأنه مزق الدستور المصرى، لما ترددت لحظة واحدة فى هجر السياسة والسياسيين والانزواء فى عقر دارى عسى أن أنسى ما كان أو ينسانى الناس.

يا ناس إذا كان الإنكليز أنفسهم لا يقبلون لواحد منهم أن يخرق الدستور المصرى فما بالكم بالمصرى الذى استخدم لتمزيق دستور مصر، وإقفال برلمان

مصر، ثم اعتدى على حرية الصحافة فى مصر وحرية الجماعات والأفراد فى مصر والقانون فى مصر، والقضاء فى مصر، والمحاماة فى مصر والموظفين فى مصر، والطلبة فى مصر، والرى فى مصر والخزينة فى مصر، والكرامة الشعبية والسياسية فى مصر، ولم يكفِه كل ذلك بل ذهب إلى الخارج فأساء سمعة مصر، ونادى بعدم أهلية مصر وشعب مصر، وحاول أن يتفاوض وأن يمضى معاهدة باسم مصر، وهو لا يزال يحاول أن يبتّ فى مصير مصر من غير رضا مصر مجتمعة فى برلمان تنتخبه انتخابًا حرًا من قيد ولا شرط؟...

ألا يرى محمد محمود باشا معنا أنه كان الأولَى به أن يطلق السياسة بتاتًا قبل أن تطلقه هى، ولكنه اختار أن يبقى فعليه وحده مسئولية ما سأكشفه للملأ من الوقائع والفضائح منذ كان وزيرًا إلى الآن. وإذا كانت هذه الوقائع قاسية عليه فهى لا تخلو من فائدة وعبرة له ولغيره ممن قد ينهجون نهجه، وهذا فضلاً عما فيها من إيضاح وتتمة للوقائع التى كشفها وزير الخارجية البريطانية بمناسبة إقالة اللورد لويد وتفصيل وافٍ لذلك الدور الغريب الذى لعبه محمد محمود باشا فى الأزمة الدستورية وفى المُقترحات البريطانية الأخيرة.

الوزارة أولاً

والوزارة آخِرًا

قلت لحضراتكم إنه ليس لمحمد محمود باشا سياسة ما فى الشئون الوطنية العامة إلا أن يكون منفذًا لسياسة غيره أيًا كانت هذه السياسة، وإذا صح من باب التجوز أن نقول إنه له سياسة خاصة فهذه السياسة تبتدئ وتنتهى فى شخصه هو، وبعبارة أخرى أن هذه السياسة الشخصية، تُجْملها كلمة بسيطة واحدة هى: «الوزارة» فقبل أن يكون وزيرًا كانت سياسته «كيف أكون وزيرًا»، وبعد أن أصبح وزيرًا أصبحت سياسته: «كيف أصبح رئيسًا للوزارة». وبعد أن عُين رئيسًا للوزارة انحصرت سياسته فى شىء واحد. «كيف أبقى رئيسًا للوزارة». وإليكم التفصيل والدليل.

كيف يكون وزيرًا

انشق محمد محمود باشا على سعد باشا مع المنشقين الذين لما استبطئُوا الاستقلال استعملوا الاستغلال،.... والغريب أن محمد باشا محمود الذى اتفق مع زملائه فى الغاية والوسيلة لم يكن على وفاق مع أكثر زعماء حزبه فكانت خصومة بينه وبين المرحوم ثروت باشا إلى آخر أيام حياته. وبينه وبين إسماعيل

باشا صدقى وفى وقت صار بينه وبين عبد العزيز باشا فهمى رئيس حزبه والدكتور حافظ عفيفى وكيل حزبه إلى آخر ما هو معروف للناس ولا يسعه إنكاره. فلِمَ هذه الخصومة مع قوم بقى فى حزبهم وعلى مبدئهم؟... لا تذهبوا بعيدًا فالسبب قريب فإن المغفور له ثروت باشا شكل وزارته فى سنة ١٩٢١ بعد نفى سعد باشا وزملائه إلى سيشل ولم يفكر حتى مجرد التفكير فى محمد محمود باشا كوزير، مع أنه استوزر غيره من المنتمين إلى الأحرار الدستوريين وفى مقدمتهم إسماعيل باشا صدقى!.. ثم دار الزمان دورته وشُكلت وزارة ائتلافية من الدستوريين والاتحاديين فإذا بعبد العزيز بك فهمى المحامى وزيرًا وإذا بمحمد بك على المحامى وزيرًا وإذا بتوفيق بك دوس المحامى وزيرًا وإذا وإذا... بينما سعادة محمد باشا محمود المدير السابق لم يترك له من فخر إلا أنه كان مديرًا...

حقًا إنها لقسوة بالغة. وزاد الطين بلَّة أن إسماعيل باشا صدقى عُين وزيرًا للمرة الثانية.. ووزيرًا للداخلية... بينما بقى محمد محمود باشا مديرًا ومديرًا سابقًا...

إذن قد أوصدت دونه أبواب حزبه وأبواب الحزب المؤتلف مع حزبه ولم يبقَ إلا السعديون... ولكن هل يجرؤ؟ وإذا رضى هو هل يرضى سعد؟ كلا هذا محال.

ولكن إذا استحالت المصاهرة فلا أقل من المغازلة، وإذا لم يكن له ود فتودُّد... وهكذا كان فإننا فى يوم وليلة رأينا حفنى بك محمود يتقرب إلى السعديين ويؤكد ميوله السعدية، ثم تأخذه حماسة الحديث فيعلن أنه لم يكن فى وقت من الأوقات إلا سعديًا.

ثم استمر الخلاف بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين واتخذ الاختلاف مظهرًا مؤلمًا؛ إذ الأحرار الدستوريون لم يصبحوا بعد وزراء ولا وزاريين...

ولما كانت الحاجة أُمَّ الاختراع حدثت بين الدستوريين فكرة ائتلاف مع السعديين عسى أن يردوا به الجميل للاتحاديين. والسعديون طيبو القلب يصدقون الناس فيصادقون!... ثم سارت فكرة الائتلاف سيرًا حثيثًا ورأى فيها محمد باشا محمود فرصة «وزارية» قلما يجود بها الدهر فتقرب بنفسه بعد أخيه إلى سعد والوفد وأصبح وزيرًا بعد حين. شكرًا للسعديين... إلى هنا أصبح محمد باشا محمود وزيرًا فتمت له شهوة خلابة ولكن الشهوة لا تكون شهوة إذا

لم يكن لها على الدوام شىء تشتهيه.... فاشتهى محمد باشا الوزير أن يكون رئيسًا للوزارة وكانت شهوة غلابة يركب لها كل مركب خشن والمضطر يركب الصَعاب...

كيف يكون رئيسًا للوزارة؟

وهو فصل فى الدسّ ضد ثروت باشا والنحاس باشا والدستور.

استقالت وزارة عدلى باشا الائتلافية فى ظروف لم يَحِن الوقت لتفصيلها فرأى محمد باشا محمود أن الفرصة قد سنحت من جديد ولكنه فى هذه المرة كان عجولاً فلم تمله شهوته ليتقن التدبير؛ بل أرسل إلى سعد باشا الرسل مباشرة ليقترح عليه ترشيح محمد باشا محمود لرياسة الوزارة بعد عدلى باشا. أخبرنى المغفور له سعد باشا بهذا المسعى وهو يضحك ضحكة لو سمعها محمد محمود باشا لما دخل بعدها بيت الأمة.

عُين المرحوم ثروت باشا رئيسًا للوزارة البرلمانية الائتلافية فكان فى هذا التعيين خسارة مزدوجة على محمد محمود باشا؛ إذ لم يكْفِه أنه لم يعين هو رئيسًا للوزارة بل عين ثروت باشا رئيسًا له مع ما بينهما من خلاف وتنافر؛ ولذلك بقى محمد باشا محمود يقيم الصعاب للمغفور له ثروت باشا حتى انتهى به الأمر بأن سعى إلى إسقاطه صراحة وكان هذا السعى معى أنا.

لم تكن لى بمحمد محمود باشا صلة خاصة ولم يكن بيننا اختلاط؛ ولكنه دق لى التليفون يومًا ودعانى إلى مقابلته فى منزله معتذرًا بمرضه فذهبت إلى داره وقابلته. فقال لى ما أذكره لكم بالكلام الدارج كما جرى. قال: يا أستاذ مكرم أنت عاجبك الحال ده؟

قلت له: حال إيه يا باشا؟

قال: أنت يعجبك أن ثروت باشا يتفاوض مع تشبمرلن منذ عشرة شهور ولا حدش منكم عارف حاجة. جرى إيه. فين الوطنية بتاعتكم؟

قلت: هذا صحيح يا باشا والغريب أن الوزراء أنفسهم لا يعرفون شيئًا حتى إن مرقص باشا حنا وزير الخارجية نفسه لا يعرف شيئًا عن هذه المفاوضات.

قال: أنا أؤكد لك أن المشروع الذى اتفق عليه ثروت باشا مع مستر تشمبرلن هو أسوأ من مشروع كرزون بكثير وأنى عرفت ذلك نقلاً عن عدلى باشا فكيف تسكتون على هذا؟ ثم قال: عندى طريقة افتكرت فيها ولم أرَ أمامى من يقوم بها غيرك لأنك رجل وطنى. وهنا وصفنى بعدة أوصاف لا أريد أن أكررها الآن لأنه أخجل بها تواضعى (ضحك).

قلت: العفو يا باشا.. أستغفر الله.

قال: أنا رأيى أن تقدم أنت استجوابًا فى البرلمان تستجوبه فيه لماذا يتفاوض بهذه الطريقة السرية وتعلنون استهجانكم لخطبته....

أؤكد لكم يا سادة أننى رجل بسيط ولكننى غير عبيط (ضحك وتصفيق).

فقلت له: إننى يا باشا سكرتير الوفد ولى بين الوزراء أصدقاء وزملاء فإذا قدمت استجوابًا فمعنى هذا أن الوفد دبر هذا الاستجواب وقد يؤخذ ذلك علينا ونتهم بالعمل ضد الائتلاف فالمسألة خطيرة كما ترى؛ ولذلك أرى أنه من الحكمة أن يقدم أحد الأحرار الدستوريين هذا الاستجواب ويؤيده السعديون.

وهنا قال محمد باشا محمود: إن هذا غير ممكن، فقلت له: لماذا لا تستقيل من الوزارة احتجاجًا؟

ولكن محمد محمود باشا لم يَرَ العمل بأحد هذين الرأيين لأنه أراد أن يستخدم غيره ليعمل لحسابه ويبقى هو خفيًا وراء ستار. وانتهى الأمر على ذلك.

ولكن محمد باشا محمود لا يمل ولا يكل فى سبيل أغراضه فلما أشرفت وزارة ثروت باشا على السقوط وكان الكلام دائرًا حول من يخلفه فى رياسة الوزارة دعا إخوة محمد باشا محمود عضوًا كبيرًا فى الوفد إلى عزبتهم فى أبى تيج، ولما علم محمد باشا محمود بوجود هذا العضو الوفدى هناك سافر إلى البلدة حيث عرض البضاعة مزجاة ولقد كانوا يقولون لزميلى عضو الوفد لماذا لا يكون محمد محمود باشا رئيس الوزارة القادمة. وذكروا أنه تخابر فى الأمر مع مستر هندرسن الذى كان وزيرًا مفوضًا فى دار المندوب السامى وقتئذ وأن محمد محمود باشا اشترط أن يدخل الوزارة معه شبان أقوياء مثل زميلى العضو الوفدى وقالوا إن أخاهم ذكر اسم مكرم بين أعضاء وزارته، وكان الغرض من هذا القول أن تنقل الرسالة إلينا. كان الغرض رشوة مكرم والعضو الوفدى مع أن الإنكليز ما كانوا ليقبلوه مطلقًا. ولعلكم عرفتموه من هذه الإشارة (أصوات: الدكتور ماهر. تصفيق).

دسيسة تلو دسيسة

تمهيد الطريق للدسيسة الكبرى

اسمعوا العجب أيها السادة فإنى سأكشف لكم عن فضيحة خطيرة. ففى إبان أزمة قانون الاجتماعات جاءنى فى وزارة المواصلات اثنان من كبار الإنكليز وبقيا

معى نحو ساعتين وكانا يحاولان التأثير علىَّ لسحب قانون الاجتماعات فقلت لهما إننا جميعًا واقفون وقفة رجل واحد والأمة من ورائنا. فنظرا إلىَّ نظرة ذات معان وقال أحدهما: هل أنت متأكد مما تقول. قلت: كل التأكيد. قال: وأنا أؤكد لك أنكم يا وزراء لستم متفقين فى الرأى، فقلت له: إننا كنا ولا نزال متفقين بالإجماع فكرر إنكاره لهذا. ثم خرجا وقال لى أحدهما وهو منصرف: إنه لمن الخسارة يا مكرم بك أنك لا تكون وزيرًا. فقلت له إننى فى مكتبى كمحام خير مكانًا منى فى الوزارة وتوجهت على أثر ذلك إلى مجلس الوزراء وصارحت زملائى بما دار بينى وبين هذين الإنكليزيين الكبيرين وسألتهم هل منا من هو غير متفق فى الرأى معنا. فساد سكوت ووجوم واتجهت بكليتى إلى محمد باشا محمود لأن الشك تسرب إلى نفسى فيه وأحس منى محمد باشا محمود بهذا الشك.

وفى اليوم التالى اجتمعت فى وزارة المالية مع محمد باشا محمود فى لجنة سكة حديد الرمل، ولما انتهى بحث مسائل اللجنة خرج الأعضاء الموظفون وبقيت معه وحدى فقال لى: أنا عاوز أكلمك فى مسألة إمبارح. وقال إنه ليس من رأينا فى قانون الاجتماعات وأنه أحاط الإنكليز وخبيرهم علمًا بذلك، فقلت له: وكيف لم تقُلّ ذلك لنا صراحة بدلاً من قوله للإنكليز؟ فقال: أنتم عايزين تخربوا البلد علشان قانون الاجتماعات، فقلت له: كلا المسألة مسألة الدستور وانصرفت على ذلك.

وقبل ذلك ببضعة أيام جاءنا من وزير مصر المفوض بلندن تلغراف رقمى يقول فيه، إنه علم من كبير فى وزارة الخارجية أن الوزارة الإنكليزية لن تتشدد فى قانون الاجتماعات، وأن الأمر سيكون مقصورًا على هجوم فى الصحف، ولكن مما يؤسف له أنه فى هذا الوقت كان محمد محمود باشا يسعى مع اللورد لويد ليشق جبهتنا ويمزق وحدتنا وليضعفنا أمام الأجنبى (أصوات: خيانة).

نعم. خيانة كبرى ولقد تبين لكم من تصريحات مستر هندرسن وزير الخارجية أن سر تشمبرلن لم يكن من رأيه تمزيق الدستور ولا التشدد فى قانون الاجتماعات ومما زاد الأمر خطورة أنه فى اليوم التالى لانتهاء أزمة قانون الاجتماعات، بينما كان النواب يهنئ بعضهم بعضًا والأمة فرحة جذلة جاء محمد محمود باشا لمقابلة النحاس باشا وفى جيبه استقالته وأمسك بيد الرئيس قائلاً: إنى أقبل يدك فاعمل معروف يا باشا خلينى استقيل. فما الداعى لهذه

الاستقالة الفجائية ولهذا الإلحاح فى قبولها؟ إنما السبب هو أنه اتفق مع اللورد لويد على خلق أزمة باستقالته. ولكنه اضطر لاستردادها بعد ثلاثة أيام لأن الإنكليز فى لندن رأوا أنه إذا لم يكن بد من أزمة فلتكن مبنية على أسباب داخلية؛ ولذا عدل محمد باشا محمود عن الاستقالة حتى تحاك أسباب الأزمة وتدبر المؤامرة، ولم يمضِ شهر إلا ومن غير ما سبب قدم استقالة جديدة. وبينما نحن فى مجلس الوزراء سأل دولة الرئيس الجليل حفظه الله وأبقى له صفاء قلبه معالى خشبة باشا عن محمد محمود باشا لأنه لم يكن موجودًا، فقال خشبة باشا إن محمد باشا يشكو من ألم فى أسنانه فطلب دولة الرئيس من خشبة باشا أن يذكره قبل انصرافه ليذهب إلى دار محمد باشا للاستفسار عن صحته. فى هذه الدقيقة أيها السادة جاءنا رسول من قِبل محمد باشا حاملاً استقالته فغضب الرئيس وقال إنها لدسيسة وأنه يقبل هذه الاستقالة.

ولقد كان الدكتاتور الصغير خشبة باشا (ضحك) أشدنا حماسة فى استنكار هذا العمل وكذلك جعفر والى باشا وإبراهيم فهمى بك، وبعد أيام استقال هؤلاء الوزراء بطريقة مُزْرية كما تعلمون وعندئذ ظلت المؤامرة ضد النحاس باشا وضد الدستور، ولقد هدم الدستور فى جو من المثالب والمطاعن والوسائط المزورة وكان ما كان مما تعرفونه مما يخجل منه كل مصرى صميم. إذن أصبح محمد محمود باشا رئيس وزراء وبهذا وصلنا إلى الفصل الثالث وهو الأخير.

كيف يبقى رئيسًا للوزارة

كان للورد لويد غرضان فى هدم الدستور: الغرض الأول هدم الحركة الوطنية بهدم الوفد ولكنه لم يفلح فى مسعاه لأن الوفد فى حمى الله وفى حمى الكنانة، ولما لم يفلح فى هدم الوفد بالوسائل الاستبدادية والقوانين الاستثنائية وجب أن يحصل اللورد لويد على امتيازات تقوّى مركزه إزاء وزارة الخارجية، وممن يحصل على هذه الامتيازات إن لم يكن من محمد محمود باشا!

لقد حصل أولاً على زيادة عظيمة فى عدد الموظفين الإنكليز وفى تغيير قوانين استخدامهم.

كنت وزميلى الأستاذ حافظ بك عوض فى البرلمان الإنكليزى نسمع تصريحات مستر هندرسون وقد سمعناه وهو يقول إن السر تشمبرلن رأى أن فى سياسة زيادة عدد الموظفين الإنكليز منافاة للإنصاف والعدالة ولهذا عارض ورفض؛ ولكن اللورد لويد وجد من يؤيده مثل مستر تشرشل ومحمد باشا محمود فمضى فى سبيل تنفيذ هذه السياسة.

دفعنا بالملايين لكى نعوض على الموظفين البريطانيين ونعطى للمصريين نصيبهم فى وظائف بلادهم، فجاء محمد محمود يدفع الملايين للموظفين الإنكليز ليشترى هو وجماعته المناصب لأنفسهم على حساب بلادهم. قبل محمد باشا محمود ما لم يقبله تشمبرلن الذى رأى أن فيه إجحافًا بحقوق مصر. والامتياز الثانى الذى وصل إليه اللورد لويد هو اتفاقية مياه النيل التى رفضت وزارة النحاس باشا السير فيها.

وكان الامتياز الثالث الاتفاقات المالية إلى آخر ما تعرفونه وكان لا بد من مكافأة للدكتاتور ولا بد له من لقب جديد، وقد سعى إلى ذلك اللورد لويد وكان الغرض الظاهر من ذلك منحه لقبًا علميًا، أما الغرض الباطنى فهو سفر محمد محمود إلى لندن قبل أى مصرى غيره للسعى فى توطيد مركزه.

محمد محمود باشا فى لندن

نتحدث الآن عنه فى لندن. ذهب محمد محمود إلى لندن وعرف أن اللورد لويد سيُقال، وكان قبل سفره إلى لندن قد دار بينه وبين اللورد لويد حديث خطير أكشف لكم سره وأتحدى من يكذبه. وأن محمد باشا محمود قال للورد لويد إنه يريد أن يعرض المفاوضة مع حكومة العمال وأن يوقع المعاهدة ويضع المصريين أمام الأمر الواقع لأنه يعلم أن من المحال أن يقبل الوفد أو مجلس النواب توقيع معاهدة مع الإنكليز؛ فلذلك يجب أن تعقد المعاهدة من غير البرلمان وأن يُواجَه المصريون بها كأمر واقع كما ووجهوا بتصريح ٢٨ فبراير واتفاقية مياه النيل، فأجابه اللورد لويد أنه يعتقد أن حكومة العمال تحتم الاتفاق مع وزارة وطنية تشترك فيها عناصر أخرى، فقال محمد محمود إنه إذا لم ينجح فى عقد الاتفاق معهم فعلى الأقل يعدهم بالتمهيد للاتفاق فى الشتاء القادم وتعقد المعاهدة فى الصيف وبهذا يتسنى لوزارته أن تبقى سنة أخرى!!

ولكن حدث ما لم يكن فى الحسبان؛ فإن اللورد لويد تلقى فى يوم ٣ يوليو خطاب الإقالة فأدرك لويد أن وزارة محمد محمود أصبحت قصبة مرضوضة، فأرسل إلى زيور باشا وطلب منه أن يسبقه إلى لندن إذ سيكون فى حاجة إليه هناك فسافر زيور باشا وهو لا يدرى السبب «ضحك». ولهذه المناسبة أقص عليكم فكاهة لطيفة وهى أن زيور باشا قابلنى قُبيل سفرى وقال لى: ألا ترى أننى أستحق أن تقيموا لى تمثالاً إذا قابلتم بينى وبين محمد باشا محمود، فقلت له: نعم أنك تستحق التمثال ولكنه استحقاق نسبى «ضحك».

سافر محمد باشا محمود إلى لندن وعرض المفاوضة فى مصير مصر فى حين أنه أعلن قبل سفره أنه لن تكون مفاوضة فى المسألة المصرية. ولقد قلت فى خطبة لى نشرها «البلاغ» وبهذه المناسبة أؤكد أن كل ما نشر فى البلاغ من أخبار لندن إنما كان الحق الصُّرَاح «هتاف بحياة البلاغ وبحياة صاحبه». قلت فى هذه الخطبة: «علمت أن محمد باشا محمود عرض أن يتفاوض فى المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية على أساس مشروعَىْ ملنر وتشمبرلن لينال تأييد الحكومة البريطانية للدكتاتورية، بل تجرأ على طلب توقيع المعاهدة وفرضها على مصر قسرًا» فلم يكن من محمد باشا محمود إلا أن أصدر بلاغًا رسميًا بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٩ قال فيه بعد أن تفضل بشتمى ما يأتى:

«إنى لم أطلب قط من الحكومة البريطانية المفاوضة أو البحث فى المسألة المصرية برمتها.. إلخ» وردى على هذا البلاغ الرسمى هو أن ما جاء فيه لا يتفق مع الحقيقة وأظن أنكم تتفقون معى أن البلاغ الرسمى قد يكذب ولو أن الفرق بينه وبين الكذب العادى أنه كذب رسمى.

ودليلى على كذب البلاغ الرسمى ينحصر فى مصدرين رسميين أحدهما محمد باشا محمود نفسه، فقد قال فى خطبته الأخيرة فى الإسكندرية ما ترجمته نقلاً عن جريدة الماتان:

«لما وجدت نفسى فى لندن فى وقت الانقلاب السياسى الإنكليزى انتهزت الفرصة فطرحت المسألة «كلها» ووصلت إلى النتائج التى تعرفونها».

أليس هذا تكذيبًا صريحًا من محمد محمود لمحمد محمود!...

وإذا سمح لى دولة الباشا أن أقدم له النصح خالصًا فإنى أرجوه وهو رجل رسمى أن يتذكر ما يقوله ويكتبه، إما إذا كان دولته لا يكتب بنفسه فنصيحتى له أن يعهد إلى كاتب واحد كتابة تصريحاته اجتنابًا للتناقض وتوفيرًا للبلاغات الرسمية فى تكذيب الصادقين «ضحك وتصفيق».

غير أن لنا دليلاً رسميًا آخر يؤيد صدقنا وهو دليل مستمد من تصريحات وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب: «وعلى أى حال يظهر أن معنًى جديدًا أعطى لكلمة المفاوضة فإننا لم نفعل سوى أن أصغينا لرئيس وزارة مصر وهو رئيس وزارة مصر فى الوقت الحاضر».

إذن لم يكن الأستاذ مكرم هو المختلط الكذوب «أصوات: حاشا».

أما أن محمد باشا محمود طلب أن يمضى المعاهدة أو على الأقل أن يوقعها بالحروف الأولى من اسمه وأنه لم يكن فى نيَّته أن يعرضها على برلمان مصرى، فالأدلة على ذلك دامغة قاطعة وأكتفى منها بما يأتى:

أولاً - حديثه مع لورد لويد الذى ذكرته آنفًا وقال فيه: «إن المعاهدة يجب أن تعقد فى غيبة البرلمان وأن توقعها وزارته فتضع الأمة أمام الواقع» أتحداه للمرة الثانية أن يكذب هذا الحديث.

ثانيًا - تصريحات محمد محمود باشا نفسه. لقد صرح دولته فى جريدة الديلى إكسبريس أن النظام الدكتاتورى هو النظام الوحيد الذى يليق لمصر فى الوقت الحاضر وأعقب هذا التصريح بتصريح مثله فى «استونيد برايت» فى منتصف شهر يوليو، وفوق ذلك فإن دولته أرسل فى طلب مُكاتب المقطم فى لندن بتاريخ ٤ يوليو وقال له بحدة وهياج شديد: «كيف تذكر فى تلغرافاتك فى المقطم أن فريقًا من وزراء ونواب العمال يرغب فى إعادة الحياة النيابية فى مصر. فهل تقصد بذلك أن تولد الأمل فى نفوس المصريين بعودة البرلمان؟» وكان بين يدى دولته جريدة «البلاغ» فخبط بيده على المنضدة وقال له: «انظر كيف علق البلاغ على تلغرافاتك».

ارحم نفسك ووفر غضبك يا دولة الباشا فالمصريون لا يعلقون آمالهم فى عودة البرلمان عليك ولا على وزارتك «هتاف وتصفيق».

ثالثًا - صرح وكيل الخارجية البريطانية فى خطبته الأخيرة أن مستر هندرسون ختم بعرض المقترحات على برلمان مصرى وأن يكون الانتخاب مباشرًا.

رابعًا - كانت مأمورية حافظ باشا عفيفى الأخيرة فى لندن أن يقنع وزارة الخارجية بالاكتفاء بعرض الاقتراحات على الشعب المصرى بواسطة الحصول على إمضاءات بالقبول «بطريق الإدارة والعُمُد طبعًا!» فإذا لم تقبل ذلك وزارة الخارجية فتُعرض الاقتراحات على جمعية وطنية وتحل مباشرة بعد إبداء رأيها، وإذا لم يكن هذا ولا ذاك فتعرض على برلمان ينتخب بعد تعديل قانون الانتخاب.

فهل يصح لمن يرفض عقد البرلمان حتى بعد نشر الاقتراحات أن يقول إنه كان راضيًا بذلك قبل إعلانها؟

خامسًا - جاء فى حديث محمد محمود باشا مع مكاتب «السياسة» بتاريخ ١٢ أغسطس ما يأتى: «سأبحث مع زملائى النظام الذى يتبع فى أخذ رأى الأمة»

إذن لحد هذا التاريخ لم يكن محمد محمود قد استقر على رأى فى عقد البرلمان من عدمه.

سادسًا - وأشد من ذلك وأدهى أن «السياسة» قالت بصريح العبارة فى افتتاحيتها بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٩: «وسيقضى رئيس الوزارة هو وزملاؤه بما لهم من السلطة فى النظام الذى يؤخذ به رأى الأمة. ونعود فنقول كما قلنا أمس إن هذا النظام قد يكون انتخابًا وقد لا يكون» وهذا قاطع فى أنه قد يكون برلمان أو لا يكون، فسبحان الذى أنطقهم بالحق بعد طول كذب وبهتان!

والنتيجة المحزنة من جميع ما تقدم أن دولة محمد محمود باشا لما علم بسقوط سنده وعماده وعضده «أى اللورد لويد»، عرض أن يتفاوض فى المسألة المصرية وأن يعقد معاهدة بغير أن يعرضها على برلمان وذلك بالرغم من وعده الرسمى وتصريحه قبل سفره بأنه لا ينوى مفاوضة فى المسألة المصرية، وبالرغم من أنه لم يخبر أحدًا من زملائه بهذه المفاوضة ولا أى مصرى آخر صغيرًا كان أو كبيرًا، وبالرغم من أنه لم يكن معه مستشارون عسكريون أو اقتصاديون أو فنيون.

فيالها من مفاوضة عجيبة - إذا كانت مفاوضة - وسترون أنه لم يفاوض ولم يكن إلا أداة لنقل الاقتراحات البريطانية.

أليس مخجلاً يا سادتى أن نرى الإنكليزى يصمم على عرض المقترحات على برلمان مصر ويرفض حرمان الشعب المصرى من حقوقه الانتخابية المباشرة، بينما المصرى ابن المصري هو الذى يعارض فى عقد البرلمان المصرى وفى تمتع الناخب المصرى بحقه كاملاً!

مخجل هذا ومحزن ولكنه مع الأسف صحيح «أصوات استنكار».

أسطوانة فنوغراف

ادعت الجرائد الوزارية وادعى محمد محمود باشا معها أنه انتزع هذه المقترحات، شكرًا لمجهوداته العظيمة فى المفاوضات التى ظهرت بينه وبين وزير الخارجية.

وانى أصرح أن محمد محمود باشا لم يدخل فى مفاوضة مع الحكومة الإنكليزية بما يفهمه كل إنسان من معنى المفاوضة وأنه لم تكن له مجهودات كبيرة أو صغيرة فى نقل المقترحات أو «مجرد أسطوانة فنوغراف» كما جاء فى تعبير أحد النواب.

وأكثر من ذلك الخطابات البسيطة التى وقعها بإمضائها لم يحررها إلا أحد الموظفين الإنكليز فى مصر وفى هذا الكفاية.

وإليكم الأدلة قاطعة فى تأييد ما ذكرنا:

أولاً - الدليل المستمد من التواريخ: فى يوم الجمعة ٥ يوليو علمنا من مصدر موثوق به أن الحكومة الإنكليزية عرضت على محمد باشا محمود اقتراحات على أساس مشروع ملنر وأنه قبلها وأبلغنا هذا الخبر فعلاً إلى دولة النحاس باشا، وبعد أيام نشر البلاغ هذا الخبر نقلاً عن مكاتبه فى لندن والمعروف أن محمد باشا محمود ذهب إلى أكسفورد فى ١٦ يونيه، فهل من المعقول - إذا كانت هناك مفاوضة فعلية فى المسألة المصرية - أن تنتهى فى بضعة أيام بينما المغفور له ثروت باشا استمر يتفاوض زهاء عشرة شهور وعدلى باشا بضعة أشهر وكذلك المغفور له سعد باشا فى مفاوضاته مع اللورد ملنر؟!

لكن قد يقال ما الدليل على صحة ما تدعون؟ والجواب أن دليلنا هو محمد باشا محمود نفسه كما سيجىء فى الدليل الثانى.

ثانيًا - الدليل المستمد من أقوال محمد باشا محمود: أخبرنى معالى إسماعيل صدقى باشا الذى اجتمعت به عرضًا فى طريقنا إلى فيشى بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٩ بما أسمح لنفسى أن أذكره لكم - إذ لو أن معاليه قصد أن يبقى الخبر بيننا لما تردد لحظة فى التوصية بكتمانه. ولما ترددنا نحن فى الاحتفاظ بالسر - وإليكم تفصيل الخبر:

قال لى معاليه إنه تقابل بالأمس بمحمد باشا محمود فى باريس وأنه بدأ الحديث بتهنئته على نتيجة جهوده التى ساعده فيها بلا ريب معالى حافظ باشا عفيفى. وهنا قاطعه محمد باشا محمود «لا يا سيدى. ولما جاء حافظ باشا عفيفى إلى لندن لم يشترك فى شىء لأن كل شىء كان قد تم».

وحدثنى معالى إسماعيل باشا صدقى أيضًا أن محمد محمود باشا أخبره أنه عرضت عليه ثلاثة مشروعات وأنه اختار المشروع الذى نشر الآن. إذن طبقًا لما صرح به محمد محمود باشا كان كل شىء قد انتهى فى ٩ يونيه فلا مفاوضة ولا جدال وكفى الله المؤمنين القتال «ضحك».

ثالثًا - الدليل المستمد من الكتاب المشتمل على الاقتراحات:

«هنا بقية للكلام لم نتمكن من نقلها بالتليفون».

كلمتنا إلى حكومة العمال

بقيت لنا كلمة صريحة نوجهها إلى حكومة العمال، فلقد قرر الوفد المصرى والأمة معه قرارًا حكيمًا رائعًا: ألا تبحث مقترحات الحكومة البريطانية إلا فى جو الحرية والدستور ودار البرلمان. وعندى أنه إذا كان يعوز الحكومة البريطانية دليل على حسن نية الشعب المصرى ورغبته الأكيدة فى الاتفاق مع الشعب البريطانى اتفاقًا مشرفًا دائمًا فهذا القرار السديد هو الدليل كل الدليل إذ فيه الضمان لمصر؛ لأن كل اتفاق يعقده البرلمان يكون محققًا لمصلحة البلاد ومتفقًا مع أمانيها فى الحرية والاستقلال، كما أن فيه الضمان للشعب البريطانى وحكومته بأن كل اتفاق يقبله البرلمان بعد بحث فى جو هادئ بعيد عن كل ضوضاء يكون اتفاقًا ثابتًا أو مقبولاً من الشعب المصرى؛ لأنه يضمن للإنكليز صداقة المصريين الحقيقية التى هى الغرض الأول والأخير من كل المعاهدات.

بيد أنه إذا لم يكن من حقنا أن نتعرض لنصوص الاقتراحات الآن فمن الحق أن نقول، إن مجرد فكرة الاتفاق التى أبدتها الحكومة البريطانية هى فى ذاتها خطوة ودية يقدرها الشعب المصرى حق قدرها؛ بل هى فى نظرنا خطوة جدية فى سبيل محالفة الصداقة التى ينشدها الشعبان.

إن الشعب المصرى الذى ابتهج بفوز العمال فى الانتخابات يعتقد أن وجود حكومة منهم على رأس الإمبراطورية البريطانية تمهد فرصة نادرة لتحقيق الاتفاق والمودة الخالصة بين الديمقراطية البريطانية والمصرية.

وكل ما نطالب به هو - وهو عدل - أن ينتخب البرلمان المصرى انتخابًا حرًا من غير تغيير ولا تعديل فى قانون الانتخاب، وأن يترك للوزارة الدستورية عقد الاتفاق بين الأمتين على قدم المساواة والعدل. وهو اتفاق مرغوب ولا ريب فيه، ولكن بما أنه من المسلَّم به بأن المحالفة يجب أن تعقد على قدم المساواة بين الشعبين فلا مساواة ما لم تتوافر فى الشعب المصرى الضمانات التى يتمتع بها الشعب البريطانى لبحث هذه المعاهدة. بل إن هذه الضمانات هى أكثر أهمية لنا منها لهم فنحن شعب صغير والمسألة المصرية هى مسألة حياة أو موت لنا، بينما هى ليست بمثل هذه الخطورة فى بريطانيا فلا أقل إذن من أن نكون متساوين مع الإنكليز فى حرية البحث فيكون لنا برلماننا كما لهم برلمانهم؛ وكذلك كامل حقوقنا الانتخابية وحرية صحافتنا واجتماعاتنا وجميع الضمانات الدستورية التى لا تتحقق بدونها مساواة بيننا وبينهم.

هذا هو الشرط الأساسى فى كل معاهدة. أما ما يدعيه مراسل التيمس من أن مبدأ الوفد هو «الحكم أو لا معاهدة» فهو مجرد قلب للواقع وتشويه للحقيقة؛ إذ الحقيقة التى لا نملُّ ترديدها وسنرددها حتى نلفظ النفس الأخير هى احترام الدستور أولاً وقبل كل شىء؛ ذلك لأن الدستور هو السبيل الوحيد للوصول إلى معاهدة يقبلها الطرفان وينفذانها بصدق وأمانة.

ويقول مراسل التيمس، إن الأمر المهم هو تنفيذ المعاهدة ثم يشير من طرف خفى إلى ضرورة بقاء محمد محمود باشا ليعقدها ونحن نتفق معه فى رأيه أن تنفيذ المعاهدة له أهمية حيوية؛ ولهذا السبب نفسه نطلب بل نحتم أن تشرف على تنفيذها حكومة دستورية حائزة لثقة البلاد فهى وحدها الكفيلة بتنفيذ المعاهدة لمصلحة الحليفين.

أما إذا كان المقصود من المعاهدة إرغامنا فليبقَ محمد محمود لتنفيذها إذا استطاع لذلك سبيلاً. وأما إذا كان الغرض رضاء صداقتنا فالسبيل الوحيد لتحقيق هذه الصداقة هو إعادة برلماننا ودستورنا كاملين من غير قيد ولا شرط؛ حتى يتسنى للبرلمان أن يبحث المقترحات المقدمة باعتبار ما لها من القيمة فى ذاتها دون أى مؤثر آخر، ثم يعقد معاهدة نهائية بعد مفاوضات حرة بين الحكومتين الدستوريتين: المصرية والبريطانية.

هذا كلام صريح لا مواربة فيه ولا خفاء وما كنا فى ذلك مغالين ولا مُتجنِّين؛ بل نحن نطالب بما يقضى به الدستور نفسه من أن كل معاهدة لا يقرها البرلمان لا تكون نافذة ولا تفيد الأمة بشىء.

ثم إذا غضضنا النظر عن النظم الدستورية فهل من المعقول أن يحرم المصريون برلمانهم فى الوقت الذى يُبتّ فيه فى مصير بلادهم، وأن يحرموا من حقهم المباشر للانتخاب فى الوقت الذى يجب أن يعطوا هذا الحق إذا لم يكن لهم؟ فما بالكم وهم يريدون أن يأخذوه منكم. هل تقبلون هذا؟ «هتاف: كلاَّ».

أجيبونى. أسمعونى صوتكم لتطمئن نفسى ولأطمئن على كرامة أمتى «هتاف حاد: كلا. كلا».

وأخيرًا، فإنى أوجه القول من جديد إلى حكومة العمال البريطانية مذكِّرًا إياها أنها قد عقدت فعلاً مع الشعب المصرى عهدًا هو بمثابة معاهدة صغيرة وقد أكد وكيل الخارجية البريطانية فى خطاب علنى أن وزير الخارجية حتَّم ألا يكون هناك تغيير فى القانون البرلمانى الذى يضمن حقوق الشعب المصرى الانتخابية والمصريون بأجمعهم يعرفون أن وزارة محمد محمود باشا لا تملك

لنفسها نفعًا أو ضرًا، فإذا عدل قانون الانتخاب الآن بعد هذا الانتظار الطويل فالمعنى الصريح هو أن حكومة العمال نكثت أول عهد لها مع الشعب المصرى وأنها تريد أن تفرض علينا دكتاتورية جديدة فى شكل معاهدة تحالف مع محمد محمود باشا لا مع الأمة المصرية، وهذا ما لا نظنه ولا نعتقده مطلقًا فى رجال حكومة العمال الديمقراطيين. وها نحن ننتظر ولنا ملء الثقة أن يتحقق ما يرجوه الفريقان من الوصول إلى صداقة كريمة حرة بين الشعبين.

منشور ضد الأستاذ وليم

فى هذا المهرجان الذى قام به الوفد لرسوله وليم، دفعت الخصومة الحزبية جماعة كتبوا منشورًا ووزعوه فى أنحاء مدينة الإسكندرية قُبيل وصول الأستاذ وليم زينوا رأسه بصورته وتحته كلمة: «المجاهد الفاشل الكبير».

وقد ضمَّنوه مثالب هذه خلاصتها[1]:

١ - ذهب إلى لندن لا للجهاد فى سبيل تحرير مصر واستقلالها بل للجهاد فى سبيل الحكم ومع ذلك فشل.

٢ - حاول النيل من وزارة دولة محمد محمود باشا وأيضًا فشل.

٣ - جاهد فى استبقاء قانون الانتخاب المباشر ليعود هو وشيعته إلى سلطة الغوغاء وأيضًا فشل.

هذه هى الأدلة التى قدموها على أنه فشل وأنه يستحق أن يُسمى «المجاهد الفاشل»!! ثم مضوا فقالوا فى منشورهم:

«وفوق هذا:

٤ - حاول إفساد المفاوضة فكان موقفه فى هذا موقفًا عدائيًا كموقف المستعمرين الإنجليز منها.

٥ - تعهد للإنكليز باسقاط المادة الخاصة بالسودان فى المعاهدة ثمنًا لوصوله إلى الحكم.

٦ - أظهر للإنكليز وللعالم بحملاته الطائشة على وزارة محمد محمود باشا أن المصريين منقسمون غير متفقين.

٧ - طلب بإلحاح تدخل الإنكليز فى أمورنا.

---

(١) عن البلاغ فى ٨ سبتمبر.

٨ - جمع له الأقباط من بينهم عشرة آلاف جنيه ليصرفها فى جهاده. وستنكشف لكم هذه المؤامرة بعد.

* * *

فى القاهرة

بات سكرتير الوفد ليلته بالإسكندرية وفى ظهر اليوم التالى (الأحد ٨ سبتمبر) ركب القطار قاصدًا القاهرة، وعند وصوله المحطة صافح مستقبليه ثم ركب عربة يجرها جوادان إلى يسار مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد، حتى وصل بيت الأمة وهناك تناوب الناس الكلام والخطب والهتاف.

وعلى إثر ذلك خرج الرئيس الجليل إلى شرفة بيت الأمة وأطل على الجموع وقال(١):

أصاب الأستاذ الصاوى فيما قاله عن الذين يطلبون الائتلاف ولهذا لن نأتلف ثانية معهم (تصفيق حاد).

نحن الآن فى أعياد وهم فى مآتم، وأعيادنا وطنية تبرز فيها روح قوية، وهل تريدون دليلاً على هذا أبلغ من الدليل الحى الذى أقمتموه اليوم فى استقبالكم مكرم (أصوات هذا أقل من الواجب) نعم صدقتم فيما تقولون فالأستاذ مكرم جدير بأن يضعه الشعب فى قلبه وأنتم جديرون بأن تخدموا منه هذه الخدمة، كما أنكم جديرون بأن نتفانى فى خدمتكم (تصفيق وهتاف). كان الأستاذ مكرم وهو يجاهد فى بلاد الإنكليز أمة كاملة تجاهد فى وسطهم، ولقد أثمر جهاده وكانت النتيجة ما رأيتم من قرب زوال عهد الدكتاتورية وبدء حياة سعيدة حرة ستفوزون بها فى القريب العاجل (هتاف - ليحى الدستور، لتحى الحياة البرلمانية).

هؤلاء هم إخوانى، الأستاذ مكرم وزملائى أعضاء الوفد، إنهم عضدى، إنهم قوتى التى أعتمد عليها بعد الله فى خدمة الوطن، فليس لى فضل شخصى فى عمل، كل عملى مستمد من معاونتهم المعاونة الصادقة البريئة، الصادرة من قلوب مخلصة مفعمة بحب الوطن (هتاف عالٍ بحياة أعضاء الوفد).

صدقونى يا إخوانى فيما أقوله لكم، لستُ وحدى شيئًا ولكن بإخوانى كثير.

إن أمتنا الأسيفة مُنيت بفئة يعرقلون جهادها كلما تقدمت بينما تتقدم الأمم الأخرى دائمًا إلى الأمام، وهذه مصيبة كبرى منيت بها هذه الأمة الأسيفة.

---

(١) البلاغ فى ٩ سبتمبر.

لقد صبرنا صبر الكرام على العسف والإرهاق ولكننا كنا دائمًا نرفع الرأس كرامًا، نطلب حق البلد بفضل ثباتكم أنتم، وجهاد أبنائكم الذين وكلتموهم فى الدفاع عن قضية بلادكم، فتفانوا فى سبيل الدفاع عنها، ولم يطلبوا منفعة ذاتية ولا غرضًا شخصيًا؛ لأن كل أملهم أن تحيا البلاد حياة حرة راقية بين الأمم الحرة الراقية.

إن خصومنا يأثمون فى كل حين، حتى فى الوقت الذى هم فيه يسيرون فى طريق الاحتضار، وأنهم يسيئون سمعة الأمة، ويكذبون عليها، ولقد قرأتم فى الجرائد خبر المؤامرة التى دُبرت ضد اجتماع الوفد المصريِ يوم السبت الماضى وقرأتم البيان التفصيلى عن هذا التدبير وعلمتم أن الأمر أبلغ إلى النيابة، فهل رأيتم النيابة تتحرك وتسعى إلى الوقوف على معالم الجريمة؟ كلا!! (هتاف) لا نريد أن تهتفوا بسقوط أحد فإن الأعمال هى التى ترفع من يستحق الرفعة، وتخفض من يستحق الخفض. فاتركوا الأعمال تعمل عملها (تصفيق) إنهم يدسون أشخاصًا فى اجتماعاتنا ليُحْدثوا فيها شغبًا ثم يدعون عليها ما هى بريئة منه، إن اجتماعاتنا صادرة عن قلوب مفعمة بالإخلاص والحب لله والوطن.

ولقد ارادوا اليوم أيضًا أن يحدثوا هذا الحدث فى شارع عماد الدين، فقد رأيت بعينَىّ رأسى رجال البوليس يضربون الناس الهادئين أمام مشرَب أجنبى ثم لا يكتفون بذلك؛ بل تعمل عصيهم فى زجاج هذا المحل الأجنبى، فلما صحت فيهم أمام الجميع بأننى أسجل عليهم ما يفعلون لم يسعهم إلا أن يمتنعوا.

وهتف دولته بحياة ذكرى سعد وحياة صاحبة العِصْمة أم المصريين والأستاذ مكرم والسيدة قرينته فردد الجميع هتافه بقوة، ثم قال: «والآن أقدم لكم درة يتيمة تسمعون منها الغوالى» وقدم الأستاذ مكرمًا بين عاصفة قوية من الهتاف والتصفيق.

كلمة الأستاذ مكرم

وبعد أن انتهى من كلمته قال الأستاذ مكرم:

إخوانى وأصدقائى

إن فى العين دمعًا. وفى القلب فيضًا. وليس فى اللسان كلام.

لا تطلبوا منى أن أخطبكم بعد هذا اليوم الفصيح الشعور البليغ التعبير فإن يومًا واحدًا من خطب الجمهور، وهتاف الجمهور، وحماسة الجمهور، ونار الجمهور، لهو بألف يوم من خطب مكرم وأمثال مكرم «هتاف وتصفيق».

أحمد الله الذى رد غربتى إلى أمتى (أصوات: مرحبًا. مرحبًا) لأزود النفس من وطنيتها وأقبس الحمية من حماستها. أحمد الله الذى ردنى إلى بيت الأمة، ذلك البيت المجيد البعيد المجد الذى يمنح المجد على السواء لمن يبقى فيه أو يعود إليه (أصوات: عود حميد ومسعى محمود).

كيف لى أن أخطب فيكم وقد خطبت الأمة اليوم خطبتها البليغة التى سيرن صداها فى أرجاء العالم. كونوا على ثقة بأن هذا اليوم هو نهاية الدكتاتورية (تصفيق وهتاف: ليحى المجاهد العظيم) إذ إن هذه الأمة المجيدة بعد أن عانت سنة من نار وحديد برهنت اليوم على أن شعورها نار ويقينها حديد «تصفيق وهتاف».

كيف أخطبكم يا إخوانى وقد خطبت البارحة تلك الخطبة التى غاظتهم بأسرارها، غاظتهم بفضائحها فأرادوا أن ينتقموا لأنفسهم فلم يجدوا إلا الزهور التى كانوا ينهالون عليها من مركبة السكة الحديدية ويقطعونها «ضحك» عجبًا للرجال الذين يخافون الزهور والزهور زينة ربات الخدور «تصفيق حاد».

غاظتهم تلك الخطبة البليغة بما أوضحت من فضائحهم فماذا يقولون؟ رجعوا إلى نغمة قديمة وسيئة، هذا مسلم وهذا قبطى، إذن ليسمعوا ما يغيظهم ويجعلهم يموتون فى كيدهم فإنى وإن كنت مسيحيًا دينًا فإنى مسلم وطنًا. «تصفيق حاد وهتاف طويل وأصوات: الدين لله والوطن للجميع».

صغار النفوس. ضعاف اليقين. لم يروا سبيلاً للانتقام من هذا الأسد الواقف بين أيديكم (وأشار إلى النحاس باشا بجانبه) زعيم الأمة إلا أن ينتقموا من النساء والأطفال البررة من أبناء الشعب فانهالوا عليهم ضربًا.

ظن محمد باشا محمود أن الدكتاتورية فى مصر قد تمتد إلى إنكلترا «ضحك» وأراد لتلك الدكتاتورية الهزيلة أن تتبعنا حتى فى غربتنا فهل تعلمون ماذا فعلت؟ لم أكد أصل إلى لندن وكان وصولى إليها فى يوم ٢٤ يونيه أى قبل أن يمنح لقب الدكتور لدولة الدكتاتور «ضحك» فما إن وصلت إلى غرفتى ومعى فيها شريكتى وقرينتى «هتاف: لتحى شريكة مكرم» حتى دق الباب فإذا برسول محمد محمود يشرفنا فى غرفتنا، وإذا بمفتش البوليس الإنكليزى يأتى ليزورنى ويهددنى «ضجة». جاءنى مفتش البوليس وسألنى: لماذا أتيت إلى إنكلترا فأجبته أننى حضرت فى زيارة. فقال: وهل تنوى أن تزور أكسفورد؟ فقلت: ولماذا تسألنى هذا السؤال؟ فقال: وصلت إلينا أخبار بأنك آتٍ لتدبر مظاهرة عدائية لمحمد

محمود فى أكسفورد وأنك ستحرك الطلبة المصريين لمظاهرة ضده. فقلت: ومن أخبركم؟ فقال: جاءنا ذلك من أحد المصادر. فقلت: لم يكن فى نيتى أن أزور أكسفورد ولكن بما أنك أنت وغيرك مهتمان بهذه الزيارة فقد أزورها. فقال: إن لك الحرية التامة فى زيارتها ولكن جئت لأحذرك من الإخلال بأحكام القانون الإنكليزى لأننا مضطرون أن نحمى الغرباء من الزوار الممتازين.

فقلت له: إنى أعرف القانون الإنكليزى جيدًا وأنى من رجال القانون فى بلدى ولست فى حاجة إلى من ينبهنى إلى مراعاة قانون.

وقلت له: ما الذى يخشاه محمد محمود باشا ففى يدى مقال من حديث فى جريدة الديلى إكسبريس يقول فيه إن الأمة بأجمعها تعضده، فماذا إذن يخشى من مكرم وهو وحده هنا اللهم إلا إذا كان المصريون ليسوا وراءه كما يدعى؟!

ثم قلت له: أظنك تعرف من أنا فأنا رجل لى كرامة فى نفسى. وكنت نائبًا ووزيرًا سابقًا ولا أفهم كيف يُعتدى على كرامتى بمثل هذا التحذير. فأكد لى بكل لطف وأدب أنه فيما يختص به لا يعتقد صحة الخبر الذى وصل إليه لأنه يعرف أن من كان مثلى هو أرفع من تلك الصغائر. فسألته وممن إذن جاءكم الخبر؟ ألعله من السفارة المصرية بطريق محمد محمود، فقال: هذا سرنا ولا يمكننى أن أبوح بمصدر الخبر.

بعد هذا علم بعض من النواب ما جرى فاحتجوا وتفضلوا بالاعتذار لى عن هذه الفضيحة التى ارتكبها محمد محمود باشا المصرى ضد مصرى آخر من مواطنيه فى بلاد الإنكليز.

ومع ذلك يقول محمد محمود باشا ويدعى أن مكرمًا كان له مسلك شائن فى إنكلترا، فياله من مسلك شائن حقًا ولكنه لا يُسند إلينا!

هذا صدقنا وذاك مَيْنهم ولقد خرج مئات الألوف من المصريين اليوم إلى شوارع القاهرة ينادون بحياة الوفد ومجد الوفد وما كان للوفد مجد إلا مجد أمته. فهل تدعى جريدة السياسة بعد اليوم أن الهاتفين للوفد ولمصر كانوا بعض عشرات أو مئات؟

كلا. أظنها تخجل أن تدعى هذه الدعوى وأن تشهد على كذبها الألوف من الأجانب والمصريين الذين رأوا وسمعوا واقتنعوا.

بارك الله فى هذه الأمة المجيدة التى أوفتنى الجزاء أضعافًا مضاعفة ولم أكن إلا خادمًا صغيرًا من خدامها ولكنها أمة كبيرة بعطفها وإحسانها.

إن أمة هذا شعور شعبها وهذا الأسد الرابض رئيسها وتلك الروح الخالدة روح سعد ترقبها وتلك الأم أم المصريين تحنو عليها - إن أمة أنتم أبناؤها لن تُقهر أبدًا؛ بل ها هى قد كتبت لنفسها الفوز بيدها وإن الفوز لقريب «تصفيق».

أشكركم وأعتذر عن تقصيرى فى إيفائكم حقكم من الشكر وعرفان الجميل فلقد غمرتمونى ببحر خِضَمّ من شعوركم، وليس لى إلا أن أضرع إلى الله ليجزيكم بمقدار فضلكم، وأن يغمركم ببركة منه ونعمة، وكونوا على ثقة أن يوم الحرية قرب لأنكم كنتم أحرارًا رغم أنوفهم، كبارًا رغم صلفهم (هتاف وتصفيق).

إن سعدًا لم يمُتْ فقد رأيناه اليوم حيًا فى أمته فاهتفوا معى بحياة ذكرى سعد وحياة خليفة سعد وحياة أم المصريين شريكته.

رد جريدة السياسة على سكرتير الوفد

كان الدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير جريدة السياسة فى لندن إبان المفاوضات، وقد عاد على الباخرة التى عاد عليها جلالة الملك ورئيس الوزراء واستأنف عمله فى تحرير السياسة فكان لكلامه عما جرى فى لندن وجاهته. وقد كتب ردًا على بعض ما جاء فى كلام سكرتير الوفد يقول:

وأولى أكاذيبه ما بينًا فى غير هذا المكان من تشبيهه مصطفى النحاس بمحمد عليه السلام - ولسنا نعود إلى القول بأكثر مما نبهنا إليه ودعونا إليه من أن لا يعيد هذا المفتون جرح عواطف المسلمين على هذه الصورة التى تبدو مقصودة مدبرة لغاية أبعد من الإهانة، تلك هى إظهار البلاد أمام إنكلترا، إذا دافعت البلاد عن نبيها ودينها بمظهر المتعصب وإعادة الحجة التى يحاربوننا بها فى غير مصر.

لسنا نعود إلى القول فى هذا وننتقل منه إلى سلسلة أكاذيب مدهشة. فهو يريد أن يقول إن محمد محمود باشا جعل الوزارة غرضه وسعى لها فى كل فرصة وأنه استعان به - أى بوليم - فى بعض الظروف. وقبل أن نكشف عن سلسلة الأكاذيب هذه نريد أن نسأل وليم وأصحابه فِيمَ هذه الضجة التى يثيرون اليوم وفيم الغوغاء الذين يجمعون وفيم التزلف لحكومة العمال والارتماء أمامهم وعلى أعتابهم؟ هل يريدون بهذا أن يرتلوا الأوراد والمزامير، أم هم يريدون به الوزارة؟ فما لهم يرون حقًا لهم ما لا يرونه من حق غيرهم، فى حين أثبتت

الظروف أنهم ما تولوا الحكم إلا أفسدوا الذمم والضمائر وأفسدوا الأمن والنظام وأفسدوا كل شيء في البلاد على حين أصلح محمد محمود وزملاؤه، وأقاموا من جليل الأعمال بما ينهض لهم فخرًا على الزمان وتوجوه بمشروع المعاهدة المعروض اليوم على البلاد والذى لم يجرؤ وليم ولا غير وليم أن يتقدم عليه بمطعن من المطاعن.

إلى جانب ذلك فكل ما ذكره وليم كذب صُرَاح. فقد ذكر أن محمد باشا استعان به لإسقاط وزارة ثروت باشا. فهل يذكر وليم واقعة نرويها له ونتحداه إن استطاع تكذيبها هل يذكر أنه كان يومًا فى بيت صهره مرقص حنا باشا وكان فى المنزل شاب لعله لم ينسه وأنه أبدى أمامه أنه يريد إسقاط وزارة ثروت باشا، وهل كان فى هذا يقصد لغير ما وصل إليه فيما بعد من أن يكون وزيرًا. فإذا كان ذلك سعيه منذ أوائل ديسمبر سنة ١٩٢٧ - أى بعد عودة المغفور له ثروت باشا من أوروبا بأيام، فما كان أحراه أن يتورع عن أن يكذب على محمد محمود باشا فى واقعة لم تحدث بينما كان هو وشيعته الذين تتحلب أشداقهم طمعًا فى الوزارة وحرصًا عليها، وبينما كان هو والنحاس وشيعتهما لا يجدون للوزارة وسيلة إلا محاربة ثروت باشا وإسقاط وزارته، بينما لم يكن لمحمد محمود باشا أية مصلحة لأنه كان وزيرًا للمالية وكان متمتعًا بكل ما يريد من حرية فى العمل.

أما ما ذكره عن أزمة قانون الاجتماعات وموقف محمد باشا منها فكان أحرى به أن لا يشير إليه بحرف، فقد كانت هذه الأزمة من أولها إلى آخرها دليلاً على قصر نظر مدهش وتفريط آخر الأمر فى كرامة البلاد بخطاب الشكر على الحل السعيد الذى انتهت إليه الأزمة على نحو ما هو معروف. ويكفينا تدليلاً على ذلك أن نذكر أن الإجماع الذى يقول عنه الأستاذ وليم لم يكن موجودًا بالفعل، وأن مناقشات كانت تتلو مناقشات فى الموضوع للخروج من الأزمة بسلام فكان النحاس ووليم يفشوانها لأنهما كانا يريدان الظهور أمام البلاد بمظهر البطولة، حتى إذا رأيا هذه البطولة توشك أن تضيع عليهما الوزارة تراجعا ونكصا على الأعقاب وفرا من الميدان وختم بالشكر على الضربة التى أصابت مصر بسبب تصرفهما. ونذكر من هذه المناقشات ما اقترحه خشبة باشا أول الأزمة من إحالة القانون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة، حتى إذا أقرته ليسرى على المصريين والأجانب سواء بسواء لم يكن لإنكلترا وجه لاحتجاج، وإن رأت تعديلاً فيه لم تكن إنكلترا قد قسرت مصر على شيء من شئونها الداخلية البحتة. ومثل

هذا التصرف حصل فى قوانين غير قانون الاجتماعات فلا عيب فيه، وقد رفض النحاس ووليم هذا الاقتراح وسارا فى خطتهما الأولى خطة البطولة المصطنعة حتى صدما صدمتهما الأخيرة. فلم يكن إجماع إذن بين الوزراء على ما يزعم وليم فى أكذوبته هذه. كما أن محمد محمود باشا محمود لم يستَقِلّ من الوزارة أولاً وأخيرًا إلا لأن النحاس باشا لم يكن يُطلع زملاءه على ما يدور فى الوزارة لأن وليم كان قد أمره بهذا، أو أقنعه به إن كان هذا التعبير أكثر إرضاء للنحاس وأصحابه، حتى إن جميع وزراء وزارة النحاس باشا كانوا يرون فى ذلك ما لا يطاق، وكان محمد باشا أول ما نفد صبره منهم وأول من أبت كرامته أن يلعب به وبالبلاد شاب كوليم.

بقيت أكاذيب وليم عن مفاوضات محمد باشا فى لندن، والعجب أن طلبنا أمس إلى وليم أن يجيبنا عن أسئلة خلاصتها أن أحدًا من رجال لندن الرسميين لم يرضَ مقابلته فلم يجب؛ مما يدل على صحة ما ذكرناه فكيف به يعلم ما جرى من أمر المفاوضة ويحكى عنها أو يقص من أمرها خبرًا، ولكن الحقد والحفيظة يأكلان صدره لفشله فى عرقلة المساعى الوطنية المخلصة التى بذلها محمد باشا لمصلحة البلاد. فهو يريد أن يحيطها من أكاذيبه بما يقلل من قيمتها رغم ما ذكره مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية عنها حين قال: «إن لمحمد باشا محمود أن ينظر إلى الماضى مفاخرًا بالمجهود الموفق الذى قام به فى لندرة لمصلحة بلاده» لكن وليم يريد أن لا تكون مفاوضة أولاً، ويريد أن يقول إن محمد باشا كان يريد أن لا يعرض الاتفاق على مصر ولكن الإنكليز هم الذين أصروا على هذا، وهو فيما يقول يتذرع بأكاذيب تافهة لا تنهض، ومنها قوله إن الزمن القصير الذى تم فيه المشروع المعروض اليوم يدل على أنه لم تكن مفاوضات وإنما هى مقترحات إنكليزية على نحو ما يريدون أن يقولوا.

وإذا كان محمد محمود باشا قد أبى فى خطبتيه اللتين أُلقيتا بالإسكندرية وفى اجتماع الأحرار الدستوريين بالقاهرة أن ينسب إلى نفسه أى فضل فيما وصل إليه من اتفاق مع إنكلترا، فإن الإنصاف والحق يقضيان على من يعرف الأدوار التى مرت بها المفاوضات والمجهود العنيف الذى قام به محمد محمود باشا أن يذكر ما كان من ذلك وأن يوقف الأمة عليه؛ لتقدر سعى أبنائها لها ولتعرف من الذى جاهد فى سبيلها ومن الذى جاهد ويجاهد للقضاء على حقوقها. فقد وصل محمد باشا إلى لندن واستُقبل فيها أحسن استقبال يوم ١٨

يونيه الماضى، وفى يوم ٢٠ اتصل بوزارة الخارجية والرجال المسئولين فيها. وكان قد تحدد يوم ٢٤ يونيه للمقابلة الأولى بينه وبين مستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية، فأراد فى مقابلاته لرجال وزارة الخارجية أن يمهد لما يقع فى المقابلة الأولى ولما يمكن الحديث فيه من شئون مصر فى علاقاتها بإنكلترا. وقد أبدى لهم أنه يريد محادثتهم بغية الوصول إلى تسوية فى مسألة الامتيازات الأجنبية ومسألة إلحاق مصر بعصبة الأمم وفى مسألة الإنذار البريطانى بشأن السودان مما كان من آثار مقتل السردار فى سنة ١٩٢٤. فأبدى له رجال وزارة الخارجية أن حل هذه المسائل يجعل ما بقى من المسائل المعلقة مقصورًا على حماية المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر. وأن من الخير إذن تناول المسائل المعلقة كلها بالبحث. ولم يتردد محمد باشا محمود فى قبول ما عرض عليه وبخاصة أن قبل رجال وزارة الخارجية بعض مبادئ أراد دولته أن تعتبر مُسلَّمًا بها قبل الدخول فى بحث. ولم يأتِ الوقت بعد لإذاعة هذه المبادئ. ولما تقابل دولته مع مستر هندرسن الذى وقف قبل المقابلة على ما أبلغه إليه المسئولون من رجال وزارته، أبدى جنابه ارتياحه وأمله فى حال المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا. ولما عاد محمد باشا محمود من أكسفورد فى ٢٦ يونيه - أى بعد مقابلة مستر هندسرن بيومين - اتفق مع رجال وزارة الخارجية ليعقدوا اجتماعًا فى منزل خاص يبحثون فيه المسائل التى يمكن بحثها لقصد الدخول إلى تسوية فيها. ودام هذا الاجتماع من الساعة التاسعة صباحًا إلى الساعة السادسة بعد الظهر، ثم عقدت بعد ذلك عدة اجتماعات بعضها فى وزارة الخارجية وبعضها فى أمكنة أخرى، وكان الغرض من موالاة الاجتماعات على وجه السرعة وفى أماكن مختلفة أن لا يتسرب خبر ما يقع إلى الخارج؛ فيقوم المحافظون من الإنكليز ويقوم أمثال وليم من المصريين بالسعى لإحباطه والعمل على عرقلته.

وبعد أسبوع من هذه الجلسات المتوالية طلب رجال وزارة الخارجية إلى محمود باشا أن يقدم لهم مشروعًا فاعتذر عن ذلك اعتبارًا بالماضى وطلب إلى الطرف الإنكليزى أن يقوم بوضع المشروع، فوضع فعلاً وبلغت إليه نسخة منه فى يوم ٣ يوليو لكنه ألفى فيه ما أوجب الاعتراض على عدة مسائل منه؛ فعقدت على إثر ذلك اجتماعات أخرى طويلة حدثت فيها مناقشات انتهت إلى مشروع ثان قدم فى يوم ٧ يوليو، وفى ذلك اليوم حضر إلى لندن حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس المستشارين الملكيين لمعاونة دولة رئيس الوزراء فيما يرى معونته فيه.

وفى يوم ٩ يوليو سافر إلى باريس وعاد منها فى يوم الخميس ١٢ يوليو، وكان عبد الحميد باشا قد وصل من أبحاثه مع رجال وزارة الخارجية إلى تحويرات شتى فى المشروع الثانى أنتجت مشروعًا ثالثًا، ولم يصبح هذا المشروع نهائيًا إلا بعد أن أدخلت عليه تحويرات أخرى طلبها رئيس الوزراء محمد محمود باشا لمصلحة مصر وأقنع بها الطرف الإنكليزى.

هذا موجز عن حقيقة ما وقع فى لندرة قد تسمح الظروف بتفصيله على صورة أوسع. ولكنه يعطى القارئ فكرة عن المجهود الكبير الذى أنفقه محمد باشا فى ثلاثة الأسابيع الأولى. وعلى هذا المجهود يُقابل من مصريين بهذا الجحود المستهتر ونكران الجميل، الذى إن دل على شىء فلا يدل إلا على عقلية مريضة وقلب أشد مرضًا.

ومنذ أول لحظة كان تصميم محمد باشا أن يعرض نتيجة مساعيه على البلاد. لكن طريقة هذا العرض لم تكن موضع بحث لأنه كان يعتبرها مسألة داخلية من شأن الحكومة المصرية وحدها، ولذلك لم يقبل أن يناقش فيها أو يتحدث بشأنها.

أفيرى القارئ، وهذه هى الوقائع الصحيح التى تدل عليها أقوال مستر ماكدونالد وعبارات الخطابات المتبادلة بين مستر هندرسون ومحمد باشا، مبلغ ما فى أقوال وليم من كذب لا يستند إلى شىء من الحقيقة ولكن كذب متعمد يقصد به إلى غاية قريبة وغاية بعيدة، وسنكشف عن كل واحدة من هاتين الغايتين فى الأيام المقبلة.

إلى جانب هذا المقال المملوء بالوقائع التى سوف يتكشف عن مبلغ قربها أو بعدها من الحقيقة الزمن، قامت جريدة السياسة بمناورة حول عبارة جاءت على لسان الأستاذ وليم مكرم عبيد إذ شبه مصطفى النحاس باشا بالمصطفى (صلى الله عليه وسلم). ولكنها كانت محاولة فاشلة لم تحدث تأثيرها المرجو فى الرأى العام. ونثبت هنا بعض ما جاء فى هذه الكلمات: ....

....

الواقع الذى يؤسف له والذى لا يسعنا بعد الذى كان إلا أن نصارح القراء به، هو أن الوفد كلما طال به العمر وتراخت عليه السنون يزداد خضوعًا لوليم وشيعته من المتعصبين المتهوسين. ولسنا نقول هذا تعصبًا منا فإن فى حزبنا من إخواننا الأقباط أكثر ممن مع الوفد ولكن الذين معنا مخلصون صادقو السريرة

لا يعرفون هذه الدسائس ولا يحلمون بشىء من غايات وليم ومآربه، وهناك أقباط كثيرون غيرهم لا صلة لهم بحزب من الأحزاب منهم المحامون البارزون ورجال الأعمال المختلفة وهم جميعًا لا يفتئون يعربون لنا عن الألم الذى يخامرهم من طيش وليم وشيعته. فليست المسألة مسألة تعصب وإنما المسألة أن فريق وليم له غاية أخرى يضمرها ولا يقره عليها عقلاء الأقباط والمخلصون منهم لقضية البلاد. وليس فى مصر من يعجب للوفد وأمره مع هذا الفريق من الأقباط، فالوفد مثلاً هو الوحيد الذى كان فى وزارته - كلما قامت منه وزارة - وزيران قبطيان، ولقد قامت وزارات عديدة برياسة أقباط من أمثال المغفور لهما بطرس باشا غالى ونوبار باشا، وصاحب الدولة يوسف باشا وهبه فلم يدخل كلاً من هذه الوزارات سوى قبطى واحد، وغير قليلين من يعرفون أن الدستوريين عرضوا لما قام الائتلاف بين الأحزاب أن يكون الوكيلان لمجلس النواب من حزب الأحرار الدستوريين ومن الحزب الوطنى - وهما ركنا الائتلاف مع السعديين - فرفض الوفديون لا لشىء إلا ليكون الوكيل وفديًا قبطيًا مادامت الرياسة للرئيس المسلم.

وعلى ذكر هذه الظاهرة التى امتاز بها الوفد نقول إن الأقباط ليسوا الأقلية الوحيدة فى مصر، وأن اليهود ليسوا دونهم عددًا وثروة ونفوذًا، ولكنه لم ينشأ قط - ولن ينشأ - بينهم وبين المسلمين شىء اسمه تعصب أو اقتسام للوظائف والمسلمون عامل مشترك وهم الأكثرية بالقياس إلى الأقباط كما لهم الأكثرية بالقياس إلى اليهود، فلماذا لا يذكر التعصب إلا فيما بين المسلمين والأقباط؟ ظاهر أن السبب لا يرجع إلى المسلمين وإلا لتعصبوا على اليهود، ولقد حدث أن دخل إحدى الوزارات يوسف قطاوى باشا وهو يهودى ثم ذهبت هذه الوزارة ولم يدخل غيرها من اليهود أحد، فلم نسمع شيئًا ولسنا نعرف أن اليهود تململوا أو اكترثوا أو ذهبوا إلى اتخاذ ذلك سُنة.

فهل يستطيع البلاغ وكُتّابها ورجال حزبها أن يفسروا لنا هاتين الظاهرتين؟ حتى الاتحاد معناه عند الوفديين ائتلاف عنصرَى المسلمين والأقباط، أما اليهود وغيرهم من أصحاب الأديان الأخرى فلا يذكرون ولا يخطر أمرهم على بال.

واضح جدًا أن شيعة وليم من الأقباط غرضها السيطرة على الوفد لتتحقق لها مآربها عن طريقه، وقد تمت لها هذه السيطرة وبلغت غايتها من السلطان فلم يعد للمسلمين فى الوفد وزن أو قيمة أو حساب يذكر والوفد الآن هو وليم؟

ولا أحد سوى وليم، أما النحاس فنمرة أو صفر على اليسار وبوق ينفخ فيه وليم ومركب ذُلُول يخب عليه إلى حيث يشاء. فهل عقمت هذه الأمة فلا يصلح من أبنائها لركوب النحاس غير وليم؟ وهل تقبل الأمة أن يقودها وليم إلى المهالك ويدفعها إلى قاع الهاوية ولا يتحامى وهو يفعل ذلك حتى أن يسب نبيها بتشبيه مطيته به؟

ونكتب نحن فى هذا ونبين له ما فى تشبيهه من المهانة والاستخفاف فلا يُعنى بأن يعتذر أو يعدل أو يأسف، ولا يكون منه إلا أن يسخِّر للدفاع عنه وتبرير فعلته قومًا مسلمين مات إحساسهم بحرمة دينهم وهانت عليهم نفوسهم، فهم لا يخجلون أن يظاهروا من يستبيح كرامة نبيهم ويتطاول على مقامه ويشبه به واحدًا من أشباه الرجال لا عقل له ولا إرادة ولا نفس، وإنما هو كما قلنا مطية لأهواء وليم لا ينبو فى يد راكبه وسائقه؟

افترى وليم أكبر من أن يعتذر مما جرى به لسانه فى حق نبينا؟ أهو أعلى من أن يرتد إلى واجب الأدب حيال من تؤمن برسالته هذه الأمة؟ أهو فوق أن ينزل إلى مسح هذا الجرح الذى أصاب به الأمة الإسلامية؟

والنحاس، ذلك الهزؤة، ما قوله؟ ولكن ما قول من لا رأى له؟

* * *

وقالت: ....

....

وبعد، فإننا نحب أن تتبين الأمة كل شىء على حقيقته. وإذا كان النحاسيون يكرمون رجلهم لأنهم يتوهمون أو يحبون أن يوهموا الناس أنه جاهد لإحباط الاتفاق - وهذا هو الجهاد فى نظرهم - فيحسن أن يعرف الناس أن النحاسيين يهولون حتى فى هذا. نعم سعى ليبلغ هذا المأرب الذى ينافى مصلحة البلاد، ولكنه لم يكن فى لندن يلقَى سميعًا أو يجد من يعبأ به، وكان يعود من كل ناحية وهو أخيَب الخيَّاب وأفشل الفشلة، ولا فضل له إلا سوء ما يضمر إذا كان فى هذا شىء من الفضل.

وهذه بضعة أسئلة بسبيل مما ذكرنا نلقيها على الأستاذ المجاهد الكبير:

أولاً - هل طلب الأستاذ وليم مقابلة المستر ماكدونالد فأبلغته سكرتارية رئيس الوزارة البريطانية أن جنابه مشغول بمسائل كثيرة جوهرية كالجلاء عن الرين والتعويضات وغيرها ولذلك لا يستطيع مقابلته؟

وهل عـرضت عليـه سكرتارية المسـتـر مـاكـدونـالد مـقـابلة رئيـس مكتبـه السيـاسى فـاعـتبـر هـذا غيـر لائق بمقـامـه وهـو المجـاهد الكبيـر ورفض. وأبلغ السكرتارية رفضه ثم عاد فرضى بمقابلة رئيس المكتب السياسى فرفض الرئيس المذكور؟

ثانيًا - هل حـاول الأسـتـاذ وليم مكرم أن يتـصـل برجـال وزارة الخـارجـيـة البريطانية فلم يستطع؟

ثالثًا - هل سـأل جـمـاعـة من الطلبـة فى لندن الأسـتـاذ وليم عن رأيه فى المعاهدة فقال إنها لا تغير فى الموقف الحاضر شيئًا أكثر من انتقال الجنود البريطانية إلى مكان على مسافة ساعتين من القاهرة وهذا يساوى وجودهم فى القاهرة سواء بسواء، وأن الديون التى لمصر على السودان يعنى إيه مسألة مائة جنيه؟

هذه بعض أسئلة نوجهها اليوم وفى مَرجُوِّنا أن نتلقى عنها جوابًا، فإن كان صادقًا وجهنا غيرها إليه وإن كان غير صادق بيَّنا ما فى الأمر لتقف الأمة على حقيقة هذا «الجهاد» الذى يقولون عنه»[1].

وعلقت (جـريدة الاتحـاد) لسـان حـال حلفاء الأحـرار الدسـتوريين فى الوزارة والحكم على كلام الأستاذ وليم تقول[2]:

«من الكلمـات المأثورة «إذا أبغـضت فـأبغض هونًا مـا»؛ وذلك لأن الغـضب قـد يكون نتيجة ثورة من ثورات النفس لا يعتمد فى إثارته على ركن من أركان الحجة فيكون مجاوزًا للعدل واللائق. وقد يؤدى إلى التندم والأسف على ما يبدر من فم الغاضب، أما إذا كان - هونًا ما - فمن الممكن استدراكه. ومن المفهوم أن له رُجعَى إلى المغضوب عليه لا تحمل فى ذاتها كثيرًا من غضاضة الاعتذار أو مرارة الأسف.

خطب الأستاذ مكرم عبيد فى الحفل الذى أُقيم لاستقباله فى الإسكندرية بعد عودته من أوروبا أمس. واستنَّ فى خطواته استنان الجموح المطلق المنكب عن ذكرى العواقب. وكان الهدف الذى أفرغ كل ما فى جعبته من سهام فيه هو دولة رئيس الوزراء. فأخذ يسرد الحوادث ويطوى صدر الحاضر على أعجاز الماضى. ومازال هكذا حتى لم يجد موضعًا للكلام ثم سكت!!

---

(١) السياسة فى ٨ سبتمبر.

(٢) الاتحاد فى ٨ سبتمبر.

ثم إذا سألت: هل هذا موضع الطعن وهل هذا وقته. وهل الأمة فى شوق شديد!! إلى سماع الأستاذ يطعن فى دولة رئيس الوزراء، ويحرك ألسنة الجمهور المتسمع بكلمة - خيانة - ؟؟ نظن أن الأستاذ قد شعر فى نفسه أنه أسرف وأنه لم يراعِ الوقت ولا نفسية الأمة، ولا استعدادها لسماع كل هاتيك المطاعن المؤلمة، فانطوت نفسه على ألم مبرح ينطوى عليه كل من وقف وقفته بالأمس يبعث القول ولا يبالى أين وقع من الكرامات.

إننا كنا نظن الأستاذ يطوى صحيفة الأمس بما فيها من خير وشر. ويتريث قليلاً حتى يرى إن كانت الأمة تُعوزُها جروح جديدة أو لا تعوزها. وإن كانت فى حاجة إلى رأب الصدع أم فى غيرَ حاجة وبعد ذلك فله فى ميدان القول متسع، أما أنه وهو فى الباخرة يضع خطبة كالتى ألقاها فى حفل الأمس وهو لا يدرى ما عليه الأمة الآن من آلام سببها التفرق والتشتت ومن أسقام أنتجها التحزب، فنعتقد أنه كان عَجُولاً وكانت عجلته هذه سببًا فى هذه العثرات.

إن عقلاء الأمة ينادون الآن بالاتحاد. وينبذ كل تحزب، وبالاجتماع للنظر فى المقترحات بعين مصر فقط لا بأعين الأحزاب. بل سمعنا هذه النصيحة من رئيس الحكومة الإنكليزية - أى من غير مصرى - كل ما يعنيه من شأن هذه المقترحات أن يخدم بهذه النصيحة إنكلترا ومصر فى آن واحد. ولكن الأستاذ مكرم عبيد لم يقدر هذا كله. وألقى خطبته لتُحدث بين صفُوف الأمة فجوات واسعات أو على الأقل لتوسع ما تركته الحوادث الماضية فى بنيانها من ثُغَر وفتوق.

كان المنتظر من مثل الأستاذ أن تكون يده فى جمع صفوف الأمة أسبق الأيدى. وكان المأمول أن ينزل الوئام بين الأحزاب المصرية فوق كل اعتبار من الاعتبارات الأخرى. ويكون له بذلك من الفضل على هذه الأمة أنه أنقذها وهى تجتاز أحرج مضيق. ويكتب له التاريخ هذا الفضل فى صفحاته. ويتحدث به الجيل الحاضر والأجيال الآتية. ولكن ما قرأناه من خطبته بالأمس جعلنا نعتقد أنه أذكى النار ولم يطفئها. ولفحها ولم يخمدها. ورمى الهدف بكل ما فى كنانته حتى تكسرت النصال على النصال.

لنترك الجانب المُرَّ من الخطبة. وهو جانب المطاعن ولنبحث عن رأى الأستاذ فى مشروع الاتفاق، هل قال كلامًا فيه؟ قال:

«بيد أنه إذا لم يكن من حقنا أن نتعرض لنصوص الاقتراحات الآن، فمن الحق أن نقول إن مجرد فكرة الاتفاق التى أبدتها الحكومة البريطانية هى فى

ذاتها خطوة ودية يقدرها الشعب المصرى حق قدرها؛ بل هى فى نظرنا خطوة جدية فى سبيل محالفة الصداقة التى ينشدها الشعبان». فما معنى هذا؟

يؤخذ من هذه الجملة أن الأستاذ يرى فى الخطوة التى خطتها الحكومة الإنكليزية بالاتفاق خطوة ودية من جانب، وجدية من جانب آخر. ولا معنى لهذا الوصف إلا أن الأستاذ يرى فى مشروع الاتفاق الحالى الذى تقدمت به الحكومة الإنكليزية أنه خطوة جديدة. ولا يكون خطوة جديدة إلا إذا كان هذا عن اقتناع بفائدة المشروع.

هذا جميل. ولا بأس على الأستاذ أن يلجأ إلى هذا التلميح الذى هو فى حكم الشىء الصريح، ولا يُعد هذا شذوذًا من الأستاذ أو خروجًا عن الصمت الذى تعاهد عليه زملاؤه الوفديون. فرُبَّ تلميح أبلغ من تصريح ورب إشارة تغنى عن كلام كثير.

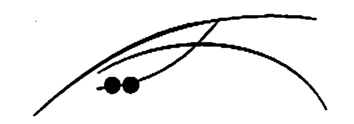
ما علينا، ولكن الذى شوه جمال هذا الرأى هو ما ضمَّنه الخطبة من مطاعن كثيرة استمد لها القول من الماضى الدفين. سواءً أكان حقًا أم باطلاً - واجتهد فى أن تكون ملأى بالأسرار. حتى بالأسرار التى تقع بين شخصين لا ثالث معهما. فكان هذا موضع إشفاق وأسف من العقلاء وكان الظرف غير متسع له. وكانت الأمة هى التى تحمل على كاهلها أعباءه؛ لأنها المحور الذى يدور عليه الخلاف.

على أن الأستاذ مكرم عبيد، وهو المصرى، يعلم أن ليس فى مصر خائن بل يعتقد أن الخيانة صفة لا تقوم بموصوف فى مصر. ورداء لم يخلق الله له جسمًا مصريًا يطابقه ويلابسه. وإنما هو الغضب يجعل الغاضب يرمى الكلام على عواهنه من غير أن يقيم له وزنًا. فعسى أن يعرف الأستاذ ذلك ويحاسب نفسه. ونظن أنه قد فعل وأنه الآن يسمع صوت الضمير أو حكمه عليه، لقد صدق من قال: إذا أبغضت فابغض هونًا ما!!

■■■

الفصل الرابع

أقوال الإنكليز في المقترحات



ضجة حول الانتخابات ومركز الوزارة

نقل البرق والبريد إلينا من إنكلترا أن العمال مطمئنون إلى مقترحاتهم، وضعوها معتقدين أنهم يخدمون بوضعها وتنفيذها مصالح الإمبراطورية البريطانية التى يؤذيها أن يظل ما بينها وبين مصر مضطربًا غير مستقر، بينما نفر من الأحرار الإنكليز وسواد المحافظين ساخط على المقترحات بَرِمٌ بها. وهذا طرف من أقوال الجانبين:

أشار مستر ماكدونالد فى خطابه يوم ٣ سبتمبر فى اجتماع جمعية الأمم فى جنيڤا إلى مصر فقال: هل لى أن أعرب لكم عن أملى فى أن الأمم الأخرى ستتعاون معنا التعاون الذى ننشده لسيادة السلام فى العالم، واستطرد قائلاً: ولا شك أنكم قرأتم فى الصحف أننا قدمنا لمصر اتفاقًا سيكون من أثره أن تصبح فى مركز يخول لها الاشتراك فى عضوية هذه الجمعية «هتاف»، وأن قيام بريطانيا العظمى بهذا العمل ذو أهمية عظيمة. ثم قال مشيرًا إلى الأمم: إنهم إذا أرادوا السلام فعليهم أن يتذكروا أن السلام لا يكون فقط بين الأمم الأوروبية وإنما هناك مسائل أخرى أكثر أهمية تتعلق بمسألة حفظ السلام فى العالم، فهناك بلاد قديمة فى مدنيتها وفى فلسفتها وفى ديانتها وفى ثقافتها، هى وإن كانت ضعيفة من حيث القوة المادية التى امتاز بها الغرب الآن إلا أن هذه البلاد قد بدأت تفهم الآن معنى الاحترام القومى بعد أن أشربناها أفكارنا وأفهمناها معنى الحرية، فعادت تطالبنا بأن نمنحها إياها تلك الحرية التى غذينا أنفسنا بها منذ سنوات بعيدة. وقال إن السلام لن يأتى نتيجة للحرب ولكن يتم بالتعاون، وأنه سيأتى مع يوم جديد مزهر يجب أن يتبع ليلاً قديمًا مظلمًا.

ويمكننا بإعطائنا الحرية لهؤلاء الناس أن نكسب تحالفهم بدلاً من أن نجعل منهم أعداء لنا(١).

وقد علقت جريدة ديلى تلغراف على خطاب مستر مكدونالد وإشارته إلى مصر بقولها: إن مستر ماكدونالد أشار إلى الاتفاقية التى عرضتها بريطانيا على مصر والتى تمكِّنها من العضوية فى جمعية الأمم وتمكنها تبعًا لذلك ومتى دعت الظروف إلى مقاضاة بريطانيا العظمى نفسها أمام الجمعية، ويلوح أن رئيس الوزارة قد أطلق العنان إلى آخر حد لخياله فى المثل العليا حين تكلم عن الدنيا القديمة الآسيوية، القديمة فى المدنية والدين والثقافة والتى بدأت الآن تفهم ما هو احترام النفس وتسأل منحها الحرية، تلك الحرية التى غذينا بها أنفسنا منذ سنوات عديدة. إن تاريخ مصر يجب أن يقرأه فى الكتب هؤلاء الذين يلوح أنهم ينسون أن بلاد النيل لم تقف على قدمها دون حام منذ ألفَىْ عام.

ولم يكن مستر ماكدونالد أكثر من خطيب حين صرح بأن حوادث فلسطين التى يؤسف لها أشد الأسف لا تنطوى على شىء من التعصب الطائفى، وأنها مجرد فوران قوامه التمرد على القانون والعصيان(٢).

ونشرت جريدة التيمس تلغرافًا لمكاتبها من فانكوفر جاء فيه: أن المستر وينستون تشرشل ألقى خطابًا قال فيه: إذا تخلت بريطانيا عن الحماية وسحبت الحامية البريطانية من القاهرة إلى منطقة قناة السويس وتخلت عن حماية الأقليات وأبت على الدول الأخرى حق حمايتهم «كان ذلك منها ضعفًا وجبانة ومن قَبيل سياسة وضع الكلب فى القفص وكانت مغبة ذلك وخيمة على الإمبراطورية البريطانية».

فحوادث فلسطين المُبكية هى مثال ملطخ بالدماء لما قد يحدث فى مصر والهند إذا تخلت عنهما المراقبة البريطانية. ولا مُشاحة أن عرب فلسطين قد فسروا عزل اللورد لويد بتلك الكيفية الفظة التى عزل بها واقتراح جلاء الحامية البريطانية عن القاهرة والإسكندرية، بأنها علامة الضعف وأن الوقت قد أزف لأن يضربوا ضربتهم وكانت النتيجة تلك المذبحة المريعة والسلب والنهب. فياله

---

(١) السياسة فى ٥ سبتمبر.

(٢) السياسة فى ٥ سبتمبر.

من درس ويا لها من عبرة ونذيرا فإذا سُحبت الحامية البريطانية من القاهرة وإذا تخلت بريطانيا العظمى عن حماية الأقليات والجاليات الأجنبية فى مصر فإن المذبحة التى وصمت فلسطين بالعار تتكرر فى وادى النيل وتكون نتيجتها إما أن تتدخل الدول الأجنبية لحماية رعاياها، أو أن تضطر أن تعود إلى مصر بقوات أعظم مما هى الآن بعد نفقة طائلة وقتال شديد. ومثل هذا الأمر لا بد أن يكون عاقبة ضعف ثقة بريطانيا العظمى فى مَهمَّتها فى الشرق، أو عجزها عن إظهار الحزم وقوة الإرادة اللازمة لقيامنا بما علينا من التبعات الشريفة الرحيمة(١).

* * *

وقالت جريدة «برمنجهام پوست» بعنوان «المعاهدة المقترحة مع مصر» ما يلى:

أشار الكابتن أنتونى إيدن نائب ورك وليمنجتون فى رسالة وجهها إلى ناخبيه إلى نصوص المعاهدة المصرية الإنكليزية، وقال إن ضمان قنال السويس ذو أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية وإحكام الدفاع عنه يهم إلى أبعد حد أستراليا ونيوزيلاند كما يهمنا أنفسنا، ولذلك يعجب الإنسان كيف تبدى هذه الحكومات وجهات نظرها إلى الحكومة الاشتراكية فلا تعيرها اهتمامًا، وفضلاً عن ذلك فإن الرأى العسكرى استقر حتى الآن على أن أمان قنال السويس لا يمكن الوصول إليه بواسطة حامية من الحراس يقيمون على ضفافه؛ لأن المساحة المحدودة التى تسمح بها المعاهدة الجديدة للجنود البريطانية سوف لا يزيد بعدها عن القنال فى أى مكان عن عشرين ميلاً، وإننا لنشك ما إذا كان مستشارو الحكومة البريطانية العسكريون مقتنعين بأن مثل هذه المساحة الضيقة كافية للدفاع عن القنال، هذه هى المسائل التى سوف نسأل عنها إذا ما عاد البرلمان إلى الاجتماع. لأنه بمقدار رغبتنا فى الوصول إلى تسوية مع مصر نأمل أن تكون دائمة لا نستطيع أن نسمح أن يجرى ذلك على حساب المصالح الضرورية التى لبريطانيا، إن قنال السويس شريان حيوى للإمبراطورية البريطانية(٢).

* * *

(١) عن البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٦ سبتمبر.
(٢) السياسة فى ١٠ سبتمبر.

مركز الوزارة والانتخابات

ظل الوفد متمسكًا بحكمة الصمت إزاء مشروع المعاهدة وبقى الموقف جافًا، وشاع فى الناس أن كلمة تصدر من الوفد هى التى تحرك المسألة وتنقذها من حيرتها، وكان الوفد حريصًا أن لا يقول هذه الكلمة فخطبه وأحاديثه ومقالات صحيفته كلها عبارات سخط وغضب وحنق على الوزارة ومطالبة لها بالاستقالة، وتهديد أن لا تجرى الانتخابات إلا أن تكون مباشرة وعلى درجة واحدة. والوزارة ترى من ناحيتها أن أمر الاستفتاء فى المقترحات من شئونها الخاصة فهو شأن داخلى لا صلة للإنكليز به، والذى ينقذ الموقف فى نظرها إنما هو الاتجاه السامى من لدن جلالة الملك الذى أقال وزارة النحاس باشا وأقام وزارة محمد محمود باشا. ثم إن الوزارة لا ترى - إن كان لا بد من برلمان - أن تجرى الانتخابات إلا على درجتين، فالأمة فى نظرها غير ناضجة النضوج السياسى الكافى لأن يحكم جميع أفرادها وكل شاب بلغ الواحدة والعشرين من عمره فى أمر المقترحات. والناس جميعًا يرهفون آذانهم ويمدون أبصارهم إلى القصر الملكى طورًا وطورًا إلى دار المندوب السامى ثم يرجعون يائسين.

ويظهر أن الوفد طال به الانتظار وظن أنه لا بد لإنقاذ الموقف من التصريح بحسن نيته، فأدلى رئيسه مصطفى النحاس باشا بحديث إلى مندوب جريدة الديلى هرالد بمصر يقول فيه:

«إن الخطوة الودية التى خطاها المستر هندرسن فى توجيه مقترحات الحكومة البريطانية إلى الأمة المصرية لتدل على بداءة عهد جديد قوامه الصداقة والثقة المتبادلتان بين الأمتين المصرية والبريطانية.

بيد أن المصريين يشعرون بخيبة مُرة لآمالهم لأنهم على الرغم من هذه الخطوة الودية لا يزالون يرون الدستور معطلاً والحريات ممنوعة، ومن شأن ذلك أن يضر بحسن التفاهم المتبادل بين الأمتين»[1].

وهى عبارة مرنة مطاطة. ولكن جريدة البلاغ تعجلت الإنكليز التصريح بنواياهم بعد هذا الحديث فقالت[2]:

«ولكن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا لا يقول فقط إن توجيه المقترحات إلى الأمة المصرية بدء لعهد صداقة وثقة، بل يقول إلى جانب هذا إن

---

(١) البلاغ فى ٢٥ سبتمبر.

(٢) البلاغ فى ٢٥ سبتمبر.

المصريين وإن كانوا يقدرون هذه الخطوة الودية إلا أنهم يشعرون فى الوقت نفسه بخيبة مُرة لأنهم انتظروا أن يكون من مقتضيات هذا العهد الجديد أن تعود إليهم حياتهم النيابية وحرياتهم المعطلة ليمكنهم أن ينظروا فى المقترحات أحرارًا ويعقدوا معاهدة التحالف أحرارًا، فلم يتحقق هذا الأمل لأن «الذين يمسكون الأزِمَّة بأيديهم لا يتركونها ولا يدعون المجال لتحل فيه روح جديدة». وهذا حق اعترفت به الديلى هرالد ولا ينكره خالٍ من الغرض، فهؤلاء الذين يمسكون الأزمة الآن ولا يدعون مجالاً لأن تحل الروح الجديدة محل الروح القديمة، هم المسئولون عن تعطيل النظر فى المقترحات وعن تعطيل دعوة الحياة النيابية. ثم عن الأثر السيئ الذى لا بد من أن ينشئه مسلكهم هذا فى النفوس فيعود بالضرر على التسوية.

هم المسئولون لأن الأمة لا تطلب إلا أن تتفق مع الحكومة البريطانية وتعقد معها معاهدة صداقة وتحالف؛ ولكنهم هم يسدون طريق الوصول إلى هذه الرغبة فيمنعونها من أن تصل إليها. والطريق مرسومة معروفة لأنها هى التى رسمها الدستور وهى أن تجرى الانتخابات على أساس القانون القائم وعلى يد وزارة ليست حزبية ثم يأتى البرلمان بعد ذلك فيعقد المعاهدة. فالذين يقفون فى وجه هذه الطريق ويمنعون أن تسير الأمة فيها هم المعطلون للتسوية حرصًا على مصالحهم الشخصية وهم أعداء المقترحات.

لقد اعترفت «السياسة» اليوم بأن حديث صاحب الدولة النحاس باشا دليل على أن الوفد لا يضمر سوءًا للمقترحات؛ فسقطت بذلك دعوى الذين كانوا يدعون أن عدم الاطمئنان إلى نيات الوفد هو الذى يحول دون عودة الحياة النيابية، فواجب بعد هذا أن تعود الحياة النيابية سليمة وإلا فإنها إن بقيت معطلة وبقى الحكم الدكتاتورى قائمًا وبقيت الأزمة الوزارية جامدة، فمن حقنا أن نعتقد أن هناك نيات سيئة ومن حق كل مصرى أن يطلب إلى الوفد أن يثبت فى مكانه وأن يكون على كثير من الحذر.

وقد علقت السياسة على هذا الحديث بقولها(١):

«خطوة أولى خطاها الوفد فى الطريق القويم الذى دعوناه إليه، وذلك بحديثه الذى أفضى به إلى الديلى هرالد وفيه يرحب بتوجيه الحكومة البريطانية

---

(١) السياسة فى ٢٦ سبتمبر.

«مقترحاتها» إلى الأمة المصرية لدلالة هذا «على ابتداء عهد جديد قوامه الصداقة والثقة المتبادلتان بين الأمتين المصرية والبريطانية».

وبما علقت به صحيفة الوفد على هذا الحديث ومن قولها «وإذن لا يعادى الوفد «التسوية»... بل هو يغتبط بها لأنها تحقق الغرض الذى كلفته الأمة أن يسعى إليه، ثم لأنها تمكّن الأمة من أن تحكم نفسها بنفسها». وقولها أيضًا: «والطريق مرسومة معروفة لأنها هى التى رسمها الدستور وهى أن تجرى الانتخابات على أساس القانون القائم وعلى يد وزارة ليست حزبية ثم يأتى البرلمان بعد ذلك «فيعقد المعاهدة». وقولها فى كلمة أخرى: «فإذا كان بإنسان حاجة لأن يطمئن على أن الوفد ليس عدوًا للمقترحات كما يدعى عليه خصومه فالآن قد سُدت هذه الحاجة... ولقد خطا رئيس الوفد هذه الخطوة حتى لا يقال إنه بامتناعه عن أن يبدد الدسائس التى تدس ضد الوفد يحمل شيئًا من المسئولية فى جمود الأزمة الوزارية وفى تأخير عودة الحياة النيابية وفى عدم الوصول إلى تسوية للعلاقات بين إنكلترا ومصر. فالآن برئت ذمة الوفد حتى من هذه الدعوة الخاطئة».

ولكنها كما قلنا ليست سوى خطوة أولى لها ما بعدها، وإلا فلا خير فيها، والأزمة القومية باقية حيث هى. فلا يزال الوفد يسمى المشروع «مقترحات» والمقترحات قد يكون فهمه لها أنها قاعدة تجرى عليها مفاوضات جديدة، وليس أخطر من هذا الظن أو الفهم على المشروع ولا أكفَل بأن يعرضه للضياع، والبلاغ تقول إن الوفد لا يعادى «التسوية» فهل تعنى بالتسوية «المأمولة» التى يمكن أن يصل إليها الوفد بعد مفاوضات أخرى؟ كذلك حين تذكر «المعاهدة» لا تبيِّن ما تعنى ولا تذكر المعاهدة المعروض مشروعها على التخصيص، وهذا كله غموض يجب أن يجلوه الوفد ليتم حل الإشكال وينتهى الأمر.

فالمسألة تنقصها خطوة أخرى صريحة قد يعين الوفد على اتخاذها أن نؤكد له ما سبق لنا أن قررناه مرارًا من أن الدستوريين لا يعنيهم الحكم ولا يحفلون بقاءهم على كراسيه أو نزولهم عنها، لأنهم لا يزيدون بهذه المناصب قوة ولا يرتدون بغيرها ضعافًا. وقد كانوا وسيظلون فى الحكم وخارج الحكم هم العامل المرجح فى السياسة المصرية وهم القوة السياسية الحقيقية فى البلاد، وإنما الذى يعنيهم شىء واحد لا ثانى له هو المعاهدة والإيقان بأن مصيرها مكفول وأن إقرارها مضمون؟ وما على الوفد إلا أن يصدر قرارًا صريحًا بقبول المشروع حلاً

لما بين مصر وإنكلترا من المعلقات كما فعل الدستوريون، ليخلو لهم وجه الحكم من الآن. وهل ينقصهم العلم بهذا؟ ألم يقُل دولة محمد باشا محمود إنه لا يتردد فى الاستقالة إذا أعلن الوفد رأيه بقبول المشروع؟ ولو أن الوفد جاهر بقبول المشروع منذ جاء به دولة محمد باشا محمود، لما نشأت هذه الأزمة ولما مضت كل هذه الأسابيع بلا جدوى، وأحرى بأن تنقضى أسابيع أخرى عقيمة إذا لم يُقدِم الوفد على الخطوة اللازمة الحاسمة، ولا يكون التردد غير ذى نفع فقط بل يكون خطرًا، فقد بدأت الدوائر الرسمية البريطانية تتململ وتتسخط هذه الحالة الراكدة، ولم يعد الإنكليز يكتمون امتعاضهم من موقف الوفد أو كما يقول مراسل الأهرام فى لندن إنه – أى الرأى العام البريطانى – ممتعض من الكيفية التى استقبلت بها مصر هذه المقترحات، وللتمكن من فهم وجهة نظره يجب أن يعلم المصريون أن روح الحزبية التى نظرت بها مصر إلى المعاهدة حتى الآن لا يتسنى للرأى العام البريطانى أن يفهمها؛ لأن من العادات البريطانية الشائعة أن المسائل القومية الحقيقية ينظر فيها بروح الوطنية الصادقة.. ويرجع بعض السبب فى امتعاض الرأى العام البريطانى إلى اعتقاده أن مصر مفتقرة إلى الروح الإيجابية». ثم يقول المراسل فى ختام برقيته: «إن الثقة الآن بإبرام البرلمان البريطانى للمقترحات الحالية أقل مما كانت عليه منذ شهر وهذا لسببين: أولهما الكيفية التى استُقبلت بها المعاهدة فى مصر، وثانيهما حوادث فلسطين».

فالوطنية الصادقة والإخلاص الصريح لقضية البلاد ومستقبلها توجبان أن ينطق الوفد بصراحة وأن يعلن رأيه فى غير مواربة، وليس يعيبه أن يعدل عن قرار غلط به، قد زل وانتهى الأمر وقيدها التاريخ عليه وإن كنا نحن مستعدين أن نسقطها من حسابنا، وإنما العيب الأكبر أن يصر على الخطأ وأن يظل العقلاء والمعتدلون من رجاله منقادين للطائشين أو سيئى النية.

وماذا يمنع الوفد أن يصارح برأيه كاملاً؟ لقد كانت سياسة الامتناع عن إبداء الرأى أسوأ السياسات وأكفلها بإبعاد الوفد عن غايته وكظ الطريق بالعقبات دونها، وما كان أسهل أن يمهد لما يطلب من المآرب فى الحكم بالمبادرة إلى إقرار المشروع، وها نحن أولاء نؤكد له أن الدستوريين ليس الحكم من مطامعهم، وأنهم متى اطمأنوا إلى مصير المعاهدة فكل ما يطمع فيه الطامعون هم فوق أن يفكروا فيه أو يعيروه أدنى عناية.

بل نقول للوفد أكثر من ذلك، نقول له كُتب للوفد أن يفوز بالأغلبية فى الانتخاب وأن يتولى الحكم، فإن الدستوريين لا يحجمون عن تأييده إذا أحسن

السيرة وأحكم السياسة، ولا يترددون كذلك فى النهوض لإسقاطه عن مراكز الحكم إذا أفسد وساءت سيرته، يؤيدونه بقوتهم السياسية ويسقطونه بهذه القوة عينها ويفعلون هذا أو ذاك لمصلحة البلاد لا لأى اعتبار آخر.

ولنهمس فى أُذُن الوفد شيئًا آخر. ذلك أن الوفديين أو بعضهم يتحدثون بالانتقام من خصومهم، فما أولاهم إذن أن يعلموا أن أوان ذلك لم يفُتْهم، وأن فرصته لم تضع، بل هى لا تزال مذخورة، وليس وقتها الآن والإنكليز يحتلون البلاد ويستطيعون أن يتدخلوا مع النحاسيين بحجة المحافظة على الأمن لمنعهم من الانتقام من خصومهم، وإنما وقتها بعد عقد المعاهدة وارتفاع اليد الإنكليزية وجلاء الجيش، وحينئذ يصبح الأمر للمصريين وحدهم ولا دخل لأجنبى بينهم، وفى وسع النحاسيين إذا فازوا بالأغلبية وتولوا مقاليد الحكم بفضلها أن يشنقوا خصومهم الذين أتعبوهم، وليكونوا على يقين من أن هؤلاء الخصوم السياسيين سيكونون سعداء بأن يشنقهم النحاسيون إذا قدروا على ذلك، وقد يتبرعون لهم بالحبال الكافية ويعاونونهم فى إقامة المشانق العديدة اللازمة. ولا خوف يومئذ من تدخل إنكلترا أو سواها، وليكن شنق خصوم النحاسيين إذا كتب لهم أن يكون فى أيديهم الحكم، ثمنًا يؤدونه غدًا لدفع النحاسيين إلى قبول المعاهدة.

فماذا قولكم بارك الله فيكم؟ الوزارة تخلى بينكم وبينها ورقاب خصومكم معدة من الآن لحبال المشانق.. كل ذلك بثمن زهيد أو بخس على الأصح هو أن تعلنوا قبولكم للمعاهدة من الآن وأن تخطوا هذه الخطوة اللازمة لمصلحة الأمة ولمصلحتكم أيضًا لا لمصلحتنا نحن، فما لنا من ذلك لا كثير ولا قليل سوى أن نطمئن على مستقبل الأمة.

والخطوة الأولى هى العسيرة والتى يكثر قبلها التردد ويطول الإحجام وها نحن أولاء بعد أن أقنعناكم بها ودفعناكم إليها، نمهد لكم طريق ما بعدها فما عليكم إلا أن تمدوا الرجل وما أسهل ذلك وأرخصه أيضًا؟!

فتشجعوا فإنَّا وراءكم نمدكم بالقوة ونؤدى لكم الرِّشَا اللازمة ونحايلكم ونلاطفكم ونربِّت لكم ظهوركم ونناديكم إلى الأمام، إلى الأمام! قبل أن تضيع الفرصة وتعقبها الغُصَّة!».

وعلقت على الحديث كذلك جريدة الاتحاد فقالت[1]:

«أمامنا الآن حديث لصاحب الدولة مصطفى النحاس باشا مع مندوب لجريدة الديلى هرالد. وتفسير لهذا الحديث لجريدة البلاغ التى هى لسان الوفد المعبر عن آرائه - ولقد ورد فى الحديث ما يفهم منه أن الوفد بلسان دولة زعيمه خرج من الصمت فى إبداء رأيه فى المقترحات البريطانية المعروضة على الأمة الآن إلى الكلام. فقال: «إن الخطوة الودية التى خطاها المستر هندرسن فى توجيه مقترحات الحكومة البريطانية إلى الأمة المصرية لتدل على بداءة عهد جديد قوامه الصداقة والثقة المتبادلان بين الأمتين المصرية والبريطانية».

وقال دولته فى ختام الحديث: «وإننا واثقون من أن حكومة العمال تشاطر الشعب المصرى رغبته فى الاتفاق العاجل، فالوقت الحاضر ملائم فى الواقع لتأسيس صداقة دائمة بين الديمقراطية البريطانية ومصر المستقلة».

ويُفهم من هذا أن الوفد يرى أن هذه المقترحات - بداءة عهد جديد قوامه الصداقة والثقة المتبادلان بين الأمتين المصرية والبريطانية - ويرى أيضًا. بل يثق أن حكومة العمال تشاطر الشعب المصرى رغبته فى الاتفاق العاجل - ويرى أن الوقت الحاضر ملائم لتأسيس الصداقة بين ديمقراطية إنكلترا ومصر المستقلة، فهل تعد هذه التصريحات من دولة زعيم الوفد إبداء للرأى بقبول المقترحات، أم نعدها خطوة واسعة فى سبيل قبولها؟

جواب هذا السؤال تراه فى هذه النبذة التى كتبتها جريدة البلاغ، وهى من مقال للأستاذ عبد القادر أفندى حمزة تعليقًا على حديث النحاس باشا «إذن يرحب الوفد بهذه الخطوة. وينظر إليها على أنها ابتداء عهد جديد هو عهد الصداقة والثقة لا عهد البغضاء وسوء الظن. وإذن لا يعادى الوفد التسوية التى هى على ما يدعون تقضى على وجوده. بل هو يغتبط بها لأنها تحقق الغرض الذى كلفته الأمة أن يسعى إليه»، هذا ما فسرت به البلاغ حديث دولة النحاس باشا. ومفهوم أن - الغرض - الذى كلفت الأمة الوفد أن يسعى إليه هو المطالبة باستقلالها. وهو ما جاء فى توكيل الوفد فى أواخر سنة ١٩١٨ بأن يسعى للمطالبة باستقلال الأمة ما وجد للسعى سبيلاً، فهل تفهم من جملة البلاغ وهى «بل هو يغتبط بها لأنها تحقق الغرض الذى كلفته الأمة أن يسعى إليه» أن الوفد

(١) الاتحاد فى ٢٦ سبتمبر.

يرى فى المقترحات البريطانية تحقيقًا للاستقلال ولما كلفته الأمة أن يسعى إليه؟ أم أن للوفد رأيًا وللبلاغ رأيًا آخر؟

لا ندرى...! وإنما تصريحات الوفد على لسان زعيمه تدلنا على أنه خرج من الصمت إلى الكلام، وأنه يريد أن ينفى عن نفسه ما اتُّهم به من عدم قبول المقترحات. وأنه كما قالت البلاغ فى نبذة نشرتها فى المحليات عما فهمته جريدة الديلى هرالد من الحديث: «فهذه هى جريدة حزب العمال البريطانى. والجريدة التى يعتبرها الكل لسان الحكومة البريطانية قد فهمت من حديث النحاس باشا معانيه الحقيقية، فعرفت أن الوفد يرحب بالعرض البريطانى ويعتبره عهدًا جديدًا للصداقة»، وقالت بعد ذلك: «فإذا كانت بإنسان حاجة لأن يطمئن على أن الوفد ليس عدوًا للمقترحات كما يدعى عليه خصومه فالآن قد سُدت هذه الحاجة»، وقالت بعد ذلك أيضًا: «ولقد خطا رئيس الوفد هذه الخطوة حتى لا يقال إنه بامتناعه عن أن يبدد الدسائس التى تدس ضد الوفد يحمل شيئًا من المسئولية فى جمود الأزمة الوزارية فى تأخير عودة الحياة النيابية وفى عدم الوصول إلى تسوية للعلاقات بين إنكلترا ومصر. فالآن برئت ذمة الوفد من هذه الدعوة الخاطئة».

كل هذا يدلنا على أن البلاغ فهمت من حديث دولة زعيم الوفد أن المقترحات البريطانية مقبولة من الوفد باعتبارها بداءة عهد جديد قوامه الصداقة والثقة المتبادلان بين الأمتين. وفى نظر البلاغ التى هى لسان الوفد باعتبار أن هذا التصريح يبين أن الوفد يرحب بالعرض البريطانى وأنه ليس عدوًا للمقترحات. بل هو يغتبط بها لأنها تحقق الغرض الذى كلفته الأمة أن يسعى إليه. وهو الاستقلال، وأنت ترى أن هنالك فرقًا دقيقًا بين رأى الوفد الذى عبر عنه دولة رئيسه، ورأى البلاغ الذى هو لسان حاله. ولا نستطيع أن نرجح رأى البلاغ على رأى الوفد نفسه إلا إذا علمنا أن الزميلة تكتب ما تكتب - ولاسيما فى هذه المسائل المعقدة - بوحى أو بإيعاز.

ليس بنا حاجة إلى أن نلج هذه المآزق فى البحث والتمحيص. إنما كل ما نستطيع أن نقوله هنا أن حديث دولة النحاس باشا وتفسير البلاغ له يجعل الوفد فى نظرنا قد انتقل فى صراحته بالنسبة لمشروع الاتفاق عما كان عليه قبل اليوم من التزامه جانب الصمت. ونحن من جهتنا نعد هذا خطوة واسعة نحو الغرض الذى تنشده الأمة، وهو النظر إلى المشروع بعين قومية لا بعين حزبية؛ حتى نتقى

بذلك مَعَرَّة التقريع أو أن تنظر الأمم التى تتحد أحزابها وطوائفها عند المفاجآت والطوارئ بعين غير التى نود أن تنظر إلينا بها».

* * *

ولكن مضت أيام ولم تزل وزارة محمد محمود باشا عالقة بها كراسى الحكم، وكانت تعصف برءوس الناس وتجرى على ألسنتهم إشاعات الوزارة الجديدة وأسماء رؤسائها وبرنامجها وهل تكون وزارة انتخابات أم وزارة دائمة. وإلى نهاية هذا الشهر لم يتحرك الموقف فى جموده.

* * *

وزيران إنكليزيان فى مصر

فى غضون هذا الشهر زار وزيران من وزراء العمال الإنكليز مصر وتهافت على تكريمهما الأعيان من أنصار الوفديين والأحرار الدستوريين، وقد زارا غير مكان فى مصر وشاهدا من عادات المصريين القومية الشىء الكثير.

وزيارتهما لم تكن لقصد سياسى معين؛ ولذلك لم تكن الضجة حول هذه الزيارة ذات أثر خطير.

* * *

عودة بعض الوزراء إلى مصر

وصل صباح اليوم الثانى من هذا الشهر حضرات أصحاب المعالى الدكتور حافظ عفيفى باشا وزير الخارجية وعلى ماهر باشا وزير المالية وعبد الحميد سليمان باشا وزير المواصلات وحضرة السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى الجديد.

وكان هذا إيذانًا ببدء تحول النشاط السياسى إلى مصر.

* * *

تنفيذ اتفاقية جغبوب

ذكرنا فى أواخر الحولية الثانية سنة ١٩٢٥ نصوص الاتفاق الذى وقعته الحكومتان: المصرية والإيطالية بشأن منطقة جغبوب وأصبحت بمقتضاه (بئر الرملة) ملكًا للمصريين. ولكن ظلت هذه البقعة يحتلها الإيطاليون حتى هذا العام. حيث جرت مخابرات بين الدكتور حافظ عفيفى وزير الخارجية المصرية

وبين حكومة السنيور موسولينى رئيس حكومة إيطاليا انتهت باتفاق الطرفين على أن تؤلف لجنتان: إحداهما مصرية والأخرى إيطالية تقومان بتسليم البقعة إلى الجنود المصريين فتألفت على الوجه الآتى:

(اللجنة المصرية)

السيد باشا على وكيل وزارة الحربية رئيسًا واللواء أحمد شفيق باشا مدير مصلحة الحدود والأميرالاى شتوند بك وأحمد بك فؤاد والأميرالاى بيلى بك محافظ الصحراء والمستر وولبول مفتش المساحة الصحراوية أعضاء.

(اللجنة الإيطالية)

السنيور تونى السكرتير الأول للمفوضية الإيطالية رئيسًا والسنيور داجوسليتى مدير مباحث ولاية برقة والسنيور دلارمى والسنيور ماريو بادوليو والسنيور سبيرانزا مترجم المفوضية أعضاء.

وقد قامت اللجنتان من الإسكندرية على سكة حديد مريوط إلى محطة الضبعة ومنها بالسيارات إلى مطروح ثم إلى السلوم ومنها إلى الحدود الغربية. وقد جرت حفلة التسليم فى اليوم الثانى عشر من هذا الشهر واستغرقت ثلاثة أيام، رفع فيها وظل العلم المصرى مرفوعًا على المنطقة التى يبلغ نصف قطرها نحو خمسمائة متر. وفى يوم الجمعة الرابع عشر منه جرت حفلات ودية سارة وباهرة، وفى يوم السبت عادت اللجنتان حيث وصلتا ميناء الإسكندرية فى مساء الأحد الخامس عشر من هذا الشهر.

■ ■ ■

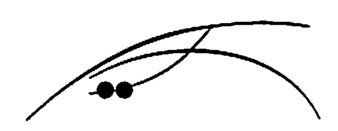
الباب العاشر

■ شهر أكتوبر

■ ■

الفصل الأول

استقالة الوزارة - الوزارة العدلية



ظلت الحال عالقة طوال الشهر الماضى فلا وزارة محمد محمود باشا نفذت رغباتها وأجرت على مقتضى هواها الانتخابات، ولا هى استقالت فقُبلت استقالتها فاستراحت وأراحت. ولقد كانت فى أيامها الأخيرة وزارة موقوفة لا تستطيع وهى لا ترغب أن تبرم أمرًا ولا تقضى فى شأن من شئون الدولة حقيرًا أو جليلاً إلا ما تعلق بالإدارة، حتى عن نفسها لم تستطع دفع الهجوم المتوالى من صحف الوفد جدها وهزلها. ولقد رأى الناس هذه الأخيرة (مجلة مصر الحرة المصورة التى قامت مقام روزاليوسف المعطلة) تنشر صورًا هزلية تسخر بها من رئيس الوزراء وصحبه ما كانت تستطيع أن تنشرها بين الناس وتنشر ما تحتها من كلام قبيح لو استشعرت قوة الحكومة ورهبتها.

ظلت الحال كذلك حتى يوم الأربعاء الثانى من هذا الشهر حيث تشرف محمد باشا محمود بمقابلة جلالة الملك طالبًا إقالته من الوزارة، فقبل طلبه وانطوت بذلك صحيفة الوزارة المحمدية من الوجود لتفتح فى سجل التاريخ.

كتاب الاستقالة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك

من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

مولاى:

أتشرف بأن أنهى إلى جلالتكم أننى منذ توليت الحكم إجابة لرغبة جلالتكم لم أزل جاهدًا فى تنفيذ البرنامج الذى اختطته الوزارة وكان له حظ القبول لدى جلالتكم؛ ومن دواعى الاغتباط أننا وفِّقنا لنشر الثقة والسكينة فى البلاد وأن ما

عالجناه من ضروب التنظيم ومشروعات الإصلاح كفيل إذا ما اطّرد العمل فيه بأن يوفر للبلاد أسباب التقدم والرفاهية.

على أن اغتباطى بنجاح المحادثات التى قمت بها مع وزارة الخارجية البريطانية والتى أثمرت مشروع المحالفة بين الأمتين المصرية والبريطانية أجَلُّ وأعظم، فقد حلت بذلك عقدة طال انتظار حلها وحققت أمانى البلاد بما يرضى عزتها ويؤيد استقلالها وحريتها وذلك الطريق لأن تتبوأ مصر مقعدًا كريمًا بين الأمم.

ولقد أخذت على نفسى عهدًا بالدعوة إلى قبول ذلك المشروع وحرصت على أن تهيأ لتحقيقه الأسباب وأن تمهد دونه الصعاب. وقمت ولم أزل قائمًا بتنفيذ ذلك العهد فى صدق وإخلاص ومن ذلك أنى رأيت عقب عودتى من أوروبا أن أضع استقالتى بين يدىْ جلالتكم لكى لا يكون قيام هذه الوزارة عائقًا بأى وجه من الوجوه دون تحقيق ما ترى جلالتكم فيه الخير والمصلحة للبلاد.

اقتضت إرادة جلالتكم أن أظل قائمًا بأعباء الحكم فصدعت بالأمر ريثما تتدبر جلالتكم الحالة السياسية وتجتمع لها أسباب الحكم عليها والتصرف فيها. على أن التطورات السياسية جعلتنى أعتقد أنى لا أستطيع القيام بتنفيذ العهد الذى أخذته على نفسى على الوجه الذى أراه أكفل بنجاح المعاهدة وأوفق لمصلحة البلاد. لذلك أشرف بتجديد استقالتى راجيًا أن تتنازل جلالتكم بقبولها.

ولن أنسى يا مولاى ما أحطتمونى به من صنوف العطف والتأييد ولن أزال لجلالتكم المخلص الأمين.

بولكلى فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩.

(محمد محمود)

أمر ملكى رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٩

بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

عزيزى محمد محمود باشا

اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع إلينا منكم فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩. وإنَّا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما صرفتم من جهود فى القيام بأعباء مناصبكم وما بذلتم من حسن المسعى فى خدمة البلاد.

صدر بسراى المنتزه فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٨ (٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩).

(فؤاد)

❊ ❊ ❊

ثقة حزب الأحرار الدستوريين برئيسه

فى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ الساعة ٧ مساء بدار الحزب، انعقد مجلس الإدارة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وبحضور حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة:

حافظ عفيفى باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعلى إسلام باشا وأحمد عبد الغفار بك ولطفى السيد بك وجعفر ولى باشا والسيد عبد الحميد البكرى والدكتور محمد حسين هيكل بك ومحمد محفوظ باشا والسيد خشبة باشا وعيسوى زايد باشا وإبراهيم الهلباوى بك وعبد المنعم رسلان بك وعبد الجليل أبو سمره بك وعلى المنزلاوى بك وعباس أبو حسين بك والدكتور أحمد رشيد عبد الله والدكتور سامى كمال بك وكامل بطرس بك وسلطان بهنسى بك وعبد المجيد إبراهيم بك وإبراهيم الطاهرى بك وعلى محمود بك وعبد الحليم العلايلى بك ومحمود إسماعيل أباظه بك وأحمد على بك وتوفيق إسماعيل بك ومحمد كامل البندارى بك وسلطان السعدى بك وغبريال سعد بك وعبدالله أبو حسين بك.

واعتذر كل من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة إسماعيل صدقى باشا وصالح للوم باشا وعبد العزيز أبو سعده بك.

وقبل بدء افتتاح الجلسة قال دولة الرئيس: إن هذه أول جلسة تعقد عقب وفاة صديقنا وزميلنا المغفور له حسين عبد الرازق بك؛ لهذا أقترح على حضراتكم وقف الجلسة خمس دقائق إعلانًا لحزننا على الفقيد، فوافق المجلس بالإجماع وأوقفت الجلسة خمس دقائق.

وبعد ذلك أُعيدت الجلسة وقرر المجلس أن يكتب دولة الرئيس خطاب عزاء لأسرة الفقيد العزيز.

ثم استعرض المجلس الأعمال التى قام بها دولة الرئيس وحضرات زملائه أثناء اضطلاعهم بالحكم، وما توجوا به أعمالهم وإصلاحاتهم العزيزة بمشروع المعاهدة الذى أسفرت عنه المفاوضات مع الحكومة البريطانية والذى سبق أن أقره المجلس - إعلان شكره لدولته وزملائه الأحرار الدستوريين فى الوزارة وتقديرهم لما قاموا به من الأعمال.

وبعد ذلك قرر ضم حضرات أحمد باشا خشبة والسيد على بك العلايلى أعضاء، ثم نظر فى شئون الحزب الداخلية.

وتنفيذًا لقرار الحزب بتعزية آل عبد الرازق أرسل حضرة صاحب الدولة رئيس الحزب إلى حضرة صاحب السعادة محمود عبد الرازق باشا الخطاب الآتى:

حضرة صاحب السعادة محمود عبد الرازق باشا

باسم الأحرار الدستوريين أتوجه إلى سعادتكم وإلى أسرتكم الكريمة بأصدق العزاء عن فقيدنا المغفور له حسين بك عبد الرازق عضو مجلس إدارة الحزب. لقد كان لهذه الفاجعة الأليمة صدى الأسف والحزن فى نفوس الأعضاء جميعًا لما فقدوه من معاونة الفقيد لهم ولما كان له عندهم من مكانة الصداقة والتقدير. فتقبلوا منا أصدق العزاء، ألهمنا الله وإياكم الصبر الجميل.

واقبلوا سعادتكم فائق احترامى[١].

محمد محمود

وزارة عدلى باشا

منذ عودة جلالة الملك فؤاد من أوروبا مصحوبًا بدولة محمد محمود باشا ونشأة الأزمة الوزارية، وعدلى باشا يُستدعى للسراى الملكية مرة بعد أخرى ويلتقى بالمندوب السامى مرات والناس يصدقون حينًا أنه سيتولى الوزارة ويكذبون أحيانًا، قيل إنه سيقوم على رأس (وزارة إدارية) والوزارة الإدارية هى بدعة ابتدعها المرحوم محمد سعيد باشا حين امتنع كثيرون من المستوزرين أن يتولوا الوزارة فى عهد الحماس الوطنى المصرى. وكان يعنى بها وزارة تقوم على رأس الموظفين لتباشر أمور الدولة الداخلية ولا شأن لها مطلقًا بالقضية السياسية.

فلما دار الزمان واستحكمت الأزمة فى هذا الأوان وأبى النحاس باشا أن يلى الحكم إلا بعد الانتخابات، مشى فى الناس أن عدلى باشا إنما دُعى ليؤلف وزارة إدارية همها إجراء الانتخابات ودعوة البرلمان للاجتماع.

ورأت جريدة البلاغ (أن الوزارة الإدارية هى الحل الوحيد فى الوقت الحاضر)[٢].

---

(١) راجع نقد وتحليل تصرفات وزارة محمد محمود باشا فى خلاصة هذه الحولية.

(٢) البلاغ فى أول أكتوبر.

وحاربت جريدة السياسة الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين هذه الفكرة وسخرت منها؛ قائلة: «إن الفكرة من الشذوذ والغرابة بحيث يتعذر عليها إدراكها والاقتناع بها».

«وزارة إدارية معناها أنها غير سياسية، وبالتالى أن ليس لها رأى فى الشئون السياسية، وأنها تقف على الحياد حيال الأحزاب وحيال المعاهدة وكل هذا - ونقولها بصراحة - لا نفهمه ولا نستطيع أن نحترمه، إذ كيف يعقل أن تقوم وزارة تمنع من التفكير فى الشئون السياسية والاشتغال بها والتصرف فيها، حتى ولو كان مشروع المعاهدة غير معروض على البلاد ولم تكن هناك انتخابات يراد إجراؤها على أساس هذا المشروع، فكيف والمشروع معروض وهو شر كل هذه الضجة والبَتّ فيه هو الذى يستوجب فى نظر الوفد أن تقوم الوزارة الإدارية؟ وهؤلاء الوزراء مصريون فالمشروع يعنيهم كما يعنى كل فرد آخر من أبناء أمتهم، فهل هم لا رأى لهم فيه على الرغم من مصريتهم؟ أم كانت لهم آراء بعددهم ما بين رفض أو تعديل هنا أو هناك أو قبول، فلما ذهب الوفد إلى وجوب قيام وزارة إدارية تلزم الحياد ولا تفكر فى السياسة ولا تشتغل بغير الكنس والرش وفرش الطرق بالأسفلت أو رصفها بالمكدام، وقبض المرتبات فى آخر الشهر - لما ذهب الوفد إلى ذلك، استعد هؤلاء لإلغاء عقولهم والنزول عن آرائهم ومسح ما كان لهم من ماض سياسى؟ ليس من المعقول بطبيعة الحال أن يوجد وزراء مصريون لا رأى لهم فى المشروع؛ وإن كان من الممكن فى مصر أن يقبل فريق من المستوزرين - رغبة فى المنصب وحبًا فى التمتع به شهرين أو ثلاثة - أن يحلفوا بالله العظيم ثلاثًا وبكل محرجة من الأيمان؛ كذلك أنهم فى حياتهم ما فكروا فى المشروع ولا جرى على بالهم خاطر متعلق بحل القضية المصرية، وأنهم فى طول عمرهم الطويل ما مالوا إلى حزب معين حتى ولا فى أحلامهم، وأنهم مستعدون أن يحجروا على عقولهم ويمنعوها من التفكير فى المشروع ومواقف الأحزاب، وعلى قلوبهم ويصرفوها عن ميولها وأنهم قادرون أن يدفعوا عواطفهم وآراءهم فى خط محاذٍ لكل الخطوط الحزبية المختلفة حتى يلتقى بها ولا يلامسها إلا عند الأفق - وذلك إلى أن تتم الانتخابات ويجتمع البرلمان ويمكن أن تقوم وزارة دستورية فتستغنى مصر عن هذه القنطرة بعد أن عبرت عليها الأغلبية، وحينئذ وحينئذ فقط يمكن أن يسترد الوزراء عقولهم ويستعيدوا عواطفهم ويلبسوا جلودهم الأصلية ويكونوا ناسًا كالناس ومصريين لهم رأى فى المشروع وميل إلى هنا أو هناك؟».

«واضح جدًا أن فكرة الوزارة الإدارية المحايدة سخيفة، ومحايدة حيال من؟ أو حيال ماذا؟ أما حيال الأحزاب فلا نعرف واحدًا من المرشحين لتولى رياسة هذه الوزارة لم يكن يومًا منتميًا إلى حزب معين، أو مشايعًا له على الأقل، فالحياد هنا كلام فارغ وضحك على أذقان البلاد وأولى أن تقوم من الوفديين وزارة برياسة النحاس باشا نفسه من أن تقوم وزارة مضحكة تدعى أنها محايدة وهى واقعة تحت نفوذ الوفد وخاضعة لسلطانه. وأما محايدة حيال المشروع فهذا كلام أفرغ لأنه هو المحال الأكبر، والواقع أيضًا أن المرشحين الذين تذكرهم الصحف صراحة أو تشير إليهم لهم آراء معروفة فى المشروع، فمنهم من يقبل صراحة بلا قيد أو شرط، ومنهم من يرى الرفض وآخرون يذهبون إلى التعديل، وليس مما يدخل فى طوق الإنسان أن تكون له عقيدة فى مشروع حيوى كهذا وأن يستطيع مع ذلك أن يكتم رأيه وأن لا يدع روحه تظهر ويكون لها أثرها على وجه من الوجود حتى يصح أن يقال محايد وإدارى لا عمل له فى السياسة ولا شاغل إلا ...... ماذا؟ لا ندرى؟ فما فى الوسع التفريق بين العمل السياسى والعمل الإدارى. خذ مثلاً وزارة الخارجية! أتوصدها الوزارة الإدارية بالضبة والمفتاح؟ أتقول للدول كلما خاطبتها فى أمر «نحن هنا موظفون لا وزراء ووزارة الخارجية قد عطل العمل السياسى فيها وأغلق مكتبه إلى أن يجىء الوفد وتجلسه الأمة على كراسى الحكم؟» والمفوضيات المصرية فى الخارج هل تعلق على أبوابها إعلانًا تقول فيه «لمناسبة عرض مشروع الاتفاق بين مصر وإنكلترا على المصريين، ممنوع قطعيًا مخاطبة المفوضية المصرية فى شأن إلى أن يصدر إعلان آخر!!».

«ومجلس الوزراء المهيمن على شئون الدولة ماذا يصنع بالسياسى من هذه الشئون، أيكون محرمًا عليه أن يهيمن عليها أو ينظر فيها أم ماذا يصنع بالله يا أصحاب العقول!

«ومادام المراد أن تقوم «هيئة» وزارة والسلام، من غير أن يكون لها الحق فى استعمال عقولها أو ما خولها الدستور، وبعبارة أخرى مادام أن المطلوب هو ملء فراغ أجسام تقعد على الكراسى، فإنَّا نظن أن من الأدب فى حق «الإنسانية» ومن الاحترام لها واجتنابًا لامتهان العقول البشرية بهذه المهزلة التى لا نظن أن رجلاً لعقله ولنفسه كرامة عنده، - نقول إن الأولى هو استيراد «شحنة» من الدُّمَى أو تكليف المثَّال مختار بصنعها تشجيعًا للفنانين الوطنيين.

«أو مادام أن الغرض هو أن تقوم وزارة لا تعنيها مصر ولا المشروع المعروض عليها ولا ينتظر أن تميل إلى حزب من الأحزاب لا بالفعل ولا بالقول ولا بالهاجس فى الضمير، فخير أن يؤتى بعشرة من أبناء أمة بعيدة عن مصر غريبة بشئونها، من جزر الفلبين مثلاً أو من قلب بلاد التتار، أو من مجاهل أفريقيا - نستأجرهم شهرين أو ثلاثة ليكون من المعقول أن لا يكون لهم رأى سياسى فى مشروع حيوى عليه مدار مستقبل الأمة لعدة أجيال، وليتيسر أن يقف هؤلاء العشرة على الحياد بين الأحزاب، فلا ينتظر منهم أن يحفلوا كيف تجرى الانتخابات، أو أن يكون لهم هوى مع هذا الحزب أو ذاك، أو رغبة فى فوز المؤيدين للمشروع أو الرافضيه. أما أن يقوم مصريون بهذا العبء الفادح فمهزلة يجب أن تُنَزَّه عنها مصر ولا يجوز أن يغرى المنصب أحدًا بقبول تمثيلها والرضى بأداء هذا الدور المستحيل. »

ثم كيف تكون إدارية والانتخابات دائرة؟ هل الانتخابات لبرلمان سياسى مطلوب منه النظر فى مشروع اتفاق كالمعروض الآن، عمل إدارى أو هو مهمة سياسة وإذا لم يكن إداريًا فكيف تكون الوزارة التى تشرف عليه إدارية محايدة؟

سبحان الله العظيم! والمرسوم الذى يصدر بتأليف الوزارة ماذا يُكتب فيه؟ ورئيس الوزارة حين يرفع إلى جلالة الملك قبوله الرياسة واقتراحه أسماء زملائه، ماذا يقول؟ أيقول بناء على رغبة الوفد الذى ارتأى أن تتألف وزارة تجلس على الكراسى وتقبض الراتب وتُعنى بتربية المواشى وبإقامة معامل للصلصة ويتعهد الطرق بالكنس والرش والمجارى بالصيانة والتليفونات بالإصلاح اللازم، قبلت.. إلخ، إلخ.

الحق أننا لا نفهم ولا نستطيع أن نفهم هذه الوزارة الإدارية التى ابتدعها الوفد، ولا ندرى ماذا يمنع هذا الوفد أن يطلب الحكم لنفسه وبرياسة رئيسه؟ إن هذا على الأقل يكون مفهومًا وله معنى. أما الوزارة الإدارية فأعجوبة، وأكبر الظن أن الوفد لا يطلبها إلا لأنه يريد أن يتولى الوزارة «بروقة» وأن تقوم له الوزارة الإدارية بفرش الطريق بالرمل الأصفر وتمهيد الأرض وإقامة بوابات النصر تخفق عليها الأعلام والرايات المصرية بين خضراء وحمراء. هذا كل معنى الوزارة الإدارية بل كل عملها أيضًا؟ إذا أسقطنا فى حسابنا الكنس والرش وما إليهما مما لا يحتاج إلى وزراء.

ولكن هذه المناقشة خلَّفها عدلى باشا ظهريًا ومضى فى تأليف الوزارة بعد أن صدر إليه بذلك أمر ملكى بتاريخ اليوم الثالث من شهر أكتوبر، ولم يذكر فى رده

عليه بالقبول ولا فى خطاب تأليف الوزارة ما يفهم منه أن وزارته (إدارية)؛ بل هى وزارة غايتها التى تترسمها (كما يقول) «إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها.. إلخ».

فسر هذا الأحرار الدستوريون بأنها وزارة سياسية يوهمون بذلك أنها دائمة بعد الانتخابات، ورأى الوفديون أن البت فى هذا سيكون من شأن البرلمان القادم.

وهذه وثائق تأليف الوزارة العدلية الثالثة:

- ١ -

امر ملكى رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٩

صادر إلى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

«عزيزى عدلى يكن باشا

«لعظيم ثقتنا بكم وما نعهده فيكم من صدق العزم وسداد الرأى وكمال القدرة على تصريف الأمور قد اقتضت إرادتنا إسناد رياسة مجلس وزرائنا إليكم.

«فأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به.

«ونسأل الله القدير أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

صدر بسراى المنتزه فى ٣٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤٨ (٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩).

فؤاد

- ٢ -

جواب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

مولاى

أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أجزل الشكر وأخلصه على حسن ظنكم بى وكريم ثقتكم فىَّ لتأليف الوزارة.

ولقد تدبرت الموقف الحاضر طويلاً فرأيت أن إخلاصى لسُدَّتكم العلية وواجبى نحو بلادى فى هذا الدور الخطير من سياستها وبعد الذى أبدته من جهاد وقطعته من مراحل فى سبيل تحقيق سياستها يجعلان فرضًا علىَّ أن أطرح كل اعتبار يحملنى على التردد، وأن أحرص على تمكين البلاد من الوصول إلى قرار فيما أتيح لها فى قضيتها القومية.

لذلك أتشرف بأن أقدم بين يدَىْ جلالتكم قبولى للمهمة التى تنازلت بتكليفى بها.

وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة بإعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع بحيث تنقل صورة صادقة من إدارة البلاد؛ لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها.

أما الخطة التى تعتزم الوزارة اتخاذها فهى أن تجرى فى سياسة البلاد وتصريف الأمور على سُنة من العدل والحزم كفيلة باستتباب الثقة والطمأنينة فى النفوس، وأن تحرص على أن تظل علاقات البلاد الخارجية وعلى الخصوص علاقتها مع الأمة البريطانية على خير ما يرجى من الصفاء وحسن التفاهم.

والوزارة تعتمد فى عملها بعد معونة الله وعطف جلالتكم على الروح الوطنية للموظفين والأهالى على السواء. وتثق بأنها ستجد من الأولين عونًا مخلصًا فى القيام بواجباتهم لا يعرفون فيها لينا أو تراخيًا أو راعين فيها هوًى أو غرضًا، كما تثق بأنه لن يخفى على أحد ما توحيه الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد من وجوب الإخلاد إلى السكينة والأخذ بأسباب النظام.

والوزارة على أى حال ستأخذ نفسها بمحاسبة المقصر على تقصيره وبإقرار النظام فى نصابه، لا تدخر فى ذلك وسعًا أو تحجم عن عمل أو تدبير. وترجو أن توفق إلى ما فيه خير البلاد.

وأتشرف بأن أعرض على سُدَّتكم العلية أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى هذه المهمة محتفظًا لنفسى بمنصب وزارة الداخلية، وهم:

أحمد مدحت يكن باشا	لوزارة الخارجية
عبد الرحيم صبرى باشا	لوزارة المواصلات
حسين درويش باشا	لوزارة الحقانية
مصطفى ماهر باشا	لوزارة المالية
حسين واصف باشا	لوزارة الأشغال العمومية
واصف سميكة باشا	لوزارة الزراعة
أحمد على باشا	لوزارة الأوقاف
حافظ حسن باشا	لوزارة المعارف
محمد أفلاطون باشا	لوزارة الحربية والبحرية

فإذا حاز هذا الاختيار قبولاً لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل بإصدار المرسوم الملكى باعتماده.

وإنى لا أزال لجلالتكم الخادم المخلص الأمين.

عدلى يكن

بولكلى فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩.

- ٣ -

مرسوم ملكى بتأليف الوزارة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور،

وعلى الأمر الكريم الصادر فى ٣١ سبتمبر سنة ١٨٧٩،

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر بتاريخ ٣٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤٨ (٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩)،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى - عُيِّن:

عدلى يكن باشا	وزيرًا للداخلية
أحمد مدحت يكن باشا	وزيرًا للخارجية
عبد الرحيم صبرى باشا	وزيرًا للمواصلات
حسين درويش باشا	وزيرًا للحقانية
مصطفى ماهر باشا	وزيرًا للمالية
حسين واصف باشا	وزيرًا للأشغال العمومية
واصف سميكة باشا	وزيرًا للزراعة
أحمد على باشا	وزيرًا للأوقاف
حافظ حسن باشا	وزيرًا للمعارف العمومية
محمد أفلاطون باشا	وزيرًا للحربية والبحرية

المادة الثانية - على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا.

صــدر بســراى المنتــزه فى غــرة جــمــادى الأولى سنة ١٤٤٧ (٤ أكـتـوبر سنة ١٩٢٩).

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

■■■

الفصل الثانى

معارضة الأحرار الدستوريين للوزارة العدلية

مظاهرات وفدية - حكام الأقاليم



تولى عدلى باشا وزملاؤه الحكم ليمكِّنوا للبلاد العودة إلى الحياة النيابية حتى يستطيع الشعب أن يقرر مصيره إزاء مشروع معاهدة (هندرسن - محمود)، فالوظيفة الأولى لهذه الوزارة هى إجراء الانتخابات تمهيدًا لافتتاح البرلمان. وأول ما اتخذته فى هذا السبيل قرار صدر من عدلى باشا بصفته وزيرًا للداخلية يحدد به الدوائر الانتخابية فى اليوم الثانى عشر من شهر أكتوبر. فرمت جريدة السياسة هذا القرار بالبطلان قائلة:

«ولسنا نخفى دهشتنا من أن يصدر بالتحديد المذكور قرار من وزير الداخلية مع أن المادة ٨٤ من الدستور صريحة تجرى بأنه «تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها أكثر من نائب واحد». وقد وضع الأمر بقانون الانتخاب الأول الذى صدر فى سنة ١٩٢٣ حكمًا يخالف هذا النص بأن جعل لوزير الداخلية حق إصدار قرار بتحديد دوائر الانتخاب، وكانت عمدة القانون المذكور فى مخالفة نص الدستور أن الدستور نفسه لا تسرى نصوصه إلا بعد انعقاد البرلمان أول مرة، أى نصوصه لم تَسْرِ إلا منذ ١٥ مارس سنة ١٩٢٤، ومن ذلك التاريخ أصبحت المادة ٩٥ من قانون الانتخاب الأول التى خالفت الدستور فى حكم الملغاة؛ لأنها قررت حكمًا وقتيًا القصد منه التمهيد لسريان أحكام الدستور.

ومنذ ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ سرت أحكام الدستور حتى عُدلت بالأمر الملكى الصادر فى سنة ١٩٢٨. هذا الأمر الذى طلبنا إلى الحكومة أن تبدى فيه رأيًا حتى تستقر فى وجودها وفى تصرفاتها على قاعدة قانونية تنجيها من الاضطراب الذى لا مفر منه مادامت الحكومة لا تعرف على وجه الضبط النظام

الذى تقدم عليه؛ لكن الحكومة لم تسمع حتى الآن لقولنا فأوقعها ذلك فيما نعتقده نحن خطأ بجعل قرار وزير الداخلية الذى صدر أمس بتحديد دوائر الانتخاب باطلاً بطلانًا قانونيًا لا محل للشبهة فيه. فإن الحكومة كانت فى حلّ إذا اعتبرت الأمر الملكى الرقيم يوليو سنة ١٩٢٧ قائمًا أن تصدر قانونًا بتحديد الدوائر الجديدة اعتمادًا على الأمر الملكى المذكور وإذا هى اعتبرته باطلاً فهى فى حل من إصدار مرسوم يكون له قوة القانون اعتمادًا على المادة ٤١ من الدستور؛ لأن اعتبار الأمر الملكى باطلاً يجعل الفترة التى عطلت الحياة النيابية فيها حكمها الدستورى حكم ما بين فترتَى الانعقاد سواء بسواء، أما التصوير الذى صورته الحكومة بإصدار قرار من وزير الداخلية اعتمادًا على حكم وقتى وضع فى قانون الانتخاب الذى صدر قبل سريان الدستور، فتصوير باطل قانونًا والانتخاب الذى يقع على موجبه يكون من غير شبهة باطلاً قانونًا كذلك.

«وإذا كانت الوزارة قد قررت أن الدافع لها على ذلك هو ضرورة التعجيل بإعادة الحياة النيابية على نحو ما هو ظاهر من مذكرتها المرفوعة لمجلس الوزراء، فما كان أحراها اعتمادًا على هذا النص نفسه أن تعتمد على المادة الحادية والأربعين من الدستور. ولو أنها فعلت لما غير ذلك مما حدث شيئًا إلا أن يكون قد وضعه فى صورة دستورية صحيحة. فليس ريب فى أن تحديد الدوائر على الوجه الجديد من الأمور التى توجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير وللملك بنص المادة ٤١ أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ومادام الالتجاء إلى المادة ٤١ يكون معناه اعتبار الأمر الملكى الرقيم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ باطلاً، فكان فى وسع الوزارة إن أرادت أن تدعو البرلمان الذى يعتبر حله لذلك باطلاً إلى اجتماع غير عادى لأخذ موافقته على القانون الذى تصدره.

«أما ما تم أمس بتحديد الدوائر فخطأ قانونى لا ندرى كيف وقعت الوزارة فيه. وهو خطأ قانونى يجعل الانتخابات التى تقع على أساسه باطلة قانونًا.

«ونحسب أن الحكومة لا تزال تستطيع أن تراجع هذا الخطأ وأن تصدر قانونًا بتحديد الدوائر مادامت تريد احترام نصوص الدستور. فإذا هى فعلت فإننا نود أن ندلى إليها باقتراح لم يتسع بنا الوقت لنلفتها إليه من قبل ولحيادها فيه مصلحة كبرى. ذلك أن التعديل الذى أجرته خاصًا بالدوائر كان يجب أن تسمع فيه لرأى جميع من رشحوا أنفسهم فى الدوائر المختلفة وفى أثناء الانتخابات

الثلاثة الماضية كلها سواء منهم من نجح فى الانتخاب ومن لم ينجح فيه؛ ليبدوا رأيهم فى تحديد الدوائر الجديدة واعتراضاتهم على ما تكون لجان المديريات أو لجنة مجلس النواب أو الأستاذ محمود بك حسن قد وضعه تحديدًا لهذه الدوائر. فهؤلاء الأشخاص قد عرفوا الدوائر القديمة معرفة دقيقة ويستطيعون أن يبدوا رأيهم فى تعديلها تعديلاً تنشأ عنه الدوائر الجديدة. وهم من ألوان حزبية مختلفة ومنهم المستقلون الذين لا ينتمون إلى حزب من الأحزاب. ثم من بينهم ينتظر أن يكون المرشحون فى الانتخابات القادمة. فمن تقدم من هؤلاء وأبدى رأيه كان قمينًا أن ينير الوزارة ويدلها على ما يمكن أن يكون موضع خطأ أو تعسف أو تحزب فى التقسيم الذى أمامها. ولو أنها سمعت إلى أقوال هؤلاء جميعًا لاستطاعت أن تضع نفسها موضع القاضى وأن تحكم حكمًا يرضاه الجميع؛ لأن الجميع مطمئنون إلى نزاهتها فى حيادها وكانت الدوائر الجديدة ممثلة لوحدات يمكن أن يقال إن اختيارها النواب عنها يمثل الأمة تمثيلاً حقيقيًا.

* * *

«هذا إذا أخذت الحكومة برأينا ورأت أن ترجع لنص الدستور وحكمه، أو لنص أمر ١٩ يوليو وحكمه. أما إن هى أصرت على الرأى الذى رأته فإننا نطلب إليها أن تبين للناس فى مذكرة تذيعها كيف يمكن الاعتماد على حكم وقتى فى قانون صدر لحالة غير الحالة التى نحن اليوم فيها، ثم سقط هذا الحكم الوقتى لأول ما نفذ الدستور. فإذا اقتنع الناس بما يدلى إليهم فى هذا الصدد فيها، وإلا فإننا نظل عند رأينا بأن القرار الذى صدر أمس قرار باطل لا يجوز تنفيذه، وهو إذا نفذ كان الانتخاب باطلاً بطلانًا جوهريًا لمخالفة نصوص النظام القائم فى البلاد، سواء كان هذا النظام الدستورى أو نظام ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨».

ولكن جريدة البلاغ - وقد أخذت نفسها بالدفاع عن الوزارة العدلية - ردت على هذه النظرية قائلة(١):

تقول «السياسة» إن الوزارة اعتمدت فى إصدارها هذا القرار على المادة ٩٥ من قانون الانتخاب، وهذه المادة وضعت فى سنة ١٩٢٣ فى باب الأحكام الوقتية لتتمكن بها الوزارة إذ ذاك من إصدار قرار بتحديد الدوائر الانتخابية إلى أن

(١) البلاغ فى ١٣ أكتوبر.

يعقد البرلمان وينفذ الدستور فيصبح من المستطاع إصدار قانون بذلك التحديد، فالمادة الآن فى حكم الملغاة ولا يصح الاعتماد عليها وإنما كان على الوزارة أن تستصدر قانونًا تعتمد فيه على المادة الـ (٤١) من الدستور. وإذن يكون قرارها الذى صدر اليوم بتحديد الدوائر باطلاً فى نظر «السياسة» وتكون الانتخابات التى ستبنى عليه باطلة بطلانًا جوهريًا.

«تلك هى النظرية التى يحارب بها الأحرار الدستوريون اليوم قرار تحديد الدوائر، ولا شك فى أنهم سيئو النية فيها لأنهم يعرفون مقدار فسادها ثم لأنهم هم أنفسهم طبقوا المادة الـ (٩٥) من قانون الانتخاب فى سنة ١٩٢٥، أى بعد تنفيذ الدستور بأكثر من سنة ولم يقولوا إذ ذاك إنها سقطت وصارت فى حكم الملغاة؛ بل قالوا إنها قائمة مستحقة التنفيذ.

النظرية فى ذاتها فاسدة لأن نص المادة الـ (٩٥) يقول:

«إلى أن يصدر القانون المشار إليه فى المادتين (٢٩) و(٦٤) - (أى قانون تحديد الدوائر) - تعين دوائر الانتخاب.... ويصدر وزير الداخلية قرارًا بتحديد دوائر الانتخاب المذكور بعد تصديق مجلس الوزراء».

وقد وضع هذا النص فى قانون الانتخاب الذى صدر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣، ثم لما جاء البرلمان بعد ذلك وأدخل على هذا القانون التعديلات التى أدخلها عليه فى سنة ١٩٢٤ وجعل بها الانتخاب مباشرًا بعد أن كان من درجتين أبقى المادة (٩٥) على حالها وبنصها، فهذا الإبقاء من جانب البرلمان فى سنة ١٩٢٤ معناه أن قيامها لا يقتصر على سنة ١٩٢٣ بل يمتد إلى ما بعدها بحيث تبقى نافذة فى كل حالة تدعو الضرورة فيها إليها.

أضف إلى ذلك أن نص المادة خال من ذلك التوقيت الذى تذكره «السياسة» وتحدده بسنة ١٩٢٣ فلا يمكن الأخذ به ولا الالتفات إليه.

ثم أضف أيضًا أنه لما استقالت وزارة المغفور له سعد زغلول باشا فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ وخلفتها وزارة صاحب الدولة زيور باشا وتربع الدستوريون فى هذه الوزارة يأمرون وينهون ويريدون انتخابات تعطيهم أغلبية - لم يعجبهم التحديد الذى كانت وزارة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا قد وضعته فى سنة ١٩٢٣ للدوائر الانتخابية، فأهملوه وأصدروا تحديدًا جديدًا يوافق هواهم الحزبى هو الذى جرت عليه الانتخابات فى أوائل سنة ١٩٢٥. وقد أصدروا هذا التحديد بقرار من مجلس الوزراء لا بقانون، وأصدروه اعتمادًا على نفس المادة الـ (٩٥)

التى يدعون الآن أنها فى حكم الملغاة وأن كل قرار يصدر اعتمادًا عليها باطل فى باطل.

فهم على هذا يجيزون لأنفسهم استخدام المادة (٩٥) فى سنة ١٩٢٥ ليضعوا تحديدًا للدوائر الانتخابية ولكنهم لا يجيزون الآن لوزارة عدلى يكن باشا أن تستخدمها. ومعروف أن الغرض الوحيد الذى حدا بهم إلى تعديل الدوائر فى سنة ١٩٢٥ كان الهوى الحزبى، أما الآن فليس هناك هوى حزبى وإنما هناك ضرورة قاضية بالتعديل هى ظهور تعداد سنة ١٩٢٧. واقتضاء هذا التعداد وجود زيادة فى عدد الدوائر.

«إذن لم تخطئ الوزارة ولم تتعدَّ حدود الدستور فى اعتمادها على المادة (٩٥) من قانون الانتخاب، أما ما تدعو إليه «السياسة» من الاعتماد على المادة (٤١) من الدستور لاستصدار قانون فلن تفعله وزارة عدلى باشا؛ لأنها تعلم أن البرلمان لما اجتمع فى سنة ١٩٢٦ ونظر فى القوانين الاستثنائية التى كانت وزارة زيور باشا قد أصدرتها اعتمادًا على المادة (٤١) رأى أن يقفل هذا الباب على كل وزارة تماثلها، فقرر أنها لا تطبق إلا فى حالة قيام مجلس النواب كما يدل على ذلك نصها القائل: «إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم.. إلخ». فما بين أدوار انعقاد البرلمان معناه قيام مجلس النواب لا حله، ومجلس النواب الآن محلول فلا محل لتطبيق المادة (٤١) ولا لاستصدار قوانين اعتمادًا عليها، وليست وزارة عدلى باشا هى التى تفعله».

وعادت السياسة فى اليوم التالى تؤيد نظريتها قالت:

نعود اليوم للحديث فى بطلان القرار الذى صدر أمس الأول من وزير الداخلية بتحديد الدوائر الانتخابية الجديدة، بطلانًا يجعل الانتخاب الذى يقع على موجبه باطلاً كذلك. نعود إليه لأن البلاغ، التى تدَّعى اليوم أنها تتكلم بلسان وزارة عدلى باشا وتنطق بوحيها، طلعت أمس تدافع عن هذا القرار، وتدافع عنه، على ما تقول، من جهة قانونية بحتة، وتزعم أن «السياسة لو كانت على حق فى صياحها بهذا البطلان لأيدناها فيه لأننا أكثر منها غيرة على سلامة الحياة النيابية فلن نقبل أن يمسها بطلان». فحديثنا اليوم إذن حديث قانونى صرف تتجاوز فيه عن كل ما جاء فى البلاغ من القول بأننا نريد تعطيل عود الحياة النيابية لسبب لا ندريه. فربما كانت مثل هذه التهمة معقولة لو أننا كنا لا نزال

فى الحكم، أما اليوم فما ندرى لها محلاً وبخاصة فى وقت تتهمنا فيه البلاغ وغير البلاغ من صحف الوفد بأننا نعارض الوزارة الحاضرة.

تعتمد الحكومة وتعتمد البلاغ معها فى تأييد صحة القرار الذى أصدره وزير الداخلية بتحديد الدوائر الانتخابية على المادة (٩٥) من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣. فالمادة المذكورة تجرى بأنه إلى أن يصدر القانون الخاص بتحديد الدوائر «يصدر وزير الداخلية قرارًا بتحديد دوائر الانتخاب المذكور بعد تصديق مجلس الوزراء». وتؤيد البلاغ هذه الحجة بأن البرلمان لما أدخل على قانون سنة ١٩٢٣ التعديلات التى جعل بها الانتخاب مباشرًا بعد أن كان من درجتين، أبقى المادة (٩٥) المذكورة؛ مما يدل على أن قيامها لا يقتصر على سنة ١٩٢٣؛ بل يمتد إلى ما بعدها بحيث تبقى نافذة فى كل حالة تدعو الضرورة إليها فيها. ويستشهدون تعزيزًا لهذا القول بأنه لما خلفت وزارة زيور باشا وزارة المغفور له سعد باشا، عدلت الدوائر وحددت تحديدًا جديدًا بقرار وزارى لا بقانون اعتمادًا على المادة (٩٥) التى تعتبرها السياسة الآن فى حكم الملغاة. ويعتبرون ما تقدم على صحة القرار الذى صدر أمس الأول بتحديد دوائر الانتخاب، والذى قلنا ونقول نحن ببطلانه وببطلان كل ما يترتب عليه من إجراءات الانتخاب.

ولسنا نقول بالبطلان لأى غرض غير حرصنا على أن تجرى الأمور فى مصر على نظام صحيح وأن لا تمتد الفوضى من الشوارع إلى أعمال الوزارة نفسها، وإلى هذه الأعمال فى صورتها القانونية. ولو أن مرسومًا بقانون كان قد صدر بما صدر به القرار الوزارى أمس لما كان لنا عليه أى اعتراض. وحجتنا التى لا تقبل نقضًا أن الدستور نفسه ينص فى المادة السادسة والسبعين بالنسبة لمجلس الشيوخ والمادة الرابعة والثمانين بالنسبة لمجلس النواب على أن «تحدد الدوائر الانتخابية بقانون» وقانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩٢٣ لم يُشِر إلى هاتين المادتين بل وضعت فيه مادتان تقابلهما المادتان ٢٩ و٤٦، كما وضعت فيه تحت عنوان (أحكام عامة وأحكام وقتية) المادة (٩٥) التى سبقت الإشارة إليها. والمادة الخامسة والتسعون هذه تجعل تحديد الدوائر الانتخابية بقرار يصدره وزير الداخلية بعد تصديق مجلس الوزراء. وإذن فهى تختلف مع نصوص المادتين ٧٦ و٨٤ من الدستور. ولو أن الدستور كان نافذ الأحكام يوم صدور قانون الانتخاب فى سنة ١٩٢٣ لما أمكن تنفيذ المادة (٩٥)، إلا أن كل قانون أو مادة من قانون تخالف حكمًا من أحكام الدستور يكون باطلاً بطلانًا جوهريًا بنص المادة (١٩٥)

من الدستور التى تقرر أن أحكامه تجرى على المملكة المصرية. لكن المادة (١٦٣) نصت على أن يعمل بأحكام الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان.

فإذا صدر قبل ذلك التاريخ قانون لا يخالف المبادئ الأساسية المقررة فيه نُفذ إلى حين سريان أحكام الدستور. فما كان منها مخالفًا لأحكامه يسقط من تلقاء نفسه وبدون حاجة إلى تشريع جديد يلغيه، وما كان متفقًا مع أحكامه اتُبعت فى شأنه الإجراءات التى نص عليها فى أحكامه الختامية والوقتية.

والمادة (٩٥) من قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ تخالف كما قدمنا نص المادتين ٧٦ و٨٤ من الدستور، فهى تسقط من تلقاء نفسها وتُعتبر ملغاة من تاريخ العمل بالدستور، أى من ١٥ مارس سنة ١٩٢٤، والاستناد عليها فى إصدار أى تحديد للدوائر الانتخابية باطل بطلانًا أساسيًا. ولهذا السبب وضعها مشروع سنة ١٩٢٣ فى باب الأحكام العامة والأحكام الوقتية، وهى لا يمكن أن تكون حكمًا عامًا لأن الحكم العام مفروض فيه البقاء بينا هذه المادة تسقط لمجرد إصدار قانون بتحديد الدوائر. فهى إذن حكم وقتى يُتبع إلى أن تقوم الهيئة التشريعية التى تملك إصدار هذا القانون، أى إلى أن يعقد البرلمان وتسرى أحكام الدستور.

يقولون: ولكن البرلمان عدل قانون الانتخاب فى دورته الأولى وجعل الانتخاب مباشرًا بدل أن يكون من درجتين ومع ذلك أبقى هذه المادة ولم يلغها؛ مما يدل على أنه قصد إلى أن قيامها لا يقتصر على سنة ١٩٢٣؛ بل يمتد إلى ما بعدها بحيث تبقى نافذة فى كل حالة تدعو الضرورة إليها فيها. ولو أن هذا الكلام كان صحيحًا وكان ذلك بالفعل هو قصد البرلمان لما كان له وزن ولا كانت له قيمة، فكل قانون وكل مادة من قانون يتعارض مع أحكام الدستور من يوم نفاذه تقع باطلة ولا يمكن تطبيقها. أو لو صدر تعديل فى قانون الانتخاب يجعل سن النائب دون الثلاثين وسن الشيخ دون الأربعين على خلاف المادتين ٧٧ و٨٥ من الدستور يعتبر هذا القانون قائمًا ويجوز تطبيقه؛ لأن البرلمان أقره وصادَق عليه الملك من غير أن تكون إجراءات التنقيح فى الدستور قد اتبعت بالفعل؟ أو لو صدر قانون بجواز الجمع بين عضوية مجلسَى البرلمان، النواب والشيوخ، على خلاف المادة ٩٢ من الدستور، يعتبر هذا القانون قائمًا ويجوز تطبيقه من غير أن تكون إجراءات التنقيح فى الدستور قد اتبعت بالفعل؟ ولو شئنا أن نضرب غير هذين عشرات بل مئات من الأمثال لما أعجزنا ذلك، وكلها صريحة واضحة فى أن أى قانون أو مادة من قانون يصدر مخالفًا للدستور باطلاً بطلانًا جوهريًا يبطل كل ما يترتب عليها من الإجراءات أو ما ينشأ بسببه من الحقوق والتكاليف.

على أن برلمان سنة ١٩٢٤ لم يقصد بقاء المادة ٩٥ من قانون الانتخاب ولا هو قصد ببقائها أن تظل نافذة المفعول «فى كل حالة تدعو الضرورة إليها» كما يقولون. ذلك أن البرلمان المذكور فى حرصه على أن يكون الانتخاب مباشرًا، متأثرًا فى ذلك بفكرة حزبية، عدل من نصوص قانون سنة ١٩٢٣ ما تعارض مع فكرة الانتخاب المباشر دون سواه، ولذلك نرى قانون سنة ١٩٢٤ مقصورًا على بضع مواد تعدل القانون الذى سبقه ولا تعدو هذه الغاية، أضف إلى هذا أن البرلمان المذكور الذى كان فى السنة الأولى من الدورة التشريعية لم يكن يتوقع أن يُحل قبل انقضاء السنوات الخمس المقررة فى الدستور، ولم يكن معقولاً لذلك أن يفكر فى أن يترك لغيره الحق فى تشريع هو بنص الدستور صاحب السلطة فيه. ومتى كانت سلطة من السلطات أو هيئة من الهيئات بحيث تتنازل عن حقها ولو كان هذا التنازل مخالفًا لأحكام الدستور ونصوصه. فالقول بأنه قصد إلى الفكرة التى يقولون عنها لا يتفق من جهة مع الواقع، وهو على فرض اتفاقه مع الواقع لا ينهض حجة مادام يخالف حكمًا صريحًا من أحكام الدستور.

بقى أن وزارة زيور باشا نفذت المادة (٩٥) فى سنة ١٩٢٥ على نحو ما تنفذها وزارة عدلى باشا اليوم. وجميل أن تحتج صحف الوفد بتصرفات زيور باشا فى سنة ١٩٢٥ وأن تتخذ منها حجة قانونية وسندًا صحيحًا. لكن الوفد وصحفه فى سنة ١٩٢٥ اعتبروا هذا التصرف من تصرفات وزارة زيور باشا باطلاً وتمسكوا بنفس الحجة التى نتمسك نحن اليوم بها، ورأوا فى تعديل الدوائر بقرار من وزير الداخلية عملاً باطلاً قانونًا ومخالفًا للدستور. وقد كان هذا التصرف فى فاتحة التهم التى أرادوا توجيهها لتلك الوزارة على إثر نجاحهم فى الانتخابات، لولا أن فوجئوا بحل البرلمان لأول يوم انعقاده. وقد سأل المغفور له سعد باشا فى هذا على إثر تمام الائتلاف فى أوائل سنة ١٩٢٦ فكان الجواب عليه أن الحكومة التى قامت بهذه الإجراءات إنما كانت حكومة انقلاب، ولحكومات الانقلاب العذر بل الحق فى تخطى الدستور والقوانين، فهل حكومة عدلى باشا حكومة انقلاب وتَخطٍّ للدستور هى الأخرى؟ إن يكن ذلك كذلك فليس لنا إلا أن نذعن للقوة أو نمهد السبيل لدفعها بمثلها.

هل بقى بعد الذى قدمنا أى محل للريب فى أن القرار الذى أصدره دولة وزير الداخلية أمس الأول بتحديد دوائر الانتخاب قرار باطل وأن الانتخاب الذى يجرى على مقتضاه باطل كذلك؟ ولسنا ندرى كيف وقعت الوزارة فى خطأ

قانونى كهذا الذى يؤدى إلى بطلان الحياة النيابية التى نريد إعادتها. على أننا نكرر ما قلنا أمس بأن الحكومة لا تزال تستطيع الرجوع عن هذا الخطأ بأن تصدر قانونًا بتحديد الدوائر. وسيَّان عندنا أن يستند هذا القانون إلى حكم المادة (٤١) من الدستور، أو يستند إلى مرسوم ١٨ يوليو ١٩٢٨. هذا المرسوم الذى لا يزال قائمًا، والذى لا ندرى كيف يمكن أن يجرى انتخاب قبل أن يوقع جلالة الملك بإمضائه الشريف أمرًا آخر يصفيه، إذا أريد أن تكون المراسيم التى تصدر خاصة بانتخاب مُلْغية إياه قائمة على خلافه.

* * *

فردت عليها البلاغ ثانية فى ذات المساء تقول:

قالوا إن تحديد الدوائر الانتخابية الذى أصدره مجلس الوزراء أخيرًا باطل لأنه صدر بقرار بناء على المادة (٨٥) من قانون الانتخاب وهى فى نظرهم ملغاة، ولم يصدر بقانون بناء على المادتين ٧٦ و٨٤ من الدستور. فأثبتنا لهم أمس أن المادة الـ (٩٥) من قانون الانتخاب لم تُلْغ بعد وأن البرلمان أقرها وأبقاها فى سنة ١٩٢٤ مع أنه أعاد النظر فى قانون الانتخاب وعدل كثيرًا من مواده، ثم أثبتنا لهم أنهم لما كانوا هم فى الحكم فى سنة ١٩٢٥ استخدموا هذه المادة وعدلوا بها الدوائر الانتخابية بقرار من مجلس الوزراء لا بقانون. أثبتنا لهم هذا وذاك فحصروا ولم يجدوا جوابًا غير أن يرددوا نفس ما قالوه من قبل فدلوا بذلك على أن غرضهم التشويش لا طلب الحق، والكيد لوزارة صاحب الدولة عدلى يكن باشا لا معاونتها على إعادة الحياة النيابية. واليوم ها نحن نثبت أن إصدار القانون الذى يطلبونه ممتنع على الوزارة، وأن السبيل الذى سلكته واعتمدت فيه على المادة الـ (٨٥) من قانون الانتخاب هو السبيل القانونى الوحيد الذى لم يكن لها أن تسلك سواه.

يقولون إنه كان على الوزارة أن تستخدم المادة الـ (٤١) من الدستور وأن تصدر بناء عليها قانونًا بتحديد الدوائر، فهذه المادة نصها: «إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له، فإذا لم تُعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون». فهذه المادة لا تطبق كما قلنا أمس إلا فى حالة واحدة هى «ما بين

أدوار انعقاد البرلمان» أى فى حالة وجود البرلمان بمجلسيه لا فى حالة تعطيله. وقد حدث أن خالفت وزارة زيور باشا هذا القيد وأصدرت قوانين أثناء تعطيل البرلمان فى سنة ١٩٢٥ وقالت إنها تعتمد فى إصدارها على تلك المادة، فلما عقد البرلمان بعد ذلك فى سنة ١٩٢٦ نظر فى هذه القوانين وأصدر فيها قرارًا قال فيه:

«من حيث إن المراسيم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد البرلمان فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ صدرت لا بين أدوار انعقاد البرلمان بل فى مدة تعطيله حيث لا يمكن عقده لعرضها عليه.

«وحيث إن الدستور فى المادة (٤١) لم يُجزْ للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون إلا فى المدة الأولى فقط وهى مدة ما بين أدوار الانعقاد حيث يمكن عقد البرلمان فورًا وعرضها عليه.

«وحيث إنه لا يمكن إجراء حكم المدة التى بين أدوار الانعقاد على مدة التعطيل بقياس المشابهة: أولاً لوجود الفرق بين المدة الأولى والمدة الثانية وهو فرق جوهرى لتعلقه بعلة هذا الحكم وبوجود هذا الفرق تنعدم المشابهة، وثانيًا لأن نص المادة (٤١) السالف ذكرها هو نص استثنائى لا يصح القياس عليه.

«وحيث إنه بناء على ذلك لا تكون المادة (٤١) من الدستور منطبقة على هذه المراسيم، وحينئذ تكون هذه المراسيم غير دستورية وباطلة بطلانًا أصليًا.... إلخ».

فهذا هو تفسير جامع مانع للمادة الـ (٤١) يمنع السلطة التنفيذية من أن تصدر فى وقت تعطيل البرلمان أى قانون من القوانين. وهذا التفسير مطابق لنص المادة وهو صادر من السلطة التشريعية فليس للسلطة التنفيذية التى تريد احترام الحياة النيابية أن تخالفه بحال. ونحن الآن فى وقت هو وقت تعطيل للبرلمان بلا نزاع مثله كمثل التعطيل فى عهد زيور باشا. وقد قامت وزارة صاحب الدولة عدلى يكن باشا لتعيد الحياة النيابية وأعلنت أنها تحترمها وتحترم قواعد الدستور، فليس فى استطاعتها مع هذا الاحترام أن تستخدم المادة الـ (٤١) لتصدر قانونًا بتحديد الدوائر الانتخابية.

ليس فى استطاعتها أن تصدر قانونًا، ولكن كان من الضرورى مع ذلك أن تحدد الدوائر الانتخابية لأن تعداد سنة ١٩٢٧ أوجد زيادة فى عددها فجعلها ٢٣٥ بعد أن كانت ٢١٤، فأى سبيل قانونى كان عليها أن تسلكه؟ لم يكن لها إلا

سبيل واحد هو المادة الـ (٩٥) من قانون الانتخاب وهى تعطى مجلس الوزراء الحق فى تحديد الدوائر بقرار منه إلى أن يكون ممكنًا صدور قانون بهذا التحديد. وهذه المادة لم تُلغ كما قلنا بل أقرها وأبقاها البرلمان نفسه وطبقها الأحرار الدستوريون أنفسهم، فما يدعونه عليها الآن من الإلغاء هذيان وما يدعونه على قرار تحديد الدوائر من البطلان هذيان» اهـ.

❊ ❊ ❊

على أن جريدة السياسة راحت تزعم بطلان قيام الحياة النيابية مع بقاء مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨، وكتبت فى ذلك مقالاً مهمًا فى اليوم الخامس عشر من هذا الشهر تقول فيه:

كيف تعود الحياة النيابية

ومرسوم ١٩ يوليو باقٍ؟

مسألة بطلان القرار الذى أصدره دولة وزير الداخلية بتحديد الدوائر الانتخابية الجديدة مسألة لا تحتمل المكابرة ولا تنفع فيها الشتائم والتهم السخيفة، ولا يجدى فيها التهويش على القراء لأنها مسألة قانون ودستور، والرأى القانونى صريح، وحكم الدستور لا خَفَاء به ولا لبس فيه ونحن إنما نكتب أولاً للوزارة ولرجال القانون منها من معاونيها ومستشاريها، ليصححوا الموقف ويقيموه على قواعد قانونية صحيحة، تهويش البلاغ لن يقلب الحق الذى تدعو إليه باطلاً، ولن يسبغ على البطلان الذى يعتور قرار وزير الداخلية، الصحة والمشروعية، وليس أسخف ولا أبعث على الضحك من اتهام السياسة من أجل ذلك بالعمل على تعطيل الحياة النيابية فهل الحياة النيابية ينقصها التعطيل؟ أليست معطلة منذ ١٧ يوليو سنة ١٩٢٨ إلى الآن؟ وتوشك هذه الحياة النيابية أن تظل كذلك أو أن تتعرض للتعطيل مرة أخرى إذا لم يصَفَّ الموقف من الآن ولم يستقر على حدود قانونية مضبوطة لا عوج فيها ولا اضطراب، وعلى أننا إنما ندعو إلى إقامة الأعمال والإجراءات التى تُتخذ لإعادة الحياة النيابية على أصول صحيحة لا مطعن عليها، فكيف يكون هذا تعطيلاً للحياة النيابية؟

ولا نطيل فى هذا المعنى فما بنا حاجة إلى الرد على هذه السخافات التى لا يقبلها عقل ونجاوزها إلى البحث الدستورى الصرف فإنه هو وحده الذى له قيمة، والدستور صريح فى إدارة شؤون الدولة والتشريع الخاص بها يجب أن

يراعى فيهما عدم مخالفة الدستور، وإلا كان العمل أو التشريع باطلاً، وقد جاءت المادة (٨٥) من قانون الانتخاب مخالفة للمادتين ٧٦ و٨٤ من الدستور وهما اللتان تقضيان بأن يكون تحديد الدوائر الانتخابية للشيوخ وللنواب بقانونين؟ وقد ضربنا أمس أمثلة بارزة لبطلان ما يخالف الدستور فلا نعيد ذلك هنا ولا نكرره.

وليس هذا هو البطلان الوحيد الذى وقعت أو ستقع فيه الوزارة، فإن هناك أيضًا المرسوم الذى يجب أن يصدر بدعوة الناخبين إلى إجراء الانتخابات وتحديد ميعاد لاجتماع البرلمان؟ ما العمل فيه؟ الدستور يقول فى المادة (٢٩) إن (السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور).

وفى المادة (٤٨) أن (الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه) وحدود هذا الدستور المبينة لما يجب عمله لدعوة الناخبين لإجراء الانتخابات هى التى نصت عليها المادة (٨٩)، وهى تقول: (الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب).

فكيف تستطيع الوزارة أن تفعل ذلك وتحل هذا المشكل الذى يواجهها؟ من أين تجىء بأمر الحل المشتمل على الدعوة إلى إجراء الانتخابات؟ ليس الجواب على ذلك أو على ما بينّاه من بطلان قرار التحديد لدوائر الانتخاب أن تقول البلاغ إن وزارة زيور باشا فعلت مثل ذلك، فقد ذكّرنا الوفديين أمس بأنهم هم أنفسهم كانوا يعتبرون تصرفها فى مثل ذلك باطلاً وكانوا يدلون بما ندلى به اليوم من الحجج «وأن وزارة زيور باشا كانت وزارة انقلاب وأن وزارة عدلى باشا ليست كذلك بل هى حكومة تريد أن تعدل المقلوب وتقيم المعوجّ، وتصرفات وزارة زيور باشا ليست على كل حال سوابق دستورية حتى يتمسك بها الوفديون الآن ويعتمدوا عليها وينسجوا على منوالها.

ليس هناك حل سوى أن تدع الوزارة موقف التردد بين الإنكار والاعتراف بمرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨، فإن هذا المرسوم لا يزال قائمًا والنظام الذى أنشأه ما انفك هو الموجود على الرغم من الكتاب الذى رفعه دولة رئيس الوزارة إلى جلالة الملك، فإن الكتب لا تلغى المراسيم، ونقول بأصرح من ذلك، إذا كان النظام الذى أوجده مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨، دكتاتورية كما يسميه الوفديون، فهذه الدكتاتورية باقية، لم تسقط باستقالة صاحب الدولة محمد محمود باشا لأنها نظام حكم وليست شخصًا تزول بتنحيه عن الميدان، ودولة عدلى باشا يتولى

هذه الدكتاتورية بدلاً من دولة محمد محمود باشا فى ظل المرسوم الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وبمقتضى الحقوق التى يخوِّله إياها هذا النظام. وهذا هو الوضع الصحيح لمركز الوزارة، فإذا هى شاءت أن تكون دستورية فى وصفها وفى أعمالها فلتستصدر مرسومًا جديدًا تصفى به النظام الذى أنشأه مرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

وليس فى الحل الذى وصفناه من قبل للخروج من المأزق الذى جره التردد والاضطراب بين نظامين، جديد حتى تتكره صحيفة الوفد وتزعمه منبعثًا عن العداء للوزارة أو عن رغبة فى تعطيل الحياة النيابية، فقد كان الوفد نفسه يقول بهذا وقد كان ينكر صحة الحل الذى وقع على البرلمان. ويتمسك ببقاء الصفة النيابية للأعضاء، وكان يجمع هؤلاء الأعضاء من حزبه، ويعقد منهم مجلس نواب ومؤتمر برلمان وكانوا يصدرون القرارات ينكرون فيها الصفة الشرعية للوزارة ولكل ما تفعل وتباشر من تصرف فى شئون الدولة وتشريع واتفاق مع الدول الأخرى، وكانوا يبلغون حتى الدول هذه القرارات تشبثًا منهم ببطلان المرسوم وكل ما أفضى إليه وكان سببًا فى حدوثه. فكيف انقلب الوفد وصحفه يرون الآن ما نصفه حلاً للأزمة الدستورية معاكسة ومعارضة وعداء للحياة النيابية وتعطيلاً لعودتها وهو لا يخرج عما كانوا هم يدعون إليه وينادون به؟

ومن شاء فليبين لنا كيف يمكن إجراء أى انتخاب الآن أو بعد الآن ما دام مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ قائمًا لم يُلْغ!! نلقى هذا السؤال وأمامنا هذا الأمر الملكى الكريم وفى مادته الأولى:

«يُحل مجلسا النواب والشيوخ ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ و١٥٥ من الدستور».

«وبناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا، وعند انقضاء هذا الأجَل يعاد النظر فى الحالة لتقرير إجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنًا آخر».

فهذا أمر ملكى صريح فى تأجيل الانتخابات ثلاث سنوات، فإذا لم يصدر أمر ملكى كريم آخر بإلغاء الأمر الأول أولاً فإن الانتخاب الذى يجرى يكون باطلاً لمخالفته لأمر قائم لم يسقط لا من تلقاء نفسه ولا بإجراء يقابله ويلغيه، حتى اعتبار مجلس الشيوخ قائمًا لا يكفى فيه الكتاب الذى رفعه دولة رئيس الوزارة إلى جلالة الملك - لا يكفى لأنه كتاب لا أمر ملكى، وحتى هذا الاعتبار مفهوم ضمنًا من ثنايا السطور لا بعبارة صريحة.

هذا كله كلام صريح واضح لا ترده مكابرة البلاغ ولا هروبها من المناقشة الدستورية واحتماؤها بالشتائم وسوء الأدب. ولو أن البلاغ كانت حقيقة تحرص على عودة الحياة النيابية سليمة لما اكتفت بمعارضتنا فى أمر لا تستطيع المعارضة فيه، بل لعاونت الحكومة ودلتها على الخطة القانونية السليمة التى يمكنها أن تسلكها لتتخطى كل العقبات الموجودة اليوم بالفعل قبل إجراء الانتخابات إجراء قانونيًا صحيحًا. ولكن البلاغ لا تستطيع أن تفعل من ذلك شيئًا. ذلك بأنها إن حمدت الله على شىء فإنما تحمده على نعمة الجهل.

* * *

وليس يسعنا أن نترك البلاغ وسفاهتها وقلة أدبها من غير أن نقول لها ردًا على ما توجهه للأحرار الدستوريين، إن هؤلاء الأحرار الدستوريين هم وحدهم الذين يستطيعون أن يفتخروا بأنهم حققوا لوطنهم شيئًا من مطالبه سواء فى قضيته القومية أو فى الشئون الداخلية، فهل يمكنكم أن تذكروا للبلاد شيئًا حققتموه أنتم. وإذا كان الأحرار الدستوريون قد أوقفوا الحياة النيابية خمسة عشر شهرًا فقد ترتب على عملهم هذا أن انتهوا إلى مشروع الاتفاق المعروض اليوم على الأمة، ولو أنكم كنتم لا تزالون فى الحكم لكان موقفكم من الاتفاق مع إنكلترا كموقفكم فى سنة ١٩٢٤. ولو أنكم عدتم إلى الحكم فلن يكون أمر المشروع منكم إلا أن تفسدوه وأن تعودوا إلى موقف ذلك العهد الذى كنتم فيه أصحاب الأغلبية الساحقة، فإذا أغلبيتكم قد سحقت مطالب الأمة وآمالها حتى أخذها الأحرار الدستوريون بيدهم من جديد وعالجوها بحكمتهم، واستطاعوا أن يصلوا من طريق إيقاف الحياة النيابية سنة واحدة إلى تحقيق استقلال مصر. فهل تستطيعون أنتم من ذلك شيئًا. أو أن الكلام الفارغ وسوء الأدب هو الذى حفظتموه عن ظهر قلب فليست لكم سواه بضاعة؟».

* * *

وكذلك رأت جريدة السياسة أن فى تأييد البلاغ للوزارة مناورة انتخابية وقررت ذلك فى مقالها فى الحادى عشر من هذا الشهر قالت:

«تقوم صحف الوفد الآن بتمهيد للمعركة الانتخابية المقبلة لا يخلو من اتفاق نعترف لها به. ذلك أنها تريد أن تلقى فى روع الناس أن كل أسباب النجاح متوافرة لها إلى حد لا يدع أى محل للريب فيه. فالوزارة القائمة اليوم، على أنها

وزارة قد أعلنت عدم ميلها لحزب من الأحزاب دون الحزب الآخر وعلى أن ماضى أعضائها أو كثرتهم الكبرى ينقض كل شبهة فى ميلهم للوفد، هذه الوزارة هى وزارة الوفد وهى التى تؤيده وتؤازره ولذلك تؤيدها صحف الوفد وتؤازرها ويصبح الوفد عدليًا بكل ما فى كلمة العدلية من معنى، وينكر فى سبيل ذلك كل ماضيه مادام فى هذا الإنكار ما يعينه على النجاح فى الانتخاب. هذا عن الوزارة. والأحزاب الأخرى تعتقد أن الوفد سينال أغلبية ساحقة ماحقة؛ حتى لقد يمكن أن لا ينال حزب غيره أى كرسى فى البرلمان، وإذن فهذه الأحزاب على ما تريد صحف الوفد أن توهم الناس به، تفكر فى عدم التقدم للانتخابات وتريد أن تترك الميدان للوفد. وتبلغ هذه الصحف أن تروى هذا عن الأحرار الدستوريين وتزعم أنهم تحدثوا فيه فى اجتماعهم الأخير. وكذلك كل مسألة من المسائل وكل خبر من الأخبار تتوهم أنه قد يترك عند قراءته أثرًا يفيد الوفد فى الانتخاب، تكبر من شأنه وترويه على الصورة التى تعتقد أنها تصل بها وبالحزب الذى تعبر هى عن رأيه السياسى إلى الغاية التى تتوخى الوصول إليها.

ولسنا نستطيع أن نعيب الوفد وصحفه أو ننقدهم لسلوك هذه الخطة: ولكنَّا نعتقد أن المبالغة فيها إلى حد الكذب والتضليل لا يتفق فى شىء مع الروح الحزبية الصحيحة وإن اتفق مع تاريخ الوفد منذ نشأته كحزب إلى الوقت الحاضر. وهل كذب أكثر من التحدث عن الأحرار الدستوريين وما حدث فى جلسة حزبهم خاصًا بالانتخاب أكثر من هذه الرواية التى تزعم أنهم تحدثوا فى عدم الدخول فى الانتخاب وبخصوص معركته بينا الأمر على عكس ذلك، وكان أوضح حديثهم فى شأن الانتخاب دائرًا حول تنظيم ما يجب له، ولسنا بطبيعة الحال نقصد إلى إذاعة أى تفصيل عما دار فى هذا الشأن فذلك من عمل الحزب وحده. ولكننا إنما سقنا ما سبق لنذكر للقراء ولنبين للوفد أن خطة الكذب والتضليل ليست خطة الأحزاب التى تشعر بأنها خليقة باسم الحزب السياسى، وبأنها ليست عصابة تضليل تقصد إلى شىء غير خدمة الأمة، إذ تقصد إلى مصالح شخصية وطائفية وكفى.

وتحكُّك الصحف الوفدية وحرصها على أن تظهر أمام الناس بمظهر المؤيد لوزارة عدلى باشا هو حلقة من هذه الخطة بالذات. ولو أن الوفد يضمر لهذه الوزارة شيئًا من الاحترام إياها أو الثقة بها، لما سارع إلى ما سارع إليه من تكذيب ما قيل من أن دولة عدلى باشا سيتولى رياسة الوزارة بعد تمام

الانتخابات وسيشرف على إنفاذ المعاهدة وحمل المجلس على قبولها. أولو كنتم صادقى الثقة حقًا برئيس هذه الوزارة وكنتم تعتقدون حقًا ومن أعماق نفوسكم مبلغ ما تقوله ألسنتكم وتجرى به أقلامكم من نزاهته وعظيم إخلاصه لبلاده وسابق تضحيته فى سبيلها، أفكنتم تسارعون إلى هذا التكذيب وإن كنتم تعلمون أنه تكذيب غير صحيح، ولماذا لا تقبلون أن يرأس عدلى باشا الوزارة المقبلة. أو تتظاهرون بعدم القبول وأنتم متعهدون به إذا كانت نفوسكم صريحة خالصة وكان إيمانكم بنزاهة الرجل وطهارة ماضيه هو هذا الذى تكتبون؟ أليس صحيحًا إذن أن ما تظهرون به اليوم من تأييده وتأكيدكم كل يوم أننا نعارضه إنما يقصد به إلى هذا التهويش الانتخابى الذى تعودتموه منذ سنين، والذى لا يمكنكم النزول عنه إذ ليست لكم فى الانتخابات وسيلة غيره؟

ثم تزعمون أنكم تؤيدون الوزارة الحاضرة وتجرون على ما تعهدتم لها به من دعوة الناس إلى السكينة وإلى عدم القيام بالمظاهرات على نحو ما أذاعه النحاس باشا فى بيان نشره يوم تأليف الوزارة، وهذه المظاهرات قد بدأت تعود سيرتها الأولى فى الزقازيق وفى جرجا وفى غيرهما من البلاد. ولن تستطيعوا إنكار اتصالكم أو اتصال لجانكم على الأقل بهذه المظاهرات وبما يقع فيها فأنتم والوزارة القائمة اليوم فى مصر جميعًا تعلم أنكم أنتم عنصر المظاهرات والشغب، وأن رجالكم هم الذين يقومون بكل أسباب الفوضى والإخلال بالنظام. فكيف تقولون مع هذا إنكم تؤيدون الوزارة إلا أن تكونوا تقولون بأفواهكم ما ليس فى قلوبكم وتفترون على الله الكذب وأنتم تعلمون. ولو أنكم كنتم تؤيدون الوزارة حقًا لما قامت فى البلاد مظاهرة من المظاهرات ولا تحركت العناصر المشاغبة التى تعتمدون عليها أثناء الانتخابات ولظلت السكينة شاملة ربوع مصر كلها لتجرى الانتخابات فى غير ضجة ولا اضطراب، وهنالك تستطيعون حقًا أن تعلموا إن كنتم تستطيعون أن تصلوا فى مثل هذا الجو الساكن إلى ما تدعون أنكم تستطيعون الوصول إليه من أغلبية فى الانتخابات أم لا.

وتقولون كذلك إنكم تؤيدون الوزارة، فهل تستطيعون أن تقولوا لنا ما معنى هذا التأييد؟ أليس المطلوب منه أن تسمع الوزارة لقولكم فى شئون بعض الموظفين وفى إعلان المرسوم الخاص بالدوائر الانتخابية وفى مثل هذه من الأشياء التى يمكن أن تفيدكم فى حركة الانتخابات! وبدهىّ أن هذا ليس هو الذى يمكن أن يسمى تأييدًا مادام المقصود منه أن تجعلوا الوزارة قنطرة تعبرون

عليها إلى الأغلبية فى البرلمان لتحلوا أنتم محلها، وإذا كانت هناك معارضة لوزارة من الوزارات فما عسى تكون غايتها غير هذه الغاية وهى إجلاء تلك الوزارة عن الحكم ليحل من يعارضها محلها. ولعلكم لا تستطيعون أن تقنعوا أحدًا بأن الأحرار الدستوريين الذين تريدون وصفهم بأنهم يعارضون الوزارة يبتغون من ذلك ما تبتغون. بل إن أكبر ما يغتبط الأحرار الدستوريون له أن يظل عدلى باشا وزملاؤه فى كراسى الحكم حتى يقبل البرلمان المعاهدة؛ وحتى يستطيع عدلى باشا بمعاونة زملائه أن يصل إلى الاتفاق على المسائل التى تركتها المعاهدة لتنظر بعد قبولها، كتحديد المناطق التى تنتقل إليها الفرق البريطانية التى يعهد إليها بالدفاع عن قناة السويس. فهل تستطيعون مع هذا أن تقولوا مَن الذى يؤيد الوزارة ومن الذى يعارضها، وهل تستطيعون مع هذا أن تصفوا ما تدعونه من تأييدكم بشىء إلا أنه استجداء الوزارة لتسهل لكم مصالح انتخابية بثمن مدحكم إياها وتقريظكم لها! وإذن فهو تأييد المنافق المستجدى لا تأييد الصريح فى إخلاصه. وهذا المدح الذى تتبرعون به هو مدح وكيل الدائرة للمُمَالك كى يصل آخر الأمر ليضع يده على ملكه، وليجعل هو هذا الممالك يطمع فى عطفه.

أتريدون أن نقول لكم ما معنى تأييد هذه الوزارة؟ معنى تأييدها هو إعلانكم فى صراحة وفى غير مواربة قبول مشروع المعاهدة المعروض اليوم على الأمة والذى قامت هذه الوزارة لتصل إلى تبين رأى الأمة فيه، فهذه الوزارة القائمة قابلة للمشروع مؤيدة له حريصة على أن تستفيد مصر من قبوله كل ما فيه من مزايا تحقق لها الكثير من مطالبها فى الاستقلال والحرية. فهل تؤيدونها فى هذا كما نؤيدها نحن فيه؟ أم أن تأييدكم إياها يقتصر على أن تقتضوها خدمتكم فى الانتخابات خدمة تنيلكم الأغلبية وتحلكم محلها فى الحكم؟ مثل هذا التأييد هو المعارضة الصريحة. فأما التأييد الصحيح فهو تأييد سياستها فى المعاهدة وسياستها فى المعاهدة قبول مصر إياها واستفادتها من مزاياها».

* * *

مظاهرات وفدية

تمتاز سياسة الوفد بكثرة ما يقوم فى سبيل تأييدها من مظاهرات؛ فهو إذ يعارض تقوم لجانه وأنصاره بالمظاهرات ضد السلطة الحكومية إلا أن تمنعها هذه وتمحوها، وهو إذ ينتصر ويتولى الحكم تقوم مظاهرات الفرح والسرور،

ولقد قامت فى غير بلد من الأقاليم المصرية مظاهرات كانت بعضها اعتدائية ضد الخصوم من غير الوفديين؛ ولكن وزارة عدلى باشا كانت تأخذ على المعتدين سبلهم. وكان مما حدث ما نشرته السياسة لصاحب الإمضاء فى الحادى عشر من هذا الشهر قالت:

حدث أن قامت أمس الساعة التاسعة مساء عدة مظاهرات فى أكثر شوارع الزقازيق ومرت أمام مكتبنا رائحة راجعة عدة مرات تهتف بهتافات بذيئة، ثم ذهب كل إلى حفرة للبلدية بشارع البوستة وحمل فى ثوبه ما يستطيع من الحجارة والزلط وقطع الحديد من ظهر السكك الحديدية وأخذوا يقذفون المكتبة بالطوب والحجارة والحديد حتى كسروا الزجاج وأتلفوا النور ودخلوا المكتبة ونهبوا ما كان فى درج المكتب من النقود وخطفوا بعض أدوات من شنط جلد وكرات قدم وبراويز صور وعلب سن ريشة وأحزمة للأولاد وأشياء أخرى وأصبت فى وجهى بجروح من مقذوفات الحجارة وانفض الجالسون معى من أعاظم الناس وأكابر العلماء بسبب إلقاء الحجارة والطين وأطفئ النور واستمر ذلك نحو نصف ساعة حتى تكاثر بعض الجيران وأغلقوا المكتبة علىَّ وظلت مغلقة إلى أن حضر البوليس وفتحها وعاين المحل وذهبنا إلى التحقيق وأغاثتنا الإسعاف بالعلاج وعند التحقيق رأيت أحد أصحاب القهاوى والفنادق المسمى قناوى حسين بالقسم وعرفت أنهم كسروا زجاج قهوته وأتلفوا بعض «الترابيزات» عنده وأصيب اثنان من الممثلين حينما كانوا جالسين بقهوته ورأيت ملابس الضباط وطرابيشهم ملوثة بالطين وعلمت أن بعضهم ضربه المتظاهرون بالكراسى وبعضهم ضرب بالطوب والطين ومكث الهياج بالمدينة إلى الساعة الحادية عشرة مساء حتى انتشر البوليس فى المدينة وتمكن من تشتيت المتظاهرين.

هذا كله أرويه بالضبط والتحفظ والصدق بلا مبالغة بل هو أقل ما سمعت ورأيت. وربما حدثت حوادث إتلاف أخرى لا أعرفها والنيابة والإدارة لا تزال تحقق.

وقد أرسلت اليوم إلى كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى كبير الأمناء ووزير الداخلية والنائب العمومى ومدير الأمن العام التلغراف الآتى؛ لألفت نظرهم إلى الحالة التى أصبحنا فيها والخوف الذى اعترانا والذعر الذى شملنا وعدم الطمأنينة على أرواحنا وأموالنا من الحالة الحاضرة، وليأخذوا الحيطة للمحافظة على أرواح الناس حتى لا يكون أكثر مما كان. وهذه صورة التلغراف:

معالى كبير الأمناء ودولة وزير الداخلية والنائب العمومى ومدير الأمن العام بالداخلية بمصر:

أثناء حفلة عيد الجلوس الملكى أمس ليلاً قامت مظاهرات فى مدينة الزقازيق اعتدى فيها المتظاهرون على مكتبتى فكسروها بالحجارة ونهبوا بعض البضائع والنقود وأتلفوا الزجاج والنور وأصبت فى وجهى بجروح من مقذوفات الحجارة وهاجت المدينة بالمتظاهرين صائحين بسقوط محمد محمود نداءات أخرى خطرة وكسروا بعض القهاوى وضربوا البوليس بالكراسى والحجارة والطين والإدارة والنيابة تعاون وتحقق الآن.

صادق عمران

صاحب المكتبة العامة بالزقازيق

* * *

ولقد تردد صدى هذا الحادث فى إنكلترا ونشرت جريدة ديلى إكسبريس برقية لمراسلها من القاهرة قال فيها:

يلوح فى الظاهر أن كل شىء فى مصر ساكن بينما ينتظر الناس الانتخابات القادمة التى تشتغل من أجلها مصالح الحكومة حتى فى غير أوقات العمل، ولكن تحت هذا السطح الظاهر يضطرم الأهالى بالهياج وعلى الأخص الطلبة والجو مثقل بكهربائية عنيفة. وعلى الرغم من نصائح الوفد والحكومة بالتزام الهدوء؛ فيُخشى من وقت لآخر انفجار عصيان أو هوج ويظهر الشغب على السطح.

ومثال ذلك ما حدث فى الزقازيق أثناء الاحتفال بعيد جلوس الملك فؤاد حين كانت آلاف الجماهير تزحم الشوارع للتفرج على أنوار الزينة؛ إذ ألَّف جماعة من الطلبة موكبًا انضم إليه حالاً كثيرون من العناصر المشاغبة وساروا مخترقين الشوارع صائحين. وبعد أن فرق البوليس هذه المظاهرة عادت إلى الاجتماع مرة أخرى وقد تسلحت بالعصىّ والحجارة وأخذت تهاجم المحال التجارية التى يملكها أشخاص موالون لمحمد محمود باشا رئيس الوزارة السابق. ولم يتمكن البوليس من تفريق المتظاهرين إلا بعد ربع ساعة؛ ولكن العصاة عادوا واجتمعوا مرة ثالثة وهاجموا قهوة لأحد أنصار محمد محمود باشا.

وقد لبثت قوات البوليس مشتغلة طول الليل فى تفريق عصابات المتظاهرين وقبض على عدد كبير من الطلبة وغيرهم من المشاغبين.

* * *

وعلقت السياسة على أمثال هذه الحوادث بقولها[1]:

خطر المظاهرات الوفدية على النظام

حركة يجب سحقها قبل فوات الوقت

عجب الناس جميعًا يوم أصدر الوفد بيانًا يطلب فيه إلى الأمة أن تعتصم بالسكينة والهدوء وأن تكف عن إقامة المظاهرات. والوفد يعلم حين يرسل هذه الدعوة أن الأمة ذاتها ليست فى حاجة إليها، لأن الأمة عرفت من تجارب الماضى المؤلمة أن المظاهرات خطر على النظام والأمن وخطر على مصالحها وقضيتها، وألقت عليها الحوادث فى ذلك دروسًا قاسية؟ ولم يَرَ عقلاء الأمة يومًا أن هذه المواكب الصاخبة التى تضم دائمًا عناصر الشر والإثم وتنتهى غالبًا بارتكاب الجريمة وسيلة مشروعة لتحقيق غايات السياسة. ولكن الحقيقة أن الوفد حين يصدر بيانه بالكف عن المظاهرات يخاطب هذه العناصر الشريرة الجاهلة التى تلتف حوله، وينفرد هو بقيادتها وتنظيمها وحشدها كلما لاح له أن الشغب وتهديد النظام وانزعاج الخواطر قد تمهد السبل إلى تحقيق غاياته. وقد بالغ الوفد فى الالتجاء إلى هذه الوسيلة حتى غدا اسمه فى مصر وفى الخارج قرين الاضطراب والخروج والعبث بالسكينة والأمن. ولهذا عجب الناس بحق أن يدعو الوفد إلى السكينة والكف عن هذه المظاهرات التى هى عمله الوحيد البارز فى كل ما زعم أنه أداء فى سبيل القضية الوطنية، عجبوا لا لأنهم آنسوا فى الوفد جوعًا إلى الصواب والعقل ولكن لأن الوفد يذهب فى التضليل إلى حد السخرية بالعقول، ولأنه بينما يصدر مثل هذه الدعوة؟ إذا به يدبر فى كل ناحية من نواحى القطر سيلاً جديدًا من المظاهرات.

ولقد أشرنا فى عدد يوم الجمعة إلى المظاهرة التى سيَّرها الوفد فى الزقازيق وانتهت بالاعتداء والرجم وتحطيم الحوانيت والمقاهى؟ وها نحن ننشر اليوم أخبار طائفة أخرى من المظاهرات الخطرة ففى جرجا، وفى شبين الكرم، وفى دسوق، وفى الإسكندرية، وقعت عدة مظاهرات وفدية فى منتهى العنف والخطورة. وامتازت مظاهرة دسوق بالأخص بوقعها فى المعهد الدسوقى يوم احتفال المشيخة بعيد الجلوس الملكى، فقد اقتحم أعضاء لجنة الوفد مع عصابة كبيرة من الأشرار أبواب المعهد وقلبوه إلى ميدان للخطابة والحملات البذيئة على

---

(١) السياسة فى ١٥ أكتوبر.

خصوم الوفد السياسيين، وانتهى الأمر بالاعتداء على العلماء وانسحابهم وبتحطيم الأبواب والرجم ولولا قدوم البوليس فى الوقت المناسب لتفاقم الخطب. ونظم الوفد فى القاهرة وقت صلاة الجمعة مظاهرة صاخبة حول المسجد الزينى وفى الناصرية؛ فهُرع البوليس لحفظ النظام وتشتيت المتظاهرين وهكذا. وعلى رأس كل مظاهرة أو من ورائها نرى لجان الوفد الفرعية تعمل وتسيِّر الجموع حيثما أرادت وتوجه أقوالها وأعمالها لما أرادت. فاستتار الوفد وراء دعوة كلامية إلى السكينة ضرب من العبث تفضحه الوقائع المادية وأسخف منه أن يحاول الوفد وصحيفته إلقاء المسئولية فيما يقع على الأحرار الدستوريين، فى حين أن كل الذين يعتدى عليهم فى هذه المظاهرات هم من الأحرار الدستوريين. ومن الهراء المطبق أن يقال إن الدستوريين يدبرون الاعتداء على أنصارهم وهم لم يستبيحوا لأنفسهم قط أن يعتدوا حتى على خصومهم.

والآن ماذا تعنى هذه المظاهرات؟ مستحيل أن يقال إنها تقع بغير تدبير الوفد أو بالرغم عنه وعبث كل ما يتظاهر به الوفد من دعوة إلى السكينة والنظام. بل نعتقد أن الوفد نفسه لا يمكن أن يتنصل من حشد هذه المظاهرات وتنظيمها وإن كان دائمًا يتنصل من نتائجها؛ لأن مثل هذا التنصل من قيادة العناصر الجاهلة الشريرة التى يفخر الوفد دائمًا بأنها سنده وجنوده يكون معناه أن الوفد فقد نفوذه عليها، وأنه بعد أن لبث أعوامًا يغذيها بعوامل التحريض والخروج يراها تفلت اليوم من يده وأنها قد غدت مشاعًا له ولغيره ممن يشاء أن يتخذها مطية لأهوائه. وإذن فالحقيقة أن الوفد هو الذى يدبر هذه المظاهرات ويسيِّرها فى الوقت الذى يدعو فيه إلى الكف عنها، وهذه وسيلة معروفة من وسائل الوفد ومبدأ قديم من مبادئه هو: القول شىء والتنفيذ شىء آخر.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا، استنادًا إلى تجارب الماضى وإلى ما هو معروف من تهور الوفد وتغلغل روح التمرد والشر فى وسائله، إن هذه المظاهرات التى يدبرها الوفد ولجانه فى مختلف أنحاء القطر، إذا ترك أمرها أيامًا أُخَر، ستنقلب إلى اضطراب عام يصعب التكهن بعواقبه. والمحقق أن تردد الحكومة الجديدة فى قمعها مما يذكى نشاط مدبريها ويصعب على رجال الأمر مهمة اتقائها وحماية النظام من شرها، هذا فى حين أن الوزارة العدلية تقطع فى كتابها العهد على نفسها بأنها سوف «تجرى فى سياسة البلاد وتصريف الأمور على سُنة من العدل والحزم كفيلة باستتباب الثقة والطمانينة» وأنها «ستأخذ نفسها بإقرار النظام فى

نصابه»، واعتقادنا أن صاحب الدولة عدلى يكن باشا يعنى ما يقوله، وأنه لا يمكن أن يغفل عن حماية السكينة أو أن يترك حبل الفوضى على غاربه، وقد أخذت بوادر الفوضى تبدو واضحة وراء المظاهرات التى نشط الوفد ولجانه إلى تدبيرها فى بضعة الأيام الأخيرة، وأخذت تهدد الناس فى أنفسهم وكرامتهم وأموالهم، وأخذ رجال البوليس يشتغلون بالسير معها وحماية النظام من عبثها عن أداء مهامهم الخطيرة؟ وفى ذلك تشجيع للجريمة من ناحية أخرى. فهل لنا أن نتساءل إزاء ذلك عن الإجراءات التى ترى الحكومة الجديدة أن تأخذها لتلافى الشر قبل استفحاله؟ وأن نتساءل بالأخص عن سبب تمهُّلها وترددها فى المبادرة إلى القيام بهذا الواجب الخطير؟

هنالك حقيقة يجب تدبرها جيدًا وهو أن ترك هذه الحال على غاربها سوف يؤدى حتمًا إلى الحرب الأهلية. لأن الحكومة إذا لم تنهض لقمع الشر والشغب اضطر أنصار السكينة والنظام إلى تولى الأمر بأنفسهم، وإذا استمر الوفد ولجانه فى تنظيم المظاهرات والاعتداء على خصومهم السياسيين فإن خصومهم يعرفون أيضًا أن يدبروا مثل هذه المظاهرات للاعتداء عليهم، وإذا أضحت الفوضى خطة مقررة للوفد أضحى محتومًا أن تقمع بنفس السلاح. بل نحن نصرح جهارًا أننا يومئذ لن نحجم عن مقابلة هذه الخطة بمثلها مضطرين لا مختارين؛ لأننا لم نكن يومًا من أنصار المظاهرات وإنما نرغم عندئذ على مقابلة الشر بمثله ودفع الفوضى بمثلها ويومئذ نفعل دلك صراحة وجهرًا محتملين مسئولية ما نفعل فى سبيل وقف الجناة على الآمنين وعلى النظام عند حدودهم.

فهل ترى الحكومة الجديدة أن تترك الأمور تجرى إلى مثل هذه النهاية؟ وهل تترك سيل الفوضى يقتحم البلاد بعد أن استراحت منه؟ وهل تظل فى ترددها وبوادر الانحلال تتسرب سراعًا إلى النظام والأمن؟ إن كل يوم يمضى دون سحق هذه المواكب الصاخبة المجرمة يزيد فى شرها وخطرها، ويحيط المهمة الدقيقة التى أخذتها الحكومة الجديدة على نفسها صعوبة ودقة، فلتبادر إذن إلى معالجة الموقف بكل ما يجب من عزم وحزم، ولتقمع بوادر الشر قبل أن تستفحل، وقبل أن يفوت الوقت».

* * *

تنقلات المديرين

أربعة عشر من كبار الموظفين هم مديرو الأقاليم فى الأربع عشرة مديرية، تستدعيهم سياسة الولاء للوزارة أن ينفذوا سياستها مهما كان لونها السياسى، وقد تعمد الوزارة إلى نقل أحدهم من مديرية إلى أخرى إذا رأت فى عمله معارضة أو مخالفة.

وقد كان المديرون فى عهد وزارة محمد محمود باشا - بعد أن أجرت فى سلكهم حركة تنقلات وتعيينات - على ولاء للوزارة غاظ المعارضة الوفدية غيظًا أحنقها، وجعل صحفها تكتب مطالبة الوزارة العدلية بإقصاء من كان على ولاء للوزارة الدكتاتورية.

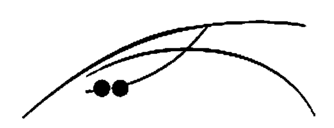
وأخذت المسألة نصيبها من المناقشة فى الصحف، فجرائد الوفد تصف المديرين الحاليين بأنهم أداة للإدارة فاسدة إذ على أيديهم نُفذ الحكم الدكتاتورى، وحوربت الحياة النيابية، وأريدت البلاد على نسيانها والاشتغال عنها بالإصلاح الداخلى، وهم فى رأى الأحرار الدستوريين موظفون مَدِينون بالولاء للحكومة القائمة مهما كان لونها السياسى، فعليهم أن يحسنوا عملهم الإدارى أولاً وقبل كل شىء ثم عليهم أن يقوموا بتنفيذ ما يصدر لهم من أوامر الوزارة.

ولكن عدلى باشا - وهو رجل مشهور له بالكياسة - آثر أن يُجْرى حركة تنقلات بين المديرين رجاء أن يكون فى تغيير أقاليمهم تغيير للرأى فيهم، وتبدل للجو الذى ساد فيه زمنًا ما سلطان حكمهم.

■ ■ ■

الفصل الثالث

أحاديث سياسية



تصريح للنحاس باشا

بعث مراسل للبلاغ من لندن إليها فى اليوم الرابع عشر من شهر أكتوبر يقول:

نقلت جريدة الديلى إكسبريس تصريحًا من صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فنشرته تحت عناوين ثلاثة، أولها «من النحاس باشا إلى الديلى إكسبريس»، وثانيها «الآمال فى صداقة بريطانيا» وثالثها بين قوسين (رغبة حارة). وهذا هو نص التصريح:

(تفضلت جريدة الديلى إكسبريس فطلبت منى أن أدلى إليها بتصريح عن خطة الوفد إزاء المقترحات البريطانية لتسوية المسألة المصرية الإنكليزية وعما يؤمل فى مستقبل العلاقات بين بريطانيا ومصر. وإنى أنتهز هذه الفرصة التى تكرمتم بتهيئتها لأصرح أن القرار الذى اتخذه الوفد من قبل نشر مقترحات المستر هندرسن – وهو ألا نبحث هذه المقترحات قبل إعادة النظام الدستورى فى مصر – لم تُمْلِه مطلقًا روح عدائية للمقترحات.

وعلى العكس أن الوفد لضمان النجاح فى عقد اتفاق بين بلدينا أصر على أن يكون إعراب الشعب عن إرادته فى جو مشبع بتمام الحرية؛ وبعبارة أخرى يجب أن يزول النظام الدكتاتورى فى مصر وأن تشكل وزارة محايدة لإعادة الحياة الدستورية كاملة غير منقوصة.

وبما أن هذين الأمرين قد تحققا فعلاً وأصبحت البلاد على أبواب الانتخابات العامة؛ فإن الوفد لا يتردد فى التصريح بأنه كان دائمًا يرغب رغبة صادقة فى الوصول إلى اتفاق ودى بين بريطانيا العظمى ومصر بل كان ذلك غرضه الأول.

أضف إلى هذا أنه نظرًا لروح المودة والوفاق التى أملت مقترحات مستر هندرسن؛ فإن الوفد مصمم كل التصميم على انتهاز الفرصة التى هيأتها تلك المقترحات ليصل إلى اتفاق وطيد شريف بين بلدينا.

ومثل هذا الاتفاق إذا تم يساعد مساعدة كبرى على تنمية المصالح التجارية والاقتصادية بين مصر وبريطانيا.

وإنى لواثق ومعتقد أن العلاقات بين مصر وبريطانيا تدخل فى عهد جديد مشبع بروح سعيدة من الثقة والمودة».

* * *

حديث لعدلى باشا

وفى يوم ١٥ منه، التقى المستر (لارى رو) مُكاتب جريدة (شيكاغو تريبون) الأمريكية بفندق سان استفانو بالإسكندرية.

وجرى له مع دولته حديث مهم. وهذا نص التلغراف الذى بعث به المكاتب قال:

قابلت صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء فكرر لى حديثه الذى أفضى به إلىَّ منذ عشر سنوات مضت، والذى كان يرتكن على التقرير الذى وضعه المرحوم اللورد ملنر وكان الهيكل الذى بُنيت عليه المعاهدة التى يُراد إبرامها بين مصر وبريطانيا العظمى. فقد قال لى دولته: «لم أغير رأيى منذ رأيتى فى المرة الأخيرة»، ثم قال دولته: «ومعنى هذا كما تعلم أننى أرى المعاهدة مقبولة بتمامها وفوق ذلك أعدها حيوية بالنسبة لمستقبل البلاد».

قال المراسل: أما المهمة التى أخذها رئيس الوزراء على عاتقه فليست مما يحسد عليه؛ لأنه إنما يقبض على زمام حكومة ريثما تتم الانتخابات القادمة للبرلمان الحديث الذى سيقرر هل تقبل مصر أو ترفض المعاهدة التى تعترف اعترافًا فعليًا لأول مرة منذ بداية المفاوضات مع بريطانيا فيها يتعلق بمستقبل مصر السياسى - بأن مصر أمة مستقلة. وقد تجنب دولته إبداء بيان صريح عن رأيه فى المعاهدة مخافة أن يحاول خصوم المعاهدة استثمار مثل هذا البيان ويعدوه ليلاً على أن الحكومة تستخدم أى ضغط على الناخبين؛ ولكن إذا أنكرنا أنه يحبذ المعاهدة فإن معنى هذا أنه غير فكرته وهذا غير صحيح.

قال المراسل: وقد رفض المستر لويد جورج قبول التوصيات التى وردت فى تقرير اللورد ملنر فى الوقت الذى كان عدلى باشا يفاوض الحكومة البريطانية

فى أمر استقلال مصر، فدفع بعمله هذا مصر ثانية على أيدى المطرفين وجحدت روح الاعتدال والتعقل. ولم يستطع المعتدلون أمثال عدلى باشا أن يكبحوا جماح المتطرفين الذين بأعمالهم، مثل اغتيال السردار فى سنة ١٩٢٤، لم يُفقدوا مصر الاستقلال الجزئى الذى اكتسبته ويجعلوها مركزًا لحامية بريطانية فحسب؛ بل تهددوها بفقدان حقوقها فى السودان فقدانًا دائمًا. وقد أصبحت الحالة فى مصر اليوم - بعد قبول توصيات اللورد ملنر مع تعديلات فى مصلحة مصر - كما كان يجب أن تكون عليه لو أن المستر لويد جورج وافق منذ تسع سنوات على ما منحته حكومة المستر مكدونالد الآن.

وقد قال لى دولته: «إن كل مصرى يفضل بطبيعة الحال لو أن مصر أعطيت استقلالها بلا قيد ولا شرط وسحبت بريطانيا جنودها لا من مصر فقط بل ومن منطقة القناة أيضًا. على أن هذا طلب غير معقول. وإنى أدرك اليوم كما أدركت يوم حدثتك فى آخر مرة، أن البريطانيين سيتولون صيانة قناة السويس سواء أردنا ذلك أو لم نرده وعندى سيَّان عسكرت الجنود البريطانية على هذه الضفة أو الضفة الأخرى للقناة ولكن المهم هو أن المعاهدة لم تحدد منطقة الاحتلال بحيث لا تشعر بها البلاد فحسب بل إنها قيدت أيضًا وظيفة الجنود بالنسبة إلى القناة. أما فيما يتعلق بالسودان فقد تركت المعاهدة باب هذه المسألة مفتوحًا وينبغى أن نجد فى هذا ما يرضينا».

قال المكاتب: وقد سألت رئيس الوزراء صراحة هل سمع النبأ الذى سلم أحد زعماء الأقباط لى به، وهو أن الأقباط الذين هم أعضاء فى الوفد يسعون لإحباط المعاهدة لأنهم يخشون من أنها لا تتضمن ضمانات كافية للأقليات؟

فأجابنى دولته قائلاً: «لا أعتقد ذلك - ماذا تظن؟».

فأجبته قائلاً: لقد أخبرنى بعض الأقباط أنهم وإن يكونوا شخصيًا من المؤيدين للمعاهدة بتمامها، إلا أن بعض أصدقائهم يوجسون خيفة من عدم وجود مادة فى المعاهدة تخوِّل نحو بريطانيا حق التدخل لحماية الأقليات.

ثم قلت: لقد أوصى اللورد ملنر أيضًا بعقد تحالف بين مصر وبريطانيا.

فقال دولته: إن عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية فى لاهاى ثم عهد كيلوج، كل هذه من شأنها أن تجعل مثل هذا التحالف مقبولاً أكثر مما كان الحال قبل الحرب عندما كان كل تحالف خطرًا.

واستطرد دولته فقال. وإنى أتمنى من صميم قلبى خير مصر وأن يقبل البرلمان الجديد المعاهدة. ولم تتقدم تقدمًا يذكر فى السنوات العشر الأخيرة مع

أن مصر فى أشد حاجة إلى التقدم من الوجهة الاقتصادية والزراعية والصناعية والاجتماعية والعلمية. وقد كانت التغييرات الوزارية والقلاقل السياسية تقضى دائمًا على هذه المسائل الحيوية لمصر وعلى الجهود التى كانت تبذل فى سبيلها، وها قد سنحت لنا الفرصة الآن للخروج من حالة لا تطاق، فأملهونا لنتدبر فى مشكلاتنا الحيوية الأخرى».

* * *

حديث للمندوب السامى

قالت الغازيت فى عددها الصادر صباح ١٧ أكتوبر ما يلى نترجمه عن الأهرام:

نظرًا للتطورات الحديثة فى الحالة السياسية، ونظرًا للأقوال المتضاربة الكثيرة عن موقف دار المندوب السامى رأت الغازيت أن الوقت مناسب للوقوف على آراء المندوب السامى بعد أن استقرت الحالة نوعًا ما بتأليف الوزارة العدلية.

وقد تفضل فخامته فقابل رئيس تحرير الغازيت وأفضى إليه بالبيان التالى:

«فى اعتقادى أن قاعدة السياسة التى تجرى عليها حكومة صاحب الجلالة إزاء مصر أصبحت مفهومة بوجه عام سواء عند البريطانيين المقيمين فى هذه البلاد أو عند المصريين أنفسهم؛ ولكنى لست واثقًا من أن تطبيق هذه السياسة تطبيقًا عمليًا قد فهم هذا الفهم عينه.

«تطالب مصر بحقها فى إدارة شئونها الخاصة على الطريقة التى تراها وتقبل سلفًا أن تحمل على عاتقها تبعة قيامها بهذه المهمة، ولم تكن إنكلترا فيما مضى تقبل فقط أن تتحمل مصر هذه التبعة وتنهض بها بل كانت أيضًا ترغب فعلاً أن تفعل ذلك، وإذا كان قد وقع بغير ما فى موقف بريطانيا فهو أن الحكومة البريطانية الحاضرة قد ذهبت باقتراحها بها التى وضعتها إلى أبعد مما ذهبت إليه الحكومات السابقة فى تحقيق أمانى مصر، بل ذهبت فى الواقع إلى حد المنح التى تشعر أن فى وسعها أن يوصى البرلمان البريطانى بقبولها.

«غير أن هناك نقطة أود أن أزيدها إيضاحًا وجلاء، وهى أن المساعدة الوحيدة التى تكون لها قيمة حقيقية فى نظر إنكلترا ويكون هناك أمل حقيقى

فى اعتبارها ذات صبغة نهائية دائمة هى المعاهدة التى مع مصر وهى حرة وبمحض رضاء المصريين، ولا شأن للحكومة البريطانية فى ما يكون للوزارة المصرية التى توقع المعاهدة معها من اللون السياسى الداخلى بل كل ما تود الحكومة البريطانية أن تعرفه هو أن الأمة المصرية تشد أزر حكومتها فى توقيع المعاهدة، وبهذه الوسيلة البريطانية من الرغبة الصادقة فى وضع العلاقات الإنكليزية المصرية على أساس ثابت دائم من حسن النية والمودة والتفاهم والتعاون المتبادلين مع ضمان مساعدة كل من البلادين للأخرى وهى المساعدة التى تعد جوهر المحالفة وخلاصتها».

«نعم أن التوقيع على وثيقة وإبرام معاهدة بين البلدين هما حادثان مهمان ولكنهما غير كافيين فى هذه الأيام التى تعامل فيها الأمم بعضها بعضًا بواسطة الحكومات التى تختارها بنفسها، ويجب أن توجد نية تطبيق المعاهدة ونية إمضائها جنبًا إلى جنب ولا يظهر ثمر هذه النية إلا فى روح الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة وفهم الفريقين لأغراضها المشتركة التى عقدت المعاهدة من حاجتها.

«هذا هو السبب الذى من أجله صرحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بموقفها فى صدق وصراحة.

«ومع أنى لم أتصل بفكر زعماء المصريين إلا اتصالاً قصيرًا فقد استرعى انتباهى أنهم يقدرون المسائل التى على بريطانيا ومصر أن تجدا لها حلاً تقديرًا دقيقًا جليًا ويقدرون الفوائد التى تستطيعان جنيَها من توثق عُرَى الاتفاق بينهما، وهذا يشجعنى كثيرًا على الاعتقاد بأن أولئك الزعماء سيقودون بحكمة وتعقل هذا الشعب الذى يمثلون مصيره، وسيكون إعلان رأيهم فى المسألة المطروحة الخاصة به حاسمًا».

* * *

أحاديث الزعماء المصريين

فى الحالة السياسية وحديث المندوب السامى

بمناسبة حديث المندوب السامى طاف مندوب جريدة الأهرام على الزعماء يستطلع آراءهم فيه وفى الحالة إجمالاً، وهذا ما نشرته الأهرام فى صباح ١٩ منه على لسان هذا المندوب.

رأى عدلى باشا

وصل صاحب الدولة عدلى باشا إلى القاهرة فلم يكن لدى دولته متسع من الوقت لإبداء رأيه، ولكنه قال إنه يقدر ما قاله المندوب السامى حق قدره.

رأى النحاس باشا

«كان اعتقادى دائمًا قويًا بأنه إذا توافر بيننا وبين الإنكليز قسط وافٍ من حسن النية والثقة فإن جميع هذه المصاعب التى كانت تبدو غير قابلة للحل وطالما قامت فى طريق الاتفاق بين أمتينا لا يكون فقط من المستطاع حلها بسهولة بل وحلها حلاً سعيدًا أيضًا.

ولا مُشاحة فى أن جو المعاهدة أهم من المعاهدة نفسها لأنه فى هذا الجو تتولد الصداقة الحقيقية وتزداد.

وقد أحسست فى محادثتى مع فخامة المندوب السامى إحساسًا أقوى مما أحسست به فى أى وقت سابق، أن النية الحسنة التى بدت من الحكومة البريطانية الحالية ومن مندوبها الجليل فى مصر هى نية صادقة كنيِّتنا.

ومتى توافرت هذه النية الحسنة لدى الجانبين يصبح وجود تحالف بين إنكلترا ومصر يجمع بين شعبينا فى السراء والضراء أمرًا ممكنًا من الوجهة السياسية العملية ويستطاع اعتبار هذا التحالف حقيقة من الحقائق الدولية فى الحال والاستقبال.

وإنى أوافق فخامة السير برسى لورين تمامًا على أن المهم فى كل معاهدة تحالف هو توافر النية على تطبيقها. وإنى باسم الوفد والشعب المصرى عامة فى وسعى أن أؤكد لكم أن مصر لها كل الرغبة بل وكل المصلحة أيضًا فى أن تطبق وتنفذ بأقوى روح من المودة معاهدة يتقيد بها شرفها وإيمانها.

وإنى أعلم أن فخامة السير برسى لورين كان له شخصيًا نصيب مهم فى تمهيد السبيل لهذا الجو الذى تسوده المودة والذى هو شرط جوهرى لعقد كل معاهدة صداقة وتحالف».

رأى محمد محمود باشا

إن آرائى فى المعاهدة معروفة حق المعرفة وإنى أفضل أن لا أقول شيئًا عن فخامة المندوب السامى.

رأى على ماهر باشا

«كان سرورى عظيمًا بقراءة الحديث وهذه أول مرة تحدث فيها مندوب سام فى مصر إلى الصحف ببساطة وصراحة وعطف، وإنى أوافق تمامًا على ما قاله السير برسى لورين وأرى أهمية كبرى فى قوله بأن الحكومة البريطانية لا شأن لها فى ما يكون للحكومة المصرية التى توقع المعاهدة من اللون السياسى الداخلى بشرط أن تشد البلاد أزرها. وعندى أن المصريين يدركون كل الإدراك تلك التبعة التى ذكرها المندوب السامى وهى التى ستلقى على عاتقهم حينما تمضى المعاهدة وسيحتاج تطبيقها إلى دقة عظيمة يبذلها الجانبان فى بضع السنوات القادمة؛ ولكننى أشعر أن سياسة حكومة العمال الحالية وهى التى أشير إليها فى الحديث ستكون نتيجتها أن حُسن النية الموجودة الآن بين البلادين يستمر فى المستقبل.

إن الناشئة الحديثة تتعلم اللغة الإنكليزية بسهولة وسيكون لتعلمها هذه اللغة مع مبادلة التجارة رابطة تربط البلادين، وقد سرنى بنوع خاص ما قاله المندوب السامى وهو أن المعاهدة هى معاهدة دولية لا بين حكومتين؛ لأن المعاهدة الدولية تتضمن عدة مصالح فنية وتاريخية وتجارية وهذه أمور لا علاقة لها بالحكومة. ولا شك عندى فى أن حديث السير برسى لورين سيكون له أحسن تأثير فى طول البلاد وعرضها».

رأى حافظ عفيفى باشا

«يلوح لى أن تصريح المندوب السامى البريطانى يطابق تمام المطابقة التصريحات السابقة التى صرح بها أخيرًا عن السياسة البريطانية، وهو يوضح مرة أخرى أن اقتراحات المعاهدة هى غالبًا أقصى ما يطلب من البرلمان البريطانى إبرامه. وإنى أشاطر المندوب السامى رأيه فى أن المعاهدة يجب أن تُقبل بجملتها ليكون لها قيمة حقيقية، وإنى أشعر بما يملأ نفسى من الأمل من جهة مستقبل المعاهدة».

* * *

تعليقات الصحف على الأحاديث

قالت جريدة البلاغ بتاريخ الرابع عشر من هذا الشهر:

صح ما توقعناه إذ قلنا من أيام إن انتهاء المحادثات التى دارت بين صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والسير برسى لورين إلى نتيجة مُرْضية، دليل على

أن فى دار المندوب السامى البريطانى الآن رجلاً يصغى ويرغب فى التفاهم ويقتنع إذا قامت أمامه الأدلة المقنعة. صح هذا الذى توقعناه لأن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا قال فى الحديث الذى نشرناه له أمس: «إنى لسعيد لأن المحادثات الأخيرة أتاحت لى فرصة الاتصال بفخامة السير برسى لورين فقد كان حديثا وديًا للغاية وتبادلنا فيه للصراحة والإخلاص. وفى هذا ما يؤذن بعهد جديد من الصداقة وحسن التفاهم بين البلدين». كان الحديث وديًا، وقد تبادل الاثنان فيه الصراحة والإخلاص، فهل تطلب مصر فى ممثل الحكومة البريطانية إلا أن يكون صريحًا وأن يسمح لها بأن تكون صريحة معه ثم أن يصغى إليها ويرى وجه الحق فيما تقول وتفعله؟ وهل ساءت العلاقات بينها وبين الحكومة البريطانية فى عهد اللورد لويد إلا لأن هذا الأخير كان باعتراف حكومته يأبى أن تكون لمصر كلمة بجانب كلمته؟ فإذا نحن رأينا الآن فى دار المندوب السامى البريطانى رجلاً يصغى ويتناقش بصراحة ويطلب الحق والمصلحة بإخلاص، فلنا أن نقول مع رئيس الوفد إن وجوده مُؤذِن بعهد جديد من الصداقة وحسن التفاهم.

وهذا الحل الذى حُلت به الأزمة الحالية برهان قائم على أن الرغبة متجهة فى دار المندوب السامى البريطانى إلى إصلاح خطأ الماضى وتطهير الجو من شوائبه، فقد كان من أعظم مظاهر هذا الخطأ أن مُزق الدستور وعُطلت الحياة النيابية، فكان من الضرورى الآن والحكومة البريطانية الجديدة تطلب صداقة الشعب المصرى أن تكون أولى الخطوات فى طلبها هذه الصداقة إخلاء الطريق لسقوط الدكتاتورية ورد الدستور. نعم أننا رأينا كثيرًا من التردد قبل أن تسقط الدكتاتورية؛ ولكن لعل السبب فى ذلك يرجع أولاً إلى الدسائس التى حاول الدستوريون بها أن يصدوا سياسة الصداقة، وثانيًا إلى شىء من المجاملة أراده الإنكليز للذين خدموهم وكانوا آلات فى أيديهم. على أن هذا التردد زال دفعة واحدة بعد أن قابل صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا السير برسى لورين وسمع أقواله بحيث لم تمضِ بعد ذلك أيام تعد على الأصابع حتى سقطت الدكتاتورية وفتحت الطريق واسعة لعودة الحياة النيابية. فهذا هو وحده الذى نذكره الآن ونعترف بالفضل لأصحاب الفضل فيه.

وإذ قد ذكرنا أصحاب الفضل فى سقوط الدكتاتورية فلا ريب فى أن صاحبة القسط الأول فيه هى الأمة؛ لأنها بمجاهدتها إياها وثباتها فى وجهها على الرغم

من كل ما حملته من الآلام والمتاعب كسرت أسلحتها وردتها على أعقابها. وما اقتنعت الحكومة البريطانية الجديدة بأن سياسة الحكم الدكتاتورى خطأ وأن من الخير لها أن تبدلها بسياسة الاتفاق مع الشعب إلا لأنها علمت أن الشعب لم يذل وأن مرارة السخط والنفور تزداد فى صدره يومًا بعد يوم، وإلا فلو أنها علمت أنه ذل وخضع للحكم الدكتاتورى ولم يقاومه لما حركت ساكنًا ولالتمست مصلحتها ومصلحة بلادها من طريق خضوعه. فإن كانت الحكومة البريطانية قد عدلت عن سياسة الأخذ بالقوة إلى سياسة الأخذ بالصداقة وكان ذلك قد عاون على سقوط الدكتاتورية فالفضل الأول فى هذا كله للأمة، ولقد صدق صاحب الدولة النحاس باشا إذ يقول فى ذلك: إنى كمصرى أفخر كل الفخر بجهاد الأمة المصرية النبيلة وعجيب ثباتها كما أغتبط برزانتها وحكمتها. فلم تعانِ أمة ما عانت ولم ترهق بمثل ما أرهقت ولكنها صبرت وثابرت فانتصرت. وإن ينصركم الله فلا غالب لكم».

الأمة قاومت وتألمت وصبرت، ثم أدركتها حكمة صاحب الجلالة الملك فمهدت لها كما يقول النحاس باشا سبيل الخلاص وأنقذتها من ربقة الظلم. فلا جرم أنها تعرف لهذه الحكمة فضل هذا الإنقاذ وتشكرها عليه شكرًا لا ينفد.

ولكن هناك هيئة أخرى كان لها فضل فى المقاومة والثبات ثم فى الوصول بالأمة إلى ما وصلت إليه. هذه الهيئة هى الوفد المصرى وقد عرف الناس كيف تحمل رئيسه وأعضاؤه والمنتمون إليه فى جميع جهات القطر عسف الدكتاتورية وكيف صبروا لهذا العسف صبر الكرام، كما عرف الناس كيف وقف صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وأنصاره من حوله جبالاً تهب عليها العواصف فترتد وهم ثابتون، وكيف قادوا الأمة فساروا بها فى طريق الشرف ثم بلغوا بها اليوم مرسى النجاة والسلامة. فلئن كان صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا لم يذكر هؤلاء الأبطال فى حديثه فإن الأمة تذكرهم والتاريخ يذكرهم، ويسجل لهم بما فعلوا فى هذه الخمسة عشر شهرًا صفحة ناصعة تضاف إلى الصفحات التى سجلها لهم فى جهادهم الطويل الشاق من أعوام وأعوام».

* * *

وقالت السياسة فى الثامن عشر منه:

تعاقبت فى هذه الأيام أحاديث الساسة الذين لهم رأى معدود فى علاقات بين مصر وبريطانيا. فقد أرسل النحاس باشا من ثلاثة أيام برقية نشرتها جريدة

الديلى إكسبريس قال فيها، إن قيام حكومة عدلى باشا تجعل الوفد لا يتردد فى الإعراب بأن رغبته الحارة وغرضه الأول إنما هو الوصول إلى اتفاق ودى بين بريطانيا العظمى ومصر، وأنه معتزم اغتنام الفرصة التى تتيحها المقترحات المعروضة اليوم على البلاد للوصول إلى تسوية شريفة دائمة بين البلادين. «ومثل هذه التسوية متى أمكن الانتهاء إليها ستكون إلى حد كبير سببًا فى تنمية المصالح التجارية والاقتصادية لكل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء».

ومنذ يومين تحدث حضرة صاحب الدولة عدلى باشا رئيس الوزارة إلى المستر لارى مُكاتب جريدة الشيكاغو تريبون فقال فى صدد المشروع المعروض على البلاد: «إننى أرى المعاهدة مقبولة بتمامها وفوق ذلك أعدها حيوية بالنسبة لمستقبل البلاد. وإنى أتمنى من صميم قلبى لخير مصر أن يقبل البرلمان الجديد المعاهدة. فلم تتقدم مصر تقدمًا يذكر فى السنوات العشر الأخيرة مع أنها فى أشد حاجة إلى التقدم من الوجهة الاقتصادية والصناعية والزراعية والاجتماعية والعلمية». وأمس نشرت جريدة الإچبشيان غازيت تصريحًا لفخامة السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى يرى القارئ ترجمته فى غير هذا المكان، وفيه ذكر فخامته «أن الحكومة تقدمت فى صوغ اقتراحاتها لإرضاء مطالب مصر إلى غاية ما تستطيع أن توحى إلى البرلمان البريطانى بقبوله. وأنه إذا كان إمضاء وثيقة أو إبرام معاهدة من الحوادث المهمة لذاتها، فهى قد أصبحت فى الوقت الحاضر غير كافية فى تعامل الأمم بعضها مع بعض ما لم يقترن صدق الإرادة فى الإمضاء بصدق الإرادة فى التنفيذ، وما لم يتبادل الفريقان المتعاقدان فهم الأغراض المشتركة التى عُقدت المعاهدة من أجلها. وهو يعتقد أنه إذا كانت سياسة الحكومة البريطانية قد أصبحت مفهومة بوجه عام فى مصر، فليس لديه مثل هذه الثقة من أن التطبيق العملى لهذه السياسة قد فهم كما فهمت السياسة نفسها».

وإذا كان لنا أن نقرن إلى هذه التصريحات شيئًا فإنما نقرن إليها خطبة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا بالإسكندرية عقب عودته من أوروبا، وقرار حزب الأحرار الدستوريين بقبول مشروع المعاهدة واعتباره فاتحة عهد جديد فى علاقات التفاهم والمودة بين مصر وبريطانيا ووسيلة لتخطى مصر إلى التقدم فى نواحى حياتها المختلفة: السياسية والاقتصادية والصناعية والزراعية والعلمية. وهذا القرار الذى أصدره الحزب مستندًا فيه إلى خطبة رئيسه يتفق

تمام الاتفاق مع الأقوال التى فاه بها حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا لمراسل الشيكاغو تريبون، كما يتفق تمام الاتفاق مع ما أدلى به فخامة المندوب السامى البريطانى من أن إمضاء وثيقة أو إبرام معاهدة لم يبقَ كافيًا فى علاقة الدول بعضها ببعض ما لم يقترن بتبادل الثقة وصدق الإرادة فى التنفيذ، وفهم الفريقين المتعاقدين الأغراض المشتركة التى أبرمت المعاهدة لتحقيقها. وكم كنا نود لو أن تصريح النحاس باشا كان بمثل صراحة أقوال عدلى باشا والسير برسى لورين والأحرار الدستوريين. إذن لانجلى كثير من الغموض والإبهام الذى يحيط بالموقف السياسى فى شأن علاقات مصر وإنكلترا ولأصبحت الحالة فى مصر حالة سكون وهدوء. وأمكن إجراء الانتخابات فى جو مشبع بالسكينة والأمن. لكن النحاس باشا - مع إقراره بأن قيام حكومة عدلى باشا المحايدة تجعل الجو صالحًا لإبداء الرأى الصريح فى الموقف السياسى - لم يَفُه صراحة برأيه فى مشروع المعاهدة ولم يقُل إن كان الوفد يقبله أو لا يقبله، واكتفى بعبارات التوكيد بأن العلاقات المصرية البريطانية ستدخل قريبًا فى عهد جديد من الصداقة والمصالحة التى تسود المقترحات المعروضة اليوم لإبداء رأى الأمة فيها، والتى انتهى مستر هندرسُن ومحمد محمود باشا إليها بعد المفاوضة الشاقة بشأنها.

ولعل هذا الإبهام فى تصريح النحاس باشا هو الذى حدا بفخامة المندوب السامى ليقول، إنه إذا كانت سياسة الحكومة البريطانية قد أصبحت مفهومة فى مصر فإنه فى شك فى أن يكون التطبيق العملى للسياسة المذكورة قد فهم كما فهمت السياسة نفسها، إن توقيع معاهدة وإبرامها أصبحا فى علاقات الدول الحاضرة غير كافيين إذا لم تقترن بهما إرادة صادقة فى تنفيذ المعاهدة بالروح التى أملتها وفهم مشترك للأغراض التى عقدت المعاهدة لتحقيقها. فإن السياسة التى تقوم على خطة المناورة التى يتبعها رئيس الوفد لإفهام الجمهور أنه إذا قبل المعاهدة فإنما يقبلها مضطرًا وأنه سيسعى اليوم وغدًا سواء وقعها أو لم يوقعها للتحلل مما فيها من قيود، تجعل الشعب إذا أيد حكومة تقوم لتوقيع المعاهدة فإنما يؤيدها متأثرًا بهذه الخطة منتظرًا منها مناورات جديدة لإلغاء المعاهدة فى أول فرصة تسنح له. فإذا لم تتمكن هذه الحكومة بعد توقيعها المعاهدة من أن تصنع شيئًا من هذا الذى أوهمت الشعب أنها ستقدمه ظلت نظرته للمعاهدة وتطبيقها نظرة ريبة، وكانت الحكومة التى تنال ثقته بعد هذا

هى الحكومات التى تحرص على تحقيق أطماعه من تحطيم الروح الذى أملت المعاهدة والجوهر الذى تنطوى المحالفة عليه.

والواقع أن المعركة الانتخابية المقبلة إذا لم تَدُرْ على المعاهدة وقبولها أو رفضها أو تعديلها، وإذا لم يتقدم كل حزب صراحة بالإدلاء برأيه قبل الدخول فى الانتخابات، فإن كان قابلاً المعاهدة أبدى صدق إرادته فى تأييد روحها ومراميها وحرصه على تنفيذ كل ما فيها من حق وتعهد، وإن كان رافضًا إياها أبدى أسباب رفضه مفصلة واضحة، وإذا كان طالبًا تعديلاً أوضح المواضع التى يريد أن يدخل التعديل عليها ومدى هذا التعديل الذى يريد إدخاله! نقول إذا لم يتقدم كل حزب بالإدلاء برأيه صراحة على هذه الصورة كان فخامة المندوب السامى على تمام الحق فى قوله أن التطبيق العملى للسياسة البريطانية التى تنطوى المعاهدة عليها لم يفهم كما فهمت سياسة المعاهدة نفسها، وإن الذين لا يعلنون رأيهم صراحة فى المقترحات المعروضة على البلاد لا يقترن عندهم صدق القصد فى تنفيذها، ولم يتبادلوا مع الحكومة البريطانية فهم الأغراض المشتركة التى عقدت المعاهدة من أجلها.

وعندنا أن الأمر الذى يجب إدراكه تمامًا هو أن الموقف الحاضر يتطلب الصراحة المطلقة وعدم المواربة أو المناورة بأية صورة من الصور، إن الأمة قادمة على أمر خطير جدًا هو البَتُّ فى مصيرها وتقرير ما إذا كانت تريد صادقةً أن تتحالف مع إنكلترا وأن تقبل ما تقضى به المحالفة من تعهدات فى مقابل تنحى الحكومة البريطانية عن مركزها الفعلى المدعم بالاحتلال العسكرى لمصر. ومعنى المحالفة وجوهرها أنه كما يجب أن تتقدم إنكلترا باختيارها وحسن إرادتها لمعاونة مصر بكل ما لديها من قوة إذا تعرضت مصر للاعتداء عليها أو اشتبكت فى حرب مع غيرها؛ كذلك يجب إذا تعرضت إنكلترا للاعتداء عليها أو اشتركت فى حرب مع غيرها أن تتقدم مصر لمعاونتها بكل ما لديها من قوة وأن تضع تحت تصرفها مطاراتها وموانيها وما إلى ذلك مما نصت المعاهدة عليه، يجب أن يفهم الناخبون هذا تمام الفهم وأن يقدروه حق التقدير. ويجب أن يدركوا أنهم فى المستقبل لن يكونوا مدفوعين كرهًا لنجدة القوات البريطانية بل أن يذهبوا من تلقاء أنفسهم ومغتبطين بتقديم المعاونة لإنكلترا حليفتهم. هذا هو جوهر المحالفة الذى يشير فخامة المندوب السامى إليه، وهذا هو بعض صور التطبيق العملى للسياسة البريطانية مما لم يفهمه بعض الساسة بالمقدار الذى فهموا به السياسة

البريطانية نفسها. والوفد مطالب بأن يبدى رأيه للناس فى هذا وأن لا يقف تصريح النحاس باشا عند ما تفيده الأمتان من فوائد تجارية واقتصادية عند تسوية المسائل المعلقة بينهما. فهل لنا أن نسمع قريبًا تصريحًا آخر من النحاس باشا يكون فى مثل صراحة أقوال عدلى باشا وقرار الأحرار الدستوريين، أم أن الوفد سيبقى يسلك سبيل المناورات دالاً بذلك على أنه إذا قبل يومًا أن يوقع على المعاهدة فذلك بقصد نقضها فى اليوم الذى يليه!

* * *

وقالت الاتحاد فى العشرين منه:

بين مصر وإنكلترا

حول تصريحات الزعماء

من المنتظر - ما بين يوم وآخر - أن يصدر المرسوم الملكى بتعيين يوم الانتخابات بعد أن تَمهَّد كل سبيل لعودة الحياة النيابية ونشطت الدوائر السياسية لترشيح منتخبيها فى الدوائر الانتخابية. ولم يبقَ بعد صدور المرسوم الملكى المنتظر إلا أن تخوض الأمة معركة الانتخاب كعادتها. ولا سيما هذه المرة التى تنتهى بها إلى تقرير مصيرها بنفسها. والنظر إلى ما سيعرض عليها من المقترحات وتقرير أمر فى شأنها.

ومن المعروف أن هذه المقترحات تتضمن تسوية العلائق بين مصر وإنكلترا. وهو أهم ما يتطلبه الفريقان من زمن مضى. وتقف الأهواء السياسية المتشعبة حائلاً دون الوصول إليه. أما الآن وقد أخذ كل من ساسة الشعبين يتفاهمون ويجعلون نهاية لكل خلاف بين مصر وإنكلترا، ويلتزمون جانب الصراحة فى القول والوضوح فى تحديد وجهتَى النظر؛ فإننا لا نشك فى أن الأمر سينتهى بالشعبين إلى اتفاق قوى يضمن لكل منهما مصلحته ويعود بهما صديقين متآلفين، وأمتين متحالفتين.

ومن الدلائل القوية التى تشير إلى أن العلائق بين الشعبين ستكون أقوى مما كانت عليه فيما مضى هو ما نراه من التصريحات الأخيرة التى بدت من فخامة المندوب السامى. وقوبلت من الساسة المصريين بترحيب فقد بُنيت على الصراحة والإيضاح. والصراحة عادة سبيل مختصر إلى التفاهم وإذا ساد التفاهم بين متعاملين فقد وصلا إلى ما يرغبان من تعاهد واتفاق.

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه من أن التفاهم مؤدٍ إلى الاتفاق أن التصريحات الأخيرة رددت كثيرًا كلمات حسن النية، والثقة المتبادلة، وروح المودة والصداقة، وما إلى ذلك من الألفاظ اللينة التى تصفى كل جو سياسى مهما تراكمت فيه السحب وادلهمَّت. وهو دليل قائم على أن الساسة والزعماء يزيلون من طريق اتفاق الأمتين كل ما يعتوره من عثرات، ويعدون السبيل للخطوات التى سيخطونها فى الآتى من الزمن وهو ما يحمل على التفاؤل بالمستقبل الذى سيكون له حكمه وله قيمته ونتائجه.

إننا لا نذهب بعيدًا فى ضرب المثل على صدق ما نقول من أن الصراحة فى مثل موقفنا الدقيق هذا تُدْنى مسافة الخُلْف بين كل مختلفين. فإن تصريح السير برسى لورين «بأن الحكومة البريطانية لا شأن لها فيما يكون للحكومة المصرية التى توقع المعاهدة من اللون السياسى الداخلى بشرط أن تشد البلاد أزرها» قد فهم كل الفهم من الجانب المصرى. وقوبل بما يستحقه من وضعه فى المنزلة اللائقة به حتى قال صاحب المعالى الأستاذ على ماهر باشا فى تصريحه الذى نشرناه أمس: «هذا القول هو على أعظم جانب من الأهمية، ويعد فاتحة عصر جديد فى السياسة المصرية البريطانية لأن فيه احترامًا تامًا لاستقلال البلاد».

فأنت ترى من هذا أن كل هذه التمهيدات التى يقوم بها ساسة الإنكليز من جانب وساسة مصر من جانب ستؤدى - متى توافر حسن النية من الجانبين - لا إلى الاتفاق فقط. بل أيضًا إلى تطبيق هذا الاتفاق وتنفيذه بأقوى روح من المودة والصداقة. ولا شك أن الأمة المصرية - كما يقول دولة النحاس باشا، لها كل الرغبة - بل كل المصلحة أيضًا - فى أن تتفق مع إنكلترا وتنفذ المعاهدة لأنها ارتبطت بها وتعلق بها شرفها» وإذا كانت هذه الرغبة متوافرة لها فلا بد أن تشد أزر حكومتها فى توقيع المعاهدة. لأن المعاهدة كما يقول معالى ماهر باشا: «هى معاهدة بين أمتين لا بين حكومتين لأن المفهوم أن المحالفات بين الحكومات لا تتضمن إلا علاقات محدودة لكن التفاهم بين الشعوب يتناول كل المرافق من علوم وفنون واقتصاد وتجارة» إذن لابد أن تشد الأمة أزر حكومتها التى ستوقع هذه المعاهدة لأنها ستحالف الشعب الإنكليزى العظيم، وتبادله هذه المرافق التى أشار إليها معالى ماهر باشا.

لا شك أن هذه البوادر تنبئ عن النهاية. والنهاية ستكون - إن شاء الله - فى مصلحة الأمتين فلننتظر».

❁ ❁ ❁

وقالت الأهرام بتاريخ التاسع عشر منه:

بوادر عهدٍ سعيدٍ

بحديثَى المندوب السامى والنحاس باشا

فى وسط سرور الأمة الشامل بانتهاء الدكتاتورية وقيام الحياة الدستورية، وانهماك الناس فى شئون الانتخابات، ظهر حديثان جليلا الشأن نعتقد أنهما قاعدة السياسة القادمة بين مصر وإنكلترا، وتؤمن صادقًا أن العلاقات السياسية بين الأمة المصرية والأمة الإنكليزية تدخل فى دور جديد لم يسبق أن شهدته مدة سِنِى الإحتلال بهذين الحديثين، وأولهما حديث فخامة المندوب السامى والثانى حديث دولة النحاس باشا.

إذا كان عهد الناس فى جميع سنى الجهاد الماضية أن يروا الإنكليز من جانب يعاملون الأمة المصرية معاملة لا تتفق مع الكرامة التى لها الحق فيها ولا مع أى نوع من السيادة القومية. كما أنه من الجانب الآخر كانت الأمة المصرية مضطرة، فى سبيل الدفاع عن كرامتها وحقوقها، إلى بيان فساد سياسة الإنكليز وما فيها من عنت وسوء نية وما يجب أن يعمل لإحباطها.

ولسنا اليوم بمعرض لسرد حوادث الماضى القريب أو البعيد وإنما نحن بصدد آخر هو إجراء ظهر من الحكومة الإنكليزية، هذا الآخر هو تقدمها بمشروع المعاهدة إلى الأمة المصرية. ولقد لقى المشروع ترحيبًا من الأمة المصرية. ولكن لم يظهر هذا الترحيب بشكل جدى أو واسع لأن المشروع ظهر فى وقت كانت الأمة تطالب بعودة الحياة النيابية، وتصرخ من ويلات الدكتاتورية وسياسة الاستبداد بكَمِّ الأفواه، وتعطيل الصحف وتحطيم الأقلام، ومنعِ الاجتماعات وكانت الخصومة السياسة على أشدها، فإذا كانت الأمة لم تُتِح لها الفرصة للترحيب الصادق بالمشروع فذلك لاشتغالها بأمر أحزابها الداخلة وإزالة كابوس الدكتاتورية ولتحرُّقها للحياة النيابية.

ولقد قلت لجريدة الديلى إكسبريس فى لندن بأنه إذا فرض بأن اقتراحات هندرسن تكفل الاستقلال التام لمصر وهو الاستقلال الذى تقبله الأمة، فإن الأمم الاستقلالية نفسها تجاهد من أجل استرداد دساتيرها المفقودة أو من أجل أن يكون لها دساتير. تجاهد إلى حد بذل الدماء وتقديم الضحايا والرضاء بأنواع التنكيل والتعذيب. وتاريخ إنشاء الدساتير واستردادها فى إنكلترا وفرنسا وسويسرا وغيرها كان مصحوبًا على الدوام بالثورات التى تسيل فى سبيلها

الدماء أنهارًا، بل كانت بعض الدول تلجأ إلى الدول الأجنبية لتساعدها على نيل دساتيرها المفقودة.

فليس عجيبًا أن كانت الأمة المصرية تشغل بأمر دستورها وحرياتها عن الترحيب الصحيح بالمشروع وأن تؤجل ذلك إلى ما بعد عودة الحياة النيابية. والحقيقة كما قررها دولة النحاس باشا فى حديثه مع جريدة الإجبشيان غازيت وهو أنه «لا مُشاحة فى أن جو التحالف هو أهم من المحالفة فى ذاتها، لأنه هو الجو الذى تنبت فيه الصداقة الحقيقية وتنمو فالذى كان يعوز اقتراحات هندرسن ليس هو نصوصها وأنه كان يعوزهم الجو المشبع بالثقة، وما كان ممكنًا أن يوجد هذا الجو والحياة النيابية معطلة والناس جميعًا يعلمون بالتجربة بما صرح به مستر هندرسُن فى البرلمان الإنكليزى فى بيانه عن أسباب إقالة اللورد لويد؛ ثم إن البرلمان الأخير قد عُطل وأن تعطيله فى الواقع نشأ من رفض الوفد لمشروع معاهدة تشمبرلن وأن اللورد لويد هو صاحب فكرة حل البرلمان ومنفذها.

كان لزامًا على الإنكليز قبل البحث فى الاقتراحات أن يزيلوا عقبة التفاهم بين مصر وإنكلترا. وأن يتصل الرجال الرسميون مباشرة مع زعماء الأمة الذين يمثلونها أصدق تمثيل. ولو أن هذا الأمر تم من أول الأمر لكُفينا فترة الانتظار الطويلة. وكنا اليوم ننعم بالحياة البرلمانية النافذة.

على أنه مهما كانت أسباب التأخير فى إيجاد الجو النيابى الحر وفى الاتصال المباشر مع زعماء الأمة، فلا شك أننا نغتبط كل الاغتباط بالنتائج الطبيعية التى ترتبت على تنقية الجو السياسى والاتصال المطلوب».

* * *

والواقع أن المعاهدات ونصوص المعاهدات سواء كانت طيبة أو سيئة ليس لها قيمة فى ذاتها. وإنما القيمة الحقيقية هى فى الأساس الذى تبنى عليه المعاهدات والروح التى تمليها، والكيفية التى تنفذ بها. وقد اتفقت الأمة المصرية والإنكليز منذ زمان بعيد على شيئين: على أن للأمة الحق فى حكم نفسها، وعلى أن للإنكليز الحق فى تأمين مصالحهم المشروعة وكان كافيًا أن توجد فكرة معاهدة أو محالفة على أساس هذين الشيئين؛ ولكن الذى كان ناقصًا هو صدق النية فى تسليم مصر زمام نفسها والمغالاة فى الضمانات المطلوبة لتأمين المصالح الإنكليزية.

هذا هو ما كان ناقصًا. وهذا هو الذى كان يكهرب الجو السياسى ويفسده. وكان من آثاره أن يقسم الإنكليز المصريين إلى قسمين: قسم متطرف وقسم معتدل. وأن يحاولوا استخدام القسم المعتدل المزعوم للتنكيل بالقسم المتطرف. مع أن من نعتوهم بالتطرف ليسوا متعنتين وليسوا متعامين عن الظروف السياسية. وإنما كانوا يرفضون أن تسجل مصر على نفسها فى معاهدة توقع عليها أنها ليست أهلاً لثقة وبأنها فى موقف المَدين من الدائن إذ يملى الدائن على المدين فى وثيقة الدين شروطًا ثقيلة وكثيرة فيقول له:

تعهد برهن أطيانك لى وبأن تكون الأطيان فى حيازتى حتى تسدد الدَّيْن بجميع فوائده. وتعهد بأن لا تصافح جارى أو خصمى. وبأن تتفق على ضيافتى وبأن تقبل ما توحيه إرادتى بعد أن تسدد الدين.. إلخ.

* * *

إن مشروع هندرسن قد أملته سياسة حكومة العمال الجديدة وهى حل المشكلات الخارجية والداخلية للإمبراطورية ولو بالخروج إلى خطط أخرى تتفق مع تطور العالم ومع المستقبل.

ولقد صدق المندوب السامى إذ قال فى حديثه: «إن التوقيع على ورقة والتصديق على معاهدة دولية حادثان مهمان. ولكن حتى ذلك أصبح غير كافٍ فى هذه الأيام التى تتعامل الدول فيها مع بعضها بواسطة حكوماتها التى تختارها. فمن الواجب وجود الرغبة فى تطبيق المعاهدة إلى جانب التوفيق عليه. ولقد استرعى انتباهى على اتصالى القصير بزعماء الرأى العام المصرى ذلك التقدير الدقيق الواضح الذى يقدرونه للمسائل التى على إنكلترا ومصر أن تحلاها وللفوائد التى تعود على كلتيهما من أوثق التفاهم. وهذا يشجعنى إلى الاعتقاد بأن أولئك الزعماء سيرشدون الشعب الذى ينوبون عنه بالحكمة وسيكون حكمه على المعاهدة قاطعًا».

ولقد قال دولة الرئيس الجليل: «وإنى مع السير برسى لورين أرى أن المهم فى كل محالفة توافر الرغبة الصادقة فى تطبيقها. وإنى بالنيابة عن الوفد والشعب المصرى عامة أؤكد لكم أن مصر لها كل الرغبة - بل كل المصلحة أيضًا - فى أن تطبق وتنفذ بأقوى روح من المودة معاهدة ارتبطت بها وتعلق بها شرفها. وإنى أعلم تمام العلم بالدور المهم الذى قام به السير برسى لورين شخصيًا فى إيجاد ذلك الجو الصالح الذى هو شرط أوَّلى لكل تحالف واتفاق ودى».

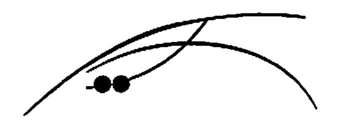
فهذا الاتصال المباشر، أو بعبارة أصرح ما جرى من المقابلات والمفاوضات السياسية بين دولة النحاس باشا وممثل الحكومة البريطانية فى مصر، هو الذى كان له قيمة أكبر من المعاهدة نفسها. لأنه هو الذى سبَّب زوال العاصفة، وأوجد صفاء الجو، وحسن التفاهم. وأنشأ صداقة حقيقية بين الشعب المصرى والإنكليز، وما كان لأى نصوص معاهدة أن تفعل فعل الاتصال المباشر والتفاهم بصراحة تامة: وسوف يسجل التاريخ لدولة النحاس باشا وفخامة السير برسى لورين إنهما الرجلان العظيمان اللذان أنشآ قاعدة الصداقة الحقيقية بين الأمتين: الإنكليزية والمصرية، وستكون هذه الصداقه هى قاعدة السياسة فى المستقبل فيجنى البلدان كل الخير من الجرى عليها. ولا تعود ترى إنذارات أو تعطيل برلمانات. بل تنصرف الأمة لشئونها وتثبيت دعائم الحياة الدستورية وينصرف الزعماء إلى بث الروح الديمقراطية فى مصالح الحكومة.

عبد الله حسين

■■■

الفصل الرابع

إضراب الأحرار الدستوريين عن الانتخابات



دخول الاتحاديين فيها

فى الرابع والعشرين من هذا الشهر، اجتمع حزب الأحرار الدستوريين وقرروا الامتناع عن الدخول فى الانتخابات فكان القرار أهم أثر أظهر فى اهتمام الناس به.

تعليق الصحف

نشرت السياسة هذا القرار فى الخامس والعشرين وكتبت مقالها الرئيس تعليقًا عليه، قالت:

لا تسيغ عقول الأحرار الدستوريين احتكار الوطنية ولا يستطيعون أن يفهموا اتهام إنسان من الناس أو هيئة من الهيئات بعدم الحرص على مصالح البلاد ما لم يقم لديهم على ذلك الدليل القاطع والحجة البيِّنة. وهم لذلك لا يمكن أن يحولوا بين مصرى يرى أنه يستطيع أن يكسب لبلاده حقًا من الحقوق والعمل للوصول إلى هذه الغاية. ولو اعتقدوا أن جلاء الجنود البريطانية عن منطقة القنال وعن كل شبر أرض فى مصر، وأن إلغاء الامتيازات وإعادة سيادة مصر إليها كاملة، وأن إعادة السودان ليكوِّن مع مصر مملكة واحدة كما كان أيام المغفور له إسماعيل باشا الخديو الأول – لو اعتقدوا أن هذا كله فى حيز الممكنات التى يُستطاع الوصول إليها فى ظروف مصر السياسية الحاضرة، لما ترددوا لحظة عن العمل لتحقيق ذلك كله ثم محالفة إنكلترا بعد قبولها إياه محالفة صداقة وإخلاص. ثم إنهم لو اعتقدوا أن غيرهم من المصريين يستطيع أن يحقق من ذلك ما لا يستطيعون هم تحقيقه لقاموا بكل ما فى وسعهم؛ لكيلا يحول حائل بين هؤلاء المصريين وبلوغ هذه الغاية. ذلك بأنهم يؤمنون فى أعماق قلوبهم بحقوق

مصر الخالدة، ويرون كل تضحية فى سبيلها هيِّنة ميسورة مادامت التضحية جديرة بأن تؤدى إلى كسب هذه الحقوق أو كانت التضحية واجبة؛ لكيلا يضيع على مصر حق كسبته، أو هى على أبواب كسبه.

وقد اعتقد الأحرار الدستوريون ولا يزالون يعتقدون أن هذا المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات رئيسهم مع الحكومة البريطانية خلال الصيف الماضى، يمكن أن يعتبر خطوة واسعة يصح توطيدها والوقوف عندها إلى زمن ريثما يحين الوقت لخطوة أخرى تكسب بها لمصر حقوق جديدة. بذلك صرح دولة رئيسهم على إثر مفاوضاته وصرح فى خطبته التى ألقاها عقب عودته من أوروبا بعد نشر المشروع لتعرُّف رأى الأمة فيه. على أن دور النحاس باشا رئيس حزب الوفد الذى يناصب الأحرار الدستوريين الخصومة لم يَرَ فى المشروع هذا الرأى، بل قال بصدده فى خطبة ألقاها بالقاهرة مساء ٣١ أغسطس الماضى ما نصه: «إن الأمر فى المقترحات أجَلُّ من أن يُقابل بالزمر والطبل وأخطر من أن يقابل بالاستخفاف». ورأى الأستاذ وليم مكرم أن يترك أمر الاتفاق الأخير لمفاوضات تقوم بها الوزارة التى تشكل بعد الانتخابات، وكان من الممكن أن تُؤوَّل هذه الأقوال بأنها أُلقيت أثناء قيام وزارة محمد محمود باشا حين كان الوفد يستخدم حتى حقوق الوطن لمحاربتها ومخاصمتها، لكن النحاس باشا رئيس حزب الوفد بعث بعد تأليف وزارة عدلى باشا بتصريح إلى جريدة الديلى إكسبريس جاء فيه: «نظرًا لروح المودة والاتفاق التى أملت مقترحات مستر هندرسن فإن الوفد مصمم كل التصميم على انتهاز هذه الفرصة التى هيأتها تلك المقترحات، ليصل إلى اتفاق شريف وطيد بين البلادين، ومثل هذا الاتفاق إذا تم (كذا) يساعد مساعدة كبرى.. إلخ» وكلمة «إذا تم» هذه صريحة فى أن المشروع المعروض ليس هو الاتفاق الذى يرضاه الوفد. ولما كان النحاس باشا قد اتصل قبل أن يُبَرِق بهذا التصريح بفخامة المندوب السامى البريطانى، فقد اعتقد كثيرون أنه إنما صرح به بعد اتفاق أو شبه اتفاق مع فخامته. وهذا كله معناه أن الوفد لا يرى قبول المشروع المعروض على حاله وأنه فى نفس الوقت واثق من أنه سيصل إلى خير منه إذا أُتيح له أن يتولى الحكم.

لن يستطيع الأحرار الدستوريون فى موقف كهذا أن يحولوا بين الوفد وما يطمع فيه من كسب حقوق جديدة غير التى جاء بها المشروع الذى وصل إليه رئيسهم. ولن يستطيع أحدهم أن يتقدم للانتخاب قائلاً إننى أصر على المشروع

الحاضر لغير شىء إلا لأن رئيس حزبى هو الذى جاء به، فلم يكن شعار الأحرار الدستوريين يومًا من الأيام «الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى». ولو أن إنكلترا كانت قد أعلنت أن المشروع المعروض اليوم على البلاد إنما يطلب فيه الرأى بالقبول أو بالرفض وأنه غير قابل لأى تعديل؛ لأمكن أن يتغير الموقف وأن يفكر من يشاء يفكر فى إقناع الأمة بقبول هذا الاتفاق حتى لا تظل أمورها معلقة معرضة للأزمات التى تنشأ عن الاحتكاك الذى يثيره بقاء المسائل المعلقة بين الدولتين بغير حل. أما والتطورات السياسية التى انتهت إلى استقالة وزارة محمد محمود باشا قد ألقت فى روع كثيرين أن الأمر على غير هذا وأنه من الممكن الوصول إلى تعديل فى المشروع يزيد فى حقوق مصر، فمن الحق على كل مصرى يخلص الحب لوطنه أن يخلى الطريق للذين يريدون هذا التعديل والمزيد فى حقوق البلاد المكسوبة. ولهذا قرر الأحرار الدستوريون أمس الأول التنحى عن الانتخابات المقبلة وترك التطورات التى تنشأ عنها للوفد عسى أن يتحقق ما يلوِّح به من أنه سيكسب لمصر حقوقًا جديدة، وحرصًا على أن لا يقع أثناء الانتخابات من أسباب القلق والاضطراب ما قد يتعرض معه المشروع الذى وصل رئيس الأحرار الدستوريين إليه لأى خطر.

وهذا الحرص على المشروع الحاضر إنما أملته الوقائع التى حدثت فى السنوات الأخيرة، والتى جعلت حزب الوفد يعزو إلى مفاوضيه ما يترتب على سياسته من ضرر يحلُّ بالبلاد. فلم ينسَ أحد ما حدث فى سنة ١٩٢٤ خاصًا بالسودان مما جعل المظاهرات التى كان حزب الوفد يدفعها ضد الصحف المعارضة منادية بسقوط السودان. ولم ينس أحد كيف نسب لمعارضة الوفد ما حدث من الإنذار البريطانى الذى أعقب مقتل السردار السير لى ستاك باشا. بل لقد نسبت صحفه إلى معارضته ما حدث من أزمة قانون الاجتماعات. فلو أن معارضته وقفت بإزاء حزب الوفد أثناء الانتخابات لرأى مرشحوه أنفسهم مضطرين كى يتفوقوا على معارضيهم، إلى القول بأن حزبهم سيحقق من المطالب ما لم يصل خصوم الوفد السياسيون إلى تحقيقه: ولو أن معارضته وقفت بإزاء الوفد فى مجلس النواب وسألت الوفد عما هو فاعل لحل المسائل القومية ثم أدى بالوفد سوء سياسته إلى تعقيد المسائل وخلق الأزمات، لاتَّهم خصومه السياسيين بأنهم هم الذين دفعوه إلى هذا. فلكى يحمل الوفد المسئولية كاملة من غير أن يجد ما يعتذر به عما يترتب على سياسته تنحى الأحرار

الدستوريون عن الانتخابات؛ تاركين له ميدانها عاملين فى سائر الميادين الأخرى لما يحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه من مصالح.

ولعل حزب الوفد يرى نفسه، وقد أُخلى الجو أمامه، سعيدًا بأن يقوم للبلاد بخدمة تُذكر له فى تاريخه يوم يمحِّص التاريخ ما خقق رجال مصر لوطنهم من خير وما كسبوه له من حقوق».

* * *

وعلقت جريدة الأهرام فى اليوم نفسه على هذا القرار قائلة:

إضراب الأحرار الدستوريين

عن دخول الانتخاب

أعلن «الأحرار الدستوريون» إضرابهم عن دخول الانتخابات وعللوا هذا الإضراب بما عللوه وبسطوا من الأسباب ما بسطوا، وقد اطلع قراء الأهرام على تلك الأسباب والعِلَل فلا نريد معالجة موضوع إضرابهم من هذا الوجه فلندعه جانبًا. ولننظر إلى المسألة من وجهة السياسة القومية فقط.

الأحرار الدستوريون حزب قديم فى البلد. فإذا كان قد تَسمَّى بهذا الاسم فى العهد الأخير وبعد الانشقاق فى الوفد فى سنة ١٩٢٠، فإن رجاله والمبادئ التى يقوم عليها الحزب يرجعون وترجع إلى مذاهب حزب الأمة.

فلهم مركزهم، ولهم مقامهم، ولهم أثرهم فى سياسة البلد وتطوراتها والميل القديم إلى حل المسألة المصرية بالاتفاق مع الإنكليز سواء كان قبل الحرب أو بعدها، وكل ما يفصلهم عن الحزب الوطنى الذى حلت محله هيئة الوفد بالكثرة والمبدأ أيضًا مع التعديل ثم بالكفاح. هو أنهم يرضون فى سبيل الوصول إلى الحل بأقل مما يرضى به الوفد على زعم أن التوسع فى الأخذ من إنكلترا يأتى مع الزمن وتوالى الأيام وبحكم التراضى... وتلك خطة.

فالانتقاص من قيَمهم السياسية لا يوصلنا إلى نتيجة سياسية. والقول بأنهم يعتمدون على موالاة الإنكليز لا ينقص من عملهم السياسى الذى رأيناه ورأته البلاد رأى العين فى جميع الأدوار الستة التى مرت بها منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم، ولا يطعن فى هذه الحقيقة قول البعض إن الوفديين أو الحزب الوطنى يزرعون وهم يأتون بعد ذلك للحصاد. إما بتولى الحكم وإما بتناول ما تعطيه فى لغة السياسة الإنكليزية أو تساهلاً فى لغتها أيضًا أو تجاوزًا عن بعض حقوق

مصر المحجوز فى يدها فى لغتنا. فهم الذين تناولوا ذلك أو بعضه حتى الآن ولا يغير الواقع قول القائلين إن الإنكليز لا يعطونهم لأنهم راضون؛ ولكنهم يعطون الغاضبين ليسترضوهم، ولا قول الآخرين إن مقدرتهم السياسية أوصلتهم إلى الغُنْم.

فالمسألة من هذا الوجه جدلية فقط.

والحكم هم الإنكليز الذين يمنحون مصر كلها لا حزبًا مصريًا معينًا.

* * *

على نور هذه الحقائق التى بسطنا ننظر إلى القرار الخطير الشأن الذى قرروه، وهو الإضراب عن دخول معركة الانتخابات وعن دخول البرلمان الذى يعرض عليه غدًا مشروع الاتفاق.

فهذا الإضراب لم يأتِ عفوًا ولا يمكن أن يكون قد جاء عفوًا؛ بل هو فى نظرنا نتيجة تفكير طويل أو بحث عميق كتم أمره إلا عن الزعماء منهم إلى أن أصدروه؛ لأننا واثقون بأن الكثيرين منهم كانوا يتأهبون لها فى دوائرهم وكانوا يحدثوننا فى ذلك ويحدثون الناس جهارًا علانية؛ حتى إن صحف المعارضة كانت تحمل على أصدقائهم ومساعى أولئك الأصدقاء من أجل هذا التمهيد الذى أوقف بعد إعلان القرار فقط.

فلا نسأل نحن عما أرادوه من قرارهم ولا نسأل هل هم أرادوا غير ما أظهروا أو غير ما أعلنوا من أسبابه؟

لا!! إننا لا نسأل عن شىء من ذلك ونأخذ بتلك الأسباب على عِلاَّتها ولكننا نتساءل من وجهة السياسة القومية فقط.

نتساءل عن هذه الوجهة فقط، فكيف يجوز إضراب الأحزاب السياسية أو أحد هذه الأحزاب عن البرلمان وعن دخول المعركة الانتخابية للوصول إلى كراسيه لترويج مبادئه وعن بسط السياسة للأمة لتكون على بيِّنة من الأمر؟

وهل يكون الحكم الدستورى موجودًا بغير البرلمان؟ وهل يكون البرلمان موجودًا بغير الأحزاب؟ لا.

إن البرلمان لا يكون موجودًا ولا يكون برلمانًا صحيحًا وبالتالى لا يكون الحكم الدستورى موجودًا إلا بوجود الأحزاب فى البرلمان، حتى قال جيريو: «ليست الحياة البرلمانية إلا عراكًا وكفاحًا بين التيارات وبين المذاهب وبين النظريات

والآراء» فإذا لم تكن كذلك، كانت فى نظر علماء الدستور ذاتهم (قاعة للمكالمة والعربدة).

فهذا القول الذى يقوله لا يخفى على الأحرار الدستوريين كما أنه لا يخفى عليهم سوء الأثر الذى يكون من وراء إضرابهم وإضراب الأحزاب الأخرى - إذا حدث ولا نظنه واقعًا - عن المعركة الانتخابية لدخول المجلس. فإن أقل ما يقال فينا اليوم هو ما قيل فى مجلس شورى الدولة عام ١٨٧٩ وقد انعقد لأول مرة، فأخذ رئيس الوزراء يفهم الأعضاء أن حزب الحكومة يتبوأ مقاعد اليمين والحزب المعتدل المستقل مقاعد الوسط، والحزب المعارض الذى ينتقد أعمال الحكومة مقاعد اليسار. فما كاد يقول هذا القول حتى اندفع النواب جميعًا إلى مقاعد اليمين ليكونوا جميعًا حزب الحكومة.

فهل ترضى هذه الحال الأحرار الدستوريين بصرف النظر عن المعاهدة وعن قبولها ورفضها؟

هل يرضيهم أن يسجل على مصر مرة ثانية وفى سنة ١٩٢٩ ما سجله عليها المؤرخون الإفرنج فى سنة ١٨٧٩ وكان سببًا فى حل ذلك المجلس بعد مجىء الاحتلال وإحلال الشورى محله للسبب الذى بسطناه والذى تمسك به اللورد دوفرين. مع أن رائحة بارود العرابيين من أجل الوصول إلى الحكم الدستورى الصحيح، كانت تملأ معاطس الأقطار؟

لا نقول إننا نخشى أن تكون نتيجة اليوم كنتيجة الأمس. ولكن هل نعْدَم غدًا خَصْمًا من أولئك الخصوم الأقوياء رسل الدعاية والواقفين لنا بالمرصاد، من أن يتخذ هذا الحادث سلاحًا لتشويه سمعة الأمة؟ فهل هم يرضون ذلك؟

أربعة عشر مليونًا حزب واحد فى برلمان واحد؟ هذا ما لا يجوز على عقل الأوروبى الذى أخذنا عنه هذا النوع من الحكم ولا تسوغه نفسه. مهما عللنا ذلك نحن إرضاء لأنفسنا. لأن المهم ليس رضاء نفوسنا بل إرضاء مصالحنا وإرضاءَها قبل كل شىء بأن نقف فى صف الأمم الدستورية الراقية. ولا يمكننا أن نقف هذا الموقف إلا إذا كان شأننا شأنها فى كل شىء حتى المأكل والمشرب. لأن هذه الأمم تواطأت عقولها على أنظمة وتقاليد خضعت هى لها واستمدت السلطة من هوى نفوسها لإخضاع الغير لها؛ وإن كان نظام هذا الغير فى كل شىء أفضل من نظامها.

فالمفكر المصرى يرى معنا كل ما تقدم ثم يحكم معنا بأن قرار الأحرار الدستوريين لا ترضاه السياسة القومية مهما كانت أسبابه ومهما كانت علله. لأنه

سينظر إلى نتائجه ولا يمكن أن تكون نتيجة حسنة فى سمعة مصر وسمعة مصر ذات أهمية كبرى فى هذا الموضوع الجليل الشأن، مادامت الأمم والشعوب تعتمد فى تحقيق أمانيها على قوة الرأى العام فى العالم والرأى العام يعتمد على حسن السمعة فكل مصرى مطالب بخدمة سمعة البلاد.

لقد يكون من يقول لنا ردًا على ما قلناه: إن الأحرار الدستوريين إنما هم فعلوا ذلك ليقابلوا «المثل بالمثل» وهو بهذا القول يريد أن يصوب عملهم وأن تجعل الحق فى جانبهم. فإذا تحاشينا الجدل فى الموضوع من هذا الوجه أيضًا، كما تحاشيناه فى الأسباب التى صدرت فى قرار الأحرار الدستوريين، ثم سلمنا بصحة هذا القول. فهل مقابلة «المثل بالمثل» أو الشىء بمثله سياسة قومية؟

وهل إذا نحن درجنا على هذه القاعدة فى سياسة البلد وقلنا «السن بالسن والعين بالعين» بين الأحزاب حتى فى المسائل الخارجية سواء كان من هذا الجانب أو ذاك، تساءلنا كيف تنتهى حلقات هذه السلسلة؟

لقد كنا بالأمس ومشروع المعاهدة معروض على البلد والحكم المطلق مسلط عليها، ننادى بأعلى أصواتنا باتباع السياسة القومية ولم يمنعنا من ذلك النداء إيماننا بحصافة بعض الأصدقاء وبمواقفهم النبيلة فغضب علينا من غضب ورمانا بما شاء له الهوى والشهوة أن يرمينا. لا لأننا على خطأ أظهره لنا بل لأننا لا نتابعه برأيه ولا الأمة.

واليوم وهذا القرار قرار الإضراب عن الانتخابات أمامنا. نقول بكل صراحة لمصدِّريه مهما كان إعجابنا ببعضهم كبيرًا، إنه مناقض للسياسة القومية وأنه هدم فى جدار النظام الدستورى والحياة البرلمانية.

نقول هذا لأنه معتقدنا ويقيننا نقوله ونرفع به الصوت عاليًا ثم ندع بعد ذلك غرضنا لهؤلاء وأولئك يتناولونه بما يريدون وتريد الشهوات الحزبية التى نأبى أن نعرفها والتى يعرف أنها نحتت منذ بضع سنين فى أثلة هذه الأمة وفى غير ذلك من كل شىء عزيز عليها وغالٍ، بينما المقاصد الحزبية فى بلاد الغرب التى نريد أن نحذو حذوها إنما هى للنمو والبناء لا للهدم والعفاء.

* * *

لقد كنا ضد الأحزاب التى تآمرت على الدستور فى سنة ١٩٢٨، كنا ضدها قبل ظهور تلك المؤامرة وبعدها فتحملنا استهزاء هؤلاء وسخط أولئك. ولكن ذلك

كله لم يمنع أننا كنا فى جانب الحق والصواب. وفى جانب ما هو أعز من ذلك وأكبر شأنًا وهو راحة الضمير بأننا أدينا ما علينا من فرض.

وكانت حجة المتآمرين يومئذ على الحياة البرلمانية حب القضاء على الدكتاتورية البرلمانية. على زعم أنهم مطمئنون على الدستور ونظامه، وقد قلنا يومئذ ونقول اليوم وهل يمكن الخلاص من حكم الغالبية؟ وإذا كانوا قد قالوا إن الأقلية هى التى تحكم فإنهم أرادوا أن انتقاداتها تُظهر العيوب فتتفادى عنها الغالبية.

فهل عدنا اليوم إلى ما كنا عليه الأمس؟ وهل نتبع الأحزاب الأخرى لاسيما الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين فى قرارهم؟

إنَّا لا نتمنى ذلك ولا نريده لا فى مصلحة حزب أو شخص بل فى مصلحة البلد وسياستها للقومية؛ لأننا نريد اللحاق بالأمم التى تقدمتنا فهل نقف عن السير ونحن يُطلب منا أن نجدَّ به لتأخرنا.

ولقد كنا نفضل أن تعلن الأحزاب التى تريد الإضراب انحلالها وخروجها من ميدان السياسة - وذلك هو النظام الطبيعى والسنة المعقولة فى عرف السياسة - من أن يظل حزب من الأحزاب موجودًا قائمًا عاملاً نشيطًا. ومع ذلك لا يدخل الانتخابات ولا يثير فى البلاد وانتخاباتها وفى البرلمان ومناقشاته تلك الحرب السياسية المقدسة التى هى روح الدستور وقوام الحياة البرلمانية فى العالم وبالتالى قوام الإصلاح والعمران. لأن الحزب الذى ينحلُّ يقوم مقامه فى الحال حزب من مبادئه وآرائه.

وإذا كان المهم فى الحياة البرلمانية دخول البرلمان والمناقشة فيه فمن المهم أيضًا المعركة الانتخابية وبسط كل شىء للشعب، والرجل الذى يتعرض للسياسة كالجندى الذى يخوض حومة الوَغَى يبذل كل جهده لينال النصر وهو فى الوقت ذاته عرضة لتحمل كل عذاب وألم وتجريح حتى الموت؛ فهو يكافح لينتصر فإن لم يوفَّق لا يكون عليه العار بأنه خُذل. لأن هناك كفتين ولا مندوحة عن رجحان إحداهما على الأخرى بترجيح رأى على رأى وسياسة على سياسة بزمن دون آخر. ولكن العيب بالقعود عن الكفاح فقط.

بل متى كان الفوز للقاعدين عن الكفاح؟ ومتى كان الخُذلان ملازمًا دائمًا للمكافحين؟ لاسيما السياسيين.

أمّا ذكروا أن هؤلاء العمال الإنكليز الذين يحكمون الإمبراطورية البريطانية الآن كان منهم فى مجلس العموم منذ ثلاثين سنة اثنان فقط؟ فهل صار الاثنان ٤٦٠ نائبًا الآن بغير المثابرة أو الثبات على حرية الآراء حتى كادت الإمبراطورية تقف فى جانبهم؟ لا، إن الإضراب السياسى ليس من الحكم الدستورى ولا هو من النظام البرلمانى والخذلان الدستورى ليس عيبًا؛ ولكن القعود عن الكفاح هو وحده العيب وهو وحده فى الحياة الدستورية البرلمانية المضر لأنه يعطلها».

* * *

أما صحف الوفد والدوائر الوفدية فاعتبرت هذا القرار مؤامرة على الحياة النيابية ومحاربة للحكم الدستورى.

قالت جريدة البلاغ فى ذلك بتاريخ مساء ٢٤ أكتوبر:

إفلاس الدستوريين

غرضهم من الإضراب ومكيدتهم به لمصر

علمنا من أيام أن فريقًا كبيرًا من الأحرار الدستوريين يفكر فى الإضراب عن الانتخابات فكتبنا ذلك، فخرجت جريدتهم تنكره وتقول إننا نحاول به الحط من شأنهم والنيل من كرامتهم، فعلمنا أننا إذن نسجل عليهم هذا الإنكار وننتظر، ثم مضت أيام علمنا فيها أنهم كتبوا إلى لجانهم التى كانوا قد ألفوها فى المديريات بسلطة الحكومة يسألونها أن تبعث إليهم بأسماء من ترى أن يرشحهم الحزب وبمعلوماتها عن مركز كل واحد منهم بإزاء الناخبين، علمنا هذا ثم رأيناهم من أيام يوزعون فى القاهرة منشورًا انتخابيًا فلم يبقَ لدينا شك فى أنهم عدلوا عن فكرة الإضراب؛ ولكننا قلنا فى الوقت نفسه إننا لا نثق بأن يستمروا على هذا العدول إلى النهاية لأنهم فى حالة من الارتباك لا تجعلهم يستقرون على حال. فاليوم يحق لنا أن نقول إن كل ما تنبأنا به فى ذلك كان صحيحًا: كان صحيحًا أنهم فكروا فى الإضراب يوم كانت جريدتهم تنكره وتكذبنا فيه، وكان صحيحًا أنهم عدلوا بعد ذلك عن الإضراب وأخذوا يتفحصون قواهم استعدادًا للدخول، واليوم ها هو يتضح أنهم بعد ذلك العدول عادوا فقرروا الإضراب لما هم فيه من الارتباك ولكثرة ما يساورهم من الخُيالات.

أضربوا وهم يقولون إنهم يضحون فى ذلك «بالمراكز النيابية التى تشرفهم بها الأمة ويضحون بالرجاء فى الحصول على أغلبية نيابية تجعل الحكم فى يدهم»،

فيجب أن يكون مفهومًا أنهم لم يقرروا هذا الإضراب إلا بعد أن وقفوا على آراء لجانهم فى الذين يمكن أن يرشحوهم وفى الذى يمكن أن يحرزه هؤلاء المرشحون من النجاح أو الفشل، وما من شك فى أن هذه الآراء دلتهم على أن الفشل محقق وأنه سيكون عامًا شاملاً، فهم بإضرابهم لا يضحون بشىء ولكنهم يسترون أنفسهم على ما يظنون وحسابهم الذى يحسبونه فى ذلك هو أن دخولهم الانتخابات نتيجته صفر والإضراب نتيجته صفر أيضًا فخير لهم أن يُضْربوا، لا ليحفظوا ماء وجوههم أمام المصريين، فإن المصريين لا يهمونهم فى شىء، ولكن ليحفظوا سمعتهم كحزب أمام الذين قد لا يزالون مخدوعين فيهم من الإنكليز.

ولعل هذا هو السبب فى أنك تقرأ قرارهم وما كتبته جريدتهم تعليقًا عليه فتحس أن كل ما فيهما موجَّه إلى الإنكليز قبل المصريين. انظر إلى قولهم فى القرارَ أنهم كانوا قادرين «على أن يحصلوا لهذا المشروع - أى مشروع الاتفاق - الذى لم يطعن فيه أحد إلى اليوم على قبول البرلمان المصرى له وتنفيذ الحكومة المصرية إياه تنفيذًا حقيقًا بالروح الطيبة التى أملته ولكن التطورات السياسية اتجهت اتجاهًا صار به رئيس الأحرار الدستوريين فى ظرف لم يجد معه بُدًا من الاستقالة». انظر إلى قولهم هذا تَرَ فيه عتبًا موجهًا للإنكليز ولا شىء فيه يمكن أن يوجه إلى المصريين. يعتبون على الإنكليز فيقولون لهم: كنا قادرين على أن نحصل لكم على برلمان يقبل المشروع وكنا قادرين على تنفيذ هذا المشروع بعد قبوله بالروح التى تعرفونها فينا؛ ولكنكم لم توافقونا على تعديل قانون الانتخاب ولم تطلقوا يدنا فى إجراء الانتخابات على الطريقة التى نراها بل أردتم أن تكون حرة ومباشرة؛ فلم يكن لرئيسنا محمد محمود باشا إلا أن يستقيل....

يعتبون على الإنكليز فى هذا ثم يعتبون عليهم أيضًا فيقولون فى جريدتهم: «نشرت السياسة آراء كثيرين من ذوى الرأى فى المعاهدة وكلها يؤدى إلى الاعتقاد بأن تمثيل رأى الأمة على صورة صادقة يكون من شأنه لا محالة أن يؤدى إلى قبول البرلمان المصرى المعاهدة وإبرام الحكومة إياها وتنفيذها تنفيذًا حقيقًا بالروح الطيبة التى أملتها ولو أن ذلك حدث لاضطر الوفد إلى العدول عن موقفه الشاذ إلى موقف معقول ولدارت الانتخابات حول المعاهدة وو.. إلخ».

ثم يعتبون على الإنكليز أيضًا فيقولون إنهم «لم يكن يدور بخَلَدهم أن يجد هذا الموقف الشاذ - يريدون موقف الوفد فى امتناعه عن إبداء الرأى إلا تحت حكم الدستور - مشجعًا سواء من ناحية الأمة وذوى الشأن فيها أو من ناحية

المسئولين عن سياسة البلاد وتطوراتها ومن يعنيهم أمر المعاهدة بصفة خاصة ويسعون لنجاحها».

فأنت ترى من هذا كله أن التوجه إلى الإنكليز والعتب على الإنكليز هما أول وآخر ما يهم الأحرار الدستوريين من تقريرهم الإضراب. وهم لا يعتبون وكفى، بل هم يريدون إلى جانب ذلك أن يعطوا أعداء الاتفاق من غُلاة المستعمرين سلاحًا يحاربون به المعاهدة إذا عقدت، وهذا السلاح هو أن استشارة الأمة المصرية لم تكن كاملة لأن حزبًا من أحزابها أضرب عن الانتخابات. وقد قلنا من قبل ونعيد اليوم إن لدينا من الأخبار ما يدل على أنهم متصلون بغلاة المستعمرين هؤلاء وأنهم يتآمرون معهم فى الخفاء لوضع العراقيل فى سبيل الاتفاق. فهذا الإضراب الذى قرروه ليس إلا جزءًا من مؤامرة طرفها الأول فى لندن وطرفها الثانى فى القاهرة. وما داموا لا يخسرون به شيئًا كان يمكن أن يكسبوه بغيره، فهم لا يخاطرون فى المؤامرة بشىء.

وهم يعلِّلون الإضراب فى قرارهم بأنه حرص منهم على سلامة المشروع وحرص على أن لا يحول شىء بين الوفد وبين ما عسى أن يصل إليه من مزيد فى مزايا المشروع، فهل ترى أيها القارئ أن هذا التعليل سليم مقبول أم ترى أنه فاسد مدخول؟ هم موافقون على المشروع ويغارون عليه، فالمنطق يقضى عليهم بأن يدخلوا الانتخابات لا أن يقاطعوها. يدخلونها ليدافعوا عنه ويبرزوا مزاياه أمام الناخبين وفى البرلمان بعد ذلك، بحيث إذا عارض فيه معارض كانوا قادرين على الرد عليه وإفحامه: ومتى دخلوا الانتخابات فلن يخلو أمرهم من إحدى حالتين: إما أن يكونوا أغلبية أو يكونوا أقلية، فإن كانوا أغلبية فقد صار لهم أن يؤلفوا الحكومة وأن يوقعوا المعاهدة وينفذوها. أما إن كانوا أقلية فسيكون لهم على الأقل أن يعملوا لنجاح المشروع وأن يؤيدوه كلما دعت الحاجة إلى تأييده. فلماذا بالله يُضْرِبون عن دخول الانتخابات؟

أيقولون إن الوفد قد يريد المزيد من مزايا المشروع وأنهم فى هذه الحالة لا يحبون أن يحولوا دون إرادته ولا أن يحملوا مسئولية عمله؟ فيا سبحان الله!! أجدٌّ هذا أم هزل؟ وكلام رجال أم كلام أطفال؟ لنفرض أن الوفد أراد المزيد فعلاً فإن كنتم أغلبية فبماذا تضركم إرادته وأنتم ماضون بالمشروع إلى توقيعه ثم تنفيذه، وإن كنتم أقلية فماذا يضره منكم وأية مسئولية تحملون من جراء عمله؟

لا، لا يا هؤلاء، إن هذا تعليل غير مقبول وليس له إلا معنى واحد هو أنكم أيقنتم أن الهزيمة التى تنتظركم ستكون ساحقة ماحقة فأشفقتم على أنفسكم مما يعتقده فيكم بعد ذلك من لا يزالون مخدوعين فيكم من الإنكليز، أشفقتم على أنفسكم فقلتم: لأن يقولوا مضربين أولى من أن يقولوا مصروعين. ثم تآمرتم مع المستعمرين منهم لتعطوهم هذا الإضراب سلاحًا يحاربون به الاتفاق والمعاهدة إن يكن ثمت اتفاق وتكن معاهدة.

ولكن هوِّنوا على أنفسكم فلستم واصلين بإذن الله إلى كيدكم هذا، ولن يرى أحد فى إضرابكم غير ما يراه ذوو النظر الصادق وهو أنه تسليم بالهزيمة واعتراف بالإفلاس وقرار كقرار الجندى العاجز الجبان. ليس لقراركم إلا هذا المعنى وسيفهمه الإنكليز كما يفهمه المصريون فلن يكون عقبة فى سبيل الاتفاق؛ إذ الإنكليز يعرفونكم حق المعرفة ويعلمون أن دخولكم وعدم دخولكم سيَّان.

أما تعرضكم للوفد وسعيكم بالدسيسة بينه وبين السير برسى لورين تارة وبينه وبين الحكومة البريطانية تارة أخرى، فهما دليل أولاً على أنكم كنتم ومازلتم رجال سوء، ودليل ثانيًا على أنكم كالحشرات التى لا تعيش إلا فى الجو القذر والبيئة القذرة. ولن ترجعوا منه إلا بالحسرة والخذلان».

* * *

وكتبت جريدة (مصر) التى كان يخرجها الأستاذ أحمد حافظ عوض فى هذا العهد صباحًا ليسد بها فراغ جريدته (كوكب الشرق) المعطلة، طعنًا على قرار الأحرار الدستوريين وتعريضًا بنواياهم:

أغراضهم الدنيئة من إضرابهم

عن الدخول فى الانتخابات

كان الأحرار الدستوريون يرجون «أن تؤازرهم كل القوى فى مصر وإنكلترا» لا على البقاء فى الحكم فحسب، بل على إطلاق أيديهم أيضًا فى إجراء الانتخابات على درجات يبيحون لأنفسهم فيها كل ما يمكِّنهم من الحصول على أغلبية برلمانية، فلمَّا لم تؤازرهم كل القوى فى مصر وإنكلترا ولما لم يحسبوا لرأى الأمة حسابًا، وسقطوا سقوطهم المروع وأيقنوا أن الهزيمة ملاقيتهم فى المعركة الانتخابية لا محالة - جعلوا يفكرون، فى حيرة وارتباك، أيدخلون الانتخابات أم لا يدخلونها، إذ النتيجة فى الحالين واحدة!!

أخيرًا قرَّ رأيهم على أن يُضْربوا عن الدخول فى الانتخابات كما نشرنا فى عدد أمس.

والعجب أنهم وهم يتمحلون الأسباب التى رتبوا عليها قرارهم وهى الغيرة على المقترحات وأن الغيرة وحدها على إنجاحها، هى التى حملتهم على إقرار خطة الإضراب.

ولقد كان فى تصريح مستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية وفيما أثبتته الدلائل الكثيرة بعد تصريحه من أن محمد محمود باشا لم يكن إلا «موظفًا» عرضيًا كُلف بعرض مقترحات الحكومة الإنكليزية على الأمة المصرية لأنه، كان فقط «وفى غفلة الزمان» رئيس الحكومة المصرية - كان فى هذا التصريح وفيما تلاه ما يخجلهم عن تكرار الادعاء بأنهم أصحاب تلك المقترحات وأنهم غيورون على إنجاحها. ولكنهم لا يعرفون الخجل ولا يفهمون الحياء.

على هذا الادعاء الكاذب بنوا قرارهم الذى لم يكن الحرص على إنجاح مقترحات المعاهدة جانبًا فيه، لأن أولى أمانيهم الآن وقبل الآن، أن تفشل المقترحات، وألا يتم إبرام معاهدة صداقة بين مصر وإنكلترا بحال ليبقى لوجودهم مجال؛ وإنما أرادوا بقرارهم ستر هزيمتهم وتغطية اندحارهم.

على أن قرارهم هذا ضد مصلحة المعاهدة، لأن الأمر لا يخرج عن واحد من الاثنين: إما أن البرلمان الوفدى يرفض المعاهدة، وإما أن يطالب بتعديلات وشروط أخرى قد تنتهى بعدم الاتفاق.

ففى الحالة الأولى، كان واجبًا أن يكونوا بين أعضاء البرلمان ولو أقلية، ليبينوا للنواب وللأمة صلاحية المعاهدة وما فيها من مزايا ويوضحوا ضرر التعديلات التى يمكن أن تنتهى بعدم الاتفاق.

وإما أن يقبل البرلمان المعاهدة ويتم الاتفاق مع الإنكليز، وفى هذه الحالة الثانية كان واجبًا عليهم - إذا كانوا يغارون على المعاهدة كما يدعون - أن يكونوا موجودين فى البرلمان حتى لا يجىء دعىٌّ فيقول إن البرلمان لم يكن ممثلاً لجميع طبقات الأمة بسبب إضرابهم.

فهم ليسوا أبدًا أصدقاء المعاهدة، بل هم أُصدقاء أنفسهم.

وحتى وهم يفرون منهزمين مهشمين لم تفارقهم طبيعتهم فى الدَّسِّ؛ فزعموا أن الوفد يؤمِّل الحصول على مزايا أكثر مما تضمنته المقترحات، وأنهم لذلك يفسحون أمامه الطريق ليحصل على أكثر ما يستطاع من المزايا.

كأن وجودهم فى الميدان أو وجود أفراد منهم لا يعدون عدد أصابع اليد الواحدة فى البرلمان - إذا قُدر لخمسة منهم الفوز بكراس فيه - يكون عائقًا أو معطلاً للوفد عن الحصول على المزايا الأكثر من المقترحات.

وليس هذا سخفًا فقط بل هو دسيسة حقيرة من هؤلاء الذين ولدتهم الدسائس، ولا يطيب لهم الوجود إلا فى جوها ليحاربوا الأمة ويحولوا ما استطاعوا دون تحقيق آمالها فى الحرية والاستقلال.

ويريدون من وراء دسيستهم هذه غايتين:

الأولى: أن يمكّنوا الإنكليز المستمرين - الذين هم على اتصال دائم بهم - من القول بأن البرلمان المصرى الذى أقر معاهدة الصداقة بين مصر وإنكلترا لا يمثل تمثيلاً كاملاً لخلوّه من حزب الأحرار الدستوريين.

وفات الأغبياء أن حزبهم أقر وهو مجتمع بكامل هيئته الرسمية مشروع الاقتراحات، لا مرة واحدة بل مرتين، وأن جريدتهم وكُتّابهم وخطباءهم وزعيمهم أفرطوا فى بيان مزاياها.

والثانية: أن يخيفوا الإنكليز بزعمهم أن الوفد يطمع فى الحصول على مزايا أكثر مما تضمنت المقترحات.

وهم بهذا يفضحون أنفسهم، ويبينون فى جلاء أنهم أعداء بلادهم؛ بل أشد عداءً لها من أى حزب إنكليزى متطرف فى الاستعمار.

ولهم غاية ثالثة يتجهون بها إلى الوزارة العدلية. تلك هى أن تُبْقى على المديرين وغيرهم من حكام الأقاليم فى مراكزهم ماداموا هم لا يدخلون ميدان الانتخاب وبذلك تتحقق حيدة الوزارة.

وهذه الغاية الغريبة سخيفة لا تفكر فيها إلا العقول السقيمة كعقولهم ولن تخدع الوزارة فيها ولن تؤخذ بها.

حقًا، لقد قضى الأحرار الدستوريون على وجودهم كحزب بقرارهم لا فى نظر المصريين، فالمصريون يعرفون أنهم لا شىء وأنهم فئة من النفعيين يعدون بالعشرات فى مجموع ملايين أفراد الشعب المصرى، ولكن فى نظر الإنكليز الذين جعلوا وجود هذه الفئة البغيضة من الأمة فكأنهم فى مناهضة هذه الأمة.

ولعمرى! ماذا يكون رأى هؤلاء الإنكليز فيهم لو ترحم لهم على ما فيه من تمحُّل وشخف فى المقدمات وخطأ فى النتائج.

الحق الصُّرَاح أن الأحـرار الدستوريين قد انتحروا كما قلنا بقرارهم ونالوا بأيديهم جزاءهم الحق العادل.

* * *

رأى بعدم شرعية الانتخابات

كتب الأستاذ أحمد بك وفيق أحد كُتَّاب الحزب الوطنى ودعاته من أرباب القلم المبرزين، مقالاً فى صدر جريدة الأهرام فى يوم ٣٠ أكتوبر يرى فيه عدم شرعية الانتخابات ويقترح نظريات لتصحيح الموقف قال:

رأى فى الآراء القانونية

الانتخابات المستقبلة غير مشروعة

فكيف يصحح دولة عدلى باشا الموقف

ليحقق مهمته الوزارية؟

من المقرر دستوريًا أن الدستور المكتوب هو قانون دائم نسبيًا. ولا يجوز نسخ بعضه أو كله إلا بقانون دستورى آخر، يُسن طبقًا للقواعد والإجراءات الدستورية الخاصة بتنقيح الدساتير وإعادة النظر فيها.

ومن المقرر دستوريًا أيضًا أن كل انقلاب - شعبيًا كان أم حكوميًا - لا بد مُفض إلى تغيير نظام الحكم وتبديل اختصاص السلطات الثلاث؛ وبمعنى آخر أن أى انقلاب لا نتيجة له إلا إسقاط الدستور القائم بقلب نظام الدولة فى ناحية من نواحيه. قلبًا يفقد الدستور قوته فقدانًا قانونيًا كما قرر ذلك اسمان فى كتابه (الجزء الأول، ص ٥٨١، طبعة سنة ١٩٢١)، ليحل محله دستور آخر يكيف نظام الحكم وشكله أو شكله وحده وفاق هوى الغالب من فريقَى الشعب والسلطة التنفيذية.

فإذ نُسخ الدستور بهذا الدافع وحل محله نظام مؤقت فلا يمكن أن يزول هذا النظام قانونًا. أى لا يمكن أن يحل محله نظام دستورى جديد إلا إذا وضعته جمعية تأسيسية؛ ونظرًا لما بين هيئتَى الوزارة والجمعية التأسيسية وما بين هيئتى مجلس النواب والجمعية التأسيسية من اختلاف فى الاختصاص فقد تقرر أنه لا يجوز إحلال دستور جديد مكان نظام قائم على أنقاض دستور أسقطه انقلاب إلا بواسطة جمعية تأسيسية، دون أى تدخل فى التأسيس للهيئة التشريعية أو الهيئة الوزارية.

وقد طُبقت هذه القاعدة بفرنسا فى ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢؛ حيث جاء فى المرسوم الصادر بهذا التاريخ «وحيث أن مجلس النواب لا يجوز له ولا يريد أن يلوث سلطانه أى اغتصاب. وأنه وهو فى الظروف الشاذة التى أوقعته فيها حوادث لم يتدبر جميع القوانين وقوعها. لذلك فهو لا يستطيع التوفيق بين ما يجب عليه من الولاء والأمانة التى لا تتزعزع نحو الدستور وبين عزمه الأكيد على دفن نفسه تحت أنقاض معبد الحرية عوضًا عن تركها تتلاشى» ودعا المجلس الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. ثم طُبقت هذه القاعدة فى ١٨ بروميير من السنة الثامنة للثورة الفرنسية الكبرى و٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ و٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠. أما فى سنة ١٨١٤ فلم تُدع جمعية تأسيسية لوضع الدستور لأن مجلس الشيوخ كان يملك هذا الحق إلى حد ما يوجب دستور السنة الثامنة للثورة والدساتير الإمبراطورية؛ ومع ذلك فقد طرأ على ما وضعه المجلس تغيير وتعديل بواسطة لويس الثامن عشر لاعتباره الدستور منحة. وأما فى سنة ١٨٣٠ فإن الشعب لم يعتبر الدستور ساقطًا وإنما اعتبر فقط أن العرش قد خلا؛ ولذلك فقد اكتفى وقتئذ بإعادة النظر فى الدستور؛ كذلك طبقت القاعدة التى نحن بصددها فى جميع البلاد التى حدث بها انقلابات قبل الحرب وبعد الحرب وبخاصة فى ألمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وتركيا.

فما قيمة مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨؟ هل هو تعديل دستورى لنظام الحكم أم هو انقلاب حدث عقب ثورة سلمية حكومية؟ لا شك أنه انقلاب. وانقلاب أفضى إلى تلاشى الدستور المصرى الصادر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣. فقد جاء فى هذا المرسوم:

«مادة ١ - يُحل مجلسا النواب والشيوخ. ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ و١٥٥ من الدستور.

«أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات فسنتولاها طبقًا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون.

مادة ٢ - حتى يصدر أمر آخر يوقف تطبيق المادة ١٥٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور».

وفى الواقع هذا وقف للدستور كله أو إلغاء لجميع نصوصه بعد أن أصبح الوزراء غير مسئولين أمام مجلس النواب، وبعد أن أصبحت السلطة التنفيذية

مصدر السلطات جميعًا مادام أن الأمة لا يمثلها البرلمان. وعلى ذلك يكون مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ هو دستور جديد قام على أنقاض الأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية. وهو الأمر الذى أصبح فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ تعاقدًا بين الأمة والسلطة التنفيذية.

ولقد استقالت وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وحلت محلها وزارة عدلى باشا التى تشكلت بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور، والتى قالت عنها فى بيانها الرقيم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩: «وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب...» فماذا اعتزمت الوزارة إجراءه وهى تريد أن تعيد الحياة الدستورية بالوسائل الدستورية؟

إن أمامنا الآن معضلتين: إحداهما كيف تتحرر البلاد من قيود مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ الذى شرع للبلاد دستورًا جديدًا ونسخ الدستور القديم؟ وبعبارة أخرى كيف يمكن للوزارة الجديدة أن ترد للبلاد حقها فى أنها مصدر السلطات جميعها وتجعل من الوزارة هيئة مسئولة أمام الأمة وهى ليس لديها تفويض يخوِّلها حق التأسيس لتنسخ الدستور القائم بموجب مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨؟ هذا فضلاً عن أنها لا تملك مجرد التشريع العادى بما أن المادة ٤١ من الدستور - على فرض قيامه - لا تمكّنها من ذلك، لأن الظرف الذى يجتازه اليوم ليس مما يمكن أن يُسمى «ما بين أدوار انعقاد البرلمان» فهل تريد الحكومة ترك أمر البت فى نسخ نظام ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ إلى أن ينعقد المؤتمر البرلمانى فيبرم فيه ما يعتبر تنقيحًا وإعادة نظر فى الدستور! أم أنها تريد أن يسقط بعذ الأستعمال وليس من قانون يسقط بهذه الطريقة؟

على أن أمر عرض مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ على البرلمان ليبرم فيه ما يشاء أمر متوقف على مشروعية الانتخابات، وهى المعضلة الثانية التى نريد التعرض لها.

فكيف تتم الانتخابات وفاق الدستور القديم السابق لمرسوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ لتكون مشروعة ويكون ما يتولد عنها من اجتماعات وقرارات ومراسيم وقوانين مشروعًا أيضًا؟

إن مناقشة هذه النقطة تبين فى جلاء أن دستور سنة ١٩٢٣ أصبح ميتًا مادام أنه غير قابل للاستخدام فى سبيل دعوة المندوبين لانتخاب النواب

والشيوخ، فعلى أى نص تريد الوزارة أن تعتمد حتى تصدر مرسومًا بدعوة الناخبين وتحديد يوم للانتخابات ويوم لانعقاد المجلس المتولد عن هذه الانتخابات؟ ليس فى الدستور نص خاص بهذا الموضوع غير المادة ٨٩ التى تقول: «الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام هذا الانتخاب» وهذا النص لا يساعد الوزارة على أداء المهمة التى ترسمتها بل لا ينطبق مطلقًا على الظرف الحاضر؛ لأن مجلس النواب لن يُحل فى اليوم الذى تصدر فيه الوزارة مرسوم دعوة الناخبين لإجراء الانتخابات. إذن هل تريد الوزارة أن تضع نصًا دستوريًا جديدًا تلحقه بالدستور؟ ليس لدى الوزارة تفويض بالتأسيس ولا صلاحية لذلك. وإذا هى التجأت إلى الأعمال المطلقة فلن تكون وزارة دستورية؛ إذ تكون قد تخطت كل حد فى اغتصاب السلطات ولاسيما تلك التى يضن بها حتى على المجالس النيابية ذاتها.

أم أنها تريد الاعتماد على سابقة سنة ١٩٢٦؟ لا نظن ذلك لمنافاة هذه الروح السابقة للبيان الوزارى الرقيم ٤ أكتوبر ومناقضته لحقوق البلاد وخطر تكرار العمل بها من جانب الأمة والحكومة؛ حيث فيه تعويد على استصغار عين الطاعة للدستور وإنزال مرتبة الدستور من مكان التعاقد إلى مرتبة المنحة المذلة التى لا تتفق مع كرامة ولا إباء. وتتقلب حسب الزمن والأهواء من لعبة إلى سلاح وهذا ما تحمل دولة عدلى باشا عن العمل على مقتضاه مادام أن لا مطمع له فى الخلود بالحكم ولا شهوة له إلا خدمة الأمة.

فبما أن الوزارة لا يمكنها دعوة الناخبين بموجب المادة ٨٩ من الدستور الذى حل محله نظام ١٩ يوليو سنة ١٩٢٩،

وبما أن الوزارة تريد احترام الدستور والجرى فى أعمالها وإجراءاتها وفاق المبادئ الدستورية،

وبما أنها لا تملك أن تضع نصًا دستوريًا وليس لديها تفويض بذلك من المجلس المنحل حتى يمكن القول تجوُّزًا بأن عملها دستورى إذا هى وضعت ذلك النص،

وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن الوزارة الدستورية لا تملك سَنَّ قوانين عادية فى غيبة البرلمان ولا إلغاء قوانين قائمة إلا بنص دستورى. وليس فى دستور سنة

١٩٢٣ نص يساعد على شيء من ذلك لاسيما بعد إلغائه بمرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨،

وحيث إنه إذا لم يُصحح هذا الموقف تفوت على الوزارة مهمتها ولا تتحقق الغاية التى تترسمها وهى إعادة (الحياة الدستورية) وإجراء الانتخابات لمجلس النواب وتضطر إلى أن تتنحى عن مُسنَد الحكم،

وحيث إن تصحيح المركز دستوريًا يتطلب عقد جمعية تأسيسية يكون اختصاصها مقصورًا على وضع دستور للبلاد، حتى بعد وضعه باسم الشعب تُحل الجمعية وتدعو الوزارة الأمة إلى إجراء الانتخابات وفاق الدستور الجديد الذى يحل محل نظام ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨؛

لذلك نسأل وزارة دولة عدلى باشا تصحيح الموقف بهذه الوسيلة الدستورية الوحيدة، وإلا كان مرسوم دعوة الناخبين باطلاً وكانت الانتخابات غير مشروعة وكان ما يتولد عنها غير مشروع.

هذا ما نراه فى الموقف وهذا ما يجب أن يكون الهادى فى سبيل تصحيح الحال، وهذا ما يجب أن ينادى به كل ذى غيرة على الدستور دون سواه.

أحمد وفيق

* * *

دخول الاتحاديين الانتخابات

أخذت بعض الصحف منذ أيام تنشر أنباء عن موقف حزب الاتحاد بإزاء الانتخابات القادمة لمجلس النواب المقبل. وكان من شأنها أن جعلت بعض الناس يتساءلون عن اشتراك الحزب فى الانتخابات أو امتناعه.

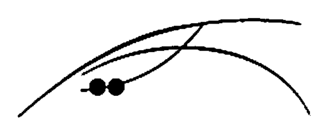
وهذا لا يتفق مع الواقع. فإن الحزب مستمر فى ترشيح كثير من أعضائه وكلهم فى انتظار صدور مرسوم الانتخابات ليعلنوا ترشيحاتهم فى الدوائر التى اختاروها(١).

■■■

(١) الاتحاد فى ١٩ أكتوبر.

الفصل الخامس

استقالة شيخ الجامع الأزهر - حفلة تأبين سعد باشا



استقالة شيخ الأزهر

فوجئ الناس فى إبان الأزمة الوزارية بنبأ استقالة شيخ الجامع الأزهر، رفع بها فضيلته كتابًا إلى القصر الملكى فى أوائل هذا الشهر. قالت السياسة الصادرة بتاريخ الثالث من هذا الشهر:

كانت استقالة صاحب الفضيلة الشيخ المراغى مفاجأة غير مقدرة إذ لم يكن منتظرًا أن تحدث فى ظرف تهيأت فيه جميع المعاهد الدينية لاستقبال النظام الجديد واتخذت كل الوسائل لبدء الدراسة فى أول أسبوع المقابل على مقتضى هذا النظام فى جملته وتفصيله، فلم يكن فى مأمول الرأى العام أن يسمع خبر هذه الاستقالة فى الوقت الذى يرتقب فيه أن يسمع خبر صدور القانون لتصبح السبيل أمام المصلحين مأمونة العثار ممنوعة العقبات.

لكن الشيخ الجليل قدم استقالته فعلاً. ومثل فضيلة الأستاذ المراغى لا يبرم العزيمة على أمر إلا حيث يتخذ له من الأسباب ما توحيه غيرته على الأمانة التى أُلقيت إليه، ومن ثَم كان تساؤل الناس عن سبب الاستقالة قدر تساؤلهم عن مصيرها ومصير المعاهد الدينية وبعدها. على أن هذا التساؤل لم يلبث أن قابله جواب يستحق كثيرًا من التأمل إذ كان هو الجواب الصحيح، فقد روت زميلتنا الأهرام الغرَّاء أن سبب الاستقالة تخلف القانون فى القصر الملكى وعدم تشريفه بتوقيع جلالة الملك، وزادت على هذا السبب المجمل الذى شاركت فيه سواها شيئًا من التفصيل فقالت ما معناه: إن القانون فى نصه الأخير الذى أقره مجلس الوزراء يجعل تعيين شيخ الأزهر وهيئة كبار العلماء بأمر ملكى كريم بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء، وبعبارة أخرى يجعل الحكم فى ذلك كما كان فى

القانون البرلمانى الذى أصدرته وزارة المغفور له ثروت باشا أثناء الدورة البرلمانية الأخيرة تنفيذًا لما أشار إليه الدستور.

ومعروف أن هذا القانون البرلمانى نال يومئذ موافقة جلالة الملك فأقره جلالته وصدر! فإذا كان قد بدا الآن ما يدعو إلى إدخال تعديل ما! على هذا القانون البرلمانى، فقد يحسن الانتظار؛ حتى تنقضى الفترة القصيرة ويجتمع البرلمان؟ لأنه مادام أن البرلمان سيجتمع بعد زمن وجيز فقد انتفت فيما نرى الضرورة التى تستدعى، فى ما ينص عليه الدستور، إصدار مراسيم لها قوة القانون فى غيبة البرلمان، وعلى كل حال فإن وجه الاستعجال فى إدخال التعديل المروم - إذا صح ما روته الزميلات - غير موفّر.

وبدهىّ أن عدم صدور القانون تعطيل لمشروع الإصلاح من أوله إلى آخره، ومن شأن هذا التعطيل أن يجعل الأستاذ المراغى فى حرج أدبى شديد أمام أهل المعاهد خاصة وأمام الأمة جميعًا، بل لعل من شأنه أن يجعله فى حرج مادى شديد أمام الأزهريين ومستقبلهم؟ فقد فرغ الأزهريين جميعًا من الاقتناع بأن خيرهم وخير معاهدهم فى هذا الإصلاح الذى التبست عليهم مسالكه دهرًا طويلاً حتى قيَّض الله لهم من يهذبون هذه المسالك بأيسر حال وأقرب طريق؟ وانظر كم يكون هذا الحرج إذا عاد فضيلة الشيخ إلى المعاهد بيد فارغة من الثمرة المنتظرة والأمل المنشود؟ وبماذا يؤوِّلون موقفه أو بماذا يؤوله خصوم الإصلاح حين يعود إليهم وهم فى مستهل العام الدراسى، فيقول لهم اقنعوا من أسباب النجاح بطول الانتظار وحسبُكم بعد ذلك أن تضيفوا إلى بأسكم القديم بأسًا جديدًا.

الحق أنه لم يكن أمام فضيلة الشيخ إلا أن يختار أحد أمرين، فإما أن يستقبل الطلبة والعلماء فى أول عامهم الجديد بما أقامه من إصلاح وما هيأه من حياة لاسيما بعد أن اتُّخذ فى جميع المعاهد كل الاستعداد لبدء الدراسة من يوم السبت المقبل على مقتضى هذا الإصلاح وعلى قواعد النظام الموضوع له! وإما أن يستقيل ليخرج من العهدة وليترك ما لا يد له فيه إلى تصريف الله وعظيم قدرته، وقد عرف فضيلته كيف يختار لكرامته وللحق أحد الأمرين فكانت الاستقالة أولاً بإذن الله بما تحفظ الكرامة وتحقق الإصلاح.

ولسنا نترك الكلام فى هذه المسألة قبل أن نذكر بالحمد هذا الموقف الذى أعاد به فضيلة الشيخ المراغى إلى شيوخ الدين عزة أهل الدين؛ فقد كنا نأخذ

عن الروايات والأحاديث ما كان للأشياخ الأولين من نفوس تسخر من الدنيا وزخرفها وثقة بالله لا تدع لرهبة أو رغبة سبيلاً إلى قلوبهم! وما كنا نحسب أن الخير لا يزال فى علماء هذه الأيام على نحو ما كان فى أسلافهم حتى هتف موقف الأستاذ الجليل أن الخير فى أمثاله إلى يوم القيامة.

* * *

حديث مع فضيلته

الإسكندرية فى ٢ أكتوبر - لمراسل الأهرام الخصوصى - زرنا اليوم سماحة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر فى داره بكارلتون فى الرمل لنسأله عن السبب الحقيقى لاستقالته من منصبه الخطير وسماع رأى سماحته فى قانون الأزهر الجديد. وجدناه جالسًا وحده فى رحبة الدار فكان سهلاً أن نقابله فى الحال.

قلنا للأستاذ الجليل، إن استقالة سماحتكم كان لها وقع عظيم فى الدوائر العامة لأن الجمهور يعلم حق العلم أنكم عامل إصلاح كبير ويرجو أن تنال الجامعة الأزهرية خيرًا كثيرًا على يديكم. وكان رفع هذه الاستقالة مستغربًا فى الوقت الذى بات يرجى فيه تحقيق برنامج الإصلاح الذى وضعتموه للأزهر الشريف.

قال - ليس فى استقالة موظف شىء يُستغرب.

قلنا - هل يمكننا أن نقف على بيان سبب هذه الاستقالة؟

قال باسمًا - إنى متعب منذ شهرين وأفضل الاستراحة.

قلنا - إن صحة الأستاذ الجيدة تهم الجميع ولكن الجمهور يهمه أن يعرف السبب المباشر. والمفهوم عندنا أيها السيد الجليل أن الاستقالة نتجت من عدم قبول مشروع قانون الأزهر الذى قُدم أول أمس إلى المرجع الأعلى.

قال - لا صلة بين استقالتى وتقديم القانون. فإن القانون قُدم فى الساعة الثالثة بعد الظهر وأنا رفعت استقالتى أمس فى الشطر الأول من النهار فلم يكن قد مر من الوقت ما يدعو إلى الإسراع بتقديمها.

قلنا - المفهوم أن الاختلاف على بعض مواد القانون كان من أخص الأسباب كالمادة ١٨ الخاصة بتأديب العلماء.

قال - إن المادة ١٨ من القانون اتُّفق على سويتها فيما يختص بإنشاء مجلس تأديب العلماء التابعين للجامع الأزهر، ولقد كان من رأى الحكومة أن يكون

مجلسٍ التأديب للعلماء الموظفين دون غيرهم من العلماء التابعين لإدارة الأزهر. ولكن أبديت ملاحظات بشأن عدم التفريق بين العلماء الموظفين وغير الموظفين، فوجدت هذه الملاحظات فى محلها وقبلت وصار نظام التأديب يشمل جميع العلماء التابعين للأزهر موظفين وغير موظفين.

وهنا فهمنا أن سماحته هو الذى أبدى الملاحظات المذكورة.

قلنا - وهل كانت المادة التى تنص على تعيين شيخ الأزهر بمرسوم ملكى بناء على طلب رئيس الوزراء موضوع اعتراض؟

قال - كلا لم تكن هذه المادة موضوع مناقشة، وأحكام القانون الجديد بجملته مطابقة لأحكام قانون سنة ١٩٢٧ الذى لا يزال نافذًا ولم يبطل عمله، وكل ما جد فى القانون الجديد هو تنظيم أعمال المعهد وشئون العلماء ولاسيما الذين يُعينون بأوامر ملكية.

قلنا - من هم العلماء الذين يعينون بأوامر ملكية؟

قال - هم شيخ الأزهر ووكيله وهيئة كبار العلماء ورؤساء المذاهب الأربعة ورؤساء الكليات.

قلنا - وهل تعيينهم بأوامر ملكية ورد فى نصوص قانون سنة ١٩٢٧؟

قال - هذا من نصوص القانون الجديد.

قلنا - إذن يا مولانا الأستاذ ما المواد المعترَض عليها؟

قال - إنى لا أعرف غير المواد المرضىّ عنها.

قلنا - القول أنها أربع مواد أو خمس؟

قال - حقيقة أنى لا أعرف تلك المواد.

وكان أحد الزملاء الأدباء قد جاء على إثر وصولنا لزيارة الأستاذ الجليل، فسأل سماحته إن كان صحيحًا أن الوزارة طلبت منه بجد أن يسحب استقالته.

فقال - نعم صحيح هذا.

قلنا - وهل قُبِلَت الاستقالة رسميًا؟

قال - لم يرد علىّ شىء بشأنها للآن.

قلنا - المرجوُّ أن لا تقبل هذه الاستقالة فإن للبلاد أملاً كبيرًا فى إصلاح الأزهر فى عهد رياستكم.

قال - المسألة بسيطة وليست بكثيرة الأهمية فإن فى الأزهر كثيرًا من العلماء الأكَفّاء.

وقد لاحظ الزميل أن هذه أول استقالة من مشيخة الأزهر.

فقلنا - نظن أن المرحوم الشيخ النواوى استقال مرة؟

فقال الأستاذ الجليل - الشيخ النواوى استقال. إنه أُقيل مرة واستقال مرة. والمرة التى أقيل فيها كانت عند ما وضعت الحكومة مشروعًا يُراد منه ضم اثنين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية إلى المحكمة العليا الشرعية وكان وزير الحقانية فى ذاك العهد المرحوم بطرس غالى باشا، وقد حدث لما عرض المشروع على مجلس الشورى أن المرحوم الشيخ النواوى وقف فى المجلس وألقى خطبة واستنكر فيها ذلك المشروع فعدت الحكومة وقتئذ كلامه ماسًا بها فأقالته.

والمرة التى استقال فيها كانت فى عهد سمو الخديو السابق.

وقال فضيلته ردًا على ملاحظة أُبديت بشأن بقائه فى الأزهر لإنجاز برنامج الإصلاح الذى وضعه: ليس من الضرورى أن المهندس الذى يضع تصميمات البناء يقوم بتشييد البناء نفسه.

قلنا - إن الجمهور يتمنى عدم قبول الاستقالة ليتسنى لسماحته تنفيذ برنامجه بنفسه. ثم ودعناه وانصرفنا.

والمفهوم حتى الآن فى الدوائر الرسمية أن استقالة الشيخ قد لا تُقبل وإن كان قد أصر عليها.

* * *

قبول الاستقالة

ذهب الناس فى تأويل سبب الاستقالة مذاهب متعددة، ولكن الأمر الذى ظل راسخًا فى الأذهان ومحورًا للإشاعات هو (عدم إصدار مرسوم بالقانون الجديد).

وحقيقة الأمر أن الأستاذ المراغى كان على ثقة من عدم معارضة السراى لإصلاحاته؛ إذ كان دائم الاتصال برئيس الديوان الملكى (محمد توفيق نسيم باشا) يبلغه علم كل خطوة يخطوها ليرفعها إلى المسامع الملكية. ولهذا لم يكن ينتظر الأستاذ الأكبر أن يتوقف صدور المرسوم يومًا واحدًا بل ساعة. ولكن عرض القانون جملة لصدور المرسوم به أحاطت به ظروف كانت الصخرة التى ارتطم عليها هذا المشروع العظيم. فكان بين السراى وبين محمد محمود باشا كبير وزراء هذا الظرف شىء يشبه الجفاء لأمور ترجع إلى أيام مفاوضاته - وقد

أثبتناها فى مكانها - وكانت اليد التى قدمت هذا المشروع هى يد محمد محمود باشا؛ فكان شبه مرتقب أن يحدث ما حدث خصوصًا وأن الجو الذى أوحى بالإعراض عن إصدار المرسوم ألهم بأن البرلمان سينعقد وأن الأستاذ المراغى لا يتمشى بإصلاحه على مهل وإنما هو يخطو خطوات العمالقة. فيجب أن يتحمل البرلمان - وفيه تتجلى مشيئة الأمة - مسئولية هذا الإصلاح إن شاء أبرمه وإن شاء رفضه.

إزاء هذا التباطؤ فى إصدار المرسوم ولقرب البدء بالدراسة فى المعاهد - وقد رتبها على النظام الحديث - لم يَرَ الأستاذ بُدًا من تقديم استقالته التى وقعت على نفس الملك وقعًا غير محبوب فرغبت فى تسوية الموقف من كل من نسيم باشا ومحمد شوقى باشا (سكرتير خاص الملك) وعلى ماهر (وزير المالية ووكيل حزب الاتحاد) وطلبوا إلى الأستاذ سحب استقالته فأجابهم إلى طلبهم على شرط صدور القانون بعد أسبوع واحد حرصًا على كرامة السراى التى هى - كما صرح لهم الأستاذ - فى مركز أسمى من أن يتحدى وأبعد من أن يتجنى عليه - وأباح لهم الأستاذ من نفسه أن يقولوا فى الصحف أو يوحوا إليها أن تكتب ما ترتضيه نفوسهم؛ فذلك غرض يتنزه الأستاذ عن الإسفاف للتحوط منه إزاء الغاية السامية التى يعمل لها حريصًا على تحقيقها، تلك أن يصدر القانون ويمشى الإصلاح فى المعاهد مشيه المقدر له النهوض بها والسمو بمكانتها.

ثم رجع السُّعَاة بشروط الأستاذ الأكبر ولم يجيبوه حتى قرأ الناس فى الصحف نبأ قبول الاستقالة، فكان خبرًا أليمًا فزع له كل من يتمنى الخير للأزهر، ويعرف فضل الأستاذ المراغى وصدق جهاده.

ذلك هو الموقف بصراحة. كما وقعت عليه من ثقة حجة سجلناه صادقين.

قالت مجلة الرابطة الشرقية فى عددها الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ما يلى:

استقال فضيلة الأستاذ الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر من منصبه مباغتة لم تكن مقدرة ولا معروفة الأسباب حتى ذهبت بعض الظنون إلى تأويلها تأويلاً سياسيًا واعتبارها نوعًا من التأييد لوزارة محمد باشا والتضامن معها إذ كانت يومئذ على وشك أن تستقيل أيضًا. لكن ذلك غير صحيح قطعًا والذى نعرفه أن هذه الاستقالة غداة اليوم الذى رفع فيه مجلس الوزراء إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قانون إصلاح الأزهر الذى ضمَّنه

أهم مبادئ الإصلاح التى اعتقد أنها ضرورية لحياة الأزهر ونهضته وأن لا أمل بدونها فى تحقيق شىء مما يبتغيه للأزهر من خير وصلاح.

وقد نشرت الجرائد المصرية صورًا من هذا القانون وتناولته الآراء بالنقد بين راض وساخط؛ ولكن الأستاذ الشيخ المراغى جد فيه حتى أتمه وجاهد فى سبيله حتى أقره مجلس الوزراء ورفعه إلى جلالة الملك للتصديق عليه وإخراجه قانونًا. وكان الأستاذ الشيخ المراغى قد سبق بإعداد كل ما يلزمه لتنفيذ ذلك القانون على نظام الجامع الأزهر ابتداء من أول السنة الدراسية فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٩، ووقف علماء الأزهر وطلابه وغيرهم يرتقبون بشغف صدور ذلك القانون؛ ليروا مظاهر الإصلاح العنيف الذى أعدهم الشيخ المراغى لانتظاره وهيأهم لقبوله. وكان مفهومًا أن ذلك القانون قد أصبح بفضل ما بذل فى سبيله فضيلة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر مرضيًا عنه من جميع أولى الرأى ومُجازًا من كل جهة، وكان معروفًا أن التصديق عليه من صاحب الجلالة ملك مصر مؤكد أو فى حكم المؤكد وأن تنفيذه لا يحتاج بعد ما اتخذ له من الاستعداد إلا إلى يوم أو يومين إذا هو اعتمد وصار قانونًا. وكان معروفًا أن هذا القانون الإصلاحى لا يلبث إذا هو رفع إلى السراى الملكية أن يحوز تصديقها وإمضاءها. لذلك كان من المباغتة التى لم تقدر ولم تعرف بعد أسبابها أن التصديق الملكى على هذا القانون تأخر فى اللحظة الأخيرة وبدت حول ذلك القانون اعتراضات وارتفعت فى سبيله عقبات، فلم يَسَع فضيلة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر إزاء كل تلك الظروف إلا أن يقابل هذه المباغتة بمباغتة مثلها وأن يقف فى سبيل الدفاع عن قانونه الإصلاحى موقف حزم لا تردد فيه. فما هو إلا أن شعر بما يحيط بذلك القانون حتى قدم استقالته من منصبه كما ذكرنا، فنشأت من تلك الاستقالة أزمة غير هينة، ولولا أن الأزمة الوزارية كانت يومئذ ملء البلد وشغل العقول لكانت استقالة الشيخ المراغى أزمة خطيرة بعيدة العواقب».

حفلة تأبين سعد باشا

كان يوم الجمعة الثانى والعشرين من هذا الشهر هو الموعد المضروب للحفلة الوفدية لتأبين الزعيم الراحل المغفور له سعد باشا.

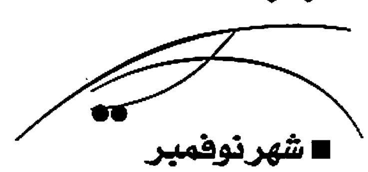
وقد شاع قبل الحفلة بأيام أن صاحب الدولة عدلى يكن باشا طلب إلى زعماء الوفد أن تخلو الخطب من الطعن والتشهير بالأحرار الدستوريين الذين لا يرى

دولته محلاً للطعن عليهم والتشهير بهم، فى حين أنهم تركوا الحكم ونأوا عن المعارك الانتخابية فلا حاجة تدعو إلى هجرهم وذمهم.

ويظهر أن الإشاعة كانت تمتُّ إلى الحقيقة فقد أُقيمت الحفلة وخطب غير واحد من الوفديين وقال محمد نجيب الغرابلى باشا كلمة الوفد، وكانت الخطب خلوًا إلا من تبيان ما كان للفقيد من فضل وأياد على الحركة الوطنية وغير ذلك من ضروب الثناء. وقد سبق أن سردنا قولاً كثيرًا فى هذا الباب فلا حاجة إلى تكراره بذكر أشباهه ونظائره.

■■■

الباب الحادى عشر

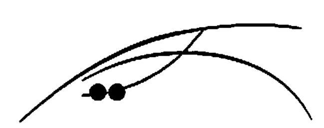


■ شهر نوفمبر

■ ■

الفصل الأول

الحالة السياسية



الأمر الملكى بعودة الحياة النيابية

فى أول يوم من هذا الشهر رفعت الوزارة العدلية كتابًا إلى صاحب الجلالة الملك تستصدر به أمر ملكيًا بالإذن بعودة الحياة النيابية، وهذا نص كتاب الوزارة والأمر الملكى:

- ١ -

كتاب الوزارة المرفوع إلى حضرة

صاحب الجلالة الملك

مولاى:

منذ تفضلتم جلالتكم بإصدار المرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عاملة على تحقيق ما أخذته على نفسها من إعادة الحياة الدستورية وفقًا لإرادتكم السامية. ولقد دأبت فى إعداد العُدة لإجراء الانتخابات لمجلس النواب فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقًا لنتائج الإحصاء الأخير، ثم ثنّت بتقسيم هذه الدوائر إلى دوائر فرعية. والآن وقد فرغت الوزارة من هذا العمل تستطيع أن تستأذن جلالتكم بالشروع فى الإجراءات المرسومة لتلك الانتخابات لتتم فى نهاية السنة الحاضرة، وليمكن عقد البرلمان فى صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة.

فإذا وافق ذلك جلالتكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم مؤذنًا بإنفاذ أحكام الدستور وبالبدء بإجراء الانتخابات، داعيًا لاجتماع مجلسَى البرلمان - مجلس النواب الذى تثيره الانتخابات ومجلس الشيوخ مشكلا كما كان وقت صدور الأمر الملكى بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨.

والوزارة تبتهل إلى الله بالدعاء أن يحفظ للبلاد فى ذات جلالتكم ملاذها الأكبر وذخرها الأجَلّ.

بولكلى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩.

رئيس الوزراء ووزير الداخلية	عدلى يكن
وزير المالية	مصطفى ماهر
وزير المعارف	حافظ حسن
وزير الخارجية	أحمد مدحت يكن
وزير الأشغال	حسين واصف
وزير الحربية والبحرية	محمد أفلاطون
وزير المواصلات	عبد الرحيم صبرى
وزير الزراعة	واصف سميكة
وزير الحقانية	حسين درويش
وزير الأوقاف	أحمد على

- ٢ -

أمر ملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ فى وضع نظام الدستور للدولة المصرية،

وعلى أمرنا رقم ٤٦ الصادر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨،

وعلى كتاب الوزارة المرفوع إلينا بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩،

أمرنا بما هو آتٍ

مادة ١ - يعمل بالمواد ١٥ و٨٩ و١٥٥ و١٥٧ من الدستور.

مادة ٢ - يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

ويُدعى إلى الاجتماع فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذى كان قائمًا فى تاريخ إصدار أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ المتقدم ذكره.

مادة ٣ - على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كلٌّ فيما يخصه.

صدر بسراى المنتزه فى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩).

فؤاد

• • •

تعليق الصحف على ذلك

علقت السياسة فى أسفل الصحيفة التى نشرت بها هذا الأمر بقولها:

(السياسة) فى خطاب الوزارة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك ملاحظات تلفت النظر وتذكّرنا بالرأى الذى أبداه حضرة صاحب السعادة الأستاذ الكبير عبد العزيز فهمى باشا من أن الدستور تعاقد بين جلالة الملك وشعبه، وأن وزارة يحيى إبراهيم باشا قامت نيابة عن الشعب بالتوقيع على الدستور ثم أقر الشعب وكالتها عنه حين جرت الانتخابات الأولى وانعقد البرلمان، وذكرت خطبة العرش أن الدستور وضع على أحدث المبادئ العصرية فوافق البرلمان عليها.

يذكّرنا خطاب الوزارة بهذا الرأى وإن كان خطاب الوزارة قد أغفله بل سار على نقيضه. ويذكرنا خطاب الوزارة كذلك بالأمر الملكى الرقيم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨. فهذا الأمر الملكى لم يُلْغَ صراحة ولا ضمنًا وإنما رُدت نصوص الدستور التى عطلت بموجبه وقصرت المدة التى حل لها مجلس النواب ورد مجلس الشيوخ إلى حياة تبدأ جديدة من يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠، ومعنى هذا أن الأساس الذى صدر على موجبه الأمر الملكى الأول لا يزال قائمًا يمكن الرجوع إليه عند الاقتضاء».

وكتبت جريدة (مصر) فى اليوم التالى تقول بعد مقدمة:

وحقًا أن ثورة محمد محمود على الدستور قد أوجدت سابقة خطرة على الدستور؛ لكن أبسط القواعد انطباقًا مع المعقول تقضى بأن إلغاء الأمر الملكى الذى استصدرته وزارة محمد محمود، لوقف العمل ببعض مواد الدستور، يكون بأمر ملكى آخر، يعيد مفعول تلك المواد، ولو لم ينص فيه نصًا صريحًا على هذا الإلغاء، لأن الأوامر الملكية لا تلغى وإنما ينسخ بعضها بعضًا وهذا هو ما فعلته الوزارة إذ ما كانت ثمة وسيلة قانونية أخرى تسلكها لإنقاذ الموقف، غير هذه الوسيلة، ولو أن سابقة العدوان على الدستور سنة ١٩٢٨ لم يُمّح خطرها تمامًا

إلا أن درء ذلك الخطر متروك للبرلمان النظر فيه لوضع قواعد ثابتة من شأنها أن تحرِّم تحريمًا قاطعًا، الاجتراء على ارتكاب مثل هذه السابقة مرة أخرى.

فوزارة عدلى باشا - بصرف النظر عن الجدل الشكلى - قد أوفت بعهدها، وأعادت للبلاد دستورها الذى كفل الحريات جميعًا.

فاليوم يتضاعف ابتهاج البلاد بانقشاع آخر سحب ظلام الدكتاتورية اللويدية، وبعودة الحياة الدستورية التى ضحت فى سبيلها ما ضحت من مُهَج وأرواح، باعتها فى سوق جهادها الشريف النبيل.

واليوم تسطع شمس الحرية فتنير الأرجاء، واليوم يهب ريح الحرية فيعطر شذاها الأجواء.

واليوم أيضًا تختفى من الأفق خفافيش عهد الدكتاتورية التى لا تطير إلا فى الظلام، فتقبع فى أوكارها مقضيًا عليها بالفَناء».

* * *

نظرية جريدة البلاغ

ولكن جريدة البلاغ جاءت فى مساء صدور الأمر تعتب عليه وتثير المسألة التى أشارت إليها السياسة وتثيرها بصراحة ووضوح. هل الدستور حق مكتسب للأمة أو هو منحة من جلالة الملك، وهذا هو المقال:

اليوم ينتهى تعطيل الدستور

واليوم ينزع «البلاغ» شارة الحداد

ولكن الصيغة التى أخذت بها الوزارة فى ذلك خطرة على الدستور.

فى يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨، استصدرت وزارة محمد محمود باشا أمرًا ملكيًا بحل مجلسَى الشيوخ والنواب وتعطيل المواد ١٥ و١٩ و١٥٥ و١٥٧ من الدستور، فكان معنى ذلك تعطيل الحياة النيابية وحرمان الأمة من الثمرة الوحيدة التى جنتها من جهادها عشر سنوات. وكان محمد محمود باشا وزملاؤه يظنون ظن السوء بهذه الأمة ويرون أنها وهى لم تجرب الحكم النيابى إلا من زمن قريب ستنساه بسرعة وستتركه يسقط بغير أن تهب للدفاع عنه، فكتبوا أن يكون التعطيل لثلاث سنوات قد تليها ثلاث ثم ثلاث ثم إلى ما شاء الله، فأنكرنا عليهم هذا الظن لأننا أيقنَّا منذ الساعة الأولى أن الأمة لن تنسى دستورها ولن تقعد عن الدفاع عنه، ثم اعتبرنا تعطيله مأساة وطنية يجب أن يذكرها المصريون فى

كل وقت وأن تبرز ماثلة بينهم كل يوم فأحطنا «البلاغ» بإطار وكتبنا عليه «اذكروا دائمًا أيها المصريون أن لكم دستورًا وأن هذا الدستور عُطل يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨». ثم استمر «البلاغ» بعد ذلك يخرج لقرائه فى هذا الحداد.

واليوم وقد استصدرت وزارة عدلى باشا أمرًا ملكيًا بإعادة المواد المعطلة من الدستور إلى ما كانت عليه من القوة وبدعوة مجلسى الشيوخ والنواب إلى الاجتماع فى ١١ يناير المقبل، ينزع «البلاغ» شارة الحداد تلك ويهنئ نفسه بأن حقق الله اعتقاده فى هذه الأمة الكريمة وخيب ظن السوء الذى ظنه فيها أعداء الدستور.

اليوم ينزع «البلاغ» شارة الحداد ويهنئ البلاد بهذا الظَّفَر الذى أُتيح لها مرة أخرى فى ميدان الجهاد، ويسأله تعالى أن يحفظها ويثبت قدمها ويرد عنها كيد الأعداء؛ إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

* * *

انتهت الوزارة من بحثها فى الصيغة القانونية التى تعود بها الحياة النيابية إلى استصدار الأمر الملكى الذى يراه القراء فى غير هذا المكان، وقد مهدت له بكتاب رفعته إلى صاحب الجلالة الملك أوضحت فيه أنها فرغت من إعداد الأعمال التمهيدية اللازمة للشروع فى الانتخابات ولم يبقَ إلا أن تستأذن جلالته فى إعادة الحياة النيابية، ثم قالت: «فإذا وافق ذلك جلالتكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم مؤذنًا بإنفاذ أحكام الدستور وبالبدء بإجراء الانتخابات داعيًا لاجتماع مجلس البرلمان: مجلس النواب الذى تثيره الانتخابات ومجلس الشيوخ مشكلا كما كان وقت صدور الأمر الملكى بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨». ثم جاء الأمر الملكى جوابًا على هذا الكتاب فقال فى المادة الأولى منه: «يُعمل بالمواد ١٥ و٨٩ و١٥٥ و١٥٧ من الدستور»، وقال فى المادة الثانية: «يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب. ويدعى إلى الاجتماع فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذى كان قائمًا فى تاريخ إصدار أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ المتقدم ذكره».

فلا ريب فى أن هذه الصيغة التى انتهت إليها الوزارة تثير مسائل هى على أعظم جانب من الخطورة، ولئن كنا نثيرها اليوم وننبه إليها فليس من قصدنا أن نضع عراقيل أمام الوزارة فى عملها لإعادة الحياة النيابية، وإنما قصدنا أن ندافع عن سلامة الدستور على اعتبار أنه حق مكتسب للأمة وملك لها؛ فليس لسلطة من السلطات أن تمنعه عنها يومًا وتمنحها إياه يومًا آخر.

الدستور حق مكتسب للأمة، ويجب أن تكون أحكامه محترمة، وهو يقضى بأن وقف مواده التى وقفت فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ باطل لا يمكن تصحيحه بحال، كما يقضى بأن حل مجلس الشيوخ وقع باطلاً بطلانًا لا يمكن تصحيحه هو الآخر، ولكن الوزارة تقف فى كتابها الذى رفعته إلى جلالة الملك موقف الاستئذان فى إعادة العمل بالدستور وإعادة مجلس الشيوخ كما كان وقت صدور الأمر بحله، فكأنها بذلك تعتبر وقف الدستور وحل مجلس الشيوخ صحيحين. وفعلاً جرى الأمر الملكى على هذا الاعتبار، فقضى أولاً بأن يُعمل بالمواد التى كانت موقوفة أى أنه اعتبر وقفها فى المدة التى وقفت فيها صحيحًا، وقضى ثانيًا بأن يُدعى للاجتماع مجلس الشيوخ الذى كان قائمًا فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ أى أنه اعتبر حله من ذلك التاريخ إلى يومنا هذا صحيحًا.

إذن تكون النظرية التى صدرت عنها الوزارة فى هذا كله هى أن مرسوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ لم يقع صحيحًا فقط فى حله مجلس النواب؛ بل وقع صحيحًا أيضًا فى تعطيله مواد الدستور وحله مجلس الشيوخ. وإذن يكون قد تقرر أن للسلطة التنفيذية أن تعطل بمحض إرادتها بعض مواد الدستور أو الدستور كله إذا أرادت وأن ترده إلى التنفيذ متى أرادت. وإذن يكون الانقلاب الذى أحدثه محمد محمود باشا فى نظام الحكم صحيحًا قانونًا ويكون صحيحًا فى المستقبل كل انقلاب يماثله ويكون الغرض منه إقامة الحكم المطلق مكان الحكم الدستورى. يكون كل هذا صحيحًا. فنسأل قلقين مضطربين هل هذه هى الحقيقة؟ وماذا تكون حينئذ قيمة الدستور وقيمة النص فيه على أن الأمة مصدر جميع السلطات؟

لا شك فى أن هذه النظرية شديدة الخطر وأن الأخذ بها اليوم فى الأمر الملكى المؤذن بعودة الحياة النيابية سيكون سابقة أشد خطرًا.

لقد كان الاعتقاد عامًا بأن الوزارة تعتبر مجلس الشيوخ قائمًا وتعتبر أمر الحل الصادر فى حقه باطلاً، ثم ازداد هذا الاعتقاد حيثما رُئى لمجلس يدعى إلى المقابلات الملكية فى عيد الجلوس ويشترك فيها على أنه قائم غير محلول، فلا يدرى كيف عدلت الوزارة اليوم عن هذا الاعتبار وانتهت إلى نقيضه. كما لا ندرى بأية حجة قانونية تستطيع أن تبرر ما ذهبت إليه.

ونعود بعد ذلك فنكرر أننا لا نحب أن نثير أمام الوزارة فى هذا الوقت شيئًا من العقبات بل نحب بالعكس أن نعاونها على إعادة الحياة النيابية؛ ولكننا ما كنا

نستطيع أن نسكت على هذه السابقة. وسيجتمع البرلمان فى ١١ يناير المقبل وحينئذ تكون له الكلمة الفاصلة فى كل المسائل القانونية وفى تثبيت أركان الدستور.

عبد القادر حمزة

* * *

مرسوم بإجراء الانتخابات

وفى ثانى يوم صدور الأمر السابق استصدرت الوزارة المرسوم الملكى بإجراء الانتخابات، وهذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٢ الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩،

وعلى المادتين ٣٠ و٣٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٩،

وعلى القرار الصادر من وزير الداخلية فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بتحديد دوائر الانتخاب لأعضاء مجلس النواب بموافقة مجلس الوزراء طبقًا للمادة ٩٥ من القانون المشار إليه،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى - الناخبون المدرَجة أسماؤهم فى جداول الانتخاب فى كل قسم من أقسام القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وفى كل محافظة من المحافظات الأخرى وفى كل مدينة أو قرية فى المديريات، مدعوون للاجتماع فى مقر لجان الانتخاب بالدائرة التابع لها الموطِن الانتخابى لِكل منهم، لانتخاب أعضاء مجلس النواب طبقًا لنصوص قانون الانتخاب.

المادة الثانية - تجرى عمليات الانتخاب فى يوم السبت ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ (٢٠ رجب سنة ١٣٢٨)، وتبدأ فى الساعة الثامنة صباحًا وتنتهى بالكيفية المنصوص عليها فى المادة (٥٠) المعدلة من القانون المشار إليه.

وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، تكون إعادة الانتخاب فى يوم الأحد ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ (٢٨ رجب سنة ١٣٤٨) بذات المكان المعد للانتخاب وفى الوقت المحدد بالفقرة السابقة.

المادة الثالثة - البرلمان مدعو للاجتماع فى يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠ (١١ شعبان سنة ١٣٤٨).

المادة الرابعة - على وزيرَى الداخلية والحقانية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بسراى المنتزه فى غرة جمادى الثانية سنة ١٣٤٨ و(٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩).

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

(عدلى يكن)

وزير الداخلية	وزير الحقانية
(عدلى يكن)	(حسين درويش)

* * *

الحزب الوطنى يدخل الانتخابات

بعد صدور هذا المرسوم اشتدت الحركة الانتخابية وأقبل الذين رشحوا أنفسهم على دفع التأمينات فى خزائن المديريات والمحافظات. وأعلن الحزب الوطنى دخول الانتخابات وأصدر بذلك بيانًا فى يوم ٣ نوفمبر هذا نصه:

بيان الحزب الوطنى

يرى الحزب الوطنى أن الحياة النيابية فى بلاد مغلوبة على أمرها ومحتلة بالأجنبى، قد يمكن أن تكون وسيلة يتمكن بها نواب الأمة من أن يعلنوا فى وجه الغاصب حقيقة المطالب القومية، ومن أجل هذا كان الحزب الوطنى فى جميع المجالس النيابية السابقة يقف موقف المعارضة، فلم يترك فرصة تمر دون أن يعلن حقوق البلاد فى غير غموض وبلا تصنع؛ غير أن غالبية هذه المجالس كانت ومازالت ترى أن الحياة النيابية سلم يرتقى به إلى الحكم أولاً وبالذات، ولذا كانت أعمال تلك المجالس مضطربة فى سياستها، وغير مستقرة على حال.

ولقد دلت الحوادث الماضية على أن كل اعتداء على الحياة النيابية فى مصر إنما كان بموافقة بريطانيا أو بإيعاز منها، وأن كل إعادة للحكم النيابى كانت كذلك بمشورتها أو بدافع منها لأغراض ومرام سياسية، وكان تدخل الحكومة البريطانية فى الشئون المصرية خلال الحوادث الأخيرة مما يكاد يلمس باليد.

ولقد قضت الأغراض السياسية فى الوقت الحاضر بإعادة الحياة النيابية بقصد التصديق على المقترحات البريطانية التى جاءت بها الوزارة السابقة واتخذت بريطانيا كل الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق هذه الغاية، فبعد أن استوثقت من قبول الأحرار الدستوريين لهذه المقترحات تخلت عنهم ومالت إلى الوفد بعد أن اطمأنت إليه وإلى سياسته إزاء مشروع المعاهدة فناصرته وظاهرته، وتمكنت بأساليبها الاستعمارية فى فترة الشهرين الماضيين من أن تبيح للوفد فرصة لاسترداد نفوذه لكى توجه هذا النفوذ نحو تحقيق مآربها حتى إذا تم لها ذلك تخلت عنه طبعا كما تخلت عن غيره من قبل.

ولقد بقى الحزب الوطنى ثابتًا فى موقفه محتفظًا بمبادئه وهو الحزب الذى أعلن ومازال يعلن أن هذه المقترحات ليست إلا تأييدًا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحلاً للتحفظات الواردة فيه على وجه يكفل لإنكلترا حق السيطرة على سياسة البلاد الداخلية والخارجية وتسخير أبنائها ومواردها لخدمة الإمبراطورية البريطانية.

بقى الحزب الوطنى ثابتًا فى موقفه بعد أن أُحيط بسياج من الافتراءات والأكاذيب وحورب بالدعاية الشديدة واستُخدمت جميع الوسائل لمناهضته، عملاً بوصية اللورد ملنر فى تقريرهم الرقيم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذى قدمه لحكومته، ونصح فيه بوجوب التغلب على الحزب الوطنى.

على أنه مهما عمل أعداء مصر وخصوم الحزب الوطنى الذى يمثل المعارضة الجدية الشريفة فى سبيل إقصائه عن مجلس النواب عند إقرار المقترحات البريطانية؛ فإن ذلك لن يقعد به عن مواصلة جهاده حتى يكشف عن تلك النوايا الضارة بمصلحة البلاد؛ فالحزب الوطنى لا يعمل لأفراده؟ ولا يجاهد فى سبيل هذا الجيل وحده وإنما يعمل ويناضل للأجيال المقبلة وفى سبيل مصر الخالدة.

فلهذه الاعتبارات

وعلى الرغم من جميع تلك المكائد التى تحيك شباكها حول الحزب الوطنى، وبقطع النظر عن كل اعتبار آخر.

يرى الحزب إبراء لذمته وإرضاء لضميره وقيامًا بواجبه أن لا يحجم عن دخول الانتخابات معتمدًا بعد الله على سلامة مبادئه وصدق يقينه ونبل مقاصده.

سكرتير الحزب الوطنى

محمد زكى على

* * *

نداء الوفد

وعلى عادة الوفد (سُنة الأحزاب السياسية) أراد أن يستهل المعركة الانتخابية بنداء يتوجه به إلى الناخبين من الأمة، وأعلنت جريدة البلاغ فى اليوم الخامس من هذا الشهر أن الوفد سيصدر نداء غدًا، فتوجهت جريدة السياسة بالرجاء أن يتضمن نداء الوفد رأيه فى المقترحات؛ إذ لا معنى أن يكون النداء سِداه ولُحْمته الطعن فى خصومه وقد أخلوا له ميدان الانتخابات، قالت:

فى انتظار نداء الوفد

وهل ينطوى على رأى صريح فى المعاهدة

أذاع الوفد أسماء مرشحيه فى الانتخابات لمجلس النواب، وتقول «البلاغ» إنها علمت «أن الوفد المصرى سيصدر غدًا نداء موجهًا إلى الأمة بشأن الانتخابات». فماذا هو قائل بها يا تُرى؟ إنها انتخابات تجرى لغرض معين، أشار إليه كتاب صاحب الدولة عدلى باشا إلى جلالة الملك بقبول تأليف الوزارة، وفيه يقول: «فوجدت أن إخلاصى لسُدتكم العلية وواجبى نحو بلادى... يجعلان فرضًا علىَّ أن أطرح كل اعتبار يحملنى على التردد وأن أحرص على تمكين البلاد من الوصول إلى قرار فيما أُتيح لها فى قضيتها القومية».

وزاد هذا وضوحًا بأن نص على مهمة البرلمان المقبل فقال: «وستكون الغاية التى ترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع، بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها».

والتعبير هنا دقيق والمعانى التى ينطوى عليها واضحة، وكأنه يقول بعبارة أخرى إن الغرض من إجراء الانتخاب فى هذا الظرف هو البت فى مشروع المعاهدة الذى انتهت إليه مفاوضات حضرة صاحب الدولة محمد باشا محمود، وهذا يتطلب أن تجرى الانتخابات على نحو تتجلى به إرادة الأمة فى هذا المشروع، وظاهر أن إرادة الأمة لا يمكن أن تعرف من الانتخابات إلا إذا طُرح المشروع عليها فى خلالها ودارت الحركة على مقتضاه، لأن رأى الأمة فى موضوع إنما يعرف بطرحه عليها وسؤالها فيه، لا بإخفائه عنها وتنحيتها هى عنه، ومعرفة رأى الأمة فى المشروع ضرورية «ليتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها». ومن هذه العبارة يتبين بأجلَى وضوح أن الوزارة نفسها تدرك أن الأمة إذا لم يعرض عليها المشروع فى الانتخابات ولم يتقدم الوفد إليها برأيه فيه، فإن

هذا يجعل البرلمان غير مفوض إلى البت فى المشروع ويُحوج إلى إجراء انتخابات أخرى لاستفتاء الأمة فى ما يراه البرلمان من رفض أو قبول أو تعديل.

وقد أشار الأمر الملكى الذى استصدرته الوزارة بالإذن بإجراء الانتخابات وعبَّر عن ذلك «بالمهمة الجليلة»، ولا مهمة هناك جليلة إلا ما بيَّنَّاه من استشارة الشعب فى المشروع ليكون البرلمان وكيلاً عنه فى البت فى أمره.

وقد تحدث فخامة السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى إلى جريدة الإچبشيان جازيت، فكان مما قاله:

أولاً - «إن الحكومة البريطانية الحاضرة قد تقدمت فى صوغ اقتراحاتها صوب تحقيق مطالب مصر إلى ما لم تتقدم إليه الحكومات السابقة، وفى الحق فقد وصلت إلى غاية ما تستطيع أن توصى البرلمان البريطانى».

وبذلك أيد ما جاء فى خطاب المستر هندرسن وزير الخارجية إلى دولة محمد باشا محمود من «أن الاقتراحات المرفقة بهذا والمذكرات الإيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة جلالته... أن تذهب إليه فى رغبتها فى إنجاز تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر».

ثانيًا - أن هناك نقطة أرغب فى إيضاحها تمامًا. تلك أن المعاهدة الوحيدة التى لها قيمة حقيقية فى نظر بريطانيا والتى يكون ثمت أمل حقيقى فى أن تكون ثابتة نهائية هى المعاهدة التى تعقد مع مصر الحرة وبرضا المصريين المطلق من كل قيد. ولا شأن للحكومة البريطانية باللون السياس الداخلى للوزارة المصرية التى توقع معها المعاهدة. وكل ما ترغب فيه هو أن تعرف أن الأمة المصرية تؤيد حكومتها فى إمضاء المعاهدة. تلك هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما ترمى إليه الحكومة البريطانية مخلصة من إقامة العلاقات البريطانية المصرية على أساس ثابت مستمر من حسن النية والمودة والتفاهم والتعاون المتبادلين مع ضمان المعاونة المتبادلة التى تعتبر جوهر المحالفة».

ومن البدهىّ أن إرادة المصريين فى هذا الشأن لا يُظهرها إلا التقدم للانتخاب برأى صريح فى المشروع. فإذا لم يحدث هذا نقص البرلمان المقبل التوكيل فى هذه المسألة وصار لا بد إذا ذهب إلى القبول أو الرفض أو التعديل أن يعاد الانتخاب، وتُستشار الأمة فيما ذهب إليه البرلمان.

فماذا اعتزم الوفد أن يقول فى ندائه للأمة المصرية وبأى شىء قرر أن يقدم مرشحيه للدوائر المختلفة؟ هل هو يقبل المشروع أو يرفضه؟ وما موقفه حيال ما تؤكده الحكومة البريطانية بلسان رئيسها ووزير خارجيتها ومندوبها السامى فى مصر من أن المشروع نهائى وغير قابل لأى تعديل أو زيادة؟ هذا ما ينبغى أن يبينه للناخبين ليكون توكيل البرلمان القادم صريحًا فى تفويضه فى البت فى المشروع، وإلا كان امتناع الوفد عن المجاهرة بحقيقة موقفه حيال المشروع معناه الهرب من مواجهته وإنشاء حالة تستدعى إعادة الانتخابات ليطول الزمن وتتعاقب الشهور بغير الوصول إلى نتيجة، على أمل أن تضيع الفرصة فى أثناء ذلك كأن تسقط وزارة العمال أو تقوى معارِضتها فتضعف قدرتها على إجازة المشروع من جانبها فى مجلس العموم والبرلمان. وبذلك يحبط الاتفاق ويتخلص منه زعماء الوفد الذين لا يرتاحون إليه والذين ترمى سياستهم إلى إبقاء المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا كما هى للأسباب التى بيَّنَّاها من قبل أكثر من مرة.

إن الوفد لا يستطيع الآن أن ينحِّى وجهه عن المشروع ويصرف الناخبين عن موضوعه بالطعن على خصومه. فقد تنحى له خصومه وأخلوا الميدان ليبطلوا كل حجة عسى أن يتذرع بها، وقد صرح المستر هندرسن وزير الخارجية البرلمانية فى مجلس العموم أول من أمس بأن الموقف لا يزال كما ذكر فى كتابه لرئيس وزراء مصر السابق بتاريخ ٣ أغسطس من «أنه قبل أن تخطو خطوة جديدة فى الموضوع يجب أن تنتظر اجتماع البرلمان المصرى الذى سيجرى انتخابه قريبًا».

فالحكومة البرلمانية تنتظر كلمة البرلمان المصرى، الذى سيجرى له الانتخاب، فى هذا المشروع، فما كلمة الوفد للناخبين؟

إن لنا لشيئًا من الرجاء فى أن يكون الوفد هذه المرة صريحًا. فليس رجاؤنا هذا قائمًا على أن الوفد غير من سيرته أو عدل عن خطته فى الهرب من كل مسئولية تقضى مصلحة البلاد عليه باحتمالها. كلا! وإنما يرجع رجاؤنا إلى ما هو معروف من أن الوفد تعهد لفخامة المندوب السامى البريطانى قبل تشكيل الوزارة الحاضرة بأنه سيبدى رأيه فى المشروع كى تجرى الانتخابات على موجبه، وإلى أن النحاس باشا ذهب منذ أيامٍ الى الإسكندرية بحجة أنه يريد الراحة والاستشفاء، بينا يذكر المطلعون أنه كُلف بعرض بيان الوفد على الجهات التى تملك أن تقول له إنه بيان صالح أو غير صالح. وفى اعتقادنا أن هذه الجهات السياسية تقدر مصلحة مصر الحقيقية وتعمل لنجاح المعاهدة حرصًا على

توطيد المعاهدة وإقامتها على أساس متين ثابت، وأن الوفد لن يستطيع أن يعصى لها أمرًا وقد فتحت أمامه باب الحكم يثب إليه من طريق الانتخابات.

هذا هو ما يدفع إلى نفوسنا الرجاء فى أن يقول الوفد كلمته صريحة فى المعاهدة فى النداء الذى أزمع إصداره على ما ذكرت البلاغ. على أننا لا نستطيع أن نقطع بأن هذا الرجاء وثيق التحقيق، فلقد كان حقًا على الوفد أن يصدر بيانه اليوم وعلى أثر إعلان أول طائفة ممن رشحهم، أما وقد أرجأه فريما كان قد وقع تحت تأثير الذين لا يريدون للمعاهدة أن تتم. وإذن فسيكون الأمر فى هذه الحالة على غير ما رجونا وسيكون أساس الانتخاب فاسدًا.

على كُلٍّ؛ فما هى إلا ساعات ينتظرها القراء حتى يروا نداء الوفد ويقفوا على الحقيقة من أمره. وحينئذ يكون لنا ولهم حكم على الانتخابات المقبلة وقيمتها.

* * *

ولكن نداء الوفد جاء خاليًا إلا من إشارة مرنة لا تقدم فى الموضوع ولا تؤخر، وهذا نصه:

نداء الوفد المصرى

إلى الأمة المصرية الكريمة

أيها المصريون!

كان الدستور يظلل البلاد، وكانت الحياة النيابية تؤتى أبرَك الثمرات، وتعبِّد الطريق لمستقبل سعيد مملوء باليسر والرخاء، حينما اقترفت وزارة محمد محمود باشا جنايتها الكبرى فمزقت الدستور وقلبت نظام الحكم، وأغلقت البرلمان، وبطشت بالحريات: فعطلت الصحافة الحرة، وصادرت الاجتماعات العامة والخاصة، وعاقبت على حرية الفكر، وهجمت على الناس فى أمنهم وأرزاقهم، وسلطت عليهم رجال الإدارة يسومونهم سوء العذاب عقابًا لهم على وطنيتهم وغيرتهم على دستورهم، كما أنها سنت القوانين الجائرة لتغطية مظالمها، وحمت جرائم الحكام من أن تمتد يد العدالة إليها. واقتحمت قدس القضاء، وانتهكت حرمات المساكن، ونشرت الجاسوسية فى كل مكان. وبسطت أيديها فى أموال الدولة تنفقها فى الكيد للشعب، وفى نشر الفساد وتوطيد حكم الإرهاب. وبعد أن هاجمت سمعة الأمة لم تتورع عن أن تطأ سنابك الخيل الشيوخ والنواب والأعيان أمام ساحة مليك البلاد.

غير أن هذه المظالم التى غمرتكم خمسة عشر شهرًا لم تزدكم إلا ثباتًا على الحق وتعلقًا بالحياة النيابية. فوقفتم إلى جانب شيوخكم ونوابكم تناضلون عن الدستور، وتكافحون صنائع الاستعمار، وتضربون أحسن الأمثال باتحادكم وثباتكم، وتضحياتكم العزيزة فى أنفسكم وأموالكم وأهليكم.

ولقد أذن الله للحياة النيابية أن تعود بفضل جهاد الأمة وصبرها. كما قدر للدكتاتورية المزيفة أن تزول جزاء لها على جناياتها وغدرها.

وها هو الطريق قد فتح أمامكم إلى البرلمان لتبعثوا بممثليكم إلى مجلس النواب؛ غير أن خصوم الدستور قد أزعجتهم عودة الدستور، وصنائع الاستعمار يتميزون غيظًا من انهيار سياسة الاستعمار، ذلك بأنهم لا يعيشون فى جو الحرية، ولا حظ لهم من السلطان فى عهد الحياة النيابية، كما أنه لا محل لهم من البقاء إذا نجحت سياسة التفاهم بين الأمة المصرية والأمة الإنكليزية، لأنهم نشئوا فى أحضان السياسة الاستعمارية.

ولقد أقصيتموهم عن قلوبكم، وحرمتموهم شرف التمتع بثقتكم، بعد أن علمتم أنهم حرب عليكم وشؤم على نهضتكم. فحمل الأحرارَ الدستوريين منهم اليأسُ من رضائكم عنهم على أن يعلنوا بلسان حزبهم عدم الاشتراك فى الانتخابات العامة، ليستروا بذلك عجزهم. ويوفروا فشلهم. ولم يمض على قرارهم إلا أيام قلائل حتى رأيتموهم يبرزون من جحورهم ويحاولون التسللَ إلى ميدان الانتخاب وهم يستَخْفون عن أعين العالم، وسيبوءُون إن شاء الله بالفشل المحقق هم وخصوم الأمة أجمعين، سافرين أو مبرقعين. ولن ينجيهم من الفضيحة عبث العابثين. ومكر الماكرين.

أيها الناخبون!

إن تثبيت قواعد الدستور وسَن الضمانات التشريعية التى تصون نصوصه وأحكامه من العبث سيكون من أهم ما يشغل بال البرلمان.

كما أن إنجاز مشروعات الإصلاحات الداخلية التى اهتم بها البرلمان منذ دورته الأولى؟ والسير بها فى سبيل الترقى والتوسع، وتحسين حالة الفلاحين والعمال والمحافظة على صحتهم، وترقية التعليم والصناعة. وإنماء الثروة العمومية، وتثبيت دعائم العدالة، وصيانة الأخلاق القومية، إلى غير ذلك من أوجه الإصلاح - ستكون كلها فى مقدمة ما يُعنى به البرلمان المقبل من الشئون.

كذلك فإن أمامه مهمة خطيرة لها أكبر الأثر فى مستقبل البلاد، وهى بحث المقترحات الإنكليزية الأخيرة وإبداء الرأى فيها.

وكّلت الأمة الوفد المصرى للسعى للاستقلال التام بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلاً. وما زال منذ ذلك الحين قائمًا بواجبه، مؤيدًا بثقة البلاد. وكان دائمًا صادق الرغبة فى الوصول إلى اتفاق ودى بين بريطانيا العظمى ومصر.

ونظرًا لروح المودة والوفاق التى أملت مقترحات مستر هندرسن؛ فإن الوفد عاقد العزم على انتهاز الفرصة التى هيأتها تلك المقترحات للوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين.

ومن المحقق أن الجو المشبع بروح المودة والثقة التى تسود الآن العلاقات بيننا وبين الإنكليز، مما يساعد مساعدة جدية على إنجاح هذه المهمة.

وها هو الوفد قد أعلن لكم أسماء مرشحيه لمجلس النواب الذين يدينون بسياسته ويؤيدونه فى برنامجه وفى خطته. ولم يألُ جهدًا فى اختيار مرشحيه من بين أصلب المصريين عودًا، وأصدقهم إيمانًا، وأثبتهم على الشدائد وأصبرهم على المكاره، وأوفاهم بالعهد للدستور، وأحرصهم على حقوق البلاد، وأكثرهم استعدادًا للتضحية، وأكفئهم للنيابة عن الأمة، وأجدرهم بالاضطلاع بالمسئوليات الخطيرة الملقاة على عاتق البرلمان المقبل.

فمن واجب كل مصرى ألا يدخر وسعًا فى شد أزرهم، وبذل صادق المعونة لهم. ففى انتخابهم تفويض لهم للقيام بمهام أمور البلاد وتقرير مصيرها، وفى فوزهم فوز لسياسة الوفد وبرنامجه وخطته. فمن عمل لإنجاحهم فقد عمل لمجد الوطن وبناء عظمته.

أيها الناخبون!

إن أصواتكم هى ملك للوطن، لا للأشخاص ولا للهوى، ولا للمآرب، وهى أمانة له فى أعناقكم. فأدوا الأمانة إلى أهلها. ولا تداهنوا ولا تجاملوا فإن الوطن أحق بأن تنصروه، وأولى بأن تجاملوه. فاكتبوا بانتخاباتكم صحيفة فخار جديدة فى سجل جهادكم، واعملوا للوطن فسيرى الله عملكم، ويجزيكم عليه أحسن الجزاء.

رئيس الوفد المصرى

مصطفى النحاس

بيت الأمة فى يوم الأحد ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٤٨ - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩.

* * *

ثم علقت السياسة فى اليوم التالى لصدور النداء (١١ نوفمبر) بقولها:

لم يُبْد الوفد رأيه فى مشروع المعاهدة

فالانتخابات لا تؤدى إلى وكالة صحيحة فى شأنها

أذاع حزب الوفد نداءه الموعود أمس. وكنا نتوقع بعد هذا الاضطراب والصمت الطويل أن يتشجع ذلك الحزب مرة فى حياته وأن يبدى فى مشروع الاتفاق الأخير رأيه. ولن يستطيع أحد أن يقول إن هذا الرأى لما ينضج وقد مضى على نشر الاتفاق ثلاثة أشهر. والأمة تذكر أن مشروع ملنر عُرض على الأمة على يد جماعة من أعضاء الوفد الأول انضم النحاس باشا إليهم؛ ومع ذلك استطاعت كل هيئات الأمة وطوائفها أن تبدى رأيها فيها فى أيام معدودات استطاع مندوبو الوفد العودة بعدها إلى باريس ووضع صيغ الرغبات أو التحفظات التى أبدتها الأمة على ذلك المشروع. فمن العبث بالعقول إذن أن يقال إن الوفد أو أحد من أهل هذه الأمة لم يكون لنفسه رأيًا فى المشروع. وما نحسب هؤلاء الذين يقول النحاس باشا عنهم فى نداء حزبه إن ذلك الحزب رشحهم لأنهم من أكفأ المصريين للنيابة عن الأمة أو أكفأ المصريين لهذه النيابة على الإطلاق - نقول ما نحسب أن هؤلاء الأكفاء وضعوا على قلوبهم أقفالها دون النظر فى المشروع المعروض على الأمة لتقرير مصيرها. ثم ما نحسب المستشارين الثلاثة الذين آلوا إلى الوفد فى ترشيحاته، والذين قضوا حياتهم فى دراسة القانون وتعرف ألوان التعاقد، لا يزالون هم الآخرين عاجزين عن أن يكوِّنوا لأنفسهم فى التعاقد المعروض بين مصر وإنكلترا رأيًا. فهل إصرار الوفد على موقفه القديم من عدم إبداء رأى فى المشروع إلا تحت قبة البرلمان بعد بحثه ما يسميه النحاس باشا حقدًا وحسدًا «المقترحات الإنكليزية الأخيرة وإبداء الرأى فيها» معناه أن هؤلاء الذين يسميهم نداء رئيس الوفد أكفأ المصريين للنيابة عن الأمة نمرهم الآخرون يأتمرون بأمر الاثنين أو الثلاثة الذى يمسكون بيدهم مصير ذلك الحزب. أم معناه أن روح التمرد على المشروع الأخير ستنتهى إلى التغلب سواء بسبب الحسد الذى يفرى قلوبًا كانت تود أن يتحقق هذا المشروع على يدها. ثم تحقق على يد محمد باشا محمود، أو لأنه أعاد حماية الأقليات للحكومة المصرية أو لسبب آخر غير هذين السببين.

أم أن الوفد لا يزال يطمع فى الوصول إلى مزيد فى مزايا المعاهدة، فهو لذلك لا يبدى رأيه فيها صريحًا ولا يقول أكثر مما قاله النحاس باشا للديلى

إكسبريس من أنه «نظرًا لروح المودة والوفاق التى أملت مقترحات مستر هندرسن؛ فإن الوفد عاقد العزم على انتهاز الفرصة التى هيأتها تلك المقترحات للوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين، ومن المحقق أن الجو المشبع بروح المودة والثقة التى تسود الآن العلاقات بيننا وبين الإنكليز مما يساعد مساعدة جدية على إنجاح هذه المهمة». فهذه العبارة التى وردت بنصها فى تصريح النحاس باشا للديلى إكسبريس وفى بيانه الذى ظهر أمس معناها ما صرح به الأستاذ وليم مكرم على أثر عودته من أوروبا من أن الوفد متى تولت وزارة منه الحكم سيعود إلى مفاوضات جديدة معتمدًا على روح المودة التى يحكى النحاس باشا عنها. والمفاوضات الجديدة معناها عدم قبول الاتفاق الحاضر كما هو وطلب المزيد فى مزاياه، فإن يكن ذلك هو التفسير الصحيح للبيان الذى صدر أمس - ولا يمكن أن يؤدى حسن النية إلى تفسير سواه - فنحن والأمة المصرية كلها نتمنى للوفد النجاح فى هذه المهمة ونرجو أن يجد فى الظروف المقبلة من حسن استعداد إنكلترا للتقدم خطوة جديدة فى سبيل توطيد العلاقات بين البلدين، أكثر مما أظهر الإنكليز من استعداد فى الصيف الماضى.

ونحن إذ نقول هذا نقوله مخلصين. فهذا الأمل فى أن يصل الوفد إلى مزيد فى مزايا المعاهدة هو الذى حدا بالأحرار الدستوريين إلى اتخاذ قرارهم بعدم دخول الانتخابات، مستندين على نص ما نُشر فى الديلى إكسبريس الذى أعيد نشره أمس فى نداء النحاس باشا. ولقد عبر دولة محمد باشا محمود عن رأيه فى المشروع الذى انتهى إليه بعد محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية فى الكتاب الأخضر الذى نشر أخيرًا بما نصه: «كان مشروع (ب) إذن خلاصة تلك الأحاديث. وما لى أن أخدع نفسى أو أخدع أحدًا فأقول إنه غاية ما يتمنى المصرى لبلده، فإنه لعزيز علىَّ أن أقف بأمانى بلادى عند هذا الحد مهما بعد. ولكنى أخذت نفسى بأن أذهب فى كل مسألة إلى أقصى ما أستطيع الوصول إليه. آخذها تارة منفردة وطورًا مجتمعة متفاعلة بغيرها. ولقد اطمأنت نفسى لقبول المشروع الأخير، إذ وازنت بين ما نرجوه أو نتوقعه من المستقبل فى حين قبول المشروع أو التردد فيه، فرجح جانب القبول على جانب التردد رجحانًا مبينًا. إذ كان القبول فوق ما يُنيلنا إياه من غايات طال انتظارنا لها وساء حالنا بامتناعها علينا، سيفتح أمامنا آفاقًا جديدة فى العمل يصبح معها كل أمل مشروعًا وكل نتيجة متصورة ميسورة». وإذن، فمن حقنا مادام حزب الوفد لم يُبْدِ

رأيه حتى الآن بقبول المعاهدة أن يكون رأيه فى مشروعها كرأى محمد باشا محمود من أنه ليس «غاية ما يتمنى المصرى لبلده» وأنه قد جدد مطالب معينة يريد إدخالها على المشروع، على أن يدلى بها للبرلمان عند انعقاده كى يجيز له البرلمان المفاوضة التى يبتغيها.

على أننا نسارع إلى القول بأن هذه الخطة التى سار الوفد عليها لا تجعل الأمة بحيث تستطيع أن تبدى رأيها فى المشروع الحاضر ولا فيما يضمن الوفد له من صور التعديل. كما أنها لا تتفق وما يجب للأمة من كرامة. فلقد كان عذر النحاس باشا وعذر الوفد معه فى عدم إبداء رأيهم فى مشروع الاتفاق إلا تحت قبة البرلمان قيام حكومة محمد محمود باشا التى ترى فيهم مفسدين يجب أن لا تترك لهم حرية العبث بمصير البلاد ومصالحها، وقد استقالت تلك الحكومة. وخلا الجو للوفد يبيض فيه ويصفر، إذن لم يبقَ له من حجة فى عدم إبدائه رأيه وإطلاع الأمة على ما يعتزمه بشأن مصيرها. ولن يبلغ من أمة هوانها على نفسها أن ترضى من حزب من الأحزاب هذا الموقف منها وفيه إذلال لها وامتهان إياها. وإذا كان ذوو الرأى قد أبدوا رأيهم عن مشروع ملنر فى أسابيع كما قدمنا، وكان الوفد يدعى أن مرشحيه ليسوا نمرًا وأنهم أصحاب كفاية ودراية، فكان أول واجب عليهم أن يبدوا أمام الأمة فى مظهر المحترم لها الحريص على الوصول إلى شرف النيابة عنها من طريق الإدلاء بالرأى للناخبين فى أهم أمر يتعلق بها، ألا وهو تقرير مصيرها فأما هذا الموقف الذى وقفه الوفد مسوقًا بسوابقه السياسية من عدم احتمال تبعة رأى معين وإلقاء حمل التبعة على غيره سواء كان الغير هو البرلمان أو غير البرلمان؛ فليس مما يشرف الوفد كحزب سياسى وليس مما يشرف الأمة صاحبة السلطان المطلق حين الانتخابات أو مصدر السلطات جميعًا يوم تجرى هذه الانتخابات. أضف إلى هذا أن الوكالة عن الأمة إذا لم تفهم على أساس من إبداء الرأى الصريح فى مشروع المعاهدة لم يكن البرلمان بحيث يملك إجازة حكومة من الحكومات كى توقع عليها سواء بقبولها كما هى أو بتعديلها كما لم يكن يملك رفضها. فإذا تجاوزت السلطات العليا عن هذا الوضع القانونى الصحيح للمسألة ولم تأمر بإجراء انتخاب جديد يتضح منه رأى الأمة صريحًا، كان من حق أى برلمان يجىء فى المستقبل أن يضع الاتفاق الذى يوقع موضع البحث من جديد؛ لأنه لا يكون حائزًا صفة المشروعية التى تربط الحكومات المتعاقبة والهيآت النيابية المتعاقبة. ومعنى هذا صراحة أن الغموض

الذى التجأ حزب الوفد إليه فى ندائه يجعل لزامًا أن يجرى انتخابات جديدة؛ ليتبين ما إذا كان الرأى الذى تنتهى إليه حكومة حزب الوفد تحت قبة البرلمان موافقًا بالفعل أو هو غير موافق لرأى الأمة الحر الصريح.

وإذا كنا نتوجه للوفد بهذه الملاحظة فإننا نتوجه منذ اليوم بها كذلك إلى الحكومة البريطانية التى أصرت على أن يكون حكم الأمة فى شأن مشروع الاتفاق صريحًا عن طريق الانتخاب.

* * *

هذا، فأما ما صدَّر به رئيس حزب الوفد نداءه من هراء مملول عن حكومة محمد محمود باشا فأحقر من أن نتناوله ببحث، وكفى حكومة محمد باشا محمود فخرًا ما قامت به من أعمال ستجنى عليها أية حكومة غيرها وتعطلها وإن زعم النحاس باشا فى ندائه أنه سيسير فى سبيل إتمامها، وعلى كل حال فأكبر ما نرجوه أن يوفق الله كل مصرى يلقى إليه أمر الحكم فى مصر بكل ما تصبو إليه مصر، من استقلال تام ناجز ومن إصلاح شامل لشئونها ومرافقها جميعًا مما يُحِل الرخاء والعلم والسعادة فى رجائها».

* * *

نيابة سكرتير الوفد عن دائرة الأزبكية

كان يُشاع عن مركز الأستاذ وليم عبيد فى دائرة قنا الانتخابية إشاعات لم تَدَع الوفد يطمئن تمامًا على نجاحه هناك؛ ولهذا عمد إلى حيلة: ذلك أنه رشح للدوائر رجاله ورشح فى دائرة الأزبكية صفوت باشا وفى اليوم الأخير، وقُبيل إغلاق الخزينة فلا تقبل التأمينات بساعات تقدم الأستاذ وليم فدفع التأمين مرشحًا عن الأزبكية، ثم انسحب صفوت باشا فأصبح سكرتير الوفد نائب الأزبكية بالترشيح.

أثارت هذه المسألة خاصة ومسألة النجاح بالترشيح عامة اهتمام جريدة السياسة فراحت تبعث نظرية يكون من نتيجتها أن هؤلاء الذين لم يتقدم أحد لمنافستهم فى دوائرهم ليسوا نوابًا حقًا ولا يعبرون عن إرادة الناخبين، ووجهت انتقادات قانونية على قانون الانتخاب الذى أجرى الانتخاب الأخير على مقتضاه.

قالت فى اليوم التاسع عشر من هذا الشهر:

مجلس النواب المقبل
ومبلغ تمثيله للأمة

يبدو أن حزب الوفد يعمل دائبًا ليحرم الأمة من حق الانتخاب بسعيه المتصل لدى بعض المرشحين كى يتنازلوا للبعض الآخر. وإذا كان لهذا الدأب فى السعى معناه فمعناه خوف الوفد وانزعاجه من أن يتضح للناس جميعًا، وللإنكليز الذين يقدسهم الوفد أكثر من تقديسه مصر ومن تقديسه أية عقيدة فى الحياة، أن كلمة الوفد ليست على ما يزعم الكلمة النافذة فى البلاد. وقد بينًا فى غير هذا المكان ما ينتهى ذلك إليه من قيام نواب عن الأمة لم تُنبِّهم الأمة عنها، وأنهم لذلك لا يملكون وهم فى مقاعدهم أن يتكلموا باسم الأمة وإن استطاعوا أن يتكلموا باسم أنفسهم وباسم النادى الذى حدث ترشيحهم فيه. على أنًا لا ندرى إلى أى مدى يصل مجلس حزب الوفد فى مساعيه لدى من كانوا ينتمون إليه ثم رشحوا أنفسهم على خلاف ترشيحه، ونافسوا الشخص الذى أعلن هو أنه موضع ثقته والذى دعا الأمة إلى انتخابه دون سواه. فهؤلاء المنافسون الذين كانوا يتشحون بوشاح الوفد ويتظاهرون بأنهم يظاهرونه إنما كانوا يصنعون من ذلك ما يصنعون لا عن عقيدة أو رأى، فليس للوفد رأى يشاركه فيه مسألة مصر السياسية أو فى أية مسألة من مسائلها الاجتماعية يمكن أن يؤمن بها غيره، وإنما هم كانوا يصنعونه رجاء فائدة ينالونها من ورائه. وكان كثيرون يقدرون هذه الفائدة لترشيحهم لعضوية النواب. فلما فاتت عليهم انتقضوا على الوفد ودخلوا ينافسون مرشحيه، خصوصًا وقد رأوا الكثيرين من هؤلاء المرشحين ولا قيمة لهم فى أنفسهم ولا قيمة لهم عند أهل الدائرة التى رشحهم الوفد فيها. من أجل ذلك نعتقد أن نجاح الوفد فيما يحاوله من حمل هؤلاء المرشحين على التنازل عن ترشيهم لتخلو الدائرة لمن رشحه ذلك الحزب وإغرائهم بالوعود فى الوظائف وغير الوظائف بغية الوصول إلى هذه الغاية - نقول من أجل ذلك نعتقد أن نجاح الوفد فى محاولته أن يكون شيئًا مذكورًا ولن يصل الوفد منه إلى الأغلبية التى يتوهم أنها توصله إلى الحكم منذ اليوم. ولو أنه وصل إلى هذه الأغلبية لما استطاع أن يطلب تولِّى الوزارة. فليس فى التقاليد الدستورية ما يقتضى استقالة وزارة قائمة من مناصبها. بل إن من حق هذه الوزارة أن تبقى حتى تتقدم بخُطبة العرش فقد تجد من النواب بعد انتخابهم من يؤيدها ويعززها.

على أن ظهور عدد عظيم من النواب عن الأمة لم تُنِبْهم الأمة عنها لن يكون هو وحده الدليل القانع على أن المجلس القادم لا يمثل الأمة إلا أن يكون تمثيلاً جزئيًا، تمثيلاً قائمًا على أساس غير نيابى، لأن المرشحين لا يتقدمون للأمة ببرنامج مفصل يعرضون فيما ما يعتزمون عمله للأمة حين نيابتهم عنها. نقول إنه لن يكون إلا تمثيلاً جزئيًا لأن الدوائر التى سيجرى فيها الانتخاب ستكون نصف الدوائر ودون النصف حسب ما تنتهى إليه مساعى الوفد لدى منافسيه. ولأن الناخبين الذين سيتقدمون إلى الانتخاب سيكون عددهم قليلاً غاية القلة. فإن الناخبين الذين تذهب ميولهم إلى ناحية الحزب الوطنى ثم لا يجدون فى المرشحين المتقدمين للنيابة عنهم من يمثل الحزب الوطنى لن يجعلوا ثقتهم لأحد من المرشحين ولن يتقدموا لانتخابه. كذلك الناخبون الذين تذهب ميولهم إلى حزب الأحرار الدستوريين ومبادئه والذين لا يجدون فى دائرتهم مرشحًا من الأحرار الدستوريين سيتنحون بطبيعة الحال عن الانتخاب وهذا طبيعى ومعقول. فليس ملزمًا بأن ينتخب أحد المرشحين فى دائرته ولو كان المرشحون جميعًا على خلاف رأيه السياسى أو كانوا غير موضع ثقته ولو كان أحدهم من رأيه السياسى. وإنما ينتخب الناخب الشخص الذى يثق به ويعتقد بمقدرته على تحقيق مبادئه وإخلاصه الصحيح فى تحقيق هذه المبادئ. فإذا هو لم يجد هذا الرجل أمامه بأن كان المتقدم من رأى سياسى واجتماعى يخالف رأيه، أو بأن كان المتقدم معروفًا بخُلْف الوعد والكذب والإسراف فى التغرير وإن كان هو على رأى الناخب، كان طبيعيًا جدًا أن يظل الناخب يوم الانتخاب فى عمله آسفًا على أنه لم يستطع القيام بواجبه فى إظهار غرض الأمة يوم يكون إظهار هذا الغرض هو مظهر سلطانها المقرر فى الدستور، آسفًا على أن يكون عجزه عن القيام بهذا الواجب راجعًا إلى نقص فى قانون الانتخاب لم يتداركه حتى اليوم أحد، لأن الذين عدلوا قانون الانتخاب بعد التجربة الأولى له لم ينظروا حين تعديله إلى مصلحة البلاد وإنما نظروا فى هذا التعديل إلى مصلحة حزبية وكفى.

إذا حدث هذا كله فماذا تكون قيمة تمثيل البرلمان القادم للأمة؟ بأى مقدار تكون الأمة استعملت سلطتها وأبدت رأيها وتمتعت بالحقوق الأساسية التى يكفلها الدستور لها؟ لنعُد إلى الأرقام فالأرقام خير ما يوضح مثل هذه المواقف. عدد سكان مصر خمسة عشر مليونًا. منهم ثلاثة ملايين ناخب إلا قليلاً. وقد حرم نصف هؤلاء الناخبين من إبداء رأيهم وأصبح لهم نواب لم ينيبوهم هم

عنهم. وإذن يكون العدد الباقى من الناخبين نحو مليونين ونصف مليون. فإذا لم يتقدم للانتخاب فى الدوائر الباقية إلا نصف مليون من الناخبين فيكون معنى هذا صراحة أن مجلس النواب يمثل سدس عدد الناخبين الحقيقى، أى يمثل سدس الأمة. هذا مع العلم بأننا نعد نصف المليون من يعطون أصواتهم للمتنافسين جميعًا. فإذا تبين أن عدد الأصوات التى يحصل عليها الفائزون فى الانتخابات لم يَزِدْ على ثلاثمائة ألف صوت كان معنى هذا أن البرلمان الذى يقال إنه يمثل الأمة لا يمثل فى الحقيقة إلا عُشْرها. فإذا توقع المتوقعون أن يكون عدد الناخبين دون ما ذكرنا كان تمثيل البرلمان المقبل للأمة تمثيلاً عجيبًا، وكانت الحياة النيابية التى أعيدت إنما تقوم على أساس متناف تمام التنافى مع نصوص الدستور لغير شىء إلا لوجود وجوه كثيرة للنقص الفاحش فى قانون الانتخاب، وجوه تتنافى كلها مع نصوص الدستور على الوجه الذى بينًا من قبل.

فأى دستور يكون قائمًا يومئذ! وكيف تكون سلطة الأمة قد تحققت على وجه صحيح؟ وكيف تستطيع هيأة هذا شأنها أن تبتَّ فى مصير البلاد؟ هذا ما نعرضه لأنظار أولى الأمر كى يفكروا فيه مؤكدين لهم أن الأمة من جانبها تفكر فيه تفكيرًا جديًا».

* * *

فردت البلاغ عليها فى ذات المساء تقول:

الأحرار الدستوريون مفرضون بأن يكونوا حكامًا لهذه البلاد، وأن يكونوا فى حكمهم لها مطلقى الأيدى لا يحاسبهم على ما يفعلون إنسان وهم لا يستطيعون أن يكونوا كذلك فى ظل الحكم النيابى، وهم بطبيعتهم لا يستطيعون أن يكونوا حكامًا دستوريين ينزلون على إرادة الأمة ويعملون بمشيئتها، فقد أشربت نفوسهم الاستبداد فهم إما أن يعيشوا عبيدًا أرقاء أو طغاة مستبدين جبناء. إذن يجب أن تسقط الحياة النيابية وألا تقوم لها فى البلاد قائمة ليتمكنوا من التسلل على انقاضها إلى كراسى الحكم مسنودين بحراب المستعمرين. فإذا امتنع حضراتهم عن التقدم إلى الانتخابات كانت النتيجة الطبيعية أن جميع الدوائر التى لم يقدموا إليها ولم يتقدموا إليها ولم يتقدم إليها غيرهم من الأحزاب الأخرى يفوز فيها المرشحون الوفديون بالترشيح، كما فاز بالترشيح ثلاثة من المرشحين المستقبلين فى الدوائر التى لم يتقدم لها وفديون ولا اتحاديون ولا وطنيون؛ ولكن السياسة تقول إن هذه النيابة لا تكون صحيحة لأن الأمة لم تُبْدِ رأيها.

والنتيجة فى نظرها أنه يستحيل أن يقوم هناك برلمان وحياة نيابية ماداموا هم لا يتقدمون إلى الانتخابات وهم مصرون على عدم التقدم، إذن فقد استحال قيام الحياة النيابية فى مصر، وقد كتب لهم أن يعودوا لها حكامًا دكتاتوريين لا مُعقِّب لأمرهم فى البلاد!

هذا هو الذى تحلم به السياسة، إذ تقول ما نصه:

«إلى جانب هذه الملاحظة نود أن نذكر أن ظهور نحو نصف النواب من غير انتخاب معناه أن الدوائر التى ينوب هؤلاء الأشخاص عنها ليست ممثلة تمثيلاً نيابيًا بالمعنى الصحيح. وإنما فُرض عليها هذا النائب فرضًا وإن كانت لا تثق به ولا تطمئن إليه.. إلخ».

«قلنا إننا لا نجادل السياسة فى هذا السخف فنحن نختصر القول معها فليس فى العالم ذو عقل يقبل نظريتها السقيمة، وليس فى الوجود إنسان يقول إن الذى يتنازل عن حقه فى الانتخاب يكون له الحق فى القول بأن الانتخابات ستقع باطلة لأنه لم يشترك فيها. نختصر الكلام إذن مع السياسة فنقول إنها تحلم ولكنه حلم الرجل الممعود... شفاها الله...».

* * *

فعادت السياسة فى ٢١ منه توضح النظرية وتسوق لها الأدلة قالت:

أويُهدر حق الناخبين

وتنقض نصوص الدستور بلا حساب؟

تتوالى الحوادث كل يوم مؤيدة نظريتنا بتعارض قانون الانتخاب مع نص الدستور فى شأن من يعتبرون نوابًا بالترشيح. وآخر ما كان من هذه الحوادث ما نشرناه أمس من ناحية الأقادمة مركز أبو تيج من اعتراض أكثر من ستمائة ناخب من أهل تلك الناحية على نيابة چورچ بك خياط عنهم مع أنه قد أصبح نائبًا بحكم المادة ٤١ من قانون الانتخاب، وهذه ظاهرة عملية تدل صراحة على أن فكرة النيابة بالترشيح فكرة باطلة من أساسها. ويكفينا أن نشير إلى إمكان إجماع أكثر من نصف ناخبى دائرة چورچ بك خياط على عدم قبولهم نيابته عنهم؛ ليشعر هو من تلقاء نفسه بأنه لا يمثل الدائرة تمثيلاً دستوريًا وإن كان قد أصبح بنص قانون الانتخاب نائبًا عنها. وليس مثل چورچ بك خياط إلا واحدًا من مائة مثل وتسعة يمكن أن تضرب لكل دائرة من الدوائر الانتخابية التى فاز نواب عنها بالترشيح لا بالانتخاب.

يقول الذين يريدون مناقشتنا ولا يجدون حجة صحيحة يستندون إليها إن نص قانون الانتخاب واجب الاحترام. وقانون الانتخاب يجرى بأنه «إذا لم يتقدم فى دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحًا صحيحًا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره وبلا حاجة لتولى إجراءات الانتخاب بالنسبة له». وإذن فهؤلاء الذين أعلن وزير الداخلية نيابتهم قد كسبوا حقًا لا ينازعهم فيه أحد. ولم نُعنَ منذ طرقنا هذا الموضوع بالتحدث عن حق ناله شخص من الأشخاص وإنما عُنينا بأساس هذا الحق وهل هو صحيح من الجهة الدستورية حتى يكون محترمًا بنص الدستور أو أنه مناقض لنص الدستور ذاته وكل ما ناقض نص الدستور فهو باطل من أساسه ولو أيده قانون من القوانين؛ ولعلنا فيما نقول من ذلك لم نكن أول من أثار فكرة دستورية القوانين أمام القضاء. بل لقد أثارها الأستاذ وليم مكرم وطائفة من زملائه سنة ١٩٢٥ لمناسبة قضايا استقالة العُمُد بسبب صدور قانون من القوانين أو عدم دستوريته. فإذا قضى بعدم الدستورية كان فى حل من عدم تطبيقه. وعدم دستورية قانون من القوانين معناه أن تخالف نصوص الدستور سواء فى المبادئ التى قررتها أو فى الإجراءات التى قضى الدستور بضرورة السير عليها بصدور القانون. وقد قرر البرلمان فى سنة ١٩٢٦ عدم دستورية القوانين التى صدرت فى فترة تعطيله لعدم عرضها عليه واتخاذها طريق الإجراءات الذى نص الدستور عليه. وجلى أن القانون الذى يخالف المبادئ، التى قررها الدستور أمعن فى البطلان من القانون الذى يتفق مع هذه المبادئ، ولو خولفت فى إصدار هذا القانون الأخير الإجراءات الدستورية بينما تكون قد اتبعت بصدد القانون الأول.

على ضوء هذه المبادئ التى لا يستطيع أحد نقضها قررنا النظرية التى قررناها ببطلان نيابة النائب بالترشيح بطلانًا سببه تعارض نص المادة ٤١ من قانون الانتخاب مع نصوص الدستور. ولبيان هذا التعارض نضع بعض نصوص الدستور أمام القارئ ليرى منها أن إجراء الانتخاب على صورة من الصور ضرورى لصحة النيابة. فقد جرت المادة ٧٤ من الدستور بما نصه:

«يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خُمْسيهم ويُنتخب ثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب».

وجرت المادة ٧٥ بأن:

«كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفًا أو أكثر تنتخب عضوًا عن كل مائة وثمانين ألفًا أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفًا.

وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفًا ولكن لا يقل عن تسعين ألفًا تنتخب عضوًا ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية». وجرت المادة ٨٢ بأن: «يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب». ثم نصت المادة ٨٣ على أن: «كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفًا فأكثر تنتخب نائبًا واحدًا لكل ستين ألفًا أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفًا.. إلى آخر المادة». وهذه المواد من الدستور كلها صريحة فى أن النيابة عن الأمة إنما تكون بالانتخاب. وأن الذى ينتخب هى الدوائر المعينة سواء لمجلس النواب أو لمجلس الشيوخ. وكل ما أحاله الدستور على قانون الانتخاب هو بالنص أن ينظم الطريقة التى ينتخب بها الناخبون بطريقة الاقتراع العام. فالعناية الأولى والهَمُّ الأول فى نظر الدستور إنما تنحصر فى كفالة حق الناخب لا فى خلع حق من الحقوق على المرشح ولو أدى هذا إلى إضاعة حق الناخب. ذلك بأن الترشيح كما سبق لنا القول فرض كفاية لا يجعل لصاحبه حقًا إلا بعد أن ينتخب بطريق الاقتراع العام على درجتين وفاقًا لنص المادة ٨٩ من الدستور. فأما قبل أن ينتخب فلا حق له. وكل نص يخلع عليه حقًا أو يضيع على النائب حقه مخالف للدستور وهو لذلك باطل بطلانًا جوهريًا.

ولهذا السبب حرص مشروع قانون الانتخاب على أن يكون الترشيح بالتزكية؛ لأن فيها نوعًا من الانتخاب وإن يكن ناقصًا ومشوهًا. فالثلاثون مندوبًا يمثلون تسعمائة ناخب ويعتبرون راضين عن المرشح. أما قانون سنة ١٩٢٤ الذى جعل الترشيح بلا تزكية ولكن بأن يدفع المرشح مائة وخمسين جنيهًا إلى خزانة المديرية أو المحافظة، فلم يحتط لما نص عليه الدستور من كفالة حق الناخبين فى الانتخاب بل أهدر هذا الحق إهدارًا تامًا. ولو أنه قرر أن النيابة تكون للنائب إذا لم يعترض ترشيحه عدد معين من الناخبين لكان فى هذا معنى من معانى احترام نصوص الدستور. ولو أنه قرر أن تكون النيابة للنائب إذا تقدم عدد زكى ترشيحه ولم يتقدم عدد يزيد عليه يعترض هذا الترشيح لكان هذا أبلغ فى احترام نص الدستور فى كفالة حق الناخب. أما النص الحالى فهو يخالف الدستور تمام المخالفة ويخالفه بصورة عملية على نحو ما أوضحته مسألة بلدة الأقادمة التى أشرنا إليها فى صدر هذا المقال، والتى تدل صراحة على ما فى المادة ٤١ من قانون الانتخاب المعدل من إهدار حقوق الناخبين وإهدار نصوص الدستور معها.

قد يرد علينا الاعتراض بأن نظريتنا هذه على قوتها ليست ذات نتيجة عملية. فسيذهب هؤلاء النواب بالترشيح مع غيرهم من النواب الذين انتُخبوا انتخابًا صحيحًا ويدخلون مجلس النواب كما يدخل الآخرون ويحلفون اليمين كما يحلفون، فإذا تقدم عليهم طعن على أساس نظريتنا كانت أصواتهم وحدهم كافية لرفض هذا الطعن ولو قبله سائر أعضاء المجلس. وقد يكون هذا صحيحًا. لكن الاعتداء على القانون لا يجعل عملاً من الأعمال قانونيًا. ثم إن هناك اعتبارًا آخر يجب أن نتوقعه. أفيرضى الذين يقولون بحق القضاء فى الفصل فى دستورية القوانين أن تعرض هذه المسألة على القضاء؟ نحن نعلم أنهم لن يقبلوا هذا فيما يتعلق بصحة نيابتهم. لكن مسائل كثيرة تجدُّ فى سبيل النواب ويتعرض القضاء لها. من ذلك مسألة الحصانة البرلمانية. أو لو تمسك أحد هؤلاء النواب بالحصانة فى مسألة من المسائل فعرضت على القضاء دستورية قانون الانتخاب ورأى لنظريتنا من قوتها ما لا يستطيع أحد إنكاره، أفلا يضجون يومئذ باسم الفصل بين السلطات وإن كانوا لم يروا لهذا الفصل محلاً يوم قرروا للقضاء حق النظر فى دستورية قوانين معينة.

على أن الأمر لا يتعلق بنتيجته العملية عند القضاء وعند الهيئة التشريعية وكفى، بل إن له لنتيجة عملية أعمق فى نظرنا بكثير من هذه الاعتبارات الشخصية البحتة نتيجة تتصل بتقدير الأمة نفسها لصحة نيابة هؤلاء النواب عنها واحتمالها السكوت على ادعاء حق قام على هدر حق الناخبين فيها. وهى نتيجة أبعد أثرًا من كل ما سواها. وسوف يرى الذين يتغافلون اليوم عنها هذا الأثر واضحًا جليًا فى المستقبل القريب».

* * *

طلب تعديل الدستور

من بين الأصوات والآراء التى ارتفعت فى هذا الوقت صوت الأستاذ أحمد بك وفيق الصحفى بالحزب الوطنى، كتب مقالاً فى صدر الأهرام بتاريخ ١٥ منه يطلب تعديل الدستور وتصحيح الموقف كله قال:

اليوم ننقذ الغرقَى لوجه الله ووجه الوطن

كتبنا فى أهرام الأربعاء ٣٠ أكتوبر الماضى مقالاً بينًا فيه أن الانتخابات المستقبلة غير مشروعة لأنها لا تستند إلى نص دستورى، وقلنا إن الدستور الصادر بالأمر الكريم رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٢ أصبح لا يحقق الغرض من الدساتير

الموضوعة ومن الواجب عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يكفل للبلاد حرياتها والبت فى أمورها بحرية واختيار لا تشوبهما أى شائبة، كما يكفل ضمانات دستورية تحول دون امتداد الأيدى إليه.

وبتاريخ الأحد ٣ نوفمبر كتب حضرة شيخنا رئيس تحرير الأهرام مقالاً ممتعًا طلب فيه عقد جمعية وطنية للبت فى قواعد المعاهدة. وفى ٤ نوفمبر نشرنا بالأهرام مقالاً عن القيمة القانونية للدستور بعد الأمر الملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩، وقلنا إن الدستور المصرى أصبح منحة بعد صدور هذا الأمر الملكى الذى ارتكن على خطاب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا، وأن البرلمان القادم لن يستطيع والحالة هذه أن يعمل إلا داخل حدود المنحة بعد أن تقر الأمة العمل بالأمر الملكى وتفتى لصحة ما اشتمل عليه؛ ولذلك سيتعذر بل سيكون من المعضلات أمر إعادة النظر فى الدستور وفاق المادتين ١٥٦ و١٥٧ لوضع ضمانات دستورية.

واليوم قد انتهت الترشيحات وستبدأ الحملات الانتخابية والمقدر للانتخاب أن يفوز الوفد فيها، فما معنى هذا الفوز قانونًا؟

إن لهذا الفوز معنيين:

(أ) أن الأمة وافقت على أن الدستور منحة يترتب عليها أثرها فى عمل البلاد النيابى.

(ب) أن فوز الوفد يمكن أن يفرض فيه رضا الأمة عنه وبالتالى عن برنامج الوفد، وإلا لما عجزت عن تأييد مزاحميه (بغض النظر عن المشمئزين من الحالة واليائسين من الإصلاح والمضربين).

لقد أبنَّا قيمة المعنى الأول فى مقال ٣٠ أكتوبر و٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩؛ ولذلك فإننا نكتفى هنا ببيان القيمة القانونية للمعنى الثانى.

دخل الوفد الترشيحات على أساس جاء واضحًا فيما يتعلق بوضع قواعد دستورية تكون ضمانات كفيلة بأن لا تمتد يد العبث إلى الدستور فى المستقبل وفوز الوفد فى الانتخابات هو كفوزه بتفويض صادر من الأمة علنًا ورسميًا بوضع هذه الضمانات الدستورية أى باعادة النظر فى الدستور وتنقيحه وفاق بيانه الانتخابى حتى تتقيد كل سلطة بنصوص صريحة لا غموض ولا لبس فيها ولا داعى لتأويلها وتفسيرها. فهل يمكن التوفيق بين هذا التوكيل الصادر من الأمة وبين إقرارها بأن الدستور أصبح منحة؟ بعد الذى نشر فى الصحف عقب

القول بأن «الصيغة التى أخذت بها الوزارة فى إعادة الحياة النيابية خطرة على الدستور» وبعد إذاعة بيان الوفد الانتخابى لا يمكن القول بأن هناك تنافرًا بين المعنيين الآنفَى الذكر وترى من السهل التوفيق بينهما ما دام أن الغرض من صدور الأمر الملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ كان مجرد وسيلة لعودة الحياة الدستورية. بل نعتقد أن دولة عدلى باشا لم يقبل تشكيل الوزارة إلا بعد اتفاقه مع المختصين على قاعدة التوفيق بين الأمرين وترك إرادة الأمة تجرى فى مجراها الطبيعى على اعتبارها مصدر السلطات جميعًا وإلا لما صدر بيان دولة النحاس باشا عن الضمانات الدستورية بهذه الصفة. ولما قال دولة عدلى باشا فى خطابه المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ فى صورة مطلقة: «وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البَتّ فى مصيرها» لأن تعريف البت المصير معروف فى إنكلترا كما هو معروف فى مصر وفاق ما صرح به الرئيس ولسن فى بيانه الذى وجهه للدول فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ قال: «لا سلام يمكن أن يدوم إذا لم يقرر ويقبل المبدأ القائل بأن الحكومات لا تستمد جميع سلطاتها العادلة إلا من رضا الشعوب المحكومة وأنه ليس فى الوجود كيان لأى حق يسمح بانتقال الشعوب من مشيئة إلى مشيئة قاهرة على اعتبارها سلعًا ..... وإن من الواجب أن لا تسعى فى أن تفرض سياستنا على أى أمة أخرى أو أى شعب آخر وإنما لكل شعب الحرية فى أن يحدد بنفسه سياسته الخاصة وأن يختار طرقه الخاصة المؤدية إلى نمائه الخاص دون أن يعوقه عائق أو يعرقله معرقل أو يفزعه مفزع بحيث نرى الشعب الصغير يسير جنبًا إلى جنب مع الشعب الكبير والقوى».

ومن هذا ينتج أن معنى البت فى المصير قد أُريد به فى كتاب ٤ أكتوبر أن يتناول البت فى وسائل الحكم كما يتناول البت فى قواعد الاستقلال. ولا يمكن هنا الاعتراض علينا بما جاء فى الفقرة الثانية من خطاب ٤ أكتوبر على اعتبار أن كلمة البت فى المصير تفسرها تلك الفقرة لأن التخصيص لا يكون قبل التعميم والحصر لا يكون قبل الإطلاق. وعليه فمعنى «البت فى المصير» الذى جاء ضمن خطاب دولة عدلى باشا الرقيم ٤ أكتوبر هو إعادة النظر فى الدستور لوضع نظام الحكم على قواعد ثابتة بجانب النظر فى قواعد المعاهدة. ومن هنا

تتفق إرادة الأمة مع إرادة السلطة التنفيذية إلا فى تطبيق القواعد المنصوص عليها فى المادتين ١٥٦ و١٥٧ من الدستور الخاصتين بإعادة النظر فى الدستور وتنقيحه، وإنما فى إيجاد جمعية تأسيسية ماثلة فى مجلسى النواب والشيوخ اللذين سيجتمعان فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ بصفة مؤتمر يدوم حتى الانتهاء من مباشرة (مهمته الجليلة) وهى التأسيس بناحيتيه: ناحيته الدستورية وناحيته الاستقلالية التى لنا فيها رأى من حيث غموض النقطة الخاصة بها فى بيان الوفد وقيمة الوكالة الصادرة عنها من الأمة.

فبهذه الطريقة يتحقق ما طلبناه فى مقال ٣٠ أكتوبر و٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ من عقد جمعية تأسيسية وما طلبه حضرة الأستاذ الوقور رئيس تحرير الأهرام فى مقاله الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ من عقد جمعية وطنية؛ وإن كانت جمعيتنا خلاف جمعيته من حيث الاختصاص ولا يمكن لأى كان أن يعترض علينا بأن ليس فى دستورنا ما يبيح عقد جمعية تأسيسية لأن دستور سنة ١٩٢٣ لا وجود له قانونًا وإذا تمسك الساهون عن الحق بوجوده ففيه أن الأمة مصدر السلطات والجمعيات التأسيسية تنعقد دائمًا بأى صفة وبأية وسيلة وفى أى شكل أو صورة وبأى إجراءات مادامت هى المعبرة عن إرادة الأمم «وسريان إرادة الأمم حر مستقل عن جميع الصور المدنية ومادام أنه لا وجود له إلا من الناحية الطبيعية فهو ليس فى حاجة لإيجاد أثره إلا إلى أن يصطبغ بالصبغات الطبيعية للإرادة. ويكفى أن تريد الأمة حتى تكون إرادتها بارزة عامة؛ وعليه فجميع الصور والأشكال التى تظهر فيها هذه الإرادة هى حسنة وإرادتها دائمًا هى القانون الأعلى.

ولا نخشى على الإطلاق أن نكرر أن إرادة أمة ما هى مستقلة عن أى شكل. وبأى طريقة أرادت يكفى أن تظهر إرادتها حتى يصح كل قانون تضعه أو يزول كل قانون لا يرغب فيه مادام أنها مصدر السلطات جميعًا والسيد الأعلى الذى يبدل ويغير ما يشاء فى القوانين ويضع منها ما يتلاءم وأحواله.

«إن هيئة نيابية عادية تحل محل الجمعية التأسيسية... وليس من الواجب لها والحالة هذه إلا صلاحية خاصة وسلطة خاصة فى أحوال نادرة جدًا؛ ولكنها دائمًا تحل محل الأمة من حيث استقلالها عن أى شكل دستورى لتأخذ شكلاً آخر. فالنواب مستقلون كالأمة. ويكفى أن يريدوا حتى تكون إرادتهم المشتركة معادلة لإرادة الأمة ذاتها.

فها هى الصلاحية قد وجدت. وها هى السلطة قد خُوِّلت للمجلس القادم. يقول عدلى باشا فى خطاب ٤ أكتوبر لسنة ١٩٢٩: «لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك

من البت فى مصيرها» - أى البلاد - وبعد قوله فى خطابه المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩: «وليمكن عقد البرلمان فى صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة أى البت فى المصير. لأن خطاب عدلى باشا رقيم ٤ أكتوبر ومرسوم تأليف الوزارة رقيم ٤ أكتوبر وخطاب ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ كلٌ لا يمكن تجزئته من الناحية القانونية».

إذن هذا هو الحل وهذا ما ننقذ به الغَرْقى الذين لا يرون معنى للدستور إلا أن يهرفوا بما لا يعرفوا وإلا أن يصفوا بالرجعية من يطالب بقيام الأمة بوضع دستورها بنفسها ورحم الله امرأً عرف قدر نفسه فوقاها شرها».

أحمد وفيق

* * *

معارك دموية فى الانتخابات

إزاء تصميم الوفد أن لا يقول رأيه فى المساعدة من جهة وتنحى حزب الأحرار الدستوريين عن الانتخابات من جهة أخرى، دارت المعارك الانتخابية بين مرشحى الوفد وبعض ذوى العصبيات فى البلاد الذين رشحوا أنفسهم مستقلين عن الأحزاب أو زاعمين أنهم وفديون.

إذن فالمعركة الانتخابية شخصية مدارها الأشخاص لا الآراء وعصبية عائلية لا أكثر ولا أقل، مما كان من آثارها أن نقرأ مثل هذا الخبر يبعث به مراسل الأهرام فى قنا إلى جريدته يوم ١٩ منه يقول فيه:

شب شجار من جراء الانتخابات البرلمانية بناحية فاو بحرى (مركز دشنا) فقام ملاحظ بوليس النقطة بقوة من الخيالة والهجانة لتشتيت المتشاجرين وقد انجلت الموقعة عن قتل الشيخ محمد بخاتو أحد المرشحين وقد قبض على المتهمين للتحقيق.

* * *

علقت جريدة الأهرام على هذه الأنباء وأشباهها بفصل افتتاحى جاء به:

فى أخميم ومحلة مرحوم وقنا تضاربت الأحزاب بالعصى وتراشقت بالحصى فكانت معارك دموية من أجل المعركة الانتخابية. والحق يقضى بأن نقول قبل كل قول وكلام بل قبل كل بحث فى هذا الموضوع، إن ذلك شىء طفيف. بل إن ذلك كله وإن عَظُمَ فى عينَى الفريقين المتضاربين لا يستحق أن يذكر فى حياة ١٤ مليونًا مصالحهم ونفوذهم وجاههم وحياة وطنهم ومصير ذلك الوطن وتشريعهم..

إلخ، إلخ كل ذلك وقف على المعركة الانتخابية وعلى نتائجها ولكن ذلك كله إذا لم يعد أمرًا كبيرًا وإذا لم يعد شيئًا فإن من ورائه عظات وأن من ورائه دلائل لا تفوت الذين يرسلون نظرهم إلى أعماق هذه الأمة ليروا تيارها النفسانى وليرتئوا كيف يجب أن يتجه هذا التيار لمصلحة المجموع وخيره والسياسى ليس الذى يخلق الحوادث، بل هو الذى يعرف كيف يستفيد منها. والسياسى كما قال بسمارك لا يشبه إلا ناظر محطة السكك الحديدية لا يقابل القطار ليحوله إلى حيث يريد. بل يحرك إبرة الخط ليحول القطار إلى الطريق التى يريدها.

* * *

نقول إذا كان بعض الناس قد تضاربوا فإنهم تضاربوا لا لسبب حزبى سياسى كما يقع الآن بين البلچيكيين والفلامانيين لينتصر عنصر على عنصر ولا كما كان يقع بين الإنكليز والإيرلنديين أو بين الهنغاريين والنمساويين، بل لسبب عائلى ولسبب قروى محلى كانت المعركة الانتخابية باعثًا لإثارته. فنحن فى الشرق بلاد الأنساب والعشائر والقبائل والأفخاذ وبلاد العصبيات وبلاد القومية التى تتسع حتى تتخطى حدود الوطن والتى تضيق متى تتحصر فى الإقليم ثم تزداد انقباضًا وضيقًا حتى تتحصر فى القرية ثم تضيق وتنقبض ثم تتكمش حتى تتركز فى الأسرة الصغيرة ثم بالمنزل؛ فلا تصح مع معرفة الحقيقة كلمة الذين يجهلون روح الأمة فيُخْرِجون تضارب فريق من الناس فى بعض القرى عن جوهره الصحيح. فمن خطئهم أن يقولوا إن مصر لم تألف المعارك الانتخابية ولا هذه الحياة النيابية، ومن خطئهم الزعم بأن المصريين لا يميزون بين الانتخاب للحياة النيابية بقوة الرأى العام وبين ربح القضية بالعصا والطوبة.

فمحمل ذلك منهم عندنا على كرههم حرية مصر والمصريين وعلى كرههم الحكم البرلمانى لمصر لأنها تقول معه لكل قوم من هؤلاء الأقوام: نحن ناس وأنتم ناس. وأن يكونوا هم هم. لا أن يكونوا هم أنفسهم وهذا غاية العسف إذا لم يكن منتهى الجهالة فلندعهم إنهم مفترون(١).

* * *

ومضى باقى هذا الشهر والمعركة الانتخابية على أشدها.

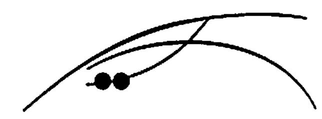
■ ■ ■

---

(١) الأهرام فى ٢١ نوفمبر.

الفصل الثانى

الكتاب الأخضر المصرى عن المفاوضات
مناقشات الصحف له



نشر الكتاب الأخضر

فوجئ الناس فى صباح اليوم السادس من هذا الشهر بالكتاب الأخضر المصرى تنشر نصه جريدة الأهرام وتقول، إنها وقد أتمت المطبعة الأميرية طبعه بذلت جهدًا جهيدًا فى سبيل الحصول عليه وهى تذيعه (للرأى العام حتى تتكون لديه فكرة صحيحة عن مواد ذلك المشروع، وحتى يكون كل مرشح اليوم وكل نائب غدًا على اطلاع تام، وحتى يدلى كل صاحب رأى برأيه وحتى يتسع الوقت للناس فيدرسونه الدراسة الكافية).

تسرب نصوصه خلسة

وقد بعث مراسل التيمس فى مصر لجريدته يقول:

بدأت الأهرام اليوم تنشر الكتاب المصرى الأخضر بشأن المفاوضات التى جرت فى لندن فى الصيف الماضى وأثمرت الاقتراحات المعروضة اليوم على الأمة المصرية لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا ويلوح أن هذا النشر إنما هو تسرب خطير آخر لوثائق رسمية شبيه بذلك الذى حدث فى نفس الصحيفة فى فبراير الماضى حيث نشرت الاتفاق الخاص بتعويضات الحزب وقرض سنة ١٨٨٥ الذى فاوض من أجله مستر ليت روس.

وتصرح الدوائر الحكومية أن الكتاب لم يكن قد أعد للنشر بعد، وقد أخبرنا محمد محمود باشا الذى وضعه أنه لم يسمح بنشره الآن ويعتبر أن ذلك حدث فى غير الوقت الملائم.

ويتبين من الكتاب الأخضر الذى حوى المطالب التى قدمها محمد محمود باشا وشرح الاقتراحات المختلفة نصًا نصًا أنه كانت هناك ثلاثة مشروعات

أعدت: المشروع الأول منها وزارة الخارجية البريطانية فى لندن بعد مباحثات أولية. أما المشروع الثانى فهو المشروع الذى قدمه محمد محمود باشا وصاغه ليفى بما اعتبره حاجات مصر ومطالبها ومهره بتوقيعه، والمشروع الثالث هو المشروع الذى أجازته الوزارة البريطانية وقبله محمد محمود باشا باعتباره الكلمة الأخيرة لحكومة جلالة الملك.

وطبيعى أن المشروع الثانى كان هو المشروع الأكثر رعاية وملاءمة لمصالح مصر من الاقتراحات النهائية وعلى الأخص فيما يتعلق بالسودان؛ إذ تضمنت طلبات محمد محمود باشا، إرجاع الجيش إليه كما كان فى سنة ١٩٢٤ وإزالة كل القيود الموضوعة على المصريين وجعلهم على قدم المساواة مع الرعايا البريطانيين(١).

تحققنا من صحة النصوص

وقد خشينا أن يكون فيما نشر بالأهرام تحريف أو تعديل أو سواه فسألنا فى ذلك محمد محمود باشا، فأجابنا أنه وإن لم يكن قد سمح بنشره ولا يرى أن الوقت يناسب إذاعته ولكنه يصرح أن ما نشر بالأهرام صحيح؛ ولهذا اعتمدنا إثباته وهذا نصه:

بيان
عن مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩
التى أدت إلى مشروع المعاهدة الإنكليزية

أبحرت من الإسكندرية فى الثالث عشر من شهر يونيه قاصدًا إلى إنكلترا لحضور الحفلة التى رسمتها جامعة أكسفورد لتقليدى لقب دكتور فى القانون، وكنت قد أزمعت على أى حال زيارة تلك البلاد فى صيف هذا العام لاستئناف الحديث فى أمور أخرى كنت أرى أن آن الأوان لتحريكها وتقديمها خطوات محسوسة.

أما الأحاديث التى كنت أريد استئنافها فهى الخاصة بالامتيازات. وقد يذكر أن الحكومة المصرية كانت دعت إلى عقد مؤتمر ينظر فى بعض تعديلات قضى التطور والعمل على تحقيق مظاهر السيادة الداخلية بإدخالها فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة، وأخصها توسيع اختصاص هذه المحاكم توسيعًا جزئيًا ليشمل

---

(١) السياسة فى نوفمبر.

بعض الجنايات والجنح التى كثرت الشكوى من بقائها خاضعة للقضاء القنصلى أو مست الحاجة لإدخالها فى سلطان القضاء المحلى. وقد سكنت المفاوضات بشأن هذا المؤتمر زمنًا فلما وليت وزارتى الحكم أعادت تذكير الدول بهذه المسألة. ولم يمضِ زمن طويل حتى وردت أجوبة معظم الدول متضمنة ملاحظاتها. ولما كانَ أهم تلك الملاحظات متعلقًا بإعادة النظر فى نظم التحقيق الجنائية ونظام السجون والنيابة العمومية، كان من الطبيعى أن ينتقل الموضوع من نقل بعض الاختصاص الجنائى للمحاكم القنصلية إلى نقله كله. ذلك أن البحث فى هذه النظم لا يقتصر أثره على بعض الجنايات والجنح دون البعض الآخر، والواقع أن تعديلها على وجه يحدث الاطمئنان لكفاية القضاء المختلط يُسْقط كل اعتراض على تعميم الاختصاص الجنائى لذلك القضاء بحيث يشمل الجنايات والجنح جميعًا.

وكانت أعمال اللجنة التى شكلت للبحث فى تعديل النظم المذكورة قد تقدمت قُبيل سفرى شوطًا بعيدًا، وكان ما يقدر لها من التوفيق فى الوصول إلى نتائج مُرْضية بحيث يبعث فى النفس ثقة بإمكان نقل مسألة توسيع الاختصاص فى طور التوسيع الجزئى إلى طور التوسيع الكامل من الوجهة الفنية أو القانونية، فلم يبقَ إلا العمل على تحقيق هذه الغاية من الوجهة السياسية. وهو ما كنت أبغى الوصول إليه بمحادثاتى مع وزارة الخارجية البريطانية.

كذلك جرت أحاديث بيننا وبين وزارة الخارجية البريطانية فى أمر الضرائب التى تنوى الحكومة المصرية فرضها على الأجانب. ومع شديد حرص الوزارة على أن تجعل الحديث فى هذا الشأن حديثًا فى مبدأ سلطة الحكومة المصرية وحقها غير منازعة ولا مدافعة فى إخضاع الأجانب لكل ما يفرض على أهل البلاد من الضرائب، فقد قضت ضرورات المفاوضة بالبحث فى ضرائب معينة مع الاحتفاظ بمسألة المبدأ، وكان لمعالى وزير الخارجية فى هذا الصدد مجهودات مباركة أثناء زيارته لوندرة فى شهر أبريل سنة ١٩٢٩ جعلتنى عظيم التفاؤل بحسن النتيجة. وقد كان من أغراض زيارتى تأييد مجهودات زميلى وتأكيد آثارها؛ إذ كنا بإزاء حكومة جديدة لم تشترك فى الأحاديث السابقة.

أما الشئون التى كنت أقصد إلى فتح الحديث فيها لأول مرة فهى اثنان: دخول مصر فى عصبة الأمم، والسودان.

وقد كان دخولِ مصر فى عصبة الأمم من أولى المسائل فى برنامج الوزارات التى تعاقبت منذ أُعلن استقلال البلاد. غير أن عمل بعضها فى هذا السبيل لم

يزد على مجرد الذكر فى خطاب العرش. وفى وقت من الأوقات أريد جس نبض المندوب السامى لتعرف الطريقة التى تلقى بها الحكومة البريطانية مثل ذلك الطلب إذا تقدم من مصر. فكان الجواب على ذلك أن الحكومة البريطانية لا يسعها إلا أن تكرر لمصر ما سبق لها إعلانه إلى سكرتارية عصبة الأمم عندما أبلغت فى سنة ١٩٢٤ بعض الدول ومن بينها مصر، الاتفاق الدولى الخاص بتسوية المشكلات الدولية للانضمام إليه. وقد كان هذا الإعلان شبه تحذير حتى لا تعتبر المسائل المعلقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، من المسائل التى يجوز أن تعالج أو أن تسوى بالطريقة التى قررها الاتفاق الدولى المذكور.

ولقد يظهر أن مسألة دخول مصر فى العصبة لم تتقدم بعد ذلك كثيرًا. على أنى كنت أرى أن من مصلحة مصر أن تدفع بها إلى قدر من التحقيق العملى وإن لم تَنَلْ مصر كل ما تطلبه فى هذا السبيل.

كذلك كنت أرى أن الوقت قد آن، خصوصًا بعد أن وضع الاتفاق الخاص بالنيل، لأن يعاد النظر فيما بقى من آثار الإنذار البريطانى متعلقًا بالسودان للرجوع فيها إلى ما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٢٤.

تلك كانت أغراضى من زيارة لوندرة ومقابلة رجال السياسة البريطانيين فهى لا تمتد إلى تسوية عامة للمسألة المصرية ولكنها ترمى، على أساس تجزئة المسائل المصرية، إلى تسوية ما كان مرتبطًا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الإصلاحى من جانب، وإلى العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرته مصر من أمر السودان، وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية.

لم يقف بى عند هذه الأغراض ولم يَحُل دون تعديها إلى تسوية المسألة برمتها ضعفُ رغبة فى الوصول إلى تلك التسوية، أو شك فى فضل التسوية العامة على التسويات الجزئية، أو تردد، أو تهيُّب لتلك العقدة التى أعْيَى حلها كبار رجال مصر وبريطانيا، إذ كنت أعتقد أن صعوبات الحل ليست جوهرية، وإنما هى نسبية ترجع إلى الظروف التى قامت فيها المحاولات المختلفة لالتماس ذلك الحل، وإن الظروف قد تؤاتى فى أى وقت فيسهل ما كان صعبًا ويعود ميسورًا ما ظهر فى حين من الأحيان عسيرًا.

وإنما حبَّب لى الاجتزاء بهذه الأغراض أنها كانت تتصل فى أسبابها ومقدماتها بالسياسة التى انتهجتها الوزارة منذ عام. وكان لى بحق أن أعتقد أن

تلك السياسة بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة وأعادته للحكومة من أسباب الثقة والهيبة وما كشفت عنه من آفاق جديدة فى تطور مصر ورقيها، توجب علىَّ أن أعمل فى رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها وأصل بها إلى أقصى مداها وأبعد نتائجها. كذلك كان لى أن أعتقد أن نجاح تلك السياسة يسهل علىَّ مهمتى تسهيلاً كبيرًا.

وقف بى أيضًا عند حد هذه الأغراض المعينة أن الحكم فى بريطانيا انتقل منذ أوائل شهر يونيه من أيدى حزب المحافظين إلى أيدى حزب العمال، وأنى قدرت أن الحكومة الجديدة نظرًا لضرورة اعتمادها على معونة أحد الحزبين قد تتحرج من أن تجعل المسألة المصرية من أولى ما تعالج من المسائل، وأن تستنَّ فيها طريقًا يختلف عما استن الحزبان الآخران فى ماضى حكمهما.

اتصلت إذن بذوى الشأن فى هذه المسائل وبذلت فى تذليل صعوباتها وتأكيد نجاح مساعىَّ فيها كل ما استطعت من إقناع وقوة، ولكنى شعرت بأن الخطوات التى أتقدمها فى هذا السبيل دون الجهد الذى أبذله والغاية التى أترسمها والنجاح الذى يحق لى بقوة مركز الحكومة المصرية فى تلك المسائل المختلفة أن أطمع فيها. ولم ألبث أن تبيَّنت أن مجهوداتى تكون أعظم توفيقًا لو عالجت المسألة المصرية بالجملة لا بالتفاريق.

وليس من شك فى أنه إذا تحققت النية سيسود علاقات ما بين البلدين جو من الوئام والصفاء، وأنه سينفتح لهما عهد جديد يقوم على الصداقة وحسن التفاهم يكون كل من الجانبين أكثر استعدادًا للتساهل فى المسائل الثانوية والتفاصيل مما يعوق فى أغلب الأحيان الوصول إلى تفاهم صحيح.

سُئلت إذن عما إذا كنت أشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها فكان جوابى بطبيعة الحال إيجابًا. فطُلب إلىَّ أن أحدد ما تريده الأمة المصرية لينظر فيما إذا كان من الممكن أن يتسع له صدر الحكومة البريطانية وألفت نظرى إلى أن المشروع الذى تمخضت عنه المفاوضات بين المغفور له ثروت باشا وبين السير أوستن شمبرلن فى سنة ١٩٢٧ اعتُبر أقصى ما ترضاه الحكومة البريطانية، وإلى أنه لا مندوحة من اتخاذه أساسًا للحديث إذ كان ثمرة أبحاث مستفيضة وجهود صادقة من الجانبين فى سبيل تقريب وجهتَى النظر المصرية والبريطانية، على أن أبين ما آخذه عليه وننظر معًا إذا كان ثمة سبيل لتحقيق الاتفاق بين البلدين.

ذهبت إذن أصور ما تريده الأمة المصرية وما تفهمه من استقلال لا يختلط بالحماية أو بالوصاية أو بأى وجه من وجوه التبعية وأتعقب ما فى مشروع سنة ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية. وقد أستطيع أن أجمل تلك الملاحظات - إن كانت مما يجوز فيه الإجمال - بأن المشروع يترك احتلال البلاد قائمًا وأنه لا يمكن فى يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له صورة إلا إذا اقترن بزوال الاحتلال، وأن المشروع بوصف أنه مخالفة لا يحقق على وجه كامل تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف.

طلبت أن تستعيد الحكومة المصرية حريتها بالنسبة للأجانب فلا يشاركها أحد فى هذا الشأن باسم حماية الأجانب والمسئولية عن أرواحهم وأموالهم، وأن تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح العصر وحالة مصر الحاضرة وأن تلغى الإدارة الأوروبية. وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية فى جملتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانيين فى الجيش. ولا يبقى المستشاران إلا بمقدار حاجة الحكومة المصرية إلى مشورتهما فيما تعتزمه من مشروعات الإصلاح الواسعة النطاق ويكون لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة، ويراعى فى اختيارهما وتعيينهما أنهما موظفان مصريان.

أما السودان، فقد طلبت أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتًا. وعلى ذلك يعود إليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤. ويجب أن تنقطع التدابير والإجراءات التى ترمى إلى التضييق على المصريين فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن الرعايا البريطانيين. وقُرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضة فى مسألته فى الوقت الذى تراه ملائمًا.

بعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هذه المسألة وفى تأمين المواصلات الإمبراطورية وتنظيم المحالفة بين البلدين، اتُّفق على أن تعد وزارة الخارجية مشروعًا يضمن جملة ما اتفقنا عليه فى هذه الشئون جميعًا. وكان الرأى عندى أن تضمن المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة وأن يترك البيان والتفصيل لكتب تُتبادل بين المفوضين تصدر تارة عن الجانب المصرى، وطورًا عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الكتاب.

ولقد حرصت كل الحرص على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب إذا لم تتكشف عن نجاح أو اتفاق. فاشترطت ألا يمس مصر أذًى أو تضييق إذا تبين لى

أن المحادثات لم تثمر اتفاقًا مُرْضيًا فرفضته، أو إذا رضيت الاتفاق وعرضته على البلاد فرفضته أو لم تقره.

سلمتنى وزارة الخارجية فى ٥ يوليو سنة ١٩٢٩ المشروع الذى وضعته بناء على محادثاتنا، وهذا المشروع ملحق بهذا البيان ومشار إليه بمشروع (أ) فتوفرت مع سعادة عبد الحميد بدوى باشا على دراسته لنتبين مطابقة المشروع المكتوب للاتفاق الشفوى، ولنرى ما إذا كانت الأمانى القومية حققت فيه على وجه مُرْض. وبدأت بعد ذلك أحاديث جديدة على أساس النص، المكتوب انتهت إلى المشروع المعدل وهو ملحق بهذا البيان ومشار إليه بمشروع (ب)، والمقابلة بين النصين تدل بذاتها على وجوه التعديل وما اتخذ من وسائل التدليل على صحته. على أنى لا أرى بأسًا من بيان ذلك على وجه الإجمال:

مشروع المعاهدة

فقرة أولى من ديباجة مشروع (أ)

لوحظ على هذه الفقرة أنه يفهم منها أن ثمت التزامات دولية توجب التعاون بين الدول، والواقع أن ليس شىء من ذلك وأنه إذا أريد التعاون فإن محله هو تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحفظ سلام العالم. وقد طلب تعديل هذه الفقرة بما يتفق مع هذا المعنى الأخير.

فقرة ثالثة من الديباجة

إنه وإن يكن مفهوم الاتفاق بيننا ألا يبقى أى أثر لإنذار سنة ١٩٢٤، فمن غير المرغوب فيه أن يشار فى المعاهدة إلى ذلك الإنذار لما تنطوى عليه هذه الإشارة من الذكريات المؤلمة. خصوصًا وأن كل ما نشأ عن الإنذار من الخلافات والمشكلات بين البلدين يدخل فى عموم المسائل المعلقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

فقرة رابعة من الديباجة

أُخذ على هذه الفقرة أنها تشير إلى «مهمة مشتركة بين الدولتين لحفظ السلام وضمان سلامة أراضى بلديهما واستقلالهما».

فإنه إذا كان من الواجب أن تُصاغ الحقوق والتكاليف فى المعاهدة على أساس التبادل، فإن الصيغة يستفاد منها أن مصر تضمن سلامة بريطانيا العظمى واستقلالها لا يمكن أن تكون نابية على السمع غريبة المعنى مُريبته. وقد تنصرف فى نفس من يقرؤها أو يسمعها إلى أنها ضرب من ضروب التعمية تجثم الحماية

من وراء أستارها لاسيما وأن الفقرة تتضمن إشارة إلى مهمة مشتركة بين البلدين، مع أن الاشتراك لا يُتصور ابتداء وقبل المحالفة بالنسبة لإنكلترا، ولا يتصور كذلك بالنسبة لمصر، إلا أن يكون فرعًا عن حماية تجعل المحافظة على سلامة الأراضى المصرية واستقلالها أمرًا مشتركًا بين مصر وبريطانيا.

لذلك كله يجب أن تحذف كل إشارة إلى مهمة مشتركة، كما ويجب تغيير التعبير الخاص بضمان سلامة الأراضى والاستقلال بآخر أكثر ملاءمة وأصلح لأن يكون أمرًا تشترك فيه إنكلترا ومصر على السواء. وقد اتفق على أن يكون ذلك التعبير الجديد هو الدفاع عن أراضى البلدين.

المادة الأولى

أُخذ على هذه المادة أنها تزيُّد لا محل له فقد ورد مثل عباراتها فى الديباجة. ثم إن حل المسائل يخلص من الأحكام التى اتخذت أساسًا للتسوية بأكثر مما يخلص من مثل هذا التأكيد الشكلى. وقد سبقت الإشارة إلى الاعتراض على إعادة ذكرى إنذار سنة ١٩٢٤ فى المعاهدة.

لذلك وجب أن تحذف المادة أصلاً وأن يحل محلها كمادة أولى، بعد تعديل طفيف، الجزء الأخير من المادة الثانية، وهو إعلان زوال الاحتلال باعتبار أن ذلك الإعلان هو الطابع الظاهر المميز للمعاهدة. أما التعديل فهو حذف عبارة «الموجود حتى الآن» فى وصف الاحتلال. فإن هذا الوصف قد يفهم منه من طرف خفى أن بقاء القوات البريطانية فى منطقة القنال ضرب جديد من الاحتلال أو احتلال غير الاحتلال المعروف. ومن أجل ذلك اقتُرح أن تضاف إلى المادة الثامنة الخاصة بالإذن لتلك القوات بالمرابطة فى منطقة القناة، تلك العبارة الواردة فى مشروع ملنر ومشروع الوفد لسنة ١٩٢٠ الدالة على أن بقاء تلك القوات لا يعد احتلالاً ولا يمس سيادة البلاد وذلك مبالغة فى نفى كل شبهة، مما سيأتى الكلام عليه بصدد تلك المادة.

المادة الثانية

اقترح تغيير صيغة الجزء الأول من هذه المادة على نحو ما يرى فى صيغة المادة الثانية من مشروع (ب)، اتقاء لشبهة أن مصر تعترف بأن بين بريطانيا ومصر علاقات خاصة من نوع الحماية كانت قائمة قبل المحالفة وجاءت قبل المحالفة وجاءت هذه بديلاً منها.

وقد سبق الكلام عن الجزء الثانى بصدد الكلام عن المادة الأولى.

المادة الثالثة

اقترح أن تنزع هذه المادة أصلاً من المعاهدة. فإن الواقع فى أمر دخول مصر عصبة الأمم أنه ليس جزءًا من التسوية التى يُراد وضعها بين البلدين، وأنه مستقل عنها وتحقيق لأمنية قديمة لم تزل حكومات مصر المتعاقبة منذ إعلان استقلالها ترجو تحقيقها. وإذا كان ثمت ارتباط بينه وبين تسوية مُرْضية بين البلدين فهو أن عدم التوفيق إلى تلك التسوية كان حتى الآن حائلاً دون إخراج الأمنية المذكورة إلى حيز التحقيق الفعلى. فالارتباط تاريخى ليس بينه وبين أجزاء التسوية علاقة مباشرة.

ثم إن المادة وضعها وصيغتها أشبه ما تكون بفرض على مصر وشرط يؤخذ عليها كما لو كانت كارهة للدخول. وقد تلقى فى روع القارئ أن مصر تدخل العصبة لتكون من أتباع بريطانيا وحاشيتها فيها.

على أن مصر تحرص كل الحرص على الحصول على تعضيد بريطانيا العظمى لها فى دخول العصبة، فليس ما يمنع إذن من أن يكون طلب التعضيد وقبوله موضوع كتابين يتبادلان بين الحكومتين ملحقين للمعاهدة.

ولقد أفاض الجانب البريطانى فى استحسان تضمين المعاهدة أمرَ عزم مصر على طلب الاندماج فى عصبة الأمم؛ لما فى ذلك من إرضاء النزعة الدولية المحببة الآن ومن إكرام العصبة واحترامها. وذكر فضلاً عن ذلك أن المعاهدة تشير فى أكثر من مكان إلى الواجبات المترتبة على ميثاق العصبة أو إلى إحكام ذلك الميثاق، وأنه يحسن لإعطاء تلك الإشارات حق معناها وكامل مفهومها أن يكون فى صدر المعاهدة إعلان عزم الحكومة المصرية فى هذا الشأن.

اتُّفق إذن على أن تضمَّن المادة فى المعاهدة غير أنه قبل أن تعدل على وجه يرضى كرامة مصر ويدل على أن دخول مصر العصبة تحقيق لأمل قديم لها، وعلى أن ذكر ذلك من جانب مصر جاء على سبيل الخير ومن جانب بريطانيا على سبيل التعهد بالتعضيد.

المادة الرابعة

هذه المادة توجب تبادل الرأى لتسوية المسائل الخلافية بالطرق السلمية، فمفهومها أن التبادل لا يكون إلا حين يبلغ الخلاف حد الخطر على صفاء العلاقات. ولكنها صيغت فى شىء من الإبهام قد يسمح بالقول بأن تبادل الرأى يكون فى كل مسألة تقوم مع دولة أجنبية ومنذ يبدأ اختلاف الرأى أى منذ تنشأ

المسألة، ومنشأ الإبهام أن شرط التبادل جعل أن تكون المسألة تفضى إلى الحرب إذا لم تُحلّ. وكم من المسائل الخارجية حتى الصغير منها لا ينطبق عليه هذا الوصف. ولقد يكفى أن تشتبك بمسألة أيًا كانت اعتبارات كرامة أو شرف قومى لتصبح فى المقام الأول من الخلافات. ولما كان مثل ذلك الاشتباك مألوفًا خصوصًا فى بلاد الشرق التى عاشت طويلاً ترسف فى أغلال الامتيازات، وكان ذلك الاشتباك على أى حال جائز التقدير فى أى زمان ومكان - فإن تعريف شرط التبادل يوشك أن يشمل كل ما تتناوله العلاقات الخارجية بمصر.

وقوينا الاعتراض على صيغة المشروع بأن الحكم الذى أتت به المادة ينفذ على بريطانيا كما ينفذ على مصر بحكم قبول مبدأ تكامل الحقوق والتكاليف. فيجب لذلك أن يكون متصور التطبيق لمصلحة مصر على الوجه الذى ينطبق به عليها.

لذلك كله اقتُرح أن يكون مناط شرط التبادل تحقُّق الحالة التى يوجد معها خطر قطع العلاقات، لا احتمالاً تقديريًا يكاد لا يتخلف فى المشكلات الدولية. واختيرت للدلالة على هذه الحالة الصيغة التى جاء ذكرها فى المادة الثانية عشرة من ميثاق عصبة الأمم والتى رتبت عليها الواجبات الدولية الخاصة بحفظ السلام ومنع أسباب الحرب.

المادة الخامسة

تختلف هذه المادة عن مثيلاتها فى المشروعات السابقة فى أنها ترتب لبريطانيا العظمى وعليها بقدر ما ترتب لمصر وعليها من الحقوق والتكاليف وهو اختلاف له خطره. ثم إنها قصرت ما يمتنع على كل حليف عقده من المعاهدات المضرة بمصالح الحليف الآخر على المعاهدات السياسية. وهى صيغة أعم وآكد فى حرية العمل من الإشارة إلى حرية مصر فى خصوص المعاهدات التجارية.

المادة السادسة

أُخذ على هذه المادة أنها تكلف مصر الاعتراف بأنها وحدها المسئولة عن أرواح الأجانب وأموالهم، وهو أمر لم تزل تلحُّ فى المطالبة به وتنكر أن يكون الحال فيه على غير ما قضت به المادة. وإذا كان أحد جديرًا بأن ينفرد بهذا الاعتراف فهو الذى سيتحول حاله بهذا الحكم ويطرح عن كاهله ما كان قد تطوع فى احتماله.

كذلك أخذ على جزئها الأخير أن الأصل فى حماية أرواح الأجانب وأموال السكان قاطبة. بل الحق أن حماية الأرواح والأموال ليست إلا حكم البلاد حكمًا

عادلاً منظمًا. وهو شأن كل بلد يزعم لنفسه حق المشاركة فى الحياة الدولية ويعتدُّ لنفسه بمثل ما لمصر من العدة. فليس لهذه المادة مفهوم غير أن الأمر رُدَّ إلى نصابه الطبيعى ودخلت حماية الأجانب فى عموم ما فى ذمة الحكومة المصرية وعنقها من حماية سكان البلاد: إذن يكون الكلام فى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق تنفيذ تعهدات مصر فى هذا الصدد إخراجًا للمسألة عن وضعها الحقيقى، فضلاً عن أنه يخشى تأويله على أنه يجعل سبيلاً للتداخل فى الإدارة المصرية فى سكونها وحركتها كلما عَنَّ لبريطانيا رأى فيما يجب اتخاذه من التدابير لحماية أرواح الأجانب وأموالهم لا تكون الحكومة المصرية قائلة به أو عاملة عليه.

لذلك حُذفت الإشارة إلى التدابير اللازمة فأصبحت الجملة تكريرًا بصورة أخرى للمعنى المستفاد من الشق الأول من المادة، ومجرد تأكيد وقطع عهد بأنْ سيجرى حكم البلاد بطريقة عادلة منظمة.

المادة السابعة

لم يكن بُدٌّ فى محالفة من فرض حالة الحرب ولكن هذه الحالة لم تفرض فى هذه المادة إلا محوطة بالإشارة إلى المادة الرابعة من جانب وإلى المادة الرابعة عشرة من جانب آخر، أى أنها فرضت حربًا نشبت فى حدود الالتزام الذى أخذته الدول على نفسها بنبذ الحرب كأداة السياسة القومية ولم يفلح فى تجنبها كل ما قامت به الدولتان من تبادل الرأى وكل ما كفله ميثاق جمعية الأمم من الوسائل الناجعة.

لم يكن كذلك بد، مع أساس التكافؤ فى الحقوق والواجبات، من أن يبادر كل حليف بنجدة حليفه. على أن اختلاف ما بين البلدين من الوسائل والموقع دعا إلى شىء من التخصيص فى وصف تلك النجدة. فهى بالنسبة لمصر أوسع من جانب وأضيق من جانب آخر مما يدين به الحليف عادة لحليفه: هى أوسع إذ تتعهد مصر، فى حالة إذا لم تكن الحرب نشبت فعلاً بل كانت توشك أن تنشب فقط (حالة خطر الحرب)، بأن تبذل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية. وهى أضيق لأن التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية هى أخص ما يطلب من مصر سواء فى حالة الحرب أو فى حالة خطر الحرب. ليست النجدة فى خارج الأراضى المصرية ممتنعة أصلاً وما كانت لتكون كذلك مع اعتماد التكافؤ فى الحقوق والواجبات أساسًا للمحالفة؛ ولكنها لا تكون بحسب

نص المادة إلا على سبيل الندرة والاستثناء. ثم إنه إذا طلبت مثل تلك النجدة من مصر فهى لا تطلب على سبيل الأمر والتحكم كما يكون الحال بين التابع والمتبوع، وإنما تُطلب من حليف حر يقيس ما يطلب منه بمعيار ملابساته الخاصة من ممكنات وضرورات، ويوقن أن ما يقدمه من نجدة سيقرب أسباب انتصار فيه الخير الكبير لنفسه ولحليفه.

ذلك هو روح المادة والمفهوم الذى قبلت على أساسه. فليس فتح البلاد وغزوها بالذى يوجب على مصر أى التزام قانونى بحكم المعاهدة إذ كان منافيًا لميثاق نبذ الحرب، ولا قمع الفتن بالذى تحتمل معه النجدة، إذ كان لا يوصف فى العرف الدولى بأنه حرب.

وقد رُئى أن تفصل الفقرة الأخيرة من المادة الخاصة بالمدربين العسكريين لتكون مادة مستقلة لعدم اتصالها مباشرة بما سبقها. (راجع المادة ٨ من المشروع ب). كما رُئى تغيير التعليل الذى بنى عليه التعهد فبدلاً من أن يكون «احتمال التعاون الفعال بين الجيشين»، أصبح «استحسان الوحدة فى التدريب والأساليب»؛ وذلك لتجنب إثارة الشبهة فى نشاط الاستعدادات الحربية كما هو مفهوم صيغة هذه الفقرة وعلى الخصوص لجعل العلة أكثر ملاءمة وتناسبًا مع قدر المعلول وأصحَّ سببية. فإن التعاون وهو أمر تقضى به المعاهدة فى ظروف معينة لا يصلح سببًا لنتيجة مرهونة باختيار مصر كما هو الشأن فى الالتجاء إلى معلمين أجانب، وإنما يصلح السبب إذا كان استحسانًا واستجوابًا.

المادة الثامنة

اقترح تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود بالحماية هو قناة السويس وحدها باعتبارها طريقًا أساسيًا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية؛ وذلك لدفع زعم ألفناه من بعض المعتمدين البريطانيين من أن مصر جميعها طريق أساسى للمواصلات البريطانية؛ وبذلك ينتفى أن يكون للقوات المرابطة فى منطقة القناة أى شأن أو أى غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر. وتكون العبارة الأخيرة من المادة بحسب مشروع (ب) وهى الخاصة بإنكار صفة الاحتلال على القوات المذكورة قد اكتسبت قوة معنى وصدق دلالة مضاعفين.

كذلك طلبت إضافة عبارة «فى الأماكن التى يتفق عليها بعد» بعد عبارة «الأراضى المصرية»؛ لكى لا يتبادر للذهن أن الجانب الشرقى من القطر أصبح

خالصًا لتلك القوات وليتبين أن حدود مكان مرابطة القوات وامتداده محل اتفاق، أجل باعتباره مع الاتفاقات التفصيلية اكتفاء ببيان الموقع العام لمرابطة القوات، وأوثر تحديد ذلك الموقع بخط الطول، وهو يقع أبعد إلى جانب الشرق من التل الكبير.

المادة التاسعة

اعتُرض على الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأنها تضيق ما وسعته الفقرة الأولى، وأنها على أى حال شرح وتفصيل لا يجوز أن تكون المعاهدة محلاً له؛ ولذلك استقر الرأى على حذفه من هذه المادة ورُئى أن يتبادل بين الحكومتين كتابان يكونان أكثر دلالة على ما تحتفظ الحكومة المصرية لنفسها من حرية.

المادة العاشرة

أُخذت على الفقرة الأولى أن مصر ما بها أن تعترف بأمر بُحَّ صوتها بالنداء به، وأن الاعتراف يجب أن يصدر ممن كانوا حتى الآن متمسكين بالامتيازات لا يقبلون فيها تبديلاً أو تعديلاً.

أما الفقرة الأخيرة فقد تساءلنا ماذا يكون مرمى التعهد الوارد بها، وأشرنا إلى أن تضمين هذا التعهد فى المعاهدة يجعل مادة التحكيم (١٤) منصبَّة عليه، وزدنا أنه يقتضى التعهد وعملاً به يصبح لمصر أن تضع ما تشاء من التشريعات وتطبقها على الأجانب. فإذا رأت بريطانيا فى شىء من تلك التشريعات إجحافًا بالأجانب أو تنافيًا مع المبادئ العامة للتشريع عند الدول ذوات الامتيازات وخالفتها مصر فى الرأى، حُلَّ الخلاف بطريق التحكيم.

وهذا الوضع يشبه من بعض الوجوه ما كان قد اقترحه مشروع ملنر من إعطاء الممثل البريطانى حق المعارضة فيما يطبق على الأجانب من التشريعات، على أنه يفضل الاقتراح القديم فى أنه بدلاً من أن يكون حقًا فرديًا للممثل البريطانى يصبح الخلاف بين الدولتين محل تحكيم على يد هيئة دولية.

وقد أبدينا أننا لا نرى مانعًا من قبول هذه الصورة الجديدة فى ضمان حقوق الأجانب، لاسيما وأننا لا نرى فرقًا بينها وبين الضمانات التى وردت فى مشروع الاتفاق الدولى الذى وضعته عصبه الأمم والذى رسم القواعد العامة لمعاملة الأجانب وجعل التحكيم طريق حل الخلافات بين الدول فى تنفيذ تلك القواعد.

ويكاد يكون الفرق الوحيد بين حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من مشروع المعاهدة وبين مشروع الاتفاق الدولى المتقدم ذكره، أن طلب التحكيم فى

الحالة الأولى خاص بإنكلترا وفى الحالة الثانية مشاع بين جميع الدول الموقعة على الاتفاق؛ على أن هذا الفرق أيضًا لا يلبث أن يزول يوم توقع مصر ذلك الاتفاق فيصبح حتى طلب التحكيم عامًا بعد أن كان خاصًا؛ فتصبح حال مصر حالة الدول الأخرى ويحل محل الامتيازات نظام تحكيم فيه الأمان الكافى لمصالح الأجانب ومرافقهم.

على هذا الوجه من تأويل الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة لا يكون ثمت محل لترك سلطة للمحاكم المختلطة فى التصديق على أى تشريع مالى أو غيره، كما جاءت الإشارة إلى ذلك فى مشروع الكتابين اللذين يُتبادلان بشأن الامتيازات بحسب مشروع (١). أن لا يجوز الجمع بين تعهد يحميه التحكيم أمام هيئة دولية وبين تصديق تتولاه المحاكم المختلطة باعتبارها ممثلة للدول، فإن أحد الاثنين يجب أن يغنى عن الآخر. فحيث يكون تصديق لا يجوز أن يصبح التشريع المصدق عليه محل أحكام بعد ذلك، وحيث يجوز الاحتكام إلى هيئة دولية لا يكون محل لأن تتداخل المحاكم المختلطة فى الأمر.

على أنه بعد بسط الأمر على هذا الوجه لم تستطع الحكومة البريطانية أن ترى الظرف الحاضر ملائمًا لترك الطريقة المتبعة من تصديق المحاكم المختلطة على التشريعات، ولذلك لم تجد بُدًا من إسقاط الإشارة إلى التعهد فى صلب المعاهدة ونقل عباراته إلى الكتب التى تتبادل بشأن الامتيازات لا على أنها بيان تعهد من جانب مصر، وإنما على أنها تحديد لمهمة المحاكم المختلطة التى تتسع من جانب لتشمل التشريعات المالية وتضيق من جانب آخر فتكون مجرد استيثاق من أن التشريع المالى لا يتضمن تمييزًا غير عادل ضد الأجانب ومن أن التشريعات الأخرى لا تتنافى مع «المبادئ المأخوذ بها عمومًا فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب» (وهى المبادئ التى يقوم عليها مشروع الاتفاق الدولى الذى سبقت الإشارة إليه). وقد اقترحت هذه الصيغة بدلاً من صيغة «مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات» إذ لم يكن لهذه الصيغة الأخيرة معنى ظاهر أو محدد. وعلى ذلك لا يكون للمحاكم المختلطة تداخل - كما تحاول الآن فى بعض الظروف - فى موضوع التشريع ومناسبته. وتصبح الحكومة وهى وحدها المسئولة عن حكم البلاد، حرة فى تكييف نُظُمها التشريعية والمالية على الوجه الذى تراه أجدر بالمسئوليات التى تضطلع بها.

المادة الحادية عشرة

أُخذ على هذه المادة أنها تشير إلى علاقات خاصة بين الطرفين وأنها كذلك قد تثير الشبهة فى أن مقصود الإشارة علاقة من نوع الحماية، مع أن الحكم الوارد فيها لا يتعلق إلا بأمر من أمور المجاملة والكرامة بين حليفين ترتب على المحالفة نفسها على الصداقة بين البلدين، لذلك وجب أن تصدر المادة بنفس العلة التى صدرت بها المادة التاسعة من هذا المشروع.

ثم إن إيجاب تقديم السفير البريطانى على غيره من ممثلى الدول الأجنبية، إذا كان هذا التقديم لا يتفق مع قواعد البروتوكول المتواضع عليها لا يمكن أن يقبل من هؤلاء الممثلين، على خلاف القواعد التى رتبها مؤتمر فيِّنا لأسبقية الممثلين، إلا على تقدير أن مصر فى مركز يختلف عن مركز البلاد المستقلة التى تنفذ فيها القواعد المتقدم ذكرها بلا بحث أو تبديل. وهو ما لا تريده مصر أو ترضاه. على أن مصر لا تكره أن يكون لممثل حليفتها العظيمة أكبر قسط من الكرامة والتقدم وهى لذلك لا ترى بأسًا من أن تختصه بأكبر مرتبة دبلوماسية. ومظهر ذلك الاختصاص أنها لا تقبل من الدول الأخرى أن يمثلها سفير على أن تقبل مرتبة السفير لممثل حليفتها. ذلك أن مراتب الممثلين أمر يتفق عليه بين الدولة التى ترسلهم والدولة التى يرسلون إليها، وأن لمصر تمام الحرية فى أن تكتفى بوزراء مفوضين لتمثيل الدول الأجنبية عندها. بهذا يصبح الحكم خاليًا من كل شذوذ أو استثناء ومجرد أثر لمجاملة حليف وحفاوته بحليفه، ويكون للممثل البريطانى حق التقدم على غيره من ممثلى الدول وفقًا لقواعد البروتوكول المعمول بها لا خروجًا عليها. ولمصر فى هذا الصدد أسوة حسنة بسويسرا.

كذلك أُخذ على هذا المادة أنها لا تقرر التكافؤ بين البلدين فى أمر التمثيل، فى أن حين هذا الشأن أظهر ما يجب أن يكون فيه التكافؤ. وعملاً بالحكم المتقدم ذكره يكون لمصر لدى بلاط سانت چيمس سفير (وهو الآخر يتقدم على ممثلى الدول الذين يكونون من درجة وزير مفوَّض).

المادة الثانية عشرة

أنكرنا أن تُضمَّن هذه المادة التى تقرر التسوية الوقتية لمسألة السودان أى وصف جديد أو محدث لمركز الطرفين، وذلك اكتفاء بحكم اتفاقات سنة ١٨٩٩ التى استقر الرأى على العودة إليها. فوجب لذلك أن تحذف كلمة (Condominuim)؛

كذلك رُئى أن تصدر المادة باحتفاظ مصر بحقها فى المفاوضة بشأن السودان تنويهًا بأهمية ذلك الحق. واتفق فضلاً عن ذلك على أن العودة للعمل بأحكام اتفاقات سنة ١٨٩٩ يترتب عليه عودة الجيش المصرى إلى السودان، كما يترتب عليه أن يظل الحاكم العام متوليًا للسلطات التى فوضتها له الدولتان بالاتفاقات المتقدم ذكرها.

ولما كانت هذه السلطات لا تشمل إلا التشريع للبلاد وإجراء الحكم فيها، فقد أثيرت مسألة تمثيل السودان فى المؤتمرات المختلفة وانضمامه إلى المعاهدات؛ إذ كانت هذه السلطة لا تدخل فى نطاق السلطات التى قررتها اتفاقات سنة ١٨٩٩ للحاكم العام. وبعد مناقشات طويلة انتهى الرأى إلى ما تضمنه الكتابان المتبادلان فى هذا الشأن. وهو مظهر جديد واضح لمركز الحكومة المصرية فى السودان كان يوشك أن يعفى عليه العرف الذى جرى فى السنين الأخيرة.

وتطرَّق البحث إلى التشريعات والإجراءات التى جعلت المصريين فى حكم الأغراب عن السودان وإلى ما تضمنته تلك التدابير المختلفة من وجوه التضييق؛ حتى ظن المصريون الظنون بمرامى الحكومة الإنكليزية فى السودان. وتم التفاهم على أن العودة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ومراعاة الدقة فى تنفيذها كفيل بأن يرد الأمر إلى نصابه الطبيعى، وهو بلا شك كذلك خصوصًا إذا ذكر أن إدماج الإشارة إلى اتفاقات سنة ١٨٩٩ فى صلب المعاهدة التى يضمن أحكامها التحكيم يجعل لأحكام تلك الاتفاقات قوة لم تكن لها من قبل.

وأخيرًا أثيرت مسألة ديون مصر على السودان واتُّفق فيها على مبدأ التسوية وعلى مقدماتها من البحث والاستقصاء.

المادة الخامسة عشرة - أخذت على هذه المادة مآخذ من حيث الصياغة القانونية، كما أخذ عليها أنها تفتح الطريق لأن تطلب بريطانيا العظمى تعديل أحكام المعاهدة لمصلحتها دون مصلحة مصر مع أن ذلك الاحتمال يجب أن يكون منقطعًا؛ ولذلك وجب أن تُعدل لينفى مثل ذلك الاحتمال.

المذكرات

١ - مذكرة الجيش

اقترح تعديل (٢) من الفقرة الثانية ليتبين أن إيفاد بعثة بريطانية جاء طوعًا واختيارًا من الجانب المصرى، وأن الملحوظ به اعتبارات تدريب وقتية. ولذلك طلب أن تُحذف عبارة «مدركة ما لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية

العظمى فى الطوارئ» إذ كان هذا التعليل يخرج البعثة من أن يكون سبب إيفادها اختياريًا وقتيًا، وطلب أن يبنى إيفاد البعثة على حكم المادة ٨ من المشروع (ب) لينتفى كل شك فى حقيقة مركزها.

كذلك اقتُرح تعديل النص الخاص بمنع الطيران فى منطقة القناة؛ لجعله غير منطبق على الهيئات المصرية التى تقوم بخدمات الطيران.

٢ - مذكرة المستشارين

اتُّفق على تعديل صيغة الجملة الأخيرة من المذكرة لكى لا يسبق إلى بال أحد أن هذين المنصبين دائمان؛ ولكى يتبين أن الاختيار بيد الحكومة المصرية أصلاً.

٣ - مذكرة البوليس

اتفق على تعديل صيغتها حتى لا يقع فى الخاطر أن مدة خمس السنين هى مدة قيادة الضباط البريطانيين وحدها، وليتبين أنها مدة وجود العنصر الأجنبى بقيادة الضباط البريطانيين فينتهى الاثنان بانتهائها. والواقع أن هذه الفترة كانت فى نظرنا فترة انتقال لإحلال العنصر المصرى محل العنصر الأجنبى جميعه.

٤ - مذكرة الامتيازات

فيما عدا بعض تعديلات تتعلق بصياغة هذه المذكرات، كانت الفقرات الخاصة بمحاكمة المصريين المتهمين بارتكاب جرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة، وبالعفو عن الأجانب وبالتشريعات المنطبقة على هؤلاء وباختصاصات المستشار القضائى فى شئون الأجانب إطلاقًا - محل مناقشة وبحث طويلين.

ولقد طلب حذف الفقرة الخاصة بمحاكمة المصريين أمام المحاكم المختلطة ليظل الاختصاص للمحاكم الأهلية. وإن لم يكن حذف الفقرة الخاصة بالعفو فتعديلها ليكون حكمها متفقًا مع قواعد المسئولية الوزارية، فيصبح وزير الحقانية هو وحده الذى يعرض لجلالة الملك عن شئون العفو وتخفيف العقوبات ويقتصر شأن المستشار القضائى على إبداء مشورته. وحيثما جاء ذكر المستشار القضائى فى شأن من الشئون كما فى هذه الفقرة الأخيرة من المذكرة، طلب أن يشار بوجه جلى إلى توقيت مهمته الأصلية، كما بينت فى المذكرة الخاصة بالمستشارين، وقتية.

أما الفقرة الخاصة بالتشريع، فقد طلب تعديلها على الوجه الذى سبق شرحه فى الكلام عن المادة العاشرة من المشروع.

وأخيرًا طلب حذف الإشارة إلى ذلك الاختصاص العام المبهم، الذى جعل للمستشار القضائى التدخل فى شئون الأجانب عمومًا سواء كانوا من أصحاب الامتيازات أو لم يكونوا، فتصبح مهمته محصورة فى الأمور التى سبق ذكرها.

وقد جاء الجواب على هذه المذكرة محددًا لما تم الاتفاق عليه فى تعريف لفظ «أجنبى» للفصل بين اختصاص المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فى شئون الأجانب، فلا يكون للأخيرة، خلافًا لما ذهب إليه فى الحكم الخاص بالأتراك السوريين، اختصاص بغير الأجانب الذين يتمتعون حالاً بالامتيازات أو الذين كانوا يتمتعون بها قبل سنة ١٩١٤، وذلك سواء فى الأقضية المدنية أو الجنائية.

٥ – المذكرات الجديدة

وقد رُئى أن تضاف إلى المذكرات السابقة مذكرات جديدة فى شئون الموظفين الأجانب، تأويلاً لحكم المادة التاسعة من المشروع، والأقليات، إعلانًا بأنها تخص الحكومة المصرية وحدها والسودان لإثبات الاتفاق الخاص بتسوية ديون مصر عليه، ولتحديد الإجراءات التى تُتبع لجعل بعض المعاهدات ذات الصبغة الإنسانية العامة منطبقة على السودان.

ليس ما تقدم إلا عرضًا موجزًا لما تداولته المناقشات أريد به أن ينقل صورة وافية نوعًا من دورَى المحادثات:

الدور الأول الذى جرى الكلام فيه على الأسس الكلية للمعاهدة وعلى التطبيقات المهمة لهذه الأسس وهو الذى أثمر المشروع (أ).

والدور الثانى الذى قامت المناقشات والأبحاث فيه على المشروع (أ) فأثمر المشروع (ب).

ولقد أخرج هذان المشروعان فى وقت قصير إذا قرن إلى الوقت الذى قطعه إخراج المشروعات السابقة. ولا شك فى أن جعل مشروع سنة ١٩٢٧ أساسًا للأحاديث والرغبة الصادقة من الجانبين فى التفاهم وتقريب مسافات الخلف واعتبارات سياسية مختلفة، كانت تحفزنا جميعًا إلى إلغاء فترات الراحة وتحميل الوقت أقصى ما يحتمل من العمل، لا شك فى أن كل أولئك كان له الفضل فى الوصول إلى نتيجة مُرْضية فى ذلك الوقت القصير. وقد لا يعنينى أن أنوه بما اقتضته تلك النتيجة من الجهد والجَلَد وطول الأناة ولطف المعالجة وطويل المناقشات ومشاقها من الجانبين، ولكن يخطئ كل من يحكم على قيمة العمل الذى تم بالزمن الذى استغرقه.

كان مشروع (ب) إذن خلاصة تلك الأحاديث. وما لى أن أخدع نفسى أو أخدع أحدًا فأقول إنه غاية ما يتمنى المصرى لبلده، فإنه لعزيز علىَّ أن أقف بأمانى بلادى عند هذا الحد مهما بعد. ولكنى أخذت نفسى بأن أذهب فى كل مسألة إلى أقصى ما أستطيع الوصول إليه آخذها تارة منفردة وطورًا مجتمعه متفاعلة بغيرها. ولقد اطمأنت نفسى لقبول المشروع الأخير إذ وازنت بين ما نرجوه أو نتوقعه من المستقبل فى حالى قبل المشروع أو التردد فيه فرجح جانب القبول على جانب التردد رجحانًا مبينًا. إذ كان القبول، فوق ما ينيلنا إياه من غايات طال انتظارنا لها وساء حالنا بامتناعها علينا، سيفتح لنا آفاقًا جديدة فى العمل يصبح معها كل أمل مشروعًا وكل نتيجة متصورة ميسورة.

لم أتردد إذن فى إعلان قبولى فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٩، وذلك بالتوقيع عليه بالحروف الأولى من اسمى على نسخة من المشروع (ب) أودعت وزارة الخارجية البريطانية.

اشتغل بعد ذلك مجلس الوزراء البريطانى بالنظر فى ثمرة المحادثات التى قامت بينى وبين وزارة الخارجية والتى فصلت أمرها فيما تقدم، وبعد بحث طويل أقرها مبدئيًا وعهد إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة وزراء بأن يتصلوا بالخبراء، عسكريين وغير عسكريين، ليستطلعوا رأيهم فى المشروع وقد كان هذا الدور دقيقًا؛ إذ كان المفهوم والمعروف أن لهؤلاء الخبراء تشددًا أو صلابة فى آراء معينة ليست مما يشرح لها صدر مصر. على أن المشروع كان قد تم نضجه وصدقت رغبة الجانب البريطانى فى نجاحه، فاجتاز هذا الدور بعض المخاوف مما سوف يلقاه الجندى البريطانى من العنت والشدة فى القفار النائية عن أسباب العمران والحضارة التى سترابط فيها القوات البريطانية أو مما سوف يخشى من امتناع ماء المشرب أو فساده، فتقدمت بالتأكيد بأننا سنعمل جهدنا على تلطيف ذلك العنت ونحتاط لضمان توافر ماء الشرب وسلامته وأننا نرى فى ذلك واجبًا لا نتردد فى القيام به؛ ثم إن ما سنصنعه فى هذا السبيل سيعود أثره أيضًا على ما قد يمكن أن يكون مرابطًا من القوات المصرية فى تلك النواحى.

انتقل المشروع بعد الموافقة على إضافة حكم بالمعنى المتقدم وعلى تعديلات طفيفة أخرى إلى مجلس الوزراء؛ ليعيد النظر فيه بعد الاطلاع على تقرير اللجنة الوزارية. ثم ثارت مناقشات بشأن عودة الجيش المصرى إلى السودان وانتهى رأى الوزارة فى موقف لم يخْلُ من الدقة إلى ما كتب لى به بعد ذلك وزير الخارجية

البـريطانية مـن أن عـودة الجيش سـتكون مـحل نظر وتفاهـم عند سـحب القـوات البـريطانيـة من القـاهرة، ويشـتـرط أن يكون تنفـيذ المعاهدة حـاصـلاً بالروح التى باشرنا بها المفاوضة.

تلا هذه الإجراءات نشر مشروع المعاهدة وقد كان من مقتضيات النشـر عدم إيراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التى تستعمل فى تحرير المعاهدة؛ ولذلك أطلق على المشـروع اسم مقترحات وهـى ملحقـة بهذا البيان باسم (ج). وبمناسـبة النشـر وجـهت إلى الأمـة المصـرية نداء أدعـوها فـيـه إلى طرح المنازعـات الحـزبية وفـحص المشـروع على هدى الوطنيـة المسـتنيـرة، كـمـا أنى بمنـاسـبـة عـودتى من الخـارج ألقـيت خطابًا أفصل فـيه ما فى المشـروع من مـزايا تحسن بكل مـصـرى قبوله والاغتباط به خطوة موفقة فى سير مصر إلى الأمام.

تحريرًا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩.

محمد محمود

* * *

مشروع (أ)

إن صاحب الجلالة ملك مصر

وصـاحب الجـلالـة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأمـلاك البـريطانيـة وراء البحار وإمبراطور الهند،

حـرصًـا علـى توثيق عُـرَى الصـداقـة وحـرصًـا علـى دوام حـسن التـفـاهـم بين بلديهـما وعلـى التعـاون فـيمـا بينهـمـا طبقًـا لواجبـاتهـمـا الدولية فى حفظ سـلام العالم،

وبما أنه ينبـغى لتحـقـيق هذه الغـاية أن يتفق البـلدان على حل المسـائل الأربع المعلقة التى كانت موضوع احتفاظ حكومه حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢،

ورغـبـة فى تصـفـيـة الحـالة التى نشـأت عـن الإنذار الذى وجِّـه إلى الحكومـة المصـرية فى ٢٢ نوفمبـر سنة ١٩٢٤ فـيمـا لم تتناوله الكتـب الخـاصـة بمياه النيل المتبادلة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩،

ونظرًا لأن خيـر وسـيلة لذلك هـى عـقـد مـعـاهدة صـداقـة وتحـالف تيـسر لخيـر الاثنين ولمصلحتهما، منهـا التعاون الفعلى فى القيام بواجبـهما المشتـرك فى حفظ السلام فى ضمان سلامة أراضى بلديهما واستقلالها،

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين منا فى ذلك.

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند - عن بريطانيا العظمى شمال إيرلندا:

وصاحب الجلالة ملك مصر.

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض التام وتثبتوا من صحتها اتفقوا على ما يأتى:

مادة ١ - أن المسائل المعلقة بين الطرفين المتعاقدين ولاسيما ما كان منها ناشئًا عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وإنذار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قد حُلت بموجب نصوص هذه المعاهدة.

مادة ٢ - جعلت العلاقات بين الطرفين المتعاقدين قائمة على أساس محالفة أُبرمت تثبيتًا لصداقتهما وتفاهمهما الودى وعلاقاتهما الحسنة، وقد انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية الذى كان قائمًا حتى الآن.

مادة ٣ - يبذل صاحب الجلالة البريطانية نفوذه لقبول مصر فى جمعية الأمم ويؤيد الطلب الذى ستقدمه مصر لهذه الغاية، وتصرح مصر من جهتها باستعدادها لقبول الشروط المفروضة للدخول فى الجمعية.

مادة ٤ - إذا قامت مع دولة ثالثة أى مسألة قد تؤدى فى حالة عدم حلها إلى تنفيذ أحكام المادة السابعة، يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل تلك المسألة بالوسائل السلمية طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة.

مادة ٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر. وعملاً بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق يكون مضرًا بمصالح الطرف الآخر.

مادة ٦ - يعترف الطرفان المتعاقدان بأن المسئولية عن حماية أرواح الأجانب وأملاكهم فى مصر تقع منذ الآن على عاتق الحكومة المصرية. ويتخذ صاحب الجلالة ملك مصر كل التدابير والوسائل اللازمة لضمان تنفيذ واجباته فى هذا الصدد.

مادة ٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة فإن الطرف الآخر، مع مراعاة أحكام المادة ١٣، يبادر حالاً لنجدته

بصفة حليف. وبوجه خاص يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب، كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وجميع طرق مواصلاته.

ونظرًا إلى احتمال التعاون الفعال بين الجيش البريطانى والمصرى، يتعهد جلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب، فإن هؤلاء المعلمين يختارون من الرعايا البريطانيين فقط.

مادة ٨ - تسهيلاً وتحقيقًا لقيام صاحب الجلالة البريطانية - بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية، يرخص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يقيم على الأراضى المصرية شرقى التل الكبير القوات التى يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لهذا الغرض.

مادة ٩ - نظرًا لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحافظة التى تؤسسها هذه المعاهدة، تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب تفضيل الرعايا البريطانيين. وإنما يعين رعايا الدول الأخرى إذا لم يوجد رعايا بريطانيون حائزون للمؤهلات اللازمة أو متوافرة فيهم الشروط المطلوبة.

مادة ١٠ - يعترف الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر.

وبناء عليه، يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يستخدم كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول، بالشروط التى تؤمِّن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب.

ويتعهد جلالة مصر من جانبه بأن لا تُسن قوانين مجحفة بالأجانب فى مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات.

مادة ١١ - نظرًا إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها هذه المحالفة بين الطرفين المتعاقدين، يمثل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط الملك فؤاد سفير معتمد حسب الأصول المرعية ويخصه صاحب الجلالة ملك مصر بالتقدم على جميع الممثلين السياسيين الآخرين.

مادة ١٢ - تستمر السيادة الإنكليزية المصرية على السودان طبقًا لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقًا لأى تعديلات لتلك توضع فى المستقبل بالاتفاقات بين الطرفين المتعاقدين.

وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنها حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات.

ويسمح لأورطة مصرية أن تكون فى السودان لحماية الحاكم العام، ويُضم ضابط مصرى إلى الموظفين التابعين له.

مادة ١٣ - لا تخلُّ أحكام هذه المعاهدة بأى وجه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

مادة ١٤ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة، يكون الفصل فيه طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

مادة ١٥ - تعقد هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تبادل التصديق عليها الذى سيجرى بأسرع ما يمكن. ولكل من الطرفين المتعاقدين بعد انتهاء المدة المذكورة أن يدعو الفريق الآخر للتداول فى مفاوضات، بقصد إدخال أى تعديل على نصوص هذه المعاهدة تستدعيه الحالة حينئذ.

وإشهادًا بما تقدم، إلخ..

* * *

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا فى نصوص المعاهدة التى وقعناها اليوم عرضت بعض المسائل العسكرية وكان بها أوفر قسط من العناية والبحث.

وتقسيم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين: أولهما تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التى يجوز - إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدد المادة السابعة من المعاهدة - أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية.

وثانيهما تلك المسائل الخاصة بالقوات التى سترابط بالمادة الثامنة من المعاهدة فى جوار قناة السويس؛ توفيرًا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على ما يأتى:

١ - تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية.

٢ - على أن الحكومة المصرية، مدركة بما لتماثل التدريب ونشابه الأساليب من الأهمية العظمى فى الطوارئ، ترغب فى أن تعين بعثة عسكرية بريطانية لتسهيل هذه النتيجة، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أن توافى مصر بتلك البعثة. وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها.

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض.

٣ - لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفًا لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها.

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى، كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك.

أما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار إليها فى المادة الثامنة من المعاهدة، فقد اتفقنا على ما يأتى:

١ - تقدم الحكومة المصرية مجانًا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، أراضى ومبانى تعادل الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات.. إلخ، التى أخلتها للحكومة المصرية.

٢ - تستمر المزايا والامتيازات التى تتمتع بها الآن القوات البريطانية فى مصر.

٣ - إلى أن تتفق الحكومتان على غير ذلك، تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبَى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترًا

منهـا. على أن هـذا الحظر لا يسـرى على قـوات الحكومـتـين ولا على خـدمـات الطيران القائمة بموجب الاتفاقات الحالية.

٤ - تقـدم الحكومـة المصـرية عند الطلب جـمـيع التـسـهـيـلات اللازمـة لمرور طيـارات القـوات البـريطانيـة الجـوية فـى ذهابهـا إلى المطارات الموضـوعـة تحت إشـراف القـوات البـريطانيـة طبقًا للمـادة الثـامنة من هـذه المعـاهدة أو فـى سـفـرها منهـا. وتبـذل مـثل هـذه التـسـهـيـلات عند الطلب الطيـارات المصـرية العسكرية فـى الأراضى البريطانية والمطارات التى تحت إشـرافها.

المذكرة المصرية

بالموافقة على ما تقدم

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلـمـون أن الحكومـة المصـرية أخـذت على نفـسـهـا أن تحـقـق برنامـجًـا من الإصـلاحـات الـداخلية واسـع المدى، وإنى لأقدر أن المهـمـة التى أخـذت نفـسـهـا بهـا ستكون أشق وأبعد مدًى بسـبب التعديـلات الجوهرية التى وقعناهـا اليوم، وعندى أنه لتنفيذ ذلك البـرنامج من الإصـلاحـات على وجه مُرْضٍ ستـحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصـول عليـه من المشـورة. لذلك أنتـهز هٰذه الفرصـة لأحيطكم علمًـا بأن الحكومة المصـرية تنوى أن تسـتبـقـى فى خدمـتهـا فـى الفتـرة الـلازمـة لتنفيذ الإصـلاحـات المشار إليها اثنين من الرعـايا البـريطانيين فى وظيفة مستشار مـالى ومسـتشـار قضـائى. وسـتـختـار من يشـغـلان هـذين المنصبين فى المستقبل باتفـاق الحكومـتـين البـريطانيـة والمصـرية وتعينهم الحكومـة المصـرية كمـوظفين مصريين.

المذكرة البريطانية

إبلاغ بتلقى ما تقدم

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهـز هذه الفـرصـة لأحيطكم علمًـا بأن الحكومـة المصـرية تنوى إلغـاء الإدارة الأوروبية بإدارة الأمن العام. إلا أنهـا عمـلاً بـالتعهـد الذى تتضـمنه المادة السـادسـة

من المعاهدة التى وقعناها اليوم تستبقى الحكومة المصرية عنصرًا أوروبيًا فى بوليس المدن يظل تحت قيادة ضباط بريطانيين لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة.

فإذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى إعادة تنظيم قوة البوليس أو فى رفع مستوى كفاءته، فأود أن أعلم هل يمكنها الاعتماد على مساعدة حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذه المهمة.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة تثبت مع الارتياح أنه عملاً بالتعهد الذى تتضمنه المادة السادسة من المعاهدة، ستستبقى الحكومة المصرية بعد إلغاء الإدارة الأوروبية بإدارة الأمن العام عنصرًا أوروبيًا فى بوليس المدن يظل تحت قيادة ضباط بريطانيين لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة.

فإذا شاءت الحكومة المصرية فى المستقبل أن تعيد تنظيم بوليسها أو أن ترفع مستوى كفاءته، فحكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها خدمة أفراد خبراء أو بعثة بوليسية كما فعلت ذلك مع بلاد أخرى كانت راغبة مثلها فى تنظيم قوات بوليسها.

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة العاشرة من مشروع المعاهدة التى وقعناها اليوم ما يأتى:

يعترف الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة لمصر.

وبناء عليه يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يستخدم كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول بالشروط التى تؤمّن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب.

ويتعهد جلالة ملك مصر من جانبه بأن لا تُسنّ قوانين مجحفة بالأجانب فى مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات.

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح؛ وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح المعاهدة نافذة.

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر.

لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء التى تقوم به المحاكم القنصلية الآن.

وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسًا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة.

ومما لا ريب فيه أنّ ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط. على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم:

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة. ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريًا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة وتوقع الموافقة من جانبنا، على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها.

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضرورى أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة، وتجنبًا لصعوبة الفصل فى أى مسألة معينة فيما إذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومى أمام

المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة إلى مصرى هى جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنظر فيها بناء على ذلك.

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو، ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث، ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى.

والمتبع الآن هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقًا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه. غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ما تعلق منه بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها. ولما كان هذا النوع من التشريع من شأنه أن يعدل ما هو فى الواقع تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول، فلا ينبغى أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه.

ويستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد العقوبات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره. وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ - إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢). ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن يتحزب عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة.

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى، على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد عن الإشارة إليها.

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة «أجنبى» وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة، وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية يخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون لها بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية.

وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهومًا أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة، بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٥ من التعبيرات فى السيادة.

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضاء فى القضايا التى يكون لأجنبى فيها أيًا كان مصلحة، إلا فيما يتعلق فقط بالمسائل التى تكون فيها مصلحة لأجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة.

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة بالزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها. ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مُرْض، وبطبيعة الحال سيرجع إلى المستشار القضائى لاستشارته وتعيين القضاةً الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها.

المذكرة المصرية

إبلاغ بتلقى ما تقدم

مشروع (ب)

إلى صاحب الجلالة ملك مصر

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند.

حرصًا على توثيق عرى الصداقة حرصًا على دوام حسن التفاهم بين بلديهما وعلى التعاون فيما بينهما على تنفيذ واجباتهما الدولية فى حفظ سلام العالم،

ويما أنه ينبغى لتحقيق هذه الغاية أن يتفق البلدان على حل المسائل الأربع المعلقة التى كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢،

ونظرًا لأن خير وسيط لذلك هو عقد معاهدة صداقة وتحالف تيسر لخير الأمتين ولمصلحتهما التعاون الفعلى فى حفظ السلام وفى القيام على الدفاع عن أراضى البلدين،

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذا الغرض وعيَّنا المفوضين عنهما فى ذلك، وهم:

(١) صاحب الجلالة ملك مصر

(أسماء المفوضين)

(٢) وصـاحب الجـلالة ملك بريطانيـا العظمى.. إلخ عن بريطانيـا العظمى وإيرلندا الشمالية.

(أسماء المفوضين)

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض التام وتثبتوا من صحتها قد اتفقوا على ما يأتى:

مـادة ١ - ينتـهى احـتـلال مـصـر العـسكرى بواسطة قـوات حـضـرة صـاحب الجلالة البريطانية.

مادة ٢ - تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدًا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات.

مـادة ٣ - بما أن مـصـر حـريصـة على أن تصبح عضـوًا فى جـمـعـيـة الأمم فستقدم طلبًا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب.

مـادة ٤ - إذا أفضى خلاف دائم بين أحد الطـرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة، يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة.

مـادة ٥ - يتعـهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر، وعملاً بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرًا بمصالح الطرف الآخر.

مـادة ٦ - يعتـرف صاحب الجـلالة البـريطانيـة بأن الحكومـة المصـرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم، ويتـولى صـاحب الجـلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد.

مـادة ٧ - إذا اشـتبك أحـد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف؛ وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسـعـه من التـسـهـيـلات والمسـاعـدات فى الأراضى المصـرية ويدخل فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات.

مادة ٨ - نظرًا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى، يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من الرعايا البريطانيين.

مادة ٩ - تسهيلاً وتحقيقًا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقًا أساسيًا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، شرقى خط الطول ٢٣ شرق، من القوات المسلحة ما يرى ضرورة لهذا الغرض ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقًا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

مادة ١٠ - نظرًا لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين.

مادة ١١ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر.

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول، بالشروط التى تؤمِّن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب.

مادة ١٢ - نظرًا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة، يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى البلاط.

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت چيمس سفير.

مادة ١٣ - مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام، يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين، السلطات التى خوَّلتها إياه الاتفاقات المشار إليها. وعندما تصبح هذه المعاهدة نافذة ترابط أورطة مصرية فى السودان.

مــادة ١٤ - لا تخلُّ أحكام هذه المعــاهدة بأى وجــه من الوجــوه بالحــقــوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

مادة ١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

مادة ١٦ - يُصدق على هذه المعاهدة ويعمل بها بمجرد تبادل التصديقين ويجرى هذا التبادل فى أسرع ما يمكن، وتسجل المعاهدة فى جمعية الأمم وفقًا لأحكام الميثاق.

ويجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بهذه المعاهدة تعديل أحكامها بحسب ما يُرى ملائمًا فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

وإشهادًا بما تقدم وقع (المفوضون) هذه المعاهدة.. إلخ.

* * *

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا فى نصوص المعاهدة التى وقعناها اليوم عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أوفر قسط من العناية والبحث. وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين:

أولهما - تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التى يجوز - إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدد المادة السابعة من المعاهدة - أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية.

وثانيهما - تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سترابط عملاً بالمادة التاسعة من المعاهدة فى جوار قناة السويس، توفيرًا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على ما يأتى:

١ - تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة، ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية.

٢ - على أن الحكومة المصرية، أخذًا بحكم المادة الثامنة من المعاهدة، ترغب فى أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أن توافى مصر بتلك البعثة. وترسل الحكومة المصرية من يُراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض.

٣ - لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفًا لا يختلف طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك.

أما فيما يختص بالقوات البريطانية المشار إليها فى المادة التاسعة من المعاهدة، فقد اتفقنا على ما يأتى:

١ - تقدم الحكومة المصرية مجانًا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد أراضى ومبانىَ تعادل الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر. وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات.. إلخ، التى أخلتها للحكومة المصرية.

٢ - مع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات، يظل قائمًا ما تتمتع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم.

٣ - إلى حين تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبَى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترًا منها. على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومة ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات مصرية حقًا ولا على خدمات الطيران القائمة بمقتضى الاتفاقات الحالية.

وقد اتفقنا أيضًا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطيارات القوة الهوائية البريطانية فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقًا

للمادة التاسعة من المعاهدة تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات، وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بالشئون العسكرية، وأؤكد لكم أن ما جاء فيها صورة صحيحة لما اتفقنا عليه.

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجًا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى، وإنى لأقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدًى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المعاهدة التى وقعناها اليوم.

وعندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مُرْضٍ ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة. لذلك انتهز هذه الفرصة لأحيطكم علمًا بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة، لإنجاز الإصلاحات المشار إليها، اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية.

وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة، وتعينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفتَى المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية؛ وأحطت علمًا مع الارتياح بما ذكرتموه بشأن نيَّات الحكومة المصرية.

البوليس

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لإحاطتكم علمًا أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية فى قسم الأمن العام. على أنها، تنفيذًا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المعاهدة التى وقعناها اليوم، ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة عنصرًا أوروبيًا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين.

وأود أن أتبيَّن ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

كتبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية تنفيذًا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المعاهدة وبعد إلغاء الإدارة الأوروبية، ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة عنصرًا أوروبيًا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين.

وإذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليسية كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضًا فى تنظيم بوليسها.

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة الحادية عشرة من مشروع المعاهدة التى وقعناها اليوم ما يأتى:

«يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر.

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول، بالشروط التى تؤمِّن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل

اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب».

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم الفوائد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح؛ وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح المعاهدة نافذة.

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٧ وقتما كانت المفاوضة دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر. لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به القنصلية الآن.

وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسًا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة.

ومما لا ريب فيه أنّ ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسينشغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط. على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم.

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة. ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريًا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة، وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها.

وفى حالة العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب، يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى - مادام ذلك الموظف باقيًا فى خدمة الحكومة المصرية - قبل عرض رأيه على جلالة الملك.

وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها؛ لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة. لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى

العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى مطبقًا على الأجانب ويدخل فى ذلك التشريع، التشريع المالى. وإنما يُستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول، ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عمومًا فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب، وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزًا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية.

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره. وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩١٠) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة.

وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة. على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها، وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة «أجنبى» وذلك فيما يتعلق بالتوسع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة.

وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تُخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية، وإنى أستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهومًا أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة، بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤-١٩١٨ من التغييرات فى السيادة.

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام واجبات وظيفته على وجه مرضٍ.

ويستشار المستشار القضائى - مازام ذلك الموظف باقيًا فى الخدمة - فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النقابة الأجانب إذا كان سيُعين أحد منهم.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم التى تشيرون فيها إلى القواعد التى ترى حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها، وتلفتون فيها نظرى إلى بعض الاعتبارات الخاصة التى لها عندكم شأن وأهمية.

وإنى لسعيد بأن أجيبكم بأن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون إليها تتفق مع نيات الحكومة المصرية، وأن هذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومات صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها.

وألاحظ فيما يتعلق بتعريف لفظة «أجنبى» أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤-١٩١٨، فإنه لا شك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية.

الموظفون الأجانب

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

فى سياق مناقشاتنا بشأن المادة العاشرة من المعاهدة التى وقَّعناها اليوم، كان مفهومًا بيننا أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة لن تؤوّل تلك المادة تأويلاً ضيقًا غير معقول، وأن ليس فيها ما يخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين رعايا البريطانيين من يليق لها.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا.

الأقليات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أرغب أن أثبت هنا أنه لم يُرَ محل للإشارة فى المعاهدة التى وقعناها اليوم إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢؛ على أنه من المُسلَّم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علمًا بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر.

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عندما كنا نتناقش فى المادة الثالثة عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم اتفقنا على أن دَيْن السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة.

كذلك اتفقنا على أن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح المعاهدة نافذة.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردًا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيًا لتسويته تسوية عادلة.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يحسن لدى توقيع المعاهدة التى أبرمناها اليوم إثباتُ الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان، وأما ما

يُراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات فلا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة.

ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان، يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحًا مشتركًا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعًا أن تشمل السودان، ويدور هذا التصريح على الوجه اللازم. وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها.

فإذا لم يُبْد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد.

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمت محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرًا خاصًا فى وثائق التصديق.

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة، فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يُعينان لهذا الغرض. وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة. ولا محل طبعًا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق.

وفى المؤتمرات الدولية التى يُتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات، يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه، بالاتفاق فيما بينهم، مرغوبًا فيه لمصلحة السودان.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التى يراد تطبيقها على السودان، وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا.

مشروع (ج)

وزير الخارجية

الكتب المتبادلة بشأن مقترحات اتفاق إنكليزى مصرى.

نمرة (١)

كتاب من مستر أ. هندرسون إلى حضرة صاحب الدولة محمد باشا محمود.

حضرة صاحب الدولة

إن المقترحات المرفقة بهذا وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حضرة صاحب الجلالة ببريطانيا العظمى المتحدة وشمال إيرلندا أن تذهب إليه فى رغبتها فى الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر.

وأن من أحب أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم - بلا تمييز بين الأحزاب - هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة وأن يجدوا فيها أساسًا مُرْضيًا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا.

فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويتصدق عليها.

ولى الشرف أن أكون مع أسمى الاحترام.

خادمكم المطيع

الإمضاء: آرثر هندرسون

فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٥.

ملحق نمرة ١

مقترحات الاتفاق إنكليزى مصرى

١ - ينتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

٢ - تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدًا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات.

٣ - بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوًا فى جمعية الأمم فستقدم طلبًا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب.

٤ - إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة. يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة.

٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر، وعملاً بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرًا بمصالح الطرف الآخر.

٦ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد.

٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة فإن الطرف الآخر، مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة، يقوم فى الحال باتخاذه بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب، كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات.

٨ - نظرًا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى، يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين.

٩ - تسهيلاً وتحقيقًا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقًا أساسيًا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد. شرقى خط الطول ٣٢ شرق من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقًا صفة الاحتلال بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

١٠ - نظرًا لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحافظة الملحوظة فى هذه المقترحات، تقبل الحكومة المصرية فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين.

١١ – يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر؛ ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول، بالشروط التى تؤمِّن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب.

١٢ – نظرًا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحافظة الملحوظة فى هذه المقترحات، يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه.

وينقل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت چيمس سفير.

١٣ – مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

١٤ – لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

١٥ – اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

١٦ – يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مَرَّ ذكرها، تعديل أحكامها بحسب ما يُرى ملائمًا فى الظروف التى تكون إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا الأخيرة عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أوفر قسط من العناية والبحث. وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين: أولهما –

تلك المسائل المتعلقة بالقوانين المصرية التى يجوز - إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر الفقرة السابعة من المقترحات - أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية. وثانيهما - تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سترابط عملاً بالفقرة التاسعة من المعاهدة فى جوار قناة السويس، توفيرًا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على ما يأتى:

١ - تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ويُسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية.

٢ - على أن الحكومة المصرية، أخذًا بحكم الفقرة الثامنة من المقترحات، ترغب فى أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وشمال إيرلندا أن توافى مصر بتلك البعثة وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض.

٣ - لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفًا لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك.

أما فيما يختص بالقوات البريطانية المشار إليها فى الفقرة التاسعة من المقترحات، فقد اتفقنا على ما يأتى:

١ - تقدم الحكومة المصرية مجانًا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، أراضى وثكنات.. إلخ، تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر.

وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات.. إلخ، التى أخلتها، للحكومة المصرية. ونظرًا إلى العقبات الفنية التى تعترض إجراء النقل تدريجًا ينتظر إكمال الأماكن الجديدة ثم يؤخذ فى النقل. ونظرًا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢ من خطوط الطول، تتخذ التدابير

لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق إلخ... ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارئ.

٢ - مع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات، يظل قائمًا ما تتمتع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم.

٣ - ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبَى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترًا منها. على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقًا تعمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها.

وقد اتفقنا أيضًا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطيارات القوة الهوائية البريطانية ورجالها ومهماتها فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقًا للفقرة التاسعة من المقترحات تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات. وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية ورجالها ومَهمَّاتها فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بالشئون العسكرية وأؤيد لكم أن ما جاء بها صورة صحيحة لما اتفقنا عليه.

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجًا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى. وإنى لأقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المقترحات. وعندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مُرْضٍ ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة.

لذلك أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علمًا بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية. وتختار الحكومة من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وتعينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفتَى المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية وأحطت علمًا مع الارتياح لما ذكرتموه بشأن نيات الحكومة المصرية.

البوليس

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علمًا أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية فى قسم الأمن العام، على أنها تنفيذًا للتعهد المشار إليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة على خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات، عنصرًا أوروبيًا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين.

وأود أن أتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معاونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

تثبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية تنفيذًا للتعهد المشار إليه فى الفقرة السادسة من المقترحات وبعد إلغاء الإدارة الأوروبية ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرًا أوروبيًا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين.

وإذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء فُرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضًا فى تنظيم قوات بوليسها.

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى الفقرة الحادية عشرة من المقترحات ما يأتى:

«يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر.

«ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتياز فى مصر للحصول بالشروط التى تؤمِّن المصالح المشروعة للأجانب على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب».

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح؛ وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح معاهدة، تبنى على أساس هذه المقترحات نافذة.

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر. لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعًا بقوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن.

وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسًا للإصلاح فى نظام الامتيازات، إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة.

ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية. وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط. على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم.

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة. ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريًا.

ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات التفصيلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية، والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة.

وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها.

وفى حالة العفو من عقوبات صادرة على الأجانب وتخفيفها كما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب، يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى - مادام ذلك الموظف باقيًا فى خدمة الحكومة المصرية - قبل عرضه على جلالة الملك.

وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها لم يعد بعد يتفق مع الظروف الحاضرة. لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقًا على الأجانب. ويدخل فى ذلك التشريع، التشريع المالى وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول. ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عمومًا فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب. وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص، تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزًا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية.

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره. وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة.

وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة؛ على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة عليها.

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة (أجنبى) وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة. وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية. وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهومًا أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة، بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤-١٩١٨ من التغييرات فى السيادة.

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسع المقترح لاختصاصها، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مُرْضٍ، ويستشار المستشار القضائى مادام ذلك الموظف باقيًا فى الخدمة فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم التى تشيرون فيها إلى القواعد التى ترى حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها، وتلفتون فيها نظرى إلى أن بعض الامتيازات الخاصة لها عندكم شأن وأهمية.

وإنى لسعيد بأن أجيبكم بأن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون إليها تتفق مع نيات الحكومة المصرية، وأن هذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها.

وألاحظ فيما يتعلق بتعريف لفظة (أجنبى) أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى

الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤-١٩١٨ فإنه لا شك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية.

الموظفون الأجانب

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

فى سياق مناقشاتنا بشأن الفقرة العاشرة من المقترحات كان مفهومًا بيننا أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وشمال إيرلنده لن تؤوّل تلك الفقرة تأويلاً ضيقًا غير معقول، وأن ليس فيها ما يخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين رعايا البريطانيين من يليق لها.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأزيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا.

الأقليات

حضرة صاحب الدولة

أرغب أن أثبت هنا أنه لم يُر محل للإشارة فى المقترحات إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨، وعلى أنه من المسلَّم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علمًا بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر.

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عندما كنا نتناقش فى الفقرة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقنا على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة.

كذلك اتفقنا على أن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية. ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح معاهدة تُبنى على أساس هذه المقترحات نافذة.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردًا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيًا لتسويته تسوية عادلة.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يحسن إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان، وأما ما يُراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات فلا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة.

ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان وأن يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحًا مشتركًا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعًا أن تشتمل السودان، ويرون هذا التصريح على الوجه اللازم وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها. فإذا لم يُبّد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد.

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمت محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرًا خاصًا فى وثائق التصديق.

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة، فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا

الغرض، وتتفق الحكومتان على طريقه إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة. ولا محل طبعًا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق.

وفى المؤتمرات الدولية التى يُتفاوض فيها فى مثل تلك المعاهدات، يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه، بالاتفاق فيما بينهم، مرغوبًا فيه لمصلحة السودان.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التى يُراد تطبيقها على السودان وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا.

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية إلى السودان.

فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى المقترحات كما تؤمِّل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان، فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة.

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان، وقد أحطت علمًا بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذا الشأن.

نمرة ٢

كتاب من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا إلى سعادة مستر أ. هندرسون.

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم اليوم، والتى تتضمن المقترحات والمذكرات الإيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل مما كان

موضوع البحث بينها، بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى.

وإنى لأدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه. وإننى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقًا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى. وإننى أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبحثت بها، فيجدون فيها أساسًا مُرْضيًا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا.

فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصرى.

فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٩.

الإمضاء: محمد محمود

* * *

تعليق الصحف على الكتاب الأخضر

قالت الأهرام بتاريخ ٩ منه:

الكتاب الأخضر

طالعوه واحكموا (بمناسبة سرقة الكتاب الأخضر)

«قمنا بمَهمَّتنا الصحفية ونشرنا للأمة وللرأى العام المصرى «الكتاب الأخضر» حين إنجاز طبعه. وقلنا عند نشره إن غرضنا الذى سعينا إليه فى نشر هذه الوثيقة عند إنجازها، هو كغرضنا الذى سعينا إليه فى نشر الوثائق الأخرى عند إتمامها. وقبل نشرها رسميًا، ليكون الرأى العام المصرى واقفًا دائمًا على كل شىء يهمه وليسارع إلى درسه وتمحيصه. وليكون لديه متسع من الوقت لذلك الدرس والتمحيص. ولا شك بأن قراء الأهرام لاحظوا أن مشروع الاتفاق الذى نشرته الأهرام فى أوائل شهر يوليو أى قبل انتهاء المفاوضات بين المستر هندرسون ومحمد محمود باشا، منشور بالكتاب الأخضر بنصه وفصه. فلا نذكر ذلك الآن لنقنع الذين شكوا وارتابوا به يوم نشرناه وحولوا بإعلان شكِّهم وريبتهم الأنظار عنه دون أن يكون فى يدهم مستند يدعو إلى الشك والريبة، ولنقنعهم بأنهم كانوا على خطأ وكنا على هدى وصواب. بل لنبين أن الأمانة فى هذه

المسائل الحيوية واجبة وأن التشكيك بأمر حيوى يضر ولا ينفع. كذلك مشروع الاتفاق المالى بين مصر وإنكلترا وقد نشرناه قبل توقيعه وقبل إعلانه للغرض ذاته؛ وكذلك تصريح المستر مكدونالد بشأن مشروع المعاهدة بين مصر وإنكلترا سعينا إليه وحصلنا عليه حتى نتبين رأى رئيس الحكومة البريطانية بعد نشر المشروع؛ لأن البرلمان الإنكليزى كان مقبلاً فلم يكن بالاستطاعة الوصول إلى رأيه فى البرلمان والكل يتفق معنا على أن معرفة هذا الرأى كانت نافعة وكانت ضرورية.

وإذا كنا قد بذلنا الجهد للإسراع بنشر جميع الوثائق الرسمية التى تتناول الشئون الحيوية كالمشروعات التى ذكرنا وكاتفاق النيل وسواه؛ فإن الغرض الأول من ذلك - كما قلنا مرارًا وتكرارًا - القيام بمهمتنا الصحفية ومهمتنا الصحفية أن نقدم للرأى العام أوثق الوثائق التى تتناول مصالحه ومرافقه السياسية وغير السياسية بأسرع وقت ومن أقرب طريق؛ لأن المقامات الرسمية قد يحول كثير من الحوائل دون إسراعها بالنشر، أو قد تبطأ به لأسباب أخرى. ولقد تفوت الرأى العام فى كثير من الأحوال والظروف المدة الكافية للدرس وإنعام النظر، أو قد يرى بعضهم أن من الكفاية أن يطّلع على هذه الوثائق أولئك الذين وكّل إليهم الأمر دون التفات إلى سواهم؛ فتفوت الرأى العام فرصة إنعام النظر وتبادل الرأى والتمحيص، ولو أنه كان لنا هنا نظام كالنظام المتبع فى أوروبا الآن؛ حيث يجمع الصحفيون مرة فى الأسبوع وعند عرض المسائل المهمة وأن يوحى إليهم بروح الوثائق الرسمية أو نصوصها ليعلنوا رأى حكومتهم فيها ورأيهم هم ورأى الجمهور، لصح التفادى عن التحرى والبحث والتنقيب وبذل الجهد الجهيد الذى نبذله للوصول إلى هذه الوثائق. ولكن الأمر عندهم غير ما هو عندنا ولم نصل من روح التنظيم إلى ما وصلوا إليه ولا من التقاليد السياسية إلى ما درجوا عليه. ولم نفهم نحن الحزبية السياسية كما هم فهموها ولم نستخدمها للنمو والبناء والإصلاح كما هم استخدموها. فلم يبقَ إذن إلا المجهود الفردى يبذل لخدمة الرأى العام. ولم يبق إلا الرأى العام يقوم بالمهمة الموكولة إليه وهى الدرس والتمحيص حتى يتكون من تبادل الأفكار والآراء جو مضىء مستنير يهتدى فيه الوزير والنائب والكاتب وكل إنسان. على قاعدة تعاون العقول ليتم بعضها بعضًا - والكمال لله - ومتى أتم كل شخص نقص أخيه فقد وصلنا إلى الرجل الكامل إلى الرجال العاملين الكاملين. وهذا ما ينقص الشرق فى حياته الفكرية والعقلية والسياسية وهذا ما ينقص الشرقيين العمل به. وبهذا وحده أى بهذا التعاون الفكرى والعقلى وصلوا إلى ما وصلوا فى العلم والاختراع والابتداع والأدب

والسياسة وفى كل شىء وفى كل شأن. لأنهم ليسوا من عباد الفرد كالشرقيين يعدون النابه أو النابغ أو الحاكم أو السياسى أو كل ذى بسطة فى الجاه والنفوذ كاملاً لا يأتيه الباطل من جهة من جهاته. وليس هناك مزيد يستزاد له من معارف غيره أو خبرته، فإذا قال وجب على كل إنسان التأمين وإذا فعل وجب على كل إنسان التأليه.

لا.. إن القوم فوق هذا لذلك ابتدعوا الحكم الدستورى على قاعدة حرب الآراء وتعاون العقول ومكث الشرق على حكم الفرد وهم لا يعد إنسان منهم نفسه فوق أى إنسان فيحتقر كل رأى من آراء الناس بل يستمعون كل رأى ويأخذون بأحسنه؛ حتى إن مجلس نواب فرنسا الجمهورية أعرب عن أسفه عندما فشل جميع دعاة الملكية بالانتخابات، لأنه حرم رأيًا من آراء فئة من الأمة. والذين يتتبعون التاريخ السياسى يذكرون خطابًا ألقاه اللورد سالسبورى زعيم المحافظين عندما فشل الأحرار وضعفوا ضعفًا كبيرًا قبل أن يظهر حزب العمال والاشتراكيين، فإنه افتتح أعمال مجلس نواب إنكلترا بإعلان أسف الوزارة المحافظة وأسف النواب المحافظين لضعف حزب المعارضة الذى كان أكبر عضد للوزارة وللمجلس على القيام بمهمتها ببيان الخطأ والعيوب والرد إلى الصواب.

وإذا كنا قد تكلمنا عن عدم تنظيم الرأى العام عندنا كتنظيمه عندهم حق علينا من الوجهة التاريخية سابقة واحدة كانت ترمى إلى هذا التنظيم ويرجع الفضل فيها إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا عندما تولى الوزارة بعد استعفاء المغفور له ثروت باشا. فإنه جمع الصحافيين فى ديوان الداخلية وبسط لهم نظرية الحكومة وخطتها ووجهة نظر الحكومة فى ما كان عارضًا لها من أشكال الحكومة الإنكليزية. فصدرت الصحف جميعًا حتى الصحف المتأنكلة القائمة بدعوة السياسة الإنكليزية معربة عن وجهة نظر الوزارة المصرية مؤيدة ذلك باختلاف التعبير ووحدة الجوهر.

وإذا صح لنا الاستشهاد بحادثة أخرى ذكرنا من ذلك أنه لما ظهر أن البلاد ترفض مشروع تشمبرلن أبلغ جميع مراسلى الصحف الإنكليزية بمصر نص المذكرة التى ستقدم إلى ثروت باشا ليبينوا على مضمونها جميع آرائهم، وأخذ عليهم العهد بألا ينشروها وبألا يطلعوا أحدًا عليها فحفظوا عهدهم وخدموا سياسة أمتهم. وهكذا يعرف كل فريق ما عليه من واجب فيؤديه ويؤديه لخدمة وطنه والوطن ملك للجميع.

* * *

والآن ننتقل إلى الكلام فى الكتاب الأخضر ذاته، فقد قلنا إننا بادرنا بنشره لغرض واحد وهو أن ينعم الرأى العام النظر فيه. فالذى يقول إنه لم يطالعه ولم يقرأه ولم يفحص ظواهره وخفاياه يكون فى نظرنا مقصرًا. والذى يقول إنه لم يكدّ ذهنه ولم يُعْمل فكره ليدرك حسناته ومساوئه يكون أيضًا مقصرًا. والذى يجعله كتاب محمد محمود باشا وبهذا الوصف ينظر إليه نظرة حزبية لا يكون على هدى. فالإنكليز يقدمون مشروع الاتفاق لمصر ولمصر كلها بجملتها. والذى يقول إن هذا الكتاب من شأن النواب والحكام قراءته وإبداء رأيهم فيه يكون مهملاً ويكون متنازلاً عن واجبه فى خدمة قضية بلاده، فالمسألة ليست مسألة الأفراد أو الأحزاب ومن أحلها هذا المحل فقد كفر بالسياسة القومية وأحل الفرد محل الأمة والحزب محل الدولة كلها فهل هذا يجوز؟؟ وأية أمة من الأمم تعرف قدرها وتعرف كرامتها وتعرف مصلحتها فتخبر مثل هذا القول.

والمسألة ليست مسألة حكومة ونواب منفردين فقط ولو أنها كانت كذلك لما زادت على قانون يُسن ولائحة تقرر.

إن المسألة فوق ذلك كثيرًا جدًا لأنها مسألة مصير الأمة كلها إلى أمد لا يعرف إلا الله مداه إذا قبلت المعاهدة. وإلى حال لا يعرف إلا الله ما تكون إذا لم تقبل. وإن كان صاحب الدولة محمد محمود باشا يقول لنا فى مقدمة الكتاب: «إنه حرص كل الحرص على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب إذا لم تتكشف عن نجاح أو اتفاق فاشترط ألا تمس مصر بأذى أو تضييق إذا تبين له أن المحادثات لم تثمر اتفاقًا مُرْضيًا فرفضه، أو إذا رضى الاتفاق وعرضه على البلاد فرفضته أو لم تقره».

فهذا الشرط الذى اشترطه أوحت إليه سياسة إنكلترا عندما رفضت البلاد مشروع تشمبرلن. فقبل أن يستقبل ثروت باشا تلقى تلك المذكرة التى أسموها مذكرة ٦ مايو بأن إنكلترا تستعيد حريتها ضمن أحكام تصريح ٢٨ فبراير وكان ما كان بعد ذلك من الأزمة والإنذار.. إلخ.

ولكن هل إذا أراد الإنكليز أمرًا قام هذا الشرط عائقًا فى وجوههم! إن ٦٥ وعدًا رسميًا وعدوا بالجلاء ولم ينتهِ واحد منها إلى الجلاء. فما قيمة وعد واحد! إلا أن المفاوض المصرى قام بالواجب عليه وذكر السابقة السيئة فاحتاط جهد إمكانه وجهد طاقته حتى لا تتجدد.

نحن لأجل هذا كله وددنا لو كانت الأمة كتلة واحدة تجاه هذا المشروع لا بالعدد فقط بل بالفكر والرأى منذ الآن؛ حتى يتكون الجو الذى وصفنا. ولأجل

أن تكون الأمة كتلة واحدة أمام إنكلترا فى قبول المشروع ورفضه حسبما تقضى مصلحة البلد، ارتأينا أن يحول البرلمان إلى جمعية وطنية يضم العناصر الناقصة منه إليه.

وإذا نحن قلنا هذا القول وارتأينا هذا الرأى فإننا نقوله لأننا ندرك قوته وندرك مغبته بل حسن نتائجه.

نقول فوق ما تقدم إن الذى يطالع هذا الكتاب الأخضر يقف منه على ما لا يستطيع أن يقف عليه من المواد التى نشرت. خذ مثلاً مسألة نزول الجيش الإنكليزى على حافة القناة عند الدرجة ٣٢، فإن الجميع ظنوا عند تلاوة المادة أن هذا الخط يمتد على سواحل البحر الأحمر فيدخل فيه شطر مديرية قنا وأسوان.. إلخ. وأن ما أمامه يدخل أيضًا فى منطقة الاحتلال وأن طور سينا تقطع عن جسم البلاد.. إلخ. ولكن المذكرات فى الكتاب الأخضر تزيل هذه المخاوف فنزول الجيش الإنكليزى فى منطقة القناة فقط لا يمتد إلى أطول منها ولا إلى أبعد والجيش المصرى حر هناك شأنه فى كل أرض مصرية.

كذلك مسألة الضباط الإنكليز والأنفار الأجانب فى البوليس وبقاؤهم فى الخدمة خمس سنين على الأقل. فإن الناس كانوا يتساءلون وكم سنة يبقون على الأكثر إذا كانت السنوات الخمس هى على الأقل. فالمذكرات أوضحت هذا الإبهام بأن هذه المدة أى خمس السنين هى مدة وجود العنصر الأجنبى بقيادة الضباط البريطانيين فينتهى بانتهائها، والواقع أن هذه الفترة كانت فى نظر المفاوض المصرى فترة انتقال لإحلال العنصر المصرى محل العنصر الأجنبى جميعه.

هذه أمثلة نوردها لنبين للقراء أن قراءة المواد لا تؤدى إلى الأذهان المرمى الصحيح المراد منها إذا لم يطالع القارئ تلك المذكرات التى تشرحها.

وبما أنه مفروض على كل إنسان أن يعرفها فمفروض على كل إنسان أن يطالعها وينعم النظر فيها، وإذا كان كثير من الناس يعتمد على الصحف فهذا الكثير جدير به فى نظرنا أن يعتمد على نفسه قبل كل شىء.

* * *

وقالت السياسة فى الثامن منه:

لم يكن فى حسابنا أن ينشر الكتاب الأخضر الذى تناول مفاوضات حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا مع الحكومة البريطانية فى الصيف الماضى

لثانى يوم من أيام الترشيحات البرلمانية للبت فى المعاهدة التى وصل دولته إليها.

ولم نقم نحن من جانبنا بهذا النشر لاعتبارات خاصة حالت بيننا وبينه. لكن زميلتنا الأهرام الغرَّاء قد وفِّقت إليه فى عدد أمس واليوم فأماطت اللثام عن وقائع كان خصوم محمد باشا محمود وخصوم الأحرار الدستوريين يودون بجدع الأنف أن لا تعرف. أماطت اللثام عن ضخامة الجهود التى قام بها دولته أثناء مقامه بلندرة وعن هذا الإخلاص المتدفق الذى يفيض به قلبه حبًا لمصر وحرصًا على تحقيق استقلالها التام الصحيح، وعن روح الوئام والصفاء الذى أراد أن يسود علاقات ما بين البلدين، وأماطت اللثام كذلك عن لؤم خصومه ودناءتهم فى اتهامهم إياه بأن لم يصنع أكثر من أن حمل إلى مصر مقترحات بريطانيا بينا يدل ذلك الكتاب الأخضر سواء ما نشر منه أمس وما نشر منه اليوم فى الأهرام الغراء، على أن البحث كان من الدقة والنزاهة وصدق القصد من جانب رئيس الحكومة المصرية ورئيس مستشاريها الملكيين؛ مما يجعلها تعتز وتفخر حقيقة بهذا المجهود الذى ينادى مرة أخرى بتلك الكلمة القوية الصادقة التى قالها المغفور له قاسم بك أمين: الوطنية لا تتكلم كثيرًا ولا تعلن عن نفسها.

وأى صدق فى الإخلاص لمصر أكبر من الاحتياط تمام الاحتياط إلى أن لا يصيبها من جراء المفاوضة التى قام بها دولة محمد محمود باشا أى ضرر سواء انتهى دولته إلى تفاهم مع الحكومة البريطانية أو لم ينتهِ إلى هذا التفاهم، وسواء أقبلت مصر النتيجة التى يرضاها هو أو لم تقبلها. اسمع ما ورد فى الكتاب الأخضر على لسان رئيس الأحرار الدستوريين إذ يقول: «ولقد حرصت كل الحرص على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب إذا لم تنكشف عن نجاح أو اتفاق. فاشترطت أن لا يمس مصر أذى أو تضييق إذا تبين لى أن المحادثات لم تثمر اتفاقًا مُرْضيًا فرفضته، أو إذا رضيت الاتفاق وعرضته على البلاد فرفضته ولم تقره» استمع إلى هذا واذكر ما سبق لمفاوضين مصريين أن قاموا به من عرض شروط يعلمون أنها لا يمكن أن تقبل ثم جعلوا فشل مفاوضتهم موضع فخر لهم برغم ما أصاب مصر من الكوارث بسبب هذا الرفض، وما سبق لمفاوضين آخرين أن طنطنوا فى حادثة قانون الاجتماعات المذكورة بتمسكهم بحقوق مصر كاملة، فلما انتقصت بالإنذارات البريطانية حتى جعلت السلطة التشريعية رهن إرادة المندوب السامى البريطانى شكروا إنكلترا على أنها لم تكلفهم الاستقالة من الوزارة وأتاحت لهم البقاء فى مناصب الحكم. استمع إلى

مـا ورد فى الكتاب الأخضـر الجـديد واذكـر هاته السـوابق ثم قل لى أين مـوضع الوطنيـة الصـحيـحة ومن ذا الذى كـان أحـرص على فـائدة بلاده منه على مـجد كاذب يناله، لقد كان فى مقدور محمد محمود باشا أن يحذو حذو الذين يريدون الظهـور أمـام الجـمـاهيـر باطـلاً بأنهم يفـضلون الموت الـزؤام على أن ينزلوا قيـد شـعرة عن تحقـيق الاسـتـقـلال التام لبـلادهم، ثم يعـود إلى مصـر مناديًا باسم الزعامة الوطنية إلى القيام فى وجه إنكلترا ولو أدى ذلك إلى ما يؤدى حتمًا إليه من إضـاعة حقوق لمصـر كسبتها. لكنـه كوطنى صحيح الوطنية صادق الإخلاص رأى مجد وطنه قبل مـجده وعظمـة بلده قبل عظمـته فقدر وجوب الاحتياط أولاً وقـبل كل شىء إلى أن لا يصـيب الوطن المقـدس أذى بسـبب مـفـاوضـات بدأها طامعًا فـى الوصول بها إلى تحقيق مطالبه لخير بلاده غير واثق مع ذلك من بلوغ هذه الغاية، ناسيًا شخصه فى كل حال مضحيًا بكل اعتبـار ذاتى فى سبيل مصر، وفى سبيل مصر وحدها.

ثم استمع إليه فى اعترافه بفضل المغفور له ثروت باشا وما أتاح مشروعه مع سيـر أوستن تشـمبرلـن من تيسيـر لمفاوضـاته هو بالرغم ما أنفق فيها من جهد وجَلَد، ومـا أمضـاه من ليـال لا يكاد النوم يعـرف إليـه فيهـا سـبيـلاً. واسـتمع إليه كذلك فى تفسيره للمجهودات المباركة التى قـام بها زميله حضرة صـاحب المعالى الدكـتـور حـافظ عـفـيـفى باشـا فى لندره حـين زيارته إياها فى أبريل الماضى. واستمع إليه حين يقدر جهود الأستـاذ العالم عبـد الحميد بدوى بـاشا ومعاونته الصـادقة له. استمع إليه فى هذا كله تَرَ فيه درسًا من الإخـلاص فى الوطنية لا تشـوبه شوائب الأَثَرة الوضيـعة التى لا تعـرف لأحد جميـلاً والتى تريد أن لا يكون فضل لغيـر صاحبها. وهل الوطنية الصـادقة إلا التضامن والتعاون ونسيان النفس وإنكار الـذات والاعـتـراف بفـضـل ذوى الفـضـل فى خـدمـة الوطن! هـل الوطنيـة الصـحيـحة إلا الوطنية التى تبنى ولا تهدم وتقيم للجديرين بالمجد مـجدهم ولا تجعل دأبها وديدنها وهمها أن تهدم أكابر رجال الوطـن حتى يحسب الغـريب عنه أن ليس فيه رجل.

ثم ارجع بعـد ذلك الكتاب الأخضـر إلى المشروعـات التى قُدمت من الحكومة البـريطانيـة واحدًا بعد واحـد إلى الاعـتـراضـات التى وجِّهت إليهـا وإلى دقـة هذه الملاحظات التى لا يدركهـا إلا الذين يريدون لوطنهم عـزة فى المكانة واسـتـقـلالاً خـالصًـا غـيـر مـشـوب بشـوائب التـعـمـيـة والتـضليل، ارجع بعـد ذلك إلى هذه الملاحـظات وقل لـى أكـان «سـاعـى بـريد» هذا الذى أبداها والـذى نقل الحكومـة

البـريطانيـة خطوة بعـد خطـوة فى سـبـيل قـبـولهـا والـرضـا بهـا. ارجع إلى هذه الملاحظات وقـارن بين هـذا المشـروع الذى وصل إليـه مـحـمـد مـحـمـود باشـا والمشـروعات التى سبقته منذ مشـروع الوفـد فى سنة ١٩٢٠ إلى وقتنا الحاضـر، واستتر بما تفـيدك هاته الملاحظات إياه من دقـائق البـحث تَرَ عمل الصـادقين وافتـراء المفـترين. وتر كيف يواصل رجـال ليلهم ونهـارهم الدأب والسعى لخـيـر بلادهم، بينا يعمل آخرون يسمون أحدهم الرئيس الجليل والآخر المجاهد الكبـير لحبوط هذه الجهود الوطنية الصادقة. إنك إذا رجـعت لهذه الملاحظة وقمت على ضـوئهـا بهـذه المقـارنة لم يسـعك أن تتـردد فى القـول صـراحـة بأن أولئك الذين يناصبون محمد محمود وحزيه العداوة إنما هم خونة لأوطانهم أقل ما يستحقونه من جزاء هو هذا الجزاء الذى يوقع على خائن وطنه، ومن يسعى ليقوم فى سبيل المدافعين عنه كى يضيع عليهم مجهودهم لمصلحته.

لا نريد أن نفيض اليوم فى القول أو نتناول ما فى الكتاب الأخضر بالتفصيل. وبحـسبنا هـذا الذى قدمنا والـذى يدل دلالة سـاطعـة على عظم عدل الله، ففـى اليوم الذى يتهيـأ فيه الوفـد لإصدار بيان مـا نشك فى أن سِدَاه ولُحْمته كان الطعن على رجل المشـروع تذيع صحيفة كبرى وثيقـة رسمية تزلزل أقدام خصوم هذا الرجل وخـصـوم أصـحـابه وأهل حـزيه. وفـى اليـوم الذى يحـاولـون أن يتـهم خصـوم الأحـرار الدسـتوريين إياهم بأنهم تركوا الميدان الانتخـابى مخـافة أن لا تختـارهم الأمـة يضـىء النـور على الأمـة بأن رئيس الأحـرار الدسـتوريين وأعـوانه وأصـدقـاءه هم وحـدهم الذين سـعـوا ويسـعـون، وضـحـوا ويضـحـون لمجـدهـا لا لمجدهم، ولعظمتها لا لعظمتهم، ويضـحـون حتى بشرف النيـابة عنهـا مخـافـة أن يصيبها أعـداؤها اللابسون لها ثوب الأصدقـاء ما حقق الأحرار الدستوريون لهـا من مجد وعزة واستقلال.

فاللهم ما أعظم عدلك، وما أعظم من الظالمين انتقامك!

* * *

وقالت جريدة كوكب الشرق بتاريخ ٧ منه:

الجديد فى الكتاب الأخضر

بقلم عباس محمود العقاد

بعد الحرب العظمى أخذت الحكومة البريطانية فى استرضاء الأمم الشرقية بأساليب مختلفة تتشابه على الجملة فى المظاهر والأسماء، فاعترفت بالحجاز

مملكة مستقلة يُلقب أميرها بلقب صاحب الجلالة، واعترفت باستقلال العراق مع تلقيب أميره بمثل هذا اللقب وترشيح بلاده للدخول فى عصبة الأمم وإدارة حكومته على قاعدة الشورى والدستور، ولم تبقَ إلا مصر محرومة من مثل تلك الترضية مع أنها فى مقدمة البلاد الشرقية التى طالبت بحقوقها والتى تقصدها إنكلترا بتلك السياسة قبل أن تقصد سواها، فما سر ذلك التأخير! ولماذا بقيت مصر وحدها فى ذيل البلاد التى اعترفت بها إنكلترا ممالك مستقلة دستورية يرجى لها الاشتراك فى عصبة الأمم؟ سر ذلك التأخير وسبب مراوغة الإنكليز فى إعطائها حقوقها الظاهرة هو أنهم وجدوا من يساومونه من أذنابهم فى هذه الأمة فساوموا وتباطئُوا وأرادوا أن يحسبوا علينا بالثمن ما بذلوه عفو الساعة للآخرين: سر ذلك التأخير أنهم وجدوا الأحرار الدستوريين فى مصر متهافتين عليهم قابلين لكل ما يريدونه منهم فأنزلوا مصر دون منزلة العراق والحجاز ولبثوا زمنًا يترددون قبل أن صرحوا تصريحهم المعروف بإلغاء الحماية والاعتراف لنا بمظاهر الاستقلال، فإذا كان هناك أحد فى مصر أخَّر إلغاء الحماية والاعتراف بتلك المظاهر الاستقلالية مرضاة للشعور الوطنى فذاك هو رهط الأحرار الدستوريين، وإذا كان هناك أحد أدخل فى روع إنكلترا الطمع فى ثبات مصر والأمل فى إقناعها بأقل ما يعرض عليها فذاك أيضًا هو رهط الأحرار الدستوريين. ومع هذا رأينا وسمعنا العجب حين ادعى هؤلاء الأحرار الدستوريون أنهم هم الذين أوصلوا مصر إلى إلغاء الحماية وإنشاء الحياة الدستورية وغير ذلك من المزايا التى يذكرونها لتصريح ٢٨ فبراير المشهور، وأنهم هم الذين خدعوا الإنكليز فأخذوا منهم ما لم تأخذه أمة أخرى ونالوا من استرضائهم ما لا يُنال.

هذا هو الذى حدث بعد الحرب العظمى.

وشبيه به الذى حدث بعد قيام وزارة العمال على أثر الانتخابات الأخيرة فى بلاد الإنكليز.

فإن هذه الوزارة جرت على خطة المسالمة مع الدول الكبيرة والشعوب الشرقية التى لها علاقة بالدول البريطانية، ولم تمضِ عليها أيام فى مناصب الحكم حتى ظهر ذلك فى سياستها العامة وبدت طلائع التغيير فى قضية العراق وقضية الهند وقضية مصر من بين هذه القضايا، أو فى مقدمة هذه القضايا التى تستحق الرعاية الخاصة من الوزارة البريطانية.

فماذا كان عمل الأحرار الدستوريين فى هذه الخطة المرسومة؟

إن كان لهم عمل فيها فهو محاولة التعطيل والتسويف فى الانتفاع بها إلى غير أجل معروف.

فرئيس وزارتهم يعترف فى الكتاب الأخضر بأنه لم يذهب إلى إنكلترا للانتفاع بهذه الفرصة كما يجب أن يفعل كل رئيس وزارة غيور على حقوق بلاده، بل يعترف بأنه ذهب إلى إنكلترا وفى نيته تأخير الكلام فى القضية المصرية كما صرح بذلك؛ إذ يقول: «تلك كانت أغراضى فى زيارة لندرة ومقابلة رجال السياسة البريطانية فهى لا تمتد إلى تسوية عامة للمسألة المصرية ولكنها ترمى على أساس تجزئة المسائل المصرية إلى تسوية ما كان مرتبطًا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الإصلاحى من جانب، وإلى العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرته مصر من أمر السودان وإنما حبب إلىَّ الاجتزاء بهذه الأغراض أنها كانت تتصل فى أسبابها ومقدماتها بالسياسة التى انتهجتها الوزارة منذ عام... ووقف بى أيضًا عند حد هذه الأغراض المعينة أن الحكم فى بريطانيا انتقل منذ أوائل شهر يونيه من أيدى حزب المحافظين إلى أيدى حزب العمال، وأنى قدرت أن الحكومة الجديدة نظرًا لضرورة اعتمادها على معونة أحد الحزبين قد تتحرج من أن تجعل المسألة المصرية من أولى ما تعالج من المسائل».

هذا هو اعتراف رئيس وزارة الأحرار الدستوريين، ولا يهمنا هنا أن نظهر ما فيه من الدلالة الواضحة على جهل صاحبهم باغتنام الفرص وتقدير المواقف السياسية المنتجة فهذا ناطق بنفسه فى صريح كلامه، إذ لولا أن وزارة العمال كانت هى التى بدأت باقتراح التسوية لكان حضرة السياسى الكفء المحنك قد ضيع الفرصة الثمينة التى يعدها هو بلسانه ولسان حزبه فرصة الفرص فى تسوية القضية المصرية.

لا يهمنا هنا أن نظهر ما فى ذلك الاعتراف من الدلالة على الغباء والجهل بأطوار السياسة، ولكننا نزيد عليه أن رئيس الوزارة السابقة قد ذهب إلى لندن وهو يحتقب كتاب اليد الحديدية ويقول فيه إن المصريين لا يفهمون الديمقراطية ولا يصلحون لحكم الدستور، وأنه عاد من لندن وهو يجادل فى الانتخاب المباشر لأنه أرقى وأصعب مما تستحقه كفاءة أبناء وطنه، ولا يخفى مقدار الحقوق التى يطلبها فضلاً عن أن يصل إليها رجل يجاهر بهذه العقيدة فى الأمة المصرية.

ذهب إلى لندن ولا غرض له إلا إبقاء الحالة على ما هى عليه. فلما أُكره على المفاوضة فى القضية العامة كان أول همه أن يستبقى الوزارة ويتوقى التغييرات التى تصيبها إذا لم يكتب له النجاح. فقد قال فى الكتاب الأخضر: «ولقد حرصت كل الحرص على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب إذا لم تتكشف على نجاح أو اتفاق. فاشترطت ألا يمس مصر أذى أو تضييق إذا تبين لى أن المحادثات لم تثمر اتفاقًا مُرْضيًا فرفضته أو إذا رضيت الاتفاق وعرضته على البلاد فرفضته أو لم نقره».

لا يهمنا هنا أيضًا أن نسجل على رئيس الوزارة السليمانية اعترافه بأن فشل المفاوضات السابقة - مفاوضات ثروت وشمبرلن - هى التى أدت إلى الأذى والتضييق فى عهد الوزارة النحاسية، وأن دولته كان هو أداة الأذى والتضييق التى تناولها المستعمرون انتقامًا من المصريين لرفضهم نتيجة ذلك الاتفاق، وأن كل ما افتراه إذن على الوزارة النحاسية والحياة النيابية كان تنفيذًا لرغبة الأذى والتضييق التى أراد أن يفر منها حين استولى على الوزارة.

لا يهمنا هذا فهو كذلك ناطق بنفسه، وإنما نقول متسائلين: ما الأذى أو التضييق الذى تخشاه بلاد سلب منها دستورها وغلبت فيها القوانين الاستثنائية وجاوز موظفوها الحد فى تطبيق تلك القوانين التى لو روعيت حرفًا حرفًا لكانت شيئًا ثقيلاً على أعناق البلاد؟ ما الأذى أو التضييق الذى تخشاه بلاد كهذه وهى فى أشد ما يكون من الأذى والتضييق؟ فالوزارة إنما كانت تحترس من عواقب الفشل على نفسها لا على أمتها، إنما كانت تحرص على بقائها وتشترط الشروط لاستمرارها فى مناصبها، إنما كانت تخشى أن تصاب وهى التى لم تخشَ فى أزمة المفاوضات السابقة أن تصاب البلاد بل كانت هى أداة ذلك المصاب.

وكأننا برئيس الوزارة السابق يعتذر إلى حزبه من دخول المفاوضات ومن قصر نظره فى تقدير العاقبة على نفسه وعلى ذلك الحزب الذى كان غارقًا فى النهب والاستغلال فضاعفت عليه المغانم من جراء تلك المفاوضات، فهذا هو الذى ساقه إلى الاعتراف بدخولها مكرمًا والندم على ما كان.... وإذا بصاحب الدولة يحاول أن يثبت فضله فى كتابه الأخضر ويخرجه أشبه بالدفاع الجدلى منه بالأسانيد الرسمية فلا ينتهى إلا إلى نقيض غرضه، ولا ننتهى نحن من ذلك الكتاب إلا بأن المقترحات كلها رمية من غير رامٍ ودعوة بريطانية لبَّاها وهو مستكره وكانت وشيكة أن تفلت فرصتها من السياسىّ الحصيف.

هذا هو الجديد من اعترافات الكتاب الأخضر... وهناك محاولات أخرى رمى بها رئيس الوزارة السابق أو الذين كتبوا له كتابه إلى إنكار كل فضل لغيره من الوزراء فى المقترحات البريطانية، فقال بعد ذكر الامتيازات الأجنبية: «وكان لمعالى وزير الخارجية فى هذا الصدد مجهودات مباركة أثناء زيارته لوندرة فى شهر أبريل سنة ١٩٢٩ جعلتنى عظيم التفاؤل بحسن النتيجة. وقد كان من أغراض زيارتى تأييد مجهودات زميلى وتأكيد آثارها إذ كنا بإزاء حكومة جديدة لم تشترك فى الأحاديث السابقة».

أمفهوم هذا؟

إن كل ما جرى مع العمال إنما هو شىء جديد لم يشترك فيه وزير الخارجية، وأن كل عمل وزير الخارجية لم يتعدَّ مسألة الامتيازات فى شهر أبريل، أى قبل سفر رئيس الوزارة إلى بلاد الإنكليز.

أمفهوم هذا؟ نعم مفهوم! ولكنه حقد قديم يابس وليس بالحقد الجديد «الأخضر» فى قلب محمد محمود.

وبعد، فما باله كان كتابًا أخضر ولم يكن أحمر كلون الغضب أو أصفر كلون الذهب، أو أزرق كلون من كتب؟ لنا فى ذلك فتوى نفتى بها والعلم عند الله. فلعل الدكتاتور قد نظر إلى قول الشاعر:

وجنيتم ثمر الوقائع يانعا   بالنصر من ورق الحديد الأخضر

فهو على لون الحديد لا على لون الزيتون، أو هو على كل لون كصاحبه أبى قلمون.

عباس محمود العقاد

وكتبت جريدة البلاغ نحو ذلك فردت السياسة على صحف الوفد بقولها:

محاولات الجهلاء

من تفسير الكتاب الأخضر

الأستاذ صاحب البلاغ رجل تعلم القانون واشتغل بالمحاماة وهو لذلك يقدر الفرق بين النصوص التى يقع عليها نظره وقد يتحرج حين يرى بين هذا النصوص فروقًا أن يقول أن لا فرق بينها فيلقى تبعة ذلك على أحد المحررين عنده لم يدرس قانونًا ولم يعرف قيمة الفروق بين الصيغ، ولم يقدر أن كلمة واحدة تنقل عقدًا من أنه بيع باتّ إلى بيع وفاء، وتنقل معاهدة من أنها محالفة

إلى أنها حماية أو وصاية. وليس يتحرج ضمير الجاهل، إن كان لهذا الجاهل ضمير، من أن يقول أن لا فرق فى الأشياء بينا يكون الفرق واضحًا جليًا. أليس المثَل العامى يقول: كله عند العرب صابون. وهم إذ يقولون هذا يقصدون الصورة المضادة للمثل. فلو أنك عرضت أمام رجل من الأعراب أنواع الصابون التى تراها فى متاجر العطور لما استطاع أن يميز بينها ويغلب أن يأخذ أكبر قطعة منها وإن كانت أقلها قيمة. كذلك أولئك الذين يريدون أن يظهروا للناس أن ما قام به محمد باشا من جهود لا قيمة له معتمدين على ما يزعمون من أن لا فرق بين نص المشروع الذى قدم له أولاً والمشروع الذى قدم بعد الاعتراضات التى قدمها على المشروع الأول هؤلاء يقرءون فى الكتاب الأخضر أسباب الاعتراض ودواعى التعديل فلا يفهمونها لأنها لغة قانون وتعاقد دولى وهم لا يعرفون من القانون ولا من التعاقد الدولى شيئًا، وهم مطمئنون إلى أن الذين يعرفون القانون وقواعد التعاقد الدولى معرفة صحيحة قليلون فلا بأس عليهم من أن يقولوا أن لا فرق بين النص بأن «يبذل صاحب الجلالة البريطانية نفوذه لقبول مصر فى جمعية الأمم ويؤيد الطلب الذى ستقدمه مصر لهذه الغاية. وتصرح مصر من جهتها باستعدادها لقبول الشروط المفروضة للدخول فى الجمعية»، والنص الآتى: «بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوًا فى جمعية الأمم فستقدم طلبًا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من بعثات الجمعية، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب». لا بأس عليهم من أن يقولوا أن لا فرق بين النصين مع أن النص الأول يُدْخل مصر فى دائرة الإمبراطورية، بينا يكفل الثانى قيامها مستقلة ويجعل التعهد على بريطانيا وحدها فى مهمة خاصة هى تعضيد مصر فى طلبها. ثم لا بأس عليهم أن يقولوا أن لا فرق بين النص فى المشروع الأول فى المذكرات الخاصة بالامتيازات على محاكمة المصريين المتهمين بارتكاب جرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة ثم إلغاء هذا النص إطلاقًا لا بأس عليهم بهذا وبغيره. ولو أردنا أن نبيِّن الفوارق بين المشروع الأول والمشروع الثانى لعدنا إلى نشر الملاحظات التى نشرتها الأهرام ويراها القارئ مع الكتاب الأخضر كله منشورة فى السياسة الأسبوعية التى تصدر اليوم.

ولكن: كيف يمكن أن توجد كل هذه الفوارق وأن يتم كل هذا البحث فى أسبوعين على الواسع وفى أيام على ما تذكر صحيفة الوفد؟ أليس تمامه فى هذه الفترة قاطعًا فى الدلالة على صحة ما يذكرون من أن وزارة الخارجية

البـريطانية سلمت محـمـد باشـا المشروع الأول والمشـروع الثانى ولم يقُم هو ولا رئيس المستشـارين الملكيين فيه ببـحث. بل لعل وزارة الخـارجيـة البـريطانيـة هى التى رأت إدخال ما حدث من تعديل فى المشروع الأول من تلقـاء نفسها وحبًا فى التفاهم مع مصر، ألم يقل الأستاذ وليم فى خطبته بالإسكندرية إن المشروع الأول سُلم إلى محمد باشا محمود يوم ٥ يوليو فأثبت الكتاب الأخضر أنه سلم حقًا فى هذا التاريخ؟ إذن فما قاله الأستاذ وليم غير ذلك يجب أن يكون صحيحًا كله! هكذا يقول الوفد على لسان البلاغ. فهل رأيت منطقًا أسخف من هذا المنطق؟ هل رأيت إنسانًا يحترم نفسه أو يحترم قارئه ينزل إلى احتقار عقله وعقل قارئه إلى هذا الحد؟ إذا كان الأستاذ وليم قد علم أن المشروع الأول سلم إلى محمد باشا يوم ٥ يوليو فذكر هذه الواقعة ثم أرفقها بكل ما أرفقها به من أكاذيب، فهل تكون أكاذيبه صحيحة لأنه علم بواقعة تافهة لا تقدم ولا تؤخر. ثم إن الكتاب الأخضر وهو وثيقة رسمية ستطلع عليها الحكومة البريطانية إن لم تكن اطلعت عليها بالفعل. ولن يمكن أن يداخله إلا ما هو صحيح دقيق. أفتكون أكاذيب وليم هى الراجحة وكل ما ورد فى الكتاب الأخضر غير مرجوح؟

وهذا ما يحسه الوفد حين يملى على البلاغ ما يكتب. لذلك يريد أن يجد فى الكتاب الأخضر ما يبرر به ادعاءه. والكتاب الأخضر يقول على لسان محمد باشا: «سئلت إذن عما إذا كنت أشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة - المصرية برمتها فكان جوابى بطبيعة الحال الإيجاب». وفى رأى البلاغ أن معنى هذا أن الحكومة البريطانية سألت محمد باشا إن كان يقبل أن يحمل مشروعها إلى مصر أو هل يتشبث بالحكم الدكتاتورى، وهذا أبلغ ما عُرف فى السخف. فلو أن الحكومة البريطانية أرادت أن تعرض على مصر مشروعًا كهذا المعروض اليوم وأن تتخطى فيه محمد باشا محمود لبعثت به إلى مندوبها السامى فنشره أو أبانه إلى جلالة الملك على نحو ما حصل فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ثم لكان لجلالة الملك أن يكلف وزارته أو لا يكلفها بإجراء الانتخاب لاستفتاء الأمة فى المشروع. لكن القوم قالوا إن محمد محمود لم يصنع أكثر من أن حمل المشروع إلى مصر، وهم يريدون أن يتشبثوا بهذا ولو صفعهم الكتاب الأخضر ألف صفعة على وجوههم وأقفيتهم. فليقولوا إذن هذا الكلام الفارغ وهم يعلمون أنه كلام فارغ وأن القراء سيهزءون منهم شر استهزاء.

إنما سُئل محمد باشا إن كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة كلها؛ لأنه على ما ذكر الكتاب الأخضر كان يعالج مسألة الضرائب بالنسبة للأجانب

ومسألة تغيير نظام الامتيازات ومسألة السودان ومسألة دخول مصر فى عصبة الأمم. إذن لم يبقَ من المسألة المصرية إلا المحالفة والدفاع عن القناة، ولمصلحة الإنكليز إذا حلت تلك المسائل كلها أن تحل هاتان المسألتان أيضًا، خصوصًا وأن المصريين جميعًا أعلنوا منذ أول يوم قومتهم الوطنية قبولهم تحالف مصر وبريطانيا. ومادام فى هذا التحالف نفسه ضمان لسلامة قناة السويس فلتعالج المسألة الباقية وهى مسألة الاحتلال وزيادة ضمان سلامة القناة. فمناقشات محمد باشا فى المسائل التى أراد حلها هى التى أدت بالحكومة البريطانية لتسأله إن كان يشاطرها الرغبة فى حل المسألة كلها. وطبيعى أن يجيبها إيجابًا. فليس إلا الخائن لوطنه هو الذى يرفض معالجة حل مشكلاته.

بقيت مسألة مشروع ثروت تشمبرلن وما يريدون الوقيعة فيه بين محمد باشا محمود وذكرى المغفور له ثروت باشا. وهى وقيعة دنيئة لا ينزل إليها رجل ذو كرامة. وأدنأ منها أن ينقلوا أكاذيب حاكها خيال وليم مكرم الذى لم يتورع يومًا عن الكذب لأن الكذب خطته السياسية؛ على أن وقيعتهم سخيفة سخف كل أقوالهم. فمحمد باشا يقول فى كتابه الأخضر إن مشروع ثروت تشمبرلن يترك احتلال البلاد قائمًا وأنه لا يمكن فى يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له صورة إلا إذا اقترن بزوال الاحتلال. وهل قال لكم محمد باشا سنة ١٩٢٨ إنه قابلٌ بقاء الاحتلال؟ وهل قال الأحرار الدستوريون هذا القول؟ إنهم رفضوا مشروع ثروت تشمبرلن لأنه لا يحقق مطالب البلاد. وإنما أخذوا ويأخذون عليكم الصيغة السخيفة التى وضعت لهذا الرفض - رفض المشروع من أسسه ونصوصه. ولو أنكم قدمتم عليه من الملاحظات ما قدمه محمد باشا محمود على المشروع الأول وأيدتموها بالمنطق السلم لكان لمصر يومئذ موقف غير الذى وقفتموها إياه ولما تعرضت لأزمة اكتوبتم قبل كل إنسان بنارها. لكنكم أجهل من أن تقدموا على مشروع ملاحظات وأسوأ نية من أن تمهدوا لقبول اتفاق بين مصر وإنكلترا.

واليوم دمغكم الكتاب الأخضر وكشف عن أكاذيبكم. فلن تنفعكم سخافاتكم ولا محاولاتكم وستبقون أمام البلاد كلها مدموغين بطابع الضعف والعجز بل بطابع الخيانة؛ حتى تعلنوا قبولكم المشروع الذى انتهى إليه محمد محمود باشا. ويومئذ تُطوى صحيفة حياتكم ويستريح هذا الوطن التعيس بكم من وجودكم.

* * *

يوم ١٣ نوفمبر

احتفال الوفديين - احتفال الأحرار الدستوريين

خطب الطرفين

احتفال الأحرار الدستوريين

اكتفى حزب الأحرار الدستوريين بحفلة متواضعة أقامتها طائفة من شبابه فى (نادى الشبان الدستوريين)، دعوا إليها عددًا وفيرًا من أمثالهم الشبان وغيرهم.

كلمة الدكتور هيكل بك

وقرابة الساعة السادسة مساء وقف الدكتور هيكل بك وارتجل كلمة كانت على إيجازها جامعة لتطور الحركة المصرية منذ سنة ١٩١٨ حتى الآن، وبين نصيب الأحرار الدستوريين فى كل ما كسبته مصر وأشار إلى أنهم كانوا وحدهم رجال البناء. وقال إن الأحرار الدستوريين يستطيعون أن يفاخروا بماضى حزبهم وبما استطاع أن يحقق للبلاد، وقال إن يوم ١٣ نوفمبر إنما هو يوم قومى اجتمعت فيه كلمة مصر بأسرها.

وأشار الدكتور هيكل إلى أن نشاط الأحرار الدستوريين لم يقتصر على الجانب السياسى وإنما تناول جوانب الحياة المصرية جميعًا، فإنشاء الجامعة المصرية وإصلاح الأزهر وصرف الطلبة عن الاشتغال بالسياسة ورعاية مصالح الفلاح وتعهد شئون العمال كانت كلها من صنع الأحرار الدستوريين.

وختم خطابه القيم بأن تمنى الخير لهذه البلاد والوصول إلى ما تتوق إليه من حرية واستقلال.

ثم توالى على المنبر بعده طائفة من الشبان كانوا يتدفقون حماسة ووطنية ويهتفون مرارًا بحياة رئيس حزبهم والحرية والوطن.

* * *

حفلة الوفديين

أما الوفد فقد أقام احتفاله بهذا اليوم فى المكان الذى اعتاد أن ينصب فيه السرادق بالقرب من بيت الأمة وخطب فيه غير واحد، ونكتفى من ذلك بذكر خطبة سكرتير الوفد وليم أفندى الذى قال كلمة الوفد:

* * *

خطبة الأستاذ
وليم مكرم عبيد
العيد هو الذكرى

سيداتى وساداتى:

اليوم عيد، والعيد هو الذكرى، فاذكروا روح الزعيم فى سماء خلودها، فيوم النهضة يوم عيدها، اذكروا اليوم سعدًا حيًا فى مجده، كما ذكرتموه بالأمس ميتًا فى لحده، فالموت والحياة يتنازعان السيطرة فى مملكة الإنسان ويتبادلان النصر والهزيمة فيتساويان ولكن الغلبة للحياة مع الذكران، وللموت مع النسيان، فالميت حى لديك إذا ذكرته، والحى ميت لديك إذا نسيته فاذكروا فى عيد الجهاد موتاكم وشهداءكم، ففى الذكر حياة لهم ولكم.

* * *

ذكرى سعد

بالأمس القريب اجتمعت طوائف الأمة تذكر فجيعتها فى سعد، وكأنى بها وقد تدافعت مشاعرها وجوارحها إلى مكانه، تلمست بعض العزاء من رثائه،.... والإنسان مسكين، تغلبه المنايا على أمره، فيتحامل على أحزانه، وتلهب جبينه جمرة الأسى فيستمطر ندى العيون على وجدانه وبينه أن يضم القبر جثمان الحبيب، فيختلس الخيال من بين جدرانه، ويوحشه أن يغيب فى الأعماق صوت الفقيد، فيقنع بصدى أقوال وردت على لسانه!...

تلك شرعة الأسى، وقد كانت لا تزال شرعتنا بين أن نكبنا فى سعد، ففى كل عام نستجدى من الدهر الشحيح يومًا نسترد فيه الراحم العزيز من غربته فنستمتع بصدى صوته وزين فصاحته، ونتحلى بما ترسمه الذاكرة من صوته، ثم نبكى بكاء اليأس لبعد ما بين خياله وحقيقته.

فلا بدع أن يعز فيك يا سعد عزاء، وينضب فيك يا سعد بكاء، وإذا كان جرح القلب داميًا غير ملتئم، وكلما عاودته الذكرى عاد ينثلم، فما هول ما تبكى به الأعين من دمع مضطرم، وما أرخص ما تجود به الألسن من غوالى الكلم!...

عيد الحياة

ولكن إذا كان الأمس عيد الموت، فاليوم عيد الحياة، عيد الجهاد والجهاد حياة قوية غلابة يغذوها عمل ويحدوها أمل؛ بل هو حياة دائمة مستمرة يتخللها الموت دون أن تقطعها وتعترضها المحن فلا تعوقها بل تدفعها فإذا قيل لكم إن الحياة

جهاد فمن الحق أيضًا أن تذكروا أن الجهاد حياة؛ إذ الحياة كَمٌّ ومعنى وكل معنى الحياة فى قيمتها دون مدتها فمن جاهد شهرًا فقد عاش فى خلال هذا الشهر دهرًا، ومن عاش لنفسه ولغيره فقد أضاف أعمار الغير إلى عمره.

عيد هو التاريخ

أيها السادة

إذا كانت الحياة حافلة بالحوادث الجسام فمن العبث أن نفكر بمقياس الأيام والأرقام فأين نحن من مثل هذا اليوم فى السنة الماضية!! هى من العمود كأنها العمر فى سنة فلقد تعاقبت فى فتراتها التطورات بما لا تتسع له سنوات متتاليات وتلاطمت فى خِضَمِّها الحوادث كالموج العاصف، لا يكاد يطغى حتى يتكسر ولا يتجمع حتى يتنثر.

سنة جمعت بين برديها سواد الهزيمة ومهجة الظفر، فلا يكاد النور يختض حتى ينشر، ولا يكاد الباطل يستوى حتى يتدهور فحيوا اليوم عيد الجهاد فهو يوم النصر، عيد هو التاريخ نقشت على لوحه مختلف الصور، وجمعت فى كتابه شتيت العبر، وأعلنت من منبره كلمة القدر، وما أدراك ما كلمة القدر، هى كلمة الحق زودوا بها أولادكم ذخيرة صالحة منذ الصغر هى صوت النذير أَسْمِعُوها لمَنْ بآذانهم وقر، هى سر الخليقة تهب بها الرياح وينطق الحجر، هى هذه فاذكروها .. الله واحد والحق واحد، ولئن تعددت موازين الباطل فلن يستوى فى الحق مؤمن وجاحد، ولئن انطفأ الجزاء فكل لجزائه واحد، ولئن اعتدى على الحق فى جنح الظلام فللحق فى ضمير الكون شاهد، ولكن من للظالم فى أسباب ظلمه، وسُدت فى وجه فريسته الموارد، فللحق من نفس أسباب الظلم شِبَاك تحركها وبحيث تفلت الفريسة ويقع الصائد.

القسم الأول

قيام الدكتاتورية

الباب الأول - مقدمات الدكتاتورية.

خذوا مثلاً لتلك الدكتاتورية السائدة البائدة، ففى مصيرها أبلغ عظة لمن طغى واستكبر، وأوفى جزاء لمن آمن وصبر.

لم تكن الدكتاتورية بنت يومها، بل هى نتيجة مهدت لها أسباب ومقدمات، وتنحصر تلك الأسباب فى سياسة المستعمرين بإزاء الدستور وموقف الأحرار الدستوريين بإزاء أمتهم.

تاريخ الدستور بيننا وبين المستعمرين الإنكليز

كان لمصر دستور وليد تمخضت منه تلك الأم الرءوم بعد يأس السنين والأجيال، وبذلت فى سبيله أعز ما ادخرته من دم ودمع ومال فكان الدستور هو الصحيفة الأولى من كتاب حريتنا، وثمرة ناضجة من ثمرات نهضتنا أعلنت فيه سيادة الأمة وأخذت كلمتها مكانًا عليًا وتجلت فيه إرادة الشعب فكان لها مظهرًا حيًا.

بيد أن الدستور فى ذاته لم يحقق للأمة أقصى غايتها، ولم يكفل لها كامل حريتها، والحرية لا تقبل بطبيعتها تجزئة ولا قيودًا، فهى عنصر طلق كالهواء، لا يهبُّ إلا فى وسيع الفضاء، وما الحرية المغلولة إلا عبودية معسولة والحر يُدْمى كرامته حرير قيوده، كالعبد يدمى قدميه حديد أصفاده.

ولقد كسبت الأمة دستورها ولكنها حُرمت صحيح استقلالها، فنالت حريتها مجزأة مبتورة، وأمكنها أن تقدر ما لم تَنَلْه بالقياس إلى ما نالت، فكان ما نالته حافزًا إلى ما عز منالاً، ولا يحس بالنقص مثل من طلب كمالاً.

استمسكت الأمة جميعًا بدستورها فكان العروة الوثقى بين طوائفها وأحزابها وكان جُلُّ قصدها أن تثبت للعالم أنها أهل لما كسبت، فلا ينكر عليها أحد ما حُرمت وما إليه نهضت وسعت، إلا وهو الاستقلال التام.

خطة طبيعية مشروعة تتفق مع طبيعة الأشياء والأحياء ومع سُنة التطور من حسن إلى أحسن؛ ولكنها خطة لم تَرُق للمستعمرين من الإنكليز لتعارضها مع سياستهم.

وكانت السياسة الاستعمارية البريطانية بإزاء الدستور المصرى هى أن يكون الدستور وسيلة لتناسى مطلب الاستقلال وإغفاله، بينما الخطة المصرية على الضد من ذلك أن يكون الدستور وسيلة لتحقيق الاستقلال واستكماله.

فكرتان أساسيتان كُتب لهما أن تشتبكا فى المعترك السياسى المصرى، فكلما يئست السياسة الاستعمارية من تحقيق فكرتها عمدت إلى البرلمان فحلته، وإلى الدستور فحطمته عسى أن يتسرب اليأس إلى قلوبنا فنعدل عن مطمعنا أو نخفف من غلوائنا، وما كنا - علم الله - طامعين ولا مغالين.

ولما كان الوفد رمزًا للنهضة الاستقلالية فقد كان على الدوام هدفًا للسياسة الاستعمارية التى كانت ترمى إلى أغراض ثلاثة! فإما دستور من غير اشتراك الوفد، وإما دستور لا يكون فيه للوفد الكلمة النافذة، وأخيرًا فإذا لم يكن بُدٌّ من الوفد فلا دستور.

تلك أدوار السياسة الاستعمارية بإزاء الدستور المصرى، ومنها نفهم لماذا حل البرلمان المرة بعد المرة ولماذا انتهى الأمر إلى تلك الدكتاتورية التى أريد بها أن تقضى على الدستور قضاء أخيرًا فلم تفلح إلا فى القضاء على نفسها.

فعندما وضع الدستور كان سعد وأصحاب سعد مبعدين فى المنافى ومعتقلين فى السجون بينما كان الأحرار الدستوريون ينزلون إلى الميدان يجولون فيه وحدهم ويصولون، وبعبارة أخرى فقد كانت النية معقودة على أن يكون الدستور من غير الوفد وكان الأحرار الدستوريون يمنّون أنفسهم والاستعماريين معهم أن الأمة ستنسى الوفد وزعماءه ومبادئه بسبب اشتغالها بالانتخابات البرلمانية وما يتبعها من مهام الحياة الدستورية؛ ولكن ثبات الأمة فوَّت عليهم قصدهم فعاد سعد وكان دستور ولكن مع الوفد!...

ومن الحق أن نقول هنا إن حكومة العمال البريطانية لم تتبع تلك السياسة الاستعمارية بإزاء دستورنا فى سنة ١٩٢٤ كما لم تتبعها الآن؛ ولذلك كان عهد الوزارة الشعبية الأولى أقرب العهود إلى الاستقلال الفعلى إذ اجتمع فيه الوفد والدستور معًا.

تم حل مجلس النواب فى المرة الأولى والثانية لا لسبب إلا لأن السعديين يكونون الكثرة الساحقة، وأن تلك الكثرة لم يشغلها شاغل عن المطالبة باستقلال البلاد والاستمساك بعزتها.

عاد المستعمرون إذن إلى سياستهم الأولى وهى استبعاد الوفد باستبعاد الدستور ثم عاد جهاد الأمة سيرته الأولى؛ مما اضطرهم إلى التسليم بعودة مجلس النواب. ولكنهم اشترطوا أن تكون الوزارة ائتلافية وأن لا يكون سعد رئيسًا للوزارة وعززوا اشتراطهم هذا بالبوارج الحربية كما تعلمون؛ وهنا نصل إلى المرحلة الثالثة من السياسة الاستعمارية بإزاء الدستور وهى السياسة التى انفرد بها اللورد لويد دون وزير الخارجية البرلمانية، فقد كانت سياسته أن يعود الدستور بشرط أن لا يكون للوفد الكلمة النافذة فيه، وأن يكون النفوذ منحصرًا فيه أو فى رجاله من الأحرار الدستوريين ولكنه لم يفلح فى سعيه مع الوزارات البرلمانية. وأخيرًا على أثر تلك الوقفة الوطنية الرائعة التى وقفها دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا بإزاء مشروع ثروت - تشمبرلن تكونت وزارة النحاس باشا. فلم يكن بُدٌّ اللورد لويد من تخير طريق من اثنين - إما بقاء الدستور والتسليم بنفوذ الوفد، أو هدم نفوذ الوفد وهدم الدستور معًا.

وانتهى الأمر إلى هدم الدستور! فأقام دكتاتورية مطلقة من كل قيد واختار لتحقيق أغراضه من هدم الدستور حضرات من يتتنون بأنهم بناة الدستور من أصحابنا الأحرار الدستوريين!... فلم يكن فى اختياره مبتكرًا ولا مبتعدًا فقد كانت للأحرار الدستوريين سوابق فى تعطيل الدستور والعبث بأحكامه.

فلنتحدث إذن عن الأحرار الدستوريين بصفتهم عمال الدكتاتورية قبل أن نتحدث عن الدكتاتورية فى ذاتها.

الأحرار الدستوريون

مساكين حتى فيما تخيروه لأنفسهم من اسم يدل عليهم وصفة تميزهم، فقد تقلبوا وتقلبت بهم الأهواء حتى لم يعودوا يعرفون أنفسهم، فما بالكم باسم يعرف عنهم!

أحرار ودستوريون!!.. هو ذا اسم لا يعرفونه ولا يعرفهم فلم تعد ألفاظهم تشير إليهم بل أصبح كل حرف من حروفه ينهض شاهدًا عليهم ويسخر ضاحكًا منهم.

ولو أن لى أن أتطفل بتقديم النصح إليهم لأشرت عليهم وهم أهل مرونة وكياسة وبعد نظر وسياسة أن لا يقيدوا أنفسهم بالأسماء الجامدة أو يحدوا نشاطهم بعبارات محددة... فللألفاظ فى اللغة مدلول واستقرار بينما السياسة فى عرفهم تنافى كل استمرار، فيوم هجوم ويوم فرار ويوم سكوت ويوم حوار ويوم انحناء ويوم استكبار ويوم لهم وبعدهم الدمار هذا شعارهم وبئس الشعار!

وإنى أخشى أن يتسرب إليهم بعض الشك فى تلك النصيحة البريئة التى أسديتهم إياها؛ ولذلك فإنى أقدم لهم الأدلة التى تثبت صدق ما أشرت به إليهم من عدم التقيد بأسماء مركبة، فقد كانوا فيما مضى وفديين فأين هم الآن من الوفد وكانوا عدليين فأين هم الآن من عدلى وكانوا أحرارًا وكانوا دستوريين فأين هم من الحرية والدستور؟

كنت فى إنكلترا أخطب فى جمع من إنكلترا ممن لم يكن لهم إلمام خاص بشئوننا المصرية وأشرح لهم مواقف الأحزاب المصرية من الدستور والاستقلال، ولما بدأت الكلام عن الأحرار الدستوريين سألنى أحدهم هل هذا الاسم شعبة من شعاب الوفد قلت: بل هو اسم الحزب الذى يرأسه محمد باشا محمود، فحملق الرجل بعينيه والدهشة آخذة منه وقال: ولكن هل لا يزالون يدعون أنفسهم بهذا الاسم من بعد إعلان الدكتاتورية؟ قلت نعم يا سيدى بل هم الآن

دستوريون أكثر منهم فى أى وقت آخر لأنهم يقولون إنهم هدموا الدستور لينقذوه.. فضحك الرجل وضحك السامعون ضحكًا امتلأت به أفواههم. ورقصت به أساريرهم وكلهم مستظرف لتلك النكتة التى لم يكن لى مع الأسف فضل ابتكارها.

ولكن دعونا من الاسم إلى المسمى فما حقيقة هؤلاء القوم؟ لا أريد أن أتعرض إلى تكوينهم وأغراضهم وأعمالهم فكلها أمور عرفتموها وخبرتموها اختبارًا مُرًا، ولكنى أحدثكم بإيجاز عن نفسيتهم.

قيل لكم إنهم صنيعة المستعمرين وهو صحيح إلى حد ما، ولكن لا تنسوا أنهم قبل أن يصطنعهم الإنكليز صنعوا هم أنفسهم، وقبل أن يخرجوا على أمتهم خرجوا على ضمائرهم، ولذلك عَزّت فيهم الحيل، لأن موت الضمير هو علة العلل.

هم قوم صنعهم الهوى فأذلهم، وطوح بهم الفكر فأضلهم، يشتهون أولاً، ويفكرون ثانيًا، مخضعين تفكيرهم لشهواتهم وأطماعهم، ولذلك فالرأى عندهم نزوة والعاطفة شهوة.

فهل من عجب وقد باعوا أنفسهم لشهواتهم، وسخّروا ذكاءهم لنزواتهم أن يكون لهم فى كل يوم فكرة، لأن لهم فى كل يوم شهوة، وأن يكون الرأى عندهم سلعة تباع وتشترى، بثمن أعلى أو أدنى بحسب أسعار السوق وتقلباته.

يا لهم من قوم بائسين لا يهمهم فى سبيل أطماعهم أن يتخذوا من الطامعين ناصرًا وظهيرًا، ولا يهولهم وهم فى رغد من العيش أن تشرب أمتهم كأس الحياة مريرًا؛ ولا يزعجهم أن يُحرم المخلصون نعمة الحرية فى منافيهم وسجونهم طالما أنهم يمشون فى الأرض مرحًا ويستنشقون النسيم عبيرًا، ولا يخجلهم - مع كل هذا - أن يجعلوا الفُتَات من حول موائد الوفد ليصنعوا بها لأنفسهم خبزًا وفطيرًا، ولا يشينهم أن يستغلوا جهد العاملين ويرفلوا فى مجد مستعار فما كانت الحياة عندهم إلا مظهرًا وقشورًا.

الباب الثانى

عهد الدكتاتورية

عهد مشئوم كاد يلبسنا الحداد لولا روح الضحايا ألهمتنا الجهاد ولولا أن صمدنا له فباد.

عهد أُريد به الفناء لأمة كل مطمعها من الوجود أن تعيش لترقى وبيت فيه الشقاء لها من نفر من أبنائها: ما أكثر ما شقيت بهم وما أكثر ما تشقى!

عهد ظالم وما أجبن الظالم فى قسوته، فهو يرتكب من الظلم، ويتخذ من الظلم حجة على ضحيته ويمنع الشكوى ويستمد من السكوت دليلاً على عدالته، مثله كمن يقتل القتيل ويقبل العزاء فى جنازته.

عهد لم تُنكب البلاد بمثله من قبل، اعتدت فيه يد الآثم على نهضتنا وحريتنا ووحدتنا ورجولتنا ونزاهتنا وسمعتنا. فلما أن ارتفع الإثم تجلت لدى الناس رائعة نهضتنا، وحريتنا ورجولتنا، ونزاهتنا، وسمعتنا!....

بيد أنه يجب علينا إذا شئنا أن نتتبع تطورات هذا العهد وأدواره أن نذكر الفكرة الأساسية التى قام عليها والغاية التى كان على الدوام متجهًا إليها.

فلم يكن الغرض الأول من الدكتاتورية القضاء على الحياة الدستورية فى ذاتها بل القضاء على النهضة المصرية والحركة الاستقلالية، ولما كانت الحركة الاستقلالية ممثلة فى الوفد فتحتم القضاء على الوفد، ولما كان الوفد هو الأمة لم يكن بد للدكتاتورية من أن تحاول القضاء على الأمة بما لها من وجود سياسى وكرامة وطنية.

أدوار الدكتاتورية

وإليكم تفصيل الأدوار التى اجتازتها الدكتاتورية والوسائل التى اتخذتها للوصول إلى غرضها السياسى من هدم الحركة الاستقلالية ممثلة فى الوفد، فهى: (أولاً) هدم الوفد كهيئة حاكمة ويكون ذلك بهدم الدستور، (ثانيًا) هدم الوفد كهيئة شعبية وذلك بتلويث سمعته ومنع دعايته واضطهاد لجانه وأنصاره، (ثالثًا) هدم النهضة من أساسها بالطعن فى الأمة وأنظمتها وسمعتها.

الدور الأول

هدم الوفد كهيئة حاكمة

وتحقيقًا لهذا الغرض بدأت وزارة محمد محمود باشا عهدها بحل البرلمان الوفدى وهدم الدستور إلى أجل غير مسمى وإدخال اليأس إلى قلوب الناس من عودة الدستور بشكله الحالى وبالأحرى من عودة الوفد إلى الحكم.

والمذكرة الوزارية بحل مجلس النواب والشيوخ صريحة فى هذا المعنى فلم تكتفِ بحل المجلسين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد؛ بل أشارت بصريح اللفظ إلى الفئة القليلة وما لها من مؤثرات مصطنعة لا يمكن أن تنقطع أسبابها فى الوقت القصير وقالت: (إن الوزارة ستنظر فى قانون الانتخابات وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون فى تعديله إصلاح الحالة التى سبق وصفها)،

وأن تلك الانتخابات ستؤجل (إلى الوقت الذى يرجى فيه أن تتجلى إرادة الأمة على وجهها الصحيح) - وبعبارة سهلة إلى الوقت الذى ترى فيه الوزارة الوفد قد مات وقبر!!!

هذا ما قاله محمد باشا محمود فى بيانه الوزارى فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨، فاسمعوا ما جاء فى كتابه المُزْرى كتاب اليد القوية بعد مرور سنة من الدكتاتورية، اسمعوا واضحكوا: - (حينما التمس محمد محمود باشا)، بالاتفاق مع زملائه الوزراء منذ سنة تقريبًا، من جلالة الملك اتخاذ ذلك التدبير الجرىء بتعطيل البرلمان لمدة ثلاث سنوات، شك كثيرون من المهتمين بالسياسة المصرية فى نتيجة هذه التجربة، وخُيل إليهم أن تحديد هذه المدة مبنى على المبالغة فى التفاؤل... لكن رئيس الوزارة كان أصدق حكمًا على مواطنيه من خصومه السياسيين بل من أولئك الذين كانوا مع إعجابهم بقراراته الجريئة يرتابون فى إمكان تنفيذها، فإن الذين تقدموه فى الحكم قد حبطوا لأنهم لم يستطيعوا أن يخفوا خوفهم من الوفد، أما محمد باشا محمود فقد رسم لنفسه خطة أخرى، وهى أنه قبل أن يعطل البرلمان دعا المعارضة إلى معاونته؛ ولكنه لما رفضت المعارضة دعوته أعلن بصورة قاطعة أنه يتولى الحكم وحده دون أن يسمح للوفد بالتعرض للشئون العامة، وبناء على ذلك صدرت الأوامر إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة... وحيل بين الطلبة والسياسة، وأصدر قانون جديد لتأديب المحامين... ولم تَحْتَج الحكومة إلا إلى أشهر قلائل لتقضى على حالة الفوضى والاضطراب ولتعيد حياة الأمة سيرتها الطبيعية من الاعتدال والنظام فتوطدت سلطة الأمة من جديد، وتخلصت البلاد من كابوس الاستبداد الذى أناخت به عليها عصابة باغية من أناس غير مسئولين أطلقوا على أنفسهم اسم (لجنة الوفد التنفيذية).

سبحان الله، حقًا أن يده لأقوى من كل يد قوية!...

إذن قد قضى على الوفد وانتهى الأمر، ولن يعود الدستور فى شكله كما يقول البيان الوزارى وبما أن عودة الدستور رهينة بمشيئة الدكتاتور - وهو لن يشاء وفى الوفد بقية باقية - فلن يعود الوفد للحكم.

منطق بسيط مقنع لولا أنه ينقصه شىء واحد لو ذكره محمد باشا محمود لتم له المنطق، ذلك أنه فاته أن يذكر تلك الآية الكريمة:

«ولا تقولنَّ لشىء إنى فاعلٌ ذلك غدًا إلا أن يشاء الله».

ولقد شاء الله إلا تكون للدكتاتور مشيئة!.....

الدور الثانى

هدم الوفد كهيئة شعبية

بعد أن هدمت الحكومة الوفدية والدستور معها، كان على الدكتاتورية أن تهدم الوفد كهيئة شعبية تمثل الحركة الاستقلالية، ولقد أخذت لتحقيق ذلك وسائل شتى تتلخص فيما يأتى:

أولاً - تلويث سمعة رئيس الوفد وأعضائه، بتوجيه الاتهامات الباطلة إليهم، ومن ذلك نشأت قضية أتعاب سيف الدين وقضايا الفرسان، التى انتهت بخذلان مبين للوزارة ولمأجوريها من الملفقين والمبطلين، وسنتكلم فيما بعد عن قضية سيف الدين وأثرها.

ثانيًا - منع الدعاية الوفدية: وذلك بتضييق الخناق على الجرائد الوفدية التى لها حظ من الحياة، ومصادرة منشورات الوفد ونداءاته، أباحت فيه الوزارة لخطبائها وكتابها أعراض الوفديين وكرامتهم.

وسنرى فى كلامنا عن الدور الثالث كيف تدرجت الوزارة من مصادرة حرية الوفد إلى مصادرة الأمة فى حريتها جميعًا وما أصدرته من قوانين لحظر الاجتماعات.

ثالثًا - إرهاب الوفديين بجميع وسائل الإرهاب من محاصرة بيت الأمة والنادى السعدى وقبض وتفتيش وجاسوسية وفصل موظفين وعُمَد ومشايخ وحرمان من حقوق سياسية واقتصادية، إلى آخره مما لا يدخل تحت حصر.

وسنرى أيضًا فيما يلى كيف ارتقت الوزارة من اضطهاد الوفد والهيئة الوفدية واللجان الوفدية إلى اضطهاد الأمة بأسرها؛ إذ تبين لها أن الوفد هو الأمة وأن لا قوة له إلا بها.

لم تفُتَّ كل هذه الوسائل وغيرها من وسائل العسف فى عضد الوفد ولم تَهِنْ من عزمه، ولو أدرك المستبدون عِبَر الحوادث وعظة التاريخ لتفادوا القَمع كوسيلة لهدم الحركات الشعبية، ولكن الاستبداد شهوة والشهوة عمياء، ولذلك يعمى المستبدون عن مواقع الزَّلل، وفى ذلك عدة المظلوم ومفتاح الأمل.

وأحدثكم الآن عن قضية أتعاب سيف الدين.

صورة مصغرة للدكتاتورية، فى ظلمها، فى إثمها، فى طغيانها، فى خذلانها.

كان المغفور له زعيمنا المبرور يقول إن الإنكليز خصوم شرفاء، وكان الذى يقول هذا رجل نفاه الإنكليز وعذبوه، ولكنه عرف معنى الخصومة وشرف النضال، فقدر خصمه كما قدر نفسه، والرجال تعرف أقدار الرجال.

والخصومة الشريفة هى التى لا تتدنى إلى الدس والخسة، بل تناضل فى وضح النهار، فقد تنفى، وقد تسجن، وقد تنزل إلى ميدان الحرب فتقاتل، ولكنها لا تلفق التهم، ولا تعمل فى جنح الظلام ولا تخاتل.

ولقد أدركت الدكتاتورية أن فى الخصومة الشريفة تشريفًا لخصمها وأن النفى والسجّن يكبران من قدره ويرفعانه إلى أعلى العليين، فلماذا إذن لا يلجئُون إلى الخصومة غير الشريفة وممَّ يخافون؟؟ أيخشون حساب الضمير؟؟ كلا فلن يكون حسابه عسيرًا أو يسيرًا؛ فقد صفى حسابه وظائف معدودات وذهبًا نضيرًا.

لم يترددوا إذن فى التنزل إلى أدنى وسائل الخسة فى محاربة رجل هو مثال الشرف والأمانة والطهارة، فعدوا إلى قضية أتعاب سيف الدين يلفقونها ويستغلونها استغلالاً مزريًا ولا أرانى فى حاجة إلى تفصيل حوادثها التى لا تزال ماثلة فى أذهانكم، وحسبى أن أسجل عليهم هنا ما سجله حكم القضاء العادل من أنهم لم يتورعوا عن الدس والسرقة والتزوير وشراء ذمم الشهود فى سبيل خصومتهم الدنيئة. وإليكم بعض فقرات من هذا الحكم التاريخى الذى ابيضت له وجوه واسودت وجوه (ومن حيث أن الشفقة التى دفعت المحامين عنها إلى تنازلهم عما طلبوا من المقدم هى التى دفعتهم أيضًا لأن يشترطوا تعليق استحقاق المؤخر على كسب الدعوة رغبة منهم فى عدم تسوئة حالة الموكلة عند خسارتها وهو عمل محمود لا يفهم كيف يكون محلاً للمؤاخذة). وقال عن التهم القانونية جميعها من الأولى إلى السابعة إنها من غير أساس وباطلة وأن المحامين قاموا بالواجب المفروض عليهم.. إلخ.

وقال عن مهمة استخدام النفوذ السياسية: (ومن حيث أنه يتضح جليًا مما تقدم أن هذه الأمور الأربعة وقد ثبتت حقيقتها لا يمكن ولا يصح أن تكون دليلاً أو شبهة مجتمعة كانت أو منفردة للدلالة على أنه قد روعى فى الاتفاق على الأتعاب مراكز المحامين السياسية) - إلى أن قال: (ومن حيث أنه مع هذا فالذى يلاحظه المجلس أن الفقرة الأخيرة من وصف التهمة جاءت صريحة فى أن الاتهام لا يعرض لبيان كيفية استخدام هذا النفوذ السياسى الذى يسنده

لحضرات المحامين مع أنه هو الأولى فى الذكر فى مثل هذه التهمة مبنية على مجرد تصور لأمر لم يمكن للاتهام بيان وجوده والتدليل عليه).

ثم قال عن سرقة الأوراق: (ومن حيث أنه لا نزاع فى أن الخطاب وعقد الاتفاق قد صار الحصول عليهما من طريق غير مشروع هو السرقة وأن السارق أبقاها عنده فى طى الخفاء من تاريخ السرقة فى ٨ مارس إلى أواخر شهر يونيه حيث عَنَّ له لغرض ما أن يذيع تلك الأوراق على لسان الجرائد السيارة - إلى أن قال: (ومن حيث أنه ثبت بصورة قاطعة أن الترجمة التى نشرتها الجرائد قد دست فيها بعض الجمل)، ثم قال عن شهادة الزور وتزوير المذكرة الشرعية ما يأتى:

(ومن حيث أنه ثبت من التحقيقات أن إبراهيم حسنى الشاهد هو رجل مأجور تصيدته يد خفية بقصد تلفيق الأدلة فى القضية توصلاً لإثبات اشتغال النحاس باشا بالقضية بعد تولِّية رياسة مجلس الوزراء.... ويكفى للإقناع بذلك الاطلاع فى أوراق القضية على الطريقة المريبة التى ظهر بها هذا الشاهد...)، ثم دلل الحكم على تزوير المذكرة الشرعية بنقلها وختم الحكم بالحيثية الآتية: (وحيث أنه نتج من جميع ما تقدم أن التهم التى أسندت إلى المحامين الثلاثة خالية من كل أساس ويتعين فى هذه الحالة براءتهم منها).

ذلك حكم القضاء الذى سجل مفخرة لنا وخزيًا لهم، فكان قضاء لنا وقضاء عليهم.

ولقد أصدر هذا الحكم مجلس تأديب المحامين برياسة حضرة صاحب المعالى حسين باشا درويش وكيل محكمة الاستئناف العليا وعضوية حضرات أصحاب العزة عبدالحكيم بك عسكر ومحمود بك سامى ومحمد بهى الدين بركات بك والمستشارين الأستاذ عبد الخالق عطية عضو النقابة، فأنعم بحكم القضاء وعدل القضاء!

الدور الثالث

هدم النهضة المصرية

أو هدم الأمة كمجموع سياسى، له وجود قومى وكرامة وطنية

ذلك أن الدكتاتورية أحست منذ أول الأمر أن هدم الوفد ليس من الهَنَّات الهينات، وزاد هذا الإحساس قوة بعد صدور الحكم ببراءة زعيم الوفد وزميليه فلم تَرَ مناصًا من أن تهدم النهضة فى ذاتها وتدمر الحركة الوفدية من أساسها

فعمدت إلى الأمة فى مجموعها وهيآتها وطوائفها وحرياتها بل وسمعتها، وأعملت فيها معاول التدمير والتشويه فلم تُبْق ولم تَذَر.

وإليكم قائمة سوداء من بعض أعمالها ضد طوائف الأمة وأنظمتها وحرياتها:

١ - الصحافة

وهى لسان الأمة ومرآة رأيها عُطلت جميعًا بكَمٍّ أفواهها. أقول جميعًا ولا أقولها عفوًا فالأفواه تُكمُّ إما بإقفالها فعلاً أو بإقفالها حكمًا، ويكون ذلك بالتهديد بإقفالها أو بحشوها ذهبًا.

لم يكفِ الدكتاتورية تعطيل المادة الـ ١٥ من الدستور وبعث قانون المطبوعات من رمسه ومخالفة هذا القانون نفسه فى كثير من أحكامه، بل فتحت خزائنه - خزائن الأمة - لشراء ضمائر بعض الصحافيين عسى أن يفسدوا على الأمة ضميرها فتضل سبيلاً.

ومن عجيب ما يذكر فى هذا الصدد ذلك البلاغ الرسمى الذى أصدره محمد باشا محمود فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢٩ ينذر فيه الصحافة بالويل والثبور، وفيه يقول: (أما التحقير والتشهير والرمى بالباطل بل القذف بحوادث يجهلها هؤلاء النقاد، أما ذلك والطعن فى وطنية الوزارة فإنها لا تقبلها بحال من الأحوال وتحذرها على كل جريدة من الجرائد ومن يفعل ذلك من الصحف فلا مناص من تعطيله تعطيلاً نهائيًا).

ولا ريب أن دولة الدكتاتور لم يكن متمتعًا بصفو مزاجه يومئذ فأبرق وأرعد ونهى وتوعد وهكذا تكون حرية الصحافة فى القرن العشرين!!

ولا يفوتنا ونحن فى عيد الجهاد والتضحية أن نسجل فى قائمة الشرف أسماء الصحف التى سقطت أو جرحت فى الميدان دون أن يسقط علم الجهاد من يدها، وهى:

الجرائد اليومية وفى مقدمتها:

جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة.

جريدة كوكب الشرق لصاحبها الأستاذ أحمد بك حافظ عوض.

جريدة وادى النيل لصاحبها الأستاذ محمد أفندى الكلزة.

جريدة الشرق الجديد التى حررها الأستاذ محمد توفيق دياب والأستاذ محمود عزمى والجرائد الأسبوعية، وفى مقدمتها:

مجلة روزاليوسف لصاحبتها السيدة روزاليوسف ومحررها الأستاذ محمد التابعى.

الرقيب لصاحبه الأستاذ چورج طنوس ومحرره الأستاذ محمد التابعى.

الشرق الأدنى لمحرره الأستاذ التابعى.

المستقبل لصاحبه الأستاذ إسماعيل وهبى.

البلاغ الأسبوع لصاحبه الأستاذ عبدالقادر حمزة.

هذا فضلاً عن الجرائد الأخرى التى أُلغيت رخصتها أو عطلت فهى تتوف عن المائة عضو، وترتب على ذلك أن كثيرين من الكُتَّاب والعمال راحوا ضحية للدكتاتورية وعسفها.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى الحكم الذى أصدرته محكمة مصر الكلية المدنية فى قضية مجلة روزاليوسف وقضت لها فيه بمبلغ مائتَى جنيه تعويضًا عن مصادرة عدد من أعدادها بأمر وزارة الداخلية، ولقد قرر هذا الحكم فى إحدى حيثياته ما يأتى:

«إن المحكمة ترى أن قانون العقوبات هو الواجب الاتباع بعد صدور الدستور لأن قانون المطبوعات ألغى فيما يتعارض مع حرية الرأى والصحافة».

وكانت الدائرة التى أصدرت هذا الحكم مكونة من حضرات محمد بك رشدى رئيسًا وعبد العزيز بك كامل ومحمد بك درويش عضوين.

٢ - الاجتماعات

ذكرنا فيما قبل «أن الدكتاتورية لم تطق صبرًا على اجتماعات الوفد ولجانه فمنعتها منعًا يكاد يكون باتًا بمقتضى قانون الاجتماعات السابق»؛ ولكن ذلك القانون مع ما فيه من نصوص مفيدة للحرية لم يستوفِ فى نظر الوزارة شرائط القهر والإرغام، فعدلته بقانون من عندها هو الكلمة الأخيرة فى الرجعية والإرهاق! فقد أقامت من رجال البوليس قضاة يمنعون ويفضون الاجتماعات حسبما يشاءون، وعاقبت بالحبس أو الغرامة الباهظة من يخالف نصوص هذا القانون. وفيما يلى ملخص وجيز لما أدخله ذلك القانون الباطل من تعديلات على تشريع البلاد:

أولاً - لرجال البوليس الحق فى اعتبار كل اجتماع خاص اجتماعًا عموميًا وأن يأمروا الداعى أو الداعين إلى هذا الاجتماع بإلغائه، فإن توقفوا عُدُّوا مخالفين ووقعوا تحت العقاب.

ثانيًا - وكذلك يعد الداعى مذنبًا إذا صدر الأمر إليه من رجال البوليس بعدم إقامة احتفال لتكريم أى خالف الأمر بأن شرع فى إقامة الاحتفال.

ثالثًا - ويعاقب أيضًا المدعو الذى يعد بتلبية الدعوة بعد أن يكون البوليس قد أصدر أمره بمنع الاجتماع.

وقد استُصدر هذا المرسوم فى ظروف غريبة إن دلت على شىء فعلى عقلية من نوع معين مُنى بها الوزراء الدكتاتوريون، فقبل صدور هذا القانون كانت تقام حفلات سمر ليلية ابتهاجًا بحكم البراءة فى قضية أتعاب سيف الدين ولم تكن هذه الحفلات إلا مظهرًا لذلك الفرح العميم الذى انتشر فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها.

بيد أن مراجل الغيظ كانت تغلى فى قلب أحمد باشا خشبة وزير الحقانية؛ إذ بينما هو يعانى الأتراح كان الناس لا يحترمون له حزنًا فيقيمون الأفراح والليالى الملاح.... وبلغ الأمر منتهاه عندما امتدت الأفراح من القاهرة إلى الجيزة، وأعلن حضرة عبد الحميد بك رضوان أنه سيقيم فى الجيزة فى دائرة حفنى بك محمود شقيق الدكتاتور حفلة تكريم لدولة الرئيس الجليل وزميلنا الأستاذ ويصا واصف يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩٢٩.

كلا فإن هذا لا يطاق... أمة أنقذناها بهدم دستورها أفلا تشترك فى أحزان دكتاتورها بل تُظهر الشماتة بإظهار سرورها... حقًا أن مثل هذا المجون لا يعالج إلا بقانون!...

وبناء عليه استصدر القانون فى بضع ساعات، ولما كان لا بد من صدوره قبل الحفلة بيوم واحد على الأقل فقد صدر فى يوم الخميس ٢١ مارس من غير أن ترفق به مذكرة تفسيرية!... إذ المذكرة تنتظر أما الحفلة فلا تنتظر.

وفى اليوم التالى من صدور القانون بادر المدير بإرسال هذا الإخطار الجلل إلى عبد المجيد بك رضوان (إننا نرى أن هذا اجتماع من شأنه اضطراب النظام والأمن العام؛ لذلك نبادر إلى إخطار حضرتكم أننا قررنا عدم الترخيص به مع لفت نظركم إلى المسئوليات التى تترتب على مخالفة هذا القرار والنصوص عليها فى المادة ١١ المعدلة للقانون المشار إليه).

وهكذا خسرنا حفلة وكسبنا قانونًا... سخف فى سخف لولا أنه مضحك لأبكى!!

ومنذ صدور ذلك القانون مُنعت الحفلات بتاتًا؛ حتى إنه لما عقدت اتفاقية النيل وكانت الوزارة وأنصارها يروجون لها بكل وسائل الترويج، طلبت جميع المديريات عقد اجتماعات لدراسة هذه الاتفاقية الحيوية فكان المنع باتًا استنادًا على القانون الجديد!

وأشد من ذلك وأدهى أن البوليس كان يستند على نصوص هذا التشريع الدكتاتورى لفض اجتماعات الزبائن فى مكاتب المحامين كما حصل فى دمنهور فى مكتب الأستاذ سعد الأنصارى، أو فض اجتماعات لجان الوفد كما حصل فى أسيوط فى اجتماع لجنة الوفد فى دار الأستاذ عازر جبران المحامى برياسة الأستاذ النقيب محمود بك بسيونى وكيل مجلس الشيوخ وفى غيرها من البلاد.

٣ - الموظفون

أما عن الرأى السياسى فمما لا شك فيه أنه ليس للموظف فى أثناء تأدية وظيفته أن يتأثر بأهوائه أو ميوله السياسية أو يدخل السياسة فى أى شىء من شئون عمله، ولكن الموظف خارج وظيفته إنسان له حقوق الإنسان، ومصرى له ما للمصرى، غير أن الدكتاتورية حرَّمت على الموظفين - وهم من خيرة الأمة وصفوتها - أن يُعنوا بمصير بلادهم فحظرت عليهم السياسة بتاتًا، ونصت على ذلك فى التعديل الذى أدخلته على المادة ١٤٤ من القانون المالى. وإليكم نص التعديل:

«يحظر على الموظفين والمستخدمين أيضًا أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية، وكل مستخدم يخالف حكمًا من هذه الأحكام يكون قابلاً للعزل».

إذن حرم على الموظف خارج وظيفته ما لم يحرم عليه حتى فى سنة ١٨٨٢ وأرجعتنا الدكتاتورية بجرَّة قلم خمسين سنة إلى الوراء، ولو أنها أخلصت النية فى هذا المنع لهان الأمر بعض الشىء ولكنها حللت لقوم ما حرمته على آخرين، وأطلقت أيدى موظفى الإدارة بل كثيرين غيرهم من الموظفين فأمعنوا فى العمل السياسى والدعوة السياسية للوزارة مما لم يسبق له مثيل فى مصر، وهذا فى الوقت الذى اضطهدت فيه آخرين لمجرد الشبهة فى ميولهم السياسية والأمثلة عن ذلك عديدة.

أما عن المحسوبية فقد تفشت المحسوبية والحزبية فى وظائف الحكومة فى عهد الوزارة السابقة إلى حد مريع لم تبلغه فى أى عهد آخر، ولدىَّ إحصاء دقيق

عن التعيينات الاستثنائية فى ثلاثة الشهور الأولى من العهد الدكتاتورى، فقد بلغ عدد التعيينات الاستثنائية فى تلك المدة ٥٧، بينما بلغ عددها ٣ فقط فى عهد وزارة النحاس باشا و٦ فى ثلاثة الأشهر الأولى من وزارة عدلى باشا الأولى البرلمانية. ويلاحظ هنا أن التعيينات الاستثنائية فى المدة الأخيرة من العهد الدكتاتورى زادت أضعافًا مضاعفة عما كانت عليه فى الشهور الأولى، فقد حشر أنصار الوزراء والمقربون إليهم فى الوظائف الكبيرة والصغيرة على السواء، ومن لم يظفر بوظيفة، فاز بمرتب ضخم من المصاريف السرية.

وهكذا أصبحت وظائف الحكومة وقفًا على نفر يعد على الأصابع من رجال العهد البائد، هكذا دب الفساد فى كل فرع من فروع الحياة فى عهد هو الفساد بعينه.

٤ - القضاء

لم يتورع العهد البائد عن المساس بقدسية القضاء والتعريض بعدالته ناسيًا أن واجب الحكومة الأول هو أن تطمئن الناس إلى عدالة القضاء وأن تكفلها لهم فى منازعاتهم، وأنها إذا عملت على نزع ثقة المتقاضين من قضاتهم فلا مناص من أن يقتص الناس لأنفسهم ويأكلوا بعضهم بعضًا وفى هذا انهيار لسلطان الحكومة نفسها.

قواعد أولية، هى الألف والباء فى كل حكم، ولكن الدكتاتورية تجاهلتها فسعت إلى حتفها.

فلقد كانت وزارة الحقانية تحاول السيطرة على ضمائر القضاة، فإذا لم يصادف حكم المحكمة هوًى من نفس الوزير أو تعارض مع سياسته بادر إلى حرمان تلك المحكمة من سلطتها إما بتشتيت أعضائها بطريق إدارى أو بتشريع خاص، ففى قضية روزاليوسف نقل رئيس وأعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم إلى جهات مختلفة مع أن القضية كانت قد استؤنفت أمام محكمة الاستئناف العليا؛ وكذلك نقلت وزارة الحقانية قاضى بنها سابقًا حضرة الأستاذ حبيب بك فهمى الذى استقال احتجاجًا على ما فى هذا النقل من المساس باستقلال القضاء، ولما صدر حكم مجلس التأديب فى قضية أتعاب سيف الدين استصدرت الوزارة فى ثورة من الغضب قانونًا هو صيحة موجع أكثر منه عمل مشرع، ولم يأخذها ورع فى حكم هيئة قضائية ليس أسمى منها ولا أدعى للتقديس فى البلاد، بل أعلنت صراحة أن الباعث على هذا التشريع هو صدور هذا الحكم. ثم تهجمت عليه فى مذكرتها التفسيرية قائلة:

«إذا كانت تقاليد المحاماة قد خفيت على مجلس التأديب وجب على الشارع إبداؤها، أو التبست وجب الإيضاح وإزالة أسباب اللبس».

وليتها اقتصرت على ذلك، بل ذهب بها الأمر إلى حد استباحة كرامة المجلس ونقل اختصاصه إلى محكمة أخرى؛ حتى إن المادة الثانية من هذا القانون نصت على سريانه بمجرد صدوره على جميع الدعاوى المنظورة أمام المجلس التأديبى.

حقًا إنه امتهان لكرامة القضاء لا يغتفر، ولا ريب عندى فى أنه لو صدر حكم مجلس التأديب فى إبان العهد الدستورى لاستقالت الوزارة، أما فى عهد الدكتاتورية والاستبداد فالوزارة لا تستقيل ولكنها تقيل المحكمة!..

٥ - المحاماة

المحاماة والطلبة هما الفريقان اللذان اختصهما كتاب اليد القوية بشرف الذكر، كما خصها الشارع الدكتاتورى بشرف التشريع الخاص.

ولئن استهدف المحامون لغضب الدكتاتورية فعن جدارة واستحقاق وإليكم البيان:

على إثر حل المجلسين وإيقاف الدستور أضرب المحامون عن العمل احتجاجًا على عدوان الوزارة. وفى أواخر ديسمبر من السنة الماضية اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين الأهليين لانتخاب النقيب والوكيل وخمسة أعضاء لمجلس النقابة بدل الذين انتهت مدتهم، وكانت الحكومة قد بذلت مجهود الجبابرة لإنجاح مرشحيها. وإليكم ما أسفر عنه هذا المجهود:

فشل على طول الخط لمرشحيها يقابله نصر على طول الخط للوفديين فأعيد انتخاب الأستاذ النقيب محمود بك بسيونى والأستاذ كامل بك صدقى وكيل النقابة، وانتُخب حضرات الأساتذة محمود فهمى جندية وعبد الله الحديدى، ويوسف الجندى، وميخائيل غالى، وزهير صبرى أعضاء لمجلس النقابة وفاز الجميع بغالبية ساحقة من الأصوات كعادة السعديين!..

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قررت الجمعية العمومية بإجماع الآراء تجديد احتجاجها على إيقاف الدستور وتعطيل الحياة النيابية والحريات الدستورية، ثم جاءت قضية سيف الدين وكان نصر جديد للمحاماة والمحامين على الدكتاتورية والدكتاتوريين!..

فهل من عجب إذا خرج وزير الحقانية عن طوره وصب عليهم جامات جوره؟ فشرع وقنن وتحايل وتفنن وراح يضيق الخناق على المحامين فى أتعابهم ويهددهم

فى أرزاقهم، ثم ينقل الاختصاص فى التأديب إلى محكمة ليس فيها مندوب عن نقابتهم (يراجع المرسوم الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩)، وقد أضرب المحامون أسبوعًا احتجاجًا على هذا المرسوم الباطل لما فيه من مساس للدستور واستقلال القضاء وكرامة المحاماة، فأكرم بالمحامين والمحاماة!

٦ - الدعوة العمومية والحرية الشخصية

باسم قانون حماية الموظفين اعتدت الوزارة السابقة على حق من أقدس الحقوق اعترف به لكل مصرى منذ أن كان لمصر قانون، وهو حق المجنى عليهم فى رفع شكواهم إلى القاضى مباشرة بطريق دعاوى الجنح المباشرة، سواء أكان المشكو موظفًا أو غير موظف، حق من حقوق الإنسان الأولية تقضى به القوانين بل ناموس الاجتماع سلبته وزارة محمد باشا محمود من أفراد الشعب، فسمحت بذلك لعمالها من رجال الإدارة أن يعتدوا على الناس الآمنين فى بيوتهم وفى أعمالهم وينتهكوا الحريات المقررة فى الدستور من غير أن يكون للمجنى عليه الحق فى أن يذهب إلى القاضى مباشرة، قائلاً إنى ظُلمت فانصفنى... بل عليه أن يرفع شكواه إلى النيابة العمومية وليس للنيابة العمومية - وهى صاحبة الحق فى الدعوى العمومية أن تحقق أو ترفع الدعوى من غير إذن الوزير، وحاشاه أن يأذن وهو المعتدى!

اعتداء على الأمة، وعلى القضاء، وعلى الموظفين أنفسهم إذ لا ضمان لموظف يعتدى عليه موظف آخر بأمر الوزير؛ بل هو اعتداء على أبسط قواعد العدالة فما من عدالة مهما كانت عرجاء تسلب المظلوم حق التظلم حتى لو لم تنتصف له.

ولقد اتخذت الوزارة من هذا القانون ستارًا لإجرامها بل حافزًا له؛ فكان البوليس يدخل البيوت وينتهك حرماتها ويقبض على الناس من غير وجه حق ويعتدى على الشيوخ والنواب فى الساحة الملكية ويقسو فى الضرب والإيذاء إلى حد إصابتهم بجروح وكسور خطيرة، فيرفعون الشكوى إلى النيابة العمومية وهذه ترفعها إلى الوزارة، وهذه تودعها سلة المهملات...

٧ - الطلبة

لم تتحرج الدكتاتورية عن شىء فحاولت بحجة منع الطلبة عن الاشتغال بالسياسة أن تستميلهم إليها وتستخدمهم لأغراضها.

وبالرغم مما أصدرته من قوانين ومنشورات لحظر السياسة على الطلبة سمحت لبعضهم وهم نفر يعد على الأصابع أن يخطب ويكتب محبذًا لسياستها

ومروجًا لدعوتها، وحاولت فوق ذلك أن تنشر الجاسوسية والرياء بين صفوف الطلبة ففصلت منهم من فصلت واضطهدت من اضطهدت وتذرعت بأسباب واهية للتنكيل بهم كإرسال تلغراف تعزية لدولة الرئيس الجليل أو الذهاب إلى بيت الأمة وما إلى ذلك.

وإننا نرجو الوزارة الحاضرة أن تعيد هؤلاء الطلبة المفصولين إلى مدارسهم فتمحو بذلك صفحة سوداء للوزارة الماضية، وتعيد الحق إلى نصابه.

٨ - الري ومياه النيل

كان على الدكتاتور الحقيقى - وهو اللورد لويد - أن يبرر سياسته لدى وزارة الخارجية البريطانية، التى لم تكن تؤيده كل التأييد كما عرفنا من تصريحات مستر هندرسن فى البرلمان الإنكليزى، والإنكليز قوم عمليون يبررون سياستهم بالأعمال لا الأقوال؛ ولذلك سعى اللورد لويد إلى عقد اتفاق النيل والاتفاقات المالية، وما كان عليه إلا أن يسعى ليفلح فالأمر منه وإليه، ولكل دكتاتور دكتاتور عليه!...

وليس لى حاجة ببيانات مفصلة فى موضوع هذه الاتفاقات فكلكم تعرفون أن الوفد المصرى عقد جلسات متوالية بتواريخ ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ وأصدر مذكرة فنية نشرت على الأمة، وقد رفعت هذه المذكرة بكتاب السُّدَّة الملكية بيَّن الوفد فيه خطورة هذا الاتفاق من الوجهتين الدستورية والفنية، والتمس من جلالة الملك أن يعقد البرلمان لينظر فى هذه الاتفاقات الخطيرة التى يتعلق بها مصير الأجيال الحاضرة والمقبلة وليبحثها ويدرسها دراسة مستوفاة تمهيدًا لإبداء الرأى فيها طبقًا لأحكام الدستور.

٩ - المالية

الاتفاقات المالية

عقدت الوزارة تلك الاتفاقات فخالفت بذلك أحكام الدستور الذى ينص فى المادة ١٣٧ منه على أنه لا يجوز عقد قرض عمومى أو أى تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبلغ من الخزينة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان، وقد قبلت الحكومة المصرية فى هذه الاتفاقات: (أولاً) بأن تلتزم مصر القرض العثمانى المعقود سنة ١٨٥٥ بمبلغ مليون و٣٨٦ ألف جنيه، (ثانيًا) أن تدفع للحكومة البريطانية ستمائة ألف جنيه تعويضًا عن البواخر الإنكليزية التى غرقت أثناء الحرب وكانت تحمل فحمًا لمصر، (ثالثًا) أن تدفع ٢٩٤ ألف جنيه للحكومة

البريطانية من الرسوم التى حصلتها الجمارك المصرية على بعض مستوردات السلطة العسكرية البريطانية فى أثناء الحرب، فمجموع ما تدفعه الحكومة المصرية مليونان ومائتا ألف جنيه. وتناول الاتفاق أيضًا مبلغ مليون و٥٨٥ ألف جنيه تعويضًا لمصر من ألمانيا عن الخسائر التى تحملتها من جراء الحرب، فيكون مجموع المبالغ التى تناولها الإتفاق أربعة ملايين و١٦٥ ألف جنيه.

أما المصاريف السرية: التى بددتها الوزارة فى رحلة محمد باشا محمود فالمفهوم أنها تربو على ٣٨٠ ألف جنيه، وما خفى كان أعظم.

تبديد لأموال الدولة، وشراء للذمم، وضياع الأموال، وضياع الرجال، ذلكم هو العهد المشئوم الذى أُنقذت من شره البلاد.

مرتبات الوزارة

لم يَنسَ الوزراءُ أنفسَهم فرتبوا لكل منهم مرتبًا خاصًا سموه مرتب التمثيل، فللرئيس ٥٠٠ جنيه ولكل وزير ثلاثمائة جنيه ما عدا وزير الخارجية الذى له من المصاريف السرية عشرة آلاف جنيه، هذا بينما الوزراء فى عهد البرلمان قد أنقصوا من مرتباتهم ثلاثمائة جنيه لكل منهم.

الضرائب غير الرسمية

غير أن النَّهِم لا يشبع فللدكتاتوريين حاجة لا تنقطع إلى الجاه والمال، فقد جمع حزب الأحرار الدستوريين بضغط الإدارة ما ينوف عن الخمسين ألف جنيه لتأسيس نادٍ لحزبهم حتى ضج الناس بالشكوى، وفوق هذا فقد كان أنصار الوزارة وأقرباؤها وأذنابها يبيعون وظائف العمد والمشايخ بأثمان محددة، ومن شاء نموذجًا لهذه الفضائح فليذهب إلى أسيوط ويسمع ما يقوله القائلون ويؤكده العارفون!

١٠ - البوليس السرى والجاسوسية

أما عن الجاسوسية فحدث فلمحمد محمود أن يفاخر بعهده التعس الذى بَزَّ فى الجاسوسية والإفساد عهد الاستبداد الماضى فى تركيا وروسيا فقد كان الجواسيس ينبثون حول الناس الآمنين يتبعونهم كظلهم ويتلصصون على جهرهم وسرهم ويفترون على ذممهم والدكتاتورية من ورائهم تتحرش بالأقوياء منهم وتبطش بالضعفاء منهم، وفوق هؤلاء وهؤلاء عين الله ناظرة ساهرة.

ولقد كان عدد الجواسيس الذين يحيطون بفندق سان استفانو أثناء إقامة دولة الرئيس الجليل فيه يبلغ الـ ٨٧ من رجال البوليس السرى، فإذا خرج دولته

إلى النزهة فى سيارته تبعته سيارة البوليس وحدث مرة أن سيارة الرئيس غابت عن أنظارهم فراح المساكين يطوفون الشوارع ويدخلون البيوت، ويسألون بلهف هذا وذاك إذا كانت سيارة الرئيس قد ذهبت من هنا أو من هناك!

١١ - البوستة

مُنعت الجرائد من نشر نداءات الوفد وبيانات الهيئة الوفدية؛ فاضطر الوفد لإصدارها فى نشرات توزع على الناس، فصدرت الأوامر بالقبض على الموزعين، والطابعين وبتفتيش المنازل.. إلخ.

ولكن بقيت المنشورات التى ترسل بالبوستة فهل من سبيل لضبطها من غير العبث بالمراسلات الخاصة؟ ما من سبيل إلا بتخويل موظفى البوستة سلطة دكتاتورية فى فتح الخطابات بالرغم من نص قانون العقوبات الذى يعاقب فى المادة ١٣٥ منه كل من فتح مكتوبًا من المكاتيب المسلمة للبوستة بالحبس أو بغرامة وبالعزل فى الحالتين، ولكن هل لقانون العقوبات أهمية توازى مصادرة بعض المنشورات؟ وهل للدكتاتورية دستور أو قانون؟ كلا.

فبناء عليه أذاعت مصلحة البريد فى ٢٩ مارس الماضى على جميع مكاتبها فى القطر كله منشورًا خلاصته (وجوب لفت نظر موظفى البريد إلى الرسائل والمخاطبات الصادرة والواردة التى تكون من ورق واحد وخبر وخط واحد حتى إذا ما اشتبه الموظف أو المستخدم فى أن بداخلها منشورات ممنوعة وجب عليه تبليغ الأمر إلى رئيسه فيفتحها ويبلغ النيابة).

وتلا هذا المنشور منشورات أخرى من مصلحة البوستة لموظفيها، وليس هناك شك على الأقل فى أن هذه المنشورات فتحت وقد كانت كلها بخط واحد، ولكل شىء آفة من جنسه أو بالأحرى لكل شىء جانب من الخبر!...

١٢ - تفتيش المنازل ومصادرة عريضة الشعب المصرى

استفحلت الحالة فى شهرَىْ فبراير ومارسٍ من السنة الحالية، وعلت صيحة الغضب من مظالم الدكتاتورية ومخازيها، فوقّع مئات الألوف من المصريين على عرائض جاء فيها «أنهم يفزعون فيها إلى السدة الملكية العلية مما نزل بالبلاد بسبب تعطيل الحياة النيابية تعطيلاً فعليًا أدى إلى حرمانها من حرياتها المقدسة وإلى تصرف الوزارة فى شئون الأمة الحيوية فكان من ذلك أن مضت الوزارة فى تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء والاتفاقات المالية وسواها مما يكلف الخزانة ملايين من الجنيهات، ولذلك يلتمسون عودة الحياة النيابية فعلاً حتى يتمكن

ممثلو البلاد من إبداء رأيهم فى تلك المشاريع الخطيرة وغيرها من شئون البلاد الحيوية».

هذه العرائض البريئة التى هى حق مشروع لكل مصرى أقضَّت مضاجع الوزارة فأمرت بمصادرتها وبتفتيش منازل الوفديين فى جميع نواحى البلاد، وكانت فظائع، وكانت أهوال، ففى جميع البلاد اقتحم البوليس دُور الأهالى يبحث عن تلك العرائض فلم يتمكن من العثور عليها ولئن عثر عليها فلم يكن فيها ما يُعاقب عليه، فهل قرأتم أو سمعتم فى بلد غير مصر أن حكومة متمدينة تعبئ رجالها ليقتحموا منازل الآمنين فى كل وقت من الليل أو النهار، للبحث عن عرائض بريئة إذا وجدوها أهملوها وإذا لم يجدوها خرجوا من الدار كما دخلوها؟

إنما هو الفزع أرادوا أن ينشروه، بل هو الخذلان أرادوا أن يستروه، فانتهكوا حرمه المنازل وحرمة الحرائر، كما ترون من هذا التلغراف الذى نشره البلاغ فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ من حضرة صاحب العزة الشيخ الجليل عوض بك عريان المهدى ببنى سويف، وإليكم نصه:

«هاجم رجال الإدارة بنى سويف منزلى فى الساعة العاشرة ليلاً وانتهكوا حرمته بعد أن حاصروه بالقوة المسلحة من عساكر البوليس ودخلوا فيه بحالة أزعجتنى وأنا ملازم الفراش لمرضى وفتشوه تفتيشها دقيقًا بقصد العثور على العرائض التى ترفع لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بإعادة الحياة النيابية ولما لم يجدوا شيئًا بلغ بهم الأمر أن دخلوا على حرمى وأهانوها بتفتيشها مع الخادمات بحالة تأباها الإنسانية بدون خجل ولا حياء وبدون مراعاة للآداب ولا توقير لشيخوختنا» وهو تلغراف من مئات نشرتها الجرائد.

١٣ - الساحة الملكية

هُرع الشاكون والمتذمرون أفواجًا إلى عاصمة الملك ومقر عرشها، واتجهوا إلى ساحة المليك يقصدونها موفدين من جميع مديريات القطر، وكان على رأس كل وفد شيوخ البلاد ونوابها، وكان عدد الموفدين يتراوح من ثلاثمائة إلى ألف من صفوة القوم وأصحاب الرأى فيهم، ولكن قوات البوليس حاصرت السراى الملكية وطاردت الوفود كما يُطارد السَّرَقة واللصوص، مع أن صاحب المعالى كبير الأمناء أكد لمن تمكن منهم من دخول السراى أن بيت الملك مفتوح لرعاياه فى الليل والنهار، فإن الوزارة ظلت تتحمل وزر عملها وتحاصر السراى وتطارد الوافدين

إليها؛ غير أن كل ذلك لم يوهن من ثبات الأمة بل زادها حمية كما سنرى مما سيأتى عند الإشارة إلى ١٥ مارس.

١٤ - نظام الحكم

عجزت الدكتاتورية عن صد شعور الأمة الجارف ودخلها اليأس من هدم الوفد، فعولت على أن تطلق آخر سهم فى كنانتها وأصدرت من معمل قانونها، قانونًا يعاقب بالحبس أو بغرامة باهظة كل من طعن فى نظام الحكم الدكتاتورى أو ازدراه.

إذن أصبحت المطالبة بالدستور جريمة والتعريض بالاستبداد وزرًا، إذن لم يبقَ للوفد إلا أن ينحنى أو ينكسر وللأمة إلا أن تخضع أو تخنع.

هكذا فكروا وهكذا دبروا، وفاتهم أنه إذا كان الوفد مرفوع الرأس فلأنها لم تَنْحنِ، أو صلب العزيمة فلأنها لم تَنْثَنِ.

اجتمع الوفد فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٩ وقرر أن يتحدى الوزارة وقانونها بنداء وزعه على الناس وأرسلته سكرتيرية الوفد إلى الوزارة والجهات الرسمية، وأعلن الوفد فى هذا النداء أنه لا يعترف بهذا التشريع قانونًا ولا يعتبر له فى نظر الدستور وجودًا وطلب إلى الأمة ألا تأبه لتشريع باطل تتكره أحكام الدستور، ووقّع على هذا النداء رئيس الوفد وأعضاؤه ليكون لكل منهم شرف المحاكمة على عصيان هذا النظام الاستبدادى الظالم.

وانتظرنا وانتظر الناس، ولكن الوزارة خافت أن تقيس قوتها بقوة الوفد فإذا بها هى التى تنحنى وتتكسر، وإذا بالوفد هو الفائز المنتصر.

وتلا نداء الوفد بيان خطير من الهيئة الوفدية البرلمانية موقع عليه من جميع أعضائها؛ وكذلك نداء من اللجنة السعدية للسيدات موقع عليه بإمضائهن، ابتلعتها الوزارة كما ابتعلت نداء الوفد وقبرت قانونها الجديد وكان قد ولد ميتًا.

١٥ - ضريح سعد

لم تشيد الدكتاتورية ضريح الزعيم كما وعدت وهى الحسنة الوحيدة التى نشكرها عليها، فما كان لها أن تدنس هذا المكان المقدس بيديها.

ولكنها قامت بعمل لا أدرى كيف أصفه فاللغة تعجز عن وصفه والشعور ينبو عن تكييفه، وإليكم ما عملته الوزارة الدكتاتورية بشأن قبر الزعيم الراحل:

وزارة الأشغال فى ٩ مايو سنة ١٩٢٩

حضرة صاحبة العصمة السيدة صفية هانم زغلول

إحالة على المكاتبة المؤرخة فى ٩ مارس سنة ١٩٢٩ بخصوص أعلاه نفيد بأن هذه الوزارة رأت ألا تتحمل تكاليف وثمن المياه المستهلكة بضريح المغفور له سعد زغلول باشا فنرجو التكرم بسداد ثمن المياه التى استحقت والتى تستحق فى المستقبل إلى شركة مياه القاهرة.

وتفضلى يا صاحبة العصمة بقبول فائق الاحترام

السكرتير العام إمضاء

ورد عليه سكرتير بيت الأمة حضرة مأمون أفندى الريدى بما يأتى:

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الأشغال

كلفتنى حضرة صاحبة العصمة أم المصريين أن أبلغ عزتكم أنها اطلعت على كتاب الوزارة المؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٢٩ فأدهشها أشد الدهشة ما تضمنه هذا الكتاب من أن الوزارة رأت ألا تتحمل تكاليف وثمن المياه المستهلكة لضريح المغفور له سعد زغلول باشا وتطلب إلى عصمتها سداد ثمن المياه التى استحقت والتى ستستحق فى المستقبل إلى شركة مياه القاهرة.

أدهشها طلب الوزارة هذا لأن تكاليف وثمن المياه المستهلكة بضريح الزعيم الخالد مسددة جميعًا إلى الآن لشركة المياه بموجب الإيصالات المحفوظة لدى عصمتها وتستطيع الوزارة أن ترجع إلى الشركة لتتبين حقيقة المسألة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيت الأمة ١٩٢٩/٥/١٢.

وفى نص هذين الخطابين ما يغنى عن إيلام الشعور بالتعليق عليهما.

سيدتى أم المصريين

يؤلمنى يا سيدتى أن أستثير دمعك وأدمى جرحك بهذه الذكرى المؤلمة، بيد أنى أرجوك أن تكفكفى الدمع وأن تذكرى أنه إذا كانت لامرأة أن تفخر بمجد زوجها فهى أنت، أو لأم أن تغتبط بخلود زوجها فى أولادها فهى أنت: فلقد كانت رَحَى الحرب تدور بين الأمة وخصومها على نقطة خلاف واحدة وهى هل مات سعد أم لم يمُتْ فكانت الدكتاتورية تريده ميتًا وتأبى إلا أن تهمله فى أعماق قبره وكان كل مصرى يحس به حيًا وهو يحمله بين حنايا صدره وها هو يوم الذكرى يعود

فيذكر الناس عظمته وسيرون مجده غدًا عندما يجلس أولاده فى مجلس الأمة ويجددون فيه سيرته.

ولك أن تغتبطى يا سيدتى فقد كان لجهادك وآلامك وبطولتك فضل وأى فضل فى الاحتفاظ بتراث زوجك، فكم خفق قلبك مع أولادك وبعثتِ الحمية فى جهودهم وكم تحملت من الأذى والهون فى سبيلهم وكلنا نذكر كيف أقدمت الدكتاتورية على اقتحام بيت الأمة والليل لا يزال فى هجعته، وكيف لم يخجل فرسان الظلام من تسلق أسوار المنزل وانتهاك حرمته.

* * *

يا لهم من أشقياء فحتى أُمُّ المصريين لا يحترمون لأمومتها قدسية ولا لمخدعها كرامة، ولو أن فيهم رجولة لذابت نفوسهم أمام نار تبكيتها واحتقارها وانحنت رءُوسهم إجلالاً لهيبتها ووقارها.

١٦ - سمعة الأمة ووحدتها

ما الذى بقى للأمة ولم تمتد إليه يد العبث والتدمير؟... بقيت لها وحدتها فى الداخل وحسن سمعتها فى الخارج.

أما عن سمعة البلاد، فإن الدكتاتورية إذا لم تبذل فيما مضى مجهودًا كبيرًا فى نشر دعوتها فلأن المحافظين من الإنكليز كانوا فى مراكز الحكم وكان غلاة الاستعماريين يقومون بنشر الدعوة عنها فى جرائدهم، ولا بدع فالمصلحة واحدة مشتركة، أما حزب العمال وتأييده للدستور المصرى والديمقراطية المصرية فأمر لا قيمة له ولا اعتبار فهم جماعة من حثالة القوم والفحامين مثلهم كمثل الوفديين فإذا نشر الوفد دعوته فى أوساطهم وكتبت جريدة مصر فى لندن ما كتبت، وتكونت لجنة من الديمقراطيين الإنكليز لتأييد الحياة البرلمانية فى مصر، كل هذا لا يجدى فتيلاً فهم ثائرون يؤيدون ثائرين ولن يعود العمال الإنكليز إلى الحكم كما لن يعود إليه أحد من الوفديين!

ولكن الزمان قُلَّب... وها هم العمال يعودون إلى الحكم فهل أُسقط فى يد أصحابنا الدستوريين؟ كلاَّ فهم حكومة للعمال وإن كانوا أرستقراطيين، وهم أنصار الديمقراطية وإن كانو دكتاتوريين!!

بمثل هذا السخف ملئُوا كتاب اليد القوية الذى وزعوه بصفة خاصة على حكومة العمال ونوابها وهيئاتها. وفيه طعنوا على الأمة وكفاءتها ونزاهتها طعنًا

فاحشًا، مدعين أن الأمة لا تحكم إلا باليد القوية فلا تستحق حرية ولا دستورًا. وراح محمد محمود إلى لندن يندد بسمعة أمته فى جريدة الديلى إكسبريس بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٩ قائلاً: «إنى أقول بكل صراحة إن نظام الحكم الحاضر فى مصر هو الوحيد الذى يليق بها ويطابق حاجتها» ولكن دعوتهم فشلت ومخازيهم فضحت ودولتهم سقطت فماذا يفعلون.

١٧ - مسلمون وأقباط

بقيت للأمة وحدة مقدسة لم تمتد إليها يد الرجس حتى الآن فليمزقوها وليخربوا بيوتهم بأيديهم وبعدهم الطوفان... هذا مسلم وذاك قبطى، نعم ولكن هذا مصرى وذاك مصرى.

مصر الجليلة، مصر الفتيَّة، هى هى وقد اندمجت جميع العناصر فى عنصرها... مصر الناهضة مصر المشرقة هى هى وقد تفتحت جميع العيون لنورها... مصر المجيدة مصر الشهيدة هى هى وقد تعانق أولادها الشهداء فى قبورها.

أما هذا الضعيف العاجز فخذوا دمه فدية واتركوا وحدتنا سليمة. ولئن غاظكم منه أن يكون أكثر احترامًا للنبى الكريم من بعضكم وأن يرى فى رسول الله أسوة حسنة للناس يتشبهون به فى أمانته وقد بُعث ليتمم مكارم الأخلاق، لئن غاظكم ذلك منه ولم يغظكم فى الواقع إلا إخلاصه لوطنه فاطلبوا إلى الله أن يهبكم شيئًا من الإخلاص وهو تعالى مصدر الإخلاص، واذكروا ما جاء فى حديث قدسى «الإخلاص سر من أسرارى أودعه قلب من أشاء من عبادى».

القسم الثانى

سقوط الدكتاتورية

أما سقوط الدكتاتورية فالعهد حديث بها ولا يزال حاضرًا فى أذهانكم فلا حاجة للإسهاب فيه ويكفى أن نقول إن لسقوطها أسبابًا خارجية وداخلية.

أما الأسباب الخارجية والسياسية، فهى:

أولاً - الانتخابات الإنكليزية وفوز العمال فيها - وكانت جريدة السياسة كعادتها فى الصدق تعلن حتى اليوم الأخير من الانتخابات فوز المحافظين بالرغم من ظهور النتائج لمصلحة العمال!

ثانيًا - سقوط اللورد لويد - والفضل فيه للأحرار الدستوريين زادهم الله صدقًا على صدق.

ثالثًا - المقترحات الإنكليزية: والفضل فيها لساعى البريد كما تعلمون.

ولا حاجة بنا إلى العودة إلى حديث المفاوضات فقد شرحنا فى مجال سابق وقائعها مؤيدة بتفصيلاتها وتواريخها، ولم يتجرأ أحد على تكذيب واقعة فيها، ولم يكن ينقصنا إلا التأييد الرسمى من محمد باشا محمود نفسه فجاء الكتاب الأخضر مؤيدًا لصحة بياناتنا ودقتها، فقد تبين أن المقترحات سُلمت إليه فى يوم ٥ يوليو، وهو نفس التاريخ الذى ذكرناه فى خطبتنا واستدللنا منه على أن المحادثات لم تَدُم إلا أسبوعًا أو أقل فلا مفاوضات إذن ولا يحزنون. أما دعواهم فى الكتاب الأخضر أنه بعد هذا التاريخ ببضعة أيام سلم له المشروع (ب) وهذا المشروع جاء نتيجة لمجهوداته القيمة فنحن نوفر عليه العناء ونسلم له جدلاً بصحة ما يدعيه، غير أننا نتحدى أى شخص يقرأ ويفهم أن يبين لنا القارئ بين الصيغة الأولى والصيغة الثانية للمقترحات وهى التى يسميها المشروع (ب)...

اللهم إلا فوارق لفظية لا تقدم ولا تؤخر.

إننا فى الواقع نشكر محمد باشا محمود كل الشكر على كتابه الأخضر وهو كتاب كما تعرفون نشر ولم ينشر... فقد جاءت وقائعه مؤيدة تأييدًا صريحًا لكل ما قلناه.

أما أن يقول إنه سعى وحاول واجتهد، وما إلى ذلك من صيغ المديح لنفسه فلا حيلة لنا فيما يقوله عن نفسه.

رابعًا - الحشرجة الأخيرة - لما رجع محمد باشا محمود من لندن حاملاً المقترحات حاول هو وجماعته أن يعدلوا قانون الانتخابات كما فصلنا ذلك فى خطابنا فى الإسكندرية، ولكن الإنكليز أرادوا فى الواقع أن يتفقوا مع الشعب المصرى وأن يكون اتفاقًا حرًا لا مزيفًا، فكانوا فى ذلك متفقين مع رغبتنا الصادقة فى أن يكون بين الشعبين مودة خالصة لا تزعزعها الحوادث، ولما لم يكن للدكتاتورية حياة مع عودة الدستور فقد اضطر محمد محمود رغم أنفه أن يستقيل بعد أن بقى شهرًا ونيفًا وهو يتلاعب تارة، ويتذلل أخرى، ويتحمل جميع صنوف الهون من الجرائد وغير الجرائد، فكان دكتاتورًا بَوًا لا يبدى حراكًا ولا يهدر ولا يزمجر منتظرًا كلمة القدر من بين شفتَىْ خصمه العنيد دولة النحاس باشا.

هكذا هوت الدكتاتورية إلى الهاوية وبئس بها قرارًا، وانتقم الله للأمة منها فماتت أخيرًا بعد أن ماتت مرارًا.

الانسحاب من الانتخابات

وكأن الله أراد للدكتاتورية أن تموت موتًا أبديًا، فألهم الأحرار الدستوريين أن ينسحبوا من الانتخابات، لأسباب أتحدى أى عاقل أن يفهمها اللهم إلا إذا كان الانسحاب من ميدان النضال هو هو النضال الذى توعدنا به محمد محمود فى بلاغه الرسمى الذى أصدره من أوروبا.

أما السبب الحقيقى فهو توقعه هزيمة محققة فى جميع الدوائر، وهو السبب الذى يعرفونه هم قبل غيرهم ولا نرانا بحاجة إلى التدليل عليه.

وليس يصح فى الأذهان شىء إذا احتاج النهار إلى دليل

الوزارة العدلية

وعلى أثر انهيار الدكتاتورية بسقوط وزارة محمد محمود باشا عُينت الوزارة العدلية وهى وزارة لا يشك أحد فى حيادها ونزاهتها، ولقد أخذت الوزارة على عاتقها التمهيد للانتخابات البرلمانية وعودة الحياة الدستورية، وهو عمل جليل برهنت الوزارة على أنها جديرة به وجديرة بتحمل أعبائه!!

تلكم لمحة وجيزة إلى الأسباب الخارجية المباشرة التى أدت إلى سقوط الدكتاتورية، أما الأسباب الداخلية وهى الرئيسة فتنحصر فيما يأتى:

أولاً - ثبات الأمة وجهادها ومغالبتها للحوادث - وهو المحور الذى يدور عليه خطابنا وتكلمنا عليه طويلاً فيما تقدم.

ثانيًا - جهاد الوفد والهيئة الوفدية، وإنى أسمح لنفسى أن أقول كلمة موجزة عن كل منهما وهى كلمة الختام فى خطبة طالت واستطالت.

الوفد المصرى

عندما عين حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيسًا للوفد المصرى وخليفة لزعيمنا المبرور، ظن خصوم الوفد أن الفرصة سانحة لهدمه بعد انهيار ركنه الركين فى شخص سعد، وخُيل للأحرار الدستوريين أن الخسارة التى مُنى بها الوفد ستكون مصدر قوة لحزبهم، وأنه وقد زال الشبح الأكبر الذى كان يحجبهم عن عيون الناس فسيبدو للناظرين ضئيل أشباحهم، ويظهر جبارًا كل قَزَم من أقزامهم، فراحوا يدسون للائتلاف ظنًا منهم أن قد أصبح فى مقدورهم أن يقفوا على أقدامهم.

غير أنهم أدركوا أن النحاس باشا قد خطا خطوات الجبابرة إلى زعامة الأمة لا ينازعه فيها أحد، وأن الوالد الذى مات قد أنجب خير ولد، فجمعوا جموعهم

واستجدوا أعوانهم وضربوا للوفد ورئيسه ضربات خيل لهم أنها القاضية، فاستنامت عيونهم للدهر وحسبوا أن عينه هى الساهية، وما علموا أن الوفد وليد الاضطهاد ربيب الجهاد ولم يزدْه القمع إلا نضالاً، وأن الحرية قبس من النور لا يزيدها الظلام إلا اشتعالاً.

سيدى الرئيس

لقد حقَّت لك يا سيدى خلافة سعد فلهذه الخلافة ثمن من الألم والشقاء هو ثمن المجد ولقد دفعت الثمن سخيًا وذهبت فى السخاء إلى أبعد حد فما من تضحية إلا وتحملتها وما من مرارة إلا وذقتها فهنيئًا هنيئًا لك بالدستور وقد افتديته وهنيئًا لك بالوطن وقد أنقذته وهنيئًا لك بالألم فلئن أسقمك فقد غلبته.

سيأتى وقت تعرف فيه الأمة ما فعلت وفعل الوفد، فلقد اتهموك واتهموه بزرىّ التهم وهددوك وهددوه بالمحاكمة والسجن فلم يُجْدِهم ذلك شيئًا، فالوفد لا يخشى أن يكون إلى السجن مصيره وقد كان له مقرًا، ومن لم يكن فى الحرية طليقًا فأولى به أن يكون فى السجن حرًا.

الهيئة الوفدية

ألا بارك الله فى شيوخنا ونوابنا فقد كان لتضامنهم العجيب مع الوفد ولاستمساكهم بخطته ومبادئه ولجهادهم وتقدمهم إلى الصدر ليحملوا عن الوطن ما يعانيه، نصيب وفير فى عودة الدستور.

وقد أذن الله تعالى بأن تعود الحياة النيابية بتوفيق منه – جل شأنه – وفى ظل جلالة المليك أيده الله وحفظه.

حكمة الشيوخ وحمية الشباب.. أولئكم هم شيوخكم أولئكم هم نوابكم كما كانوا وسيكونون بفضل انتخابكم لهم فهم أهل لهذه الثقة وقد نالوها فى ميدان الشرف.

ولئن ذكرتم فاذكروا كيف عقدوا للبرلمان مرة ومرتين تحت ظلال السيوف وفى وجه المدفع.

ولئن ذكرتم فاذكروا يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٩ فهو عيد الدستور حقًا. ففى يوم ١٥ مارس الماضى جاءت الوفود من جميع بلاد القطر إلى القاهرة فبلغ عددها ما ينوف عن العشرة آلاف شخص وكان على رأسها شيوخ البلاد ونوابها وكانت الحكومة قد أعدت لهذا اليوم عدتها من قبل فألغت منذ يوم ١٠ مارس إجازات الضباط وأصدرت الأوامر إلى الأورط العسكرية أن تحمل أسلحتها من

الساعة الثامنة صباحًا إلى الساعة الثامنة مساء وأن تكون على أهبة الاستعداد عند النجدة! وفى اليوم المرتقب كانت القاهرة وكلها فى حالة حصار تموج بقوات البوليس والجيش مشاة وركبانًا تسلحهم العصىّ الغليظة والبنادق والمسدسات وتقيهم الدروع والخوذات.

وبينما القوة تتحفز للهجوم وتتخذ العدة لاكتساح كل من يقف فى سبيلها، وبينما الخيول الصافنات وقد ملت الانتظار تعلن شوقها إلى حومة الوغَى بصهيلها... فإذا بجيوش العدو مقبلة واعجباه فلا عصى معنا تتقى، ولا سيوف يخشى من صليلها، عزلاء من كل سلاح إلا أنها توكلت على الله فى نضالها، تسير الهوينا فى سكون وثبات وجلال الحق يمشى فى رحالها وعلى رأسها شيوخ واهنون يقودونها إلى استشهادها ليت شعرى كيف دبت القوة فى أوصالها!

ها هما الجيشان يتلاحمان، ها هى السماء تبكى رحمة على الأبرياء وقد انهالت عليهم القوة بعصيها ونصالها، ها هم الشيوخ الوقورون يسقطون على الأرض جاثمين فتختلط دماؤهم بأوحالها، وها هى النقالات تنقل الجرحى لا إلى المستشفيات يعالجون فيها، بل إلى السجون يكبلون فى أغلالها.

أيها الشيوخ والنواب

لقد استحققتم ببطولتكم تقدير الوطن

أيها السادة

لقد عاد الدستور وسيبقى

لقد عاد الدستور وسيبقى».

* * *

رد السياسة على الأستاذ وليم

وقد علقت جريدة السياسة على خطاب الأستاذ وليم قائلة:

كذب وارتباك

الأستاذ وليم والكتاب الأخضر

أشرنا غير مرة إلى أن نشر الكتاب الأخضر لمفاوضات محمد محمود باشا وقع على حزب الوفد وقع الصاعقة فاضطر لتأخير النداء الذى كان أعده، ثم انتهى بإصداره فاترًا سخيفًا لم يجرأ فيه على تناول شىء مما فى الكتاب الأخضر بأى طعن ولم يزدِ على أن أصر على تسميته مشروع محمد محمود -

هندرسن بالمقترحات البريطانية. وهذا هو وليم مكرم يخطب أمس فيقدم دليلاً جديدًا عن مبلغ ما أثاره الكتاب الأخضر فى صفوفهم من ارتباك، ويؤيد ما ذهبنا إليه من أن القوم يدسون للمعاهدة عمدًا ويكشف عن أكاذيب الأستاذ وليم بما يظهر من خجله حين إشارته إلى هذا الكتاب الأخضر. لكل ما ورد فى خطبته الطويلة التى ملأت أربع صحف جريدة البلاغ عن الكتاب المذكور ما نصه: «جاء الكتاب الأخضر مؤيدًا لصحة بياناتنا - وهى الأكاذيب التى ألقيت بالإسكندرية - فقد تبين أن المقترحات سلمت له يوم ٥ يوليو وهو نفس التاريخ الذى ذكرناه فى خطبتنا واستدللنا منه على أن المحادثات لم تدُم إلا أسبوعًا أو أقل. لا مفاوضات إذن ولا يحزنون... أما دعواه فى الكتاب الأخضر أنه بعد هذا التاريخ ببضعة أيام سلم له المشروع (ب) وأن هذا المشروع جاء نتيجة مجهوداته القيمة فنحن نوفر عليه العناء ونسلم له جدلاً بصحة ما يدعيه. غير أننا نتحدى أى شخص يقرأ ويفهم أن يبين لنا الفارق بين الصيغة الأولى والصيغة الثانية للمقترحات وهى التى يسميها المشروع (ب) اللهم إلا فوارق لفظية لا تقدم ولا تؤخر».

هذا كل ما جاء فى الخطبة الطويلة التى نشرتها البلاغ أمس على أنها ألقيت فى اجتماع حزب الوفد إحياء لذكرى ١٣ نوفمبر. وقبل أن نتناولها بالحديث فيما نريد الحديث عنه نسأل الأستاذ وليم ونسأل حزب الوفد: إذا كان مشروع (أ) ومشروع كتاب (ب) اللذان نشرنا فى الكتاب الأخضر متكافئين ليس بينهما إلا فوارق لفظية لا تقدم ولا تؤخر فهل تقبلون مشروع (أ). إننا قد رفضناه وقبلنا مشروع (ب). ثم نريد أن نسأل الأستاذ وليم إذا كان هو قد قرأ المشروعين وقارن بينهما ووصل إلى النتيجة التى يزعم أنه وصل إليها فمعنى ذلك أنه كون لنفسه رأيًا فيهما. فما بال الوفد لا يبدى رأيه هذا والناس جميعًا يعرفون أن الوفد هو وليم وأن كلمة الوفد هى كلمة وليم وأن ما سوى وليم فى الوفد نِمَر بل أصفار.

بعد هذه الملاحظة نريد أن نلفت القارئ إلى ما تدل عليه هذه الفقرة من اضطراب الوفد اضطرابًا قويًا على أثر نشر الكتاب الأخضر، فقد أثبت هذا الكتاب عظم المجهود الذى أنفق سواء فيما قبل ٥ يوليو موعد تسليم المشروع الأول وما أنفق بعد ذلك فى سبيل إقناع الحكومة البريطانية كى تنتهى إلى المشروع الأخير المعروض اليوم مع تعديله فى موضعين، هما السودان ومبانى المعسكرات فى منطقة القناة: على أن الكتاب الأخضر ليس هو وحده الذى يدل

على هذه المجهودات بل يدل عليها الأستاذ وليم نفسه برسائله التى كان يبعث بها للبلاغ أثناء مقامه بلندن كى يحارب محمد باشا محمود فى مفاوضاته كما كان يحارب عدلى باشا فى مفاوضاته سنة ١٩٢١. ونحن ننقل هنا نبذًا من هذه التلغرافات وتاريخ نشرها بالبلاغ؛ ليقتنع القارئ معنا بتناقض الأستاذ وليم مع نفسه تناقضًا ليس أصرح منه فى الدلالة على كذبه.

نشرت البلاغ فى عددها الصادر بتاريخ ٢٧ يونيه ما نصه: «نشرت جريدة الديلى هرالد اليوم نص التلغراف الذى أرسله الشيوخ والنواب وفى مقدمتهم النحاس باشا احتجاجًا على محاولة محمد محمود باشا فتح باب المفاوضة مع الحكومة البريطانية وفيه يقولون: إنه ليست له صفة تخوله الكلام بالنيابة عن الأمة المصرية». ومعنى هذا صراحة أن الأستاذ وليم الذى وصل إلى لندن فى يوم ٢٧ يونيه علم بأن هناك محاولات للتفاهم بشأن المسألة المعلقة كلها. فإذا ذكر القارئ أن محمد باشا وصل إلى لندن يوم ١٨ يونيه قدر تمام التقدير أنه لم ينفق الأيام العشرة عبثًا وأنه كان دائم الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية يحادثها أولاً فى مسألة السودان وعصبة فى الأمم والامتيازات الأجنبية والضرائب على الأجانب على نحو ما ورد الكتاب الأخضر، وأن الحكومة البريطانية رأت على أثر الكلام فى هذه المسائل كلها ضرورة حل المسألتين الباقيتين: مسألة المحالفة مع مصر والاحتلال البريطانى لها. وفى ١٢ يوليو صدَّرت البلاغ صحيفتها الأولى بهذه العبارة (مشروع ملنر أساس للمفاوضات الجديدة فى لندن - احتجاج الأستاذ مكرم والمصريين المقيمين فى إنكلترا على المفاوضات). وفى ١٣ يوليو نشرت البلاغ مقالاً بعث به الأستاذ وليم للمانشستر جارديان جاء فيه: «أن حكومة العمال تباشر ما لم تحسب أية حكومة بريطانية سابقة أن عمله صواب أو ملائم؛ وذلك فى مفاوضتها فى وضع تسوية نهائية للمسألة المصرية مع وزارة لا تمثل الأمة بل تحكم فى جو الدكتاتورية والإرهاب». وفى يوم ١٧ يوليو نشرت البلاغ تلغرافًا عن بيان للأستاذ وليم أيضًا جاء فيه: «أن إذاعة النبأ الذى يقول بحصول مفاوضات بين الحكومة البريطانية والوزارة المصرية غير الدستورية تخلق موقفًا جديدًا».

هذه نُبَذ مما نشرته البلاغ أثناء مُقام الأستاذ وليم بلندن يسعى لإحباط المفاوضات لحل القضية المصرية كما سعى من قبل ذلك وفى سنة ١٩٢١ لإحباطها. وهى على ما يرى القارئ تمتد أسابيع متوالية. فهل الأستاذ وليم كان

كاذبًا فى ذلك الحين بما يبعثه من التلغرافات عن المفاوضات، أم أنه كاذب اليوم. أظن أن أبسط قواعد المنطق تنادى بأنه كاذب اليوم ألف مرة، وأنه يكذب لمصلحة سياسية.

بقى أن الأستاذ وليم يرى، والوفد يرى بالطبع معه، أن المشروعين اللذين نُشرا فى الكتاب الأخضر متكافئان. وليسمح لنا صراحة أن نقول له إن معنى هذا الكلام أن الوفد رافض للمعاهدة. فإذا كان الأحرار الدستوريون الذين قبلوا المشروع الأول فلا يمكن أن يكون الوفد بسكوته قاصدًا إلا رفض المشروع المعروض اليوم والذى يراه مكافئًا للمشروع الأول الذى رفضه رئيس الأحرار الدستوريين أثناء المفاوضة، هذا فضلاً عن أن عبارة الأستاذ وليم لا تغض من قيمة مجهود محمد محمود باشا مطلقًا. فإن أى شخص يقرأ ويفهم يرى الفوارق بين المشروعين تفقأ العين. وقد بينًا ذلك غير مرة فى السياسة. وبحسبنا أن نورد نص المادة الثامنة من المشروع (أ) ونقارنه بالمادة المقابلة لها من المشروع (ب) ليرى الأستاذ وليم - إن كان شخصًا يقرأ ويفهم ويستطيع أن يرى بين النصين فرقًا: جاء فى المشروع (أ) ما نصه «تسهيلاً وتحقيقًا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق المواصلات الإمبراطورية، يرخص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يقيم على الأراضى المصرية شرقى التل الكبير القوات التى يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لهذا الغرض».

وجاء فى المشروع الذى رضيه محمد محمود باشا ما نصه: «تسهيلاً وتحقيقًا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقًا أساسيًا للمواصلات بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية فى الأماكن التى يتفق عليها فيما بعد، شرقى خط الطول ٣٢ شرق، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقًا صفة الاحتلال ولا يخلُّ بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية». أوَلَو عاد الأستاذ وليم للتدريس بكلية الحقوق يستطيع أن يقول للطلاب إن هذين النصين لا فرق بينهما من غير أن يخشى اتهام طلبته إياه، إما بالغباوة أو بسوء النية. فالحماية فى النص الأول لطرق المواصلات من غير تحديد وهى فى النص الثانى لقناة السويس فقط، وهى فى الأول مطلقة من تحديد الأماكن التى تقيم فيها القوات البريطانية بما يجعل لها الحق فى احتلال المنطقة التى شرق التل الكبير كلها،

وفى الثانى محدودة بمناطق يتفق عليها فيما بعد مقيدة بأن لا يكون لهذه القوات صفة الاحتلال، ثم هى بعيدة عن التل الكبير أميالاً إلى الجهة الشرقية: أفمن يقول بأن لا فرق بين هذين النصين إلا فى الصيغة يكون رجلاً يقرأ ويفهم؟

ولو أردنا مقارنة النصوص جميعًا لاضطررنا لإعادة نشر الكتاب الأخضر، ثم إن نشرنا إياه ونشرنا المقالات المتتابعة لإقناع هؤلاء القوم بالحجة والعقل فلن يفيد مع هؤلاء الذين تقوم سياستهم على الكذب والاختلاق، والذين لا يصدرون فى قضية الوطن إلا عن سوء النية والسعى لإفساد كل شأن من شئونه عليه.

* * *

وعلقت على الخطاب بكلمة أخرى فى نفس العدد قالت:

اللصوص

يظنون الناس كلهم لصوصًا

أما أن حزب الوفد عصبة لصوص فأمر لا محل فيه لنزاع. وإذا كانت لصوصيتهم مما لا يعاقب عليه القانون فذلك أدل على مهارتهم فيها وحذقهم إياها. لكن الغريب أن يتوهموا الناس غيرهم لصوصًا مثلهم. ففى سنة ١٩٢١ أذاعوا عن عدلى باشا والمغفور له رشدى باشا أنهما قبضا من الحكومة البريطانية خمسة ملايين من الجنيهات للتواطؤ معها على خيانة مصر، وأذاعوا عن حكومة ذلك العصر أنها اغترفت من أموال المصاريف السرية اغترافًا. وقد عادوا لمثل هذه النغمة أخيرًا فلم نعبأ بهم ولم نهتم لهم؛ لأن الناس جميعًا يعلمون لصوصيتهم وكذبهم ويعلمون فوق كل علم نزاهة محمد محمود باشا وطهارة يده وضميره. لكن عجبنا بلغ أشده أمس حين ذكر وليم فى خطبته التافهة الأكذوبة الآتية:

«أما المصاريف السرية التى بددتها الوزارة - المحمدية - فى مصر وفى رحلة محمد محمود باشا إلى إنكلترا، فالمعلوم أنها تُربى (كذا) على ٣٨٠ ألف جنيه وما خفى كان أعظم».

ونحن نصرح أن هذا الكلام كذب مفترى، وأن ما أنفق من المصاريف السرية فى مصر وفى رحلة محمد محمود باشا إلى إنكلترا لا يربى على ٣٨٠ ألف جنيه ولا يبلغ ٣٨٠ ألف جنيه ولا يصل إلى نصف هذا المبلغ بل هو أقل من ذلك بكثير. وأمام وليم والنحاس وعصابتهما وزارة المالية إن استطاعوا أن يصلوا إلى الرقم

الصحيح الذى يصفعهم ويبين كذبهم ويدلهم على أنهم إنما يتوهمون الناس لصوصًا لأنها هم لصوص أدنياء.

ولهذه المناسبة نكذب بتاتًا كل ما تنشره صحفهم فى هذا الشأن وعن المصاريف التى أُنفقت أثناء مقام محمد محمود باشا فى لندن، ونقول لهم إن ما أنفق لا يبلغ ربع ما أنفق أثناء مقام المغفور له سعد زغلول باشا فى العاصمة الإنكليزية سنة ١٩٢٤.

وإن مما أنفق مبلغ يزيد على ثلث المجموع صرف فى وليمة أقيمت بدار المفوضية أثناء وجود جلالة الملك فى لندن، وتولت المفوضية الإنفاق بشأنها ودفع المبالغ التى أُنفقت عليها بعد تحصيلها من رياسة مجلس الوزراء.

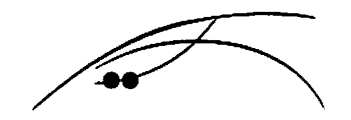
ونضيف إلى ما تقدم زيادة فى الدلالة على أن اللصوص يحسبون غيرهم منهم أن الوفد المصرى لم يكن أحد من أعضائه يتقاضى مرتبًا من أمواله إلا مصطفى باشا النحاس. وأن المغفور له سعد باشا رغلول بعث إلى لجنة الوفد المركزية حين كان المغفور له محمود باشا سليمان فى رياستها ليبحثوا له عن سكرتير خاص يعرف الإنكليزية. فطلبوا إلى وليم أن يقوم بهذه المهمة، فاشترط أن يكتب له عقد لعشر سنوات بمرتب ألف جنيه سنويًا وطلب ذلك بخطاب موجود حتى اليوم بين أوراق عبد الرحمن بك فهمى سكرتير لجنة الوفد المركزية إذ ذاك. ورأت اللجنة أن وليم لا يستحق هذا المرتب فرفضت طلبه وظل هو يناور ويداور حتى وصل إلى البطولة المفتراة التى يدعونها له.

هذه كلمة عن افترائكم على غيركم وتصوركم أن الناس لصوص لأنكم أنتم لصوص أدنياء؛ ولأن الوطنية عندكم أن تملئُوا جيوبكم. وأدنأ صور الوطنية صورة تقدير الوطنية بما تدره من مال.

■■■

الفصل الثالث

تعريض نائب إنكليزى بالمقام الملكى - حملة المندوب السامى السابق على مصر حملات المحافظين على المعاهدة - دفاع الصحف المصرية والمصريين



كتب المستر بارتلت مقالاً فى جريدة الديلى تلغراف بتاريخ ٢٤ أكتوبر تساءل فيه قائلاً:

ما موقف الملك فؤاد؟ ثم قال إنه لا يوجد ملك شرقى من البحر الأبيض المتوسط إلى الصين لا يرتعد فوق عرشه حين يصل من وزارة الخارجية تلغراف طالما خشى وروده - ولو أن ذلك كان أمرًا لا مناص منه - ينبئ بأن الحكومة الاشتراكية تنوى أن تمنح لرعاية المحبوبين نعمة الحرية والحكم الذاتى التى لا تُقوَّم بثمن ولكنها منحت عفوًا من غير أن يطلبها أحد.

إن معظم ملوك الشرق الأدنى وأمرائه تبوءُوا عروشهم بنفوذ بريطانيا وبقوا فيها بمال بريطانيا وحرابها، وإذا تاق بعض رعاياهم إلى الحكم الذاتى وألفوا منهم أحزابًا وطنية للحصول على هذا فيندر أن يشاطرهم ملوكهم آراءَهم فى هذا الصدد؛ لأنهم يعلمون أن عروشهم تستقر على أساس أثبت كثيرًا من أساس ذلك الحكم إذا ظلت فى مدار الفلك البريطانى، ولا يستثنى الملك فؤاد من ذلك فإنه يعرف جيدًا أن متاعبه الحقيقية كملك تبتدئ من ساعة إمضاء المعاهدة وحين يصبح تدخل بريطانيا فى سياسة مصر الداخلية فى خبر كان.

وإلى أن تصير المعاهدة قانونًا تظل الحكومة البريطانية ملزمة بالمحافظة على الملك فؤاد وعلى عرشه من أى حزب كان يروم إقصاءه عن هذا المنصب السامى وسلامة الملك تدخل ضمنًا فى التحفظ الأول من التحفظات الأربعة التى وضعت فى سنة ١٩٢٢ لحماية المصالح الأجنبية والأقليات؛ لأن شق عصا الطاعة على

الملك يعرض أرواح الأجانب وممتلكاتهم للخطر وحينئذ يجب علينا أن نتدخل فى الأمر، وبالحقيقة أن وجود الجنود البريطانية فى القاهرة والإسكندرية ضمان كافٍ على استقرار السلم فى نصابه. ومادام هؤلاء الجنود مقيمين بهاتين المدينتين فإن الملك فؤادًا يشعر بالطمأنينة ولكن حينما تمضى المعاهدة وينتقل الجنود البريطانيون إلى منطقة القنال يتعين على الملك أن يدير شئونه بنفسه (يقف على قدميه) والملك فؤاد لبيب ماهر يعرف فن الحكم أكثر من سواء فى القطر المصرى ومركزه كملك يخوِّله ما هو مأثور عن ملوك الشرق من الهيبة فى نفوس رعاياه وهذه مزية لا يمكن أن يؤمِّل الوصول إليها زعيم من الزعماء المحبوبين من سواد الشعب. والملك فؤاد يدرك أنه لا محيص عن عقد معاهدة بشكل من الأشكال سواء رضى أو لم يرضَ فيجب عليه أن يستعد لمواجهة الحالة الجديدة التى تنشأ عن ذلك.

وإذا كانت الحماية البريطانية تضمن سلامة عرش الملك فإنها أيضًا تمنعه من أن يكون له شأن مع رعاياه وزعمائهم السياسيين، وعلى هذا المنوال يصبح الملك الضعيف فى الأصل مجرد صورة متى أمضيت المعاهدة. أما الحاكم القوى فيستغل انتهاء المهمة البريطانية وما كان لها من تأثير رادع فى امتيازاته لتعزيز عرشه وتوطيد سلطته.

والملك فؤاد يعلم أكثر من كل شخص آخر أن رعيته لم تتضح بعد للحكم الذاتى على القواعد الدستورية؛ غير أنه يدرك أن لا مناص من السماح لهم بهذه التجربة ليبرهن للبلاد على عدم مقدرتهم وكفاءتهم ويبرر تدخله.

إن مجرى الحوادث المقبلة مخطوط بحروف كبيرة؛ حتى إن ضعيف البصر (نصف الأعمى) يستطيع قراءة المكتوب على الحائط وإذا جرى انتخاب عام فإن الوفد واثق أن يعاد انتخاب مرشحيه بأكثرية ساحقة، فإذا هم لم يبرموا المعاهدة ظلت تبعة الاحتفاظ بالنظام والأمن فى الداخل ملقاة على عاتق البريطانيين، وبذلك تُغل يد الوفد كما غلت فى الماضى وكان غلها سببًا فى رفع صوتهم بالشكوى المرة.

ومن رأى كل رجل مسئول ومتتبع لسير الأحوال أن مصر ستلقى فى وهدة الفوضى والاختلال التى كانت فى عهد زغلول باشا.

ولا مناص من النضال بين الوفد والعرش ولكن إذا قبل الوفد المعاهدة فإن مركز الملك فؤاد يتغير كثيرًا إذ تغل يدنا، وحينئذ يتعين على الملك أن يعمل من

تلقاء نفسه (على مسئوليته) وهيبته الشخصية كملك جالس على العرش عظيمة جـدًا وهى تدفع جـمـيع العناصــر المفطورة على حب النظام فى المملكة إلى الالتفاف حول جلالته فلا يصعب عليه وهو مؤيد من حرس القصر الأمين قلب الوفد الذى يكون قد ساءت سمعته والقبض على أزمَّة الحكم بيده.

وستكون مهمته سهلة بما لا بد من وقوعه من الشقاق بين المعتدلين والمتطرفين من الوفد؛ ولكن على المرء أن يكون على استعداد لمواجهة جميع الاحتمالات فإذا نجح الوفد فيكون ذلك نهاية عصر القانون والنظام والأمن للأجانب. ولنفرض أننا لا نريد التعرض لمصر حينئذ عملاً بالمعاهدة فلا نستطيع أن نرفض هذا التعرض إذا ألحف الأجانب فى طلب إحاطة رعاياهم بالحماية الكافية وتهددوا بالقبض على مقاليد المسألة بأيديهم إذا رفضنا القيام بهذا النصيب.

وإذا كتب الظَّفَر للملك فمعنى ذلك زوال الدستور ورجوع الدكتاتورية التى تقبلها الشعوب الشرقية ولا تحترم سواها. أما إذا كان الملك رجلاً قويًا كما يعتقد الكثيرون وهو وحده الذى يصون الأمن فى البلاد بعد المدة القصيرة التى يضطرب فيها الحكم فى عهد الوفد؛ فحينئذ لا يكون بنا حاجة للبحث عن حل آخر للمسألة.

فمساعى الحزب الاشتراكى فى سبيل منح مصر مزايا الاقتراع العام ونظام الحكم البرلمانى، وهى أمور مهما تكن حسنة لا بد أن تنتج نتائج تختلف جد الاختلاف عما قدره أولئك الذين وهبوا الحرية والإخاء والمساواة.

وهكذا ترى أن الحزب الاشتراكى فى كرمه - وحكومة المحافظين لا يمكنها أن تنجو من نصيب من المسئولية - لا يعطى مصر حريتها ودستورها بل يجعل الملك فؤادًا أو خلفه ينقلب من ملك دستورى مقيد بنفوذ البريطانيين إلى ملك شرقى مستبد من النوع المعروف، الذى لن يشعر بعدئذ أن عليه واجب الإصغاء إلى مشورة المستشارين البريطانيين إلا إذا ألغيت المعاهدة وأعيد احتلال البلاد.

فالمستقبل من أى النواحى إذا نظرنا إليه نجده غير باقٍ سواء للمصريين أو الأجانب وقد يكون الوقت متسعًا لتخليص شىء من أنقاضٍ حكم البريطانيين الذى دام نحو خمسين سنة؛ ولكن مصر تبذل بغيرها إذا ساد الوفد على أن هذا لا يكون لمدة طويلة.

والمأمول أن كل الفلاحين يُقبلون على الانتخابات ويبدون اختيارهم ببصم أصابعهم؛ لأن هذا الانتخاب آخر مرة يستفتى فيها الشعب فى سنوات كثيرة.

وقد يدهشون هم وأبناؤهم حين يجدون أن هذه البصمات هى التى قضت على الدستور ومهدت السبيل إلى عودة ملكية شرقية مطلقة كان يظن أنها زالت إلى الأبد حين أمسك كرومر وخلفاؤه أعنّة الحكومة وأدوارها لمصلحة جمهور الشعب.

ويمكن أن ينظر زعماء الوفد هذا الحل الطبيعى لمشكلات مصر ويترددون فى التوقيع على الأمر بإعدام حزبهم، بقبول معاهدة لا تأتيهم إلا بالعبودية على أيدى أصدقائهم العمال القصار وإن كانوا طيبى القلب.

إن الحزب الاشتراكى بعرضه هذه المعاهدة وإصراره على الاقتراع العام، حرم المصريين من الوزارة الشبيهة بالدستورية التى يتمتعون الآن بحكمها فى ظل مشورة بريطانيا، وإبدالها بدكتاتورية قد تعانى مصر من جرّائها عهدًا من القلق والخراب.

ولا شك فى أن بقاء الحكومة البريطانية ستة أشهر أو سنة أو أطول من ذلك، يتوقف برمته على الوقت الذى يكون الوفد فيه قد قوض الأمن من أساسه وتكون فيه الحكومة المحلية قد أضرت بالتجارة ودب فيها دبيب الانقسامات. حينئذ تحين الفرصة للملك فؤاد ولغيره من الدكتاتوريين الآخرين، وقد تمضى عشرات السنين قبل أن تعاد تجربة إقامة حكومة برلمانية فى بلاد ٩٠ فى المائة من الناخبين فيها أميون. كان البرلمان الأخير عبرة للاعتبار فى عدم النفع من دورات انعقاده وقد أضاعها فى المناقشات التى لا معنى لها ولا آخر لها وهى الأمور التى يحبها الشرقيون كثيرًا، فقد وقفت أعمال البلاد وسقطت الإدارة الداخلية وضاعت مشروعات الإصلاح فى وسط أصوات متنافرة كأصوات برج بابل كان النواب يجاهرون بها؛ معربين عن أحقادهم الحزبية فى ألفاظ وجمل معقدة(١).

❊ ❊ ❊

وقد رد توفيق دوس باشا على هذه الافتراءات بمقال نشرته له الجريدة نفسها ونقلت البرقيات خلاصته، وفيها يقول:

«إن مقالة المستر برتلت عن جلالة الملك فؤاد قد أدهشتنى. فعندما كنت فى المدن فى الصيف علمت بوجود بعض دسائس روجتها مآرب شخصية مُؤدَّاها أن الملك فؤادًا معارض للمعاهدة. وقد تشرفت بمقابلة جلالة الملك فؤاد قبل

---

(١) الأهرام فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩.

مغادرته إنكلترا فأوصانى بإلحاح أن أعود إلى مصر وأبذل كل ما فى طاقتى للمساعدة على إنجاح المعاهدة، وقد أسدى جلالته هذا النصح نفسه لكل مصرى ذى مقام اتفق وجوده إذ ذاك فى أوروبا.

إن اتهام أى حزب من الأحزاب المصرية بأنه يسمح أن يدور فى خَلَده إيجاد متاعب للملك فؤاد هو اتهام باطل لا يقل فى بهتانه عن القول بأن جلالته معتقد بالاعتماد على الحراب البريطانية للذود عن عرشه وصونه من رعيته وشعبه.

والمصريون يعلمون أن جلالته وقف كل قلبه واهتمامه وجهوده على مصلحة مصر وأنه قام بخدمات لبلاده ما تسنى لأحد أن يقوم بها. ونحن نعتقد بإخلاص أن زيارتيه الأخيرتين لأوروبا كانتا خير رسول رفع مستوى كرامة مصر وهيبتها إلى أسمى ما يُستطاع. ولا أتردد أن أقول إن بعض الفضل فيما نتمتع به الآن من المقترحات التى عرضتها الحكومة البريطانية على مصر يعود إلى ذلك.

وإنى أعتقد أن الوفديين الذين كنت دائمًا من معارضيهم، قد استفادوا كثيرًا من الماضى وآمال أنهم متى عادوا إلى الحكم يدركون أنه إذا عقدت المعاهدة وصار مستقبل الحياة النيابية فى يدهم فإنهم يبذلون الجهد ليحكموا حكمًا يكون أفضل من حكمهم الماضى. فإذا لم يفلحوا فإن الشعب المصرى نفسه - لا الملك فؤاد - يسقط نظام الحكم ويطلب الدكتاتورية. فيكون حينئذ من دواعى الأسف الشديد أن نرى الدستور يتوارى؛ ولكن إذا وقع هذا الأمر كان معناه أن مصر برهنت وقتيًا على أنها غير صالحة للحياة النيابية.

ومهما تكن الأحوال، فإن هناك تعزية دائمة وهى أن مصر بأجمعها من أعلى الطبقات إلى أفقرها أدركت أن مصلحتها ومصلحة بريطانيا تتطلبان تشييد صرح صداقة على أساس وطيد».

* * *

ويظهر أن هذا الرد من جانب دوس باشا لم يرُق غالب الصحف المصرية وبخاصة الصحف الوفدية، فكتبت جريدة البلاغ مقالاً بعددها المؤرخ ٩ نوفمبر جاء به:

توفيق دوس باشا يتكلم

فيتهم الأمة المصرية اتهامًا جريئًا

اطّلع القراء على ملخص الكلمة التى كتبها مستر أشميد بارتلت مندوب جريدة ديلى تلغراف تعرض فيها لصاحب الجلالة ملك مصر وللأمة المصرية بما

كان أقل واجبات اللياقة والأدب يقضى عليه بتحاشيه، وقد علقنا على هذه الكلمة فى حينها وبينًا ما كان بين مستر بارتلت أثناء إقامته فى مصر وبين محمد محمود باشا من اتصال حمله على الدفاع عن الباشا الدكتاتور دفاعًا لم يبالِ فيه أن يعرض بأكبر مقام فى البلاد وبأهل البلاد جميعًا، وكان هذا المكاتب قد أعلن وهو بين ظهرانينا أنه حصل على معلوماته التى بعث بها إلى جريدته من محمد محمود باشا نفسه. وقد انتهى أمر مقال مستر أشميد ونسيه الناس ولم يُعِرْه أحد شيئًا من الخطورة لعلمهم بمصدره والدافع إليه.

بعد ذلك أشارت التلغرافات إلى مقال بعث به توفيق دوس باشا إلى جريدة الديلى تلغراف يرد به على مقال مندوبها. وكان المفروض أنه إذا تعرض مصرى - ومصرى كان يومًا وزيرًا - للرد على مراسل استعمارى يتعمَّد الإساءة إلى سمعة المصريين، أن يكون هذا المصرى صادق الدفاع عن بلاده موضحًا وجه الحق فى مفتريات ذلك المراسل. ولكننا لم نكد نطَّلع على نص مقال دوس باشا، الذى نشرته رصيفتنا الكوكب الغراء صباح اليوم وقد حصلت عليه من كاتبه نفسه، لم نكد نطلع على هذا المقال حتى أدركنا أن دوس باشا لم تتغير طبيعته ولم يقصد حقًا إلى الدفاع عن مصر والمصريين، ولكنه قصد إلى شىء آخر هو تعزيز ما وجهه مستر بارتلت إلى المصريين من تهم. وهو إذ يفعل ذلك إنما يصدر عن نفس مريضة تكنُّ فى أعماقها البغض الشديد للحرية وللحياة النيابية.

أراد توفيق دوس باشا أن يظهر فى مقاله بالدفاع عن صاحب الجلالة الملكية وبإظهار ما يشعر به المصريون جميعًا من الحب الصادق لجلالته، وما شك أحد فى هذا الحب وما كان بالمصريين من حاجة لأن يدافع دوس باشا عن ولائهم وحبهم لجلالة ملكهم؛ ولكن كانت بهم حاجة حقيقية لأن تستريح آذانهم من سماع هذه التهم الجريئة التى يوجهها إليهم رجل لو كان يحس بشىء من تقريع الضمير لوجب ألا يظهر فى ميدان السياسة اليوم أو بعد اليوم ولقنع بأن يقضى بقية حياته محاميًا لا يتعدى حدود مهنته، عسى أن يغفر له الناس اشتراكه فى العدوان على دستور البلاد وحياتها النيابية ودفاعه الحار عن ذلك العدوان.

يقول توفيق دوس باشا فى مقاله:

«ومما يدعو إلى الاهتمام أيضًا ما قرأناه بين السطور من أن مستر بارتلت نفسه يعتقد أن مصر لم تستعد بعد للحكم الدستورى، ولكنه فى الوقت عينه

يطعن على أى نظام آخر للحكم على أن أحسن ما يراه من أشكال الحكم لمصر لم يوضحه تمام الإيضاح فى كلامه. وفى استطاعتى أن أؤكد لكم أن المستقبل ليس على ما يراه مستر بارتلت من الظلام فإن الوفديين الذين كنت على الدوام خَصْمًا لهم قد تعلموا كثيرًا من الماضى - ولى كل ما يبرر هذا الاعتقاد - والمرجو أنهم سيدركون حينما يعودون إلى الحكم أن مصير الحياة البرلمانية فى أيديهم لو صودق على المعاهدة وعلى ذلك سيحاولون أن يحكموا على صورة خير من الصورة التى اتبعوها فى الحكم. فإذا هم لم ينجحوا فسيكون الشعب المصرى نفسه لا الملك فؤاد هو الذى سيسقط نظام هذا الحكم طالبًا ما تسمونه «الدكتاتورية العادلة الحسنة» وسيكون من أشد بواعث الأسف أن نرى الدستور يزول، ولكن ذلك يفيد فقط أن مصر دلت على عدم صلاحيتها لهذا الحكم فى الوقت الحاضر».

ومهما تكن الظروف، ومهما يكن من أمر نظام الحكم فيكون هناك العزاء فى أن مصر جميعها من الطبقات العالية فى القصور إلى أشد العمال فقرًا فى الحقول، قد أدركوا أن من مصلحتهم كما أن من مصلحة بريطانيا العظمى أن تقوم الصداقة بين البلدين على أسس قويمة مكينة.

فأنت ترى من هذا الكلام أن توفيق دوس باشا لم يحاول أن يدفع عن المصريين اتهام مستر بارتلت مصر بأنها لم تستعد للحكم الدستورى؛ ولكنه على العكس من ذلك يؤيد كلام مستر بارتلت ولكنه يأخذ بأنه يطعن فى الوقت نفسه على أى نظام آخر للحكم.

ولا يبين النظام الذى يراه صالحًا لمصر. وكأننا بدوس باشا وهو يحرض مستر بارتلت على التصريح بأن خير نظم الحكم لمصر هو النظام الاستبدادى الذى اشترك فيه توفيق دوس باشا سنة ١٩٢٩، وأن يروج لهذا الحكم فى إنكلترا عسى أن تسند الحراب البريطانية من جديد أصحاب ذلك الحكم. وما كان أحد لينتظر من دوس باشا غير هذا الموقف بعد الذى عرف من تاريخه فى الوزارة ومن أحاديث فى تحبيذ الحكم الاستبدادى والدفاع عنه. أليس الباشا هو أحد أقطاب الأحرار الدستوريين الذين تحالفوا مع الاتحاديين على هدم الحياة النيابية وتمزيق الدستور، وأتموا مؤامرتهم الإجرامية ليحفظوا لأنفسهم كراسى الوزارة التى لم يكونوا ليستطيعوا البقاء عليها يومًا واحدًا والحياة النيابية قائمة. أليس توفيق دوس باشا هو أحد أقطاب الأحرار الدستوريين الذين صرح رئيسهم

فى تبرير جنايتهم بأن الدستور ثوب فَضْفاض، إلى آخر تصريحه المشهور؟ أليس توفيق دوس باشا هو صاحب حديث الأرغفة والسمكات، ثم أليس هو الذى خرج على حزبه وناهض إخوانه الأحرار الدستوريين يوم نبذهم الاتحاديون ليبقى على صداقة هؤلاء الآخرين حرصًا منه على أن يكون إلى جانب الذين خُيل إليه أنهم يستطيعون أن يعتدوا على الدستور ويعطلوا الحياة النيابية مثنى وثلاث ورباع ليفوزوا دائمًا بكرسى الوزارة؟

وانظر إلى توفيق دوس باشا وهو يخرج من العتب على مستر بارتلت إلى القول بأن المستقبل ليس على يراه المراسل من الظلام، ولماذا؟ لأن سعادته يعتقد أن الوفديين الذين كان هو دائمًا خصمًا لهم، قد تعلموا من الماضى وهو يرجو أنهم سيدركون حين يعودون إلى الحكم أن مصير الحياة النيابية فى أيديهم لو صودق على المعاهدة وأنهم لذلك سيحاولون أن يحكموا على صورة خير من التى اتبعوها. فدوس باشا يعود بهذا القول إلى الطعن فى الوفديين وإلى القول بأنهم لم يحسنوا التصرف فى الحكم وأنهم نشروا الفساد فى البلاد ليبرر بذلك ما كان من اعتدائه الإجرامى هو وأصحابه على الدستور والحياء النيابية. ثم هو يرجو أن يكون هؤلاء الوفديون قد تعلموا من الماضى وأنهم سيحاولون أن يحكموا على صورة خير من الصورة التى اتبعوها من قبل. لك الله يا دوس باشا! أانت الذى تبيح لنفسك الطعن فى حكم الوفديين! أتصل بك الجرأة إلى الافتراء على التاريخ وأنت تعلم فى قرارة نفسك أن الوفديين لم يسيئُوا الحكم ولكنكم أنتم الذين ائتمرتم بهم وبالحياة النيابية، وأنتم الذين خلقتم المشكلات والورطات لتصلوا إلى ما وصلتم إليه من تمزيق الدستور وتعطيل الحكم النيابى..

ثم يتدرج توفيق دوس باشا من الرجاء فى أن يكون الوفديون قد تعلموا من الماضى إلى افتراض يكاد يكون ترجيحًا أنهم لن ينجحوا، وحينئذ سيكون الشعب المصرى هو الذى سيسقط الحكم النيابى طالبًا ما يسميه المراسل «الدكتاتورية العادلة الحسنة». وما نحب أن نجادل دوس باشا فى هذا القول الملقى على عواهنه ولكننا نؤكد لسعادته أن يعتقد اعتقادًا قاطعًا بأن حب الحياة الدستورية والحكم النيابى متأصل فى نفوس المصريين جميعًا، وأنهم كلما تكررت مؤامرات خصوم الدستور على الدستور وتتابع عدوانهم عليه وتعطيلهم للحياة النيابية زاد ذلك الحب رسوخًا فى النفوس، واشتد دفاع الأمة عنه دفاعًا تسترخص فيه كل غالٍ فى الحياة. ونؤكد له أيضًا أن فكرة طلب المصريين إسقاط الحكم الدستورى

ليست إلا خيالاً يحلم به توفيق دوس باشا وأصحابه، ولكنه حلم طائش ستكون يقظة الحالمين به مروعة مفجعة. ونؤكد لدوس باشا فوق هذا أنّ ليس هو الرجل الذى يستطيع أن يحكم على ما كنّه المستقبل من غيب بعد أن حجز هو وأصحابه عن الحكم على ما يبرزه الحاضر من حقائق.

بقى ذلك الختام الظريف الذى ختم به دوس باشا مقاله، أو ذلك العزاء الذى يعزى به إنكلترا بأن المصريين قد أدركوا أن من مصلحتهم كما أن مصلحة بريطانيا العظمى أن تقوم الصداقة بين البلدين على أسس قوية مكينة، وأن هذا الإدراك لن تؤثر فيه الظروف مهما يكن من أمر نظام الحكم، وكأننا بدوس باشا وقد حسب نفسه داهية حتى صاغ هذا الختام؛ إذ خيل إليه أنه بمثل هذا القول يستطيع أن يغرى الحكومة البريطانية بتعضيد أنصار الاستبداد أعداء الدستور من المصريين إذا هم حاولوا مرة أخرى أن يمزقوا الدستور ويستبدلوا بالحكم النيابى «حكمهم الدكتاتورى العادل الحسن».

خُيل إلى الباشا أنه بهذا القول يغرى الإنكليز بأن يأخذوا بيد خصوم الاستبداد وألا يعملوا حسابًا للأمة المصرية؛ لأنها عن بكرة أبيها مدركة فائدة قيام الصداقة بينها وبين بريطانيا مهما ناصرت بريطانيا خصوم الدستور وأعداء الحياة النيابية!

أليس أمثال دوس باشا هم الذين أرغمونا على أن نسميهم سخفاء!!».

* * *

ولكن توفيق دوس باشا رأى إزاء هذه الحملة أن يجيب طلب جريدة كوكب الشرق وأن يمكنها من نص مقاله الذى أثار كل هذه الضجة، فترجمته حرفيًا ونشرته بتاريخ ٩ منه قال:

سيدى

قرأت بدهشة عظيمة فى صحفنا المصرية ترجمة المقال الذى نشر فى عدد جريدتكم الصادرة بتاريخ ٢٤ الحالى بقلم المستر أشميد بارتلت خاصًا بموقف حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد إزاء المقترحات البريطانية، ومما يؤسف له كثيرًا أن المستر بارتلت فى خلال إقامته القصيرة فى مصر لم يستطع التعرف إلى الشخصيات المختلفة التى لها آراء سياسية متباينة، والتى هى - من وجوه معينة - على إلمام كبير بمسائل كالتى عالجها فى مقاله المشار إليه سابقًا.

منذ السنوات الأربع الأخيرة لم أكن تابعًا لحزب سياسى خاص وأظن أنى فى استقلالى هذا أكثر قدرة على أن أكون رأيى حرًا من الشهوة الحزبية السياسية التى تسود هذه البلاد مع الأسف.

وحينما كنت فى الصيف الماضى بلندن علمت ببعض دسائس أثارتها عوامل ذاتية لمصالح شخصية، ترمى إلى الادعاء بأن جلالة الملك فؤاد ضد أية معاهدة تعقد بين مصر بريطانيا العظمى لأسباب تشابه كثيرًا جدًا تلك الأسباب التى أوردها المستر بارتلت. ولقد كان لى شرف المثول بين يدىّ جلالة الملك قبل مبارحته لندن فبلغت الدهشة بى أشدها حينما شدد توصيته إياى بالعودة إلى مصر لأبذل غاية ما فى وسعى للعمل على نجاح المعاهدة، وهى وصية أسداها جلالته إلى كل مصرى ذى مقام كان موجودًا إذ ذاك فى أوروبا.

وحينما عدت إلى مصر وجدت تهمة مماثلة موجهة ضد الأقباط ولأسباب مشابهة، أعنى أن الأقباط لن يشعروا بالطمأنينة بعد انتقال الجيوش البريطانية إلى قناة السويس، وأنهم من أجل هذا السبب يناوئون المعاهدة من صميم قلوبهم، فبصفتى قبطيًا وقد كنت على الدوام على اتصال بأعظم رجال الأقباط فى البلاد، أستطيع أن أصرح مؤكدًا - وكثيرًا ما فعلت - بأن مثل هذه التهمة لا أساس لها من الصحة.

إن اتهام أى حزب من الأحزاب فى مصر يسمح بأن تمر فى خاطره فكرة خلق مشكلات لجلالة الملك باطل بطلان القول بأن جلالته على اعتقاد بأنه يعتمد على الحراب البريطانية لحماية عرشه من شعبه نفسه، إذ ليس فى استطاعة أحد تقدير الحب والإكرام الكامنين فى قلوب رعاياه لجلالته ومن بينهم الوفديون.

لقد كان يوجد منذ سنين قلائل موقف يخالف الموقف الحاضر بعثته المطامع غير الشرعية الشخصية. ولكن من حسن حظ الجميع أن الموقف زال بزوال المطامع. وفضلاً عن ذلك فإن المصريين أدركوا أن الملك فؤاد يمنح قلبه بكليته لمصالح مصر، وقد أسدى ولا يزال يسدى حتى الآن خدماته لبلاده مما لا يوفق إلى إدراكه أحد آخر مهما بلغت رغبته فى خير الوطن. وإننا لنعتقد بإخلاص أنه فى خلال زياراته الأخيرة لأوروبا كان أحسن سفير رفع شأن مصر بأقصى ما يُستطاع، وإنى لا أتردد فى القول بأن ما سننعم به من وراء الاقتراحات المقدمة من الحكومة البريطانية إلى مصر يرجع بعضه إلى ذلك.

ومما يدعو إلى الاهتمام أيضًا ما قرأناه بين السطور من أن المستر بارتلت نفسه يعتقد أن مصر لم تستعد بعد للحكم الدستورى ولكنه فى الوقت عينه يطعن على أى نظام آخر للحكم، على أن أحسن ما يراه من أشكال الحكم لمصر لم يوضحه تمام الإيضاح فى كلامه. وفى استطاعتى أن أؤكد لكم أن المستقبل ليس على ما يراه المستر بارتلت من الظلام، فإن الوفديين الذين كنت على الدوام خصمًا لهم قد تعلموا كثيرًا من الماضى - ولى كل ما يبرر هذا الاعتقاد - والمرجو أنهم سيدركون حينما يعودون إلى الحكم أن مصير - الحياة البرلمانية - فى أيديهم لو صودق على المعاهدة، على ذلك سيحاولون أن يحكموا على صورة خير من الصورة التى اتبعوها فى الحكم. فإذا هم لم ينجحوا سيكون الشعب المصرى نفسه لا الملك فؤاد هو الذى سيسقط نظام هذا الحكم طالبًا ما تسمونه «الدكتاتورية العادلة الحسنة» وسيكون من أشد بواعث الأسف أن نرى الدستور يزول، ولكن ذلك يفيد فقط أن مصر دلت على عدم صلاحيتها لهذا الحكم فى الوقت الحاضر.

ومهما تكن الظروف، ومهما يكن من أمر نظام الحكم، فسيكون هناك العزاء فى أن مصر جميعها من الطبقات العالية فى القصور، إلى أشد العمال فقرًا فى الحقول قد أدركوا أن من مصلحتهم كما أن من مصلحة بريطانيا العظمى أن تقوم الصداقة بين البلدين على أسس قوية مكينة.

* * *

خطبة اللورد لويد

نقلت البرقيات الخاصة لغالب الصحف المصرية خلاصة خطاب ألقاه المندوب السامى السابق بمصر اللورد جورج لويد نشرته فى يوم ٢٤ نوفمبر، قالت:

ألقى اللورد لويد خطابًا فى قاعة المحاضرات التابعة لجامعة أكسفورد عن «المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط» دافع فيه دفاعًا طويلاً عن سياسته فى مصر وسرد موجزًا لتاريخ هذه البلاد إلى الوقت الذى صدر فيه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وقال عنه إنه كان تزويرًا واحتيالاً وكان عملاً ينطوى على الخديعة لأننا قصدنا به أن نستولى على السلطة ونتمتع بها دون أن نحمل تبعة ما، فانقلبت النتيجة وتحملنا مسئوليات كبيرة بجانب سلطة قليلة.

وعندما تقلدت منصبى فى مصر كنت أنوى تنفيذ تصريح فبراير ولكنى لما وصلت إليها وجدت فيها حكومة أوتقراطية.

إن أعمال بريطانيا فى مصر عظيمة فقد نظمت شئونها ماليًا واجتماعيًا، إلى أن جاءت وزارة العمال دون استشارة ولا استفتاء للشعب البريطانى تعرض على مصر مشروع معاهدة يضر بالمصالح الإمبراطورية؛ فرفضت حينئذ أن أشارك فى هذا العمل أو أن يكون لى أى نصيب فيه فقدمت استقالتى.

إن المعاهدة مضرة جدًا بنفوذ بريطانيا وتجنى على هيبتها، ولقد بذلت جهدى فى سبيل توطيد السلام والأمن للأجانب ولكن ذهبت كل هذه الجهود سُدًى.

لقد تلقيت التهنئة على سياستى من السنيور موسولينى الذى قال إن حكومته أرسلت التعليمات إلى ممثلها كى يؤيدنى فى سياستى.

إن المعاهدة أعطت مصر الحق فى حكم الأجانب وحمايتهم ولكن لا يصح الثقة بالقضاء المصرى، هذا الذى نزل إلى درجة سحيقة من الانحطاط حتى أصبح فى استطاعة الغنى سجن من يشاء من خصومه الفقراء وإلى أى وقت يريد.

والماء أصبح توزيعه مقصورًا على الباشوات وبذلك نقضت إنكلترا عهودها التى أخذتها بتوفير الماء والراحة للفلاحين، هؤلاء الذين لا يُعنون بشىء سوى الحصول على الماء اللازم لرى أراضيهم.

إنى أحب الشرق وأطلب إليكم أن تدرسوا العقلية الشرقية فترون أنه لا يحق لنا أن نتخلى عن مسئولياتنا فى هذه البلاد. إن مصر ليست أهلاً للاستقلال فينبغى أن تبقى بريطانيا فيها تلبيةً لداعى الإنسانية ولمصالح الإمبراطورية، فمصر قائمة على طريقنا إلى الهند والهند عظمة إنكلترا.

وسُئل اللورد لويد عما إذا كان اختصاص القناصل الأجانب سينقل إلى المحاكم المختلطة، فرد بالإيجاب وقال: ولكن العنصر المصرى سيقوى فى هذه المحاكم وهذا معناه ضياع العدالة.

* * *

حملات المحافظين

وكذلك نقلت البرقيات بذات التاريخ ما يأتى:

اتُّخذ أمس فى الاجتماع النهائى لمؤتمر المحافظين قرار مهم، هو وجوب حث حزب المحافظين على معارضة مشروعات الحكومة فيما يختص بمصر وروسيا.

وقد تكلم مستر نيوتن النائب فى مجلس العموم فقال إن سياسة الحكومة الاشتراكية الخارجية فى اعترافها بروسيا السوفيتية وجلائها عن مصر، إذا تم ذلك، سيهدد بالخطر والتدمير مصالح البلاد ومصالح الإمبراطورية ورجا أن تتخذ المعارضة خطوات نشيطة ليس فقط لتقف فى طريق مثل هذه الأعمال ولكن لتؤيد سياسة حزب المحافظين ومبادئه.

وألقى مستر لوكر لامبسون وكيل وزارة الخارجية السابق خطابًا طويلاً ندد فيه بسياسة الحكومة وأشار إلى مصر قائلاً: كيف يتجاسر مستر ماكدونالد أن يتحدث عن السلام وهو يأتى بالحرب لإنكلترا، لقد خسرنا مصر وسنخسر الهند لو أطلقت يد مستر ماكدونالد فى العمل.

وخطاب مستر لوكر لامبسون قد أفصح بذلك إفصاحًا تامًا عن رأى حزب المحافظين بشأن المقترحات».

* * *

أثارت هذه الحملات خصوم اللورد لويد فى الدوائر السياسية بمصر وهبت كلها ترد هذه السهام نحو مرسلها، وكان من خير ما كُتب مقال للأستاذ أحمد بك وفيق نشرته له الأخبار بعددها المؤرخ ٢٦ منه قال:

هذيان محموم

يعرف كل مصرى أن الغرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إنما أن تنال إنكلترا السلطة جميعها فى مصر دون تحمل أية مسئولية. وكان ذلك العلم منذ إعلان هذا التصريح ولكن ساسة الإنكليز أخفوا هذه النية. وتشدقوا بأنهم منحوا مصر استقلالها وحريتها واستمر هذا التشدق إلى أن سُحب اللورد لويد من مصر سحب الدواب؛ وهنا رأيناه يسكت دهرًا لينطق كفرًا نحو أولياء نعمته الذين بوَّءوه أكبر منصب وأسبغوا عليه الآلاء الجزيلة فكان شأنه معهم شأن الدب مع صاحبه بل أدهى وأمَرّ. إذ فضح سياستهم فضحًا وبيلاً. وكشف عما يضمرونه نحو مصر من نيات كشفًا لو دفعنا الملايين من الجنيهات لرفع اللثام عنه حتى نقنع ذوى العاهات الفكرية، لما كان لنا من سبيل إلى الحصول على ما وقع من اللورد بدافع الحقد والانتقام الحزبى والشهوة السياسية.

إن أقوال اللورد لويد جاءت حجة بالغة على صدق ما قررناه بصدد هذا التصريح منذ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ وإذا دهشنا لقوله:

أن «تصريح ٢٨ فبراير ينطوى على الخداع لأننا لم نقصد فيه إلى شيء بل كان كل ما نرمى إليه هو أن نطلب السلطة دون أن ننهض بالمسئولية، فكانت النتيجة أن ألقيت المسئولية على عاتق بريطانيا دون أن تتمتع إلا بالقليل من السلطة»، فليس لنا أن ندهش - وقد علمنا بالخبل الذى أصاب اللورد - من قوله «أنه جاء إلى مصر فوجد حكومة أوتقراطية وملكًا يضطهد شعبًا» لأن جنونه أنساه أن حكومة زيور كانت نتيجة إنذار بريطانيا لمصر فى نوفمبر سنة ١٩٢٤. وهو الإنذار الذى كان فى درج اللورد أللنبى قبل وقوع حادثة السير لى ستاك ليقدمه إلى الحكومة المصرية عقب الفرصة المناسبة.

فإنكلترا هى التى كانت تتربص بالحياة النيابية والحرية المصرية الدوائر، وإذا كان اللورد لويد قد حضر إلى مصر فوجد حكومة مستبدة لا دستور لها ولا حرية لشعبها، فما ذلك إلا بصنع الإنكليز أنفسهم ولا دخل لجلالة ملك البلاد فى اضطهاد شعبه. وإنما المضطهدون هم الإنكليز قتلة الشعوب وحملة لواء الاستبداد والوحشية حيثما ساروا وإينما ألقوا عصا تسيارهم.

لم يكتفِ اللورد لويد بذلك بل طعن القضاء المصرى ووزارة الأشغال أشد طعن يوجه إلى رجال أطهار أبرار. ثم زعم فى النهاية أن «مصر لا تستحق الاستقلال وينبغى أن تبقى فيها بريطانيا خدمة للإنسانية».

إن الأمة التى لا تستحق الاستقلال هى التى لا مدنية لها وقد شهد اللورد لويد لمصر أنها أمّ المدنيات عندما وقف فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٥ بالجمعية الأفريقية بلندن يقول: «ولا عجب فمصر لها أعظم تاريخ سياسى عجيب فى العالم. بلاد يجدون اليوم فيها دلائل على مدنية قديمة لا يبعد أن تكون فى مصافّ المدنية الغربية إن لم تكن أرفع منها مكانة، وعلى فنون أدهشت العالم ولو أنها ظلت مدفونة أجيالاً طوالاً بين الأنقاض والخرائب»، كما شهد جلاله ملك بريطانيا بذلك عندما قال فى خطبة ترحيبه بحضرة صاحب الجلالة المصرية فى ٤ يوليو سنة ١٩٢٧: «إننا نرحب بجلالتكم كملك بلاد ليس تاريخها القديم وأثرها مصدر فَخَار وإلهام للأمة المصرية فحسب بل هى إلى جانب ذلك كنز ودار علم ومعرفة للعالم أجمع، وإنى أرفع كأسى متمنيًا لجلالتكم السعادة والرفاهية مؤكدًا لكم ما ننظر به أنا وشعبى إلى جلالتكم والبلاد التاريخية التى تحكمونها من الإكبار والإعظام».

هذه شهادتكم فى مدنية مصر. والأمة التى لها مدنية كهذه هى أولى الأمم بالاستقلال والحرية. فقل لنا إذن أين مدنيتكم؟ إننا لا نعرفها وكل ما نعرفه

عنكم هو آثار همجيتكم ووحشيتكم وبربريتكم. وأمة البرابرة والهمج والوحوش ليست جديرة بنعمة الحرية والاستقلال وإنما هى حَريَّة بأن تقتاد إلى إحدى حدائق الحيوانات لتكتفى الإنسانية شرها وتبعد عنه مصائبها. ألستم أمة همج؟ إذا كنتم غير ذلك فقولوا إنكم لم تحرقوا فتاة مسكينة هامت بحب وطنها وذادت عنه فأصلتكم نارًا وجعلتم لها حطبًا ولما اكتنفها الجد العاثر وتكاثرتم عليها وقعت فى أسركم فجمعتم أنتم وفودكم باسم عدالتكم وأضرمتم النار فيه وقذفتم بچان دارك إليها؛ فاستشهدت وكانت لفرنسا قديسة.

ألكم مدنية؟ إن كانت فهى كمدنية الوحوش التى يصفها شسترتون الكاتب الإنجليزى ببعض قوله: «إن إيرلندا الحديثة كان يمثلها شبان اقتسموا الحكم الديمقراطى الذى ساد القارة واعتزموا أن يحبطوا مؤامرة الوزير بيت الذى أخذ يصطنع آلة جهنمية من آلات الرشوة كى يبتلع بها إيرلندا. وإذا أنت نظرت إلى هذه الآلة حكمت بأن رؤساء الحكومة البريطانية لم يكونوا إلا قساوسة الظلم.

«لقد وقف الوزير بيت على قدميه فى صفاقة عجيبة وبيده كيس نقود بينما خصومه البواسل مدُّوا أيديهم لامتشاق الحسام وهو الموئل الأخير الممكن الذى يلتجئ إليه الرجل الذى لا يُرشى ويرفض أن يبيع ذمته وضميره.

«لقد وقع العصيان الذى قمع. ولكن الحكومة التى قمعته ظلمت عشرة أضعاف ظلم الثائرين. فكان الأبطال هم الأبطال حقًا وكان اللصوص هم اللصوص حقًا.. فلقد اقترفنا فعلات لم تكن دنيئة فحسب بل كانت تفوح منها رائحة الدناءة. وهدمنا رجالاً لم يكونوا النبلاء فقط بل كان النبل شذاهم.

«استمر سير سياسة «بيت» ولكن الهاوية كانت تتسع بين النور والظلام. ولقد عاد النظام إلى نصابه. ولكن أينما حل النظام حلت الفوضى التى لم ترَها أعين الشمس فى ساعة من الساعات. فالتعذيب خرج من بين صفائح المقبرة التى دُفنت فيها محاكم التفتيش وأعلن عن نفسه فى الشوارع والحقول تحت وضح النهار. فهناك ذلك القسيس الذى أعدم بضربات السياط وألقيت جثته إلى النار وسط الاستخفاف والهزؤ المروعين اللذين تدفق سيلهما حول شواء لحم القسيس. وأمسى اختطاف الناس خطة جديدة للحكومة البريطانية: أما سبى النساء والعذارى فكان من أوامر البوليس الدائمة.

«إن كل ذلك قد صار بمختلف أشكاله كحرب أعلنت بين الشياطين والملائكة؛ حتى إنه قيل أن ليس فى الإمكان أن تنتج إنكلترا غير جلادين وأن لا تلد إيرلندا غير شهداء».

ألكم مدنية؟ نعم! إن آثارها فى أم درمان قد قامت شامخة منذ استعادة السودان بالدم المصرى والمال المصرى.

إن النُّصُب التى أُقيمت لهذه المدنية ماثلة فى نبش قبر المهدى. وقطع رأسه وإرساله إلى متحف لندرة. وتقطيع سُلاميات أصابعه وتوزيعها على كبار الضباط البريطانيين لتكون لهم تعاويذ ورُقى. ثم إلقاء ما تبقى من جسمه فى نهر النيل حتى لا يُعرف للمهدى مقر ولا مقام.

ألكم مدنية؟ نعم! إنها ماثلة فى جنوب أفريقيا. حيث أجهزتم على الزولو أحياء لغير جريرة وحرقتم أجسادهم وشوهتم وجوههم.

هل لكم مدنية؟ نعم! إنها لماثلة فى جريمة مهراجا شابور، ذلك الذى أراد الإنكليز أن ينتقموا منه لوطنيته الصادقة فأرسلوا إليه بعد أن أعيتهم الحيل الراقصة المقدسة «سيتا» لتنصب له الحبائل التى تودى بحياته بعد أن تستطلع أسراره. ولكنه أوتى من الحزم كثيرًا؛ فلم ينخدع بهذه الراقصة وردها إلى أهلها تتمطى.

ولكن الإنكليز يريدون تعجيل القضاء على المهراجا مهما ضحوا من أرواح بريئة، فلم يجدوا إلا أن يستأجروا على قتل خادمه الأمين الذين مكث فى خدمته زهاء ثمانى عشرة سنة. فقتل المسكين.

ويوم قتله تمكن الإنكليز من أن يلحقوا أحد أتباعهم بخدمة المهراجا فسرق هذا الخادم بعض المستندات الخطية وهنا أذاع الإنكليز أن المهراجا خان الوطن. فما جاء المساء حتى كان أحد غلاة الوطنيين قد بيَّت خنجره فى صدر المهراجا.

ألكم مدنية؟ نعم! إنها ماثلة فى التزوير. وفى الكذب والاختلاق، إنها ماثلة فى المنزل رقم ٢٤ بشارع بايار بباريس حيث كان يسكن البارون الكسيس أوسنوسين الذى جاء إلى مؤتمر الصلح فى سنة ١٩٢٠ ليطالب باستقلال الدولة الروسية البيضاء على حدود بولونيا ولتوانيا. على نقيض رغبة بريطانيا التى أوْعَزت إلى رجالها بأن يسطوا على هذا المنزل ليلاً ويكمنوا للبارون ويسرقوا كل ما فيه من أوراق رسمية ويضعوا محلها أوراقًا مزيفة تثبت التجسس فتم لهم الأمر، وعندما ذهب البارون فى اليوم التالى إلى مدير بوليس الشانزليزيه قبض عليه وأودع السجن على اعتباره جاسوسًا.

ألكم مدنية؟ نعم! إنها ماثلة فى قتل رجال حلفائكم بالسُّمّ البطىء المفعول، كما وقع منكم للأستاذ چوليان شيفرو الذى كان لمقتله بطريق السم البطىء والتعذيب دوى هائل فى برلمان فرنسا.

وأخيرًا. أيها الخجل أين حمرتك؟ وأخيرًا ألستم جديرين بأن تُستودعوا إحدى حدائق الحيوانات عوضًا عن أن تتركوا أحرارًا مستقلين بتعذيب الإنسانية وتصديع كيانها؟ وأخيرًا ما أصدق قول الأمير ألبير ده موناكو «إنهم يصفون القبائل التى تسدد للمغيرين سهامًا مسمومة أو تسلخ وجوههم بالآلات القاطعة بأنها قبائل همجية؛ وإن كانوا يقيمون عندهم برصاص دم - دم والأفيون والأكاذيب والموظفين الوحوش، والخَرِبى الذمة» وكان منهم ذلك المخلوق الأخرق.

أحمد وفيق

* * *

وكتبت السياسة بتاريخ ٢٥ منه تقول:

خطة الوفد السياسية

تعريضه المعاهدة للخطر الشديد

فى إنكلترا اليوم حركة قوية منظمة ترمى إلى إحباط المعاهدة المصرية الإنكليزية التى انتهت إليها مفاوضات دولة محمد محمود باشا مع وزارة الخارجية البريطانية فى الصيف الماضى. وقد بدأت هذه الحركة منذ كان محمد باشا بلندن يفاوض الحكومة البريطانية. لكنها بدأت فى صور غير واضحة إلا على لسان مستر تشرشل الذى وجه كل همه منذ الساعة الأولى للدعوة ضد الاتفاق بين مصر وإنكلترا بأكثر مما اشتمل عليه مشروع ثروت - تشمبرلن الذى وضع فى سنة ١٩٢٧. وخُيل لقصار النظر من الساسة فى مصر أن هذه الحملة ما تلبث أن تضعف إذا جاء موعد انعقاد البرلمان الإنكليزى وكان هذا الرجاء الأحمق هو الذى دعا الوفد إلى التشبث بمركزه الشاذ الذى أدى به ليعلن أنه لن يبدى رأيًا فى المعاهدة إلا تحت قبة البرلمان، وكانت حجة الوفد كلما طالبناه بإبداء رأيه وذكرنا له أن قبول الأحزاب المصرية المعاهدة يضع إنكلترا أمام الأمر الواقع ويحملها أمام العالم كله تبعة ما يمكن أن يحدث من فشل سياسة الاتفاق بين الدولتين - كانت حجة الوفد أن المحافظين لم يبدوا رأيًا فى إنكلترا وهم حزب منظم لأنهم يريدون أن ينتظروا حتى يناقشوا نصوص المعاهدة تحت قبة البرلمان. وكنا يوم دعوناهم إلى إبداء رأيهم على يقين من أن إجماع المصريين على قبول المعاهدة يضعف مركز المحافظين وخصوم الاتفاق الأخير فى إنكلترا، وأن التلكؤ الذى تشبث الوفد بأهدابه سيقوى هؤلاء الخصوم وسيضع المعاهدة فى مركز دقيق. وقد صدق ما توقعناه فقد بدأ المحافظون يناوئون

حكومة العمال مناوأة جدية داخل البرلمان، ثم ها هم انتهوا أخيرًا إلى قرار بمقاومة سياسة العمال نحو مصر. وإلى قرار اتخذوه خارج دائرتهم الحزبية، وخارج البرلمان. بل اتخذوه فى مؤتمر عام ليكون فى المستقبل صيحة حرب يعلنونها بين الناخبين لكى يجعلوا هذه المسألة من المسائل التى يصعب البت فيها على البرلمان الإنكليزى نفسه، حتى لو أن مصر قبلتها بعد هذا التلكؤ المعيب الذى أبداه الوفد بشأنها.

وإلى جانب هذه الحملة الحزبية المنظمة من جانب المحافظين يقوم لورد لويد المندوب السامى البريطانى السابق بحملة لا تقل عنها شدة ولا خطورة، وإذا كان قد بنى حملته هذه على مهاجمة مصر مهاجمة ليس فيها كثير من الحكمة السياسية فإنه قد وضع نفسه موضع الرجل الذى درس أحوال مصر عن كثب ليدخل إلى روع الرأى العام البريطانى أنه تكلم عن خبرة وبصيرة، ومهما تكن الأقوال التى فاه بها مغايرة للحقيقة وكانت الحركة المصرية منذ سنة ١٩٢٢ إلى اليوم قد دلت على مقدرة المصريين وكفايتهم ونزاهتهم فإنه يريد بحملته أن يحرك فى النفوس ما انطوت عليه من معلومات قديمة طالما روج لها الاستعماريون الإنكليز بكتبهم وخطبهم ورواياتهم وأقاصيصهم التى وضعوها عن مصر منذ عشرات وعشرات من السنين. فهو إذن لم يقُل ما قال لأنه يؤمن بصحة شىء منه، ولكنه قاله متبعًا خطة سياسية قررها فى نفسه هى حمل الرأى العام الإنكليزى على الوقوف من سياسة العمال الجديدة موقف التخوُّف والحذر وبخاصة فيما يتعلق بمكانة الإمبراطورية البريطانية وبهيبتها. فإذا قرنت هذه الخطة التى اختطها لورد لويد لنفسه بقرار حزب المحافظين مقاومة المعاهدة بكل قوته رأيت دقة الموقف الحاضر بالنسبة لمصر وقدرت عظم المجهود الذى يجب أن تقوم به لتحبط خطة غايتها الأولى إضاعة هذه الثمرة التى وصلنا إليها من مجهوداتنا المتواصلة فى السنوات العشر الأخيرة، بل فى السنوات الخمسين التى تعاقبت منذ بدأ الاحتلال البريطانى لمصر.

ولئن كان لدى الوفد بقية من وطنية وإخلاص لبلاده فأول خطوة يجب عليه أن يقوم بها هى أن يعلن قبوله للمعاهدة قبولاً صريحًا لا مواربة فيه. بهذه الخطوة يستطيع أن يقوى مركز حكومة العمال بإزاء هذه الهجمات التى توجه إليها من خصومها، بهذه الخطوة يضع فى يدهم سلاحًا يقولون به للمحافظين وللورد لويد إن مصر أظهرت بقبولها إخلاصها فى محالفتنا مقابل تنازلنا عما

كان بيدنا من حقوقها وجلاء جيوشنا عن مدنها إلى منطقة القناة، فأما إن ظل الوفد على الموقف المريب الذى وقفه والذى لا يزال حتى اليوم فيه فسيجعل حجة المحافظين تقوى يومًا بعد يوم وسيدل الرأى العام البريطانى على أن مصر لا تقدر تقديرًا صحيحًا الخطوات التى تخطوها بريطانيا فى سبيل صداقتها. وليس شىء أكثر تأثيرًا على عواطف الشعب البريطانى من مثل هذه الحجة تلقى إليه ويحاول المحافظون إقناعه بها.

ولسنا فيما نقول من هذا طامعين فى استدراج الوفد لخدمة بلاده والإخلاص لوطنه، فإن الحوادث المتتابعة ناطقة صريحة بأن الاستمرار على خطة الصمت والشذوذ تعرض الاتفاق الذى دلت البلاد كلها على الرضا عنه إلى خطر محقق. فهذه حملات المحافظين فى مجلس العموم قد اضطرت المستر هندرسن إلى الإدلاء بتصريحات عن المعاهدة تخالف مقدمتها ذاتها. ألم يقُل ردًا على سؤال ألقى أليه خاصًا بالتبليغ الذى أرسل للدول فى مارس سنة ١٩٢٢ يعتبر أى تداخل من إحداها فى شأن من شئون مصر عملاً عدائيًا إن هذا المبدأ الماثل فى التبليغ لم تغير منه المعاهدة. هذا مع أن مقدمة المعاهدة أوضح فيها أن المقصود بها حل المسائل المعلقة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. أى أن المعاهدة تحل محله وأنه والتبليغ الذى بلغ به للدول قد انتهى كما انتهت الحماية بصدور ذلك التصريح. فهل كان مثل هذا التراجع فى شأن المعاهدة يقع من جانب المستر هندرسن لو أن الوفد كان قد أعلن قبوله إياها فأصبحت فى حكم المقررة على صورة نهائية؟ كلا! فإنه كان يعلم يومئذ أن المصريين جميعًا وبلسان رجل واحد سيقفون فى وجه تفسير كهذا التفسير يتنافى تنافيًا صريحًا مع مقدمة المعاهدة ومع ما يقصد منها. فالمقصود منها هو أن لا يبقى للتصريح أثر مادامت المسائل المعلقة فيه قد حُلت حلاً أخيرًا بالمعاهدة.

أفيقدر الوفد اليوم هذا الموقف الدقيق الذى أوصل البلاد له بخطته الشاذة المعوجة؟ وهل لديه من الشجاعة ما يحمله على أن يعترف بخطئه ويدعوه إلى إعلان قبول مشروع محمد محمود - هندرسن؟ هذه محل الوطنية الصحيحة إن كانت لديكم ذرة منها يا مواطنينا الأعزاء فها نحن فى انتظار ما ستفعلون».

* * *

احتجاج وزارة الأشغال

قالت البلاغ الصادرة بتاريخ ٢٤ منه:

حديث لوزير الأشغال

قال اللورد لويد فى خطبته التى ألقاها فى أكسفورد والتى نشرناها أمس فى تلغرافاتنا الخصوصية:

«أما الماء فوقف توزيعه على الباشوات وهكذا أخلفت إنكلترا وعودها للفلاحين الذين لا يعنون بشىء إلا بالماء اللازم لأراضيهم» وقد رأينا أن نترك الرد على هذا القول الباطل للقائمين بالأمر فى مصلحة الرى وعلى رأسهم صاحب المعالى حسين واصف باشا وزير الأشغال العمومية، فتوجه مندوبنا إلى هذه الوزارة صباح اليوم وقابل معالى الوزير وسأله رأيه فى قول اللورد لويد فابتسم ابتسامة كلها استهزاء وسخرية وقال:

«إن عدد الباشوات فى مصر محصور وهو لا يتعدى بضع مئات فهل من المعقول أن تُوزع مياه النيل عليهم وحدهم دون غيرهم من سكان مصر البالغ عددهم ١٤ مليون نسمة! وفضلاً عن ذلك أنه لا توجد فى طول مصر وعرضها ترعة واحدة تقع عليها أراض هى ملك خاص للباشوات فكيف يمكن تصديق اللورد لويد فى قوله! أؤكد لك بكل ما عندى من قوة أن المياه توزع بالعدل على الجميع بلا أدنى تمييز بين كبير وصغير أى بلا أقل فارق بين باشا ومزارع بسيط. والماء روح البلاد وأهلها فمن يحرم منه يضج بالشكوى ويفزع بالاستغاثة.

وهنا سأله مندوبنا هل وردت على الوزارة شكاوى بشأن مياه النيل فقال:

«توليت منصب وزير الأشغال فى عهد الفيضان وهو عهد لا تنبعث فيه شكوى وقد كان الفيضان فى هذه السنة قويًا ولكن وزارة الأشغال عرفت حق المعرفة كيف تتلافى أى ضرر منه فاستحقت مصلحة الرى كل ثناء، أما فى عهد التحاريق فيمكن أن تعرف الرد على سؤالك من المفتشين فى الوجه البحرى والقبلى».

وحينئذ تفضل معاليه فاستدعى صاحبَى العزة محمود حنفى بك مفتش الرى فى الوجه البحرى وإبراهيم رزق مفتش الرى فى الوجه القبلى، ولما حضرا أبلغهما الوزير مهمة مندوبنا فقال محمود حنفى بك لمعاليه:

«لما اطلعت أمس على هذه الفقرة من خطبة اللورد لويد عزمت على أن أرفع اليوم لمعاليكم احتجاجًا على هذا القول البرىء من الصدق لأنه طعن علينا ومساس بكرامتنا. وسأضع فى الحال صورة الاحتجاج بالاتفاق مع زملائى مفتشى الرى ثم نرفعه إلى معاليكم».

وأيده إبراهيم رزق بك وقال: «إن مشروعات الرى التى نفذتها مصلحة الرى منذ صارت مصلحة وطنية بحتة أى من عام ١٩٢٢ حتى الآن أوفر بكثير جدًا مما قامت به هذه المصلحة فى طول عهدها السابق».

واتفق المفتشان العامان فى الوجهين: البحرى والقبلى على القول بأن «وزارة الأشغال لم تتلقَّ فى هذا العام شكوى من حالة الرى وأن الشكاوى لم تقدم إلى الوزارة إلا فى عام ١٩٢٧ بسبب توسيع المساحة المنزرعة أرزًا، ومع ذلك فإن المياه وُزعت بدقة وعناية فلم ينقص متوسط محصول الفدان من القطن الذى هو عماد الثروة الأهلية عن متوسطه فى أية سنة فضلاً عن أن مصر حصلت على محصول عديم النظير من الأرز».

وأضافا إلى ذلك أنه بفضل الخطة التى تتبعها مصلحة الرى فى توزيع المياه بالعدل، تقدم الحكومة والمصارف المالية سُلَفها للمزارعين آمنة مطمئنة لوجود أراضيهم المنزرعة التى تؤتى ثمرتها الطيبة بفضل الرى.

مع مفتشى الرى

واجتمع مندوبنا بعد ذلك مع حضرات مفتشى الرى وسألهم رأيهم فى قول اللورد لويد فأجمعوا على التصريح الآتى: «إن هذا القول باطل من أساسه وسنحتج عليه بقوة ونبلغ احتجاجنا إلى اللورد لويد نفسه. ولقد كان موجودًا فى مصر فلماذا لم يقُل ذلك إلا بعد عزله من مركزه ونحن لا نريد من احتجاجنا الدفاع عن أنفسنا فحسب بل الدفاع عن مصر أيضًا».

وقال أحدهم من مفتشى الرى فى الوجه القبلى: «إن جميع أهالى مديرية أسوان من صغار الفلاحين ولا يوجد هناك باشا واحد. فلماذا يقول اللورد لويد إذا أبلغناه إن وزارة الأشغال العمومية قائمة هنا بوضع طلمبات يمكن بها رى خمسين ألف فدان ريًا منتظمًا بعد أن كانت لا تروى إلا فى وقت الفيضان العالى. وقد أوشك هذا العمل أن يتم لمصلحة الفلاحين».

إيطاليا ومسألة الرى

ولقد قال اللورد لويد فى خطبته إن السنيور موسولينى هنأه على سياسته فى مصر وأن الحكومة الإيطالية أرسلت إلى المركيز باترنو دى مانكى بأن يؤيده،

فنقول بهذه المناسبة: «إن مندوبنا علم من مصلحة الرأى أن الشركات الإيطالية فى مديرية الفيوم والجالية الإيطالية فيها طلبت من حكومتها الإنعام على حضرة أمين بك فكرى مفتش الرى فى تلك المديرية بوسام اعترافًا بما له من الفضل فى عمله وأهمه توزيع المياه، وقد أجابت الحكومة الإيطالية هذا الطلب فأنعمت من أيام قلائل على المفتش بنيشان تاج إيطاليا من رتبة شيڤاليه أوفيسييه».

الشركات الإنكليزية والرى

وعلم مندوبنا من مصلحة الرى أيضًا أن الشركة الإنكليزية للأراضى فى مديرية البحيرة التى لها فروع فى مديريتَى الغربية والدقهلية كتبت أخيرًا إلى مفتش الرى فى البحيرة خطابًا كله ثناء عليه لما يبديه من عدل ونشاط فى قيامه بواجبه المطلوب منه.

وفى مثل هذا المعنى أيضًا كتبت شركة أبو قير الإنكليزية لمفتش الرى فى الإسكندرية، وقد كان هذا المفتش فى وقت من الأوقات إنكليزيًا فكانت الشركة أول من طلب من وزارة الأشغال إبدال مهندس وطنى به.

مجالس المديريات والرى

«وفى ملفات أعمال مفتشى الرى فى وزارة الأشغال العمومية مئات من الخطابات الرسمية الصادرة من مجالس المديريات التى تمثل الفلاحين وتتضمن هذه الخطابات الشكر لمفتشى الرى وتقدير عملهم».

❊ ❊ ❊

اللورد لويد ينفى الخبر

أبلغ اللورد لويد الديلى تلغراف أن النبأ الذى أرسل بالتلغراف إلىَّ عن خطبته فى أكسفورد ملفق من أوله إلى آخره وقال: «إنى لم أخطب خطبًا علنية فى العهد الأخير عن الشئون المصرية»[1].

ولكن عاصفة الاحتجاج لم تسكن بعد واعتبرت الصحف المصرية هذا التكذيب تراجعًا وهزيمة غير مشرِّفة.

---

(١) برقيات المقطم الخصوصية فى ٣ نوفمبر.

إحالة وزيرين مفوضين إلى المعاش

صدر قرار بإحالة كل من حضرتىْ محمود سامى باشا وصادق حنين باشا الوزيرين المفوضين إلى المعاش، فعلقت السياسة على القرار بقولها :

هل لحكومة مصر كرامة

ووزراؤها فى الخارج تطردهم طرداً ؟

من المزايا الجليلة المعروفة لحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا حرصه على كرامة موظفى الدولة جميعًا، ولقد كانت له فى هذا الباب مواقف لا يزال الكل يذكرها له بالإعجاب والثناء. وكبار الموظفين هم لا ريب أحق بهذا الحرص وبهذه العناية. ذلك كان رأى دولته وكان رأينا معه. وعلى هذا الأساس احتججنا غير مرة لصدور قرارات من مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٤ برفت كبار الموظفين من غير أن تكون لديهم سابقة علم ومن غير أن ينبهوا إلى ما هو لاحق بهم، من ذلك أن على جمال الدين باشا أقيل من منصبه كوكيل للداخلية فى سنة ١٩٢٤ ولم يعلم بذلك وذهب فى اليوم الثانى إلى مكتبه فألفاه مشغولاً بخلفه، ولم نألُ نحن جهدًا فى هذه المناسبة وفى غيرها دون التنبيه إلى ما فى ذلك من إهانة لمناصب الدولة ذاتها أكثر من الإهانة التى تلحق كرامة الموظف الذى يعامل هذه المعاملة.

لذلك كانت دهشتنا عظيمة حين اتصل بنا خبر إحالة وزيرين مفوضين إلى المعاش على هذه الطريقة التى تمس كرامة المنصب أشد مساس فهو أن الوزيرين اللذين يمثلان مصر واللذين قد يكونان قائمين بالتحدث فى بعض المهام من شئونها إلى الدول التى يمثلون حكومتهم فيها قد أقيلوا على طريقة عجيبة لم يُعهد لها فى الحياة السياسية، فى دولة من الدول المتمدنة عهد، وإذا كانت الصحف الإنكليزية كلها على اختلاف ألوانها الحزبية قد اعتبرت استدعاء لورد لويد ثم حمله على الاستقالة أمرًا مخالفًا تمام المخالفة لكل التقاليد المرعية وللآداب السياسية، فماذا يمكن أن يعتبر تصرف كالذى حصل بإحالة وزيرين إلى المعاش ولا يزالان يشغلان منصبيهما، ولا يزالان مقيمين بين أظهر أولئك الناس من أهل الدول التى يمثلون مصر فيها!

لسنا نتعرض بخير ولا بشر للأسباب التى أدت إلى صدور أوامر الإحالة إلى المعاش، ولسنا نناقش فى قيمتها. بل نحن نسلم جدلاً بأن هناك أسبابًا تقتضى ذلك وإن كنا لا نعرفها. لكن الأمر الذى لا يمكن إشاعته فى أمة متمدينة، والذى لا ترضى حكومة تحترم نفسها أن تحتمل مسئوليته الخطيرة، أن يُرفت الوزير

على هذه الصورة المزرية بمنصبه وبكرامة الدولة. ولسنا ندرى بعد الذى حدث إن كان واحد من المصريين الذين يعتبرون لأنفسهم كرامة يقبل أن يتولى منصبًا يتعرض فيه لمثل هذه المعاملة المزرية به وببلاده فى الخارج.

وإذا كان الأمر مثيرًا للدهشة لذاته فى أى عهد من العهود وقع، فإنه أشد إثارة لهذه الدهشة لوقوعه فى عهد وزارة عدلى باشا التى تقيم للكرامة وزنًا وتقدر لاحترام الحكومة ولكرامة موظفيها اعتبارًا. ولعل دولة عدلى باشا ومعالى مدحت يكن باشا يشاطراننا الرأى فى أن الحكومات التى وقع هذا التصرف بالنسبة لوزراء مصر فيها، والحكومات الأخرى التى فيها لمصر ممثلون سياسيون، ستنظر لمصر على أنها أمة لا تعرف لنفسها كرامة مادامت هذه قيمة الكرامة التى لوزرائها المفوضين عنها.

لقد كانت هناك ألف طريقة للتخلص من الوزيرين اللذين أُحيلا إلى المعاش ولإخلاء الطريق لغيرهما. وهذه الطرائق الألف كلها كانت تحفظ لمصر كأمة متمدينة وكحكومة لها عند نفسها احترام كل ما تريد مصر المحافظة عليه أمام العالم من احترامها وكرامتها. أما ما وقع فنأسف أن نقول إنه يعرض الحكومة المصرية التى تجرى هذه التصرفات فى عهدها إلى شىء ليس هو الاحترام ولا التقدير والاعتبار(١).

* * *

ونشرت جرائد التيمس والديلى تلغراف والمانشستر جارديان والمورننج بوست والديلى نيوز وبعض الصحف الأخرى خبر صدور المرسوم الملكى بإحالة محمود سامى باشا وصادق حنين باشا على المعاش.

وعلقت المورننج بوست على ذلك بقولها: لا يزال حتى الآن سبب هذا القرار غامضًا، وقد أبرم محمود سامى باشا أخيرًا معاهدة التحكيم مع الولايات المتحدة وتلقى على ذلك التهنئة، أما صادق باشا فقد كان فى وقت ما محاميًا شهيرًا ومؤلفًا فى القانون.

وعلقت الديلى نيوز على ذلك بقولها، إن محمود سامى باشا المشهور بعدائه لبريطانيا كان وكيلاً لوزارة المواصلات فى سنة ١٩٢٥ وعُين فى هذه السنة وزيرًا مفوضًا فى واشنطن(٢).

---

(١) السياسة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩.

(٢) السياسة فى ٢٢ نوفمبر.

متفرقات

عودة جلالة الملك إلى العاصمة

وفاة الأمير حيدر فاضل

عودة جلالة الملك إلى العاصمة

في صباح السادس والعشرين من هذا الشهر بارح جلالة الملك ثغر الإسكندرية على القطار الملكى الخاص إلى القاهرة، فاحتُفل بركبه فى كل محطة مر بها القطار الذى وصل محطة العاصمة عند الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين.

فى سرادق لجنة الاحتفال

وقد وفقت لجنة الاحتفال هذا العام فى اختيار قصر مختار باشا المشهور فى ميدان الإسماعيلية لإقامة السرادق الفخم الذى شرفه حضرة صاحب الجلالة الملك بزيارته الكريمة.

فقد صدَّرت اللجنة هذا السرادق بمقعد كبير رفع على الأرض ورفعت عليه ستارة من القطيفة رفع الشعار الملكى فوقها، وإلى يمين هذا المقعد اصطفت مقاعد للأمراء والنبلاء وإلى اليسار مقاعد أخرى لرجال الصحافة، وأمام المقعد الملكى ترك فضاء كبير رتبت فيه المقاعد إلى اليمين واليسار لكبار رجال الدولة وعظمائها ووزرائها وعلمائها.

وعند الساعة الرابعة والنصف بدأ المدعوون يفدون.

وعند الساعة السادسة إلا خمسًا شرف جلالته وفى معيته دولة نسيم باشا فصافح مستقبليه وحيَّاه الحضور وقوفًا إجلالاً وتعظيمًا وكان يحييهم بيده الكريمة شاكرًا. وكان جلالته يرتدى معطفًا كُحْليًا غامقًا.

خطاب السيد الببلاوى

مولاى صاحب الجلالة

إن مصرنا العزيزة ترفع رأسها عاليًا وتباهى سائر الأمم افتخارًا بملك جلالتكم السعيد والاستظلال بظل عرشكم المجيد.

مصرنا السعيدة يا مولاى، مدينة لجلالتكم بجميع ما ترفل فيه من هناءة وسعادة فلقد وقفتم حياتكم الغالية على إعلاء شأنها وإسعاد أهليها.

مولاى، قد يعتزم الكثير الرحلة إلى ممالك أوروبا ولكن لغرض فردى ومقصد خاص كطلب الراحة والاستشفاء أو التنعم والترف، ومولانا صاحب الجلالة إنما يقصد بهذه السياحات المباركة رفعة قدر مصر والتنويه بذكرها فى هذه الممالك حتى تسعد مصر السعادة الكاملة التى يتمناها لها مولانا ويرجوها.

وقد استفادت مصر كثيرًا جدًا من هذه الرحلات المباركة التى يتفضل بها صاحب الجلالة من حين لآخر، فرحلة مولانا السابقة وهذه الرحلة الميمونة كانتا لمصر خيرًا وبركة فما أشرقت شمس مولانا فى عواصم أوروبا وسطعت أنواره فى قصور ملوكها ورؤساء حكوماتها وفى معاهدها العلمية والأدبية ودُورها التجارية والصناعية إلا وقد رسمت أمام أعين هذه الشعوب الراقية صورة لمصر بكسوها الجمال ويحيط بها الجلال، فإنهم منذ رأوا ما اختص الله به مولانا صاحب الجلالة من غزارة العلم وسعة الاطلاع والإحاطة بأصول مرافق الحياة وفروعها إلى ما امتاز به مولانا من بعد النظر ودقة الفهم وأصالة الرأى، تبين لهم من هذه الخصائص والمزايا الملكية الجليلة أن مصر جديرة بأن تتبوأ ذلك المقام اللائق بها من الإجلال والتعظيم.

فبفضل هذه السياحات الملكية أصبح الشعب المصرى فى نظر هذه الشعوب شعبًا راقيًا مثل شعوبهم، له ما لهم من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات.

ولو أرادت مصر أن تصور نفسها بصورتها الحقيقية أمام أعين جمهور هذه الشعوب لاحتاجت إلى إنفاق الكثير من مالها وإيفاد الكثيرين من نابغى رجالها، وما كانت تصل فى رفعة شأنها والاعتراف لها بحقوقها إلى مثل ما وصلت إليه بفضل رحلات صاحب الجلالة ملكنا المحبوب المفدَّى منا بالأرواح والمُهَج.

وإن الأمة المصرية لتعرف ذلك لجلالة مولانا حق المعرفة وتقدر الجهود الملكية قدرها العظيم، وأن فى احتشاد جموع شعبكم اليوم للتيمن برؤية مُحيًّا مولانا صاحب الجلالة أوضح دليل وأصدق برهان على ما تحفظه الأمة المصرية فى سويداء قلوبها من خالص الولاء وصادق الإخلاص لشخص جلالتكم الكريم.

مولاى، إن فى تنازلكم يا صاحب الجلالة لإجابتنا إلى تشريف هذا السرادق الذى تشرفت اللجنة بإعداده لاستقبال جلالتكم، منة كبرى ونعمة عظمى تضاف إلى نعم جلالتكم الكثيرة ومننكم الغزيرة وأنا يا مولانا أمام نعمتكم المتتابعة ومننكم المتتالية لو ملكنا على البلاغة طرقها وأخذنا على الفصاحة مسالكها لنصوغ لنعم جلالتكم شكرًا يكافئ قدرها العظيم ويناسب جلال مصدرها الكريم ما أمكننا أن نوفيها حقًا من الشكر الذى يليق ويناسب جلال مصدرها.

فتفضل يا صاحب الجلالة بقبول ما يمكن أن تصل إليه قدرتنا من الشكر الجزيل والثناء الحسن الجميل، نسأل الله أن يديم مولانا صاحب الجلالة موفور النعمة نافذ الكلمة للعلم داعيًا وللأدب هاديًا ولسعادتنا فى هذه الحياة مرشدًا وكفيلاً، كما نسأله جلت قدرته أن يحفظ بعين عنايته قرة عين مولانا وعيون أمته ولى عهد المملكة المصرية صاحب السمو الملكى «الأمير فاروق» حباه الله العقل الراجح والفكر الصائب والرأى السديد والعمر المديد فى ظل عرش جلالتكم الظليل.

ثم هتف فضيلته يحيا الملك ثلاثًا يحيا سمو الأمير فاروق فردد الجميع هتافه.

وعقبه حضرة الفريد شماس بك وألقى خطابًا آخر باللغة الفرنسية بين يدَىْ جلالة الملك هذه ترجمته:

خطاب الفريد شماس بك

يا صاحب الجلالة

إن حاضرة ملككم السعيد لتعتز ويملؤها السرور والاستبشار بمقدمكم الكريم. فهى تتخذ من بدائع الزينات وروائع الأنوار رموزًا إلى ما تكنه سرائر سكانها من لواعج شوقهم إلى طلعتكم السَّنية وتمثل ما تجيش به صدورهم من آيات الشكر العظيم والولاء الصادق.

ذلك أن جلالتكم عائدون باليُمْن والإقبال إلى هذه الحاضرة بعد أن سرتم على الطائر الميمون إلى ما وراء البحار فتحدثتم إلى الأمم عن مصر وأيدتم حقوقها ورفعتم مقامها إلى ذروة العلياء.

شغل الاهتمام بمصر العزيزة وأبنائها المخلصين قلبكم الشريف فهيأتم لبلادكم بثاقب نظركم وعالى رأيكم رقيًا شامل البركات عميم الخير فى معارج الرفعة والمجد.

ولم تقفوا بصنيعكم الجليل عند هذا الحد، فقد امتدت عنايتكم إلى إحداث عناصر جديدة يزداد بها النجاح ويتسع نطاق الفلاح فواليتم إشرافكم على المشروعات الخطيرة والأعمال الكبيرة التى تنمى موارد شعبكم ووجهتم فى وجهات موافقة للزمن جميع الوسائل التى تئول إلى إعداد خير مستقبل اقتصادى لأمتكم الوفية.

على أن رغباتكم النبيلة لم تكتفِ بهذه المبتكرات النافعة الصالحة بل تناولت نشر المعارف وتعميم الشرائط الصحية وسائر ذرائع التقدم الحسى والمعنوى بما أسستم من المعاهد وبما جدتم به عليها من جميل المؤازرة وبذلك توافرت لنهضة العلوم والآداب والفنون وسلامة الأبدان والعقول أسباب كالأسباب التى توافرت لنماء الثروة العامة فى متعدد فروعها.

وقد سار أبناء مصر ذات المفاخر القديمة والآثار الأزلية المقيمة سيرة تعيد إليهم مقام أجدادهم فى ماضى الحقب، وامتاز هؤلاء كما امتاز أولئك بسلامة الذوق وجمال المبانى وسعة الاطلاع.

فهل من عجب إذا أخلصت الأمة ولاءها لمليكها العظيم كل الإخلاص!

وهل من بدع إذا نُقش اسم جلالته بحروف من ذهب بين أسماء القادة العظماء للشعب المصرى الأمين!

ترون جلالتكم فى هذا الترحاب نوعًا من النخب توافدوا لبث ما فى نفوسهم لكم من الحب والإكبار وفى هذه الجموع فريق من رعاياكم هم عيون أعيان القاهرة وفيها بجانبهم فريق من أوجه وجوه البلاد أقبلوا من دانى الجهات وقاصيها يرفعون إلى جلالتكم أطيب الأمانى التى يتمناها لعزكم وتأييدكم سائر مواطنيهم وبين هذا الجمهور المحتفى بجلالتكم أناس من علية النزلاء الأجانب الذين أكرمت مصر وفادتهم وقابلوا جميلها بضروب من منافع مجهوداتهم ومساعيهم. ابتدروا للتيمُّن بأنواركم السنية ولإبراز ما فى ضمائركم من آيات الإعجاب والإخلاص.

هؤلاء المصريون من كل درجة ورتبة ومن رأى ومذهب ومن كل وطن ومنشأ المتآخون فى ظلكم الظليل العاملون على رفع شأن مصر وإعزاز مكانها فى العالمين ليس لهم إلا فكر واحد:

الحفاوة اللائقة بحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك.

وليس لهم إلا أمنية واحدة:

أن يحفظ الله جلالته وينصره ويديم تمكينه لسعادته وسعادة أمته.

وليس لهم إلا دعاء واحد:

ليَحْيَ جلالة الملك فؤاد الأول.

ليَحْيَ ولى عهده سمو الأمير فاروق».

وبعد أن أتم خطبته نهض صاحب الجلالة الملك من مكانه ملحوظًا بعناية الله ورعايته فوقف الجميع إجلالاً واحترامًا، ولما وصل جلالته إلى فخامة السير برسى لورين صافحه وصافح بعض الوزراء والموظفين وخرج محفوفًا بكبار رجال حكومته من الوزراء والعظماء حتى استقل سيارته وبمعيته دولة رئيس ديوانه العالى، مودعًا بمثل ما قوبل به من الحفاوة والإجلال قاصدًا إلى قصر القبة مجتازًا بموكبه ميدان الإسماعيلية فشارع سليمان باشا فميدان سليمان باشا فشارع قصر النيل فميدان سوارس فشارع عماد الدين فشارع فؤاد الأول فميدان الأوبرا فشارع كامل فشارع نوبار فميدان باب الحديد فشارع الملكة نازلى فشارع عبد المنعم.

واحتشدت على جانبَى الطريق التى اجتازها الموكب الملكى ألوف من سكان القاهرة وضواحيها خرجوا خصيصًا للتيمن بطلعة المليك المفدى، وحيوه بالتصفيق الشديد والهتاف العالى بحياته والدستور ورجال حكومته وحياة الوفد المصرى ودولة رئيسه الجليل.

فى فندق شبرد

وأقام صاحب السعادة محمود صدقى باشا محافظ القاهرة مأدبة عشاء فاخرة وحفلة ساهرة بفندق شبرد دعا إليها أربعمائة مدعو من كبار الموظفين والأجانب. ففى الساعة الثامنة مساء بدأ المدعوون إلى مأدبة العشاء يفدون إلى الفندق إلى أن اكتمل عددهم قرابة الساعة التاسعة، فترأس صاحب الدولة عدلى يكن باشا المائدة وجلست إلى يمينه مدام جيار عقيلة وزير فرنسا المفوض وجلست إلى يساره البارونة دى مانكى عقيلة وزير إيطاليا المفوض وجلس بقية المدعوين فى الأماكن التى أعدت لهم، يذكر منهم أصحاب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ومحمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى ويحيى إبراهيم باشا وأصحاب المعالى الوزراء جميعًا ووكلاء الوزارات وكبار القصر الملكى وقلينى فهمى باشا ومحمد طلعت حرب بك مدير بنك مصر وميشيل لطف الله بك ومحمد شاهين باشا واللواء رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة والجنرال ستركلاند القائد العام للقوات البريطانية بالقطر المصرى وسبنكس باشا المفتش العام للجيش المصرى والمستر هور والمستر سمارت من كبار موظفى دار المندوب السامى ووزراء فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأميركا وإسبانيا وتركيا والقائم بأعمال مفوضيات التشيكوسلوفاكيا وإيران والسيدات عقيلاتهم، ومن الشيوخ حضرات أصحاب العزة محمد علوى الجزار بك

وعبد العزيز رضوان بك ومحمود بسيونى بك وجماعة من النواب، ومن كبار التجار رفيع مهدى مشكى بك وعبد الحميد كرزونى بك، ومن مُكاتبى الصحف الأجنبية المستر تيلور والمستر مارش وأشيل صيقلى بك وعقيلاتهم وبعض مندوبى الصحف الوطنية.

وبعد الفراغ من الطعام رفعت موائد الطعام ودعا سعادة المحافظ المدعوين إلى جانب إلى الرقص قرابة الساعة العاشرة.

وفى الساعة الحادية عشرة بدأت الحفلة الساهرة ففتح المقصف الذى أعد لذلك وقضى المدعوون ليلتهم فى سمر وسرور إلى ما بعد منتصف الليل.

* * *

وفاة الأمير الأديب

المغفور له حيدر فاضل

«فى اليوم الخامس والعشرين من هذا الشهر وافت المنيَّة المغفور له الأمير حيدر فاضل حفيد المغفور له إبراهيم باشا والى مصر، وقد وافاه القدر فى الساعة الأولى من صباح يوم ٢٥ بداره فى شارع الملكة نازلى».

وقد كان الأمير الفقيد أديبًا متضلعًا فى اللغة الفرنسية وله فيها تآليف تشهد له بسمو الذوق وبراعة الخيال، وقد أحله أدبه هذا أسمى محلٍ فى المحافل الأدبية الفرنسية ورفعه شعره ونثره فى هذه اللغة إلى مقام الأدباء المُبرَّزين فيها.

ولما بلغ النعى المسامع الملكية أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك أمره الكريم إلى الديوان العالى الملكى بتشييع الجنازة رسميًا.

* * *

وعند الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر خرجت جثة الفقيد الراحل من داره فى شارع الملكة نازلى محمولة على مدفع، وسارت تتقدمها فصيلة من فرسان الجيش حتى محطة كوبرى الليمون حيث اجتمع حضرات المشيعين لتشييع الجنازة.

وفى منتصف الساعة الرابعة سارت الجنازة تتقدمها فرقتان للموسيقى البيادة وأورطتان من الجيش وفصيلة من الفرسان فضباط الأورط البريطانيين والمصريين فالجثة محمولة على المدفع يسير بجانبيها فارسان من فرسان البوليس ففصيلة من الجنود البحارة فالمشيعون.

وعندما ابتدأ سير الجنازة من كوبرى الليمون أطلقت المدفعية ١٩ مدفعًا.

وقد كان أول من حضر إلى محطة كوبرى الليمون لاستقبال وزراء الدول المشيعين من الأجانب وملاحظة أمكنتهم فى الجنازة حضرة صاحب العزة إيمان بك مدير البروتوكول بوزارة الخارجية.

واخترقت الجنازة يحفُّها صفان من جنود البوليس ميدان المحطة فشارع كامل إلى ميدان الأوبرا، وهناك وقف دولة نسيم باشا نائب جلالة الملك وتقبل تعازى حضرات المشيعين. وقد انصرف بعضهم واستمر البعض الآخر حتى مسجد قيسون حيث صلى على الأمير الفقيد، واستأنفت الجنازة سيرها حتى الإمام الشافعى حيث وورى الفقيد التراب فى مقابر العائلة وأطلقت المدفعية ١٩ مدفعًا.

تغمد الله الأمير الفقيد برحمته وألهم الأسرة المالكة جميل العزاء(١).

■■■

(١) السياسة فى ٢٦ نوفمبر.

الباب الثانى عشر

■ شهر ديسمبر

■■

الفصل الأول

الحالة السياسية

لا تزال الحركة الانتخابية على أشدها، ولم تفتأ الجرائد تكتب من عندها أو تنشر للباحثين كلامًا فى مشروع المعاهدة فى الشكل حينًا وحينًا فى لب الموضوع. ولقد بعث عبد العزيز عزت باشا وزير مصر المفوض السابق فى لندن - وهو رجل معروف بأصالة الرأى واستقلال الفكر - بمقال من زيورخ (فى سويسرا) نشرته له جريدة الأهرام فى عددها المؤرخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قال فيه:

أما وقد دنا موعد الانتخابات لمجلس النواب، واقتربت ساعة البت فى مشروع المعاهدة بالأغلبية الممثلة للأمة المصرية، فقد حق على الإنكليز والمصريين تقدير جهود حكومة العمال الإنكليزية فى محافظتها على كرامة بريطانيا العظمى، بتصميمها على الوفاء لمصر بالعهود والمواثيق التى قطعتها الحكومات الإنكليزية السابقة على نفسها منذ بدء الاحتلال.

وبما أننا الآن فى جو مشبع بحسن النية، فقد وجب على طرفَى المتعاهدين اغتنام هذه الفرصة الثمينة للوصول إلى تسوية دائمة شريفة، وجعل المعاهدة ثابتة نهائية ضامنة لمصر استقلالها ولإنكلترا مصالحها، إذ سبقت كلمة الأقدار بجعل مصر فى مركزها الجغرافى ثم اقتضت العوامل العالمية حفر قناة السويس، فتضاعفت بها أهمية مصر لدى جميع الدول وعلى الأخص إنكلترا نظرًا لمواصلاتها ومركزها الحربى.

ومتى واجهنا الأمر الواقع من حيث الحالة السياسية العامة فى أوروبا، وعدم تمكن جمعية الأمم إلى الآن من إقرار تلك الحالة على أساس ثابت، يضمن لجميع الأمم الصغيرة والكبيرة كيانها وحياتها، قطعنا باستحالة ضمان استقلال

مصر بغير حليف أوروبى قوى، وبأن إنكلترا هى الحليفة الطبيعية لمصر بحكم اتفاق مصالح الطرفين.

ولقد رأيت وجوب الإدلاء، بما عَنَّ لى من الملاحظات فى مشروع المعاهدة بشعور حليف مقتنع بحسن نية حليفه وصدق مودته ورغبته الخالصة فى التفاهم وتبادل المعاونة فأقول:

إنه لمن أقدس واجبات الطرفين دقة العناية بالنقط المهمة فى المشروع لتصبح المعاهدة بعد التصديق عليها كاملة، وقاية للحليفتين من الأخطار القريبة والبعيدة.

ولا خفاء فى أن أهم دعائم الاستقلال هو تأمين حدود المملكة، ومعلوم أن مصر آمنة على حياتها من الحدين البحرى والشرقى، وهما البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، ذلك بما لإنكلترا من المصلحة الحيوية فى تأمين ذينك الحدين بأساطيلها، أما الحد الغربى فهو الصحراء وكانت الصحراء فيما مضى تُعتبر حائلاً طبيعيًا يصعب جدًا على القوات النظامية تخطيه، غير أن اختراق الصحراء قد أصبح الآن من الأمور الميسورة، باستخدام الجيوش الميكانيكية والطيارات الحربية فى ساعات معدودات بنسبة المسافات، وتأمين هذه الحدود هو من مهام مصر الداخلية بلا ريب.

بقيت ملاحظات على أعظم جانب من الأهمية، تتعلق بالحدود القبلية التى هى خط وادى حلفا، فهذه الملاحظات تدفعنا إلى خوض عباب المسألة السودانية، التى هى مصدر الخطر على الطرفين.

ذلك أنه لما كانت اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ضعيفة من وجهين، الأول الصورة التى أمضيت بها، والوجه الثانى عدم عرضها على الجمعية التشريعية لإبداء رأيها الاستشارى فيها؛ لهذا نرى حلفاءنا مجدين فى تقويتها ببند ١٣ من مشروع المعاهدة المعروض، فى حين أن مصلحة الطرفين تبعث على وجوب تعديل حدود وادى حلفا صونًا لحياة مصر، إلى أن يجعل وقت العمل تعديل الاتفاقية المشار إليها كما نص على ذلك بند ١٣ المنوه عنه، لأن فى بقاء تلك الحدود على ما هى عليه خطرًا عظيمًا على مصر يومًا ما فقد حدث فى مؤتمر لاهاى الأخير أن نهض وزير المالية البريطانية مطالبًا بحق مالى شرعى لدولته داعيًا إلى

تحكيم العدل والإنصاف، فكان الجواب ظهور الدعوة فى إحدى الدول الأوروبية إلى تحالف لاتينى غير أن الظروف السياسية الحاضرة لم تكن ملائمة للإذعان للحق وإجابة إنكلترا إلى مطالبها الشرعية، ثم ارتفع الصوت بتلك الدعوة مرة أخرى فى غضون اجتماع جمعية الأمم بچنيف فى سبتمبر الماضى للبحث فى مشروع تخفيض التسليح.

فلو تبدلت الحالة السياسية، وهى عرضة للتبديل فى كل زمان ومكان وتحقق التحالف اللاتينى المشار إليه وهاجمت جيوش المتحالفين مصر بطريقَى المستعمرات الأفريقية من الحدود الغربية المذكورة ومن الحدود القبلية أيضًا، أى حدود وادى حلفا، وسيَّرت مدرعاتها الهوائية نحو أسوان، فدمرت الخزان بحالته الحاضرة أو بعد إتمام مشروع تعليته ستة أمتار ماذا يكون مصير مصر وسكان القطر جميعًا؟ ولا حاجة بنا إلى تذكير من يعتبر بما ساد مصر من القلق بسبب زيادة منسوب النيل هذا العام عما سبق من الأعوام، وما غشى سكان القطر جميعًا من الخوف والجزع لمجرد احتمال فيضان النيل وإهلاكه الحرث والنسل، فإذن لا قدر الله وكان هجوم الابتداء فى مثل هذا الظرف الدقيق، أفلا يكون هناك الخراب الكامل والهلاك الشامل!

ولقد يُتاح لإنكلترا النصر الأخير بقوة تفوقها البحرى، كما قد تنقلب آية البصر بظهور عوامل جديدة سابقة لكل حساب غير أن مصر فى كلتا الحالتين، تكون قد باتت نهبًا مقسمًا للطوفان، فلن يجديها نصر حليفتها أو خذلانها.

هذا فيما يتعلق بالتحالف اللاتينى المحتمل حصوله بما أثبتته الحرب الأخيرة من أن المدنية الأوروبية الحاضرة إنما هى مُسيَّرة بالمصالح المادية ليس إلا، أما الأرواح البريئة فلا أهمية لها مقابل ربح الحرب.

على أن هنالك خطرًا ثانيًا هو أعظم من الأول، ذلك فيما إذا انضمت الحبشة إلى التحالف اللاتينى المذكور أو إلى إحدى دوله، وتسنَّى للمهاجمين الزحف على السودان؛ لأن كل تدمير وخراب يلحق السودان هو بالطبع عائد على مصر وذلك ما تجاهد مصر فى اتقائه، وحياة المصريين مرتبطة بحياة إخوانهم السودانيين وما يصيب السودان من سوء، يكون شرًا مستطيرًا على مصر، وقد خلق وادى النيل جسمًا واحدًا لا يتجزأ، كما جاهرنا بهذا مرارًا فى لندن سنة ١٩٢٤. أما ما

يطلقون عليه اسم حدود وادى حلفا فهو عمل اقتضته ضرورة الإشغال بإخماد ثورة الدراويش وكان بصفة مؤقتة وبفكرة جهل الخط المذكور قريبًا من خطوط المواصلات الحديدية المصرية بقدر الإمكان وتطويل شُقة الطريق على الدراويش، وهى خطة بسيطة معلومة لا للدفاع ضد جيوش نظامية تامة العدة والسلاح الحديث.

وليس من الصعب التفاهم مع حلفائنا فى أمر السودان، على أن تضمن مصر بصورة مُرْضية، مصالح الشركات الإنكليزية التى تأسست فيه وأنفقت أموالها فى مشروعات زراعية واقتصادية.

وفى حالة تأجيل النظر فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ حسب نص البند ١٣ من مشروع المعاهدة كما قدمنا، لا مناص من تعديل الحدود المنوه عنها بوضعها قبلى المتمة وشندى، أى بحرى خط عرض ١٦ حتى نصبح أيضًا على اتصال بحلفائنا من طريق بورسودان وسواكن وتحصين هذه المنطقة على مقتضى الظروف الحاضرة لجعلها مركزًا لقوة مصرية تدفع الخطر المنوه عنه عن مصر وتدافع عن السودان عند الاقتضاء وذلك لتأمين وادى النيل، والتعديل المطلوب لا يمس قوام المعاهدة ولا يتعارض مع مصالح حليفتنا بأى وجه.

فعسى أن يُعنى أقطاب السياسة وأبطال الحروب من أصدقائنا وحلفائنا البريطانيين بتمحيص مسألة الحدود القبلية المشار إليها والتى لا تبعد عن أسوان إلا نحو مائة وستين ميلاً، فيشتركون معنا فى وضع خطة حربية للدفاع عن السودان ومصر معًا أى وادى النيل بحذافيره.

ولا قيمة لحياة أمم وادى النيل، وعلى الأخص الأمة المصرية طالما كانت مهددة بالفَناء وتحت رحمة طيارتين حربيتين.

وإذا سلمنا بأنه لا يوجد فى الوقت الحاضر ما يحمل على القلق من ناحية الحدود القبلية المذكورة، فهذا لا يمنع من وضع خطة الدفاع على الوجه الذى أوضحناه وعدم إرجاء ذلك إلى المستقبل، لأننا لا نعلم ما يبطنه المستقبل من الحوادث، ولهذا الاعتبار لا يسعنا سوى الإلحاح فى طلب تعديل تلك الحدود فى الوقت الحاضر ليطمئن المصريون على حياتهم منذ الآن ولتزيد دعائم الثقة توطيدًا بينهم وبين حليفتهم ولاستتباب السكينة فى وادى النيل.

وحتى يعذرنا المنصفون من حلفائنا فى تلهفنا على وجوب تأمين حياتنا بلا تأجيل، نذكر لهم أن السير «أيان مالكوم» العضو البريطانى فى مجلس إدارة القنال نشر فى جريدة التيمس بعددها الصادر يوم ١٥ نوفمبر الحالى رسالة ضافية الذيول بمناسبة انقضاء ستين عامًا على حفر قناة السويس عدَّد فيها مزايا القنال ونوه بالفوائد العظيمة والمنافع العامة التى جناها العالم أجمع من إنشائه وهى حقائق راهنة معترف بها، ثم ختم رسالته المشار إليها بالإشارة إلى أن امتياز القنال الحالى ينتهى فى سنة ١٩١٨ قائلاً: إنه لم يبقَ على تلك النهاية سوى ٣٩ عامًا فقط وطلب الإسراع للدخول فى مفاوضات لتجديد هذا الامتياز مذكرًا حكومته بالأغلاط الماضية والاعتبار بدليل سنِى ١٨٨٢/١٩١٤؛ الأمر الذى يدعو إلى ضرورة بقاء القنال محفوظًا بنظام تام وفى أيدٍ قوية ثم قال: إنه بقى على الحكومة الإنكليزية وسكان الجزر البريطانية وأجزاء الإمبراطورية المستقلة البعيدة، بالتعاون المتين مع فرنسا أن يعملوا جميعًا على أن لا تخرج أبدًا من قبضتهم المصالح المتفوقة والمؤمِّنة للرقابة على قنال السويس.

فى هذه الدعوة يظهر جليًا أن حلفاءنا الإنكليز يحسبون منذ اليوم حسابًا لانتهاء مدة الامتياز الحالى للقنال بعد ٣٩ عامًا، ولا يفتئُون مجدين فى العمل على تجديده لمائة سنة أخرى، كل ذلك لضمان تسهيل مواصلاتهم لا للدفاع عن حياة لهم كحياتنا مدة على الدوام مع أن قوتهم البحرية المتفوقة تؤمن مواصلاتهم على فرض المستحيل وأفلت القنال من أيديهم بكارثة طبيعية أو سواها وفقط تطول شُقة الطريق عليهم على نحو ما كانت عليه قبل حفر القنال.

ولا خلاف فى أنه لن تسود السكينة ويستتب الأمن فى العالم إلا إذا انتفت أسباب الخصام بتأمين الأمم على حياتها واستقلالها وتحقيق أمانيها القومية على أساس الحق والعدل.

ومما يؤسف له ما جاهر به أخيرًا بعض زعماء حزب المحافظين فى إنكلترا من استنكار سياسة حكومة العمال البريطانية، والزعم بأن خطة هذه الحكومة الرشيدة من شأنها تفكيك عُرَى الإمبراطورية؛ فى حين أن المنطق والتاريخ يقرران أن مسألة محالفة إنكلترا للدول الكبيرة وتحقيقها الأمانى القومية للأمم الصغيرة هما دعامتا عظمها وبهما تزيد عرى الإمبراطورية قوة ومنعة، وتلك

حقيقة أدركتها حكومة العمال الإنكليزية واتخذتها عُدَّةً لها فى العمل على توطيد دعائم السلام العام.

عزيز عزت

زيورخ (سويسرا) فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩.

* * *

رأى الغرابلى باشا

على الرغم من تمسك الوفد بأن لا يفوه بكلمة عن المشروع إلا تحت قبة البرلمان، فقد كانت تفلت من بعض رجاله كلمات هى فى الغالب أحرى بأن تفسر بقبول المشروع.

من بين هؤلاء محمد نجيب الغرابلى باشا فقد أقامت لجنة الوفد بالجيزة حفلة انتخابية لتأييد مرشح الوفد فى دائرة الصف، وقد خطب هذه الحفلة الوزير الجليل محمد الغرابلى باشا. فبعد أن وصف أعمال الوفد وجهاده والمشروعات التى عرضها الإنكليز على مصر ورفضها الوفد لأنها لا تحقق آمال الأمة، قال فى وصف المشروع المعروض الآن على الأمة ما يأتى:

«نحن من الآن نجتاز معركة أهرى، لقد تغيرت الحكومة الإنكليزية وتولت الحكم وزارة العمال، ولها روح تخالف السياسة الاستعمارية ولها خطة فى علاقاتها مع الشعوب غير خطة المستعمرين، هؤلاء العمال قد أدركوا أن العلاقات بيننا وبينهم يجب أن تقوم على الصداقة لا على الاستعباد وأن صداقتهم معنا وصداقتنا معهم تنفعنا وتنفعهم معًا. هذه هى الحقيقة تنبهوا لها بجهاد الأمة بقيادة وفدها كما أنهم رأوا أن أضر ما يضر السياسة بيننا وبينهم وجود الوسطاء والسماسرة؛ ولذلك غيروا سياستهم وأبعدوا الوسطاء وأرادوا أن يواجهوا الأمة وأن يجتهد الطرفان فى توطيد العلاقات بينهما على أساس وطيد من المودة وحسن التفاهم.

«ولا شك فى أن هذا مكسب حقيقى لنا وللإنكليز لأننا نكتسب بصداقة أمة أمة قوية من أقوى الأمم إن لم نقل أقواها حليفًا قويًا ولا توجد أمة مهما كانت مستقلة تستغنى عن الحليف. فهذه المعاهدة التى تحقق استقلالنا مع صيانة المصالح الإنكليزية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال وتكون العلاقة فيها بيننا

علاقة صداقة ومودة، علاقة حليفتين لا علاقة تابع لمتبوع لا شك فى أننا نكتسب بها حليفًا قويًا كما أن إنكلترا تكتسب صداقة شعب هو فى طريقها إلى باقى ممتلكاتها. إنها الآن تستخدم وطننا لا قلوبنا إنها تنتفع بأرضنا وهوائنا ومائنا؛ ولكنها لا تنتفع بمحبتنا ولا شعورنا وإنما تنتفع من ذلك عندما تصبح علاقاتها بنا علاقة الحر بالحر لا السيد بالعبد. وهذه هى سياسة الوفد. وقد حانت الفرصة الآن لأن تجرى هذه السياسة فى طريقها العملى والوفد الذى يتحمل مسئولية قيادة الأمة إلى الاستقلال قد وضع لها سياسة هى المطالبة بالاستقلال بجميع الطرق المشروعة والسعى إلى ذلك حيثما وجد إليه سبيلاً. والوفد يستعمل كل ما تقتضيه أمانته كوكيل عن هذه الأمة لتحقيق هذه الغاية»(١).

* * *

كلام اللورد لويد عن المشروع

فى يوم ٥ ديسمبر خطب اللورد لويد فى مأدبة غداء أدبها اتحاد الإمبراطورية فقال، إن مشروع المعاهدة الشديد الضرر بمركزنا الحربى وبمستقبلنا التجارى وبالشعب المصرى نفسه قد أعلن فجاءة بلا إنذار، وإنى أرى أن السبب الأكبر فى قلق الكثيرين الذين يعرفون الشئون الشرقية وتخوفهم ليس من مادة خصوصية فى مقترحات المعاهدة أو من تصريح فى هذه المعاهدة أو تلك أو من هذه أو تلك المنطقة للمصالح البريطانية فى الشرق اليوم إلى من كيفية التهكم والرعونة التى يريدون بها التخلى عن مراكز ذات أهمية حيوية والسماح لمكانتنا فى الأسواق العظمى التى نلناها بشجاعة رجالنا ونشاطهم أن تذهب ضحية وتضيع جزافًا وجماهير الأهالى البائسين التى طالما تتطلع إلينا طالبة حمايتنا أن تترك وشأنها لتتدهور فى وهدة الشقاء التى انتشلناها منها تدريجًا ونهضنا بها بفضل الحراب البريطانية من جهة وبخدمات الموظفين البريطانيين الطويلى الأناة والمدققين الدرس المثابرين على العمل من جهة أخرى.

وقد صار من «الموضة» الدارجة فى هذه الأيام أن يستهان بهذه الالتزامات العظمى ولا يكترث لهذه المسئوليات الخطيرة، وتزداد هذه الأمور غرابة عندما يتذكر المرء أن ما يسلم بها البعض منا اليوم بجرة القلم كان منذ عهد

---

(١) الأهرام فى ٦ ديسمبر.

قريب لا يمكن الحصول عليه منا بأغلى ثمن من العناء الطويل حتى ولا بالموت الزؤام[1].

* * *

رد المستر سبندر على اللورد لويد

وفى يوم ٧ منه نشرت جريدة الديلى نيوز مقالاً للمستر سبندر قال فيه، إن مطالعة الخطبة التى ألقاها اللورد لويد فى مأدبة اتحاد الإمبراطورية البريطانية تبعث إلى الدهشة والتساؤل عن فكرة السياسة المصرية التى كانت تجول فى أفكار اللورد لما تقلد منصب المندوب السامى. والذى يغلب على الظن هو أنه قبل تصريح ١٩٢٢ الذى أعلن استقلال مصر فهذا التصريح هو الذى جعل المحور الأساسى للسياسة البريطانية دائرًا على تسوية المسائل المحتفظ بها لا على ما يسميه هو دفاعًا عن المصالح الإمبراطورية، وما كان يسعه أن يحسب أن حبوط مفاوضات سنة ١٩٢٧ نشأ من المسائل المشار إليها أو أن حكم محمد محمود باشا الشخصى كان مقدرًا له الدوام إلى الأبد، بل كان ينبغى له أن يعرف أن محمد محمود باشا نفسه كان ينوى فى أول فرصة أن يبذل مجهودًا آخر لتسوية هذه المسائل، وكان يعلم أن استمراره فى الحكم مدة أطول من المدة التى أقامها كان متوقعًا على مبلغ ما يصيبه من النجاح فإذا كان الأمر كذلك فمن الهذيان وضياع الوقت أن يتكلم اللورد لويد فى هذا الموضوع كأن المسألة المصرية سُوِّيت عند مغادرته لمصر أو كان استئناف السعى للوصول إلى تسوية ما تهكمًا واستهتارًا يراد بهما التهجم على ما قام به من صالح الأعمال فى مصر.

إن اللورد لويد يمزج صيحته بأن الأسواق فى خطر بدفاعه عن جماهير الشعب «التى لا مُعين لها» وهى التى تنتظر دائمًا أن نحميها، أما أنا فلن أحاول الحط من قدر أعمال الموظفين والمهندسين البريطانيين لمصلحة الفلاحين فمما لا شك فيه أنهم عملوا عملاً عظيمًا حسنًا؛ ولكن فى مصر كما فى كل بلد فى الشرق نخطئ خطأ خطيرًا إذا زعمنا أن الجماهير تعتمد على حمايتنا لها وربما كان واجبًا عليها أن تعتمد على هذه الحماية؛ ولكنها فى الحقيقة لا تفعل فالشرقى أنكر عرفانًا لجميل الحكومات من الغربى.

---

(١) برقيات الأهرام فى ٦ ديسمبر.

إن الفلاحين المصريين سيعطون أصواتهم فى الانتخابات «للوطنيين» وهم عرضة لخلط التعصب الدينى بالسياسة؛ فلهذا السبب يجب أن يوضع حد للكلام فى الدفاع عن العامة فى بلد شرقى وحمايتها من أقلية هى رجال السياسة (لابسى السترات السوداء) فليس هذا من السياسة العملية فى شىء ولا سيما فى مصر، وإذا خيل إلينا أن الفلاحين ينتظرون حمايتنا فإننا نبنى سياستنا على جُرف هارٍ. وأنا لا أتكلم فى هذا الموضوع اعتباطًا، فقد طفت مصر فى سنة ١٩٢٠ لكى أقف على رأى الفلاحين فى ثورة مارس سنة ١٩١٩(١).

* * *

رد مستشار المفوضية المصرية بلندن

وقد أجاب الأستاذ عبد الملك بك حمزة مستشار المفوضية المصرية بلندن على ما جاء بكلام اللورد لويد فى مقال نشرته له جريدة (مانشستر جارديان) قال فيه:

«لم تجر العادة أن يدخل رجال السلك السياسى فى مجادلة عامة ولكن نظرًا للمنصب الذى كان يشغله اللورد لويد فى مصر ولأهمية هذه الآونة التى أوشكت فيها علاقات البلدين أن تُسوى نهائيًا تسوية ودية أرى أنى آسف لاضطرارى إلى مخالفة هذه العادة المتبعة لأعلّق على بعض نقط ذكرت فى خطبة اللورد لويد الأخيرة:

إن ما زعمه اللورد لويد من أن مشروع المعاهدة المعروض على مصر يجعل المواصلات الإمبراطورية مستهدفة للمخاطر هو كما يلوح لى من قبيل المغالاة. فالخبراء العسكريون فى إنكلترا الذين استشيروا يرون أن فى مشروع المعاهدة المقترحة ضمانة وافية لحياد القناة وصيانة المواصلات الإمبراطورية. وقلق اللورد لويد من أن التغيير الذى سينجم عن المعاهدة سيؤثر تأثيرًا سيئًا فى الأسواق البريطانية فى مصر ولكن ليس لهذا القول ما يبرره، وخير رد على هذا الادعاء هو مراجعة جداول إحصاء التجارة الأجنبية مع مصر فى أثناء المدة التى قضاها اللورد لويد فى منصبه بمصر والتى يتبين منها أن المتاجر البريطانية تقهقرت فى خلال تلك المدة أمام منافسة المتاجر الأجنبية الأخرى، ولا مُشاحة أن جزءًا كبيرًا من ذلك العجز يُعزى إلى ارتباك الحالة السياسية وعدم تسويتها. فعقد معاهدة

---

(١) برقيات الأهرام فى ٨ ديسمبر.

تعترف بحقوق مصر وتضع حدًا للمسائل المعلقة لا يمكن إلا أن يخلق جو صداقة ويقرب بين الماليين والتجار وأرباب الأعمال البريطانيين والمصريين فيسعون معًا متآزرين لإيجاد خير الوسائل لترقية التجارة وتشجيع المعاملة بين البلدين، ولأضرب لذلك مثلاً أننى كنت دائمًا أتوق إلى عمل كان يلقى تأييد قادة الرأى العام البريطانى والمصرى وهو تأسيس جمعية إنكليزية مصرية لترقية المصالح الاقتصادية بين البلدين؛ ولكن الحالة السياسية فى مصر كانت دائمًا تحول دون تحقيق هذا المشروع فمتى عقدت المعاهدة فإنى آمل وأعتقد بإمكان الوصول إلى هذه الغاية.

ويرى اللورد لويد المعاهدة المقترحة هى انتقال غير ضرورى من حكم كان كفيلاً باستتباب الأمن والنظام فى البلاد. وإنى أوافق على أن الأمن والنظام كانا فى السنوات الأربع الأخيرة أكثر استتبابًا فى مصر منها فى السنين السابقة، ولكن لا يسع المرء أن ينسى أن هذا يرجع إلى ناموس التقدم فى الموقف السياسى فى مصر فى هذا الحين.

لا يخفَى على أحد ما حدث من الاضطرابات الخطيرة سنة ١٩١٩ وما نجم عنها من الخسائر فى الأموال والأرواح؛ ولكن كانت نتيجتها ظهور روح صداقة بريطانية ظهر شىء منها فى تصريح سنة ١٩٢٢ الذى كان فيه ما أرضى المصريين بعض الرضاء فأخذ اضطراب الخواطر فى الخمود. وحالة الأمن والنظام التى يذكرها اللورد لويد ليست سوى تطور طبيعى للشئون السياسية.

وأود أن أضيف إلى ما تقدم رجائى من قادة الرأى العام البريطانى مهما كانت آراؤهم فى مسألة تسوية العلاقات الإنكليزية المصرية، الا يستعملوا عبارات واصطلاحات ترمى إلى أن هناك طبقة لا مُعين لها فى مصر مفتقرة إلى الحماية الأجنبية؛ لأن تعبيرات كهذه لا تنتج غير تهييج الخواطر وإغضاب الرأى العام فى مصر وعرقلة تقدم حسن التفاهم الذى يعز تشجيعه على الزعماء السياسيين فى هذه البلاد وفى مصر»(١).

مناقشة مجلس العموم للمشروع

فى يوم ٩ ديسمبر سأل المستر مرجورى نيكس عضو مجلس العموم: هل جرت مشاورة بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة السودان بشأن سياسة

---

(١) الأهرام فى ١٠ ديسمبر.

السماح للجنود المصريين بالعودة إلى السودان؟ وإذا كان كذلك، فهل وافقت حكومة السودان على المقترحات فى هذا الصدد؟ فرد المستر هندرسن على هذين السؤالين إيجابًا.

المستر كليفتون برون (من المحافظين): هل سمع وزير الخارجية أن النحاس باشا زعيم الوفد ينوى زيارة لندن للبحث مع وزارة الخارجية بهذه المناسبة فى تفاصيل المعاهدة الإنكليزية المصرية؟ هل ينوى وزير الخارجية بهذه المناسبة أن يتمسك بالشروط التى تضع حدًا لأقصى ما يمكن للحكومة البريطانية التساهل به؟

المستر هندرسن: لم يصل إلى علمى خبر الزيارة التى يشير إليها حضرة العضو، وليس لدىَّ ما أضيفه إلى جوابى الذى أجبته فى اليوم الرابع من هذا الشهر بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة فى المعاهدة الإنكليزية المصرية باقية بلا تغيير(١).

آثار القضية فى مجلس اللوردات

كان يوم الأربعاء الحادى عشر من الشهر يومًا مشهود المناقشات فى مجلس اللوردات؛ فلقد احتدمت المناقشة بين النواب والحكومة فى شأن القضية المصرية ومقترحات حلها.

وهذه خلاصات وافية نقلاً عن برقيات الأهرام فى اليوم التالى:

خطاب المركيز سالسبورى

لفت المركيز سالسبورى الأنظار إلى سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر، واقترح أن يعرب هذا المجلس (اللوردات) عن أسفه لما أظهرته الحكومة من التسرع والتورط فى هذه السياسة وما فيها من خطر على سلامة المواصلات الإمبراطورية.

وأشار المركيز سالسبورى إلى وجود اللورد لويد المندوب السامى السابق فى مصر قائلاً إنه سيعطى بيانًا عن الحالة.

وبعد أن بسط أهمية مصر الحيوية من الوجهة السياسية والتجارية بالنسبة إلى المصالح البريطانية فى الشرق قال، إن المركز السامى الذى كان لهم فى مصر أنقذ البلاد من الإفلاس ورد النظام إلى نصابه وأنقذ السودان من العودة

(١) الأهرام فى ١٠ ديسمبر.

إلى الفوضى والوحشية؛ ولكن المهمة التى أخذتها بريطانيا على عاتقها لم تنته بعد وهى تتطلب إعوالها من الإدارة الصالحة الطيبة حتى تسعد البلاد وتنال رخاء حقيقيًا لذلك أقول إن العمل الذى قامت به الوزارة الحالية، قبل أن يمضى شهر واحد على وجودها فى كراسى الحكم وهو الإقدام على إحداث تغيير أساسى على الأقل فى الظاهر فى سياستنا فى مصر دل عليه عزل المندوب السامى - أقول إن هذا العمل يدل على أن الحكومة لا تحفل بأهمية مصالحنا فى مصر.

فلعل الحكومة تستطيع أن تقول إن تصريح ١٩٢٢ لا يزال قائمًا فى نظرها لأنه لا يسعنا أن نسمح بأن تنتقل السيطرة الفعلية إلى أى حد، إلى أيدى دول أخرى ولا نستطيع أن نسمح لنفوذ سياسى لدولة أخرى أن يصير نفوذًا قويًا يتسلط على نفوذنا بأى حال من الأحوال.

لقد وضعت الولايات المتحدة مذهب منرو فأبعدت بذلك تدخل الدول الأخرى فى القارة الأمريكية، فلماذا لا ننسج على منوال الولايات المتحدة ونحذو حذوها؟

ومن الواجب أن يكون هناك مذهب منرو الذى نعترف به ويجب أن يكون مفهومًا فى عالم السياسة أن هناك مناطق معينة لبريطانيا فيها مصالح رئيسة لا يمكننا أن نسمح للدول الأخرى بالتدخل فيها. إنى أعتبر جمعية الأمم أعظم اعتبار ولكن الجمعية ليست بمثابة عهد الألف عام الذى سيسود فيه العالم سلام دائم، ولا يمكن أن نقول إن لا أحد يتدخل فى شئون مصر إلا إذا كنا على استعداد لأن نتدخل نحن أنفسنا لحماية الأجانب وأموالهم.

وقال إنى أود أن أسأل الحكومة إذا كان لا يبقى لها الحق بمقتضى المعاهدة فى حالة إبرام المعاهدة الجديدة أن تتدخل فى حماية الأجانب، فإذا أُبرمت المعاهدة قبلت مصر عضوًا فى جمعية الأمم ومنذ المناقشة الأخيرة تورطت الحكومة فى مسألة البند الاختيارى. فإذا أبرمت مسألة البند الاختيارى وإذا أبرمت المعاهدة، فجميع مواد هذه المعاهدة تكون عرضة للتحكيم الإجبارى إذا طلبت مصر ذلك.

وقال إنه من رأيه أنه سيتبين له أن ذلك يدعو إلى مراعاة البند الاختيارى بلا قيد ولا شرط وهذا من أشد أدوار سياسة الحكومة ريبة، فقد فاهوا ببيانات معلومة عن مصر فى أثناء الانتخابات العامة وأسرعوا إلى وزارة الخارجية واستمروا بسياستهم المصرية من دون أن يعطوا أنفسهم فرصة لإعمال الرَّوِيَّة.

خطاب لورد لويد

استهل لورد لويد خطابه قائلاً، إنه لا يود أن يُبّدى أية ملاحظة على الأحوال التى اكتنفت استقالته من منصب المندوب السامى فى مصر والسودان. ثم قال إنى أقتصر على القول بأننى طبعًا أعترف بأن لحكومة صاحب الجلالة دائمًا الحق كل الحق فى أن تبت فى اختيار المندوب الذى ترى أنه أصلح لتنفيذ سياستها الخصوصية فى أية مسألة كانت.

ولا يسعنى إلا أن أوافقها على أننى لم أكن ممثلاً لائقًا لها لتنفيذ سياستها الحاضرة فى مصر. معلوم أننا انتشلنا مصر من وهدة الإفلاس ورفعناها إلى مصافّ خير بلدان العالم يسرًا ورخاء وجهزناها بأسلوب وافٍ للرى فارتفع ثمن الأطيان من ثلاثة جنيهات للفدان إلى ثلاثمائة جنيه (هتاف من جانب المحافظين) ولم يتفق فى أية آونة من التاريخ حدوث وثبة فجائية من الفقر والذل والشقاء إلى الثروة الطائلة واليُسْر والنعيم، فكانت أشبه بالطفرة منها بالتطور الطبيعى.

ونحن الذين ربينا فى المصريين شعور الوطنية الذى أدى إلى ظهور التقلب المدهش الذى انتاب مصر فى السنوات الأخيرة. وكل من كان يعرف مصر كان يعلم أنه من المستحيل أن يتقدم الجمهور المصرى تقدمًا أدبيًا وعقليًا بسرعة تقدم مصر فى الرخاء واليسر الماضى.

وخطونا فى عام ١٩٢٢ خطوة أخرى فوهبنا مصر استقلالاً سياسيًا مع تحفظات كبيرة الأهمية كان يقصد بها ليس صيانة المصالح الإمبراطورية فحسب، بل استمرار تقدم مصر ويسر المصريين أنفسهم.

واستطرد لورد لويد قائلاً: لم يكن فى نيتى الخوض فى الماضى، فقد كانت علينا واجبات والتزامات معينة للشعب المصرى. التزامات لم ينكرها حتى الآن أى حزب من الأحزاب.

وكان القصد من مقترحات المعاهدة وأمور أخرى عقد محالفة مع مصر، وهى تتلخص بسحب جنودنا من القاهرة والإسكندرية والتخلى عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر للمصريين ليقوموا مقام البريطانيين فى هذه المهمة والتنزل عن امتيازاتنا وحمل الدول الأخرى على أن تتنزل عن حقوقها فى الامتيازات الأجنبية. أما حماية الأقليات التى تهم عددًا كبيرًا من الناس فيلوح أن

حكومة صاحب الجلالة قد عدتها قليلة الأهمية إلى حد جعلها لا تحسب لها حسابًا فى نص المعاهدة ولم تذكرها بتاتًا.

وليس لدىّ شىء كثير لأقوله عن المعاهدة وإنما أقول إن صداقتنا مع الشعب المصرى هى حقيقة ملموسة قائمة على أساس الاحترام المتبادل وناشئة بالألفة، وقد امتُحنت فى إبان الحرب إذ وقفت مصر إلى جانبنا وساعدتنا على الفوز والانتصار حتى عندما وصل الأتراك إلى قناة السويس.

واستطرد اللورد لويد فقال: لا توجد معاهدة مهما كانت مصونة تحوطها الضمانات يمكن أن ترضينا ما لم تعزز العلاقات الودية بين البلادين ويلوح لى أن فى بداية المعاهدة، أى فى المادتين الرابعة والخامسة، نقطتين على أعظم جانب من الأهمية على حين أن المعاهدة تنص فى المادة التاسعة منها أى فيما يتعلق بالمسألة العسكرية على أن تنقل الجنود البريطانية من القاهرة والإسكندرية إلى الصحراء بحيث لا تتجاوز خط طول ٣٢. فإذا جاء الخطر من ناحية الشرق فإنه يمكن درؤه بوضع قاعدة صالحة فى الغرب، وإذا جاء الخطر من ناحية الغرب فإنما يأتى من مصر نفسها ولا أقول من مصر المعادية بل من مصر التى يمزقها النضال والانقسامات.

أما وضع الجنود البريطانية على القناة فأسوأ مكان فى مصر كلها. ولا أدرى إلى أى حد استرشدت الحكومة فى هذه المسألة برأى مستشاريها العسكريين؛ ولكنى أقول بأن المكان الوحيد الذى يمكن الدفاع منه عن قناة السويس دفاعًا وافيًا من الوجهة الاقتصادية وحمايتها من الاضطرابات الداخلية، هو من القاهرة أو من مكان قريب منها. ومن المحتمل أن تعتمد جنودنا الاعتماد كله على الماء الصناعى الذى يتطلب نفقات باهظة للحصول عليه. وهذا معناه أن كمية المياه التى يمكن الحصول عليها تكون شحيحة تدعو جنودنا إلى احتمال متاعب مستمرة.

وكم عجبت فى نفسى قائلاً هل يعلم الذين وضعوا هذه المعاهدة حقيقة الأحوال فى هذه المنطقة، وكيف تستطيع حكومة صاحب الجلالة أن تدافع عن مقترحاتها وأن تطلب إلى الجنود البريطانية أن تذهب لتعيش فى صحراء قاحلة خالية من جميع الفوائد العسكرية والفكرية والأدبية، وأظن أن حكومة صاحب الجلالة لا تجهل أن إصلاح هذه المنطقة حتى تصلح لإقامة حامية بصفة دائمة يستغرق ما لا يقل عن عشرين عامًا فإذا مكث الجنود فى القاهرة كل هذه

السنين التى تنقضى فى الاستعداد فصدت قوتهم الأدبية. ففى مثل هذه الظروف ألا تكون المعاهدة عقيمة بالنسبة إلى الأغراض العاجلة التى ترمى إليها الوطنية المصرية؟

إن الخطر الرئيس الذى يتهدد القناة إنما ينشأ من اضطراب الأحوال فى مصر. والذى عملناه هو أننا نريد الانتقال إلى الصحراء بعيدًا عن المكان الذى منه وحده تنشأ المتاعب، إلى مكان لا نستطيع معالجتها منه إذا نشأت.

إننا على فرض أن الحكومة قد درست من قبل ما تستطيع عمله إذا وقعت اضطرابات وإذا نشبت حرب أهلية ووقعت غارات من ناحية الصحراء وقامت مكان النظام الحالى، فإننى أود أن أتكلم عن هذه المسألة فى صراحة تامة فأقول: لنفرض أن اضطرابات عظيمة قامت فى القاهرة أو أسيوط أو الإسكندرية كالاضطرابات التى وقعت فى تلك الجهات فى السنوات العشر الماضية، فماذا نستطيع عمله بصددها إذا كانت جنودنا مرابطة بجانب القناة بينما تكون أرواح الأجانب مهددة ومصالحهم فى خطر! ومن خطل الرأى أن نقول إن الاضطرابات لا تقع بل يحتمل وقوعها فى كل لحظة. نعم نتمنى من صميم أفئدتنا أن لا تقع ولكن إذا وقعت فمن يعيد النظام فى القاهرة إلى نصابه؟ إننى أريد أن أعرف هل لا تعد عودتنا إلى القاهرة عملاً حربيًا طبقًا لشروط المعاهدة المقترحة، ثم ماذا تقول چنيف (عصبة الأمم) فى هذا الصدد؟ فلعل الحكومة تعطى المجلس بعض معلومات دقيقة عن هذه النقطة.

وعندى أنه خير لنا أن نحتفظ بجنودنا خارج القاهرة مباشرة على مسافة قريبة منها. نعم توجد وسيلة أخرى لإعادة النظام؛ ولكنى واثق من أن حكومة جلالته لا تروم الإقدام على سياسة كهذه.

إن وجود الجنود البريطانية فى مصر هو ضمان الأمن والسلام. وقد مكثت فى مصر أربعة أعوام لم أُضطر فى سنة منها إلى دعوة الجنود البريطانية لحفظ النظام وهى لا تشاهد ولكنها هناك مستعدة للعمل. فإذا لم تكن هناك فإن الحاجة تمسُّ بلا مراء إلى استخدامها فى بعض الأحوال.

وإذا كان بينكم من يجهل الأخطار الممكنة التى تنجم عن الاضطرابات فى مصر فإنى أحيله إلى حوادث سِنِى ١٩١٩-١٩٢١ لما حال تدخل الجنود البريطانية دون أن تتحول المشاغبات إلى مذبحة عامة.

ولست أدرى ما الذى يبرر احتجاجاتنا وتصريحاتنا التى أعلنّاها للدول الأجنبية فيما يتعلق بالتبعات التى أخذناها على عاتقنا بشأن مصر، وكيف تخلينا عن نحو مليون من السكان الأجانب وتركناهم تحت رحمة حزب سياسى أظهر حتى الآن مقدرة على الإخلال بالنظام أعظم من مقدرته على قيادة عامة الشعب المصرى.

وأشار اللورد لويد إلى المادة التى وردت فى مشروع المعاهدة عن هذا الأمر، ثم قال: لقد تخلينا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم دون أقل ضمان، وهى الحماية التى كانت حجر الزاوية فى بناء سياستنا التى جرينا عليها منذ اتفاق مراكش وقبلها. ومع ذلك نراهم يقولون إنه لم يطرأ تغيير على سياستنا، ولعمرى من دواعى دهشتى أن أسمع أن واحدًا ممن قرءُوا هذه المعاهدة يقول مثل هذا القول، فلقد احتفظ تصريح ١٩٢٢ لبريطانيا بحق حماية الأجانب ونص على ذلك نصًا جليًا صريحًا.

وانتقل إلى الكلام على الجيش المصرى فقال، إن الضباط البريطانيين ظلوا أعوامًا طويلة يعملون فيه أعمالاً ذات أثر فعال ولكن المرء لا يجد مثل هذا الشرط فى المعاهدة الحالية، فإن الضباط البريطانيين سوف لا يكون لهم أثر فيه مع أن الاختبارات الماضية دلت على أن من الجوهرى وجود مثل هذا الإشراف. كذلك ينص مشروع المعاهدة على زوال إشراف العناصر الأوروبية فى بوليس المدن بمصر، ولا ريب أن مستشارى الحكومة البريطانية حملوها على الاعتقاد بأن قوات البوليس فى المدن تستطيع النهوض بأعبائها مستقلة عن الحكمدارين والضباط البريطانيين؛ ولكنى أقول إنه تُرتكب فى مصر نحو ألف ومائتَى جريمة قتل سنويًا مع أن سكانها يعادلون ثلث سكان إنكلترا فعدد جرائم القتل التى ترتكب فيها كل شهر تعادل ما يرتكب هنا فى عام.

نعم أن معظم هذه الجرائم ترتكب فى الأقاليم، ولكنى لا أتردد فى القول بأنه نظرًا لزوال المراقبة البريطانية من قوات البوليس فى المدن فإن حالة اضطراب الأمن ستنتشر بسرعة فى المدن مثل الأقاليم.

إننا فى هذه المعاهدة المقترحة ندع أرواح البريطانيين والأجانب وأملاكهم فى حماية البرلمان المصرى وحده. ثم إن هناك من الأسباب الكثيرة ما يدعو إلى الخوف من أن يرى الشيوعيون - الذين تجبُّ مصر حتى الآن من تأثيرهم الممقوت بفضل سهرها المستمر وما أظهرته من حزم - فى هذه التغييرات

القادمة، فرصة لجعل مصر مثل الصين أو مثل فلسطين أخيرًا مسرحًا جديدًا لمحاربة كل نظام، ومرتعًا جديدًا لبث بذور المخاصمات الجنسية والدينية.

وسوف لا تجد إنكلترا التى لها تجارة مهمة مع مصر غير صوت واحد من عشرين فى التشريع المالى والتجارى. وفى المعاهدة يؤذى التجارة البريطانية ويضرها، فالموضوع الذى له أهمية حيوية لم يُعتن به العناية الواجبة مما ملأ قلوب الأجانب فى مصر بكل نوع من أنواع المخاوف المشروعة.

أما موافقة الحكومة البريطانية على عودة الجنود المصرية إلى السودان فأدعى إلى الدهشة من كل شىء آخر؛ لأنها ستعرقل الأعمال الجليلة التى عملت فى السودان.

والآن لا يسعنى إلا أن أتساءل قائلاً: ماذا يمكن أن يجنيه الطرفان من الفوائد فى هذه المعاهدة؟ أما الإمبراطورية فإنها لم تجن شيئًا من الوجهة العسكرية الفنية بل فقدت مركزًا قويًا. كذلك لم تجن إنكلترا شيئًا من الوجهة الاقتصادية ولم تفز حتى بصداقة عامة الشعب المصرى لأنهم قد حصلوا على ذلك.

لقد حرمنا المصريين من الإرشاد البريطانى الهادئ المحدود أثناء نمو التقاليد البرلمانية وأعطيناهم بدلاً من ذلك تقلبات وتغييرات، وتركناهم عرضة لإعمال العنف والشدة التى لا مندوحة من نموها متى رفعت يد الإرشاد المدربة هذه قبل الأوان.

واقتبس لورد لويد عن اللورد كرومر الذى وصفه بأنه أعظم محسن عرفه الشعب المصرى سالفًا وخير من يعرفه لاحقًا، ما قاله فى هذا الصدد:

«يجب على حكام مصر أن يحذروا كل الحذر عندما تدفعهم مساعيهم مشكورة وسلامة نياتهم إلى منح مصر حكومة ذاتية لئلاً يضحوا بمصالح الجمهور المصرى ويدفعوا بها إلى أيدى الطبقة الحاكمة» فالحكومة البريطانية بهذه المعاهدة تفعل كل شىء فيه خير لمصر وتضرب بأعمال اللورد كرومر عُرْض الحائط. وقد يكون من نكد الدنيا أن يعرقل تقدم المصريين وأن يرجعوا القهقرى من جراء مقترحات الحكومة الحاضرة.

رد اللورد بارمور

وأجاب اللورد بارمور بالنيابة عن الحكومة فقال: إن هناك ثقات مُسلَّم بصحة علمهم ممن ارتأوا آراء مخالفة للآراء التى أعرب عنها لورد لويد، فإذا كان

لاستنتاجات لورد لويد ما يبررها فيلوح أنه لا أمل البَتَّة للقول بإمكان تسوية المسألة المصرية على قاعدة ودية بين فريقين يودان تسوية علاقاتهما.

أما مسألة إرجاع الجنود المصريين إلى السودان فقد وافق عليها حاكم السودان العام كل الموافقة. ومن مبدأ الأمر عند ما شرعت حكومة العمال فى تسوية هذه المسألة حتى هذه اللحظة لم يكن فى نيتها ولا كان لها أية رغبة فى عمل أى تغيير فى مسألة السودان، وقد أعربت عن أملها أنه بالتعاون والصداقة وحسن النية يتسنى لمصر المزيد من اليسر لمصلحتها ومصلحة بريطانيا وكانت الحكومة البريطانية تبحث عن إيجاد وسيلة تيسر لمصر استقلالها وفى الوقت نفسه تصون المصالح البريطانية الجوهرية. وقد أُشير على الحكومة أن المصريين يحتمل أن يقبلوا مثل المقترحات التى عرضت عليهم وأن ما يرغبون فيه هو إعادة استقلال مصر.

والظاهر أن المادة السادسة من مقترحات المعاهدة قد أُسىء فهمها. فإذا لم يقُم ملك مصر بتعهده بأن حكومته مسئولة عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم، كان ذلك إخلالاً بشروط المعاهدة تحتم على الحكومة البريطانية أن تهتم إذ ذاك يحمل مصر على القيام بعهودها حق القيام.

وقد تعهدنا بالدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى وهذا من أهم النقط؛ لأنه يلوح أن هناك من يظن أننا فتحنا الطريق للاعتداء الأجنبى. ولكن لم يكن فى نية الحكومة أن تأتى أمرًا كهذا.

أما حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات فقد نص عليها فى المقترحات نصًا واضحًا جليًا. أما فيما يتعلق بالسودان فقد رأت الحكومة أن تحتفظ بالسياسة المدرجة فى تقرير اللورد ملنر بلا قيد ولا تحفظ ما. وقد صرحنا بذلك سنة ١٩٢٤ وفى نيتنا أن نحافظ عليه مادمنا ذوى السلطة فى هذه البلاد.

واستطرد لورد بارمور قائلاً: قد وقفنا فى عهد اللورد أللنبى مواقف صادقة وإنصاف إزاء مصالح المصريين. والخلاف الأساسى بين ذلك الموقف وهذا هو على ما نعتقد أننا لن نلبى بحق وكرم جهد استطاعتنا ما يصر عليه المصريون من طلب الاستقلال القومى الحقيقى. وأكرر هنا ما قاله اللورد ملنر: «نعتقد أنكم ما دمتم مستمرين فى الالتجاء إلى سياسة استعمال القوة لن يتسنى لكم الوصول إلى النتائج المرومة وما لم ينص على وجوب جلاء الجنود البريطانيين

عن القاهرة، وفى الوقت نفسه عمل تدبير آخر يكون فيه ضمانة وافية للمصالح المختصة فلن يستطاع عمل شىء يكفل التقدم فى سبيل التسوية».

ولا يمكن أن توقع مصر مشروع المعاهدة إلا متى صارت عضوًا فى جمعية الأمم ومتى صارت مصر من أعضاء الجمعية حينئذ ينظر فى تحفظات المعاهدة.

وقال اللورد بارمور: لا أود أن أدخل فى نزاع وجدل مع اللورد لويد الذى يحرز معرفة خصوصية وقد خدم مندوبًا ساميًا لحكومتنا فى مصر وله خدمات أخرى فى الشرق؛ ولكنى أود أن أنوه بشدة أن آراءه ليست من الآراء التى نشأت من التقرير الذى وضعته لجنة اللورد ملنر الذى توخت الحكومات البريطانية العمل بموجبه حتى اليوم للوصول إلى تسوية فى علاقاتنا مع مصر. ولما كنا قد اطلعنا على جميع الوثائق والمكاتبات المتعلقة بهذه المسألة لا يسعنا أن نظل على ما نحن عليه إلى ما شاء الله.

وهنا اعترض لورد لويد قائلاً: لم أقل إننى أود أن تستمر الحالة على ما هى عليه إلى ما لا نهاية. واستطرد اللورد بارمور قائلاً: لم أقل إنك استعملت هذه العبارة، وإنما قلت إن الطريقة الوحيدة التى وضعت بها المبادئ والآراء يمكن الاستدلال منها أنها ترمى إلى إطالة الحالة الحاضرة بين بريطانيا ومصر إلى ما شاء الله، فبريطانيا فى يدها ورقة اللعب الممتازة (بنت الكوبا) ويمكنها أن تنفذ آراءها مهما تكن آراء مصر.

خطاب الفيكونت جراى

وخطب الفيكونت جراى (من الأحرار) وبعدما أثنى على خطبة لورد لويد قال، إنه لا يمكنه أن يوافق على السياسة التى وضعها لورد لويد ويعتبر هذه السياسة غير منطبقة أبدًا على تصريح سنة ١٩٢٢، ولا بد لنا من أن ننظر إلى مصر كمملكة مستقلة ذات سيادة وأن يكون هذا العامل الرئيس فى جميع مفاوضاتنا. فتصريح سنة ١٩٢٢ قد قضى على تدخلنا فى الشئون الإدارية الداخلية فى مصر. وقد قبل اللورد كرزون ذلك الموقف فليس من الحكمة فى شىء ولا من السياسة العملية أن نرجع القهقرى إلى عهد اللورد كرومر فى مصر.

أما قول اللورد لويد أنه من الواجب علينا أن نحمى الجمهور المصرى فإنه مخالف مخالفة تمثيلية لتصريح سنة ١٩٢٢. وندد الفيكونت جراى كل التنديد بالمقارنة التى ذكرها لورد لويد بين مصر والهند وقال إن صدورها من رجل

كـاللورد لويد من أخطر الأمـور. فـمـصــر لم تكن قط جـزءًا من الإمـبـراطورية البـريطانية وكـما كنا صريحين فى تصـريح سنة ١٩٢٢ فـيما يتعلق بإدارة الشئون الداخليـة؛ كـذلك يجب علينا أن نتـوخى الصــراحـة فى أى تدبيـر اتـخـذنـاه مع الحكومة المصرية بأن ذلك لم يكن سابقة للسودان وأنه يجب علينا أن نستمر فى مـوقف السـودان على ما كـان عليـه. إن رفع الرايـة المصـرية فـى السـودان ووجـود الجنود المصـريين فـيـها كـانا بمثـابة اعـتـراف بأن مـصــر كـان لهـا مـصلحـة فى السـودان. ولكن لا بد من التـصــريح بجـلاء وصــراحـة أن رفع الراية المصـرية فى السـودان لم يكن مـعناه التـدخل فى إدارة البـلاد. ولا يجب علـى مـصــر أن تمنع السودان من الحصول على نصيبها من مـاء النيل قـدر ما تستحقه شرعًا. ومن الجهة الأخرى ليس من الإنصاف أن تستعمل حكومة السودان مياه النيل إلى حد يضر بزراعة مصر والمسألة يجب أن تكون مسألة اتفاق بين البلدين. ولا يجب أن يكون هناك أى تأخير فى إبرام المعاهدة فنحن لا نريد الرجوع إلى المتاعب التى سـبقت تصـريح عـام ١٩٢٢. وقـال إنه أيد سـيـاسـة الحكومـة البـريطانيـة بوجـه الإجمال وأنه يرى أن الحكومة الحاضرة سائرة على السياسة ذاتها.

خطاب دوق أتول

وتلاه دوق أتول من المحافظين فقال:

«وقـد تكون روسـيـا مـحط أنظار السـادة النبـلاء فى الحـزب الآخـر؛ ولكنى لا أظن أنهم سيجدون مصر جنة الله فى أرضه بعد عام أو عامين».

خطاب اللورد طومسون

ورد اللورد طومـسـون وزير الطيـران على مـخـاوف اللورد لويد من نـاحـيـة الاضطرابات والقـلاقل فقـال، إن الاضطرابات فى بلاد كـمصـر لا تقع إلا بسبب المظالم والأحقـاد السياسيـة. وليس فـى نيتنا أن نمنع الاضطرابات بتـجاهل هذه الأحقاد أو بإبقـاء جيش الاحتلال، ولا ريب أننا نسىء استعمال جنودنا إذا عهدنا إليهم بأعمال البوليس التى تعد من أخطر الأعمال التى يمكن أن يقوم بها جيش من الجيوش وأصعبها. وإذا كنا سنعتمد فى سلامة أرواح الأجانب وأمـلاكهم فى مصر على وجود جيش الاحتلال فإنه لا يوجد حد لمثل هذه المهمة.

إن مـحور المناقشة كلها يدور حول فكرة واحدة وهى أننـا حكمنا فى مصـر فى عصر ذهبى؛ ولكنى لا أظن أننا حكمنا فى مصر ومن الصعب علينا اليوم جدًا أن نعاون فى الحكم فى مصر ومع ذلك علينا أن نحاول ذلك.

أما مصالح إنكلترا الحيوية فتجد ما يكفلها فى المقترحات التى وضعتها الحكومة وستكون قناة السويس فى مأمن بل ربما كانت فى مأمن أعظم منه فى أى وقت مضى؛ كذلك ستُصان أرواح الأجانب كما هى الآن على حين ستصون المعاهدة مصر من كل اعتداء أجنبى.

وقد وافق المجلس على اقتراح المركيز سالسبورى بأغلبية ٤٦ صوتًا ضد صوت واحد.

* * *

وفى اليوم الثالث عشر نشرت الأخرام برقيات أخرى لمراسلها الخاص فى لندن أيضًا تحمل بقية المهم من نصوص الخطب والمناقشة، قال:

نُشرت اليوم المضبطة الرسمية للمناقشات التى دارت ليلة أمس فى مجلس اللوردة، فرأيت أن أبعث إليكم بالفقرات المهمة التالية وردت فى أقوال الخطباء:

تتمة خطاب اللورد بارمور

إن الاقتراح الأول من المقترحات البريطانية ما هو فى الواقع إلا تكرار للكلمات التى وردت فى تصريح فبراير ١٩٢٢، وهى أن الحماية انتهت وأن مصر صارت دولة مستقلة. فعلى هذه القاعدة تقوم المقترحات التى وضعت ومن الطبيعى أنها ستدرس قبل أن تقبل بصفة نهائية - وهذه المقترحات ترى الحكومة أنها تكفل استقلال مصر وتصون مصالح بريطانيا صيانة تامة.

فاعترضه اللورد برنتفورد قائلاً: هل يقول اللورد إن مشروع المعاهدة هو فى الحقيقة مقترحات وأنه ليس نهائيًا؟

اللورد بارمور - بالطبع. إنه ليس إلا مقترحات تبين المبادئ التى يمكن اتباعها، ولا يمكن أن يكون المشروع فى الوقت الحاضر أكثر من مقترحات. ولأبسط لكم الأمر فأقول إننا نعالج حقوق الأجانب التى تتوقف بموجب الامتيازات الأجنبية على العلاقة التى بينهم وبين مصر. وليس لهم شأن مباشر معنا وإنما تروم إدخال بعض تغييرات. فهناك فرق فى هذا الصدد بين الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة. ولا يوجد رأى يرمى إلى إدخال أى تغيير فى المحاكم المختلطة وإنما نقترح إدخال تغييرات فى حماية الأجانب فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية: وليست لدينا سلطة ما لنطلب هذا الأمر وإنما نعرض مساعدتنا فى المفاوضات التى تدور بين أجانب معينين لهم فى هذه المعاملة وبين الحكومة المصرية. ومثل هذا الاقتراح لا يمكن أن يوضع فى شكل ثابت، فإذا

اتفقت مصر مع دولة أجنبية أخرى على تغيير الامتيازات الأجنبية فإن الشروط الفعلية يجب أن تتوقف على الاتفاق بين مصر وتلك الدولة.

المركيز سالسبورى - علمت أن المقترحات هى مشروع معاهدة ولا ريب أن هذا لا يمكن تنفيذه بأساليبه المختلفة قبل مضى بضعة أعوام، فهل المقصود من البيانات الواردة فى الكتاب الأبيض أن تكون مشروع معاهدة يعرض على البرلمان المصرى والبريطانى؟

اللورد بارمور - لا أظن أن هذا ضرورى ولكنى لا أروم الجدال فى نقطة أراها على أعظم جانب من الأهمية. وإنما أقول إن هذه المقترحات تنص بصفة ثابتة جلية ما أمكن على ما تريد أن تكون عليه الأحوال فى المستقبل. ثم أقول إنه وإن تكن المقترحات صريحة فإن طريقة تنفيذها مسألة تتعلق بالإجراءات التى تُتبع فيما بعد.

تتمة خطاب اللورد جراى

وقال اللورد جراى فى خطاب آخر ما يلى:

«أرى مما قال اللورد بارمور أن المعاهدة الحقيقية التى ستُبرم مع مصر لا يمكن اعتبارها حتى الآن فى شكلها النهائى وأنها تتوقف على قبول مصر لها وأنه يحتمل أن تقترح إدخال تغييرات عليها».

تتمة خطبة دوق اتول

وأثار دوق أتول فى مجرى خطبته مسألة المصدر الذى جاءت منه المقترحات فقال: هل جاءت من مصر أو هل عرضتها الحكومة البريطانية أولاً؟ من الواضح أنه لو كانت الحكومة المصرية هى التى قدمتها أولاً لتقبلتها قبل أن تعود بها. أما إذا كانت هذه الحكومة هى التى عرضتها أولاً فقد كان الأسهل عليها أن تدرس الأمر مع المجلس ولم تكن ثمة حاجة تدعو إلى التسرع المزعج الذى أظهرته الحكومة فى هذا الأمر، فإنه يتعين علينا قبول هذه المقترحات إذا وافقت عليها الحكومة المصرية الآن الأمر يمس حسن نية هذه البلاد.

رد اللورد طومسون

ورد اللورد طومسون فيما بعد على هذا السؤال فقال، إن الجواب على كيفية بدء المفاوضات وعلة ذلك بسيط جدًا فقد جاء رئيس وزراء مصر إلى هذه البلاد فى شهر يونيه، وقد قابل بطبيعة الحال ومن واجب اللياقة وزير الخارجية وهذا

لم يجد مندوحة من درس المسائل المصرية معه: وقد افتتح وزير الخارجية بروح الاعتدال التى أملت المقترحات التى وضعها محمد محمود باشا إلى حد أنه طلب إلى مجلس الوزراء أن يأذن له بالقيام بالمفاوضات. وقد وصف بعضهم هذا السلوك بالطيش والتسرع ولكنى أقول لكم إنه ليس فى عملنا شىء من ذلك. فقد كان رئيس وزراء مصر هنا وقدم مقترحات معقولة وتحدث إلى وزير الخارجية وأخذ رأى مجلس الوزراء فكانت النتيجة وضع المقترحات الحالية.

وأشار اللورد طومسون إلى التصريحات الخاصة بإرسال أورطة من الجنود المصرية إلى السودان فقال: إننا لم نفعل شيئًا من ذلك. أما الفقرة التى وردت فى الكتاب الأبيض بعنوان السودان فليست إلا خطابًا من المستر هندرسون إلى محمد محمود باشا قيل فيه إنه إذا استمرت العلاقات الطيبة وبقيت بيننا وبين الشعب المصرى وسارت مقترحات المعاهدة سيرًا سعيدًا كما نتمنى ذلك بصدق وإخلاص، فإن حكومة صاحب الجلالة تنظر عندئذ بروح العطف فى إعادة أورطة من الجنود المصرية إلى السودان.

البند الاختيارى

ودارت مناقشة حول البند الاختيارى بددت الأوهام التى كانت عالقة بالأذهان، فقد قال المركيز سالسبورى ما يلى:

لنفرض أنه حدث اعتداء على مصالح الأجانب فى مصر. ونحن ندعى حق التدخل ولكن ليس لنا بل لعصبة الأمم أن تقرر هل لنا هذا الحق بموجب المعاهدة أو لا، وبعبارة أخرى يتوقف مركزنا فى مصر أو بالحرىّ مركزنا فى الدفاع عن سلامة القناة، على حكم محكمة دولية. وعندى أن هذه من أعظم المسائل الخطيرة لأننا لا نستطيع فى هذا الموقف أن نقبل أو نرفض قرارًا يتناول حقوقنا الخاصة بالقنال. ولا أقول كلمة تمس نزاهة المحكمة الدولية لأن هؤلاء القضاة العظام يبذلون بلا ريب أقصى جهدهم لإجراء العدالة، وستكون المعاهدة المصرية أمامهم وعليهم تفسيرها ولكن لا يوجد شىء مضبوط صريح فى ذلك.

فرد اللورد بارمور على هذا الاعتراض قائلاً: إنكم تكونون لأنفسكم فكرة أوسع من هذا إذا طعن البند الاختيارى على أمر آخر يماثل هذا. فقد علق الذين ينشدون السلام فى جميع أنحاء العالم أهمية كبرى على هذا الأمر، وهو أن المسائل القضائية أو التحكيمية تقرر فيما يتعلق بالمنازعات الدولية طبقًا للبند الاختيارى الذى كان فى الأصل إجباريًا فعارضت فى ذلك إنكلترا وفرنسا فجعل

عندئذ اختياريًا. ويمتاز هذا البند بأنه أولاً - لا يتحتم عليك الخضوع له إلا إذا أردت ذلك، ثانيًا - فى وسعك أن تضع التحفظات التى تريدها لصيانة مصالحك. ونحن لم نوقع على البند الاختيارى ولكنى أرجو شخصيًا أن يتم ذلك قريبًا. وفوق ذلك لا تستطيع مصر أن توقعه ما لم تَصِرْ عضوًا فى عصبة الأمم. فإذا ما صارت عضوًا فيها فإنه لا بد من النظر فى شروط التحفظ.

وأشار اللورد طومسون إلى هذه المسألة أيضًا فقال، إن الخلط بين چنيف والمعاهدة أثار دهشتى حقًا وهى نقطة يتعين علىَّ درسها بلا مراء. أما الملاحظات التى أبداها المركيز سالسبورى فى هذا الصدد فقد أثارت اهتمامى الشديد، وأعترف بأننى لم أكن أعلم حتى هذا الصباح بأن المركيز سالسبورى سيذكر البند الاختيارى لأننى لم أرَ هذا الأمر مناسبًا.

وقال لورد لويد عن التجارة البريطانية، إنه لا يزال هناك أسباب أخرى نخشاها على مستقبل تجارتنا بمقتضى هذه المعاهدة. وكان يخطر لى أن حكومة صاحب الجلالة تفعل كل ما فى وسعها لتحسين الشئون التجارية وتساعد على معالجة البطالة الخطيرة التى انتابت بلادنا. وقد ظهرت فى مصر فى السنة أو السنتين الماضيتين واردات تدل على أن الحكومة المصرية ترغب فى اتباع سياسة التمييز بين الأجانب إكرامًا للوطنيين، وهذا يمكن إدراكه تمامًا على أن هذا الميل ليس أشد ازعاجًا لأنه لا يظهر كثيرًا فى التشريع الدستورى كما يظهر فى تطبيق القوانين الموجودة الصادرة بأوامر وزارية ولم تعرض على البرلمان.

إن تخفيف الرسوم الجمركية وأجور النقل فى سكك الحديد وما إلى ذلك، كل هذه الرسوم مطلوب تحصيلها من الأجانب على حد سواء ولكن هناك ريب عظيم فى أنها لا تستعمل بمحاباة وتمييز بين هذا وذاك الشىء لكثير من القيود التى إذا زال النفوذ البريطانى يكون التجار والأجانب فى الأقاليم مستهدفين للخضوع لها وتطبيقها عليهم بمعرفة المجالس البلدية والموظفين التابعين للحكومة المركزية.

وقال اللورد أثول أيضًا على ذكر هذا الموضوع، إنه فى السنة الغابرة كان هناك نقابة دولية ولكن تحت الإشراف البريطانى طلبت أن تتفق نحو ستة وعشرين مليونًا من الجنيهات فى مصر. وكانت الموافقة على هذه المشروعات قد أوشك أن توقع ولكن ما كادت هذه الوزارة تقوم فى مصر حتى وقفت المضى فى الأمر. ولا يحتمل أن تتقدم هيئة دولية أو غير دولية بمبلغ مثل هذا لتنفقه فى

مصر إذا لم يكن هناك نوع من حماية الأجانب ومتاجرهم، وقد أحدث سحب هذه الأموال من مصر أضرارًا جسيمة لا تُقدر. وقد كان هناك اتفاق بين موظفين فى هذه البلاد وأناس مختصين وكانت مصر ستستورد جميع الآلات اللازمة من بريطانيا وكانت قيمتها نحو عشرين مليونًا من الجنيهات ترد علينا، فما كان من هذه الحكومة إلا أنها نبذت كل هذا المبلغ.

وبعد ذلك تناول لورد طومسون مسألة التجارة فقال، إنى لا أريد أن أكون منازعًا أو مهاجمًا ولكننى سأعرض أرقامًا يمكن استخلاص بعض أمور منها، وذلك أن متوسط واردات مصر فى السنوات الثمانى من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٨ يبلغ ١٥ مليون جنيه سنويًا. والنسبة المئوية التى أصابت التجارة البريطانية فى تلك السنوات تدلنا على العلاقة التى بين التجارة والسياسة فى مصر مباشرة، وهذه النسبة هى كما يأتى فى سنة ١٩٢١ وهى أول سنة عادية بعد الحرب كانت النسبة ٣٠ ونصف فى المائة، وفى سنة ١٩٢٢ التى صدر فيها التصريح لمصر ارتفعت نسبة تجارتنا إلى ٣٤ ونصف فى المائة. وفى سنة ١٩٢٣ التى صدر فيها الدستور نزلت النسبة إلى ٣٢ وثلاثة أخماس فى المائة. وفى سنة ١٩٢٤ لما فشلت المفاوضات مع زغلول باشا انحطت النسبة إلى ٢٧ وثلاثة أخماس فى المائة. وفى سنة ١٩٢٥ التى عُين فيها لورد لويد عادت النسبة فنزلت من جديد إلى ٢٥ فى المائة. وفى سنة ١٩٢٦ نزلت أيضًا إلى ٢١ وأربعة أخماس فى المائة.

وكان لورد لويد لا يزال مندوبًا ساميًا. وفى سنة ١٩٢٧ التى جرت فيها المفاوضات مع ثروت باشا، ارتفعت النسبة إلى ٢٥ وثلاثة أخماس فى المائة، وفى سنة ١٩٢٨، وهى آخر السنوات التى قضاها لورد فى منصبه، نزلت النسبة إلى ٢١ وأربعة أخماس فى المائة.

هذا تاريخ تجارتنا مع مصر ولا أظن أن واحدًا من حضرات اللوردات يتهمنى بالغاية أو عدم الإنصاف إذا قلت، إن تلك الأرقام اتبعت الحالة السياسية بشكل غريب جدًا.

وقد باح لورد لويد بأمر مهم عندما حاجَّه لورد طومسون وسأله ما إذا كان وجود الجنود البريطانيين ضروريًا لحماية الأجانب فلماذا لم نضعهم فى السويس وبورسعيد، وهما تُعدان من بعض الوجوه من أكثر مدن العالم قلاقل واضطرابات؟. وقد أجاب لورد لويد قائلاً:

أظن أن فى استطاعتى أن أرد على السؤال. وذلك أنى أحسب اللورد (طومسون) يعرف حق المعرفة أن هناك مشروعًا دفاعيًا بتدبير جميع الإجراءات اللازمة لحماية الأرواح والممتلكات فى كل تلك الأماكن النائية.

وقال لورد لويد وهو يقارن بين المقترحات الجديدة وبين مشروع معاهدة ثروت باشا، إن المادتين الرابعة والخامسة من المشروع الجديد لا بد أن يكون معناهما هو أنه فى حالة قيام أزمة فى أية ناحية من نواحى الإمبراطورية تتناول علاقاتنا مع دولة أجنبية، فإننا نقيد أنفسنا باستشارة مصر ودعوتها إلى معاونتنا حتى ولو لم تكن لتلك الأزمة أية صلة بالمصالح المصرية.

وقال لورد لويد: وعلاوة على هذا فإننا نقدم لمصر بموجب المشروع الجديد حماية حربية بحرية، فمن المعقول أن مصر يجب أن تتعهد بتوجيه سياستها الخارجية فى اتجاه يتفق مع المحالفة وهو ما كان ثروت باشا على استعداد لقبوله. أما أن نتعهد نحن بأن لا نعقد مع دولة ثالثة أى اتفاق له صبغة سياسية يمكن أن تعده مصر ماسًا بمصالحها، فمن المحقق أن معنى هذا هو تمتع مصر بكل ميزات العضوية فى الإمبراطورية دون أن تتعهد بتحمل أية تبعة من تبعاتها.

وتكلم لورد لويد عن المحاكم فقال، إن مصر كانت فى الماضى تفخر بحق بمحاكمها التى كان القضاة البريطانيون يجلسون فيها جنبًا إلى جنب مع القضاة المصريين. وكان يحق لكل منهم على السواء أن يفخر بما لمحاكمهم من الاحترام. أما الآن فالقضاة البريطانيون لا يجلسون فى المحاكم الأهلية غير أنى برغم هذا أعتقد أن العدالة لا تزال فى أعلى مستوى وأن نزاهة المحاكم لا تزال فى أرفع درجة؛ ولكن مما لا يمكن إنكاره أن فى أوقات الهياج السياسى حدث فى حالات معينة أن أثر الضعف السياسى على العدالة فأحادها عن سبيلها السوىّ مؤقتًا ولكن بدرجة - خطرة. ويتعين علينا أن نضع هذه الحقائق نُصْب أعيننا ونحن ننعم النظر بدقة تامة بدون تحيز تام فى العقوبات التى توقع فى حالات الاعتداء على الأجانب.

* * *

تعليق الصحف

علقت جريدة الأهرام على هذه المناقشة بمقال افتتاحى فى يوم ١٢ ديسمبر جاء فيه:

أما الأقوال التى أُلقيت رسميًا ولها قيمتها ولها وزنها فى كفة السياسة فهى أقوال اللورد بارمور لأنه يتكلم بلسان الوزارة، ثم أقوال اللورد غراى لأنه يتكلم

باسم الأحرار ولأنه يرد على اللورد لويد، وإذا لم نُعِرْ أقل أهمية لكلام اللورد لويد فلا لأننا على غير رأيه فقط ولا لأننا نستصغر من شأن الخصم. ولا لسبب آخر سوى أنه رجل متهم فى سياسته محكوم عليه من أجل تلك السياسة، فموقفه موقف الاتهام وكلامه كلام المذنب الذى يحاول بكل الطرق والأساليب تبرير نفسه. فمن هذه الوجهة لا نعير كلامه أقل اهتمام وهو محكوم عليه وقاضيه حكومته ذاتها.

* * *

أما أقوال الآخرين ففيها ما ترتاح إليه نفس المصرى عندما يتفق الكلام مع الحق والعدل، كقول اللورد غراى «يجب علينا أن نعتبر مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأن نجعل هذا المذهب قاعدة لجميع مفاوضاتنا»، وكقوله «إن مصر لم تكن يومًا من الأيام شطرًا من أملاك الإمبراطورية» وفيها ما تنقبض له نفسه بل نفس كل واقف على الحقائق لأنه نقيض الحق والإنصاف، كقوله «إن وجود العلم المصرى والجنود المصريين فى السودان لا يعنى إلا أن لمصر مرافق فى السودان والواجب أن نعلن دائمًا أن وجود العلم ووجود الجنود لا يعنى جواز تدخل المصريين بالإدارة السودانية».

وما يقوله هذا الوزير الشيخ من زعماء الأحرار يقوله أيضًا اللورد بارمور باسم الحكومة بالعبارة الآتية:

«إن الحكومة اتبعت فى السودان دون أقل تحفظ ولا تردد السياسة التى بسطتها بعثة اللورد ملنر فى تقريرها وهذا ما جهرنا به فى سنة ١٩٢٤ وهذا ما نود الاحتفاظ به ما دامت لنا السلطة فى هذه البلاد».

فاللورد بارمور لا يكتفى بالقول بنهب السودان من مصر؛ ولكنه يزيد على ذلك بأن يذكِّرنا بعمل حكومتهم فى سنة ١٩٢٤.

فإذا تذكرت الأمم والشعوب الكوارث والوقائع الأليمة فإن هذا العمل من جانب السياسة الإنكليزية مع مصر لهو أكبر كارثة ولهو أكبر حادث تاريخى؛ لأنه «سلب الأمة المصرية» شطرًا من أملاكها بلا مسوغ ولا مبرر سوى الطمع والترصد للوصول إليه. ولا ندرى كيف تطاوع هؤلاء السياسيين ضمائرهم وكيف يجيز لهم مثل التاريخ هذا؛ حتى إن الرجل المنصف الواقف على الحقائق ليتمنى لنفسه كل شىء إلا أن يكون سياسيًا وأن تُكَرِّهه السياسة أو تزين له أن يلقى مثل هذا الكلام لتبرير عمله. وأية مقابلة يجوز أن تكون بين هذا القول الذى يقوله

اللورد غراى ابن الخامسة والسبعين عن السودان وبين قوله إن مصر لم تكن شطرًا من أملاكنا فهل الذى يُكْره سياسة أوروبا على الإنصاف ينصف والذى تنطلق يده بالظلم يظلم ثم يدعى الإنصاف مختارًا؟

إن نهب السودان من مصر أكبر كارثة على مصر، وأن هذا النهب أكبر ذنب للسياسة الإنكليزية يقضى حسن الذوق فى ساعة الدعوة إلى الاتفاق السكوتَ عنه على الأقل.

* * *

نحن قلنا منذ الساعة الأولى إن هؤلاء السياسيين الإنكليز إنما هم يلقون الأسئلة على وزارة العمال ويطلبون منها الإفصاح والبيان لتفسر الوزارة أحكام المعاهدة تفسيرًا يضيِّق من مغزاها ومرماها المفهوم من مواد المشروع. والمفهوم أيضًا من المذكرات التى تبودلت بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون - كما جاء فى الكتاب الأخضر الذى أذاعته الأهرام للرأى العام المصرى ليكون على بيِّنة من الأمر.

وقد بيَّنَّا أمس المخالفة الأولى لتلك المذكرات وفيها أن هذا المشروع يعرض أولاً على البرلمان المصرى فإذا أقره يعرض على البرلمان الإنكليزى، وها هم قد قرروا اليوم عرضه على البرلمان الإنكليزى والمناقشة فيه قبل عيد الميلاد وهاهم فى مجلس اللوردات يرجعون فيه القهقرى لا فى تفسير المواد فقط، بل بردهم على المحافظين بأن هذا المشروع مقترحات يجوز تعديلها وتفسيرها.

ثم ارجع إلى كلام اللورد بارمور الناطق بلسان الحكومة وانظر كيف يقرأ المادة السادسة التى تخوِّل ملك مصر وحكومته حماية الأجانب والأقليات دون أقل تحفظ سواء كان ببنود المعاهدة أو بالمذكرات، فقد قال أمس: «يظهر أن المادة السادسة من مشروع المعاهدة قد فُهمت فهمًا سيئًا. فإذا لم يقُم ملك مصر بعهوده من حيث التبعة الملقاة على حكومته فى حماية أموال الأجانب وأرواحهم يعد ناقضًا للمعاهدة، وفى هذه الحالة تكون حكومة جلالة ملك إنكلترا مضطرة إلى إكراه الحكومة المصرية على القيام بواجباتها».

ذلك كلامهم اليوم أما فى الكتاب الأخضر فغير ذلك؛ لأنهم كانوا يشترطون على الحكومة المصرية المكلفة بحماية الأجانب «اتخاذ الإجراءات اللازمة» فاعترض المفاوض المصرى على ذلك بمذكرة سلم بها وزير خارجية إنكلترا، وقد قال فيها إن حماية أرواح الأجانب وأموالهم جزء غير منفصل من أرواح وأموال

السكان قاطبة، وحماية الأموال والأرواح ليست سوى حكم البلاد حكمًا عادلاً فذِكْر اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق تنفيذ تعهدات مصر إخراجٌ للمسألة عن وضعها الحقيقى؛ فضلاً عن أنه يخشى تأويله على أنه يجعل سبيلاً للتدخل فى الإدارة المصرية فى سكونها وحركاتها كلما عَنَّ لبريطانيا رأى فى ما يجب اتخاذه من التدابير لحماية أرواح الأجانب وأموالهم».

فهذه الملاحظة سلم بها المفوض الإنكليزى وحُذفت من المادة السادسة كلمة «اتخاذ التدابير»، أفلا يكون التغيير الذى جاء به اليوم اللورد بارمور مخالفًا للمذكرات ولنص المادة ذاتها؟ والسبب عندنا ظاهر الآن وهو أن المحافظين هم الذين يحكمون فلا تستطيع وزارة العمال أن تخرج عن دائرة سياستهم خروجًا كاملاً؛ ثم إن جميع رجال السياسة من الإنكليز يصدرون كما قال اللورد بارمور عن قواعد تقرير اللورد ملنر. أضف إلى ما تقدم كله أنهم يريدون من هذه المناقشات والأسئلة وضع البرلمان المصرى أمام معاهدة مشروحة شرحًا وافيًا فى مجلس نوابهم ومجلس اللوردات، فليس غريبًا وهذه السياسة سياستهم وهذه الخطة خطتهم أن يذاع عنهم أنهم يطلبون الآن إدماج قبول مشروع المعاهدة فى خطبة العرش المصرية وأن يطلبوا أن يقترع مجلس النواب المصرى حال اجتماعه على الرفض أو القبول. أجَل، إن ذلك ليس غريبًا بعد البيانات التى سمعناها حتى الآن وبعد البيانات التى سوف نسمعها فى جلسة ٢٤ الجارى ولكن قل إن للكنانة ربًا يحميها.

وكتبت السياسة مقالاً بتاريخ الثالث عشر من هذا الشهر يقول:

المعاهدة المصرية فى مجلس اللوردات

اهتمامهم فى إنكلترا وجمودنا فى مصر

اطلع القراء فى تلغرافاتنا الخاصة أمس على المناقشات التى دارت فى مجلس اللوردات حول المسألة المصرية. وهم لا ريب قد رأوا بين موقف المحافظين من ناحية، وموقف العمال والأحرار من الناحية الأخرى خلافًا جوهريًا يدور كله حول تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والسياسة التى انطوى عليها. وليس هذا الخلاف الجوهرى راجعًا إلى أى إبهام فى التصريح ذاته، ولكنه راجع إلى الموقف الذى يريد كل فريق أن يقفه من التصريح فالمحافظون الذين أقروا التصريح يوم صدر أيام الحكومة الائتلافية الإنكليزية التى كان يرؤسها مستر جورج لويد زعيم حزب العمال وكان وزير الخارجية فيها المرحوم

لورد كرزون أحد أقطاب المحافظين، والذى لقى التأييد والإقرار من حكومة المحافظين الماضية التى كان يرؤسها مستر بلدوين، هذا التصريح يراد اليوم أن يعتبر عند المحافظين غاية سياستهم حتى ليرون ما نص عليه من تعليق أربع مسائل محتفظ بها للمفاوضات مما لا تجوز المفاوضة فيه. وهذا صريح فى أقوال لورد لويد ولورد سالسبورى. ولعلك إن سألتهم عن حجتهم أجابوك بأن التصريح نص على حل المسائل المعلقة من طريق المفاوضة عندما يحين الوقت المناسب لها، وأن هذا الوقت لم يَحِنْ بعد. فأما العمال والأحرار فيرون أن الوقت قد حان وإن إزالة ما تشكو مصر منه والتحالف معها على قاعدة المودة والصداقة وحل المسائل المعلقة بروح المودة كذلك إنما هو التنفيذ الصحيح للسياسة التى انطوى المشروع عليها.

ولسنا بحاجة إلى بيان فساد رأى المحافظين وتناقضهم اليوم مع سياستهم بالأمس. فإنهم قد رأوا الوقت حان للمفاوضة منذ أيام لورد كرزن. ثم إنهم رأوا الوقت حان للمفاوضة فى سنة ١٩٢٧ حين وجود المغفور له ثروت باشا بلندن فى صيف تلك السنة. فعدونهم اليوم عن سياستهم الماضية لغير شىء إلا الحملة على حكومة العمال ليس من شأنه أن يقوى حجتهم أو يؤيد موقفهم، والواقع أن كل ما تقدموا به من الحجج فى جلسة أمس الأول بمجلس اللوردات يناقض سياسة تصريح ٢٨ فبراير نفسها أشد التناقض. فإن ما يذكره لورد لويد عن سعادة الفلاحين وتعليمهم لم يبقَ منذ صدور التصريح شأنًا من شئون إنكلترا. وهذا هو ما لاحظه لورد جراى بحق وبقوة. إنما الشأن الباقى بقوة الواقع لا بقوة القانون هى هذه المسائل المحتفظ بها والتى لا تتعلق فى قليل ولا كثير بالشعب المصرى نفسه. فالسياسة الصالحة هى إذن كسب صداقة هذا الشعب بالاتفاق معه فى صدد تلك المسائل اتفاقًا يرضاه. وهذا هو ما فعلته حكومة العمال حين محادثاتها مع دولة محمد محمود باشا، محادثات انتهت إلى المشروع الذى قامت المناقشة فى مجلس اللوردات بشأنه.

وإن الإنسان ليدهش حقًا كيف يقف المحافظون من سياسة التصريح هذا الموقف وكيف يثيرون حوله كل هذه الثائرة، وهم بأنفسهم الذين أيدوه أثناء قيام حكومتهم وهم الذين حاولوا أن يصلوا إلى اتفاق مع مصر على موجب سياسته! وربما أمكن الوصول إلى هذا الاتفاق فى سنة ١٩٢٧ لو أن ظروف مصر السياسية كانت فى صورة غير التى كانت عليها. فما بالهم اليوم ينتفضون على

سياسة أيدوها؟ وهل للمصريين أن يفهموا من هذا أن المحافظين إذا عادوا للحكم فسيؤوّلون تصريح ٢٨ فبراير على نحو ما حاول لورد لويد تأويله فى خطبته بمجلس اللوردات، وسيحاولون بذلك نقض سياسة التصريح والعود سياسة لورد كرومر التى يحكون عنها. إننا نعتقد من جانبنا أن محاولة كهذه لن تقع خصوصًا بعد الذى كشف عنه مستر هندرسن فى جلسة ٢٦ يونيه الماضى من خلاف مستحكم بين لورد لويد الذى حاول أن يكون خلفًا للورد كرومر برغم سياسة التصريح وبين وزارة الخارجية البريطانية وعلى رأسها سير أوستن تشمبرلن، التى لم تقبل أن تخون سياسة التصريح ولم ترضَ أن تؤيد مندوبها فى مصر فى كثير من الظروف، والتى أبدته كارهة فى ظروف أخرى.

فأما السياسة التى دافع عنها لورد بارمور والفيكونت جراى فهى سياسة التصحيح الحقيقية وهى السياسة الوحيدة التى يمكن أن توطد دعائم السكينة والأمن فى مصر سواء فى شأن المواصلات الإمبراطورية البريطانية، أو فى شأن مصالح الأجانب وحقوقهم عندنا. ولقد اضطر لورد لويد أن يعترف بأن بقاء الحاميات فى عواصم مصر ليس مما يحقق هذه السكينة والأمن. عن أن حكومة المحافظين نفسها فى مشروع ثروت - تشمبرلن قد أقرت كما أقر لورد كيرزن منذ سنة ١٩٢١ أن القوات البريطانية التى تكون فى مصر لا تكون لها صفة الاحتلال، فكل ما أثاره لورد لويد وأصحابه من ضجة حول انسحاب الجنود البريطانية إلى منطقة القناة هو التناقض بعينه مع سياسة الحزب المحافظ أثناء وجوده فى الحكم.

* * *

والآن وقد تحدثنا عما وقع فى إنكلترا وأظهرنا القارئ على العناية السكبيرة التى تحيط بها الأحزاب الإنكليزية كلها مسألة مصر وإن لم تكن هى المسألة الأولى فى سياستها الداخلية وفى سياستها الخارجية، فلننظر أية عناية توجهها الأمة المصرية لمسألة مصر. ها هى أربعة أشهر انقضت منذ نشر مشروع المعاهدة بيننا وليس إلا الأقلون منا هم الذين يعيرونه بعض العناية الواجبة له. وها هو مجلس شيوخنا الذى رُدت إليه الحياة لا يفكر فى مصر ولا فى مستقبلها ولا فى المعاهدة ومآلها، وإنما يفكر فى المكافأة البرلمانية وحقه فى صرفها أثناء كان منحلاً غير موجود وغير قائم بأى عمل، وفى أجر التليفونات لأعضاء مكتبه خلال هذه المدة يقتضونها من خزانة الدولة وهم لم يستعملوها قط طوال هذه

المدة لمصلحة من مصالح الدولة، وفى بعض الموظفين يردونهم بعد أن فصلوا من الحكومة شهورًا طويلة ويعطونهم مرتباتهم أثناء كانوا لا يعملون شيئًا. وها هى الحملة الانتخابية فى الدوائر الباقية لمجلس النواب لا يتحدث واحد من المرشحين فيها عن المعاهدة ومآلها بل كل حديثه عن نفسه وعن أنه وفدى أو غير وفدى، وهلم جرًا من هذه الخزعبلات التى لا تليق بقوم يدعون أنهم يخدمون بلادهم حقًا أو يريدون أن يحققوا لها أية مصلحة من المصالح.

أوليس هذا محزنًا؟ وإذا كان حزب الوفد قد آلَى على نفسه إلا أن يكون كما هو اليوم فضرب بمصالح مصر عرض الأفق لتحقيق مآربه الشخصية، فأين ذهب الرجاء فى مصر؟ أين هم أولئك الذين يقومون منادين بملء صوتهم يهيبون بالمصريين أن دافعوا عن نصيركم الذى يهاجم فى إنكلترا ويحمل عليه أشد الحملات، أين ذهب الرجال الذين كانوا يسارعون إلى نجدة بلادهم حين يتهاون الغير فى أمرها وحين يريد أن يستغلها لمآربه الشخصية الوضيعة؟ أَوَلا يقوِّى هذا الجمود بإزاء قضية الوطن من حجج أمثال لورد لويد وغيره من المستعمرين؟ أَوَلا يدل عدم الاهتمام هذا على أن إنكلترا ما كانت لتخسر شيئًا لو أنها لم تضع هذه المعاهدة الآن؟ ولكننا مع أسفنا لهذه الحالة المحزنة واثقون من أنها لن تدوم طويلاً، ومن أن الأمة تتربص اليوم لترى فى مستقبل قريب ما يضمره لها أولئك الذين لا يُعنون بشأنها عُشْر معشار عنايتهم بمنافعهم الخاصة. ويومئذ يرون ما ينالهم من هذه الأمة الوديعة الهادئة من جزاء، أما يكون من حسابها لهم حسابًا عسيرًا!

* * *

وكتبت جريدة البلاغ فى ذات مساء (١٢) ديسمبر تقول:

تناقش مجلس اللوردات فى مشروع المعاهدة المصرية الإنكليزية فحانت للورد لويد الفرصة التى كان ينتظرها والتى توعدنا وتوعد بها حكومة مستر مكدونالد من زمن. ولقد انتهزها فجال وصال وتحدث حديث من يعرف مصر بعد أن أقام فيها وعالج شئونها أربع سنوات، فاسمع كيف تحدث وانظر كيف انتهى إلى إثبات أنه ذو عقلية متأخرة.

نسى اللورد أو تناسى أننا الآن فى عام ١٩٢٩ ورجع بنا إلى أربعين عامًا مضت أى إلى الزمن الذى كان فيه اللورد كرومر فى قصر الدوبارة فأخذ يقول كما كان ساسة ذلك الزمن يقولون إننا انتشلنا مصر من وهدة الإفلاس ورفعناها

إلى اليسر وجهزناها بأسلوب للرى ارتفع به ثمن الفدان من ثلاثة جنيهات إلى ثلاثمائة جنيه. وأننا أخذنا على أنفسنا أمام الدول أن نحمى رعاياها ومصالحها فى مصر فليس لنا أن نتخلى عن هذه المسئولية وأننا تعهدنا للفلاحين المصريين بأن نحميهم من طغيان حكامهم المستبدين فليس لنا أن نتركهم لهؤلاء الحكام، وقد كانوا الباشوات فى زمن اللورد كرومر. أما الآن فهم البرلمان والحزب السياسى الذى له فيه الأغلبية، يطغون فيهم ويهدمون بناء التقدم الذى أقامه الموظفون البريطانيون.... بهذا الأسلوب يتحدث اللورد لويد ثم كأنه يرى أن لا بد له من الاستعانة بوصية ذهبية (!) كتبها اللورد كرومر كى ينقل إلى أذهان سامعيه صورة صادقة من كل ما يريده، فهو لذلك يذكِّرهم بأن اللورد كرومر هذا كان أعظم محسن عرفه ويعرفه الشعب المصرى وأنه أوصى فقال: «يجب على حكام مصر (يريد الإنكليز بطبيعة الحال) أن يحذروا كل الحذر عندما تدفعهم مساعيهم المشكورة وسلامة نياتهم إلى منح مصر حكومة ذاتية لئلاً يضحوا بمصالح الجمهور المصرى ويدفعوا بها إلى أيدى الطبقة الحاكمة». ثم يعقب اللورد لويد على هذه الوصية فيقول: «وقد يكون من نكد الدنيا أن يعرقل تقدم المصريين وأن يرجعوا القهقرى من جراء مقترحات الحكومة الحاضرة».

ذلك هو اللورد لويد المبرِّر لموقف إنكلترا وموقف مصر منها. أما تقديره لتصريح ٢٨ فبراير فهو أن هذا التصريح الذى صدر فى سنة ١٩٢٢ اشتمل على تحفظات لم يكن القصد منها فقط صيانة مصالح الإمبراطورية البريطانية، بل استمرار تقدم المصريين أيضًا - وقد مر بك أن تقدم المصريين وبقاء الحكم النيابى مترادفان - وقد ذكرت هذه التحفظات حماية الأجانب وحماية الأقليات وحماية المواصلات البريطانية، فيجب أن تكون سلطة إنكلترا فى هذه الحمايات الثلاث وفى كل ما يتصل بها من قريب أو بعيد تامة مطلقة.... وثم إن التصريح لم يذكر هذه الحمايات إلا على أن تبقى فى يد إنجلترا إلى أن يُسوَّى أمرها باتفاق بين البلدين، ولكن هذا الاتفاق يجب أن لا يكون لأنه، كما قال اللورد فى خطبته فى أكسفورد، لم يذكر إلا لقصد الغش والخديعة.

فاللورد لويد كما ترى يرجع إلى أربعين عامًا مضت ويريد أن تُعامل مصر فى سنة ١٩٢٩ كما كانت تعامل فى سنة ١٨٨٩. ولا قيمة فى نظره فى هذه المدة، ولا لثورة سنة ١٩١٩، ولا لإعلان حكومته أن الحماية انتهت بعد أن لم تبقَ علاقة صالحة بين البلدين، ولا لتقرير لجنة ملنر، ولا لاعتراف حكومته فى تصريح ٢٨

فبراير سنة ١٩٢٢ باستقلال مصر، ولا لنصها فى هذا الاعتراف على أن التحفظات تبقى سلفة إلى أن تسوى بمفاوضات وباتفاق، ولا للمفاوضات التى دارت بين مصر وإنكلترا فى سنى ١٩٢١و ١٩٢٤ و١٩٢٧، لا قيمة لهذا كله فى نظره ويجب أن يمحى من لوح التاريخ وأن تعتبر مصر جزءًا من الإمبراطورية أو قل مستعمرة بريطانية!!.

فهل هذه عقلية رجل يمشى مع الزمن ويفهم حقائقه، أم هى عقلية رجل يملك عليه الشَّرَه والصَّلَف كل عقله فيقف به حيث يمشى الناس وتمشى الحوادث وتمشى الأيام؟

قد يرى بعض الإنكليز أن جميلاً من واحد منهم أن يقف بينهم يقول لهم لدينا جيش وأسطول فيجب أن نحكم بهما شعوب العالم. ولكن يبقى بعد ذلك أن نعرف هل ترضى بهذا الحكم شعوب العالم؟ وهل تكسب إنكلترا أم تخسر بمقاومتها شعوب العالم وبثها عوامل الكره والحقد ضدها عند شعوب العالم؟

فى هذا كان يجب أن يتكلم اللورد لويد قبل أن يتكلم فى اعتبار مصر مستعمرة يجب أن يبقى الإنكليز حكامها وحُماة أهلها وحماة الأجانب والأقليات فيها إلى الأبد. ولكن أنّى له ذلك وهو قد وقف عند عهد اللورد كرومر لا يتزحزح عنه، ولا يرى أن للجيش والأسطول قيمة إلا إذا دارا فى الأرض يغزوان البلاد ويدوخان الأمم!

* * *

وكذلك نقدت بقية الصحف المصرية كلام اللورد لويد وتناولته فى عدة مقالات.

تعليق الصحف الإنكليزية «نقلاً عن برقيات الأهرام فى ١٤ منه».

أقوال جريدة التيمس

أنشأت جريدة التيمس اليوم مقالاً افتتاحيًا قالت فيه ما يلى: قاطع اللورد برنتفورد بأحد أسئلته فى مجلس اللوردات أهم بيان استُدرج إليه المتكلمون بالنيابة عن الحكومة، إذ كان اللورد طومسون بدفاعه عن مشروع المعاهدة يقول:

إذا اتفق بعد ما تصبح مسئولية المحافظة على القانون والنظام كلها فى يد الحكومة المصرية أن تستهدف أرواح الأجانب وأموالهم للخطر بإهمال تلك الحكومة فيُعتبر ذلك مخالفة لنصوص المعاهدة. وهكذا نظن أن بارمور تكلم

بالمعنى ذاته وجلا ما غمض من هذه النقطة - واستطرد المتكلم: وستكون الحكومة البريطانية فى تلك الحال مضطرة أن تعمل بنفسها على وجوب تنفيذ المعاهدة كما يجب.

مثل هذه المجاهرة بالسياسة يجب أن يكون لها تأثير مطمئن لدى منتقدى المعاهدة وشعور صادق بخير مصر وسعادتها ويجب أن تقرأ مقترنة بأقوال اللورد طومسون الأخرى، وأهمها أن الفقرة المتعلقة بالتدخل الأجنبى من تصريح ١٩٢٢ باقية كلها كما هى من دون تعديل فالعلاقة الخاصة بين بريطانيا ومصر لا تدخل والحالة هذه فى المسألة. وبات من المؤكد الآن بصفة لا تترك مجالاً للريب أن حكومة صاحب الجلالة لا تزال تعتبر أية محاولة تقوم بها دولة أجنبية للتدخل فى شئون مصر عملاً مخالفًا لعلاقات الصداقة الودية. وتنشأ من مقاطعة اللورد برنتفورد هنا إذ قال: «ومتى وقِّعت المعاهدة فإن تفسيرها يمكن أن يصير من اختصاص جمعية الأمم أو المحكمة الدولية» مسألة يجب أن تهتم بها اهتمامًا جديًا، ولابد من درسها إزاء توقيع بريطانيا أخيرًا للبند الاختيارى الذى أصدرت الحكومة للدفاع عنه كتابًا أبيض.

وقد جاد اللورد سالسبورى فى ما قاله ضد المعاهدة، وقد عززت أقواله حجج اللورد لويد الدامغة الصادرة عن اختياراته الشخصية الموثوق بها، أما نقط المناقشة الفعلية التى قام بها المختصون من الجانبين فقد كانت كلها قليلة الأهمية بجانب مصير الخلاف الذى لا يقبل الصالح والترضية من جراء المذاهب السياسية الحاضرة وهى فى الحقيقة مذاهب متناقضة، فاللورد جراى الذى أيد موقف الحكومة قد بعث هذا التناقض الجوهرى إلى حملة انتعاش شديد عندما نوَّه بالتنديد بالمقارنة الكاذبة المؤذية بين مصر والهند، ومن الحقائق الجلية أن سياسة المستر مكدونالد فى المسألة المصرية منحدرة فى خط مستقيم من سياسة سلفه. وفى مقترحات المعاهدة بعض نقط واضحة يمكن أن تستثنى بحق ونقط أخرى يجب أن يؤجل البت فيها؛ ولكن المعاهدة الجديدة تمثل محاولة وضع العلاقات الإنكليزية المصرية على قاعدة الشروط التى اقترحها اللورد كرومر من عهد بعيد وأوصت بها بعثة ملنر بعد الحرب بشدة.

ويجدر بنا أن نضيف إلى ما تقدم أن مجلس اللوردات قد برهن مرة أخرى أنه يستطيع دائمًا أن يثبت أهميته كميدان يمكن أن تدور فيه مناقشة المسائل السياسية الكبرى بكفاءة ومقدرة اتصف بهما رجال السياسة المحنكون. أما إذا

كان من الأهمية والضرورة الإلحاف بالاقتراع على هذه المسألة فى الأحوال الحاضرة فمسألة أخرى.

أقوال جريدة سبكتاتور

وأنشأت جريدة سبكتاتور مقالاً رئيسًا قالت فيه: يجب على الذين ظلوا متشككين فى ما إذا كان لعزل لورد لويد ما يبرره أن يقتنعوا الآن أنه لم يكن فى وسع الحكومة إبقاؤه فى منصبه. فقد تبين من خطابه أنه أعمى عن الفوائد «السيكولوچية» والحصول على حسن نية المصريين. فسياسة الحكومة ليست فى خط الخطر ولكنها فى أعظم درجة من السلامة والأمن.

أقوال جريدة نيوستاتسمان

وعقدت جريدة نيوستاتسمان اليوم مقالاً رئيسًا قالت فيه إن مجلس اللوردات قد عقد اجتماعًا إرهابيًا آخر مثل فيه لورد لويد دور الطرَّاد الرئيس، فقد أرْغَى وأزبد ضد سياسة الحكومة فى مصر وخطّأ كل نقطة فى مقترحات المستر هندرسن. فهل فاه خطيب بخطاب مثل خطابه حشوه مزاعم مدعمة وتكهنات عمياء عن حقائق الحالة وسيكولوچيتها؟ فكيف علم لورد لويد أنه مقضى علينا بفقدان تجارتنا لموافقتنا على إعطاء مصر حريتها؟ وماذا بريك يعرف عن شعور الجماهير المصرية؟ وما الذى يحمل الحكومة المصرية إن كانت وفدية أو غير وفدية على أن تدع البلاشفة يعيثون فى القاهرة فسادًا؟ ولماذا يدعى أن سحب الجنود البريطانية من عاصمة الديار المصرية مناقض لنصائح خير الخبراء العسكريين؟

وقد أجاد اللوردات بارمور وجراى وطومسون بالرد على هذه الخطبة ردًا ساحقًا محطمًا.

ولكن ستة وأربعين لوردًا اقترعوا لسياسة لورد لويد وتهديده المرعب فخذلوا الحكومة! إن تمثيل هذه الدور لا خوف منه على إنكلترا ومصر ولا هم يحزنون ولكنه فى الوقت ذاته سمعة غير محمودة لمجلس اللوردات.

أقوال مُكاتب لجريدة ستندارد

ونشرت جريدة ستندارد رسالة لمكاتب قال فيها إن لورد لويد خطب خطبة شديدة اللهجة لشدة شعوره أن كلماته هى مقياس لإخلاصه، وأخشى أن الرأى العام البريطانى قد يقيم وزنًا لمزاعمه وأن يكون دائمًا متأهبًا لأن يصيخ بسمعه

لما يقوله عن المسألة المصرية وغيرها من المسائل التى تمكنه اختباراته الفسيحة من التكلم عنها.

اقوال نيوكاسل چورنال

وقالت جريدة «نيوكاسل چورنال» فى مقال افتتاحى إن المعاهدة لم تهضم تمامًا؛ فهى لذلك تعد إلى درجة ما سياسة محفوفة بالأخطار والمجازفة.

أقوال الوسترن ميل

وعقدت جريدة «وسترن ميل» فصلاً رئيسًا قالت فيه إن شروط المعاهدة تحقق جانبًا من أمانى الوفد ولكنها لا تعود على مصر بشىء من الفوائد، بل بالعكس فيها خطر على رخائها وسلامتها فى الخارج والداخل.

أقوال يورك هرالد

وقالت جريدة «يورك هرالد» فى مقال افتتاحى إن مصر وبريطانيا ستضحيان على مذبح مبادئ فاسدة لحزب يرى فى إخاء الإنسان أن تُترك الشعوب الضعيفة فريسة للظروف العصيبة التى يجدون فيها أنفسهم، بدلاً من مساعدتها على التقدم إلى الإمام فى طريق المدنية والحضارة.

* * *

رد قاضٍ مصرى على هذه المناقشات

جرى لمندوب جريدة الأهرام مع على بك سالم القاضى السابق حديث نشرته له فى يوم ١٧ ديسمبر، هذا نصه:

س - جاء فى التصريح البريطانى الأخير فى صدد حماية الأجانب ما معناه أن مصر مسئولة عن هذا الواجبِ أمام بريطانيا العظمى بحيث لو أخلت به لكان لبريطانيا أن تعتبرها كأنها لم تقُم بما هو مفروض عليها من الواجبات فتستبيح لنفسها ما تراه لازمًا لحمايتهم، ومعنى ذلك استمرار اعتبارها وكيلة عن الدول فى هذا الشأن.

ج - لعل صاحب هذا التصريح يريد الإشارة إلى نص المادة السادسة من مشروع المعاهدة التى قيل فيها إن الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على أن المسئولية عن حماية أرواح الأجانب وأملاكهم فى مصر تقع منذ الآن على عاتق الحكومة المصرية.

هذا النص جاء فى مشروع معاهدة تعتبر كعقد من بعض الوجوه فقط. ولما كانت العقود تارة ملزمة لكل طرف بواجبات وحقوق وتارة ملزمة لأحد الطرفين

بواجبات وللطرف الآخر بحقوق فقط وكانت فى الحالة الأولى خاضعة لاعتبار بقاء التعهدات المفروضة فى العقد معلقة على شرط فاسخ ضمنى بحيث إذا قصر أحد الطرفين فيما فرض عليه، جاز للطرف الآخر أن يطلب الفسخ ويعتبر نفسه فى حالته الأولى قبل التعاقد. ومع التسليم بأن هذه القاعدة معترف بها فى التشريع فى العالم أجمع إذ مصدرها القانون الرومانى، ومع التسليم أيضًا باعتبارها من القواعد الأساسية فى القانون الدولى خصوصًا ما تعلق منها بالمعاهدات التعاقدية والالتزامات الدولية الناشئة عنها، إلا أنى لا أرى محلاً نظريًا وعمليًا لتطبيق مثل هذا النص على الحالة التى نحن بصددها ودليلى على هذا أن مصر معترف باستقلالها منذ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وقد قيد الاستقلال المذكور بقيود تتنافى فى الواقع معه ومن بينها الدعوة للاتفاق على طريقة حماية الأجانب.

ولم يقُم ادعاء بريطانيا لحماية الأجانب على أساس ما، بل كان مجرد دعوى يأباها الواقع ولا تتفق مع الأنظمة الدولية القائمة فى مصر من محاكم مختلطة وقنصلية وصندوق دين.. إلخ. إن هذه الأنظمة الدولية فرضت على مصر لحماية الأجانب؛ وإن كان قبولها قد تم فى عصر يختلف كليًا عن حالة التقدم والتطور التى وصلت إليها البلاد اليوم.

لم تسلم حكومة ما بأن لبريطانيا مثل هذا الحق فى بلادنا ولا أظن أن هناك مصريًا واحدًا حدثته نفسه فى الماضى بقبول مثل هذا الادعاء من جانب بريطانيا، ولو قبله لسجل الاستعباد لبلاده لأنه أخطر التحفظات التى فرضتها إنكلترا على مصر بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

بالرغم من أن بريطانيا لم توكَّل من الدول فى هذه المهمة، فإن هذه الحماية المزعومة للأجانب لم تكن إلا سلاحًا لتوطيد الحماية البريطانية على مصر وللتدخل فى كل شئوننا.

وقد حاولت بريطانيا غير مرة أن تغل يدنا فى التشريع الخاص باكتساب الجنسية المصرية لتستحوذ على ما كانت تريده من الإكثار من الرعايا الأجانب فى هذه البلاد، ولم تتوانَ فى أن تذكر فى أحد مشروعاتها وجوب إلزامنا بسن قانون تُكتسب فيه الجنسية المصرية بطريق الميراث عن الأب أو الأم فقط بحيث لا يكون مصريًا من يولد على أرض مصرية، وذلك بقصد أن نحاجَّ عند الضرورة بنسبة الأجانب إلى الوطنيين فى هذه البلاد مع أن القاعدة الأساسية فى

التشريع البريطانى نفسه هى اعتبار الأولوية فى الحصول على الجنسية لمن يولد فى أرض بريطانية.

وأكثر من هذا فإن اتجاه التشريع العالمى الآن هو نحو التوسع فى منح الجنسية بسبب علاقة البلاد فى جهة معينة، وأظن أن المندوبين البريطانيين فى المؤتمر المزمع انعقاده قريبًا للبحث فى توحيد قواعد اكتساب الجنسية سيتشيعون بلا شك لمناصرة هذا الاتجاه.

ولكن القانون شىء والسياسة شىء آخر فهم يستبيحون لأنفسهم ما يحرمونه علينا.

أراد الله لبلادنا أن تخرج من هذه الأزمات ظافرة منتصرة، فتأيد استقلال مصر باعتراف بريطانيا نفسها وسائر الدول الأوروبية وغيرها فى مؤتمر لوزان حيث اعترفت الدول العظمى لمصر بهذا الاستقلال. ولا يمكن التسليم مطلقًا بأن هذا الاستقلال موضع مساومة تجعله معلقًا على شرط يصح أن يهدمه؛ لأن معنى الاستقلال التمتع بالحرية التى هى حق طبيعى للأمم ومظهر من مظاهر حق تقرير المصير الذى اعترف به القانون الدولى الحديث.

وقد تنازلت إنكلترا فى المادة السادسة من مشروع الاتفاق تنازلاً نهائيًا عن ادعاءاتها فى حماية الأجانب فأيدت بذلك استقلال البلاد، وكانت بتنازلها هذا مسقطة لدعواها سقوطًا نهائيًا مبطلة لزعمها راجعة إلى الحالة الطبيعية التى عليها كل الدول فخرجنا بمقتضى هذا النص من دائرة الحماية الممقوتة إلى الاستقلال بأول مظاهرة، وكل ما لبريطانيا من الحق هو أنه إذا وقع اعتداء على أحد رعاياها ولم تقم الحكومة المصرية بالواجبات التى يفرضها القانون كان لها أن تطالب حكومتنا بمعاقبة المعتدين وإلا تعرضت لجزاء قانونى وهذا فرض وهمى طبعًا.

وليس لبريطانيا بعد إمضاء هذه المعاهدة أن تتعرض لشئون رعايا الدول الأخرى الذين لا تحميهم إلا دولهم، وشأنهم فى مصر شأنهم فى أية دولة مستقلة لا صلة لهم ببريطانيا وممثليها.

أقول إن الشرط الفاسخ الضمنى الذى تمسك به اللورد بارمور لا محل لتطبيقه هنا؛ لأن التنازل المشار إليه مكمل كما أسلفت لاستقلالنا والقانون الدولى لا يسلم مطلقًا باستقلال معلق على شرط؛ فضلاً عن أن هذا النص فى المعاهدة يوجد حالة جديدة أى نظامًا قائمًا. ومن المتفق عليه فى الدوائر العلمية

أن المعاهدات إن أوجدت نظامًا جديدًا فلا يسرى عليها ما يسرى على العقود؛ لأن العقود ترتب تبادل منافع يجب أن يقنع بها كل طرف ويأمل فيها كل طرف وإنما تخضع هذه المعاهدات لشرط تغيير الظروف التى أملتها وأحاطت بها وذلك باتباع طرق معينة ينص عليها صك عصبة الأمم فى مادته التاسعة عشرة.

هذا هو التفسير الوحيد الذى يصح أن يُعوَّل عليه قانونًا.

س - أشار اللورد جراى فى خطبته إلى ما معناه أن السماح برجوع جنود مصرية إلى السودان لن يعتبر دليلاً على أن السودان ملك لمصر وكل ما هنالك أنه دليل على أن لنا مصالح هناك، وقال اللورد بارمور إن النص على السودان حصل فى صك مستقل عن المعاهدة، فهل هذه التصريحات تغير الحالة قانونًا؟

ج - تعلمون أن بريطانيا فرضت على مصر معاهدة سنة ١٨٩٩ وفى هذه المعاهدة أصبح السودان ملكًا مشتركًا بيننا وبين الإنكليز، ولم يطرأ تعديل ما على هذا التصريح حتى اليوم لأن الأقوال الأخيرة لا تغير الموقف وأظن أن البريطانيين أنفسهم سيقنعون بوجوب إشراك المصريين معهم فى إدارة هذه البلاد اشتراكًا كما اقتنع نفس حاكم عام السودان بأفضلية السماح للجيش المصرى بالعودة إلى البلاد التى كان له الفضل الأكبر فى تطهيرها من الفوضى والمظالم بما صرف من مال وأضاع من رجال.

ورجوع الجيش إلى السودان مع رفع العلم المصرى إلى جانب العلم البريطانى وتعيين الحاكم العام بدكريتو من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ومساعدة مصر ماليًا للسودان حتى اليوم كل هذا تأييد لحقنا لأنه بمثابة وضع يد المالك على ملكه وهذه الشواهد مسلم بها من رجال القانون الدولى جميعًا.

وأما القول بأنه دليل على أن لنا مصالح فقط فأغرب تفسير سُمع وهو ادعاء على غير أساس؛ لأن ما حصل قسرًا فى سنة ١٩٢٤ لم تعترف به أية حكومة فلا تتقيد به مصر.

س - هل تتفضلون بشرح الضمانات القانونية التى تعزز مركزنا دوليًا إذا ما التحقنا بعصبة الأمم؟

ج - شرحت أمام ناخبىَّ بدائرة المطرية الفوائد الجمة التى تنالها البلاد بالتحاقها بعصبة الأمم، وأكتفى هنا بالتنويه بالمزايا القانونية غير متعرض للفوائد العلمية والاجتماعية والاقتصادية لأن المقام يضيق عنها.

إن التحاقنا بعصبة الأمم يعتبر بمثابة اعتراف عام من دول العالم أجمع بوجوب معاملتنا بالقواعد العامة للقانون الدولى وفى هذا تحقيق تام لأمانينا؛ لأننا لا ننشد إلا الحق ولا نطمع إلا فى أن يكون القانون الضابط الوحيد والمنظم الأعلى للروابط بين الأمم. ومعلوم أن دول أوروبا جرت على اعتبار القانون الدولى على نوعين: نوع مستمد من معاهدات خاصة وهذا يطبق على المتعاقدين، ونوع يرجع إلى حكم العادة والعمل وهذا لا يطبق إلا على نوع خاص من الدول هى التى دخلت فى حظيرة الأمم المتمدنة تمدنًا غربيًا ولم تكن تركيا تُعامل معاملة هذه الدول حتى سنة ١٨٥٦ حيث قرر مؤتمر باريس إدخالها فى حظيرة الأمم الأوروبية.

ومادمنا لم نلتحق بعصبة الأمم فيصح أن يقال إن الاعتراف بنا ليس ملزمًا للدول بمراعاة القواعد العامة للقانون الدولى فى علاقاتها معها.

هذا فى نظرى ركن مهم فى توطيد استقلالنا ووجودنا دوليًا.

أضف إلى هذا نص المادة العاشرة من صك عصبة الأمم الذى فيه تتعهد الدول بضمان استقلال بعضها بعضًا فنصبح عند اندماجنا فى هذه العصبة وبمقتضى هذا النص داخلين ضمن الدول المكفول استقلالها وسلامته؛ فضلاً عن أن المهمة الأولى لعصبة الأمم هى التوسط فى فض المنازعات والسهر على السلام، وقد تأيد هذا أيضًا بميثاق كلوج الذى قبلته بريطانيا ومصر وهو خطوة حقيقية لا يستهان بها لضمان السلام فى العالم بإحلال القانون محل التحكم فى فض المنازعات وبالتنازل نهائيًا عن الحرب كوسيلة لوصول الدول لحقوقها».

* * *

تعقيب صحفى على رد القاضى

عَقَّب الأستاذ أحمد بك وفيق، الصحفى المعروف، فى جريدة الأخبار بمساء اليوم نفسه على حديث القاضى قال:

ولقد تحدث حضرة صاحب العزة على سالم بك إلى صحيفة الأهرام بصدد مشروع المعاهدة. ولعلى بك سالم عندنا مقامه الرسمى من الاحترام بصفته مستشارًا سابقًا ونائبًا حاضرًا. أما من ناحية أنه رجل سياسى فله مركز يبيح لنا أن نعارض أقواله ونبين خطأها وخلطها فى بعض أسئلة نوجهها إليه دون شرح إذ المقام اليوم لا يسمح بذلك.

تقول يا صاحب العزة: «أراد الله لبلادنا أن تخرج من هذه الأزمات ظافرة منتصرة فتأيد استقلال مصر باعتراف بريطانيا نفسها وسائر الدول الأوروبية وغيرها فى مؤتمر لوزان حيث اعترفت الدول العظمى بهذا الاستقلال»، فمن أين أتيت بأن الدول العظمى اعترفت فى مؤتمر لوزان باستقلال مصر؟ ومن أين جئت بقولك: «فتأيد استقلال مصر باعتراف بريطانيا نفسها وسائر الدول الأوروبية» مع أن بريطانيا اعترفت بالاستقلال معلقًا على شرط الاعتراف لها بحقوق فى مصر تتناقض مع الاستقلال المصرى؟

(راجع محضر مناقشة مجلس العموم لتصريح ٨ فبراير) ومع أن الدول اعترفت باستقلال مصر بالنسبة لها لا بالنسبة لإنكلترا فالدول اعترفت به كاعترافها باستقلال إيرلندا، مستقلة إزاء الدول، تابعة للإمبراطورية البريطانية كما يستفاد ذلك من تبليغ بريطانيا للدول بخصوص تصريح ٢٨ فبراير.

وإلا لو كان رأيك منطبقًا والواقع فكيف ساغ لسعد باشا أن يطلب من مكدونالد سنة ١٩٢٤: (١) سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية، (٢) سحب المستشارين المالى والقضائى، (٣) زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ولاسيما العلاقات الخارجية التى قال زغلول باشا إنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٧ قائلة بأن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملاً غير ودى، (٤) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى حماية الأجانب والأقليات، (٥) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى الاشتراك بأى طريقة فى حماية قناة السويس (راجع الكتاب الأبيض الصادر من مكدونالد فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤).

كيف إذن تقول قولك السابق يا حضرة المستشار وإنكلترا لها جيش فى مصر؟ ثم هى لا تزال متمسكة بجوهر القواعد التى قام عليها تبليغ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، وهل سعد باشا لم يكن قانونيًا ولم يكن مستشارًا؟!

تقول يا حضرة المستشار بعد ذلك: «تعلمون أن بريطانيا فرضت على مصر معاهدة سنة ١٨٩٩ وفى هذه المعاهدة أصبح السودان ملكًا مشتركًا بيننا وبين الإنكليز. ولم يطرأ تعديل ما على هذا التصريح حتى اليوم لأن الأقوال الأخيرة (أقوال لورد غراى التى زعمت بأن السودان ملك لإنكلترا) لا تغير الموقف». فمن

قبلك قال بأن السيادة على السودان ثنائية؟ من قال بأن معاهدة ١٨٩٩ جعلت السودان ملكًا مشتركًا بيننا وبين الإنكليز؟ إن كرومر ذاته لم يقل بهذا. ورشدى باشا فى مذكرته قد شرح الموضوع على خلاف هذا الرأى. وقال المستر مكدونالد فى كتابه الأبيض: «إنه قد نقل إلىَّ أن زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيه الماضى بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكوم البريطانية بأنها غاصبة. فقال زغلول باشا إن الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددًا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط. بل رأى الأمة المصرية أيضًا».

فهل اطلعت على خطبة سعد باشا داخل مجلس النواب فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٤ بخصوص السودان؟ فكيف إذن يجوز لك أن تخالفه وتخالف رأى الأمة؟

ومن قال إن وجود جيش مصرى فى السودان من علامات الملكية؟ إذا صح هذا القول صح أيضًا أن إنكلترا تملكه معنا بوجود جيش لها هناك، وإذا صح هذا صح أيضًا أن إنكلترا تملك مصر.

قلت بعدئذ يا حضرة المستشار: «إن التحاق مصر بعصبة الأمم يعتبر بمثابة اعتراف عام من دول العام أجمع بوجوب معاملتنا بالقواعد العامة للقانون الدولى» فهل الهند تقول مثل هذا القول؟ وهل إيرلندا تعامل هذه المعاملة؟

وتقول بعد هذا يا حضرة المستشار القانونى: «وما دمنا لم نلتحق بعصبة الأمم فيصح أن يقال إن الاعتراف بنا ليس ملزمًا للدول بمراعاة القواعد العامة للقانون الدولى فى علاقاتنا معها» فهل هذا هو الرأى القانونى؟ وهل الدول ليست ملزمة بأن تعامل الولايات المتحدة وغيرها من دول أمريكا الجنوبية بموجب القانون لأنها ليست أعضاء فى جمعية الأمم؟ وما قولك فى تبليغ إنكلترا سكرتارية عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٤ ذلك التبليغ الخاص بتحفظاتها على الاتفاق الدولى الخاص بتسوية المشكلات الدولية؟

لا يا حضرة المستشار. إن دخول مصر عصبة الأمم أو عدم دخولها سيَّان؛ بل قد يكون دخولها أسوأ من بقائها خارجًا عنها.

هذا ما وسعه المقام اليوم وقد تعود إلى هذا الموضوع إن اتسع الوقت.

أحمد وفيق

* * *

مناقشات أخرى فى مجلس العموم البريطانى

ثارت المسألة بعد ذلك غير مرة فى البرلمان الإنكليزى. ففى يوم ١٤ ديسمبر سأل السير وليام دافيسون فى مجلس العموم وزير الخارجية عما إذ كانت قد وصلته أى مكاتبات من الحكومة المصرية بخصوص مشروع المعاهدة المقترحة الذى عرضته الحكومة البريطانية، وسأله أيضًا عن الموقف الحاضر بخصوص المعاهدة المذكورة. وقد أجاب مستر هندرسون قائلاً: لا يا سيدى، ولا أتوقع أن أتسلّم أى مكاتبات عن هذا الموضوع حتى تمام الانتخابات المصرية وعودة النظام البرلمانى.

وقد سأل مستر لوكر لامبسون عما إذا كان وزير الخارجية يوافق على تصريح فاه به عضو من الحكومة فى مكان آخر بأن هذه المقترحات لا تعتبر كمشروع معاهدة، فأجاب مستر هندرسون بأن هذه المقترحات لم يقصد أبدًا أن تكون كمشروع معاهدة ولم توقع بالحروف الأولى فهى مجرد اقتراحات تعرض لنفاوض بشأنها فيما بعد أى حكومة يختارها الشعب المصرى.

وهنا سأل مستر مارجورى بانكس: أليست هذه المقترحات آخر مدى تذهب إليه الحكومة؟ فأجاب مستر هندرسون: إننى لم أقل أى شىء يتناقض مع ذلك[1].

وفى يوم ١٨ منه سأل مستر بوريس فى مجلس العموم وكيل وزارة المستعمرات: هل عُنيت الحكومة أثناء محادثاتها مع محمد محمود باشا تلك المحادثات التى انتهت بمشروع معاهدة بين مصر وإنكلترا، أن تحيط حكومات المستعمرات الحرة (أستراليا ونيوزلندا) إحاطة تامة بمجرى المفاوضات؟ وهل أتيحت الفرصة لهذه الحكومات أن تعرب عن آرائها بشأن شروط المعاهدة قبل أن يوضع مشروعها؟ وهل أبلغت الحكومة قبل دخولها فى المفاوضات مع محمد محمود باشا حكومات أستراليا ونيوزلندا، وإذا كان الأمر كذلك ففى أى تاريخ أو تواريخ أبلغت هذه الحكومات؟

فأجاب مستر لن قائلاً: إننى أفترض أن العضو المحترم حين يشير فى أسئلته إلى مشروع المعاهدة المصرية الإنكليزية يعنى الاقتراحات التى إذا وافق عليها الطرفان نهائيًا ستتضمنها المعاهدة. أما جوابى عن سؤاله فهو أنه بمجرد أن أصبحت مقترحات محمد محمود باشا فى شكل معين ثابت أبلغت حكومة جلالة

---

(١) السياسة فى ١٧ ديسمبر.

الملك حكومات المستعمرات وعُنيت أن تبلغها بواسطة التلغراف أخبارًا تامة عن تطوراتها فيما بعد.

هل تغيرت سياسة الحكومة البريطانية؟

وسأل مستر لوكر لامبسون وزير الخارجية: هل يصرح عما إذا كان لا يزال متمسكًا بما جاء فى مذكرته للحكومة المصرية بأن هذه المقترحات هى آخر مدى تستطيع أن تذهب إليه حكومة جلالة الملك بالنسبة لمصر؟

فأجاب مستر هندرسون قائلاً: كما سبق أن صرحت بذلك لم يطرأ تغيير ما على سياسة حكومة جلالة الملك بشأن المقترحات.

وسأل مستر مارجورى بانكس: هل يتفضل الوزير المحترم بأن يبين ما إذا كانت هذه المذكرة تحتوى على الضمان الكافى الذى يحول دون حدوث أى تغيير فى سياسة الحكومة؟

فلم يتلقَّ جوابًا عن سؤاله(١).

* * *

ولقد أعلنت جريدة السياسة خشيتها من أن يكون فى هذه التصريحات تحلل لوزارة العمال من وعودها وتفسيراتها للمقترحات؛ فكتبت فى ذلك وعاودت الكتابة تقول:

تطور سياسة العمال الإنكليز إزاء مصر

والأسباب التى أدت إليها خلال أربعة أشهر

أشرنا فى حديث أمس إلى ما حدث من تطور سياسة حكومة العمال البريطانية بإزاء المسألة المصرية منذ ٣ أغسطس الماضى إلى أمس الأول. فبعد أن كانت المقترحات التى صيغت فى مشروع معاهدة مطلوبًا فيها إبداء رأى البرلمان المصرى حتى إذا وجد فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلة بين مصر وإنكلترا، قامت الحكومة البريطانية من جانبها مباشرة بعرضها على البرلمان الإنكليزى لكى تبرم معاهدة للعمل بها - بعد أن كان هذا شأن المقترحات فى ٣ أغسطس بنص خطاب مستر هندرسون إلى محمد محمود باشا أصبحت اليوم مجرد اقتراحات تعرض لتفاوض بشأنها فيما بعد أية حكومة يختارها الشعب

---

(١) السياسة فى ١٩ ديسمبر.

المصرى؛ وذلك بنص إجابة مستر هندرسون أيضًا عن سؤال مستر لوكر لامبسون فى مجلس العموم البريطانى يوم الإثنين الماضى. وقد يستطيع الإنسان أن يستعرض الحوادث التى تتابعت ما بين هذين التاريخين ليرى أكان هذا التطور فى الموقف ناشئًا عن تشبث المصريين بمزيد فى مزايا المعاهدة مزيدًا أعلن مستر ماكدونالد استحالته فى ٢٤ أغسطس الماضى، وصرح بأنه يعلن هذا حتى لا يعتبر بعدم إعلانه إياه رجلاً مضللاً لمصر، أم أنه ناشئ عن ضغط المحافظين المعارضين للمعاهدة وما نصت عليه من تكافؤ بين مصر وإنكلترا فى جميع الشئون السياسية والذين يريدون أن يعتبروا مصر ذات مركز خاص بالنسبة لإنكلترا، بحيث يرون أن يطبق عليها مبدأ كمبدأ منرو من حيث عدم اتصال غير إنكلترا من الدول بها إلا بالمقدار الذى تسمح به إنكلترا.

فقد كانت الحكومة الإنكليزية حريصة بادئ الرأى على أن لا يقف فى سبيل مرور المعاهدة بالصيغة التى وضعت بها أى عائق، وكان رجال وزارة الخارجية البريطانية لا يأبون التصريح بأنهم لا يقبلون أن يُغير فى صيغتها حرف واحد. ومن أجل هذا استدعى لورد لويد وأكره على أن يستقيل. ومن أجل هذا أقدمت الحكومة البريطانية على خطوات فيها شىء من الجفوة ولم يكن لها مبرر عندها إلا حرصها على سرعة مرور الاتفاق وقبوله لدى البرلمان المصرى، ومن ذلك التاريخ إلى يومنا الحاضر لم تُبْد مصر من جانبها أى اعتراض على المشروع على نحو ما فسره دولة محمد محمود باشا عقب وصوله من أوروبا. بل أيده الأحرار الدستوريون صراحة وضحُّوا فى سبيل تأييده بكل ما يستطيعون التضحية. ولم يبد حزب الوفد عليه أى اعتراض بل رحب بالروح التى أملته واستنكر فى كل فرصة من الفرص ما نسب إليه من أنه يريد مزيدًا فيه. وكل ما ذكر من اتصال واصف باشا غالى بسفارة بريطانيا فى باريس لم يشِرْ إلى طلب الوفد أية زيادة فى المعاهدة بالذات، وإن أشار على العكس من ذلك إلى مطالبة إنكلترا بضمان الحياة الدستورية فى مصر. فلا يمكن إذن أن ينسب إلى مصر أنها هى التى زحزحت حكومة العمال عن موقفها الذى وقفته. بل لئن أمكن أن ينسب إلى مصر شىء فذلك تراخيها فى الدفاع عن المشروع تراخيًا يلقى على عاتق الذين دفعوها إليه تبعة ما قد يقع فى المستقبل من متاعب، وما يمكن أن ينشأ فى جو العلاقات المصرية البريطانية من سحب.

فأما الذين يعارضون المشروع فى إنكلترا فلم يألوا جهدًا فى محاربته بكل وسائل المحاربة من قبل أن تظهر صيغته النهائية، ومن يوم اتخذوا استقالة اللورد

لويد وسيلة لمعارضة حكومة العمال فيه. من ذلك التاريخ لم يأبَ لورد لويد أن يعلن لغير واحد من المصريين ولكثيرين من الإنكليز أنه يحارب كل المجهودات التى تقدم بها محمد باشا محمود فى لندن لمصلحة مصر بكل ما يستطيع من قوة، ولم يترك مستر تشرشل فرصة لمحاربة مشروع المعاهدة تمر إلا انتهزها سواء فى إنكلترا أو فى الممتلكات المستقلة. ونظم حزب المحافظين عليها حملة دقيقة جعل أساسها مركز إنكلترا الممتاز فى مصر وما تجنى المعاهدة عليه، وذلك كى يثير نفس الشعب الإنكليزى ضدها، ومصالح الأجانب وحقوقهم وما يتهددها بسبب المعاهدة، ليؤلب الأجانب فى مصر وفى غير مصر عليها: وقد تألب الأجانب المقيمون فى مصر وتضافروا مع الإنكليز المقيمين كذلك بها ليضعفوا من مركز المعاهدة، كما جعلوا دولهم تنظر إليها بنظرة غير مشوبة بكثير من العطف رغم عدم اعتراضها صراحة عليها. ولم ينسَ أحد حملات جريدة الطان كبرى الجرائد الفرنسية ولا تلويح بعض الصحف الفاشستية فى إيطاليا بما فى المعاهدة من تهديد لمصالح الإيطاليين. ولم يكد البرلمان الإنكليزى يفتح أبوابه فى أوائل نوفمبر الماضى حتى انهالت الأسئلة على الحكومة من جانب المحافظين انهيالاً، فلم يمضِ أسبوع من غير أن ترى حكومة العمال نفسها أمام استفسارات عن المعاهدة تضطر إزاءها إما إلى المراوغة أو تأويل المشروع تأويلاً لا يتفق والروح التى أملته. وقد ذكرنا أمس مثلين عن المصالح الأجنبية التى نصت المعاهدة على أنها لم تبقَ محل تحفظ من إنكلترا وأنها آلت إلى مصر، ومسألة ما قد يحدث فى مصر فى المستقبل من اضطراب أو قلاقل. ولم تكتفِ المعارضة بهذه الأسئلة وتلك التأويلات، بل جعلت تطالب الحكومة بتحديد موعد مناقشة المقترحات. وسوَّفت الحكومة أول الأمر وماطلت ثم اضطرت إلى الإذعان لمناقشة قام بها مجلس اللوردات منذ أيام، واضطرت إلى الإذعان لمناقشة مجلس العموم يوم الإثنين المقبل. وخلال هذه التطورات التى كانت تقع فى إنكلترا بدأت تطورات تقابلها تقع كذلك فى مصر ربما كان بيانها يحتاج إلى شىء من الدقة لا يتسع له هذا الحديث. وتحت هذا الضغط الشديد، واستعدادًا ليوم ٢٣ ديسمبر الجارى، ألقى مستر هندرسون بتصريحه أمس الأول بأن المقترحات تعرض لتتفاوض بشأنها فيما بعد أية حكومة يختارها الشعب المصرى. ومعنى هذا أن الحكومة البريطانية لم تبق مرتبطة بشىء يمكن أن تطرح الثقة بها على أساسه. لأنك إذا قلت: مفاوضات قلت فى نفس الوقت حرية كل من الطرفين المتفاوضين

فى قبول أو رفض ما يطلبه الطرف الآخر. وإذن فحكومة العمال لا تزال فى حلٍ من أن تنزل عند إرادة المعارضة القوية التى ثارت ضدها بسبب المقترحات التى انتهت إليها مع محمد محمود باشا، وأن تتخذ من المفاوضة فرصة للتراجع مادامت هى مصرة على أن أى تقدم من جانبها يعتبر تضليلاً لمصر وأن أية حكومة إنكليزية لا يمكن أن تذهب إلى أبعد مما فى مشروع ٣ أغسطس.

ليس يرجع تطور موقف حكومة العمال البريطانية إذن إلى أى نشاط من جانب مصر، وإنما يرجع إلى نشاط المحافظين الذين قرروا فى اجتماع عام لهم حضره ألوف مؤلفة منهم معارضة سياسة حكومة العمال فى مصر. على أن جمود مصر لا يخليها لذلك من تبعة هذا التطور الذى لا يعتقد أحد أنه تم لمصلحتها. فكل أولئك الذين دعوا إلى جمود الأمة بإزاء المقترحات والذين أضعفوا بذلك من عزيمة أنصار الاتفاق من الإنكليز عليهم تبعة كل داعٍ إلى التردد والهزيمة فى وقت يجب أن تكون الدعوة فيه: إلى الأمام.

فهل يقدر أولئك تبعتهم؟ وهل هم معتزمون أن يقوموا فى المستقبل القريب بما يمحوها؟ إننا نرجو ذلك لهم لأن فيه مصلحة الوطن وخيره لكنهم إذا عجزوا فإنهم لن يستطيعوا التنصل من هذه التبعة العظيمة التى انتهت إلى تطور السياسة الإنكليزية هذا التطور الذى يخشى كل عليم بشئون السياسة ما ينطوى عليه من احتمالات ليست قريبة من ناحية التفاؤل.

* * *

فأجابتها البلاغ فى مساء اليوم نفسه بقولها(١):

حكومة العمال البريطانية

لم تغير شيئاً من سياستها فى الاتفاق مع مصر

تبدئ جريدة الأحرار الدستوريين وتعيد الآن فى سياسة حكومة العمال البريطانية فى المسألة المصرية فتقول، إن هذه السياسة تغيرت تحت ضغط المحافظين فصارت تعتبر ما سماه محمد محمود باشا مشروع معاهدة لا محل فيه إلا لأن يعرض على البرلمان المصرى. فإن قبلها عرض بعد ذلك على البرلمان البريطانى فإن قبله هو الآخر وقعته الحكومتان فصار معاهدة واجبة التنفيذ، صارت حكومة العمال تعتبر هذا المشروع مجرد مقترحات وضعت لا ليبرمها

(١) البلاغ فى ١٨ ديسمبر.

البرلمانان؛ بل لتدور فيها قبل ذلك مفاوضات بين الحكومتين حتى إذا اتفقتا عرضت نتيجة اتفاقهما على البرلمانين ثم عقدت المعاهدة بعد ذلك.

وفى رأى الأحرار الدستوريين أن هذا التغيير فى السياسة لا يمكن أن يكون لمصلحة مصر لأنه لم يحدث بسعى منها؛ بل هو لمصلحة الاستعمار لأنه حادث بضغط رجاله من المحافظين. فلننظر هل هذا التغيير صحيح أو لا؟ وهل هذه الخطة التى تقضى بالمفاوضة منافية لمصلحة مصر أو مطابقة لها؟

كانت حكومة العمال رسمت خطتها – ولا نقول سياستها – فى خطاب كتبه مستر هندرسن فى ٣ أغسطس وشفع بالمقترحات قال فيه:

«إن من أحب أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون بلا تمييز بين الأحزاب هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة وأن يجدوا فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تحرر معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها». ففى رأى الأحرار الدستوريين أن هذه الخطة معناها أن المقترحات لا تحتمل تغييرًا ولا تبديلاً وأنها لذلك يجب أن تعرض بنصها على البرلمان ليقبلها بنصها إن أراد، ثم تعرض على البرلمان البريطانى ليقبلها بنصها إن أراد أيضًا ثم توقعها الحكومتان بنصها كذلك فتصير معاهدة: هذا هو رأيهم، أما نحن فقد حاربنا هذا الرأى منذ أول يوم وقلنا إن المقترحات لم توضع لتكون شريعة لا بحث فيها ولا مفاوضة بل وضعت لتفاوض فيها الحكومة التى يختارها الشعب المصرى ثم لتكون منها معاهدة بعد ذلك. فإن كنا نقول الآن بالمفاوضة ونفهمها من خطاب مستر هندرسن فلسنا نقول جديدًا ولا نحن نفهم شيئًا لا تؤيدنا فيه الألفاظ المكتوبة.

وهذه هى ألفاظ مستر هندرسن تقول إن الغرض من وضع المقترحات أن يجد فيها البرلمان المصرى «أساسًا» مرضيًا للعلاقات المستقبلة. فالتعبير هنا بكلمة «الأساس» معناه الواضح أن المقترحات ليست مشروعًا نهائيًا يعرض على البرلمانين ليقرَّاه بنصه فيكون معاهدة نافذة، بل هى حلول عمومية ينظر البرلمانان فيها ليقولا هل يوافقان أو لا يوافقان على أن تعقد على أساسها معاهدة بين البلدين. فإن وافقا فسيكون على الحكومتين أن تضعا الشروط النهائية التفصيلية للمعاهدة وتوقعاها، ويومئذ لا يكون شك فى أن يقر البرلمان هذه الشروط لأنهما أقرا أساسها من قبل.

وانظر ماذا يقول مستر هندرسن فى خطابه بعد ذلك، يقول: فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها». فهنا ثلاثة أدوار مختلفة تقطعها المقترحات واحدًا بعد الآخر أولها أن يقبلها البرلمان المصرى والبرلمان البريطانى أساسًا لمعاهدة، وثانيها أن تبرم الحكومتان بعد ذلك معاهدة للعمل بتلك المقترحات، وثالثها أن يصدق البرلمانان على المعاهدة التى تبرمها الحكومتان.

وهذه الأدوار هى التى فهمناها منذ الساعة الأولى فقلنا بها ورفضنا أن نصغى لما كان محمد محمود باشا ينادى به من أن المقترحات هى المشروع النهائى الذى لا مفاوضة ولا مشروع بعده.

والآن لقد وضح أن هذه الأدوار الثلاثة كانت من خطة حكومة العمال حينما وضعت المقترحات، وإذن لا يكون هناك خلاف بين هذه الخطة وقول مستر هندرسن منذ أيام فى مجلس النواب البريطانى «إن المقترحات لم يقصد بها أبدًا أن تكون مشروع معاهدة ولم توقع بالحروف الأولى. بل هى مجرد اقتراحات تعرض لتتفاوض بشأنها فيما بعد أية حكومة يختارها الشعب المصرى» لا خلاف بين القولين وإنما الأحرار الدستوريون هم الذين يطيب لهم أن يخترعوا خلافًا موهومًا ليرتبوا عليه أن حكومة العمال تقهقرت، ثم ليرتبوا على هذا التقهقر أن الوفد أجرم فى حق مصر بأنه لم يسارع إلى قبول المقترحات قبل أن يكون هناك مجال لنكوص الحكومة البريطانية.

وما نظن أن بنا من حاجة لأن نقول بعد ذلك إن هذه الخطة تطابق مصلحة مصر من جميع الوجوه؛ لأن فتح باب المفاوضة يسمح للحكومة التى يختارها الشعب المصرى بأن تتفاهم مع الحكومة البريطانية فى كل شروط المعاهدة؛ فإذا جاء وقت التنفيذ بعد ذلك لم يكن هناك محل للاختلاف ولا لسوء التفاهم ومعروف أن قيمة المعاهدات ليست فى نصوصها التى تكتب على الورق وإنما هى فى تنفيذها تنفيذًا قائمًا على الفهم السليم من الجانبين.

ولقد سمعت الحكومة البريطانية إلى الآن صوت حكومة مكروهة من المصريين؛ فيحسن بل يجب لمصلحة البلدين معًا أن تسمع صوت الحكومة التى يختارها المصريون.

❊ ❊ ❊

البرلمان الإنكليزى يعود للمناقشة

وفى يوم ٢٤ و٢٥ ديسمبر نشرت الأهرام تفاصيل المناقشات والخطب التى دارت فى مجلس العموم البريطانى لمراسلها الخاص فى لندن، قال المراسل:

جلس اللورد لويد فى رواق اللوردات بمجلس العموم اليوم لسماع المناقشة التى دارت فيه حول المسألة المصرية. وقد شهد هذه المناقشة أيضًا مندوبو المفوضية المصرية وكانوا جالسين فى الرواق الخاص بمندوبى الدول السياسيين.

خطبة السير أوستن تشمبرلن

واقترح السير أوستن شمبرلين وزير الخارجية السابق تأجيل المجلس، وبهذه المناسبة أثار المسألة المصرية وسياسة الحكومة البريطانية بصددها.

وقد مهد لخطابه بقوله: لا أذكر حادثًا واحدًا تجاوزت فيه حكومة واستخفت بحقوق الأقليات بهذه الصورة الخشنة حتى ولو كانت هذه الحكومة ذات أغلبية ساحقة (هتاف من مقاعد المعارضين) فعلى الحكومة أن لا تتوقع، متى عاد المجلس إلى الاجتماع فى العام الجديد، أن ترى المعارضة جامدة صبورة كما ظهرت حتى الآن (هتاف من المعارضين).

والآن أود أن ألفت نظر المجلس إلى المفاوضات التى دارت بين الحكومة البريطانية ورئيس وزراء مصر السابق لوضع قاعدة تبنى عليها المعاهدة. فلقد أثارت بعض مقترحات الحكومة التى وردت فى الكتاب الأبيض فى النفوس وساوس خطيرة. ولم تكن النتيجة الأولى التى أسفرت عنها المقترحات مُرْضية كل الرضى. نعم من الجلى أن الحكومة أرادت أن يعود رئيس وزراء مصر الذى قام بالمفاوضة إلى بلاده ويعرض هذه المقترحات على مواطنيه لبحثها ودرسها، ولكن كان أول شىء حدث بعد انتهاء المفاوضات فى لندن أن اضطر رئيس وزراء مصر إلى الاستقالة. وإذا كان الشعب المصرى قد استُشير - إذا كان لنا أن نسمى هذا استشارة فى بلاد تسعون فى المائة من ناخبيها حرمتهم أميتهم حماية الاقتراع - فإنه، أى الشعب المصرى، لم يؤخذ رأيه فيما يتعلق بالمعاهدة التى حرص الحزب المتسلط فى مصر أن يتجنب جعلها مدارًا للانتخابات.

وقد صرح رئيس الوزراء عند تبليغ هذه المقترحات بأنها أقصى حد يستطيع أن يوصى به حكومة صاحب الجلالة لكى تذهب إليه فى رغباتها فى الوصول إلى تسوية شريفة دائمة للمسائل المعلقة. ومما يزيد هذا التصريح شأنًا وأهمية أن رئيس الوزارة أصر على أن المقترحات ليست مشروع معاهدة. فكان من اللازم

والحالة هذه أن نبين للحكومة المصرية من البداية وللأحزاب المصرية والشعب المصرى؛ أنه إذا كانت التفاصيل عرضة للبحث والنظر فقد أخذت الحكومة البريطانية على نفسها عهدًا من البداية بأن لا تذهب إلى أبعد مما تضمنه الكتاب الأبيض.

سياسة الحكومة السابقة

وبسط السير أوستن شمبرلن سياسة الحكومة السابقة فقال إنها وضعت حدًا فاصلاً بين واجباتنا وسلطتنا فى السودان وبين تبعتنا وسلطتنا فى مصر. فقد أخذنا على أنفسنا العهود فيما يتعلق بالسودان، بأن لا يعود الشعب هناك إلى الحكم الفاسد الظالم وأعنى به حكم الباشوات الدين يجرون الخراب والضيق على البلاد.

أما الحالة فى مصر فتختلف عن ذلك اختلافًا تامًا، فتصريح فبراير سنة ١٩٢٢ يعترف باستقلال مصر ولكن هذا الاستقلال مقيد لبعض تحفظات تكفل مصالحنا وتصونها صيانة كافية. وتقتصر واجباتنا على أن نرى هذه التحفظات محترمة. فكانت سياسة الحكومة السابقة ترمى إلى حماية الأجانب فى مصر ومنهم الجالية البريطانية الهامة والجاليات الأجنبية الأخرى الكبيرة، من الاضطرابات العنيفة أو الأحقاد الجنسية أو الدينية وكذلك كان من سياسة هذه البلاد منذ عهد اللورد كرومر، أن تتجنب التدخل على قدر الإمكان فى شئون مصر الداخلية.

والآن ما التأثير الذى أحدثته مقترحات حكومة صاحب الجلالة فى مركز هذه البلاد؟ فيما يتعلق بالسودان، فليس ثمة تغير مباشرة فى الحالة هناك على أن هناك وعدًا شرطيًا بالسماح لأورطة من الجنود المصرية بالعودة إلى السودان. وعندى أن هذا تقهقر منا محفوف بأشد الأخطار (هتاف من مقاعد المحافظين) ولم تبرح بعد بالنا الظروف التى من أجلها أخرج المصريون من السودان فيجب أن نبين لهم بجلاء ووضوح أن استمرار الجنود المصرية فى السودان يتوقف على قرار حكومة صاحب الجلالة وحدها، وأنه إذا تكررت الحوادث التى من أجلها أخرجت الجنود المصرية فإنه يتحتم على حكومة صاحب الجلالة - دون الالتجاء إلى أية سلطة أخرى سواء فى جنيف أو فى لاهاى - أن تأمر بسحب هذه الجنود.

مناقشة المقترحات

واستطرد السير أوستن شمبرلين فتناول الكلام على المقترحات وأثرها فى مصر فقال:

تنص المادة الخامسة على أن يتعهد الفريقان المتعاقدان بأن لا يعقد أحدهما اتفاقًا ذا صبغة سياسية فيه مساس بمصالح الفريق الآخر، فمن السخرية أن يقال إن سياسة الحكومة البريطانية والإمبراطورية البريطانية تكون مقيدة بمصالح المملكة المصرية وظروفها لأن مثل هذا الفيل تعهد بحماية الفأر واشترط عليه أن يمشى طبقًا لمشية الفأر ولكن حاملى النير غير متساويين ولا هما ندان؛ فلعل وزير الخارجية يعيد النظر فى هذه المادة لأنها وضعت على قاعدة التبادل الذى لم يكن له وجود. وفى الحقيقة وواقع الأمر أنه لما كانت بريطانيا العظمى هى الكبرى من الاثنتين تضلعت بمسئولية أكبر وتجشمت جميع المخاطر. ومما زاد فى أهمية هذه المادة أن حكومة صاحب الجلالة اعتزمت توقيع البند الاختيارى الذى جعل نص هذه المادة مما يمكن استئنافه إلى محكمة لاهاى والحكم فيه قضائيًا.

فإذا كنا قد دفعنا البند الاختيارى فقد فات أوان النظر فى مسألة التحفظ، فالتحفظ يجب أن يوضع الآن كصيانة ويدرج فى المعاهدة ذاتها أو إذا كان وزير الخارجية يجد أنه بتوقيع البند الاختيارى قد تخلى عن الحرية التى ظن زملاؤه فى مجلس اللوردات على ما يظهر أن فى نيته الاحتفاظ بها لحكومة صاحب الجلالة.

وتناول السير أوستن تشمبرلن البحث فى مادة أخرى فقال: ماذا يحدث إذا قصرت الحكومة المصرية فى المحافظة على الأمن والنظام فى داخل البلاد عندما تصير هذه المقترحات معاهدة معمولاً بها؟ فإذا كانت الجنود البريطانية قد انسحبت من القاهرة والإسكندرية إلى مكان آخر، هل لها الحق أن تعود فى الحال إذا كانت أرواح الأجانب فى مصر والإسكندرية وجهات أخرى مهددة بالخطر؟

وإنى أنظر بمزيد القلق إلى موافقة الحكومة البريطانية على نقل الحامية البريطانية، فعندما فاوضت بالنيابة عن الحكومة السابقة عرضت على الحكومة المصرية أكرم مقترحات، وقد ذهبت فيها إلى أقصى ما يتسنى لحكومة صاحب الجلالة الذهاب إليه ولكن رأى المستر هندرسن أن يحطم التحفظات القليلة الباقية. فبمقتضى أية سلطة أو أية مشورة خطا تلك الخطوة؟

تكلم المستر هندرسن فى مقترحاته كأن المواصلات الوحيدة هى قناة السويس فهل نسى السودان؟ كانت المواصلات الأولية مع السودان ووادى النيل ووجود

الجنود البريطانية فى القاهرة هو لصيانة ذلك الخط للمواصلات مع السودان الذى من أجله بقينا حتى تحت هذه المعاهدة - وبمقتضى الموثق الذى قطعناه لأهل السودان يجب أن نبقى دائمًا مسئولين عن هذا مباشرة.

وأشار السير أوستن تشمبرلن إلى التحفظات اللازمة فى عقد محالفة بين بريطانيا ومصر فقال، إن المصالح التى نجازف بها هى أكبر من أن تجعل ذلك الحق عرضة لأية مناوأة أو لأى تنديد فيما بعد. أما إذا لم تنص المعاهدة نفسها على ما يجب من الحماية اللازمة فإن تلك الحماية يتعذر وجودها حين الطوارئ. ولا يسعنى أن أتحمل تبعة اشتراك فى معاهدة فيها من وجوه الاعتراض ما يوجد فى المواد القليلة التى تبحث فيها اليوم.

رد المستر هندرسن

ورد المستر هندرسن وزير الخارجية فوصف خطبة السير أوستن تشمبرلن بأنها خطبة أفرغت فى قالب الاعتدال.

قال: وقد تبين من أقوال السير أوستن تشمبرلن أنه يرمى إلى فكرة معينة، وهى أنه بعدما تفاوض مع ثروت باشا فى مسألة إبرام معاهدة بين إنكلترا ومصر، لا يجوز لأية حكومة أخرى أن تتجاوز ما ذهب إليه قيراطًا واحدًا.

الكولونيل چيمس (من المحافظين) مقاطعًا: هذيان!

واستطرد المستر هندرسن فقال:

إن كل ما يمكننى أن أقوله هو أنه يتبين من سياق فحص السير أوستن تشمبرلن للمواد التى أوردها أنه يعتقد أن أية وزارة مصرية لا يحتمل ولو أقل احتمال أن تنفذ أى اتفاق تعقده الحكومة المصرية بالنيابة عن الشعب المصرى فى الروح الذى وضع فيه ذلك الاتفاق. وقد أشار السير أوستن تشمبرلن مرتين على الأقل إشارة واضحة أن هناك اعتقادًا قويًا أنه سيُعقد اتفاق ثم يفسخ. ولكن حكومة صاحب الجلالة لم تدخل فى المفاوضات بهذا الروح ويستدل من المدى الذى بلغناه أن ذلك لا يكون الروح الذى تنتهى فيه المفاوضات.

وأجاب المستر هندرسن عن مقاطعة قام بها المستر تشرتشل فقال، إن المفاوضة فى مقترحات المعاهدة ابتدأت فى شهر يونيه.

واستطرد قائلاً:

قيل إن الحكومة قد تسرعت فى عملها فتهورت فى سياستها المصرية، وإنى أعترف أنه لما كانت خطبة العرش خالية من ذكر المسألة المصرية كان الذين

لا يعرفون الحقائق يرون إلى حد ما أن الحكومة قد تسرعت فعلاً ولكنى أود أن أبسط المسألة للمجلس.

اتفق فى شهر يونيه الماضى وجود رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها فى هذه البلاد فتلقى فى اليوم الخامس والعشرين من شهر يونيه مذكرة من هذين الموظفين ذكرا فيها خططًا واسعة واظهر فيها رئيس الوزراء لهفته على الوصول إلى تسوية العلاقات الإنكليزية المصرية. وقد وضعت هذه الخطط بوجه عام طبقًا لتوصيات لجنة ملنر. وبعد يومين شرعت فى المحادثات مع محمد محمود باشا فأعرب هذا إعرابًا شديدًا عن لهفته على المفاوضة ليس فى المسائل الصغرى فقط بل فى مسألة العلاقات المصرية الإنكليزية بأسرها، فأوضحت لمحمد محمود باشا كل الإيضاح أن كل اقتراح أعرضه عليه للنظر فيه يجب أن توافق عليه الوزارة البريطانية قبل المضى فى الإجراءات. وحكومة صاحب الجلالة لم تستطع قبول تبعة استقالة محمد محمود باشا. ولكن إلى تلك النقطة كان رئيس وزراء مصر فاهمًا الموقف بجلاء وقال لى إنه يقبل ذلك الموقف.

وتساءل المستر هندرسن:

«فأى مسلك آخر كان فى وسعى سلوكه؟ سوى أننى لم أوقع مذكرات المحادثات» وبعملى هذا اتبعت خطوات خَلَفى السير أوستن تشمبرلن. وقد أدت المفاوضة بينى وبين محمد محمود باشا إلى قاعدة البحث فى المسألة كلها ولم يكن هناك غير فارق واحد: فمع أن مشروع معاهدة سنة ١٩٢٧ حددت جميع المسائل المعلقة فإنها لم تنص شيئًا على السودان. وهذه هى المناقشة الرابعة فى المسألة المصرية خلال ستة أشهر من عهد هذا البرلمان.

وكان فى وسع المعارضة الحالية من أجل مصلحة العلاقات الإنكليزية المصرية أن تحذو حذو حزب العمال عندما كان فى مصافِّ المعارضة وأبَى توقيع المحادثات التى دارت على هذا الموضوع.

إن مقترحات الحكومة كما ورد فى الكتاب الأبيض كانت النتيجة المنطقية للتعليقات المتوالية خلال عدة سنين وهى فى جملتها تحفظات عام ١٩٢٢ الأربعة. وقد حاولنا بعد ذلك مرتين الوصول إلى تسوية هذه التحفظات: أولاً فى عام ١٩٢٤ وثانيًا فى عام ١٩٢٧. وكانت المحاولة الأخيرة تأييدًا ظاهرًا لسياسة تصريح سنة ١٩٢٢. وكانت محاولة جدية للدخول فى اتفاق مشروع السير أوستن تشمبرلن فى المفاوضات مع ثروت باشا ووضع نص للمعاهدة ظن أنه سيكون

مـقـبـولاً لدى الشـعب المصـرى. ومع أن تلك الآمـال لم تُحـقق لم تكن المعـاهدة المقترحـة غيـر مقبـولة جملة. وهذا كـان أسـاس الحـالة التـى واجـهتها الحكومـة الحاضرة فى شهر يونيه الماضى.

لقـد قدمت الحكومة الحـاليـة مقـترحـاتها واشتـرطت شـرطين: الأول أن يوافق عليها برلمان مصرى يُنتخب انتخابًا حـرًا. والثانى أن يبرمها البرلمان المصرى. وقد كـان هذان شـرطين لا مندوحـة عنهمـا لقبـول المقتـرحـات التى وضعـتهـا حكومـة صـاحب الجـلالـة فى المعـاهدة. كذلك كـان لا بـد من تصـديق مـجلس العـمـوم على هذه المقترحات.

أمـا التـعـديل الرئيس الـذى اختلفت فـيـه مـقـتـرحـات الحكومـة الحـاليـة عن مقترحـات الحكومة السابقـة فيتعلق بمركز الجنود البـريطانية للدفـاع عن القنال. على أننى أرى انتهـاء الاحتـلال واضحًا فى المادة السـابعة من معـاهدة ثروت باشا، فإن هذه المادة تقول إن وجـود القـوات البـريطانيـة لا يدل على وجـود أى شكل من أشكال الاحـتـلال ولا يمس بأى حـال من الأحـوال سـيـادة مصـر وحـقـوقـهـا. نعم لم يظهـر السـيـر أوسـتن تشـمـبـرلن اسـتـعـداده لسـحـب الجـنود من داخـليـة البـلاد إلى منطقـة القنـال لمدة عـشـر سنوات تمضـى على تنفـيـذ المعـاهدة؛ ولكن إذا تعـذر الاتفـاق على المكان الذى يمكن أن توضع فـيــه هذه القـوات فى نهـاية السـنوات العشـر فإن المسألة تُحال إلى عصبة الأمم لتصدر فيها قرارًا إجماعيًا.

السيـر أوسـتن تشمبـرلن مقـاطعًا – لا يمكن إحـداث تغييـر مـا ضـد إرادتنا إلا بقرار إجماعى من العصبة.

المستـر هندرسـون – إن ذلك القبـول والرضـى بالنظر فـى أى اقتـراح والسـمـاح بأن يكون الأمـر موضـوعًا لقـرار العـصـبـة، قـد أثار الانتـقـادات التى وجِّـهت إلى سيـاسـة الحكومـة فى هـذا الأمـر. وكلنا نعلم أن الشـعب المصـرى لا يريد أن يرى الجنود البريطانية تحتل عاصـمة بلاده، فلم تَرَ الحكومة وسيلة لذلك ولا رأت من الصـواب فى كل الظروف أن يسـتـمـر الاحـتلال عشـر سنوات بعـد تنفيذ المعـاهدة، فـقـررت والحـالة هذه أن ينتـهـى الاحـتـلال فى الوقت الذى تتم فـيـه التـرتيـبـات اللازمة لانتـقـال الجنود إلى جـوار القنـال – ووجـودهـا هناك للدفـاع عن الشـريان الحيوى للمـواصـلات الإمبـراطورية البـريطانية – وسيمـضـى وقت يتراوح بين ثلاث سنوات وخـمس بعد تنفيذ المعـاهدة قبـل أن يتم انسـحـاب الجنـود البريطانيـة. ثم لا بد للسلطات العـسكريـة البـريطانيـة من الموافقـة على الأمـاكن اللازمـة لسكنى

الجنود وراحتهم. وقد اقتنعت الحكومة بعد أخذ رأى الثقات العسكريين بأن سلامة القنال يمكن أن يكفلها وجود الجنود فى المنطقة التى خُصصت لهم فى المقترحات.

أما فيما يتعلق بالسودان، فقد أعرب الحاكم العام بعبارات قوية عن تحبيذه لإبرام الاتفاق بين إنكلترا ومصر وقال إنه مستعد للموافقة على إعادة أورطة من الجنود المصرية إلى السودان. وقد كانت الحكومة بعيدة كل البعد عن الموافقة على شىء ما من شأنه أن يجدد حوادث سنة ١٩٢٤ التى يؤسف لها مهما يكن خطر تجددها هذا بعيدًا.

وليس لدينا شك فى أن إبرام المعاهدة سيولد جوًا جديدًا يختلف اختلافًا تامًا عن الجو الحالى، ويكفل روح التعاون الصادق فى العلاقات التى تربط البلادين.

أما المادة السادسة من المقترحات الحالية فتمتاز عما ورد فى معاهدة ثروت باشا، بأنها تضع على عاتق مصر التزامات صريحة بأن تقوم بما يجب عليها من التبعة اللازمة لحماية أرواح الأجانب وأملاكهم. وهذا جلى صريح ترى الحكومة أنه كافٍ.

وختم المستر هندرسون خطابه بقوله: وعندى لا يكون لأى اتفاق قيمة ولا يمكن أن يدوم ما لم تُراعَ فيه رغبة مصر فى تنفيذ الاتفاق بالروح نفسها التى أملت شروطه. فالقيود المؤلمة التى يراد بها إثارة وجرح المشاعر القومية قد أُزيلت؛ لاعتقادنا أن مثل هذه القيود التى تفرض من الخارج لا تقضى إلا على الغرض الرئيس الذى ترمى إليه كلتا البلدين وهذا الغرض من جانب حكومة صاحب الجلالة، هو إيجاد صداقة دائمة مع الشعب المصرى بإزالة تلك الأسباب التى تولد الوساوس فى النفوس وهى الوساوس التى كانت فى الماضى سببًا فى الأضرار الكبيرة التى أصابت مصالح الشعبين.

إن حكومة صاحب الجلالة تعتقد أنه لابد لنا أن نعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ بمثابة اكتساح للتدخل فى شئون مصر الإدارية الداخلية، وهذا الموقف قد قبله من وقت طويل المرحوم اللورد كرزون فيستحيل أن تعود إليه اليوم؛ لأن التدخل فى الشئون الإدارية الداخلية يتعارض كل التعارض مع اعترافنا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة. وفى رأيى أن مثل هذا التدخل لا يمكن الاحتفاظ به إلا بالقوة وسياسة القوة تكاد لا تستحق البحث والتعليق؛ لأنها سياسة لا توجد

حكومة من حكومات اليوم تقبل تحمل تبعتها كما أنه لا يرضى برلمان هذه البلاد أن يؤيدها.

أما المقترحات فإنى أعد الغرض منها غرضًا شريفًا وليست محاولة من جانبينا لأن نأخذ باليسرى ما نمنحه باليمنى وهى تتفق اتفاقًا تامًا مع توصيات لجنة اللورد ملنر. فإذا انتهت كما أرجو وأؤمِّل بإبرام محالفة مع مصر فإنها ستكون فاتحة عهد سعيد فى العلاقات التى تربط مصر بإنكلترا، أما معنى هذا فيما يتعلق بسلام إمبراطوريتنا وسلامتها ففى وسع كل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يقدره حق قدره. وإنى أعتقد اعتقادًا مكينًا أن مثل هذه المعاهدة التى تحصل منها بريطانيا على صداقة مصر وتأييدها ولا سيما فى الشدائد وإبان الخطر، ستكفل سلامة المواصلات الإمبراطورية بصورة أضمن من وجود أى احتلال يُحمل الشعب المصرى على قبوله قسرًا.

أما مصير مقترحاتنا فلا يزال فى كفة ميزان القدر، وقد تمضى بضعة أسابيع قبل أن تتمكن مصر من إعطاء جوابها بلسان برلمانها المنتخب على ما عرض على حكومتها. على أن الحكومة البريطانية واثقة من حسن نية الشعب المصرى نحو هذه المقترحات، ويعتقد أنه بوساطة الوزارة المصرية الجديدة ستتبادل الحكومتان روح الصداقة والثقة التى كانت مُستكنّة فى نفوسنا خلال الشهور الأخيرة (هتاف من مقاعد العمال).

* * *

خطبة مستر تشرشل

وقال مستر تشرشل، إن السؤال الذى يجب أن يوجهوه أنفسهم هو هل يؤدى سحب الجيوش من القاهرة طبقًا لما تقتضيه المعاهدة إلى أن يصلوا للسلام والسكينة. وذكر أنه يقول وهو آسف إنه لا بد له من أن يصرح للمجلس بأن المعاهدة فى شكلها الحاضر بما تضمنته من سحب الجيوش من القاهرة يرجح أن يؤدى إلى إراقة الدماء فى مصر، وإلى حالة فى منتهى درجات الخطورة فى البحر الأبيض أكثر مما لو استمر الحال على ما كان أو نحو ذلك. نعم لا ريب فى أنه من الصعب ومن غير المرضى بقاء الحال على ما كان عليه؛ غير أننا يجب أن نحذر كل الحذر ونحن نتلمس النور من تقلب سير الحوادث بحيث تؤدى إلى كارثة دموية مريعة. ويجب أن يكون أول ما نتساءل عنه ما يقع عندما تنقل الجيوش البريطانية وإلى منطقة القنال. إن الحالة تكون ملأى بالأخطار وتخلق

نزاعًا جديدًا وذلك أننا متى انسحبنا إلى منطقة القنال لا تكون لدينا وسيلة لإقناع الحكومة فيما يتعلق بزيادة جيشها أو تسليحه وإعداده. ومن البدهى أن كل زيادة جوهرية فى الجيش المصرى ستقتضى زيادة تقابلها فى القوات البريطانية المرابطة على القنال. نعم أننا يمكننا مادمنا محتفظين بمنطقة القنال أن نزحف فى أى وقت على القاهرة ونفوز بمعركة أخرى كمعركة التل الكبير، ولكن هل نحن فى حاجة إلى أن نعمل هذا (صيحات من أعضاء حزب العمال: لا ومن يريد عمله). إن هذه حالة لا يريد أحد أن يراها مرة أخرى. من المحقق أنه يجب لمصلحة تخفيض التسليح أن يحتِّموا على حكومة مصر تحديد القوة التى يحق لها تجنيدها بدون استشارة حلفائها زمن السلم تحديدًا دقيقًا «هتاف من المعارضة»، أما تركها تعبئ أى جيش تريد فبمثابة صنع مفرقعات خطيرة. إن لورد طومسون الذى لم يُدرب التدريب السياسى الكافى لأن يخفى مخاوفه وراء العبارات المجوفة قال، إن السيارات المسلحة يمكنها أن تصل إلى القاهرة من منطقة القنال فى مدى ست ساعات وهذه ملاحظة جديرة بأن تلفت النظر.

لا فائدة لإخفاء الحقائق البشعة وراء ستار من التمويه تاركين طبقات العمال فى البلدين تُفاجأ باضطرام نار قتال ينتظر منهم أن يشتركوا فيه (ضحك من أعضاء حزب العمال) هل تتضمن سياسة الحكومة الاحتفاظ بقوة متحركة وافية من العربات الميكانيكية فى منطقة القنال للزحف على القنال إذا اقتضى الأمر؟ إننا إذا كنا نستبقيها فى إنكلترا إلى أن يطرأ طارئ فإن تصريح لورد طومسن لا يمكن تطبيقه.

وقال مستر تشرشل إن كلام الوزير الاشتراكى عن السيارات المسلحة يجعله يشعر بأنه يتعين عليه بأن يلفت المجلس إلى نوع الحالة التى استرعت نظر الحكومة من قبل (ضحك الوزراء).

وهنا قال مستر تشرتشل إن الضحك قد يدل فقط على الشعور بل قد يخفى أيضًا القلق، ثم مضى فى خطابه فقال إنه يجب أن ينص فى المعاهدة على إلغاء التجنيد للجيش المصرى.

وذكر أنه ما من أحد درس مشروع الاتفاق ممن عرفوا شيئًا عن شئون مصر يمكن أن يزعم بأن المعاهدة أزالت كل أسباب الاحتكاك الخطيرة وكل مثار للشبه والشكوك. فإما أن تكون على استعداد لأن نسلم بكل ما يطلبه المصريون فى

السودان، أو أن نستعد لنزاع دائم مع تلك القوات التى تجلو عن مصر طبقًا لإشارتها وهناك أسباب أخرى للاحتكاك لا تزيلها المعاهدة.

وهنا صاح أحد الأعضاء من حزب العمال: امضِ فى سبيلك واعمل ما استطعت من الشر. فقال تشرشل: مؤكد أن لى الحقَ فى أن أبسط قضيتى بجملتها.

واستمر فى خطابه قائلاً: ستكون للوطنيين المصريين كل القوة فى القريب العاجل وفى طلب المصريين أن يرحل البريطانيون عن مصر بخيلهم ورَجْلهم، وقد صرح زغلول باشا بجلاء تام أنه لا يرضى المطالب المصرية أى شىء سوى الجلاء التام عن الأراضى المصرية. وهنا صاح مستر ميلز (من حزب العمال) مقاطعًا هذا: غير صحيح. فقال مستر تشرشل مستأنفًا كلامه: قد يكون هناك اختلاف فى الرأى ولكنى أتكلم بناء على معلومات جمعت بكل عناية، وقال مستر تشرشل متابعًا كلامه:

إن نتيجة المنازعات التى أشار إليها ستكون إما سيتعين علينا دائمًا أن نهدد مصر بغزوها بالسلاح واحتلالها من جديد وسنُعد دائمًا مسئولين أمام أوروبا وأمام الولايات المتحدة عن سلامة رعاياها. وستقيد بريطانيا بتسيير السفينة دون أن يسمح لها بأن تضع إصبعها على دفتها. وسترد مصر على هذا التهديد بزيادة قواتها الحربية وإنشاء جيوش هائلة بواسطة الخدمة الإجبارية ونسلحها بكل أدوات الحرب الفتاكة. وهذه خاتمة غير طيبة لكل العمل الذى عملناه فى مصر. ولا شك أننا نستحق خيرًا منها. وعندى أن هذا ليس بالمسلك الأمين إذا أردنا اجتناب سفك الدماء. أليس الأفضل بمراحل أن ندع الجيوش البريطانية فى القاهرة ونصرح فى جلاء أن سياستنا التى لا تتغير هى أن يبقوا هناك. ثم بعد ذلك نسلم لمصر بما يكون فيه إرضاء لشعورهم ويقدم كلٍ إرشاد فى سبيل نهضتها؟ إن رحيل الجيوش البريطانية من مصر سيكون حادثًا خطيرًا ومتى تم فسيرن صداه فى جميع أرجاء آسيا. إن الحكومة تأخذ على عاتقها تبعات خطيرة ولهذا فإنه يحث المجلس على مقاومة جلاء الجيوش البريطانية عن مصر: أما إذا كان فى مقدور الحكومة أن تخطو هذه الخطوة الخطرة فإنه يطلب على الأقل أن يصحب الجلاء فى الوقت نفسه بتحديد عدد الجيش المصرى وإلغاء الخدمة الإجبارية فى وادى النيل كله، وإذا قبلت مقترحات الحكومة فلا بد لها من احتمال تبعة تقديمها للمجلس وهى تبعة خطيرة ولكن للمعارضة الحق

فى أن تبقى عند حد تصريح سنة ١٩٢٢ إلى أن تقتنع بأن من المتيسر الوصول إلى حل خير منه لصيانة المصالح البريطانية والمصرية والدولية. ولهذا فإنه يناشد المجلس وحزب المحافظين أن يقاوما بكل ما فى مقدورهما من وسائل سحب الجيوش البريطانية من القاهرة. ويحث الحكومة على إلقاء عواقب الخطوة التى تخطوها بالاتفاق بين بريطانيا ومصر على تحديد عدد الجيش المصرى وتحرير الفلاحين المصريين من ربقة التجنيد الإجبارى.

وقال إنه من المتعذر وصف قصور الحكومة ورعونتها فى تسيير شئون مصر. واعتقاده أن إقالة اللورد لويد والطريقة التى اتبعت فى ذلك كانت مثيرة للمذابح فى فلسطين مباشرة (وهنا صاح بعض أعضاء حزب العمال: عار).

ومضى تشرشل فى كلامه فقال: لا أقصد أن عرب فلسطين ثاروا استياءً من شخص لورد لويد ولكن لأنهم عزوه إلى ضعف الحكومة البريطانية فظنوا الفرصة ملائمة للثورة. إن هذه الحكومة تداخلت فى مصر خلافًا لكل تصريحاتها وألحت فى أن تجرى الانتخابات فى مصر للبرلمان على قاعدة الاقتراع العام للرجال وبين الناخبين ٩٢ فى المائة من الأميين الذين لا يتمتعون بحماية فى التصويت؛ حتى إنه لم يجرؤ أحد من الأحرار (يعنى الأحرار الدستوريين) على التقدم للانتخابات. ولقد كانت هذه الحكومة أكثر توقيعًا فى إخضاع الأحرار فى مصر أكثر منها فى إخضاع الأحرار فى إنكلترا (ضحك) لقد نجحت هذه الحكومة فى شهور قليلة فى إهلاك كل عناصر الأحرار فى مصر التى اعتمد عليها تقرير لجنة ملنر بصفة خاصة. ولم تواجه غير ألد أعداء بريطانيا وأحدثت انحلالاً خطيرًا فى الهيئة الاجتماعية فى مصر. وبدأت عهد صراع شديد بين العوامل المتنافسة فى مصر مما سيؤدى إلى نتائج يتعذر تقديرها.

وختم مستر تشرشل خطبته متنبئًا بأنه قبل مُضىّ ثلاث سنوات أو خمس سنوات بزمن طويل ستقع فى القاهرة حوادث تدل بقسوة على الاحتياج إلى الجيوش البريطانية، وقال إنه لا يعرف كم تعمر الحكومة الحالية ولكنه يعتقد أنها ستعمر إلى أن تحصد بعض ما بذرت من الخطأ والحماقة والضرر.

خطاب السير هربرت صموئيل

وخطب السير هربرت صموئيل (من الأحرار) فقال:

لقد قطعنا على أنفسنا عهدًا للشعب المصرى. ومهما يكن لنا من شرف أو سلطان فى العالم فإنما يرجع الفضل فيهما إلى الحقيقة الواقعة وهى أننا

لا ننقض عهدنا. وقد تكلم المستر تشرشل عن التحفظات، وهل هى على تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ونسى أن فكرة الاستقلال كانت الفكرة السائدة فى ذلك التصريح. وعندى أن الوقت قد أزف لتسوية هذه التحفظات وقد أظهر المستر هندرسن اعتدالاً كبيرًا فيما يتعلق بالمقترحات ولو كان هو البادئ بها لكان هذا مما يعلى قدره.

أما فيما يتعلق بالاعتبارات الدولية الإمبراطورية فقد زادت إشكالاً فوق إشكال. فإذا كانت الأمور فى هدوء وسلام قيل لنا إنه ليس ثمة ما يدعو إلى العمل، أما إذا تجددت المتاعب والقلاقل بعد ترك الأمور وشأنها فإنهم يقولون لنا إن هذه ليست ساعة العمل وإننا نذعن للقوة والاضطراب فلا يوجد والحالة هذه وقت ملائم للعمل.

إن المستر تشرشل يفكر دائمًا ويفكر كثيرًا فى معالجة شئون العالم بوسائل الحركات الحربية (ضحك) وهذه هى الروح التى عرقلت تقدم مبادئ الأحرار (هتاف من جانب العمال). أما أنا فإنى أوثر تجشم المخاطر إذا كانت ناتجة عن حسن النية. والأمر الحقيقى الذى تهم معرفته هو هل تتفق السيادة والاستقلال مع بقاء الجنود البريطانية فى القاهرة بصفة دائمة. ولست فى حاجة إلى أن أذكركم بأن القلعة تتسلط على مدينة القاهرة والعلم البريطانى يخفق فوقها. بل كيف يقبل الأعضاء الاسكتلنديون أن يروا علمًا أجنبيًا يرفرف على حصن إدنبره؟ إن للشعور شأنًا عظيمًا فى هذه الأمور.

أما فيما يتعلق بمشروع المعاهدة فإنه يلوح لى أن تنفيذه من الأمور المرغوب فيها جدًا حرصًا على مصالح الإمبراطورية البريطانية ومصالح مصر على السواء. كذلك يلوح لى فى الوقت ذاته أن الحكومة قد وصلت إلى أقصى حد ممكن فى سبيل تحقيق أمانى الشعب المصرى؛ لذلك أعتقد أنه لم يبقَ بعد الآن مجال تستطيع معه بريطانيا أن تذهب إلى أقصى من هذا.

خطاب المستر هلتون يونغ

وتكلم المستر هلتون يونغ (من المحافظين) فقال إن المقترحات الخاصة بالسودان تُعد دليلاً على الضعف والاستعداد من جانبنا للتنازل عن منح أخرى، وستشجع المصريين على التمادى فى مطالبهم المتطرفة.

إن قوة الدفاع السودانية بعد تنظيمها تدين بالولاء لحاكم السودان العام فقط، فماذا يكون مركز الأورطة المصرية إذا ما عادت إلى السودان، هل تدين

بولائها للخديو (كذا) أو للحاكم العام؟ ولا بد لبريطانيا أن تحكم السودان لأن علينا هناك تَبِعات عظيمة كما أن علينا واجبات لبعض الدول ولأملاكنا فى أوغندا وكينيا تحتم منع أى فتنة من جانب القبائل الهمجية فى الشمال. ثم إن علينا التزامات قوية تحتم علينا صيانة الحدود المصرية الجنوبية وضمانة ما تحتاج إليه مصر من المياه. زد على ذلك أن سلطة بريطانيا فى السودان لازمة لمنع العودة إلى تجارة الرقيق.

خطاب السر رويلد رود

وخطب السير رويلد رود (من المحافظين) فقال: ليس من الصواب أن زغلول باشا كان يفكر فى الجلاء عن مصر جلاء تامًا. وكان من القواعد المتبعة فى السياسة أنه متى اعترف اعترافًا عامًا بوجوب منح تسهيلات معينة وكانت تلك التسهيلات بحد ذاتها موضوعة على أساس المساواة، يجب أن تمنح فى الحال وألا يماطل بها مماطلة تجعلها تلوح كأنها أنتجت بالضغط والإلحاف (هتاف من جانب الوزاريين).

ولما كنت واحدًا من الذين اشتركوا فى وضع تقرير اللورد ملنر فلا يسعنى إلا أن أؤيد إجمالاً للقواعد التى بُنيت عليها المقترحات. وعندى أن مثل هذه التسوية تعزز مركزنا فى مصر ولا تضعفه لأنها تزيد الروابط بين البلادين وثوقًا، وتشعر المصريين بروح الاطمئنان الذى بدونه قد تكون قيمة استقلالهم أمرًا مشكوكًا فيه (هتاف من مقاعد الوزاريين).

خطاب المستر هوبكن

وتكلم المستر هوبكن من حزب العمال فقال إنه قضى فى القاهرة أربع سنوات ووقف على أحوال مصر، فلا يسعه إلا أن يؤيد المقترحات التى تعرضها الحكومة على الشعب المصرى.

* * *

وقال مراسل الأهرام فى ٢٥ منه:

بعثت إليكم أمس بأهم ما دار من المناقشات وما أُلقى من الخطب حول سياسة الحكومة البريطانية فى مصر التى أثارها السير أوستن تشمبرلن، واليوم أرسل إليكم بمقتطفات أخرى هامة نشرت اليوم فى المضبطة الرسمية.

مسألة السودان

قال المستر هندرسن وزير الخارجية فى مجرى خطبته أمس: لقد وجه السير أوستن تشمبرلن إلىَّ سؤالاً وها هو الجواب: تنص اتفاقية السودان المبرمة فى سنة ١٨٩٩ على أن الحاكم العام للقوات الموجودة بالسودان، له أن يصدر جميع اللوائح والأوامر التى تكفل النظام والسلام، أو بعبارة أخرى هو السلطة الوحيدة فإذا رأى أن النظام مهدد إلى درجة خطيرة بحيث يتطلب سحب الأورطة، فعليه التبعة وله السلطة التى تخوّله سحب تلك الأورطة من السودان.

السير أوستن تشمبرلن - اسمعوا اسمعوا!!

المستر هندرسون - لقد حصلت على ذلك الجواب لأن السيد المحترم تكلم معربًا عن اعتقاده بأهمية هذه النقطة كما أعتقد بأهميتها أنا نفسى.

السير أوستن تشمبرلن - هل هذا هو موقف الحكومة؟

المستر هندرسون - هذا موقف الحكومة.

خطاب المستر نويل بيكر

وخطب المستر نويل بيكر من حزب العمال فقال، إن كلمة الجميع اتفقت على أنه ينبغى إبرام المعاهدة، والمسألة المهمة هى معرفة الشكل الذى تتخذه تلك المعاهدة. وإنى أؤيد الحكومة فيما ذهبت إليه فى مقترحاتها، وحسن نية الشعب المصرى وحدها هى الضمان الحقيقى للسلام فى مصر.

تتمة خطاب السير رونالد رود

وقال السير رونالد رود فى مجرى خطبته ما يلى: لقد تحدثت مع كثيرين فى خلال اليومين أو الثلاثة الماضية فأدهشنى ما وجدته من الجهل العام فيما يتعلق بتاريخ المسألة المصرية.

وقال السير رود عن زغلول باشا: إننى مع احترامى لحضرات أعضاء الحزب الآخر أرى أن الأوفق لى أن أنتقدهم من أن أنتقد رجال حزبى، ومع ذلك لا مندوحة لى من أن أخالف المستر تشرشل فى قوله أن زغلول باشا كان يريد إخراجنا من مصر بالمرة، وأن مركزنا على قناة السويس لا يصدق عليه إلا الوطنيون كتدبير مؤقت. ولما كنت قد قضيت شهورًا طويلة فى مفاوضة زغلول باشا فإننى أعرفه وربما كانت معرفتى هذه لا تقل عن معرفة أى شخص يعرف ذلك المصرى المرن الأفكار القوى اللسان. على أننى أعتقد أن قول المستر تشرشل بعيد كل البعد عن الحقيقة.

لقد قال لى زغلول باشا مرارًا: «إننا نوافق على مركزكم فى قناة السويس»، وقال أيضًا: «إن وجودكم هنا يكون ضمانًا لنا»؛ بل ذهب إلى حد أن قال إننا مادمنا هناك فإنه يرى أننا ربما ننظر فيما حولنا ونراقب أحوال مصر.

لقد تساءل كثيرون قائلين هل يجد الفلاح الضمان لنفسه الذى يكفل له العدل والإنصاف كما كان الحال والبلاد محتلة احتلالاً عسكريًا؟ ولكن مثل هذا السؤال لا يتفق مع المناقشات الحالية لأنه قد تم البت فيه، كذلك ليس لنا أن نبحث فى هل يحتمل أن يكون إدخال الحكم النيابى الديمقراطى فى مصر خيرًا من الزمن القديم، فهذه الأسئلة لم تعد ذات صبغة حقيقية وفوق ذلك تم البت فيها من زمن بعيد، فكل محاولة لإثارتها من جديد الآن إنما تثير الوساوس والشكوك من نحو نيَّات أخرى خلف القضية الظاهرة للعيان.

يلوح لى أن رئيس الوزارة المصرية السابق كان يفكر فى إدخال بعض تعديلات على الدوائر الانتخابية قبل عودة البرلمان إلى الانعقاد. وليس لى شأن فى صواب هذا الأمر أو خطئه ولا يهمنى كيف تنظم الأغلبية فى مصر، ولكن مادمنا قد اعترفنا باستقلال مصر فإنه يلوح لى أن لمصر وحدها أن تقرر متى تجرى انتخاباتها ومتى تعقد برلمانها دون أى تدخل أو ضغط من الخارج، والذى يهمنا هو معرفة هل وقع ذلك الضغط أو لم يقع.

خطاب الدكتور دلتون

وخطب الدكتور دلتون وكيل الخارجية فقال:

«قيل فى شهر أغسطس غير مرة إن وزير الخارجية اشترط لقبول المعاهدة أن تعاد الحكومة البرلمانية وأن رئيس الوزارة أبدى استعداده لقبول هذا الشرط؛ بل اشترط فوق ذلك أن يدخل أى تغيير على قانون الانتخاب الحالى. ويهمنى أن أعرف مع من تم هذا التفاهم لأنه يبعد أن يكون مع محمد محمود باشا الذى قال إنه لا يوافق مطلقًا على أى تدخل فى شئون مصر الداخلية، ولم يكن وهو يتفاوض فى المعاهدة يتوقع شرطًا لابد أن ينتهى إما برفض المعاهدة أو استقالته من منصبه، ولكن كان بهذه البلاد (إنكلترا) رسل الوفد وهو حزب سياسى قوى العدد جدًا فى مصر كان يعارض دائمًا كل تسوية مع بريطانيا لا يكون رجاله أنفسهم المفاوضين فيها وهؤلاء الرسل لم يكبدوا أنفسهم مشقة إخفاء علاقاتهم الوثيقة بكثير من أعضاء حزب العمال. لذلك أود أن أحصل على تأكيد بأن نفوذهم لم يكن له تأثير مباشر أو غير مباشر فى خطة الحكومة فوضعت هذا الشرط.

والواقع يعتقد كثيرون من المصريين عن خطأ أو صواب، أنه بذلت هنا مساع لتسيير سياسة مصر الداخلية فى وجهة معينة تأباها الحكومة. ويستدل من مجرى الحوادث أن المعاهدة لم تعرض على الشعب المصرى ولا دخلت فى مدار الانتخابات.

وقد علمت من المحادثات التى دارت بينى وبين محمد محمود باشا أنه لما غادر إنكلترا كانت لديه آمال معقولة تحمله على الاعتقاد بأنه يستطيع استمالة أغلبية البلاد إليه. وإذا أخذنا الأمور على علاتها فإنه لم يكن ثمة شك مطلقًا فى عمله هذا فيما يتعلق بمقترحات المعاهدة؛ ولكن الواقع أن الأمل بأخذ الأمور على علاتها كان ضعيفًا جدًا. فهمت منه - ومن المحتمل أن أكون مخطئًا - أنه كان يطمع فى إدخال بعض تعديلات بسيطة فى الدوائر الانتخابية تكون نتيجتها تمثيل جميع المصالح بمساواة أكبر، على أنه لم يستطع ذلك نظرًا لهذا الشرط الذى فُرض عليه. وكان يعلم أنه من المحتمل أن تفشل ولكنه مع ذلك كان واثقًا من الفوائد التى تنطوى عليها هذه المعاهدة والتى ستجنيها بلاده؛ لذلك كان على استعداد للاستهداف للخطر.

ولما كان محمد محمود باشا من أكبر أصدقائى القدماء فإنه يسرنى أن أنتهز هذه الفرصة لأقول إنه برهن على أنه وطنى وسياسى نزيه.

خطبة المستر ثرتل

وكان من جملة الذين خطبوا فى مجلس العموم فى أواخر الجلسة المستر ثرتل من حزب العمال، فأثنى على خطبة السير رويلد رود أطيب الثناء وقال إن خطابه يدل على سعة الاطلاع والبصيرة النيرة، وقال إن خطبة المستر تشرشل ليس منها غير الضرر والأذى فإنها مهيجة ومثيرة لسخط الوطنيين المصريين ومحرضة لهم على رفض المقترحات.

وقال: ولكن آمل أن يعرف المصريون مصدر ذلك التحريض ويتخذونه دافعًا إلى تأييد المقترحات وقبولها.

وقد قاطع السير أوستن تشمبرلن خطبة المستر ثرتل فقال، إنه لم يقبل البيان الذى فاه به السير هندرسن فى شهر يوليو الماضى فى أثناء غيابه عن علاقته بلورد لويد الذى هو مَدين له بقبوله ذلك المنصب الشاق والمهمة الحرجة.

خطاب المستر كريستون ستوارت

وخطب المستر كريستون ستوارت (من المحافظين) فحمل على مقترحات الحكومة ووصف الطبقة المفكرة فى مصر بأنها تحت زعامة فئة صغيرة من

الرجال لا يختلفون عن أسلافهم الذين كانوا يرهقون الفلاحين ظلمًا وعسفًا عند ما احتلت بريطانيا مصر، وقال إنه يرى بعين الخيال تلك المظالم تبعث من لحدها إلى الحياة ثانية.

وفى أثناء إلقاء هذه الخطبة قاطعه أحد الأعضاء ولفت نظر المنظم إلى أنه لا يوجد فى المجلس إلا أربعون عضوًا. فأجاب المنظم أن العدد لا يكترث له فى ساعة تناول العشاء.

خطاب المسز هملتون

وخطبت المسز هملتون (من العمال) فشكرت المستر ستوارت لأنه لفت نظر المجلس إلى مسألة كبيرة حيوية لمصلحة الشعب المصرى. وقالت إن هناك أمرًا من أشد الأمور إيلامًا علمت به من حضور جلسة مجلس جمعية الأمم العاشرة فى جنيف، وهو أن فى جميع لجان الجمعية التى تنظر فى المسائل الدولية الحيوية كالشئون الصحية والاجتماعية وتجارة المواد المخدرة تكون مصر بقعة سوداء فى صفحات مباحث تلك اللجان. ثم مضت تسرد بإسهاب كيف تعذر على مصر مراقبة هذه المنكرات بسبب الامتيازات الأجنبية. وأضافت إلى هذا قائلة: وقد نضطر إلى التسليم أن سببًا من الأسباب التى تعرقل المصريين عن معالجة هذه الأمور بأنفسهم هو أن الحياة السياسية فى مصر تسير على قواعد ضيقة حتى تمنح مصر حكومة مستقلة كل الاستقلال فى سياستها القومية. ومن سوء حظ مصر أن ٩٩ فى المائة ممن يهتمون بالشئون السياسية ينتمون إلى حزب واحد. ولا يمكننا أن نقول إن الشعب المصرى قد أُتيحت له فرصة النظر فى شئونهم ونسائلهم حتى يتغير الموقف العدائى المحدود.

خطاب الكابتن بلفور

وخطب الكابتن بلفور (من المحافظين) فقال إنه يرى من وجهة النظر الأدبية أنه قد اتخذت تدابير لتطهير القاهرة وبورت سعيد فى أثناء الاحتلال العسكرى إبان الحرب تطهيرًا لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر فإن الجنود الأستراليين طهَّروا حى «الواسعة» بمعنى الكلمة. واستطرد يصف بإسهاب من وجهة النظر العسكرية وصفًا شائقًا دقيقًا.

خطاب المستر هويكن

وخطب المستر هويكن (من العمال) فقال إن خطبة الكابتن بلفور فيها من الحقائق ما يبين كثيرًا من المصاعب التى عانيناها فى مصر. فقد أحاط الكابتن

بلفور مصر بالمطارات وصدرت إليه الأوامر بأن يحافظ على مصر. وأثنى المستر هوبكن على أعمال لورد لويد فيما يتعلق بالتعليم والتجارة فى مصر وقال: ولكنه قصر فى واجباته الأولية فى مصر، أعنى التوفيق بين البريطانيين والمصريين. وقال المستر هوبكن إنه لا يصدق أن اليونان والإيطاليين والفرنسويين يتخلون عن امتيازاتهم فى مصر قبل مضى وقت طويل. ونوَّه بأعمال البريطانيين الكبيرة الأهمية فى مصر فيما يتعلق بالتعليم وقال: إذا دعت الحاجة المالية إلى إغلاق المدارس الإنكليزية فى القاهرة وكلية فيكتوريا بالإسكندرية كان ذلك أكبر صدمة لهيبة بريطانيا وسمعتها. ثم أشار إلى المقترحات فقال: إننا جازفنا فى جنوبى أفريقية فكانت النتيجة نجاح باهر، فما المانع من أن نلقى مثل هذا النجاح فى مصر.

خطاب الكابتن إيدن

وخطب الكابتن إيدن (من المحافظين) فقال: لا أظن أن هناك حاجة فى الوقت الحاضر لعبارات التهويل التى سمعناها فى هذا المجلس، وقال إنه يعتقد بإمكان عقد محالفة وثيقة بين بريطانيا ومصر؛ ولكنه انتقد بعض نقط فى المقترحات فيما يتعلق بالجنود البريطانية وحماية الأجانب وما إلى ذلك.

خطاب الكابتن بنيت

وخطب الكابتن بنيت (من العمال) فقال: إن كثرة الأمية فى مصر هى نقطة غير محمودة فى سمعة احتلالنا الذى نباهى به. والشعب المصرى ليس غبيًا ولا جاهلاً شئون الموقف السياسى كما يود الكابتن إيدن أن يقنع المجلس بتصديق ذلك. وإنى واثق أن حماسة الشعب المصرى الوطنية غير قائمة على الجهل والغباوة فيما بدا من المصريين أخيرًا فى عودة الوفد إلى منصة الحكم. وقد كانت مصر حكومة مستقلة قبلما نحتلها بزمن طويل، وإنى أندد بالخطب العدائية ومقالات الصحف المتحيزة التى حمل فيها على المصريين وقذف على مقدرتهم ونزاهة حكمهم وقضائهم.

أما فيما يتعلق بمسألة السودان فلمصر فيها شأن عظيم وكنت دائمًا أفكر فى أن وزارة الخارجية البريطانية قد أصابت وتصرفت بحكمة لأنها لم تَدَع مصر تعرض قضيتها فيما يتعلق بالسودان على محكمة لاهاى، وإنى أرجح كل الترجيح أنها لو فعلت لكان حكم تلك المحكمة مما لا يتفق مع رغائبنا.

خطاب للسير كروفت

وخطب السير كروفت (من المحافظين) فدافع عن لورد لويد واستشهد بقرار الغرفة التجارية البريطانية الذى سجل الثناء على لورد لويد، ثم استطرد فأورد الحجج والبراهين على أن المصريين قد برهنوا خلال سنين كثيرة أنهم غير أهل لأن يدافعوا عن بلادهم أو يحكموها بأنفسهم.

خطاب الدكتور دلتون

وتكلم الدكتور دلتون فقال: إن خطاب السير رونالد رود قد دل على رزانة الخطيب وحكمته واختباراته الناضجة، وقد كان هذا الخطاب فى ذاته ردًا مقنعًا على خطاب المستر تشرشل الذى لا يخرج عن حدود التهييج والثرثرة. معلوم أن لجنة ملنر قد حققت فى مسألة نقل الجنود البريطانيين إلى منطقة القناة، وقد حبذت الدائرة التى اخترناها التى وصفت بغير حق بأنها منطقة مقفرة قاحلة فمدينة الإسماعيلية من أجمل مدن القطر المصرى. وكانت الجنود البريطانية معسكرة بجوارها مدة طويلة حتى فى عهد لورد لويد.

أما الوقت الذى يمضى قبل نقل الجنود البريطانية من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة القناة، فيتوقف على مبلغ سرعة الحكومة المصرية فى إعداد الثكنات وما إليها فى الموضع الذى ستعسكر فيه الحامية البريطانية.

أما مسألة إرجاع أورطة من الجيش المصرى إلى السودان فمسألة طفيفة وتتوقف على إنجاز كل العهود التى تنص عليها المعاهدة، أى بعدما تعد الحكومة المصرية المعسكرات فى منطقة القناة وبعدما تنتقل الجنود البريطانية من القاهرة إلى معسكراتها الجديدة، عندئذ تنظر الحكومة البريطانية بعطف أن احتمال إعادة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان.

أما خطاب المستر تشرشل فكله تحريض للمصريين بألا يقتنعوا بالمقترحات؛ ولكننا نؤمِّل أن يحكِّم زعماء المصريين العقل وأصالة الرأى ولاسيما الذين يعرفون منهم أحوال الحياة السياسية الإنكليزية ويدركون أن المستر تشرشل الآن خارج الوزارة ولا سلطة له وأنهم يتعاملون الآن مع الوزارة البريطانية الجديدة؛ وبعبارة أخرى مع رجال يعتنقون مبادئ ومذاهب فى الرأى تختلف عن مبادئ المستر تشرشل ووجه نظره، ومعلوم أن المستر تشرشل كان فى عهد الوزارات السابقة يعارض دائمًا كل حركة يحبذها زملاؤه بشأن التساهل مع مصر وفلسفته فى الحياة لا وزن لها فى السياسة البريطانية اليوم. فرجوع أورطة من

الجيش المصرى إلى السودان يتسنى للحكومة البريطانية أن تعيد النظر فيها على هَدْى مفعول المعاهدة وتنفيذ شروطها. وواضح من المذكرة الملحقة بمقترحات المعاهدة أن الحكومة البريطانية لا تنظر فى أمر إرجاع أورطة من الجيش المصرى إلى السودان إلا إذا نفذت المعاهدة فى الروح التى سادت المفاوضة فى المقترحات.

واتفاق السودان سنة ١٨٩٩ معترف به فى هذه المعاهدة إذا أُبرمت على قاعدة المقترحات. وستحل على موافقة المصريين أن الحاكم العام هو قائد القوات العسكرية فى السودان ويمكنه أن يصدر أمرًا يراه من الحكمة والصواب للمحافظة على الأمن والنظام فى السودان. ومعنى هذا أن حاكم السودان العام يكون له كل الحق فى أن يطلب إلى الأورطة المصرية أن تبرح البلاد إذا رأى ذلك ملائمًا. وأعتقد أن الأمر يكون والحالة هذه قائمًا على أساس شرعى متين، ويمكننا أن نسمح به ونحن فى غاية الطمأنينة إذا عرض على محكمة لاهاى.

وهذه المعاهدة ستضع علاقاتنا القضائية مع مصر لأول مرة على قاعدة جلية تمامًا. فهذا النظام والحالة هذه بمثابة وضع نظام قضائى واضح ومعترف به فى موضع نظام مؤسس على التقاليد ومفتقر إلى أساس قضائى.

أما فيما يتعلق بحقوق الأجانب فإذا لم تحافظ الحكومة المصرية على موثقها تكون قد أخلت بشروط المعاهدة ويكون لنا الحق إذ ذاك أن نتخذ أية تدابير تقتضيها الأحوال. ويكون لمصر بمقتضى المعاهدة الحق فى الاشتراك فى عضوية جمعية الأمم ويكون لها الحق فى أن تصان من الاعتداء الأجنبى كغيرها من أعضاء الجمعية.

* * *

وقد علقت السياسة فى يوم ٢٥ على هذه المناقشات بمقال تحت عنوان «مناقشات مجلس العموم تظهر الحقائق وتفضح الزيف وتبرز مسئولية الوفد»، جاء به:

جرت فى مجلس العموم البريطانى، المناقشة التى كانت مرتقبة بعد أن ألحَّ المحافظون على الوزارة البريطانية أن تقدم موعدها وتسبق به عطلة عيد الميلاد على خلاف ما كانت تروم الوزارة، وقد سبقها من التصريحات فى صورة أسئلة تلقى على الوزارة، وأجوبة يرد بها أعضاؤها ولاسيما المستر هندرسن وزير الخارجية، ما لم يستغرب أحد معه ما امتازت به من الهدوء والاعتدال على

العموم إذا استثنينا المستر تشرشل الذى لا يستطيع إلا أن يجيب ما يهيب به إليه طبعه الحار. وقد بينًا فى غير هذا المكان، أن لهذا الهدوء أسبابه وأنه لم يعد ثَمَّ ما يدعو إلى الحدة والعنف من جانب المعارضين بعد أن قربت المسافة بينهم وبين الوزارة على أثر ما صرح به المستر هندرسن وزير الخارجية من أن المقترحات ليست سوى قواعد تمثل الحد الأقصى الذى يسرُّ الحكومة البريطانية أن تذهب إليه فى رغبتها فى تسوية المعلقات بين مصر وإنكلترا، وأنها ستكون موضع مفاوضة مع الحكومة المصرية الجديدة التى يختارها الشعب المصرى، وهو تصريح أفضنا من قبل فى بيان معناه وإيضاح مغزاه، ونبهنا جماعة الوفد إلى ما فيه من التراجع الذى جره تلقّيهم مشروع المعاهدة بالصمت العميق والفتور الشديد وبدعوة الناس إلى الامتناع عن التفكير فيه إلى أن يصير نواب الأمة تحت القبة، ولو أنهم كانوا فى هذا الموقف قد نسوا أشخاصهم وطووا أحقادهم وقالوا هى فرصة للوطن يجب أن تغتنم ونُهْزة من الحتم على كل مخلص أن يبادر إلى انتهازها وأن يحرص على أن لا تفلت، نقول لو أنهم كانوا قد اتخذوا هذا الموقف الذى تفرضه الوطنية الصحيحة ويحتمه الإخلاص ويستوجبه إيثار الأمة على النفس وتقديم خير الجماعة على خير الأشخاص لتغير الموقف جدًا، ولانتقلت بنا الحال خطوات واسعة فى سبيل الاتفاق النهائى، ذلك أن إنكلترا بعد المفاوضات التى قام بها حضرة صاحب الدولة محمد باشا محمود، انتهت إلى أن تعرضها على مصر، فهى فى موقف المعروض عليه؟ فلو أن حزب الوفد أعلن لما نشر المشروع أنه يقبله وأنه مستعد أن يتقدم إلى الناخبين على قاعدة هذا القبول؟ كما فعل الأحرار الدستوريون، لأصبحت مصر وقد قبلت المشروع، ولما كان فى رأى البرلمان هو الأحزاب الممثلة فيه، وما دام شك، لأن كل الأحزاب، مجمعة على القبول، فقرار البرلمان مفروغ منه، وأخْلِق حينئذ أن لا يجد المستر هندرسن داعيًا إلى القول «بأن مصير مقترحاتنا لا يزال فى كفة ميزان القدر» وعندئذ كانت تصبح الحكومة البريطانية مقيدة بقبول مصر ما عرضته إنكلترا عليها، وفى هذه الحالة لا يستطيع أن يقدم المعارضون البريطانيون على إخراج حكومتهم إلى حد حملها على التحلل مما تقيدت به مع دولة أخرى؛ لأن هذا يسقط كرامة الدولة.

ولكن حزب الوفد تصور المجد الذى يكسبه محمد محمود باشا إذا أعلن قبول المشروع، وهاله أن يكون هو حزب الاستقلال التام أو الموت الزؤام كل هذه

السنوات الطويلة وأن تسوى القضية المصرية ويحقق للبلاد استقلالها على يد محمد محمود باشا دونه هو، ومن أجل هذا حقد ونفر، وقال لا رأى إلا تحت القبة، ومضى يوهم البسطاء ويذيع بين الجماهير الساذَجة أن فى مقدوره أن يجىء بخير مما نال محمد محمود باشا وبأفضل من مشروعه، وصار خطباؤه وكتابه يقولون إن دولة محمد باشا محمود لم يفعل أكثر من أن تلقى اقتراحات كُلف أن يعرضها على الأمة، وأنه ليس سوى «ساعى بريد». ومضى حزب الوفد يحارب محمد باشا محمود ويجاهد أن يمحو من صفحات التاريخ ما خطه سعيه المجيد الخالد، ولكن التاريخ لا يُمحى لأن ما وقع وانتهى لا يمكن أن لا يكون، والذى وقع إن كان لحزب الوفد مصلحة فى تجاهله وغمطه فلا مصلحة للدنيا عامة ولإنكلترا خاصة فى متابعته فى هذا التجاهل المنكر الذى لا يفهمه عقل والذى ينكره أشرف ما فى النفس الإنسانية.

وبفضل سلوك الوفد صارت مصر لا هى قابلة ولا هى رافضة، ولا فى الوسع أن يتكهن أحد بما تفضى إليه هذه السياسة الوفدية العوجاء من المشكلات وتسيِّره من العقد وتكتظ به الطريق من العقبات، ودارت الانتخابات وكان يرجى أن يعود الوفد إلى الرشد وأن يقلع عن هذا الغى السخيف، ولكن الوفد خيب هذا الأمل كما خيب من قبل كل أمل، وصارت الانتخابات ليست منتجة شيئًا ولا دالة على شىء سوى أن مائتين وخمسة وثلاثين رجلاً سيجلسون على الكراسى فى دار النيابة، ويتقاضون فى آخر كل شهر المكافأة البرلمانية ويستولون على جواز السفر المجانى ثم لا يفعلون إلا ما يأمرهم به حزب الوفد! ولو أن هذا البرلمان الذى انتُخب على قاعدة الأشخاص لا على قاعدة المبادئ والسياسات، وافق غدًا على المشروع أو رفضه لصار من الواجب العملى تعرُّف رأى الأمة بالرجوع إليها بالانتخاب، فى أمر هذا الرفض أو القبول.

وهكذا تراخى الزمن وصار لا بد من أن يتراخى مدة أخرى قبل أن يعرف رأى مصر، وفى أثناء ذلك يتألب خصوم الوزارة البريطانية عليها ويسدون على سياستها من كل جانب وبكل سبب فتشعر بالحرج، وترى أن تتدارك نفسها بالتحلل مما عرضته وتعهدت به، فخفت الحملة عليها وانتهت المناقشة أمس الأول فى المسألة المصرية بخير وسلام. وقال المستر هندرسون: «إن مصير مقترحاتنا لا يزال فى كفة ميزان القدر، وقد تمضى بضعة أسابيع قبل أن تتمكن مصر من إعطاء جوابها بلسان برلمانها المنتخب على ما عرض على حكومتها».

وقد كان يمكن أن يعرف جواب مصر منذ شهور وشهور ضاعت عبثًا ولا يعلم سوى الله ماذا عسى أن يضيع على الأمة بضياعها!

وقد أكدت المناقشات التى دارت فى مجلس العموم حقائق لم تكن مجهولة؛ ولكن حزب الوفد كان يحلو له أن يتجاهلها وينكرها ويحاول أن يحمل الناس على إنكارها مثله، ومن ذلك فضل حضرة صاحب الدولة محمد باشا محمود فى المفاوضة وجهده فيها وحسن سعيه الذى أفضى إلى هذه النتيجة. وفى ذلك يقول المستر هندرسن:

«فى ٢٥ يونيه تلقيت مذكرة منهما (دولة محمد باشا محمود ومعالى الدكتور حافظ باشا عفيفى) ضمَّناها القواعد العامة التى يرغب رئيس الوزارة المصرية أن يصل بها إلى تسوية العلاقات المصرية البريطانية، وهذه القواعد موضوعة على العموم، طبقًا لتوصيات لجنة ملنر، وبعد يومين، وفى خلال حديث مع رئيس الوزارة السابق أعرب رئيس الوزارة (محمد باشا محمود) بقوة عن رغبته لا فى تناول المسائل الثانوية فقط بل فى معالجة مسألة العلاقات الإنكليزية المصرية بأسرها، وقد أوضحت لرئيس الوزارة السابق أن كل اقتراح يعرض عليه لنظره ودرسه يجب أن ينال موافقة الوزارة البريطانية قبل المضى فيه. وحكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تحتمل أى تبعة عن استقالته، ولكن إلى تلك النقطة كان رئيس وزارة مصر فاهمًا بجلاء حقيقة الموقف وقد قال لى إنه يقبل هذا الموقف».

فلم يكن إذن محمد محمود باشا ساعى بريد وليس كل عمله أن يحمل ما أُعطيَه وإنما كان هو البادئ بوضع القواعد واقتراح الأسس التى يشاد عليها بناء الاتفاق، على نحو ما هو مشروع ومبين فى الكتاب الأبيض المصرى. وكذب وتضليل ما زعمه حزب الوفد وحقد وضغينة كل ما شنع به، وتالله ما أصغر النفوس التى تتملكها ضغينتها إلى مثل هذا الحد حتى لتنسى وطنها وتدوس مصلحته الكبرى الحيوية!! وإلى جانب هذا الصَّغَار من حزب الوفد ينبغى أن يتأمل القارئ سمو النفس الذى جعل دولة محمد باشا محمود يعلن أن لا فضل له فيما جاء به وأن الفضل كله للأمة ولجهاد عشر سنوات ولجهود رجالها كل هذا الزمن!!

والذى يبينه المستر هندرسن ليس مجهولاً، وقد أيده السير روبرت صموئيل فى خطبته، وقال وهو يتكلم عن المقترحات كلمة فيها درس قوى لو أن الوفد تنقصه الدروس أو تُعْوِزه العِبَر. قال:

«وقد أظهر المستر هندرسن اعتدالاً كبيرًا فيما يتعلق بالمقترحات ولو كان هو البادئ بها لكان هذا مما يعلى قدره».

فليتدبر القارئ هذه الشهادة الجليلة فى دلالتها على علو الروح التى صدرت عنها، ولينظر كيف يؤدى الشهادة بالحق وينصف ولو على حساب مواطنه!

ومن أبرز ما أبرزته المناقشة أن هذا المشروع هو حد أقصى لا سبيل إلى تجاوزه أو الارتفاع عنه من الناحية البريطانية، وإذا كان هذا مبلغ المعارضة فيه والحملة عليه وإحراج الوزارة من أجله فى صورته الحالية، فماذا عسى أن يبلغ من المعارضة فيه لو مالت الحكومة البريطانية إلى الذهاب إلى أبعد من مداه؟! وقد كان محور المناقشة كلها أنه يمثل أقصى ما ترضى به الحكومة البريطانية، وكان الاختلاف بين الأحزاب واضحًا أنه فى تفسير المبادئ وتطبيقها، فالمحافظون مع اعترافهم بالمبدأ يطلبون ضمانات تضيع حقيقة المبدأ وتعفى على جوهره، والعمال لا يرون حاجة إلى هذا والأحرار بلسان السير هربرت صمويل يجنحون إلى مؤازرة العمال.

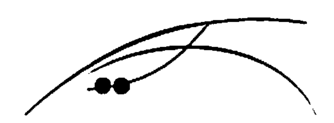
فهو فى نظر إنكلترا، وبتصريح وزرائها المسئولين، أقصى ما تسلم به، ولسنا ننبه إلى هذا تنشيطًا لهمَم الوفد إن صح أن له همة، أو إقناطًا له من السعى وصدًا له عن محاولة الفوز بزيادة، كلا! فما من مصرى إلا يسرُّه أن يتضاعف ما تكسبه الأمة ويزيد ربحها بالاتفاق ولأول من يسرهم هذا هم الأحرار الدستوريون، ولأول من يثنى على الوفد ويحمد له جميل سعيه، هم الأحرار الدستوريون وفى طليعتهم دولة رئيسهم. ولكننا إنما ننبه إلى هذا ونبرزه ونؤكده لنبين لحزب الوفد مخاطر الطريق ولنضع إصبعه على ما ينبغى أن يحذر إذا طاوع أحقاده واستسلم لعاطفته التى تدفعه إلى رفض المشروع كما هو لأنه مشروع محمد محمود باشا، وإلى السعى لتعديله والزيادة عليه ليقال إنه عمل الوفد وأن الفضل للوفد. فقد يؤدى الاستسلام لهذه العاطفة التى لا تشرِّف صاحبها إلى ضياع المشروع الحالى وخسارة البلاد مزاياه الجليلة التى عجز الوفد عن أن ينكرها أو يبسط فيها لسانه بالطعن والتنقيص، فمسئولية الوفد جسيمة وليست هينة أبدًا، والعبء يحمله كله وحده بعد أن تنحى له الأحرار الدستوريون وأخلوا له المجال وأوسعوا أمامه الطريق، وعلى قدر التبعة يكون الحساب، ويكون واجب الحذر.

فليحذر حزب الوفد أن يضيع الموجود الغالى فى سبيل شهواته، وليحذر فوق ذلك أن تدفعه الشهوات إلى الرغبة فى اكتساب بطولة زائفة على حساب الأمة بالانتهاء إلى خسارة المشروع الحالى، ورفض ما سواه ليُقال بطل وحريص على حقوق الأمة، فقد كان هذا يجوز أنه يقبل لو أنه ليس هناك مشروع موجود يمكن أن تفوز به مصر بكلمة، أما والمشروع حاضر والفوز به لا يكلف إلا لفظًا يصدر عن نفس مخلصة وسريرة صادقة فإن تضييعه وقتله على مذبح الشهوات يكون جناية على الوطن وخيانة له.

■■■

الفصل الثانى

الحركة الانتخابية



لا تزال الحركة الانتخابية على أشدها، والوفد يبعث رسله وأعضاءه فى كل دائرة يستشعر فيها حرج موقف مرشحه. وقد أقيمت فى اليوم الثانى من شهر ديسمبر حفلة فى البدرشين من أعمال الجيزة لتأييد مرشح الوفد هناك مصطفى بك نصرت خطب فيها وليم أفندى سكرتير الوفد، ومما قاله:

حماسة خفاقة فى كل جنان، وثابة من لسان إلى لسان، متنقلة من مكان إلى مكان، متشابهة متجانسة فى كل بلدة من بلاد مصر، فى قنا كما فى الجيزة كما فى المنوفية كما فى القاهرة وغيرها من بلاد القطر دانيها وقاصيها، هى حماسة واحدة فى كل مكان حتى أصبحت طابعًا لمصريتنا، وعلمًا لنهضتنا (تصفيق).

فيالها من صلة روحية وصلت بين أرواحنا، وألَّفت بين قلوبنا وعقائدنا، فأصبحنا بنعمة الله إخوانًا، بل زدنا مصرية على مصريتنا، فقد كنا مصريين وطنًا وجنسًا فأصبحنا مصريين شعورًا وحسًا (تصفيق).

تِلْكم هى الوطنية الحقة، وطنية الشعور، وتلكم هى القرابة الأصيلة، قرابة النفس إلى النفس، وصلة القلب بالقلب، فإذا ما انقطعت تلك الصلة أصبح الإنسان كالحيوان، إذا ما جاع غدر، وإذا ما شبع بطر (تصفيق وهتاف).

القرابة هى الرحمة لا الرحم.

وكم من أسرة وصلت بين أفرادها صلة القرابة والدم، فلما تباعدت نفوسهم وتباينت مشاربهم، تقطعت صلة الرحم بينهم، وبطش الأخ بأخيه، والقريب بذويه، ولم يُغْنِ عنهم دم أو نسب.

أقول ذلك لأنى علمت أن قومًا يضربون على نغمة القرابة والجوار ليحاربوا بذلك مرشح الوفد عن هذه الدائرة.

رشح الوفـد عن دائرتكم صـديقى مـصطفى نصـرت بك المهندس الكفء والحائز لأعلى الشهادات فى إنكلترا «أصوات - ليحى مرشح الوفد».

نعم هو مـرشح الوفد ولكن قـبل أن يرشـحه الـوفـد، رشـحتـه فضـائله، وزكـتـه شمـائله، فهو رجل توافـرت فيه صفتـان بارزتان، واجتمعت فيه الكفـايتان: وطنـية صادقة وشخصية محترمة.

أما وطنيته فهى وطنية فعالة أكثر منها قوالة، وطنية هادئة، ما أقل ضجيجها، وما أكثر إنتاجها.... وطنـية عميقة كـالبحـر الساكن لا يستـخرج دُرَّه، إلا من سـبر غوره «تصفيق حاد».

وطنية كفاح وجلاد، لا تحـاول ولا تجادل، لكنها تناضل وتقـاتل، فإما إلى حياة لها قدرها، وإما إلى تضحية لها أجرها «تصفيق وهتاف».

وكلكم تعـرفـون أن مـرشـحكم فى إبان الحـرب الكبـرى أبَى على نفـسه الراحـة والهناءة فاشتـرك فى الحـرب اشتـراكًا فعليًا ليدافع عن حق اعتقده مهضـومًا، فغامر بحياته فى سبيل عقيدته «أصوات - ليحى مرشح الوفد».

أما دعـواهم أنه ليس بينه وبين الدائرة صلة قـرابة أو جوار، فيكفى فى الرد عليها أنه إذا لم يكن من أهلكم فهو أهل لكم (تصفيق عالٍ) وأننا فى خدمة مصر مصريون، مصريون فقط.

بل إن الوفـد أقـام الدليل كل الدليل على احـترامـه لوطنيتكم وتقـديره لصـميم وفديتكم بأن رشح عن دائرتكم شخصًا إذا لم يكن من أقـربائكم أو جيرانكم، فـهو أقرب إلى نفوسكم بإخلاصه ووطنيته «تصفيق».

والقـول بغيـر ذلك فيه زراية بعقـولكم واسـتخفـاف بتقـديركم، لأننا إذا تمشـينا فى هذا السبيل إلى مداه المنطقى لوصلنا إلى نتيجة ينبو عنها كل منطق.

إذ لو صح لأهل الـدائرة ألا ينتـخبـوا إلا مـرشـحًا من دائرتهم، فـفى كل دائرة بلاد عـديدة، ويصـح من باب أولى لكل بلدة ألا تنتخب إلا مـرشـحًا منـهـا؛ وكذلك يصح لكل عصـبية فى البلدة الواحـدة ألا تنتخب إلا من كان من عصـبيتهـا وقس على ذلك أنه يصح لكل عائلة ألا تنتخب إلا شـخصًا من أفرادها.

وهو سخف أى سخف كما ترون «تصفيق وهتاف».

كلا؟ إنمـا لنا عـائلة كبـرى هـى مـصـر، ودار واحـدة هـى الوطن (تصـفيـق عـالٍ وهتاف).

وأظنكم تعلمون أن دائرة الموسكى شرفتنى بانتخابى نائبًا عنها، وأنا من أقاصى الصعيد لا تربطنى بأهلها رابطة، بل تربطنى بهم رابطة هى وحدها الرابطة التى لا انفصام لها، ولا قطيعة لحبلها؟ رابطة مصر الأزلية الخالدة (أصوات: أنت ابن مصر - كلنا أهلك).

لعلّى أتعبتكم (أصوات: للصبح) ولعلى أردت أن أقول من طريق أخرى إننى تعبت «ضحك» ويكفى أن أقول إننى إذا تكلمت عن مرشح الوفد عن هذه الدائرة فإنى فى الوقت نفسه أوصيكم باسم رئيسنا الجليل - حفظه الله - بجميع مرشحى الوفد فى مديريتكم، فإن من واجب الناخبين أن ينتخبوا مرشح الوفد فإن من انتخب مرشح الوفد فقد انتخب الوفد ومبادئه، ونصر الوطن وبنيه، ولا معنى لاستمساككم بالوفد والتفافكم حول رايته إذا لم تؤيدوا جنوده وأنصاره «أصوات: حاشا أن نخذل مرشحى الوفد».

ويسرنى أن أشيد بذكر مرشحى الوفد فى هذه المديرية واحدًا فواحدًا، فكلهم رجال مخلصون ذوو فضل وكفاءة، ووطنية خالصة، وهم حضرات:

عبد الرحمن بك عزام	عن دائرة العياط
إسماعيل بك وهبى	عن دائرة أطفيح
الأستاذ زهير صبرى	عن دائرة نكلا
الشيخ عبد الله حسن	عن دائرة الصف
الأستاذ راشد مكاوى	عن دائرة ناهيا
الشيخ أحمد الزين	عن دائرة أوسيم
محمد بك عزام	عن دائرة المعصرة
مصطفى بك نصرت	عن دائرة البدرشين

وإنى أطلب إليكم أن تعاهدونى باسم الوطن وزعيمه الجليل على أن تمنحوهم ثقتكم وتشرفوهم بانتخابكم (أصوات: نتعهد بذلك).

هل أبلغ دولة الرئيس الجليل ذلك عنكم؟ (أصوات: نعم وبلغه سلامنا).

لقد كلفنى دولته قبل أن أحضر إليكم أن أبلغكم تحيته لكم وتقديره لوطنيتكم (أصوات: نريد أن نطمئن على صحة الرئيس).

هو بخير ولله الحمد، ولولا أنه لا يفتأ يعمل ليلاً ونهارًا مضحيًا بصحته وراحته، ولكن ثمن الحرية يدفعه راضيًا ومضحيًا، بارك الله فيه وأبقاه ذخرًا لهذه البلاد (هتاف عالٍ متواصل بحياة دولة الرئيس الجليل).

أما خصوم الدستور فلا تعبئُوا بهم ولا تقيموا لخصومتهم وزنًا، وذروهم فى فشلهم يتخبطون وفى يأسهم يغامرون، فلقد عاد الدستور وسيبقى وإن كره الكايدون.

ولئن تربصوا بالدستور الدوائر، فلينتظروا وإنَّا معهم منتظرون (هتاف وتصفيق حاد).

* * *

خطبة الأستاذ عزام

فى البدرشين

بسم الله العلى الكبير، وبسم لجنة الوفد العامة فى مديريتنا نفتتح الحفلة المباركة التى شرفتمونا بحضورها جميعًا.

يا حضرات السادة

الانتخابات تعلمونها جميعًا وقد جربتموها، هى قضية بين المرشحين إما أن تكونوا أنتم قضاتها، وإما أن تكونوا شهودًا فيها وعلى كلتا الحالتين فالفصل من حقوقكم، ونحن الوفديين نحتكم إليكم بما توحيه إليكم ضمائركم.

إن قضية الوفديين قائمة على أساسين أعرضهما على حضراتكم، وسترون أن مبدأينا الأساسين اللذين يقوم عليهما الوفد لا يمكن أن يكونا موضع جدل، ولا شك.

نحن نقول إن مصر التى يسمونها هبة النيل لو بقيت وحدها والنيل يجرى فيها لما كانت إلا قفرًا ومصر ليست شيئًا إلا بأهلها الذين يسكنونها، مصر بغيركم قاع صَفْصَف. أنتم الذين أحييتموها ومن أحيا أرضًا كانت له، وما دامت هذه البلاد هى من صنعكم، وما دامت هى ثمرة أعمالكم فيجب أن تكون خالصة لكم دون البشر جميعًا.

نحن الوفديين إذًا نقول إن البلاد التى أصحابها المصريون يجب أن تكون خاضعة فى جميع شئونها لإرادة المصريين وحدهم. فإذا أراد شخص أو أمة أن تتصرف فى شئون المصريين أو أن تُحكم إرادتها فيهم كانت معتدية ظالمة؛ ولذا نحن نقول بالاستقلال لأن العدل يقضى به لنا.

المبدأ الأول هو أننا نقول إنه مادامت مصر هى البلاد التى أحييناها. وما دمنا نحن الذين نعيش فيها فإذن يجب أن تقوم الدولة فى مصر على

إرادتنا وطبقًا لهذه الإرادة يجب أن يكون للصغير والكبير، للغنى والفقير الحق فى أن يقول كلمته فى كيف تُدار الحكومة المصرية التى تشرف على أعمال المصريين.

واعلموا أن هذه المجالس إنما تقوم بكم. واعلموا أنكم بإعطائكم صوتكم للوفد سيظل قائمًا وتضعون الأساس فى نهضة بلادكم.

نحن الذين ندفع الأموال وهى عرق جبيننا ندفعها إلى خزانة الدولة فنريد أن نتصرف فيها طبقًا لإرادتنا.

لذلك نحن نريد مجلس نواب لنعرف كيف نتصرف فى أموالنا ونحن أحرار والأحرار يأبون تمام الإباء أن يخضعوا لقوانين يضعها غير أحرار؛ لذلك نحن نريد مجلس نواب ليكون السلطة التشريعية فى البلاد ويضع القوانين التى نطاطئ لها رءُوسنا ونحترمها.

أما المبدأ الثانى وهو الدستور، فقد أبلى فيه الوفد أحسن البلاد.

وإنى أشكركم جميعًا، من صميم قلوبنا وندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق البلاد للاستقلال التام الذى نريده ولتدعيم الدستور، تدعيمًا لا يسمح لأحد أن يهدم مجلس النواب مرة أخرى.

❊ ❊ ❊

معارك حقيقية فى الانتخابات

كان التحمس لتأييد بعض المرشحين ضد البعض يؤدى دائمًا إلى اشتباك وعراك يقع بين أنصار الطائفتين. وقد حدث ذلك فى غير جهة ونشرت السياسة لبعضهم رسائل فى هذا الصدد، من ذلك ما نشرته بعددها المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ تقول:

حياد الحكومة فى الانتخابات

هل هو لحماية النظام أو لإقامة مظاهرات للمرشحين؟

- ١ -

فى دائرة فاقوس

قلنا إن الشمسى باشا سيعيد الكرَّة على فاقوس بعد أن لقى فيها، فى رحلته الأولى ما فصلناه من قبل، وأن الإدارة قد أعدت له العدة، وأوقفت العمدة وحبست الخفراء وسائقى السيارات، وأنه سيتغدى عند الشيخ إبراهيم إمام

فرحان الذى كان ينافس العمدة الموقوف فى العُمُدية، وأن هذا كله طبعًا من الحياد بالمعنى الجديد.

وقد صح كل ما قلناه وأنبأنا القراء به، وسافر الشمسى باشا، وقامت الإدارة بما يفرضه عليها واجب الحياد، فصفّت عساكر البوليس على طول الطريق، والخفراء أيضًا وبين كل خفير وخفير خمسون مترًا ووقف الهجانة على هجنهم، على نحو ما تفعل الإدارة إذا مر موكب جلالة الملك، أو على الأقل رئيس وزارة وسارت أمام الباشا سيارة المركز وفيها الجند وعلى رأسهم معاون منقطع لحراسة الباشا.

وعلى هذه الصورة بلغ سعادته «أولاد موسى» واتخذ مكانه المعدّ له وشهد الحفلة المقامة وشرفها بحضوره، فنهض أحد الأعيان وهو وفدى وقال لسعادة الباشا الذى زفته الإدارة والذى يطلب من الناخبين فى «أولاد موسى» أن يؤيدوا الوفد وينتخبوا ثابت موافى الذى رشحه الوفد وهو من أهالى الزقازيق، وقال هذا العين: «يا سعادة الباشا لقد حكمتم على الدائرة بموت أهاليها وجئتم من الزقازيق برجل أجنبى عنها، فكيف تنتظرون من الأموات أن يؤيدوا مرشحًا؟».

فهاج الناس وماجوا واضطرب الحشد ولم يعد هناك نظام، وحاول حضرة المعاون أن يسكن الثائر ويهدئ النفوس ويمنع الناس ولكن جهوده ضاعت عبثًا وفشلت الحفلة الانتخابية.

ولم يكفِ الباشا ما لقيه فى أولاد موسى على الرغم من عدة الإدارة. ومن الإرهاب الذى سبق الزيارة أيضًا بلدة «البروم»، وذهب إليها فى ظل أسلحة الإدارة وحرابها وشرطتها وخفرائها وهجّانتها.

وهناك وقف أحد الأهالى الفلاحين وسأل مرشح الوفد ثابت موافى الذى جاء به الوفد من الزقازيق:

«هل تعرف حضرتك الترعة التى تشرب منها بلدنا؟».

فقال: «لا والله».

فضحك الخلق وانصرفوا عنه ساخرين.

وكل هذا ولا شك طبعًا من مقتضيات الحياد الذى يستوجب أن يزور الشمسى باشا هذه البلاد مؤيدًا مرشح الوفد ومعه العمد، فيصطف له الجنود والخفراء والهجانة على طول الطريق ويؤدون له التحية ويؤيدون بوجودهم مرشح الوفد!

- ٢ -

فى القوصية

وقالت السياسة أيضًا:

وقد تلقينا من القوصية هذا التلغراف ننشره بنصه فإن فيه الكفاية:

الأستاذ محمود بك بسيونى يعبث بكل القوانين فى سبيل الترويج لزكريا أفندى مهران، فقد تجاهل وهو نقيب المحامين ويرأس أكبر هيئة تشريعية فى مصر القانون الذى يحترم للمعابد قدسيتها ويحرم الخطابة السياسية فيها وذهب مع رهط من الغوغاء إلى كنيسة القوصية واعتلى منبر الوعظ فى وقت العبادة وشرع يلقى خطبة انتخابية فلفته ضابط البوليس لما فى ذلك من مخالفة القانون فحاول أن يستغل صفاته النيابية لإغراء الضابط حتى يضعفه من القيام بواجبه فى تنفيذ القانون وحماية جمهور المصلين رجالاً وسيدات من غوغاء مظاهرة انتخابية. وكان المنتظر أن الوزارة تشجع أمثال هذا الضابط على احترام القوانين، ولكن الذى حصل أن صدر أمر المديرية بنقل هذا الضابط ومجازاته بخصم ثلاثة أيام من مرتبة فهل يقبل دولة عدلى باشا الذى ينظر إليه الجميع باعتباره رجل الحق وحامى النظام بأن يشجع الفوضى وأن يضرب هذا المثل على يديه إلى غير هذا الضابط من الموظفين وأن يكون العقاب جزاء من يكون حازمًا فى أداء واجبه بشرف ونزاهة، وهل يقبل دولة عدلى باشا مجازاة هذا الضابط لا لسبب إلا أن محمود بك بسيونى يدعى أنه ذهب إلى الكنيسة يوم الأحد لكى يلبس لباس القسيس للناخبين من الأقباط ليلقى موعظة دينية؟ وإذا كان نقيب المحامين ووكيل الشيوخ لا يخجل من أن يدعى تحمل هذه الدعوى الظاهرة البطلان فهل يسمح حياد دولة عدلى باشا بأن يكون عونًا لهؤلاء الذين ينشرون الفوضى ويعبثون بالنظام؟ وليست شكواى خاصة بشخص الضابط وإنما تدركون دولتكم تأثير هذا التصرف على الناخبين وعلى الموظفين فهو أمر لا يمكن تفسيره إلا بأنه انحياز من الوزارة إلى جانب المرشح الوفدى فإلى دولة عدلى باشا الذى أعرف فيه من قديم العدالة والمساواة ومحاربة الفوضى وتشجيع النظام، إلى دولة عدلى باشا الذى هذه صفاته أتقدم بهذه الشكوى ولا زلت أثق أن حكمته ستحقق العدل وتقضى على الظلم.

أحمد جاد الرب باشا

«وفى التلغراف التالى بيان ظريف نسوقه للقراء بنصه كما وردنا من القوصية.

«لقد اتسع ميدان أمام زعماء الوفد حتى تفننوا فى أبواب الجهاد لأشخاصهم وأقرب الأدلة على ذلك أن محمود بك بسيونى وكيل الشيوخ ونقيب المحامين يترك عائلته ومكتبه وأشغاله ويتخذ منزل زكريا أفندى مهران بالقوصية مسكنًا له وهو فى ظاهره يضحى براحته ومصالحه لحساب الوفد والوطنية والحقيقة أن له أتعابًا فى نظير ذلك وهى من نوع جديد تتحصر فى أن تزوج ابنه من أخت المرشح المذكور بما تحمله لابنه من أطيان وثروة ولولا ذلك لما اتخذ بسيونى بك منزل المرشح محلاً مختارًا له عشرات الأيام والليالى فهكذا تكون الوطنية وهكذا يكون الجهاد لأبناء زعماء الاستقلال».

محمد محمود

مراسل جرائد بالقوصية

- ٤ -

فى أبى تيج

لمراسل السياسة:

فى مساء الثلاثاء الماضى طلبت لجنة الوفد بأسيوط من لجنة الوفد بأبى تيج أن تجمع الناس على محطة أبى تيج صباح الأربعاء لاستقبال النقراشى أفندى ومن معه من الطقم، فلبت الطلب وقامت تدعو أهالى أبى تيج لانتظار الطقم المسافر إلى طما وطهطا. وفى صباح الأربعاء كان على رصيف المحطة جماعة من الغوغاء تحت رياسة المعلم عطا القهوجى وبصحبته مأمور أبى تيج ووكيل النيابة، وعند ظهور القطار كان المأمور أول المصفقين والهاتفين للطقم الوفدى.

نقول وهذا طبعًا من مقتضيات الحياد!

- ٥ -

فى مغاغة

مغاغة - لمراسل السياسة

ألّف صبية الوفد من أنفسهم أمس مظاهرة مذمومة ينادون فيها بألفاظ بذيئة ضد صاحب السعادة السرى صالح الملوم باشا وأخيه صاحب العزة الوجيه عبد الله الملوم بك عمدة مغاغة فلما خشى مأمور المركز تفاقم الحال من جراء

هذه المظاهرة والألفاظ البذيئة التى ينادى بها المتظاهرون أصدر أمره إلى حضرة معاون البوليس ليفرق هذه الطغمة الفاسدة بأحسن الطرق وأرق الوسائل فأبى المتظاهرون إلا المشاكسة ولكن الله قدر أن يتفرقوا.

هذا هو حادث الأمس بحذافيره. ولكن الوفديين لا يعجبهم النظام ولا المحافظة على الأمن وسلامة الأرواح، فراحوا يطلبون نقل مأمور المركز وإيقاف صاحب العزة عبد الله الموم بك ولا يعلم غير الله ما تنوى أن تفعله وزارة الحياد.

. . .

وقد كتبت جريدة السياسة تقول[1]:

المعارك الانتخابية الدموية

على حزب الوفد تقع تبعتها

لا تزال الأخبار ترد على الصحف بما يقع من معارك دموية بسبب الانتخابات الحاضرة. ولقد نشرنا نحن من ذلك شيئًا غير قليل. وآخر ما يراه القارئ ما حدث بالسنبلاوين فى مديرية الدقهلية وبفاقوس فى مديرية الشرقية مما يراه القارئ فى غير هذا المكان. وقد نشرنا أمس شيئًا مما حدث فى الفيوم. كذلك نشرنا منذ أيام بعض ما حدث فى جرجا. هذا، ولا يزال باقيًا على موعد الانتخاب اثنا عشر يومًا، سبحان من يدرى ما سيقع أثناءها من معارك كهذه التى وقعت! بل إن الدلائل لتدل على أنه كلما اقترب اليوم الحاسم حمى الوطيس بين المتنافسين وأنصارهم، وكلما شعر حزب الوفد بضعف مرشحيه فى الدوائر دفع الناس دفعًا إلى هذه المعارك التى تنتهى بالعسف والتخريب لغير مبدأ يريد أحد المرشحين مناصرته، ولكن لشفاء ما فى النفوس من شهوات وحزازات.

وتدافع جريدة الوفد عن وقوع هذه المعارك بأن مثلها يقع فى بلاد أوروبا أثناء الانتخابات.

ولسنا نذكر أن مواقع دموية تحدث فى هذه الصورة الفظيعة فى أية أمة من الأمم. على أنه إن صح أن كان شىء من مثل ذلك يقع فى بعض الأحايين فإنه يقع تأييدًا من جانب طائفة من الناس لمبدأ من المبادئ يعتقدون أنه وحده الذى تصلح به شئون أمتهم وترتفع به مكانتها بين الأمم، وقديمًا كان الناس يقتتلون فى سبيل الآراء والمذاهب والمعتقدات وإن كان القتال الذى يحصل بين أهل الأمة

---

(١) السياسة فى ٩ ديسمبر.

الواحدة، حتى لمثل هذه الغايات السامية، لم يصل إلى مثل هذا الذى نراه فى هذه الأيام. وإننا بإزاء ما نشهد لنُسائل أنفسنا ماذا كانت الحال تكون لو أن الأحرار الدستوريين خاضوا الموقعة الانتخابية فاندفع الوفد يحاربهم بأضعاف ما يحارب به رجالاً يزعمون أنهم يدينون برأيه وإن لم يذعنوا لترشيحه شخصًا معينًا للنيابة عنهم؟ وهذا هو الذى قلناه منذ أصدر الحزب قراره. قلنا إنه أصدر هذا القرار مضحيًا تلك التضحية الكبرى حقنًا لدماء المصريين تسيل بأيدى أبناء وطنهم من جهة، وحتى لا يتعرض الأمن والنظام للخطر تعرضًا يُخشى منه أن يستفيد خصوم المعاهدة فى مصر وإنكلترا حجة يتذرعون بها لإفساد شأن المعاهدة. والواقع أن انتخابات لا تقوم على أساس الرأى والمبدأ ولا يتقدم فيها المرشحون مؤيدين أنفسهم أمام الأمة بالمبادئ التى ينادون بها وأوجه الإصلاح التى يعتزمون الدفاع فى البرلمان عنها، لا يمكن أن تجرى إلا على هذه الصورة التى نراها اليوم، ولا يمكن أن يكون لها قوام إلا الفوضى التى تزداد فى البلاد كل يوم انتشارًا.

ولن تقف آثار هذه الفوضى عند الحملة الانتخابية ولن يكون يوم الانتخاب خاتمتها. بل هى ستستمر إلى ما بعد ذلك وستُذكى فى النفوس من البغضاء والعداوة والحقد ما سيبقى مهددًا الأمن والنظام فى المستقبل إلى زمن غير قليل. ذلك بأن ما يدفع الناس إلى ما يقعون اليوم فيه ليس هو خلافًا فى الرأى واختلافًا فى وسائل الإقناع، بل هو استثارة الشهوات الدنيا للسواد ودفعه إلى غايات شخصية بحتة. فليس لعقل السواد إذن فى الأمر دخل. إنما الدخل كله لمصالحه وأهوائه وشهواته. وهذه كلها لا تهدأ حين تمام الانتخاب وانتقال النواب يدافعون عن مبادئ ناخبيهم وآرائهم داخل المجلس كلا! بل يظل جرحها عميقًا فى النفوس وينتظر كل واحد بمَنْ أساء إليه الدوائرَ. ذلك بأن الناخب على أساس مبدأ من المبادئ إذا لم ينجح من صوت هو له بالذات فسينجح فى دائرة أخرى رجل من مبدئه يدافع فى المجلس عن رأيه. وفى هذا له من الترضية ما يعزيه عن عدم نجاح من انتخبه. أما الذى أوذى فى شخصه أو فى ماله لغير داع من رأى أو مبدأ، فيعتبر من اعتدى عليه خَصْمًا شخصيًا له يدبر له فى المستقبلً لأسباب الانتقام منه.

ولاتقاء مثل هذه النتائج نادينا منذ الانتخابات الأولى فى سنة ١٩٢٣ بأن يعين كل حزب من الأحزاب المبادئ التى يقوم عليها، والآراء التى يعتزم فى البرلمان

الدفاع عنها والبرنامج المحدد الذى يريد حين نجاحه بكسب الأغلبية تنفيذه. نادينا يومئذ بهذا فلم يسمع حزب الوفد لندائنا وخاض الانتخابات على قاعدة لو رشح الوفد حجرًا وجب انتخابه. فلما عاد دولة محمد محمود باشا هذا العام وأراد استفتاء الأمة فى مشروع المعاهدة ألحفنا نطلب إلى الوفد إبداء رأيه فيها كى يكون هذا الرأى مدار الانتخابات كما يكون برنامج الإصلاحات الداخلية مدارها إذا استوى الوفد والأحرار الدستوريون فى قبول المعاهدة. لكن الوفد أبَى أن يعلن رأيه وأصر على موقفه الشاذ وظل مُصرًا عليه حتى هذا الوقت الحاضر. ولقد قدرنا منذ اللحظة الأولى أن انتخابات لا تدور على أساس من إقناع الناخبين لا يمكن أن تدور إلا على قواعد فاسدة من الرِّشْوة والقسوة ولا يمكن أن تتحرك فيها إلا الشهوات الدنيا ما دام العقل لا يحكم فى شىء يستطيع النقل الحكم فيه. وانتخابات كهذه لا معدى لها عن أن تقع فيها الفظائع الدموية التى تقع اليوم. وإذا كانت هذه الفظائع تقع ونصف الأمة لم ينتخب إن أصبح المرشحون المنفردون نوابًا عنه من غير انتخاب فماذا كان يكون الحال لو أن الانتخابات كانت عامة فى كل الدوائر، ولو أن الحزازات لم تقف عند الحدود التى تدور داخلها اليوم، بل امتدت إلى الانتقام الذى كان حزب الوفد يهدد الأحرار الدستوريين قبل تقريرهم عدم دخول الانتخاب به، انتقامًا لم يكن الأحرار الدستوريون ليقفوا أمامه من غير أن يدفعوا القوة بأقوى منها والعدوان بعدوان يقمعه بل يحطمه.

فالتبعة الحقيقية عن المعارك التى تحدث اليوم وعما يقع فيها إنما هى على الخطة الشاذة التى أصر الوفد على أن تجرى الانتخابات على موجبها، وعلى شذوذ آخر لا مثيل له فى أمة من الأمم. فهولاء المتقدمون للانتخاب ينادى كل واحد منهم بأنه من حزب الوفد ويرشح نفسه تحت لوائه. فماذا على الوفد إذن لو أنه ترك كل واحد من المرشحين لمجهوده الخاص ولثقة الناس الصحيحة به وأيا فاز كان صوته فى البرلمان مع الوفد؟ ما الحكمة فى أن تقوم الجماعات المتجولة وعلى رأسها الغرابلى باشا أو الشمسى باشا أو الأستاذ وليم يخطبون الناس لتأييد مرشح ضد مرشحهم إذا هم عجزوا عن إقناع من لم يرشحوه بالتنازل مقابل وعد يعدونه به أو رشوة يدفعها منافسه له؟ إن العقل المستقيم الذى ينظر للأشياء النظرة الصحيحة لا يستطيع أن يفهم هذا التصرف ولا أن يسيغه. لكن لذلك تفسيره. فالوفد ليس هيئة سياسية بالمعنى المفهوم فى الأمم

المتحضرة. هو ليس هيئة سياسية بالمعنى المفهوم فى الأمم المتحضرة، وهو ليس هيئة سياسية يعنيها قبل كل شىء رأى من الآراء أو مبدأ من المبادئ. بل هو عصابة مكونة من أشخاص معينين يعرف بعضهم جرائم بعض ولا يريدون أن يطّلع أحد من غير الأصيلين فى العصابة على مخازيها وأسرارها وعلى الآثام الشنعاء التى ترتكبها بليل ضد كل حق وعدالة ما قامت فى الحكم. هذا هو السر فى ذلك الهجوم من هيئة حزب الوفد الرئيسة على جماعة ينادون صراحة أنهم ينتمون إلى الوفد، ولو أن للوفد رأيًا معينًا لما هاجمهم بل لرحب بأى واحد ينال الانتخاب منهم ثم لكانت له فى ذلك مصلحة أن لا يحس الذين ينجحون بالرغم من مهاجمته إياهم أنه عدو لهم. لكن هذا التفكير السياسى المستقيم لا يتفق وحياة العصابة التى يحياها الوفد. وإلا فهل يقولون لنا أى سبب يجعلهم يفضلون حسين بك فوده على مصطفى بك فوده وهما شقيقان وكلاهما ينادى بوفديته الصريحة؟ وهل يقولون لماذا فضلوا محمد بك الشناوى على الأستاذ كامل يوسف حتى حملوا هذا الأخير على التنحي عن ترشيحه كما حملوا غيره من الوفديين؟ ولتظل العصابة متماسكة ولكيلا يطّلع غير الأصليين من أعضائها على أسرارها، يستبيح حزب الوفد أن تحدث الفوضى وأن تجرى الدماء فى البلاد أنهارًا، ذلك بأنه لا يُعنى بأمن الوطن ورخائه قيد شعرة. وإنما تعنيه مصلحة أفراد العصابة، وتلك جريمة فى حق مصر شر جريمة وخيانة للوطن أكبر خيانة!

رحلة رئيس الوفد فى الوجه القبلى

الشائع أن أهالى الوجه القبلى أكثر تحمسًا للأحرار الدستوريين منهم لحزب الوفد. ولعل ذلك راجع إلى العصبيات العائلية، فمنهم رئيس الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا ووكيل الحزب محمود عبد الرازق باشا وكثيرون من أعضائه كمحمد محفوظ باشا وعلى إسلام باشا وصالح لملوم باشا وسيد خشبة باشا وغيرهم.

وخشية أن يخذله الوفد من مرشحيه أمام المرشحين المستقلين - رغم ابتعاد الأحرار الدستوريين - فقد اختص النحاس باشا الوجه القبلى برحلته ليثير الحماس فى تأييد الوفديين.

وقد بدأ رحلته يوم الخميس الثانى عشر من هذا الشهر وانتهى إلى (الأقصر) يوم الجمعة الثالث عشر منه. فكان يمر بالبلاد على عجل.

* * *

ولقد نكتفى من هذه الرحلة بذكر خطبه:

كلمته فى الواسطى

«أشكر كل الشكر أهل الواسطى وأهل الفيوم على هذه الحفاوة الصادقة وهذا الترحيب البالغ، وأرجو أن تعملوا جميعًا على إنجاح مرشحى الوفد فى الدوائر التى فى مناطقكم فكلهم رجال إخلاص وتضحية».

ثم نادى دولته بحياة المرشحين اسمًا اسمًا وكان الجمهور يردد هتاف دولته.

فى طهطا

«أشكركم كل الشكر على هذا الاستقبال العظيم وإننى لمسرور به كل السرور، وسرورى أعظم بما علمت وسمعت من أنكم استقبلتم أعضاء الوفد فى مدينتكم أحسن استقبال فبارك الله فى إخلاصكم، بارك الله فى وطنيتكم. إن هذه المظاهر البالغة الجميلة لتدل على تأصل الروح الوطنية الكريمة فيكم وإن شاء الله ستنتخبون مرشح الوفد عن دائرتكم فتلبوا بذلك نداء الوفد. أشكركم أهل طهطا. بارك الله فيكم والسلام عليكم».

فى جرجا

«أتعرفون؟

بفضل الثبات وفضل الثابتين وفيهم فخرى بك عبد النور زالت الدكتاتورية، وعاد الدستور وعادت الحرية، وها نحن أولاء نسعى ونعمل لاستقلالكم».

فى البلينا

بارك الله فيكم يا أهل البلينا، إن الروح الوطنية المتجلية فيكم نعرفها من قديم وهى ثابتة وبفضل هذا الثبات أمكنكم أن تتغلبوا على الدكتاتورية. الساقطون قد أسقطهم الله وهم فى سقوطهم الباطل، ونحن فى علو الحق، والحق قد علا على الباطل، بفضل ثباتكم وتجشمكم المتاعب وتمسككم بمبدأ الوفد القويم.

«والمهم عندنا فى الانتخابات هو أن تكون النتيجة درسًا لهؤلاء الذين يتقدمون ضد مبادئ الوفد ويحاربون الدستور، حتى لا يجرؤ أحد بعد الآن على الاعتداء على دستور البلاد».

ثم هتف بحياة مرشحى الوفد بأسمائهم فردد الحاضرون هتافه.

فى فرشوط

أحييكم وأشكركم

إذا كنتم وطنيين كما أرى فلا تمكّنوا منافس مرشح الوفد من الفوز فى دائرتكم، إنكم إذا انتخبتم مرشح الوفد أديتم أجلّ خدمة لبلادكم وفقكم الله إلى ما فيه خير بلادكم».

ثم هتف دولته بحياة مرشح الوفد فردد الجميع هتافه وتحرك القطار بين الحماسة والهتاف.

فى نجع حمادى

«لقد رشحنا لكم همام بك خلف الله، ذلك النائب الثابت الأمين فعليكم أن تُولُوه ثقتكم وتنتخبوه نائبًا عنكم، ليكون لنا عونًا ووكيلاً مفوضًا منكم، فى تثبيت دعائم الدستور لكى لا نجعل لأولئك الذين اعتدوا على الدستور رجعة.

كذلك عبد الستار عمران عليكم أن تنتخبوه لأنه مرشح الوفد عنكم.

أولئك هم نوابنا الثابتون رشحناهم عنكم فلا تنتخبوا غيرهم.

عندنا استقلال البلاد نريد أن نحققه، وعندنا الدستور نريد أن ندعمه ونثبته، فابعثوا إلينا رجالاً أكفاء للقيام بما تتطلبه مصلحة الوطن».

(أصوات - ليحى مرشحو الوفد - لا ننتخب غير مرشحى الوفد - ليحى الدستور - ليحى الرئيس الجليل).

فهتف دولته (ليحى الدستور - ليحى الاستقال - ليحى الثبات على المبدأ - لتحى مصر).

فى دشنا

«أشكركم كل الشكر، وأرحب بوطنيتكم.

وأقول لكم إننا الآن فى دور الانتخابات العامة وأمور عامة هى تثبيت دعائم الدستور الذى اعتدى عليه المعتدون أعداء بلادهم، والسعى لنيل الاستقلال».

«من أجل ذلك رشحنا عن دائرتكم حضرة حسين أفندى الوكيل ليكون لنا مساعدًا على القيام بمهمتنا فعليكم أن تنتخبوه».

فى قنا

«يا أهل قنا الكرام!

«تحيتى إليكم هى أن تهتفوا معى ليحى الأستاذ مكرم عبيد، ليحى الأستاذ مكرم عبيد، ليحى الأستاذ مكرم عبيد (هتاف عالٍ بحياة مكرم عبيد).

«تحيتى إليكم، هى أن تهتفوا معى ليحى المجاهد الكبير، (هتاف) ليحى ساعد رئيس الوفد الأيمن (ترديد الهتاف).

يا أهل قنا الكرام!

«قنا منى بمنزلة سمنود، أشعر فيها أننى بين عشيرتى وأهلى، وأن مكرم ينزل منى منزلتى من نفسى، وأنى عندما أقول قنا، كأنى أقول سمنود.

قد زرتكم فى سنة ١٩٢٧ ووعدتكم بأن أعود إليكم، وأنا اليوم أعدكم أن أزوركم بعد الانتخابات لا قبلها، حتى تتمكنوا بقوتكم من أن تخذلوا منافس مكرم شر خذلان وتضيعوا عليه التأمين».

(أصوات - سنخذله إن شاء الله).

وهنا هتف مكرم بك بحياة الرئيس فردد الجميع هتافه، وهتف الرئيس قائلاً: لتحى قنا، فصفق المستقبلون ورددوا الهتاف(١).

* * *

شكر رئيس الوفد لمستقبليه

«كان من نعم الله علينا أن رأينا بالأمس من القاهرة إلى الأقصر مظاهر الوطنية رائعة شائقة، وأحسسنا بقلوب مواطنينا نابضة بحب مصر خافقة فحمدنا لله سبحانه وتعالى نعمته على البلاد من دانيها إلى قاصيها، وشكرنا للأمة الكريمة استمساكها بعروة الوفد وشد أزر المخلصين من بنيها، وزدنا إيمانًا بما نحن به مؤمنون من قبل، وما من أجله نحيا، وفى سبيله نؤمن بأن الحرية قد نبتت بذورها فى تربتنا الخصيبة وستؤتى للناس أُكُلها ولو كره المفسدون.

فشكرًا لمئات الألوف من أبناء الشعب الكريم الذين تدفقت جموعهم فى المحطات والشوارع، وشكرًا للوفود من شيوخ الأمة ونوابها وأعيانها ولجان الوفد الذين رافقونا فى القطار من إقليم إلى إقليم لتحيتنا والترحيب بنا، وشكرًا لكل دائرة من الدوائر الانتخابية على تأييدها لمرشحى الوفد، والعمل على إعلاء كلمته، وشكرًا للأمة الكريمة إحياءها ذكرى الزعيم المبرور فى شخص خليفته، وحمدًا لله العلى القدير الذى مهد للشعب المصرى عودة دستوره واستكمال حريته.

مصطفى النحاس».

---

(١) كوكب الشرق فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩.

الأقصر فى يوم الجمعة ١٢ رجب سنة ١٣٤٨ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩.

فى أسوان

ثم انتقل إلى أسوان فى الثامن عشر منه وعاد إلى الأقصر فبعث للصحف بشكره يقول:

«حيًّا الله الصعيد فلم يغب عن الذكر ما قابلناه به أهله من القاهرة إلى الأقصر، وفى مدينة الأقصر والقرى المجاورة، من رائع الاستقبال وبالغ الاحتفاء مما أطلق لساننا بشكرهم والثناء عليهم، وها هم كذلك على طول الطريق من الأقصر إلى أسوان، فى المحطات وغير المحطات، وفى مدينة أسوان، ومن أسوان إلى الشلال، يغمروننا بأبلغ مظاهر الحفاوة والتكريم ويقووننا بما ينبعث من حرارة قلوبهم فيشرق على وجوههم، ويتجلى فى هتافاتهم وشديد حماستهم من آيات الإيمان بالحق والإخلاص للوطن بما يسر الصادقين. ويكبت الحاسدين. فلهم منا أوفر الشكر وأبلغ الثناء. ولقد اطمأنت نفسنا وقرت عيننا بما ألفيناه ورأيناه فى القطر كله من تعلق الأمة بوفدها الأمين لقضيتها، المتفانى فى خدمتها، حتى أصبح عقيدة لها لا تزعزها الحوادث، ولا تقوَى عليها يد الطغيان، وغدًا إن شاء الله سيقوم الجميع بواجبهم الوطنى بانتخاب مرشحى الوفد فى جميع الدوائر؛ مما سيكون له أبلغ الأثر فى تصريف شئون البلاد ويأتى لها بإذن الله بأبرك الثمرات»[1].

مصطفى النحاس

❊ ❊ ❊

يوم الانتخابات ونتيجتها الأولى

أُجريت الانتخابات يوم السبت الحادى والعشرين من هذا الشهر، وقد أهابت صحف الوفد بالشعب المصرى أن يهتم بشأنها وأن يختار مرشحى الوفد فيمنحهم ثقته.. إلخ.

وفى اليوم التالى أُعلنت النتيجة الأولى فإذا بأكثرية المقاعد ينالها الوفد وكان ذلك أمرًا منظورًا ومتوقعًا.

❊ ❊ ❊

(١) كوكب الشرق فى ٢١ ديسمبر.

الاعتداءات يوم الانتخابات

حدث فى دائرة ديروط - وهى الدائرة المرشح فيها چورج ويصا بك وأحمد قرشى بك وكلاهما وفديان - أن اشتبك أهالى بلدتى القصر ودير القصر من بلاد هذه الدائرة، وقد انجلت المعركة عن قتل اثنين أحدهما من أنصار چورج ويصا بك والثانى من أنصار أحمد قرشى بك.

وتقابل جماعة من الناخبين فى دائرة العمار المرشح فيها كمال علما باشا ومحمود زكى بك من أنصار الطرفين واشتبكوا مع بعضهما، وقد حدث من جراء ذلك إصابات بسيطة وتلف يسير لإحدى السيارات التى كان يركبها المتظاهرون.

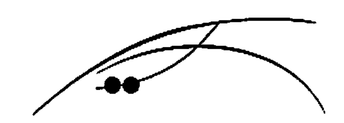
وتظاهر فريق من الناخبين فى ببا وقد فرقهم البوليس من غير أن تحدث إصابات.

وتلقت إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية برقيات كثيرة من جهات مختلفة بوقوع مظاهرات بين الناخبين كان البوليس يفرقها قبل أن تنتهى إلى نتائج سيئة.

■ ■ ■

الفصل الثالث

ضجة حول نتائج الانتخابات
النظر فى الطعون - استقالة الوزارة العدلية
تكريم سكرتير الوفد



النظر فى صحة الطعون

أثارت جريدة السياسة مسألتين خطيرتين عقب ظهور نتائج الانتخابات، أولاهما مسألة النظر فى صحة الطعون. فهى ترى أنه وقد انتهت الانتخابات بفوز جماعة من خصوم الوفد الذين تقدموا للناخبين إما مستقلين أو باعتبار أنهم «على مبادئ الوفد» وذلك رغم أن الوفد تبرأ منهم وحاربهم بكل ما لديه من وسائل المقاومة والتأثير. ولكن لم يمضِ على ظهور نتيجة الانتخابات وفوز أولئك النواب يوم أو يومان حتى رأينا بعضهم يبادر بالإعلان أنه منضم إلى الوفد عامل تحت لوائه. وهذه ظاهرة ألفناها بعد كل انتخاب وعلتها واضحة، هى سعى أولئك النواب الذين خرجوا على حزب الأغلبية وفازوا رغم إرادته إلى اتقاء نقمته والتماس رضاه حتى إذا نُظرت الطعون النيابية أمنوا على كراسيهم. وهى بلا ريب ظاهرة سيئة فى الحياة النيابية، تنم عن معان لا تتفق مع شرف النيابة ونزاهتها ولا تتفق أيضًا مع المبادئ الأخلاقية العامة. ولهذا نعتقد مخلصين أن أولئك النواب الذين يحملهم الخوف من الطعون على التحول من مبدأ سياسى إلى آخر أو من جهة سياسية إلى أخرى والاتشاح بعد فوزهم بثوب أَبَوْه قبل الانتخابات أو أباه عليهم حزب الأغلبية، يُقْدمون على هذه الخطوة فى شىء غير قليل من المواراة والأسف. ولا ينسون ما تدلى به من المعانى السيئة. ولعلهم يلتمسون لأنفسهم دائمًا عذر الغاية التى يسعون إليها ولكن مثل هذا العذر لا يبرر ما توصم به الحياة النيابية من جراء الإقدام على مثل هذه الطريقة المؤلمة ولا يرفع تُهَم التلون والاتجار بالمبادئ ونكث عهد الناخبين عن نائب يشترى سلامة نيابته بالتحول غداة الانتخاب من ناحية سياسية إلى أخرى.

وهذه بالطبع علل وظواهر لا تخفى على الأمة ولا على حزب الأغلبية، أو بعبارة أخرى حزب الوفد الذى يحاول النواب المستقلون اتقاء شره بإعلان الانضمام إليه والعمل تحت لوائه بعد أن خاضوا معه معركة ملؤها الأحقاد والخصومة. ومن الأسف أن يحمل أولئك النواب على أن يلتمسوا لغايتهم طريقًا يقترن بهذه الوصمات وأن تثار أمثال هذه الظنون حول النظر فى مسألة الطعون البرلمانية؛ لأن البرلمان هو الذى يختص بالنظر فيها ولأن حزب الأغلبية هو الذى يتحكم فى مصايرها بمقتضى نصوص الدستور ذاته. فسعى النواب المستقلين إلى نيل رضى حزب الأغلبية هو فى الواقع رشوة معنوية تقدم للمحكمة البرلمانية التى يلقى إليها الفصل فى أمر نيابتهم ورشوة لحزب الأغلبية الذى يستطيع بكثرة نوابه أن يوحى بفصلهم وأن يصوِّت بإلغاء نيابتهم. ولم يحمل هؤلاء النواب على سلوك هذا المسلك الذى لا يتفق مع كرامة الحياة النيابية إلا لأن التجارب دلت على أنهم يلجئُون إلى وسيلة ناجعة تنتهى فى غالب الأحيان بتحقيق غايتهم ونجاتهم من نقمة خصومهم، إذ الواقع أن الطعون النيابية لم تسفر فى الدورات البرلمانية الماضية إلا عن إلغاء نيابة نواب قلائل.

ولما كنا على أبواب استئناف الحياة النيابية، فمن الواجب أن تُبحث عيوب النظام البرلمانى لمصلحة الحياة النيابية ذاتها لا لمصلحة حزبية. وليس من ريب فى أن النتائج التى ترتبت على إبقاء الفصل فى مسألة الطعون من اختصاص البرلمان قد أثبتت أن البرلمان ليس هو الهيئة التى تصلح لتقرير مصير نيابة بعض أعضائه؛ لأن الميول السياسية والمصلحة الحزبية كما أثبتت الحوادث هى التى تسود دائمًا فى جو لجنة الطعون وفى الجو الذى يصوت فيه لإبطال النيابة أو إقرارها، وأن النواب المستقلين أو غيرهم ممن يخشون نتائج الطعون يحملون كما قدمنا إلى سلوك وسائل لا تتفق مع شرف النيابة لاتقاء بطش حزب الأغلبية من جراء خروجهم عليهم أو منافستهم لمرشحيه وانتصارهم عليه وعلى أنصاره. لهذا نتقدم اليوم مخلصين بدعوة حزب الأغلبية الذى سيتولى الحكم فى أيام قلائل، إلى بحث هذه المسألة بشىء من الجد والنزاهة إذا كان حقًا يخلص لصون الحياة النيابية من العبث ويرى أن يربأ بكرامتها عن الصغائر المُشِينة وهذه المهازل السياسية التى تُرتكب باسمها.

وقد فتح الدستور نفسه باب الإصلاح فى هذه المسألة على مصراعيه، فقد نص فى المادة ٩٥ على أنه يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثَى الأصوات.

ويجوز «أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى» ومن المحقق أن لجنة الدستور قد راعت فى وضع الفقرة الأخيرة كل الاحتمالات التى يمكن أن تترتب على اختصاص البرلمان بالفصل فى مسألة النيابية. وقد أيدت الحوادث بعد نظرها فى ذلك إذ أضحى هذا الاختصاص مثار الظنون وأضحى أداة فى يد حزب الأغلبية للرضى والنقمة وباعثًا إلى تشويه الحياة النيابية، بما يحمل النواب المستقلين على ارتكابه من صنوف التلون السياسى وانتهاك المبادئ وقواعد الإخلاق. بل أضحى سبيلاً لإبطال معنى النيابة وتفويت غايتها الحقيقية والعبث بإرادة الناخبين أنفسهم، لأن النائب الذى يتقدم مستقلاً ضد إرادة حزب الأغلبية ويجوز معه معركة انتخابية حامية يفوز فيها بأغلبية الناخبين، ثم يعود غداة فوزه فيعلن انضمامه للحزب الذى كان يخاصمه والذى ضَنَّ عليه الناخبون بثقتهم وخذلوه، يرتكب عبثًا صارخًا بإرادة الناخبين وتعتبر نيابته باطلة من الوجهة العملية؛ وإن بقيت صحيحة من الوجهة النظرية لأن الدستور لم يتخذ من هذا التحول أساسًا لبطلان النيابة. ومن الواجب على مثل هذا النائب أن يستقيل، وأن يعود فيتقدم للانتخاب باسم الحزب الذى رأى أن ينضم إليه ليعطى الناخبين فرصة لإبداء رأيهم فى هذا التنقل الحزبى. ولكن الذى يقع دائمًا هو أن مثل هذا النائب يبقى نائبًا رغم إرادة الناخبين ورغم نُكْثه بعهوده لهم. ولعلنا نذكر مثل النائب الإنكليزى المستر جويت الذى تقدم فى انتخابات مايو الأخيرة للنيابة باسم حزب الأحرار وفاز بها، ثم رأى أن ينضم عقب فوزه إلى حزب العمال فتنازل عن نيابته ورشح نفسه ثانية باسم حزب العمال وفاز بالنيابة على هذا الاعتبار.

وما دام الدستور قد فتح باب الإصلاح فى هذه المسألة، فمن الواجب أن تكون فى مقدمة الإصلاحات التى يجب أن يُعنى البرلمان القادم بتحقيقها، وليس بالطبع سلطة أخرى يمكن أن يعهد إليها بالفصل فى مسألة الطعون البرلمانية غير القضاء. فمن الواجب إذن أن يحال هذا الاختصاص إلى قضائنا الأعلى ممثلاً فى محكمة النقض والإبرام التى هى اليوم أرفع سلطاته، أو إلى أية سلطة قضائية أرفع منها يُنص على قيامها فى المستقبل. وبهذه الوسيلة تصان الحياة النيابية عن ظنون تتوجه إليها بحق ويأمن خصوم حزب الأغلبية من النواب على مصير نيابتهم ولا يحملون على ارتكاب غضاضة الرياء والتحول وشراء كراسيهم بنوع من الرِّشْوة المذمومة، ومن جهة أخرى تستطيع الأمة أن تثق بأن كل النقط

الفقهية التى تتعلق بالطعون تلقى كل ما يجب لها من بحث وتمحيص علمى وفقهى على يد شيوخ الفقه والقانون.

هذه خطوة نرجو أن يقوم باتخاذها الوفد وبرلمانه. ويقيننا أنه لا يخسر شيئًا باتخاذها، بل يكسب كثيرًا، لأن الوفد بحاجة كبيرة إلى إثبات نزاهته فلو أقدم فى شىء من الشجاعة على اتخاذ هذا الإجراء لكان له من ذلك غُنْم معنوى. ولعل الوفد لا تصرفه المظاهر الخادعة عن تقدير الحقائق بعد أن كشف الانتخابات الأخيرة عن تدهور نفوذه وتضعضع هيبته، وبعد أن أرغم على الاكتفاء بنيل سدس أصوات الكتلة الناخبة فى البلاد. وخير للوفد، وفى جانبه أغلبية محققة أن يتذرع اليوم بشىء من التجرد عن المصالح الذاتية وأن يعمد إلى تناول الحياة النيابية بشىء من الإصلاحات النزيهة، فهو إن تناول مسألة الطعون بالإصلاح الذى أشرنا إليه أو بما يماثله، لكان له عوض نواب قلائل ينصرونه فى رياء وقهر خطوة حسنة فى سبيل إنقاذ هيبة لوثتها الأهواء والظنون(١).

ولكن صحف الوفد لم تعقب على الموضوع بكثير من المناقشة فبقيت المسألة من اختصاص البرلمان.

* * *

نتائج الانتخابات ونصيبها من الدقة

النظرية الثانية أن البرلمان القادم لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحًا، وعلة ذلك عند جريدة السياسة أن عدد الذين اشتركوا فى الانتخابات ضئيل جدًا بالنسبة لِمن لهم حق الانتخابات، ثانيًا عدد الناجحين من مرشحى الوفد لا يتناسب مع ما أعطى لهم من أصوات.

وندع السياسة توضح نظريتها، قالت بتاريخ ٢٢ ديسمبر:

انتهت الانتخابات لمجلس النواب أمس، فيما عدا بعض الدوائر التى سيُعاد فيها بين من لم يحرز أحدهما الأغلبية المطلقة، وفيما عدا دوائر الصحراء والحدود، وهى يسيرة لا تؤثر فى النتيجة العامة ولا تغير وجهها، وبذلك تمت لحزب الوفد الأغلبية البرلمانية اللازمة التى تخوله أن يتولى مقاليد الحكم وأن يهيمن على سياسة الدولة تحت إشراف البرلمان، وهى نتيجة لم يكن فيها شك ولا منها مفر بعد أن تنحى الأحرار الدستوريون عن المعركة الانتخابية وأخلوا

---

(١) السياسة فى ٢٩ ديسمبر.

الميدان للوفد وأراحوه من عناء المجاهدة ورفعوا عنه مؤونة المزاحمة الجدية، وبخروج الأحرار الدستوريين من الميدان خلا وجه البرلمان فى الواقع للوفد؛ لأنه ليس هناك أحزاب أخرى قادرة على منافسته ومغالبته فى دوائر القطر ولمْ يتقدم الحزبان الآخران بأكثر من نحو أربعين مرشحًا لو فازوا جميعًا لبقى أن أكثر من النصف وفديون رشحهم حزب الوفد أو رشحوا هم أنفسهم على أنهم وفديون، وأما المستقلون فأفراد لا يكونون حزبًا وهم على كل حال قليلون. ومع ذلك وعلى الرغم من أن الوفديين لا منافس لهم وأن أكثر خصومهم ينتمون إلى حزبهم أو يدعون ذلك، فقد لقى الوفد الأمَرَّيْن وعانى أشق المتاعب ولم يفُز الكثيرون من مرشحيه إلا بجهد جاهد ونَصَب ناصب مع فرق يسير فى الأصوات، وقد احتاج أن يؤيد مرشحيه برسل منه يجوبون معهم بلاد الدوائر ويخطبون الناخبين ويحثونهم على إيثار المرشح الوفدى، على عكس ما كان يحدث فى الانتخابات السابقة أيام كان الوفد لا يكلف نفسه هذه المشقة، مكتفيًا بأن المرشح من أنصاره، وفيما اضطر إليه الوفد من الجهد والطواف ما يدل على شعوره بالفتور عنه وأن مركزه فى البلاد غير ثابت كما كان، ويؤيد هذا أن أرقام الفائزين قريبة من أرقام المنهزمين فى عدد ليس بالقليل من الدوائر، فلو أن الوفد كان راسخ القدم فى الأقاليم كما كان على عهد المغفور له سعد باشا لما نال الذين زاحموه كل هذه الأصوات وقد برئ الوفد فى صحفه وبألسنة خطبائه ورسله وبسط لسانه فيهم وأعلن أنهم خوارج وأنهم أشد أعدائه وأبغض إليه من خصومه. مع ذلك يرى القراء فى غير هذا المكان بين نتائج الانتخابات أمثلة عديدة على أنهم استطاعوا مزاحمته ومضايقته، وفشل مرشحو الوفد وفاز خصومهم من المستقلين أو الذين يقولون إنهم وفديون، وسيُعاد الانتخاب فى دوائر أخرى بين مرشح الوفد ومزاحمه المستقل، لأن أحدهما لم يفُز بالأغلبية المطلقة، ويلاحظ أن مرشح الوفد أقل من خصمه عدد أصوات أو العددان متقاربان جدًا بحيث لا يعد الفرق فرقًا هذا فى الأقاليم، أما فى القاهرة والإسكندرية فالظاهرة البارزة أن الذين تقدموا لإعطاء أصواتهم، عددهم يسير جدًا من عدد الناخبين فى كل دائرة، ففى كرموز بالإسكندرية كانت جملة الأصوات ٨٨٢ فقط أى نحو التُّسع أو العُشْر، وفى الخليفة بلغت جملة الأصوات ثلاثة آلاف تقريبًا على حين يبلغ عدد الناخبين فوق العشرين ألفًا، وفى عابدين كانوا ألفين بينما الناخبون أضعاف أضعاف ذلك، وفى بولاق الغاصَّة بالناخبين

لم يحضر منهم إلا ١٥٠٠ فقط. ويمكن أن نقول مبدئيًا وبصفة عامة إن عدد الأصوات فى دائرة القاهرة والإسكندرية التى جرت فيها الانتخابات لم تبلغ عدد خُمس الناخبين، أما فى الأقاليم فكانت بعض الدوائر فاترة والبعض حارة نسبيًا ولكن متوسط الرقم فى الدوائر لم يتجاوز الثلثين على ما هو ظاهر إلى الآن. وليس فى وسعنا قبل أن تكون أمامنا كل الأرقام أن نورد إحصاء دقيقًا ولكن العبرة واضحة ولكن تغير منها النتائج الباقية والعبرة بعدد الأصوات لا بعدد الفائزين وعدد الناخبين فى دوائر القطر كلها نحو ثلاثة ملايين وقد صار نحو نصف أعضاء المجلس نوابًا بمجرد الترشيح، ومعنى ذلك أن الناخبين حُرموا حقهم ولم تُتح لهم فرصة الإعراب عن رأيهم وإرادتهم، فنصف الناخبين من الأمة أى نحو مليون وخمسمائة ألف غير ممثلين فى البرلمان، والنصف الثانى إذا اعتبرت نحو الثلثين فقط خاضوا المعركة الانتخابية وأن كثيرين من منافسى الوفد فازوا عليهم وأن مرشحى الوفد فيما يفهم لم ينالوا فى الجملة أكثر من ثلث الأصوات. كانت نتيجة ذلك أن البرلمان الذى سينعقد فى الحادى عشر من شهر يناير إنما يمثل فى أشخاص النواب الوفديين سدس جمهور الناخبين، وهذا السدس لم يكن حقه أن يمثله فى البرلمان أكثر من أربعين نائبًا ولكنه يمثله الآن الأكثرية الساحقة أى خمسة أضعاف هذا العدد وزيادة. فهو فى جملته يعادل تمثيله تمثيل أربعين نائبًا فقط ولعل النسبة دون ذلك.

وإنما كان هذا ممكنًا لأن قانون الانتخاب الذى أقره البرلمان الوفدى، وعدل به القانون الأول، يسَّر ذلك على حساب الدستور، فجعل الانتخاب مباشرًا، والدستور ينص على أنه ذو درجتين، وأجاز أن يصبح المرشح نائبًا بمجرد الترشيح إذا لم يتقدم لمزاحمته أحد، مع أن الدستور يحتِّم إجراء عملية الانتخاب، فى عدة أحكام بلفظ صريح لا يدع مجالاً للتأويل، وقد خولف حتى قانون الانتخاب المخالف للدستور، فحدث فى بعض الدوائر أن تقدم لها مرشحان متنافسان، أحدهما وفدى، وانقضت مدة الترشيح فصار لابد من إجراء الانتخاب لأن قانون الانتخاب إنما يجيز أن يصبح المرشح نائبًا بغير انتخاب فى حالة واحدة هى أن لا يتقدم للترشيح سواه فى المدة القانونية، فإذا تقدم أكثر من واحد وجب الانتخاب بينهما، فكان يحمل بشتى الطرق المعروفة منافس مرشحه على التنازل والخروج من الميدان فإذا قبل أعلن أن المرشح الوفدى صار نائبًا، وقد بينًا وجه الخطأ فى ذلك ودعونا قلم قضايا الحكومة أن يفتى فى هذا

الموضوع واستعان الوفد بالإدارة وسخَّر قواها على الرغم من حياد الوزارة واستعمل كل وسائل الترغيب والارهاب التى شرحناها من قبل وأهبنا بالوزارة أن تمنعها وتضع حدًا لها، ومع ذلك كان فوز الوفد إذا اعتبرت الأصوات وهى المهمة لا يحسب فوزًا إلا على التسامح الشديد، وقد انهزم فى دوائر بذل فيها أقصى وسعه وبعث إليها بأقوى رجاله وسخر فيها رجال الإدارة على نحو لم يسبق له مثيل، فعيب قانون الانتخاب الذى يسمح بأن يقوم برلمان يمثل الأمة وهو فى الحقيقة لا يمثل إلا جانبًا يسيرًا جدًا من ناخبيها لا يتجاوز السدس والوسائل المألوفة من الوفد - هذه هى التى أتاحت أن يجىء البرلمان على هذه الصورة.

والآن وقد صارت للوفد الأغلبية فقد صار له أن يتولى الحكم، فسعى أن يدرك حقيقة الموقف من كل نواحيه وأن يتعظ بعِبَر الماضى ويجعل سلوكه مطابقًا لما تقضى به الوطنية الصحيحة: فأمامه مشروع الاتفاق والظروف المحيطة بوزارة العمال وقد شرحنا ما آلت إليه فى مقال آخر من هذا العدد وعبرة سنة ١٩٢٤ لم تبرح الأذهان وقد أعدناها له وفصلناها مرارًا: وهذا البرلمان الذى يتكئ عليه والذى يتولى الحكم حين يتولاه معتمدًا عليه إنما يمثل الأمة على المجاز لا على الحقيقة والبرلمان إنما تكون قوته مستمدة من قوة تمثيله للأمة ونفوذه وهيبته ليس مصدرهما إلا الشعب، وأحرى به أن يكون مسلوب القوة مادام أنه ليس وليد إرادة الأمة قاطبة كما بيَّنا؛ لأن الأمة لا توليه التأييد الذى كانت حقيقة أن تبذله له لو كان وليد إرادتها حقًا ومثله فى ضعف تمثيله يسهل أن تعصف به أضعف الرياح، فنصيحتنا الخالصة للوفد - إذا كان صادق السريرة راغبًا فى خدمة الأمة بإخلاص - أن يواجه الحقائق وأن لا يغتر بالظاهر الخادعة.

* * *

وقالت فى اليوم التالى:

حول نتائج الانتخاب
إحصاء الأصوات ودلالتها
البرلمان لا يمثل الأمة

أمامنا الآن، ونحن نكتب هذا المقال، من الأرقام التى أسفرت عنها الانتخابات لمجلس النواب، ما يمكن التعويل عليه والاهتداء به بآمَن مما استطعنا أمس وأقرب إلى الصحة، وهى فى جملتها وتفصيلها تؤيد ما ذهبنا إليه وتثبت ما

قررناه من قبل من أن البرلمان الذى سيجتمع فى الحادى عشر من شهر يناير المقبل إنما يمثل على الحقيقة جزءًا يسيرًا جدًا من الأمة وتثبت فوق ذلك أن الانتخاب طبقًا لهذا القانون المعمول به يؤدى إلى نتائج عكسية، ونعنى بذلك أنه يحدث أن تكون جملة أصوات المهزومين أكثر من جملة أصوات الفائزين: ومع ذلك يكون الفائزون هم أصحاب الأصوات الأقل لا الأكثر وشهادة الأرقام أقوى ونطقها أبلغ، فلنورد منها ما له علاقة بموضوعنا ودلالة بارزة فيه، فمن ذلك أن جملة الأصوات التى نالها الوفديون - من فاز منهم ومن انهزم - لم تتجاوز ٥٢٢,٧٤٧ صوتًا، على حين أن جملة عدد الأصوات التى نالها مزاحموهم - من فاز منهم ومن أخفق قد بلغت ٤٢٣,٢٩٩ : فالفرق كما ترى يسير لا يعادل الفرق بين عدد النواب الوفديين وعدد من غير الوفديين؛ ذلك أن نواب الوفد بلغوا ٧٥ والنواب المستقلين والوطنيين ٢٢ وسيعاد الانتخاب فى ١٨ دائرة أخرى فالخمسة والسبعون نائبًا يمثلون الجزء الأكبر من نصف المليون من الأصوات أيضًا فهم - أى الاثنين والعشرين نائبًا - أصح تمثيلاً من نواب الوفد لأن الأصوات التى فازوا بها أكثر.

ويعرف القراء أن نصف الدوائر صار المرشحون نوابًا فيها من غير انتخاب: ومُؤدَّى هذا أن الأمة حُرمت الحق فى إبداء رأيها واستعمال سلطتها: ولا يخفى أن الأمة هى بنص الدستور «مصدر السلطات» ومعلوم أن سلطة الأمة ليس لها سوى يوم واحد تظهر فيه هو يوم الانتخاب، فى هذا اليوم الوحيد توكل الأمة عنها من تشاء من رجالها وتبعث بهم إلى دار النيابة ومتى انقضى هذا اليوم فقد فقدت الأمة كل سلطان عليهم؟ وأصبح هؤلاء الوكلاء غير مقيدين بشىء على سبيل الإلزام وهذا بنص الدستور. ولما كان هذا هو اليوم الوحيد التى تبدو فيه سلطتها وتصدر فيه هذه السلطة عنها، فإن كل نيابة تجىء بغير انتخاب يتسنى به للأمة أن تستعمل سلطانها تكون هادمة لأساس الدستور مقوضة للنص على أنها مصدر السلطات وهو الذى يقوم عليه بناء الدستور وحجر الزاوية فيه.

ولما كان مائة وثلاثة عشر قد صاروا نوابًا بالترشيح فإن هؤلاء لا يمثلون الأمة وليسوا وكلاء عنها، وإنما هم مغتصبون للنيابة مختلسون للوكالة ولا حق لهم فى ذرة منها وهذا حكم العقل السليم والمنطق المستقيم؛ فضلاً عن أنه هو أيضًا حكم الدستور الذى يحتم أن تجرى عملية الانتخاب فى كل دائرة ولا يمكن أن يقال إن أى انتخاب جرى فيما يتعلق بهؤلاء المائة والثلاثة عشر.

ونصف الدوائر يبلغ عدد الأصوات فيها مليونًا ونصف المليون، وهؤلاء قد حُرموا حق الانتخاب وحيل بينهم وبينه بفضل الخطأ الذى اشتمل عليه قانون الانتخاب الذى سَنَّه الوفديون، وهؤلاء النواب بالترشيح يمثلون «صفرًا» من مليون وخمسمائة ألف ناخب وكل ما ناله مرشحو الوفد فى الدوائر التى جرت فيها الانتخابات لم تزد كما قلنا على ٥٢٢,٧٤٧ صوتًا تدخل فيها الأصوات التى نالها من انهزموا من مرشحى الوفد، فإذا أسقطنا هذه الأصوات كان الوفد لم ينَلْ إلا أقل من نصف مليون صوت بعثت إلى البرلمان بالأغلبية الساحقة ولا شك أن برلمانًا جملة الأصوات التى يمثلها أقل من نصف مليون، أى أقل من سدس عدد الناخبين فى القطر، لا يمكن أن يعد ممثلا للأمة أو وليد إرادتها. أو الذى يتجسد فيه كون الأمة مصدر السلطات بنص الدستور ولو أن الأمر جرى بالعدل وعلى نسبة عدد الأصوات، لما كان ينبغى أن يكون للوفد فى البرلمان من النواب إلا أقل من سدس عدد أعضائه أى أقل من أربعين نائبًا ولكن الوفد له إلى الآن نحو ١٨٨ نائبًا!!

ومن الأمور التى تستوقف النظر أن مزاحمى مرشحى الوفد نالوا قريبًا من نصف مليون صوت وبعبارة أدق ٤٢٣,٢٩٩، وهؤلاء الأربعمائة ألف ناخب لا يمثلهم سوى اثنين وعشرين نائبًا على حين يمثل نصف المليون من الأصوات التى أخذها الوفد، ١٨٨ نائبًا!! فهل يجرؤ أحد أن يقول إن هذا تمثيل عادل؟؟ اثنان وعشرون من النواب لهم من أصوات الناخبين ما لا يقل كثيرًا عن الأصوات التى اكتملت لمائة وثمانية وثمانين نائبًا وفديًا!!

وهناك ملاحظات أبعد فى الدلالة: فمن ذلك أن جملة الأصوات التى فاز بها الوفديون فى مديرية جرجا بلغت ٤٨,٢٣٠ صوتًا وجملة الأصوات التى نالها خصومهم بلغت ٥٧,٧٨٤ صوتًا فمنافسو الوفديين أصبحوا تمثيلاً لهذا الإقليم وأولى بالنيابة عنه، وكذلك فى قنا فقد نال الوفديون ٥٦,٢٦٧ صوتًا والأمر غير مقصور على هاتين المديريتين، فهناك الجيزة مثلاً بلغت أصوات الوفد فيها ٣٣,١٥٩ وبلغت أصوات خصومه ٣٥,٨٠٥.

وعلى الرغم من هذه الزيادة فى عدد الأصوات التى كسبها غير الوفديين نرى أن عدد الفائزين من الوفديين أكثر من عدد المنهزمين وهذه نتيجة معكوسة كان حقها أن تقلب بلا شك.

من هذه البيانات التى أوردها مؤيدة بالأرقام يتبين للقارئ أن القانون الحالى يؤدى إلى عكس ما يجب أن يكون عليه الأمر؛ لأنه يسمح - على خلاف الدستور - بأن تكون النيابة بالترشيح مع أن الدستور يحتم إجراء الانتخاب ويسمح بالطريقة التى طُبق بها بأن يتنازل مرشح ويخلى الميدان لمرشح آخر، فيصبح هذا نائبًا بغير انتخاب ومن غير أن يعاد فتح باب الترشيح. ومعنى هذا التطبيق الغريب للقانون أن مرشحًا يمكنه أن «يعين» مرشحًا آخر نائبًا ويجعله عضوًا فى البرلمان، ويغتصب حق الناخبين الذى اكتسبوه بعد أن انتهت مدة الترشيح وتقدم خلالها أكثر من مرشح واحد.

ثم إن هذا القانون يسمح بأن يقوم برلمان أغلبيته الساحقة التى لا تذكر إلى جانبها الأقلية لم تنل من أصوات الأمة إلا أقل من سدسها، ويسمح فوق ذلك بأن سدسًا آخر من الأصوات لا يمثله فى البرلمان إلا نحو عُشْر من يمثلون السدس الآخر.

بل يسمح بأكثر من ذلك، أى بأن ينال حزب الوفد فى مديرية من المديريات عددًا من الأصوات هو دون العدد الذى فاز به خصومه ومع ذلك يكون نواب الوفد أكثر جدًا من النواب من خصومه!! كما هو الواقع فى الجيزة وقنا وجرجا.

فلا شك أن برلمانًا يقوم بهذه الطريقة لا يجوز أن يدعى له أحد أنه يمثل الأمة أو يعرب عن إرادة ناخبيها، بشهادة الأرقام التى أوردناها، وهى أرقام لا تقبل الجدل ولا تحتمل التأويل، وحزب الوفد الذى يباهى بأنه انتصر انتصارًا مبينًا يجب أن يذكر أنه لم ينَلْ من أصوات الأمة إلا سدسها أو أقل، وأن الذين تقدموا لمزاحمته نالوا مثل هذا السدس وإن كانوا لم يفوزوا من كراسى البرلمان إلا بنحو عشر ما فاز الوفدية، ولكن هذا العشر غير الوفدى يعادل من صحة النيابة واستحقاقها وصدق التمثيل للأمة عشرة أضعافه من نواب الوفد.

وللأرقام دلالة أخرى، ذلك أنها تدل على نقيض ما يتوهم المرء لأول وهلة إذا لم ينظر إلا إلى عدد نواب الوفد، ونعنى أن زيادة الأصوات التى أخذها مزاحمو الوفد فى مديرية الجيزة أو قنا أو جرجا مثل، على عدد أصوات الوفديين تدل دلالة واضحة على أن أكثرية هذه الأقاليم غير وفدية ولا عبرة بكون بعض مزاحمى الوفد زعموا أنهم هم أيضًا وفديون، لأن الوفد برىء منهم وحاربهم، وقد انتخبهم الناخبون على رغم إرادة الوفد وبكرهه، فأصوات هؤلاء الناخبين ليست للوفد بل لمن تبرأ منهم الوفد وحاربهم وشن عليهم كل غارة، وهكذا فى كل

مديرية فدعوى الوفد أنه الأمة كذب وتضليل تفضحهما الأرقام، وإذا كان خصومه قد نالوا من الأصوات مثل ما فاز هو به. فكيف يكون هو الأمة؟

وثم اعتبار آخر ينفى عن البرلمان الجديد صفة الوكالة الشرعية، وذلك أن الانتخاب لم يجرِ على قاعدة من الرأى أو المبدأ أو السياسة أو ما هو من ذلك بسبيل وإنما جرى على محور الأشخاص ليس إلا، فإذا سألت أى رأى أو مذهب أو سياسة داخلية أو خارجية يمثلها هذا البرلمان فبأى شىء يمكن أن تجيب؟؟ إن أعضاءه لا يمثلون مبادئ ولا سياسات معروفة ولا يصح أن يقال إنه - بفضل أكثريته - يمثل سياسة الوفد لأن الوفد لا سياسة له وقد أبى أن يعلن برنامجًا أو خطة أو غاية فهو مجهول الخطة والسياسة والأغراض والناخبون الذين اشتركوا فى عملية الانتخاب لم يسألهم أحد رأيهم فى شىء وهم يجهلون كل الجهل الغايات التى سيعمل لها النواب والأغراض التى سيسعون لها إن كانت لهم أغراض، فكيف يمكن إن يقال أن هؤلاء النواب يمثلون إرادة الأمة. إذ من الذى عرف إرادة الأمة؟؟ وإرادتها فى أى شىء. وقد أخفى عنها كل شىء ولم يكاشفها أحد بشىء؟ ولهذا قلنا من قبل ونكرر اليوم أنه مهما يكن الرأى الذى سيذهب إليه البرلمان الجديد فى مشروع المعاهدة مثلاً فلن يكون رأيه هذا هو رأى الأمة؛ لأن رأى الأمة لم يطلب وهو مجهول وسيحتاج الأمر إلى العودة إلى الأمة لاستشارتها فيما يذهب إليه البرلمان وطلب تأييدها فيه رفضًا أو قبولاً.

وبرلمان يكون من ضعف التمثيل للأمة بهذا القدر لا يُعقل أن تحس الأمة أنه وليدها أو تشعر بالغيرة عليه والتعلق به، وبعبارة أخرى لا يمكن لبرلمان كهذا أن يكون قويًا لأن قوته إنما تكون مستمدة من قوة الأمة التى خرج منها وهو لم يخرج إلا بسدس الأصوات».

* * *

أثارت السياسة بهذه النظرية ضجة فلقد دخلت معها الصحف الوفدية فى مناقشة، فقالت جريدة البلاغ الصادرة بتاريخ ٢٥ منه:

المرشحون غير الوفديين

والأصوات التى نالوها فى الانتخابات الأخيرة

تقدمت للانتخابات الأخيرة ثلاث هيئات سياسية معينة، هى الوفد وحزب الاتحاد والحزب الوطنى. أما المستقلون فهم وفديون خاطبوا الناخبين وطلبوا

ثقتهم على أنهم كذلك؛ ولهذا يجب أن تعتبر الأصوات التى نالوها للوفد. أما الأصوات التى نالها الوطنيون والاتحاديون فهى وحدها التى تعتبر أصواتًا غير وفدية؛ لأن أصحابها تقدموا تحت راية هيئة سياسية معينة غير الوفد.

ولهذا رأينا أن نحصى الأصوات التى نالها هؤلاء من نجح منهم ومن لم ينجح فكانت كما يأتى:

مصطفى أفندى الشوربجى (وطنى)	٦٢٤٢
السيد بسيونى أفندى (اتحادى)	٤٩
عبد العزيز أفندى الصوفانى (وطنى)	٦٠٨٧
عبد السلام الجيار (اتحادى)	٢٥١١
محمد فهمى باشا (اتحادى)	١٢٦١
محمد محمود جلال أفندى (وطنى)	٤٩٥٥
أحمد محمد عطية الناظر (اتحادى)	٤٥٧٦
أحمد مصطفى أبو رحاب (اتحادى)	٤٠٨٩
سليم خليل بطرس بك (اتحادى)	٣٩٩٤
يحيى سليم أبو سحلى (وطنى)	٦٧٣٦
سعيد على الزناتى بك (اتحادى)	٤٨٥٣
متولى حسن حزين بك (اتحادى)	٥٥٠٤
محمود أحمد الباجا بك (اتحادى)	٧٠١
محمد طه أبو زيد بك (اتحادى)	١٥٠٦
على ماهر باشا (اتحادى)	٤٥
اللواء على أحمد باشا (اتحادى)	١١٠
على ماهر باشا (اتحادى)	٥٣٣
محمد حداية باشا (اتحادى)	٣
أمين على منصور بك (اتحادى)	٣
محمد عفيفى بك (اتحادى)	٧٧٨
محمد توفيق رفعت باشا (اتحادى)	٣٦٣٧
مدحت سامى بك (اتحادى)	١٥٧٩

محمد حلمى عيسى باشا (اتحادى)	٢٥٠٥
عبد الحميد سعيد بك (وطنى)	٤٠٧٧
محمد رياض عفيفى بك (اتحادى)	٦٦٨
الدكتور أحمد عيسى بك (اتحادى)	١٠٠٥
محمد نجيب برعى بك (اتحادى)	٣٥٨٠
	٨٢٤٤٨

«فيكون مجموع الأصوات التى نالها غير الوفديين ٨٢٤٤٨ من بين مليون ناخب تقدموا للانتخاب بل فى الحقيقة من بين ٣ ملايين ناخب؛ لأن الدوائر التى نجح فيها مرشحو الوفد بالترشيح يجب أن تعتبر كلها وفدية».

* * *

ونشرت جريدة (كوكب الشرق) مقالين فى يومَىْ ٢٤ و٢٥ منه للمحرر بها الأستاذ عباس محمود العقاد نقتطف منهما ما يلى:

أما الدلالات التى تنطق بها الأرقام فكثيرة، نذكر منها الآن أن هذه الانتخابات قد أثبتت كما أثبتت جميع الانتخابات الماضية أن مبدأ الوفد هو مبدأ الأمة بأسرها وأنه لا يوجد فى مصر مبدأ سياسى لأى حزب من الأحزاب يكفل لصاحبه نجاحًا فى ميدان الانتخاب. فليس فى مصر كلها مرشح واحد نجح إلا بمبدأ الوفد دون غيره، وليس فى مصر كلها مرشح واحد نجح على خلاف إرادة الوفد إلا كان نجاحه هذا مَعْزُوًا كله إلى عوامل أخرى محلية غير عوامل الآراء السياسية. والأدلة المحسوسة على ذلك متعددة، منها:

(أولاً) أن العواصم والمدن الكبيرة فى القطر كله بغير استثناء مدينة واحدة ولا دائرة واحدة من مدينة كبيرة - كانت بأجمعها وفدية فى اختيار نوابها، لأن عوامل العصبية والمصالح المحلية ليس لها شأن يؤبه له فى هذه العواصم، ولأنها أكثر الجهات حرية ومعروفة بالمسائل العامة، فلهذا كان المزاحمون لمرشحى الوفد فى هذه العواصم يخرجون من الانتخاب بنتائج مضحكة تعد على أصابع اليد الواحدة فى بعض الأحيان، ولا يتأتى تعليل ذلك إلا بهذا التعليل.

(ثانيًا) أنه ليس فى القطر المصرى مرشح واحد على مبادئ حزب الاتحاد أو الحزب الوطنى أو حزب الأحرار الدستوريين نجح فى غير بلده وبين قوم غير قومه، مما يدل على أن العوامل المحلية هى سبب نجاحهم الوحيد غير منظور

فيه إلى الآراء السياسية، ومع هذا لم يتجاوز عدد هؤلاء جميعًا فى الدوائر التى ظهرت نتائجها حتى الساعة نحو عشرة أفراد ولم تتجاوز نسبتهم سبعة فى المائة على أكبر تقدير، وهذه نسبة لا تغضٌ من الإجماع ولو كان العامل فيها هو المبدأ السياسى لا العصبية ولا المصالح المحلية، فكيف بها وهى لا تمثل مبدأ واحدًا ولا شعبة واحدة من الأمة ولا علامة ولا علاقة لها باتجاه الرأى والشعور؟

(ثالثًا) إن الوفد هو الهيئة السياسية الوحيدة التى كان لها مرشحون غلبوا بقوة المبدأ وحده عوامل العصبيات والإرهاب الذى يبلغ أحيانًا حد الخطر.

ففى «طما» مثلاً كنا نسمع من بعض المتشائمين أن مغالبة الشيخ أحمد رضوان عبد الرحمن تعد من أصعب الأمور، لأنه صاحب عصبية متشعبة فى هذه الدائرة وواحد ممن يقال عنهم إنهم «سادة البلاد» فى أواسط الصعيد، واغتر الشيخ أحمد هذا بتلك السمعة فكان يقول لأخصَّائه: «إننى سأرشح عبدى عبد الرجال وليرسل الوفد لمزاحمته من يشاء من كبار رؤسائه».. فلما أُعلنت النتيجة كان الفائز فى طما هو الأستاذ على أحمد هيكل الذى لم يتقدم لترشيح نفسه إلا بعد تردد منه وإحجام من جميع الصالحين للترشيح، وكانت زيادته على الشيخ أحمد رضوان بنحو ألف صوت... ولو كان الأمر عكس ذلك لكان عجيبًا فى بابه فريدًا فى دلالته. فأما وهو كما رأينا فهو شاهد صادع بما فى تلك الدائرة المباركة من قوة المبدأ وحرية الإرادة، وهو مثَل من أمثلة شتى على أن العصبيات لا تستغنى عن المبدأ فى هذه البلاد.

وفى دائرة «فوة» مثلاً كان الناخب يجازف بحياته ويقع فى قلبه الخوف من جرائم الأشرار حين كان ينتخب عبد الله بركات بك ويترك مزاحمة محمد مصطفى رجب، ولهذه الدائرة قصص قديمة وحديثة سمعناها نستعجب أن تتسع لها حكومة فى هذا العصر ولو كانت حكومة محمد محمود، ولكن النتيجة أعلنت فإذا محمد مصطفى رجب مدحور وإذا بعبد الله بك متغلِّب عليه بنحو خمسمائة صوت.

(رابعًا) إن الوفد المصرى هو الهيئة الوحيدة التى كان غير أنصارها ينتحلون اسمها ليكسبوا عطف الناخبين، وليس لذلك إلا دلالة واحدة لا تخفى على إنسان..

إذا كانت الأمية هى سبب نجاح الوفديين فقد وجب إذن أن يقل عدد هؤلاء كلما ازداد عدد المتعلمين والقارئين، وأن يكون نصيب الأحرار الدستوريين

والحزب الوطنى والاتحاديين أكبر وأكثر فى المدن الواسعة التى تزداد فيها نسبة المتعلمين وتتناقص نسبة الأميين. ولكن الواقع غير ذلك فى منطق الأرقام والحقائق المحسوسة، والوفديون لا يتمكنون فى بلد من البلدان كما يتمكنون فى المدن التى ينتشر فيها التعليم ويتناقص فيها عدد الأميين، حتى لقد أصبحت الوفدية فى هذه المدن إجماعًا لا مطمع فيه لأحد من الأحزاب الأخرى أيًا كان شأنه من من المظهر أو الثروة أو الوجاهة الحكومية أو العرفية، كما تبين ذلك فى الانتخابات الأخيرة وفى أصوات المزاحمين التى نزلت أحيانًا إلى ثلاثة أصوات.

ففى القاهرة مثلاً يبلغ عدد المتعلمين من جميع الذكور ٢٣٧,٦٤٤ وعدد الأميين ٣٢١,٠٩٨ على حسب التعداد الأخير.

وفى الإسكندرية يبلغ عدد المتعلمين من جميع الذكور ١٢٦,٦٥٩ وعدد الأميين ١٧٢,٤٧٦.

والنسبة فى المحافظات وحواضر الأقاليم تقرب من هذه النسبة فى المجموع، وهى تتراوح بين أربعين فى المائة واثنين وأربعين.

فيصح أن يقال إن حالة المحافظات والعواصم تمثل حالة القطر كله من حيث التعليم والأمية كما ينتظر أن تكون بعد عشرين سنة. وأن الوفد يجارى التقدم ويسبقه فى هذا الاعتبار، لأن مبدأه هو المبدأ الوحيد الذى تدين به العواصم المتعلمة فى المحافظات والأقاليم، ولم يعرف قط فى هذا الانتخاب ولا فى الانتخابات الماضية أن مرشحًا واحدًا نجح بغير رضى الوفد فى حواضر مصر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

على أن المدن الكبرى لا تمثل الحضارة والتقدم من حيث التعليم وحده أو من حيث التعليم الذى تستدل عليه بالقراءة والكتابة دون سائر العلامات الأخرى، فإن هذه المدن هى مراكز الحركة السياسية والثقافة العامة والاتصال بالعلوم والمخترعات وغيرها من مظاهرة الحضارة والتقدم، فالأميون فيها يُعدون على نصيب من المعرفة وإن لم يحضروها فى المدارس والمكاتب، وأبناء هذه المدن هم الذين ينصرون الوفد النصرة كاملة يحار فيها حساده ومنافسوه ويرجعون عنها فى كل مرة خائبين.

فالأرقام تقول إن الناخبين كلما تعلموا أو تحضروا كانوا وفديين مُصرِّين على الوفدية ناقمين أشد النقمة على شراذم الاتحاديين والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين، لو كانت بين أيدينا إحصاءات القرى المصرية بأجمعها لأمكننا أن

نستخرج منها البلاد بلدة بلدة وأن نقارن فيها بين نسبة الوفدية ونسبة التعليم. لأننا على يقين أن الجهل هو أعدى أعداء الوفد وأكبر أعوان خصومه، وأن هؤلاء الخصوم على قلتهم وقلة البلاد التى يطمعون فى مساعدتها لا يفلحون إلا حيث يسود الجهل والرجعية وتغمض العيون عن تقديرات الحضارة واعتبارات النهضة الحديثة.

هكذا تقول الأرقام، ولمن شاء أن يناقضنا بأمثلة فردية أو مجملة تصح للاستشهاد أنها فى البلاد المصرية وأن الجهل هو آفة الاتحاديين والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين هى طبقات ناخبيهم كما هو آفتهم فى زعمائهم والأدعياء، فهم جرثومة الرجعية والتأخر فى الأمة وأنصار كل دعوة تنكص بالبلاد على عقبيها وتصدها عن الحرية عن والإطلاق من قيود العرف الرَّثّ والمظاهر الموهومة، وكلما اتسع نطاق التعليم تضاءل أنصار الاتحاديين الذين يؤمنون بالأكاذيب والخرافات، أو أنصار الحزب الوطنى الذين كانوا ينتظرون النجدة من «أنقرة» لإخراج الإنكليز، أو أنصار الأحرار الدستوريين الذين لا يفهمون من أوضاع المجتمع إلا ما تتحدث به عجائز القرون الغابرة، فليس لهذه الشراذم المبددة بقاء مع انتشار التعليم واتساع نطاق الحضارة والحرية والروح الاجتماعى».

* * *

وعادت السياسة فى يوم ٢٧ منه توضح نظريتها وترد على المعترضين، قالت:

نتائج الانتخابات تفضح الوفديين

قانون الانتخابات - الأمة غير ممثلة تمثيلاً صحيحًا

شهادة الأرقام

أُحرج الوفديون فهم لا يدرون ماذا يقولون فيما بينَّاه من نتائج الانتخابات التى فضحت زيفهم وكشفت عن دجلهم وأورت أمرهم للناس على حقيقتهم، فمرة يقولون إن الأحرار الدستوريين حاقدون وأنهم إنما يكتبون بباعث من النقمة وهو كلام فارغ لا يزحزح المسألة عن مكانها ولا ينقلها عن وضعها، ولا دخل للحقد أو النقمة فى أرقام صريحة لم نخترعها وإنما أسفرت عنها الانتخابات وليس فى وسع الوفديين أن يجادلوا فى صحتها. فِيمَ الحقد وعلى أى شىء تكون النقمة؟ هل خاض الدستوريون هذه الانتخابات؟ لقد كان للحقد أو النقمة محل لو أنهم

كانوا قد اشتركوا فى هذه المعركة وكانت نفوسهم كنفوس الوفديين صغيرة، ثم فشلوا، أما وقد تنحوا، وأخلوا السبيل للوفديين، أحرارًا فى التنحى غير مكرهين عليه، وغير ناظرين من ورائه إلا لتمكين الوفد مما يدعيه من القدرة على الإتيان بخير من مشروع المعاهدة الحاضر، وخدمة مصر بأفضل مما خدمها به الأحرار الدستوريون فإن دعوى الحقد والنقمة أسخف ما يُتهمون به، لأن تنحى الأحرار الدستوريين كان مقصودًا به أن يكون الأمر كله للوفد ينفرد به بلا منازع، ويحتمل بسبب ذلك، التبعة كلها بلا شريك، وكيف يعقل مع هذا أن يكون فوز الوفد - لو أنه كان قد فاز - باعثًا على حقد الدستوريين؟ على أن حزب الوفد فشل وخاب، وعجز عن إدراك ما تنحى الأحرار الدستوريون عنه ليدركه، واستطاع المستقلون والوطنيون أن يهزموه فى خمس وعشرين دائرة هزيمة منكرة، وأن يعاد الانتخاب بينه وبينهم فى ثمانى عشرة دائرة أخرى خرج مرشحو الوفد من بعضها، وأن يأخذوا من الأصوات فى بقية الدوائر ما يعادل ما أخذه، فكيف يكون هذا فوزًا وهو عين الخيبة المُرَّة؟ وكيف لو أن الدوائر الأخرى التى خرج فيها النواب بالترشيح جرى فيها انتخاب؟ بل كيف لو أن الأحرار الدستوريين كانوا قد نزلوا إلى الميدان بقوتهم وبتاريخهم الحافل بمجد العمل الصالح والخدمة الصادقة التى حققوا بها للأمة كل ما تتمتع به إلى الآن؟

ومرة يدعى الوفديون أن ما أظهرناه مما كشف عنه تطبيق قانون الانتخاب الحالى من وجوه النقص والعيب الشنيعة، ليس عيبًا ولا نقصًا وأن هذا القانون هو وحده الذى يؤدى للتمثيل الصحيح، وحجتهم فى ذلك مضحكة تدل على مبلغ حيرتهم ومقدار تخبطهم، فهم يقولون بغير وعى أو إدراك «يقولون إن لهذا القانون عيوبًا، ولسنا ننكر أن لجميع القوانين، ومنها هذا القانون هو نفسه القانون الذى يطبق فى البلاد الإنكليزية: وقد ارتفعت شكوى الأحرار الإنكليز من ظلم هذا القانون لهم، وشكواهم قائمة على قاعدة أنهم فى حين يحصلون على عدد كبير من الأصوات إذ عدد نوابهم قليل قلة لا تتناسب مع كثرة أصواتهم وهذه الشكوى هى التى يكررها الأحرار الدستوريون».

انتهينا إذن؟ الشكوى واحدة فى مصر وإنكلترا، من قانونين متماثلين يؤديان إلى نتيجة واحدة تجعل تمثيل الأمة غير دقيق ولا مطابق للعدل والحق، وإذا كانوا فى إنكلترا يشكون وهى بلاد لا أمية فيها ولا فرصة للدجل والتهويش، ولا تداخل من الإدارة لتأييد مرشح على مرشح، ولا انتخاب بمجرد الترشيح لأن من المحتم

هناك أن يتقدم يوم الانتخاب عدد يمثل نسبة معينة من الناخبين، ينتخبون المرشح الوحيد وإلا فتح باب الترشيح من جديد - نقول إذا كانت هذه هى شكوى القوم فى إنكلترا من مثل هذا القانون - وهو أفضل من قانوننا - فماذا ينبغى أن تكون شكوى المصريين؟ وعلى أن البلاغ جاهلة حين تقول إن هذه العيوب لم تظهر إلا بعد التطبيق الطويل، لأن الانتخاب المباشر حديث العهد جدًا فى إنكلترا، وعمره لا يتجاوز سنوات تعد على الأصابع ولا تتخطى الآحاد. وإذا كانت البلاغ ووفدها لا يعلمان هذا فليسألا أهل العلم قبل أن يتكلما ويفضحهما كل هذا الجهل.

لسنا فى تناولنا هذا الموضوع مدفوعين بأى عاطفة حزبية، لأن المسألة قومية وبحثها ينبغى أن يكون على هذه القاعدة وحدها، والدستور ليس ملكًا لحزب دون حزب وإنما هو ملك الأمة كلها، وهو ليس النصوص مكتوبة بالحبر على الورق، وإنما هو التطبيق العملى المحقق لهذه النصوص بالروح المقصودة وللخير المنشود، والدستور هو الأصل، وما عداه فروع وقانون الانتخاب ليس سوى قانون إجراءات فإذا هو كان بحيث ينتج عكس ما يرمى إليه الدستور، فقد وجب الرجوع إلى الأصل، ولسنا محتاجين إلى مائة مرة نطبق فيها قانونًا ظاهر العيوب، ما دامت مواضع الطعن فيه ملموسة بالتجربة عندنا أكثر من مرة وعند غيرنا مئات من المرات.

والدستور ينص على أن الأمة مصدر السلطات، وهذه السلطة لا تستعمل إلا مرة واحدة فى يوم الانتخاب، ثم إن الدستور يقضى بأن يجرى انتخاب فى كل دائرة، وهذان الحكمان ينافيهما خروج النواب بالترشيح وحرمان الدوائر حق التقدم لإبداء رأيها على نحو ما، فى المرشح. وقد زاد الطين بلّة بسوء التطبيق والتوسع فى التفسير على حساب الدستور، فصار ممكنًا أن يتقدم اثنان ثم تنقضى مدة الترشيح، ثم يحدث أن يتنازل أحدهما فيصبح الثانى نائبًا، وهذا معناه أن الدائرة بعد أن اكتسبت حق الانتخاب، حرمت هذا الحق وسلبته بعد أن تقرر، ومعناه أيضًا أن فى وسع مرشح أن يعين منافسه نائبًا وأن يغتصب بذلك حق الدائرة ويتولاها هو ذاتها، وهذا هو ما حدث فقد خرج مائة وثلاثة عشر نائبًا بمجرد الترشيح على خلاف ما يقضى به الدستور، وبعضهم صاروا نوابًا حتى على خلاف ما يقضى به قانون الانتخاب كما بينّا بسبب سوء التطبيق، وهؤلاء المائة والثلاثة عشر نائبًا لم يأخذوا صوتًا واحدًا من مليون ونصف المليون صوت.

أما الدوائر الباقية وعددها ١١٩، فقد أسفرت الانتخابات فيها عن هذه النتائج:

نال الوفديون ٥٣٥,٣٥٥ صوتًا.

ونال مزاحموهم ٤٥٧,٣٦٧ صوتًا.

والقراء يعرفون أن عدد الناخبين يبلغ ثلاثة ملايين، فالوفديون لم يأخذوا سوى السدس وبهذا السدس من أصوات الناخبين صار لهم ١٨٩ نائبًا.

أما مزاحموهم الذين: نالوا قريبًا من سدس أصوات الناخبين كالوفديين، فليس لهم من النواب سوى خمسة وعشرين.

وبعبارة أخرى نقول إن نصف مليون من الأصوات الوفدية يمثلها الآن ١٨٩ نائبًا، ونصف مليون من الأصوات غير الوفدية لا يمثلها سوى ٢٥ نائبًا!! فكيف يكون هذا عدلاً؟ وعلى أى تأويل يمكن اعتبار هذا التمثيل صحيحًا؟ من الذى يجرؤ أن يدعى أن الأمة ممثلة وأن قانون الانتخاب الحاضر يؤدى لجعل تمثيل الأمة صادقًا عادلاً؟

يقولون إن مزاحمى الوفد قالوا إنهم وفديون وأن الفائزين منهم يعلنون الآن أنهم ينضوون تحت لواء الوفد، فأصوات هؤلاء جميعًا يجب أن تحسب للوفد. وهى مغالطة جريئة لأن هؤلاء الذين زاحموا مرشحى الوفد تبرأ منهم الوفد علنًا ونشر فى صحفه إعلانات البراءة منهم، وبعث منهم رسله إلى دوائرهم يدعوها أن تخذلهم وكان خطباء الوفد يحثون الناخبين على الضن عليهم بأصواتهم ليخسروا حتى التأمين!! وكان الوفد يصرح بأن هؤلاء أخطر عليه من خصومه وأنهم خوارج وأنهم إذا كانوا وفديين فلينزلوا عن الترشيح لمرشحى الوفد، فكل صوت أعطى لواحد من مزاحمى الوفد كان صوتًا ضد الوفد فكيف يمكن أن تحسب هذه الأصوات للوفد؟ فهى أصوات يجب أن تحسب لخصوم الوفد لأنها أعطيت لمن أعلن هو أنهم أعداؤه بل أخطر عليه من أعدائه.

وثَم اعتبار آخر هو أن خروج مائة وثلاثة عشر نائبًا بالترشيح أخلى ذرع هؤلاء المرشحين ورفع عنهم مؤونة التفرغ لدوائرهم التى لم يجْرِ فيها انتخاب، فصار فى وسعهم أن يجوبوا الدوائر الأخرى الباقية «وهى ١١٩» وأن يساعدوا فيها مرشحى الوفد، فلو أن الانتخاب جرى فى كل دوائر القطر لما استطاع رسل الوفد أن يطوفوا كما فعلوا وأن يساعدوا غيرهم لأنهم كانوا يشغلون بدوائرهم ويحتاجون إلى جهودهم فيها، وبذلك كان يقل عدد ما أحرزه الوفديون من

الأصوات فى الدوائر المائة والتسع عشرة بل كان ينهزم كثيرون من مرشحيه ويفوز عليهم مزاحموهم من المستقلين والوطنيين، وبذلك كانت تتغير النتيجة كلها ولا يفوز الوفد حتى بما فاز به لا من حيث عدد النواب ولا من حيث عدد الأصوات.

هذه حقائق تنطق بها الأرقام ويؤيدها الواقع ولا يتسع فيها المجال للمكابرة. وليقل الوفديون ما شاءوا وليسفسطوا ما وسعتهم السفسطة. إن الحقيقة الثابتة أن الوفد نال سدس أصوات الأمة فقط وأن له بفضل هذا السدس ١٨٩ نائبًا. وأن مزاحميه نالوا سدس الأصوات مثله ولم يخرج منهم إلى الآن سوى خمسة وعشرين نائبًا. فليس له فى الأمة كل ذلك التأييد المزعوم. وحقيقة الوفدية ضئيلة جدًا وكان من الحق والعدل أن يمثلها أربعون نائبًا فقط، ولو أن الانتخابات جرت فى كل الدوائر لخسر الوفد جانبًا كبيرًا من الأصوات ومن مقاعد المجلس.

والفضل فى هذه النتيجة العكسية لقانون الانتخاب الذى وضعه الوفديون!!».

* * *

رأى كاتب فى الانتخابات

وجاء الكاتب المعروف «أحمد بك وفيق» يعقب على نتائج الانتخابات بكلمات نقتطف منها قوله(١):

لقد أبنًا أمس أن على من يريد النجاح فى هذا الميدان الدنىء والمرتع الوبىء أن يَدَع الأخلاق الكريمة والنفس العالية والعقل الحكيم والضمير القويم جانبًا. وإلا لما تسنى له أن ينزل إلى مهواة الانحطاط والتفليق والكذب والتزوير والاختلاق والسرقة والدعارة فى بعض الأحيان.

نعم يجب على من يريد النجاح فى الانتخابات المباشرة أن يكون كذابًا مختلقًا مجرمًا؛ حتى يجرؤ على أن يقرر فى منشور يذيعه أن توفيق رفعت باشا «نفى سعدًا وزوجه أم المصريين وجماعة من خيرة صحبه إلى سيشل وعدن ومالطا وجبل طارق وعذبهم فى الخارج وأعمل سيوف الإنكليز وحرابهم فى الداخل وذلك فى طنطا وميت القرشى والبدرشين وأسيوط والقاهرة التى أزهق فيها الأرواح البريئة والنفوس الطاهرة واستعذب ذلك إرضاء لمطامعه وشهواته حتى أسقطته الأمة وردت كيده إلى نحره».

يجب على من يريد النجاح فى الانتخابات المباشرة أن يقرر هذا القول فى منشوره ويحمل الفلاح الساذج على أن يعتقد ما يناقض التاريخ وما يناقض الواقع بالإكراه والارهاب عن طريق استخدام فريق من قُطّاع الطرق والمشبوهين وأرباب السوابق الذين يؤجرون أنفسهم نقدًا وأكلاً وسُكرًا وفسقًا بأموال المرشح وعلى مرأى من المرشح وعلى مسمع من المرشح.

يجب على المرشح الذى يريد النجاح فى الانتخابات المباشرة أن ينزل بنفسه إلى أحط درك من التسفل حتى يرضى أن يستخدم العاهرات فى الريف والحضر ليجلجل صوتهن بالمناداة بحياته أو العويل والولولة والندب ضد منافسه وأن لا تعاف نفسه الالتجاء إلى من أسموها أم المصريين لتنتدب رسولاً من قِبَلها للذهاب إلى قسم الخليفة كى يعلن فى سماجة استثنائية أن على ماهر باشا خائن لبلاده غادر بوطنه. مع أنه لم يُقدم على ما أقدم عليه المرحوم سعد باشا من التسليم فى كل شىء. التسليم فى السودان عندما صاح فى مجلس النواب «هل عندكم تجريدة - دلونى على السبيل» والتسليم بالإنذار البريطانى مكتفيًا من السودان بأن أرجأ مسألة مياه النيل إلى مفاوضات مقبلة. والتسليم فى قانون تعويضات الموظفين الإنكليز عند ما نادى بملء شدقيه فى مجلس النواب «الاستنكار شىء والتنفيذ شىء آخر» وعندما قبل فى سنة ١٩٢٦ عودة الموظفين الإنكليز بنسبة تزيد على ثمانين فى المائة تحت ستار سياسة حسن التفاهم. وسلم باعتماد قوانين الحماية ومنها قانون التعويضات والتضمينات، وغير ذلك من القوانين التى استنكرها سعد واعتبرها من عمل الأشقياء والمجرمين. والتسليم فى جغبوب عندما وضع على الرف معاهدتها التى يجب أن يفصل فيها البرلمان. والتسليم بتدخل العميد البريطانى فى تشكيل الوزارة وهو رئيس حزب الأغلبية. وكذلك لم يقدر على ماهر باشا على ما أقدم عليه النحاس يوم تولى الحكم وأعلن فى خطته الوزارية أن لإنكلترا حقوقًا ومصالح بمصر، مخالفًا فى ذلك حتى مصطفى فهمى باشا عنوان الخنوع والخضوع لإنكلترا. كما أن على باشا لم يشكر العميد البريطانى على الحل السعيد الذى حلت به مسألة قانون المظاهرات والاجتماعات مع أن هذا الحل كان تسليمًا بحق العميد البريطانى فى الاعتراض على القوانين، أى كان تسليمًا بما أشار به ملنر فى تقريره عن مفاوضاته مع سعد.

---

(١) جريدة الأخبار فى مساء ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩.

كذلك يجب على المرشح الذى يريد أن يصيب نجاحًا فى الانتخاب أن يطرح جانبًا الخلق الكريم وأن يكون رجل زفف ومراقص وخنوثة ودعارة، فيستأجر الموسيقى والطبل البلدى ليسوق أمامها الهمل بعصيّهم الشوم والعاهرات بوجوههن القذرة التى تعلوها طبقة من الصدأ الضارب إلى الحمرة وعلى رؤوسهن تلك المناديل المتهدلة تفوح منها روائح كريحة وفى وسطهن ذلك الحزام المتدلية منه تلك الشراريب المعلق بها الجلاجل وفى أيديهن «الساجات» والكل قد حشدوا للرقص تارة، وللوقوف أمام بيت المنافس أو أنصار المنافس لمنعهم عن الخروج حتى لا يصوتوا لمرشحهم تارة أخرى، كما حصل فى دائرة الخليفة يوم الانتخابات أمام منزل الشيخ الببلاوى حيث مكث هذا القطيع ثلاث ساعات. وكما حصل فى ناحية صفط بدائرة ديارب نجم قبيل موعد الانتخابات.

ويجب على المرشح الراغب فى النجاح أن ينزل إلى شراء الذمم فى هذه الأسواق النافقة، ذمم الأطفال لإلقاء الطوب والحجارة على المرشح المنافس وسيارته حتى يحول بذلك دون دخوله غرفة لجنة الانتخابات مع أن له هذا الحق قانونًا. وذمم الرجال حتى يحاصروا أعضاء اللجان ويرهبوهم قبل أن يؤدوا مهمتهم.

ويجب على المرشح الذى يريد النجاح أن يستأجر الأشرار لسلب الناس أموالهم وچاكتاتهم كما حصل لسكرتير أحد المرشحين الذى جاءه الغوغاء وحاصروه ثم اقتلعوا منه چاكته ولما لم يجدوا هذا مجديًا سلبوه بنطلونه، وهنا وجد المسكين أن من الآداب أن لا يذهب إلى اللجنة للتصويت فى هذه الصورة المخلة بالآداب.

وفوق ذلك ينبغى علينا أن لا ننسى أن على المرشح الذى يريد النجاح أن يستخدم آخر وسيلة من وسائل الإكراه ليحول بالقوة دون ذهاب المندوبين إلى اللجان كما حصل فى بولاق وغير بولاق. وإلا فما الداعى لأن لا يصوت فى دائرة بولاق المزدحمة بالناخبين غير ١٠٨٧ للماوردى و٤٥ لعزمى باشا. وما الداعى لأن يصوت فى عابدين ١٩٣٣ لعبد الحكيم عسكر بك و١١٠ لعلى أحمد باشا. وفى الإسكندرية ٨٧٦ للأستاذ حسن سرور و٥٠ لحداية باشا وهو عدد لا يتعدى خمس عدد الناخبين فى هذه الدائرة.. إلخ، إلخ.

هذه بعض الدروس التى نتلقاها عن الانتخاب المباشر وبدون العمل بها إنما يُكتب للمرشح الإخفاق والفشل، فماذا أعد ذوو الضمائر الحية والأخلاق القويمة والتربية السياسية النزيهة والعقلية الحكيمة لمقاومة هذه الخطط الكريهة؟

ماذا أعد أصحاب الكرامة وأرباب الشرف الذين تعفُّ نفوسهم عن النزول إلى حضيض السقوط والمهانة؟

هل هم يريدون أن يعدوا عدتهم عمليًا للخلاص من هذا الداء الوبيل والقضاء على هذه الوسائل الساقطة التى تحمرُّ منها الإنسانية خجلاً ويندَى لها جبين الأخلاق الطيبة أسفًا وحزنًا، أم أنهم اعتزموا أن لا يدخلوا الانتخابات مرة أخرى كما سمعنا من الكثيرين؟

إن الكف عن دخول الانتخابات مرة أخرى إنما هو جريمة لا تُغتفر يرتكبها كل كفء فى وسعه ومقدروه أن يدخلها.

بقى وضع الحد لهذا الوباء الخلقى. فهل يجب مقاومته بالكفاح الشديد فى سبيل إقناع العامة منذ الآن بأن الوفد هو الخائن لبلاده ووطنه دون منافسى مرشحيه، وإقامة الدليل على ذلك بتصرفاته الماضية الممقوتة والمستقبلة التى تنطوى على ممالأة حزب العمال إزاء تراث الآباء والأجداد حتى يتم تسليم البضاعة.

لا. إن هذه جريمة أخرى لا نتيجة لها إلا تلويث سمعة الأمة من الجانبين. ولقد سرَّنا فى هذه الحملة الانتخابية الأخيرة عدم تعرض المرشحين المنافسين لمرشحى الوفد بعرض الماضى وما فيه من سيئات وجرائم ووساخات، لو أُلقيت سلة منها على كل مرشح من مرشحى الوفد لكتمت أنفاسه وأبانت أنه هو المجرم الصحيح الذى يقوم بحضانة حزب العمال وبث الدعاية له فى مصر أكثر مما يبثها له أى إنكليزى آخر كما يقوم بتنفيذ المآرب الاستعمارية بكفِّه عن مناقشة مقترحات المعاهدة. إبان المعركة الانتخابية.

إذن لا بد من إيجاد حل وعلاج لهذا الخطر الخطير والعلاج لا يكون إلا باجتماع كفايات جميع الأحزاب للمشاورة والمداولة دون نظر إلى المبادئ الحزبية مؤقتًا؛ حتى يضعوا الخطة الحكيمة لإنقاذ البلاد من الوباء الوفدى. فهل نسمع دون اكتراث بتلك الأغلبية الساحقة بعد أن قال سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز:

«وإنْ تُطعْ أكثرَ مَنْ فى الأرض يضلُّوك عن سبيل اللهِ إن يتَّبعُونَ إلاَّ الظنَّ وإن هم إلا يخْرُصُون».

أحمد وفيق

* * *

جريدة السياسة ترجو النجاح للبرلمان

فى يوم ١٩ ديسمبر، وهو آخر موعد للانتخابات التكميلية، كتبت السياسة كلمة حازمة نفضل إثباتها قالت:

على أبواب عهد جديد

لعله يحقق رجاء الأمة فى صلاحه

اليوم تنتهى الانتخابات التكميلية لمجلس النواب وتنتهى بذلك الإجراءات التمهيدية لعقد البرلمان فى ١١ يناير القادم، ولقد كان مفهومًا أول ما تشكلت الوزارة الحاضرة أنها لن تكون وزارة إدارية كل مهمتها إجراء الانتخابات والتخلى بعد ذلك عن مراكز الحكم للهيئة السياسية التى تنال الأغلبية. لكن تطور الحوادث أوقفها هذا الموقف وجعلها، بعد أن كانت صادرة فى أعمال الدولة على اعتبار أنها ذات بقاء، تخضع لحكم الظروف ويعلن دولة رئيسها أنه سيتخلى عن منصبه بعد انتهاء الانتخابات مباشرة كى تتقدم الوزارة صاحبة الأغلبية إلى البرلمان بخطاب العرش تذكر فيه سياستها المستقبلة وما تعتزم أن تقوم به فى شئون الحكم والرأى الذى تراه فى العلاقات بين مصر وإنكلترا. فمن المتوقع أن تستقيل الوزارة غدًا وأن يعهد جلالة الملك بتشكيل الوزارة الجديدة إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد، الذى حصل فى الانتخابات على أغلبية حاسمة تلقى على عاتقه تبعات الحكم وتقتضيه النظر فى مصير البلاد.

ولمناسبة انتهاء الانتخابات نريد أن نصارح حزب الوفد بأننا نرجو له فى المهمة التى ينتظر أن يُعهد بها إليه غدًا أو بعد غد كل نجاح، وأن نؤكد أننا لن نقف منه موقف المعارضة مادام قائمًا فى مهمته بما يحقق مصلحة البلاد ويوطد استقلالها ويكفل صون الحرية فيها؛ فالموقف الحاضر أدق من أن يعبأ فيه مخلص لوطنه بالمناورات الحزبية وأجَلُّ من أن يعارض حزب حزبًا لغير غاية إلا إضعافه قصد القيام فى الحكم مكانه. بل إننا لن نألو للحكومة الدستورية التى تقوم نصحًا وتأييدًا كلما احتاجت إلى النصيحة والتأييد كى تسارع فى توطيد العلاقات بين مصر وإنكلترا بتوقيع معاهدة على أسس مشروع محمد محمود - هندرسن، وكى تعالج من شئون مصر الداخلية، ما تحتاج البلاد أشد الحاجة إليه لتدعيم مرافقها المختلفة ولكفالة مصالح كافة الطوائف فيها. وأن أحب شىء إلى نفوسنا أن تتابع الحكومة المقبلة الخطة الحازمة التى اتبعتها وزارة محمد محمود

باشا سواء فى عقد المعاهدة بين مصر وإنكلترا، أو فى البرنامج الإنشائى العظيم الذى أثمر فى خمسة عشر شهرًا خير المقدمات له سواء فيما يختص بالصحة العامة، أو تحسين حال الصناع والعمال، أو قصر الطلبة على تحصيل العلم وابتعادهم عن أسباب الاضطراب والشغب أو صيانة الأمن وحفظ نظام من غير هوادة ولا تردد، أو القضاء جهد المستطاع على الامتيازات الأجنبية فى تعطيلها الكثير من مرافق البلاد، أو ما سوى ذلك من شئون كثيرة لا ينكر أحد، إذا هو نسى النزعة الحزبية ووضيع شهواتها، أنها عادت على البلاد بالخير والرخاء. أحب شىء إلى نفوسنا أن تتابع الحكومة المقبلة هذه الخطة وأن تتم العمل العظيم الذى بدأته الوزارة التى أوقفت الحكم النيابى إلى زمن. ذلك بأننا نريد أن يشعر الناس، فى مصر وفى أوروبا شعورًا صادقًا بأن الشعب المصرى جدير حقًا بالحياة الديمقراطية وأن حكومته النيابية ليست أقل من حكومة غير نيابية حرصًا على مصالحه وعملاً لرفعة شأنه.

وإننا إذ نؤكد لحزب الوفد ما سبق فإنما نؤكده مخلصين لتقديرنا دقة الموقف واحتياجه إلى تعاون الأمة كلها فى سبيل مواجهته. ولم يكن لتتحى حزب الأحرار الدستوريين عن خوض المعركة الانتخابية من سبب تقدير الدقة وتخوُّف ما قد تجنى المعركة إذا حمى وطيسها على هذا المستقبل القريب الذى مهدنا له ونود أن تجنى البلاد كل ثمراته على يد أى فرد من أبنائها أو حزب من أحزابها. وليست دقة الموقف مقصورة على إمضاء معاهدة بين مصر وإنكلترا، فإن الشوط الذى قطعته هذه المسألة والمرحلة التى انتهت إليها بوضع مشروع الاتفاق الذى كان يراد أن يبرم بتصديق البرلمانين المصرى والبريطانى عليه والذى أصبح اليوم اقتراحات ارتبطت بها الحكومة البريطانية - هذه المرحلة جعلت تسوية الاتفاق وتوقيعه أهون المسائل التى تطالع مصر فى مستقبلها القريب. وفى يقيننا أن الحكومة المقبلة لو سارعت إلى الاتصال بالحكومة البريطانية فى شأن الاتفاق سواء عن طريق المندوب السامى البريطانى فى مصر أو سفر بعض أعضائها إلى لندن، لما احتاج الأمر فى وضع الصيغة النهائية للاتفاق إلى أيام. وكل تعجل لنَهْو هذا الاتفاق وتوقيعه فيه لمصر أكبر الخير، إذ به تتقى فُجاءات المستقبل وتطمئن إلى حل عقدة كانت إلى ما قبل الصيف الماضى أعسر ما عندها من الشئون. لكن ثَم أمام الوزارة المقبلة مسائل أخرى لا تقل عن توقيع الاتفاق أهمية. فهناك المسائل المتفرعة عن الاتفاق، كتحديد المناطق التى تعسكر فيها الجنود

البريطانية عند قناة السويس، وهناك مسائل الامتيازات الأجنبية. ويُخيل إلينا أن حل مسألة الامتيازات الأجنبية، أو مسائلها بتعبير أدق، سيتناول مساومة دولية فى شأن التعريفة الجمركية الجديدة التى يجب البدء بتنفيذها منذ منتصف فبراير المقبل، فهذه المسائل الخارجية وحدها تحتاج من الجهود ومن حسن العناية ومن السرعة ما يعاون الوزارة من تأييد الأمة إياها مادامت سائرة فى خطة صالحة غير متباطئة ولا متلكئة. ولهذا أكدنا ونؤكد أننا لن نضنّ بهذا التأييد ما اقتنعنا بحسن سياسة الوزارة فى تناولها هذه المسائل وحرصها على الإسراع فى حلها.

وإلى جانب المسائل الخارجية مسائل داخلية كثيرة لا تقل عنها أهمية. ويكفى أن نشير إلى مشروعات الرى الكبرى وما جنت عليها التأجيلات المتتالية فى السنين الماضية، وما ترتب على ذلك من توالى الأزمات الزراعية على مصر سنة بعد سنة. ولقد وفِّقت وزارة محمد محمود باشا إلى حل عقدة هذه المشروعات الكبرى السياسية بالاتفاق الذى أبرمته مع الحكومة البريطانية بشأن مياه النيل، كما وضعت تعلية خزان أسوان موضع التنفيذ حتى لقد بدئ منذ اليوم بالتحضير لأعمال التعلية، وكانت تلك الوزارة معتزمة أن تقيم كذلك خزان جبل الأولياء لكفالة المياه اللازمة لرى مصر إلى سنوات كثيرة مقبلة حتى يستطاع اتقاء الأزمات فى المستقبل بالتوسع الزراعى وتمكين اليد العاملة المصرية من أن تجد أمامها الفسحة فى ميادين العمل؛ فلعل الوزارة المقبلة تتابع هذا البرنامج الإنشائى العظيم هو الآخر فتحظى من تأييد الأمة إياها فيه بما يوثق مركزها ويوثق الحياة النيابية فى مصر.

فأما ما سوى مشروعات الرى من الشئون الكثيرة المهمة فهو بحاجة إلى العناية الكبرى. وأكبر رجائنا أن تمكِّننا الوزارة المقبلة من تأييدها فى كل هذه الشئون. فإنًا لا نود يومًا أن نعارضها إلا إذا تنكبت الطريق السوى ولم تسمع للنصح الخالص.

ولعلنا، وقد نبهنا إلى بعض المسائل الجوهرية الجليلة الخطر فى حياة البلاد وفى مستقبلها القريب، نحظى بأن نجد صدًى لما نبهنا له فى خطاب العرش المقبل. فما نشك فى أن حزب الوفد يفكر منذ اليوم فى وضع هذا الخطاب الذى يتلوه دولة مصطفى النحاس باشا بأمر جلالة الملك عند افتتاح البرلمان. ولعلنا نحظى بأن نجد ما يذكره خطاب العرش فى المسائل المختلطة صريحًا واضحًا

تطمئن الأمة معه إلى أن الحياة النيابية الجديدة ستكون أجدَى عليها وأكبر ثمرة مما كان لها فى الماضى. يومئذ يرضى الكل عنها ويستريح إلى ما يطلب إليه من تضحية فى سبيل تعزيزها، فإنما تؤيد الأمم أى نظام من النظم بمقدار ما تجنى تحت حكمه من ثمرات وبمبلغ ما يحققه لها من عزة ورخاء وسعادة.

* * *

استقالة الوزارة العدلية

عندما تولى عدلى باشا يكن وزملاؤه الوزارة تضاربت الأقوال حولها وتعددت الإشاعات عن مدة بقائها فى الحكم أهى رهن انتهاء الانتخابات أم هى وزارة دائمة، وفى يوم ٢٠ ديسمبر نشرت جريدة الأهرام حديثًا جرى لحضرة (محمود أبو الفتح) المحرر بها مع عدلى باشا صرح له فيه بأن الوزارة ستستقيل عقب إجراء الانتخابات. وهذا هو الحديث والديباجة:

كثرت الإشاعات فى الأسابيع الأخيرة عن الحالة السياسية فقيل إن هناك خلافًا بين الوفد والمندوب السامى البريطانى؛ لأن رئيس الوفد كان قد وعد بأن يصدر الوفد بيانًا صريحًا بتأييد مشروع المعاهدة أو المقترحات المعروضة على مصر ولم يَفِ بوعده حتى الآن.

وقيل بل سبب الخلاف أن الحكومة البريطانية تطالب باستمرار وزارة عدلى باشا. أو على الأقل بأن يؤلف عدلى باشا الوزارة البرلمانية القادمة.

وقيل إن الحكومة البريطانية تريد أن تتولى وزارة عدلى باشا قبل استقالتها عرض مشروع المعاهدة على البرلمان والحصول على موافقة البرلمان عليه.

وسمعنا من إحدى الدوائر السياسية الأجنبية فى مصر أن الحكومة البريطانية أرسلت تطلب من الحكومة المصرية على لسان مندوبها السامى أن تبت مصر فى المقترحات المعروضة عليها قبل نهاية شهر يناير. وعلل الذين رووا هذه الإشاعة الطلب المتقدم بأن الحكومة البريطانية تخشى مهاجمة خصومها من المحافظين لها وحملاتهم عليها فى صدد الاتفاق، وأنها تريد أن تضعهم أمام موقف يتعذر معه مطالبة الحكومة البريطانية بالرجوع القهقرى فيما عرضته على مصر. وهو إعلان البرلمان المصرى قبول المقترحات قاعدة لمعاهدة تعقد بين مصر وبريطانيا.

وقيل أيضًا إن حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا يشتغل فعلاً بوضع خطبة العرش ويشتغل معه فى وضعها حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى

باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة المصرية. وذهب البعض إلى حد ترديد بعض عبارات قيل إنها واردة فى المشروع الموضوع للخطبة أو نحو ذلك.

وقد رأينا جلاء للموقف وحسمًا للأقاويل الكثيرة التى تتردد فى هذا الشأن أن نسأل حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزارة عما تنوى وزارته عمله. وهل صحيح أنها تنوى افتتاح البرلمان والتقدم له وهل يشتغل فعلاً بوضع خطبة العرش. وهل هناك خلاف بين الدوائر المختلفة المصرية والبريطانية - الوزارة والوفد ودار المندوب - على الحالة وعلى ما يعمل وما يقال فى خطبة العرش.

وقد تفضل دولته فاستقبلنا بالرقة واللطف اللذين عرفا عنه وقال لنا:

ليس هناك أى خلاف بين الدوائر المصرية والبريطانية على أمر من الأمور الخاصة بالحالة، فإن الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى وتسير سيرها العادى ولا أدلَّ على هذا من أن النحاس باشا رئيس الوفد متغيب عن القاهرة فى الوجه القبلى منذ أيام. وأن سير برسى لورين المندوب السامى البريطانى مسافر غدًا إلى السودان.

وقال دولته وهو يضحك: وإذا كان هناك ما أشكو منه فهو الزكام.

قلنا: وهل تضعون خطبة العرش وتتقدمون للبرلمان؟! أو ماذا تنوون عمله؟

فقال: أما ما ننوى عمله فهو معروف وقد شرعنا فيه فعلاً. وهو إجراء الانتخابات. ومتى انتهت الانتخابات تنتهِ المهمة التى أخذناها على عاتقنا. ولا معنى لأن نضع خطبة العرش ونتقدم إلى البرلمان؛ لأن معنى هذا أننا سنطلب الاقتراع على الثقة والاستمرار فى مقاعد الحكم ولابد لهذا من أغلبية نعتمد عليها فعلى أية أغلبية نعتمد إذا تقدمنا. أما أن نتقدم بخطبة عرش تحوى برنامجًا سياسيًا وإداريًا ثم نستقيل فى اليوم التالى فأمر غير معقول ولا هو يتفق مع العرف عدا أن فيه مضيعة للوقت. كما أن هذا الأمر لم يكن فى حُسْباننا عند ما أخذنا على عاتقنا مهمة الانتقال بالبلاد من دور إلى دور آخر.

إن خطبة العرش تتناول عادة بسط برنامج الحكومة فى المسألة السياسية التى تهم البلاد كلها من حيث علاقاتها بالإمبراطورية البريطانية وبالدول الأخرى. وفى المسائل الداخلية العديدة اقتصادية وإدارية، زراعية وصناعية عمرانية واجتماعية، تهذيبية وصحية وغير ذلك من الشئون التى تنوى الوزارة

القادمة تحقيقها، فمن البدْهىّ أن يترك وضع الخطبة للوزارة البرلمانية التى تتألف بعد الانتخابات والتى ستقوم بتلك المسائل أو تعمل على القيام بها.

هذا هو الوضع الطبيعى للأمور.

***

وعند هذا الحد دخل رئيس المكتب يعرض على دولة رئيس الوزارة أسماء كثيرين ممن يريدون مقابلته، فاستأذنت فى الانصراف شاكرًا لدولته تفضله بتصريحه المتقدم.

محمود أبو الفتح

***

وقد رأت جريدة السياسة فى هذا الحديث ترويجًا للوفد إبان الانتخابات فقالت[1]:

تحدث حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا إلى زميلتنا الأهرام فنشرت لدولته ردًا على سؤال المحرر «هل تضعون خطبة العرش وتتقدمون للبرلمان» قوله: «أما ما ننوى عمله فهو معروف وقد شرعنا فيه فعلاً وهو إجراء الانتخابات، ومتى انتهت الانتخابات تَتِمَّه المهمة التى أخذناها على عاتقنا. ولا معنى لأن نضع خطبة العرش ونتقدم إلى البرلمان؛ لأن معنى هذا أننا سنطلب الاقتراع على الثقة والاستمرار فى مقاعد الحكم ولابد لهذا من أغلبية نعتمد عليها فعلى أية أغلبية نعتمد إذا تقدمنا، أما أن نتقدم بخطبة عرش تحوى برنامجًا سياسيًا وإداريًا ثم نستقيل فى اليوم التالى فأمر غير معقول ولا هو يتفق مع العرف عدا أن فيه مضيعة للوقت، كما أن هذا الأمر لم يكن فى حسباننا عندما أخذنا على عاتقنا مهمة الانتقال بالبلاد من دور إلى دور».

وهكذا أعلن دولته صباح الجمعة وقبل موعد الانتخاب بأربع وعشرين ساعة أنه سيستقيل وأن الوزارة التى ستعقبه ستكون - كما هو المفهوم بالبداهة - وزارة وفدية، فهل يأذن لنا دولته أن نسأله عن سر خروجه عن صمته الطويل طول هذه المدة وإيثاره أن يتكلم قُبَيل الانتخابات بيوم واحد؟ إنه يوم واحد لو تكلم دولته بعده لما كان حديثه ضارًا أحدًا أو مؤثرًا فى مصلحة على حساب مصلحة أخرى، أو خارجًا به عن واجب الحيدة التى كانت الإدارة مع الأسف لا تتحراها، بدليل ما نسوقه كل يوم من الحوادث الناطقة بذاتها.

---

(١) السياسة فى ٢٣ ديسمبر.

ودولتـه ولا شك يقـدر الأثر الذى لمثل هذا التصـريح، فى رجـال الإدارة وفى جماهير الناخبين. وهو لا شـك قد لاحظ أن الوفـد يتعمَّد أن يوعز إلى الصحف كل بضعة أيام أن تنشر بلا مناسبة أن الوزارة الحالية ستستقيل بعد ظهور نتيجة الانتخابات والغرض من هذا النشر واضح لا خَفَاء به، وهو التأثير فى الناخبين وإفهامهم أن الوفديين سيتولون الحكم وأنه سيكون فى وسعهم حينئذ أن يكافئوا أنصارهم وينتقموا من خصومهم، فالآن يحقق دولة عدلى باشا غاية الوفد ويذيع ما يروج دعـوته ويؤدى سعيـه فى الدوائر، ولو أنه ليس ثَم من المرشحـين من هو غير وفدى، لما كان هناك ضير من مثل هذا التصـريح، ولكن الوفد يزاحمه فى بعض الدوائر اتحـاديون ووطنيون ومستقلون، فضلاً عمن يقولون إنهم وفديون، فلماذا يجنى عليهم دولته بهذا التصـريح الذى كان يمكن أن يتأخر يومًا واحدًا إلى مساء فلا يضر أحدًا؟ ألم يكْفِ أن الإدارة تسيِّر رجالها فى ركاب رسل الوفد إلى الدوائر الانتخابية وتصف لهم البوليس والهجانة والخفراء، وتبعث بالإشارات إلى العُمُد تطلب منهم أن يحسنوا استقبـال رجال الوفد، وتوقف العمد وتحقق معهم وتفصل وتعين وتعمد إلى مزاحمى مرشحى الوفد فتمنعهم عن الطواف ببلاد الدوائر، وتأبى عليهم أن تدعهم وشأنهم فيما لا يجاوز حقوقهم، ولا تقول أو تبذل لهم ما تبذل لمرشحى الوفد؟ ألم يكْفِ كل هذا فكان لابد أن يعلن دولة عدلى باشا قبل الانتخاب بيوم واحد أنه مستقيل وأن وزارة الوفد هى التى ستقوم فاعلموا ذلك يا من يعنيهم أن يعلموا؟! ماذا كان الداعى إذا سكت إلى أن تتم الانتخابات؟! أكان هذا الحياد يخرق بأكثر مما حدث؟ لا نظن!

* * *

صحف الوفد تطالب الوزارة بالاستقالة

يظهر أن الدوائر الوفدية كانت ترى وجوب استقالة عدلى باشا عقب ظهور نتائج الانتخابات مباشرة واستكثرت أن تبقى الوزارة فى كراسى الحكم بضعة أيام أخرى. فكتبت مجلة (روزاليوسف) إحدى صحف الوفد الأسبوعية فى ذلك ورمزت لعدلى باشا جالسًا على الكرسى متثاقلاً عن القيام عنه وكلامًا تحت هذا ورمزًا يشعر بعدم الرغبة فى مفارقة الحكم. وحدا التعجل بجريدة البلاغ أن تكتب مقالها الرئيس فى يوم ٣٠ ديسمبر بإمضاء صاحبها ورئيس تحريرها عبد القادر حمزة مطالبة عدلى باشا بالاستقالة، قالت:

الوزارة العدلية

بعد أن أدت مهمتها

«شُكِّلت وزارة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فى ١٥ أكتوبر الماضى وعين دولته المهمة التى شكلت من أجلها، فقال فى كتابه إلى صاحب الجلالة الملك: «ستكون الغاية التى تترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها». فقد كان عليها إذن أن تنقل البلاد من نظام الحكم الدكتاتورى إلى نظام الحكم الدستورى وتلك مهمة لم تكن سهلة؛ لأن نظام الحكم الدكتاتورى كان قد هدم القوانين وعبث بالحريات ودمر كل نظام فكان مثله كمثل من دخل بيتًا عامرًا فأزعج سكانه وأشعل النار فيه، وكان عمل الوزارة العدلية بإزاء هذا البيت كعمل جنود الإنقاذ فى إطفاء الحريق وإنقاذ المكان وسكانه.

إلى أن قالت:

فالآن تستطيع وزارة عدلى باشا أن تقول إنها أدت مهمتها ونجحت فيها. والآن يجب أن نعترف لها بأن عملها لم يكن هينًا وأنها تحملت فيه ما هو تضحية منها لوجه الله والوطن. والآن يجب أن نشهد بأنها نقلت البلاد من النقيض إلى نقيضه فى دَعَة ورفق دون أن تشعر الأمة بتصادم أو ارتجاج.

فإذا هى استقالت اليوم وودعت مراكزها فإنها تستقيل مغتبطة بما فعلت، مشكورة على ما قدمت مطمئنة إلى أنها أرضت ضميرها وأرضت البلاد».

عبد القادر حمزة

❊ ❊ ❊

استقالة وزارة عدلى باشا

وفى الساعة العاشرة من صباح ٣١ ديسمبر تشرف عدلى يكن باشا بمقابلة جلالة الملك إذ رفع لجلالته استقالته من الحكم.

❊ ❊ ❊

وسنثبت بعون الله الوثائق الخاصة بذلك فى أول الحولية القادمة ونعلق بكلمة على وزارة عدلى باشا قصيرة كمدتها.

❊ ❊ ❊

المحامون يكرِّمون سكرتير الوفد

أقامت طائفة من المحامين الوفديين حفلة تكريم للأستاذ وليم مكرم عبيد فى بهو من أبهاء محل جروبى بميدان سليمان باشا فى الساعة الثامنة من مساء الجمعة ٢٧ ديسمبر، وقد خطب فيها غير واحد وبحسبنا ذكر خطبتَى المحتفَل به ونقيب المحامين:

خطبة الأستاذ وليم

صاحب الدولة الرئيس الجليل، سيداتى، سادتى

لعل أبلغ ما يقوله محامٍ صناعته الكلام، أنه عاجز عن الكلام للتعبير عما يخالج نفسه: ويملأ حسه، وهى بلاغة صامتة أقل ما فيها أنها نادرة فينا نحن المحامين، كما قد يقول بعض الخطباء! (ضحك).

إذن، ليس لدىَّ وقد غمرتمونى بفضل ينعقد له لسانى، إلا أن أحنى الرأس خجلاً من جحودى أمام برِّكم، وشحًا بقليلى إزاء كثيركم، وأن أقتصر على تقديم تحيتى وشكرى إليكم. والتحية والشكر عبارتان بسيطتان، ولكن إليهما ينتهى كل ثناء مهما هذب ونمق، وعاطفتان بريئتان، لكنهما كريمتان وثابتان. فإذا لم تجدا لهما منفذًا من لسان ينطق، أو يد تصفق، ضاقت بهما رحبات القلب فراح يختلج بهما ويحقق... فلا عجب إذا ضننت على لسانى بالإفصاح عن عميق شكرى فقد تمثلت به نفسى وطاب شعورى (تصفيق).

ثم إنى إذا ملكت شعورى، فإنى وأيم الحق لفى حيرة فيما عساى أن أقوله فى هذا التكريم الذى فاق حد الكرم.. فهل أدعى أننى غير جدير به، لتنسبوا إلىَّ التواضع بريئًا، وتكيلوا لى الثناء وتوفوا الكيل مليئًا..؟

ولكنى إذا فعلت انتفى التواضع من أصله، فإن أول شرط من شروطه ألا يعلن صاحبه عنه بل لا يحس به؛ إذ التواضع صفة يراها الغير فينا ولا نراها فى أنفسنا، لأن من أحس فى نفسه التواضع اضطر أن يتصنعه، فانقلب التواضع غرورًا، وشر منه من يعلن عن تواضعه فهو تاجر يتَّجر بالفضيلة ويرجو من ورائها الكسب ثناءً وفيرًا، لا فرق بينه وبين من يبيع فى السوق بضاعة مزجاة ويقبض عنها الثمن ذهبًا نضيرًا...

ولكن إذا لم يصح لى أن أدعى التواضع حتى لا يكون الادعاء غرورًا، فهل يصح لى أن أدعى أنى أستحق هذا التكريم فيكون الادعاء زورًا...؟ تلك حيرتى

يا حضرات الزملاء، وتلك قضيتى، وإنى كما قلت.. وكما ترون - عاجز عن المرافعة فيها، فإذا خسرتها فقد أسأتم الاختيار وأنتم وحدكم المسئولون عنها!... (ضحك وتصفيق).

تطور المحاماة فى مصر

بيد أن الواقع الذى لا مِرْيَة فيه، أنكم تكرمون فى شخص هذا الضعيف ناحية من نواحى الحق الذى تحسونه شيئًا حيًا فى نفوسكم، وتنشدونه غرضًا ساميًا من أغراض مهنتكم، ولئن حبذتم شيئًا من عملى فإنكم تحبذون مظهرًا من مظاهر ذلك النشاط الإيجابى الذى لا يفتأ يتجدد فى جهودكم (تصفيق).

إن من دواعى فخرنا نحن المحامين المصريين أن المحاماة فى مصر قد تطورت تطورًا عجيبًا وسارت فى طريق الكمال سيرًا حثيثًا خُيل إلى البعض أنه أقرب إلى الطفرة منه إلى التطور، ولكن الواقع أن المحاماة بل الأمة بجميع طوائفها، كانت تسير فى طريق الرقى بخطوات تدريجية طبيعية، وإن كانت هادئة ساكنة، فلما أن جاءت النهضة الاستقلالية وفعلت فعلها الساحر فى النفوس والأنظمة، ظهر التطور رائعًا خلابًا، فظن البعض أنه انقلاب فجائى لا يقوى على تقلبات الزمن، وبلغ الأمر ببعضهم أن قال إنها شعلة تطفئها بصقة...! ولكن ما أسرع ما تبينوا أن الشعلة الملتهبة إنما هى نار آكلة، وأن الفكرة الثائرة إنما هى عقيدة مناضلة... وأن النهضة ليست بنت يوم أو ظروف مواتية بل هى ربيبة السنين المتعددة والتجاريب القاسية (تصفيق).

وفى مقدمة الطوائف التى تطورت وكأنها طفرت، ونهضت كأنها وثبت، طائفة المحامين التى لنا شرف الانتساب إليها.

فلقد كانت المحاماة فى مصر مهنة تنطوى على مصلحة، فأصبحت مع الزمن مهنة تنطوى على فكرة، وبلغ التطور أشده على أثر الحركة الوطنية فتطورت المحاماة من مهنة القانون إلى فكرة الحق، وبعبارة أخرى، فقد كانت المحاماة للمحامى مجرد مهنة مُكسبة تدر عليه من الخير قليله أو كثيره، فأصبحت فوق ذلك فكرة سامية يغذى بها نفسه ويبذل منها لغيره، وقد بلغ من جمال هذا التطور أنه كلما تعارضت الفكرة العامة مع المصلحة الخاصة، لم يتردد المحامون فى أن ينبذوا المصلحة الذاتية ظِهْريًا، وأن يفسحوا للفكرة العامة مكانًا من نفوسهم بل ومكانًا عليًا.

وليس أدل على ذلك من تلك المواقف الوطنية الرائعة، مواقف الكرامة والتضحية التى وقفتها المحاماة منذ بدء النهضة المصرية وفى إبان الدكتاتورية على وجه خاص.

فكم من مرة أضرب المحامون عن أعمالهم، فأضربوا عن موارد رزقهم فى سبيل مصلحة عامة أو فكرة وطنية، وكم من مرة اجتمع المحامون فى جمعية عمومية هُرعوا إليها من جميع نواحى القطر دانيها وقاصيها ولا دافع لهم إلا ذلك الواجب المقدس الذى هو أمانة مطلقة بذممهم ومفخرة من مفاخر مهمتهم، ألا وهو الدفاع عن الحق بكل ما أوتوا من قوة هى قوة الحق. (تصفيق)

المحاماة فكرة الحق

أيها السادة

لم يكن المحامون بابتعادهم عن الدستور والحرية رجالاً سياسيين، بل كانوا أولاً وفوق كل شىء محامين يدافعون عن حق هو حق الوطن. تلك هى المحاماة كما هى الآن فى رائع تطورها، تلك هى المحاماة فى أسمى مظاهرها تدافع عن الحق باعتباره فكرة لا مهنة وتذبُّ عن المظلومين أفرادًا وجماعات.

المحاماة فكرة الحق أولاً ومهنة القانون ثانيًا ذلكم شعارنا نحن أمناء النهضة من المحامين المصريين ويجب أن يبقى كذلك على الدوام، وما القانون إلا صيغة من صيغ الحق وقد لا تكون أحسن الصيغ إذ هى قابلة للتعديل والتحوير. ولقد أدرك المحامون هذه التفرقة الجوهرية بين الحق والقانون، فقاموا يستنكرون تلك المهازل التشريعية التى أسمتها الوزارة السابقة قوانين والتى لم تتورع عن أن تتوجها باسم صاحب الجلالة مليك البلاد. ولقد أعلن المحامون بصفتهم رجال القانون والحق بُطلان تلك القوانين لتعارضها مع الدستور وهو قانون القوانين ومع الحق وهو روح القانون. (تصفيق حاد).

القوانين الدكتاتورية

أيها السادة

إنه ليعجزنى حقًا أن أجد من الألفاظ ما أدل به على سخافة تلك القوانين الدكتاتورية، فإنى أظلم الظلم كله إذا سميتها قوانين ظالمة... إذ الظلم قاس، وجبار، وحشى عنيد، أما الظلم الحقير الذى يتبختر فى ثوب من العدالة ولاً يحس بسخرية الناس منه، والظلم السخيف الذى يظلم باسم العدل ويعتقد أن المظلوم يرضيه من العدل اسمه، ومن الظلم جسمه، ... والظلم الذليل الذى يظلم

ويستنكر، ويعتدى ويستغفر - مثل هذا الظلم لا أعرف له اسمًا فى معاجم اللغة، ولعلها تعففت عن وصفه، فامتنعت عن تعريفه!

ما قولكم أيها الزملاء فى قانون يصدر بالنص الآتى:

(كل من اتبع القانون يُحاكم ويُزج فى السجون!). (ضحك)

لعلكم تضحكون من قانون ينتفى به القانون ويعاقب على احترام القانون؛ ولكن الوزراء الدكتاتوريين لم يضحكوا ولم يحسوا أنهم مضحكون عندما استصدروا قانونًا يقولون فيه إن كل من يطالب بتنفيذ الدستور الذى هو القانون الأكبر أو يحتج على عدم تنفيذه يعاقب بالغرامة والحبس...! وقانونًا آخر يقولون فيه إن كل من يذهب إلى القاضى يطلب إليه تنفيذ القانون ضد موظف اعتدى على حرمة القانون يعتبر عمله مخالفًا للقانون...! وقانونًا آخر يقولون فيه إن حفلة عبد المجيد بك رضوان لتكريم دولة النحاس باشا هى جريمة مُعاقَب عليها بنص القانون، فكل من نظم الحفلة أو دبرها أو حدثته نفسه أن يحضرها وكل من غنى فيها من المطربين أو أخذه الطرب من الحاضرين يعاقب بالغرامة ويزج فى السجن بين المجرمين...! (ضحك وتصفيق)

تلك أمثلة للقوانين التى ابتدعتها سخافة الاستبداد والمستبدين فلم يسع المحامين وهم حماة الحق إلا أن يهبوا فى وجهها معلنين بطلانها نصًا وحكمًا؛ لأنها سنت من الباطل نظامًا واعتبرت الحق إجرامًا. (تصفيق)

وكأن الوزارة أرادت أن تسجل للمحامين فخرًا لا تُمحى آياته فأصدرت قانونًا يهدد المحامين فى أرزاقهم، ويسد عليهم سبل عيشهم فيالها من عقلية مسكينة تلك التى لا تعرف للحياة منطقًا إلا منطق الجائعين!

يا حضرات الزملاء...

لقد ضربتم لجميع طوائف الأمة أحسن الأمثال بصنيعكم، فأنتم وحدكم الذين قاومتم الظلم بالإضراب عن عملكم، وتضحية مصالحكم، وكأنكم أبيتم وفرة العيش وقد حرمت الأمة حتى القليل من حاجتها، وآليتم على أنفسكم أن لا تكون لكم هناءة، والأمة رازحة فى شقوتها فأنعِم بكم وبأمة أنتم أبناؤها!

عبر الانتخابات

أيها الزملاء:

أما وقد عادت الحياة الدستورية بفضل جهاد الأمة وجهادكم، فإنى أنتقل إلى الكلام عن الانتخابات وما يستخلص منها من عبر وعظات، فلقد دخلنا معركة

الانتخابات تحت لواء قائدنا وزعيمنا الجليل صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا، وخرجنا منها وألوية النصر معقودة فوق رءوسنا ولا حاجة بنا إلى مساجلة أولئك الفارّين فى معنى النصر ومداه وأثره، فإنهم وقد صغرت نفوسهم فهلعوا من الاشتباك فى المعركة لا يحق لهم أن يجادلوا فى النصر، وليس لهم حتى شرف الهزيمة مثلهم مثل الجبان يموت ألف مرة فى جلده مخافة أن يموت فيقبر فى لحده..! (تصفيق)

لقد انسحبوا من الانتخابات فلم تحس الأمة بوجودهم أو بانسحابهم.

ودارت الانتخابات فكان عدد الناخبين أكثر منه فى كل مرة مضت ومن غريب أمرهم أنهم ينددون بفوز الوفد، لا لسبب إلا لأن المنافسين لمرشحيه حصلوا على أصوات تزيد زيادة نسبية على الأصوات التى حازوها فى الانتخابات الماضية! يقولون هذا ولا يخجلون. وهم على عادتهم يرموننا بدائهم وينسلون...

فالواقع أن السبب الذى من أجله حاز المنافسون لمرشحى الوفد جانبًا من أصوات الناخبين هو أن معظمهم كانوا يقسمون جهد أيمانهم أنهم يتقدمون كوفديين. وأنهم لا تربطهم من قريب أو من بعيد أية صلة بالأحرار الدستوريين.. والويل كل الويل لمن أذاع عنهم منافسوهم إنهم ليسوا وفديين، فقد كان المنافسون يأتون بالأسانيد والبراهين على أنهم لم يكونوا فى وقت ما ولن يكونوا أبدًا أحرارًا ولا دستوريين... والمضحك المزرى أن نفرًا منهم قد كان فعلاً ينتمى إلى هذا الحزب المنبوذ بل كانوا رؤساء لجانه!

هذا هو معنى النصر فليتدبروا فلقد نبذوا الأمة فنبذتهم وتجاهلوها فتجاهلتهم (تصفيق).

حماسة الناخبين

أيها السادة

أكاد لا أصدق أنه يوجد بين المصريين مَنْ حاولوا أن يسلبوا الشعب المصرى حقه فى الانتخاب المباشر، فإنها والله لكبيرة فى حق الوطن فقد تمكنًا بفضل هذا القانون من الاتصال بالأمة عن كثب، فأحسسنا بقلبها الكبير يخفق حبًا وإيمانًا. وأدركنا أن أمة هذا مدى شعورها ومبلغ يقيتها لن تلين قناتها للظلم ولن ترضى بالعيش هوانًا... فإذا لم يكن فى الانتخابات المباشرة إلا أنها مدرسة وطنية يعلم فيها الشعب ويتعلم، وأن من شأنها أن تذكى على نفوس المصريين الحماسة الوطنية المقدسة، لكفى بها دليلاً على وجوبها ومبررًا للعمل بها (تصفيق).

من منا لم يشاهد، ولم يغتبط لتلك الحماسة الجميلة فى مظهرها الكريمة فى مصدرها البليغة فى معناها وفى أثرها؟

حماسة جميلة لأنها بريئة لا تبتغى أجرًا ولا شكورًا بل هى خالصة لوجه الله والوطن... حماسة كريمة لأنها فياضة على الدوام من جودها سواء لديها ساعات الرخاء وأيام المحن... حماسة جذلاء لا تعرف الحزن طروبة للنصر بسَّامة للخطوب ضاحكة من تقلبات الزمن (تصفيق حاد).

* * *

على أن أجمل وأروع ما فى تلك الحماسة إنها ذخر حى لا ينفد: يستمد منه العاملون حياة لجهودهم: ولقد كان على الأمة فيما مضى أن تتخذ من تلك الحماسة معولاً لهدم النظام التى أقامته يد الاستبداد، أما الآن وقد عاد الدستور فقد وجب أن تستخدمها لبناء صرح من المجد عاليًا كما استُخدمت من قبل فى هدم الظلم فخرَّ على أنقاضه متداعيًا (تصفيق).

لقد عملنا فعاد الدستور فلنعمل ليبقى إذ لا يكفى أن يعود الدستور؛ بل يجب أن توطد دعائمه فى شرائعنا وأنظمتنا بل فى أخلاقنا وتفكيرنا.

لا يكفى أن ننظر إلى الوراء ونفرح باسترداد ما فقدنا؛ بل يجب أنِ نتطلع إلى الأمام ونسعى إلى استكمال ما ينقصنا تلك فلسفة الحياة، نمو مُطرد والعيش وذق مستمر فمن لا يكسب فهو فى الواقع يخسر وكل شىء لا يتطور فلابد له أن ينقرض أو يتحجر، وإذا كانت القافلة تسير فالواقف فى مكانه كالمرتد عن حصنه هذا عن القافلة يتأخر، وذلك عن الحصن يتقهقر...! (تصفيق).

نشر الدعوة فى إنكلترا

بقيت لى كلمة عن نشر الدعوة فى إنكلترا، فقد تفضلتم وأطريتم جهودى فى هذا السبيل: وإنى ليسرنى أن أشيد بذكر إخوانى الذين اشتركوا معى فى هذا العمل، وفى مقدمتهم صديقى الفاضل الدكتور حامد محمود ورئيس وأعضاء الجمعية المصرية فى لندن والجمعيات الأخرى فى بريطانيا وأوروبا وحضرات النواب والشيوخ المحترمون عبد الرحمن بك عزام وحافظ بك عوض والأستاذ عزيز ميرهم والأستاذ محمد صلاح الدين المحامى وغيرهم كثيرون ممن خدموا ولا يزالون يخدمون أمتهم فى الخارج.

وإذا ذكرتم هؤلاء بالثناء فاذكروا بما هو ضده حملة التشهير بالأمة والطعن فى كرامتها وأهليتها للاستقلال والدستور وأمانة زعمائها ونوابها، تلك الحملة

التى قامت بها الوزارة السابقة وعملاؤها وأنفقت عليها من أموال الأمة قرابة المائة والخمسين ألف جنيه. وبهذه المناسبة فقد علمت ممن يوثق بعلمهم أنه فضلاً عن المبالغ التى صرفت فى أوروبا فقد بلغ معدل ما صرف يوميًا فى مصر من الأموال السرية نحو الثمانمائة جنيه مصرى طوال مدة الدكتاتورية، فيكون مجموع ما أُنفق فى محاربة الأمة فى الداخل والخارج نحو نصف مليون من أموال الأمة فحسبنا الله ونعم الوكيل!

اسمعوا صوت محمد باشا محمود وهو يعلن فى لندرا لكل من يريد أن يسمع أن مصر لا تستحق الدستور وأنه هو وحده الذى يعيده متى شاء وحسبما يشاء وإليه وحده أُلقيت مقاليد الأمور.

اذكروا ذلك الصوت وسَلُوا الآن أنفسكم هل هو صوت الدكتاتور أم هو صوت من القبور؟...

ولكن الدكتاتورية قد ماتت وقُبرت، ولن تقوم لها قائمة وفى مصر أمة تعرف معنى الحياة فلا حاجة بنا إلى الكلام عنها، ولا يفوتنى أن أقول هنا بمناسبة نشر الدعوة فى بلاد الإنكليز إن المعنى الأسمى لها هو أن الوفد كان فى الماضى كما هو الآن يسعى إلى توطيد أواصر الصداقة وحسن التفاهم بين البلدين؛ ولذلك فإننا نرجو الله أن يكون هذا العهد بشيرًا بمودة حقيقية وتحالف صادق بين الشعبين.

الثبات

يا دولة الرئيس

لقد كتب الله النصر للأمة على يديك، فاسترجعت دستورها وحرياتها بفضل ذلك الثبات. العجيب الذى هو طبيعة ثانية فيك، ذلك الثبات الذى هو سر من أسرار الزعامة لا يودعه الله إلا فيمن ولد قائدًا وزعيمًا.

وإذا كان الثبات سر الزعامة فهو أيضًا محور الوطنية ومفتاح النصر والله لولا أن ثبتَّ وثبتنا معك لما كان لنا بقية.

أيها السادة:

إذ ذكرتم فاذكروا كيف كان لنا دستور: وكيف هدم وكيف عاد: اذكروا أيامًا حملت من الشر ما كاد يطغى على خيرها وتجرعت فيها الأمة كأسًا مترعة من ذل الحياة ومُرِّها، وطال العهد بالظلم حتى خُيل للناس أن الأيام تباطأت فى

سيرها.. ولكن ما أسرع ما تمر الأيام إذا اعتادت النفس صبرًا على ضرها: ولئن طال الظلم واستطال فصبر طويل الأناة تغالبه الأيام فيغلبها على أمرها.

ولست أعنى بالصبر استسلامًا بل هو الثبات والثبات هو الشجاعة المستمرة لا تعبأ من الأيام بكرِّها وفرِّها... هو الشجاعة الذاتية تستمد القوة لا من نشوة المعركة ولا من طبلها وزمرها: بل من دخيلة النفس وكامن ذُخْرها... هو الشجاعة المنيعة، تتخذ من الإيمان درعًا ضد غائلة الأيام وغدرها وترد به سهم المظالم إلى صدرها.

يا حضرات المحامين

لقد كنتم أنتم عنوان الثبات كنتم كُمَاة الحق فأصبحتم بناة النصر، فهنيئًا لكم ما أبليتم وما كسبتم!

وإنى أكرر لكم شكرى وأنتهز هذه الفرصة السعيدة لتهنئة حضرة نقيبنا المحترم الأستاذ محمود بك بسيونى بما أحرزه من ثقة غالية وما ناله من تأييدكم الإجماعى بانتخابه نقيبًا للمحامين، وأدعو الله أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خدمة البلاد (تصفيق حاد وهتاف).

خطبة الأستاذ محمود بسيونى

نقيب المحامين

صاحب الدولة الزعيم الجليل

سيداتى. سادتى. زملائى. أبنائى

باسم لجنة الاحتفال بتكريم المجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد أشكركم جزيل الشكر على تفضلكم بتلبية دعوتها، فهو أعظم مثل يُضرب للوطنية الصادقة والتضحية الكبرى والنبوغ الفذ والعبقرية الممتازة والأخلاق الكريمة والثبات على المبدأ وإنكار الذات.

اعذرونى سادتى فما أنا بقادر على إيفاء صفة من صفات مجاهدنا الكبير حقها من البيان والتقدير، وشفيعى فى ذلك أنكم جميعًا قد عرفتم الكثير عن مكرم وجنيتم ثمار أعماله، فمكرم ماثل فى قلوبكم وهو ملء عيونكم وأفئدتكم وفخر شبابكم، ومضرب الأمثال لشيوخكم: وعلم من أعلام المحاماة فى مصر: وخطيب مُفوَّه لا يُجارى: وكاتب أديب لا يُبارى: ليس له فى الدنيا من أمنية إلا

سعادة الوطن وإعلاء كلمته، ذهبت فى ذلك صحته أم بقيت لقى شظف العيش أو رغده على حد سواء.

اذكروا موقفه وهو موظف أمام رئيسه المستشار القضائى وسيف الأحكام العرفية مُصلّت فوق الرءُوس.

وفى هذا المقام لا يتسع الوقت لتعداد جهوده فى خدمة القضية المصرية داخل القطر وخارجه، ويكفينا أن نتكلم عن مأثرة واحدة من مآثر مكرم التى لا تُحصى وهى التى ترتبط بسبب اجتماعنا الليلة.

تعلمون حضراتكم كيف تآمرت زمرة الأحرار الدستوريين على الدستور فعطلته، وكيف بطشت دكتاتوريتهم الخيالية بالقانون فشوهته والحريات فقيدتها والعدالة فى عهدها غشيها ليل الظلم.

تذكروا أيها السادة كيف خلقت قضية الوثائق ضد خليفة سعد وبعض صحبه الأمناء رغبة منها فى وأد الحركة الوطنية والحط من شأن النهضة المصرية.

مكرم حارب بكل قواه هذه الأباطيل التى كانت تروجها الوزارة الغابرة ضد الأمة ووفدها الأمين، وما إن عرضت مؤامرة الوثائق على القضاء حتى ظل يعمل مع زملائه الأفاضل ليل نهار لكشف خباياها وإظهار خفاياها وإيقاف الناس على حقيقة مرماها ومن دسًّاها؛ حتى لطمهم القضاء بحكمه العادل لطمته القاضية وحفظ للبلاد كرامتها بإقراره نزاهة زعيمها المفدَّى وصاحبه.

سافر مكرم إلى أوروبا للاستشفاء وكان محمد محمود باشا قد سافر إلى إنكلترا منتهزًا فرصة منحه لقب الدكتوراه من أكسفورد ليسعى لدى حكومة العمال لتوطيد مركزه فى رياسة الوزارة بأى ثمن، وبفضل المصروفات السرية مهد لسعيه هذا بأن اتصل ببعض الصحف والصحفيين لنشر الفصول الطوال عن عدم كفاءة مصر لتولِّى أمورها وعن صلاحية الحكم الدكتاتورى بالبلاد وعما أحدثه من ضروب الإصلاح والتعمير لخير الفلاح وصالح الأمن، وبتوزيعه فى إنكلترا بالإنكليزية وفى فرنسا بالأفرنسية كتابه «اليد القوية» الذى افتراه لهذا الغرض.

سمع مكرم العليل وما كاد يستريح من عناء السفر أن الوطن يناجيه وصوت الواجب يناديه فسارع بالسفر إلى لندره مضحيًا بصحته الغالية فداء لمصر.

أرادت الدكتاتورية أن تعرقل مسعاه فلم تتورع عن أن تتهمه بفرنسا عند إدارة الأمن العام، بأنه هو وآخرون سمتهم «مصريين خطرين» يلجئُون إلى أعمال العنف المباشر.

واتهمته بمثل ذلك عند إدارة الأمن العام الإنكليزية؛ حتى إنه دخل عليه أحد مفتشيها يخطره بأنه وصل إلى علم البوليس بأنه لم يأتِ لوندره إلا ليذهب إلى أكسفورد لإثارة الطلبة المصريين ضد محمد باشا محمود، فأفهمه الأستاذ مكرم بأنه رجل من رجال القانون وأنه حر فى أن يذهب حيث يشاء وأن يفعل ما يشاء فى حدود القانون وأنه يترفع عن مثل ما نسب إليه، وأنه لم يكن فى نيته أن يزور أكسفورد ولكن بعد هذه المقابلة سيذهب حتمًا لزيارتها، فاعتذر رجل البوليس بأنه هو نفسه لم يصدق عنه هذه التهمة.

وهناك فى إنكلترا أيها السادة ينقلب هذا الضعيف العليل الذى سافر للاستشفاء جبارًا قويًا يواصل الليل بالنهار ساهرًا لا يغمض له جفن منقبًا كاتبًا باحثًا فى سبيل قضية الوطن، فكان يكتب للجرائد الإنكليزية أبحاثه فى المسألة المصرية ويرد على بعضها فيما تنشره ضد بلاده بإيعاز الدكتاتورية ويخطب فى الجماعات والجمعيات ويتصل بالنواب الإنكليز وأولى الشأن فيهم؛ ليوقفهم على حقيقة الحال وما تنطوى عليه نيات الفضوليين النفعيين بما لا يتفق ومصلحة البلدين.

وقف مكرم على جهود الدكتاتورية المتواصلة فى سبيل المساومة على حقوق البلاد والاتفاق بشأنها أيًا كان هذا الاتفاق مادامت الأمور تجرى باستقرار الوزارة وبقائها فى كراسيها، فأبان مكرم عن أمانى بلاده والعهود التى قطعتها إنكلترا على نفسها نحو مصر ومن له الصفة الشرعية فى تمثيل مصر والتعاهد باسمها، ووصل بفضل سعيه المبرور إلى توجيه الرأى العام الإنكليزى وإلى تسيير السياسة البريطانية نحو وجوب الاتفاق مع الشعب المصرى وحده ممثلاً فى برلمانه المنتخب انتخابًا حرًا مباشرًا طبقًا لقانون الانتخاب الذى وافقت عليه الأمة فى برلمانها، فخفقت بذلك جميع مشروعات الدكتاتورية من سعيها لعمل اتفاق باسم مصر إلى انشاء برلمان دكتاتورى صورى تعرض عليه المقترحات إلى بقاء الدكتاتورية ردحًا من الزمن تتمكن فيه من قتل الشعور وإخماد الحركة الوطنية.

وكان مكرم يوالى إرسال الأخبار الصحيحة إلى الوفد ليرسم خططه على ضوئها؛ لأن الدكتاتورية بفضل المصروفات السرية أيضًا كانت ترسل لبعض الصحف المصرية رسائل باسم مكاتبى هذه الصحف فى إنكلترا تحشوها بالأخبار الكاذبة عن الأحوال السياسية هناك بقصد التأثير فى الرأى العام المصرى وإخماد جذوة الوطنية الملتهبة فيه وتشكيكه فى زعمائه، فاستطاعت الجرائد الوفدية بفضل مكرم أن تدحض مفتريات جرائد الدكتاتورية أولاً بأول وأن تمد الجمهور بالأنباء الصحيحة.

وقد انتهزت الجمعية المصرية بلوندره فرصة وجود محمد محمود باشا فيها فعقدت مؤتمرًا عامًا حضره ممثلو الجمعيات المصرية بأوروبا كلها، وأصدر هذا المؤتمر قراراته المعروفة بمقت الدكتاتورية وتسفيه حكمها وبغض عهدها، ونظم ضدها المظاهرات البليغة التى كانت تطوف شوارع لوندره وتستلفت أنظار الجماهير إليها - وتحدثت جميع الجرائد بما فيها جرائد المحافظين عن نجاح هذا المؤتمر. وقد ألقى مكرم فى حفلته الختامية التى حضرها أكثر من ١٢٠ مدعوًا بينهم كثير من النواب الإنكليز خطبة جامعة شرح فيها حقوق الأمة وسياسة الوفد تجاهها، وهاجم الدكتاتورية هجومًا عنيفًا أقنع الكل بسوء نواياها وفساد مزاعمها وسوء العاقبة التى ترتبت من النهج على سياستها العوجاء.

وقد أصدرت الجمعية المصرية بلوندره جريدة أسمتها «مصر» تصدر فى كل أسبوع فما كان عدد يخلو من حديث أو مقال لمكرم فيها.

وقد كلل الله سعى مجاهدنا الكبير بالنجاح التام والفوز المبين وقد رأى الجميع كيف عاد محمد محمود باشا إلى مصر حاملاً المقترحات البريطانية، وفى الوقت نفسه عاد وهو يحمل معه أسباب سقوط دولته وعودة الحياة النيابية للبلاد المصرية.

وهاقد عادت الحياة النيابية بالفعل فأُجريت الانتخابات المباشرة وفاز الوفد بالأغلبية الساحقة بفضل تمسك الشعب بمبادئ الزعيم الراحل الأمين والتفافه حول خليفته وصحبه المجاهدين فحقت كلمة ربك وتمت للمخلصين.

وهنا لا يسعنى إلا أن أتوجه بالشكر الخالص قبل الانتهاء لقرينة المجاهد الكبير على ثباتها بجانب رجلها العظيم مكرم ومساعدتها له فى تحرير ما كان يمليه عليها من المقالات والمكاتبات، وتمضيتها الأيام والليالى فى صنع الأعلام المصرية الكثيرة التى استعملتها الجمعية المصرية فى حفلاتها.

وما كاد يعود مكرم إلى فرنسا بعد أن استوثق من إخفاق الدكتاتورية وإصهار يدها الحديدية لينال قسطه من الراحة كما نصح له الأطباء، حتى دعاه داعى الوطنية فأسرع ملبيًا مستأنفًا جهاده.

فأنعِم به وطنيًا عظيمًا وأكرم به عبقريًا أمينًا!

والسلام عليكم ورحمة الله.

. . .

متفرقات

نداء الحكومة المصرية لروسيا والصين

بلاغ من رياسة مجلس الوزراء

أعربت الحكومة الأمريكية لوزارة الخارجية المصرية بواسطة سعادة وزيرها المفوض فى مصر عن رغبتها فى أن تقوم البلاد المنضمة إلى معاهدة نبذ الحرب، بإعلان استنكارها لمجرى الحوادث فى منشوريا وتوجيه نظر البلدين المتنازعين إلى فض ما بينهما من خلاف بالوسائل السلمية.

بناء على ذلك طلبت وزارة الخارجية إلى معالى وزير مصر المفوض بباريس أن يبلغ ممثلى حكومتىّ الصين وروسيا النداء الآتى:

إن الحكومة المصرية قد تتبعت بكثير من القلق مجرى الحوادث فى منشوريا وتطور الحالة فى النزاع القائم بين روسيا والصين فى تلك الجهة.

ولما كانت الحكومة المصرية من الحكومات الموقعة لميثاق باريس فهى ترى من واجبها أن توجه نظر حكومة... إلى أحكام هذه المعاهدة وعلى الأخص إلى أحكام المادة الثانية التى وافق بموجبها المتعاقدون فى علانية على أن تسوية أو حل جميع الخلافات أو المنازعات التى يمكن أن تقوم بينهم أيًا كان نوعها أو منشؤها يجب ألا يعمل له أبدًا إلا بالوسائل السلمية.

وتعرب الحكومة المصرية عن أملها فى أن تعمل الحكومتان المتنازعتان - وهما موقعتان لميثاق باريس - ما فى وسعهما لفضٍّ وجوه النزاع القائم بينهما بالتجائهما إلى الطرق السلمية مثبتين بذلك احترامهما لتعهداتهما(١).

وقد علقت السياسة على ذلك بقولها:

«كانت مسألة الانضمام إلى ميثاق تحريم الحرب أو ميثاق كيلوج الأمريكى فى مقدمة المسائل الخارجية التى أُتيح لوزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا أن تحلها على وجهة تصون حقوق مصر وكرامتها وتزيل كل أثر للتحفظات التى وردت فى المذكرة التى وجهتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة الأمريكية بموافقتها على الانضمام إلى الميثاق، وعرَّضت فيها بسيادة مصر واستقلالها تعريضًا ضمنيًا. وتذكر أن ميثاق تحريم الحرب قد وقِّع فى باريس فى ٢٨

---

(١) البلاغ فى ٦ ديسمبر.

أغسطس سنة ١٩٢٨ بصيغته الأصلية، ولكن التحفظات التى وردت فى المذكرتين البريطانية والفرنسية بشأنه اعتبرت جزءًا متممًا له. وعلى أثر توقيع الميثاق فى باريس، وجهت الحكومة الأمريكية إلى معظم دول العالم ومنها مصر دعوة بالانضمام إلى الميثاق، فقررت الوزارة السابقة فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨ «الانضمام إليه بصيغته التى وقع بها فى باريس دون أن يفيد ذلك الانضمام تسليمًا بما أبدى بشأنه من تحفظات»، وغدت مصر بذلك من الدول المرتبطة بنصوص الميثاق.

«واليوم نشهد أثرًا عمليًا لانضمام مصر لميثاق تحريم الحرب، ونرى مصر تُدعى للقيام بواجبها الدولى فى شأنه إلى جانب باقى الدول الموقعة عليه. فقد وجهت الحكومة الأمريكية إلى الحكومة المصرية مذكرة بشأن الخلاف القائم بين الصين وروسيا، وهما أيضًا من الدول الموقعة على الميثاق، طلبت فيها إلى مصر أن تشترك مع باقى الدول فى دعوة الروسيا والصين إلى التمسك بأحكام الميثاق وفض النزاع القائم بينهما بطريق التحكيم. وقد قرر مجلس الوزراء أن يجيب على هذه المذكرة بالإيجاب، وأن تقوم الحكومة المصرية بهذه المهمة الدولية. وهو قرار يدعو إلى الغبطة لمسًا فيه من دلالة على شعور مصر بهيبتها الدولية واستعدادها لتأييد هذه الهيبة بالعمل الدولى المشترك كلما سنحت فرصة لذلك.

أما ميثاق تحريم الحرب الذى تدعى مصر اليوم للقيام بنصح الصين وروسيا باحترام نصوصه، فخلاصته كما نذكر تحريم الالتجاء إلى الحرب كأداة للسياسة القومية. وتعهد الدول الموقعة عليه بأن تلجأ إلى التحكيم والوسائل السلمية فى فضِّ كل ما يقوم بينهما من الخصومات مهما كانت طبيعتها ونشأتها. وأما الخصومة القائمة اليوم بين الصين وروسيا فتتعلق بالنزاع على الخط الحديدى الشرقى الواقع فى الموقع شمال منشوريا الشرقى وهو الذى يمتد من منتشولى إلى خربين، ثم إلى فلاديفوستك ثغر سيبيريا على المحيط الهادئ، ويتصل فى خربين بالخط الجنوبى الذى يتصل ببورت آرثر وهو الخط المملوك لليابان. وكانت روسيا حتى أواخر الحرب تنفرد بإدارة الخط الشرقى واستغلاله، ولكنها فى سنة ١٩٢٤ تنازلت بمقتضى معاهدة بكين للصين عن نصف امتيازه وأصبحت إدارته واستغلاله بذلك شركة بين الدولتين، ولكن حدث فى أوائل الصيف الماضى أن سلطات موكدن (سلطات منشوريا) بالاتفاق مع حكومة نانكين،

هاجمت دار القنصلية السوفيتية فى خربين وقبضت على موظفيها وصادرت أموالها وأوراقها، ثم عمدت بعد ذلك بأيام قلائل إلى نزع الخط الحديدى الشرقى من يد مديرية الروس وقبضت على كثيرين من موظفيه الروس أو نفتهم، فاحتجت حكومة موسكو على هذا الاعتداء ثم قطعت علائقها مع الصين، ولم تُعلن بين البلدين حرب رسمية، ولكن وقعت أثناء الصيف معارك عديدة قليلة الأهمية، وعرضت الصين تسوية النزاع بالتحكيم مرارًا فأبت روسيا أن تنظر فى شىء قبل أن ترد الصين الحالة إلى ما كانت عليه. وفى الأسابيع الأخيرة حشدت روسيا على حدود منشوريا قوات كبيرة واقتحمت الأراضى المنشورية وتوغلت نحو مائتَىْ ميل فى الداخل واستولت عنوة على قسم كبير من الخط الحديدى الذى نزع منها، وعجزت الصين عن رد هذا الغزو، والتجأت إلى الدول للتدخل، ودعت روسيا إلى التفاهم. وبذلت بريطانيا العظمى وأمريكا وفرنسا واليابان النصح للفريقين المتنازعين بحسم النزاع، بالوسائل السلمية، ونشطت على أثر تفاقم الحوادث الأخيرة إلى تدبير مسعًى مشترك لصون السلام فى الشرق الأقصى، وكان من أثر هذا المسعى أن دُعيت جميع الدول الموقعة على الميثاق بأن تشترك فى دعوة الصين وروسيا إلى التفاهم والسلام.

هذا هو الخلاف الذى تدعى مصر للقيام بواجبها الدولى فى الدعوة إلى حسمه وفى الأنباء الأخيرة أن الخطوة الأولى اتخذت لتسويته فعلاً بين الصين وروسيا، وأن الصين قبلت إعادة الحالة إلى ما كانت عليه طبقًا لنصوص معاهدة بكين، وأن روسيا ترد على دعوة الدول بأنها وإن كانت موقعة على ميثاق كيلوج إلا أنها لا تسلم بتدخل طرف ثالث بينها وبين الصين؛ لأن الميثاق لم يعهد إلى دولة أو دول معينة بالدفاع عن الميثاق أو تنفيذ نصوصه. ولكن الدول مازالت ماضية فى سعيها رغم هذا الاعتراض لتعلّق مصالحها الخطرة فى الشرق الأقصى بسيادة السلام هنالك. وكذا مصر فقد قررت كما قدمنا أن توجه الدعوة المطلوبة إلى الصين وروسيا ولكن تعرض ثمة مشكلة فيما يتعلق بتوجيه مصر هذه الدعوة إلى روسيا؛ فليس بين مصر وحكومة اتحاد السوفيت أى علاقة رسمية أو غير رسمية، ومصر لا تعترف بهذه الحكومة لا عملاً ولا قانونًا، وإذن فلسنا نعرف كيف تستطيع أن توجه إلى روسيا دعوة بالتزام الوسائل السلمية فى فض خلاف بينها وبين دولة أخرى. ومن الخطأ أن تُقارن حالة مصر فى هذا الشأن بحالة أمريكا التى تعترف عملاً بحكومة اتحاد السوفيت وإن لم تعترف

بها قانونًا، وتربط البلدين علائق تجارية كبيرة. وسيكون من الشائق على أى حال أن نعرف كيف تتصرف الوزارة العدلية فى تنفيذ قرارها[1].

❊ ❊ ❊

رفض النداء

ورد على وزارة الخارجية من حضرة صاحب السعادة محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس رسالة برقية تفيد أن سعادته قدم نداء الحكومة المصرية الذى وجهته إلى كل من حكومتّى السوفيت والصين بناء على دعوة حكومة جمهورية الولايات المتحدة الأميركية إلى جناب سفير الروسيا فى باريس، وأن السفير رد النداء بدعوى عدم وجود علاقات رسمية بين مصر والروسيا.

❊ ❊ ❊

علقت جريدة السياسة على هذا الرفض بعدة فصول نختار منها ما يأتى:

حول تصرف مصر فى مسألة الشرق الأقصى

لما أُذيع منذ بضعة أيام أن مصر قد دُعيت إلى الانضمام إلى باقى الدول فى القيام بمسعى مشترك لحمل الصين وروسيا على احترام ميثاق تحريم الحرب (ميثاق كيلوج) والالتجاء إلى التحكيم فى حسم النزاع القائم بينهما بسبب حوادث منشوريا، وأن مجلس الوزراء ينظر فعلاً فى صيغة النداء أو المذكرة التى توجه إلى الصين وروسيا فى هذا الشأن كتبنا نبين أهمية هذه الدعوة من الوجهة الدولية وما تفيده هيبة مصر الخارجية من القيام إلى جانب الدول العظمى بمهمة تتعلق بالسلام العالمى، وأعربنا عن اغتباطنا أن توفق مصر بانضمامها إلى ميثاق تحريم الحرب إلى اجتناء الثمرات الأولى فى سبيل تقوية مركزها الدولى، وانتظرنا أن تقوم مصر بمهمتها على خير ما يجب، وأن تسلك الحكومة المصرية فى تأديتها أمثل الطرق؛ لأن فى المهمة على بساطتها شيئًا من الدقة يقتضى الروية والأناة.

وقد قامت الحكومة المصرية بهذه المهمة الدولية فوجهت الدعوة المطلوبة بصفة رسمية إلى الصين وروسيا، ولكنها كما بينًا فى مقال أمس لم تتبع فى ذلك الطرق الدبلوماسية الصحيحة لأنها أقدمت بكل بساطة على مخاطبة جمهورية اتحاد السوفيت الاشتراكية أو حكومة موسكو البلشفية مباشرة ودون أية واسطة

---

(١) السياسة فى ٦ ديسمبر.

كما لو كانت تربطها بها علائق دبلوماسية عادية، ونوهنا بما فى ذلك من خطأ دبلوماسى خطير، وما فى ذلك من اعتراف ضمنى بحكومة السوفيت قد تترتب عليه آثار سياسية بعيدة، لأن توجيه الحكومة المصرية وثيقة سياسية رسمية إلى حكومة موسكو بطريق مباشر، واتصال السفير المصرى فى باريس بالسفير الروسى اتصالاً رسميًا مباشرًا مما ينشئ علاقة دبلوماسية بين الدولتين لم يكن لها وجود من قبل، هذا فى حين أن مصر ظلت إلى اليوم مدى اثنى عشر عامًا كاملة، تحرص على مقاطعة الحكومة البلشفية وتجانب كل علاقة رسمية أو غير رسمية معها.

ولم نستند فى هذا التدليل إلا على الوقائع الثابتة والفقه الدولى الخالص ولم نتوجه فى ملاحظتنا بأية غاية حزبية، ولم نقصد إلا أن تكون تصرفات مصر الدولية قائمة على أصول دبلوماسية صحيحة. ولكن صحيفة مسائية تناولت الموضوع فى كلمة يمثل فيها أثر الوحى، فزعمت أن تصرف الحكومة المصرية لا غبار عليه، لأن الطريقة التى اتبعتها مصر فى تبليغ مذكرتها إلى روسيا هى نفس الطريقة التى اتبعتها أمريكا، وأمريكا كمصر لا تعترف بحكومة موسكو ولا ترتبط معها بعلائق سياسية، وأنه لا مانع من أن تتبادل الدول المتحاربة المذكرات أثناء الحرب، وأخيرًا لأن الدول وقعت ميثاق كيلوج بلا تمييز بين دولة وأخرى.

وهذا كلام نعتقد أنه يمثل ردًا من المسئولين مُوحًى به. غير أنه تدليل غير موفق. ولو أنه كان حقًا وجهه نظر وزارة الخارجية لكل مدعاة لكثير من الأسف، لأنه ينمُّ عن جهل بكثير من الحقائق والأصول الدولية، ويكشف عن مبلغ الخفة التى اتبعت فى توجيه المذكرة المصرية إلى مقصدها، إذا كان حقًا أن الحكومة المصرية اهتدت فى تصرفها بمثل الحكومة الأمريكية.

وهذا ما أشرنا إليه أمس. فلا وجه للمقارنة على الإطلاق بين موقف مصر وموقف أمريكا إزاء روسيا لأن مصر تجهل وجود روسيا الدولى على الإطلاق ولا تعترف قطعًا بحكومة موسكو البلشفية، لا من الوجهة الفعلية ولا من الوجهة القانونية. وقد رتبت على هذا الإنكار لوجود روسيا الدولى أثرًا فى منتهى الأهمية هو سقوط جميع المعاهدات القديمة التى كانت تربط مصر بحكومة روسيا القيصرية، وإلغاء الامتيازات التى كان يتمتع بها الرعايا الروس من قبل، وإلغاء كل تمثيل سياسى وكل قضاء قنصلى روسى فى مصر. أما أميركا فلها موقف آخر فهى، حقيقة لم تعترف بحكومة موسكو البلشفية ولا تربطها بها

علائق دبلوماسية رسمية، ولكنها تعترف بها بطريقة فعلية وترتبط معها بعلائق اقتصادية ضخمة، إلى حد أن أميركا تعتبر اليوم أول دولة متاجرة مع روسيا وأول دولة مستقبلة لمرافقها الشاسعة، وهذه العلائق الاقتصادية تمثلها بنوك أمريكية ضخمة وجماعة من كبار أصحاب الأموال والصناعات يعملون جميعًا بإشراف حكومة واشنطن ورعايتها بطريقة غير رسمية. هذا من جهة الاعتراف الفعلى القائم على المصالح المتبادلة. ولكن أميركا مع ذلك تحرص على ألا تتصل بحكومة السوفيت اتصالاً رسميًا ومباشرًا. وليست حقيقة أن روسيا وقعت ميثاق كيلوج كما وقعته باقى الدول بلا تمييز، بينما وقعته جميع الدول بناء على دعوة أمريكا المباشرة، إذا بروسيا تدعى إلى توقيعه بطريق فرنسا على يد سفيرها المسيو هربيت فى باريس. وليس أدل على ذلك من أن أميركا لم تتصل فيما يتعلق بالميثاق روسيا بطريق رسمى مباشر وأنها تحرص على أن لا تقوم بينها وبين حكومة السوفيت أية علائق دبلوماسية رسمية. هذا إلى أنه ليس بصحيح أن حكومة واشنطن قد وجهت مذكرتها الأخيرة مباشرة إلى حكومة موسكو، وإنما وجهتها أيضًا عن يد فرنسا وبريطانيا العظمى.

أما تبادل الدول المتحاربة المذكرات فمما يقع، ولكن بطريق غير مباشر دائمًا. وليس أدل على ذلك من حالة روسيا والصين الحاضرة ذاتها فقد قطعت روسيا علائقها بحكومة نانكين، وعهدت إلى ألمانيا بحماية مصالحها ورعاياها فى الصين، وعلى ذلك فقد وجهت الصين كل مذكراتها الخاصة بأزمة منشوريا إلى روسيا عن يد الحكومة الألمانية ويد سفرائها، وكان فى وسع الحكومة المصرية أن تتبع نفس هذه الطريقة دون حرج أو نقد لأنها كالصين لا تتصل بروسيا بعلائق دبلوماسية عادية.

ولعل حكومتنا تذكر جيدًا أن العلائق الفعلية إذا قامت لمصلحة معينة فإنها تقوم دائمًا على هذا الأساس وحده ولا تستلزم الالتجاء إلى الطرق العادية، ومن الأمثلة البارزة على ذلك علاقة أمريكا ذاتها، وكذلك روسيا وتركيا بعصبة الأمم، فقد مثلت هذه الدولة فى مؤتمرات العصبة ولجانها مرارًا، واشتركت فى أعمالها وقراراتها الرسمية، ولكن دائمًا على قاعدة عدم الاعتراف بالعصبة وعدم الانضمام إليها بصفة رسمية وحصر العلاقة الفعلية لغاية معينة. ولكن أى مصلحة سياسية أو اقتصادية تحمل حكومتنا على أن تقدم فى بساطة وسذاجة إلى إقامة علاقة رسمية بينها وبين اتحاد جمهوريات السوفيت، وعلى أن تتطور

بذلك فى شبه اعتراف بحكومة البلاشفة؟ لقد كنا نفهم أنها تقدم على مثل هذه المغامرة الدبلوماسية لو أن مصر كانت تجنى من ورائها مصالح مهمة أو كانت ثمة ضرورات قاهرة تدعو إلى ذلك.

وقد كان فى وسع الحكومة المصرية أن تضمِّن مذكرتها على الأقل ما يشير إلى احتفاظها بموقفها نحو حكومة السوفيت، فتنفى بذلك كل شبهة وتحتاط بذلك لكل جدل. ولكنها لم تقم أيضًا بهذا التحوُّط البسيط فكان أن لجأت إلى الطرق العادية فى مخاطبة دولة تقوم بين مصر وبينها حالة غير عادية، وكان أن ارتكبت بذلك خطأ دبلوماسيًا خطيرًا لا شفيع فى ارتكابه.

* * *

التعريفة الجمركية

فى السادس عشر من شهر فبراير القادم ١٩٣٠، ينتهى أجل جميع المعاهدات الجمركية التى عقدت بين مصر ومختلف الدول فى أوقات وظروف متباينة.

وقد عزمت الحكومة بهذه المناسبة إصلاح التشريع والضرائب الجمركية بحيث تغدو مطابقة لحاجات البلاد، مطابقة لما يوجبه تطورها السياسى والاقتصادى.

وقد استعانت لتحقيق هذه الغاية بجماعة من أكابر الخبراء الأجانب فبحثوا المسألة من جميع وجوهها، ووضعوا تقريرًا استرشدوا فيه بأهم المبادئ الاقتصادية الحديثة وأحدث المبادئ واللوائح الجمركية.

وقد اتخذت الحكومة المصرية عدتها لهذا الإصلاح فأبت أن تطيل أو تجدد أية معاهدة جمركية إلى ما بعد الأجل السالف، وأخطرت جميع الحكومات والجهات المختصة بانتهاء آجال المعاهدة القديمة وعدم سريانها بعد ذلك(١).

وبمجرد أن ذاع اعتزام الحكومة استصدار لائحة جديدة أبدت الغرف التجارية الأجنبية نشاطًا غير عادى، ووجه (المستر كارفر) رئيس الغرفة التجارية الإنكليزية بالإسكندرية دعوة إلى الغرف التجارية لتنتدب كل غرفة عضوين من أعضائها لحضور اجتماع يعقد فى مكتبه والقصد بذلك إلى عرقلة عمل الحكومة. ولكن غير واحد من الصحفيين والكتاب عالج هذا الموضوع مدافعًا عن رأى الحكومة المصرية ومنهم حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا، وقد نشرت له جريدة الأهرام مقالاً فى يوم ١٠ ديسمبر قال:

---

(١) ملخصًا عن السياسة فى ٢٠ ديسمبر.

«لم تكد الحكومة المصرية تبدى عزمها على إبدال النظام الجمركى الغريب المعمول به الآن بتعريفة توضع وفاقًا للمبادئ التى هى بنت الاختبار الطويل فى البلدان الأخرى حتى انقسم العالم الاقتصادى المصرى إلى فريقين. الأول وهو فريق الأكثرية ومنه أركان الثروة الوطنية أى الزراع والصناع فإن هؤلاء ومعهم الحكومة والغرف التجارية ورجال الاقتصاد والمال يرون فى الإصلاح الجمركى العلاج الناجع السريع للصعوبات التى يعانونها منذ سنوات. والفريق الثانى وهو مؤلف من ممثلى تجارة الواردات الذين يتوقف يسرهم على يسر المنتجين والذين اعترضوا على ذلك اعتراضات أقل ما نقوله فيها أنها فى غير محلها.

وهذه الاعتراضات ناشئة عن خطأ فى فهم مصالحهم الخاصة كما يتبين من حالة البلاد الاقتصادية ومن منشأ الإصلاح ومداه. وهذا الخطأ هو الذى سنحاول إصلاحه، فنحن نعتقد أنه من الممكن أن نثبت أن مصالح الفريقين المتنافسين متفقة تمامًا على المبادئ الجوهرية إذا ترفعنا عن الملاحظات الذاتية والنزعات الشخصية، وأن الإصلاح ليس موجهًا ضد أحد ولا يرمى إلا إلى خدمة القضية التى يجب أن تهم جميع أصدقاء مصر أى قضية رقى هذه البلاد وتقدمها حقيقة.

إن هناك حقيقة لا تستطيع أن ينكرها المنتجون ولا رجال الاقتصاد والمال والتجار ولا أحد من عامة الناس لأنها ثابتة من الإحصاءات التجارية وحوادث الإفلاس مؤيدة كل يوم بوقائع جديدة يشعر بألمها جميع الذين يعيشون ويشقون فى هذه البلاد وجميع الذين لهم عيون ترى وآذان تسمع. وهذه الحقيقة هى أن التجارة المصرية - التى هى تجارة تبادل وتوزيع للثروات الناشئة عن جهود منتجة، وعن مقدرة المستهلكين على الشراء - قد أصبحت منذ سنين عديدة إن لم نقل فى أزمة دائمة؛ ففى حالة كساد وتوقف شديدى الخطر.

فإذا قابلنا بين هذه الحقيقة المؤلمة وبين حقيقتين ليستا أقل ظهورًا منها، وهما أن ثروة البلاد عظيمة وأن حاجة المستهلكين آخذة بالزيادة كعددهم، توصلنا بطبيعة الحال إلى الاستنتاج الذى وصل إليه أخيرًا بعد كثيرين غيره - حضرة الملحق التجارى البريطانى فى تقريره السنوى وهو «أن مقدرة جمهور السكان على الإنفاق باقية عند مستواها»، أو بعبارة أخرى إذا لاحظنا غلاء المعيشة وزيادة عدد السكان وميلهم إلى تحسين معيشتهم ترى أن المقدرة على الشراء قد نقصت كثيرًا.

فما دامت زيادة المقدرة على الشراء والإنفاق متعذرة فتجارة الواردات لا يمكن أن تستقر، بينما المنتجون فى الخارج يضطرون إلى تحمل خسائر سنوية من ١٠ إلى ١٥ فى المائة تنشأ عن تصفيات إجبارية وعن حوادث الإفلاس.

على أن لمصر الآن وسيلة وحيدة لزيادة دخلها القومى - على نسبة عدد سكانها وحاجاتها - ومقدرتها على الشراء، وهى زيادة هذه الثروة بمطالبة الزراعة - البطيئة فى تقدمها - ومطالبة الصناعة - التى لوسائل العمل تأثير عاجل فى نتائجها - بزيادة الإنتاج وذلك بتنظيم استغلال أرضنا وكنوزها وكثرة الأيدى العاملة فيها.

وإن أعظم عقبة تقوم فى سبيل تحقيق هذه الأمنية هى النظام الجمركى المعمول به الآن والذى هو نظام لا يتفق مع مبادئ الاقتصاد، وقد استنكرته جميع بلدان العالم بلا استثناء ورأت الحكومة أن تستبدل به نظامًا يقوم على أساس اقتصادى معمول به فى كل مكان بعد تطبيقه على حاجات بلادنا.

أفليس من المستغرب أن نرى ممثلى التجارة الذين تعود عليهم هذه الإصلاحات بفوائد عظيمة يقومون ضدها الآن ويرفضون الوسيلة الوحيدة التى تمكّنهم فى الحال من زيادة نشاطهم؟!

وهناك أمر آخر لا جدال فيه وهو أن الحكومة المصرية لا تستطيع بدخلها الحالى أن تنفذ المشروعات العامة التى اشتدت الحاجة إليها، ولا أن تقوم بواجباتها الأساسية فيما يتعلق بالصحة والتعليم والرقى الاجتماعى وتنظيم شئونها الإدارية والاجتماعية، وأنه يجب عليها أن تلجأ فى الحال إلى دافعى الضرائب فى مصر بلا فرق بين الجنسيات لتدارك هذه الموارد.

ولكن مصر ليست حرة فى تعديل نظام الضرائب كما تريد ولا هى مستعدة من الوجهة الإدارية لاتخاذ وسائل عصرية عادلة لفرض الضرائب، فالشكل الوحيد للضرائب المهمة التى تستطيع فرضها فى الحال بلا معارضة دولية والتى هى أخف وطأة من غيرها على دافعى الضرائب هو النظام الجمركى.

ولذلك يصعب علينا أن نفهم كيف أن الذين لهم كل المصلحة فى تأجيل فرض الضرائب الإجبارية كضرائب الدخل وضريبة الأعمال والإرث والأرباح وغيرها، وهى الضرائب التى تتطلب جبايتها استعدادًا فنيًا طويلاً وتربية مدنية راقية، يقيمون العقبات فى سبيل الإصلاح الجمركى الذى يمكّن الحكومة من تأجيل إصلاح نظام الضرائب إصلاحًا عاجلاً خطرًا ولو مدة من الزمن.

ولكنهم يقولون إن التجارة لا تعارض هذا الإصلاح بذاته بل ترفض الطريقة المراد تنفيذه بها، أو بعبارة أصح ترفض مشروع الخبراء.

وقبل البحث فى هذا المشروع يجب أن نرى ما الاحتمالات التى يريدها المعارضون. فالاحتمال الأول هو إبقاء النظام الحالى بزيادة الضرائب من ٨ فى المائة إلى ١٢ أو ١٥ فى المائة.

مثل هذا الاحتمال إذا وقع والحالة الاقتصادية على ما هى عليه فى مصر فإنه يحدث بلا شك ارتباكات خطيرة اقتصادية واجتماعية - فهل يمكن أن نظن أن الفحم والأسمدة والأدوات الزراعية والصناعية والحاجات الأولى يفرض عليها ضريبة تعادل ١٥ فى المائة ولا تثير اشمئزازًا عامًا فى البلاد!

والاحتمال الثانى هو أن توضع التعريفة بحسب قيمة البضائع وتختلف باختلاف أنواعها فبعضها يدخل بلا رسم كالمواد الأولية وبعضها تعرض عليه ٣٠ أو ٤٠ فى المائة كبعض الكماليات؛ ولكن وضع التعريفة على هذا الأساس يشجع الغش ويتطلب أن تكون باهظة للحصول على دخل كدخل الرسوم الموضوعة على غير هذا الأساس وإن تكن أقل منها. ففى الرسوم التى توضع بحسب قيمة البضائع يجب تنظيم لائحة مفصلة جدًا بأسماء البضائع وأنواعها وإلا وقعت مظالم كثيرة ومشكلات عديدة يصعب حلها، هذا فضلاً عن أن هذا النظام يشجع على سوء النية بالنسبة إلى البلدان الصناعية القديمة الممتازة بجودة مصنوعاتها.

فيتضح مما تقدم أن الحل الوحيد الذى يمكن قبوله هو الحل الذى أقرته الحكومة، أى فرض رسوم نوعية بشكل غير مطلق.

وفى الوقت الذى وافقت فيه الحكومة المصرية على هذا الحل رأت بمحض اختيارها أن تستشير المجلس الاقتصادى المختلط - وأن تكلف بأجور كبيرة ثلاثة من الخبراء الأجانب درسَ هذا الموضوع؛ فأظهرت بذلك رغبتها فى القيام بأكمل عمل ممكن وفى المحافظة على جميع المصالح جهد الطاقة.

ويؤخذ من المعلومات الوثيقة التى لدينا أن التعريفة التى وضعها الخبراء الثلاثة بالتعاون مع موظفى الجمارك المصرية تطابق الغاية المراد بلوغها بكيفية وافية؛ فتكفل للحكومة الدخل الإضافى الذى يحق لها الاعتماد عليه وتمد الإنتاج القومى بمساعدة معقولة ومشروعة وتزيد فى الرفاهية العامة وتحسن حالة الطبقات المتوسطة والعاملة، وكل هذا مع إبقاء الرسوم عند مستوى معتدل لا يزيد فى غلاء المعيشة ولا يعرقل المعاملات مع البلدان الأجنبية.

ومن المؤكد من جهة أخرى أن التعريفة لم تكن ولم يكن من الممكن أن تكون فى نظر الحكومة والخبراء تعريفة كاملة منزهة عن كل نقص؛ ولذلك ستكون وقتية وقابلة للتعديل وقد احتفظ الخبراء بتنظيمها فى أثناء التنفيذ، مما يدل على الرَّوية والدقة والأمانة.

فإذا أراد ممثلو التجارة أن ينعموا النظر فى مساوئ الاحتمال الآخر المشار إليه آنفًا وفى التأثير الحسن العظيم الذى سيحدثه هذا الإصلاح فى حياة البلاد الاقتصادية، فإنهم سيوافقون بلا جدال على أنه من المستحسن مساعدة الحكومة المصرية فى مساعيها المشروعة التى يهمهم نجاحها أكثر مما يهم غيرهم، لأن للمسألة ارتباطًا بتوازن ميزانيتهم وحسن علاقاتهم مع الخارج.

وكل موقف غير هذا الموقف يبرر فى نظر الشعب المصرى القول بأن المعارضة موجهة ضد أمانيه المشروعة وليست قائمة على أساس الاهتمام الحقيقى بالمصالح التى يتناولها الموضوع لأن هذه المصالح لا تستهدف لأقل خطر دائم.

وفى الختام نقول إنه من المستصوب تمهيد السبيل للإصلاحات التى لا جدال فى فائدتها وضرورتها، وأن نتحد جميعًا من منتجين وتجار ومستهلكين لكى نكون على استعداد لمساعدة ولاة الأمور على تحقيقها لتمكينهم فى المستقبل من إنهاض الحالة الاقتصادية فى البلاد، وهى الحالة التى يجب أن نوجه إليها جميعًا كل عنايتنا.

إسماعيل صدقى

❁ ❁ ❁

وفى يوم ١٨ ديسمبر نشرت الصحف مشروع القانون الخاص بتعديل التعريفة الجمركية، وقصدت الحكومة بذلك إلى أن يبدى كل ذى شأن ملاحظته على التعريفة حتى يمكن الاستنارة بها والأخذ بأوجهها حين المشروع فى وضع الصيغة النهائية للقانون.

وقد مضت الأيام الأخيرة من هذا العام وهذه المسألة قيد البحث والمناقشة.

❁ ❁ ❁

مؤتمر جمعية الفنون والآداب الدولية

كان يوم ٢٣ من هذا الشهر موعد اجتماع مؤتمر جمعية الفنون والآداب الدولية السابع والثلاثين فى الساعة الرابعة بعد الظهر، وقد أعد لانعقاده دار الجمعية الملكية للاقتصاد والتشريع بشارع الملكة نازلى.

ومن الشائق أن نذكر شيئًا عن هذه الجمعية وتاريخ مؤتمراتها:

«فقد عقد أول مؤتمر لها، فى مدينة بروكسل سنة ١٨٥٨ وكان أعضاؤه والذين فكروا فى عقده، هم جماعة من أعلام الأدب وكبار الكتاب والمؤلفين، أرادوا أن يضعوا للحركة الأدبية نظامًا لا تعدوه، وأن يعترف للأدباء بما لهم من المكانة والحقوق».

«وظل القائمون بهذه الدعوة، يروجون لها، ويدلون على فضل الأدباء وأثرهم فى حياة الأمم. ثم دأب أولئك الدعاة على نشر دعوتهم عشرين عامًا، فاتسع نطاقها وتنبهت الأذهان إليها، فاهتمت بها الحكومات والشعوب، ولم تأتِ سنة ١٨٧٨ حتى عُقد مؤتمر باريس الذى كان من ثمراته، تأليف الجمعية الدولية للآداب والفنون».

«على أن هذه الجمعية، لم تكد تظهر، حتى خطت خطوة واسعة. فقد تولى رياستها الفخرية فكتور هوجو، نابغة الأدب فى القرن التاسع عشر وأكبر شعراء فرنسا وأعظمهم شهرة ومكانة. فاكتسبت الجمعية من النفوذ، ما جعل جهودها تنتهى بعد أعوام قليلة باتفاقية برن الدولية».

«وهنا نقول كلمة عن هذه الاتفاقية. فهى لم تقُم إلا على حماية الملكية الأدبية فى البلاد التى وقّعت الميثاق الذى يقرر حقوق المؤتلفين، ويحول دون الكتاب والمترجمين، من أن ينقل أحدهم مؤلفات الآخر، إلا بعد أن يأذن له فى ذلك، على أساس اتفاق يعقد بينهما».

«وكان من أثر اتفاقية «برن» التى أسلفنا ذكرها، أنه لم يعد يجوز لكاتب أو ناشر أو صاحب مسرح – من أفراد الأمم التى أقرت هذا الميثاق – أن ينقل ثمرة تفكير مؤلف آخر، إلا إذا ضمن لهذا المؤلف شيئًا من الربح، كثيرًا كان أو قليلاً(١)».

* * *

وقد أُعدت لحفلة الافتتاح صالة الاجتماعات فى الدار المذكورة وجعلت المقاعد التى على يمين منصة الخطابة لأعضاء لجنة تنظيم المؤتمر، وعلى رأسهم حضرات أصحاب السعادة حافظ حسن باشا وزير المعارف وعبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحقانية والدكتور عبد الحميد بدوى باشا كبير المستشارين

---

(١) عن الاتحاد فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٩.

الملكيين. أما المقاعد التى على يسار المنصة فأعدت لسكرتارية المؤتمر، وأما المقاعد الأخرى التى فى الصالة فكانت لأعضاء المؤتمر وللمدعوين لحضور حفلة الافتتاح من أساتذة الجامعة ورجال الأدب والفن فى مصر من أجانب ووطنيين، وأما الشرفات العليا فأعدت لرجال الصحافة.

وبعد أن أخذت الصورة الفوتوغرافية لحضرات أعضاء لجنة تنظيم المؤتمر دخل الجميع وأخذ كلٌّ مكانه، ثم وقف حضرة صاحب السعادة حافظ حسن باشا وزير المعارف رئيس لجنة تنظيم المؤتمر وألقى كلمة الافتتاح بالفرنسية وننشر فيما يلى ترجمتها:

«أصحاب السعادة.. سيداتى.. سادتى

إنى سعيد للترحيب بأعضاء الجمعية الأدبية والفنية الدولية التى ينعقد مؤتمرها فى القاهرة تحت رعاية صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول مليكى المعظم وبمزيد السرور والفخر نرحب بالمندوبين الرسميين والشخصيات الكبيرة الذين أرادوا الاشتراك فى أعمال هذا المؤتمر.

ولقد شمل دائمًا صاحب الجلالة الملك برعايته جميع المجهودات العلمية والأدبية والفنية.

فمصر منذ كان الإله توت مهيمنًا على الآداب والفنون لم تنسَ أبدًا ما عليها للفنانين الذين تركوا على أرضها الأثرية الهياكل الفرعونية والكنائس القبطية والمساجد الإسلامية.

هذا دَيْن علينا لهؤلاء المفكرين والفنانين. والعدل يقضى علينا بأن نشهد لهم بذلك.

لقد اجتمعتم يا سيداتى وسادتى لتدرسوا الطرق المؤدية إلى حفظ حقوقهم ومصر أيضًا تهتم كثيرًا فى مسألة حفظ حقوق المؤلفين.

وأنا واثق بأن أعمالكم هذه ستكون مثمرة وسوف تسهل حماية المخترعين وتساعد على رقى الآداب والفنون.

والآن قبل أن أتم خطابى هذا اسمحوا لى بأن أقدم لكم باسم لجنة تنظيم المؤتمر خالص التبريك لإقامة سعيدة فى هذا القطر الأثرى – وعساكم عند مشاهدتكم آثار ماضى هذه البلاد المجيدة تفهمون روح مصر الحديثة وتقدرون المجهودات الدائمة التى تقوم بها بلادنا تحت رعاية مليكها المحبوب».

وبعد أن انتهى سعادته من إلقاء كلمته وقف جناب المسيو چورج مايار رئيس الجمعية الأدبية الفنية الدولية فى باريس وألقى كلمة بالفرنسية دام إلقاؤها قرابة الأربعين دقيقة، شكر فيها صاحب الجلالة ملك مصر والحكومة المصرية قبول انعقاد المؤتمر السابع والثلاثين فى مصر ورجا أن توافق الحكومة المصرية على إصدار تشريع خاص بحقوق التأليف، كما رجا الحكومة المصرية بعد إصدار هذا التشريع الاشتراك عمليًا فى الجمعية الأدبية والفنية الدولية للاشتراك فى قرارات مؤتمرات هذه الجمعية. وقد نوَّه فى خطابه بمجهود الأدباء والفنانين المصريين.

وفى الساعة الخامسة والنصف انتهت حفلة الافتتاح، وفى الساعة السادسة اجتمعت الجلسة الأولى لهذا المؤتمر.

* * *

أما أعضاء هيئة مكتب المؤتمر، فهم:

المسيو چورج مايار رئيس الجمعية الأدبية والفنية الدولية وحضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحقانية وجناب البارون إيمان رئيس شرف محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية وجناب المسيو بيولا كازللى رئيس محكمة النقض والإبرام بإيطاليا وسعادة المسيو دجوفارا وزير مفوض رومانيا والمسيو رومان كيرلوس رئيس شرف جمعية المؤلفين الروائيين والمسيو منتز رئيس الفرقة.

* * *

حماية المؤلَّفات

وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر بمصر أُثيرت مسألة على جانب عظيم من الخطورة، هى مسألة حماية حقوق التأليف والترجمة أو على وجه أشمل (الملكية الأدبية والفنية).

وعرضت الحكومة المصرية على هيئة المؤتمر مشروع قانون بذلك؛ مما جعل الباحثين والمفكرين فى مصر يتناولون البحث فى الموضوع بدقة وعناية.

وخاضت فى هذه المسألة جميع الصحف وكاد يُجمع على أن مثل هذا التشريع يضر مصر فى الوقت الحاضر أكثر مما ينفعها، فمصر فى نهضتها الحديثة تستقى كثيرًا من مورد بلاد الغرب فى العلوم والفنون والآداب تترجم وتقتبس. وهذه أقوال بعض الصحف فى ذلك.

قالت جريدة الاتحاد الصادرة بتاريخ ٢٦ ديسمبر ضمن مقال افتتاحى:

«ذهب الكُتَّاب فى ذلك، إلى رأيين متباينين. ففريق منهم يرى أنْ ليس ثمت ما يمنع انضمام مصر إلى معاهدة «برن» والعمل بنصوصها حتى لا يصبح لمعرب أو ناشر أو مؤلف مسرحى حق فى نقل شىء من آثار الغربيين، سواء فى العلوم أو الفنون أو الآداب. ولا بأس بالنقل والتعريب والاقتباس، مادامت شروط ذلك كله، مرعية معترفًا بها. ثم يرى هؤلاء، أن هذه القيود، أدْعَى إلى شحذ عزائم الكتاب المصريين وحملهم على التأليف والابتكار، بدل أن يكونوا عالة على مؤلفى الغرب ومفكريه.

أما الفريق الآخر، فيرى أن ذلك يكلف مصر - وهى البلد الناشئ - ما لا تستطيع وأن هذه البلاد لم تبلغ فى الفنون والعلوم والآداب ما تستغنى معه عن الاستقاء من الغرب، والأخذ عنه. لأنها لا تزال فى أول أدوار النهوض الفكرى. فالتأليف والتعريب فى مصر لم يبلغا من الرواج الحد الذى يسد مطالب الكتاب والمؤلفين ويكفيهم مؤونة الحياة فكيف تفرض عليهم قيود جديدة، وهم أحوج ما يكونون إلى تشجيعهم وبتسيير السبل أمامهم؟».

* * *

وكتبت السياسة عدة فصول فى هذا الصدد نختار منها ما يلى:

قانون الملكية الأدبية والفنية
ومضار الانضمام إلى الاتفاق الدولى

علقنا فى كلمة سابقة على مشروع قانون «حقوق المؤلفين» ببعض الملاحظات العامة، وقلنا إنه يشف عن ظاهرتين واضحتين: الأولى صرامة المبادئ والنصوص التى تضمنها لحماية الملكية الأدبية والفنية، والثانية استرشاده بالاعتبارات الدولية إلى حد لم تُراعَ معه ظروف مصر الخاصة لأنه وضع على افتراض التكافؤ التام فى الأحوال والظروف بين مصر وبين الدول الغربية الموقعة لاتفاق برن الدولى، وهو الذى أوحى إلى المشرع المصرى بكثير من المبادئ والنصوص. وفى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ما يؤيد هذا القول وهذه المبالغة فى الاسترشاد بمبادئ اتفاق دولى شعرت بالحاجة إلى عقده بعض الدول العظمى التى تتسابق فى ميدان الإنتاج الأدبى والفنى والتى ازدهر فيها الأدب والفن إلى حد عظيم هى التى باعدت بين المشرع المصرى وبين تحرى الغاية الحقيقية التى

يجب أن يحققها التشريع الجديد لمصر، وهى وضع حد لفوضى الإنتاج الفكرى مع الحرص فى نفس الوقت على عدم التعرض للنهضة الفكرية فى مصر بما يعرقل نموها أو يؤخر تقدمها ويحجر على حريتها فى الاستفادة والاستزادة من ثمرات التفكير الغربى الذى هو اليوم عمادها وميدانها الخصب. فالعلوم والآداب والتربية والصحافة والفن والمسرح فى مصر كلها تتغذى اليوم بالنقل والاقتباس من ثمرات الغرب، وستقضى فترة انتقال طويلة قبل أن يغلب عليها لون الإنشاء والابتكار.

ولكن المشرع المصرى تصور مصر فى نفس الوضع الذى وجد فيه أعظم البلاد الغربية، فذهب إلى التشدد فى تنظيم حماية الملكية الفنية والأدبية وأمامه دائمًا مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ولم يضع التشريع لسد حاجة مصر وحدها، بل رأى أيضًا على نحو ما يصرح به فى مذكرته الإيضاحية «أن الأخلاق الدولية والتضامن الدولى توجب على مصر أن تحمى فى بلادها الثمرات التى تصدر فى الخارج»، ولهذا وضع المشرع المصرى مشروع القانون الجديد وفى ذهنه دائمًا أن مصر تتخذه وسيلة للانضمام إلى اتفاق برن الدولى، ولسنا نأخذ فى شىء أن تشعر مصر بما يوجبه عليها التضامن الدولى والأخلاق الدولية ولكن ظروف مصر الخاصة فى مسألة الإنتاج الفكرى توجب عليها فى نفس الوقت أن تسعى إلى معالجتها بعلاج خاص. والدول الموقعة على اتفاق برن الدولى نفسها تنظم حماية الإنتاج الفكرى بقوانين مختلفة وتذهب مذاهب شتى فى تحديد المدى الذى يجب أن تقف عنده هذه الحماية، وذلك لأن كلاً منها تراعى فى تشريعها الخاص ظروفها الخاصة وكان هذا هو الواجب على مصر أيضًا. ولكن المشرع المصرى اكتفى بأن حذا فى تصوير مدى هذه الحماية حذو بعض الدول الغربية ذاتها. وبذا جاءت قواعدها وحدودها صارمة تتهدد النهضة الفكرية بكثير من العقبات والعثرات.

وإليك بعض الأمثلة: فالمادة الثالثة والعشرون من مشروع القانون تحدد أجل حماية حقوق المؤلف بثلاثين عامًا من بعد وفاته. والمشرع المصرى لم يأخذ فى ذلك بأهون النصوص بل توسط فقط، وحذا فى ذلك حذو ألمانيا واليابان وسويسرا. وكان الأفضل أن ينظر فى ذلك إلى ظروف مصر وحدها. كذلك ذهب مشرعنا فى مسألة النقل والترجمة إلى النقل المجرد عن اتفاق برن، فحظر الترجمة دون إذن المؤلف عشرة أعوام منذ صدور الكتاب، ومن بعد هذه المدة

لا تباح الترجمة إلا إلى اللغات التى لم يترجم الكتاب إليها. هذا فيما يتعلق بالكتب العلمية والأدبية، وأما القصص كبيرة أو صغيرة والقطع المسرحية فلا يجوز نقلها إلا بإذن المؤلف وتبقى للترجمة فيها نفس الحماية التى لحق التأليف ذاته، أعنى ثلاثين عامًا بعد وفاة المؤلف. وشدة هذه النصوص واضحة، إذ معناها أنه يجب أن تنقضى أجيال كاملة قبل أن يسمح النقل والاقتباس من ثمرات تفكير معين. وأشد ما تبدو صرامة هذه القيود إذا مضت مصر فى عزمها على الانضمام إلى اتفاق برن الدولى، فإذا وقع هذا الانضمام، فإن النهضة الفكرية فى مصر تلقى ضربة قوية، ويضطرب سيرها اضطرابًا شديدًا. ذلك لأن هذا الاتفاق يقوم على مسألة التكافؤ فى الحقوق والمزايا. ولم توقع عليه من الدول الصغرى التى ليست لها آداب قومية تجب حمايتها غير هايتى وتونس وهما ليستا من عناصر الاتفاق المهمة بل وقعتاه تبعًا لتوقيع فرنسا؛ هذا فضلاً عن أن فكرة تبادل حماية الثمرات الفكرية كما يصورها اتفاق برن الدولى لم تلقَ تأييدًا من بعض الدول العظمى التى لها آداب قومية تحرص عليها، مثال ذلك أمريكا وروسيا والنمسا وهولندا، فهذه كلها مازالت تأبى الانضمام إلى الاتفاق مع أن لها على الأقل مصلحة التبادل فى الحماية والمزايا.

ومادام أنه ليس لمصر أية مصلحة دولية أو أية معاهدة دولية أخرى تحتم تبادل الحماية فى الملكية الأدبية والفنية؛ بل إن هنالك بالعكس ضررًا محققًا يصيب مصر من جرَّاء الحجر على نهضتها الفكرية وحرمانها من ثمرات التفكير الغربى، فمن الواجب ألا تفكر مصر فى هذا الانضمام الذى لم يَحِنْ بعد أوان التفكير فيه. وقد تفكر مصر يومًا فى هذا الانضمام متى أصبحت لها آداب قومية خاصة تحرص على حمايتها بطريق التبادل الدولى. ولهذا نعارض فكرة الانضمام لاتفاق برن كل المعارضة، ونرجو أن تقدر الحكومة المصرية كل ما قدمنا من العوامل والاعتبارات.

ومن جهة أخرى، فإن المشروع بوضعه الحاضر لا يحقق - كما قدمنا - مصلحة مصر، ولعل اللجنة التى وضعته تشاطرنا الرأى فيما قدمنا. فقد صرح رئيسها - سعادة وكيل الحقانية - فى الخطاب الذى ألقاه فى مؤتمر الجمعية الأدبية والفنية «بأن الحكومة المصرية لم تتخذ بعد موقفًا نهائيًا نحو إصدار قانون لحماية حقوق التأليف، كما أنها لم تقرر بعد شيئًا بشأن الانضمام إلى اتفاقية برن، وذلك يرجع من جهة إلى أن المشروع الابتدائى الذى وضعته اللجنة

لم تبحثه بعد اللجنة الاستشارية التشريعية، ومن جهة أخرى فإنه لا يتيسر للحكومة أن تتخذ موقفًا نهائيًا فى مثل هذا الأمر دون تعرُّف رأى البرلمان وفى هذا ما يبعثنا على الأمل بأن اللجنة الاستشارية التشريعية سوف تعيد البحث فى المشروع قبل أن تضعه فى الصيغة النهائية، وعندئذ تُعنى بتقدير ظروف مصر الخاصة، وتعدل، فى المشروع بما يتفق مع هذه الظروف. أما الانضمام إلى اتفاق برن فاعتقادنا الثابت أنها مسألة يجب أن لا تفكر فيها مصر الآن. وأنه ليس من الصعب على الحكومة متى بحثتها بكل ما يجب من رَوِيَّة وأناة أن تنتهى معنا فيها إلى هذا الرأى».

* * *

ابتدأ المؤتمر جلساته فى يوم ٢٢ كما قدمنا واختتمها يوم ٢٨ منه وتناول عدة بحوث ليس من شأن حوليات مصر السياسية أن تتعرض لها.

ولكن الذى نود أن نشير إليه هو أن حضرات المؤتمِرين كانوا محل رعاية الحكومة وموضع إكرامها، هيأت لهم زيارة الأماكن الأثرية كالأهرام وما جاورها وأقيمت لهم عدة مآدب وحفلات، وأقام لهم مسرح رمسيس حفلة ساهرة مُثلت فيها رواية (البركان) وهى رواية مصرية.

وانتهى المؤتمر بعد أن أقام فى كل نفس حب البحث والاستطلاع وأثار فى الأوساط العلمية بمصر المناقشة حول ما تناول من الموضوعات والبحوث وكانت له فائدته وقيمته.

* * *

افتتاح معهد الموسيقى الشرقى

فى الساعة الثالثة والدقيقة ٥٥ بعد ظهر ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩، تحرك الركاب الملكى من سراى عابدين العامرة قاصدًا إلى معهد الموسيقى الشرقى بشارع الملكى نازلى ليتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بافتتاحه رسميًا، وفى الساعة الرابعة تمامًا بلغ الركاب الملكى دار المعهد وكان فى استقبال جلالة الملك حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المعالى والسعادة الوزراء الحاليين والوزراء السابقين ووكلاء الوزارات وكبار الموظفين المدعوين والوزراء المفوضين الأجانب وأعضاء لجنة المعهد، وفى طليعتهم حضرتا صاحبَى العزة مصطفى رضا بك رئيسه ويعقوب عبد الوهاب بك وكيله.

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فوقع بيده الشريفة دفتر الزيارات ثم زار صالة المعهد وغرفه، وكان حضرة صاحب العزة مصطفى رضا بك يرافق جلالته ويجيب عن الأسئلة التى يوجهها جلالته ويتلقى الإرشادات السامية التى يتفضل جلالته بها، وكان إعجاب جلالته بما شاهد كبيرًا ورضاؤه عن نظام المعهد وبنائه وزخرفته العربية البديعة ظاهرًا.

وبعد أن فرغ جلالته من طوافه بجميع أقسام المعهد قصد إلى المقصورة الملكية التى بُنيت خاصة لجلالته، وبذل المعهد فى زخرفتها وتأثيثها على أبدع شكل وأفخم طراز أقصى ما يستطاع من العناية والتنسيق.

وقد تفضل جلالته فدعا إلى مقصورته دولة رئيس الوزراء ودولة توفيق نسيم باشا رئيس الديوان العالى الملكى ومعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء، أما سائر الوزراء وكبار المدعوين فقد جلسوا فى الألواج الخاصة بهم.

وقد بدأت حفلة الافتتاح بتحية الاستقبال من وضع الأستاذ ف. كانتونى. ثم بنشيد الترحيب الذى وضعه حضرة صاحب السعادة أحمد شوقى بك. ثم وقف حضرة صاحب العزة مصطفى رضا بك وألقى الكلمة الآتية:

كلمة رئيس المعهد

مولاى صاحب الجلالة:

أرجو أن تسمحوا لى بالنيابة عن معهد الموسيقى الشرقى بالمثول بين يدَىّ جلالتكم لرفع آيات الشكر الخاص إلى جلالتكم لتفضلكم بتشريفه فى هذا اليوم السعيد المبارك لافتتاحه رسميًا.

وسيجعل المعهد هذا اليوم عيدًا تذكاريًا يحييه بالدعاء لجلالتكم فى كل عام.

إن هذا المعهد المشمول برعاية جلالتكم وهو أول معهد موسيقى شرقى بنى فى مصر إنما هو ثمرة من ثمار غرس جلالتكم النافع فى البلاد.

والحمد لله قد تم إنشاؤه بفضل تعطفات جلالتكم الكريمة وطبقًا لرغباتكم المتجهة دائمًا إلى رفعة شأن مصر بين جميع الأمم وبمعونة كبار رجال حكومتكم السنية وحسن عطف الأمة.

وسيبقى هذا المعهد مع غيره من الإنشاءات العظيمة الأخرى التى شجعتم على إنشائها ووضعتم أساساتها، أثرًا خالدًا ينطق باهتمام وعناية جلالتكم بسائر العلوم ومختلف الفنون بما يعود على شعبكم المخلص بأجَلّ النعم ووافر الهناء.

وقريبًا إن شاء الله سيتخرج فى هذا المعهد رجال موسيقيون قادرون تفخر الموسيقى الشرقية بهم؛ حيث ينقلون أصواتها التى بقيت خافتة زمنًا طويلاً إلى أقصى بلاد العالم المتمدينة - وهو بعض أمانى جلالتكم الشريفة.

وإذا كان هذا المعهد يا مولاى قد بلغ شيئًا من النجاح فما ذلك إلا نتيجة الإخلاص والولاء من أعماق القلوب لشخص جلالتكم المحبوب.

أيد الله مُلْككم وحفظ لكم وللأمة حضرة صاحب السمو ولى العهد الأمير فاروق.

والآن ألتمس من صاحب الجلالة مليكنا المعظم أن يسمح لى بأن أعلن بناء على أمره الكريم افتتاح هذا المعهد رسميًا ونهتف جميعًا من أعماق قلوبنا:

(يعيش الملك).

* * *

وعلى أثر فراغ رضا بك من إلقاء كلمته أُعلن أن حضرة صاحب الجلالة الملك قد تبرع للمعهد بمبلغ ألف جنيه مصرى، فوقع ذلك من نفوس الحاضرين أحسن وقع وتقبلوه بالدعاء لجلالته أن يمد الله فى حياته نصيرًا للعلم وعضدًا أقوى للفنون.

ثم وقّعت قطعة موسيقية اسمها «الباقة الموسيقية» من وضع الأستاذ صَفَر على بك وتوزيع الأستاذ كانتونى، وقد كان التوقيع بديعًا جدًا ومتسقًا تمام الاتساق مع بروز صوت كل آلة من الآلات على حِدَتِها.

ثم وقف الأستاذ على الجارم بك المفتش بوزارة المعارف وألقى قصيدة غرَّاء لحضرة صاحب السعادة أحمد شوقى بك.

وغنى الأستاذ محمد عبد الوهاب قطعة شجية من نَظْم شوقى بك وتلحين عبد الوهاب، وقد كان غناؤه آية فى الإبداع وغاية فى قوة اللحن ورقة النغم.

ثم عزفت فرقة المعهد الفقرتين الأولى والثانية من «بَشْرَف بيشر وعشاق عثمان بك وسَمَاعى دارج»، وألقى أحمد عبد القادر أحد تلامذة المعهد قصيدة غنائية مطلعها «وحقك أنت المنى والطلب».

واستمع الحاضرون إلى قطعة موسيقية جميلة بعنوان «حكاية شاعر»، من نظم حضرة إدوار فارس أفندى وتلحين حضرة صفر بك على وتوزيع الأستاذ كانتونى، وقد غناها عبد العزيز عثمان أفندى وخُتمت الحفلة بالسلام الملكى.

وقد برح جلالة الملك دار المعهد محفوفًا بالرعاية والتبجيل حيث كانت الساعة السادسة مساء قاصدًا إلى سراى القبة العامرة.

وقد جاءت حفلة الافتتاح هذه نجاحًا باهرًا وفوزًا كبيرًا للموسيقى الشرقية، وقد خرج المدعوون إلى هذه الحفلة شاكرين لأعضاء المعهد أن هيَّئُوا لهم هذه الفرصة السعيدة ليروا بأعينهم ويسمعوا بآذانهم مبلغ ما خطاه فن الموسيقى الشرقية على أيديهم من خطوات واسعة مباركة.

■■■

خلاصة هذه الحولية



لم يكن يتوقع كثير من الناس أن عام ١٩٢٩ ينتهى بمثل هذه النهاية؛ فلقد كانت دكتاتورية محمد محمود باشا ثابتة الأقدام. وطيدة الأركان متينة البنيان بما دعمها به من قوة. وما سوَّرها به من قوانين. وما أحاطها من غلبة. ثم ذهب يقيم ما اعوجَّ من شئون البلاد. ويصلح ما فسد من أحوال الناس. ويشيِّد أبنية للاستشفاء. ودُورًا للعمال. ومعاهد لتعليم النشأ وتثقيف الشباب.

ففى بدء هذا العام كانت ثائرات النفوس قد خمدت، وهائجات الخواطر المضطربة سكنت وغلبت على الظنون أن ثلاث السنوات مضرب الميعاد لتأجيل البرلمان ستتم ولن يعود قبلها انعقاده.

ولكن القدر كان يخبئ فى طيات الغيب قضاء مهد له بنجاح العمال الإنكليز فى دوائر أكثر نسبيًا من دوائر سائر الأحزاب فى الانتخابات الأخيرة فتولوا الحكم بمقتضى ذلك على نحو من العرف البرلمانى. ثم رغبت حكومتهم أن تعالج الشأن الخطير، والأمر العظيم ـ نعنى حل قضية مصر ـ ووجدت المناسبة أمامها إذ طلب وزير مصر الأكبر محمد محمود باشا الكلام فى شأن الامتيازات فعرضت عليه وزارة العمال الإنكليزية المفاوضة فى القضية جملة، فقبل ثم عاد بمشروع اتفاق كانت خطة الوفد إزاءه داعية لاستقالة الوزارة المحمدية وعودة الحياة النيابية. ولما تنقض السنوات الثلاث الأولى.

سافر حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية المصرية من مصر فى اليوم الرابع عشر من شهر مارس سنة ١٩٢٩ فاهتزت لسفره قلوب، واضطربت أفئدة، وشخصت أبصار. ونحسب أنه لو كان المسافر غير عفيفى بك ما اهتم الجميع بعض هذا الاهتمام، فلقد كتبت صحف المعارضة وأسرفت فى الكتابة وأبدت خشيتها من عواقب سفر هذا الوزير الخطير.

وفى الحق، أن الشهادة فى هذا الرجل إجماعية على أنه من أقطاب الفكر، وأفذاذ الرجال فى مصر. وأن له من سعة الأفق العقلى، وبعد النظر، وعمق التفكير ما يجعله فى مصافِّ السياسيين العالميين.

والقائلون بأنه أشبه الناس بالمغفور له عبد الخالق ثروت باشا ويضم فى نفسه إلى هذه الشخصية العظيمة تجاريبه واختباراته ذاتيًا غير قليلين من العارفين.

* * *

اهتزت أسلاك البرق طويلاً بأنباء نشاط الدكتور عفيفى فى الدوائر السياسية بإنكلترا. وخشى المعارضون أن يكون وزير خارجية مصر هناك يعالج حل القضية الوطنية بمفاوضات أو محادثات وكثر تساؤلهم عن ذلك تساؤلاً منشؤه الاعتراف بمقدرة حافظ بك وكفايته وأبعد ما وصل إليه العلم أنه تكلم وتحدث. ولكن فى شأن (الامتيازات). فلا تزال الامتيازات الأجنبية تثقل مصر فى نهضتها، وتغل يدها عن كثير من مصالح التشريع. ولا يزال حافظ عفيفى بك من الذين يؤمنون أن وجود الامتيازات الأجنبية فى مصر لا يقل بكثير عن ضرر وجود جيش الاحتلال.

أخذ هذا الوزير الحاذق يضرب صخرة الامتيازات الأجنبية بمعوله وكان رنين هذه الضربات يدوى فى مصر وفى غيرها من البلدان. ثم عاد الدكتور عفيفى إلى الوطن يوم ٢١ مايو ليكون فى مَعيَّة جلالة الملك فؤاد فى رحلته إلى أوروبا التى أبحر لها يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩.

* * *

قُبيل عودة الدكتور عفيفى بك كانت قد تمت اتفاقية مياه النيل التى نشرناها فى صلب هذه الحولية. فعزت صحف المعارضة - وقد عدتها اعتداء على حق الأمة والبرلمان من حكومة، لا تمثل الأمة ولا يؤيدها البرلمان - بعض جرائر هذا الاتفاق إلى مساعى وزير الخارجية المصرية. على أن الوزارة المحمدية عدتها إحدى مفاخر حكمها.

* * *

سافر بعد ذلك صاحب الدولة محمد محمود باشا، ثم كان أن جرت المفاوضات التى فصلنا أنباءها، ووفيناها حقها، وانتهت بمشروع (٣ أغسطس) الذى اختلف فيه الناس. وكان من جرَّاء موقف الحكومة الإنكليزية - إذ طلبت أن تكون الانتخابات من درجة واحدة لتعرف حقيقة نوايا الشعب المصرى إزاء

الاتفاق على أساس هذا المشروع - كان من نتائج ذلك أن استقالت وزارة محمد محمود باشا وخلفتها وزارة عدلى يكن باشا.

* * *

نظرة فى أعمال وزارة محمد محمود باشا

ليس محمد محمود باشا نكرة بين الزعماء فهو فرع بيت محمود سليمان باشا الماجد من جهة النسب والجاه. وهو خريج جامعة أكسفورد من جهة العلم. وهو أحد أعضاء الوفد المصرى، ورابع المنفيين إلى (مالطة) من جهة الوطنية. وهو مبعوث هذا الوفد إلى أمريكا ليقيم ميزان قضية مصر وينشر دعوتها ويذيع على ملأ العالم ظُلامتها من ناحية الجهاد.

ولما ضربت يد الفُرْقة بين أعضاء الوفد المصرى عام ١٩٢١ فتفككت رابطته وانفصمت عروته ومضت أعوام ثم حنت القلوب إلى التصافى وتعطشت النفوس إلى الصلح والوئام، كان محمد محمود أول السبَّاقين للعمل على رأب الصدع وجمع الكلمة.

ولما استقر الرأى على عقد مؤتمر وطنى كان بيت محمد محمود باشا موئل هذا المؤتمر، وفى ساحته نُصب المنبر الذى نادت من أعلاه الوطنية المصرية بوجوب عودة الدستور والحياة النيابية تمهيدًا للاستقلال والحرية.

ثم كان وزيرًا فى وزارات عدلى فثروت فمصطفى النحاس. وفى هذه استقال رسميًا مرتين أو شاع أمر استقالته مرات. ومحمد باشا يهمس فى أذن أصدقائه عن السر فى استقالته الأولى مصرحًا بأن الوزراء لم يكونوا وزراء حقًا فى عهد النحاس، وإنما كان يستأثر الأستاذ وليم مكرم عبيد وزير المواصلات برئيس الوزارة فيقرران معًا كل المسائل ويقطعان بالرأى فى كل الشئون؛ حتى ما كان من اختصاص مجلس الوزراء المتضامن فى جميع التصرفات.

ومن أسبابها كذلك الاختلاف بين محمد باشا وبين النحاس باشا على اختيار رئيس مجلس الشيوخ. فلقد كان النحاس يرى تعيين مظلوم باشا فأنكر ذلك محمد محمود رائيًا فى هذا التصرف غضاضة على كرامة مثل عدلى يكن باشا الذى كان يرى وجوب تعيينه، وكانت تَعِلَّة النحاس أن مظلومًا من (رجاله) فحَجَّه هذا بأن النظر يجب أن يسمو فى هذه المسألة ومثيلاتها عن المصلحة الحزبية. وأمام اختلاف النظرين تأجل أمر التعيين.

* * *

ظل محمد باشا مستقيلاً واستقالته معلقة أيامًا، ولما نصح له جلالة الملك بالعودة عاد وكانت مسألة شكر النحاس باشا لوزير خارجية إنكلترا على لسان اللورد لويد لإنهاء الأزمة بما سماه (الحل السعيد)[1]، فاحتج محمد باشا على ذلك فى جلسة مجلس الوزراء فرد النحاس باشا بأنه لم يُقْدم على هذا التصرف إلا بعد استشارة زملائه فسكت محمد باشا، ولما ارفضّت الجلسة أسرّ أحد الوزراء إلى محمد باشا بأن ذلك لم يحصل (يعنى الاستشارة) فقال له: «كان ينبغى أن تصرح بذلك فى الجلسة!!».

وكانت عودة محمد باشا إلى الوزارة على أن لا يبرم رئيسها أمرًا دون عرضه على سائر الزملاء وأخذ الرأى فيه.

وجاءت حركة تنقلات المديرين وتعييناتهم فتغلبت الحزبية فى هذه على النحاس باشا، فعارضه محمد باشا محتجًا وحصلت مشادة تعدلت على أثرها الخطة. ثم تراخى الزمن دون نفاذها.

وأما سبب الاستقالة الثانية التى قبلت فيُقال إنه وصل إلى علم محمد محمود أن مصطفى النحاس ووليم مكرم عبيد اتفقا مع رجل إنكليزى على أن يسافر إلى إنكلترا فيعمل لحساب القضية المصرية وينهيها دون علم الوزراء، قيل لما تحقق ذلك رأى أن الاستمرار فى العمل لا يشرف ولا يؤدى إلى الصالح العام الذى هو غرض المخلصين، فاستقال نهائيًا واستقال بعده من استقال من الوزراء إما متضامنًا معه، وإما لظهور الوثائق.

وحينئذ هيأت ظروف لم تكن فى حسبان أحد ليتولى محمد باشا محمود رياسة الوزارة.

الملك هو الذى أقال النحاس باشا وبقية زملائه من الوزارة والملك هو الذى دعا محمد باشا ليؤلف الوزارة الجديدة ولم يكن للبرلمان دخل إيجابى فى المسألة؛ بل كان موقفه موقف المؤيد للنحاس باشا ولو بقى فى الوزارة وحده.

أما أن الملك هو الذى أقال النحاس باشا فذلك، على حد تعبير الأمر الملكى بالإقالة، لأن الائتلاف قد زال! وأما أن النظر اتجه لمحمد محمود فدعى ليتولى الوزارة الجديدة؛ فلعل ذلك كان أول المستقلّين.

---

(١) راجع الباب الخامس من الحولية السابقة لسنة ١٩٢٨.

نيته نحو البرلمان والدستور

والظاهر أن محمد محمود باشا لم يكن ينتوى للبرلمان سوءًا؛ فلقد كانت منظورة حركات أنصاره خصوصًا الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى فى سبيل استرضاء النواب عن وزارته التى أجّلت للوصول إلى هذه الغاية اجتماع البرلمان شهرًا، حاول فيه محمد باشا وشيعته أن يستميلوا النواب وأن يقنعوهم بحسن نية الوزارة الجديدة ويطمئنوهم على منهجها الذى تتوخى فيه صالح الوطن. ولكن النواب كان أكثرهم لا يزداد إلا إعراضًا ونفورًا؛ مما اضطر الوزارة أن تتخذ الوسيلة الشديدة فاستصدرت الأمر الملكى بنظام الحكم الجديد فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨.

أما نيته نحو الدستور نفسه ومَسُّه بالتبديل والتحوير فقد قيل فيها إنه خوطب فى هذا الشأن فرفض وأصر على أن تبقى نصوص الدستور سليمة حتى يعود للأمة كاملاً غير منقوص؛ خصوصًا ما تعلق منه بالمسئولية الوزارية وتحديد مدى سلطة الهيئة التنفيذية.

طوافه بالأقاليم والإصلاح الداخلى

حالة صعبة تلك التى دفع بها البلاد محمد محمود باشا قابلها الجمهور بالاحتجاج الصامت، ودُهش لها أغلب الناس. ولكنه آثر أن يفسر خطته، ويبرر موقفه فتحرك يزور الأقاليم ويخاطب الشعب مباشرة بعد أن عزت عليه مخاطبة نوابه.

وأخذ بأسلوب الإصلاح الداخلى؛ فحالت أوامر الوزارة بين الطلبة وبين الاشتغال بالسياسة، ووزعت أراضٍ كثيرة على صغار الفلاحين وردمت برك وأُنشئت مستشفيات إلى غير ذلك ممًا ذكرناه مفصلاً من صلب الحولية السابقة وهذه الحولية. ولكن هل ذلك يبرر وقف الدستور وتعطيل الحياة النيابية؟ ذلكم ما كان عليه الناس جد مختلفين!!

سفره إلى الخارج ومفاوضاته

ثم سافر إلى أوروبا وقصد إنكلترا إبان زيارة جلالة الملك فؤاد لها، ورغب إلى مستر هندرسن وزير الخارجية الإنكليزية أن يتحدث إليه فى سبيل الخلاص من عبء الامتيازات الأجنبية؛ الأمر الذى جرهما إلى مفاوضاتهما فى القضية المصرية وانتهى بمشروع معاهدة (محمد محمود - هندرسن) وعرضه على البلاد، وكان يحسب أن البلاد سيبهرها ما بالمشروع من مزايا ليست فى

المشروعات السابقة. ولكن دعاية الوفد أخذت عليه سبيل أمنيته فانتهى الأمر بالاختلاف على طريقة الانتخابات فالاستقالة.

فهل كان محمد باشا نبيل القصد فى إجراء الانتخابات من طبقتين كما كان نبيلَه فى إجراء المفاوضات والانتهاء إلى مشروع يفضُل فى نظر الكثيرين المشروعات السابقة؟

كان ذلك أيضًا محل خلاف كبير؟

ونحن إذا سجلنا لمحمد محمود باشا حسنة افتتاحه المفاوضات واستهلاله إياها استهلالاً مشرفًا؛ فإننا – كمؤرخين منصفين – لا نستطيع ترك مؤاخذته بتوالى تصريحاته فى هذا العصر الديمقراطى بأنه (دكتاتور) وأنه يضرب على أيدى خصومه بيد من حديد. فإنما تنشأ الدكتاتورية فى بلاد يحمل أهلها السلاح ويثيرون الشغب لسبب ولغير سبب. وإنما يحتاج إلى الضرب بيد من حديد من يستخدم فى خصومته وسائل العنف والشدة، ولا نعرف بين مواطنينا والذين يتعاطون السياسة ويعالجون الشئون من حمل للأمر سلاحًا أو امتشق للمعركة حسامًا.

أما تعطيله للحياة النيابية وتعليقه بعض مواد الدستور؛ فإنه علاج لا يخلو من قسوة ولعله لو أراد سلوك غير هذه السبيل لما وجد التواءً ولا اصطدم بالصخر؛ ولكنها صلابة الرأى واستقلال الفكر الذى عرف به محمد محمود منذ نشأته.

وصلابة الرأى تلك هى التى أحدثت – إن صح ما قيل – هذا الجفاء بينه وبين القصر الملكى وكان خليقًا به والكثرة ليست إلى جانب حزبه، أن يستبقى ذلك العطف الكريم عليه وهو به حقيق.

ولكن الجفوة وصلابة الرأى كانتا دائما أبدًا خُلُقين فى محمد باشا محمود يضعهما فى موضع وفى غير موضع ولحاجة أو غير حاجة، حتى لكأنه يحسبهما ظاهرة من مظاهر العزة والجاه فكانا فى كل حياته العملية علة ما صادفه من المتاعب وقابله من الصعاب؛ ولكنهما كانا كذلك سناده وعماده فى الاحتفاظ بكرامته والابتعاد عن مَوَاطن الهوان وكثيرًا ما كان من أثرهما أنه استطاع فى ظروف صعبة أن يدفع عن ضعيف نقمة وأن يجلب لمحروم نعمة.

نذكر أنه وهو مدير للفيوم قدر أن يقف ليدفع بجرأة عن حقوق مأمور أوشك أن يذهب ضحية لوشاية عند مقام عظيم، غير مكترث بما كان ممكنًا أن يصيبه لذلك من أذى. ونذكر أنه وهو مدير للبحيرة فى أول الحرب العالمية أصر على أن

لا تمتد يد السلطة العسكرية إلى أحد من أعيان الأقليم؛ حتى إنه حال دون اعتقال المرحوم عبد اللطيف الصوفانى وقد كان من ألد أعداء الدولة الحامية اكتفاءً بضمانته الشخصية له ووثوقًا بعهده إليه.

قد يقول خصومه الشخصيون أو السياسيون إنه ما كان يفعل، شيئًا من هذا لولا استناده إلى عضد الإنكليز الذين كانت تربطهم به وبأبيه روابط ألفة وود؛ ولكننا نجد لندحض مزاعمهم أنه حينما وجد من هؤلاء الأصدقاء تجنيًا عليه وافتئاتًا على حقه أبَى أن يستكين لكبريائهم وأن يخضع لإرادتهم، فشمخ فى وجوههم وطوى بكشحه عنهم غير معتمد إلا على كرامته وشَمَمه ولا مستعينًا بقوة إلا من صلابته وشدة إرادته. وليس أبلغ فى الأسف إلا أن تكون هذه الصلابة أحيانًا مدعاة لتوتر العلائق بينه وبين المقامات السامية، التى يجب أن يكون هو وأمثاله من قادة الأمة وزعمائها مضرب المثل فى تقديرها وإنزالها منزلتها الحقة من الإجلال والإكبار.

قال صديق عليم:

«وقد يكون لهذه الخُلَّة التى فُطر عليها ولا زالت متشبثة به أثر فيما هو واقع اليوم فى خلاف بينه وبين أصدقائه الأولين لا يرتكن عند التدقيق فيه على ما يبدئ من أسباب ظاهرة هو أول من فتح الطريق لها ومهد سبيل الوصول إليها فإن دستورًا ناقصًا خير من دستور معطل إلى ثلاث سنوات تتجدد مثلها ومثلها ما دام هو قائمًا فى الحكم وقاطعًا بمحض إرادته فى أمد تعطيله وموقِّت بعثه ونشوره».

الوزارة العدلية

تولى عدلى يكن باشا رياسة الوزارة وتم تأليفها وصدر المرسوم الملكى فى اليوم الرابع من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩، وأُجريت الانتخابات لمجلس النواب فى حيدة ورفق مكّن للوفديين أن يؤلفوا مواكبهم ومظاهراتهم فى حركاتهم الانتخابية، رغم تجنب الأحرار الدستوريين الانتخابات استجابة لدعوة حزبهم أن لا يخوضوا معركتها.

وفى آخر يوم من شهر ديسمبر رفعت الوزارة العدلية استقالتها بعد أن أدت مَهمَّتها، وهى عودة الحياة النيابية حتى تتمكن البلاد من البتِّ فى مصيرها بمناسبة عرض المقترحات عليها.

نظرة فى أعمال وزارة عدلى باشا

أجمع الذين يعرفون عدلى يكن باشا على أنه نبيل الخلق. وفى أشد الأوقات محنة بالخصومة السياسية لم يستطع الذين ناصبوه العداء أن يتهموه فى خلقه. عجب الناس حين سمعوا أنه يتلقف الحكم إذ يسقط من يد محمد محمود باشا؛ لأنهم عرفوه رجلاً ذا مذهب سياسى معين لم يُعرف أنه حاد عنه - هو مذهب الأحرار الدستوريين - وإن تنحى عن ميدان السياسة وزعامة الحزب أمل النجاة بسمعته التى برّأها مما كان قد لصق بها عند الجمهور والائتلاف والوئام بين الزعماء.

ويظهر أن عدلى باشا لم يتقدم لتسلُّم الحكم طائعًا وإنما استُخلف عليه تحت تأثير عوامل أبعدها رغبته فيه. فلقد استُدعى للقصر الملكى غير مرة ولقى المندوب السامى مرات، وفهم أن نجاة الموقف فى يديه وأن المروءة تقتضيه أن يتحمل المسئولية فتحملها رجلاً.

تصرفاته السياسية

أُقيل وزيران مفوضان مصريان فى عهد وزارة عدلى هذه ولكن ما السبب؟ لا يمكن أن تكون العلة حزبية سياسية؛ فلقد صرح عدلى بما معناه أنه لا يعمل لحزب وإنما يعمل للوطن. ولقد لاك الناس كلامًا والناس إذا لم يجدوا علة لأمر التمسوا له العلل، قالوا إن أسباب ذلك ترجع إلى أيام الرحلة الملكية الأخيرة فى أوروبا، فلعل مسلكها لم يقع موقع الرِّضى لدى الذات الملكية. ثم سكت الناس على ذلك ولم يقولوا شيئًا بعدها.

وأُخذ على الوزارة العدلية تعجُّلها فى ندائها للصين وروسيا أن يحلوا السلام محل الخصام وفقًا لميثاق السلام وتحريم الحرب الذى وقّعته مصر فى عهد الوزارة المحمدية، وأصبحت بتوقيعه طرفًا من الدول المتحالفة لمنع الحروب. فرفضت روسيا نداء مصر الذى وجهته إليها على لسان وزير مصر المفوض فى باريس مخاطبًا وزير روسيا بها؛ معلنة أن ليس بين مصر وبينها من العلائق السياسية ما يسمح بتوجيه ذلك النداء. وكان جديرًا بالوزارة المصرية أن تلاحظ ذلك وأن توجه نداءها بواسطة فرنسا أو غيرها من الدول التى بينها وبين روسيا علائق دبلوماسية.

تصرفاتها الإدارية

لم تمعن وزارة عدلى فى العُمَد رفتًا ولا فى المديرين إقالة ولا توجهت إلى كبار الموظفين بما يزعزع الثقة فى نفوسهم والإيمان بالعدل فى قلوبهم، وكل ما

فعلته أنها أجرت حركة تنقلات بين المديرين خضوعًا لاعتبارات لا بد منها. فالبلاد مُقْدمة على حركة انتخابية وهؤلاء المديرون نفذوا أو نفذت على أيديهم سياسة محمد محمود باشا فكانوا محل شكوى الوفديين ومحل انتقاد صحف الوفد التى طالبت بإقالتهم؛ ولكن عدلى باشا كان فى موقفه - بإجراء حركة انتقالات بينهم - أقرب إلى العدل وأبعد عن التهمة والظنون.

أما العمد فلم يتعرض لهم بأكثر من أن يحيل الشكوى التى ترِد من هذا القبيل على لجنة مختصة بوزارة الداخلية، ثم يجنح فى النهاية وبعد الدرس المستقصى إلى الأخذ برأيها.

وحركة الانتخابات وقف فيها عدلى موقفًا مد به الحبل قليلاً للوفديين؛ لأن ماضى الرجل السياسى ينتسب إلى الأحرار الدستوريين وهو يخشى أن يُتهم بالحنان لهذا الماضى والعطف عليه؛ لهذا توسع فى تفسير حرية الانتخابات بعض التوسيع بالنسبة للوفديين. وعندنا أنه لم يكن مسرفًا.

ومهما يكن الأمر؛ فإن وزارة عدلى باشا كانت على قلة مُكْثها فى الحكم من قلة الوزارات أخطاء وأبعدها تحيزًا؛ وإن أغضبت الأحرار الدستوريين الذين كانوا يميلون لتنفيذ القانون فى الانتخابات تنفيذًا جافًا، ولكن لمبلغ ما عليه الشعب من تعليم واستنارة اعتبار يجب أن يُراعى عند الحاكمين المنصفين.

الحكم فى قضية سيف الدين

كان يوم الأربعاء الثانى عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٩ موعد نظر القضية الخاصة بالأمير أحمد سيف الدين فى مجلس البلاط بمصر. وقد أصدر المجلس حكمه فى القضية، وهو يقضى:

أولاً - قبول الأميرة شويكار خَصْمًا ثالثًا منضمًا للقيِّم فيما يختص بدعوى الحضانة.

ثانيًا - أن الحضانة الشرعية على نفس الأمير سيف الدين هى لسمو الأمير محمد على إبراهيم القيم وعلى السيدة نوچوان هانم تسليمه إليه.

ثالثًا - قرر المجلس اختصاصه بتقدير النفقة للأمير فى الماضى والمستقبل.

رابعًا - رفض دعوى المدعية فيما يختص بطلباتها للنفقة فى الماضى.
خامسًا - رفض جميع طلبات المدعية الأخرى.

بين مصر وأفغانستان

فى يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٢٩، صدر المرسوم الملكى بمعاهدة الصداقة والمودة بين مصر وأفغانستان (راجع الصحفة ٤٤ من هذه الحولية).

قانون الأحوال الشخصية

صدر قانون الأحوال الشخصية الجديد يوم ١٠ مارس ملحقة به مذكرة تفصيلية (راجع الصفحة ١٧٠).

ضيف كريم

فى نحو منتصف شهر فبراير من هذا العام، وفد على مصر العالم العالمى الجليل والمستشرق البحَّاثة الجليل الأستاذ الدكتور يهودا تصحبه زوجه الكريمة. وما إن علم بحضوره أفاضل علماء مصر حتى أقبلوا عليه يحيونه ويحتفلون به وبعقليته ويقيمون المآدب لهما تكريمًا للعلم والنبوغ.

وكانت جمعية الرابطة الشرقية سبَّاقة إلى الحفاوة بالضيف فأقامت له مأدبة، ثم استأذنته فدعت لسماع محاضرة يلقيها فى مسرح حديقة الأزبكية فى يوم ٨ أبريل من هذا العام. وقد سارع إلى الحضور رهط عظيم من أهل العلم والرأى يتقدمهم الأستاذ أحمد لطفى السيد بك وزير المعارف وصاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر. وكان فى مقدمة الأجانب الذين استمعوا للمُحاضر صاحب السعادة وزير إسپانيا المفوض وعقيلته، وقد جلسا مع عقيلة الدكتور يهودا فى مقصورة واحدة.

وفى الساعة السادسة تمامًا من هذا اليوم صعد-الدكتور يهودا على المسرح فقدمه للحاضرين - وكانوا بضعة آلاف من الشباب الذكى والشيوخ الناضجين - الدكتور منصور فهمى أستاذ الفلسفة بالجامعة المصرية وعضو مجلس إدارة الرابطة الشرقية، بكلمة طيبة أشاد فيها بما عليه الأستاذ يهودا من علم وخلق. وما يحمل نفسه عليه من بحوث تفيد طلاب العلم والعلماء من الشرقيين والغربيين. ثم حذقه لغات عديدة: نحوها وفقهها؛ الأمر الذى مكّن له البحث المستقصى المستفيض دون واسطة.. إلخ.

ولما انتهى من كلمته وقف الأستاذ يهودا فألقى محاضرته (العرب فى

الأندلس) ببيان عربى فصيح استرعى ألباب السامعين، ثم عرض صورًا للحضارة العـربيـة فى تلك البـلاد بواسطة الفـانوس السـحـرى كـانت مناظرها وألوانهـا الطبيعية خلابة أخَّاذة بالأبصار والألباب جميعًا.

وفى صباح اليوم التالى نشرت جريدة الأهرام، وهى أوسع الصحف العربية انتشارًا؛ ملخصًا لمحاضرة الأستاذ كما نوهت بها سائر الصحف، أما جريدة السيـاسـة فقـد نشـرت نصًـا فـى عـددها المؤرخ ٩ أبـريل سنة ١٩٢٩، وليس من وظيفة حوليات مصر السياسية أن تنقل نص هذه المحاضرة.

قضية وثائق سيف الدين

قُدم النحاس باشا وزميـلاه الأستاذان ويصا بك واصف وجعفر بك فخرى للمحاكمة أمام مجلس التأديب فى تهمة وثائق سيف الدين المسروقة من مكتب جعفر بك فخرى، فحكم مجلس التأديب ببراءتهم جميعًا (راجع الباب الثانى - فبراير من هذه الحولية).

وفاة عالم جليل

فى غضون هذا العام قضى العالم الجليل المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش. وهو رجل جاهد كثيرًا فى سبيل سلامة مصر واستقلالها، وقد أدت الحكومة واجب الإكرام لأسرته، كما عطف عليها جلالة الملك فؤاد عطفًا أبويًا كريمًا - رحمه الله رحمة واسعة -.

■ ■ ■

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء) ـ تأليف: محمد رشيد رضا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلق.

٢ ـ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (٧ أجزاء) ـ للعلامة المؤرخ عبدالرحمن الجبرتى ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلق.

٣ ـ الأعمال الكاملة للدكتور شبلى شميل (٢ جزء) ـ تأليف: شبلى شميل
دراسة وتقديم: د. عصمت نصار.

٤ ـ حوليات مصر السياسية ـ تأليف: أحمد شفيق باشا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلق ـ (الحولية الخامسة).

٥ ـ مستقبل الثقافة فى مصر ـ تأليف: طه حسين
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلق.

٦ ـ فى أصول المسألة المصرية.
تأليف: صبحى وحيدة ـ دراسة وتقديم: د. أنور عبدالملك.

٧ ـ رسالة الكلم الثمان، تأليف: الشيخ حسين المرصفى.
تحقيق ودراسة: د. أحمد زكريا الشلق.

٨ ـ مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس ـ تأليف: عبدالرحمن الجبرتى ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلق.

وبين يديك:

حوليات مصر السياسية ـ تأليف: أحمد شفيق باشا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلق ـ (الحولية السادسة).

محتويات

الباب الرابع: أبريل

الباب الخامس: مايو

الباب السادس: يونيه

الباب السابع: يوليو

الباب الثامن: أغسطس

الباب التاسع: سبتمبر

الباب العاشر: أكتوبر

الباب الحادى عشر: نوفمبر

الباب الثانى عشر: ديسمبر